

# شرح المعاني

فاضي الفضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري

علي الفية ابن مالك

ومعه

كتاب منحة الجليل

بتحقيق شرح ابن عقيل

لمحمد محيي الدين عبد الحميد

دار مصر للطباعة

سعيد جوده السحار وشركاه

# شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ

قَاضِيُ الْفُضَاةِ بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ

العَقِيلِيُّ، المِصْرِيُّ، الهَمْدَانِيُّ

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

• مات تحت أديم السماء •

• أنحى من ابن عقيل •

أبو حبان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمجد مجي الدين محمد الجيد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الأول





الطبعة العشرون  
رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع  
دار الستراش  
القاهرة

---

دار مصر للطباعة  
سعيد جودة السحار وشركاه

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله المنعوتِ بِجَمِیلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ،  
المبعوثِ بالهدى ودينِ الحقِ لِيُظْهِرَهُ على الدينِ كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا  
أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدينِ حتى رَفَعَ اللهُ بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمته ، وجعله دِينَهُ  
المرضى ، وَطَرِيقَهُ المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سنينَ تعليقاتٍ على كتاب  
الخلاصة (الألفية) الذى صَنَفَهُ إمامُ النجاة ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكِ  
المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ،  
وعلى شرحه الذى صَنَفَهُ قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيلِ ، المصرى ،  
الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعائة  
من الهجرة ، ولم يكن يدور بِخَلْدِي — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ  
القرأة ورضاهم ، وأنها ستحلُّ من أنفسهم المحلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول  
فى نفسى : « إنه أترى كرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح  
فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَتِ الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروقُ قُرَاءَهُ ، وبنال  
منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،  
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن  
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّي ، أو أتمم بحثاً ، أو أبدل  
عبارةً بعبارة أسهلَ منها وأدنى إلى القصدِ . أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلتُ عن



ضَبَّطَهَا ، أو ما أشبه ذلك من وُجُوهِ التحسين التي أستطيع أن أكون بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشادةً بذكره ، وما زالت العوائقُ تدفعني عن القيام بهذه الأمانةِ الشريفةِ وَتَدُوْدِي عن العمل لتحقيقها ، حتى أذنَ اللهُ تعالى ، فَسَنَحَتُ لِي الفرصة ، فلم أتأخر عن أهتياهاً ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملتُ في تعليقاتي يدَ الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت في أصله يدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء اللهُ .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوقفي إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عندهُ من المقبولين ، آمين .

كتبه المعزز بالله تعالى

بمحمد يحيى الذين بمكة المكرمة



رابط بدييل  
lisanerab.com

مَكْتَبَةُ  
لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه .  
اللهم إني أحمدك أرضى الحمد لك ، وأحبّ الحمد إليك ، وأفضلّ الحمد عندك ،  
حمدًا لا ينقطع عدده ، ولا يفنى مدده .

واسألك المزيد من صلواتك وسلامك على مصدّر الفضائل ، الذي ظلّ ماضيًا على  
نفاذ أمرك ، حتى أضاء الطريق للخاطب ، وهدى الله به القلوب ، وأقام به موضحات  
الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلام منزلة  
عنده ، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار .

ثم أما بعد ، فلعلك لا تجد مؤلفًا - من صنّفوا في قواعد العربية - قد نال من  
الخطوة عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءة ، وإقراء ، وشرحًا ، وتعليقًا ، مثل  
أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، صاحب التآليف المفيدة ، والتصنيفات  
المستعينة ، وأفضل من كتب في علوم العربية من أهل طبقتة علماء ، وأوسمهم اطلاعًا ،  
وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع تصوّن ، وعفة ، ودين ،  
وكل خلق .

فلا بن مالك مؤلفات في العربية كثيرة : متعددة المشارب ، مختلفة المناحي ، وقلّ  
أن تجد من بينها كتابًا لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم : بالقراءة ، والبحث ،  
وبيان معانيه : بوضع الشروح والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه « الخلاصة » الذي اشتهر بين الناس باسم « الألفية »<sup>(١)</sup>

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله في أولها :

وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه

وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله في آخرها :

حوى من الكافية الخلاصة كما اقتضى رضا بلا خصاصه



والذى جمع فيه خلاصة علمى النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظرفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصنَّفات أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعده بأن يحاكيه أو يدَّعوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يُشرْ فى خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين ابن عبد النور الزَّوَاوَى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الإثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ ، والمعروف بابن مُعْطٍ — لما ذكره الناسُ ، ولا عرَّفوه .

\*\*\*

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تَدَسَّعَ هذه الكأمة الموجزة لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح منها ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزيهم : كالإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليلة الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذى يقول عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية — يقال له ابن هشام — أنحى من سيبويه » اهـ .

وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك<sup>(١)</sup> » ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْعُ الْخُصَاصَةِ ، عن قُرَاءَةِ الْخُلَاصَةِ » ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » اهـ .

ومن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب لإخراجاً جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، وقد شرعنا فى إخراج زبدة البسيط ؛ الذى أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى في يوم عيد الفطر سنة ٥٨٤٩ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني الحنفى المتوفى سنة ٥٨٤٩  
ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٥٨٠١  
ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، الهواري ، الأندلسي ،  
الرسيني ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشموني ، المتوفى في حدود سنة ٥٩٠٠<sup>(١)</sup> .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسي ، الشافعي ، المتوفى في شهر الحرم من سنة ٥٨٠٢ .

ومنهم المحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٥٩١١  
ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزالي ، أحد علماء القرن التاسع الهجري .  
ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجزري ،  
المتوفى في سنة ٥٨٣٣ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل ، القرشى ، الهاشمي ، العقيلي — نسبة إلى عقيل بن أبي طالب — الهمداني الأصل ، ثم البالسي ، المصرى ، المولود في يوم الجمعة ، التاسع من شهر الحرم من سنة ٦٩٨ ، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة ٥٧٦٩ ، وشرحه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً ، وشرحناه شرحاً شاملاً جاهلاً لأشياء الفن وأدلة مسائله ، وظهر منه — منذ عهد بعيد — أربع مجلدات ضخام ، والله المستول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .



وقد شرح الكتاب — غير هؤلاء — الكثير من العلماء ، ولست تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع .

\* \* \*

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر ، وفيها الطول ، وفيها المتعقبُ صاحبه للناظم يتحامل عليه ، ويتلمسُ له المزائق ، وفيها التحيز له ، والمصحح لكل ما يجيء به ، وفيها الذي أخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز .

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقتين بهاء الدين بن عقيل ؛ فإنه لم يعتمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جمع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف في نقد الناظم ؛ بحق ، وبغير حق ، كما لم ينحز له بحيث يتقبل كل ما يجيء به : وافق الصواب ، أو لم يوافق .  
ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة في الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص — مادفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

\* \* \*

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — في أول الأمر — أن أتمم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعناً على الأزورار عنه ، ونحن في زمنٍ أقل ما فيه من عابٍ أنك لا تجد راغباً في علوم العرب إلا في القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهب مدينتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغلبة لغيرهم .  
فاكتفيت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بته في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق ، والتذييل بخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال ؛ فإن

ابن مالك قد أغفل ذلك في «ألفيته»، ووضع له لامية خاصة، سماها «لامية الأفعال».

\* \* \*

وأريد أن أنبهك إلى أنني وُقِّفْتُ في تصحيح هذه الطبوعة تصحيحاً دقيقاً؛ فإنَّ نُسْخَ الكتاب التي في أيدي الناس — رغم كثرتها، وتعدد طبعتها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفى عنك الريب والتوقف؛ فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضهما الآخر، وتجد بينها تفاوتاً في التعبير، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة، في زمان الطبع، ومكانه، ويسر لي — سبحانه! — مُعَارَضَةً بعضها ببعض، فاستخلصتُ لك من بينها أكلها بياناً، وأصحها تعبيراً وأدناها إلى ما أحبُّ لك، فجاءت — فيما أعتقد — خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ] .

والله — سبحانه! — المستول أن ينفع بهذا العمل على قدر القناء فيه، وأن يجعله

في سبيل الإخلاص فيه لوجهه؛ إنه الرب المعين، وعايه التكلمان؟

محمد محي الدين عبد الحميد





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عبر بالضماء لاستمراره

١- قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ (١)

٢- مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفِيِّ وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَاءَ (٢)

أما صدر القول - وهو الإرتفاع  
أو أصل النبا - الخبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده .

(١) قال ، فعل ماضٍ ومحمد ، فاعل ، هو ، مبتدأ ، ابن ، خبر المبتدأ ، مالك ، مضاف إليه ، وكان حق ، ابن ، أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إبتاعه لمنعوته في إعرابه ينظر في الداعي إليه ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم ، بل هي للبيان ، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله ، أحمد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ربى ، رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، الله ، عطف ببيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، خير ، منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و مالك ، مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المفعولات في محل نصب مفعول به لقال ، ويقال لها : مفعول القول ،

(٢) ، مصليا ، حال مقدره ، ومعنى كونها مقدره أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصل على النبي صلوات الله عليه في وقت حده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوبا في أحد ، على النبي ، جار ومجرور متعلق بالحال ، المصطفى ، نعت لثبتي ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وآله ، الواو عاطفة ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، مبنى على =

قيل أنه لفظ مجازي  
في القرآن (٢٠٠)  
مرة

٢- وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا <sup>مَحْوِيَةٌ</sup> (١)

٤- تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ (٢)

٥- وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةٌ أَلْفِيَّةُ ابْنِ مُعْطٍ (٣)

العصم  
كحبه  
القدر

= الكسر في محل جر المستكلمين ، نعمت لآل ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح البعص ما بعدها ، لأنه جمع مذكراً سالم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « الشرفاء » بفتح الشين — مفعول المثلث به للمستكلمين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والالف للاطلاق ، أو بضم الشين نعمت ثان للآل مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، إذ هو مقصور من الممدود - وأصله « الشرفاء » جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلباء وبخلاء ونجباء في جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب - وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكلمين محذوفاً ، وكأنه قد قال : مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكلمين أنواع الفضائل الشرفاء .

(١) « وأسْتَعِينُ ، الواو حرف عطف ، أسْتَعِينُ : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، الله ، منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لقال « في ألفية » جار ومجرور متعلق بأستعين « مقاصد ، مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحويه « محويه » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعمت أول لآلفية .

(٢) « تقرب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية « الأقصى » مفعول به لتقرب ، بلفظ « جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعمت للفظ « وتبسط » الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية أيضاً « البدل » مفعول به لتبسط « واعد » جار ومجرور متعلق بتبسط « منجز » نعمت لواعد ، وجملة الفعلين المضارعين اللذين هما « تقرب » و « تبدل » مع فاعليهما الضميرين المستترين . وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعمتاً لآلفية ، والجملتان نعمتان ثان وثالث لآلفية .

(٣) « وتقتضي » الواو حرف عطف ، تقتضي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألفية « رضا » مفعول به لتقتضي « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعمت لرضا ، وغير مضاف و « سخط » مضاف إليه « فائقة » حال من الضمير =

- ٦- وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلُ<sup>(١)</sup>  
 ٧- وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ<sup>(٢)</sup>

= المستتر في تقضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «ألفية» مفعول به لاسم الفاعل ، الذى هو فائقة وألفية مضاف و «ابن» مضاف إليه ، وابن مضاف و «معط» مضاف إليه ، وجملة «تقضى» مع فاعله وما نعلق به من المعمرات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفية أيضاً .

(١) «وهو» الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «بسبق» جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببية «حائز» خبر المبتدأ «تفضيلاً» مفعول به لحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائى» ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الجميل» نعت لثناء ، والالف للإطلاق .

(٢) «والله» الواو للاستئناف ، ولفظ الجلالة مبتدأ «يقضى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذى هو يقضى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «هبات» جار ومجرور متعلق بيقضى «وافره» نعت لهبات «لى» وله ، في درجات ، كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و «الآخرة» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعظمهم بالدعاء ، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تنبه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزراوى - نسبة إلى زاوية ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفى .

ولد فى سنة ٥٦٤ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساکر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المنفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفيته فى أوربا ، وللعلاء عليها عدة شروح .

وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر . وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً ( انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥ ، وفى بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٦/٢٧٨ ) .

الكلامُ وما يتألفُ منه<sup>(١)</sup>

- ٨- كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقِمَ ، وَأَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ - الْكَلِمُ<sup>(٢)</sup>  
 ٩- وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ<sup>(٣)</sup>

(١) «الكلام» ، خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه ، لحذف المبتدأ - وهو اسم الإشارة - ثم حذف الخبر - وهو الباب ، فأقيم « شرح ، مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم حذف « شرح ، أيضاً وأقيم « الكلام ، مقامه ، فارتفع كما كان الذي قبله « وما ، الواو عاطفة و « ما ، اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف ، و « يتألف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام ، و « منه ، جار ومجرور متعلق بـ يتألف ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لاجل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) «كلامنا» ، كلام : مبتدأ ، وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لفظ ، خبر المبتدأ « مفيد ، نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً « كاستقم ، إن كان مثلاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد « واسم ، خبر مقدم « وفعل ، ثم حرف ، معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بـم « والكلم ، مبتدأ مؤخر ، وكأنة قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المائل لتركيب استقم ، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف ، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بـم لبعده رتبته .

(٣) « واحد كلة ، مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لاجل لها من الإعراب « والقول ، مبتدأ « عم ، يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « عم ، اسم تفضيل - وأصله أعم - حذف هـ منه كما =



الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن « اللفظِ المفيدهِ فائدهِ بِحَسْنِ السُّكُوتِ عليها » فاللفظُ : جنسٌ يشمل الكلامَ ، والكلمةَ ، والكلمَ ، ويشمل المَهْمَلَ كـ « دَيْرٍ » والمستعمل كـ « مَمْرٍ » ، ومفيد : أخرج المَهْمَلَ ، و « فائدهِ يحسنُ السُّكُوتُ عليها » أخرج الكلمةَ ، وبعضَ الكلمِ — وهو ما تركبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يحسنِ السُّكُوتُ عليه — نحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ » .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمَ » فإنه كلام مركبٌ من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول « فائدهِ يحسن السُّكُوتُ عليها » فكأنه قال : « الكلام هو اللفظ المفيدهِ فائدهِ كفايدةِ استقم » .

= حذف من خير وشر لكثرة استعمالها وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا ، كما في قول الراجز :

\* بِالْأَلِّ خَيْرُ النَّاسِ وَإِنَّ الْأَخِيرَ \*

وقد قرئ ( سيعلمون غدا من الكذاب الأشر ) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل د عم ، أعم كما قلنا ، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ « وكلمة ، مبتدأ أول د بها ، جار ومجرور متعلق بيوم الآتي د كلام ، مبتدأ ثان د قد ، حرف تقييد د يوم ، فعل مضارع مبني للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى د يوم ، يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعني أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا « كلمة الإخلاص » ، وقالوا « كلمة التوحيد » ، وأرادوا بهذين قولنا : « لا إله إلا الله » ، وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لييد ، وهو يريد قصيدة لييد بن ربيعة العامري التي أولها :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ؛ لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسم لكل ما يُتَكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

والكَلِمُ : اسمُ جنسٍ<sup>(١)</sup> واحدهُ كلمةٌ ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دَلَّتْ على مَعْنَى فى نفسها غير مقترنة بزمان فهى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها — بل فى غيرها — فهى الحرف .  
والكَلِمُ بما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إِنْ قَامَ زَيْدٌ .

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء ، والتاء غالباً تكون فى المفرد كبقرة وبقرة وشجرة وشجر ، ومنه كلم وكلمة ، وربما كانت زيادة التاء فى الدال على الجمع مثل كره للواحد وكراهة للكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد ، كإه وذهب وخل وزيت .

فإن قلت : فإنى أجد كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردهما بالهاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحده ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مدية ، فماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زئات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وثمرات لا يوافق زنة من زئات الجمع ؛ والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكراً كقول الله تعالى : ( إن البقر تشابه علينا ) وقوله جل شأنه : ( إليه يصعد الكلم الطيب ) فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً ، كما تجد فى قوله تعالى : ( لهم غرف من فوقها غرف مبنية ) وقوله سبحانه : ( والذين آمنوا وعملوا الصالحات لننوّتهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار ) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْمَلِيَاً الَّتِي وَجِبَتْ لَمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانْ ، مَشْكُورِ

والكلمة : هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ ققولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهمل كدَيْرٌ ، وقولنا « مفرد » أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يُعَمُّ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكَلِمِ والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد .

انظر كلاماً → ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقصد بها الكلام ، كقولهم في « لا إله إلا الله » :  
نفيّاً  
لأنه يسميه « كلمة الإخلاص » .

في التوسل وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق ، وقد ينفرد أحدهما .  
والوسل فمثال اجتماعهما « قد قام زيدٌ » فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ،  
ص ١٥٨ وكلمٌ ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثال انفراد الكَلِمِ « إن قام زيدٌ » (١) .

ومثال انفراد الكلام « زيدٌ قائمٌ » (٢) .

\*\*\*

٨- بالجِرِّ ، والتَّنوينِ ، والنِّدَا ، وَأَلٌ وَمُسْنَدٌ - لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ (٣)

ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — في هذا البيت علامات الأسم .

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجِرِّ ، جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » الآتي آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تمييز الآتي » والتنوين ، والندا ، وأل ، ومسند ، كلهن معطوفات على قوله الجر « للاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقاً بحصل ، فإن جعلت بالجر خبراً مقديماً — وهو الوجه الثاني — كان هذا الجار والمجرور متعلقاً بحصل « تمييز ، مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره =

فنها الجر ، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ ، نحو « مَرَزْتُ بِفُلَامٍ زَيْدٍ الْفَاضِلِ » فالفلام : مجرور بالحرف ، وزَيْدٌ : مجرور بالإضافة ، والفاضلِ : مجرور بالتبعية ، وهو أَشْمَلُ من قول غيره « بحرف الجر » ؛ لأن هذا لا يَدْنَأُولُ الْجَرَ بالإضافة ، ولا الجرَّ بالتبعية . ~~ويتألف نعتاً~~ <sup>حفظاً</sup> ~~والتوكيد~~ (سدر)

ومنها التنوين ، وهو <sup>(١)</sup> على أربعة أقسام : <sup>(١)</sup> تنوينُ التَمَكِينِ ، وهو اللاحق للأسماء المَعْرَبَةِ ، كزَيْدٍ ، وَرَجُلٍ ، إِجْمَعِ الْمُؤَنَّثَ السَّالِمَ ، نحو « مُسَلِمَاتٍ » وإلا نحو « جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ » وسيأتي حكمهما . <sup>(٢)</sup> وتنوينُ التَّنْكِيرِ ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فَرْقًا بين مَعْرِقِهَا ونَكَرَتِهَا ، نحو : « مَهْرَتْ بِسَيْبِيهِ وَبَسَيْبِيهِ آخَرَ » . <sup>(٣)</sup> وتنوينُ الْمُقَابَلَةِ ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو : « مُسَلِمَاتٍ » فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمِينَ . <sup>(٤)</sup> وتنوينُ الْعَوْضِ ، وهو على ثلاثة أقسام : **عَوْضٌ عَنِ جَمَلَةٍ** ، وهو الذي يلحق « إِذْ » عَوْضًا عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى : ( وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ) أى : حين إِذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ ؛ فحذف « بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ » وأتى بالتنوين عوضًا عنه ؛ وقسم يكون عوضًا **عَنِ اسْمٍ** ، وهو اللاحق لـ « كَلِّ » عوضًا عما تضاف إليه ، نحو : « كَلِّ قَائِمٌ » أى : « كَلِّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ » فحذف « إِنْسَانٍ » وأتى بالتنوين عوضًا عنه <sup>(١)</sup> ،

= واحد من اثنين ، حصل ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجملة في محل رفع نعت تمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة .  
(١) في نسخة « وهو أقسام ، بدون ذكر العدد ، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام .

(٢) ومنه قول الله تعالى : ( قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ) وقوله جل شأنه : ( كُلٌّ لَه قَاتُونَ ) وقوله تباركت كلماته : ( كَلَّا نَسْتَدْعُوا هَؤُلَاءَ وَهَؤُلَاءَ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ) ، ومثل =  
(٣ - شرح ابن عقيل ١)



وقسم يكون عوضاً عن حرف ، وهو اللاحق لـ « جَوَّارٍ ، وَغَوَّاشٍ » ونحوها رفعاً وجرّاً ، نحو : « هُوَلاءِ جَوَّارٍ ، ومهرتِ جَوَّارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوين الترنم<sup>(١)</sup> ، وهو الذى يلحق القوافى المُنطَلِقة بحرف عِلَّةٍ ، كقوله :

١ - أَقِلي اللُّومَ - عاذِلَ - وَالعِتابَ  
وَقولِي - إِنْ أَصَبْتُ - : لَقَدْ أَصَابَنِي

= كل فى هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عنه قول ربيعة بن العجاج فى مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تيمياً :

دَأْبَتُ أَرْوَى وَالذُّيُونُ نُقِضِي فَمَطَلَّتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

يريد : فطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر

(١) هذا النوع خامس ، ولا يختص بالاسم ، وقد ذكره وما بعده استطراداً .

١ - هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطية بن الخطمي ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة ألقبت لإيهم مقادة الشعراء فى عصر بنى أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل . اللغة : «أقلى» أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى ، والعرب تستعمل القلة فى معنى النقص بته ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم ، وأصله عاذلة ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و «العتاب» التعرّيج على فعل شئ أو تركه .

المعنى : اتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ؛ فأنى لن أستمع لما تطالبين : من الكف عما أتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترف بصواب ما أفعل .

الإعراب : «أقلى» فعل أمر - من الإقلال - مستند للياء التى مخاطبة الواحدة مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة مخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع «اللوم» مفعول به لأقلى «عاذل» منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذلة «والعتابا» الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم «وقولى» فعل أمر ، والياء فاعله «إن» حرف شرط «أصبت» فعل ماض فعل الشرط ، وتاء =

فجاء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

٢ — أَزِفَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينَ

= المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها المتكلم ، وبكسرهما على أنها للمخاطبة ، ولقد أصابا ، جملة في محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولي لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعابن ، وأصابن ، حيث دخلهما ، في الإثناد ، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة .

٢ — هذا البيت للناطقة الذبياني ، أحد خول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم في سوق عكاظ ، من قصيدة له يعصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها :

مِنْ آلِ مَيْتَةٍ رَأَيْتُ أَوْ مُغْتَدِي مَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُرَوِّدٍ ؟

اللغة : « راعى ، اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار في وقت العشى « مغتدى ، اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار في وقت الغداة ، وهى من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد في قوله « مجلان ذا زاد ، ما كان من تسليم مية عليه أو ردها تحيته « أزف ، دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أفد ، وهو بوزنه ومعناه « الترحل ، الاحتمال « تزل ، - مضموم الزاى - مضارع زال ، وأصله تزل ، لحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول في البيت الذى هو المطلع : أتمضى أيها العاشق مفارقاً أحبابك اليوم مع العشى أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت مجلان ، تزودت منهم أو لم تزود ، ثم يقول في البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرجال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أزف ، فعل ماض « الترحل ، فاعل « غير ، نصب على الاستثناء « أن ، حرف توكيد ونصب « ركبنا ، ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه « لما ، حرف نفى وجزم « تزل ، فعل مضارع مجزوم بلبا « برحالنا ، برحال : جار ومجرور :

والتنوين الغالي — وأثبتته الأخفش — وهو الذي يلحق القوافي المقيّدة ،  
كقوله :

— ٣ — \* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ \* \*

= متعلق بزول ، ورحال مضاف و « نا ، مضاف إليه « كان ، حرف تشبيه ونصب .  
واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها « وكان قد زالت ، لحذف الفعل  
وفاعله المستتر فيه ، وأبى الحرف الذي هو قد .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولها دخول التنوين الذي للترنم على الحرف ،  
وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشيء إذا اختص بشيء  
لم يجيء مع غيره ، والثاني في تخفيف « كان ، التي للتشبيه ، وجيء اسمها ضمير الشأن ،  
والفصل بينها وبين خبرها بقدر ، لأن الكلام لإثبات . ولو كان الكلام نفيًا لكان الفصل بلم ، كما  
في قوله تعالى : ( كأن لم يغنوا فيها ) ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لَا يَهُوُّ لَنِّكَ اصْطِلَاحَهُ لَطَىٰ الْحَرْبِ ۚ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا  
وسياتي شرح ذلك في باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيخ والقيصوم ،  
والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان في عصر بني أمية ، وبعده :

\* مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقَنِ \* \*

اللغة : « القاتم ، كالأقم : الذي تعلوه القنمة ، وهي لون فيه غبرة وحمرة ، و « أعماق ،  
جمع عمق - بفتح العين ، وتضم - وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و « الخاوي ،  
الخال ، و « المحترق ، مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفاضة واخترقها ،  
إذا قطعها ومر فيها ، و « الأعلام ، علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها ،  
واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و « الخفق ، اضطراب السراب ، وهو الذي تراه  
نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، لحركتها بالفتح ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التي لا يبتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد  
أعملت فيها ناقى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة  
بمسالك الصحراء .

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والعيوض ، وأما تنوين الترتم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف (١) .

ومن خواص الاسم : النداء ، نحو « يا زيد » ، والألف واللام ، نحو « الرجل » والإسناد إليه ، نحو « زيد قائم » . والياء حالة محل العوض رداً .  
فمضى البيت : حصل الاسم تمييزاً عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « أل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسند » مكان « الإسناد له » .

\* \* \*

= الإعراب : « وقائم ، الواو واو رب ، قائم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقائم مضاف و « الأعماق ، مضاف إليه ، « حاوى ، صفة لقائم ، و « حاوى مضاف و « المحترق ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات :

\* تَنْشَطُّهُ كُلُّ مِغْلَاةٍ الْوَهَقِ \*

الشامد فيه : قوله « المحترق ، و « الحفقت ، حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترتم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم .

١١- بِنَاءً فَعَلْتُ وَأَنْتَ ، وَيَا أَفْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبَلَنَّ - فِعْلٌ يَنْجَلِي (١)

هذا لا يدخل في إعراب ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتُ » والمراد بها مع ماضي تاء الفاعل ، وهي المضمومة للتكلم ، نحو « فَعَاتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو « تَبَارَكْتَ » والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فَعَاتِ » .

ويمتاز أيضاً بتاء « أَنْتَ » والمراد بها تاء التانيث الساكنة ، نحو « نِعْمَتْ » و « بِنَسْتُ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو « هذه مسلمة » ، ورأيت مسلمة ، وصمرت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف ، نحو « لَاتَ ، وَرُبَّتْ ، وَثُمَّتْ (٢) » وأما تسكينها مع ربٍّ و ثُمٍّ فقليل ، نحو « رُبَّتْ ، وَثُمَّتْ » .

(١) « بتاء جار ومجرور متعلق بـينجلى الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز ، قلت : إن ضرورة الشعر هي التي ألجأتنا إلى ذلك ، وإن المعمول لكونه جاراً ومجروراً يمتثل فيه ذلك للتقدم الذي لا يسوغ في غيره ، وتام مضاف و فعلت ، قصد لفظه : مضاف إليه « وأنت ، الواو حرف عطف ، أنت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على فعلت « ويا ، معطوف على تاء ، ويا مضاف و « افعللى ، مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضاً « ونون ، الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أقبلن ، قصد لفظه : مضاف إليه « فعل ، مبتدأ « ينجلى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا ، فأشهر من أن يستدل عليه ، بأن قد استعملت « لات ، حرف نفي بكثرة ، وورد استعماله في فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : ( ولات حين مناص ) وأما دخولها على رب فني نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلِي عَنِّي حَفِيٌّ  
أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر :

مَاوِيَّ يَا رَبَّتَمَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسِمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « أَفْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعل الأمر ، نحو « اضْرِبِي » والفعل المضارع ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق الماضي .

وإنما قال المصنف « يا فاعلي » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهي لا تختص بالفاعل ، بل تكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفي الاسم نحو « غُلَامِي » وفي الحرف نحو « إِنِّي » ، بخلاف ياء « أَفْعَلِي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدّم ، وهي لا تكون إلا في الفعل .

ومما يميز الفعل نُونُ « أَقْبَلَنَّ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفةٌ كانت ، أو ثقيلةٌ ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : ( لَنْسَقَمَا بِالنَّاصِيَةِ ) والثقيلة نحو قوله تعالى : ( لَنْخَرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ ) .

فغنى البيت : ينجلي الفعلُ بقاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة<sup>(١)</sup> ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد .

\* \* \*

١٢- سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ<sup>(٢)</sup>

= وأما دخولها على لم ففي نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّشِيمِ يَسْبُئُنِي فَمَضَيْتُ نَمْتًا قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

(١) يقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أبطل الجمهور مذهب القائل بأن ليس حرف ومذهب القائل بأن عسى حرف ، ويقبول تاء التأنيث وحدها أبطلوا مذهب القائل بأن نعم وبئس اسمان (٢) « سواهما ، سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير « وذلك كهل » ، « وفي » ولم ، معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعمت له « يلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به ليلي ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفي ولم ، والفعل المضارع يلي لم ، وذلك كائن =



١٣٣- وَمَا ضَى الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ ، وَسِمٍ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمُرُ فُهُمْ (١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بِخُلُوهُ عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مَثَلَب «هَلْ وَفِي وَلَمْ» مُنْبَهًا عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ : مُخْتَصٍ ، وَغَيْرِ مُخْتَصٍ ، فَأَشَارَ بِهَيْلٍ إِلَى غَيْرِ الْمُخْتَصِ ، وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ . نَحْوُ «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ» وَ «هَلْ قَامَ زَيْدٌ» ، وَأَشَارَ بِفِي وَلَمْ إِلَى الْمُخْتَصِ ، وَهُوَ قَسْمَانِ : مُخْتَصٍ بِالأَسْمَاءِ كَفِي ، نَحْوُ «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» ، وَمُخْتَصٍ بِالأَفْعَالِ كَلَمْ ، نَحْوُ «لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ» .

ثم شرع في تبين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

== كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه — من باب فرح — إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاهما الفراء .

(١) «وماضى» الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله من الآتى ، وماضى مضاف و «الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بجز «مز» فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم : فعل «فعل» مفعول به لسم ، وفعل مضاف و «الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إِنْ أَمُرُ فُهُمْ ، فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور ، وتقديره : إِنْ فُهُمْ أَمُرُ فُهُمْ بِالنُّونِ إلخ . . وتقدير البيت : ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب .

ومز : أمر من ماز الشيء يميزه ميّزاً — مثل باع يبيع بيعاً — إذا بيّزه ، وسم : أمر من سم الشيء يسمه وسماً — مثل وصفا يصفه وصفاً — إذا جعل له علامة يعرفه بها ، والأمر فى قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك في يَشْمُ : « لَمْ يَشْمِ » وفي يضرب : « لَمْ يَضْرِبْ » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع تلي لم كيشم » .

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : « وماضى الأفعال بالتأنيذ » أى : مَيِّزُ ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » و « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ » و « بِنِسْتِ الْمَرْأَةِ دَعْدٌ » .

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبْ » ، واخْرُجْ » .

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهي أَسْمٌ فِعْلٌ<sup>(١)</sup> ، وإلى ذلك أشار بقوله :

١٤- وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلُّ فِيهِ هُوَ أَسْمٌ نَحْوُ صَهٍ وَحَيْهَلٍ<sup>(٢)</sup>

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته — وهى لم — فإنها تكون اسم فعل مضارع ، نحو أوه وأف ، بمعنى أتوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة ، كما فى فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » ، وكما فى « حبذا الاجتهاد » ، فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً .

(٢) « والأمر ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » ، حرف شرط « لم » ، حرف نفي وجزم « يك » ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً « محل » اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت محل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يجيء بالفاء للضرورة ، والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله =

فَصَهٌ وَحَيْهَلٌ : اسمان وإن دَلَّ على الأمر ؛ لعدم قبولها نون التوكيد ؛ فلا تقول :  
صَهَنٌ وَلَا حَيْهَلَنٌ ، وإن كانت صَهٌ بمعنى اسكت ، وَحَيْهَلٌ بمعنى أَقْبَلٌ ؛ فالفارق<sup>(١)</sup>  
بينهما قبولُ نون التوكيد وَعَدَمُهُ ، نحو « اسْكُنْ ، وَأَقْبِلَنْ » ، ولا يجوز ذلك  
في « صه ، وحيهل » .

\* \* \*

= الأمر في أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ  
وغيره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ،  
وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضياً ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يتخلو  
من الضرورة « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « صه ،  
مضاف إليه ، وقد قصد لفظه « وحيهل ، معطوف على صه .

(١) أربع فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو  
واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ،  
وذلك نحو نزال وتراك وباهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو :  
صه ومه ؛ فما نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال في ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على  
المعنى ، وثانيتها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التمدى  
واللزوم غالباً ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن  
غير الغالب في التمدى نحو « آمين » فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه  
بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه — وهو  
زدني — متعد ، وتخالفاً في سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول  
« صه ، بلفظ واحد للفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنه تقول :  
اسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثاني أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول :  
« زيداً عليك » كما تقول : « محمداً الزم » ، والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً  
باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ؛ واسكت  
اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =

= المضارع في جوابه ، فنقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالاً على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمره ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأْيُهَا الْمَسَاحُ دَلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

يقدر : خذ دلوي ، ولا يجوز أن يكون قوله : « دلوي ، معمولاً لدونك الموجود ، ولا لآخر مثله محذوف ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالتواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضوع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبوت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة : اختلف النحاة في أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ، ولا تتصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأً وفاعلاً ؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهي كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هي نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالاً وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تتصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاهما أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماهما «خالفة» .

والفائدة الرابعة : ما ذكره الناظم - من أن الفعل ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر - هو مذهب البصريين من النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان : ماض ، ومضارع ، وأما ما نسميه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه ، فأصل « اضرب » عندهم « لتضرب » ، بلام الأمر ، لحذفت اللام ، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جيء بهمة الوصل توصلاً إلى النطق بالضاد الساكنة ، وهو تكلف لا داعي له .

## المُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ (١)

١٥ - وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ (٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحُرُوفِ ، والثاني المبنى ، وهو : مَا أَشْبَهَ الْحُرُوفَ ، وهو المعنى بقوله : « لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ » أي : لشبه مُعْرَبٍ مِنَ الْحُرُوفِ ؛ فَعَلَةُ الْبِنَاءِ مَنْحَصَرَةٌ - عند المصنف رحمه الله تعالى ! - فِي شَبِّهِ الْحَرْفِ ، ثُمَّ نَوَّعَ الْمَصْنُفُ وَجُوهَ الشَّبْهِ فِي الْبَيْتَيْنِ الَّذِينَ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ حَيْثُ جَعَلَ الْبِنَاءَ مَنْحَصَرًا فِي شَبِّهِ الْحَرْفِ أَوْ مَا تَضْمَنَ مَعْنَاهُ ، وَقَدْ نَصَّ سَيَبُوهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ ! - عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْبِنَاءِ كُلَّهَا تَرْجِعُ إِلَى شَبِّهِ الْحَرْفِ ،

(١) أي : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « وَالْإِسْمُ ، الْوَاوُ لِلِاسْتِنَافِ ، الْإِسْمُ : مَبْتَدَأُ أَوَّلِ « مِنْهُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ مَقْدَمٌ « مُعْرَبٌ ، مَبْتَدَأُ مُؤَخَّرٌ ، وَالْمَجْلَّةُ مِنْهُ وَمَنْ خَيْرُهُ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، « وَمَبْنِيٌّ ، مَبْتَدَأٌ ، وَخَيْرُهُ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ « وَمِنْهُ مَبْنِيٌّ » وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعَطَّفَ قَوْلُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُعْرَبٍ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنْ بَعْضَ الْإِسْمِ مُعْرَبٌ وَبَعْضُهُ مَبْنِيٌّ فِي أَنْ وَاحِدٍ ، أَوْ يَسْتَلْزِمُ أَنْ بَعْضُ الْإِسْمِ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ وَبَعْضُهُ الْآخِرُ لَيْسَ بِمُعْرَبٍ وَلَا مَبْنِيٌّ ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ أَبَاهُ جُمْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ النَّحَاةِ « لِشَبِّهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِمَبْنِيٍّ ، أَوْ مَتَعَلِقٌ بِمَجْرُورٍ مَحذُوفٍ مَعَ مَبْتَدَأِهِ وَالتَّقْدِيرُ : « وَبِنَاؤُهُ ثَابِتٌ لِشَبِّهِ » « مِنْ الْحُرُوفِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِشَبِّهِ أَوْ بِمَدْنِيٍّ « مَدْنِيٌّ » نَعْتٌ لِشَبِّهِ ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : وَالْإِسْمُ بَعْضُهُ مُعْرَبٌ وَبَعْضُهُ الْآخِرُ مَبْنِيٌّ ؛ وَبِنَاءُ ذَلِكَ الْمَبْنِيِّ ثَابِتٌ لِشَبِّهِ مَدْنِيٍّ لَهُ مِنَ الْحَرْفِ ، وَمَدْنِيٌّ : اسْمٌ فَاعِلٌ فَعَلَهُ أَدْنِيٌّ ؛ تَقْوِيلٌ : أَدْنِيْتُ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ ، إِذَا قَرَّبْتَهُ مِنْهُ ، وَالْيَاءُ فِيهِ هُنَا يَاءُ زَائِدَةٌ لِلشَّبَّاحِ ، وَلَيْسَتْ لَامُ السَّكْمَةِ ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُنْقُوصِ الْمُنْكَرِ غَيْرُ الْمَنْصُوبِ تَحذُفُ وَجُوبًا .

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين : الأولى أن الاسم منحصر في

قسمين المعرب والمبنى ، والثانية أن سبب بناء المبنى منه منحصر في شبه للحرف لا يتجاوزه .

وعن ذكره ابن أبي الربيع<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الاسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها ، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر ، وهكذا ؟ فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني ، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم « نزال وهيات » فإنهما لما أشبهتا « انزل وبعد » في المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو « سقيالك » و « ضربا زيدا » فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الاسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التي من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هي تشابهها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لاجل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لافي لفظه ولا في عمله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الاسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أو آخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فالتم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعلوه بأن السيين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرّة ، ومثلا لذلك بـ « حذام ، وقظام ، ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « آذربيجان » فإن فيه العلية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

١٦ - كَالشَّبهِ الْوَضْعِيّ فِي اسْمِي جِئْنَا وَالمَعْنَوِيّ فِي مَتِي وَفِي هُنَا<sup>(١)</sup>

١٧ - وَكِنْيَايَةِ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارِ أَصْلِ<sup>(٢)</sup>

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع : الإفتقار <sup>أي أنها أصل في الجملة أصله فلا يكون مستغنى</sup> <sup>نكاحاً</sup> <sup>نكاحاً</sup>

= وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه ، بل لمضارعه في الهيئة نزال ونحوه ، مما بني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لاعلة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الخذاق من النحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) كالشبه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كاشبه ، الوضعي ، نعت للشبه « في اسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي ، واسمي مضاف و « جئنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوي » معطوف على الوضعي « في متي » ، وفي هنا ، جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي ، وتقدير البيت : والشبه المدنى من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك « جئنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ، ومثل الشبه المعنوي الكائن في « متي » الاستفهامية والشرطية وفي « هنا » الإشارة .

(٢) « وكنيابة » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كاشبه « عن الفعل » جار ومجرور متعلق بنيابة « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيا ماقبله « وكافتقار » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور معطوف على كنيابة « أصلاً » فعل ماض مبني للجهول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حالة من حالته .



[وَاحِدٍ] ، كالتاء في ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ «نا» في «أَكْرَمْنَا» ، وإلى ذلك أشار بقوله : « في أَسْمَى جِئْتَنَا » فالتاء في جِئْتَنَا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرفَ في الوضع في كونه على حرفٍ واحدٍ ، وكذلك « نا » اسمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني ؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين (١) .

(والثاني) شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجودٍ ؛ فمثالُ الأول « مَسَى » فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كجاء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فمساعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل وما وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب ، لسببين ، أولهما : أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده ، فإن الأصل في وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوز به إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثاني : أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم تولد المعاني المختلفة عليه . وشرط تأثير المقتضى أن ينتق المانع .

الحَرْفَ ، في المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط ، نحو « مَتَى تَقُومُ أَقْبَمَ » وفي الحالتين هي مُشَبَّهةٌ لِحَرْفِ موجودٍ ؛ لأنها في الاستفهام كالمهمزة ، وفي الشرط كإِنْ ، ومثالُ الثاني « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كأن ينبغي أن يُوضَعَ فلم يُوضَعَ . وذلك لأن الإشارة مَعْنَى من المعاني ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفي « ما » وللنهي « لا » وللتمني « آيَتَ » وللترجى « لَعَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّرًا<sup>(١)</sup> .

(والثالث) شبهه له في التَّيَابَةِ عن الفعل وعدمِ التأثير بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » فَدَرَاكَ : مَبْنِيٌّ ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْمَلُ ولا يَعْمَلُ فيه غيره<sup>(٢)</sup> كما أن الحرف كذلك .

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً ، وهو آل العهدية ؛ فإنها تشير إلى مهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي آل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدرًا .

ونظير هنا ، فيما ذكرناه ولدى ، فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً « ما » التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدرًا ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً ، فضلاً عن أن يعمل فيه ، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلاً » بدلا من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقولنا « ما دام مقصوداً منه معناه » نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه — بأن يقصد لفظه مثلا — فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سليبي المزني :

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « ضَرَبًا زَيْدًا » فإنه نائب مَنَابٍ « أُضْرِبَ » وليس بمبني ؛ لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكَ » فإنه وإن كان نائباً عن « أُدْرِكُ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتَرَكَا في النيابة مَنَابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به .

وهذا الذي ذكره المصنف مبنيٌّ على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، والمسألة خلافية (١) ، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَوُجَّحَ فِي الدَّعْرِ

فزال في هذا البيت مسمودها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، فهي مرفوعة بضمه مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، ومثله قول زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتَ سَلَامَةً أَنْ سَيِّفِي كَرِيهٌ كَلَمًا دُعِيَتْ نَزَالٍ

ونظيرها قول جريبة الفعسي :

عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطْمٌ

(١) إذا قلت «هيات زيد ، مثلاً — فلامها في إعرابه ثلاثة آراء : الأول — وهو مذهب الأنخفش ، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحو — أن هيات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضم ، وهذا الرأي هو الذي عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثاني — وهو رأي سيويه — أن هيات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، =

(والرابع) شبه الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتِقَارٍ أَصْلًا » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذي » فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلّة ؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبنيت (١) .

وحاصلُ البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

\* \* \*

= والثالث — وهو رأى المازني — أن هيات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثاني والثالث ، وعلّة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه — وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه — معنى لام الأمر ، وسائر محمول عليه ، لنعني أن اسم الفعل — على هذين الرأيين — أشبه الحرف شهاً معنوياً ، لا نيباً .

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالي ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً . ومثل له بأوائل السور نحو « ألم ، ق ، ص ، وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه ، وقيل : لأنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو في محل نصب بفعل مقدر كقرأ ونحوه ، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظي ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية في اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوي ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقاري ؛ لأن كل ضمير يفترق افتقاراً متأصلاً إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعي ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وقد نص على ذلك ابن مالك في متن النسيهل .

١٨- وَمُغْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسِيمًا<sup>(١)</sup>

يريد أن المغرب خلافُ المَبْنِيِّ ، وقد تقدّم أن المبني ما أشبهَ الحرف ؛ فالمغرب ما لم يُشبهِ الحرفَ ، وينقسم إلى صحيح - وهو : ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كَأَرْضٍ ، وإلى معتل - وهو : ما آخره حرف علة كَسِيمًا - وَسِيمًا : لفةٌ في الاسم ، وفيه ست لغات : اسم - بضم الهمزة وكسرهما ، وَسِيمٌ - بضم السين وكسرهما ، وَسِيمًا - بضم السين وكسرهما أيضاً .

وينقسم المغرب أيضاً إلى متمكن أمكن - وهو المنصرف - كزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو : أَحْمَدُ وَمَسَاجِدُ وَمَصَابِيحُ ؛

(١) «ومغرب، مبتدأ، ومغرب مضاف و«الاسماء» مضاف إليه «ما» اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ «قد سلما» قد : حرف تحقيق، وسلم : فعل ماضٍ ، وفاعلة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والالف في «سلما» للإطلاق «من شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و«الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض «وسيام» الواو حرف عطف ، سيم : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو - بضم السين مقصوراً - إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى ونحما .

وهنا سؤال ، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمغرب وثني بالمبني فقال : «المغرب والمبني» وحين أراد التقسيم بدأ بالمغرب أيضاً فقال «والاسم منه مغرب ومبني» ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وأخر المغرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمغرب لكونه أشرف من المبني بسبب كونه هو الأصل في الأسماء ، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصراً ، والمغرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أتت أن المبني من الأسماء ستة أبواب ليس غير ١٤ .

فغير الممكن هو المبنى ، والمتمكن : هو العرب ، وهو قسمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

١٩ - وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بُنْيَاً وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً : إِنْ عَرَبِيًّا<sup>(٢)</sup>

٢٠ - مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونِ إِنْآثٍ : كَثِيرٌ عَنْ مَنْ فُتِنَ<sup>(٣)</sup>

(١) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويجر بالكسرة ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون ، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذي لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، « أمر » مضاف ، « ومضي » مضاف إليه « ومضي » يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، « وبنياً » فعل ماض مبني للجهول ، « وأعرّبوا » فعل وفاعل ، وذلك إذا عطفت « مض » على « فعل » ، فإن عطفته على « أمر » ، فالألف الإطلاق ، و« نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعرّبوا » ، فعل وفاعل « مضارعاً » مفعول به « إن » حرف شرط « عربياً » فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وألفه الإطلاق ، و« فاعله ضمير مستتر فيه » ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابقتين من الكلام ، أي : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، و« عرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتى من باب قد بمعنى آخر ، تقول : عراه يمرره عروا - مثل سما يسمى سما - إذا نزل به ، ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَمَرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق ب« عرى » ، و« نون مضاف » و« توكيد » مضاف إليه ، « مباشرة » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابقتين ، و« نون مضاف » و« إناث » مضاف إليه « كير عن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وتقديره : وذلك كأن كير عن « من » اسم موصول مفعول به لير عن ، باعتبارها فعلاً قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبنى على السكون في محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها تحرف من حروف زبد مثلاً « فتن » ماض مبني =

لما فرَغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شرَّعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال ، ومذهبُ البصريين أن الإعراب أصلٌ في الأسماء ، فرَّعَ في الأفعال (١) ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح ، ونقلَ ضياء الدين بن العليِّ في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فرَّعَ في الأسماء .

\*\*\*

= الجمول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لفاعل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة ، وما جاء منها مبنيًا يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهة للحرف ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنيًا لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفي إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جرته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لاتعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت «تمدح» لكانت منها عنه استقلالاً ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعني بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدرية المقدره بعد واو المعية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنتك لو فعلت أيهما منفردا جاز .



والمبنى من الأفعال ضربان :

(أحدهما) ما أُفْتِقَ على بنائه ، وهو الماضي ، وهو مبنى على الفتح<sup>(١)</sup> نحو « ضَرَبَ »  
وَإِنطَلَقَ « ما لم يتصل به واو جمع فيضم ، أو ضميرُ رفع متحرك فيسكن .  
(والثاني) ما اُخْتَلِفَ في بنائه والراجحُ أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو « اضْرِبْ »  
وهو مبنى عند البصريين ، ومُعْرَبٌ عند الكوفيين<sup>(٢)</sup> .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد  
أو نونُ الإناثِ ؛ فتال نون التوكيد المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ » والفعلُ معها مبنى على  
الفتح ، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة<sup>(٣)</sup> فإن لم تتصل به لم يُبْنَ ، وذلك كما إذا

(١) بنى الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان يناؤه على حركة - مع أن  
الأصل في البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفة وصلة  
وحالا ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي  
خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون  
معناه مركبا ، لتلاي مجتمع ثقيلان في شيء واحد ، وتركيب معناه هو دلالة على الحدث  
والزمان .

(٢) عندهم أن نحو « اضرب » مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وأصله اضرب ، لحذفت  
اللام تخفيفا ، فصار « تضرب » ، ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين  
المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل  
توصلا للناطق بالساكن - وهو الضاد - فصار « اضرب » ، وفي هذا من التكلف  
ما ليس ينجح .

(٣) لا فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرها له بين أن تكون ملفوظا  
بها كما في مثال الشارح ، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر ، وهو الأصبط بن قريع .

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ

فإن أصل قوله لا تهين لانهين بنونين أولاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة ،  
لحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقي الفعل بعد حذفها مبنيًا على الفتح في محل جزم بلام النهي ،  
ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لانهين ، بحذف الياء =

فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا أَلْفٌ اثْنَيْنِ نَحْوَ « هَلْ تَضْرِبَانِ » ، وَأَصْلُهُ : هَلْ تَضْرِبَانِ ، فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ نَوَاتٍ ؛ فَحُذِفَتِ الْأُولَى — وَهِيَ نُونُ الرَّفْعِ — كَرَاهَةً تَوَالِي الْأَمْثَالِ ؛ فَصَارَ « هَلْ تَضْرِبَانِ » (١) .

وَكَذَلِكَ يَعْزِبُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نُونِ التَّوَكِيدِ وَأَوْ جَمْعٍ أَوْ يَاءِ مَخَاطَبَةٍ ، نَحْوَ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا زَيْدُونَ » وَ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا هِنْدُ » وَأَصْلُ « تَضْرِبُنْ » تَضْرِبُونَنْ ، فَحُذِفَتِ النُّونُ الْأُولَى لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ ، كَمَا سَبَقَ ، فَصَارَ تَضْرِبُونَ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَصَارَ تَضْرِبُنْ ، وَكَذَلِكَ « تَضْرِبُنْ » أَصْلُهُ تَضْرِبِينَ ؛ ففعل به ما فعل بتضربونن .

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ » فَشَرَطَ فِي إِعْرَابِهِ أَنْ يَعْزَى مِنْ ذَلِكَ ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْزَمْ مِنْهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا .

فَعُلِمَ أَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ لَا يُبْنَى إِلَّا إِذَا بَاشَرَتْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ ، نَحْوَ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا زَيْدُ » فَإِنْ لَمْ تَبَاشِرْهُ أَعْرَبَ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ .

وَذَهَبَ الْأَخْضَشُ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ ، سِوَاهُ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ أَوْ لَمْ تَتَّصِلْ ، وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مَعْزَبٌ وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ .

وَمِثَالُ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنَاءِ « الْمُنْدَاتُ يُضْرِبُنْ » وَالْفِعْلُ مَعَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ، وَنَقَلَ الْمَصْنِفُ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ! — فِي بَعْضِ كِتَابِهِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي

== الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ تَخْلُصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ — وَهِيَ الْيَاءُ وَآخِرُ الْفِعْلِ — ثُمَّ يَكْسُرُ آخِرَ الْفِعْلِ تَخْلُصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ آخِرِينَ هِيَ آخِرُ الْفِعْلِ وَلامُ التَّعْرِيفِ الَّتِي فِي أَوَّلِ « الْفَقِيرِ » لِأَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ لَا يَبْتَدَأُ بِهَا ، إِذْ هِيَ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهَا ، فَلَمَّا وَجَدْنَاهُ لَمْ يَحْذَفِ الْيَاءُ عَلَيْنَا أَنَّهُ قَدْ حُذِفَ نُونُ التَّوَكِيدِ وَهُوَ يَنْوِيهَا .

(١) أَيْ : بَعْدَ أَنْ حَرَكَ نُونُ التَّوَكِيدِ بِالْكَسْرِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً ، فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُونِ التَّوَكِيدِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَدِ لِلْوَّاحِدِ ، فِي الْفِئْطِ ، فَإِنَّ أَلْفَ الْإِثْنَيْنِ تَظْهَرُ فِي التَّنْقِطِ كَحَرَكَةٍ مُشْبَعَةٍ ، فَلَمْ تَكْسُرْ النُّونَ فِي الْمَثَلِيِّ التَّبَسُّطِ لِلْإِثْنَيْنِ فِي الْفِئْطِ بِالْمُسْتَدِ إِلَى الْمَفْرُودِ .

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل اختلاف موجود ، ومن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح (١) .

\* \* \*

٢١- وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا (٢)

٢٢- وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٌّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ كَم (٣)

الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو :

« أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » فالتبعية مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .

والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يُحْرَكُ

المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كأَيْنَ

وقَامَ وَإِنَّ ، وقد تكون كسرة ، كَأَمْسٍ وَجَبْرٍ ، وقد تكون ضمة ، كحَيْثُ ، وهو

اسم ، و« مُنْدُ » وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون فنحو « كَم » ، واضْرِبْ ، وَأَجَلْ .

(١) ممن قال بإعرابه السبيلي وابن درستويه وابن طلحة . ورأيهم أنه معرب بإعراب

مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه ؛ فنقول في نحو (والوالدات

يرضعن ) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على آخره منع ظهورها شبه يرضعن

بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه .

(٢) « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف » مضاف إليه « مستحق » خبر المبتدأ

« للبناء » جار ومجرور متعلق بـ « مستحق » والأصل « مبتدأ » في المبنى ، جار ومجرور متعلق

بالأصل « أن » مصدرية « يسكتنا » فعل مضارع مبني للجهول منصوب بأن ، والألف

للإطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبنى . وأن وما

دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل في المبنى تسكينه ، والمراد

كونه ساكناً .

(٣) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر ، مرفوع

بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح » مضاف إليه

« وذو » معطوف على ذو السابق « كسر » مضاف إليه « وضم » معطوف على كسر بتقدير

مضاف : أي وذو ضم « كأين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أمس »

حيث ، معطوفان على أين بحرف عطف محذوف « والساكن » الواو عاطفة أو للاستئناف ،

الساكن : مبتدأ « كم » خبر المبتدأ ، ويجوز العكس .

وعُلم مما مثانا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل ، بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

٢٣ - والرفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنَ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : لَنْ أَهَابًا<sup>(٢)</sup>  
٢٤ - وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّ بِالْجُرِّ ، كَمَا قَدْ خُصَّ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزَمَا<sup>(٣)</sup>

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث . واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف ، والحذف يقع في موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثاني : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبوا واكتبوا واكتبي ، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيان : أولها الكسر ، وذلك في جمع الماثلات السالم إذا وقع اسمها للنافية للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء ، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسمًا للنافية للجنس أيضاً ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيان : أحدهما الألف ، وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً ، نحو : يا زيدون .

(٢) « والرفع ، مفعول به أول لا جعلن مقدم عليه » والتصب ، معطوف عليه « اجعلن ، اجعل : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إعراباً ، مفعول ثانٍ لاجعلن « لاسم ، جار ومجرور متعلق بإعراباً » وفعل ، معطوف على اسم « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو « لن ، حرف نفي ونصب واستقبال « أهاباً ، فعل مضارع منصوب بـ لن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونحو مضاف وجلة الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه ، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله ، والتقدير : نحو قولك لن أهاباً .

(٣) « والاسم ، مبتدأ « قد ، حرف تحقيق « خصص ، فعل ماض ، مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ »

أي أن ذكر الله لعبده يسر

العبد

٢٥ - فَاَرْفَعُ بِضَمٍّ ، وَاَنْصِبَنَّ فَتَحًا ، وَجُرٌّ كَسْرًا ، كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرًا : (١)

٢٦ - وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرَهُ بِنُوبٍ ، نَحْوُ : جَاءَ أَحُوْبِي بِتَمْرٍ : (٢)

== « بالجاء ، جار ومجرور متعلق بخصيص « كما ، الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « قد ، حرف تحقيق « خصص ، فعل ماض مبني للجهول « الفعل ، نائب فاعله ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أي ككون الفعل مخصصاً « بأن ، الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب « ينجز ما ، فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء : أي بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بخصيص .

(١) «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق برفع «وانصب» الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وهو معطوف على ارفع «فتحا» منصوب على نزع الخافض أي بفتح «وجر» الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كسرا» مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذكر .

(٢) « واجزم » الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين » جار ومجرور متعلق باجزم « وغير » الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « ذكر » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو « جا » فعل ماض قصر للضرورة « أخو » فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و « بني » مضاف إليه ==

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو « زيدٌ يَقُومُ » ، وإنَّ زِيداً لَنْ يَقُومَ » وأما الجر فيختص بالأسماء ؛ نحو « بزَيْدٍ » وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو « لَمْ يَضْرِبْ » .

والرفع يكون بالضمّة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم - يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمة في « أخُو » والياء عن الكسرة في « بَنِي » من قوله : « جا أخويني نمر » وسيذكر بعد هذا مَوَاضِعَ النِّيَابَةِ .

\*\*\*

٢٧ - وَأَرْفَعُ يَوَاوِيَّ ، وَأَنْصِبُ بِالْأَلْفِ ،  
وَأَجْرُزُ بِيَاءَ - مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفٌ (١)

شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُعْرَبُ بِالنِّيَابَةِ عَمَّا سَبَقَ ذَكَرَهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي سَيَصِفُهَا

== مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف ، و « نمر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه ، أو في محل نصب مقول لقول محذوف يقع نحو مضافاً له كما سبق .

(١) « و ارفع ، الواو للاستئناف ، ارفع : فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بواو » متعلق ب ارفع « وانصب ، الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بالالف » جار ومجرور متعلق بانصب « و اجرر ، الواو عاطفة ، اجرر : فعل أمر مبني على السكون ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع « بياء » جار ومجرور متعلق باجرر « ما ، اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة « من الأسماء » جار ومجرور متعلق بأصف الآتي ، أو بمحذوف حال من ما الموصولة « أصف » قتل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أي : الذي أصفه .

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، وذُو مالٍ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبو زيدٍ » وتنصب بالألف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مررتُ بأبيه » والمشهورُ أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفَع بواو — إلى آخر البيت » ، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقدَّرة على الواو والألف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والتجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنْبُ شيءٌ عن شيءٍ مما سبق ذكره (١) .

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليهِ ، وهو الذى ذكره الناظم هنا وما لى إليه ، والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك ، فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيويهِ . وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيويهِ : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فتحى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك ، وقد رأيتُ أخاك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة « هذا أبوك ، فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام ، فإذا قلت « هذا غلامك ، لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع =



٢٨ - مِنْ ذَلِكَ «ذُو» : إِنْ صُحِّبَةً أَبَانًا وَالنَّمُ ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بِأَنَّا (١)  
 أى : من الأسماء التي تُرْفَع بالواو ، وتُنْصَب بالالف ، وتجرُّ بالياء - ذُو ،  
 وفَمٌّ ، ولكن يشترط في «ذُو» أن تكون بمعنى صاحب ، نحو «جاءني ذُو مالٍ»  
 أى : صاحبُ مالٍ ، وهو المراد بقوله : «إِنْ صُحِّبَةً أَبَانًا» أى : إِنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً ،  
 واحتترز بذلك عن «ذُو» الطائفة ؛ فإنها لا تُفْهَمُ صحبة ، بل هي بمعنى الذي ؛  
 فلا تكون مثل «ذِي» بمعنى صاحب ، بل تكون مبدئيةً ، وآخرها الواو رفعاً ،  
 ونصباً ، وجرأً ، نحو «جاءني ذُو قَامٍ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامٍ ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامٍ» ؛  
 ومنه قوله :

٤ - فَأَيُّ كِرَامٍ مُوسِرُونَ لَقِيَهُمْ  
 فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

== والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والالف  
 جميعاً علامة للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر ، وإنما ألبأ العرب إلى ذلك قلة  
 حروف هذه الأسماء ، (فرفدوها) في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم - بحروف  
 زائدة ، تسكيناً لحروفها .

فرفدوها

(١) «من ذلك» من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف  
 خطاب «ذُو» مبتدأ مؤخر «إِنْ» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأبان «أباناً»  
 أبان : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذُو ، وألفه الإطلاق  
 وهو فعل شرط مبني على الفتح في محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إِنْ أَبَانَ ذُو  
 صحبة فارفعه بالواو «والنم» معطوف على ذُو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه»  
 جار ومجرور متعلق ببيان الآتي «بأننا» فعل ماض بمعنى انفصل ، مبني على الفتح لا محل له من  
 الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للإطلاق ، وجملة  
 في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الميم ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة  
 «حيث» إليها .

٤ - هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسي ؛ وقد ==

== استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الستة، وفي باب الموصول كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً . وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقَرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ      عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيَا  
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لِقِيَّتِهِمْ      فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدُهُمْ . . . الْبَيْتِ  
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَدْرَتِهِمْ      وَإِمَّا لِنَامٍ فَادْخَرْتُ حَيَاتِيَا  
وَعَرَضِي أَبْقَى مَا ادْخَرْتُ ذَخِيرَةَ      وَبَطْنِي أَطْوَيْهِ كَطْيِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاء يهجو هجوا وهجاء « القرى » — بكسر القاف مقصوراً — إكرام الضيف ، و « د في » هنا دالة على السببية والتمليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة ، أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعتها معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثاني كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيقاتهم ، والنوع الثالث لنام بهم شح وبخل وضيافة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له « كرام » جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم بالنام « موسرون » ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيقات « معسرون » ذوو عسرة وضيقة لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ؛ وتقدير الكلام : إما لقيتي كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » لقي : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون في محل نصب . وجملة الفعل الماضي وفاعله ==

= ومفعوله لا محل لما من الإعراب تفسيرية «لحسي» الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبني على الفتح لأجل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وحسب مضاف وياء المتسكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر «من» ، حرف جر مبني على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن ، وإن رويت «ذى» فهو مجرور بمن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول الذي هو ذو بمعنى الذي ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر ، مبني على السكون في محل رفع «كفانيا» كنى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التمذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما ، والنون للوقاية ، وياء المتسكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجملة كنى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما .

الشاهد فيه : قوله «لحسي» من ذو عنهم ، فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي ، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى «لحسي» من ذي عنهم ، بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كما في هذه العبارة على هذه الرواية ، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى «لحسي» من ذو عنهم ، بالواو ، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنية ، وأنها تجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً ، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول ، وينبه على الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ، ورواية الياء تدل على الإعراب ، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح ، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون ، فاعرف ذلك ولا تنسه .

قال ابن منظور في لسان العرب : «وأما قول الشاعر :

= \* فَإِنَّ يَيْتَ تَمِيمَ ذُو سَمِيَّتَ بِهِ \*  
=

وكذلك يُشترطُ في إعراب النعم بهذه الأخرُفِ زَوَاكُ الميم منه ، نحو « هذا فُوهُ ، ورَأَيْتُ فَاهُ ، ونظَرْتُ إلى فِيهِ » ؛ وإليه أشار بقوله : « والنمُّ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بَأَنَّا » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تزلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هذا فَمٌ ، ورَأَيْتُ فَمًا ، ونظَرْتُ إلى فَمٍ » .

\* \* \*

٢٩- أب، أخ، حم - كَذَاكَ ، وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ (١)  
٣٠- وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ (٢)

يعنى أن «أبًا، وأخًا، وحمًا» تجزى تجزى «ذو، وفم» اللذين سبق ذكرهما ؛

== فإن «ذو» هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلاً ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جأهك ، وذو جأهك ، وذو جأهوك ، وذو جأهك ، وذو جئك ، بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى ، اه .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالأذى معنى على أن «ذو» التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً ؛ فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبيت تميم المنسوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبناؤها كما علمت على السكون .

(١) «أب، مبتدأ» أخ حم، معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير تنازعه كل من أب وما عطف عليه «وهن» الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذلك «والنقص» مبتدأ «فى هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن والأخير ، بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خير المبتدأ الذى هو النقص .

(٢) «وفى أب، جار ومجرور متعلق بـندُر الآتى وتاليه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص «وهى» الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه «أشهر» خير المبتدأ الذى هو قصرها .

فُتْرَع بالواو ، وتُنْصَب بالألف ، وتجْرُ بالياء ، نحو « هذا أبوه وأخوه وحموها ، ورأيت أباه وأخاه وحمأها ، ومررت بأبيه وأخيه وحميها » وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيدكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين آخرتين .

وأما « هَنْ » فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرفُ علةٍ ، نحو « هذا هَنْ زَيْدٍ ، ورأيت هَنْ زَيْدٍ ، ومررت بِهَنْ زَيْدٍ<sup>(١)</sup> » وإليه أشار بقوله : « والنقصُ في هذا الأخير أحسنُ » أي : النقصُ في « هَنْ » أحسنُ من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو « هذا هَنُوهُ ، ورأيت هَنَاهُ ، ونظرت إلى هَنِيهِ » وأنكر الفراء جواز إتمامه ، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حَفِظَ حَجَّةً على مَنْ لم يحفظ .

وأشار المصنف بقوله : « وفي أبٍ وتاليه يندر — إلى آخر البيت » إلى اللغتين الباقيتين في « أب » وتاليه — وهما « أخ ، وحمٌ » — فإحدى اللغتين النقصُ ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والحاء والميم ، نحو « هذا أبُهُ وأخُهُ وحمها ، ورأيتُ أبَهُ وأخَهُ وحمها ، ومررتُ بأبِهِ وأخِهِ وحمها » وعليه قوله :

( ١ ) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا ، وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعاتها فقال : يا فلان ، ويا فلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصية القلبية التي جهد النبي صلى الله عليه وسلم جهده في محوها . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » قولوا له : عض أير أيبك ، ومعنى « ولا تكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة في التشنيع عليه ، وعمل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أبيه ، حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة ، ومن ذلك قولهم في المثل : « من يهمل من أبيه ينطلق به » يريدون من كثير إخوته اشتد بهم ظهروه وقوى بهم عزه ( وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا ) .

٥ - بِأَبِيهِ أقتدى عَدِيٌّ فِي الكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ  
وهذه اللغة نادرة في « أب » وتاليه ، ولهذا قال : « وفي أب وتاليه يندر »  
أى : يندر النقص .

واللغة الأخرى في « أب » وتاليه أن يكون بالألف : رفعاً ، ونصباً ، وجرأً ، نحو  
« هذا أباهُ وأخاهُ وحماها ، ورأيتُ أباهُ وأخاهُ وحماها ، ومررتُ بأباهُ وأخاهُ وحماها »  
وعليه قولُ الشاعر :

٥ - ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم  
الطائي ، وقوله :

أنتَ الحَلِيمُ والأَمِيرُ المُنتَقِمُ تَصَدَّعَ بِالحَقِّ وَتَنَفَّى مِن ظُلْمٍ  
اللغة : « عدى » ، أراد به عدى بن حاتم الطائي الجواد المشهور « اقتدى » يريد أنه  
جعل نفسه قدوة فسار على نهج سيرته « فاظلم » يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال  
أبيه الذي ينسب إليه ، وذلك لأنه لوجاه مخالفا لما عليه أبوه من السم أو الشبه أو من الخلق  
والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها ( انظر بجمع الأمثال  
رقم ٤٠٢٠ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا ) .

الإعراب : « بأبه » الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه  
« اقتدى عدى » فعل ماض وفاعله « في الكرم » جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى  
أيضاً ، وسكن المجرور للوقف « ومن » اسم شرط مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط  
مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « أبه » مفعول به  
ليشابه ، ومضاف إليه « فاء » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » فعل ماض ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط  
وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذي  
نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بأبه » يشابه أبه ، حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب  
الثاني بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات  
الظاهرة على أواخره ولا يحتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب .

٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٦ - نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي ، ونسبه الجوهري لرؤية بن العجاج ، وذكر العيني أن أبا زيد نسب في نوادره لبعض أهل اليمن وقد بحث النوادر فلم أجد فيها هذا البيت ، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن :

أَيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ قَتْلُ عَلَاهَا  
وَأَشَدُّ بِمَعْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الآيات شاهد للسألة التي معنا ، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعيني ، فأما الشاهد في هذه الآيات ففي قوله : « وناجيا أباهما ، فإن « أباهما ، فاعل بقوله : « ناجيا ، وهذا الفاعل مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة القمر ، ولو جاء به على لغة التمام لقال : « وناجيا أبوها .

الإعراب . « إن ، حرف توكيد ونصب « أباهما ، أبا : اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور ، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه « وأبا ، معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من « أباهما ، مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « قد ، حرف تحقيق « بلغا ، فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر إن « في المجد ، جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ « غايتها ، مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثني الألف ، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتها مضاف وضمير الغائية مضاف إليه ، وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حته التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة ، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية ، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحساب ، وهذا الأخير أحسن .

الشاهد فيه : الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكره الشارح هو قوله : « أباهما ، الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب ؛ فكأن نحصها بالألف ، أو الثالثة في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك =

فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور ، وهذه اللغة أشهر من النقص .

وحاصِلُ ما ذكره أن في « أب ، وأخ ، وحَم » ثلاث لَفَاتٍ : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالالف مطلقاً<sup>(١)</sup> ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في « هَنٍ » لغتين ؛ إحداهما النقص ، وهو الأشهر ، والثانية الإتمام ، وهو قليل .

\* \* \*

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ : أَنْ يُضْفَنَ لِأَ لِيَاءِ ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أَعْتَلًا<sup>(٢)</sup>

== جاء بها بالالف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزموهون المثني الألف في أحواله كلها ، وقد تكلم بها في الموضوعين النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران في ليلة ، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود في مثل ولو ضربه بأبا قيس ، وأبو قيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط ، الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و « ذا ، مضاف إليه » الإعراب ، بدل أو عطف بيان أو نعت لذا « أن ، حرف مصدرى ونصب « يضمن ، فعل مضارع مبنى للجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا ، حرف عطف « ليا ، معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لالياء « كجا ، الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، و « جا : أصله جاء : فعل ماض « أخو ، فاعل جاء مرفوع بالواو ، وأخو مضاف وأبي من « أيبك ، مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا ، حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا ، ==



ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُرُوفِ شروطاً أربعة :

(أحدها) أن تكون مضافة ، واحتترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هَذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَبًا ، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ » .

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : « هَذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَوْهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَةٍ ، نحو : « هَذَا أَبِي ، وَرَأَيْتُ أَبِي ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي » ، ولم تعرب بهذه الحُرُوفِ ، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَةً ، واحتترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : « هَذَا أَبِيٌّ زَيْدٍ وَذُوِّي مَالٍ ، وَرَأَيْتُ أَبِيَّ زَيْدٍ وَذُوِّي مَالٍ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيٍّ زَيْدٍ وَذُوِّي مَالٍ » .

(الرابع) أن تكون مفردة ، واحتترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُشْتَنَّةً ؛ فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة<sup>(١)</sup> ، نحو : « هُوَ لَاءَ آبَاءِ الزَّيْدِيْنَ ،

= مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب ( الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جراً ) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أي اسم من الأسماء لالياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أيبك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأيبك : مثال للجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا مثال للنصب بالالف ، وهو مضاف إلى «اعتلاء» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً ، وهي — حينئذ — تعرب لإعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْمَوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَبِينَا =

ورأيت آباءهم ، ومررت بآبائهم » ، وإن كانت مُثَنَّة أعربت إعرابَ المثنى ؛ بالألف رفعاً ، وبالياء جرأً ونصباً ، نحو : « هذان أبوا زيدٍ ، ورأيت أبويهِ ، ومررتُ بأبويهِ » .

ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلين ، ثم أشار إليهما بقوله : « وشرطُ ذا الإعراب أن يُضَفَّنَ لا لليا » أى : شرطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضَافَ إلى غير ياء المتكلم ؛ فعمل من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون [ إضافتها ] إلى غير ياء المتكلم .

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخزان من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله : « يُضَفَّنَ » راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ؛ فكأنه قال : « وشرطُ ذا الإعراب أن يضاف أبٌ وإخوته المذكورة إلى غير ياء المتكلم » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضَمَّرٍ ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَةٍ ، نحو : « جاءني ذُو مالٍ » ؛ فلا يجوز « جاءني ذُو قائمٍ » (١)

\* \* \*

= وأما ذُو ، فقد ورد جمعه مضافاً مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والآخرى إلى الضمير .  
شذوذاً ، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذُرُوهَا

ففي ذُرُوهَا ، شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم .  
(١) اعلم أن الأصل في وضع ذُو ، التي بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعي شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به ، والثاني أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط .  
شئ ، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

بِالْأَلْفِ ارْفَعَ الْمُتَنَّى ، وَكَلَّأَ إِذَا بُمُضْمِرٍ مُضَافًا وَصِلًا (١)

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال . ويكر ذو فضل . وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول « محمد فضل » ، إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشق . أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً — وذلك الضمير والعلم — فلا يضاف « ذو » ، ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده :

صَبَحْنَا أَخْزَرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَيَّارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوُوهَا  
كما شذ قول الآخر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُودُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه :

أَهْنَا الْمَرْوُوفِ مَا لَمْ يُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَرْوُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه بما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء — وذلك الاسم المشتق والجملة — لم يصح إضافة « ذو » إليه ، وتندر نحو قولهم : اذهب بذي سلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذي سلامة .

فتخلص أن « ذو » لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدرأ أم لم يكن .

(١) « بالالف » جار ومجرور متعلق برفع التالى « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المتنى » مفعول به لا رفع ، منصوب بفتح مقدرة على الألف « وكلا » معطوف على المتنى « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر » جار ومجرور متعلق بوصل الآتى « مضافاً » حال من الضمير المستتر في وصل « وصل » فعل ماض مبني للجهول ، والألف نون تلام ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارغاً بالالف .

كَلَّمَا كَذَاكَ ، ائْتَانِ وَائْتَانِ كَابْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ (١)  
وَتَخَلَّفُ أَيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلْفٌ (٢) - تُسَلِّمَيْنِ

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن مما تنوب فيه الحروفُ عن الحركات الأسماء الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثني ، وهو مما يعرب بالحروف .

تسريفت سنين وحده : « لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعطفٍ مثله عليه » فيدخلُ في قولنا : « لفظ دال على اثنين » المثني نحو : « الزيدان » مسلم ومسلم والألفاظُ الموضوعة لائتين نحو : « شفع » ، وخرج بقولنا (٣) « بزيادة » نحو :

(١) « كلنا ، مبتدأ ، كذلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والكاف حرف خطاب » ائنان ، مبتدأ ، وائنان ، معطوف عليه ، كائنين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله بجريان الآتي ، وابنتين ، معطوف على ابنتين ، يجريان ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتخلّف ، فعل مضارع ، أيا ، فاعله ، في جميعها ، الجار والمجرور متعلق بتخلّف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه ، الألف ، مفعول به لتخلّف ، جرًّا ، مفعول لأجله ، ونصبا ، معطوف عليه ، بعد ، ظرف متعلق بتخلّف ، وبعد مضاف وفتح ، مضاف إليه ، قد ، حرف تحقيق ، ألف ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح .

(٣) « وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثني وهو مع ذلك لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً . فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فتأله من الصفات : رجلان ، وشبعان . وجوعان ، وسكران ، وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فتأله : صنوان ، وغلبان ، وصردان ، ورغقان ، وجرذان ، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف ملازمة لها في كل حال ؛ لأنها نون الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَفَع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو : « اثنان » فإنه لا يَصْلُحُ لِإِسْقَاطِ الزيادة منه ؛ فلا تقول « اثنان » وخرج بقولنا : « وَعَطَفَ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ، كَالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعْطَفُ عَلَيْهِ مُغَايِرُهُ لِامْثَلِهِ ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ » (١) .

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » إلى أن المثنى يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ ، وكذلك شَبَهُ المثنى ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله : « وَكَلَا » ؛ فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَقٌ بِالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنان مُلْحَقَةٌ بِالمثنى ؛ لأنها لا يَصْدُقُ عَلَيْهَا حَدُّ المثنى ، ولكن لا يُلْحَقُ كِلا وكلتا بِالمثنى إلا إذا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ . نحو : « جَاءَنِي كِلَاهُمَا ، ورَأَيْتُ كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتني كِلْتَاهُمَا ، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا » فإن أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ كَانَا بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا ، نحو : « جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرَاتِينِ ، ورَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرَاتِينِ ، ومررت بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرَاتِينِ » ؛ فلهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وَصِلاً » (٢) .

(١) سر هذه المسألة أنه يشترط في المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناها فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى لم تكن تشبيهما من المثنى على التحقيق ، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف شمس وقر فقد قالوا فيهما القمرين ، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العميرين ، والآب والام فقد قالوا فيهما الأبوين ، ومثال ما اختلفا في الحركات قوله عليه الصلاة والسلام « اللهم أعز الإسلام بأحد العميرين » يريد عمر بن الخطاب وعمر بن هشام المسكني أبا جهل ، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم « القلم أحسن اللسانين » فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور .

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعاً للناظم — من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ، فيكونان بالالف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا — هو مشهور لغة العرب ، والسرفيه — على ما ذهب إليه نحاة البصرة — أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناها معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه =

ثم يبين أن اثنين واثنتين يحريان مجرى ابنين وابنتين ؛ فائتان واثنان ملحقان بالمتى [ كما تقدم ] ، وائنان وائنتان مثنى حقيقة .

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن الياء تخالف الألف في المثنى والملحق به في حالتي الجر والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : « رأيت الزيدَينِ كليهما » ، ومررت بالزيدَينِ كليهما » واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : « مررتُ بالزيدَينِ » وسيأتي ذلك .

وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يُرْفَعُ بالألف ، ويُنْصَبُ ويُجْرَى بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدره على الألف رفعا والياء نصبا وجرا .

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا والياء نصبا وجرا هو المشهور في لغة العرب ، ومن العرب<sup>(١)</sup> من يجعل المثنى والملحق به

= بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمتنى من جهة المعنى ، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ : في الإعراب . وفي إعادة الضمير عليهما أيضاً . ومن العرب من يعاملها معاملة المقصور في كل حال ، فيغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر :

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِينِ جَدِّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا  
ومحل الشاهد في قوله « كِلَانَا » فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالياء في قوله « بنا » ، وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالالف في حالة الجر .

وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي  
فقرأه قال « يوفى المخارم » ، بالافراد . ثم قال « يرقبان » ، بالتنية . فأما الإعراب في هذا البيت فإن جعلت « كلاهما » توكيدا كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون « كلاهما » مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريا على اللغة الفصحى .

(١) هذه لغة كنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو العنبر وبنو هجيم وبتون من ربيعة =

بالأنف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجرأ ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت  
الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

\* \* \*

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَبِيئًا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ سَالِمٍ جَمْعِ «عَامِرٍ ، وَمُذْنِبٍ» (١)

= بكر بن وائل وزبيد وخثعم وممدان وعذرة . وخرج عليه قوله تعالى : ( إن هذان  
لساحران ) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لاوتران في ليلة ، وجاء عليها قول الشاعر :

تَرَوَدَّ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعْتَهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ

فإن من حق هذان ، ووتران ، وأذناه ، — لهما جرير على اللغة المشهورة — أن  
تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان ، والثالثة في موضع  
المجرور بإضافة الظرف قبلها ، وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجررها على المستعمل  
في لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » ، مثلها في قول عبيد الله بن قيس  
الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَازِلِ فِي الصَّبْوِ حِ يَأْمَنَنِي وَأَأْمَنَنَنِي  
وَيُقَلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرْتَ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ

يريد فقلت نعم . والهاء على ذلك هي هاء السكت . و« هذان » في الآية الكريمة حينئذ  
مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، و« ساحران » خبر المبتدأ . ومنها أن « إن » مؤكدة ناصبة  
للإسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف . و« هذان ساحران » مبتدأ وخبر كما  
في الوجه السابق . والجملة في محل رفع خبر إن . والتقدير : إنه ( أى الحال والشأن ) هذان  
لساحران .

( ١ ) « و أرفع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و بواو ،  
جار ومجرور متعلق بأرفع ، و بيا ، جار ومجرور متعلق بأجر الآتي ، ولقوله أنصب  
معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه ، أى : أجرر بيا ، وأنصب بيا ، وأجرره فعل أمر . وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و أنصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ،  
وهو مطوف بالواو على أجرر ، سالم ، مفعول به تنازعه كل من أرفع وأجرر وأنصب =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني المثني ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجرأً .  
وأشار بقوله : « عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ » إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط في الجامد : أن يكون عالماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن عالماً لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال في « رجل » رَجُلُونَ ، نعم إذا صُغِرَ جاز ذلك نحو : « رُجَيْلٍ ، ورُجَيْلُونَ » لأنه وَصَفُ<sup>(١)</sup> ، وإن كان عالماً لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في « زينب » زَيْنُونَ ، وكذا إن كان عالماً لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لَاحِقٍ — اسم فرسٍ — لَاحِقُونَ ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال في « طَلْحَةَ » طَلْحُونَ ، وأجاز ذلك الكوفيون<sup>(٢)</sup> ، وكذلك إذا كان مركباً ؛ فلا يقال في « سيبويه » سيبويهن ، وأجازه بعضهم .

= وسالم مضاف و د جمع ، مضاف إليه ، و جمع مضاف ، و د عامر ، مضاف إليه ،  
و د مذنب ، معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمْتُ تَمَاضِرُ أُنِّي إِمَامُتْ يَسْدُدُ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَقِي

عل الشاهد في قوله « أُبَيْنُوهَا » فإنه جمع مصغر « ابن » جمع مذكر سالما ورفعه بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف ، ألا ترى أن رجلاً في قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبينا في قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ، الأول : أن هذا علم على =



ويشترط في الصفة : أن تكون صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعالٍ فَعْلَاءَ ، ولا من بابِ <sup>باب</sup> بَانَ فَعْلَانَ فَعَلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكَرُ والمؤنثُ ؛ فخرج بقولنا « صفة لمذكر » ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال في حائض حائضون ، وخرج بقولنا « عاقل » ما كان صفة لمذكر غيرِ عاقلٍ ؛ فلا يقال في سابق — صفة فرسٍ — سابقون ، وخرج بقولنا : « خالية من تاء التأنيث » ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولكنَّ فيه تاء التأنيث ، نحو علامة ؛ فلا يقال فيه : علامون ، وخرج بقولنا : « ليست من باب أفعالٍ فَعْلَاءَ » ما كان كذلك ، نحو : « أحمَر » فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب فَعْلَانَ فَعَلَى ، نحو : « سكران ، وسكرى » فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث ، نحو : « صبور ، وجريح » فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون . وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : « عامر » فإنه علمٌ لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

== مذكروا إن كان لفظه مؤنثاً ، والعبرة بالمعنى لا باللفظ ، والثاني : أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم : طلحات ، وحزات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالماً ، فلو سمينا رجلاً بجمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين ، ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكناً في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكناً في التأنيث جمع مذكر سالماً فجواز جمع الاسم الأخر تمكناً في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

واختلف النحاة في جمع العلم المركب تركيباً مزجياً ، هل يجمع جمع مذكر سالماً ؟ فقال الجمهور : لا ، وقال قوم : نعم ، ويجمع صدره فيقال في جمع سيويوه سييون ، وقال قوم : نعم ، وتجمع جملته فيقال : سيوييون . أما المركب تركيباً إسنادياً فقد أجمعوا على أنه لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « وَمُذْنِبٍ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ولا من باب فَعْلَانٌ فَعَلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنِبُونَ .

\* \* \*

وَشِبْهُ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونًا      وَبَابُهُ الْحَقُّ ، وَالْأَهْلُونَ<sup>(١)</sup>  
 أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلِيُّونَا      وَأَرْضُونَ شَذًّا ، وَالسُّنُونَ<sup>(٢)</sup>  
 وَبَابُهُ ، وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ      ذَا الْبَابِ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ<sup>(٣)</sup>

(١) « وشبهه » ، الواو حرف عطف . شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبهه مضاف و « ذين » ، مضاف إليه مبنى على السياء في محل جر « وبه » ، جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتي « عشرونا » ، مبتدأ « وبابه » ، الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون . وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه « ألحق » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والأهلون » ، معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو » ، و « عالمون » ، و « عليون » ، و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شذ » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ، لأنها استئنافية ، وقيل : بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » ، و « بابه » ، معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « و « مثل » ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي ، ومثل مضاف ، و « حين » ، مضاف إليه « قد » ، حرف تقليل « يرد » ، فعل مضارع « ذا » ، اسم إشارة فاعل يرد « الباب » ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « وهو » ، مبتدأ « عند » ، ظرف متعلق بيطرد الآتي ، وعند مضاف و « قوم » ، مضاف إليه « يطرد » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير =

أشار المصنف - رحمه الله! - بقوله: «وشبهه ذين» إلى شبه عامر، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم؛ فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه مُذنب، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط، كالأفضل والضراب ونحوهما، فتقول: الأفضلون والضراؤون، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً.

وجمع المذكر السالم هو: ما سلم فيه بناء الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها؛ فمألاً واحداً من لفظه، أوله واحدٌ غيرٌ مستكملٍ للشروط؛ فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَقٌ به؛ فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: عشرون، وكذلك «أهلون» مُلْحَقٌ به؛ لأن مفرده - وهو أهلٌ - ليس فيه الشروط المذكورة<sup>(١)</sup>؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل، وكذلك «أولو»؛ لأنه لا واحد له من لفظه، و«عالمون» جمع عالمٍ، وعالمٌ كرجل اسم جنس جامدٌ، وعائون: اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة؛ لكونه لما لا يعقل، وأرضون: جمع أرضٍ، وأرض<sup>(٢)</sup>: اسم جنس جامد مؤنث؛ والسنون: جمع سنة، والسنة: اسم جنس مؤنث؛ فهذه كلها مُلْحَقَةٌ بالجمع المذكر؛ لما سبق من أنها غير مستكلمة للشروط.

== البيت : وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب حين، بالضممة رفعاً، والفتحة نصباً، واللكرة جرّاً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

- (١) وقد جمع لفظ أهل، جمع مذكر سالماً شذوذاً. وذلك كقول التنفري:  
وَلِي دُونِكُمْ أَهْلُونَ: سَيِّدٌ عَمَلَسٌ، وَأَرْقَطُ ذُهُلُولٌ، وَعَرَفَاءُ جِبَالٌ
- (٢) وقد جمع لفظ أرض، جمع مذكر سالماً ذلك الذي يقول:
- لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ حَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مِنْبَرٍ

وأشار بقوله « وَبَابِهِ » إلى باب سَنَّة ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حُدِفَتْ لامه ، وَعَوَّضَ عنها هاء التانيث ، وَلَمْ يَكْسَرْ : كإثاء ومئين وثيبة وثيبين . وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ؛ فَإِنْ كَسَّرَ كَشَفَةً وَشَفَاهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ كَذَلِكَ إِلَّا شَذُوذًا ، كظُتْبَةِ ؛ فَإِنَّهُمْ كَسَرُوهُ عَلَى ظُبَاةٍ وَجَمَعُوهُ أَيْضًا بِالْوَاوِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا ، فَقَالُوا : ظُبُونٌ ، وَظُبِينٌ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ » إلى أَنَّ سِنِينَ<sup>(١)</sup> ونحوه قد

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرأ هي اذة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين ، وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيئا كسنيئا يوسف » ، وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف » ، فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرر للدعوة به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً ، كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّةً السَّنِينَ أَخَذَنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهَلَالِ  
وقول الشاعر :

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ - سَلِي مَعْدًا - سِينِيًّا مَا تُعَدُّ لَنَا حَسَابًا  
وقول الآخر :

سِينِي كُلِّهَا لَاقِيَتْ حَرَبًا أَعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذِّكُورِ

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون في كل أحواله ، فيكون إعرابه بحركات مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما إعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذي =

تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقول : هذه سِنِينٌ ، ورأيت سِنِينًا ، ومررت بِسِنِينٍ ، وإن شئت حذف التَّنوين ، وهو أَقَلُّ من إثباته ، واختلف في أطراد هذا ، والصحيحُ أنه لا يطرَد ، وأنه مقصور على السماع ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها عليهم سِنِينًا كَسِنِينِ يُوْسُفَ » في إحدى الروايتين ، ومثله قولُ الشاعر :

٧ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ ؛ فَإِنَّ سِنِينَهُ  
لَعِينٌ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدًا

= ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، لإجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدواني :

إِنِّي أَبِي أَيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِي أَيُّ مِنْ أَبِييْنِ

ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتي قريباً ، فتلخص لك من هذا أن ما ذكرناه في سنين وبابه أربع لغات ، وأن ما ذكرناه في الجمع عامة لغتان .  
٧ - البيت للصمة بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأموية ، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ربا ، فخطبها ، فرضى عمه أن يزوجه له على أن يمهرا خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لآبيه ، فساق عنه تسمة وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكلمها له خمسين وأبى أبوه أن يكلمها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمة بداً من فراقهما جميعاً ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحياناً ويذمه أحياناً أخرى ، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك .

اللغة : « دعاني ، أى اتركاني ، ويروى في مكانه « خرائى » وهما بمعنى واحد « نجد » بلاد بعيثها ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و « الشيب » - بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذى وخط الشيب شعر رأسه ، و « المرء » - بضم فسكون - جمع أمرء ، وهو من لم يثبت بوجهه شعر .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبني على الفتح في محل نصب « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعاني « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنيه » سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد =

[ الشاهد فيه إجراء السنين مُجْرَى الحين ، في الإعراب بالحركات ، وإلزام النون مع الإضافة ] .  
 لا نوناً أصلياً

\* \* \*

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَأَفْتَحَ ، وَقِيلَ مَنْ بَكَسْرِهِ نَطَقَ<sup>(١)</sup>  
 وَقِيلَ

مضاف إليه ، وجملة « لعين » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق بلمعين « شيئا » حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا ، وجملة « شيينا » من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعين « مردا » حال من المفعول به في قوله شيينا .

الشاهد فيه : قوله « فإن سينه » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا مسكينا ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضاف ؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول « فإن سنيه » ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » والآيات التي أشدناها ( في ص ٦٤ ) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و « مجموع » مضاف إليه « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبني على السكون في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بالتحقق الآتي « التحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فافتح » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقل » فعل ماض « من » اسم موصول في محل رفع فاعل بقل « بكسره » الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه « نطق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، =

وَنُونٌ مَا تُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِمَكْسٍ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَانْدَبِهِ (١)  
 حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا لِحَقِّ بِهِ الْفَتْحُ ، وَقَدْ تُكْسَرُ شُدُودًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :  
 ٨ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

== وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذي التحق به ، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والجر ، أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « ونون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « نئي » فعل ماض مبنى للجمهور ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « والملحق » معطوف على ما « به » جار ومجرور متعلق بالملحق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه » فعل ماض ، والواو فاعل ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « نون » فى أول البيت « فانتبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثني مكسورة ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة .  
 ٨ - هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ، لَيْسَ مِنَّا ، بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينٍ  
 المفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبني أبيه » لإخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة - وهم الأنباغ . وفى القاموس « الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيرة ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً » هـ . والزعانف أيضاً : أهذاب الثوب التى تنوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للثام الناس ورجالهم : الزعانف .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفر » مفعوله « وبني » معطوف على جعفر وبني مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل « زعانف » =

وقوله :

٩ — أَكَلَّ الدَّهْرَ حِلًّا وَارْتَحَالَ  
وَمَاذَا تَبَتَّغِي الشُّعْرَاءَ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ ؟  
وليس كسرهما لغةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

= مفعول به «آخرين» ، صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ،  
وجملة أنكرونا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع في قوله «آخرين» ، بدليل أن القصيدة مكسورة حرف  
القافية ، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَيْتِي رِيَّاحٍ ؟ كَذَّبْتَ ؛ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ ذُوْنِي  
٩ — هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض  
فيها بالأبيرد الرياحي ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَّرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ أُبْنَى لَبُونٍ ؟  
وبعدهما قوله :

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشْدَى وَنَجْدِي مُدَاوِرَةٌ الشُّؤُونِ  
المفردات : «يبغى» ، معناه يطلب ، ويروى في مكانه «يدري» ، بتشديد الدال المهملة ،  
وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخدعه .

المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة  
والاختبار التي تمكنتني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحوهم ؟ يريد أنه لا تجوز  
عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : «أكل» ، الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف  
خبر مقدم ، وكل مضاف و «الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال»  
معطوف عليه «أما» أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح  
«يبقى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر «على»  
جار ومجرور متعلق بيبقى «ولا» الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي «يقيني»  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول  
به «وماذا» ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر =



وَحَقُّ نُونِ الثَّنِيِّ وَالْمَلْحَقُ بِهِ الْكَثْرُ ، وَفَتْحُهَا لَفَةٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٠ - عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ

= « تبتغي ، فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق ب«تبتغي» ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب ب«تبتغي» ، وهو محذوف : أى تبتغيه ، وقد ، الواو حالة ، قد : حرف تحقيق «جاوزت» ، فعل وفاعل «حد» ، مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و«الأربعين» ، مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديرأ ، وقيل : مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ لأنه عومل معاملة حين في جمل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله «الأربعين» ، حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة ؛ فن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة . ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا . ونظيره بيت ذى الإصبع العدواني الذي روينا لك ( ص ٦٥ ) وقول الفرزدق :

مَا سَدَّ حَيْثُ وَلَا مَيَّتْ مَسْدُهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّدِيِّينِ

١٠ - البيت لحيد بن ثور الهلالي الصحابي ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطة ، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطة ، وأول الأبيات التي يصف فيها القطة قوله :

كَمَا انْقَبَضَتْ كَدْرَاهُ تَسْقِي فِرَاحَهَا بِشَمْطَةِ رِفْهًا وَالْيَاهُ شُوبُ  
غَدَتْ لَمْ تُصَدِّ فِي السَّمَاءِ ، وَتَحْتَهَا إِذَا نَظَرْتُ أَهْوِيَّةٌ وَهُوبُ  
فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ الْقَطَا ، ثُمَّ قَلَّصَتْ بِمَفْحَصِهَا ، وَالْوَارِدَاتُ تَنْبُوبُ

اللغة : «الأحوذيان» ، منى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطة ، يصفها بالسرعة والخفة ، و«استقلت» ، ارتفعت وطار في الهواء ، و«العشية» ، ما بين الزوال إلى المغرب ، و«دهى» ضمير غائبة يعود إلى القطة على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فازمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب .

وظاهرُ كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلّة ، وليس كذلك ، بل ككسرُها في الجمع شاذٌّ وفتحها في التثنية لغة ، كما قدّمناه ، وهل يختص الفتحُ بالياء أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني (١) .

== المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا للحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها ، يقصد أنها شديدة السرعة .

الإعراب : « على أحوذيين ، جار ومجرور متعلق باستقلت ، استقلت ، استقل : فعل هاض ، والتاء للتأنيك ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها « عشية ، ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت « فاء ، الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي ، مبتدأ بتقدير مضافين . والأصل : « ما زمان مشاهدتها إلا لمحّة وتغيب بعدها « إلا ، أداة استثناء ملغاة لا عمل لها لمحّة ، خبر المبتدأ ، وتغيب ، الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة . والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثني من قوله « أحوذيين ، وهي لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرهما يأتي معه الوزن ولا يغترب به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه ، الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفماً لتوهم الإضافة في « رأيت بنين كرماء ، إذ لو قلت « رأيت بني كرماء ، لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء ؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت « بني كرماء ، فقد أردت وصف الآباء بالكرم ، وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت « بنين كرماء ، فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم ، وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الأفراد في « هذين ، ونحو « الحوزلان ، و« المهتدين ، ؛ إذ لولا النون لا لتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولا لتبس المفرد بالمثني أو بالجمع ؛ الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وعليه ابن كيسان ، وهو الذي يجرى على ألسنة المعربين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولي ، =

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَنِينَا

== والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كعمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كزئب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كالقاضي والفقى ، وليست عوضاً عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كالحبلى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثني ، إذ لو حذفت النون من قولك «عليان» لأشكل عليك أمره ، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثني مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين .

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثني مفتوحة في الجمع ، فأما مجرد حركتها فهما فلاجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلتمييز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها في الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثني خفيف ، ففصدت المعادلة بينهما ، لئلا يجتمع ثقلان في كلمة ، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثني وكسرها مع الجمع ، ضرورة لالفة ، ثم قيل : ذلك خاص بحالة الياء فهما ، وقيل : لا ، بل مع الألف والواو أيضاً .

وذكر الشيباني وابن جنى أن من العرب من يضم النون في المثني ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرْقِي الْقِدَانَ فَالْتَّوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يجيء مع الألف ، لا مع الياء ، والقذان : البراغيث ، واحدها قذذ بوزن صرد . وسمع تشديد نون المثني في تثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرئ بالتشديد في قوله تعالى : ( فذائك بزهانان ) وقوله : ( واللذان بأنيانها ) وقوله : ( إحدى ابنتي هاتين ) وقوله سبحانه : ( ربنا أرنا اللذين ) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل ، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبة ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسْمِي عِنْدَنَا دِيْوَانَا يُخْزِي فُلَانًا وَأَبْنَهُ فُلَانًا  
كَانَتْ عَجُوزًا عُمِّرَتْ زَمَانًا وَهِيَ تَرَى سَيْثَهَا إِحْسَانًا =

وقد قيل : إنه مصنوع<sup>(١)</sup> ؛ فلا يُحتج به

\* \* \*

= اللغة : « الجيد » العنق « منخرين ، مثني منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان التخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه ، واستعماله في الصوت من باب تسمية الحال في شيء باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظليان » اسم رجل ، وقيل : مثني ظلي ، وليس بشيء ، قال أبو زيد « ظليان : اسم رجل ، أراد أشبها منخرى ظليان » ، لحذف ، كما قال الله عز وجل : ( واسأل القرية ) يريد أهل القرية ، اه ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني « أشبها » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظليانا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح فأما على أنه مثني فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله « والعينانا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثني الألف ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح نون المثني ، وقال جماعة منهم الهروي : الشاهد فيه في موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظليانا » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظلي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذيين » الذي تقدم ( ش رقم ١٠ ) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القليل أن الراجز قد جاء بالمثني بالالف في حالة النصب ، وذلك في قوله « والعينانا » ، وفي قوله « ظليانا » عند الهروي وجماعة ، ثم جاء به بالياء في قوله « منخرين » ، لجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربي ، ويرد هذا الكلام شيطان ؛ أولها : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الآيات ، ولدها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سييويه رحمه الله كان يعبر =

وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا<sup>(١)</sup>

لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو : مُسَلِمَاتٍ ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناءً واحده ، نحو : هُنُودٌ ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى ! — بقوله : « وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا » أي جمع بالألف والتاء المزيديتين ، نخرج نحو : قُضَاةٌ<sup>(٢)</sup> ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ، بل هي منقلبة عن أصلٍ وهو الياء ؛ لأن أصله

= عنه في كتابه بقوله «حدثني الثقة ، أو أخبرني الثقة ، ونحو ذلك ، وثانيتها : أن الرواية عند أبي زيد في نواته :

\* وَمَنْخَرَانٍ أَشْبَهَا ظَنِّيَانَا \*

بالألف في «منخرين» ، أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكره من الشبهة لادعاء أن اشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) « وما » الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ « بتا » جار ومجرور متعلق بجمع الآتي « وألف » الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول « يكسر » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ « في الجر » جار ومجرور متعلق بـ « وفي النصب » الواو حرف عطف ، في النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول « معا » ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة في ذلك : بناء ، وهداة ، ورماة ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساة ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساة واو ، لا ياء كما هو أصل ألف بناء وهداة ورماة .

قُضِيَةٌ ، ونحو أبياتٍ (١) فإنَّ تاءه أصلية ، والمراد [ منه ] ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالته على الجمع ، نحو : « هِنْدَاتٍ » ؛ فاحترز بذلك عن نحو : « قُضَاةٍ » ، وأبياتٍ » ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل : « قُضَاةٍ » ، وأبياتٍ » وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله : « بتا » متعلقة بقوله : « جُمِعَ » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضممة ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جاءني هِنْدَاتٌ » ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ » فنابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه (٢) .

\* \* \*

(١) ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأنبات ، وأحوات جمع حوت . وأسمات جمع سمحت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ فقيل : هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً ؛ أي سواء أكان مفردة صحيح الآخر نحو زينات وطلحات في جمع زينب وطلحة ، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة ، وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفردة معتلاً ، وبالكسرة إذا كان مفردة صحيحاً . وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملاً لنصبه على جره . كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذي هو أصل جمع المؤنث - على جره ، فجعلنا بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم ، وهو الذي جرى عليه الناظم هنا .

ثم اعلم أن الجمع بالألف والتاء ينقاس في خمسة أشياء ، أولها ما كان مقترناً بالتاء سواء أكان علم مؤنث كفاطمة أم علم مذكر كطلحة أم غير علم كزفرة ، وثانيها ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلي . وثالثها ما كان علماً لمؤنث كزينب ودعد ، ورابعها مصغر ما لا يعقل كديهم ، وخامسها وصف ما لا يعقل كأيام معدودات وجبال وآسيات .

كَذَا أُولَاتُ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ — كَأُذْرِعَاتٍ — فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلَ (١)

أشار بقوله: « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي مُلْحَقَةٌ به، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله: « والذي اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملاحق به، نحو: « أُذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو: « هذه أُذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ، ومررتُ بِأُذْرِعَاتٍ » هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران؛ أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويُرْأَلُ منه التنوين، نحو: « هذه أُذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ، ومررتُ بِأُذْرِعَاتٍ » والثاني: أنه يرفع بالضمة،

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « والذي » الواو للاستئناف، الذي: اسم موصول مبتدأ أول، « اسماً » مفعول ثانٍ لـ « جعل » الآتي « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماضٍ مبني للجهول، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كأذرعات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأذرعات « فيه » جار ومجرور متعلق بقول الآتي « ذا » مبتدأ ثانٍ « أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله « قبل » فعل ماضٍ مبني للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا، والجملة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو الذي، أي: وقد قبل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعات، والتقدير الإعرابي للبيت: وأولات كذلك: أي كالجمل بالالف والتاء، والجمع الذي جعل اسماً - أي سمي به بحيث صار علماً، ومثاله أذرعات - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً، وأذرعات في الأصل: جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع، كما قالوا: رجالات وبيوتات وجمالات، وقد سمي بأذرعات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢.

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعاً ، ورأيت أذرعاً ، ومررت بأذرعاً » ، ويروى قوله :

١٢ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَالِي

١٢ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

اللغة : « تنورتها » نظرت إليها من بعيد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعيد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و « أذرعاً » بلد في أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أدنى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعاً » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

انشاهد فيه : قوله « أذرعاً » فإن أصله جمع ، كما بينا في تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد ؛ فهو في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد . ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكن ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين - وهم جماعة منهم المبرد والزجاج - فقد لاحظوا فيه أمرين : أولها أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهة شها ؛ فن جهة كونه =



بكسر التاء منونة كالذهب الأول ، وبكسرهما بلا تنوين كالذهب الثاني ، وبتحتها بلا تنوين كالذهب الثالث .

\*\*\*

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بِمَدِّ «أَل» رَدِفٌ (١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمّة ، نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » وينصب بالفتحة ، نحو : « رَأَيْتَ أَحْمَدَ » ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : « مررت بأحمد » ، فنابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : « مررت بأحمدِ كُمْ » وكذا إذا دخله الألف واللام ،

== جمعا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيديريه وابن جنى - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط ، وهي أنه علم على مؤنث ، فقد اجتمع فيه العلية والتأنيث ، وكل اسم تجتمع فيه العلية مع التأنيث يكون ممنوعاً من العرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

(١) « وجر » الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالفتحة » جار ومجرور متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول به لجر ، مبني على السكون في محل نصب « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يضاف » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية « أو » عاطفة « يك » معطوف على يضاف ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و « أل » مضاف إليه مقصوره لفظه « وردد » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . =

نحو : « مررت بالأحمد<sup>(١)</sup> » ؛ فإنه يجر بالكسرة<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

الأفعال الخمسة

وَأَجْعَلُ لِنَحْوِ « يَفْعَلَانِ » النَّوْنَا رَفْعًا ، وَتَدْعِينِ وَتَسْأَلُونَا<sup>(٣)</sup>

== وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا يذمر مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد آل .

(١) قد دخلت آل على العلم إما للتحاليل الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛

فن أمثلة دخول آل على العلم قول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل هذا قول جرير بن عطية :

أَوَاصِلُ أَنْتَ أُمَّ الْعَمْرُو أُمَّ تَدَعُ أُمَّ تَقَطَّعُ الْحَبْلَ مِنْهُمْ مِثْلَمَا قَطَّعُوا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَارِ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

(٢) سواء أكانت « آل » معرفة ، نحو « الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل »

وأ موصولة كالاعشى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

فإن الاسم مع كل واحدة منها يجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره أنت « نحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » قصد لفظه

مضاف إليه « النونا » مفعول به لا جعل « رفعا » مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع

الخاص « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً

« وتسالونا » الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد

من « نحو يفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، ومن « نحو تدعين » كل فعل

مضارع اتصلت به ياء المثنى المخاطبة ، ومن نحو تسألون ، كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .

وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَهَ (١)

لما فرغ من الكلام على ما يُعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب

من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة ؛ فأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل [مضارع] اشتمل على ألف اثنين : سواء كان في أوله الياء ، نحو : « يَضْرِبَانِ » أو التاء ، نحو : « تَضْرِبَانِ » وأشار بقوله : « وتَدْعِينِ » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ، نحو : « أَنْتِ تَضْرِبِينَ » وأشار بقوله : « وَتَسْأَلُونَ » إلى كل فعل اتصل به واو الجمع ، نحو : « أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ » سواء كان في أوله التاء كما مُثِّلَ ، أو الياء ، نحو : « الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهي : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ — تُرْفَعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة ، نحو : « الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ » فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ، نحو : « الزَّيْدَانِ لَنْ

(١) « وحذفها ، الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وما : مضاف إليه » للجزم ، جار ومجرور متعلق بسمة الآتي « والنصب ، محطوف على الجزم » سمة ، خبر المبتدأ ، والسمة — بكسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة ووصق يوصق مقة « كلم ، الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . وذلك كأن كقولك ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « تكوني ، فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياؤه المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبنى على السكون في محل رفع « لتروى ، اللام لام الجحود ، وتروى فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل « مظلّه ، مفعول به لتروى ؛ والمظلة — بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضمره مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتلقان بمحذوف خبر تكوني ، وجمله تكون واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدرناه .

يُقوماً ، وَلَمْ يَخْرُجَا » فعلامه النصب والجزم سُقُوطُ النونِ من « يقوما ، ويخرجا »  
ومنه قوله تعالى : ( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ) .

\*\*\*

وَسَمٌّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا<sup>(١)</sup>  
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا خَيْمُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَ<sup>(٢)</sup>

(١) « وسم ، الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معتلا ، مفعول ثانٍ لسم مقدم على المفعول الأول « من الأسماء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما ، اسم موصول مفعول أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب « كالمصطفى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى ، معطوف على المصطفى « مكارما ، مفعول به المرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى — حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال — معتلا .

(٢) « فالأول ، مبتدأ أول « الإعراب ، مبتدأ ثانٍ « فيه ، جار ومجرور متعلق بقدر الآتي « قدرا ، فعل ماضٍ مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب ، والألف للإطلاق « جميعه ، جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون « جميعه ، هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون في « قدر ، ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون « جميعه ، توكيدا للإعراب ويكون في « قدر ، ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضا « هو الذي ، مبتدأ وخبر « قد ، حرف تحقيق « قدرا ، فعل ماضٍ مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذي ، والمعنى : فالأول — وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى — الإعراب جميعه : أي الرفع والنصب والجر ، قدر على آخره الذي هو الألف ، وهذا النوع هو الذي قد قصرا : أي سمي مقصوراً ، من القصير بمعنى الخسيس ، وإنما سمي بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ ، وَرَفَعُهُ يُنَوَى ، كَذَا أَيْضًا يُجْرَى (١)  
 شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْعَتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ :  
 « الْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقَى » يُسَمَّى مَعْتَلًا ، وَأَشَارَ « بِالْمُصْطَفَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ  
 لَازِمَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ ، مِثْلَ « عَصَا ، وَرَحَى » ، وَأَشَارَ « بِالْمُرْتَقَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ  
 مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : « الْقَاضِي ، وَالِدَاعِي » .

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ :  
 الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْجُرْ ، وَأَنَّهُ يُسَمَّى الْمَقْصُورَ ؛ فَالْمَقْصُورُ هُوَ : الْأِسْمُ الْعَرَبِيُّ الَّذِي فِي  
 آخِرِهِ أَلْفٌ لَازِمَةٌ ، فَاحْتَرَزَ بِـ « الْأِسْمِ » مِنَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : يَرَضَى ، وَبِـ « الْمُعْرَبِ »  
 مِنَ الْمَبْنِيِّ ، نَحْوُ : إِذَا ، وَبِـ « الْأَلْفِ » مِنَ الْمَنْقُوصِ ، نَحْوُ : نَلْقَاضِي كَمَا سَيَأْتِي ،  
 وَبِـ « لَازِمَةٌ » مِنَ الْمُثَنَّى فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، نَحْوُ : الزَّيْدَانِ ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ لَا تَلْزِمُهُ ؛ إِذَا تَقَلَّبَ  
 يَاءٌ فِي الْجُرِّ وَالنَّصْبِ ، نَحْوُ : [ رَأَيْتُ ] الزَّيْدَيْنِ .

وأشار بقوله : « والثاني منقوص » إلى المرتقى ؛ فالمنقوصُ هُوَ : الْأِسْمُ الْعَرَبِيُّ  
 الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، نَحْوُ : الْمُرْتَقَى ؛ فَاحْتَرَزَ بِـ « الْأِسْمِ » عَنِ الْفِعْلِ  
 نَحْوُ : يَرَضَى ، وَبِـ « الْعَرَبِ » عَنِ الْمَبْنِيِّ ، نَحْوُ : الَّذِي ، وَبَقَوْلِنَا « قَبْلَهَا كَسْرَةٌ » عَنِ

(١) « والثاني منقوص ، مبتدأ وخبر « ونصبه ، الواو عاطفة ، نصب : مبتدأ ،  
 ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثاني مضاف إليه « ظهر ، فعل ماض ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ  
 الذي هو نصب « ورفعه ، الواو عاطفة ، ورفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء ضمير الغائب  
 مضاف إليه « ينوى ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود على رفع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رفع « كذا ، جار ومجرور  
 متعلق بيجر « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « يجر ، فعل مضارع مبني للجهول ،  
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص .

التي قبلها سكون ، نحو : ظَبِيٌّ وَرَمِيٌّ ؛ فهذا معتلٌّ جارٌّ مجرَى الصحيح : في رفعه بالضمّة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب (١) ، نحو : « رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ » ، وقال الله تعالى : ( يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ) وَيُقَدَّرُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ لِنَقْلِهِمَا عَلَى الْيَاءِ (٢)

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة له إياه في حالي الرفع والجر ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، لإجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى خَضْرَمَوْتِ اهْتَدَى لِيَا  
وقول بشر بن أبي خازم ، وهو عربي جاهلي :

كُنِيَ بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِيٍ وَكَيْسٍ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَافِيٍ  
فأنت ترى المجنون قال : أن واش ، فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشراً قال : كافي ، مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق .  
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فقال المبرد : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعة الكلام ؛ فقد قرئ ( من أوسط ما تطعمون أهاليكم ) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حالي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْمًا يُؤَاغِبِنَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَفْعُولُ  
وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الدَّهْرِ عَاجِلُ  
وقول الشماخ بن ضراد العطفاني :

كَانَهَا وَقَدْ بَدَأَ عَوَارِضُ وَفَاضَ مِنْ أَبْدِيهِنَّ فَائِضُ  
وقول جرير أيضا :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ حَيْثُ التَّرَى كَابِيُ الْأَزْنَدِ =

نحو « جاء القاضى ، ومَرَرْتُ بالقاضى » ؛ فعلامة الرفع ضمة مُقدَّره على الياء ، وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء .

وعُلمَ ممَّا ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنيًا ووجد ذلك فيه ، نحو : هو ، ولم يوجد ذلك في العرب إلا في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو : « جاء أبوه » وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين ؛ أحدهما : ما سُمِّيَ به من الفعل ، نحو : يدَعُو ، وَيَفْزُو ، والثانى : ما كان أعجميًا ، نحو سَمْنَدُو ، وَقَمْنَدُو .

\* \* \*

— وأى فِعلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمَعْتَلًا عُرِفَ (١)

== ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن هذا ضرورة لا تجوز في حالة السعة ، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حالة واحدة على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالتى الرفع والجر ؛ فأعطينا الأقل - وهو النصب - حكم الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعة الكلام ، وورد في قراءة جعفر الصادق رضى الله عنه : ( من أوسط ما تطعمون أهاليكم ) أما هذا ففيه حمل حالتين - وهما حالة الرفع وحالة الجر - على حالة واحدة وهى حالة النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلمة النحاة على أنه ضرورة يتغنى عنها ما وقع فعلا في الشعر ، ولا ينقاس عليها .

(١) « أى ، اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و فعل ، مضاف إليه « آخر » ، مبتدأ منه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآخر ، وهو الذى سوغ الابتداء به « ألف » ، خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجملة مفسرة لضمير مستتر فى كان محذوفاً بعد أى الشرطية : أى فهذه الجملة فى محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها وكان هى فعل الشرط وقيل : آخر اسم لكان المحذوفة ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون - مع أن المنصوب المنون بوقف عليه بالالف - على لغة ربيعة التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، ويبعد هذا الوجه كون قوله « أو واو أو ياء » مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبراً لمبتدأ محذوف وتكون « أو » قد عطفت جملة على جملة ، لكن ذلك تكلف « أو واو أو ياء » معطوفان على ألف « فمعتلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « معتلا » =

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة ، نحو :  
يَنْغُزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِي ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَخْشَى .

\* \* \*

فَالْأَلِفَ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدَ نَصَبَ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي (١)  
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْو ، وَأَحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثِينَ ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا (٢)

ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يُقَدَّرُ فيها غيرُ الجزم — وهو الرفع والنصب — نحو : « زَيْدٌ يَخْشَى » فيخشي : مَرْفُوعٌ

= حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه « عرف » فعل ماضٍ مبنى للجهول ،  
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أي » هو مجموع  
جملة الشرط والجواب على الذي تختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، والتقدير :  
أي فعل مضارع كان هو — أي الحال والثبات — آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف  
هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف  
أو واو أو ياء .

(١) « فالألف » مفعول لفعل يفسره ما بعده ، وهو على حذف وفي ، توسعاً ، والتقدير :  
ففي الألف أنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فيه » ،  
جار ومجرور متعلق بأنو « غير » مفعول به لأنو ، وغير مضاف و « الجزم » مضاف  
إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ،  
مبنى على السكون في محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما « يرمى » ،  
محذوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره  
ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب ،  
وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو أنو  
الآتي « فيها » جار ومجرور متعلق بأنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت « واحذف » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جازما »  
حال من فاعل احذف المستتر فيه « ثلاثين » ثلاث : مفعول به لا حذف بتقدير مضاف ،  
ومفعول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أو آخر ثلاثين حال كذاك جازما =



وعلاوة رَفَعِهِ ضِمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الألفِ ، وَ « لَنْ يَخْشَى » فَيَخْشَى : مَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ النَّصْبِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الألفِ ، وَأَمَّا الْجَزْمُ فَيُظْهِرُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْذَفُ لَهُ الْحَرْفُ الآخِرُ ، نَحْوُ : « لَمْ يَخْشَ » .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَأَبْدَى نَصْبًا مَا كَسَبَتْهُ يَرْمِي » إِلَى أَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِيهَا آخِرَهُ وَאוُ أَوْ يَاءٌ ، نَحْوُ : « لَنْ يَدْعُو ، وَلَنْ يَرْمِيَ » .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ » إِلَى أَنَّ الرَّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، نَحْوُ : « يَدْعُو ، وَيَرْمِي » فَعَلَامَةُ الرَّفْعِ ضِمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَأُحْذَفَ جَازِمًا ثَلَاثِينَ » إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ — وَهِيَ الألفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ — تُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ ، نَحْوُ : « لَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ » فَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ الألفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ .

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ : أَنَّ الرَّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الألفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يَظْهَرُ فِي الثَّلَاثَةِ بِحَذْفِهَا ، وَأَنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ ، وَيُقَدَّرُ فِي الألفِ (١) .

\* \* \*

== الأفعال ؛ أَوْ يَكُونُ «ثَلَاثِينَ» مَفْعُولًا لِمَاجِزًا ، وَمَعْمُولًا أُحْذَفَ هُوَ الْمَحْذُوفُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَأُحْذَفَ أَحْرَفُ الْعَلَّةِ حَالِ كَوْنِكَ جَازِمًا ثَلَاثِينَ «تَقْضُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الأَمْرِ الَّذِي هُوَ أُحْذَفَ ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا . وَالْفَاعِلُ ضَائِرٌ مُشْتَرِكٌ فِيهِ وَجَوَابًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «حَكْمًا» مَفْعُولٌ بِهِ لِتَقْضُ عَلَى تَضَمُّنِهِ مَعْنَى تَوْذِيهِ وَلازِمًا ، نَعْتٌ لِحَكْمًا .

(١) وَقَدْ وَرَدَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ نَصْبُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ بِفَتْحَةِ مُقَدَّرَةٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ :

فَمَا سَوَّدَتْ نِيَّ عَامِرٍ عَنْ وِرَاتِهِ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بَأْمَ وَلَا أَبِ  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَنْدَجِ بْنِ حَنْدَجٍ :

مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحَطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِنْ دَارِهِ صَوْلٍ  
كَمَا وَرَدَ عَنْهُمْ جَزْمُ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِ بِالسُّكُونِ وَبِقَاءِ حَرْفِ الْعَلَّةِ ، كَقَوْلِ عَبْدِ يَغُوثَ :  
وَتَضَعَكَ مِنْ شَيْخَةٍ عَبْشَوِيَّةٍ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًا

النكرة والمعرفة<sup>(١)</sup>

نكرةٌ : قابلٌ أل ، مؤثراً ، أو واقعٌ موقعٌ ما قد ذكرنا<sup>(٢)</sup>  
 النكرة : ما يقبل « أل » وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع موقعٌ ما يقبل  
 « أل »<sup>(٣)</sup> فثالثٌ ما يقبل « أل » وتؤثر فيه التعريف « رَجُلٌ » فتقول : الرجل ،  
 واحترز بقوله : « وتؤثر فيه التعريف » مما يقبل « أل » ولا تؤثر فيه التعريف ،  
 كعبّاسٍ علماً ؛ فإنك تقول فيه : العَبَّاسُ ، فتُدخلُ عليه « أل » لكنها لم تؤثر فيه  
 التعريف ؛ لأنه معرفةٌ قبلَ دخولها [ عليه ] ومثالٌ ما وقع موقعٌ ما يقبل « أل »  
 ذُو : التي بمعنى صاحب ، نحو : « جاءني ذُو مَالٍ » أي : صاحبٌ مالٍ ، فذُو : نكرةٌ ،  
 وهي لا تقبل « أل » لكنها واقعةٌ موقعٌ صاحب ، وصاحب يقبل « أل » نحو صاحب .

\* \* \*

(١) أصل النكرة مصدر « نكرت الرجل » - بكسر الكاف - وفي القرآن الكريم  
 (فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة) وأصل المعرفة مصدر « عرفت  
 الرجل » من باب ضرب - أو يكون أصل النكرة اسم مصدر « نكرت » بتشديد الكاف ،  
 والمعرفة اسم مصدر « عرفت » بتشديد الراء - ثم نقل كل منهما : الأول اسماً للاسم المنكر ،  
 والثاني اسماً للاسم المعروف ، وهما حينئذ اسماً جنس ، وليس عليين ، وإلا لوجب منعهما  
 من الصرف للعالية والتأنيث اللفظي كحزمة وطلحة .

(٢) « نكرة » مبتدأ ، و« جاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم ، أو لكونها جارية  
 على موصوف محذوف ، أي : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً « قابل »  
 خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هي المحدث عنها  
 وقابل مضاف ، و « أل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » حال من « أل » أو «  
 عاطفة » واقع ، معطوف على قابل ، و « موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف  
 و « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ذكراً »  
 فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل  
 أل ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل  
 أل ولا تقع موقع ما يقبل أل ، وذلك أربعة أشياء : الحال في نحو « جاء زيد راكباً » والتمييز =

وغيره معرفة : كهم ، وذى ، وهند ، وأبني ، والغلام ، والذي<sup>(١)</sup>

أى : غير النكرة المعرفة ، وهى ستة أقسام : المضمرة كهم ، واسم الإشارة كذى ، والعلم كهند ، والمحلّى بالألف واللام كالغلام ، والموصول كالذى ، وما أضيف إلى واحدٍ منها كأبني ، وسنتكلم على هذه الأقسام .

\* \* \*

= فى نحو « اشتريت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لارجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسما لا أو مجرور رب .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا عديين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يعلونه واقعا موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل كما قال تعالى : ( كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة ، خبر المبتدأ « كهم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كهم « وذى ، وهند ، وأبني ، والغلام ، والذي « كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجح عند =

فَمَا لِدِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَأَنْتَ ، وَهَوَ - سَمٌّ بِالضَّمِيرِ (١)  
يُشِيرُ إِلَى أَنْ الضَّمِيرُ : مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ كَهْوٍ ، أَوْ حُضُورٍ ، وَهُوَ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا  
ضَمِيرُ الْخَاطَبِ ، نَحْوُ أَنْتَ ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، نَحْوُ أَنَا .

\* \* \*

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا أُخْتِياراً أَبَدًا (٢)

= علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل  
أل كرجل وكريم ، والثاني : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم ،  
والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ،  
وهذا الرأي ليس بسديد .

(١) « فَا » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب « لذي »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذو مضاف و « غيبة » مضاف إليه « أَوْ »  
عاطفة « حضور » معطوف على غيبة « كَأَنْتَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ  
محذوف ؛ أَوْ متعلق بمحذوف حال من ما « وَهَوَ » معطوف على أَنْتَ « سَمٌّ » فعل أمر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أَنْتَ « بِالضَّمِيرِ » جار ومجرور متعلق بسم ، وهو  
المفعول الثاني لسم .

(٢) « ذُو » مبتدأ ، و « اتِّصَالٍ » مضاف إليه « مِنْهُ » منه ، جار ومجرور  
متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال « مَا » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل  
رفع « لَا » نافية « يَبْتَدَأُ » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف ، أى :  
لَا يَبْتَدَأُ بِهِ ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ ، وَهُوَ عَجِيبٌ غَايَةُ الْعَجَبِ ، لِأَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ  
رَاجِعاً إِلَى مَا كَانَ هُوَ الْعَائِدُ ، وَإِنْ كَانَ رَاجِعاً إِلَى شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ مَذْكُورِ فَسَدَ الْكَلَامُ ، وَلِزِمَ  
حَذْفُ الْعَائِدِ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ جَرِّ مَعَ أَنَّ الْمَوْصُولَ غَيْرَ مَجْرُورٍ بِمِثْلِهِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ ،  
وَالصَّوَابُ أَنَّ فِي قَوْلِهِ يَبْتَدَأُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَبٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا هُوَ الْعَائِدُ ، وَأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ  
مَا لَا يَبْتَدَأُ بِهِ ؛ فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ نَائِبُ فَاعِلٍ ، لِحَذْفِ الْجَارِ وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ إِلَى الضَّمِيرِ فَاسْتَرْتَبَ  
فِيهِ ، فَتَدْبُرُ ذَلِكَ وَتَفْهَمُ « وَلَا » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، لَا : نَافِيَةٌ « يَلِي » فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ =

كالياء وَالْكَافِ مِنْ « أَبْنِي أَكْرَمَكَ »

وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكَ » (١)

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى : مُتَّصِلٍ ، وَمُنْفَصِلٍ ؛ فالتصل هو : الذي لا يُبْتَدَأُ به كالكاف من « أَكْرَمَكَ » ونحوه ، ولا يقع بعد «إِلَّا» في الاختيار (٢) ؛ فلا يقال : مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ ، وقد جاء شذوذاً في الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَفَتِ

عَلَى ؛ فَمَا لِي عَوِضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، إلا ، قصد لفظه : مفعول به ليلي واختياراً ، منصوب على نزع الخافض ، أى : في الاختيار ، د أبداً ، ظرف زمان متعلق بيلي .

(١) د كالياء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالياء ، والكاف ، معطوف على الياء ، من ، حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف «ابنى» مبتدأ ومضاف إليه «أكرمك» ، أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابني ، والكاف مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو ابني ، «والياء والهاء» : معطوفان على الياء السابقة «من» حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك — إخ «سليه» سلى : فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان لسلى «ملك» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لا عمل لها من الإعراب صلة ما ، والعاثد إلى الموصول محذوف ، أى : سليه الذي ملكه .

(٢) أجاز جماعة — منهم ابن الأنباري — وقوعه بعد إلا اختياراً ؛ وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل .

اللغة : د أعوذ ، ألتجئ وأتحصن ، و د الفتنة ، الجماعة ، و د البغي ، العدوان والظلم ، و د عوض ، ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبداً» إلا أنه مختص بالنفي ، وهو مبني على الضم كقبل وبعد .

وقوله :

١٤ — وَمَا عَلَيْنَا — إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا —

أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

\* \* \*

= المعنى : إني ألتجئ إلى رب العرش وأتحصن بجاهه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود التصفة ؛ فليس لي معين ولا وزير سواه .

الإعراب : « أعود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و « رب » جار ومجرور متعلق بأعود ، و « رب مضاف و « العرش » مضاف إليه « من فئة » جار ومجرور متعلق بأعود « بغت » بغي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فئة ، والتأه للتأنيث ، والجملة في محل جر صفة لفئة « على » جار ومجرور متعلق ببغي « فإنا » نافية « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عوض » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي « إلاه » إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبني على الضم في محل نصب « ناصر » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلاه » حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم سائع جائز في سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله .

وقد هون هذا الشذوذ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً ، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به ، وشيء آخر يسهل هذا الشذوذ ، وهو أن إلا بمعنى غير ، وأنت لو جئت بغير هنا لوجب أن تقول « غيره » ، فتأتى بالضمير المتصل ، فقد حمل الشاعر إلا على غير لكونهما بمعنى واحد .

١٤ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « وما علينا » يروى في مكانه « وما نبالي » من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما تستعمل هذه السكامة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد ، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى الموزن :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظَنَنَ أُمَّ أَوْفَى وَاسْكِنِ أُمَّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

و « ديار » معناه أحد ، ولا يستعمل إلا في النفي العام ، تقول : ما في الدار من ديار ، =

= وما في الدار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : ( وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ) يريد لا تذر منهم أحداً ، بل استأصلهم وأفنهم جميعاً .

المعنى : إذا كنت جارتنا فنحن لا نكثرت بعدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له .

الإعراب : « وما ، نافية ، نبالى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، إذا ، ظرف متضمن معنى الشرط ، ما ، زائدة ، كنت ، كان الناقصة واسمها « جارتنا » ، جارة : خبر كان ؛ وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « أن ، مصدرية ، لا ، نافية « يجاورنا ، يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاور « لإلا ، إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتى « ديار ، فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالى : أى وما نبالى عدم مجاورة أحد سواك ، ومن رواه وما علينا ، تكون ما نافية أيضاً ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرأ ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شيء كأن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً ، والتقدير على هذا : وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله : « لإلا » ، حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .

وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدها النحاة « لإلا » ، وإنما صحة الرواية :

\* أَلَّا يَجُورِنَا سِوَاكَ دِيَارُ \*

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

\* أَلَّا يَجُورِنَا حَاشَاكَ دِيَارُ \*

فلا شاهد فيه على هاتين الروایتين ؛ فتفتن لذلك .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ ، وَلَقَدْ مَا جُرَّ كَمَا قُفِظَ مَا نُصِبَ (١) .  
المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ ؛ لشبهها بالحروف في الجمود (٢) ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

(١) « وكل ، مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر ، مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بيجب الآتي « البناء ، مبتدأ ثان « يجب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البناء ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « ولفظ ، مبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « جر ، فعل ماض مبنى للجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كلفظ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه « نصب ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلاً بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت - فيما مضى أول باب المعرب والمبنى - أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شهاً وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، حملاً للأقل على الأكثر .  
وقد ذكر الشارح في هذا الموضوع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجمودي ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تنثى ولا تصغر ولا تجمع ، وأما نحو : « هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنن » ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر بالحروف في وجه ثالث ، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير النائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر .  
وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره ، وللنصب صيغة أخرى ، ولم يجزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبهه بالحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما ( وانظر ص ٢٨ - ٣٢ ) .



وَلَا تُنْتَفَى وَلَا تُجْمَعُ ، وإذ اتيت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضميرٍ نصبٍ أو جرٍّ متصلٍ ، نحو : أكرمْتُكَ ، ومَرَرْتُ بِكَ ، وإِنَّهُ لَهُ ؛ فالكافُ في « أكرمْتُكَ » في موضع نصب ، وفي « بك » في موضع جر ، والماءُ في « إِنَّهُ » في موضع نصب ، وفي « له » في موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نا » ، وأشار إليه بقوله :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نَا » صَلَحَ كَاعْرَفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ<sup>(١)</sup>

أى : صَلَحَ لفظُ « نَا » للرفع ، نحو : نِلْنَا ، وللنصب ، نحو : فَإِنَّا ، وللجر ، نحو : بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثالُ الرفع نحو : « أَضْرِبِي » ومثالُ النصب نحو : « أكرمَنِي » ومثالُ الجر نحو : « مَرَّ بِي » .

ويستعمل في الثلاثة أيضاً « مُمَّ » ؛ فمثالُ الرفع : « مُمَّ قَامُونَ » ومثالُ النصب : « أكرمَتْهُمُ » ومثالُ الجر : « لَهُمَّ » .

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنهما لا يُشبهانِ « نا » من كل وجه ؛ لأن « نا » تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهي ضميرٌ متصلٌ

(١) « للرفع ، جارٍ ومجرور متعلقٌ بصلحٍ أتت في « والنصب وجر » ، مطوفان على الرفع و « نا » مبتدأ ، وقد عمده لفظه « صلح » ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا ، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « كاعرف » ، الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلقٌ بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقولك — إلخ ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » جارٍ ومجرور متعلقٌ باعرف « فإننا » الفاء تعليلية ، وإن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسماء نلنا ، فعل وفاعل ، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن « المنح » مفعول به نال ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حال الرفع للمخاطب<sup>(١)</sup> ، وفي حالتها للنصب والجر للمتكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة — فليست مثل « نا » لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ، وفي حالتها للنصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

\* \* \*

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَا وَعَظَمَا<sup>(٢)</sup>

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللخاطب ؛ فمثالُ الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ المخاطب « اعْلَمَا ، وَاَعْلَمُوا ، وَاَعْلَمَنْ » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره » المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للتكلم أصلاً ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

\* \* \*

(١) كان على الشارح أن يقول : للمخاطبة ، لأن الياء في نحو « اضربن » ضمير المؤنثة المخاطبة ، ويمتدح عنه بأنه أراد الجنس .

(٢) « ألف » مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها « والواو ، والنون ، معطوفان على ألف « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « غاب » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغيره » الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « كقاما » الكاف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كأن كقولك ، وقاما : فعل ماضٍ وفاعل « واعلما » الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا بَسَّتَرُ مَا كَفَعَلْ أَوْافِقِ نَعْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ (١)

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز (١) ، والمستتر إلى واجب الأستتار وجائزه ،

(١) «من ضمير، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . وضمير مضاف . و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر . مبنى على السكون في محل رفع «يستتر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . والجملة لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جارة لقول محذوف . والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأنك تقولك ، و«افعل» فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نعتب» بدل من أوافق «إذ» ظرف وضع للزمن الماضي ؛ ويستعمل مجازاً في المستقبل ، وهو متعلق بقوله : «نعتب» مبنى على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ماله صورة في اللفظ حقيقة نحو الناء والهاء في أكرمه ، والياء في ابني . أو حكماً كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً في نحو قولك : جاء الذي ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذي ضربته ، حذف الهاء من اللفظ ، وهي منوية ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول . ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثاني المحذوف ،

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً . وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل — حين يقولون : مستتر جوازاً تقديره هو . أو يقولون : مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت — وذلك لتصد التقریب على المتعلمين . وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثاني : أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام ، وأما الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات ، كما في المفعول به في المثال السابق . وقد يقع في العمدة في غير الفاعل كما في المبتدأ ، وذلك كثير في العربية . ومنه قول سريد بن أبي كاهن لينكري ، في وصف امرئ يضرر بغضه :

مُسْتَسِرُّ الشَّنِّ ، لَوْ يَمْقِدُنِي أَبَدًا مِنْهُ ذُبَابٌ فَذَبَّعُ =

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يَحُلُّ محله الظاهرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يَحُلُّ محله الظاهرُ .

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :  
الأول : فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطبِ كَأَفْعَلْ ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إِرَازَهُ ؛ لأنه لا يَحُلُّ محله الظاهر ؛ فلا تقول : أَفْعَلْ زَيْدٌ ، فأما « أَفْعَلْ أَنْتَ » فأنت تأكيدٌ للضمير المستتر في « أَفْعَلْ » وليس بفاعل لا فَعْلَ ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : أَفْعَلْ ؛ فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنتين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : اضْرِبِي ، واضْرِبِي ، واضْرِبِي ، واضْرِبِي .

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الهمزة ، نحو : « أَوَافِقُ » والتقدير أنا ، فإن قلت : « أوافق أنا » كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله النون ، نحو : « نَعْتَبِطُ » أى نحن .  
الرابع : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو : « تَشْكُرُ » أى أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدةٍ أو لاثنتين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : أَنْتِ تَفْعَلِينَ ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ، وَأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ .

هذا<sup>(١)</sup> ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

== يريد هو مستسر البعض ، لحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب .

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره في التسهيل ، والثاني : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمداً ، والرابع : أفعال التفضيل ، نحو محمد أفضل من علي ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا عليا ، أو ماعدا بكرأ ، أو لا يكون محمداً . زادها ابن هشام في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من النسبيل وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى : (فضرب الرقاب) ==

ومثال جأز الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى هو ، وهذا الضمير جأز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّ الظاهر ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أى هو .

\* \* \*

وَذُو اِرْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ : أَنَا ، هُوَ ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ (١)

تقدّم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر ، والبارز ينقسم إلى : مُتَّصِلٌ ، ومنفصل ؛ فالتّصل يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وسبق الكلام في ذلك ، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوعَ المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أَنَا » للمتكلّم وَحَدَهُ ، و « نَحْنُ » للمتكلّم المُشَارِكِ أو المُعْظَمِ نَفْسَهُ ، و « أَنْتَ » للمُخَاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطبتين أو المخاطبتين ، و « أَنْتُمْ » للمخاطبتين ، و « أَنْتِنَّ » للمخاطبات ، و « هُوَ » للغائب ،

== وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له لجائز الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم » ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر « زيد قائم أبوه » وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو « نعم رجلاً أبو بكر ، وبئس امرأة هند » ؛ وذلك لأنك تقول في تركيب آخر « نعم الرجل زيد ، وبئس المرأة هند » .

(١) « ذُو ، مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع ، مضاف إليه و « انفعال ، معطوف على ارتفاع « أَنَا ، خبر المبتدأ « هو ، وأنت ، معطوفان على أَنَا و « الفروع ، مبتدأ « لا ، نافية « تشبه ، فعل مضارع ، و « فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع المنقح و « فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، الذى هو قوله الفروع .

و « هِيَ » للغائبة ، و « هُمَا » للغائبتين أو الغائبتين ، و « هُم » للغائبتين ، و « هُنَّ » للغائبات .

\*\*\*

وَذُ أُنتِصَابٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُمَلًا : إِيَّايَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكَلًا<sup>(١)</sup>

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إِيَّايَ » للمتكلم وَحَدَهُ ، و « إِيَّانَا » للمتكلم المشارِكِ أو المعظمِ نفسه ، و « إِيَّاكَ » المخاطبِ ، و « إِيَّاكَ » للمخاطبة ، و « إِيَّاكُمْ » للمخاطبتين أو المخاطبتين ، و « إِيَّاها » للمخاطبتين ، و « إِيَّاكُنَّ » للمخاطباتِ ، و « إِيَّاهُ » للغائب ، و « إِيَّاهَا » للغائبة ، و « إِيَّاهَا » للغائبتين أو الغائبتين ، و « إِيَّاهُمْ » للغائبتين ، و « إِيَّاهُنَّ » للغائبات<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) « ذُو ، مبتدأ ، وذو مضاف و انتصاب ، مضاف إليه » في انفصال ، جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من الضمير المستتر في جعل الآتي « جملا ، جعل : فعل ماض ، مبنى للجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذُو « إِيَّايَ ، مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خبر المبتدأ والتفريع ، مبتدأ « ليس ، فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلا ، خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التفريع .

(٢) اختلف في هذه اللواحق التي بعد « إِيَّا ، فاقيل : هي حروف تبين الحال وتوضح المراد من « إِيَّا ، متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً أو مشئياً أو مجموعاً ، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك وأولئك ، وهذا مذهب سيويوه والفارسي والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ<sup>(١)</sup>  
 كلُّ موضعٍ أُسْكِنَ أَنْ يُؤْتَى فِيهِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى الْمُنْفَصِلِ ،  
 إِلَّا فِيمَا سَيَذْكُرُهُ الْمَصْنُفُ ؛ فَلَا تَقُولُ فِي أَكْرَمَتِكَ « أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ » لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الْإِتْيَانُ  
 بِالْمُتَّصِلِ ؛ فَتَقُولُ : أَكْرَمْتُكَ .

== وَضَعَبَ الْخَلِيلُ وَالْمَازِنِيُّ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، إِلَى أَنْ هَذِهِ اللَّوَاحِقُ أَسْمَاءُ ، وَأَنَّهَا ضَمَائِرُ  
 أُضِيفَتْ لِإِيَّاهَا ، لِإِيَّاهُ ، زَاعِمِينَ أَنَّ « إِيَّاهُ » أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ هَذِهِ اللَّوَاحِقُ فِي نَحْوِ « إِذَا بَلَغَ  
 الرَّجُلُ السَّبْتِينَ فَأِيَّاهُ وَإِيَّاهُ الشَّوَابِ » ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّوَاحِقُ أَسْمَاءُ .  
 وَذَلِكَ بِأَطْلٍ لَوَجْهَيْنِ ؛ الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا الَّذِي اسْتَشْهَدُوا بِهِ شَاذٌ ، وَلَمْ تَعُودْ لِإِضَافَةِ  
 الضَّمَائِرِ . وَالثَّانِي أَنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا يَقُولُونَ لَكَانَتْ « إِيَّاهُ » وَنَحْوُهَا مَلْزَمَةً لِالإِضَافَةِ ، وَقَدْ  
 عَلِمْنَا أَنَّ الإِضَافَةَ مِنْ خِصَائِصِ الأَسْمَاءِ المَعْرَبَةِ ؛ فَكَانَ يَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ إِيَّاهُ وَنَحْوُهَا  
 مَعْرَبَةً ، أَلَسْتَ تَرَى أَنَّهُمْ أَعْرَبُوا « أَيْ » المَوْصُولَةَ وَالشَّرْطِيَّةَ وَالإِسْتِفْهَامِيَّةَ لِمَا لَازِمًا  
 مِنَ الإِضَافَةِ ؟

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِنْ « إِيَّاهُ » لَيْسَتْ ضَمِيرًا ، وَإِنَّمَا هِيَ حَرْفٌ عِمَادِيٌّ بِهِ تَوْصُلًا  
 لِلضَّمِيرِ ، وَالضَّمِيرُ هُوَ اللَّوَاحِقُ ، وَجِيءَ بِهَذَا الْعِبَادِ لِيَكُونَ دَعَامَةً يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا ؛ وَتَمْيِيزَ  
 هَذِهِ اللَّوَاحِقُ عَنِ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ .

وَزَعِمَ الزَّجَاجُ أَنَّ الضَّمَائِرَ هِيَ اللَّوَاحِقُ مُوَافِقًا فِي ذَلِكَ لِلْفَرَّاءِ ، ثُمَّ خَالَفَهُ فِي « إِيَّاهُ » فَادَّعَى  
 أَنَّهَا اسْمٌ ظَاهِرٌ مَضَافٌ إِلَى الكَافِ وَاليَاءِ وَالهَاءِ .

وَقَالَ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ : إِنْ هَذَا اسْمٌ لَيْسَ ظَاهِرًا وَلَا مَضْمُرًا ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيْنَ بَيْنٍ .  
 وَقَالَ الكَوْفِيُّونَ : المَجْمُوعُ مِنْ « إِيَّاهُ » وَلَوَاحِقِهَا ضَمِيرٌ وَاحِدٌ .

(١) « فِي اخْتِيَارِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ يَجِيءُ الْآتِي « لَا » ،  
 نَافِيَةٌ دِيَجِيءُ ، فَمَلْ مَضَارِعُ « الْمُنْفَصِلِ » ، فَاعِلٌ يَجِيءُ « إِذَا » ، ظَرْفٌ لِمَا يَسْتَقْبَلُ  
 مِنَ الزَّمَانِ « تَأْتِي » ، فَمَلْ مَاضٍ « أَنْ » ، حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ وَنَصْبٌ دِيَجِيءُ ، فَمَلْ مَضَارِعُ  
 مَنْصُوبٌ بِأَنَّ « الْمُتَّصِلِ » ، فَاعِلٌ يَجِيءُ ، وَأَنَّ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ فَاعِلٍ  
 تَأْتِي ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا تَأْتَى بِجِيءِ الْمُتَّصِلِ ، وَالجُمْلَةُ مِنْ تَأْتِي وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةِ إِذَا  
 لِإِيَّاهُ ، وَجَوَابُ إِذَا مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا تَأْتَى بِجِيءِ الْمُتَّصِلِ فَلَا  
 يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ .

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل ، نحو إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ<sup>(١)</sup> ؛ وقد

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، في عشره مواضع :  
الاول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : ( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه )  
وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
إذ التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي  
ومن هذا النوع قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي :

قَدَّرَ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا  
الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو : عجبت من  
ضربك هو ، وكقول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَارِزِينَ ، وَقَدَّرَ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا  
الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرًا ، نحو قول السموأل :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ  
وكقول لييد بن ربيعة :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ  
الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ )  
وهذا هو الموضوع الذي أشار إليه الشارح .

الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو : اللهم  
أنا عبد أئيم ، وأنت مولى كريم ، ومنه : أنا الذائد ، في بيت الفرزدق السابق .  
السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفي ، كقوله تعالى : ( وما أنتم بمجزين )  
( ما من أمهاتهم ) ( وما أنا بطارد المؤمنين ) ( إن أنا إلا نذير مبين ) وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : ( يخرجون  
الرسول وإياكم ) وكقول الشاعر :



جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، كقوله :

١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتَ

إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

\* \* \*

= مُبْرَأً مِنْ عِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرَعَى أَبَا حَنْصِ وَإِيَّانَا

الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

التاسع : أن يقع الضمير بعد «أما ، نحو ، أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو

فنجوى ، .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاكَ ، فَمَرُّنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

وسياق موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .

١٥ — البيت من قصيدة للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ،

وقبله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتٍ نَعْلُ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ، فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَقْمُورٍ

اللغة : «الباعث ، الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث ، هو الذي

ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت ، — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ،

أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم «الدهارير ، الزمن الماضي ، أو الشدائد ، وهو جمع

لا واحد له من لفظه .

الإعراب : «بالباعث ، جار ومجرور متعلق بقوله «حلفت ، في البيت الذي أنشدناه

قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ، أحدهما : جره بالكسرة الظاهرة على أنه

مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرًا لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ =

وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتَهُ أَخْلَفُ أَنْتَمَى (١)

== وقولهم « قطع الله يد ورجل من قائلها ، والوجه الثاني : نصب الأهوات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف خبره من الأول لكونه فضلا « ضمنت ، ضن : فعل ماض ، والتاء للتأنيك « إياهم ، مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض ، فاعل ضن « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتهم الأرض . » ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد في وادي أشي — بزفة المصغر ( وانظر ٦٥/١ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك — ١ / ٩٠ من كتابنا عدة السالك ) :

وَمَا أَصْحَابُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرَهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَىٰ هُمْ  
فقد جاء بالضمير منفصلا — وهو قوله « هم » ، في آخر البيت — وكان من حقه أن يجرى به متصلا بالفاعل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلى » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَّمُوا  
يَا صَاح ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمْ

وكان من حقه أن يقول . « بل قطعوا الوصال ، لكنه اضطر لفصل

(١) « وصل ، الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو ، حرف عطف دال على التخيير ، أفصل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة أفصل معطوفة على جملة صل « هاء ، مفعول به تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثاني ، وهاء مضاف و « سَلْنِيهِ ، قصد لفظه : مضاف إليه « وما ، الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سَلْنِيهِ « أشبهه ، أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل ==

كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالَآ أَخْتَارُ ، غَيْرِي أَخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ (١)

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا .

فأشار بقوله : « سَلْنِيهِ » إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ، وهما ضميران ، نحو : « الدَّرْزَمُ سَلْنِيهِ » فيجوز لك في هاء « سَلْنِيهِ » الانصاَلُ نحو : سَلْنِيهِ ، والانفصالُ نحو : سَلْنِي إِيَّاهُ ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو : الدَّرْزَمُ أُعْطِيْتُكَ ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجبٌ ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : « فِي كُنْتُهُ أَخْلَفْتُ انْتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصاَلُهُ وانفصاَلُهُ ، واختلِفَ في المختار منهما ؛ فاختار المصنف

= لها من الإعراب صلة ما في كنهه ، جار ومجرور متعلق بانتمى الآتي والخلف مبتدأ وانتمى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلاء خلافا في هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف الذب إلى قائله .

(١) « كَذَاكَ ، الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَالنَّكَافُ حَرْفُ خَطَابٍ وَخِلْتَنِيهِ ، قَصْدٌ لَفْظُهُ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَانْصَالَآ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، انْصَالَآ : مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِاخْتَارَ ، أَخْتَارَ ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ . وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا ، غَيْرِي ، غَيْرٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَغَيْرِ مُضَافٌ وَالْيَاءُ الَّتِي لِلتَّكْلِيمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، أَخْتَارَ ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعودُ لِغَيْرِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ اخْتَارَ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، الْإِنْفِصَالَآ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِاخْتَارَ ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ .

الاتصال ، نحو : كُنْتُهُ ، واختار سيبويه الانفصال ، نحو : كنت إياه<sup>(١)</sup> ، [ تقول ؛ الصديق كُنْتُهُ ، وكُنْتُ إِيَّاهُ ] .

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو : « خِلْتَنِيهِ »<sup>(٢)</sup> وهو : كلُّ فعلٍ تَمَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال ، نحو : خِلْتَنِي إِيَّاهُ ، ومذهبُ سيبويه أَرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو أَشَافُهُ لهم ، قال الشاعر :

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا  
عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ  
وقول الآخر :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ ، وَلَا نَحْنِي رَقِيْبًا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاماً له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ  
أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد : « إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله ، ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتي في ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : ( إذ يريكم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكم كثيراً ) وقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِيءَ بَرٍّ إِخَالِكُهُ  
إِذْ لَمْ تَزَلْ لِأَكْتِسَابِ الْخَمْدِ مُبْتَدِرًا

ومن الانفصال قول الشاعر :

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مَلِئْتُ  
أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ.

\* \* \*

١٦ — هذا البيت قيل إنه لذيبيد بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفي هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيؤويه هو الرجل الذي يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ، لأنه هو الذي شافه العرب ، وعنه أخذ ، ومن أسلفتم استمد .

المفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَى إِذْ نَظَرَتْ  
إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ  
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا  
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر في محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وما : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون في محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل الذي هو قال والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أي ما قالت حذام .

التبثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيؤويه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيؤويه ، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح في هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيؤويه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، والرمانى ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثانى من مفعولى ظن وأخواتها ، وذلك =

وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنُ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ (١)

ضميرُ المتكلمِ أَخْصَّ من ضميرِ المخاطَبِ ، وضميرُ المخاطَبِ أَخْصَّ من ضميرِ الغائبِ ؛ فإن اجتمع ضميرانِ منصوبانِ أحدهما أَخْصَّ من الآخرِ ، فإن كانا متصلينِ وَجَبَ تَقْدِيمُ الْأَخْصِّ مِنْهُمَا ؛ فتقول : الدرهم أعطيتك وأعديتني ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنهما أَخْصَّ من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطَبِ ، والياء للمتكلمِ ، والهاء للغائبِ ، ولا يجوز تقديم الغائبِ مع الاتِّصَالِ ؛ فلا تقول : أعطيتُوك ، ولا أعطيتُهوني ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : « أَرَأَيْتَ الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » ؛ فإن فُصِّلَ أَحَدُهُمَا كُنْتَ بِالْخِيَارِ ؛ فإن شئتَ قَدَّمْتَ الْأَخْصَّ ، فقلت : الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيتني إياه ، وإن شئتَ قَدَّمْتَ غَيْرَ الْأَخْصِّ ، فقلت : أعطيتُه إِيَّاكَ ، وأعطيتُه إِيَّايَ ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدَّمَنُ »

== من قبل أن الاتصال في البابين أكثر ورودا عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال في خبر كان ، في الحديث الذي روينا لك ، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلا ، وبجسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

(١) « وقدم » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الأخص » مفعول به لقدم « في اتصال » جار ومجرور متعلق بقدم « وقدمن » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبني على السكون في محل نصب « شئت » فعل وفاعل ، وجملتها لا محل لها صلة ما الموصولة ، والفاء محذوف ، والتقدير : وقدمن الذي شئت « في انفصال » جار ومجرور متعلق بقدمن

ما شئتَ في انفصال » وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس ، فإن خيف كبس لم يجز ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه<sup>(١)</sup> ، لم يجز تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو أخذ .

\* \* \*

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصَلًا<sup>(٢)</sup>

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتحادا في الرتبة — كأن يكونا لتكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفصل في أحدهما ، فتقول : أعطيتني إياه ، وأعطيتك إياك ، وأعطيتُهُ إياه ، ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتنِي ، وَلَا أعطيتكك ، وَلَا أعطيتهُهُ ؛ نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان ، نحو : الزيدان الدرهم أعطيتهما ، وإليه أشار بقوله في الكافية :

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى في مثال الشارح ، ألست ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو الدرهم أعطيته إياك ، أو الدرهم أعطيتك إياه ، فلا لبس ؛ لأن المخاطب أخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) وفي اتحاد الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتي ، واتحاد مضاف و الرتبة مضاف إليه و الزم ، فعل أمر مبني على السكون لا عمل له من الإعراب ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت و فصلا مفعول به لازم و وقد ، الواو عاطفة قد : حرف دال على التقليل و يبيح ، فعل مضارع مرفوع بالضمرة الظاهرة و الغيب ، فاعل يبيح فيه ، جار ومجرور متعلق بيبح و وصلا مفعول به ليبح .

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوِ « ضَمِنْتَ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ » الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ؛ وليس منها ، وأشار بقوله :  
« ونحو : ضمنت — إلى آخر البيت » إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب  
فيه اتصالة ضرورة ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتَ  
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ (١) [ ١٥ ]

وقد تقدم ذكر ذلك .

\* \* \*

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ ، وَ « لَيْسِي » قَدْ نُظِمَ (٢)

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نونَ الوقاية ، وسميت بذلك  
لأنها تبقى الفعل من الكسر ، وذلك نحو : « أَكْرَمَنِي ، وَيُكْرِمُنِي ، وَأَكْرَمَنِي »  
وقد جاء حذفها مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

(١) مضى شرح هذا البيت قريبا ( ص ١٠١ ) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥

(٢) « وقبل ، الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي ، وقبل

مضاف و ، يا ، مضاف إليه ، ويا مضاف و ، النفس ، مضاف إليه ، مع ، ظرف متعلق  
بمحدوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و ، الفعل ، مضاف إليه ، التزم ، فعل ماض  
مبنى للجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، نون ، نائب  
فاعل لا اتزم مرفوع بالضمة الظاهرة . ونون مضاف و ، وقاية ، مضاف إليه ، وليس ، الواو  
عاطفة ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ ، وقد ، حرف تحقيق ، نظم ، فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى  
على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكنه لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود على ليسى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .



١٧ - عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

١٧ - هذا البيت نسبة جماعة من العلماء - ومنهم ابن منظور في لسان العرب (ط ي س) - لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا في ديوان رجزه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان .

اللغة : « كعديد ، العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و« الطيس » - بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفي آخره سين مهملة - الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : « واختلفوا في تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والحوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل ، اهـ » ليس ، أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد :

\* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ \*

وهى الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عددت » فعل وفاعل « قومى » قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و« الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق بعددت « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم ، والجملة فى محل جر بإضافة الظرف إليها « لىسى » ليس ، فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المقوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ « لىسى » ، أما الأول فإنه أتى بخبره ضميراً متصلاً ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً ، فكان يجب عليه - على مذهبه هذا - أن يقول : ذهب القوم الكرام لىس إياى . والثانى - وهو =

واختلِفَ في أَفْعَلَ في التعجب : هل تلزمه نُونُ الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أَفْقَرَنِي إلى عفو الله ، وما أَفْقَرِي إلى عفو الله ، عند من لا يلتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

و« كَيْتَنِي » فُشَا ، وَ« كَيْتِي » نَدْرًا وَمَعَ « لَعَلَّ » اءَكِسْ ، وَكُنْ مُخْبِرًا<sup>(٢)</sup> فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَفًا مِّنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا<sup>(٣)</sup>

== الذي جاء السارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقاية من ليس مع انصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه في ص ١٠٤

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبن على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب انصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر .

(٢) « وليتني ، الواو عاطفة ، ليتني قصد لفظه : مبتدأ « فشا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني ، والجملة من فشا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وليتني ، الواو عاطفة ، ليتني قصد لفظه : مبتدأ « ندرًا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة في محل رفع خبر « ومع » الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق باءكس الآتي ، ومع مضاف و « لعل » قصد لفظه : مضاف إليه « اءكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : واءكس الحكم مع لعل « وكن » الواو عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخبراً » خبره .

(٣) « في الباقيات ، جار ومجرور متعلق بمخبر في البيت السابق « واضطراراً ، الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خففاً » فعل ماض ، والالف للاطلاق « مني » قصد لفظه : مفعول به لخفف « وعني » قصد لفظه أيضاً : معطوف على مني ==

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تُحذفُ منها ، إلا نادراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلِّ مَالِي

= « بعض ، فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و « من » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « ذن » حرف تحقيق « سلفاً ، سلف : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الموصولة » ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الخير الطائي ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل ؛ لأنه كان فارساً .  
اللائحة : « المنية » بضم فسكون — اسم للشيء الذي تمناه ، وهي أيضاً اسم للتمنى ، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك في قوله :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَانِقَةً إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي  
كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ ، إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ جُلِّ مَالِي  
تَلَاقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَوَاءَ وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ  
وَلَوْلَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْنِي ؛ لَقَدْ قَامَتْ نُوزِرَةٌ بِالْمَالِي  
شَكَتُ رِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بِمُطَرِّدِ الْمَهْرَةِ كَالْحِلَالِ

« مزيد » بفتح الميم وسكون الزاي : رجل من بني أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هاربا « أخانقة » أى صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب « العوالي » جمع عالية ، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها في جهة العدو وعودتها عند الطعن « جابر » رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف » يروي « وأفقد » .

الإعراب : كنية « جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنياً مشابهاً لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه ، إذ ، ظرف للماضي من الزمان « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

والكثيرُ في لسان العرب ثبوتهما ، وبِهِ وَرَدَ الْقُرْآنُ ، قال الله تعالى : ( يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ ) .

وأما « لعلَّ » فذكر أنها بعكس لیت ؛ فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله تعالى — حكاية عن فرعون — ( لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ) ويقالُ ثبوتُ النونِ ، كقول الشاعر :

= تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « ليتي » ، لیت : حرف تمن ونسب ، والياء اسمه ، مبني على السكون في محل نصب « أصادفه » أصادف : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر لیت « وأفقد » الواو حالية ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « جل » مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من « مالي » مضاف إليه ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية من لیت الناصبة لياء المتكلم ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع لیت ، بل يجوز لك في السعة أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء ليتي ، إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي » ٥١ ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي .

ومثل هذا الشاهد - في حذف نون الوقاية مع لیت - قول ورقة بن نوفل الأسدي :

فِيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَوُلُوجًا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله :

أَلَا يَا لَيْتِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي وَهَلْ يُجِدِي عَلَى الْيَوْمِ لَيْتِي ؟

١٩ — قُلْتُ : أَعِيرَانِي الْقَدُومَ ؛ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَاجِدٍ .

١٩ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « أعيراني ، ويروي « أعبروني ، وكلاهما أمر من العارية ، وهي أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك « القدوم ، — بفتح القاف وضم الدال المخففة — الآلة التي ينجر بها الخشب « أخط بها ، أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه في الرمل « قبراً ، المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف ، لايبض ماجد ، لسيف صقيل .

الإعراب : « قُلْتُ ، فعل وفاعل « أعيراني ، أعيرا : فعل أمر مبني على حذف النون ، والالاف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأعيرا « القدوم ، مفعول ثان لأعيرا « لعلني ، لعل ، هنا : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لعل « أخط ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل « بها ، جار ومجرور متعلق بأخط « قبرا ، مفعول به لأخط « لايبض ، اللام حرف جر ، وأيبض مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقب « ماجد ، صفة لايبض ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلني ، حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل .

ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود :

أَرِيْبِي جَوَادًا مَاتَ هُزُلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ ، أَوْ بِخَيْلًا مُخَلَّدًا

والكثير في الاستعمال حذف النون مع « لعل » وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ( لعل أبلغ الأسباب ) وقوله سبحانه : ( لعل أعمل صالحا ) ، وانه قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أُرْوَرُهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أى : فى باقى أخوات لَيْتَ وَلَعَاءَ — وهى :  
 إَنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ — فنقول : إَنَّ وَإِنِّى ، وَأَنَّ وَأَنِّى ، وَكَأَنَّ وَكَأَنَّى ،  
 وَلَكِنَّى وَلَكَنَّى .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وَعَنْ » تلتزمها نونُ الوقاية ؛ فنقول : مَنِّى وَعَنِّى —  
 بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مَنِى وَعَنِى — بالتخفيف — وهو  
 شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِى

\* \* \*

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : لأنه من  
 وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شيء ، ووجه تشكك  
 هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان « من ، و » عن ، وأتى بهما  
 على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .

اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهمزة وصل  
 ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — بياء مشاة تحتية — وقيس هنا غير  
 منصرف للعلية والتأنيك المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول قيس بن عيلان .

الإعراب : « أيها ، أى : منادى حذف منه حرف النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ،  
 وها للتثنية « السائل » صفة لأى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنى ، معطوف  
 على عنهم » لست ، ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من قيس » جار ومجرور  
 متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا ، الواو عاطفة ، ولا نافية « قيس » مبتدأ « منى ،  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس  
 واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « منى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذا للضرورة .

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلٌّ ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْخُذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي<sup>(١)</sup>  
 أشار بهذا إلى أن الفصحى في «لَدُنِّي» إثبات النون ، كقوله تعالى : ( قَدْ بَلَغْتَ  
 مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا ) ويقالُ خُذْفُهَا ، كقراءة مَنْ قَرَأَ ( مِنْ لَدُنِّي ) بالتخفيف .  
 والكثيرُ في « قَدْ ، وَقَطٌ » ثبوتُ النون ، نحو : قَدْنِي وَقَطْنِي ، ويقالُ الخُذْفُ  
 نحو : قَدِي وَقَطِي ، أي حَسْبِي ، وقد اجتمع الخُذْفُ والإثباتُ في قوله :

٢١ - قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَدِي  
 لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

\*\*\*

(١) « في لدني ، جار ومجرور متعلق بقل « لدني ، قسود لفظه : مبتدأ « قل ، فعل  
 ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدني المخففة ، والجملة من قل  
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي قدني ، جار ومجرور متعلق بيني الآتي « وقطني ،  
 معطوف على قدني ، الخُذْفُ ، مبتدأ « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « قد ، حرف  
 تقليل « يني ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخُذْفُ ،  
 والجملة من يني وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « الخُذْفُ ، والجملة من هذا المبتدأ  
 وخبره معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

٢١ - هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بني أمية ، من  
 أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .

اللغة : أراد بالخبيثين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعباً أخاه ،  
 وغلبه لشهرته ، ويروي « الخبيثين » - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى  
 « قدني ، حَسْبِي وكفائي « ليس الإمام لِمَخ » أراد بهذه التعريض بعبد الله بن الزبير ؛ لأنه  
 كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان - مع ذلك - مبغضاً لا تبغض  
 يده بعتاء .

الإعراب : « قدني ، قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ،  
 والنون للوقاية ، وقد مضاف والياء التي المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في =

= محل جر « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونحمر مضاف و « الخبيبين » مضاف إليه « قدى » يجوز هنا أن يكون قد هذا اسم فعل ، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني ، وجعله غيره اسم فعل ماضٍ بمعنى كفاني ، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفي ، وهذا الأخير رأى ضعيف جداً ، وباء المتكلم على كل هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة « ليس » فعل ماضٍ ناقص « الإمام » اسماً « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « المالحد » صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » و « قدى » حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ، وتبهم المصنف والشارح ، وقال سيويو : « وقد يقولون في الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدى شبهه بحسبي لأن المعنى واحد ، اه . وقال الأعلم : « وإثباتها ( النون ) في قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاثي يغير آخرهما عن السكون ، اه وقال الجوهري : « وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، وتقول : قدى ، وقدنى أيضاً بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقاية لها ، مثل ضربني وشتمني ، وقال ابن برى يرد على الجوهري « وهم الجوهري في قوله إن النون في قدنى زيدت على غير قياس ، وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير ، وليس كذلك ، وإنما تزداد وقاية للحركة أو سكون في فعل أو حرف ، كقولك في من وعن إذا أضفتما لنفسك : مني وعنني ؛ زدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك في قد وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلك زادوها في لبت ، فقالوا : لبتني ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا في ضرب : ضربني ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا في اضرب : اضربني ، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها ، اه .



. . . . .

= ولابن هشام هنا كلام كثير وتفرعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهي في معنى اللبيب ، وقد عطينا بذكرها والرد عليها في حواشينا المستفيضة على شرح الأشموني فارجع إليها هناك إن شئت ( وانظر الآيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الآيات ) .

\* \* \*

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم .  
واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية ، نحو ضاربي ومكرمي وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله صلى الله عليه وسلم :  
« فإني أنتم صادقوني ، وفي قول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمُوَافِيَنِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا      فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا

وفي قول الآخر :

أَلَا قَتِيٌّ مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي      وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ

وفي قول الآخر :

وَلَيْسَ بِمُعِيْبِيَنِي وَفِي النَّاسِ مَمْتَعٌ      صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ

كما لحقت أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفني عليكم ، لمشابهة

أفعل التفضيل لفعل التعجب .

العلم<sup>(١)</sup>

اسمٌ يُعِينُ اُنْسَمَى مُطْلَقًا عَلَيْهِ : كَجَفْرٍ ، وَخَرْتَقًا<sup>(٢)</sup>  
وَقَرْنٍ ، وَعَدْنٍ ، وَوَلَاحِقٍ ، وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَأَشِقِ<sup>(٣)</sup>

العلم هو : الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قيدِ التكلم أو الخطاب أو القَيْمِيَّةِ ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فَضْلُ أَخْرَجِ النكرة ، و « بلا قيد » أَخْرَجِ بَقِيَّةَ المَعارِفِ ، كالمضمر ؛ فإنه يعين مسماه بتقيد التكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أنت » أو القِيمة كـ « هو » ، ثم مَثَلُ الشَّيْخِ بِأَعْلَامِ الأَناسِيِّ وغيرهم ، تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ مُسَمَّياتِ الأَعْلَامِ العُقُلُ وغيرهم من اللَّائِقَاتِ ؛ كَجَفْرٍ : اسم رجل ، وَخَرْتَقُ : اسم امرأة من شعراء العرب<sup>(٤)</sup>

(١) لفظ العلم ، في اللغة مشترك لفظي بين عدة معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى :  
(وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترى أهاها صخرأ :

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمَّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها الزاية التي تجعل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم ، لحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم ، مبتدأ ، يعين ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « المسمى ، مفعول به ليعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم « مطلقاً ، حال من الضمير المستتر في يعين « عليه ، علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى ، خبراً مقدماً ، و « عليه ، مبتدأ مؤخرأ « كجفر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كقولك جعفر — الخ .

(٣) « وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، وواشق » كلهن معطوفات على جعفر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب ، .

وهي أخت طَارِقَةَ بنِ الْعَبْدِ لِأُمِّهِ ، وَقَرَنُ : اسم قبيلة ، وَعَدَنُ : اسم مكان ،  
 ولاحق : اسم فرس ، وشذقم : اسم جمل ، وهَيْلَةَ : اسم شاة ، وواشيق :  
 اسم كلب .

\*\*\*

وَأَسْمَاءُ أَتَى ، وَكُنْيَةٌ ، وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا<sup>(١)</sup>

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، ولَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا  
 ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمرو ، وبالكُنْيَةِ : ما كان في أوله أب أو أم ،  
 كأبي عبد الله وأم الخير ، وباللقب : ما أشعرَ بمدح كزين العابدين ، أو ذمَّ  
 كأنفِ النَّاقَةِ .

وأشار بقوله : « وَأَخْرَنَ ذَا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب  
 تأخيرُهُ ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد ،  
 إلا قليلا ؛ ومنه قوله :

(١) « واسماء ، حال من الضمير المستتر في أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم « وكُنْيَةٍ ، ولَقَبًا ، معطوفان على قوله اسما » وأخرن ،  
 الواو حرف عطف ، آخر : فعل أمر مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد الخفيفة ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذَا » مفعول به الآخر ، وهو اسم إشارة  
 مبني على السكون في محل نصب « إن » حرف شرط « سواء ، سوى : مفعول به مقدم  
 لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه « صحبا ،  
 صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب  
 سواء فأخره .

٢٢ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا  
بِطْنِ شِرْيَانَ يَعْوَى حَوْلَهُ الذِّيبُ

٢٢ - البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بني كاهل ، وهو من قصيدة لها ترثيه بها ، وأولها :

كلُّ امرئٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَقْلُوبٌ  
اللغة : « محال الدهر » بكسر الميم ، بزنة كتاب - كيده أو مكروه ، وقيل : قوته وشدته « شريان » - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر تعمل منه القسي « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن » متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلِغْ هُدَيْلًا وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّي حَدِيثًا ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبٌ

الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب « ذا » - بمعنى صاحب - اسم أن ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خيرهم » خير : صفة لعمراً ، وخير مضاف والضمير مضاف إليه « حسباً » تمييز « بطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، و « بطن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مفردة على الياء للثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيموى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة من يعوى وفاعله في محل نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « بطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو ، وتكون جملة « يعوى إلخ » في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمراً » حيث قدمت اللقب - وهو قولها « ذا الكلب » - على الاسم - وهو قولها « عمراً » - والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقلت « بأن عمراً ذا الكلب » .

ولأنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولاً لما كان =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ سواه ، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسمُ والكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيرُهُ مع الاسم ، فأما مع الكنية فانت بالخيار<sup>(١)</sup> بين أن تُقدِّم الكنيةَ على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

== لذكر الاسم بعده فائدة ، بخلاف ذكر الاسم أولاً ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الحزرجي :

أَنَا ابْنُ مُزَيْبِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءَ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله « مزيبيا عمرو ، فإن « مزيبيا ، لقب ، و « عمرو ، اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء ، فقد جاء على الأصل ؛ لأن عامرا اسم ، وماء السماء لقب ، وقد قدم الاسم وآخر اللقب .

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذي يزيد أن نفيه عليه أن الشارح وغيره — كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصاري — ذكروا أن قول ابن مالك \* وأخرن ذا إن سواه صحبا \* موهم لخلاف المراد ، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النحاة ، لكن قال السيوطي في ميمه : إن كان ( أي اللقب ) مع الكنية فالذي ذكره جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذي يوجهه كلام المصنف « مقصوده ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عده ، سواء أكان ما عده اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختي نصيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسماً صحبا ، ثم ظهر لي أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام في أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التي اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور . قال ابن هشام : « وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك ، أ هـ . ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فتقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : \* « وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحْبًا » \* : \* « وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحْبًا » \* وهو أَحْسَنُ منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ، فإنه نصٌّ في أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إِذَا سَمِحَ الأَسْمَ ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحْبًا » لَمَا وَرَدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ : وَأَخْرَجَ اللَّقْبَ إِذَا سَمِحَ سِوَى الكِنْيَةِ ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وَأَخْرَجَ اللَّقْبَ إِذَا سَمِحَ الأَسْمَ .

\* \* \*

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفَ (١)  
 إِذَا اجْتَمَعَ الأَسْمُ وَاللَّقْبُ : فِيمَا أَنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ ، أَوْ مَرْكَبَيْنِ ، أَوْ الأَسْمُ مَرْكَبًا وَاللَّقْبُ مُفْرَدًا ، أَوْ الأَسْمُ مُفْرَدًا وَاللَّقْبُ مَرْكَبًا .

(١) « إن ، حرف شرط « يكونا ، فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون في محل رفع « مفردين ، خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى « فأضف ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « حتماً مفعول مطلق عامله محذوف « وإلا ، الواو عاطفة ، إلا : هو عبارته عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا . فأدغمت النون في اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه السلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين « أتبع ، فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك بالسكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع « الذى ، اسم موصول مفعول به لاتبع ، مبنى على السكون في محل نصب « ردف ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو « الذى ، .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضافة<sup>(١)</sup> ، نحو : هذا سعيدٌ كُرْزِيٌّ ، ورأيت سعيدَ كُرْزِيٍّ ، ومررت بسعيدِ كُرْزِيٍّ ؛ وأجاز الكوفيون الإبتاع ؛ فتقول : هذا سعيدُ كُرْزُ ، ورأيت سعيداً كُرْزاً ، ومررت بسعيدِ كُرْزِيٍّ ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنفُ الناقةِ ، أو مركباً ومفرداً ، نحو عبد الله كرز ، وسعيد أنفُ الناقة — وجب الإبتاع ؛ فتنبيحُ الثانيِ الأولِ في إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ ، وأنفُ الناقةِ ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقةِ ، والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنفُ الناقةِ ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع الجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو هذا زَيْدٌ أنفُ الناقةِ ، ورأيت زيداً أنفُ الناقةِ ، ومررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ ، وأنفُ الناقةِ .

\* \* \*

(١) وجوب الإضافة عندم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترناً بأل ، فإنه لا يجوز فيه الإضافة ، فتقول : جاءني الحارث كرز ، يأتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان ، إذ لو أضفت الأول للثاني للوم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها ، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : بقي أن يقال : كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع ، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة ؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزجاجي .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ : كَفَضْلِ وَأَسَدٌ وَذُو أَرْتَجَالٍ : كَسَعَادَ ، وَأَدَدٌ (١)  
 وَجُمْلَةٌ ، وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا ، ذَا إِنْ بَغْيَرِ « وَيَبِ » تَمَّ أُعْرِبًا (٢)  
 وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ (٣)

(١) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر « كفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كفضل « وأسد » معطوف على فضل « وذو » الواو عاطفة ، وذو : معطوف على قوله منقول وذو مضاف و « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كسعاد « وأدد » معطوف على سعاد .

(٢) « وجملة » مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة « ومنه منقول » في البيت السابق ، وما الواو عاطفة ، وما اسم موصول معطوف على جملة ، مبنى على السكون في محل رفع « بمزج » جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتي « ركباً » ركب : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والآلف للإطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط « بغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتي ، وغير مضاف و « وبه » قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط « أعرب » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ وبه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « في الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو » فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافة » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كعبد ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه « وأبي » الواو عاطفة ، وأبي : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف و « قحافة » مضاف إليه .



ينقسم العلم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كسعاد ، وأدد ، والمنقول : ما سبق له استعمال في غير العلمية ، والنقل إما من صفة كحارث ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسد ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقام زيد ، وزيد قائم<sup>(١)</sup> ، وحكمها أنها تُحْكِي ؛ فتقول : جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَمَرَرْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ماركب تركيب مزج ، كبعلبك ، ومغدي كرب ، وسيدويه . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير « وَيْهِ » أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم بـ « وَيْهِ » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جَاءَنِي بَعْلَبِكُ ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبِكَ ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبِكَ ؛ فتمسره إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فتقول : جَاءَنِي بَعْلَبِكَ ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبِكَ ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبِكَ ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعراب المتضامين ؛ فتقول : جَاءَنِي حَضْرَمَوْتُ ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتُ ، وَمَرَرْتُ بِحَضْرَمَوْتُ .

وتقول [فيما ختم بويه] : جَاءَنِي سَيْبُوِيهِ ، وَرَأَيْتُ سَيْبُوِيهِ ، ومررت بسيبويه ؛ فتبنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو : جَاءَنِي سَيْبُوِيهِ ، وَرَأَيْتُ سَيْبُوِيهِ ، ومررت بسيبويه .

(١) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا د تابط شراً ، وسموا د شاب قرناها ، ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

كَذَبْتُمْ وَيَّتِ اللهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بِنِي شَابٍ قَرْنَاهَا نَصْرٌ وَتُحْلَبُ  
وسموا د ذرى حبا ، ويشكر ، ويريد ، وتغاب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسوا النحاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ماركب تركيب إضافة : كعبد شمس ، وأبي قحافة ، وهو معرب ؛  
فتقول : جاءني عبد شمس وأبو قحافة ، ورأيت عبد شمس وأبا قحافة ، ومررت  
بعبد شمس وأبي قحافة .

ونبةً بالمثاليين على أن الجزء الأول ؛ يكون معرباً بالحركات ، كـ « مَبْدٍ » ،  
وبالحروف ، كـ « أَبِي » وأن الجزء الثاني يكون مُنصَرَفًا ، كـ « شمس » ، وغير  
منصرف ، كـ « قُحَافَةَ » .

\* \* \*

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعَلَّمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا ، وَهُوَ عَمٌ (١)  
مِنْ ذَلِكَ : أُمَّ عَرِيْطٍ لِلْعُقْرَبِ ، وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلشَّغْلَبِ (٢)

(١) « ووضَعُوا ، الواو عاطفة ، ووضع : فعل ماضٍ ، والواو ضمير الجماعة فاعل  
مبني على السكون في محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضَعُوا ، وبعين مضاف ،  
و « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضَعُوا ، وأصله منصوب منون فوقف  
عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس حالا  
منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص »  
مضاف إليه « لفظًا » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير منفصل  
مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلا ماضياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود  
إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع  
خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعال تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال  
كما سقطت من خير وشر ، ويكون أفعال التفضيل على غير بابها ، وهو خبر عن الضمير  
الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر « ذلك » ، ذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بمن ،  
والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ مؤخر ،  
وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال  
من الضمير المستكن في الخبر ، والتقدير : أم عريط كائن من ذلك حال كونه علماً للعقرب  
« وهكذا » الواو عاطفة ، وها : حرف تلييه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ ، كَذَا جَارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ (١)

العلم على قسمين : علم شخصي ، وعلم جنسي .

فَعَلَّمَ الشَّخْصَ لَهُ حِكْمَانٌ : مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ : أَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ بَيْنَهُ : كَزَيْدٍ ، وَأَحْمَدَ وَلَفْظِيٌّ ، وَهُوَ صَحَّةٌ مَجْبِيءٌ الْحَالِ مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ ، نَحْوُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا » وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ ، نَحْوُ : « هَذَا أَحْمَدٌ » وَمَنْعُ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الْعَمْرُو » (٢) .

== مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثعالة » مبتدأ مؤخر « للشعب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

(١) « ومثله » الواو عاطفة ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والماء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « برة » مبتدأ مؤخر « للبرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ؛ لأنه في تقدير مشتق « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « لجار » مبتدأ مؤخر ، مبنى على الكسر في محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : لجار كذا علم موضوع للفجرة ، ويجوز أن يكون قوله « للفجرة » جاراً ومجروراً في محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً ، فتأمل .

(٢) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ، ولا يضاف ، وذلك لأنه معرفة بالعلمية ، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف ، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفتان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاق في الاسم العلم ؛ فيكون لك صدقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلاً . وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس ؛ فتصل به أل ، وتضيفه ، كما تفعل ذلك برجل و غلام ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فن دخول « أل » على علم الشخص قول أبي النجم العجلي :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا =

وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه [ اللفظي ] ، فتقول : « هذا أسامة مقبلاً »  
فتمنعه من الصرف ، وتأتي بالحال بعده ، ولا تدخل عليه الألف واللام ، فلا تقول :  
« هذا الأسامة » (١) .

= وقول الأخطل التغلبي :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وفي هذا البيت اقتران العلم بأل ، وإضافته .

ومن مجيء العلم مضافاً قولهم : ربيعة الفرس ، وأنمار الشاة ، ومضر الحراء ؛ وقال  
رجل من طيء :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِاسِ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّعْرَيْنِ يَمَانٍ

وقال ربيعة الرقي :

لَشَتَّانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَ بْنِ حَاتِمِ

وقال الراجزي مخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

يَا عُمَرَ الْخَيْرِ جُرَيْتَ الْجَنَّةِ أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأُمَّنَّهْ

\* أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ \*

والشواهد على ذلك كثيرة ، وانظر ص ٨٧ السابقة .

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم الانظمية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك  
ثلاثة أخرى :

(الأول) أنه يبدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل ، وثمالة هارب ،  
كما تقول : على حاضر ، وخالد مسافر .

(الثاني) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يمنع  
أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاني صححت إضافته على ما علمت في علم  
الشخص .

(الثالث) أنه لا ينعت بالنكرة ؛ لأنه معرفة ، ومن شرط النعت أن يكون مثل  
المنعوت في تعريفه أو تنكيره كما هو معلوم .

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة : من جهة أنه لا يَحْصُ واحدًا بعينه ، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أَسَمُهُ ، وكلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عليها أُمُّ عَرِيبُ ، وكلُّ ثَعْلَبٍ يَصْدُقُ عليه ثُعَالَةٌ (١) .

وعلم الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثَّلَ بقوله : « بَرَّةٌ للمَبْرَةِ ، وفَجَارٌ للفَجْرَةِ » .

\* \* \*

(١) ههنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحد منها بياناً قريب الفهم ، وأفرق لك بين كل منها والآخرين ، وهي : علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس ، والنكرة . أما علم الشخص فهو اللفظ الذى وضع للذات مع جميع مشخصاتها التى تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات ، نحو محمد وعلى وأبى بكر وأم كلثوم ، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التى تتميز بها هذه الذات : من طول أو قصر ، وبياض أو سمر ، وعبالة أو نحافة ، وسلامة أو غيرها ، وإذا أطلق فهم منه هذه الذات الموجودة فى الخارج مع كل المشخصات ما ذكرناه منها وما لم نذكره ، وهو يشبه الاسم المقترن بال التى للعهد فى الدلالة على فرد معين ، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب أل العهدية على تعين المراد حاصل بواسطة أل ، أما دلالة علم الشخص على تعين مسماه فمن جوهر اللفظ ، وهذا يفهم من قول الناظم

\* اسم بعين المسمى مطلقاً \*

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة فإن لكل واحد منها حقيقة — وهى فى أسامة مثلاً وفى أسد أيضاً : الحيوان المفترس ذو الأظفار التى يغتال بها — ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها ، والفرق بين هذه الثلاثة اعتبارى ، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة فى الذهن فى حين الوضع . فلفظ «أسامة» موضوع للحقيقة — وهى الحيوان المفترس المتصف بما عرف عنه من الصفات — بشرط حضور هذه الحقيقة فى ذهن الواضع ، ويقدر اسم الجنس موضوعاً لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها فى ذهن الواضع ، ولما كانت الحقيقة متحققة فى كل فرد صلح للواحد والكثير ، والنكرة لم توضع للحقيقة أصلاً ، وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التى تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة .

## أَسْمُ الْإِشَارَةِ

بِذَا مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ بِذِي وَذِهِ تِي تَأَعْلَى الْأُنْثَى اِقْتَصَرَ<sup>(١)</sup>

يُشَارُ إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَذَكَّرِ : « ذَا » ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة ،  
وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة<sup>(٢)</sup> .

(١) « بذَا » جار ومجرور متعلق بقوله « أشْر » الآتي « لمفرد » جار ومجرور متعلق بأشْر كذلك ، مذكر ، نعت لمفرد « أشْر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بذى » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى « وذه » الواو عاطفة ، وذه : معطوف على ذى « تى تا » معطوفان على ذى بإسقاط حرف العطف « على الأنثى » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى أيضاً « اقتصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اقتصر » معطوفة على جملة « أشْر » بإسقاط العاطف .

(٢) ههنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعاً للمصنف - في هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى « ذَا » وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى : الأول « ذَا » بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثانى « ذَا » بهاء مكسورة بعد الهمة المكسورة ، والثالث « ذَا » بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة ، الرابع « آلك » بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف ، ومن ذكر آلك الناظم في كتابه التسهيل .

الامر الثانى : أن « ذَا » إشارة للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة أو حكماً ؛ فالمفرد الحقيقى نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكماً نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : ( عوان بين ذلك ) أى بين المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذَا » فى الإشارة إلى الجمع ، كما فى قول ليلى بن ربيعة العامرى :

وَلَقَدْ سَمَّيْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطَوْلَهَا وَسُؤَالَ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ ؟

الامر الثالث : أن الأصل فى « ذَا » أن يشار به إلى المذكر حقيقة ، كما فى الأمثلة التى ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر ، كما فى قول الله تعالى : ==

وَيُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بِـ « نَيْ » ، وَ « ذِهْ » بِسُكُونِ الْمَاءِ ، وَ « تِي » ، وَ « تَأْ » ،  
وَ « ذِيهْ » بِكُسْرِ الْمَاءِ : بِاخْتِلَاسٍ ، وَيُشْبَعُ ، وَ « تَيْهْ » بِسُكُونِ الْمَاءِ ، وَبِكُسْرِهَا ،  
بِاخْتِلَاسٍ ، وَيُشْبَعُ ، وَ « ذَاتْ » .

\* \* \*

وَذَانٍ تَانٍ لِلْمُنْثَى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ إِذْ كُرِّهُ تَطْعَمٌ (١)  
يُشَارُ إِلَى الْمُنْثَى الْمَذْكَرِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بِـ « ذَانٍ » وَفِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ بِـ « ذَيْنِ »  
وَإِلَى الْمُؤَنَّثَتَيْنِ بِـ « تَانٍ » فِي الرَّفْعِ ، وَ « تَيْنِ » فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ .

\* \* \*

وَ بَأُولَى أُشْرٍ لِمُجْمَعٍ مُطْلَقًا ، وَالْمَدُّ أَوْلَى ، وَوَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا (٢)

== ( فلما رأى الشمس بازغة قال : هذا ربي ) أشار إلى الشمس - وهي مؤنثة بدليل قوله  
( بازغة ) - بقوله : ( هذا ربي ) لأنه نزلها منزلة المذكر ، ويقال : بل لأنه أخبر عنها  
بمذكر ، ويقال : بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام - الذي ذكر هذا الكلام على لسانه  
لا تفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) « وذان ، الواو عاطفة ، ذان : مبتدأ ، تان ، معطوف عليه بإسقاط حرف  
العطف « البيني » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المرتفع » ، نعت للمثنى ،  
وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها « وفي سواه » ، الجار والمجرور متعلق بقوله  
« اذكر » ، الآتي ، وسوى مضاف والماء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف  
إليه ، وقد أعمل الحرف في « سوى » لأنها عنده متصرفة وليدت ظرفا ليس غير « ذين » ،  
مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « اذكر » ، الآتي « تين » ، معطوف على ذين بإسقاط حرف  
العطف « اذكر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله « اذكر »  
معطوفة بالواو على ما قبلها .

(٢) « وبأولى » ، الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، و « أولى » ، مجرور المحل بالباء ،  
والجار والمجرور متعلق بقوله « أشر » ، الآتي « أشر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنت « لجمع » ، جار ومجرور متعلق بقوله « أشر » ، السابق « مطلقاً » ، حال من  
قوله « جمع » ، « والمد » ، مبتدأ « أولى » ، خبره « ولدى » ، الواو عاطفة ، لدى : ظرف ==

بِالْكَافِ حَرَفًا : دُونَ لَامٍ ، أَوْ مَعَهُ ،

وَاللَّامُ — إِنْ قَدَّمْتَ هَا — مُمْتَنِعَةٌ (١)

يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ — مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثِقًا — بِـ «أُولَى» وَلِهَذَا قَالَ الْمَصْنِفُ :  
«أَشْرُ لُجْمٍ مُطْلَقًا» ، وَمَقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعُقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ،  
وَلَكِنِ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْعَاقِلِ ، وَمِنْ وَرُودِهَا فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ قَوْلُهُ :

٢٣ — ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَبْزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِكَ الْأَيَّامِ

= بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتى ، ولدى مضاف و «البد» مضاف إليه «انطقا»  
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والآلف للاطلاق ، ويجوز أن  
تكون الآلف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وهذا أولى وأقرب .

(١) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق «حرفا» حال من  
«الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف  
و «لام» مضاف إليه «أو» حرف غطف «معه» مع : ظرف معطوف على الظرف  
الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام»  
مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم : فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم  
على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و «ها» مفعول به لقدم «ممتنعه» خبر المبتدأ ،  
وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير : واللام ممتنعة إن قدمت ها  
فاللام ممتنعة ، وجملة الشرط وجوابه لا عمل لها ، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره .

٢٣ — البيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق ، وقبلة —  
وهو المطلع — قوله :

سَرَّتِ الْهُمُومُ فَبَيْنَ غَيْرِ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ

اللغة : «ذم» فعل أمر من الذم ، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث :  
الكسر ؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبني على السكون وحرك  
بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات ، =



وفيها لفتان : الدُّ ، وهي لُفَّة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ،  
والقَصْرُ ، وهي لُفَّة بنى تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى البعد انطقا بالكاف — إلى آخر البيت » إلى أن  
المُشَارَ إليه له رُتبتان : القربُ ، والبعدُ ؛ فجميعُ ما تقدم يُشارُ به إلى القريب ،

وهذه لغة بنى أسد ، والضم ؛ لإتباع حركة الدال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة  
د المنازل ، جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه ههنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه  
يقول فيما بعد « منزلة اللوى ، — واللوى — بكسر اللام مقصوراً — موضع بعينه «العيش» ،  
أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم  
أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناة وغبطة .

الإعراب : « ذم » فعل أمر ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب . وهو مفتوح  
الآخر المخفة أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع ،  
وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المنازل » مفعول به لزم « بعد » ظرف متعلق  
بمحذوف حال من المنازل . وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه ، ومنزلة مضاف ،  
و « اللوى » مضاف إليه « والعيش » الواو عاطفة ، العيش : معطوف على المنازل  
« بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولائك »  
مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف  
بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى « الأيام » ومثله فى  
ذلك قول الله تعالى : ( إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً ) وقد ذكر  
ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد « والعيش بعد أولئك الأقوام »  
وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن  
الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلونها كافية أعظم الكفاية  
للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء .

فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أُتِيَ بالكافِ وَحَدَّهَا ؛ فتقول : « ذَاكَ » أو الكافِ واللامِ نحو « ذَلِكْ » .

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ ؛ فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه .

فإن تقدَّمَ حرفُ التنييه الذي هو « ها » على اسم الإشارة أُتِيَتْ بالكافِ وَحَدَّهَا ؛ فتقول « هَذَاكَ » <sup>(١)</sup> وعليه قوله :

٢٤ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَني

وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ

(١) إذا كان اسم الإشارة لثني أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنييه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا تمتنع ، وما ورد منه قول العرجي ، وقيل : قائله كامل الثقفي :

يَا مَأْمُومًا أَمِيلِحَ غِزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا

مِنْ هُوَلِيَاءِ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّيْرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هوليائكن » فإنه تصغير « أولاء » الذي هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » التنييه في أوله ، وكاف الخطاب في آخره .

٢٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالَ بِبُرْقَةٍ تَهْمَدِ تَلُوحُ كَبَابِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَدَّتِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِينِي وَمُتَلَدِي

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُبَدِّ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل :

ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأنافي « برقة » بضم فسكون — هي كل رابية فيها رمل وطنين أو حجارة ، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدما صاحب القاموس ، =

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول « هَذَا لِكَ » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه ليس له شار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى ، وبعْدَى ، كما قرَّرناه ؛ والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، ووسْطَى ، وبعْدَى ؛ فيشار إلى مَنْ في القُرْبَى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ : كَذَا ، وذي ، وإلى مَنْ

== وألف فيها غير واحد من علماء اللغة ، ومنها برقة ثممد «تلوح» تظهر « الوشم » أن يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجر « بنى غرباء » الغبراء هي الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد بنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص « الطرف » بكسر الطاء بزنة الكتاب — البيت من الجلد ، وأهل الطرف الممدد : الأغنياء .

المعنى : يريد أن جميع الناس — من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم — يعرفونه ، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء ، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « بنى » مفعول به ، و « بنى مضاف ، و « غرباء » مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصرية بجملة « لا ينكرون » من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بنى غرباء ، وإذا كانت رأى عليية — وهو أولى — فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « أهل » معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله « لا ينكرون » ، وأهل مضاف واسم الإشارة من « هذا » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الطرف » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « الممدد » نعت للطرف .

الشاهد فيه : قوله « هذا » حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجيء باللام ، ولم يقع لى — مع طویل البحث وكثرة الممارسة — نظير لهذا البيت بما اجتمعت فيه « ها » التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا هذه الفواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا ، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا من يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه ؛ فلهذا جعلوه قاعدة ،

في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذلك ، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ ،  
نحو « ذَلِكَ » .

\* \* \*

وَبِهِنَّ أَوْ هُنَّ أُشْرٌ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلًا<sup>(١)</sup>  
فِي الْبُعْدِ ، أَوْ يَمَّ فَهْ ، أَوْ هُنَّ أَوْ بِيَهْنَالِكَ انْطَقَنْ ، أَوْ هِنَّا<sup>(٢)</sup>  
يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِـ « هُنَّ » وَيَتَقَدَّمُ هَاءُ التَّنْبِيهِ ؛ فَيَقَالُ « هُنَّ » ؛  
وَيُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِ الْمَصْنَفِ بِـ « هُنَّ » ، وَهُنَّا لِكَ ، وَهِنَّا « بَفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِهَا  
مَعَ تَشْدِيدِ النَّونِ ، وَبِـ « هَمَّ » وَ « هِنَّتْ » ، وَعَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ « هُنَّا » لِلتَّوَسُّطِ ،  
وَمَا بَعْدَهُ لِلْبَعِيدِ .

\* \* \*

(١) « وبهنا ، الواو عاطفة ، هنا : جار ومجرور متعلق بقوله : « أشر ، الآتي ، أو ،  
حرف عطف « ههنا ، معطوف على هنا « أشر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت « إلى ، حرف جر يتعلق بأشرداني ، مجرور بإلى ، وعلامة جره كسرة مقدرة  
على الياء للثقل ، وداني مضاف و « المسكان ، مضاف إليه « وبه ، الواو عاطفة ، به : جار  
ومجرور متعلق بقوله صلا الآتي « الكاف ، مفعول به مقدم على عامله وهو قوله صلا الآتي  
« صلا ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز  
أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف .

(٢) « في البعد ، جار ومجرور متعلق بقوله « صلا ، في البيت السابق « أو ، حرف عطف  
معناه هنا التخيير « بهم ، جار ومجرور متعلق بقوله « فه ، الآتي « فه ، فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو ، حرف عطف « هنا ، معطوف على قوله « هم ، السابق  
« أو ، حرف عطف « بهنالك ، جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتي « انطقن ، انطق : فعل  
أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت ، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب « أو ، حرف عطف « هنا ،  
معطوف على قوله « هنالك ، .

## المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي ، الْأَنْثَى الَّتِي ، وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًّا لَا تُثْبِتُ (١)  
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلُهُ الْعَلَامَةُ ، وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ (٢)

(١) «موصول، مبتدأ أول. وموصول مضاف و «الاسماء، مضاف إليه «الذي، مبتدأ ثان . وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره : منه . والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى ، مبتدأ «التي ، خبره ، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة — وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره — بحرف عطف مقدر ، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر ، وكان أصل الكلام : موصول الاسماء أنثاء التي ، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى ، مبتدأ وخبره محذوف : والتقدير : كائنة منه ، فيكون على هذا قوله «التي ، بدلا من الأنثى «واليا ، مفعول مقدم لقوله «لا تثبت ، الآتي «إذا ، ظرف ضمن معنى الشرط «ما ، زائدة «ثيا ، ثني : فعل ماض مبني للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة في محل جر بإضافة «إذا ، إليها ، وهي جملة الشرط «لا ، ناهية «تثبت ، فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي والوزن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ولا تثبت الياء ، إذا ثنيتها — أي الذي والتي — فلا تثبتها ،

(٢) «بل ، حرف عطف معناه الانتقال «ما ، اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : بل أول ما — إلخ ، فهو مبني على السكون في محل نصب «تليه ، تلي : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله ، أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير الذي للغائب مفعول أول «العلامة ، مفعول ثان لأول «والنون ، مبتدأ «إن ، شرطية «تشدد ، فعل مضارع مبني للجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو النون «فلا ، الفاء لربط الشرط بالجواب ، ولا : نافية للجنس «ملامه ، اسم لامبني على الفتح في محل نصب ، وسكونه للوقف ، وخبر «لا ، محذوف ، وتقديره : فللامامة عليك ، مثلا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدْدًا أَيْضًا ، وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصْدًا<sup>(١)</sup>

ينقسم الموصول إلى اسمي ، وحرفي

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : « أن » المصدرية ، وتوصلُ بالفعل المنصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمرأ ، نحو : « أَشْرَتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ »<sup>(٢)</sup> ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : ( وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) وقوله تعالى : ( وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ) — فهي مُحَفَّةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

ومنها : « أن » وتوصلُ باسمها وخبرها ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : ( أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا ) وأن المحففة كالمثقلة ، وتوصلُ باسمها وخبرها ، لكن أسمى يكون محذوفاً ، واسم المثقلة مذكوراً .

ومنها : « كَيْ » وتوصلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط ، مثل « جِئْتُ لِكَيْ تُسَكِّرَ زَيْدًا » .

(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في « شُددا » الآتي « وتين » معطوف على « ذين » « شُددا » شدد : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بذلك » جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتي « قصدا » قصد : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض .

(٢) اختلف العلماء في « أن » الداخلة على فعل الأمر في نحو هذا المثال ، فقال قوم منهم سيويه : هي مصدرية مؤولة لما بعدها باسم يكون مجروراً بالباء المذكورة . لأن حرف الجر يتطلب الاسم ، فإن لم توجد الباء في اللفظ فهي مقدره ، وقال قوم منهم الزخشري : إن لم تذكر الباء فهي مفسرة نظيرها في قوله تعالى ( وانطلق الملائمهم أن أمشوا ) فإن تقدم عليها حرف الجر فهي مصدرية ، وقال قوم : هي زائدة ومعنى « بأن قم » بلفظ قم .

ومنها : « ما » وتكون مصدرية ظرفية ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا » [ أى : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا ] وغيرَ ظرفية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا » وتوصّلُ بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » وعجبت مما تَضْرِبُ زَيْدًا « ومنه <sup>(١)</sup> : ( بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ) وبالجملة الاسمية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ » ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ « وهو قليل <sup>(٢)</sup> ، وأكثر ما توصّلُ الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا » وَيَقِلُّ وَصَلُهَا - أعنى المصدرية - بالفعل المضارع الذى ليس منفياً بلم ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢٥ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ مُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضياً أو مضارعاً .

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرية بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجماً ، ولا أكله ما أن حراء مكانه ؛ فقال جمهور البصريين : « أن » ، ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكله ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل « ما » المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن « أن » ، ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضاً ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ؛ لأن ذلك أقل تقديراً .

٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للحطيئة - واسمه جرول - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسب ابن السكيت فى كتاب الألفاظ ( ص ٧٣ ط بيروت ) - وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه - إلى أبى غرب النصرى .

اللغة : « أطوف » ، أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى « أطود » ، =

ومنها : « لَوْ » وتُوصَلُ بالماضي ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » والمضارع ،  
نحو : « وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

فقولُ المصنّفِ « موصولُ الأسماء » احترازٌ من الموصولِ الحرفي — وهو

== بالدال المهملة مكان القاء — والمعنى واحد « آوى ، مضارع آوى — من باب ضرب —  
إلى منزله ، إذا رجع إليه وأقام به « قعيده ، قعيده البيت : هي المرأة . وقيل لها ذلك لأنها  
تطيل القعود فيه « لكاع ، يريد أنها متناهية في الحبث ،  
المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل  
القوت ، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه ، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الحبث متناهية  
في الدناءة واللؤم .

الإعراب : « أطوف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و « ما ،  
مصدرية « أطوف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و « ما ، مع  
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عاملة قوله « أطوف ، الأول « ثم ، حرف  
عطف « آوى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إلى بيت ، جار  
ومجرور متعلق بقوله « آوى ، « قعيده ، قعيده : مبتدأ . وقعيده مضاف والضمير مضاف إليه  
« لكاع ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله « بيت ، ، وهذا إعراب  
على حسب الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً ، ويكون قوله « لكاع ،  
منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على  
هذا الوجه : قعيده مقول لها : بالكاع .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما في قوله « ما أطوف ، حيث أدخل  
« ما ، المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو المذى عناء الشارح من إتيانه  
بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة للنداء ،  
وهو في قوله « لكاع ، حيث بدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به في غير النداء  
ضرورة ، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح القاء والعين —  
بما كان سبباً للأنات لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول :  
بالكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : هذه لكاع ، ولا أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن  
تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله « لكاع ، هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل  
« لكاع ، منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت .



« أَنْ وَأَنَّ وَكَيْ وَمَا وَلَوْ » — وعلامته صحة وقوع المصدر مَوْقِعُهُ ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ تَقَوْمُ » أَيْ قِيَامَكَ ، و « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ ، وَيُعْجِبُنِي أَنْكَ قَائِمٌ ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقَوْمَ » وقد سبق ذكره .

وأما الموصول الاسميُّ فـ « الذي » للمفرد للذكر <sup>(١)</sup> ، و « التي » للمفردة المؤنثة .

فإن ثَنَيْتَ اسْقَطْتَ الياء وأتيت مكانها بالألف في حالة الرفع ، نحو : « اللذَانِ ، واللَّتَانِ » وبالياء في حالتي الجر والنصب ؛ فتقول : « اللذَيْنِ ، واللَّتَيْنِ » .

وإن شئت شَدَدت النون — عوضاً عن الياء المحذوفة — فقلت : « اللذَانُ واللَّتَانُ » وقد قرىء : ( واللذَانُ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : « اللذَيْنِ ، واللَّتَيْنِ » وقد قرىء : ( رَبَّنَا أَرْنَا اللذَيْنِ ) — بتشديد النون —

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً في ثنية « ذا ، وتا » اسمي الإشارة ؛ فتقول : « ذَانٌ ، وتَانٌ » وكذلك مع الياء ؛ فتقول : « ذَيْنٌ وتَيْنٌ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في « الذي ، والتي » .

\*\*\*

جَمْعُ الَّذِي الْأُولَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا <sup>(٢)</sup>

(١) لافرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة ، كما تقول : زيد الذي يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول : الفريق الذي أكون فيه فريق مخلص نافع ، كما أنه لافرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذي سافرت فيه كان يوماً ممطراً .

(٢) « جمع ، مبتدأ ، وجمع مضاف ودالذي ، مضاف إليه ، الأولى ، خبر المبتدأ ، اللذين ، معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف ، مطلقاً ، حال من اللذين ، وبعضهم ، الواو عاطفة ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه ، بالواو ، جار ومجرور =

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا<sup>(١)</sup>  
يُقَالُ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ « الْأُلَى » مُطْلَقًا : عَاقِلًا كَانَ ، أَوْ غَيْرَهُ ، نَحْوُ : « جَاءَنِي  
الْأُلَى فَعَلُوا » وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي جَمْعِ الْمُنْثَى ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِهِ :

٢٦ - وَتُبِي الْأُلَى يَسْتَلْمُونَ عَلَى الْأُلَى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحَدَا الْقُبَلِ

= متعلق بقوله نطق الآتي «رفعا» يجوز أن يكون حالا ، وأن يكون منصوبا بنزع الخافض ، وأن يكون مفعولا لأجله «نطقا» نطق : فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «بعضهم» والآلف للاطلاق ، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو بعضهم .

(١) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي «واللاء» معطوف على اللات «التي» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» الآتي «نزراً» حال ثانية من الضمير المستتر في «وقع» «وقعا» وقع : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء» والآلف للاطلاق ، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء .

٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خولد بن خالد - الهذلي ، وقبلة :

وَتَلَكَ حُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا

قَدِيمًا ، فَتُبَلِينَا الْمُنُونَ ، وَمَا نُبِي

اللغة : «خطوب» جمع خطب ، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استتمت بهم «تبلينا» تفنينا «المنون» المنية والموت «يستلمون» يلبسون الأمانة ، وهي الدرع ، و«يوم الروع» يوم الخوف والفرع ، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأة ، وهو طائر معروف ، ووزنه عنبة وعناب ، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء ، وهي التي في عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتت بشبابنا قديماً ، فتبلينا المنون ومانلبها =

= وتبلى من بيننا الدارين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحداء في سرعتها وخفتها .

الإعراب : «وتبلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت «الآلى» مفعول به لتبلى «يستلمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول . «على» حرف جر «الآلى» اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الآلى» الواقع مفعولاً به لتبلى «تراهن» ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، ويوم مضاف و «الروح» مضاف إليه «كالحداء» جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني والقبل، صفة للحداء ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «الأولى يستلمون» ، وقوله «الآلى تراهن» ، حيث استعمل لفظ الأولى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن الخ الخيل كما بينا في لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في «يستلمون» ، وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث في «تراهن» ، وهو «هن» .

ومن استعمال «الآلى» في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر :

مَحَّا حُبَّهَا حُبَّ الْآلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ  
وقول الآخر :

فَأَمَّا الْآلَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فِتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا  
وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح ، ولا يقع في أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه ، ومن استعماله في جمع الذكور العقلاء قول الشاعر :

فَإِنَّ الْآلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَأَسَوْا فَسَنُوا لِلْكَرَامِ التَّاسِيَا  
ومن استعماله في الذكور غير العقلاء — وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات — قول الآخر :

تَهَيَّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامَنَا الْآلَى مَرَزْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانَ وَرَبِقُ

فقال : « يَسْتَلْثُمُونَ » ثم قال : « تراهُنَّ » .

ويقال للذكر العاقل في الجمع « الَّذِينَ » مطلقاً - أى : رفماً ، ونصباً ، وجرماً - فتقول : « جَاءَ نِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا » ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أكرموه .

وبعضُ العرب يقولُ : « الدُّونَ » في الرفع ، و « الَّذِينَ » في النصب والجر ؛ وهم بنو هُدَيْلٍ ، ومنه قوله :

٢٧ — نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

٢٧ — اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً ، فنسبه أبو زيد ( النوادر ٤٧ ) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعمى ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلي الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى رثبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه ، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَاحَا وَلمْ نَدَعْ لِسَاحِ مَرَاحا  
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمًا مُفَاحَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا  
\* لا كَذِبَ اليَوْمَ وَلَا مِرَاحَا \*

اللغة : دنحن الذون ، هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره دنحن الذين ، على الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، وقوله د صبجوا ، معناه جاؤا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباعين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : ( فأخذتهم الصيحة مصبحين ) « النخيل » - بضم النون وفتح الحاء - اسم مكان بعينه د غارة ، اسم من الإغارة على العدو د ملحاحا ، هو مأخوذ من قولهم د ألح المطر ، إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً د مفاحا ، بضم الميم - مرافا حتى يسيل د صراحا ، يريد أن نسبهم إليهم صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة ، وهو بزنة غراب ، وجعله العين - وتبعه البغدادي - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام .

الإعراب : د نحن ، ضمير منفصل مبتدأ د الذون ، اسم موصول خبر المبتدأ د صبجوا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة د الصباحا ، يوم ، ظرفان =

وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُؤْنِثِ : « الْآلَاتِ ، وَالْآلَاءِ » بِحَذْفِ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « جَاءَنِي الْآلَاتِ فَعَلَنْ ، وَالْآلَاءِ فَعَلَنْ » وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « الْآلَاتِي ، وَالْآلَائِي » .

وقد وَرَدَ « الْآلَاءِ » بِمَعْنَى الَّذِينَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٨ — فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الْآلَاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

[ كما قد تَجِيءُ « الْأُولَى » بِمَعْنَى « الْآلَاءِ » كَقَوْلِهِ :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامِيَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَفْصَمًا ]

\*\*\*

== يتعلقان بقوله «صباحوا، ويوم مضاف و«النجيل، مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق — أي مغيرين — وقوله «ملاحا، نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله «الذون، حيث جاء به بالواو في حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء «الذون، في حالة الرفع ومجيء «الذون، في حالتى النسب والجر ؛ فزعم أن هذه السكامة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعول عن الصواب ، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبني على الواو إن كان بالواو وعلى الياء إن كان بالياء .

٢٨ — البيت لرجل من بني سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء .

اللغة : «أمن» أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه «مهدوا» بفتح الهاء مخففة من قولك : مهدت الفراش مهداً ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمي الفراش مهادا لوثاقته ، وقال الله تعالى : (فلأنفسهم يمهدون) أي : يوطئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أي تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر — بفتح الجاء أو كسرهما أو ضمها — وهو حصن الإنسان ، ويقال : نشأ فلان في حجر فلان — بكسر الحاء أو فتحها — يريدون في حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالهدى — بأ كبير نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : «دما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة ، وأمن : خبر ما «دمنه» علينا ، كلامها جار ومجرور متعلق بقوله أمن ، وقوله «اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق =

وَمَنْ ، وَمَا ، وَالْ — تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ (١)  
وَكَالَتِي — أَيْضًا — لَدَيْهِمْ ذَاتُ ، وَمَوْضِعَ اللَّاتِي آتَى ذَوَاتُ (٢)

= « مهدوا ، مهد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله والحجوراء مفعول به لمهد ، والالاف للاطلاق ، وجملة الفعل الماضي — الذى هو مهد — وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله واللاء ، حيث أطلقه على جماعة الذكور ؛ لجاء به وصفاً لآباءه .  
وقد استعملوا « الألاء » اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة ، وأطلقوه على جمع الذكور كما فى قول خلف بن حازم :

إِلَى النَّفَرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءِ كَانَهُمْ صَفَاحُ يَوْمِ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقَلُ  
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَانَهُمْ سِيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَا لَهَا

(١) « ومن » مبتدأ « وما ، وأل » معطوفان على من « تساوى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل ، والجملة من تساوى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « ما » اسم موصول مفعول به لقوله « تساوى » وقوله « ذكر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الواقع مفعولاً به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وهكذا » ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير فى قوله « شهر » الآتى ذوه ، مبتدأ « عند » ظرف متعلق بقوله « شهر » الآتى ، وعند مضاف و « طيء » مضاف إليه « شهر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ذر » والجملة من شهر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذو .

(٢) « كالتى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيضاً » مفعول مطلق فعله محذوف « لديهم » لدى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه « ذات » مبتدأ مؤخر « وموضع » منصوب على الظرفية المسكانية ناصبه قوله « أنى » الآتى ، وموضع مضاف و « اللاتى » مضاف إليه « أنى ذوات » فعل ماض وفاعله .

أشار بقوله : « تُساوى ما ذكر » إلى أن « مَنْ ، وَمَا » والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — [ المفرد ] والمثنى ، والمجموع — فتقول : جَاءَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ ؛ وَأَعْجَبَنِي مَارُكِبَ ، وَمَارُكِبَتَ ، وَمَارُكِبَا ، وَمَارُكِبَاتَا ، وَمَارُكِبُوا ، وَمَارُكِبَاتَا ؛ وَجَاءَنِي الْقَائِمَ ، وَالْقَائِمَةَ ، وَالْقَائِمَانِ ، وَالْقَائِمَاتِ ، وَالْقَائِمُونَ ، وَالْقَائِمَاتُ .

وأكثر ما تستعمل « ما » في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل<sup>(١)</sup> ، ومنه قوله تعالى : ( فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي ) وقوله : « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » و « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .  
و « مَنْ » بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في غيره<sup>(٢)</sup> ،

(١) تستعمل « ما » في العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : ( يسبح لله ما في السموات وما في الأرض ) فإن ما يتناول ما فهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد . بدليل قوله : ( وإن من شيء إلا يسبح بحمده ) والموضع الثاني : أن يكون أمره مبهما على المتكلم ، كقولك — وقد رأيت شيئا من بعيد — : انظر ما ظهر لي ، وليس منه قوله تعالى : ( إذ قالت امرأة عمران رب إنى نذرت لك ما في بطنى محرراً ) لأن إبهام ذكوره وأنوثته لا يخرججه عن العقل ، بل استعمال « ما » هنا في ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد . والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم ) وهذا الموضع هو الذى ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان ،

(٢) تستعمل « من » في غير العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بمن الجارة ، نحو قوله تعالى : ( فمنهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع ) ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع ، والموضع الثاني : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : ( من لا يستجيب له ) وقول الشاعر :

\* أسرب القطا هل من يعير جناحه \*

وهو الذى استشهد به المؤلف فيما يلى ، وسنذكر معه نظائره ، واستعمال من فيما =

كقوله تعالى : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ) ومنه قول الشاعر :

٢٩ - بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنِي      قَعْلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ  
أَسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدَ هَوَيْتُ أُطِيرُ ؟

= لا يعقل حينئذ استعارة ؛ لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : ( والله يسجد من في السموات ومن في الأرض ) واستعمال من فيما لا يعقل — في هذا الموضع — من باب النغيب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ اسكنته ، وهذه التكت تختاف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ — هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاءهما الشارح تمثيلاً لاستشهاداً ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر المتنبى والبحترى وأبي تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو عن يمشهد بشمره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : «السرب» جماعة الطباء والقطا ونحوهما ، ودالقطا، ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو — أى أحببت .

الإعراب : «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببيكيت ، وسرب مضاف و «القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببيكيت ، مبنى على السكون في محل نصب «مررن» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بي «دى» جار ومجرور متعلق بمر «فعلت» فعل وفاعل «ومثلى» الواو للحال، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وياه المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و «القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمخذوف ، وتقدير الكلام : =



وأما الألفُ واللامُ فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو : « جَاءَ فِي الْقَائِمِ ،  
وَالْمَرْكُوبُ » وَأُخْتَلِفَ فِيهَا ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ،  
وقيل : إنها حرفٌ موصول ، وقيل : إنها حرفٌ تعريفٌ ، وليست من الموصولية  
في شيء .

وأما مَنْ وما غيرُ المصدرية فاسمان اتفاقاً ، وأما « ما » المصدرية فالصحيح أنها  
حرفٌ ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمالُ « ذو » موصولةً ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهرُ لغاتهم  
فيها أنها تكون بلفظ واحد : للذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجموعاً (٢) ؛

= هل الذي يعير جناحه موجود « جناحه ، جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف  
والضمير مضاف إليه ، لعل ، لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها ، إلى ،  
حرف جر ، من ، اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإي ، والجار والمجرور متعلق  
بقوله أطهر الآتي ، قد ، حرف تحقيق ، هويت ، فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة  
الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذي قد هويته « أطير ، فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أطير وفاعله في محل رفع خبر « لعل ،

الشاهد فيه : قوله « أسرب القطا ، وقوله « من يعير جناحه ، والنداء معناه طلب إقبال  
من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم  
الإقبال ، أو الذي يجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بنداؤه استساع  
أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل بحسب وضعه إلا في العقلاء ، وقد تبادى في معاملته  
معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالباً أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإغارة إنما  
يتصور توجيههما إلى العقلاء .

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ البَالِي وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِي

(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه « ذو ، الموصولة عاقلاً أو غير عاقل ؛ =

فتقول : « جاءني ذُو قَامَ ، وَذُو قَامَتَ ، وَذُو قَامَا ، وَذُو قَامَتَا ، وَذُو قَامُوا ، وَذُو قُمْنَ » ،  
 ومتمهم من يقول في المفرد المؤنث : « جاءني ذَاتُ قَامَتُ » ، وفي جمع المؤنث :  
 « جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ » وهو المُشَارُ إليه بقوله : « وكالتي أيضاً — البيت » ومنهم  
 من يُشَنِّبُهَا ويجمعها فيقول : « ذَوَا ، وَذَوُو » في الرفع و « ذَوَى ، وَذَوَى » في النصب  
 والجر ، و « ذَوَاتَا » في الرفع ، و « ذَوَاتِي » في الجر والنصب ، و « ذَوَاتُ »  
 في الجمع ، وهي مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها  
 كما إعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر في « ذُو » هذه — أعنى الموصولة — أن تكون مبنية ، ومنهم من  
 يُعْرِبُهَا : بالواو رفعاً ، وبالألِفِ نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ فيقول : « جاءني ذُو قَامَ ،  
 ورأيت ذَا قَامَ ، ومررت بِذِي قَامَ » فتكون مثل « ذِي » بمعنى صاحب ، وقد  
 روى قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيمُهُمْ  
 فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤] (١)

== فن استعمالها في المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به .  
 وقول قوال الطائي :

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًّا : هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَائِضُ  
 يريد فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً ،

ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير قول العاقل قول سنان بن الفحل الطائي :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبَثْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ  
 يريد : وبثري التي حفرتها والتي طويتها ؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث .

ومن استعمالها في المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً :

أَطْنُكَ ذُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبًا سَتَلْقَاكَ بِيضُ اللَّفُوسِ قَوَابِضُ  
 (١) قد مضى شرح هذا البيت في باب « المعرب والمبني » (ش رقم ٤) شرحاً =

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفصاً ونصباً وجرأ ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعْرِبُهَا إِعْرَابَ مُسَلَّمَاتٍ : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

ومِثْلُ مَا « ذَا » بَمَدِّ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ ، إِذَا لَمْ تُنْغَ فِي الْكَلَامِ<sup>(٢)</sup>

= وافيةً لاحتجاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخرج كل واحدة منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بها ، فيجعلون مكان الذي ذو ، ومكان التي ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون في الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفي التثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأشد الفراء .

• وبثرى ذو حفرت وذو طويت • ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالوا ، وهؤلاء ذوا قالوا . وهذه ذات قالت ، وأشد :

جَمَعْتُهُا مِنْ أَيْنِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِبَيْرِ سَائِقِ  
أه كلام ابن منظور ، وهو في الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل ، خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما ، مضاف إليه ، ذا ، مبتدأ مؤخر » بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و « ما ، قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام ، مضاف إليه « أو ، حرف عطف » من ، معطوف على ما ، إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « لم ، حرف نفي وجزم وقلب » تلغ ، فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود إلى ذا ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك ؛ وقوله « في الكلام ، جار ومجرور متعلق بقوله لمغ .

يعنى أن « ذا » اِخْتَصَّتْ من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً ،  
وتكون مثل « ما » فى أنها تستعمل بلفظٍ [ وَاحِدٍ ] : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً  
كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فنقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ » سواء  
كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشرط استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ « ما » أو « مَنْ »  
الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جَاءَكَ ، وَمَاذَا فَعَلْتَ » فمن اسم استفهامٍ ، وهو مبتدأ ،  
و « ذا » موصولةٌ بمعنى الذى ، وهو خبرٌ مَنْ ، و « جَاءَكَ » صلة الموصول ، والتقدير  
« من الذى جاءك » ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصولٌ [ بمعنى الذى ] ،  
وهو خبر ما ، و « فَعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، وتقديره « ماذا فعلته » ؟ أى :  
ما الذى فعلته .

واحتز بقوله : « إذا لم تُتْلَغَ فى الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا » أو « مَنْ »  
مع « ذا » كلمةً واحدةً للاستفهام ، نحو : « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أى شىء عندك ؟  
وكذلك « مَنْ ذَا عندك ؟ » فإذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره [ وكذلك : « مَنْ ذَا »  
مبتدأ ، و « عندك » خبره ] فذا فى هذين الموضعين مُلغَاةٌ ؛ لأنها جزء كلمةٍ ؛ لأن  
المجموع استفهام . (١)

\*\*\*

وَكَلِّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ كَلَى ضَمِيرٍ لَاتِيٍّ مُشْتَمِلَةٍ (٢)

(١) إذا جعلت « ماذا ، و « من ذا » كلمتين فهما مبتدأ وخبر ، والجملة التى بعدها لا عمل  
لها صلة ، وإذا جعلتهما كلمة واحدة — بأن تجعل ذا زائدة أو تجعلها مركبة مع ما أو مع  
من — فإذا قلت « ماذا فعلت » فإذا : اسم استفهام مفعول مقدم ، وإذا قلت « ماذا عندك »  
فإذا : اسم استفهام مبتدأ ، وعندك ظرف متعلق بمحذوف خبر .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه  
ومرجعه الموصولات الاسمية وحدهما ، خلافاً لتعميم الشارح ؛ لأن الناظم نعت الصلة بكونها  
مشتملة على عائد ، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن الناظم لم يتعرض للموصول  
الحرفى هنا أصلاً ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول »

الموصولاتُ كُلُّهَا — حرفيةً كانت ، أو أسميةً — يلزم أن يقع بعدها صلةٌ

تبين معناها .

ويشترط في صلة الموصول الأسمية أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفرداً مفرداً ، وإن كان مذكراً فذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو : « جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ » وكذلك المثنى والمجموع ، نحو : « جَاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَالَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ » وكذلك المؤنث ، تقول : « جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتَهَا ، وَالَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَاللَّاتِي ضَرَبْتُهُنَّ » .

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما ، وذلك نحو : « مَنْ ، وَمَا » إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فنقول : « أُعْجِبَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ » على حسب ما يُفنى بهما .

\* \* \*

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَتْهُ كَفِيلٌ (١)

= الاسماء ، ؟ وه يلزم ، فعل مضارع «بعد» بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه صلة فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتلة» الآتي «لائق» نعت للضمير «مشتلة» نعت لصلة .

(١) «وجملة» خبر مقدم «أو شبهها» أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله «جملة» مبتدأ ، وقوله «الذي» خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً ، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله «به» وليس هذا الإعراب بجيد «كن» الكاف جارة لمحذوف تقديره : =

صلة الموصول لا تكون إلا جملةً أو شبه جملةً ، ونفى شبه الجملة الظرف والجارّ  
والجور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسيأتي حكمها .

ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون خبرية<sup>(١)</sup> ،  
الثاني : كونها خالية من معنى التعجب<sup>(٢)</sup> ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلام

= كقولك ، ومن : اسم موصول مبتدأ ، عندى ، عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع  
جملته صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه ، الذى ، خبر المبتدأ ، ابنه ، ابن : مبتدأ ،  
وابن مضاف والضمير مضاف إليه ، كفل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ، ابن ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل  
رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب  
صلة الذى .

(١) ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على  
ذلك بالسباع ، فن ذلك قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةَ قَبْلِ السَّيِّ لَعْلِيٍّ — وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا — أَزُورُهَا  
وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة :

وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقُ  
وزعم الكسائى أن جملة ، لعلى أزورها ، من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كما زعم أن  
دما ، فى قول جميل ، وماذا ، اسم استفهام مبتدأ ، و ، دذا ، اسم موصول خبره ، وجملة عسى  
واسمها وخبرها صلة .

والجواب أن صلة التى فى البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التى أقول فيها  
لعلى لىخ ، أو الصلة هى جملة أزورها ، وخبر لعل محذوف ، وماذا كلها فى البيت الثانى اسم  
استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً .

(٢) اختلف العلماء فى جملة التعجب : أخبرية هى أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة  
إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى  
أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف :  
يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، وإنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب =

قبلها ، واحترز بـ «الخبرية» من غيرها ، وهي الطلبيية والإنشائية ؛ فلا يجوز :  
 « جَاءَنِي الَّذِي اضْرِبُهُ » خلافاً للكسائي ، ولا : « جَاءَنِي الَّذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ » خلافاً  
 لمشام ، واحترز بـ «غالية من معنى التعجب» من جملة التعجب ؛ فلا يجوز : « جَاءَنِي  
 الَّذِي مَا أَحْسَنُهُ » وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز « بغير مفتحة إلى كلام قبلها » من  
 نحو : « جَاءَنِي الَّذِي لَكِنَّهُ قَائِمٌ » فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى ، نحو :  
 « مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قَائِمٌ » .

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامينين ، والمعنى بالتام : أن يكون  
 في الوصل به قائمة ، نحو : « جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ » والعاملُ فيهما  
 فعلٌ محذوفٌ وجوباً ، والتقدير : « جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ » أو « الَّذِي اسْتَقَرَّ  
 فِي الدَّارِ » فإن لم يكونا تامينين لم يجز الوصلُ بهما ؛ فلا تقول : « جَاءَ الَّذِي بِكَ »  
 ولا « جَاءَ الَّذِي الْيَوْمَ » .



وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمَعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ (١)

== منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول  
 وبيانه ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان ؛ ما هو غير ظاهر في نفسه ؛ فلما تنافيا لم يصح ربط  
 أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : « فلا يجوز جاء في الذي ما أحسنه  
 وإن قلنا إنها خبرية ، فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا  
 إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام بما يخالف  
 هذا التحقيق .

(١) « وصفة ، الوار للاستئناف ، صفة : خبر مقدم « صريحة ، نعمت لصفة  
 « صلة ، مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف ودأل ، مضاف إليه ، وكونها ، كون : مبتدأ ، وهو  
 من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم  
 وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و « بمعرب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من  
 حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، ودالأفعال ، مضاف إليه « قل ، فعل ماض ، وقاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف في بعض كتبه : وأعنى بالصفة الصريحة اسمُ الفاعل نحو : «الضارب» واسمَ المفعول نحو : «المضروب» والصفة المشبهة نحو : «الحسن الوجه» فخرج نحو : «القرشيُّ، والأفضل»<sup>(١)</sup> وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافاً ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ؛ فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة منع ذلك<sup>(٢)</sup> .

وقد شدَّ وَصَلَ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها بمعرب الأفعال قَلَّ » ومنه قوله :

(١) أما خروج نحو « القرشي ، فإنه ليس وصفاً ، وإنما هو مؤول بالوصف فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصحبوا وقوعه نعتاً ، وأما خروج نحو « الأفضل ، فلعدم مشابهته للفعل ، وسنوضحه ، وخرج أيضاً ما سمي به من الصفات كالصاحب والأبطح والأجرع .

(٢) للعلماء خلاف طويل في جواز وصل أل بالصفة المشبهة ؛ لجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لآل ؛ فالداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لاموصولة . والسر في ذلك أن الأصل في الصلوات للأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لآل أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث ، ولودل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لآل ، بل تكون أل الداخلة عليه معرفة ، وذلك كما مؤمن والفاسق والكافر والمناق ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكرر الصفة المشبهة صلة لآل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل — وإن خالفته في المعنى — أفلمست ترى أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعاً ؟ وأجمعوا على أن أفعال التفضيل لا يكون صلة لآل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فإنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعال التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكحل .



٣٠- ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ  
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

٣٠- هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بني عذرة ، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ، فاعتم العذري أن قال :

فَحَيَّا إِلَهَهُ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ  
وَجَدُّ الْفَرْزَدَقِ أَنْعَسَ بِهِ وَدَقَّ خِيَاشِيمَهُ الْجُنْدَلُ

و «أبو حزره» : كنية جرير ، و «أرغم أنفك» : يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يبلصق أنفه بالرغام - وهو التراب - و «الجد» الحظ والبخت ، وفي قوله «وجد الفرزدق أنعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنباري ، وسنذكر في ذلك بحثاً في باب المبتدأ والخبر ، فأجابه الفرزدق بيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذي قبله قوله :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنِي وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة : «الخني» - بزنة الفتى - هو الفحش ، و «الخطل» - بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة - هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه «الحكم» - بالتحريك - الذي يحكمه الخصمان كي يقضى بينهما ، ويفعل في خصوصتهما «الأصيل» ذر الحسب ، و «الجدل» شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أفضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد ، ولا أنت بمساحب جدل ، فكيف ترضاك حكماً ؟ .

الإعراب : «ما» نافية ، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية «الترضى» أل : موصول اسمي نعت للحكم ، مبنى على السكون في محل جر «ترضى» فعل مضارع مبنى للجهول «حكومته» حكومة : نائب فاعل لترضى ، و «حكومة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» لو أو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف — في غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شذوذاً ؛ فمن الأول قوله :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

= مثل السابق « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وذى مضاف و « رأى » مضاف إليه ، « والجدل » معطوف على رأى .

الشاهد فيه : قوله « الرضى حكومته » حيث أتى بصلة « أل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَنِي ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ  
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَاقِمَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَمَّصَعُ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » ١٥ ، وروى البغدادي بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمْ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى

اللغة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدتان ، وبنو قصى هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والالف واللام في كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون في محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة « لهم » جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتي « دانت ، دان : فعل ماض ، والتاء التأنيديك « رقاب ، فاعل دان ، ورقاب مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « معد ، مضاف إليه .

== الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل أل بالجملة الاسمية ، وهي جملة المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « أل » إنما هي هنا بعض كلمة . وأصلها « الذين » لحذف ما عدا الألف واللام ، قال هولاء : ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بمعجب في العربية ، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول :

\* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِجِ فَأَبَانَ \*

أراد « المنازل » لحذف حرفين لغير ترخيم . وهذا روية بقول :

\* أَوَالفًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقٍ الْحَمِي \*

أراد « الحمام » لحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والالف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شيء إلى ما نحن بصدده :

وَإِنَّ الَّذِي حَاتَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ  
أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة الذكور في قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد « هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : ( وخضتم كالذي خاضوا ) أى كالذين خاضوا — وفي الآية تخريجان آخران ، أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كنخوضهم ، وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف ، والعائد إليه من الصلة محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه — قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ، فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمْ : أَنْ أَجِئُوا ، أَلَنَا ، قَالُوا جَمِيعًا كَلُّهُمْ : أَلَا فَا

فإن هذا الراجز أراد في الشطر الأول « ألا تركبون » لحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف ، وأصله « ألا فاركبوا » . وبمعنى العلماء يجعل الحروف التى تفتح بها بعض سور القرآن — نحو ألم ، حم ، ص — من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أنا له أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى في باب الترخيم .

قلت : وهذا الابهام ذهبوا إليه ليس إلا قياما من روضة الوقوم في روضة أخرى أشد ==

ومن الثاني قوله :

٣٢ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ

فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ

\*\*\*

= منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاه . ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلونهاها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذي » موصول حرفي .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .

اللغة : « المعه » يريد الذي معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق « سعة »

بفتح السين ، وقد تكسر — اتساع ورفاهية ورغد .

المعنى : من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد

العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : ( لئن شكرتم لأزيدنكم ) .

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير

مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكراً » خبر لا يزال ، والجملة من يزال

واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه » هو عبارة

عن « أل » الموصولة بمعنى الذي ، وهي مجرورة المحل بعلى ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ،

ومع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لال ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه

« فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر » خبره ، والجملة منها

في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » في أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه

المبتدأ بالشرط « بعيشة » جار ومجرور متعلق بقوله « حر » الواقع خبراً لهو « ذات »

صفة لعيشة ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه

سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث جاء بصلة « أل » ظرفاً ، وهو شاذ على خلاف

القياس .

= ومثل هذا البيت — في وصل أل بالظرف شذوذاً — قول الآخر :

أَيُّ كَمَا ، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُصَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ مُنْحَذَفٌ (١)  
 يعني أن «أيا» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للذكر ، والمؤنث —  
 مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — نحوه: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» .  
 ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال؛ أحدها: أن تضاف ويذكر صدرُ صلتهَا ، نحو:  
 «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتهَا ، نحو: «يُعْجِبُنِي  
 أَيُّ قَائِمٍ» الثالث: أن لا تضاف وبذكر صدر صلتهَا ، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ»  
 وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث ، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ  
 قَائِمٌ ، ورأيت أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ ، وصهرت بأَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» وكذلك: «أَيُّ قَائِمٍ ،  
 وأَيُّ قَائِمٍ ، وأَيُّ قَائِمٍ» وكذا ، «أَيُّ هُوَ قَائِمٌ ، وأيا هُوَ قَائِمٌ ، وأَيُّ هُوَ قَائِمٌ»

= وَغَيْرِنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمْرًا وَحُجْرًا بِالْمَشْقَرِ أَلَمَّا  
 يريد: الذين معه ، فاستعمل آل موصولة بمعنى الذين ، وهو أمر لا شيء فيه ، وأنى وصلتهَا  
 ظرفاً ، وهو شاذ ، فإن آل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء ؛ وقال الكسائي في هذا  
 البيت: إن الشاعر يريد «معا» فزاد آل  
 (١) «أى» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو  
 عاطفة ، أعرب: فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء تاء التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أى» «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم  
 «تصف» فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هي يعود على «أى» «وصدر» الواو واو الحال ، صدر: مبتدأ ، وصدر مضاف  
 ووصل من «وصلها» مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه ضمير ، خبر  
 المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تضاف العائد  
 على «أى» المنحذف ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير»  
 والتقدير: أى مثل ما — في كونها موصولة صالحاً لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع  
 مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر وصلها  
 ضميراً محذوفاً .

الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصلّة ، نحو : « يعجبني أيُّهم قائمٌ » ففي هذه الحالة تُبنى على الضم ؛ فتقول : « يعجبني أيُّهم قائمٌ ، ورأيت أيُّهم قائمٌ ، ومررت بأيُّهم قائمٌ » وعليه قوله تعالى : ( ثُمَّ لَنْزِرَ عَنْ مَنِ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ) وقولُ الشاعر :

٣٣ - إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ  
فَلَمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

٣٣ - هذا البيت ينسب لغسان بن وعلّة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتاب الإيضاح ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أشد ، وذكر البيت .

الإعراب : « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط ، ما ، زائدة دلّقت ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا ، إليها ، وهي جملة الشرط « بنى ، مفعول به للتي ، وبني مضاف و « مالك ، مضاف إليه ، فسلم ، الفاء داخلة في جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « على ، حرف جر « أيهم ، يروى بضم « أى ، وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير ، هو أفضل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو أى .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبيداً على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على السنة الرواة - لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيديه وجماعة من البحرانيين في هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتي موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظا ، والثاني : أن يكون صدر صلته محذوفا ، فإذا لم تكن مضافة أصلا ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلته ؛ فإنها تكون معربة ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيديه - إلى أن أبا لايجي ، موصولة ، بل هي لإمناشيطية =

وهذا مستفاد من قوله : « وأعربت ما لم تضاف — إلى آخر البيت » أى : وأعربت أى إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صدرِ الصلة ؛ فدَخَلَ في هذه الأحوالُ الثلاثةُ السابقةُ ، وهى ما إذا أُضيفت وذكِرَ صدرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صدرُ الصلة ، أو لم تُضَفْ وذكر صدر الصلة ، وخرج الحالةُ الرابعةُ ، وهى : ما إذا أُضيفت وحذف صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذٍ .

\*\*\*

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرَ أَىِّ يَقْتَنِى (١)  
 إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ ، وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَلَزَلَ (٢)

= وإما استفهامية ، لاتخرج عن هذين الوجهين ، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها معربة في الأحوال كلها ؛ أُضيفت أو لم تضاف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

(١) « وبعضهم » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أعرب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ، والجملة من أعرب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم « مطلقاً » حال من مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أياً مطلقاً « وفي ذا » جار ومجرور متعلق بقوله « يقتنى » الآتى « الحذف » بدل من اسم الإشارة ، أو علم بيان عليه ، أو نعمت له « أياً » مفعول به لقوله « يقتنى » الآتى « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « أى » مضاف إليه « يقتنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة حكم بإعراب أى الموصولة في جميع الأحوال ، وغير أى يقتنى ويتبع أياً في جواز حذف صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويلة

(٢) « إن » شرطية « يستطل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « وصل » نائب فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستطل وصل =

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِيٌّ (١)  
 فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ أَنْتَصَبَ بِفِعْلٍ ، أَوْ وَصَفٍ : كَمَنْ تَرَجُّوْهُ بَ . (٢)

يعنى أن بعض العرب أعزب « أيا » مطلقاً ، أى : وإن أضيفت وحذف

= فغير أى يقتضى أياً « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يستطل » فعل مضارع مبنى اليجهول مجزوم بلم ، وجملة فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « فالحذف » الفاء واقعة في جواب الشرط والحذف : مبتدأ « نزر » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن » محذوبة « ينخزل » فعل مضارع مبنى اليجهول منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » والمراد أنهم امتنعوا عن تجيوز الحذف ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لأبوا .

(١) « إن » شرطية « صلح » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف « الباقي » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل » نعت لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير » خبر المبتدأ « منجلى » خبر ثان ، أو نعت للخبر .

(٢) « في عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجلى في البيت السابق « متصل » نعت لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد « بفعل » جار ومجرور متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن » الكاف جارة ، ومجرورها محذوف ، ومن . اسم موصول مبتدأ « ترجو » فعل مضارع ، مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، والتقدير : كمن ترجوه ، والجملة لا محل لها صلة « يهب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .



صَدْرُ صَلَّتْهَا ؛ فيقول : « يعجبني أيُّهم قائمٌ ، ورأيت أيُّهم قائمٌ ، وهررت بأيُّهم قائمٌ »  
وقد قرىء ( ثم لنزعن من كل شيمة أيُّهم أشدُّ ) بالنصب ، وروى \* فسلمٌ على أيُّهم  
أفضلُ \* [ ٣٣ ] بالجر .

\*\*\*

وأشار بقوله : « وفي ذا الحذف — إلى آخره » إلى المواضع التي يُحذف فيها العائدُ  
على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعاً ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعاً لم يحذف ،  
إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [ نحو : ( وهو الذي في السماء إلهٌ ) وأيُّهم أشدُّ ] ؛  
فلا تقول : « جاءني اللذان قامَ » ولا « اللذان ضربَ » ؛ لرفع الأول بالفاعليةِ  
والثاني بالنيابة ، بل يقال : « قاماً ، وضرباً » وأما المبتدأ فيحذف مع « أي » وإن  
لم تطلِّ الصلة ، كما تقدم من قولك : « يُعجبني أيُّهم قائمٌ » ونحوه ، ولا يُحذفُ  
صدرُ الصلة مع غير « أي » إلا إذا طالت الصلة ، نحو : « جاء الذي هو ضاربٌ  
زيداً » فيجوز حذف « هو » فتقول « جاء الذي ضاربٌ زيداً » ومنه قولهم « ما أنا  
بالذي قائلٌ لك سوءاً » التقديرُ « بلذي هو قائلٌ لك سوءاً » فإن لم تطلِّ الصلة  
فالحذف قليل ، وأجازوه الكوفيون قياساً ، نحو : « جاء الذي قائمٌ » التقدير « جاء  
الذي هو قائمٌ » ومنه قوله تعالى : ( تماماً على الذي أحسنُ ) في قراءة الرفع ، والتقدير  
« هو أحسنُ » (١) .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أي سواء  
أكان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهب البحرانيون إلى جواز  
حذف هذا العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً ، فإن كان الموصول غير أي لم يجزوا الحذف  
إلا بشرط طول الصلة ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصراً فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول  
غير أي ، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسمع ؛ فن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : ( تماماً على  
الذي أحسن ) قالوا : التقدير على الذي هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن  
السيك : ( إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها ) قالوا : التقدير : مثلاً  
الذي هو بعوضة فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر :

وقد جوزوا في « لا سيمًا زيدٌ » إذا رُفِعَ زيدٌ : أن تكون « ما » موصولةً ،  
وزيدٌ : خبراً مبتدأً محذوفٌ ، والتقدير « لاسيٌّ الذي هو زيدٌ » فحذف العائد الذي  
هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوباً ؛ فهذا موضعٌ حذفٌ فيه صدرُ الصلة مع غير  
« أي » وجوباً ولم تطلِ الصلةُ ، وهو مقيسٌ وليس بشاذٍ<sup>(١)</sup> .

= لا تَنوُّ إلا الذي خَيْرٌ ؛ فَمَا شَقِيَّتْ إِلَّا نُفُوسُ الْأَلْيِ لِلشَّرِّ نَأوُونََا

قالوا : التقدير لا تنو إلا الذي هو خير ، ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعِنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُهُ وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذي هو سفهه ، ومن ذلك قول عدى  
ابن زيد العبادي :

لَمْ أَرَ مِثْلَ الْفَتِيَانِ فِي غَسَبِ الْأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَاقِبُهَا

قالوا : ماموصولة ، والتقدير : يدرون الذي هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذي ذكره ، فمن ذلك أن  
« ما » في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعبارة خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك  
أن « ما » في بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، وما بعدها خبر ؛ والجملة  
في محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام ، والكلام يطول  
إذا نحن تعرضنا لسكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجزئ لك هنا بالإشارة .

(١) الاسم الواقع بعد « لاسيا » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيا الصالح

منهم ، وإما نكرة ، كما في قول امرئ القيس :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

فإن كان الاسم الواقع بعد « لاسيا » نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ،  
والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة .

فأما الجر فتخرجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس و « سي »

اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « ما » زائدة ، وسي مضاف ، و « يوم » مضاف =

== إليه ، وخبر لـ محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سي » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر . و « يوم » بدل من ما .

وأما الرفع فتخرجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سي » اسمها ، و « ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لـ محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني ، أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سي » اسمها ، و « ما » موصول اسمي بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليه . و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود . وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح ،

وأما النصب فتخرجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليها ، و « يوما » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوماً بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليها ، و « يوما » تمييز لها .

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجازته كما أجاز في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سي » .

والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيا » لا يتمتع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نكرة .

وأشار بقوله : « وأبوا أن يُختزل \* إن صلحَ الباقي لو صلحَ مُكْمِلٌ » إلى أن شرط حذفِ صَدْرِ الصلّة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلّةً ، كما إذا وقع بعده جملة ، نحو : « جاءَ الذي هو أبوه مُنْطَلِقٌ » أو « هوَ ينطلق » أو ظرف ، أو جارٍ ومجرور ، تامّان ، نحو : « جاءَ الَّذِي هوَ عِنْدَكَ » أو « هوَ في الدارِ » ؛ فإنه لا يجوز في هذه المواضع حَذْفُ صَدْرِ الصلّة ؛ فلا تقول : « جاءَ الَّذِي أبوه مُنْطَلِقٌ » تعني : « الذي هو أبوه مُنْطَلِقٌ » ؛ لأن الكلام يتمُّ دونهُ ، فلا يدري أحذِفَ منه شيء أم لا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة ، ولا فرق في ذلك بين « أي » وغيرها ؛ فلا تقول في : « يعجبني أيُّهم هو يقوم » : « يعجبني أيُّهم يقوم » لأنه لا يعلم الحذف ، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، يل الضابط أنه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعدمه لم يجز حذفُ العائدِ ، وذلك كما إذا كان في الصلّة ضميرٌ — غيرَ ذلك الضمير المحذوف — صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول ، نحو : « جاء الذي ضربتهُ في دارِهِ » ؛ فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضَرْبَتُهُ ؛ فلا تقول : « جاء الذي ضَرَبْتُ في دارِهِ » لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإبهام ؛ فإنه لم يبيّن أنه متى صلحَ ما بعد الضمير لأن يكون صلّة لا يحذف ، سواء أ كان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أ كان الموصول أيّاً أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهراً كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أي من الموصولات ؛ لأن كلامه في ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يُحذف مع « أي » ولا مع غيرها متى صلحَ ما بعدها لأن يكون صلّة كما تقدم ، نحو : « جاء الذي هو أبوه منطلق ، ويعجبني أيُّهم هو أبوه منطلق » وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو : « جاءني الذي ضربتهُ في دارِهِ ، ومررت بالذي مررت به في داره » ، و « يعجبني أيُّهم ضربته في داره ، ومررت بأيُّهم مررت به في داره » .

وأشار بقوله: « والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره » إلى العائد المنصوب .  
 وَشَرَطُ جواز حذفه أن يكون : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو :  
 « جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ » .

فيجوز حذفُ الماء من « ضربته » فتقول « جاء الذي ضربتُ » ومنه قوله  
 تعالى : ( ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ) وقوله تعالى : ( أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا )  
 التقدير « خَلَقْتُهُ ، وَبَعَثَهُ » (١) .

وكذلك يجوز حذفُ الماء من « مُعْطِيكَهُ » ؛ فتقول « الذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٍ »  
 ومنه قوله :

٣٤ — مَا اللَّهُ مُؤَلِّمِكُمْ فَضْلًا فَاحْمَدَنَّهُ بِهِ  
 فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ  
 تقديره : الذي اللهُ مُؤَلِّمِكُمْ فَضْلًا ، فحذفت الماء .

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب  
 بالفعل المنصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكريميتين ؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة  
 استعماله في الفصح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأَبْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ  
 وَأُصْرَفَ عَنْ وَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي  
 وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول : أُصْرَفَ عَنْ وَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أُرْتِيهِ ، وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُهُ ، فحذف  
 العائد المنصوب بأرْتِي وبأَعْدَدْتُ . وكل منهما فعل تام منصرف .

٣٤ — هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوا لها إلى قائل معين ،  
 اللغة : « مؤليك ، اسم فاعل من أولاه النعمة ، إذا أعطاها إياه فضل ، إحسان .  
 المعنى : الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنه جاءتك من عنده من غير =

== أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فأحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « والله » مبتدأ « وموليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول للولى ، وله مفعول ثانى محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليسك ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خير » خبر عن « ما » الموصولة « فأحمدنه » الفاء عاطفة ، أحمد : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به « به » جار ومجرور متعلق بأحمد « فإ » الفاء للتعليل ، وما : نافية لعمل عمل ليس « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر « ما » مقدم على اسمها ، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد على الله سبحانه مضاف إليه « نفع » اسم « ما » مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « ضرر » معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون « ما » نافية مبهمة ، و « لدى » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « نفع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : « ما الله موليك » حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليسك ، أى : الشيء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك ،

واعلم أنه يشترط فى حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لآل فإن كان الوصف صلة لآل كان الحذف شاذاً ، كما فى قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفْزَهُ أَهْوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَكَوْهُ أُتِيحَ لَهُ صَفْوَةٌ بِلَا كَدَرٍ

كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، لحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لآل ، ومثله قول الآخر :

فِي الْمُعْتَبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى أُمَّراً حَازِماً أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له الكلام .

ولإنما يمنع حذف المنصوب بصلة آل إذا كان هذا المنصوب عائداً على آل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسمية آل ؛ فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذفهُ من الفعل المذكور ، وأما [ مع ] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلاً<sup>(١)</sup> لم يحذف ، نحو « جاء الذى إياه ضربت » فلا يجوز حذفُ « إياه » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ — وهو الحرف — نحو : « جاء الذى إنه مُنطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصوداً عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إياه ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه ، ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إياه ضربت » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إياه » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائز ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائز لحسب ، فانعكس المعنى بالنسبة للجائز ، ولم يدل شئاً بالنظر لغير الجائز .

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

\* مَا اللهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَأَحَدَنُهُ بِهِ \*  
 \* مَا اللهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَأَحَدَنُهُ بِهِ \*

فإى التقدير يجوز أن يكون « ما الله مؤليكه » ، ويجوز أن يكون « ما الله مؤليك إياه » ، وقد عرفت فيما سبق ( فى مباحث الضمير ) السر فى جواز الوجهين ، وبما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : ( فاكهين بما آتاهم ربهم ) فإنه يجوز أن يكون التقدير « بالذى آتاهم ربهم » ، وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إياه ربهم » ، والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى ، ( وما رزقناهم ينفقون ) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم » ، كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إياه » .

الهاء<sup>(١)</sup> ، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كان منصوباً [متصلاً] بفعل ناقص ، نحو :  
«جاء الذي كأنه زيدٌ» .

\*\*\*

كَذَلِكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ حُفْضًا      كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى<sup>(٢)</sup>  
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرَّ      كَمَا بِالَّذِي مَرَّرْتُ فَهُوَ بَرٌّ<sup>(٣)</sup>

(١) لما قال الشارح «فلا يجوز حذف الهاء» إشارة إلى أن المنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى (أين شركائ الذين كنتم تزعمون) هذا إذا قدرت أصل الكلام : أين شركائ الذين كنتم تزعمون أنهم شركائ، على حد قول كثير :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِعَدَاهَا      وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل «الذين كنتم تزعمونهم شركائ» لم يكن من هذا النوع .

(٢) «كذلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «بوصف» جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتي «خفضاً» خفض : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف : أي كقولك ، أنت : مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ بعد ، ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذي قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و «أمر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أي : بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى ، يشير إلى قوله تعالى .  
(فأقض ما أنت قاض) كما قال الشارح .

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «الذي» والجملة لا محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل الذي قبله =



لما فرغ من الكلام على الضمير الرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : « جاء الذي أنا ضاربهُ : الآن ، أو غدأ » ؛ فتقول : جاء الذي أنا ضاربٌ ، يحذف الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف ، نحو : « جاء الذي أنا غلامهُ ، أو أنا مضروبهُ ، أو أنا ضاربهُ أمسٍ » وأشار بقوله : « كَأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : ( قَاضٍ مَا أَنْتَ قَاضٍ ) التقدير « ما أنت قاضيه » فحذفت الهاء ، وكان المصنف استغنى بالمثل عن أن يُقيد الوصف بكونه اسم فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرفٌ مثله : لفظاً ومعنى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحو : « مررتُ بالذي مررتُ به ، أو أنتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : « مررتُ بالذي مررتُ » قال الله تعالى : ( وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ) أي : منه ، وتقول : « مررتُ بالذي أنتَ مارٌّ » أي به ، ومنه قوله :

== الموصول ، مفعول مقدم لجر الآتي دجر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود على « ما ، والجملة لا محل لها صلة دكر ، الكاف جارة لقول محذوف ، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالذي ، جار ومجرور متعلق بمر السابق د مررت ، فعل ماض وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعاث محذوف تقديره د به ، وقوله : « فهو بر ، الفاء واقعة في جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف .

٣٥ - وَقَدْ كُنْتَ تُخْسِفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً  
فَبِيحٍ لَانَ مِنْهَا بِالذِّي أَنْتَ بَأْمَحٌ

أى : أنت بأمح به .

٣٥ - هذا البيت لعمتر بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ، من

كلمة مطلعها :

طَرِبْتَ وَهَاجَتِكَ الظُّبَاءَ السَّوَانِحُ غَدَاةَ غَدَتٍ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ  
تَقَالَتْ بِيَ الأَشْوَاقِ حَتَّى كَأَنَّهَا بَرَزَنْدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الأَوْجِدِ قَادِحُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تعريك من سرور أو حزن « هاجتك » أثارته همك ؛  
وبعثت شوقك « الظباء » جمع ظبي « السوانح » جمع سانح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك  
ميسره من ظبي أو طير أو غيرهما ، ويقال له : سنيح « بارح » هو ضد السانح ، وهو  
ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه « قادح » اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه  
لتخرج منه النار « حقبه » - بكسر فسكون - فى الأصل تطلق على ثمانين عاما ، وقد أراد  
بها المدة الطويلة « فبيح » أمر من « باح بالأمر يبوح به » : أى أعلنه وأظهره « لان » أى  
الآن ، لحذف همزة الوصل والهمزة التى بعدم اللام ، ثم فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل :  
بل هى لغة فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :

أَلَانَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُسَيْرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابًا  
وقول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدَ بِنِي عُسَيْرٍ أَرِثُ لَانَ وَصُلُوكِ أُمُّ جَدِيدُ ؟  
وقول أشجع السلى :

أَلَانَ أَسْتَرَحْنَا وَأَسْتَرَحْتَ رِكَابُنَا وَأَمْسَكَ مِنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَحْتَدِي  
وروى الأعلام بيت الشاهد هكذا :

تَعَزَّيْتَ عَن ذِكْرِى سُمَيَّةَ حِقْبَةً فَبِيحٍ عَنكَ مِنْهَا بِالذِّي أَنْتَ بَأْمَحٌ

وأنشده الأخفش كما فى الشرح ، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنتره .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء =

فإن اختلفت الحرفان لم يجر الحذف ، نحو : « مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ »  
 فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز  
 حَذْفُ « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق  
 والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلفت العاملان لم يجر الحذف أيضاً ، نحو :  
 « مَرَرْتُ بِالَّذِي فَرِحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذي جرَّ بما الموصول جرَّ » أي  
 كذلك يُحذف الضميرُ الذي جرَّ بمثل ما جرَّ الموصولُ به <sup>(١)</sup> ، نحو : « مَرَرْتُ

== المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « تخفي ، فعل منضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوبا تقديره أنت ، والجملة من تخفي وفاعله خبر « كان ، في محل نصب « حب ، مفعول به  
 لتخفي ، وحب مضاف و « سمرأ » مضاف إليه « حقة ، ظرف زمان متعلق بتخفي « فبح ،  
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لان ، ظرف زمان متعلق ببح  
 « بالذي ، جار ومجرور متعلق ببح أيضاً « أنت بانح ، مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها  
 صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ؛ وتقدير الكلام : فبح الآن بالذي أنت  
 بانح به .

الشاهد فيه : قوله « بالذي أنت بانح » حيث استساغ الشاعر حذف العائد على  
 الموصول من جملة الصلة ، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول — وهو الباء —  
 والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة : الأول « بح ، والثاني « بانح ، ومعنى :  
 لانهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذي  
 جر العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إِنْ تُعْنُ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنِدْتُ      نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوُا تَنْظَرُونَ بِمَا ظَفَرُوا  
 لَا تَرَكَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتُ      أَبْنَاءَ يَمُصَّرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدْرُ =

بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهَوَّ بَرَهُ أَي : «الذي مررت به» فاستغنى بالمثل عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

= ففي كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بالامر الذي عنيت » فإن التقدير فيه : بالامر الذي عنيت به ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذي جر ذلك العائد .

وأما البيت الثاني فالشاهد فيه قوله « إلى الأمر الذي ركنت » فإن تقدير الكلام : إلى الأمر الذي ركنت إليه ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف — وهو الأمر — مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذي جره ذلك العائد .

\* \* \*

(١) من أحكام صلة الموصول أنه يجب تأخرها عن الموصول ، وأن تتصل به . أما تأخرها عنه فلائها كالجزم المتم له ، ومن شأنه الجزء المتم أن يقع بعد ما له التمام ، وعلى ذلك يجب ألا تتقدم على الموصول ، لاهى ولا شيء من متعلقاتها ، ولهذا قدر النجاة في قوله تعالى ( وكانوا فيه من الزاهدين ) أن « فيه » متعلق بمحذوف تدل عليه صلة ال ، وتقدير الكلام : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، لئلا يتقدم معمول صلة آل عليها . وأما اتصالها به فقد خالفوا هذا فأجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته : جملة القسم ، وجملة النداء ، والجملة الاعتراضية ، فنال الأولى قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي - وَأُوبَيْكَ - يَعْرِفُ مَالِكَا      وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تَرْهَاتِ الْبَاطِلِ  
ومثال الثانية قول الفرزدق :

تَعَسَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي      نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَأْذُبُ - يَصْطَحِبَانِ  
ومثال الثالثة قول الشاعر :

وَأِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي      أَعْلَى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا  
إذا جعلت جملة « أزورها » صلة التي ، وجملة « لعل » ومعمولها لا محل لها معترضة بين الموصول والصلة .

المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ،

فَنَمَطٌ عَرَفْتَ قُلَّ فِيهِ : « النَّمَطُ » (١)

اختلاف النحويون في حرف التعريف في « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل : المَعْرِفُ هو « أَلْ » ، وقال سيبويه : هو اللام وَحْدَهَا ؛ فالهمزة عند الخليل همزة قَطْعٍ ، وعند سيبويه همزة وَصْلٍ اجْتَلِبَتْ للنطق بالساكن (٢) .

(١) « أَلْ » مبتدأ ، حرف ، خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و « تعريف » مضاف إليه « أَوْ » عاطفة « اللام » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللام حرف تعريف فقط ، الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب — أى كاف — حال من « اللام » ، وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و « قط » ، على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى أنت ، وتقدير الكلام « إذا عرفت ذلك فاته » ، وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله « نمط » ، مبتدأ « عرفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع نعت لنمط - قل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقل « النمط » مفعول به لقل ، لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن « عرفت » فعل شرط حذف أداة ، وجملة « قل » جواب الشرط حذف منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفت قل فيه النمط ، أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تسكف لا داعي له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي « أَلْ » برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقي عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل ، والجواب عنده =

والألف واللام المعرفة تكون للعهد ، كقولك : « لَقَيْتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُهُ الرَّجُلَ » وقوله تعالى : ( كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ) ولاستغراق الجنس ، نحو : ( إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ خُسْرٍ ) وعلامتها أن يصلح موضعها « كَلٌّ » ولتعريف الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البسط ، والجمع أنمَاطٌ — مثل سَبَبٌ وأسباب — والنمط — أيضاً — الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدٌ ، كذا قاله الجوهري .

\* \* \*

وَقَدْ تَزَادُ لِأَزِمًا : كَاللَّاتِ ، وَالْآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِ<sup>(١)</sup> ،  
وَالْأَضْطَرَّارِ : كَكَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ ،  
كَذَا « وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ » السَّري<sup>(٢)</sup>

== أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذى اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سيويه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هى اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلاً إلى النطق بالساكن ، فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تتحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له فى العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجيء بهمزة الوصل قبلها .

(١) قد ، حرف تقليل « تزداد » فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى « آل » ، « لازماً » حال من مصدر الفعل السابق . وتقديره : تزداد حال كون الزيد لازماً ، وقيل : هو مفعول مطلق ، وهو وصف لمصدر محذوف . أى زيدا لازماً ، وانكر هذا ابن هشام على المعربين « كالات » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كان كالات « والآن » ، والذين ، ثم اللات ، معطوفات على اللات .

(٢) « لاضطرار » ، جار ومجرور متعلق بتزاد « كبنات » ، الكاف جارة لقول محذوف ==

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهي — في زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مثَّلَ الزائدة اللازمة بـ « اللات » (١) وهو اسم صنم كان بمكة ، و « الآن » وهو ظرف زمان مبني على الفتح (٢) ، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه ؛

وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر ، أي : وذلك كائن كقولك إرخ ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه « كذا » جار ومجورور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً « طببت » فعل وفاعل « النفس » تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبني على الضم في محل نصب « المرى » نعمت له ، وتقدير الكلام : وقولك : « طببت النفس يا قيس » كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت « آل » ، وضحه لمناء العلبي ، سواء أ كان مرتجلاً أم كان منقولاً ؛ فقال المرتجل من الأعلام التي فيها « آل » ، وقد قارنت وضحه : السموأل ، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يضرب به المثل في الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التي فيها « آل » ، وقد قارنت وضحه للعلوية أيضاً : العزى ، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها ، ومنه اللات ؛ وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته ؛ ثم سمي به صنم ؛ وأصله بتثديد التاء ؛ فلما سمي به خففت تاءه ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير فيها ، ومنه « اليسع » ، فإن أصله فعل مضارع ما ضيه وسع ثم سمي به .

(٢) أكثر النحاة على أن « الآن » مبني على الفتح ؛ ثم اختلفوا في سبب بناءه ، فذهب قوم إلى أن علة بناءه تضمنه معنى « آل » ، الحضورية ؛ وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعة ؛ وهؤلاء يقولون : إن « آل » الموجودة فيه زائدة ؛ وبنائه لتضمنه معنى « آل » ، أخرى غير موجودة ؛ ونظير ذلك بناء « الأمس » ، في قول نصيب بن رباح ؛

وإني وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ

بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَقْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما أشبهه لتضمنه معنى « آل » غير الموجودة فيه ، وهذا =

فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك : « مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنيٌ لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومثَل — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللآت » والمراد بهما ما دَخَلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبني على أن تعريف الموصول بالصلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذي » فإن لم تكن فيه قَبِيَّتِيهَا نحو : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أَيَّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ : ( صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ) فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يجتمل أن تكون حُذِفَتْ شذوذاً وإن كانت مُعْرَفَةٌ ، كما حذفت من قولهم : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يريدون « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ » .

( ١ )

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة — اضطراراً — على العَلَمِ ، كقولهم في : « بَنَاتِ أَوْبَرَ » علم لضرب من الكُمَّةِ « بنات الأوبر » ومثله قوله :

== عجيب منهم ؛ لأنهم لغوا الموجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بني « الآن » لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بني « الآن » لئمه بالحرف شهاً جمودياً ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فثناؤه على هذا لتضمنه معنى كان — أنه أن يؤدي بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : « وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجح عندي ، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة ، اهـ .



٣٦ - وَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا  
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

٣٦ - هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلًا ، وعن استشهاد به أبو زيد في النوادر .

اللغة : « جنيتك ، معناه جنيت لك ؛ ومثله - في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً - قوله تعالى : ( وإذا كالوهم أو وزنوهم ) و ( يبعونها عوجا ) و ( القمر قدرناه منازل ) « أكوا ، جمع كم - بزنه فلس - ويجمع الكم على كماء ، أيضاً ، فيكون المفرد خالياً من الماء وهي في جمعه ؛ على عكس تمرة وتمر ، وهذا من نواذر اللغة ، « وعساقلا ، جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكماء ، وكان أصله عساقيل ، لحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى : ( وعنده مفاتح الغيب ) فإنه جمع مفتاح ، وكان قياسه مفاتيح ، لحذفت الياء ، ويقال : المفاتح جمع مفتاح ، وليس جمع مفتاح ، فلا حذف ، وكذا يقال : المسائل جمع عسقل - بزنة جمفر - و « بنات الأوبن ، كماء صغار مزغبة كلون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينوري : بنات أوبر كماء كأمثال الحصى صغار ، وهي رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد ، الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك ، فعل وفاعل ومفعول أول « أكوا ، مفعول ثان « وعساقلا ، معطوف على قوله « أكوا » ولقد ، الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسمة ، و « قد ، حرف تحقيق « نهيتك ، فعل وفاعل ومفعول « عن ، حرف جر « بنات » مجرور بمن ، وبنات مضاف و « الأوبر ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر ، حيث زاد « أل ، في العلم مضطراً ؛ لأن « بنات أوبر ، علم على نوع من الكماء رديء ، والعلم لا تدخله « أل ، فراراً من اجتماع معرفين ، وهما حينئذ العلية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر ، :

\* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ \*

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، وكقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل « بنات أوبر » فريدت الألف واللام ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :  
(٢٥)

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا  
صَدَدْتَ ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

← حيث دخلت أول بيت التمييز  
اضطراراً وهو زائده  
غير لازمة

= ( وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم ، ونسبناه هناك لآلئ النجم العجلى )  
وقول آخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرٍو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَابِ  
قال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فمرفه باللام ، كما حكى سيويه أن عرساً من ابن عرس  
قد نكرة بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل ، اه . كلام الاصمعي .

٣٧ — البيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي — نفا عن بعضهم — أنه  
مصنوع لا يحتاج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور  
في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلاذنا » أي : ثباتنا  
في الحرب وشدة وقع سيوفنا وصدت ، أعرضت ونأيت وطبت النفس ، يريد أنك رضيت  
« عمرو ، كان صديقاً حميماً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسياهم ، ورضى من الغنيمة  
بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل ،

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى ،  
هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل ،  
« وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ورجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صدت »  
فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طبت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة « صدت »  
« النفس » تمييز نسبة « يا قيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لاجل  
لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق بصدت ، أو بطبت على  
أنه ضمته معنى تسليت .

والأصل « وطبت نفساً » فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ؛ فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كَبِنَاتِ الْأَوْبَرِ » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى » .

\* \* \*

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَ لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا<sup>(١)</sup>

= الشاهد فيه : قوله « طبت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز — الذي يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك التخریج جار على مذهب البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « أل » ، زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتمييز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى .

ومن هذا النوع ال الداخلة على الحال ، كما في قولهم « ادخلوا الأول فالأول » ، فإن « ال » فيه زائدة ، لأن الحال يجب أن يكون نكرة .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار ومجرور متعلق بدخول الآتي « دخلاً » ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « أل » ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « للمح » جار ومجرور متعلق بدخول ، ولمح مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتي « نقلاً » نقل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة الموصول ،

كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالتُّعْمَانِ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَانٌ<sup>(١)</sup>

ذكر المصنف — فيما تقدم — أن الألف واللام تكون مُعَرَّفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة، والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة، مما يصلح دخول «أل» عليه، كقولك في «حَسَنٍ»: «أَلْحَسَنُ» وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حارث»: «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مصدر، كقولك في «فَضْلٍ»: «الْفَضْلُ» وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر، كقولك في «نُعْمَانٍ»: «التُّعْمَانُ» وهو في الأصل من أسماء الدم<sup>(٢)</sup>؛ فيجوز دخول «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نُقْلًا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلت عنه من صفة، أو ما في معناها.

(١) «كالفضل»، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كالفضل «والحارث والتعمان»، معطوفان على الفضل «فذكر»، مبتدأ، وذكر مضاف و «ذا»، اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه»، الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ. وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان»، خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مشئى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(٢) هنا شيان: الأول أن الذي تلحقه حين تدخل «أل»، على نعمان هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً؛ لأن الحمرة لازمة للدم «والثاني»، أن الناظم في كتاب التسهيل جعل «نعمان»، من أمثلة السلم الذي قارنت «أل»، وضعه كالكلمات والعزى والسموأل، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك «وقد تزداد لازماً، وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل»، بعد وضعه للمح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان»، والخطب في هذا سهل؛ لأنه يحمل على أن العرب سميت «النعمان»، أحياناً مقروناً بأل، فيكون من النوع الأول، وسميت أحياناً أخرى «نعمان»، بدون أل، فيكون من النوع الثاني.

وحاصله : أنك إذا أردت بالمقول من صفة<sup>(١)</sup> ونحوه أنه إنما سمي به تفاضلاً بمعناه  
 أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظراً إلى أنه إنما سمي  
 به للتفاضل ، وهو أنه يعينش ويحمرث ، وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف  
 به في الجملة ، كفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه عالماً لم تدخل  
 الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخل الألف واللام أفاد  
 معنى لا يستفاد بدونهما ؛ فايستا بزائدين ، خلافاً لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضاً ليس  
 حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات ينزل  
 على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا أوجح الأصل جيء بالألف واللام ، وإن  
 لم يوجح لم يؤت بهما .

\*\*\*

وقد يصير عالماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً أل كالعقبة<sup>(٢)</sup>  
 وحذف أل ذي — إن تناد أو تضيف —

أوجب ، وفي غيرها قد تحذف<sup>(٣)</sup>

(١) الأمثلة التي ذكرها الناظم ثلاثة ، أحدها يدل على الوصف المقصود بدلالة المطابقة  
 وهو « الفضل » لأنه في الأصل مصدر ، ولا دلالة له إلا على الحدث ، وهو الوصف ، والثاني  
 يدل عليه بدلالة التضمن وهو « الحارث » لأنه اسم فاعل يدل على الذات والوصف ،  
 وثالثها يدل على الوصف بدلالة الالتزام وهو « النعمان » فإنه موضوع للدم والحمرة لازمة له .  
 (٢) « وقد » الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل « يصير » فعل مضارع ناقص  
 « علماً » خبر يصير مقدم على اسمه « بالغلبة » جار ومجرور متعلق ب« يصير » مضاف ، اسم يصير  
 مؤخر عن خبره « أو مصحوب » أو : حرف عطف ، مصحوب : معطوف على مضاف ،  
 ومصحوب مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبة » جار ومجرور متعلق  
 بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كالعقبة .

(٣) « وحذف » الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو « أوجب » ،  
 الآتي ، وحذف مضاف ، و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « ذي » اسم إشارة نعمت لآل  
 « إن » شرطية « تناد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « تضيف » معطوف على « تناد » مجزوم بالسكون ، =

من أقسام الألف واللام أنها تكون للقلبة ، نحو : « المدينه » ، و « الكتاب »  
فإنَّ حَقْمَهُ الصَّدْقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « المدينه » على مدينة  
الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الكتاب » على كتاب سيويوه رحمه الله تعالى ، حتى  
إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو : « ياصِيقُ »  
في الصِّيقِ (١) ، و « هذه مدينه رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقد تُحذف في غيرهما شذوذاً ، سُمِعَ من كلامهم : « هذا عيوقُ طالِعا » (٢) ،  
والأصل العيوق (٢) ، وهو اسمُ نُجْمٍ .

وقد يكون العلم بالقلبة أيضاً مضافاً : كإبنِ عُمرَ ، وإبنِ عَبَّاسِ ، وإبنِ مَسْعُودِ ؛

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أوجب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوبا تقدير أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة أوجب وفاعله  
في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية — ضرورة « وفي ،  
الواو حرف عطف ، في : حرف جر « غيرهما » غير : مجرور بني ، وغير مضاف  
والضمير — الذي يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق  
بتنحذف الآتي « قد » حرف تقليل « تنحذف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هي يعود على « أل » وتقدير البيت : إن تناد أو تضيف فأوجب حذف أل  
هذه ، وقد تنحذف أل في غير النداء والإضافة .

(١) الصيق — في أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم اختص  
بعد ذلك بجويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة ، فعصفت الريح التراب  
في جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصيق .

(٢) العيوق — في أصل الوضع — كله على زنة فيعول من قولهم : عاق فلان فلانا  
يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق  
لغيره ، وخسموا به نجما كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلك  
لأن الدبران يطلو الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها ،

فإنه غَابَ عَلَى الْبَادِلَةِ<sup>(١)</sup> دون غيرهم من أولادهم ، وإن كَانَ حَقَّهُ الصُّدُقَ عَلَيْهِمْ ،  
 لكن غَابَ عَلَى هَؤُلَاءِ ، حتى إنه إِذَا أُطْلِقَ « ابن عمر » لا يفهم منه غير عبد الله ،  
 وكذا « ابن عباس » و « ابن مسعود » رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ؛  
 لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : « يَا ابْنَ عُمَرَ » .

\* \* \*

(١) العبادة : جمع عبدل ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله  
 « عبد » فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى « زيد » حتى صار زيدا ، والثانى أن يكونوا  
 قد نحتوه من « عبد الله » فاللام هى لام لفظ الجلالة ، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا :  
 عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرى القيس ، وقالوا :  
 حمدلة ، من الحمد لله ، وسبجله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداءك ،  
 وطلبة ، من قولهم : أطال الله بقاءك — وأشباه لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعة ، نجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت :

لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيَهَا فَيَا حَبْدًا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبْسَلُ

ولكثر ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول « مشأل  
 مشألة » ، إذا قال : ما شاء الله ، وتقول « سبجر سبجرة » ، إذا قال : سبحان ربى ، وتقول  
 « نعمص نعمصة » ، إذا قال : نعم صباحك ، وتقول « نعمس نعمسة » ، إذا قال : نعم مساؤك ،  
 وهكذا .

وقد ادى العلماء يرون باب النحت مقصورا على ما سمع منه عن العرب وهو من  
 تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس  
 التصريف ( ص ٢٢ طبعة ثانية )

وقد قال ابن مالك فى التسهيل ( ص ٧٠ ) « وقد بينى من جزئى المركب فعلل ( يريد  
 اسما على مثال جعفر ) بفاء كل منهما وعينه ، فإن اعتلت عين الثانى كمل البناء بلامه أو بلام  
 الأول ، ولسب إليه ، اه ، فظاهر كلامه هذا يدل على أنه قياسى عنده .

ويعنى منع القياس على هذا أبو حيان حيث يقول « وهذا الحكم لا يطرد ، وإنما يقال  
 منه ما قاله العرب ، اه ، ونرى لك ألا تأخذ بهذا الرأى .

## الابتداء

- مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَبْرٌ ، إِنَّ قُلْتَ « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ » (١)  
 وَأَوَّلٌ مُّبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي « أَسَارِ ذَانَ » (٢)  
 وَقِسْ ، وَكَاسْتَفْهَمِ النَّفْيَ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ « فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ » (٣)

(١) « مبتدأ ، خبر مقدم ، زيد ، مبتدأ مؤخر ، وعاذر ، الواو عاطفة ، وعاذر : مبتدأ « خبر » خبر المبتدأ « إن ، شرطية « قلت ، قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل « زيد ، مبتدأ « عاذر » خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم فاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول « من ، اسم موصول مفعول به لعاذر « اعتذر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) « وأول ، مبتدأ « مبتدأ ، خبره « والثاني ، مبتدأ « فاعل « خبر « أغنى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة في محل رفع صفة لفاعل « في ، حرف جر ، ومجروره قول محذوف « أسار ، الهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و « ذان ، فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيتها فاعل أغنى عن الخبر في قولك : أسار ذان .

(٣) « وقس ، الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه « وكاستفهام » الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النفي » مبتدأ مؤخر « وقد ، الواو حرف عطف ، قد : حرف تقليل « يجوز ، فعل مضارع « نحو ، فاعل يجوز « فائز ، مبتدأ « أولو ، فاعل بفائز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و « الرشد ، مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي .



ذكر المصنف أن المتبداً على قسمين : مبتداً له خبر ، ومبتداً له فاعل سدّ مسدّ الخبر ؛ فمثال الأول « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اِعْتَذَرَ » والمراد به : ما لم يكن المتبداً فيه وصفاً مشتملاً على ما يُدْكَرُ في القسم الثاني ؛ فزيد : مبتداً ، وعاذر : خبره ، ومن اعتذر : مفعول لماذر ، ومثال الثاني « أَسَارِ ذَانِ » فالهمزة : للاستفهام ، وسارٍ : مبتداً ، وذان : فاعلُ سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويُقَاسُ على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام ، أو نفي — نحو : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوصفُ لم يكن مبتداً ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخص — وَرَفَعَ<sup>(١)</sup> فاعلاً ظاهراً ، كما مثل ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « أَقَائِمُ أَنْتُمَا » وتم الكلام به<sup>(٢)</sup> ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتداً ، نحو : « أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتداً مؤخر ، وقَائِمٌ : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون « قائم » مبتداً ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال « أَقَائِمُ أَبَوَاهُ » فإتم الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتداً إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال في « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ » : إن « قَاعِدٌ » مبتداً ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافاً<sup>(٣)</sup> ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ، أو بالاسم كقولك : كَيْفَ جَالِسٌ

(١) د ورفع ، هذا الفعل معطوف بالواو على د اعتمد ، في قوله د وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي ، وكذلك قوله د وتم الكلام به ، ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً بغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي — عند البصريين — والثاني أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور .

(٢) سنسط القول في هذه المسألة قريباً (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

العمران<sup>(١)</sup> ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مُثِّل ، أو بالفعل كقولك : « لَيْسَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فليس : فعل ماضٍ ناقص ، وقائم : اسم ، والزيدان : فاعلٍ سدَّ مسدَّ خبر ليس ، وتقول : « غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ » فغيرُ : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعلٍ بقائمٍ سدَّ مسدَّ خبرٍ غير ؛ لأن المعنى « مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ » فومل « غَيْرُ قَائِمِ » مُعاملة « مَا قَائِمِ » ومنه قوله :

٣٨ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطْرِحِ

اللَّهُو ، وَلَا تَفْتَرِزْ بِعَارِضِ سَلَمِ

(١) وكيف ، اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من « العمران » الآتي و « جالس » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « العمران » فاعلٍ يجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثني .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « لاه » اسم فاعل مأخوذ من مصدرها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة « اطرح » — بتشديد الطاء — أى : اترك « سلم » بكسر السين أو فتحها — أى صلح وموادعة ، وإضافة عارضٍ إليه من إضافة الصفة للوصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك الدوائر ؛ فلا تركز إلى الغفلة ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادة ، وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « لاه » مضاف إليه « عداك » عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وعدى مضاف وخير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللهو » مفعول به لا طرح « ولاء الواء عاطفة ، لا : ناهية وتغترز ، فعل مضارع =

فغيرُ : مبتدأ ؛ ولاءٍ : مخفوض بالإضافة ، وعداكُ : فاعل بلاءٍ سدَّ مسدَّ خبر غير ؛ ومثله قوله :

٣٩ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْمَمِّ وَالْحَزْنَ

= مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعارض ، جار ومجرور متعلق بتغترر ، وعارض مضاف ، و « سلم ، مضاف إليه .  
الشاهد فيه : قوله « غير لاء عداك ، حيث استغنى بفاعل « لاء » عن خبر المبتدأ وهو غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل اسم دال على النفي ؛ فكأنه « ما ، في قولك « ما قائم محمد ، فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة الرفع بالابتداء ، وللکلام بقية تأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد .

٣٩ — البيت لأبي نواس — الحسن بن هانئ بن عبد الأول ، الحكيم — وهو ليس من يستشهد بكلامه ، وإنما أوردته الشارح مثالا للسألة ، ولهذا قال « ومثله قوله ، وبعد هذا البيت الممثل به بيت آخر ، وهو :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ قَتَى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْحَزَنِ

اللغة : « مأسوف ، اسم مفعول من الأسف وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ، وزعم ابن الحشاش أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول - مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ، والمخولف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والخلف - ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف في بيان الاستشهاد ما أُلجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه .

المعنى : إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا مومم تتلوها مومم وأحزان تأتي من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكترات .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق ب « أسوف » ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ « ينقضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « زمن » ، والجملة من ينقضى وفاعله في محل جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضى « والحزن ، الواو حرف عطف ، الحزن : مطوف على المم .

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخنوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابة مناب الفاعل ، وقد سدَّ مسدَّ خبر غير .

وقد سأل أبو الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك في إعرابه .

ومذهبُ البصريين — إلا الأخنس — أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام<sup>(١)</sup> ، وذهب الأخنس والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التمثيل به : في قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيد بن قولك « ما مضروب الزيدان » في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد ، حيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه في الشاهد السابق . هذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه .

والتوجيه الثاني لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه » وهو توجيه ليس بشيء ؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة ؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير .

والتوجيه الثالث لابن الخشاب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مبتدأ محذوف تقديره « أنا غير — إلخ » وقوله « مأسوف » ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « الميسور » والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف ، وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف » — إلخ ، وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبْقًا      غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

فغير : مبتدأ ، وهو مضاف إلى مدفوع ، والعراب : نائب فاعل لمدفوع سد مسد

خبر غير .

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي رفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت « أمسافر =

ذلك ؛ فأجازوا : « قَامَ الزَّيْدَانِ » فقام : مبتدأ ، والزيدان : فاعل سد مسد الخبر .

== أنت ، صح هذا الكلام عربية ، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبراً مقدماً ، و«أنت» مبتدأ مؤخرًا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المعنى عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح ، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلك قوله تعالى : ( أرأغب أنت عن آلهي يا إبراهيم ) إذ لو جعلت « رغب » خبراً مقدماً و« أنت » مبتدأ مؤخرًا للزم عليه الفصل بين « رغب » وما يتعلق به وهو قوله « عن آلهي » بأجنبي وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت « أنت » فاعلاً ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ، ونظير الآية الكريمة في هذا وفي عدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر « غفير نحن » في الشاهد رقم ٤ الآتي .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَمْ أَتَفْقَيْتُمْ جَمِيعاً نَهَجَ عُرُقُوبِ ؟

ومثله قول الآخر :

خَلِيٍّ مَا وَافٍ بَعِيدِي أَنْتَمَا إِذْ أَلَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مَنْ أَقَاطِعُ

وقول الآخر :

فَمَا بَاسِطٌ خَيْرًا وَلَا دَافِعٌ أَدَى

عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمِ .

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا ، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتي على ما سترفه ، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للشيء أو للمجموع ، أما جعل الضمير فاعلاً فلا محذور فيه ، لأن الفاعل يجب إفراد عامله .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرشد » أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام .

وزعم المصنف أن سيبويه يميز ذلك على ضعف ، وما ورد منه قوله :

٤٠ — فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ : يَا لآ

٤٠ — هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي .

اللغة : « الناس » هكذا هو بالنون في كافة النسخ ، ويروى « البأس » بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « المثوب » من التثويب ، وأصله : أن يئىء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر ، ثم سمي الدعاء تثويباً لذلك « قال يالا » أى : قال يا فلان ، فحذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « خير » مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف و « الناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعي » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعي ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « المثوب » نعت للداعي « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الداعي ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يالا » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يا فلان .

الشاهد فيه : في البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما في قوله « خير نحن » .

أما الأول فإن « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف — وهو « خير » — نفي ولا استفهام ، وزعم جماعة من النحاة — منهم أبو علي وابن خروف — أنه لا شاهد في هذا البيت ، لأن قوله « خير » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « نحن خير — إلخ » ، وقوله « نحن » المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يعنى عنه ؟

وأما الشاهد الثاني فإن « نحن » الذى وقع فاعلاً أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغنى عن الخبر ضميراً منفصلاً ، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله « نحن » مبتدأ مؤخرًا ويكون « خير » خبراً مقدمًا ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين « خير » وما يتعلق به — وهو قوله « عند الناس » ، وقوله « منكم » — بأجنبي ، على نحو ما قررناه في قوله تعالى : (أرأغب =

نخبر : مبتدأ ، ونحن : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ ، ولم يسبق «خير» نفي ولا استفهام ،  
وَجِعَلٍ من هذا قوله :

٤١ - خَيْرٌ بَنُو هُبِّ ؛ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا

مَقَالَةٌ لِهَيْبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

نخبر : مبتدأ ، وبنو هب : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ .

\*\*\*

= أنت عن آلهتى ( فى ص ١٩٣ ) .

فهذا يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميراً بارزاً .

٤١ - هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعينه أحد فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : «خير» من الخبرة ، وهى العلم بالشئ . «بنو هب» جماعة من بنى نصر ابن الأزدي ، يقال : لأنهم أزر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة :

تَيَمَّمْتُ هُبِيًّا أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِقِينَ إِلَى هُبِّ

المعنى : إن بنى هب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : «خير» مبتدأ . والذى سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه عامل

فيما بعده «بنو» فاعلٌ بخبر سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و «هب» مضاف إليه «فلا» الفاء ماطفة ، لا : ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغيا» خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به الملقح ، ومقالة مضاف ودلجى ، مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن يكون مضمناً معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلانك ملغياً .. إلخ «مرت» مر : فعل ماضٍ ،

## وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ

إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ (١)

= والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خبير بنو لهب » حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون — ما عدا الأخفش — أن قوله « خبير » خبر مقدم ، وقوله « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الإعراب الراجح الذي نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور — وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفراداً وتثنية وجمعاً ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خبير » مفرد ، و « بنو لهب » جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد — فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن « خبير » في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئاً بعض أحكام ذلك الشيء ؛ تحقيقاً لمقتضى المشابهة ، وقد وردت صيغة فعيل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : ( والملائكة بعد ذلك ظهير ) وقول الشاعر :

\* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ \*

(١) « والثان ، مبتدأ ، مبتدأ ، خبر ، وذا ، الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، الوصف ، بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « خبر » ، خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة ، إن ، شرطية ، في سوي ، جار ومجرور متعلق باستقر الآتي ، وسوى مضاف ، و «الإفراد» مضاف إليه ، طبقاً ، حال من الضمير المستتر في «استقر» الآتي ، وقيل : هو تمييز محمول عن الفاعل «استقر» ، فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام « إن في سوي الأفراد طبقاً استقر فالثان مبتدأ — لمخ ، .



الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو : « أقائم زيد » — جاز فيه وجهان<sup>(١)</sup> ؛ أحدهما : أن

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها :

الاول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها ، نحو أفتيل زيد ، ونحو أجريخ الزيدان ، ونحو أصدق المحمدون ؟ وقد اختلفت كلمة اللباء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو : أقيام أخواك ؟ ونحو أقيام إخوتك ؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعاً ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً ، فتبقى الصور الأربعة جائزة الوجهين .

والأمر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً ، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمتنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففي قوله تعالى ( أراغب أنت عن آلهتي ) وفي قولك « أحاضر اليوم أختك » ، يمتنع جعل الوصف خبراً مقدماً ، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها وقد بيناه فيما مضى ، وإن يكن الشارح قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالمذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلاً ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، وفي قولك « أفي داره أبوك » يمتنع جعل « أبوك » فاعلاً ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « في داره » على المتأخر لفظاً وربة . وهو يمتنع

يكون الوَصْفُ مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدًا الْخَيْرِ ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا ، ويكون الوَصْفُ خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى (١) : (أُرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون «أُرَاغِبُ» مبتدأ ، و «أنت» فاعل سَدَّ مَسَدًا الْخَيْرِ ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرًا ، و «أُرَاغِبُ» خبراً مقدماً .

والأول — في هذه الآية — أولى ؛ لأن قوله : «عن آلِهَتِي» معمول لـ «أُرَاغِبُ» ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «رَاغِبٌ» ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن «أنت» أجنبي من «أُرَاغِبُ» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ «أُرَاغِبُ» عملٌ فيه ، لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تَطَابَقًا ثننية نحو : «أَقَامَانَ الزيدان» أو جمعاً نحو «أَقَامُونَ الزيدون» فما بَعْدَ الوَصْفِ مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبْرٌ» — إلى آخر البيت «أى : والثاني — وهو ما بعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تَطَابَقًا في غير الأفراد — وهو التثنية والجمع —

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فراد الشارح أنه بما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إل ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعده والأول في هذه الآية أولى ، ليس دقيقاً ، والصواب أن يقول «والأول» في هذه الآية واجب لا يجوز غيره . . .

هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا — وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — فنال الممتنع « أَقَامَانَ زَيْدٌ » و « أَقَامُونَ زَيْدٌ » فهذا التركيبُ غيرُ صحيح ، ومثال الجائز « أَقَامُ الزَيْدَانَ » و « أَقَامُ الزَيْدُونَ » وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليك في صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى التقدم قبله بشرح أمرين ، الأول : لم جاز في الوصف الذي يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبراً مقديما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثاني : على أي شيء يستند نعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت للفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدالاتها على الحدث الذي يدل عليه الفعل ، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثاني هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفي أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل في النفي وفي الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات ، لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة هلى أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه ، ومن هنا نفهم السر في اشتراط البصريين - في جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر - تقدم النفي والاستفهام عليه ،

وأما عن الأمر الثاني فإننا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول ، فالفاعل يجب =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَأَنَّ الْخَيْرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ .

== أن يكون عامله مجرداً من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ فتي كان الموصف مثنى أو مجموعاً لم يجوز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى .

والمبتدأ مع خبره يجب مطابقتها في الإفراد والتثنية والجمع ؛ فتي كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً لم يجوز أن تجعل الوصف خبراً والمرفوع بعده مبتدأ .

وإذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مفرداً مثله فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان ،

ثم إن كان الوصف مفرداً مذكراً والمرفوع مفرداً مؤنثاً ، فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه في التأكيد واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلاً ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلاً ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة في التأكيد بين الفاعل المؤنث الحقيقي التأكيد ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكّرين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلاً ولم يجوز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جملة مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعاً والمرفوع مفرداً لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحق علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المفرد ،

(١) « ورفعوا ، الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل « مبتدأ ، مفعول به لرفعوا « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفعوا « كذلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والسكاف حرف خطاب « رفع ، مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خير » مضاف إليه « بالمبتدأ » جار ومجرور متعلق برفع ،

فالعامل في المبتدأ معنوي<sup>٢</sup> — وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فبحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلُّ على ذلك رَفَعُ المعطوف عليه ، نحو : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأَمْرَأَةٌ » .

والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .  
 وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل فيهما معنوي<sup>(١)</sup> .  
 وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .  
 وقيل : تَرَفَعًا ، ومعناه أَنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .  
 وأعدلُّ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [ وهو الأول ] ، وهذا الخلاف [ مما ] لا طائل فيه .

\*\*\*

وَالْخَبْرُ : الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ ، كَاللَّهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ<sup>(٢)</sup>  
 عَرَّفَ المصنفُ الْخَبْرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة ، وَيَرِدُ عليه الفاعلُ ، نحو :  
 « قَامَ زَيْدٌ » فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء الْمَتَمُّ للفائدة ، وقيل في تعريفه : إنه الجزء  
 المنتظم منه مع المبتدأ جملةً ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف ، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ  
 (١) ضعفوا هذا الرأي بأن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، والعامل  
 الضعيف لا يقوى على العمل في معمولين .  
 (٢) « والخبر ، الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ « الجزء » خبر المبتدأ « المتم » نعمت  
 له ، والمتم مضاف و « الفائدة » مضاف إليه « كالله » الكاف جارة لقول محذوف ، ولفظ  
 « الجلالة مبتدأ « بر » خبر المبتدأ « والأيدى شاهدة » الواو عاطفة ، وما بعدها مبتدأ وخبر ،  
 والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة ، وخلاصة هذا أنه عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرّف دون غيره .

\* \* \*

وَمُقَرَّدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ (١)  
وَأِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا : كَسُنَطِقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكُنِّي (٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتي الكلام على المفرد .

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا .

(١) « ومقردا ، حال من الضمير المستتر في « يأتي ، الأول » يأتي ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخبر « يأتي ، الواو عاطفة ، ويأتي فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخبر أيضا ، والجملة معطوفة على جملة « يأتي ، وفاعله السابقة جملة ، حال من الضمير المستتر في « يأتي ، الثاني ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية » نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل « معنى ، مفعول به لحاوية ، ومعنى مضاف و « الذي ، مضاف إليه » سيق ، سيق : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء للأنثى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « له ، جار ومجرور متعلق بسبق .

(٢) « وإن ، شرطية « تكن ، فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله جملة « إياه ، خبر تكن « معنى ، منصوب بنزع الخافض أو تمييز « اكتفى ، فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر « بها ، جار ومجرور متعلق باكتفى ، كتنفي ، الكاف جارة لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الله ، مبتدأ ثان « حسبي ، خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكني ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأصله وكني به ، لحذف حرف الجر ، فانصل الضمير واستتر .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رَابِطٍ يَرَبِّطُهَا بالمبتدأ<sup>(١)</sup> ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ » والرابطُ : ( ١ ) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّرًا ، نحو : « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ » التقدير : مَنَوَانٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ( ٢ ) أو إشارة إلى المبتدأ

( ١ ) يشترط في الجملة التي تقع خبرا ثلاثة شروط ؛ الأول : أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفعل القول فيه ، والشرط الثاني : ألا تكون الجملة نداءية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة « يا أعدل الناس » خبرا عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدرية بأحد الحروف : لكن ، وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثلث شروطا رابعا ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري خامسا وهو ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرا عن المبتدأ ؛ كأن تقولى : زيد والله إن قصده ليعطينك ، كأن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبرا عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعمة ؛ وهو غير لازم في الخبر عند الجمهور مع أنه يلزم عندهم في النعت ، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه . فيجب أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم . وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوما من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولا قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري ( انظر شرح الشاهد رقم ٣٠ ) .

وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتْعَسَ بِهِ وَدَقَّ خِيَاشِيمَهُ الْجُنْدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وهي إنشائية ، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه ، فاحفظ ذلك كله ، وكن منه على ثبت .

كقوله تعالى : ( وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ )<sup>(١)</sup> في قراءة مَنْ رَفَعَ اللباس ( ٣ ) أو تَكَرَّرَ المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفعيم كقوله تعالى : ( الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ) و ( الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ) ، وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » ( ٤ ) أو عُمُومٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رَابِطٍ ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أي : وإن تكن الجملة إياه — أي المبتدأ — في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقوله : « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » ، فنطقي : مبتدأ [أول] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثانٍ ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرَابِطِ ، لأن قولك « اللهُ حَسْبِي » هو معنى « نَطَقِي » وكذلك « قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » .

\*\*\*

(١) هذه الآية الكريمة أولها : ( يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ) وقد قرئ فيها في السبعة بنصب « لباس التقوى » ورفعه ، فأما قراءة النصب فعلى المطف على « لباسا يواري » ، ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ أول ، و « ذلك » مبتدأ ثانياً ، و « خير » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذي خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثاني : أن يكون « ذلك » بدلا من « لباس التقوى » ، والثالث : أن يكون « ذلك » نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و « خير » خبر المبتدأ الذي هو « لباس التقوى » الوجهين الثاني والثالث لا شاهد في الآية لما نحن بصدده ، لأن الخبر في هذين الوجهين مفرد لاجملة .



وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهَوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ (١)  
تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفردُ : فإما أن يكون جامداً ،  
أو مشتقاً .

فإن كان جامداً فذَكَرَ المصنفُ أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو « زَيْدٌ أَخُوكَ »  
وذهب الكسائيُّ والرَّمَّانِيُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : « زيد  
أخوك هو » وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أو لا ،  
فإن تَضَمَّنَ معناه نحو : « زَيْدٌ أَسَدٌ » - أي شُجَاعٌ - تَحَمَّلَ الضميرَ ، وإن لم  
يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ .

وإن كان مشتقاً فذَكَرَ المصنفُ أنه يتحمل الضمير ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » أي :  
هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

(١) « والمفرد ، مبتدأ ، الجامد ، نعمت له « فارغ ، خبر المبتدأ « وإن ، شرطية « يشق ،  
فعل مضارع فعل الشرط مبنى للجهول ، مجزوم بإن الشرطية ، وعلامة جزمه السكون ،  
وحرك بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين وطلباً للخفة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود على قوله المفرد « فهو ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، والضمير المنفصل  
مبتدأ « ذو ، اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ ، وذو مضاف و « ضمير ، مضاف إليه « مستكن ،  
نعمت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله  
« المفرد ، مبتدأ أول ، وقوله « الجامد ، مبتدأ ثانياً ، وقوله « فارغ ، خبر المبتدأ الثاني ،  
وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ  
الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطبي يوجب  
هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر في قوله « يشق ، في الوجه الأول عاد على  
« المفرد ، الموصوف بقوله « الجامد ، بدون صفته ، إذ لو عاد على الموصوف وصفته  
لكان المعنى : إن يكن المفرد الجامد مشتقاً ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير  
على الموصوف وحده - دون صفته - خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوازنا الوجهين  
في إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجزى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المُشَبَّهة ، واسم التفضيل ، فأما ما ليس جارياً مجزى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو : « مِفْتَاحٌ » فإنه مشتق من « الفَتْح » ولا يتحمل ضميراً ، فإذا قلت : « هذا مِفْتَاحٌ » لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مفعّل وقصِدَ به الزمان أو المكان كـ « مَرَمِيٌّ » فإنه مشتق من « الرَّمِي » ولا يتحمل ضميراً ، فإذا قلت : « هَذَا مَرَمِيٌّ زَيْدٌ » تريد مكانَ رَمِيهِ أو زمانَ رَمِيهِ كان الخبرُ مشتقاً ولا ضميراً فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجارى مجزى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً ، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » فعلاماه : مرفوع بقائم ، فلا يتحمل ضميراً .

وحاصل ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلا إن أولٍ بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجزى الفعل ، نحو : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » أى : هو ، فإن لم يكن جارياً مجزى الفعل لم يتحمل شيئاً ، نحو : « هَذَا مِفْتَاحٌ » ، و « هَذَا مَرَمِيٌّ زَيْدٌ » .

\*\*\*

وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا (١)

(١) « وأبرزه ، الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز مطلقاً ، حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه » حيث ، =

إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له اسْتَتَرَ الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائمٌ »  
 أى هو ، فلو أُتيتَ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزتهُ فقلت : « زيد قائمٌ هو »  
 فقد جَوَزَ سببويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً للضمير المستتر  
 في « قائم » والثاني أن يكون فاعلاً بـ « قائم » . هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له .

فإن جَرَى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبرازُ الضمير ،  
 سواء أَمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمَن ؛ فمثالُ ما أَمِنَ فيه اللبسُ : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ »  
 ومثالُ ما لم يُؤْمَنَ فيه اللبسُ لولا الضمير « زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ » فيجب إبراز الضمير  
 في الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرَزْنَهُ مطلقاً » أى سواء أَمِنَ  
 اللبس ، أو لم يُؤْمَن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أَمِنَ اللبسُ جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

== ظرف مكان متعلق بأبرز ، تلا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
 يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها ، ما ، اسم  
 موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون في محل نصب ، ليس ، فعل ماض ناقص ومعناه ،  
 معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بقوله  
 « محصلاً » الآتي « محصلاً ، خبر ليس ، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب  
 صلة الموصول الذي هو « ما ، وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر  
 مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المتبدأ ، وقد عبر الناظم في الكافية عن هذا المعنى  
 بعبارة سألته من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطلقاً  
 فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنٌ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم في غير الألفية من كنهه لمذهب الكوفيين في هذه  
 المسألة ، وأنت تراه يقول في آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم حسن » .

« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » — فإن شئت أتيتَ بـ « هو » وإن شئت لم تأتِ به ،  
 وإن خيفَ اللبسَ وجِبَ الإبرازُ كالمثال الثاني ؛ فإنك لو لم تأتِ بالضمير فقلت : « زَيْدٌ  
 عَمَرُو ضَارِبُهُ » لاحتمل أن يكونَ فاعلُ الضرب زيدا ، وأن يكونَ عمرا ،  
 فلما أتيت بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ » تعين أن يكونَ « زَيْدٌ »  
 هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهبَ البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرَزْنَهُ  
 مطلقاً » يعني سوا خيف اللبس ، أو لم يُخَفْ ، واختار في غير هذا الكتاب مذهبَ  
 الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن هذا قولُ الشاعر :

٤٢ — قَوْمِي ذُرًّا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ  
 بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحَطَانٌ

التقدير بَانُوها هُم ؛ فحذف الضمير لأمن اللبس .

\*\*\*

٥٢ — هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .  
 اللغة : « ذرا ، بضم الذال - جمع ذرورة ، وهي من كل شيء أعلاه ، المجد ، الكرم  
 و بانوها ، جعله العيني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع « بان ،  
 جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون  
 في قولك « قاضو المدينة ومفتوها ، وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني « كنه ، كنه  
 كل شيء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومي ، قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وياه المتكلم مضاف إليه  
 و ذرا ، مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و المجد ، مضاف إليه « بانوها ، بانو : خبر  
 المبتدأ الثاني ، و بانو مضاف و ضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجملة  
 المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد ، الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق  
 « علمت ، علم : فعل ماض ، و التاء لتأكيد « بكنه ، جاز و مجرد متعلق بعلمت ،

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ

نَاوِينَ مَعْنَى « كَاتِنٍ » أَوْ « أُسْتَقَرُّ » (١)

== وكنه مضاف واسم الإشارة في ذلك ، مضاف إليه ، واللام للبعد - والكاف حرف خطاب ، عدنان ، فاعل علمت ، وقحطان ، معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومي ذرا المجد بانوها ، حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومي ذرا المجد بانوها هم ، وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « بانوها ، هو في المعنى وصف للمبتدأ الثاني الذي هو « ذرا المجد ، لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية ؛ وإنما الباني هو القوم .

وهذا الذي يدل عليه هذا البيت — من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعمة والصلة ، قالوا في جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجة لهم في ذلك .

والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ .

ومنهم من زعم أن « ذرا المجد ، ليس مبتدأ ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قومي بانون ذرا المجد بانوها ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى .

(١) « وأخبروا ، الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل « بظرف ، جار ومجرور متعلق بأخبروا « أو ، عاطفة « بحرف ، جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و « جر ، مضاف إليه « ناوين ، حال من الواو في قوله « أخبروا ، ==

تقدّم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكر المصنّف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [ جاراً أو ] مجروراً <sup>(١)</sup> ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، و « زَيْدٌ فِي الدَّارِ » فكل منهما متعلّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذف <sup>(٢)</sup> ، وأجاز قوم — منهم

== منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « معنى » مفعول به لناوين ، ومعنى مضاف ، و « كائن » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » قصد لفظه ، وهو معطوف على كائن .

(١) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاماً ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين :

أولاهما : أن يكون المتعلق عاماً ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار .

وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غداً ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غداً ، وجعل ابن هشام في المعنى من هذا الأخير قوله تعالى : ( الحر بالحر والعبد بالعبد ) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد .

(٢) ههنا أمران : الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاماً ، فأما إذا كان خاصاً ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع ، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٤٣ الآتي قريباً ، وذهب ابن جنى إلى جواز ذكر المتعلق إذا كان كونا عاماً .

الأمر الثاني : اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجرّع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذي نرجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصاً فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للباب عل وتيرة واحدة .

المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو : « كأن » أو « استقر »  
فإن قدرت « كأننا » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقر » كان من قبيل  
الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأخصس إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن  
كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسمُ فاعِلٍ ، التقدير « زيدٌ كأن  
عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار » وقد نُسِبَ هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير  
« زيدٌ استقرَّ — أو يستقرُّ — عندك ، أو في الدار » ونُسِبَ هذا إلى جمهور  
البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجْعَلَ من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن يُجْعَلَ  
من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير « استقرَّ » ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف « ناوين  
معنى كأن أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسمٌ برأسه ،  
وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نقلَ عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي  
في الشيرازيات .

والحقُّ خلافُ هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب  
الحذف ، وقد صرَّح به شذوذاً كقوله :

٤٣ — لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهِنُ

فَأَنْتَ لَدَى مُجْبُوْحَةٍ الْهُونِ كَأَنَّ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « مولاك » يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ،  
والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحب ، والجار ، والظهر « يهن » يروى بالبناء =

== للجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الجواشي ، ولا مانع من بناءه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجزور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو مما يدعوا إليه المعنى ، بل الذي اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : « عن ، الثلاثي اللزوم ، وقوله « بمجوحة » هو بضم فسكون ، وبمجوحة كل شيء : وسطه « الهون ، الذل والهوان .

الإعراب : « ذلك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العز ، مبتدأ مؤخر « إن ، شرطية « مولاك ، مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور بعد أداة الشرط في محل جزم فعل الشرط ومولى مضاف والسكاف ضمير خطاب مضاف إليه « عن ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أى : إن عن مولاك فلك العز « وإن ، الواو عاطفة ، وإن : شرطية « بهن ، فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك « فأنت ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « لدى ، ظرف متعلق بكائن الآتى ، ولدى مضاف و « بمجوحة مضاف إليه ، وبمجوحة مضاف و « الهون ، مضاف إليه « كأن ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « كأن ، حيث صرح به — وهو متعلق الظرف الواقع خبراً — شذوذا ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر — إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً — أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامة ، فإن كان متعلقهما كونا خاصاً وجب ذكره ، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن جنى إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر هو الأصل ، وعلى هذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذاً ، كذلك قالوا .

والذى يتجه للبعد الضعيف — عفا الله تعالى عنه ! — وذكره كثير من أكابر ==



وكما يجب حَذَفُ عامل الظرف والجار والمجرور — إذا وقعا خبراً — كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً ، نحو : « مررت برجل عندك ، أو في الدار » أو حالاً ، نحو : « مررت بزيد عندك ، أو في الدار » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذي عندك ، أو في الدار » لكن يجب في الصِّلَةِ أن يكون المحذوف فعلاً ، والتقدير : « جاء الذي استقرَّ عندك ، أو في الدار » وأما الصفة والحالُ فحكهما حكم الخبر كما تقدم .

\*\*\*

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنِ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا<sup>(١)</sup>

== العلماء أن «كائنا ، واستقر» قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عاماً واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصاً ، وحينئذ يجوز ذكره ، و« ثابت ، و« ثبت ، هذه المنزلة ؛ فقد يراد بها الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما التقرار وعدم قابلية الحركة مثلاً ، وحينئذ يكونان خاصين ، وهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وهذا — أيضاً — يتجه ذكر «كائن ، في هذا البيت وذكر « مستقر ، في نحو قوله تعالى : ( فلما رآه مستقراً عنده ) ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر .

(١) « ولا ، الواو للاستئناف ، ولا : نافية « يكون ، فعل مضارع ناقص « اسم ، هو اسم يكون ، واسم مضاف و« زمان » مضاف إليه « خبرا ، خبر يكون « عن جثة ، جار ومجرور متعلق بقوله خبرا ، أو بمحذوف صفة لخبر « وإن ، الواو للاستئناف ، إن : شرطية « يفيد ، فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان « فأخبرا ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، أخبر : فعل أمر مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

ظرفُ المكانِ يقعُ خبراً عن الجئثة ، نحو : « زَيْدٌ عندك » وعن المعنى نحو : « القتالُ عندك » وأما ظرفُ الزمانِ فيقعُ خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ « في » ، نحو : « القتالُ يَوْمَ الجمعةِ » ، أو في يوم الجمعة « ولا يقعُ خبراً عن الجئثة » ، قال المصنف : إلا إذا أفادَ نحو : « اللَّيْلَةُ الهِلَالُ » ، والرُّطْبُ شَهْرِي رَبِيعِ » فإن لم يُفِيدْ لم يقعُ خبراً عن الجئثة ، نحو : « زَيْدٌ اليَوْمَ » وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى النزع مطلقاً ؛ فإن جاء شيء من ذلك يُؤوَّلُ ، نحو قولهم : اللَّيْلَةُ الهِلَالُ » ، والرُّطْبُ شَهْرِي رَبِيعِ » ؛ التقدير : طلوعُ الهِلَالِ اللَّيْلَةَ ، ووجودُ الرُّطْبِ شَهْرِي رَبِيعِ » ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — مهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شنوذ [ لكن ] بشرط أن يفيد<sup>(١)</sup> ، كقولك : « نحن في يَوْمٍ طَيِّبٍ ، وفي شهر كذا » ،

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك بياناً واضحاً ؛ الأول : أن الاسم الذي يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والاكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جئة ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلال والورد ، والظرف الذي يصح أن يقع خبراً ، إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جئة أم كان المخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب في هذه الاحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطابقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقاً وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً لا دائماً ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً ، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو القتال زماناً ، أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو زيد مكاناً ، ونحو القتال مكاناً ، لم يجز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق من العلماء على حصول الفائدة في الجميع ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجئثة لا يفيد ، وهذا هو السر في تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا » فإن لم يفد امتنع ، نحو : « زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

\* \* \*

وَلَا يَجُوزُ الْأَبْتَدَا بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تَفِدْ : كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ<sup>(١)</sup>  
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلْ لَنَا، وَرَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>

= الأمر الثاني : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجرداً ، نحو قولك : « نحن في يوم قاتظ ، ونحن في زمن كاه خير وبركة ، ولا يجوز في هذا إلا الجربني ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في .

وثانيها : أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليلة الهلال ، فإن تقديره : الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه : اليوم نمر ، وغداً أمر ؛ فإن التقدير عند النجاة في هذا المثل : اليوم شرب نمر .

وثالثها : أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتنا بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهرى ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز في هذا النوع أن تجرد بني ، فتقول : الرطب في شهرى ربيع ، والورد في أيار — وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع .

(١) « لا ، نافية ، يجوز ، فعل مضارع ، الابتداء ، اعلل يجوز « بالنكرة ، جار ومجرور متعلق بالابتداء ، ما ، مصدرية ظرفية ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب ، تفد ، فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النكرة ، كعند ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و « زيد ، مضاف إليه » نمرة ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كقولك عند زيد نمرة .

(٢) « هل ، حرف استفهام ، فتى ، مبتدأ ، فيكم ، جار ومجرور متعلق =

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلٌ بِرِّ يَزِينُ ، وَلَيْقَسُ مَا لَمْ يُقَلَّ (١)  
الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفة (٢) وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تُفِيدَ ،  
وَتَحْضُلُ الفائدةُ بأحدِ أمورِ ذَكَرَ المصنّفُ منها ستّةً :

— أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور (٣) ، نحو : « في

= بمحذوف خبر المبتدأ « فإ ، نافية » خل ، مبتدأ « لنا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
« ورجل ، مبتدأ « من الكرام ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل « عندنا ، عند :  
ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه .

(١) « رغبة ، مبتدأ « في الخير ، جار ومجرور متعلق به « خير ، خبر المبتدأ « وعمل ،  
مبتدأ ، وعمل مضاف و « بر ، مضاف إليه « يزين ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازا تقديره هو يعود على عمل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وليقس ، الواو  
عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وهو  
مبنى للجهول « ما ، اسم موصول نائب فاعل يقس « لم ، حرف نفى وجزم وقلب  
« يقل ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود على ما ، والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله لا محل لها من  
الإعراب صلة .

(٢) المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والحكم  
على المجهول لا يفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة ؛ فتبعته على عدم  
الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معينا ،  
أو نكرة مخصصة . ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصصة ؛ لأن حكمه —  
وهو المعبر عنه بالفعل — متقدم عليه البتة ؛ فيتقرر الحكم أولا في ذهن السامع ، ثم  
يطلب له محكما عليه أيا كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل ، مع أن كل واحد  
منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن هنا تعرف أيضاً السر في جواز أن  
يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه .

(٣) مثل الظرف والجار والمجرور الجملة . نحو قولهم : قصدك غلامه رجل ،  
نمرجل مبتدأ مؤخر ، وجملة « قصدك غلامه » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم ،  
والمسوخ للإبتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جملة ، واعلم أنه لا بد — مع تقديم =

الدَّارِ رَجُلٌ» ، و «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ» (١) ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز ، نحو : «قَائِمٌ رَجُلٌ» .

الثاني : أن يتقدّم على النكرة استفهام (٢) ، نحو : «هَلْ فَتَى فِيكُمْ؟» .

الثالث : أن يتقدّم عليها نقي (٣) ، نحو : «مَا خِلُّ لَنَا» .

== الخبر وكونه أحد الثلاثة : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور — من أن يكون مختصاً ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه في الجملة مما يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : في دار رجل رجل ، أو قلت : عند رجل رجل ، أو قلت : ولد له ولد رجل — لم يصح .

(١) النكرة — بفتح النون وكسر الميم — كساء مخطط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار .

(٢) اشترط جماعة من النحويين — منهم ابن الحاجب — لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الهمزة ، والثاني : أن يكون بعده «أم» ، نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأة؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ، فلماذا بادر الناظم والشراح بإظهار خلافه بالمثال الذي ذكره ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغاً للابتداء بها؟ فالجواب : أن نذكرك بأن الاستفهام إما إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفي ، وتقدم حرف النفي على النكرة يجعلها عامة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ، إذ المنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه الحقيقى أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين يطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد ، فكأن السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما العموم الشبيه به .

(٣) قد عرفت بما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفي ؛ لأن النفي هو الذى يجعل النكرة عامة متناولة لجميع الأفراد ، وحل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي ، فالوجه في النفي هو صيرورة النكرة عامة .

- الرابع : أن تُوصَفَ<sup>(١)</sup> ، نحو : « رَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا » .  
 الخامس : أن تكون عاملة<sup>(٢)</sup> ، نحو : « رَغْبَةٌ فِي أَخْيَرِ خَيْرٍ » .  
 السادس : أن تكون مُضَافَةً ، نحو : « عَمَلٌ بَرٌّ يَرِينُ » .

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أُنْهَاهَا غَيْرُ المصنِفِ إِلَى تَيْفٍ  
 وثلاثين موضعاً [ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> ] ، فذكر [ هذه ] السِّتَّةَ المذكَورَةَ .

(١) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة : أن يكون مخصصاً للنكرة ، فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة — نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا — لم يصح الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : الوصف اللفظي ، كمثل الناظم والشارح ، والنوع الثاني : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفاً من الكلام لكنه على تقدير ذكره فى الكلام ، كقوله تعالى ( وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ) فإن تقدير الكلام : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى ( يغشى طائفة منكم ) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكوراً فى الكلام ولا محذوفاً على نية الذكر ، ولكن صيغة النكرة تدل عليه . ولذلك موضعان ؛ الموضع الأول : أن تكون النكرة على صيغة التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ؛ فإن المعنى رجل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكرة دالة على التعجب ، نحو : ما ، العجيبة فى قولك : ما أحسن زيداً ، فإن الذى يسوغ الابتداء بما التعجبية وهى نكرة كون المعنى : شىء عظيم حسن زيداً ، فهذا الأمر الواحد — وهو كون النكرة موصوفة — يشتمل على أربعة أنواع .

(٢) قد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن — بتنوين ضرب ؛ لأنه مصدر — وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد تكون عاملة النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به البصير ، وقد تكون عاملة الجر ، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة ، ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغنى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه .

(٣) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين ==

والسابع : أن تكون شرطاً ، نحو : « مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ » (١) .

الثامن : أن تكون جواباً ، نحو أن يقال : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فنقول : « رَجُلٌ » ،  
التقدير « رَجُلٌ عِنْدِي » .

التاسع : أن تكون عامّةً ، نحو : « كُلُّ يَمُوتُ » .

العاشر : أن يُقصدَ بها التَّنويعُ ، كقوله :

٤٤ — فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ فَثَوَّبْتُ لِبِسْتُ ، وَثَوَّبْتُ أُجْرًا

[ ققوله « ثوب » مبتدأ ، و « لبست » خبره ، وكذلك « ثوب أجر » ] .

= عدوا أمورا كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة ، وإنما فصلوها  
تفصيلا لتلا محوجوا المبتدئ إلى إجهاد ذهنه ، وسترى في بعض ما يذكره الشارح زيادة  
على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره كالسابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر وسنبين ذلك .  
(١) كان يغنى عن هذا السابع ذكر التاسع ، لأن الابتداء بالشرط إنما ساغ لكونه عاما .

٤٤ — هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني ، والمفضل  
الضبي ، وغيرهما ، وأول هذه القصيدة قوله :

لَا ، وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِ يَ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرٌ

وزعم الاصمعي — في روايته عن أبي عمرو بن العلاء — أن القصيدة لرجل من أولاد  
التمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم ، وأولها عنده :

أَحَارِ ابْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي حَجْرٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

\* فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا \*

اللغة : تسديتها ، تخليت إليها ، أو علوتها ، والباقي ظاهر المعنى ؛ ويروى « ثوب نسيت » .

الإعراب : « فأقبلت » ، الفاء عاطفة ، « أقبلت » : فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر

وفاعل « زحفاً » ، يجوز أن يكون مصدراً في تأويل اسم الفاعل فيكون حالاً من

التاء في « أقبلت » ، ويجوز بقاؤه على مصدرية فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، =

الحادى عشر : أن تكون دُعَاءً ، نحو : ( سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ ) .  
 الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب <sup>(١)</sup> ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » .

== تقديره : أزحف زحفاً على الركبتين ، جار ومجرور متعلق بقوله « زحفاً » ، « فثوب » مبتدأ « نسيت » أو « لبست » ، فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيت ، أو لبسته « وثوب » الوار عاطفة ، ثوب : مبتدأ « أجر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ثوب » فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ — مع كونه نكرة — لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعاً ، ففها نوع أذله بها نفسه ، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعنفها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح .

وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن جملتى « نسيت ، وأجر » ليستا خبرين ، بل هما نعتان للمبتدأين ، وخبراهما محذوفان ، والتقدير : من أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان ، والتقدير : فثوب لى نسيت و ثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين فالمسوخ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة ، وفى البيت رواية أخرى ، وهى « فثوباً نسيت و ثوباً أجره » بالنصب فيما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية ، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر بما لا يبيحه جماعة من النحاة منهم سيويه إلا لضرورة الشعر .

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلان فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلك فى الموضع الخامس عشر على ثانى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ، تيسيراً للأمر على الناشئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضحه على ذكر الأجناس العامة ، وبيان أنواع بعضها .



الثالث عشر: أن تكون خَلْقًا من موصوف ، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ» .  
 — الرابع عشر: أن تكون مُصَفَّرَةً ، نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدَنَا» ؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف ، تقديره «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا» .

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور ، نحو: «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ ، وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ» التقديرُ «مَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ» على أحد القَوْلَيْنِ ، والقول الثاني [ أن التقدير ] «شَرُّ عَظِيمٌ أَهْرَ ذَا نَابٍ ، وَشَيْءٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ» ؛ فيكون داخلًا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفًا ؛ لأن الوصف أعَمُّ من أن يكون ظاهرًا أو مقدرًا ، وهو ها هنا مُقَدَّرٌ .

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

٤٥ — سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ؛ فَمَذْ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْنِي ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : د سرينا ، من السرى — بضم السين — وهو السير ليلا ، أضاء ، أنار د بدا ، ظهر د محياك ، وجهك .

المعنى : شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمناً ، ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة .

الإعراب : د سرينا ، فعل وفاعل د ونجم ، الواو للحال ، نجم : مبتدأ قد ، حرف تحقيق دأضاء ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ د فمذ ، اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ د بدا ، فعل ماض د محياك ، محيا : فاعل بدا ، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها ، وقيل : مذ مضاف إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى الجملة د أخني ، فعل ماض دضوءه ، ضوء : فاعل أخني ، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه دكل ، مفعول به لأخني ، وكل مضاف و د شارق ، مضاف إليه ، والجملة من الفعل — الذي هو أخني — والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ .

الشاهد فيه : قوله د ونجم فد أضاء ، حيث أتى بنجم مبتدأ — مع كونه نكرة — =

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : « زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ » .  
 الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : « تَيْمِيٌّ وَرَجُلٌ  
 فِي الدَّارِ » .  
 التاسع عشر : أن يُعْطَفَ عليها موصوفٌ ، نحو : « رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ  
 فِي الدَّارِ » .

العشرون : أن تكون مُبْهَمَةً ، كقول امرئ القيس :

٤٦ - مُرْسَمَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسْمٌ يَبْتَغِي أَرْبَابًا

= لسبقه بواو الحال ، والذي يزيد أن نذهب إليه ها هنا أن المنار في التسوية على وقوع  
 النكرة في صدر الجملة الحالية ، سواء أكانت مسبوقه بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن  
 مسبوقه به ، كقول شاعر الحماسة ( انظر شرح التبريزي ١٣٠/٤ بتحقيقنا ) :

تَرَكَتُ ضَانِي تَوَدُّ الذُّبَّ رَاعِيهَا وَأُنْهَى لَا تَرَانِي آخِرَ الأَبَدِ  
 الذُّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي  
 الشاهد فيهما قوله « مدية » ، فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه  
 في صدر جملة الحال ؛ لأن جملة « مدية بيدي » في محل نصب حال من ياء المتكلم في  
 قوله : « تراني » .

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي

فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ وَسِيمًا ؟

فإن الراو في قوله « وشكوى عند فاتنتي » يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ  
 وهو نكرة ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان  
 مثل بيت الشاهد تاماً .

٤٦ - انفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح

العلامة ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ فقيل : لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر  
 المشهور ، وقال أبو القاسم الكندي : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرئ القيس =

= ابن مالك الحميرى ، لكن الثابت فى نسخة ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى — برواية أبى عبيدة والأصمعى وأبى حاتم والزيادى ، وفيما رواه الأعمى الشنتمرى من القصائد المختارة - نسبة هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وقال السيد المرتضى فى شرح القاموس ، نقلًا عن العباب ، مانصه : « هو لامرىء القيس بن مالك الحميرى ، كما قاله الآمدى ، وليس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعراءه ، وهو موجود فى أشعار حمير ، اهـ ، ومهما يكن من شىء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله :

أَيَا هِنْدُ لَا تَنْكِحِي بُوَهَةَ عَلَيْهِ حَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة : «بوهة» هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو الأحمق «عقيقته» العقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل «أحسبا» الأحسب من الرجال : الرجل الذى ابيضت جلده . وقال القتيبي : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا ينتظف ، وقال أبو على : معناه أنه لم يعق عنه فى صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته «مرسعة» هى التيمة يلقبها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعادة ، وكان الرجل من جهلة العرب يشد فى يده أو رجله حرزاً لدقع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء « بين أرساغه » الأرساغ : جمع رسخ - بوزن قفل - يعنى أنه يجعلها فى هذا المكان ، ويروى « بين أرباقه » والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الحبل فيه عدة عرى ، ومعناه أنه يجعل تيممته فى جبال «عسم» اعوجاج فى الرسخ ويبس «أرنبا» حيوان معروف ، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فن اتخذ كمها تيممة لم يقربه جن ، ولم يؤذ به سحر ، كذا كانوا يزعمون ، وأراد أنه جبان شديد الخوف .

المعنى : يخاطب هنداً أخته — فيما ذكر الرواة — ويقول لها : لا تزوجى رجلاً من جهلة العرب : بضع التمام ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفى رسخه اعوجاج ويبس ، لا يبحث إلا عن الأرناب ليتخذ كمها تيمم جباناً وفرقاً .

الإعراب : «مرسعة» مبتدأ «بين» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من «أرساغه» مضاف إليه ، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب نعم لبوهة فى البيت السابق =

— الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧ — لَوْلَا اضْطِبَّارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ  
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ

== والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه « به » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عسم » ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة « يبتغى » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً « أرنباً » ، مفعول به لبيتغى ، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله « عليه عقيقه » ، والثانية قوله « أحسبا » ، والثالثة جملة « مرسعة بين أرساغه » ، والرابعة جملة « به عسم » ، والخامسة جملة « يبتغى أرنباً » .

الشاهد فيه : قوله « مرسعة » ، فإنها نكرة وقمت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها لبهامها ، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة ، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوع ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ، ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح .

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة ، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسورة ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسعة ، أى البوهة السابق مرسعة ، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين .

٤٧ — لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة . « أودى » ، فعل لازم معناه هلك « مقه » ، حب ، وفعله ومقه يمقه مقه — كوعده يعده عدة — والتاء فى مقه عوض عن فاء الكلمة — وهى الواو — كعدة وزنة ونحوهما « استقلت » ، نهضت وهمت بالمسير « الظعن » ، الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه ==

الثاني والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرَّبَاطِ »<sup>(١)</sup> .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لأم الابتداء ، نحو : « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .

== الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لأودى » اللام واقعة في جواب لولا ، وأودى : فعل ماضٍ « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل . ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من استقل وفاعله في محل جر بإضافة لما إليها « للظن » جارو مجرور يتعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوخ لوقوعه مبتدأ ووقوعه بعد « لولا » .

وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغاً للابتداء بها لأن « لولا » تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة .

( ١ ) هذا من أمثال العرب ، والعير — بفتح فسكون — هو الحمار ، والرباط — بزنة كتاب — ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبي رباطه ، ويريدون قطع حبالته ، يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به في قوله « فعير » حيث وقع مبتدأ — مع كونه نكرة — لكونه واقماً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للبيداني ( ٢١/١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ في ٢٥/١ بتحقيقنا ) وانظره في جهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ( ٨١/١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية ) ورواه هناك « إن هلك عير فعير في الرباط » وقال بعد روايته : يضرب مثلاً لشيء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده ، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَصَلُ عَزَّةَ إِلَّا وَصَلُ غَائِنِيَّةٍ فِي وَصَلِي غَائِنِيَّةٍ مِنْ وَصَلِيهَا بَدَلٌ؟

الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كم » الخبرية ، نحو قوله :  
 ٤٨ — كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

٤٨ — البيت للفرزدق من كلمة بهجو فيها جريراً ، وقبله :

كَمْ مِنْ أَبِي لِي يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ الْمَجْرَةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارٍ  
 وَرِثَ الْمَكَارِمَ كَابِرًا عَنْ كَابِرِ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ كُلِّ يَوْمٍ فَخَارٍ

اللغة : « المجرة » باب السماء ، وقيل : هي الطريق التي تسير منها الكواكب « الدسيعة ، الجفنة ، أو المائدة الكبيرة . وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها « فدعاء ، هي المرأة التي اعوجت لإصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : زبغ في القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها « عشاري ، العشار : جمع عشاء — بضم العين المهملة وفتح الشين — وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وفي التنزيل الكريم : ( وإذا العشار عطلت ) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية « عممة » يجوز فيها وفي « خالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر ففعل أن « كم » خبرية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » وعممة : تمييز لها ، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم ، و« خالة » معطوف عليها ، وأما النصب ففعل أن « كم » استفهامية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » أيضاً ، وعممة : تمييز لها ، وتمييز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم ، و« خالة » معطوف عليها ، وأما الرفع ففعل أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله « حلب » الآتي ، وعلى هذين يكون قوله « عممة » مبتدأ ، وقوله « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعمت له ، وجملة « قد حلبت » في محل رفع خبره ، وتمييز « كم » على هذا الوجه محذوف ، وهي — على ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوباً ، و « فدعاء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة لعممة بمائلة لها كما حذف صفة لخالة بمائلة لصفة عممة ، وأصل الكلام قبل المحذوفين « كم عممة لك فدعاء ، وكم خالة لك فدعاء ، لحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني ، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول ، لحذف من كل مثل الذي =

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى تَيْفٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها  
أَسْقَطْتُهُ ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

\*\*\*

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَاضْرَرَا<sup>(١)</sup>

الأصلُ تقديمُ المتبدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخبرَ وَصَفٌ في المعنى  
للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبسٌ  
أو نحوه ، على ما سَيَبِينُ ؛ فنقول : « قَامَ زَيْدٌ ، وَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَأَبُوهُ  
مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَفِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَعِنْدَكَ عَمْرُو » وقد وقع في كلام بعضهم أن

= أثبتته في الآخر ، وهذا ضرب من البدع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله « عمه » على روايه الرفع حيث وقعت مبتدأ — مع كونها نكرة -  
لوقوعها بعد « كم » الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خير بعد ما ذكرناه لك في  
الإعراب أن « عمه » على أى الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » ،  
وبعداء المحذوف الذى يرشد إليه وصف حالة به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت  
وقوع النكرة بعد « كم » الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، وبحث عن شاهد فيه الابتداء  
بالنكرة بعد كم الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه .

(١) « والأصل ، مبتدأ ، في الأخبار ، جار ومجرور متعلق به « أن » ، مصدرية  
« تؤخرا » ، فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل خير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هي يعود إلى الأخبار ، والآلف للاطلاق ، و « أن » ، وما دخلت عليه في تأويل  
مصدر خبر المتبدأ « وجوزوا » ، فعل وفاعل « التقديم » مفعول به لجوزوا « إذ » ظرف  
زمان متعلق بجوزوا « لا » ، نافية للجنس « ضرا » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ،  
والآلف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لا ضرر موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها  
في محل جر بإضافة إذ إليها

مذهب الكوفيين منعُ تقدّم الخبر الجائز التأخير [ عند البصريين ] وفيه نظر<sup>(١)</sup> ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والكوفيين — على جواز « في داره زيد » فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث<sup>(٢)</sup> ، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل : « زيد قائم ، وزيد قائم أبوه » ،

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تسكاد تبين منهما غرضه واضحاً فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ . ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر » ، وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً ، وكان ينبغي — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله : « وفيه بحث » ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظانها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد » من قوله « في داره زيد » فاعلاً بالجار والمجرور ، ولولم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتقاد ليس شرطاً عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور ؛ فقد رجح الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع في ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه « الإنصاف ، في مسائل الخلاف » ( ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا ) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد في ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « في الدار زيد » - إن صح عندهم هذا التعبير من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقدم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور — خلافاً لابن السراج الذي جعله قسماً برأسه — لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد ، أو في تقدير الجملة ، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقدم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقة اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً .



وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ « والحقُّ الجواز ، إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله : « وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَآ » فتقول : « قَامَ زَيْدٌ » ومنه قولهم : « مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ » فمن : مبتدأ ، ومَشْنُوهُ : خبر مقدم ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٤٩ — قَدْ تَشَكَّلَتْ أُمُّهُ مِنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْثَنِ الْأَسَدِ

فـ « مَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ تَشَكَّلَتْ أُمُّهُ » : خبر مقدم ، و « أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ؛ ومنه قوله :

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الأنصاري اللغة : « شكلت أمه ، هو من الشكل ، وهو فقد المرأة ولها ، منتشبا ، عاقلًا داخلا ، برثن الأسد ، محلبه ، وجمعه برائن ، مثل برقع وبراقع ، والبرائن للسياح بمنزلة الأصابع للسان ، وقال ابن الأعرابي : البرثن : الكف بكاملها مع الأصابع .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « شكلت » شكل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيت « أمه » أم : فاعل شكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « واحده » واحد : خبر كان ، وواحد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منتشبا ، خبر بات « في برثن » جار ومجرور متعلق بمنتشبا ، وبرثن مضاف و « الأسد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قد شكلت أمه من كنت واحده » حيث قدم الخبر ، وهو جملة « شكلت أمه » على المبتدأ وهو « من كنت واحده » ، وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ — وإن وقع متأخراً — بمنزلة المتقدم في اللفظ ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما نص عليه في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع .

٥٠ - إِلَى مَلِكٍ مَا أُمَّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلَيْبٌ تُصَاهِرُهُ  
ف « أَبُوهُ » : مبتدأ [ مؤخر ] ، و « مَا أُمَّهُ مِنْ مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

٥٠ - هذا البيت من كلمة للفرزدق بمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان  
اللغة : « محارب » ورد في عدة قبائل ، أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر بن مالك  
بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان ، والثالث من  
عبد القيس ، وهو محارب بن عمرو بن ودبعة بن لسكين بن أفصى بن عبد القيس « كليب » ، بزنة  
التصغير - اسم ورد في عدة قبائل أيضاً : أحدها في خزاعة ، وهو كليب بن حبشية بن  
سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير ، والثالث  
في تميم ، وهو كليب بن ربوع بن حنظلة بن مالك ، والرابع في النخع ، وهو كليب بن ربيعة  
بن خزيمية بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في هوازن ، وهو كليب بن ربيعة  
ابن صمصمة .

الإعراب : « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بقوله « أسوق مطبتي » في بيت سابق على  
بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأُونِي ، فَنَادَوْنِي ، أَسُوقُ مَطَبَّتِي

بَأَصْوَاتِ هَلَالِ صِعَابٍ جَرَّ أُرَّةَ

« ما » نافية مهملة ، أو تعمل عمل ليس « أمه » أم : مبتدأ أو اسم ما ، وأم مضاف  
والضمير مضاف إليه « من محارب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر « ما » ،  
وجملة « ما » ، ومعمولها في محل رفع خبر مقدم « أبوه » أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف  
والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة للملك « ولا » الواو عاطفة ،  
لا نافية « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « كليب » اسم كان « تصاهره »  
تصاهر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي  
يعود إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر  
« كان » ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون  
به على تقديم الخبر - وهو جملة « ما أمه من محارب » على المبتدأ - وهو قوله « أبوه » -  
والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على =

ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين .

\*\*\*

فَأَسْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُكْرًا ، عَادِيًّا بَيَانٍ (١)  
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا ، أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالَهُ مُنْحَصِرًا (٢)

= التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير ، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضاً يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل الخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :  
وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلِكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ  
التقدير : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه .

(١) « فأسنعه » ، منع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان متعلق بامنع « يستوي » فعل مضارع « الجزآن » ، فاعل يستوي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « حين » إليها « عرفا » ، تمييز « ونكرا » ، معطوف عليه « عادي » ، حال من « الجزآن » ، وعادي مضاف و « بيان » مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر في وقت استواء جزئ الجملة - وهما المتبدا والخبر - من جهة التعريف والتنكير ، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها ، حال كونهما عادي بيان ، أي لا قرينة معهما تعين المتبدا منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل » ، اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها . والخبر محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « الخبر » ، الخبر : خبر « كان » ، والآلف للاطلاق ، والجملة لا محل لها مفسرة « أو » ، عاطفة « قصد » ، فعل ماض مبني للجهول « استعماله » ، استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « منحصرأ » حال من المضاف إليه ، وجاز ذلك لأن المضاف عامل فيه .

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا : لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً ، أَوْ لِأَزِمِ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِي مُنْجِدًا<sup>(١)</sup>

ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثة أقسامٍ ؛  
قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم  
يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :

الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً صالحةً لجعلها  
مبتدأً ، ولا مبيِّنً للمبتدأ من الخبر ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ  
أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدَّمته قلت  
« أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد » لَكَانَ المَقْدَّمُ مبتدأ<sup>(٢)</sup> ، وأنت

(١) « أو ، عاطفة ، كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى الخبر « مسنداً ، خبر كان « لذي ، جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ،  
و « لام ، مضاف إليه ، ولام مضاف و « ابتداء ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « لازم ،  
معطوف على ذى ، ولازم مضاف ، و « الصدر ، مضاف إليه « كمن ، السكاف جارة  
اقول محذوف كما تقدم مراراً « من ، اسم استفهام مبتدأ « لى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر المبتدأ « منجداً ، حال من الضمير المستتر فى الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك  
الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعاً معرفتين ؛ فللنحاة فى إعرابها  
أربعة أقوال ، أولها : أن المتقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين فى درجة  
التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح ، وثانيها : أنه يجوز  
جعل كل واحد منهما مبتدأً ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان  
أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالاشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا — بأن كانا  
جامدين ، أو كان كلاهما مشتقاً — فالقدم مبتدأً ، والرابع : أن المبتدأ هو الاعرف عند  
المخاطب ، سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالقدم هو المبتدأ .

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدل عليه ؛ فإن وُجِدَ دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك : « أبو يوسف أبو حنيفة » فيجوز تقدم الخبر — وهو أبو حنيفة — لأنه معلوم أن المراد تشبيهه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيهه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١ — بَنُونًا نُنُو أَبْنَانِيًا ، وَبَنَاتِنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

٥١ — نسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأباعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم — وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السامع المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو عطف القائمة ؛ فما يكون فيه أساس التشبيه — وهو الذي تذكر الجملة لأجله — فهو الخبر ؛ فإذا سمع أحد هذا البيت تبادر إلى ذهنه أن المتكلم به يريد تشبيهه أبناء أبنائهم بأبنائهم ، دون للعكس

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإليه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذي الرمة :

\* وَرَمَلِ كَأَوْرَاكِ الْمَدَارِي قَطَعْتُهُ \*  
=

فقوله : « بَنُونًا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنى أبنائهم .

والثاني : أن يكون أَخْبَرُ فِعْلاً رَافِعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » فقام وفاعله المقدر (١) : خَبَرٌ عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ » على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخرًا ، والفعل خبراً مقدماً ، بل يكون « زيد » فاعلاً لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ — نحو : « زيد قام أبوه » — جاز التقديم ؛ فتقول :

== فكان ينبغي أن يستشهد بما أُنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا  
إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الام الأحياء ، وعن وافيها بأنه أعدر الناس ، لا العكس اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحل على ما يندر وقوعه مجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبرة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الام الأحياء ، وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أعدر الأحياء ، هذا نفسه يجرى في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيتهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد .

ومثل بيت الشاهد قول السكيت بن زيد الاسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ تَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه .

« قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك<sup>(١)</sup> ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو : « الزَّيْدَانِ قَامَا » فيجوز أن تُقَدَّمَ الخبر فتقول « قَامَا الزَّيْدَانِ » ويكون « الزيدان » مبتدأ مؤخرًا ، و « قاما » خبراً مقدماً ، ومنع ذلك قوم .

وإذا عرفت هذا فقولُ المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وَجُوبَ] تأخير الخبر الفعلي مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً يائماً ، نحو : « إِنَّمَا زَيْدٌ قَامَ » أو بإيلا ، نحو : « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامٌ » وهو المراد بقوله : « أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مَنْحَصِراً » ؛ فلا يجوز تقديم « قَامَ » على « زيد » في المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إلا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ — فَيَارَبُّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى

عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ ؟

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنعه الكوفيون (واقراً الهامشة رقم ١ في ص ٢٢٨) .

٥٢ — البيت للكثير بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟

اللغة : « عم » ، العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عمياء وعمية « مدبر » ، هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك والمعول ، تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندانك الذي تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الأصل « وهَلِ الْمَعُولُ إِلَّا عَلَيْكَ » فقدم الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً مبتدئاً قد دخلت عليه لامُ الابتداء ، نحو : « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وهو المشار إليه بقوله : « أو كان مُسْتَنْدَاً لَدَى لَامِ ابْتِدَاءٍ » فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ؛

== الإعراب : « يارب ، يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاءً بكسر ما قبلها « هل ، حرف استفهام إنكارى دال على النفي « إلا ، أداة استثناء ملغاة « بك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر ، مبتدأ مؤخر « يرتجى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « النصر ، ويجوز أن يكون « بك ، متعلقاً بقوله يرتجى ، وجملة يرتجى مع تائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « عليهم ، جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بـ يرتجى « وهل ، حرف استفهام تضمن معنى النفي « إلا ، أداة استثناء ملغاة « عليك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول ، مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر ، و « عليك المعول ، حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضوعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول إلا عليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر ، لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى ، فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها . وعبارة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الـ « تشهد بالجملة الأولى لاحتلالها وجهاً آخر ، وقد علت أن الدليل إذا احتل وجهاً آخر سقط الاستدلال به .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما ، لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا ، فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا ، معه بين المراد .

وأنت لو جعلت الخبر في صدر البيت هو جملة « يرتجى ، وجعلت الجار والمجرور متعلقاً به كان في هذه العبارة تقديم معمول الخبر على المبتدأ ، وهم يستدلون بتقديم المعمول على جوازه تقدم العامل .



فلا تقول : « قائمٌ زَيْدٌ » لأن لام الابتداء لها صدرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ    يَنْتَلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ  
 ة «لَأَنْتَ» مبتدأ [ مؤخر ] و « خالي » خبر مقدم .

٥٣ — البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها :

اللغة : « جرير » يروى في مكانه « تميم » ، ويروى أيضاً عوفيف « العلاء » بفتح العين المهملة ممدوداً — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على في المكان يعلى ، على وزن رضى يرضى ، وأما في المرتبة فيقال : علا يعلو علواً ، مثل سما يسمو سمواً .

الإعراب : « خالي لأنت » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أنت » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خالي » خبراً مقدماً ، و « لأنت » مبتدأ مؤخر ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبيته عند الكلام على الاستشهاد « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ « جرير » مبتدأ « خاله » خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا عمل لها صلة الموصول « ينل » فعل مضارع جزم تشبيهاً للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوال » قال العيني : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للجهول ، والأولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوال » تمييزاً : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « ال » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون ال زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر :

\* وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو \*  
 =

الخامس : أن يكون المبتدأ له صَدْرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو : « مَنْ لِي مُنْجِداً ؟ » فن : مبتدأ ، ولى : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على « مَنْ » ؛ فلا تقول « لِي مَنْ [ منجداً ] » .

\*\*\*

== الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : في قوله « ينال العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يجيء به الشاعر مرفوعاً فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به مجزوماً ؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها في « لم يخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيهه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول :

كَذَلِكَ الَّذِي يَبْنِي عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تَصْبِيهُ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ  
وليس لك أن تزعم أن من في قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فلذلك جزم المضارع في جوابها ؛ لأن ذلك يستدعي أن يجعل جملة « جرير خاله » شرطاً ، وهو غير جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً ( وانظر — مع ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي ) .

والشاهد الثاني : في قوله « ويكزم الأخوالا » فإنه تمييز على ما احتارناه ، وقد جاء به معرفة ، وهذا يدل للكوفيين للذين يرون جواز مجيء التمييز معرفة ، والبصريون يقولون : أل في هذا زائدة لا معرفة .

والشاهد الثالث : — وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — في قوله : « خالى لأنت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شدوذا ، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب ، والثاني : أنه أراد « لخالى أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى هو أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثاني ، فحذف الضمير ، فانصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطْرٌ ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ (١)  
 كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبِرُ (٢)  
 كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ : كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا (٣)

(١) « ونحو » مبتدأ « عندي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « درهم » مبتدأ مؤخر « ولي » الواو عاطفة ، لي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وطر » مبتدأ مؤخر « ملتزم » اسم مفعول : خبر المبتدأ الذي هو قوله « نحو » في أول البيت « فيه » جار ومجرور متعلق بملتزم « تقدم » نائب فاعل لقوله « ملتزم » وتقدم مضاف و « الخبر » مضاف إليه .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كهذا الالتزام « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد » فعل ماض « عليه » جار ومجرور متعلق بعاد « مضمر » فاعل عاد « بما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً ، وما اسم موصول « به » عنه ، متعلقان بيخبر الآتي « مبيناً » حال من المجرور في « به » ، « يخبر » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وجملة « عاد عليه مضمر » في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً - أى مفسراً - لذلك الضمير .

قال ابن غازي : وهذا البيت مع تعقده وتشبث ضمائره كان يفنى عنه وعمما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « التصديراً » مفعول به ليستوجب ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « كائن » الكاف جارة لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته » فعل وفاعل مفعول أول « نصيراً » مفعول ثانٍ لعلم ، والجملة لا محل لها صلة .

وَحَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْمَدًا<sup>(١)</sup>  
أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث . وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر أنه

يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو : « عندك رجل ، وفي الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُلٌ عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ » وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندي درهم ، ولي وطء — البيت » ؛ فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران ، نحو : « رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي » ، و « عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : « فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ؛ لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد للمصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مُضْمَرٌ — البيت » أى : كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير في قولك « فِي الدَّارِ

(١) « وخبر ، مفعول مقدم لقدم الآتى ، وخبر مضاف و « المحصور ، مضاف إليه قدم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبدا » منصوب على الظرفية متعلق بقدم « كما ، الكاف جارة لقول محذوف ، « ما ، نافية » لنا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة استثناء ملغاة » اتباع ، مبتدأ مؤخر ، واتباع مضاف و « أحدا ، مضاف إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلبية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

صَاحِبُهَا « إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ » ثم حُذِفَ المضاف — الذي هو مُلَابِس — وأقيم المضاف إليه — وهو الماء — مُقَامَهُ ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثل قولك « في الدار صاحبها » قولهم : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :

٥٤ — أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِثْلُهُ عَيْنٌ حَبِيبُهَا

٥٤ — هذا البيت قد نسه قوم - منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الامالي (ص ٤٠١) - لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه « شرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بن عامر من أبيات أولها قوله :

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَاتِي لِنَفْسِي لَيْلِي ، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا  
دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تَمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك ، من الهيبة ، وهي المخافة والإجلال ، إعظاما لقدرك .

المعنى : إنى لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر إلى قول ابن الدمينه :

وَإِنِّي لِأَسْتَحْيِيكَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى بِيظِهِرِ الْفَيْبِ مِنْكَ رَقِيبٌ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر في محل نصب « لإجلالاً ، مفعول لأجله « وما » الواو واو الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو محذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف و « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه . =

فحيبها : مبتدأ [ مؤخر ] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عين » وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت « حيبها ملء عين » عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

وقد جرى الخلاف في جواز « ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدًا <sup>(١)</sup> » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة ، ولم يجرِ خِلافٌ — فيما أعلم — في منع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [ بينهما ] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة « ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدًا » بخلاف مسألة « في الدار صاحبها » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف <sup>(٢)</sup> .

== الشاهد فيه : قوله « ملء عين حيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ - وهو قوله « حيبها » - لانصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه .

(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الالفية « زان نوره الشجر ، - برفع « نوره » ، على أنه فاعل زان ، ونصب « الشجر » ، على أنه مفعوله - ونحو قول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا النِّيلَانَ عَن كَبِيرٍ وَحَسُنَ فِعْلٌ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ  
ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أُنُوبَ سُوْدِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى المَجْدِ  
وسياتي بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل .

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام ، - نحو « ضرب عمر أزيد ، - حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحياناً - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر =

الثالث: أن يكون الخبر له صدرُ الكلام، وهو المراد بقوله: « كذا إذا يستوجب التصديراً » نحو: « أين زيدٌ »؟ فزيد: مبتدأ [ مؤخر ] ، وأين: خبر مقدم ، ولا يؤخرُ ؛ فلا تقول: « زيدٌ أين » ؛ لأن الاستفهام له صدرُ الكلام ، وكذلك « أين من علمته نصيراً » ؟ فأين: خبر مقدم ، ومن: مبتدأ مؤخر ، و « علمته نصيراً » صلة من .

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو: « إنما في الدار زيدٌ ، وما في الدار إلا زيدٌ » ومثله « ما لنا إلا أتباع أحمد » .

\* \* \*

وَحَذَفُ مَا يُفْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا  
تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَ كَمَا » (١)

= عن المحكوم عليه البتة ، وأيضاً ، فإن الفاعل والفعل المتعدى جميعاً يشعران بالمفعول ؛ فكان المفعول كالمقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير .

(١) وحذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « يعلم » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما « جائز » خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كأن كقولك ، و « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا « بعد » منصوب على الظرفية متعلق بتقول « من » اسم استفهام مبتدأ « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذي للبخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والآلف حرف دال على التثنية ، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها .

وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنَفٌ »

فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ (١)

يُحَذَفُ كُلُّ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ : جَوَازاً ، أَوْ وَجُوباً ، فَذَكَرَ

فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازاً ؛ فَسَأَلَ حَذْفَ الْخَبَرِ أَنْ يُقَالَ : « مَنْ عِنْدَكَ » ؟

فَتَقُولُ « زَيْدٌ » التَّقْدِيرُ « زَيْدٌ عِنْدَنَا » وَمِثْلُهُ — فِي رَأْيِي — « خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ »

التَّقْدِيرُ (٢) « فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ » قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٥ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

التَّقْدِيرُ « نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ » .

(١) « وفي جواب ، جار ومجرور متعلق بقل « كيف ، اسم استفهام خبر مقدم

زيد ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة « جواب ،

إليها « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « دنف » خبر لمبتدأ

محذوف ، والتقدير : زيد دنف « فزيد » الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ « استغني » فعل ماض

مبنى للجهول « عنه » نائب فاعل لاستغني ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع

خبر المبتدأ « إذ » ظرف متعلق باستغني ، أو حرف دال على التعليل « عرف » فعل ماض

مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد المستغني عنه

في الجواب ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) « إذا ، في هذا المثال ونحوه تسمى « إذا الفجائية » وللملاء فيها خلاف : أي

حرف أم ظرف ؟ والذين قالوا هي ظرف اختلفوا : أي ظرف زمان أم ظرف مكان ؟

فن قال هي ظرف جعلها خبراً مقدماً ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرأ ، وكان

القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف زمان - خرجت في وقت خروجي الأسد ، أو قال -

على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت في مكان خروجي الأسد ، ولا حذف على هذا الوجه

بشقيه ، ومن قال : هي حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :

خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلك . وهذا الوجه هو الذي عناه

الشارح بقوله : « في رأي ، .

٥٥ — هذا البيت نسبة ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن امرئ القيس =



= الانصاري ، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسي في معاهد التنصيص ( ص ٩٩ بولاق ) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ، أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيْطُ الْجَمَالَ فَاَنْصَرَفُوْا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ اُنْهَمُمْ وَقَفُوْا ؟

وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمة - هو صاحب القصيدة التي أولها قوله :

اَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعَمْرَةٍ وَحَشًا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبٍ ؟

اللغة : « الرأي » ، أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا في جمع بئر آبار وفي جمع رسم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم في محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض » ، الآتي « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذي هو « أنت » و « الرأي مختلف » مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر - احترازاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام - من قوله « نحن بما عندنا » والذي جعل حذفه سائفاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه .

واعلم أولاً أن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانياً إن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور ؛ فزعم أن « راض » في الشطر الثاني من البيت ليس خبراً عن « أنت » بل هو خبر عن « نحن » الذي في أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » للتسكلم المعظم نفسه =

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : « كيف زيد » ؟ فتقول « صحيح » أى :  
« هو صحيح » .

وإن شئت صرّحت بكل واحد منهما قلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .

ومثله قوله تعالى : ( مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ) أى :  
« من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبر — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى :  
( وَاللَّائِي يَتُسَّنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ،  
وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ) أى : « فعدتُهُنَّ ثلاثة أشهر » حذف المبتدأ والخبر — وهو  
« فعدتُهُنَّ ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذف لوقوعها موقع مفرد ،  
والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللأئي لم يحضن كذلك » وقوله : ( واللأئي  
لم يحضن ) معطوف على ( واللأئي يتسن ) والأولى أن يمثّل بنحو قولك : « نعم »  
في جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نعم زيد قائم » .

\*\*\*

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمًا ، وَفِي نَصِّ يَيْنِ ذَا اسْتَقْرَرُ (١)

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن — وإن كانت كما زعم المتعجل للتسكّم المعظم لنفسه  
فعلناها حينئذ مفرد — تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ؛ فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله  
تعالى : ( ونحن الوارثون ) وما أشبهه .

(١) د بعد ، ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و « لولا » مضاف إليه ،  
مقصود لفظه « غالباً » منصوب على نزع الخافض « حذف » مبتدأ ، وحذف مضاف  
و « الخبر » مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « وفى نص » الواو عاطفة ، فى نص : جار  
ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و « يين » مضاف إليه « ذا » اسم إشارة ، =

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعَ كَمِثْلِ «كَلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ» (١)  
 وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ (٢)  
 كَضْرِبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا، وَأَمَّمْتُ تَبْدِيحِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكْمِ (٣)

== مبتدأ واستقر، فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين: أي إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصاً، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة.

(١) «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق باستقر في البيت السابق، وبعد مضاف و«واو» مضاف إليه «عينت» عين: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به لعين، ومفهوم مضاف و«مع» مضاف إليه، مقصود لفظه «كثل»، الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل «كل»، مبتدأ، وكل مضاف و«صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما»، يجوز أن تكون موصولة اسمياً معطوفاً على كل، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً.

(٢) «وقبل» الواو عاطفة، وقبل: ظرف متعلق باستقر في البيت الأول، وقبل مضاف و«حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال «خبراً» خبر تكون، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر: مبتدأ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمر» أضمر: فعل ماضٍ مبني للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر، والألف للاطلاق، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذي.

(٣) «كضربي» الكاف جارة لقول محذوف، ضرب: مبتدأ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه: وهي فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئاً» حال ==

حاصل ما في هذه الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد « لَوْلَا » ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتُكَ »  
التقدير « لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأيتتك » واحتز بقوله : « غالباً » عما ورد ذكره فيه  
شذوذاً ، كقوله :

٥٦ - لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَقْتِ إِيَّاكَ مَعْدٌ بِالْمَقَالِيدِ

ف « عمر » مبتدأ ، و « قبله » خبر .

= من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جملة محذوفة ، والتقدير : إذا كان  
( أى وجد ، هو : أى العبد ) مسيئاً « وأتم » ، الواو عاطفة ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف  
وتبيين من « تبيئى » ، مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وباء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل  
له « الحق » مفعول به لتبيين « منوطاً » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق ، على  
غرار ما قدرناه فى العبارة الأولى « بالحكم » جار ومجرور متعلق بقوله منوطاً ، والتقدير :  
أتم تبيئى الحق إذا كان ( أى وجد ، هو : أى الحق ) حال كونه منوطاً بالحكم .

٥٦ - البيت لأبى عطاء السندى - واسمه مرزوق ( وقيل : أفلح ) بن يسار - مولى  
بنى أسد ، وهو من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية ، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن  
عمر بن هبيرة ، وانظر قصة ذلك فى الأغانى ( ١٦ / ٨٤ بولاق ) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ

ويروى صدر البيت « لولا يزيد ولولا - الخ » ، وي زيد أبو الممدوح ، وبعد الشاهد قوله :

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إِلَّا فِي أَرْوَمَتِهِ وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إِلَّا مِنَ الْعُودِ

اللغة : « معد » هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن الميم  
من أصل الكلمة ؛ لقولهم « تمعدد » بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى  
قوى وكل ، قال الراجز :

رَبِّيْتُهُ حَسْبِي إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلِّدَا

لغة تمفعل فى الكلام ، ولكن العلماء خالفوه فى ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم فى =

= معد زائدة ، بدليل إدغام الدال في الدال ، والتزموا أن يكون تمعده على زنة تمفعل مع قلته . وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف « المقاليد » : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقبل : مفرده إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامثال أمر الممدوح .

المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنومعد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك ، وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أيك ووجود جدك من قبل أيك .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أبوك » أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا « ولولا » الواو عاطفة كالأول ، لولا : حرف امتناع لوجود « قبله » قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه « عمر » مبتدأ مؤخر « ألفت » ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « إليك » جار ومجرور متعلق بألفت « معد » فاعل ألفت ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا « بالمقاليد » جار ومجرور متعلق بألفت .

الشاهد فيه : قوله « ولولا قبله عمر » حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله « قبله » - مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه .

وفي البيت توجيه آخر ؛ وهو أن « قبله » ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله .

ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضى الله عنه :

وَلَوْلَا بُنُوهاَ حَوْلَهاَ نَحَبَطُهاَ كَخَبَطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَمَّثَمْ

فإن « لولا » حرف امتناع لوجود ، و « بنوها » مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و « حول » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و « حول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح بيته أن عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون « حول » متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب — من أن الحذف بعد « لولا » واجب إلا قليلا — هو طريقة لبعض النحويين ، والطريقة الثانية : أن الحذف واجب [ دائما<sup>(١)</sup> ] وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤوّل ، والطريقة الثالثة : أن الخبر : إما أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا ، أو كَوْنًا مُقَيَّدًا ؛ فإن كان كَوْنًا مُطْلَقًا وَجَبَ حَذْفُهُ ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا » أى : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإن كان كَوْنًا مُقَيَّدًا ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أو لا ، فإن لم يدلّ عليه دليل وَجَبَ ذكره ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ مَا أَتَيْتُ » وإن دلّ عليه [ دليلٌ ] جاز إثباته وَحَذْفُهُ ، نحو أن يقال : هل زيدٌ مُحْسِنٌ إِلَيْكَ ؟ فتقول : « لولا زيد هلكت » أى : « لولا زيد مُحْسِنٌ إِلَيَّ » ، فإن شئت حذف الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه قولُ أبي العلاء المرعى .

(١) هنا شيان نحب أن نذهب إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » قليل ، وليس شاذًا ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » ، إن كان صادراً عن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادراً عن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أئشدهنا معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى ، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشروح فإنهم جميعاً حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله « غالباً » على حالات « لولا » وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله « حتم » على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا عاماً وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا — كما ذكرنا — هو الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظاً وذكاءً وصفاءً نفساً ، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية ؛ فلا يحتاج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتشيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .

اللغة : « يذيب » من الإذابة ، وهي إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب وكل مضاف و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » يمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء - التي هي ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما في هذا الإعراب من المقال وتوجيهه في بيان الاستشهاد « لسالا » اللام واقعة في جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التشيل به : في قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - ولأهو جملة « يمسك » وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كونا عاماً ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولاً ، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا ومجبه به كونا خاصاً .

وفي البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون قوله « يمسكه » =

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين<sup>(١)</sup> ، نحو : « لعمرك لأفعلن »  
التقدير « لعمرك قسَمي » فعمرك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .

قيل : ومثله : « يمينُ الله لأفعلن » التقدير : « يمينُ الله قسَمي » وهذا لا يتعين  
أن يكون المحذوف فيه خبراً<sup>(٢)</sup> ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : « قسَمي يمينُ

== في تأويل مصدر بدل اشتغال من الغمد ، وأصله « أن يمسه » فلما حذف « أن » ارتفع  
الفعل كقولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من غير « أن » .  
وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد  
لولا كونا خاصاً أولاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصاً ألبتة ، بل يجب كونه كونا  
عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر بعد لولا كونا خاصاً في كلام ما فهو لحن أو  
مؤول ، وقال غيرهم : يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصاً ، لكن الأكثر أن يكون  
كوناً عاماً ، فإن كان الخبر كونا عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا  
خاصاً : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه .  
فلنخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهي وجوب الحذف ، وثلاثة  
أحوال عند غيرهم وهي : وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين ، وقد  
قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ، لأنه صرح باختياره في غير هذا الكتاب ،  
وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصاً في اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل في غيره  
إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصاً في اليمين - وهو : الذي يكثر استعماله في غير القسم  
حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله  
في غير القسم - نحو قوله تعالى : ( وأوفوا بعهدي الله ) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به ،  
ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد الله لأفعلن كذا ؛ لذكر المقسم عليه .

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر  
وجوباً لكون المبتدأ نصاً في اليمين فلا عمل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون ==



الله « بخلاف « لعمرك » فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحَقَّقها الدخولُ على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذفُ الخبرِ ، نحو : « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلْنَ » التقدير : « عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ » فمهدُ الله : مبتدأ ، وَعَلَيَّ : خبره ، ولك إثباتُهُ وحذفُهُ .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واوُهـى نصّاً في المعية ، نحو : « كُلُّ رَجُلٍ وَصَيْعَتُهُ » فكلُّ : مبتدأ ، وقوله : « وضيعته » معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ » ويُقدَّرُ الخبر بعد واو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلامٌ تامٌ لا يحتاج إلى تقديرِ خبرٍ ، واختار هذا المذهب ابنُ عُصْفُورٍ في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبرُ وجوباً<sup>(١)</sup> ، نحو : « زيد وعمرو قائمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مَصْدَرًا ، وبعده حالٌ سَدَّ [ ت ] مَسَدًا الخبر ، وهى لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبرُ وجوباً ؛ لسدِّ الحال مَسَدَهُ ، وذلك نحو : « ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا » فضربى : مبتدأ ، والعبد : معمولٌ

= المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ، أولهما : أن المثال يكتفى فيه صحة الاحتمال الذى جرى به من أجله ، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذى جرى به له ، فإن ذلك خاص بالدليل ، فإن الدليل هو الذى يجب فيه ألا يحتتمل وجهاً آخر ، وشتان ما بين المثال والدليل ، وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفاً وجوباً ، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصّاً في اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومسيئاً : حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ الخبر ، والخبرُ محذوف وجوباً ، والتقدير « ضربي العبد إذا كان مسيئاً » إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت الماضي فالتقدير « ضربي العبد إذ كان مسيئاً » فسيئاً : حال من الضمير المستتر في « كان » المقتر بالبعد [و« إذا كان » أو « إذ كان » ظرف زمان نائب عن الخبر] .

ونبه المصنف بقوله : « وقبل حال » على أن الخبر المحذوف مُقدّر قبل الحال التي سَدَّت مَسَدَّ الخبر كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لا يكون خبراً » عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأخفش — رحمه الله — من قولهم : « زيد قائماً » فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : « بُدِّت قائماً » وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فتقول : « زيد قائم » فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف : « ضربي العبد مسيئاً » فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها ؛ فلا تقول : « ضربي العبد مسيء » ، لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو : « أتم تبيني الحق منوطاً بالحكم » فأتتم : مبتدأ ، وتبيني : مضاف إليه ، والحق : مفعول لتبيني ، ومنوطاً : حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ خبر أتم ، والتقدير : « أتم تبيني الحق إذا كان — أو إذ كان — منوطاً بالحكم » .

\*\*\*

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ ، وجوباً ، وقد عدّها في غير هذا الكتاب أربعة<sup>(١)</sup>

(١) بقي عليه موضعان آخران بما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم =

الأول: النعتُ المقطوعُ إلى الرفع: في مَدْح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ»  
 أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخَبِيثِ» أو تَرَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ»  
 فالمتبداً محذوف في هذه الأمثل ونحوها وجوباً، والتقدير: «هو الكريم، وهو الخبيث،  
 وهو المسكين» .

الموضع الثاني: أن يكون الخبرُ مخصوصاً «نعم» أو «بئس» نحو: «نِعْمَ

=المرفوع بعد «لا سيما، سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرئ  
 القيس بن حجر الكندي الذي أشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص ١٦٦) ،  
 وهو:

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيماً يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أم كان معرفة كما في قولك: أحب الناہين لا سيما على، فإن هذا الاسم المرفوع خبر  
 مبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل، ولا مثل الذي هو  
 على، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيما» فأما على  
 جره أو نصبه فلا (الثاني) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف  
 جر، فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك: سحقتك. وتعا لك، وبؤسا لك  
 التقدير: سحقت وتعتت وبؤست. هذا الدعاء لك، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف  
 خبر مبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر لأن التعدى  
 باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل، والتزموا حذف المتبداً ليتصل الفاعل بفعله .  
 ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك: سقيا لك، ورعيا لك، والتقدير: اسق اللهم  
 سقيا وارع اللهم رعيا، هذا الدعاء لك يا زيد، مثلاً، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف  
 خبر مبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لثلا يلزم عليه  
 وجود خطابين لائنين مختلفين في جملة واحدة، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير  
 الأمر، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب، نحو: «شكراً لك»: أي شكرت لك  
 شكراً، ونحو: «سقيا لزيد»: أي اسق اللهم زيدا - لم يتمتع جعل الجار والمجرور متعلقاً  
 بالمصدر، وبصير الكلام جملة واحدة حيثئذ، والتزموا حذف المتبداً في هذا الموضع أيضاً  
 ليتصل العامل بمفعوله .

الرَّجُلُ زَيْدٌ . وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو « فزيد وعمرو : خَبَرَاتٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ  
وجوباً ، والتقدير « هو زَيْدٌ » أى الممدوحُ زَيْدٌ « وهو عَمْرُو » أى  
الذمومُ عَمْرُو .

الموضع الثالث : ما حكى الفارسى من كلامهم « فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَانٍ » فى ذمى :  
خبرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ واجبِ الحذفِ ، والتقدير « فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ » وكذلك ما أشبهه ،  
وهو ما كان الخبر فيه صريحاً فى القسم .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل ، نحو : « صَبْرٌ جَمِيلٌ »  
التقدير « صبرى صبر جميل » فصرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ  
— الذى هو « صبرى » — وجوباً (١) .

\* \* \*

وَأَخْبِرُوا بِإِثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَهَمُ سَرَاةٍ شِعْرًا (٢)

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فصبر جميل) وقول الشاعر :

عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٍ ، وَإِقَامَتِي فَيْكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ  
وقول الراجز :

شَكَاَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانًا مُبْتَلَى  
لكن كون هذا ما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون ما حذف فيه  
الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم فى البيت الأول أيضا ، فقد جردوا أن يكون  
« عجب ، مبتدأ و « لتلك » خبره .

(٢) « وأخبروا ، فعل ماضٍ وفاعله « باثنين » جارٍ ومجرور متعلق بأخبر « أو »  
حرف عطف « بأكثر » جارٍ ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق  
« عن واحد » جارٍ ومجرور متعلق بأخبر « كهـم » السكاف جارة لقول محذوف ، وهى  
ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ « سـرأة » خبر أول  
« شعرا » أصله شعراء فقصره للضرورة ، وهو خبر ثان ، والجملة من المبتدأ وخبريه فى محل  
نصب مقول القول المقدر .

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو :  
« زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » .

فذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ، سواء<sup>(١)</sup> كان الخبران في معنى  
خبرٍ واحدٍ ، نحو : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » أى مُرٌّ ، أم لم يكونا في معنى خبرٍ واحدٍ ؛  
كالمثل الأول .

وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ  
فإن لم يكونا كذلك تَمَيَّنَ العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدّر له  
مبتدأ آخرُ ، كقوله تعالى : ( وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ) وقول الشاعر :

٥٨ — مَنْ يَكُ ذَابَتْ فَهَذَا بَتِّي مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتَّى

(١) الذى يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم في شرح الكافية — أن  
تعدد الخبر على ضربين ( الأول ) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح الإخبار  
بكل واحد منهما على انفراده ، كآية القرآنية التى تلاها ، وكمثل النظم ، وكالبيتين اللذين  
أنشدتهما . وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه العطف وتركه ، وإذا  
عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها . فأما عند من لم يجز التعدد  
فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت ( الثانى ) التعدد فى اللفظ دون المعنى ،  
وضابطه : ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، نحو قولهم : الرمان حلو حامض ،  
وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام : منها أنه يمتنع عطف  
أحد الاخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينهما ، ومنها أنه لا يجوز تقدم  
الاخبار كلها على المبتدأ ؛ فلا بد فى المثالين من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير  
عطف ؛ لأنما عند التحقيق كشيء واحد ؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمة .

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤية بن المعجاج ، وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٢٥٨ )  
ولم ينسبه ولا نسبه الأعمى ، وروى ابن منظور هذا البيت فى اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه  
فى إحداهما ، وقد روى بعد الشاهد فى أحد المواضع قوله :

( ١٧ — شرح ابن عليل ١ )

\* أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ \* =

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله :

\* سُودٍ نَعَاجٍ كَنَعِجَاجِ الدَّشْتِ \*

اللغة : د بت ، قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوث ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشتي ، أي : يكفيني للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفيني للصيف ، وللشتاء « الدشت » الصحراء ، وأصله فارسي ، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله :

قَدْ عَلِمْتُ فَارِسٌ وَجَمِيرٌ وَالْأَعْرَابُ بِاللَّشْتِ أَيْكُمْ نَزَلَا

قال أهل اللغة : « وهو فارسي معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب

ولغة الفرس » .

المعنى : هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لي كساء أكتفي به في زمان حمارة القيط و زمان الصيف و زمان الشتاء ، يعني أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضاً « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط . واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » ، ولا إشكال في جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم - كما أدخل الفاء في « فهذا بي » - لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبر يك ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و د بت ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من « يك » واسمها وخبرها لا عمل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » موصولة « فهذا » الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالغامزائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه ، وما حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة =

وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا ؛ فَهوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

== مبتدأ «بني» بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وياؤه المتكلم مضاف إليه «مقيظ ، مصيف ، مشتي» أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «من» ، إن قدرت «من» موصولة ، وفي محل جزم جواب الشرط إن قدرت شرطية ، وجملة الشرط وجوابه جميعاً في محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله «فهذا بني ، مقيظ ، مصيف ، مشتي» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف . ولا يمكن أن يكون الثاني نعتاً للأول ؛ لاختلافهما تعريفاً وتذكيراً ، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحيد بن ثور الهلالي ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : «مقلتيه» عينيه «المنايا» جمع منية ، وهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعول منى الله الشيء يمينه — على وزن رمى يرمى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع في أكثر كتب النحاة ، والصواب في إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع» ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحيد بن ثور ، وقبله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِيَهُ وَالْجَارِبُ الْمُتَوَاسِعُ

وَإِنْ بَاتَ وَحْشًا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا ، وَلَمْ يُضِيحْ لَهَا وَهُوَ خَاشِعُ

الإعراب : «ينام» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب «ياحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف : ومقلتي من «مقلتيه» مضاف إليه ، ومقلتي مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقى» الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة «ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقى «المنايا» مفعول به ليتقى «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر .

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد ، كأن يكون  
الخبرَانِ مثلاً مفردين ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زَيْدٌ قَامَ ضَحِكَ »  
فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخرُ جملةً فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ »  
هكذا زعم هذا القائلُ ، ويقع في كلام المُعَرِّبين للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك  
كثيراً ، ومنه قوله تعالى : ( فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ) جَوَّزُوا كَوْنَ « تَسْعَى » خبراً  
ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= الشاهد فيه : قوله : « فهو يقظال نائم ، أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن  
مبتدأ واحد — وهو قوله « هو ، — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع » ، أو قوله « يقظان  
نائم » من غير عطف الثاني منهما على الأول .

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتاج بكلامه شعره ونثره ، فلا معنى لجرده  
ونكرانه .

وبما استشهد به المجيز قوله تعالى : ( كلا إنها لظى نزاعة للشوى ) وقوله سبحانه في قراءة  
ابن مسعود : ( وهذا بعل شبيخ ) ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين :

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتِ أُمَّي حَيْدَرَهُ كَلَيْثِ غَابَاتِ غَلِيظِ الْقَصْرَةِ

\* أَكَيْلِكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلِ السَّنْدَرَةِ \*

فإن قوله « أنا ، مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون ( كليت )  
جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أكيلكم ، جملة فعلية في محل رفع خبر  
ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تجعل جملة ( تسمى ) خبراً ثانياً كما يقول العربون فهي في محل رفع صفة  
لحية ، وليست في محل نصب حالاً من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن ( حية ) نكرة  
لا مسوغ لمجيء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ ،  
اللهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيويه  
الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ .



## كَانَ وَأَخْوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا ، وَالْخَبْرَ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرَ (١)  
 كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحَا (٢)  
 فِقِيءَ ، وَأَنْفَكَ ، وَهَدَى الْأَرْبَعَةَ لِشِبْهِ نَقِي ، أَوْ لِنَقِي ، مُتَّبَعَةً (٣)  
 وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ « مَا » كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَمًا (٤)

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدأ » مفعول به لترفع « اسما » حال من قوله المبتدأ « والخبر » الواو عاطفة ، الخبر : المفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصبه » تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية « ككان » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » خبر كان مقدم « عمر » اسمها مؤخر ، مرفوع بالضمة الطاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » هنا قصد لفظه « ظل » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « بات ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ، ليس ، زال ، برحا » كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف بما عدا الخامس .

(٣) « فقيء ، وانفك ، معطوفان أيضاً على « ظل » بإسقاط حرف العطف في الأول « وهدى » الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدأ « الأربعة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، « وشبه » جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « نقي » مضاف إليه « أو » حرف عطف « لنقي » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعة » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « دام » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « مسبوقا » حال من دام « بما » الباء حرف جر ، وما =

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي  
قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن  
وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، وإن وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقاً ، إلا « ليس » ؛ فذهب  
الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي — في أحد قوليهِ — وأبو بكر بن شقير  
— في أحد قوليهِ — إلى أنها حرف (١) .

== قصد لفظه : مجرور محلاً بالباء ، والجار والمجرور متعلق بسبوقا كأعط ، السكاف جارة  
لقول محذوف كما سبق مراراً ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير « أعط المحتاج ، مثلاً « ما » مصدرية ظرفية  
« دمت ، دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام « مصيباً ، خبر دام « درهما ،  
مفعول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان — في العمل الذي هو رفع الاسم  
ونصب الخبر — لكن في حالة معينة ، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية  
الواقعة في نحو قولك « أعط المحتاج درهما ما دمت مصيباً » أي مدة دوامك مصيباً ، والمراد  
ما دمت تحب أن تكون مصيباً .

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج ، وتابعه على ذلك  
أبو علي الفارسي في « الحلييات » وأبو بكر بن شقير ، وجماعة .  
واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول : أن « ليس » أشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفي الذي  
يدل عليه « ما » وغيرها من حروف النفي .

الوجه الثاني : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثاني : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، ويبان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة  
من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه الكلمة لا تدل  
على الحدث أصلاً ، وما فيها من الدلالة على الزمان يخالف لما في عامة الأفعال ؛ فإن عامة  
الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى ، وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل =

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوعُ بها اسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العملَ بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يُشترطُ في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديرًا ، أو شبهةٌ نفيٌ ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفتى ، وانفك ؛ فمثالُ النفي لفظاً « ما زال زيد قائماً » ومثاله تقديرًا قوله تعالى : ( قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يوسُفَ ) أى : لا تفتؤ ، ولا يُحذفُ النافي معها إلا بعد القسمِ كالآية الكريمة ، وقد شدَّ الحذفُ بدون القسمِ ، كقول الشاعر :

== عليه خبرها في الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل ، فإذا قلت : « ليس خلق الله مثله ، فليس أداة نفي » واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضي — وهو خلق — وفاعله في محل نصب خبرها . وفي هذا المثال قرينة — وهي كون الخبر ماضياً — على أن المراد نفي الخلق في الماضي ، وقوله تعالى : ( ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ؛ ومن أجل ذلك كله قالوا : هي حرف .

ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلحة ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فنقول : لست ، ولست ، ولستما ولستم ، ولستن .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث — وهو الانتفاء — ولئن سلنا أنها لا تدل على حدث — كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور — فإننا نقول : إن عدم دلالتها على حدث — ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارىء عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي ، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، وهي من هذه الجهة دالة عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارىء فيمنعها .

٦٠ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِمُحَمَّدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مَجِيدًا

٦٠ - البيت لخداش بن زهير .

اللغة : « منتطقاً » قد فسره الشارح العلامة تفسيراً ، ويقال : جاء فلان منتطقاً فرسه ؛ إذا جنبه - أي جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال بجنب فرساً جواداً ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاداً في الثناء على قومه ، أي : ناطقاً « مجيداً » بضم الميم : يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله « منتطقاً » ، وهو وصف للفرس على الأول ، ووصف لنفسه على الثاني .

المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بما أثر قومه ذا كراماتهم ؛ لأنها كثيرة لا تقنى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الثناء عليهم ؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل أدام « قومي » قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « محمد » جار ومجرور متعلق بقوله « أبرح » ، وهو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير « أحد بمحمد » وحد مضاف ، و « الله » مضاف إليه « منتطقاً » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مجيداً » مفعول به لمنتطق على المعنى الأول ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرساً مجيداً ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثاني ، وكنائه قال : لا أبرح ناطقاً بمحمد قومي مجيداً في ذلك ؛ لأن محامدهم تنطق الألسنة بجيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ؛ قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من قال : إن أداة النفي مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ، ومنهم من قال : إن « أبرح » غير منفي ، لاني اللفظ ولا في التقدير ، والمعنى عنده : أزول بمحمد الله عن أن أكون منتطقاً مجيداً ، أي : صاحب نطاق وجواد - لأن قديمي يكفونني هذا ؛ فعلى هذا الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحبَ نِطَاقٍ وَجَوَادٍ ، ما أدام الله قومي ،  
وَعَنَى بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَزَالُ مُسْتَغْنِيًا مَا بَقِيَ لَهُ قَوْمُهُ ، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا مَحَلَّ عَلَيْهِ الْبَيْتُ .

ومثال شبه النفي — والمرادُ به النهيُ — كقولك : « لَا تَزَلْ قَائِمًا »  
ومنه قوله :

٦١ — صَاحِ شَمْرٍ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرَامٍ مَوْتٍ ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ  
والدعاه ، كقولك : « لَا يَزَالُ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ » وقول الشاعر :

تَنْفَكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ =

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف دالا ، دون سائر أخوانه من حروف النفي .

الثاني : أن يكون المنفي به مضارعا كما في الآية ، وكما في قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللَّهُ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةِ أَهْدَى الْجِيُوشِ عَلَى شِكْتِيَةِ

حَتَّى أَفْجَمَهُمْ بِأَخْوَاهِهِمْ وَأَسُوقَ نِسْوَتِهِمْ بِنِسْوَتِيَةِ

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

تَاللَّهِ أَنَسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أَقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللَّهِ أَنَسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا مَا أَسْمَعْتَنِي حَيْنَهَا الْإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت امرئ

القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشد الحذف بدون

القسم كما في بيت خدش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها . =

٦٢ — أَلَا يَا أَسْلَمِي ، يَا ذَارِمِي ، عَلَيَّ الْبَلِي ،

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَاتِكَ الْقَطْرِ

== المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للبوت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن لسيانه ضلال ظاهر .  
الإعراب : « صاح » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيبا غير قياسي ؛  
لأنه نكرة ، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تول » فعل مضارع ناقص  
مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تول ،  
وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ،  
نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ  
« مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تول ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى  
« كان » في العمل ؛ لكونها مسبوقه بحرف النهي ، والنهي شبيه بالنفي .

٦٢ — البيت لذى الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبه مية .

اللغة : « البلي » من بلى الثوب يبلى - على وزن رضى رضى - أى : خلق وورث « منهلا »  
منسكبا منصبا « جرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الهدثان  
وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكفى بنزول الأمطار عن الحصب والنماء بما يستتبع  
من رفاهية أهلها ، وإقامتهم في ربوعها ، وعدم المهجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ،  
والتقدير « يا دارمية » « اسلمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل  
« يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ،  
و « دى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق ب « اسلمى » « ولا » الواو حرف عطف ،  
لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدم « بجرعائك » الجار  
والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم  
زال مؤخر .

وهذا [ هو ] الذي أشار إليه المصنف بقوله : « وَهَذِي الْأُرْبعة — إلى آخر البيت » .

القسم الثاني : ما يُشترط في عمله أن يسبقه « ما » المصدريّة الظرفية ، وهو « دام » كقولك : « أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا » أي : أعط مدة دَوَامِكَ مُصِيبًا درهما ؛ ومنه قوله تعالى : ( وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ) أي : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا .

= الشاهد فيه : للنحاة في هذا البيت شاهدان ، الأول : في قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً . ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « الأ » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت في ما ذكرنا قول الشماخ .

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفَ ، وَلَسْتُ بِحَالِفٍ أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمًا أَنَالَهَا  
فقد أراد : يقولون لي يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرِ وَلَا زَالَ حَيًّا نَا عِدِّي آخِرَ الدَّهْرِ  
أراد : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعِقْدِ وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفَرِّ وَالْفَاجِمِ الْجَعْدِ  
أراد : ألا يا ذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج — إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كما في قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنفَا أَنْتَ حَامِلُهُ إِذَا أَخْنَى وَمَقَالَ الزُّورِ وَأَخْطَلِ  
يريد : يا هذا أرغم الله أنفاً — إلخ ، ومثله قول الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِنْعَانَ مِنْ جَارِ  
فيمن رواه برفع « لعنة الله »

والشاهد الثاني في قوله « ولا زال إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » في رفعها الاسم ولصب الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النبي .

ومعنى ظَلَّ : اتَّصَفُ الحَبْرَ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى بَاتَ : اتَّصَفُ به ليلاً ، وأُصْحَى : اتَّصَفُ به في الضحى ، وأَصْبَحَ : اتَّصَفُ به في الصباح ، وأَمَسَى : اتَّصَفُ به في المساء ، ومعنى صَارَ التَّحَوُّلُ من صِفَةٍ إلى [ صِفَةٍ ] أُخْرَى ، ومعنى لَيْسَ : النَفْيُ ، وهى عند الإِطْلَاقِ لِنَفْيِ الحَالِ ، نحو : « ليس زيد قائماً » أى : الآن ، وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِهِ ، نحو : « ليس زيد قائماً غداً » ومعنى زَالَ وأخواتها : مُلَازِمَةٌ الحَبْرَ الحَبْرَ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحَالُ نحو : « ما زال زيد ضاحكاً ، وما زال عمرو أزرَقَ العينين » ومعنى دَامَ : بَقِيَ واستمرَّ .

\* \* \*

وَعَبْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَ إِذْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ أُسْتَعْمِلَ<sup>(١)</sup>  
 هذه الأفعال على قسمين<sup>(٢)</sup> : أحدهما ما يتصرف ، وهو ما عدا ليس ودام .

(١) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ماض » مضاف إليه « مثله » مثل : حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل « عمل » الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوغلّة فى الإيهام فلا تفيدها الإضافة تعريفاً ؛ فهذا وقعت حالا « قد » حرف تحقيق « عملاً » عمل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « غير » اسم كان ، وغير مضاف ، و « الماضى » مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق باستعمل « استعمالاً » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضى مستعملاً فإنه يعمل مشابها الماضى .

(٢) هى على قسمين إجمالاً ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً (الأول) ما لا يتصرف أصلاً فلم يأت منه إلا الماضى ، وهو فعلان : ليس ، ودام ، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامة التى ترفع فاعلاً فقط ، والكلام =



والثاني ما لا يتصرف ، وهو ليس ودام ، فذبة المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي ، وذلك هو المضارع ، نحو : « يكون زيد قائماً » قال الله تعالى : ( وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ) والأمر ، نحو : ( كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ) وقال الله تعالى : ( قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ) ، واسم الفاعل ، نحو : « زَيْدٌ كَأَنَّ أَخَاكَ » وقال الشاعر :

٦٣ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبِشَاشَةَ كَأَنَّ

أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً

= وإنما هو في دام النافسة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ( الثاني ) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفتى ، وبرح ، وانفك ( الثالث ) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن يجيء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقي ، وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فنعه قوم منهم أبو علي الفارسي ؛ فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيويوه « يكون فيه » فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب . وأجازه غير أبي علي ، فاحفظ ذلك .

٦٣ — البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدي ، يظهر » البشاشة ، طلاقة الوجه « تلفه ، تجده » منجداً ، مساعداً .

المعنى : ليس كل أحد يلاقك بوجه ضاحك أخاك الذي تركز إليه ، وتعتمد في حاجتك

عليه ، وإنما أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة .

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل ، اسمها ، وكل مضاف ، و « من »

اسم موصول مضاف إليه « يبدي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود على « من » ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدي

« كأننا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان النافعة ، واسمه ضمير مستتر

فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » ، أخا : خبر كأن منصوب بالانف نياية

عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخاه مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف

تضمن معنى الشرط ولم ، حرف نفي وجزم « تلفه » تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، =

والمصدر كذلك ، واختلف الناس في « كان » الناقصة : هل لها مصدر أم لا ؟  
والصحيح أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

٦٤ — بِيذَلِّ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى  
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

عن الشاعر - كاد يفتعل على المصدر

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلني ذلك ، جار ومجرور متعلق بقوله « منجدا ، الآتي » منجدا ، مفعول ثان لتلني ، وقال العيني : هو حال ، وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .  
الشاهد فيه : قوله « كائناً أخاك ، فإن كائناً ، اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، فرفع اسماً ونصب خبراً : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك ، على ما بيناه في إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .

اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه وقبيله ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق ب« ساد » ، و« حلم » معطوف على « بذل » ساد ، فعل ماض « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضاً ب« ساد » ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » كونه : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » الآتي ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالتكاف المنصلة به ؛ فلهذه التكاف إعلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إياه » وقوله « عليك » جار ومجرور متعلق ب« يسير » . وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث استعمل مصدر كان الناقصة ، وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر . وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت .

وما لا يتصرفُ منها — وهو دام ، وليس<sup>(١)</sup> — وما كان النفيُّ أو شبههُ شرطاً  
فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُستعملُ منه أمرٌ ولا مصدر .

\* \* \*

وفي جميعها تَوَسَّطَ الْخَبْرَ  
أجزء ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرَ<sup>(٢)</sup>

= فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها ، وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال — سواء أكان اسماً ، أم كان فعلاً غير ماضٍ — يعمل العمل الذي يعملهُ الفعل الماضي ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيآن : الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعملهم هذا الفعل بعد « ما » يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدرأ ، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : ( مادمت حيا ) بقولهم : مدة دواي حيا ، ولو أننا الزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدرأ لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جائزين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة ، فإزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة ، فتم الدعوى .

(٢) « وفي جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه « توسط » مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « أجزاء » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام » قصد لفظه : مفعول به لسبق « حظر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة من حظر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مُرَّاهُ أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمها على الأسم ، ولا تأخيرها عنه — يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والاسم <sup>(١)</sup> ؛ فمثالٌ وجوب تقديمها على الأسم قولك : « كَانْ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » فلا يجوز ههنا تقديم الأسم على الخبر ، لثلا يعود الضميرُ عل متأخِّرٍ لفظاً ورتبة ، ومثالٌ وجوب تأخير الخبر عن الاسم

(١) حاصل القول في هذا الموضوع أن الخبر كان وأخواتها ستة أحوال :

الأول : وجوب التأخير ، وذلك في مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر ، نحو : كان صديق عدوى ، وثانيتها : أن يكون الخبر محصوراً نحو قوله تعالى : ( وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية ) والمكاه : التصغير ، والتصدية : التصفيق .

الثاني : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك في نحو قولك : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لثلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية لثلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول ، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا .

الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، وذلك فيما إذا كان الخبر بما له الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو : أين كان زيد ، ؟

الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو : كان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلمها ، يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : « في الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلمها ، — بنصب غلام — ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم .

الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعاً ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعاً ، نحو : « هل كان زيد صديقك ، ؟ ففي هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز « هل كان صديقك زيد ، ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن «هل» لها صدر الكلام ، ولا توسطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز .

السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو : « كان محمد صديقك » يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد ، بنصب الصديق .

قولك : « كان أخى رَفِيقِي » فلا يجوز تقديم رفِيقِي — على أنه خبر — لأنه لا يُعْلَم ذلك ؛ لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسط فيه الخبرُ قولك : « كان قائماً زيدٌ » قال الله تعالى : ( وَكَانَ حَتْمًا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المُتَصَرِّفِ ، وغيره — يجوز توسط أخبارها بالشرط المذکور ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصوابُ جوازُهُ ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلِيٌّ — إِنْ جَهِلْتَ — النَّاسَ — عَنَّا — وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغساني ، المضروب به المثل في الوفاء ، ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ  
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

اللغة : « يدنس ، الدنس — بفتح الدال المهملة والتون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسية ، والمراد ههنا الدنس المعنوي « اللؤم ، اسم جامع للخصال الدنيئة ومقايح الصفات « رداء ، هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها « ضيمها ، الضيم : الظلم .

المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعن تقاربتهم بنا — إن لم تكوني عالمة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لسكى بتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى ، فعل أمر ، وياها المخاطبة فاعله « إن ، شرطية « جهلت ، جهل : فعل ماضٍ فعل الشرط ، وتاء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « عنا ، جار ومجرور متعلق بقوله سلى « وعنهم ، جار ومجرور مطوف بالواو على الجار والمجرور قبله « فليس ، انشاء حرف ذال على التعليل ، وليس : فعل ماضٍ نافية « سواء ، خبر ليس مقدم « عالم ، اسم ليس مؤخر « وجهول ، مطوف على عالم . =

وذكر ابن مَعَطٍ أن خبر «دام» لا يَتَقَدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقول : « لا أصحابك ما دام قائماً زيد » والصوابُ جَوَازُهُ ، قال الشاعر :

٦٦ — لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَةً  
لذاتهُ بادُّ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

== الشاهد فيه : قوله « فليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائق في الشعر وغيره ، خلافاً لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد ، وقد نسب ابن هشام القول بالمنع إلى ابن درستويه .

٦٦ — البيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد من اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص وهو التأكيد « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت النال دالا ، ثم أدغمت النال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة ، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : ( فهل من مدكر ) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا ثم الذال دالا أيضا ثم أدغمتنا على ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : ، لا ، نافية للجنس « طيب » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، أو متعلق بمحذوف صفة لطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماضٍ ناقص ، والتاء تاء التأكيد « منغصة » خبر دام مقدم على اسمها « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف بالواو على الموت .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منغصة »

على اسمها وهو قوله « لذاته » .

وأشار بقوله : « وكلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرَ » إلى أن كلَّ العرب — أو كلَّ النحاة — مَنَعَ سَبَقَ خَبَرَ « دام » عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على « ما » المتصلة بها ، نحو : « لا أحبك قائماً مادام زيد » فسلم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « دام » وحدها ، نحو : « لا أحبك ما قائماً دام زيد » — وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ فِي شَرْحِهِ — ففيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديمُ خَبَرٍ

= هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، ردأ على ابن معط . وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه — وهو قوله : « بادكار » — بأجنبي عنها وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستتراً ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » ، نائب فاعل لقوله « منغصة » ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون ردأ على ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِبًا أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستتراً يعود إلى « من وثقت به » ، ويكون خبرها هو « حافظ سري » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ ، لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه معتبر هنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين — وهما : دام ، وحافظ سري — وتأخر معمول واحد — وهو « من وثقت به » — فلما عمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع ، وهو جازع عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها ؛ فتقول : «لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ» كما تقول : «لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلِمَتَ» .

\* \* \*

كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةً ، لَا تَالِيَةَ<sup>(١)</sup> .

يعنى أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَيْرُ عَلَى مَا النَّافِيَةِ ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛ أحدهما : ما كان النفي شرطًا في عمله ، نحو : «ما زال» وأخواتها ؛ فلا تقول : «قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ» وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس ، والثانى : ما لم يكن النفي شرطًا في عمله ، نحو : «مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» فلا تقول : «قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ» ، وأجازهُ بعضهم<sup>(٢)</sup> .

ومفهومُ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ النِّفْيُ بِغَيْرِ «مَا» يَجُوزُ التَّقْدِيمُ ؛ فتقول : «قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ» ، ومنطلقًا لَمْ يَكُنْ عَمْرُوٌ» ومنعهما بعضهم<sup>(٣)</sup> .

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر ، وسبق مضاف ، و«خير» مضاف إليه ، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفة لما «فجىء» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أتت «بها» جار ومجرور متعلق ب«فجىء» متلوة ، حال من الضمير المجرور محلاً بالباء «لا» عاطفة تالية ، معطوف على متلوة .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب «ما» النافية أن تكون في صدر الكلام ؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ؛ وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي ؛ لأن نفيها حينئذ لا يجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثانى .

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذى منع ذلك هو الفراء ، وهذا المنع مردود

بقول الشاعر :

==



ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديمِ الخبرِ على الفعلِ وَحَدَهُ إذا كان النفي بما ،  
نحو : « مَا قَائِماً زَالَ زَيْدٌ » و « مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ » ومنعه بعضهم .

\* \* \*

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ أَصْطَقِي ، وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَنِي (١)  
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي فِتْيَةٍ لَيْسَ زَالَ دَائِماً فُتِي (٢)

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

= مَهْ عَازِلِي فَهَأَيِّمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى  
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) « ومنع، مبتدأ ، ومنع مضاف ، و « سبق ، مضاف إليه ، و سبق مضاف و « خبر ، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس ، قصد انطه : مفعول به لسبق « اصطقي ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وذو ، الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام ، مضاف إليه « ما ، اسم موصول خبر المبتدأ « برفع ، جار ومجرور متعلق بـيكتني الآتي « يكتني ، فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة وجملة يكتني و فاعله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما ، اسم موصول مبتدأ « سواء ، سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والماء مضاف إليه « ناقص ، خبر المبتدأ « والنقص ، مبتدأ « في فتية ، جار ومجرور متعلق بقوله « فتية ، الآتي « ليس ، زال ، معطوفان على « فتية ، بإسقاط حرف العطف « دائماً ، حال من الضمير المستتر في قوله « فتية ، الآتي « فتية ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص ، والجملة من فتية ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « النقص ، .

وتقدير البيت : وما سوى ذى التمام ناقص ، والنقص فتية — أى اتبع — حال كونه مستمراً في فتية وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ،  
 وذهب أبو علي [ الفارسي ] وابن برهان إلى الجواز ؛ فتقول : « فأما ليس زيدٌ »  
 واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب قومٌ إليه الجواز ، وقومٌ المنع ، ولم يرد من  
 لسان العرب تقدمُ خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدمُ معمولٍ  
 خبرها عليها ، كقوله تعالى : ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ) وبهذا  
 استدلالٌ من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتيهم » معمولٌ الخبر الذي  
 هو « مصروفا » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يتقدمُ الم معمولٌ إلا حيث  
 يتقدمُ العاملُ (١) .

\* \* \*

(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلا في  
 كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه التفتيش ، ونحن نذكر لك  
 عدة مواضع أجازوا فيها تقديم الم معمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل :

الموضع الأول : إذا كال خبر المبتدأ فعلا ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا  
 يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملة  
 خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو « عمرو ضرب زيدا ،  
 فيقولون « زيدا عمرو ضرب » .

الموضع الثاني : خبر إن — إن لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا — لم يجيزوا تقديمه على  
 اسمها ؛ فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون :  
 « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنفي بلم أو لن — نحو « لم أضرب » ولن أضرب ، —  
 لم يجيزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لن أضرب » وعمرا  
 لم أصحاب .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجيزوا لإيلاؤه لإما ، وأجازوا لإيلاؤه  
 معموله لها ، نحو قوله تعالى : ( فأما اليتيم فلا تقهر ) .

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاماً وناقصاً ، والثاني : ما لا يكون إلا ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتب بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتب بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامةً ، إلا « فتى » ، و « زال » التي مضارعها يَزَالُ ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنها تامة ، نحو : « زالت الشمس » و « ليس » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثال التام قوله تعالى : ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) أى : إن وجد ذو عُسْرَةٍ ، وقوله تعالى : ( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ) وقوله تعالى : ( فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ) .

\* \* \*

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ<sup>(١)</sup>

== والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تتسع هذه العجالة لشرحها .

(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « العامل » مفعول به ليلي مقدم على الفاعل « معمول » فاعل يلي ، ومعمول مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « ظرفاً » حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في « أتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « معمول الخبر » السابق « أو » حرف عطف « حرف » معطوف على قوله « ظرفاً » وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه ، وجملة « أتى » وفاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى =

يعنى أنه لا يجوز أن يلى « كان » وأخواتها معمولٌ خبرها الذى ليس بظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمولُ الخبرِ [ وَحَدَه على الاسم ] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو : « كان طعامك زيداً آكلًا » وهذه ممتنعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم الممولُ والخبرُ على الاسم ، ويتقدم الممول على الخبر ، نحو : « كان طعامك آكلًا زيدٌ » وهى ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعضُ البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدمَ الخبرُ والممولُ على الاسم ، وقدمَ الخبر على الممول جازت المسألة ؛ لأنه لم يلى « كان » معمولٌ خبرها ؛ فنقول : « كان آكلًا طعامك زيد » ولا يمنعها البصريون .

فإن كان الممولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً جازَ إيلأؤه « كان » عند البصريين والكوفيين ، نحو : « كان عندك زيدٌ مقياً ، وكان فيك زيدٌ راغباً » .

\*\*\*

وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ مُوْمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أُمْتَنَعُ (١)

= فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت يجيئه ظرفاً أو حرف جر .  
(١) « مضمر » مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « انو » الآتى ، ومضمر مضاف و « الشأن » مضاف إليه « اسما » حال من مضمر « انو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « وقع » فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل =

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ « كان » وأخواتها معمولٌ خبرها فأوَّلُهُ على أَنَّ في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

== جزم ، وسكن للوقف « مومم » ، فاعل وقع ، ومومم مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على اليكون في محل جر « استبان » فعل ماضٍ « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم في محل نصب « امتنع » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ؛ وجملة « استبان » وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وتقدير البيت : وانو مضمير الشأن حال كونه اسماً لسكان إن وقع في بعض الكلام ما يوهم الأمر الذي تبين امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

٦٧ — البيت للفرزدق ، من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهى من النقائض

بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْهَا يَدَا قَابِسِ الْوَمِيِّ بِهَا ثُمَّ أَحْمَدًا

اللغة . « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو — بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة — حيوان يضرب به المثل في السرى ، فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » ، وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامة ، وللذئب : ذؤالة ، قاله الميداني (١/ ٢٣٩ الخبرية) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع ، اه ، ويقال في مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » ، وفي مثل آخر « اجعلوا ليلكم ليل أنقد » ، وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال (بهاشم الميداني ٧/ ٢) « هداجون » جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان — بفتحات — ومثله الهدج — بفتح فسكون — مشية الشيخ « أو مشية فيها ارتعاش : وباب فعله ضرب ، ويروى « قنافذ دراجون » ، =

= والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ ، — من باب دخل — إذا سار سيرا متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونة نجار ، يشبهون القنافذ حيث يسرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء ، وإنما السبب عنده في ذلك تعويد أبيهم لإياهم ذلك .

الإعراب : «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ؛ لحذف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ ، مرفوع بالوارى نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، ويوت من «بيوتهم» مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسمياً ، والأحسن أن تكون موصولا حرفياً «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله «عطية» اسم كان «عودا» : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان» .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذي يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جبهة علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله «بما كان إياهم عطية عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة «عودا» عن الاسم أيضاً ؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت .

والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ، ويمتنعون أن يكون «عطية» اسم كان ، ولهم في البيت ثلاثة توجيهات :

أحدها : وهو الذي ذكره الشارح الملامة بعبء اللصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله «عطية» مبتدأ ، وجملة «عودا» في محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم مفعول به لعود ، =

فهذا ظاهره أنه مثل « كان طعامك زيداً آكلًا » ويتخرج على أن في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [ وهو أسمٌ كان ] .

= وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمرة عقب « كان » نفسها ، فهو الذي وليها ، و « إياهم » معمول لخبر مبتدأ ، وعلى هذا ليس في البيت معمول لخبر كان .

والتوجيه الثاني : أن « كان » في البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » أى بالذى عطية عودهموه والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعموليها لا محل له من الإعراب صلة الموصول .

والعائد — على هذا التوجيه وللمذى قبله — محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول . هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه :

بَاتَتْ فُوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةٌ      فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذات الخال : اسم بات . وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفوادي : مفعول به مقدم على عامله الذي هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبِ بِالْصَّدِّ مُغْرِبًا      لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب : اسم كان ، ومغرباً : خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله ، وسلمى مفعول به لمغربياً تقدم على اسم كان ، ولا تتأني فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريباً عجيباً ؛ فزعم أن « فوادي » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلمى » ، وكان الشاعر قد قال : باتت يا فوادي ذات الخال سالبة إياك ، ولئن كان يا سلمى الشيب مغرباً إياك بالصد ، وجملة النداء في البيتين لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموليه .

ومما ظاهره أنه مثل « كان طعامك آكلًا زيدٌ » قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ

وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

٦٨ — البيت لحيد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت

من شواهد كتاب سيويه ( ج ١ ص ٣٥ ) وقبله قوله :

بَأْتُوا وَجُلْتْنَا الصَّبَاءَ بَيْنَهُمْ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة : « جلطنا ، بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكثر فيه ، وجمعه جلل - بوزن غرفة وغرف - ويجمع أيضاً على جلال ، وهي عربية معروفة « الصباء ، يريد أن لونها الصبغة ، قال الأعمى في شرح شواهد سيويه ، المجلة قمة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصبغة ، اه ، « فأصبحوا ، دخلوا في الصباح « معرسهم ، اسم مكان من « عرس بالمكان ، - بتشديد الراء مفتوحة - أى نزل به ليلا .

المعنى : يصف أضيافاً نزلوا به فقراهم تمراً ، يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلتمون بعض النوى ويلعبون بعضاً ، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه ، وكثرة ما أكلوا ، ووصفهم بالشره .

الإعراب : « فأصبحوا ، فعل وفاعل « و » حالية « النوى » مبتدأ « على » خبر ، وعلى مضاف ومعرس من « معرسهم » مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا « ليس ، فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله « تلقي ، وكل مضاف ، و « النوى » مضاف إليه « تلقي ، فعل مضارع « المساكين » فاعل تلقي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذي اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل النوى تلقي المساكين ، ولكي يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الانضاح نبين لك أولاً أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى « يلقي المساكين ، بياء المضارعة ، كما يروى « تلقي المساكين ، بالتاء ؛ فهذه أربع روايات .



= أما رواية رفع « كل » - سواء أكانت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بياء المضارعة أم كانت « وليس كل للنوى تلقى المساكين » بالناء - فليس فعل ماض ناقص ، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروایتين لما نحن فيه ، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى بلقيه المساكين ، أو تلقيه المساكين .

فإن قلت : كيف جاز أن يروى « تلقيه المساكين » بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين .

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التفسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم ، سواء أكان مفرد جمع التفسير مذكراً أم كان مفردة مؤنثاً ، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أن مفرده مذكر - قول الله تعالى : ( قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ) فإن مفرد الأعراب أعرابي .

وأما رواية نصب كل والفعل « يلقى » بياء المضارعة ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم ايلقي ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله . والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب ، نعتي أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخرًا ، ويلقى فملا مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجملة يلقى وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها ، لا يجوز ذلك بته .

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بنصب كل ؟

فالجواب أن نذهب إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التفسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر ، فأنت لا تقول : الأعراب قان ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حيثئذ أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول =

= المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت ، أو تقول : المساكين ألفت أو تلتقى ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التوكيد المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو تقول : تلتقى المساكين ، فلما لم يقل شيئاً من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب « كل » والفعل « تلتقى » بالناء الفوقية فالـكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلتقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى المساكين ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه ، والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت - على هذا الإعراب - على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدما على اسمها ، كما في البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما زعمتم ، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ماضياً ناقصاً ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلتقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلتقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس ( هو : أى الحال والشأن ) كل النوى تلتقى المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها .

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنتكر العين عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا بفتح المساكين ، بالياء التحتية ، واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اهـ كلامه بحروفه .

والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه ١ - يرى أن في كلام العيني هذا تحاملاً على ابن الناظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خلافاً من عدة وجوه :

— إذا قرىء، بالتاء المثناة من فَوْقُ — فَيُخْرِجُ البَيْتَانِ عَلَى إِضْمَارِ الشَّأْنِ :  
والتقدير في الأول « بما كان هو » أى الشَّأْنُ ؛ فضمير الشَّأْنِ اسم كان ،

= الأول : أن قوله « والبيت لم يرو إلا يلقي المساكين بالياء التحتية ، غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطئه في الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل ، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهد ،

الثاني : في قوله « ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين ، ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء ،

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما تقول قاموا الزيدون ، على أن الجملة خير مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، ليس تنظيراً صحيحاً ، لأن الاسم في الكلام الذى نظر به جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله ١١ ،

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تبين لك خمسة أمور :

الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها فى البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب .

الثاني : أنه لا شاهد فى البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث .

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة ، وهى « وليس كل النوى تلقى المساكين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل .

وعطية : مبتدأ ، وعود : خبر ، وإياهم : مفعول عود ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر  
كان ؛ فلم يفصل بين « كان » واسمها معمول الخبر ؛ لأن اسمها مضمّر قبل معمول .

والتقدير في البيت الثاني « وليس هو » أي : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ،  
وكلّ [ النوى ] منصوب بتأني ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [ والمجموع ] خبر  
ليس ، هذا بعض ما قيل في البيتين .

\* \* \*

وَقَدْ تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مِّنْ تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، وقد تقدم ذكرها  
والثالث : الزائدة ، وهي المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد  
بين الشيتين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو : « زِيدٌ كَانَ قائمٌ » والفعل ومرفوعه ؛  
نحو : « لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلَكَ » وَالصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ ، نحو : « جَاءَ الَّذِي كَانَ  
أَكْرَمْتُهُ » وَالصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قائمٌ » وَهَذَا يَفْهَمُ أَيْضًا  
مِنْ إِطْلَاقِ قَوْلِ الْمَصْنِفِ « وَقَدْ تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوٍ » وَإِنَّمَا تَنْقَاسُ زِيَادَتُهَا بَيْنَ « مَا »

(١) « وقد ، حرف تقييل ، تزداد ، فعل مضارع مبنى للجهول ، كان ، قصد  
لفظه : نائب فاعل تزداد « في حشو » جار ومجرور متعلق بتزداد « كما ، الكاف جارة لقول  
محذوف « ما ، تعجبية ، وهي نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب  
« كان » زائدة « أصح » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو  
يعود على ما التعجبية « علم » مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع  
خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و « من ، اسم موصول مضاف إليه « تقدما ، تقدم : فعل ماض ،  
والآلف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة  
من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وفعل التعجب ، نحو : « ما كان أصحَّ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup> » ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً .

وقد سُمِّعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم<sup>(٢)</sup> : وَوَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ .

و [ قد ] سمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوفِ كقوله :

٦٩ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ .

(١) مما ورد من زيادتها بين دما ، التعجبية وفعل العجب قول الشاعر :

لِلَّهِ دَرٌّ أَنْوُ شَرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالذُّونِ وَالسَّفَلِ

ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٢٢/٣ بتحقيقنا) :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيًا

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب) :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرًا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، ونول عروة ابن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفًا غَضًّا ، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الْأَصْلًا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، في فاطمة بنت الخرشب ، من بني أنمار

ابن بغيض بن ربث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعمار الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك — وقيل : يمدح

سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيديه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير .

الإعراب : وكيف ، اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبني على الفتح في =

(١٩ — شرح ابن عقيل ١)

== محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « مررت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة — واستعرف ما فيه — « كرام » صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت « كانوا » بين الصفة وهي قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « جيران » وتقدير الكلام : وجيران كرام لنا .

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيويه ، لكن قال ابن هشام في توضيحه : إن شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت ، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة « كان » في هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، وواو الجماعة المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذي ذهب إليه سيويه أولى بالرعاية ؛ لأن انصالتها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون « ظننت » متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره .

قال سيويه : « وقال الخليل : . إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقوله الشاعر :

• وجيران لنا كانوا كرام • • اه

وقال الأعمى : « الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيداً وتبييناً لمعنى المضى . والتقدير =  
وجيران لنا كرام كانوا كذلك • اه .

وَشَدَّ زِيَادَتُهَا بَيْنَ حَرْفِ الْجُرِّ وَمَجْرُورِهِ ، كَقَوْلِهِ :

٧٠ - سَرَاةٌ بِنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

= هذا ، ومن شواهد زيادة « كان » ، بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلاني ( وانظر معجم البلدان مادة كتيمة ) :

وَمَاؤُ كَمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتَهُ شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَتْ طَالَ اعْتِلَاؤها

فإن جملة « طال اعتلاها » ، في محل جر صفة لنفس « وقد زاد بينهما « كان » ،

٧٠ - أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى فائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلاً ، ويروى

المصراع الأول منه :

\* جِيَادُ بِنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي \*

اللغة : «سراة» جمع سري ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعلة ، والجياد : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس «تسامي» أصله تنسأى - بتأين - تحذف إحداهما تخفيفاً «المسومة» الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى «العرب» هي خلاف البراذن والبخاني ، ويروى :

\* عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ \*

والمطهمة : البارة التامة في كل شيء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .  
المعنى : من رواه «سراة» بنى أبي بكر - لإخ ، فعناه : إن سادات بنى أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول .

ومن رواه «جياذ» بنى أبي بكر - لإخ ، فعناه : إن خيول بنى أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها .

الإعراب : «جياذ» مبتدأ ، و«جياذ» مضاف ، و«بنى» مضاف إليه . و«بنى» مضاف ، و«أبي» مضاف إليه . و«أبي بكر» مضاف إليه «تسامي» فعل مضارع ، و«فعله» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جياذ . والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائدة : المسومة ، مجرور ب«على» «العرب» نعت للمسومة . والجار والمجرور متعلقان بقوله تسامى

وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي ، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عَقِيلِ  
ابن أبي طالب :

٧١ - أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالَ بَلِيلُ

\*\*\*

== الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل  
زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٧١ - هذا البيت - كما قال الشارح - لام عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة بنت أسد بن  
هاشم بن عبد مناف ، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم  
وأبي أمير المؤمنين هلى بن أبي طالب رضى الله عنه ، تقوله وهي ترفع ابنها عقيلاً ، ويروى  
بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلُ وَبِيَدِي الْمَلْفَفُ الْمَحْمُولُ  
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالَ بَلِيلُ

\* يُعْطَى رِجَالَ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ \*

اللغة : « ماجد ، كريم ، نبيل ، فاضل شريف » تهب ، مضارع هبت الريح هبوباً  
وهيباً ، إذا هاجت « شمال » ، هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ  
« نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمال » ،  
فاعل تهب « بليل » نعت لشمال ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » ،  
لإيها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمال بليل فأنت  
ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين  
المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ؛ لأن الماضي لما كان  
مبنيّاً أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء ، وقد زيدت الباء في  
المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » ، وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى ( أليس الله =



وَيَحْذِفُونَهَا وَيُيقُونَ الْخَبْرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرَ (١)

تُحذَفُ « كان » مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ ، كقوله :

= بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلك الشبه عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخرج كلامه وتعليه .

والقول بزيادة « تكون » ، شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء .  
وبما استدلل به على زيادة « تكون » ، بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع « مزاجها عسل وماء » ، على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة ، وزعما أن « يكون » ، زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب « مزاجها » ، على أنه خبر يكون مقدما ، ورفع « عسل وماء » ، على أنه اسم يكون مؤخر ، وإن سلنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « مزاجها عسل وماء » ، جملة من مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر يكون .

وكذلك بيت الشاهد ، ليست « تكون » ، فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه .

(١) « يحذفونها » ، فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وما العائد على كان : مفعول به .  
« ويقون » ، الواو عرف عطوف ، يقون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله « الخبر » مفعول به ليقون « وبعد » ، ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي ، وبعد مضاف و « إن » ، قصد لفظه : مضاف إليه « ولو » ، معطوف على إن « كثيراً » ، حال من الضمير المستتر في اشتهر « ذا » ، اسم إشارة مبتدأ « اشتهر » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ذا » ، الواقع مبتدأ ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ — قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا  
فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا ؟

٧٢ — البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي ، وهو من شواهد سيويه ( ١ / ١٣١ ) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعمش في شرح شواهد إلى نسبه بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولاً من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار لبيد بن ربيعة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا ، « وإن كذبا » مثل قوله : « إن صدقا » وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما » اسم الاستفهام مبتدأ « اعتذارك » اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا » حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن » الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلي الأخيلية ( انظره في أمالي القالي ١ / ٢٤٨ م انظر اعتراضاً عليه في التنبية ٨٨ ) :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ  
إِنْ ظَالِمًا — أبدأ — وَإِنْ مَظْلُومًا  
وقول النابغة الذبياني :

حَدَيْتْ عَلَى بُطُونِ ضِنَّةٍ كُلِّهَا  
إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا  
وقول ابن همام السلولي :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو  
دُ إِنْ عَاذَرَا لِي وَإِنْ تَارَكَا =

التقدير: « إن كان القولُ صدقاً ، وإن كان القولُ كذباً » .

وبعد لو<sup>(١)</sup> كقولك: «أنتني بدابةٍ ولو حماراً» أى: «ولو كان المأثي به حماراً» .

رقد شدَّ حذفها بعد لدن ، كقوله :

— ٧٣ \* \* \* مِنْ لَدُ شَوْلًا قَالِي إِنْ تَلَايَهَا \*

[ التقدير: مِنْ لَدَّ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا ] .

\* \* \*

= وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد « لو » كما قرره الشارح العلامة ، وعليه قول الشاعر :

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أصل الكلام: ولو كان الباغي ملكاً ، لحذف كان واسمها ، وأبقى خبرها .

(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « التمس ولو

خاتماً من حديد » التقدير: ولو كان ملتصك خاتماً من حديد ، والبيت الذي أنشدناه في

آخر شرح الشاهد رقم ٧٢ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيننا من مشطور

الرجز ، وهو من شواهد سيويه ( ١٣٤/١ ) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته

لقائله بشيء .

اللاذة: « شولا ، قيل: هو مصدر « شالت الناقة بذنبا ، أى رفعته للضرب ، وقيل:

هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة: الناقة التي خف لبها وارتفع ضرعها « إتلأها ،

مصدر « أتلت الناقة ، إذا تبعها ولدها .

الإعراب: « من لد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير: ربيتها من لد - مثلاً

، شولا ، خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير: من لد أن كانت الناقة شولا ، « قالي ،

الفاء حرف عطف ، وإلى: حرف جر « إتلأها ، إتلأ: مجرور بإلى ، وإتلأ مضاف

وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار

والمجرور الأول ، وتقدير الكلام: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك

إلى إتلأها .

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا أُرْتَكِبُ  
 كَمَثَلِ « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » (١)

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ « كَانَ » تُحذفُ بعد « أَنْ » المصدرية ويُعوضُ  
 عنها « ما » ويبقى اسمها وخبرها ، نحو : « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » والأصلُ  
 « أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » فحذفت « كان » فانفصل الضميرُ المتصلُ بها وهو  
 التاء ، فصار « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثم أتى بـ « ما » عوضاً عن « كان » ، فصار

== الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها وهو  
 « شولا » بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد « إن » ، ولو « كما سبق » ، هذا  
 بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويوه .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ،  
 والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » ، وبعض النحويين يذكر فيه إعراباً ثالثاً وهو أن يكون  
 نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » ،  
 وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسألة  
 وشرح هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في ( ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد  
 رقم ٢٠٦ ) تظفر يبحث ضاف واف .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ارتكب » الآتي ، وبعد مضاف ، و « أن » قصد  
 لفظه : مضاف إليه « تعويض » مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف  
 إليه « عنها » جار ومجرور متعلق بتعويض « ارتكب » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من ارتكب ونائب  
 فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، كمثل ، الكاف زائدة ، مثل : خبر مبتدأ محذوف « أما » هي  
 أن المصدرية المدغمة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة « أنت » اسم كان المحذوفة  
 « برا » خبر كان المحذوفة « فاقترب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

« أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا » [ ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أَمَا أَنْتَ بَرًّا » ] ، ومثله قول الشاعر :

٧٤ — أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٤٨ ) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وقارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختها الخنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبية عمير .

اللغة : « ذا نفر » يريد ذا قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بهم نفرا « الضبع » أصله الخيوان المعروف ، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجذبة ، قال حمزة الأصفهاني : إن الضبع إذا وقعت في غم عانت ، ولم تكف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجذبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعز بجاعتك فإن قومي موفورون كثير والعدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجذبة ، ولم يضعفهم الحرب ، ولم تل منهم الأزمات . الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذا » خبر كان المحذوفة ، وذا مضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب وقومى : قوم : اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به لتأكل « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمتها في نون أن المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله « ذا نفر » . وأصل الكلام عند البصريين : نغرت على لأن كنت ذا نفر ، لحذفت لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذبة الضمير ، ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ =

فَأَنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وَأَنْتَ : اسمُ كان المحذوفة ،  
وذا نَفَرٍ : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون « ما » عوضاً عنها ،  
ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّضِ ، وأجاز ذلك المبردُ ، فيقول « أَمَا كُنْتَ  
منطلقاً انطلقتُ<sup>(١)</sup> » .

ولم يُسَمَّع من لسان العرب حَذْفُ « كان » وتعويضُ « ما » عنها وإبقاء اسمها  
وخبرها إلا إذا كان اسمها ضميرَ مخاطَبٍ كما مثَّلَ به المصنفُ ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ،  
نحو : « أَمَا أَنَا منطلقاً انطلقتُ » والأصل « أَنْ كُنْتُ منطلقاً » ولا مع الظاهر ،  
نحو : « أَمَا زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقتُ » والقياسُ جَوَازُهَا كما جاز مع المخاطب ، والأصلُ  
« أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقتُ » وقد مثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ « أَمَا  
زَيْدٌ ذَاهِباً » .

\* \* \*

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانٍ مُنْجَزِمٍ مُحْدَفٍ نُونٌ ، وَهُوَ حَذْفُ مَا أُتْرِمَ<sup>(٢)</sup>

= فالتي حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فأدغمها ؛ فصار  
الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن حريز وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة ؛ إما كنت  
ذا نفر ، وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن .  
ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ بِكَلِّمَا مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا  
بينهما في بعض الأحايين ؛ فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال ؛ إما كنت منطلقاً  
انطلقتُ .

(٢) د ومن مضارع ، جار ومجرور متعلق بقوله د تحذف ، الآتي د لكان ، =

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من « كان » قيل : لم يَكُنْ ، والأصلُ يَكُونُ ، فحذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup> ؛ فصار اللفظ « لم يَكُنْ » والقياسُ يقتضى أن لا يُحذفَ منه بعد ذلك شيءٌ آخرٌ ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup> ؛ فقالوا : « لم يَكُ » وهو حذَفُ جائزٌ ، لا لازم ، ومذهبُ سيبويه ومن تابعه أن هذه

== جار ومجرور متعلق بحذوف صفة لمضارع « منجزم » صفة ثانية لمضارع « تحذف » فعل مضارع مبني للجهول « نون » نائب فاعل تحذف « وهو » مبتدأ « حذف » خبر المبتدأ « ما » نافية « التزم » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من التزم المنفي ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان ، وهو حذف لم تلزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب .

(١) لو قال « للتخلص من التقاء الساكنين ، لكان أحسن .

(٢) قد جاء هذا الحذف كثيراً جداً في كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن ذلك قولهم في المثل « إن لم يك لحم فنفش ، والنفش : الصوف ، ويروى « إن لم يكن » وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ      وَ لَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ  
وقول عروة بن الورد العبسي :

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتَرًا      يُفَرِّزُ وَيَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحٍ  
وقول مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة :

فَإِنْ يَكُ بِاللَّيْلِ طَالَ لَيْلِي      فَقَدْ أَبْكَى مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ  
وقول عميرة بن طارق اليربوعي :

وَإِنْ أَكُ فِي نَجْدٍ — سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ      بِمَنَانَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ  
وقول الخطيئة العبسي :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي      وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

النون لا تُحذفُ عند ملاقاته ساكنٍ ؛ فلا تقول : « لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا » وأجاز ذلك يونس<sup>(١)</sup> ، وقد قرئ شاذًا ( لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا ) وأما إذا لاقَتْ متحركاً فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً ، أولاً ، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : « إِنْ يَكُنُّهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَبْنُ مِنْهُ فَلَخَيْرٌ لَكَ فِي قَتْلِهِ »<sup>(٢)</sup> ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : « إِنْ يَكُهُ ، وَإِلَّا يَكُهُ » ، وإن كان غيرَ [ ضميرٍ ] متصلٍ جاز الحذفُ والإنباتُ ، نحو : « لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا » .

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه لا فرق فى ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرئ : ( وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ) برفع حسنة وحذفِ النون ، وهذه هى التامة .

\*\*\*

(١) قد وردت عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز حذف نون « يكن » ولو كان بعدها ساكن ، فن ذلك قول الحسيل بن عرفطة :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

(٢) روى هذا الحديث بهذه الالفاظ الإمام مسلم بن الحجاج فى باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراط الساعة من صحيحه ، ورواه الإمام البخارى فى باب كيف يعرض الإسلام على الصبي من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده ( رقم ٦٣٦ ) يلفظ « إِنْ يَكُنْ هُوَ ، وَإِنْ لَا يَكُنْ هُوَ » .



## فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنِ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالِ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِن» مَعَ بَقَا النَّفِي ، وَتَرْتِيبِ زُكْنِ (١)  
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَرِّ «مَا» بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا «أَجَّازَ الْعُلَمَاءُ» (٢)

تقدّم في أول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال

(١) د إعمال ، مفعول مطلق منصوب بقوله د أعملت ، الآتي ، وإعمال مضاف  
و د ليس ، قصد لفظه : مضاف إليه د أعملت ، أعمل : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء  
تاء التانيث د ما ، قصد لفظه : نائب فاعل أعملت د دون ، ظرف متعلق بمحذوف خال  
من د ما ، ودون مضاف ، وقوله د إن ، قصد انظفه : مضاف إليه د مع ، ظرف متعلق  
بمحذوف حال من د ما ، أيضاً ، ومع مضاف ، و د بقا ، مقصور من ممدود للضرورة :  
مضاف إليه ، وبقا مضاف ، و د النفي ، مضاف إليه د وترتيب ، معطوف على د بقا ،  
السابق د زكن ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى ترتيب ، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل جر صفة لترتيب .  
وحاصل البيت : أعملت ما النافية لإعمال ليس ، حال كونها غير مقترنة بإن الزائدة ،  
وحال كون نفيها باقيا ، وكون اسمها مقدما على خبرها .

(٢) د وسبق ، مفعول به مقدم على عامله وهو قوله د أجاز ، الآتي ، وسبق مضاف ،  
و د حرف ، مضاف إليه ، و حرف مضاف ، و د جر ، مضاف إليه د أو ظرف ،  
معطوف على حرف جر د كما ، الكاف جارة لقول محذوف ، ما : نافية حجازية د بي ،  
جار ومجرور متعلق بقوله معنيا الآتي د أنت ، اسم ما د منيا ، خبر ما منصوب بالفتحة  
الظاهرة د أجاز ، فعل ماض د العلما ، مقصور من ممدود ضرورة : فاعل أجاز .

وحاصل البيت : وأجاز النحاة العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم  
ما ، بشرط أن يكون ذلك معمول جاراً ومجروراً أو ظرفاً ؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع  
في غيرهما ، وذلك نحو د ما بي أنت معنيا ، أصله ما أنت معنياً بي ، تقدم الجار والمجرور  
على الاسم مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم ، ومعنى : هو الوصف من د عنى فلان بفلان ،  
— بالبناء للجهول — إذا اهتم بأمره .

وَحُرُوفٍ ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى « كَان » وَأَخْوَاتِهَا ، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ ، وَسَيَأْتِي  
الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي ، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْحُرُوفِ [ النَّاسِخَةِ ] قِسْمًا بِمَلْ  
عَمَلِ « كَان » وَهُوَ : مَا ، وَلَا ، وَلَاتَ ، وَإِنْ .

أما « ما » فلعنةُ بنى تميم أنها لا تعمل شيئاً ؛ فنقول : « ما زِيدٌ قائمٌ » فزيد ؛  
مرفوع بالابتداء ، وقائمٌ : خبره ، ولا عملٌ لما في شيءٍ منهما ؛ وذلك لأن « ما » حرف  
لا يختصُّ ؛ لدخوله على الاسم نحو : « ما زيد قائمٌ » وعلى الفعل نحو : « ما يقومُ  
زيدٌ » وما لا يختصُّ فحقه ألا يعمل .

ولغةُ أهلِ الحجاز إعمالها كعملِ « ليس » لشبهها بها في أنها لفي الحال عند الإطلاق ؛  
فيرفعون بها الاسمَ ، وينصبون بها الخبرَ ، نحو : « ما زيد قائماً » قال الله تعالى  
( مَا هَذَا بَشَرًا ) وقال تعالى : ( مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ) وقال الشاعر :

٧٥ — أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَنِقُوا الصُّدُورِ ، وَمَا تُمْ أَوْلَادَهَا

٧٥ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه ،  
وقبله قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

اللغة : « النذير ، المعلم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه » « بحرة » أصله  
الأرض ذات الحجارة السود ، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد  
« أقوادها » جمع قود ، وهي الجماعة من الخيل « أبناؤها » أي أبناء هذه الكتيبة التي يندزم  
بها ، وأراد رجالها ، وأبامهم : القائد « متكنفون » أي : قد احتاطوا به ، والتفوا حوله ،  
ويروى « متكنفو آبائهم » بالإضافة .

الإعراب : « أبناؤها » أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة  
مضاف إليه « متكنفون » خبر المبتدأ « أبامهم » أبا : مفعول به لقوله « متكنفون » ، لأنه  
جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « حنقوا » خبر ثان ، وحنقوا  
مضاف ، و « الصدور » مضاف إليه « وما » نافية حجازية « هم » اسم ما مبنى على الضم =

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :

الأول : « الأَيْرَادُ بَعْدَهَا » « إِنْ » « فَإِنْ زَيْدَتُ بَطَلَ عَمَلُهَا » ، نحو : « مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم <sup>(١)</sup> .

الثاني : « أَلَا يَنْتَقِضُ النَّقِيُّ بِإِلَّا » ، نحو : « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ » ؛ فلا يجوز نصب « قائم » و [ كقوله تعالى : ( مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ) وقوله : ( وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ) ] خلافاً لمن أجازوه <sup>(٢)</sup> .

= في محل رفع « أولادها » ، أولاد : خبر « ما » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأولاد مضاف وما ضمير الحرة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وما هم أولادها » حيث أعمل « ما » النافية عمل « ليس » ، فرفع بها الاسم محلاً ، ونصب خبرها لفظاً ، وذلك لغة أهل الحجاز .

(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال « ما » عمل ليس مع زيادة « إن » ، بعدها ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيْفًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ أَنْخَرْفُ  
وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن « ما » نافية ، و « أنتم » اسمها ، و « ذهباً » خبرها ، وجمهور العلماء يروونه « ما إن أنتم ذهب » ، بالرفع على إهمال « ما » ، ومع تسليم صحة الرواية بالنسب فإننا لا نسلم أن « إن » ، زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه — وتبعه الثلوبين — إلى أنه يجوز إعمال « ما » عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا  
فزعم أن « ما » نافية ، و « الدهر » اسمها ، و « منجنونا » خبرها ، وأن « ما » في الشطر الثاني نافية كذلك ، و « صاحب الحاجات » اسمها ، و « معذباً » خبرها ، وبقول الشاعر :  
وَمَا حَقُّ الدِّيِّ يَعْشُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْسَلُهُ إِلَّا نَسْكَالًا =

الثالث : ألا يتقدّم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدّم وَجِبَ رَفَعُهُ ، نحو : « ما قائمٌ زيدٌ » ؛ فلا تقول : « ما قائماً زيد » وفي ذلك خلاف (١) .

= فا : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوباً مع كونه مسبوقةً بإلا .

وجهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها .

فما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذباً » في الشطر الثاني : أي وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً ، وبمعظم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذباً ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا في البيت الثاني اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا بدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذباً أي تعذيباً ، وما حق الذي يفسد إلا ينكل به نكالا أي تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فَأُضْبِحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » ، فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته قلت : « ما في الدار زيد » ، و « ما عندك عمرو » فاختلف الناس في « ما » حينئذٍ : هل هي عاملة أم لا ؟ فمن جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ، ومن لم يجعلها عاملة قال : إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما ، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد « ما » على الترتيب الذي زكّن ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيب زكّن » أي : علم ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مقدّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدّم الخبر لا تعمل « ما » شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صرّح بهذا في غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألا يتقدّم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدّم بطل عملها ، نحو : « ما طعامك زيد آكل » فلا يجوز نصب « آكل » ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيزُ بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما في

= والسر في ذلك الخطأ أنه تسمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الججاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون « ما » ، إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على اسمها ، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى لبس - تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن « ما » فرع عن ليس في العمل ، وأن الفرع ليس في قوة الأصل .

والثالث : سلبنا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطئ ، ولكنا لا نسلم أن « مثل » منصوب ، بل هو مبنى على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة ، منها قوله تعالى : ( إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ) فتل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الإعمال مع تقدّم الممول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر .

فإن كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يُبطل عملها ، نحو : « ما عندك زيد مقياً ، وما بي أنت معنياً » ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسّع فيها ما لا يتوسّع في غيرها .

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألا تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بطل عملها ، نحو : « ما ما زيد قائم » [ فالأولى نافية ، والثانية نفّت النفي ؛ فبقى إثباتاً ] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم (١) .

الشرط السادس : ألا يُبدل من خبرها مُوجِبٌ ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به » فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي

(١) إذا رأيت د ما ، متكررة في كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل د ما ، إذا اقترنت بها د إن ، الزائدة ، وإن كانت د ما ، الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز :

لا يُنسِكَ الأسي نَاسِيًا ، فَا مَ مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْمِماً  
 فالأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعماً : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستم ، وأصل الكلام : فَا أَحَدٌ مُسْتَعْمِماً مِنْ حِمَامٍ .

وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال « ما » عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ، وكلام من أبطل العمل عند تكرار د ما ، على أن الثانية نافية لنفي الأولى ، كما قال الشارح ، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيق .

هو « زيد » ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن « ما » وأجازه قوم ،  
 وكلامُ سيويه — رحمه الله تعالى ! — في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين —  
 أعنى القولَ باشتراط ألا يُبدَلَ من خبرها مُوجِبٌ ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك —  
 فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو « ما زيد بشيء » ، إلى آخره « — :  
 استتوت اللغتان ، يعنى لفة الحجاز ولفة تميم ، واختلف شراحُ الكتاب فيما يرجع  
 إليه قوله : « استتوت اللغتان » فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلا »  
 والمرادُ أنه لا عملَ لـ « ما » فيه ، فاستتوت اللغتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين  
 شرطوا في إعمال « ما » ألا يُبدَلَ من خبرها مُوجِبٌ ، وقال قوم : هو راجع إلى  
 الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمرادُ أنه يكون مرفوعاً<sup>(١)</sup> سواء جعلت « ما »  
 حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال « ما » ألا يُبدَلَ من خبرها  
 مُوجِبٌ ، وتوجيهُ كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثاني — لا يليق  
 بهذا المختصر .

\*\*\*

وَرَفَعٌ مَعْطُوفٌ بِلَكِنْ أَوْ بِيَلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أُلْزِمَ حَيْثُ حَلَّ<sup>(٢)</sup>

(١) ظاهر هذا الكلام ليس بسديد ، بل يجوز في « شيء » الواقع بعد « إلا » الرفع  
 والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين ، الأول الاستثناء ، سواء عملت ما أم أهلتها ،  
 الثاني على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع  
 فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شيء لا يعاب به ،  
 ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهملة ، والثاني أن يكون بدلاً من  
 شيء الأول بشرط أن تكون ما مهملة .

(٢) « ورفع » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « ألزم » الآتي ، ورفع مضاف  
 و « معطوف » مضاف إليه « ولكن » جار ومجرور متعلق بمعطوف « أو بيل » =

إذا وقع بعد خبر « ما » عَاطِفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتَضِيًا للإيجاب ،  
أولاً .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ الْأِسْمِ الواقع بعده — وذلك نحو :  
« بل ، ولكن » — فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِن قَاعِدٌ » أو « بَلْ قَاعِدٌ » ؛  
فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ،  
وبل هو قاعد » ولا يجوز نَصْبُ « قاعد » عطفًا على خبر « ما » ؛ لأن « ما » لانعمل  
في المَوْجَب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب — كالواو ونحوها —  
جاز النصبُ والرفعُ ، واختارُ النصبُ ، نحو : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا » ويجوز  
الرفعُ ؛ فتقول : « وَلَا قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « ولا  
هو قاعد » .

فهم من تخصيص المصنف وجوبَ الرفعِ بما إذا وقع الاسم بعد « بل ، ولكن »  
أنه لا يجب الرفع بعد غيرها .

\*\*\*

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبْرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفِي كَانَ قَدْ يُجْرَى (١)

= معطوف على قوله « ولكن » السابق « من بعد » جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد  
مضاف و « منصوب ، مضاف إليه » بما ، جار ومجرور متعلق بمنصوب « الزم » فعل أمر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بالزم ، مبني على الضم  
في محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من  
حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « جر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد  
لفظه : مضاف إليه « وليس » قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل =



تُزَادُ الْبَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَبْرِ بَعْدَ « لَيْسَ ، وَمَا » نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ) و ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ) و ( وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ) ، و ( وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ) وَلَا تَخْتَصُّ زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ « مَا » بِكُونِهَا حِجَازِيَّةً ، خِلَافًا لِقَوْمٍ ، بَلْ تَزَادُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ التَّمِيمَةِ ، وَقَدْ نَقَلَ سَيَبَوِيهَ وَالْفَرَّاءُ — رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ! — زِيَادَةَ الْبَاءِ بَعْدَ « مَا » عَنْ بَنِي تَمِيمٍ ؛ فَلَا التَّفَاتُ إِلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ اضْطَرَبَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ فِي ذَلِكَ ؛ فَمَرَّةً قَالَ : لَا تُزَادُ الْبَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْحِجَازِيَّةِ ، وَمَرَّةً قَالَ : تُزَادُ فِي الْخَبْرِ الْمُنْفِيِّ .

وَقَدْ وَرَدَتْ زِيَادَةُ الْبَاءِ قَلِيلًا فِي خَبَرِ « لَا » كَقَوْلِهِ :

== ماضٍ « الباء » قصر للضرورة : فاعل جر « الخبر » مفعول به لجر « وبعده » ظرف متعلق بقوله « يجر » الآتي ، وبعده مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « ونفي » معطوف على « لا » ، ونفي مضاف ، و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « قد » ، حرف تقييل « يجر » ، فعل مضارع مني للسجول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر .

(١) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمي كما قلنا لك آنفاً (٣٠٥) :

لَمَعْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَفِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٌ وَلَا مُتَبَسِّرٌ  
ثم إن الباء قد دخلت في خبر « ما » ، غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي :

لَمَعْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهُ ، وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ  
فأبو مالك : مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقاً بإن الزائدة بعد ما ؟ وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ — وهو قوله « بواه » — فدل ذلك على أن كون « ما » عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها .

٧٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمَعْنَى قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وفي خبر [ مضارع ] « كان » المنفية بـ « لم » كقوله :

٧٧ - وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَجْمَلُ

\*\*\*

٧٦ - البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي - يخاطب فيه رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وقوله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنْتَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ  
وَأَنْتَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطْيَابِ  
فَعُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَابِ

اللغة : « قتيلا » هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لي »

جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعا » الآتي « شفيعا » خبر كان « يوم » منصوب على

الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها مرفوع بالوار

نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاعة » مضاف إليه « بمعن » الباء زائدة ، معن :

خبر لا ، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر

فيه ، و « قتيلا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمعن « ابن » صفة لسواد ، وابن

مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمعن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على

خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ - البيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من

قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيَّسِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمِ سِوَاكُمْ لَأَمِيلُ =

فِي النَّكِرَاتِ أَعْمَلَتْ كَلَيْسَ «لَا»

وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ «إِنْ» ذَا الْعَمَلِ (١)

== اللغة : « أقيموا صدور مطيكم ، هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتهوا من رقتكم » فإني إلى قوم سواكم لئلا ، يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعان من تراخيكم وإقراركم بالضم لخلق بأن يزهدني في البقاء بينكم « أجشع القوم ، الجشع — بالتحريك — أشد الطمع « أعجل ، هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أفل تفضيل ، لأن المعنى بأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك .

الإعراب : « إن ، شرطية « مدت ، مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى للجھول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التانيث « الأيدي ، نائب فاعل لمد « إلى الزاد ، جار ومجرور متعلق بقوله « مدت ، السابق « لم ، حرف نفى وجزم وقلب « أكن ، فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم ، الباء زائده ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه « إذ ، كلة دالة على التعليل — قيل : هي حينئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله « أعجل ، السابق ، و « أجشع ، مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و « القوم ، مضاف إليه « أعجل ، خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بأعجلهم ، حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنقى بلم .

واستشهاد الشارح بهذا اليت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله « نفى كان » نفى هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الالفية قول المصنف في كتابه التسهيل « وبعد نفى فعل ناسخ ، لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأى صيغة كانت هذه الأفعال .

(١) « في النكرات ، جار ومجرور متعلق بقوله « أعملت ، الآتي « أعملت ، أعمل :

فعل ماض مبنى للجھول ، والتاء للتانيث « كليس ، جار ومجرور متعلق بمحذوف ==

وَمَا إِذْ لَاتَ « فِي سِوَى حِينَ عَمِلَ  
 وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا ، وَالْعَكْسُ قَلٌّ » (١)  
 تقدّم أن الحروف العاملة عمل « ليس » أربعة ، وقد تقدّم الكلام على « ما »  
 وَذَكَرَ هُنَا « لا » و « لَاتَ » و « إِنْ » .

أَمَّا « لا » فَهَذِهِ الْحِجَازِيُّونَ إِعْمَالُهَا عَمَلِ « لَيْسَ » ، وَمَذْهَبُ تَمِيمِ إِهْمَالُهَا (٢)

== حال من « لا » أو صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا بمثابة إعمال ليس « لا »  
 قصد لفصد لفظه : نائب فاعل أعملت « وقد » حرف تقييل « نلى » فعل مضارع « لات »  
 فاعل نلى « وإن » معطوف على لات « ذا » اسم إشارة مفعول به لتلى « العملا » بدل  
 أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .  
 وتقدير البيت : أعملت في النكرات « لا » إعمالا بمثابة إعمال ليس ، وقد تلى لات  
 وإن هذا العمل .

(١) « ما » نافية « لات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « في سوى » جار  
 ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و « سوى » مضاف ، و « حين » مضاف إليه « عمل »  
 مبتدأ مؤخر « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ،  
 وذى مضاف و « الرفع » مضاف إليه « فشَا » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ  
 « قل » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة  
 في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس .

وتقدير البيت : وما لات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب  
 الرفع من معمولها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس — وهو حذف المنصوب  
 وإبقاء المرفوع — قليل .

(٢) قال أبو حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة  
 إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم يملونها ، وغيرهم يعملها ،  
 وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يملونها دون طيء ، وفي البسيط : القياس عند  
 تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها ، وانظر هذا مع  
 كلام الشارح .

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة<sup>(١)</sup> :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نَكْرَتَيْن ، نحو : « لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ،  
ومنه قوله :

٧٨ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(١) وبقى من شروط إعمال « لا » عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفي الجنس  
نصاً ؛ فإن كانت لنفي الجنس نصاً عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ،  
وإني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به ، والشرط الثاني : ألا يتقدم معمول  
الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة » ، عملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها لها قائلاً معيناً ،

اللغة : « تعز » أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلي على  
المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهى  
الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس  
للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه بما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلا » الفاء  
تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق  
بقوله « باقياً » الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء « باقياً » خبر لا  
« ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على  
السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتى « قضى الله » فعل  
وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول ، والعاث محذوف تقديره : بما قضاه الله ،  
و « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا ، حيث أعمل « لا » فى الموضعين  
عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

هنا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن « لا » ليس لها عمل أصلاً ، لافى =

وقوله :

٧٩ - نَصْرَتِكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ

فَبَوَّئْتَ حِصْنًا بِالْكِمَاةِ حَصِينًا

= الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع في الاسم ، ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا المذهبين فاسد ، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش .

٧٩ - هذا الشاهد قد أشده أبو الفتح بن جني ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت من جاء بعد أبي الفتح .

اللغة : « بَوَّئْتَ » فعل ماضٍ مبني للجهول ، من قولهم : بَوَّأَ اللهُ مَنْزِلاً ، أي أسكنه إياه « الكِمَاة » جمع كَمَى ، وهو الشجاع المتسكى في سلاحه ، أي : المستتر فيه المتغطي به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثاني . لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثر من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحززون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غرة .

الإعراب : « نصرتك » فعل وفاعل ومفعول به « إذ » ظرف للباض من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب » اسمها « غير » خبر لا ، وغير مضاف ، و « خاذل » مضاف إليه « فبوتت » الفاء عاطفة ، بويء : فعل ماضٍ مبني للجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبويء « حصناً » مفعول ثانٍ « بالكِماة » جار ومجرور جملة العيني متعلقاً بقوله « نصرتك » في أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حصينا » الذي بعده ، بل هو أولى وأحسن « حصينا » نعت لقوله حصناً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للنايفة :

٨٠ — بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعْتَهَا تَوَلَّتْ ، وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا  
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا

٨٠ — البيتان للنايفة الجمعدى ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبي تمام .

اللغة : « فعل ذى ود ، أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، لحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بتثنية الواو — المحبة ، ومثله الوداد « تولت ، أعرضت ورجعت « بقت حاجتى ، بتشديد القاف — تركتها باقية « سواد القلب ، سويداؤه ، وهى حبه السوداء « باغياً ، طالباً « متراخياً ، متهاوناً فيه .

الإعراب : « بدت ، بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره « فعل ، قال المبنى : منصوب بنزع الخافض ، أى : كفعل . وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل لإخ ؛ وفعل مضاف ، و « ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « ود ، مضاف إليه « فلما ، ظرف بمعنى حين ناصبه قوله « تولت ، الذى هو جوابه « تبعتها ، فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « تولت ، : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره « بقت ، مثله « حاجتى ، حاجة : مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى فؤاديا ، الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت ، السابق « وحلت ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره « سواد ، مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و « القلب ، مضاف إليه « لا ، نافية تعمل عمل ليس « أنا ، اسمها باغياً ، خبرها ، وفاعلها ضمير مستتر فيه « سواها « سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبها ، الجار والمجرور متعلق بقوله متراخياً الآتى ، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « متراخياً ، مطوف على قوله باغياً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغياً ، حيث أعمل « لا ، النافية عمل « ليس ، مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه — كما =

واختلف كلام المصنف في [ هذا ] البيت ؛ فمرة قال : إنه مُؤَوَّل ، ومرة قال : إنَّ القياسَ عليه سائغٌ <sup>(١)</sup> .

الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول : « لا قائماً رجُلٌ » .

الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بإلّا ؛ فلا تقول : « لا رجُلٌ إلا أفضل من زيدٍ » ينصب « أفضل » ، بل يجب رفعه .

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

\* \* \*

== أشار إليه الشارح العلامة ، نقلاً عن المصنف — بتأويلات كثيرة ؛ أحدها : أن قوله « أنا ، ليس اسماً للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام — على هذا — « لا أرى باغياً ، فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » ، برز الضمير المستتر ، وانفصل ، أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باغياً » ، حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغياً ، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول — وهو الحال الذي هو قوله « باغياً » — عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه ، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل ، لا ابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال في التسهيل ، « ورفعه معرفة نادر ، فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة ما نصه : « قال المصنف في الشرح ( يريد ابن مالك ) : وشذ لإعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي \* وحلت سواد القلب لا أنا باغياً \* البيت ا ه ، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يَرْزُقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

والقياس على هذا سائغ عندى ( والمتكلم هو أبو حيان ) وقد أجاز ابن جني لإعماله لافي المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب التمام ، ا ه ، كلام أبي حيان بحروفه .



وأما « إن » النافية فذهب أكثر البصريين والفرّاء أنها لا تعمل شيئاً ،  
ومذهب الكوفيين — خلاّ الفرّاء — أنها تعمل عمل « ليس » ، وقال به من  
البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السّراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن  
جني ، واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه — رحمه الله تعالى ! — إشارة إلى  
ذلك ، وقد ورد السماع به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

٨١ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى  
قائل معين .

اللغة والرواية : يروي عجر هذا البيت في صور مختلفة :

إحداها : الرواية التي رواها الشارح .

والثانية :

\* إلا على حزبه للملاعين \*

والثالثة :

\* إلا على حزبه المناحيس \*

« مستولياً » هو اسم فاعل فعله الماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك  
زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند العرب  
من خبله الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله  
سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بلدى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .  
الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على  
أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستولياً » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف »  
جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ،  
و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستولياً » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس »  
فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله « مستولياً » . =

وقال آخر :

٨٢ — إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ  
وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

= وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إن » النافية لا تعمل شيئاً ، لا في المبتدأ ولا في الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناصب له في الكلام إلا « إن » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ، لوروده في الشعر كثيراً ، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية « إن أحد خيراً من أحد إلا بالعمية » ، وقد قرأ بهذه اللفظة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ١ — في الآية الكريمة التي تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إن » النافية مثل « ما » في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم في البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدر في العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إلا على أضعف . . إلخ » .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

المنعى : ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجدعونا له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له من ظله ، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي .

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتاً » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتاً » وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر عليه ، جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبنى عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولكن يموت بالبنى عليه » وقوله « فيخذلا » الفاء =

وذكر ابن جنى - في المحتسب - ان سعيد بن جبيرة - رضى الله عنه ! - قرأ  
(إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ) بنصب العباد .

ولا يُشترط في اسمها وخبرها أن يكونتا نكرتين ، بل تعمل في النكرة والمعرفة ،  
فتقول : « إِنَّ رَجُلًا قَائِمًا ، [ وَإِنْ زَيْدٌ الْقَائِمُ ] ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا » .

\* \* \*

وأما « لَاتَ » فهي « لا » النافية زيدت عليها تاء التانيث مفتوحة ؛ ومذهبُ  
الجمهور أنها تعمل عملَ « ليس » ؛ فترفع الاسمَ ، وتنصب الخبرَ ، لكن اختلفت بأنها  
لا يُذكرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً ، بل [إنما] يذكر معها أحدهما ، والكثيرُ في  
لسان العرب حذفُ اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)  
بنصب الحين ؛ فحذفَ الاسمُ وبقيَ الخبرُ ، والتقدير « وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ »  
فالحينُ : اسمها ، وحينَ مناصٍ : خبرها ، وقد قرىء شذوذاً (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)  
برفع الحين على أنه اسم « لات » والخبرُ محذوفٌ ، والتقدير « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ  
لَمْ » أى : ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ كائنًا لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَدَفُ ذِي  
الرَّفْعِ - إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما للات في سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن

عاطفة ، ويحذف : فعل مضارع مبنى للجھول ، معطوف على يعنى ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله ، إن المرء ميتا ، حيث أعمل ، إن ، النافية عمل ، ليس ، فرفع بها  
ونصب ، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها هناك .

« لات » لا تعمل إلا في الحين ، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [ المراد ] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رآدَفَهُ كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فتعمل في لفظ الحين وفيما رآدَفَهُ من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رآدَفَهُ قولُ الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةٌ مَنْدَمٌ  
وَالْبَغِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العميني : قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي . ويقال : مهلهل بن مالك الكناني ، واستشهد الفراء بقوله « ولات ساعة مندم » ، ثم قال : ولا أحفظ صدره .  
اللغة : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة ، والباغي : الذي يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان في المسكان يرتع — من باب فتح — إذا جمعه ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى ( يرتع وتلعب ) « وخيم » أصله أن يقال : وخم المكان ، إذا لم ينجع كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة في محل نصب حال ، أى : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ، لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أحمل « لات » في لفظ « ساعة » ، وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء — فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين<sup>(١)</sup>، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل<sup>(٢)</sup>، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إن وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوباً فناصره فعلٌ مُضْمَرٌ، والتقدير «لَاتَ أَرَى حِينَ مَنْاصٍ» وَإِنْ وُجِدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، والتقدير «لَاتَ حِينَ مَنْاصٍ كَأَنَّ لَهُمْ» والله أعلم .

\*\*\*



— على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك ، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة .

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الاضداد ، وهو :

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَاتِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَّلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمًا

(١) القولان أولهما أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، وثانيهما أنها لا تعمل إلا في اسم دال على الحين أى الزمان ، سواء أ كان من لفظ الحين أم لم يكن ، وقوله الناظم « وما للات في سوى حين عمل » يجوز أن يكون معناه « وما للات عمل في سوى لفظ حين » فيكون جارياً على القول الأول ، ويحتمل أن يكون معناه « وما للات عمل في سوى اسم دال على الحين » فيكون جارياً على القول الثاني .

(٢) قال الناظم في كتاب التسهيل (ص ٢٠) ما نصه « ولات - بالتاء - فتختص بالحين ، أو مرادفه ، مقتصرأ على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلة ، اه ، فتجده صرح باختصاصها بالعمل في الحين أو في مرادف الحين ، ومرادف الحين هو كل اسم دل على زمان ، نحو ساعة ، ووقت ، وأوان ، وزمان ، وغداة ، ولحظة ، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا جريباً على القول الثاني ، فهذا مراد الشارح بأنه جزم به في التسهيل .

## أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ، لَكِنَّ نَدَرَ ، غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَيْرٌ<sup>(١)</sup>

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [ للابتداء ] ، وهو « كاد » وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحدَ عشرَ فعلاً ، ولا خِلافَ في أنها أفعالٌ ، إلا عسى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرفٌ ، ونُسبَ أيضاً إلى ابن السراج<sup>(٢)</sup> ، والصحيح أنها فعلٌ ؛

(١) « ككان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاد ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « لكن ، حرف استدراك « ندر ، فعل ماضٍ « غير ، فاعل ندر ، وغير مضاف و « مضارع ، مضاف إليه « لهذين ، جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي « خبر ، حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين .

(٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى ، حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المعنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها ، لقوة التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى ، على ضربين ( انظر ص ٣٤٥ الآتية ) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدهما قول صخر بن العود الحضرمي :

قَلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَيْهَا تَشَكِّي فَأَتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ وينصب الخبر — وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب ؛ وهو من أفعال المقاربة — وهذا فعل ماضٍ ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتمام الفاعل في نحو قوله تعالى : ( فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض ) .

وأما جمودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعلية ، أليست =

بدليل اتّصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو : « عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلّ على المقاربة ، وهي : كَادَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

والثاني : ما دلّ على الرجاء ، وهي : عَسَى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ .

والثالث : ما دلّ على الإنشاء ، وهي : جَعَلَ ، وَطَمِنَقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَنِقَ ، وَأَنْشَأَ .

فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تدخل على الابتداء والخبر ؛ فترفع المبتدأ أسما لها ، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « ككان كاد وعسى » لكن الخبر في

== حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها ؛ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها ؟

وهذا الذي ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منهما فعل ، وفي الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيويوه ( وانظر كتابتنا على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢ ) .

ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول ؛ أنها فعل في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه المتأخرون ، والثاني أنها حرف في جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم ثعلب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في البيت الذي أئشدها ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيويوه شيخ النحاة ، ولا تتسع هذه المجالة السريعة إلى الاحتجاج لكل رأى ، وإلى تخرج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو : « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ »  
وَنَدَرَ مَجِيئَهُ اسْمًا بَعْدَ « عَسَى ، وَكَادَ » كَقَوْلِهِ :

٨٤ — أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا  
لَا تُكْثَرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

٨٤ — قال أبو حيان : « هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد » اه ؛  
قال ابن هشام : « طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الأمل ومنية السائل ، فقال :  
هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط  
الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتاً  
مجهولة القائلين ، اه ، وقيل : إنه لرؤبة بن المعجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فلم  
أجده في أصل الديوان ، وهو بما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً لهذا الديوان بما وجدته  
في بعض كتب الأدب منسوباً إليه ، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه  
عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه .

اللغة : « العدل ، الملامة » ملحاً ، اسم فاعل من « ألح يلح إلحاحاً ، أى أكثر .

الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « فى العدل » جار ومجرور متعلق بأكثر « ملحاً »  
حال من التاء فى أكثرت مؤكدة لعاملها « دائماً » صفة للحال « لا تكثرن » لا : ناهية ،  
والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا ، ونون التوكيد  
حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إني »  
إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت » عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم  
اسمها « صائماً » خبره ، والجملة من عسى واسمها وخبرها فى محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائماً » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » فرفع بها  
الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها  
مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم فى المثل « عسى الغوير أبو ساء » .

وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن « عسى » هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا =



وقوله :

٨٥ — فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ ، وَمَا كَذْتُ آتِيًّا

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

== تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لأن الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وذلك لأن معنى عسى للترجي ، والترجي لإنشاء ، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها لإنشائية ، والجملة الإنشائية لا تقع خبراً لأن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للبتداء غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية ، فلا تكون « عسى » ناقصة ، وأما قوله « صائماً » على هذا فهو خبر « لكان » محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إني رجعت أن أكون صائماً ،

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام في حماسه ( انظر شرح التبريزي ٨٥/١ بتحقيقتنا ) وأولها قوله :

إِذَا لَرَبِّ لَمْ يَحْتَمَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَىٰ أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرٌ

اللغة : « أبت ، رجعت » فهم ، اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد أنها تتأسف وتتحزن على إفلاق منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوماً من بني الحيان — وهم حي من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتار عسلاً من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع في أيديهم ، فالتحق من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الحجر ، ثم انزل على حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجوا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن غز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الحطة فارقتها ، وهي تتأسف وتتعجب من كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب ؛ فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » الواو حالية ، ما : نافية « كذت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آتياً » خبر كاد ، والجملة في محل نصب حال « وكم » الواو حالية ، كم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ومثل مضاف وضير الغائبة مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومنعول به « وهي » الواو =

وهذا هو مُراد المصنف بقوله : « لكن ندر — إلى آخره » لكن في قوله « غير مضارع » إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجارُ والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجيء هذه كلها خيراً عن « عسى ، وكاد » بل الذي ندر مجيء الخبر اسماً<sup>(١)</sup> ، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خيراً عن هذين .

\* \* \*

وَكَوْنُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَمَدِّ عَسَى نَزْرٌ ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا<sup>(٢)</sup>

= للحال ، هي : مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتياً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » ، فرفع الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً ، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة هي « وما كنت آتياً » ،

(١) يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن في كلام الناظم حذف الواو وما عطفته ، وأصل الكلام « لكن ندر غير مضارع لهذين وأخواتهما خبر » ، وقد ندر مجيء خبر جعل جملة فعلية فعلها ماض في قول ابن عباس « لجل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً ، على أن صدق قوله « غير مضارع » ، يكفي فيه صورة واحدة ، وهي الاسم المفرد .

(٢) « وكونه » الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أي : وكونه وارداً « بدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « نذر » خبر المبتدأ الذي هو قوله كونه « وكاد » الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثانٍ « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » ، الآتي « عكسا » فعل ماض مبنى للجهول ، ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقتران خبر « عسى » بـ « أن » كثير<sup>(١)</sup> ؛ وتجريده من « أن » قليل ، وهذا مذهبُ سيبويه ، ومذهبُ جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من « أن » إلا في الشعر ، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ « أن » قال الله تعالى : ( فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ) ، وقال عز وجل : ( عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُزَحِّمَهُ ) .

ومن وروده بدون « أن » قوله :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(١) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل في تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب في كلام العرب .

وللعلماء في الجواب عن ذلك أربعة وجوه :

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثاني تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التي وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر في تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام . وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتاً لاسم ذات ، أو يحىء حالاً من اسم الذات .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية في هذا الموضع ، بل هي زائدة ؛ فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام في السعة أحياناً ، وهي لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ — البيت لهديبة بن خشرم العذري ، من قصيدة قالها وهو في الحبس ، وقد =

= روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالى فى أماليه ، وروى أبو السعاهات ابن الشجرى فى حماسه منها أكثر بما رواه أبو علي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتِ ، وَأَنْتِ أَحْيَانًا طَرُوبُ      وَكَيْفَ وَقَدْ تَمَلَّكَ الْمَشِيبُ ؟  
يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي      إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ  
يُورِّفُنِي أَكْتِنَابُ أَبِي مُنْمِرٍ      فَقَلْبِي مِنْ كِتَابَتِهِ كَتِيبُ  
قُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ ! مِنْهَا      وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمُصِيبُ  
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ      يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللغة : « طربت ، الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن » النأي ، البعد والكرب ، الهم والغم « أمسيت ، قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبي حنيفة أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم كما هو ظاهر من الآيات التي رويتها ، وكان أبو نعيم معه فى السجن .

الإعراب : « عسى ، فعل ماض ناقص « الكرب ، اسم عسى مرفوع به « الذى » اسم موصول صفة للسكر « أمسيت ، أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يكون ، فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراه » وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه « فرج ، مبتدأ مؤخر « قرب صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر « يكون ، والجملة من « يكون » واسمها وخبرها فى محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يكون وراه - لـخ ، حيث وقع خبر « عسى ، فعلا مضارعا مجردا من « أن ، المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذى بعده ( ش ٨٧ ) وقول الآخر :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَن بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ      يَمْنَهُمِ جَوْنِ الرَّبَّابِ سَكُوبِ

( المنهمر : أراد به المطر الكثير « والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب

الأسود دليل على أنه حافل بالمطر ) ومثل هذه الآيات قول الآخر .

فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَجَا ، وَلَكِنْ      عَسَى يَنْقُرُ بِي حِمَقٌ لَيْمٌ

وقوله :

٨٧ - عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

وأما « كاد » فذكر المصنف أنها عكسُ « عسى » ؛ فيكون الكثيرُ في

٨٧ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يأتي » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بـيأتي « الله » فاعل يأتي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى « لأنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « في خليقته » الجار والمجرور يتعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليقة مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله : « يأتي به الله » حيث جاء خبر « عسى » فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله - سوى ما ذكرناه مع الشاهد ٨٦ - قول الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أن يجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .

فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير مستتر يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمة :

وَأَسْتَقِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أَبَتْهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعْبُئِهِ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو « تكلمني » رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو « أحجاره » فهذا ونحوه شاذ أو مؤول .

أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى ، فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً .

خبرها أن يتجرد<sup>(١)</sup> من « أن » وَيَقِلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ « أن » مخصوصٌ بالشعر ؛ فمن تجريده من « أن » قوله تعالى : ( فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ) وقال : ( مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ )<sup>(٢)</sup> ومن اقترانه بـ « أن » قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا كَادَتْ أَنْ أَصَلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَقْرُبَ » وقوله :

٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوًا رِيظَةً وَبُرُودًا

\*\*\*

(١) ومثل الآيتين الكریمتین قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد ( رقم ١٤٩ ) الآتي في باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهَ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ—لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ—يَنْتَصِرُ  
الشاهد فيه : قوله « كاد ينتصر » فإن الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد لم يقترن بأن  
٨٨ — هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة  
إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلبه لمحمد بن منذر ، أحد شعراء  
البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي ، وقبلة :

إِنَّ عَبْدَ الْجَمِيدِ يَوْمَ تُوِّفَى هَدًى رُكْنَا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ  
لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهَ مَا عَلَى النَّعْسِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ ؟

اللغة : « تفيض ، من قولهم « فاضت نفس فلان » ويروي في مكانه « تفيض » وكل  
الرواة يجيزون أن تقول « فاضت نفس فلان » إلا الأصمعي فإنه أبي إلا أن تقول  
« فاضت نفس فلان » بالطاء ، وكلام غير الأصمعي أسد ؛ فهذا البيت الذي نشره دليل  
على صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا ، وَتَحْشَى حِمَامًا ؛ فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز :

تَجَمَّعَ النَّاسُ ، وَقَالُوا : عُرْسُ فُقُقِمَتْ عَيْنٌ ، وَفَاضَتْ نَفْسُ =

وَكَعَسَى حَرَى ، وَلَكِنْ جُمَلًا  
خَبَرَهَا حَتْمًا بِ « أَنْ » مُتَّصِلًا<sup>(١)</sup>

== وقول الشاعر في بيت الشاهد « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء المشناة - الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » ، كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيك « النفس » ، اسم كاد « أن » ، مصدرية « تفيض » ، فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس . وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع خبراً لكاد ، عليه ، جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق « إذ » ، ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله « تفيض » أيضاً « غدا » ، فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى « حشو » ، خبر غداً ، وحشو مضاف و « ربطة » ، مضاف إليه « وبرد » ، معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » ، حيث أتى بخبر « كاد » ، فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ  
وقول ربيعة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَا مَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَيْلِ أَنْ يَمْضَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم - رضي الله تعالى عنه ١ - « كاد قلبي أن يطير » .

ومع ورود المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن - في الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم - من أن تجرد خبر كاد من أن المصدرية كثير في كلام العرب ، واقترانه بأن قليل ؛ لكنه ليس شاذاً - وهو في هذا تابع لسيويه .

(١) « كسى » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حرى » ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر ، ولكن ، حرف استدراك « جملاً » ، جعل : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق « خبرها » ، خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه « حتماً » ، صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : اتصالاً حتماً « بأن » ، جار ومجرور متعلق بقوله متصل الآتى « متصلاً » ، مفعول ثانٍ لجعل .

وَأَلْزَمُوا أَخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ أَنْتِفَا «أَنْ» نَزْرًا (١)  
 يعنى أن «حَرَى» مثلُ «عَسَى» فى الدلالة على رَجَاءِ الفعل ، لكن يجب  
 اقتران خبرها بـ «أَنْ» ، نحو : «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ولم يُجْرَد خبرها من  
 «أَنْ» لافى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك «أَخْلَوْلَقَ» تلزم «أَنْ» خبرها  
 نحو : «أَخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطَّرَ» وهو من أمثلة سيبويه ، وأما «أَوْشَكَ»  
 فالكثير اقتران خبرها بـ «أَنْ» ويقلُّ حَذْفُهَا منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

٨٩ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا

— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(١) «وَأَلْزَمُوا» فعل وفاعل «أخْلَوْلَقَ» قصد لفظه : مفعول أول لازم «أَنْ»  
 قصد لفظه أيضاً : مفعول ثانٍ لازم «مثل» ، حال صاحبه قوله «أخْلَوْلَقَ» السابق ،  
 ومثل مضاف و«حَرَى» قصد لفظه : مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا»  
 الآتى ، وبعد مضاف ، و«أَوْشَكَ» قصد لفظه : مضاف إليه «انتفا» قصر للضرورة :  
 مبتدأ ، وانتفا مضاف و«أَنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «نَزْرًا» فعل ماضٍ ، والالف  
 للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجملة فى محل رفع  
 خبر المبتدأ الذى هو انتفا .

وتقدير البيت : وألزم العرب أخْلَوْلَقَ أَنْ حال كونه مشبهاً فى ذلك حَرَى ، وانتفا  
 أن بعد أَوْشَكَ قد قل .

٨٩ — هذا البيت أشده ثعلب فى أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه  
 إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقيله :

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَالْتَمِسْ بِكَفَيْكَ فَضْلَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ  
 المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أنفه الأشياء ، وأهونها خطراً ،  
 وأقلها قيمة — لما أجابوا ، بل لأنهم لينمون السائل ويملون السؤال .

الإعراب : «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماضٍ مبنى للجهول فعل  
 الشرط «الناس» نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثانٍ  
 لسئل «لأوشكوا» اللام واقعة فى جواب «لو» وأوشك : فعل ماضٍ ناقص ، =



وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠- يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

\*\*\*

== وواو الجماعة اسمه ، إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » ، فعل ماض مبني للجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لـ « قيل » ، وجملة « قيل » ونائب فاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها « أن » ، مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة في محل نصب خبر أوشك « وبنعوا » معطوف على يملوا .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : في قوله « لاوشكوا » حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصمعي وأبي علي اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع ، وسيأتي للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨) ، والأمر الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهَلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يَقْدِرْ يَبْعَضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلجة البربرعي :

إِذَا الرَّهْمُ لَمْ يَفْشِ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِيَالُ التُّهَوَيْنِي بِأَلْفَتِي أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠- البيت لامية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت

لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٧٩) .

اللغة : « منيته » ، المنية : الموت « غراته » جمع غرة - بكسر الغين - وهي الغفلة « يوافقها »

يضيئها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته ، =

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصْحَحِّ كَرَبًا وَتَرَكَ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا (١)  
كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقَ ، كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقَ (٢)

== والقرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت  
— ولا بد — نازل بكل أحد .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك « فر » فعل  
ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل  
لها صلة « من منيته » الجار والمجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « في  
بعض » الجار والمجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض مضاف وغرات من « غراته »  
مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به ،  
وجملة يوافقها في محل نصب خبر « يوشك » .

الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد  
من « أن » وهذا قليل .

(١) « مثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و « كاد » قصد لفظه : مضاف إليه « في  
الأصح » جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق « كرباً » قصد لفظه : مبتدأ  
مؤخر « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « مع » ظرف متعلق  
بترك ، ومع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و « ذى مضاف و « الشرع » مضاف إليه  
« وجبا » فعل ماض ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كأنشأ » الكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص « السائق » اسمه  
« يحدو » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر أنشأ « وطفق » معطوف على أنشأ  
« كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جعلت » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر  
« وأخذت » ، وعلق « معطوفان على جعلت » .

لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تجرّد خبرها من «أن»، وزعم المصنف أن الأصحّ خلافه، وهو أنها مثل «كاد»؛ فيكون الكثير تجريد خبرها من «أن» ويقلّ اقترانه بها؛ فمن تجريده قوله:

٩١- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبٌ

وَسَمِعَ مِنْ اقْتِرَانِهِ بِهَا قَوْلُهُ

٩٢- سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا

وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

٩١- قيل: إن هذا البيت لرجل من طيء، وقال الاخفش: إنه للسكاجبة اليربوعي

أحد فرسان بني تميم وشعراتهم المجيدون،

اللغة: «جواه»، الجوى: شد الوجد «الوشاة» جمع واش، وهو النمام الساعي بالإفساد بين المتوادين، والذي يستخرج الحديد بلطف، ويروى «حين قال العذول»، وهو اللأم «غضوب»، صفة من الغضب يستوى فيها المذكر المؤنث كصبور.

المعنى: لقد قرب قلب أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن، حين أبلغني

الوشاة الذين يسمعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي.

الإعراب: «كرب»، فعل ماض ناقص «القلب»، اسمه «من جواه»، الجار والمجرور

متعلق بقوله «يذوب»، الآتي، أو بقوله «كرب»، السابق، وجوى مضاف وضمير الغائب

العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب»، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود إلى القلب، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب «حين»، منصوب على

الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق «قال»، فعل ماض «الوشاة»، فاعل قال «هند»،

مبتدأ «غضوب»، خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول. وجملة قال وفاعله

ومفعوله في محل جر بإضافة «حين»، إليها.

الشاهد فيه: قوله «يذوب»، حيث أتى بخبر «كرب»، فعلا مضارعا مجرداً من أن.

٩٢- البيت لأبي يزيد الأسلمي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل =

= ابن هشام بن المغيرة ، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكثف بالحرامان ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلذَّيِّ مَصَّتِ الثَّرَى  
حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعَّرَا  
نَقَائِدَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْفِنَى  
وَحَلَبَتِ الْأَيَّامَ وَالذَّهْرَ أَضْرَعَا

اللغة : مصت الثرى حديثاً ، أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ، فكثرت عن ذلك المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام د بأن ترعرعا ، يروى برامين مهملتين بينهما عين مهملة ، ويروى د ترعرعا ، بزاه من معجمتين بينهما عين مهملة كذلك ، ومعناه تحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم في الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء د نقائد د جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر د أضرع ، هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره د ذوو الأحلام ، أصحاب العقول ، ويروى د ذوو الأرحام ، وهم الأقارب من جهة النساء د سجلا ، — بفتح فسكون — الدلو ما دام فيها ماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجلا ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهي دلو لا غير . ولا يقال حينئذ سجلا ، والغرب — بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ، وكذلك الذنوب — بفتح الذال المعجمة — مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثره وأنانية ، فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتني إنما هى عروق ظلمت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها  
=

والمشهورُ في « كَرَبَ » فتحُ الراءِ ، وُنُقِلَ كسرُها أيضاً .

•••

ومعنى قوله : « وَتَرَكَ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجَبًا » أن ما دلَّ على الشروع في الفعل لا يجوز افتتانُ خبره بـ « أَنْ » لما يَبْنِيهِ وبين « أَنْ » من المُنَافَاةِ ؛ لأن المقصودَ به الحالُ ، و « أَنْ » للاستقبال ، وذلك نحو : « أَشْأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو ، وَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ ، وَأَخَذَ يَنْظِمُ ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا » .

\* \* \*

وَأَسْتَقَمُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا وَكَادَ لَاغَيْرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا<sup>(١)</sup>

= الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماضٍ ، وضمير الغائبة مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « بجلا » مفعول ثانٍ لسقى « على الظا » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماضٍ ناقص ، والهاء تاء التأكيد « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعلى مضارع حذفته منه إحدى التامين — وأصله تقطعا — منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهو قليل ، حتى إن سيويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » ، وفي مثل هذا البيت رد عليه .  
ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن روبة :

قَدْ بُرَّتْ أَوْ كَرَبَتْ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَبْهَسَا مَثْبُورَا

ومن ورود خبر « كرب » مضارعا غير مقترن بأن — سوى الشاهد السابق (رقم ٩١)

قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَلَا تَحْرِمِي نَفْسًا عَلَيْكَ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبْتَ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) « واستعملوا » فعل وقاطع « مضارعا » مفعول به لاستعمل « لاوشكا » جار =

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصَرَّفُ ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : ( يَكَادُونَ يَسْطُونَ ) وقول الشاعر :

\* يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ <sup>(١)</sup> \* [ ٩٠ ]

وَزَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أنه لم يستعمل « يُوْشِكُ » إلا بلفظ المضارع [ ولم يستعمل « أوشك » بألفظ الماضي ] وليس بجيِّدٍ ، بل قد حكى الخليلُ استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا <sup>(٢)</sup> [ ٨٩ ]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع [ وَقَلَّ استعمالُ الماضي ] .

وقول المصنف : « وزادوا موشكا » معناه أنه قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من « أوشك » كقوله :

٩٣ — فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا

= وجرور متعلق بقوله استعملوا « وكاد » معطوف على أوشك « لا ، عاطفة « غير ، معطوف أوشك ، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر « وزادوا ، فعل وفاعل « موشكا ، مفعول به لراد .

(١) هذا هو الشاهد رقم ( ٩٠ ) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره ( ص ٣٢٣ ) ومحل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » ، حيث استعمل فعلاً مضارعاً لأوشك ، كما بيناه في الموضوع الذي أحلناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم ( ٨٩ ) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره في ( ص ٢٢٢ ) والاستشهاد به هنا بقوله « أوشكوا » ، حيث استعمل الفعل الماضي ، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للجهد ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك في الموضوع الذي أحلناك عليه .

٩٣ — هذا البيت لأبي سهم الهذلي ، وبعده قوله :

وقد يُشعرُ تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لم يُستعمل اسمُ الفاعلِ من «كاد»،  
وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤ - أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي  
يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وقد ذَكَرَ المصنّفُ هذا في غير هذا الكتاب .

= وَتَوْحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابًا

اللغة : «خلاف الأنيس، أى بعد الموانس وحوشا، ففرا خاليا، وقد ضبطه بعض  
العلماء بضم الواو على أند جمع وحش، والوحش : صنعة مشبهة، تقول : أرض وحش،  
تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صنعة كصبور «يبابا»، قال ابن منظور في  
اللسان : «اليباب عند العرب : الذى ليس فيه أحد، قال عمر بن أبى ربيعة :

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبَلْبَيْنِ لَوْ بَسَّيْنَا رَجَعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابًا ؟

فإلى قصرِ ذِي الْعَشِيرَةِ فَالصَّا لِفِ أُمْسَى مِنَ الْأَنِيسِ يَبَابًا

معناه خاليا لا أحده، اهـ .

الإعراب : «فوشكة، خبر مقدم - وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم  
وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه - «أرضناه أرض : مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير  
مضاف إليه «أن، مصدرية «تعود، فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره «هي يعود إلى أرض «خلاف، منصوب على الظرفية، وناصبه «تعود،  
وخلاف مضاف، و«الأنيس، مضاف إليه «وحوشا، حال من الضمير المستتر في تعود،  
وقوله «يبابا، حال ثانية، وقيل : تأكيد لانه بمعناه، وقيل : معطوف عليه بحرف عطف  
مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من حيث نقصانه .

الشاهد فيه : قوله «فوشكة، حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك .

وهنالك قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة :

فإنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي

٩٤ - هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو من قصيدة له =

وأفهمَ كلامَ المصنّف أن غير « كاد ، وأوشك » من أفعال هذا الباب لم يردّ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكى غيره خلاف ذلك ؛ فحكى صاحبُ

== طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة  
الأموي العادل ، وقيل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً      سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدٌ  
قَدَيْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا      وَعَوَارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ  
فَإِنْ تَرَكْتُ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبِكِي      وَتَشْرَى إِذَا مَا حَحَّحْتَهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : « سها عاند ، يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكدر يرقاً ، وستل ابن عباس عن  
المستحاضة فقال : إنه عرق عاند « قديت بها ، أصابني الفدى بسببها » سهو دموعها ، ساكنة  
لينة « عوارها ، قذاها « تشرى ، تلح « حححتها ، حركتها « المرارود ، جمع مرود — بزنة  
منير — وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسي ، حزننا وشدة لوعة « الرجام ، بالراء المهملة  
المكسورة والجيم — موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أسي «  
مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالاً بتقدير « آسيا » أي حزناً « يوم ، منصوب على  
الظرفية الزمانية ، وناصبه « أموت » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « ولأني ، إن :  
حرف تأكيد ونصب ، والياء اسمها « يقينا ، مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : أوقن  
يقينا « لرهن ، اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذي ، جار ومجرور ، متعلق برهن « أنا ،  
مبتدأ « كائد ، خبره ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول مخفي محذوف  
منصوب بفعل محذوف تقع جلته في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير  
مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذي أنا كائد ألقاه ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله ، كائد ، بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل  
الشاعر اسم الفاعل من « كاد » هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تبع فيه قوماً من النحاة .  
وقيل : إن الصواب في الرواية « كابد » بالباء الموحدة من المسكوبة ، فلا شاهد فيه .



الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قال : عَسَى يَعْسِي فهو عَاسٍ ، وحكى الجوهرى مضارع « طَفِقَ » ، وحكى الكسائى مضارع « جَعَلَ » .

\* \* \*

بَعْدَ عَسَى اخْلُوقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ  
غَنَى بِ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فُقِدَ<sup>(١)</sup>

اختصت « عسى ، واخْلوق ، وأوشك » بأنها تستعمل ناقصة وتامة .  
فأما الناقصة فقد سبق ذكرها .

وأما التامة فهي المسندة إلى « أن » والفعل ، نحو : « عَسَى أَنْ يَقُومَ ، واخْلُوقَ أَنْ يَأْتِيَ ، وأوشك أَنْ يَفْعَلَ » ف « أن » والفعل في موضع رفع فاعل « عسى ، واخْلُوق ، وأوشك » واستغفرت به عن المنصوب الذى هو خبرها .

وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذى بعد « أن » اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به ؛ فإن وليه نحو « عسى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو على الشَّوْبِينِ إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذى بعد « أن » ف « أن » وما بعدها فاعل لعسى ، وهى تامة ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز ما ذكره الشَّوْبِينِ وتجويز

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله يرد الآتى ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه مضاف إليه « اخلوق ، أوشك » معطوفان على « عسى » بماطف مقدر « قد » حرف تحقيق « يرد » فعل مضارع « غنى » فاعل يرد « بأن يفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « غنى » ومثله قوله « عن ثان » وقوله « فقد » فعل ماض مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة من فقد ونائب فاعله في محل جر صفة لثان .

وَجِهٍ آخَرَ ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد « أن » مرفوعاً بعسى اسماً لها ، و « أن » والفعل فى موضع نصب بعسى ، وتقدّم على الاسم ، والفعل الذى بعد « أن » فاعله ضمير يعود على فاعل « عسى » وجاز عَوْدُهُ عليه — وإن تأخر — لأنه مُقَدَّمٌ فى النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث .

فتقول — على مذهب غير الشلوين — « عسى أن يقوموا الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن المندات » فتأتى بضمير فى الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ « عسى » .

وعلى رأى الشلوين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم المندات » فلا تأتى فى الفعل بضمير ؛ لأنه رَفَعَ الظاهر الذى بعده .

\* \* \*

وَجَرْدَنْ عَسَى ، أَوْ اِرْقَعْ مُضْمَرًا

يَهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ (١)

(١) وجردن ، جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أمت عسى ، قصد لفظه : مفعول به لجرد د أو ، حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أمت مضمرأ ، مفعول به لارفع د بها ، جار ومجرود متعلق بارفع د إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم قبلها ، قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وما : مضاف إليه د قد ، حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب د ذكرا ، ذكر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .

اِخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تَقَدَّمَ عليها اسمٌ جاز أن يضر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لفة تميم ، وجاز تجریدها عن الضمير ، وهذه لفة الحجاز ، وذلك نحو : « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » فعلى لفة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و « أن يقوم » في موضع نصب بمسى ، وعلى لفة الحجاز لا ضمير في «عسى» و « أن يقوم » في موضع رفع بمسى .

ونظير فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ؟

فتقول — على لفة تميم — : « هندعست أن تقوم ، والزيدان عسيان أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والهندان عستا أن تقوموا ، والهندات عسين أن يقمن » .  
وتقول — على لفة الحجاز — : « هندعسى أن تقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندان عسى أن تقوموا ، والهندات عسى أن يقمن » .

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : « الزيدان جعلاً ينظمان » ولا يجوز ترك الإضمار ؛ فلا تقول : « الزيدان جعل ينظمان » كما تقول : « الزيدان عسى أن يقوموا » .

\*\*\*

وَالْفَتْحَ وَالكَسَرَ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ  
نَحْوِ «عَسَيْتُ» ، وَاِنْتِقَا الْفَتْحِ زُكْنَ (١)

(١) «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» ، الآتي «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في السين» جار ومجرور متعلق بأجز « من نحو» جار ومجرور متعلق به حذف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه : مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة أو للاستئناف ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و «الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

إذا اتصل بـ « عسى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لتكلم ، نحو : « عَسَيْتُ »  
 أو لمخاطب ، نحو : « عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ »  
 أو لغائبات ، نحو : « عَسَيْنَ » جاز كسرُ سينها وفتحُها ، والفتحُ أشهرُ ، وقرأ نافع :  
 ( فَهَلَّ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ) بكسر السين ، وقرأ الباقر بفتحها . (\*)

\* \* \*

\* خاتمة : قد ورد في القرآن الكريم آيتان مما يرتبط بهذا الباب أحب أن أبين لك شأنهما .  
 ليكون ذلك تدريبا لك :

أما الآية الأولى فقوله سبحانه ( لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم  
 ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ) وهذا السياق مطابق للغة أهل الحجاز ، لأن  
 « عسى » مجردة من ضمير القوم في الجملة الأولى ومن ضمير النساء في الجملة الثانية ، فهي تامة  
 مستندة إلى أن والفعل ، ولو أجريت على النقصان ل قيل : عسوا أن يكونوا خيرا منهم ،  
 وعسين أن يكن خيرا منهن .

وأما الآية الثانية فهي قوله تعالى ( عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ) فعسى هذه تامة  
 وفاعلها أن والفعل المضارع بعدها ، و « ربك » فاعل يبعثك ، ولا يجوز أن تجعل « عسى »  
 ناقصة و « ربك » اسما ، و « أن يبعثك » خبرها لأنك لو أعربت الآية على هذا الوجه كنت  
 قد فصلت بين صلة أن ومعمولها بأجنبي ، أما صلة أن فهي يبعثك ، وأما معمولها فهو مقاما  
 محمودا — سواء جعلته منصوبا على الظرفية أو غيرها — وأما الفاصل فهو لفظ ربك فإنه  
 ليس معمولاً ليعثك ؛ لأن الغرض أنه اسم عسى .

إِنَّ وَأَخْوَاتُهَا

لِإِنَّ ، أَنْ ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ (١)  
 كَيَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفءٌ ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْفٍ (٢)  
 هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي ستة أحرف (٣) :

(١) «لإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أن» ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن ، كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عكس» مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، لكان ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول : أى عكس الذى استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول .

(٢) «كيان» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، إن : حرف توكيد ونصب «زيداً» اسمها «عالم» خبرها «بأنى» الباء جارة ، وأن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «كفاء» خبرها ، وأن ومعمولاهما فى تأويل مصدر مجرور بالياء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق «ولكن» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن : اسم لكن ، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن ، وذو مضاف و «ضعف» مضاف إليه .

(٣) قد عرفت بما قدمنا لك ذكره فى أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٣٢٢) أن سيويوه رحمه الله يرى أن «عى» قد تكون حرفاً دالاً على الترجيى مثل لعل ، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إن ، فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، وذلك فى حالته واحدة ، وبى أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر :

\* فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا \*

وقد تقدم إنشاده كاملاً فى الموضوع الذى أحلناك عليه ، ومثله قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَأْ ، يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَأْ

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي :

إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّهَا سِيدُوِيَهْ خَمْسَةً ؛ فَاسْقَطْ « أَنَّ » الْمَفْتُوحَةَ لِأَنَّ أَصْلَهَا « إِنَّ » الْمَكْسُورَةَ ، كَمَا سَيَأْتِي .

ومعنى « إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ » التوكيدُ ، ومعنى « كَأَنَّ » التشبيهُ ، وَ « لَكِنَّ » للاستدراك ، وَ « لَيْتَ » لِلتَّمَنِّيِّ ، وَ « لَعَلَّ » لِلتَّرَجُّيِّ وَالْإِشْفَاقِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّرَجُّيِّ وَالتَّمَنِّيِّ أَنَّ التَّمَنِّيَّ يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ ، نَحْوُ : « لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » وَفِي غَيْرِ الْمُمْكِنِ ، نَحْوُ : « لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا » (١) ، وَأَنَّ التَّرَجُّيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمُمْكِنِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ » وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّرَجُّيِّ وَالْإِشْفَاقِ أَنَّ التَّرَجُّيَّ يَكُونُ فِي الْحُبُوبِ ، نَحْوُ : « لَعَلَّ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ » وَالْإِشْفَاقُ فِي الْمَكْرُوهِ نَحْوُ : « لَعَلَّ الْعَدُوَّ يَقْدَمُ » .

وهذه الحروفُ تعملُ عَكْسَ عَمَلِ « كَأَنَّ » فَتَنْصِبُ الْأَسْمَ ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ (٢)

= وَلِي نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي  
ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التي عدّها الناظم والشارح ،  
والسابع عسى ، عند سِيدُوِيَهْ وجماعه من النحاة ، فأعرف ذلك .  
(١) قد وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية ، وهو قوله :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا قَعَلَ الْمَشِيبُ  
(٢) هنا أمران يجب أن تنبه لهما :

الأول : أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَا تَدْخُلُ عَلَى جُمْلَةٍ يَجِبُ فِيهَا حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ ، كَمَا لَا تَدْخُلُ عَلَى مَبْتَدَأٍ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، مِثْلَ « مَا ، التَّعْجِيبِيَّةِ ، كَمَا لَا تَدْخُلُ عَلَى مَبْتَدَأٍ يَجِبُ لَهُ التَّصْدِيرُ — أَيْ الْوُقُوعُ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ — كَأَسْمِ الْإِسْتِفْهَامِ ، وَيَسْتَتْنِي مِنْ هَذَا الْأَخِيرِ ضَمِيرُ الشَّانِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَصْدِيرُهُ ، وَقَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ إِنْ فِي قَوْلِ الْأَخْطَلِ التَّغْلِيْبِ :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكِنِيسَةَ يَوْمًا يَلْتَقِ فِيهَا جَاذِرًا وَظَلْبَاءَ

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ، لكونه بما يجب له التصدير ، وقد حمل على =

= ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ، فإن : حرف تأكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من في قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة من الجارة في الإيجاب ، ويجعل « أشد » اسم إن ، و« المصورون » خبرها ، وهو مبنى على رأى ضعيف ، ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طليبا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى ( إنهم ساء ما كانوا يعملون ) وقوله سبحانه ( إن الله نعمًا يعظمكم به ) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لِيْلِكُمْ نَأْمًا

فإنها على تقديره قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له ؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعحول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا — إلخ ، وكذلك الباقي ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف والتزام مالا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى ( وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلمهم ) وقوله جل شأنه : ( والخامسة أن غضب الله عليها ) د

الأمر الثاني : أن جماعة من العلماء — منهم ابن سيده — قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر ( وينسب إلى عمر بن أبي ويعة ، ولم أجده في ديوانه ) :

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا

وبقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرسا :

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول ذى الرمة :

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مَمَّوَهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهِنَّ ذَهَبًا زُلَّالًا =

نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » ؛ فهي عاملة في الجزئين ، وهذا مذهب البصريين .  
 وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رَفْعِهِ الذي  
 كان له قبل دخول « إِنَّ » وهو خبر المبتدأ .

\* \* \*

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ ، إِلَّا فِي الَّذِي كَلِمَتِ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَدْيِ (١)  
 أى : يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ ، إلَّا إذا كان الخبرُ ظرفًا ،  
 أو جارًّا ومجرورًا ؛ فإنه لا يلزم تأخيرُه ، وتحت هذا قسمان :  
 أحدهما : أنه يجوزُ تقديمُه وتأخيرُه ، وذلك نحو : « لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدْيِ »

= وبقول الراجز :

\* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا \*

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم — هم قوم رؤبة بن العجاج — نصب الجزأين  
 يان وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامة .

وجمهرة النحاة لا يسلبون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل  
 محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشهبون أسدًا ،  
 باليت أيام الصبا تكون رواجع .

(١) « وراع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » اسم  
 لإشارة مفعول به لراع « الترتيب » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشارة « إلا »  
 أداة استثناء « فى الذى » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف . والتقدير : راع هذا  
 الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى — إلخ « كليت » الكاف جارة لمحذوف ،  
 وليت : حرف تمن ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على  
 اسمها « أو » عاطفة ، معناها التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها »  
 « غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البدى » مضاف إليه ، والمراد  
 بالتركيب الذى كليت فيها — إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً



أو « لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَيْدَى » أى الْوَقْصَحِ ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على « غير » وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمُهُ ، نحو : « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « فى الدار » لثلاثا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبرِ على الاسمِ إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا آكَلَ طَعَامَكَ » فلا يجوزُ « إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا آكَلَ » وكذا إن كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا وَاتَّقِ بِكَ » أو « جَالِسٌ عِنْدَكَ » فلا يجوزُ تقديمُ الممولِ على الاسمِ ؛ فلا تقول : « إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَاتَّقِ » أو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ » وأجازهُ بَعْضُهُمْ ، وجعل منه قوله :

٩٥ — فَلَا تَلْحَنِ فِيهَا ؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ

\*\*\*

٩٥ — هذا البيت من شواهد سيويه الحسين التي لم ينسبها إلى قائل معين ( انظر

كتاب سيويه ١ / ٢٨٠ ) .

اللغة : « لا تلحنى ، — من باب فتح — أى : لا تلنى ولا تعذلنى « جم » كثير ، عظيم « بلابله ، أى وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .

المعنى : قال الأعمش فى شرح شواهد سيويه « يقول لا تلنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ، فالعذل لا يصرفى عنها ، ا هـ .

الإعراب : « فلا ، ناهية « تلحنى ، تلح : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فيها ، جار ومجرور متعلق بتلحنى « فإن ، الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها ، الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب ، الآتى ، وحب مضاف ، وها : ضمير الغائبة مضاف إليه « أخاك ، أختا : اسم إن ، وأختا مضاف والكاف مضاف إليه ، « مصاب ، خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب ، مضاف إليه « جم » خبر ثان لأن « بلابله ، بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . =

وَهَمَزَ إِنْ أَنْفَتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا ، وَفِي سِوَى ذَلِكَ أُكْسِرَ (١)

« إِنْ » لها ثلاثة أحوال : وُجُوبُ الفتح ، وُجُوبُ الكسر ، وُجُوبُ  
الأميرين :

فيجب فتحها إذا قُدِّرَتْ بِمَصْدَرٍ ، كما إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ فِعْلٍ (٢) ،

= الشاهد فيه : تقديم مفعول خبر « إن » ، وهو قوله « بحبها » ، على اسمها وهو قوله « أخاك » ،  
وخبرها وهو قوله « مصاب القلب » ، وأصل الكلام « إن أخاك مصاب القلب بحبها » ،  
فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين « إن » واسمها ، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر ،  
وإجازة هذا هو ما رآه سيويوه شيخ النحاة ( انظر الكتاب ١ / ٢٨٠ ) .

(١) « وهمز » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افتح » ، الآتي ، وهمز مضاف  
و « إن » ، قصد لفظه : مضاف إليه « افتح » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت « لسد » ، جار ومجرور متعلق ب« افتح » ، وسد مضاف و « مصدر » مضاف  
إليه « مسدها » ، سد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفي سوى » ،  
جار ومجرور متعلق بقوله « اكسر » الآتي ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذلك »  
مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « اكسر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقدير ، أنت ،

(٢) شمل قول الشارح « مرفوع فعل » ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثال  
الذي ذكره . ومنه قوله تعالى : ( أو لم يكفهم أنا أنزلنا ) أي : أو لم يكفهم إنزلنا ، وما  
إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : ( قل أوحى إلى أنه استمع نفر  
من الجن ) أي : قل أوحى إلى استماع نفر من الجن ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهراً  
كما في هذه الأمثلة ، وبين أن يكون الفعل مقدرًا ، وذلك بعد « ما » المصدرية نحو قولهم :  
« لا أكله ما أن في السماء نجماً » وقولهم : « لا أفعل هذا ما أن حراء مكانه » ، التقدير :  
لا أكله ما ثبت كون نجم في السماء ، ولا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه ، وبعد « لو »  
الشرطية في مذهب الكوفيين ، وذلك كما في نحو قول تعالى : ( ولو أنهم صبروا حتى تخرج  
إليهم ) أي لو ثبت صبرهم .

نحو: « يعجبني أنك قائمٌ » أى: قيامك، أو منصوبه، نحو: « عرفتُ أنك قائمٌ »  
 أى: قيامك، أو فى موضع مجرور حرفٍ، نحو: « عجبت من أنك قائمٌ » أى: من  
 قيامك<sup>(١)</sup>، وإنما قال: « لَسِدٌ مَّصْدَرٌ مَسَدًا هَا » ولم يَقُلْ: « لسد مفرد مسدها »  
 لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسَدًا هَا ويجب كسرها، نحو: « ظننت زيدا إنَّه قائمٌ »؛ فهذه  
 يجب كسرها وإن سَدَّ مَسَدًا هَا مفرد؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى، ولكن لا تُقدَّر  
 بالمصدر؛ إذ لا يصح « ظننت زيدا قيامه »<sup>(٢)</sup>.

فإن لم يجب تقديرها بمصدرٍ لم يجب فتحها، بل تُكسرُ: وجوباً، أو جوازاً،  
 على ما سنبين، وتحت هذا قسمان؛ أحدهما: وجوبُ الكسر، والثانى: جوازُ الفتح  
 والكسر؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

(١) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للوَضْعِ التى يجب فيها فتح همزة « إن » - وهو أن يسد  
 المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها « وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى:  
 الأول: أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر، نحو قوله تعالى: (ومن آياته أنك ترى  
 الأرض) أى ومن آياته رؤيتك الأرض.

الثانى: أن تقع فى موضع خبر مبتدأ، بشرط أن يكون المبتدأ غير قول، وبشرط  
 أن لا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ، نحو قولك: ظنى أنك مقيم معنا اليوم،  
 أى ظنى لإقامتك معنا اليوم.

الثالث: أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى: (إنه لحق مثل ما أنعم  
 تنطقون) أى مثل نطقكم؛ فإ: صلة، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل  
 مصدر مجرور بالإضافة.

الرابع: أن تقع فى موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: (اذكروا  
 نعمتى التى أنعمت عليكم، وأنى فضلتكم على العالمين) أى: اذكروا نعمتى وتفضيلى لإياكم.

الخامس: أن تقع فى موضع البدل من شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: (وإذ يعدكم  
 الله إحدى الطائفتين أنها لكم) أى: وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم، فهو بدلا  
 اشتغال من المفعول به.

(٢) أصله أن اسم الذات لا يخبر عنه بالمصدر إلا بتأويل، والمفعول الثانى لظن أصله خبر.

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَحَيْثُ « إِنْ » لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٍ (١)  
 أَوْ حُكَيْتِ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ (٢)  
 وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقًا بِاللَّامِ ، كَاعَلِمَ إِنَّهُ لَذُو نُتْقٍ (٣)

(١) « فاكسر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » في الابتداء « جار ومجرور متعلق باكسر » وفي بدء « وفي بدء » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و « صلّه » مضاف إليه « وحيث ، الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور « إن ، قصد لفظه : مبتدأ « ليمين ، جار ومجرور متعلق بقوله « مكمله ، الآتي « مكمله ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة « حيث ، إليها .

(٢) « أو ، حرف عطف « حكيت ، حكي : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء للتأنيث ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة « بالقول » جار ومجرور متعلق بحكيت « أو » حرف عطف « حلت ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن « محل ، مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و « حال ، مضاف إليه « كزرتة ، السكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، زرتة : فعل وفاعل ومفعول « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « ذو ، خبرها ، وذو مضاف ، و « أمل ، مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه ناه المتكلم في « زرتة ،

(٣) « وكسروا ، الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل « من بعد ، جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و « فعل ، مضاف إليه « علقت » فعل ماض مبني للجهول ، والالف للاطلاق ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل جر نعت لفعل « باللام ، جار ومجرور متعلق بعلق « كاعلم » السكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لأنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها « لذو ، اللام هي لام الابتداء ، وهي المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و « تقي ، مضاف إليه ،

[ فذكر أنه ] يجب الكسرُ في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت « إن » ابتداء ، أى : فى أول الكلام ، نحو : « إن زيدا قائمٌ » ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء ؛ فلا تقول : « أنك فاضلٌ عندي » بل يجب التأخير ؛ فتقول : « عندي أنك فاضلٌ » وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثانى : أن تقع « إن » صدرَ صلةٍ ، نحو : « جاء الذى إنه قائمٌ » ، ومنه قوله تعالى : ( وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفى خبرها اللام ، نحو : « والله إن زيدا لقائمٌ » وسيأتى الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع فى جملةٍ محكيّةٍ بالقول ، نحو : « قلتُ إن زيدا قائمٌ » [ قال تعالى : ( قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ) ] ؛ فإن لم تُحك به — بل أجرى التولُّ مجرى الظن — فتحت ، نحو : « أتقولُ أن زيدا قائمٌ ؟ » أى : أنتظنُّ .

الخامس : أن تقع فى جملةٍ فى موضع الحال ، كقوله : « زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ » ومنه قوله تعالى : ( كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أُعْطِيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِرِي كَرَمِي

٩٦ - البيت لكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك ابن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

دَعَّ عَنْكَ سَلْمَى إِذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا وَإِذَا كُرَّ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

اللغة : « مطلبها ، يجوز أن يكون ههنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثانى أقرب ، إلا ، رواية سيويه - رحمه الله - على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبى العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح ، ورواية سيويه أعرف وأشهر وأصلح للدلالة على ما يراد من =

السادس : أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد عُلّقَ عنها باللام ، نحو :  
« علمت إن زيدا قائمٌ » وسنبين هذا في باب « ظَنَّ » فإن لم يكن في خبرها اللامُ  
فُتِحَتْ ، نحو : « علمت أن زيدا قائمٌ » .

هذا ما ذكره المصنف ، وأوردَ عليه أنه نقَصَ مواضعَ يجب كسْرُ  
« إن » فيها :

الأول : إذا وقعت بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو : « أَلَا إن زيدا قائمٌ » ،  
ومنه قوله تعالى : ( أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ ) .

== المعنى « حاجزى ، أى مانع ، وتقول : حجزه يحجزه — من باب ضرب — إذا  
منعه وكفه .

الإعراب : « ما » نافية « أعطيانى » أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ،  
والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى  
شيئاً « ولا » الواو عاطفة . لا : نافية « سألتهما » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول  
الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق « إلا » أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى :  
ما أعطيانى ولا سألتهما فى حالة من الأحوال « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف  
توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى » اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز  
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى منعوله « كرمى » كرم :  
فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل  
نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطيانى  
ولا سألتهما فى حالة من الأحوال إلا فى هذه الحالة .

الشاهد فيه : قوله « إلا وإنى - إلخ » حيث جاءت همزة « إن » مكسورة لأنها وقعت  
موقع الحال ، وثبت سبب آخر فى هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن » وهو اقتران خبرها  
باللام ، وقال الأعم ( ج ١ ص ٤٧٢ ) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام فى  
خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا  
مكسورة لذلك ، اهـ .

ومثل هذا البيت قول الله تعالى : ( وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم لىأكلون  
الطعام ويمشون فى الأسواق ) فإن فى هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسببين  
كل واحد منهما يقتضى ذلك على أستقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام .

- الثاني : إن وقعت بعد « حيث » ، نحو : « أَجْلِسُ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ » .  
 الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبرٌ عن اسم عين ، نحو : « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » .  
 ولا يَرِدُ عليه شيءٌ من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر في الابتداء »  
 لأن هذه إنما كسرت لكونها أولَ جملةٍ مبتدأ بها .

\* \* \*

بَعْدَ إِذَا مُجَاءَةً أَوْ قَسْمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نَمِي (١)  
 مَعَ تَلْوٍ فَالْجِزَاءِ ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ » (١)

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « نمي » ، في آخر البيت ، وبعد مضاف ، و « إذا » مضاف إليه ، و « إذا » مضاف و « مجاءة » مضاف إليه ، وهي من إضافة الدال إلى المدلول « أو » حرف عطف « قسم » معطوف على « إذا » لا ، نافية للجنس « لام » اسمها « بعده » بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه . وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم « بوجهين » جار ومجرور متعلق بقوله « نمي » ، الآتي « نمي » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) « مع » ظرف معطوف على قوله « بعد » السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، و « فا » مضاف و « الجزاء » قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه « ذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في نحو » جار ومجرور متعلق بيطرد « خير » مبتدأ ، وخير مضاف و « القول » مضاف إليه « إني » إن : حرف توكيد ونصب . والياء اسمها « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومموليها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة « نحو » إليه .

يعنى أنه يجوز فتح « إن » وَكَسْرُهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ ، نحو :  
 « خرجت فإذا إن زِيداً قَائِمٌ » فمن كَسَرَهَا جَعَلَهَا جَمَلَةً ، وَالتَّقْدِيرُ : خَرَجْتُ فَإِذَا  
 زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَنْ فَتَحَهَا جَعَلَهَا مَعَ صِلَتِهَا مَصْدَرًا ، وَهُوَ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ ،  
 وَالتَّقْدِيرُ « فَإِذَا قِيَامُ زَيْدٍ » أَى فِى الْحَضْرَةِ قِيَامُ زَيْدٍ ، وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مَحذُوفًا ،  
 وَالتَّقْدِيرُ « خَرَجْتُ فَإِذَا قِيَامُ زَيْدٍ مَوْجُودٌ » (١) ، وَمَا جَاءَ بِالْوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ :

٩٧ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا — كَمَا قِيلَ — سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عِنْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبيان على الخلاف في إذا الفجائية : أهي حرف أم ظرف ؟ ( انظر ص ٢٤٤ وما بعدها ) فن قال هي ظرف مكان أو زمان جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هي حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها في تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وان جعلتها مفردا فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة ، وهو ابن مالك - جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفاً زمانياً أو مكانياً فقد أوجب فتح همزة أن على أنها في تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله ،

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن ، بعد « إذا » ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه وهو أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلخيص من المذهبين : بأن يكون الفتح على مذهب من قالى بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيويه التي لم ينسبها ، وقال سيويه قبل أن ينشده

(١ - ٤٧٢) : « وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به ، اه .

اللغة : « الهازم ، جمع لهزمة - بكسر اللام والزاى - وهى طرف الحلقوم ، ويقال ؛ هى عظم ناتية تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا والهازم ، كناية عن الحسة والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، فأنت إذا تأملت فيه =



= ونظرت إلى هذين الموضوعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلكه ودناؤه .

المعنى : كنت أظن زيدا سيّداً كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف .

الإعراب : « كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أرى ، بزناً المبنى للجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « زيدا ، مفعوله الأول « كما ، الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل ، فعل ماض مبنى للجهول ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيّداً ، مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى ، وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا ، فجائية « إنه ، إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « عبد ، خبر إن ، وعبد مضاف و « القفا ، مضاف إليه « والهازم « معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه ، حيث جاز في همزة « إن ، الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتمام بهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة ، وهى في ابتدائها ، قال سيبويه : « الحال إذا مهنا كحالها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم . ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز ، هـ ، وقال الأعمش : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير : فإذا العبودية شأنه ، هـ .

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك :

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =

روى بفتح «أن» وكسرهما؛ فن كسرها جعلها جملة [مستأنفة]، والتقدير: «إذا هو عبدُ القفا واللّهائم» ومن فتحها جعلها مصدراً مبتدأ، وفي خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول «فإذا عبوديته» أي: ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني: «فإذا عبوديته موجودة».

وكذا يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللام، نحو: «حلفت أن زيدا قائم» بالفتح والكسر؛ وقد روى بالفتح والكسر قوله:

٩٨ - لَتَقْعُدِينَ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مَنِيَّ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ  
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

== عليه في تأويل مصدر، ويجوز لك - حينئذ - ثلاثة أوجه من الإعراب: الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها، والثاني أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أي فإذا العبودية شأنه، أو فإذا العبودية موجودة، وهذا تقدير الشارح كغيره، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: فإذا شأنه العبودية، وهذا تقدير سيويه كما سمعت في عبارته.

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرهما، فإن فتحها فهي ومدخولها في تأويل مصدر، ولك وجهان من الإعراب، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، والثاني: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، وليس لك - على هذا - أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفاً، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر؛ إذ ليس في الكلام تقدير، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك.

٩٨ - البيتان ينسبان إلى ربيعة بن العجاج، وقال ابن بري: «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره».

اللغة: «القصي» البعيد النائي «ذي القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة؛ إذا كان الناس =

= يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنى طباعه « المقلبي ، المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقلبه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال في فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأتى وارى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من اليائى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دما يدعو ، وغرا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن ، اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدين » لحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ساكنان ، لحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما وهى كالثابتة ، لكون حذفها لعلة تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد ، مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلبي » نعت ثان للقصى « أو » حرف عطف بمعنى إلا « تحلنى » فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلنى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذيا لك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلنى على كونى أبا لهذا الصبى .

وأما الكسر فعلى اعتبار أن واسمها خبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم .  
 ووجه جواز هذين الوجهين فى هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن =

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام ، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو : « حلفت إن زيدا قائم » أو غير ملفوظ به ، نحو : « والله إن زيدا قائم » أو اسمية ، نحو : « أعمرك إن زيدا قائم » (١) .

= يكون جملة ، ويستدعى محلوفا عليه يكون مفرداً ويتهدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجروراً بعلى محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن هنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام في خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : ( ويحلفون بالله إنهم لمنكم ) وقوله جل شأنه : ( أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم ) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : ( والعصر إن الإنسان لني خسر ) .

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقرن اللام بخبر إن ، كما في البيت الشاهد السابق ( رقم ٩٨ ) .

ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على الأولين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما لك مع بيان وجه كل واحد منهما في شرح الشاهد السابق . والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقرن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : ( حم والكتاب المبين إنا أنزلناه ) .

وفي هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ، ويوجبون كسرها ؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضوع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام لإجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع ، اهـ . وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « إن » بعد فاء الجزاء ، نحو :  
 « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسرُ على جَعَلِ « إن » ومعمولها جملةٌ  
 أُجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فَهُوَ مُكْرَمٌ ، والفتحُ على جَعَلِ  
 « أن » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف<sup>(١)</sup> ، والتقدير : « مَنْ يَأْتِنِي  
 فَإِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير :  
 « فجزاؤه الإِكْرَامُ » .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : ( كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ  
 مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ )  
 قرىء ( فإنه غفور رحيم ) بالفتح [ والكسر ؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً  
 لِمَنْ ، والفتحُ ] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :  
 « فَأَلْغُفْرَانُ جَزَاؤُهُ » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير :  
 « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « أن » بعد مبتدأ هو في المعنى قولُ  
 وَخَيْرٌ « إن » قولٌ ، والقائلُ وَاحِدٌ ، نحو : « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْ أَحَدٌ [ اللهُ ] » فمَنْ فتح  
 جعل « أن » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير : « خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللهِ »  
 ف « خير » : مبتدأ ، و « حَمْدُ اللهِ » : خبره ، وَمَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن « خير »  
 كما تقول : « أولُ قراءتي : ( سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ) » فأولُ : مبتدأ ، و « سبح  
 اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إِنْ أَحَدٌ  
 اللهُ » خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابطٍ ؛ لأنها نَفْسُ المبتدأ في المعنى ؛

(١) نص ابن مالك على أن الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس ؛ لأنه لا يحتاج  
 إلى تقدير محذوف ، ولم يقرأ في القرآن الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تقدم فيه أن مفتوحة  
 نحو ( كتب عليه أنه من تولاه فإنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير ) وكآلية التي تلاها الشارح .

فهي مثل « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » وَمَثَلُ سَبْيُوهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِقَوْلِهِ : « أَوْلُ مَا أَقُولُ أُتِي أَحْمَدُ اللهُ » وَخَرَجَ الْكَسْرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْجَمَلِ ، وَعَلَيْهِ جَرَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ : كَالْمَبْرَدِ ، وَالزَّجَاجِ ، وَالسَّيْرَانِيِّ ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ طَاهِرٍ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ .

\*\*\*

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرَ

لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : لِمَئِي لَوْزَرٌ<sup>(١)</sup>

يجوز دخول لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى خَبَرٍ « إِنَّ » الْمَكْسُورَةَ<sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : « إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ » .

(١) « بعد » ، ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي ، وبعد مضاف ، و « ذات » مضاف إليه ، و « ذات مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « تصحب » فعل مضارع « الخبر » مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل « لَام » ، فاعل مؤخر عن المفعول ، و « لَام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « نحو » ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو « لِمَئِي » : إن حرف توكيد ونصب ، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها « لوزر » اللام لام الابتداء ، وهي للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذي يعتمد عليه ويستعان به .

(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط ، ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتي ( وانظر ص ٣٦٨ ) :

الأول : أن يكون مؤخرًا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجوز دخول اللام عليه نحو قولك : إن في الدار زيداً ، ولا فرق في حالة تأخره عن الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : ( إن ربهم بهم يومئذ لخبير ) فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما ، بهم ، و « يومئذ » .

الثاني : أن يكون الخبر مثبتاً غير منفي ، فإن كان منفيًا امتنع دخول اللام عليه .

الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف غير مقترن بقصد ، =

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنَّ لها صَدَرَ الكلام ؛  
فحَقُّها أن تدخل على « إنَّ » نحو : « لِإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » لكن لما كانت اللام  
للتأكيـد ، وإن للتأكيـد ؛ كَرِهُوا الْجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فَأَخْرَجُوا  
اللامَ إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللامُ على خبر باقـي أخوات « إنَّ » ؛ فلاتقول « لَمَلَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ »  
وأجاز الكوفيون دخولها في خبر « لكن » ، وأنشدوا :

٩٩ — يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَكَانَنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

= وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها : المفرد نحو « إن زيداً لقائم » ،  
وثانيها : الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجه حسن » ، والثالث : الجملة الفعلية التي فعلها  
مضارع نحو « إن زيداً ليقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد نحو « إن  
زيداً لعسى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقـد ،  
نحو « إن زيداً لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أون جزئها نحو « إن زيداً لوجه  
حسن » ، وعلى الثاني منهما نحو « إن زيداً وجهه لحسن » ، ودخولها على أول الجزئين أولى ؛  
بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

٩٩ — هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره  
قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : « ذهب الكوفيون إلى جواز دخول  
اللام في خبر لكن ، واستدلوا بقوله :

\* وَكَانَنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ \*

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد  
من وثق في العربية ، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان ، اه كلامه ، ومثله للابنباري  
في الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام في معنى اللبيب : « ولا يعرف له قائل ؛ ولا تسمية ،  
ولا نظير ، اه .

ولا تبدرى أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند =

== نفسه أم بما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذى رواه فن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يعرف أوله .

اللغة : « عيمد ، من قولهم : عمدته العشق ، إذا هدده ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة . الإعراب : « يلوموننى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وهذه لغة « أكلونى البراغيث » وقوله « فى حب » جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و « ليلى » مضاف إليه « عواذلى » مبتدأ مؤخر على الفصحى « ولكتنى » لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمه « من حبا » الجار والمجرور متعلق بقوله عيمد الآتى ، وحب مضاف ، وما : مضاف إليه « لعيمد » اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعيمد خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله « لعيمد » حيث دخلت لام الابتداء — فى الظاهر — على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والبصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويحییون عن هذا البيت بأربعة أجوبة : أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات ، فلا تثبت به حجة . الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلنا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلة على خبر « لكن » وإنما هى داخلة على خبر « إن » المكسورة همزة المشددة النون ، وأصل الكلام « ولكن إننى من حبا لعيمد » لحذفت همزة « إن » تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات لإحداهن نون « ولكن » واثنان نونا « إن » والرابعة نون الوقاية ؛ لحذفت واحدة منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت .

الرابع : سلنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لام الابتداء ، وأنها داخلة على خبر لكن ، ولكتنا لأن لم أن هذا بما يجوز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة .



وخرَجَ على أن اللام زائدة ، كما شدَّ زيادتها في خبر « أمسى » نحو قوله :

١٠٠ - مَرَوْا عَجَالَى ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُودًا

= والتخرجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد ( ١٠٠ ، ١٠١ ) وما تذكره من قول كثير في شرح الشاهد الآتي ، وكذلك في قول الآخر :

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَكِنْ أَعْلَاجِ سُودَانَ

١٠٠ - حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملًا أيضاً ، وأنشده ثعلب في أماليه ، وأنشده أبو علي الفارسي ، وأنشده أبو الفتح ابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيويه لاحقاً ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه .

اللغة : د مجالى ، جمع مجلان - كسكران وسكارى - ومن العلماء من يرويه د مجالا ، بكسر العين على أنه جمع مجل - بفتح فضم مثل رجل ورجال - ومنهم يرويه د سراعا ، على أنه جمع سربيع ، كيف سيدكم ، روى في مكانه د كيف صاحبكم ، وقوله د من سألوا ، يروى هذا الفعل بالبناء للعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذى سألوه ، ويروى ببناء الفعل للجھول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعة ، وكأنه قال : فقال الذين سألوا د مجهوداً ، نال منه المرض والعشق حتى أجهدها وأتعباه .

الإعراب : د مروا ، فعل وفاعل د مجالى ، حال د فقالوا ، فعل وفاعل د كيف ، اسم استفهام خبر مقدم د سيدكم ، سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول د قال ، فعل ماضى د من ، اسم موصول فاعل قال د سألوا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى سألوه ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للجھول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التى هى نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من د أمسى ، فعل ماضى =

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ — أمَّ الحَلَيْسِ لِعَجْوزِهِ شَهْرَبَةٌ

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

= ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم « لمجهوداً ، اللام زائدة ، مجهوداً : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها مقول القول في محل نصب .  
الشاهد فيه : قوله « لمجهوداً » حيث زيدت اللام في خبر « أمسى » ، وهى زيادة شاذة ،  
ومتل هذا قول كثير عزة :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لِكَالِهَائِمِ الْمُقْصِي بِكُلِّ سَبِيلِ

حيث زاد اللام في خبر « زال » ، — وهو قوله لسكالهائم — زيادة شاذة .  
وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة في خبر لكن في قول الشاعر :  
\* ولكننى من حبا لعميد \*

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لكن هى — كما زعمتم — لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ — نسب جماعة هذا البيت — ومنهم الصاغاني — إلى عنبرة بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى روبة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري .

اللغة : « الحليس » ، هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه السكنية فى الأصل كنية الأنان — وهى أنثى الحمار — أطلقها الراجز على امرأة تشبهاً لها بالأنان « شهرية » ، بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » ، من هنا بمعنى البديل مثلها فى قوله تعالى : ( لجمعنا منكم ملائكة ) أى بدلكم ، وإذا قدرت مضافاً تجرّه بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلجم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبويض .

وأجاز المبرد دخولهما في خبر أن المفتوحة ، وقد قرىء شاذاً : ( إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ) بفتح « أن » ، ويتخرج أيضاً على زيادة اللام .

\*\*\*

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيًّا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيًّا<sup>(١)</sup>

= الإعراب : « أم ، مبتدأ ، وأم مضاف ، والحليس ، مضاف إليه ، لمعجوز ، خبر المبتدأ ، شهربه ، صفة لمعجوز ، ترضى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لمعجوز ، من اللحم ، جار ومجرور متعلق بترضى ، بعظم ، مثله ، وعظم مضاف و « الرقبة » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لمعجوز » ، حيث زاد اللام في خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت ، ومنها أن « معجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به — وأصل الكلام على هذا : أم الحليس هي معجوز — لمخ . لحذف المبتدأ ، فاتصلت اللام بخبره ، وهي في صدر المذكور من جملتها — وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر ( انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣ ) .

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد امتن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لِمُحَارَبٍ شَقِيٍّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٍ

الشاهد في قوله : « من حاربه لمحارب » ، وفي قوله « من سأله لسعيد » ، فإن « من » اسم موصول مبتدأ في الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما .

(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « ذى » اسم إشارة مفعول به ليلي مقدم على الفاعل « اللام » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نعت له « ما » اسم موصول فاعل يلي « قد » حرف تحقيق « نفيًا » نفي : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « من الأفعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من ما الآتية « ما » اسم موصول معطوف على « ما » =

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَيْانٌ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذًا<sup>(١)</sup>

إذا كان خبر « إن » منفيًا لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول : « إن زيدًا لما يقوم » وقد ورد في الشعر ، كقوله :

١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَآ لِلَا مُتَشَابِهَانَ وَلَا سَوَاهِ

= الأولى ذكر ضياء قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملة صلة « ما ، الثانية .  
وتقدير البيت ؛ ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي ، ولا الماضي الذي يشبه رضى حال كونه من الأفعال ( وانظر ما ذكرناه في ص ٣٦٢ ) .

(١) « قد » حرف تقليل « يليها » يلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله « ما كرضى » وها : ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلي « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي ، ومع مضاف و « قد » قصد لفظه : مضاف إليه « كإن » الكاف جارة لقول محذوف ، إن : حرف تأكيد ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم إن « لقد » اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق « سَمَا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة خبر إن في محل رفع « على العدا » جار ومجرور متعلق بسما « مستحوذاً » حال من الضمير المستتر في « سما » ،

١٠٢ — البيت لأبي حزام — غالب بن الحارث — العكلى .

اللغة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ؛ لأن اللام في خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذي يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائدة « تسليماً » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني « تركاً » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم :

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إن » حرف تأكيد ونصب « تسليماً » اسمه « وتركاً » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سواء » معطوف على خبر إن .

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقدم لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول « إن زيداً لرضى » وأجاز ذلك الكسائي ، وهشام ؛ فإن كانت الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه ، ولا فرق

= الشاهد فيه : قوله « للام تشابهان » حيث أدخل اللام في الخبر المنفى بلا ، وهو شاذ . وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى — وهو صريح كلام ابن هشام — أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر ، اه ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور — تبعاً للفراء — إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة — على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح هنا — كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى . وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان ، أحدهما : دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنفى ،

ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة ، كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة .

وقال ابن جنى : « وإنما أدخل اللام — وهى للإيجاب — على لا وهى للنفي من قبل أنه شبه لا بنفي ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفي بما التى بمعنى الذى في قوله :

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَذِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي ؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه . انتهى كلامه .

بين المتصرفِ نحو : « إِنْ زَيْدًا لَيَرْضَى » وغير المتصرف ، نحو : « إِنْ زَيْدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ » هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقتصرت [ به ] ، نحو : « إِنْ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقُومُ » ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ؛ [ فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ، وأما إذا كان السين فقليل ] .

وإذا كان ماضياً غير متصرفٍ فظاهرُ كلامِ المصنِفِ [ جوازُ ] دخولِ اللامِ عليه ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدًا لَنِعَمَ الرَّجُلُ ، وَإِنَّ عَمْرًا لَيُنْسَ الرَّجُلُ » وهذا مذهب الأخصس والفراء ، والمنقول أن سبويه لا يُجيزُ ذلك .

فإن قرِنَ الماضي المتصرفُ بـ « قَدْ » جاز دخولُ اللامِ عليه ، وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قَدْ » نحو : « إِنْ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » .

\* \* \*

وَنَصَحَبُ الْوَاسِطِ مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَالْفَضْلَ ، وَأَسْمَاءُ حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ<sup>(١)</sup>  
تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمولِ الْخَبَرِ إذا تَوَسَّطَ بين اسمِ إِنْ والخَبَرِ ، نحو :  
« إِنْ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ » وينبغي أن يكون الْخَبَرُ حينئذٍ مما يصحُّ دخولُ اللامِ عليه كما مَثَلْنَا<sup>(٢)</sup> فإن كان الْخَبَرُ لا يصحُّ دخولُ اللامِ عليه لم يصحُّ دُخُولُهَا

(١) « وتصحب ، الواو عاطفة ، تصحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام « الواسط ، مفعول به لتصحب « معمول ، بدل منه ، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و « الخبر ، مضاف إليه « والوصل ، معطوف على الواسط « واسماء ، معطوف على الواسط أيضاً « حل » فعل ماضٍ « قبله ، قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله « اسما ، مضاف إليه « الخبر ، فاعل لحل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله « اسما » .

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الأول : أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن ، سواء أ كان التالي لإن هو =

على المعمول ، كما إذا كان [ الخبر ] فعلا ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ « مَدَّ » لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا لَطَمَاكَ أَكَلٌ » وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : « وتصحب الواسِطَ » — أى : المتوسطَ — تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخرَ ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا آكَلٌ لَطَمَاكَ » .

وأشعرَ قوله بأنَّ اللام إذا دخلتْ على المعمول المتوسطَ لا تدخل على الخبر ، فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا لَطَمَاكَ لَأَكَلٌ » ، وذلك من جهة أنه خصَّصَ دخولَ اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، وحكى من كلامهم « إِنِّي لَيَحْمَدُ اللهُ لَصَالِحٌ » .

== اسمها كما في مثال الشارح ، أم كان التالى لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو « إن عندى لنى الدار زيدا ، أم كان التالى لها معمولا آخر للخبر المؤخر ، نحو « إن عندى لنى الدار زيدا جالس ، ويشمل كل هذه الصور قول الناظم « الواسط معمول الخبر ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم «معمول الخبر، فإن أل فى الخبر للمهد الذكري، والمعهود هو الخبر الذى تدخل اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك .

الشرط الثالث : أن لا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهذا الشرط الذى بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالا ولا تمييزا ، فلا يصح أن تقول « إن زيدا لراكبا حاضرا ، ولا تقول « إن زيدا لراكبا يتصبب ، وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ، وزاد أبو حيان أن لا يكون المعمول مفعولا مطلقاً ولا مفعولا لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول « إن زيدا لراكب الامير راكب ، ولا أن تقول « إن زيدا لتأديبا ضارب ابته ، واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على ذلك .

وأشار بقوله : « والفصل <sup>(١)</sup> » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو : « إنَّ زَيْدًا لهُوَ الْقَائِمُ » وقال الله تعالى : ( إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ) فـ « هذا » اسم « إنَّ » ، و « هو » ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، و « الْقَصَصُ » خبر « إنَّ » .

وسمى ضمير الفصل لآنه يفصلُ بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « زيد هو القائم » فلو لم تأتِ بـ « هو » لاحتمال أن يكون « القائم » صفةً لزيد ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبراً عن زيد .

وشرطُ ضميرِ الفصلِ أن يتوسَّطَ بين المبتدأ والخبر <sup>(٢)</sup> ، نحو : « زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ » أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو : « إنَّ زَيْدًا لهُوَ الْقَائِمُ » .

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصل » ، ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه « الفصل » ، كما قال الناطم « والفصل » ، والكوفيون يسمونه « عمادا » ، ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده ؟ فالأكثر على أنه حرف ووضعه على صورة الضمير وسمى « ضمير الفصل » ، ومن النحاة من قال ، هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو في محل رفع إذا قلت « زيد هو القائم » ، أو قلت « كان زيد هو القائم » . وفي محل نصب إذا قلت « إن زيدا هو القائم » ، ومنهم من قل : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو في محل رفع في المتالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : ( كنت أنت الرقيب عليهم ) .

(٢) يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط ؛ الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح = هذا الشرط .



وأشار بقوله : « وأسماءٌ حَلَّ قبله الخبر » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو : « إنَّ في الدارِ لزيداً » قال الله تعالى : ( وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ ) .

وكلامه يُشعرُ [ أيضاً ] بأنه إذا دخلت اللامُ على ضميرِ الفِصلِ أو على الاسمِ المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : « إنَّ زيداً لهوَ لِقائِمٍ » ، ولا « إنَّ لبي الدارِ لزيداً » .

ومُقْتَضَى إطلاقه — في قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسِّطِ بين الاسم والخبر — أن كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخولُ اللامِ عليه ؛ كالفِعْولِ الصريحِ ، والجارِ والمجرورِ ، والظرفِ ، والحالِ ، وقد نصَّ النحويون على مَنعِ دخولِ اللامِ على الحالِ ؛ فلا تقول : « إنَّ زيداً لَصَاحِكاً رَاكِبٌ » .

\* \* \*

وَوَصْلُ « مَا » بِذِي الحُرُوفِ مُبْطَلٌ  
إِعْمَالُهَا ، وَقَدْ يُبَيِّنُ العَمَلُ (١)

== الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو « إن محمدا هو المنطلق ، أو أولها معرفة حقيقية وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفضل التفضيل المقترن بمن ، نحو « محمد أفضل من عمرو » .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة ، الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور ، وفي الإفراد أو الثنية أو الجمع ، نحو قولة تعالى : ( كنت أنت الرقيب عليهم ) فأنت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله ، ونحو ( وإنا لنحن الصافون ) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل ، مبتدأ ، ووصل مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « يذى ، جار ومجرور متعلق بوصول « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى أو نعت له « مبطل ، خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إعمالها » إعمال : مفعول به لمبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه « وقد ، حرف تظليل « يتي ، فعل مضارع مبني للمجهول « العمل ، نائب فاعل يتي .

إذا اتصَلت « ما » غيرُ الموصولة بـ « ما » وأخواتها كَقَفْتَهَا عن العمل ، إلا « لَيْتَ » فإنه يجوز فيها الإعمالُ [ والإهمال ] فتقول : « إنما زيد قائم » ولا يجوز نَصْبُ « زيد » وكذلك أن [ وَكَأَنَّ ] ولكنَّ ولعلَّ ، وتقول : « ليتما زيد قائم » وإن شئت نصبت « زيداً » فقلت : « ليتما زيداً قائم » وظاهرُ كلامِ المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن « ما » إن اتصلت بهذه الأخرُفِ كَقَفْتَهَا عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهذا مذهبُ جماعةٍ من النحويين<sup>(١)</sup> [ كالزجاجي ، وابن السراج ] ، وحكى الأخفش

(١) ذهب سيبويه إلى أن « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا لَيْتَ ؛ فإن إعمالها مع ما جاز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ، ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، وبهيتها للدخول على جمل الأفعال ، نحو قوله تعالى : ( قل إنما يوحى إلى أنا إلهكم إله واحد ) وقوله سبحانه : ( كأنما يساقون إلى الموت ) ونحو قول امرئ القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يَدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

ومثل قول الفرزدق :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ كَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وتسمى « ما » هذه ما الكافة ، أو ما المهيئة ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذي ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لا تزيل اختصاص « لَيْتَ » بالجل الاسمية ، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل عملها ، فعلة لإبطالها إعمال غير لَيْتَ أنها أزالَت السبب الذي من أجله عملت ، وعلة بقاء لَيْتَ على الإعمال أن « ما » لم تزل السبب الذي من أجله عملت ، وقد جاء السماع معضداً لذلك ، كما في قول النابغة الذبياني :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفعها ؛ فأما النصب فعلى إعمال لَيْتَ في اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال لَيْتَ .  
وذهب الزجاج في كتابه « الجمل » ، إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت بما دونه ، لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر في =

والكسائي « إتمازیداً قائمٌ » والصحيحُ المذهبُ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع « ما » إلا « ليت » ، وأما ما حكاه الأخنس والكسائي فشاذاً ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تكفها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من الموصولة التي بمعنى « الذي » ، نحو : « إِنْ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ » [ أى : إن الذي عندك حسنٌ ] ، والتي هي مُقدِّرةٌ بالمصدر ، نحو : « إِنْ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ » أى : إن فَعَلْتَ حَسَنٌ .

\*\*\*

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى

مَنْصُوبٍ « إِنْ » ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا<sup>(١)</sup>

أى : إذا أتى بعد اسم « إِنْ » وخبرها بعاطفٍ جازٍ فى الاسم الذى بعده وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : النصبُ عطفاً على اسم « إِنْ » نحو : « إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا »

== الجميع ، أما الإعمالُ فعلى اختصاصها الأسمى ، وأما الإهمالُ فلما حدث لها من زوال الاختصاص ، وذكر الزجاج أن ذلك مسموع فى الجميع ، قال : « من العرب من يقول : إنما زَيْدًا قائمٌ ، ولعلنا بكرأ جالسٌ ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، وبلغى ما ، ا هـ ، وتبعه على ذلك تليذه الزجاجى ، وابن السراج ، وهو الذى يفيدُه ظاهرُ كلامِ الناظم .

(١) « وجائزٌ ، خبر مقدم ، رفعتك ، رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « معطوفاً ، مفعول به للمصدر « على منصوب ، جار ومجرور متعلق بمعطوف ، وهنصوب مضاف وقوله « إن ، قصد لفظه : مضاف إليه « بعد ، ظرف متعلق برفع « أن ، مصدرية « تستكلم ، تستكمل : فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إن ، و « أن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة « بعد ، إليه ، وثمة مفعول لتستكمل محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .

والثاني : الرفع نحو : « إن زيدا قائم وعمر وعمر » واختلاف فيه<sup>(١)</sup> ؛ فالشهور أنه معطوف على محل اسم « إن » فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وهذا يشعر به [ ظاهر ] كلام المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : وعمر وكذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان العطف قبل أن تستكمل « إن » — أى قبل أن تأخذ خبرها —  
تعيّن النصب عند جمهور النحويين ؛ فتقول : إن زيدا وعمراً قائمان ، وإنك وزيدا  
ذاهبان ، وأجاز بعضهم الرفع .

(١) مما لا يستطيع أن يجده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب — في جملة  
صالحة من الشعر ، وفي بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبوفاً بالواو بعد اسم إن  
المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابيء بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَايُّنِي وَقَيَّارُ يَهَا لَغْرِيْبُ  
ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيْلِي هَلْ طِبُّ فَايُّنِي وَأَنْتُمْآ - وَإِنْ كُمْ تَبُوْحًا بِالْهَوَى - دَفِنَانِ ا

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ؛ الأولى قوله تعالى :  
( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون ) والثانية قراءة بعضهم : ( إن الله وملائكته  
يصلون ) برفع « ملائكته » .

وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك ؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف  
على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم  
المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف ، وجملة  
المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ  
والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها  
معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن  
خبر إن متأخر في اللفظ أو التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة  
المعطوف عليها .

وَأُحِقَّتْ بَيْنَ لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَانَ<sup>(١)</sup>

حُكْمُ « أَنْ » المفتوحة و « لَكِنَّ » في العطف على اسمها حكم « إِنْ » المكسورة ؛ فتقول : « علمت أن زيدا قائم وعمره » برفع « عمرو » ونصبه ، وتقول : « علمت أن زيدا وعمراً قائمان » بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك تقول : « ما زيد قائماً ، لكنَّ عمراً منطلقاً وخالداً » بنصب خالد ورفعهُ ، و « ما زيد قائماً لكنَّ عمراً وخالداً منطلقان » بالنصب فقط .

وأما « لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَانَ » فلا يجوز معها إلا النصبُ . [ سواء تَقَدَّمَ المَعطوفُ ، أو تَأَخَّرَ ؛ فتقول : « لَيْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، وَلَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا وَعَمْرًا بِنَصْبِ « عمرو » فِي الْمَتَالِينِ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ ، وَكَذَلِكَ « كَانَ ؛ وَلَعَلَّ » ؛ وَأَجَازَ الْفَرَاءُ الرِّفْعَ فِيهِ — مُتَقَدِّمًا وَمَتَأَخِّرًا — مَعَ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ .

\*\*\*

وَخَفَّتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ<sup>(٢)</sup>

(١) « وَأُحِقَّتْ ، الواو عاطفة ، ألحق : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والتاء للتأنيث « بَيْنَ ، جارٍ ومجرور متعلق بالحق ، لكن ، قصد لفظه : نائب فاعل لالحق « وَأَنَّ ، معطوف على لكن « مِنْ دُونِ ، جارٍ ومجرور متعلق بالحق أيضاً ، ودون مضاف و « لَيْتَ ، قصد لفظه : مضاف إليه ، ولعل ، وكان ، معطوفان على لَيْتَ ،

(٢) « وَخَفَّتْ ، الواو عاطفة ، خفف : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والتاء للتأنيث « إِنْ ، نائب فاعل خفف « فَقَلَّ ، الفاء عاطفة ، قل : فعل ماضٍ معطوف بالفاء على خفف « الْعَمَلُ ، فاعل لقل « وَتَلَزَمُ ، فعل مضارع « اللَّامُ ، فاعل تلزم « إِذَا ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « مَا ، زائدة « تَهْمَلُ ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن المخففة ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا ما تهمل إن التي خففت لزمتها اللام ،

وَرُبَّمَا اسْتُعْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا<sup>(١)</sup>

إذا خَفَّت « إِنْ » فالأكثرُ في لسان العرب إِمَالُهَا ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ » وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقةً بينها وبين « إِنْ » النافية ، ويقالُ إِمَالُهَا فتقول : « إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ » وَحَكَى الإِعْمَالُ سيبويه ، والأخفشُ ، رحمهما الله تعالى<sup>(٢)</sup> ؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ [ لأنها لا تلتبس — والحالَةُ هذه —

(١) « وربما ، الواو عاطفة ، رب : حرف تقليل ، وما : كافة « استعنى ، فعل ماضٍ مبنى للمجهول « عنها ، جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستعنى ، والضمير المجرور علا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حالة إِمَالِهَا « إن ، شرطية « بدأ ، فعل ماضٍ فعل الشرط « ما ، اسم موصول فاعل بدأ « ناطق ، مبتدأ ، وهو فاعل في المعنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكرة « أَرَادَهُ ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجملة من أَرَادَهُ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « معتمداً ، حال من الضمير المستتر في « أَرَادَهُ » .

(٢) على الإعمال في حال التخفيف ورد قوله تعالى : ( وَإِنْ كَلِمَاتُ لِيُوفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ) في قراءة من قرأ بسكون نون « إِنْ » وتخفيف ميم « لِمَا » ، وفي هذه الآية — على هذه القراءة — إعرابان : أولها أن « إِنْ » مؤكدة مخففة من الثقيلة « كلا ، اسم إن المخففة « لِمَا » اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة « ليوفينهم ، اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، يوفي : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و « ربك » رب فاعل يوفي ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثانٍ ليوفي ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلاً للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد أجاب =

بالنافية [ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود [ بها ] فإن ظهر المقصود [ بها ] فقد يستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ - وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

= ابن هشام عن هذا في كتابه المغنى بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثاني أن « إن » ، مؤكدة مخففة ، كلاً ، اسم إن ، اللام لام الابتداء ، وما زائدة « ليوفينهم » ، اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول « ربك » ، فاعل ، ومضاف إليه ، و « أعمالهم » مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة .

١٠٣ - البيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته « أبو نضر » ، وهو شاعر طائي ، واستعرف نسبه في بيان لغة البيت .

اللغة : « ونحن أباء الضميم » ، يروى في مكانه « أنا ابن أباء الضميم » ، وأبوة : جمع آب اسم فاعل من أبي يأبى - أى امتنع - تقول : أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضميم : الظلم « مالك » هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم ابن حكيم بن نضر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضاء بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء « كرام المعادن » ، طيبة الأصول شريفة المحدث .

الإعراب : « ونحن » مبتدأ « أبوة » خبر المبتدأ ، وأبوة مضاف ، و « الضميم » مضاف إليه « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر . وآل مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإن » مخففة من الثقيلة مهمله « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء تاء التانيث « كرام » خبر كان ، و « كرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك الذى تقدمت عليه « إن » ، المخففة وأهملت .

التقدير : وإن مالكٌ لسكانت ، فَحَذَفَتِ اللامُ ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : « وربما استغنى عنها إن بدا — إلى آخر البيت » .

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين « إن » النافية و « إن » المحففة من الثقيلة ، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلبِتَ للفرق ؟ وكلامٌ سببويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جَرَتْ بين ابن أبي العافية وابن الأخرصر ؛ وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » فمن جعلها لامَ الابتداء أوجبَ كَسْرَ « إن » ومن جعلها لاماً أخرى — اجْتُلبِتَ للفرق — فَتَحَّ أَنْ ، وجرى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصَّغير ، وبين أبي عليِّ الفارسي ؛ فقال الفارسي : هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداء اجْتُلبِتَ للفرق ،

= الشاهد فيه : قوله « وإن مالكٌ كانت — إلخ ، حيث ترك لام الابتداء التي تجلب في خبر « إن ، المكسورة همزة المحففة من الثقيلة عند إهمالها ، فرقاناً بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والظن يدل على الهمز ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لسكانت معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى فهي قبيلة دينية الأصول ؛ فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصده ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِ غَيْرِ مَكْدُوبِ

ألا ترى أنه في مكان إظهار الهمز وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت « إن » ،

في صدر البيت على النفي فسد المعنى ، ولم يستقم الكلام .



وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق ،  
وبه قال ابن الأخرى (١) .

\* \* \*

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا إِنْ ذِي مُوَصَّلًا (٢)

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ،  
وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل  
على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماض متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت في  
شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين « إن ، النافية » والمخففة من الثقيلة تدخل  
على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما في قول عائكة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتي  
شرحه :

شَلَّتْ يَمِينِكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريباً جداً :

وتدخل على الماضي المتصرف الذي لم يسبقه « قد » نحو قولك : إن زيد لقام ،  
وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : ( وإن وجدنا أكثرهم لفاستقن ) ،  
فلما كان شأن اللام التي تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء  
كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظراً وأقوم حجة ، فذهب أبو على الفارسي  
الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة .

(٢) « والفعل » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يك » فعل  
مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى الفعل « ناسخاً » خبر يك « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية  
« تلفيه » تلتني : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول  
أول لتلني ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت  
لا تلفيه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط « غالباً » حال من الهاء في « تلفيه »  
السابق « إن » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلاً » الآتي « ذي » نعت لإن « موصلاً »  
مفعول ثان لتلني .

إِذَا خَفَّتْ « إِنْ » فلا يليها من الأفعالِ إِلَّا الأفعالُ النَّاسِخَةُ لِلإِبْتِدَاءِ ، نحو :  
 كَانَ وَأَخْوَاتِهَا ، وَظَنَ وَأَخْوَاتِهَا ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ( وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى  
 الَّذِينَ هَدَى اللهُ ) ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى : ( وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ  
 بِأَبْصَارِهِمْ ) ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى : ( وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ) وَيَقُلُّ أَنْ يَلِيهَا  
 غَيْرُ النَّاسِخِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « غَالِبًا » وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : « إِنْ يَزِينُكَ  
 لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَسِينُكَ لِهَيْبَةٍ » وَقَوْلُهُمْ : « إِنْ قَنَعْتَ كَاتِبَكَ أَسْوَطًا » وَأَجَازُ  
 الْأَخْفَشِ « إِنْ قَامَ لَأَنَا » .

ومنه قول الشاعر :

٢٠٤ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ كَمْسَلًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَمَعِّدِ

\*\*\*

(١) هنا أربع مراتب ، أو لاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو ( وإن كانت  
 لكبيرة ) ونحو ( إن كدت لتردين ) والثانية : أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً ، نحو  
 ( وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك ) ، ونحو ( وإن نظنك لمن الكاذبين ) والثالثة : أن  
 يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عائكة « إن قتلت لمسلما » والرابعة : أن يكون الفعل  
 مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب « إن يزيناك لنفسك ، وإن يمينك لهيه » ،  
 وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند  
 الأخفش ، وضع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

١٠٤ — البيت لعائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، ترضى زوجها

الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرهموز قاتله .

اللغة : « شلت » ، بفتح الشين ، وأصل الفعل شلت — بكسر العين التي هي

الأولى — والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للجھول ؛ وذلك خطأ . شلت  
 أى نزلت ، ويروى مكانه « وجبت عليك » .

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ<sup>(١)</sup> وَاخْتَبَرَ أُجْعَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ<sup>(٢)</sup>  
 إِذَا خُفِّفَتْ أَنْ [المتفوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها  
 إلا ضمير الشأن محذوفاً<sup>(٣)</sup> ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو : « عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ  
 قَاتِمٌ » فـ « أَنْ » « مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ » واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير :  
 [ « أَنَّهُ » ، و « زَيْدٌ قَاتِمٌ » جملة في موضع رفع خبر « أَنْ » والتقدير [ « عَلِمْتُ  
 أَنَّهُ زَيْدٌ قَاتِمٌ » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

== الإعراب : « دلت ، شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك ، يمين : فاعل شل ؛ ويمين  
 مضاف والكاف مضاف إليه « إن ، مخففة من الثقيلة « قتلت ، فعل وفاعل « مسلماً ،  
 اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل « حلت ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك ،  
 جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة ، فاعل لحل ، وعقوبة مضاف و « المتعمد ، مضاف إليه .  
 الشاهد فيه : قوله « إن قتلت مسلماً » حيث ولي « إن ، المخففة من الثقيلة فعل ماض  
 غير ناسخ وهو « قتلت ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش ،

(١) « وإن ، شرطية « تخفف ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط « أن ، قصد  
 لفظه : نائب فاعل لتخفف ، فاسمها ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم  
 مضاف والضمير مضاف إليه « استكن ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة  
 المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « والخبر ، مفعول مقدم على عامله وهو قوله  
 « اجعل ، الآتي « اجعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جملة ،  
 مفعول ثانٍ لاجعل « من بعد ، جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و « أن ،  
 قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذي اشترط في أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من التحاة هو ابن  
 الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج  
 عن القياس ، فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدر سيويه —  
 رحمه الله — في قوله تعالى : ( أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ) أنك يا إبراهيم قد صدقت  
 الرؤيا .

١٠٥ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي

طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ

\*\*\*

١٠٥ — البيت مما أنشده الفراء ، ولم يمهز إلى قائل معين .

اللغة : « أنك » بكسر كاف الخطاب — لأن المخاطب أنثى ، بدليل ما بعده ، والتاء في « سألتني » مكسورة أيضاً لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعילה بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً ؛ لأن فعילה بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعילה بمعنى فاعل ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس ؛ والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعילה بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على « عدو » الذي هو ضده في المعنى ؛ لأن من سننهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشديبه .

المعنى : لو أنك سألتني لإخلاء سديك قبل إحكام عقدة النكاح بيتنا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يمهز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة .

الإعراب : « فلو » لو : شرطية غير جازمة « أنك » ، أن : مخففة من الثقيلة ، والكاف اسمها « في يوم » جار ومجرور متعلق بقوله « سألتني » الآتي ، ويوم مضاف و « الرخاء » مضاف إليه « سألتني » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « فراقك » فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « أبجل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا عمل لها من الإعراب « وأنت » الواو الواو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة الهزمة وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب — الذي جرى الشارح على رأيه — أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستدراك ، وأن يكون خبرها جملة ،

==

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُتَمَنِّعًا<sup>(١)</sup>  
فَالأَحْسَنُ الْفَعْلُ بَقْدَ ، أَوْ نَفْيٍ ، أَوْ تَنْفِيْسٍ ، أَوْ لَوْ ، وَقَلِيْلٌ ذِكْرُ لَوْ<sup>(٢)</sup>

= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد ، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة ، بل قد يكون جملة كما في البيت ، وقد يكون مفرداً ، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة ، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترى فيها أخاها عمرو ابن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شِمَالًا  
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَ

ألا ترى أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها في المرة الأولى مفرد ، وذلك قوله « بأنك ربيع » ، وخبرها في المرة الثانية جملة ، وذلك قوله « وأنتك تكون الشمال » .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلاً » ، خبر يكن « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، يكن ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر « دعاً » قصر للضرورة : خبر يكن المنفى بلم ، والجملة من يكن المنفى بلم واسمه وخبره في محل نصب حال « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، يكن ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « تصريفه » ، تصريف : اسم يكن ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه « متمنعاً » خبر يكن الأخير .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق ، الأحسن : مبتدأ « الفصل » خبر المبتدأ « بقد » جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل » « أو نفي » ، أو تنفيس ، أو لو ، كل واحد منها معطوف على « قد » ، « وقليل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وقليل : خبر مقدم « ذكر » مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و « لو » قصد انطه : مضاف إليه .

إذا وقع خبر « أن » المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل ؛ فتقول : « علمتُ أن زيداً قائمٌ » من غير حرفِ فاصلٍ بين « أن » وخبرها ، إلا إذا قصد النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [ النفي ] كقوله تعالى : ( وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَهْلَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) .

وإن وقع خبرها جملة فعلية ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يُؤتَ بفاصل ، نحو قوله تعالى : ( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) وقوله تعالى : ( وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ ) وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاءً ، أو لا ، فإن كان دعاءً لم يفصل ، كقوله تعالى : ( وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ) في قراءة من قرأ ( غَضِبَ ) بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاءً فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه<sup>(١)</sup> والأحسنُ الفصلُ ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء :

(١) بما ورد فيه الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل — سوى ما سينشده الشارح — قول النابغة الذبياني :

فَدَلًّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهُ مَالَهُ وَأَثَلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ  
أَكْبَّ عَلَى فَأْسٍ يُحِدُّ غُرَابَهَا مُذْكَرَةً مِنَ الْمَاعُولِ بَأْتِرَهُ

فإن : مخففة من الثقلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ثمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به ثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض ، غير دعاء ، ولم يفصل .

وعم قال بوجوب الفصل القراء وابن الأنباري .

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للترفة بين أن المخففة من الثقلة وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضع يحتملها ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول =

الأول : « قَدْ » كقوله تعالى : ( وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا ) .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثالُ السينِ قوله تعالى :  
( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ) ومثالُ « سَوْفَ » قولُ الشاعر :  
١٠٦ — وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأباري ؛  
فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء  
للتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها .  
ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد  
أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك ؟  
١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ،  
والبيت من الكامل ، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس .

الإعراب : « واعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعل ،  
مبتدأ ، وعلم مضاف ، و « المرء » مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من  
ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف  
وجوباً « سوف » حرف تنفيس « يأتي » فعل مضارع « كل » فاعل يأتي ، والجملة من  
الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه  
« قدرا » قدر : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب  
صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتي » حيث أتى بخبر « أن » المخففة من الثقيلة جملة فعلية ،  
وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ، وهو « سوف » .

ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَبَيْتُ أَنْتَنِي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤَهَا

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ) .  
 وقوله تعالى : ( أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ) وقوله تعالى : ( أَيْحَسِبُ أَنْ  
 لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ) .

الرابع : « لو » — وَقَلَّ مِنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةً مِنَ النُّحْوِيِّينَ — ومنه قوله  
 [ تعالى : ( وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ) ] وقوله : ( أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُونَ الْأَرْضَ  
 مِنْ بَعْدِ أَهْلِيهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَّاكُمْ بِدُنُوبِهِمْ )<sup>(١)</sup> .  
 ومما جاء بدون فاصِلٍ قوله :

١٠٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) هذه الفواصل الأربعة منها ما يختص بالفعل الماضي ، وهو قد ، ومنها ما يختص  
 بالمضارع ، وهو لم ولن والتنفيس ، ومنها ما هو مشترك بينهما وهو لو .  
 ١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف « يؤملون »  
 فعل مضارع مبنى للجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن » ،  
 المخففة « جادوا » الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا  
 « قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب  
 بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل مضاف و « أن » ، وما دخلت عليه  
 في تأويل مصدر مضاف إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و « سؤل »  
 مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها  
 في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون » ومع أن جملة  
 الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفواصل بين « أن » وجملة الخبر .

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن »  
 الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب  
 الفراء وابن الأنباري الذين لا يريان للبخففة موصفاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من  
 الأمور التي ذكرها الشارح للترفة ؛ فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا البيت =



وقوله تعالى : ( لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِتَ الرِّضَاعَةَ ) في قراءة مَنْ رَفَعَ ( يَم ) في قولٍ ،  
والقولُ الثاني : أن « أن » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ،  
وارتفع ( يَم ) بعده شذوذاً<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وَحَفَّتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنَوَى مُنْصُوبَهَا ، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي<sup>(٢)</sup>

= مخففة من الثقيلة ، ويرعان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصب في  
هذا البيت كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْمَكَ مِثِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وكمال تنصبه في قوله تعالى : ( لمن أراد أن يتم الرضاعة ) في قراءة من قرأ برفع  
« يتم » ، وكما لم تنصبه في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى : ( ١٢٠ / ٦ ) الطبعة  
السلطانية ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وما منعك أن تأذنين له ؟ عمك » .  
لأنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » في البيت الشاهد  
مصدرية مهملة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل  
بحدف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا  
قريئة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين  
في بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة جماعة من العرب ؛ يهلون « أن » المصدرية كما  
أن عامة العرب يهلون « ما » المصدرية فلا ينصبون بها ، وأثبتوا على ذلك شواهد  
كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكل بما لا تتسع له هذه العجالة ، ولكننا قد  
ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح  
ومن الشعر .

(٢) « وخففت » الواو عاطفة ، خفف : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والتاء تاء  
التأنيث « كأن » قصد لفظه : نائب فاعل لخفف « أيضاً » مفعول مطلق للفعل محذوف  
« فنوى » التاء عاطفة ، نوى : فعل ماضٍ مبني للجهول « منصوبها » منصوب : نائب فاعل  
نوى . ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتاً » الواو عاطفة ، وثابتاً : حال مقدم =

إذا نُفِتَ « كَان » نُوِيَّ اسْمُهَا ، وأخبر عنها بجملة اسمية<sup>(١)</sup> ، نحو : « كَانُ زَيْدٌ قَائِمٌ » أو جملة فعلية مُصَدَّرَةٌ بـ « لم<sup>(٢)</sup> » كقوله تعالى . ( كَانُ لَمْ تَقَنَّ بِالْأَمْسِ ) أو مُصَدَّرَةٌ بـ « قَدْ » كتول الشاعر :

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَانَ قَدِ [ ٢ ]<sup>(٣)</sup>

== على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله « روى ، الآتي ، و أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « روى ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر « كان » جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ( ش ١٠٨ ) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ اللَّوْنِ كَانُ نَدْيَاهُ حُقَانُ

فكان : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وندياه : مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كان .

(٢) إذا كانت جملة خبر « كان » المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتماً بقد كبيت النابغة الذي أنشده الشارح ( رقم ٢ ) ، وكقول الآخر :

لَا يَهُونَنَّكَ أَصْطِلَاةٌ لَطَى الْحَرْبِ بِفَمَحَذُورُهَا كَانُ قَدْ أَلَمَّا  
وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما في الآية الكريمة ، وكما في قول الخنساء :

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حَمِي يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذِ ذَاكَ مَنْ عَزَبَرًا  
وكقول شاعر من غطفان ( انظره في معجم البلدان ١٨/٦ ) .

(٣) كان لم يُدْمِنَهَا أَيْسٌ ، ولم يكن لها بَعْدَ أَيَّامِ الْهِدْمَةِ عَامِرٌ  
(٢) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا في قوله « وكان قد ، حيث خففت « كان » وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد ، والتقدير : وكأنه ( أى الحال والشأن ) قد زالت ، ثم حذفت جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله « لما نزل برحالنا » .

أى : « وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ » فَأَسْمُ « كَأَنَّ » فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَحذُوفٌ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَالتَّقْدِيرُ « كَأَنَّهُ زَيْدٌ قَامَ ، وَكَأَنَّهُ لَمْ تَنْفَنَ بِالْأَمْسِ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ » . وَالجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهَا ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « فَنَوَى مَنصُوبَهَا » وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَثَابِتًا أَيْضًا رَوَى » إِلَى أَنَّهُ قَدَرُوهُ إِثْبَاتُ مَنصُوبِهَا ، وَلَسْكَتَهُ قَلِيلٌ ، وَمِنَهُ قَوْلُهُ :

١٠٨ - وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَانِ

١٠٨ - هَذَا الشَّاهِدُ أَحَدُ الْآيَاتِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا سَيَبَوِيه ( ج ١ ص ٢٨١ )  
وَلَمْ يَنْسُبِهَا .

اللُّغَةُ : « وَصَدْرٌ ، قَدْ رَوَى سَيَبَوِيه فِي مَكَانِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ « وَوَجْهٌ ، وَرَوَى غَيْرُهُ فِي مَكَانِهَا « وَنَحْرٌ ، وَعَلَى هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ تَكُونُ الْمَاءُ فِي قَوْلِهِ « ثَدْيِيهِ ، عَائِدَةٌ إِلَى « وَجْهٌ ، أَوْ « نَحْرٌ » بِتَقْدِيرِ مَضَافٍ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ : كَأَنَّ ثَدْيِي صَاحِبِهِ ، فَحُذِفَ الْمَضَافُ - وَهُوَ الصَّاحِبُ - وَأَقَامَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ « مُشْرِقِ اللَّوْنِ ، مَضِيءٌ لِأَنَّهُ نَاصِعُ الْبَيَاضِ ، وَهَذَا هُوَ الثَّابِتُ ، وَقَدْ رَوَاهُ الشَّارِحُ كَمَا تَرَى « حُقَانٌ ، ثَنِيَّةٌ حَقَّةٌ ، وَحُذِفَتِ التَّاءُ الَّتِي فِي الْمَفْرُودِ مِنَ الثَّنِيَّةِ كَمَا حُذِفَتْ فِي ثَنِيَّةِ « خَصِيَّةٍ ، وَأَلْيَةٍ ، فَقَالُوا : خَصِيَانٌ ، وَأَلْيَانٌ ، هَكَذَا قَالُوا . وَلَيْسَ هَذَا الْكَلَامُ بِشَيْءٍ ، بَلْ حُقَانٌ ثَنِيَّةٌ حَقٌّ - بِضَمِّ الْحَاءِ وَبِدُونِ تَاءٍ - وَقَدْ وَرَدَ فِي فَصِيحِ شِعْرِ الْعَرَبِ بِغَيْرِ تَاءٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ جَمْرُودِ بْنِ كَثُومِ التَّغْلِبِيِّ :

وَصَدْرًا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَلْفِ اللَّامِ سِينًا

وَالْعَرَبُ تَشْبَهُ الثَّدْيَيْنِ بِحُقِّ الْعَاجِ كَمَا فِي بَيْتِ الشَّاهِدِ وَكَمَا فِي بَيْتِ عَمْرُو ، وَوَجْهَ التَّشْبِيهِ أَنَّهُمَا مَكْتَنَزَانِ نَاهِدَانِ .

الإِعْرَابُ : « وَصَدْرٌ ، بَعْضُهُمْ يَرُوهُ بِالرَّفْعِ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَهَا صَدْرٌ ، وَالْآخَرُونَ عَلَى رَوَايَتِهِ بِالْجَرِّ ؛ قَالُوا وَارِثٌ ، وَصَدْرٌ : مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضِمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنعٌ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالِ الْمَحَلِّ بِمَحْرَكَةِ حُرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ « مُشْرِقٌ ، صِفَةٌ لَصَدْرٍ ، وَمُشْرِقٌ مَضَافٌ وَ « اللَّوْنُ ، مَضَافٌ إِلَيْهِ « كَأَنَّ ، مَخْفِضَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ « ثَدْيِيهِ ، ثَدْيِي : اسْمُهَا ، وَثَدْيِي مَضَافٌ وَالضَّمِيرُ مَضَافٌ إِلَيْهِ =

فـ « تَدْيِيهِ » اسمُ كَأَنَّ ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، و « حَقَّانِ » خبر كَأَنَّ ، وروى « كَأَنَّ تَدْيَاهُ حَقَّانِ » فيكون اسم « كَأَنَّ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كأنه تَدْيَاهُ حَقَّانِ » و « تَدْيَاهُ حَقَّانِ » : مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَأَنَّ ، ويحتمل أن يكون « تَدْيَاهُ » اسم « كَأَنَّ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها .

\* \* \*

= « حَقَّانِ » خبر كَأَنَّ ، ومن روى « تَدْيَاهُ حَقَّانِ » ، وهى الرواية التى أنشدنا البيت عليها فى تعليقه سبقت قريباً ( ص ٣٩٠ ) فهى جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كَأَنَّ ، واسمها محذوف ، والتقدير : كأنه — أى الحال والشأن — تَدْيَاهُ حَقَّانِ ، وجملة كَأَنَّ واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله « صدر » ، وقد ذكر الشارح — رحمه الله — الروایتين جميعاً ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه .

الشاهد فيه : قوله « كَأَنَّ تَدْيِيهِ حَقَّانِ » ، حيث روى بنصب « تَدْيِيهِ » بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كَأَنَّ » ، المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها وجمي خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع تَدْيِيهِ على ما ذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعى لما أجازته الشارح على رواية « كَأَنَّ تَدْيَاهُ » ، من أن يكون « تَدْيَاهُ » اسم كَأَنَّ أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن فى ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن جمي المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر — وهو ذكر اسم كَأَنَّ — مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذى يتعين على المرعبين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

قد تم — بحمد الله تعالى وحسن توفيقه — الجزء الأول من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مع حواشينا عليه التى بذلنا فى تمحيصها وتحقيقها الجهد الجاهد ، والله تعالى المسؤؤل أن يوفق لإتمامها على الوجه الذى يجعل النفع بها داتى الثمرات قريب الجنى ، لأنه ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الأول من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك

وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » ، بتحقيق شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥	المعرب ، وانقسامه إلى صحيح ومعتل	٣	مقدمة الطبعة الثانية
٣٦	المعرب والمبني من الأفعال	٥	مقدمة الطبعة الأولى
٤٠	الحروف كلها مبنية	١٠	خطبة الناظم ، وإعرابها
—	الأصل في البناء السكون ، ومن المبنى ما هو غير ساكن		الكلام وما يتألف منه
٤١	أنواع الإعراب ، وما يختص بنوع منها ، وما يشترك فيه النوعان	١٤	تعريف الكلام اصطلاحاً
٤٣	إعراب الأسماء الستة ، وما فيها من اللغات	—	ما يصح أن يتركب الكلام منه
٥٢	شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف	١٥	الكلم وأنواعه
٥٥	إعراب المثني ، وما يلحق به	١٦	القول ، والنسبة بينه وبين غيره
٥٩	إعراب جمع المذكر السالم ، وما يلحق به	—	قد يقصد بالكلمة الكلام
٦٦	لغات العرب في نون جمع المذكر السالم ، ونون المثني	—	علامات الاسم
٧٣	إعراب جمع المؤنث السالم ، وما يلحق به	٢٢	علامات الفعل
٧٧	إعراب الاسم الذي لا ينصرف	٢٣	يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات النوعين
٧٨	إعراب الأفعال الخمسة	٢٤	الفعل ثلاثة أنواع ، وعلامة كل نوع
		٢٥	إن دلت كلمة على معنى الفعل ولم تقبل علامته فهي اسم فعل
			المبنى والمعرب
		٢٨	الاسم ضربان : معرب ، ومبني ، وبيان كل منهما
		٣٠	أنواع شبه الحرف أربعة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١٩	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب	٨٠	إعراب المعتل من الأسماء
—	إذا اجتمع الاسم واللقب فا	٨٣	بيان المعتل من الأفعال
	وجوه الإعراب التي تجوز فيهما؟	٨٤	إعراب المعتل من الأفعال
١٢٤	ينقسم العلم إلى منقول ومرتل		النكرة والمعرفة
١٢٦	ينقسم العلم إلى علم شخصي ، وعلم جنسي	٨٦	معنى النكرة
١٢٧	علم الجنس ، والفرق بينه وبين علم الشخص	٨٧	معنى المعرفة ، وأنواعها
	اسم الإشارة	٨٨	الضمير ، ومعناه
١٣٠	ما يشار به إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً	٨٩	ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل
١٣١	ما يشار به إلى المتني	٩٢	المضمرات كلها مبنية
—	ما يشار به إلى الجمع	٩٤	ما يصلح من الضمائر لاكثر من موضع
١٣٣	مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبة	٩٥	ينقسم الضمير إلى مستر وبارز
١٣٦	الإشارة إلى المكان	٩٧	ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب
	الموصول	٩٩	لا يمدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل
١٣٩	الموصول قسمان : اسمي ، وحرفي	١٠٢	المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير وفصله
—	الموصلات الحرفية ، وما يوصل به كل منها	١٠٨	تلزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الفعل
١٤٦	الموصول الاسمي العام	١١٠	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف
١٥٢	كل الموصلات الاسمية تحتاج إلى صلة وعائد	١١٥	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع لدن وقد
١٥٣	لا تكون صلة الموصول إلا جملة أو شبهها		المعلم
١٥٤	شروط الجملة التي تقع صلة	١١٨	معنى المعلم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٨٥	قد يصير الاسم المقترن يأل أو المضاف علماً بالغلبة	١٥٥	ما يشترط في شبه الجملة الذي يقع صلة
	الابتداء	—	يشترط في صلة «أل» أن تكون صفة صريحة
١٨٨	المبتدأ قسمان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر	١٦٠	«أى» الموصولة ، ومتى تبنى ؟ ومتى تعرب ؟
١٩٦	أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه ، وما يجوز من وجوه الإعراب في كل حال	١٦٣	بعض العرب يعرب «أيا» الموصولة في كل حال
٢٠٠	الرافع للمبتدأ ، وللخبر ، واختلاف العلماء في ذلك	١٦٥	تفصيل الموضع الذي يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعاً
٢٠١	تعريف الخبر	١٦٦	هقف على ما يجوز من وجوه الإعراب في الاسم الواقع بعد «لاسيما»
٢٠٢	الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، والجملة على ضربين	١٦٩	الكلام على حذف العائد المنصوب
٢٠٥	الخبر المفرد على ضربين : جامد ، ومشتق	١٧٢	الكلام على حذف العائد المنخفض وشروطه
٢٠٦	إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوباً		المعرف بأداة التعريف
٢٠٩	يجى الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً	١٧٧	حرف التعريف هو «أل» برمتها ، أو اللام وحدها ؟
٢١٣	ظرف الزمان لا يقع خبراً عن اسم دال على جهة إلا إن أفاد	١٧٨	المعاني التي ترد لها «أل» ثلاثة — تزداد «أل» زيادة لازمة ، أو اضطراراً
٢١٥	لا تقع النسكرة مبتدأ إلا بمسوغ	١٨٣	تدخل «أل» على بعض الأعلام للبح الأصل
٢٢٧	الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم عليه		
٢٢٨	هقف على خلاف الكوفيين في جواز تقديم خبر المبتدأ وسندهم في ذلك		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٧٩	من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصاً ، ومنها ما يكون تاماً ويكون ناقصاً	٢٣١	المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر
٢٧٩	لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٢٣٩	المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر
٢٨٠	إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره لإيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله	٢٤٣	يجوز حذف المبتدأ أو الخبر ، إن دل على المحذوف دليل
٢٨٨	تأتي «كان» زائدة ، وبيان مواضع زيادتها ، وشروطها	٢٤٨	المواضع التي يجب فيها حذف الخبر
٢٩٣	تحذف «كان» ، إما وحدها ، وإما مع اسمها ، وإما مع خبرها	٢٥٤	المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ
٢٩٨	قد يخفف المضارع المجزوم من كان بحذف نونه ، وشروط جواز ذلك الحروف المشبهة بليس	٢٥٦	قد يكون الخبر متعدداً لمبتدأ واحد كان وأخواتها
٣٠١	الحرف الأول «ما» ، ولات، وإن المشبهات بليس	٢٦١	عمل هذه الأفعال ، وألفاظها
٣٠٧	الحرف الثاني «ما» ، وشروط إعماله عمل ليس ستة	٢٦٢	ه قف على اختلاف العلماء في «ليس» أحرف هو أم فعل ؟
٣٠٨	حکم المعطوف على خبر «ما» ، النافية	٢٦٣	بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط ، وبعضها لا يعمل إلا بشرط
٣١١	زيادة الباء في خبر «ما» ، و«ليس» وغيرهما	٢٦٨	معاني هذه الألفاظ
٣١٧	الحرف الثالث «إن» ، وبيان اختلاف النحاة في إعماله	٢٦٨	غير الماضي منها يعمل عمل الماضي ، وبيان ما يتصرف منها وما لا يتصرف
	عمل ليس ثلاثة	٣٧١	يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ، خلافاً لبعضهم في ليس ، ولابن معط في دام
	الحرف الثالث «إن» ، وبيان اختلاف النحاة في إعماله	٢٧٥	تقديم الخبر على دام وحدها ، أو عليها وعلى «ما» المصدرية الظرفية
		٢٧٦	تقديم الخبر على الفعل المنق بما أو غيرها من أدوات النقي
		٢٧٧	يختار امتناع تقديم الخبر على ليس



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٩	الحرف الرابع دلات، وإعماله هو مذهب الجمهور	٣٤٢	إذا ذكر اسم قبل عسى جاز أن تتحمل دعى، ضمير ذلك الاسم
٣٢٢	أفعال المقاربة أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال إلا دعى، وقيل: فعل، وقيل: حرف	٣٤٣	إذا اتصل بعسى ضمير ورفع متحرك جاز في سينها الفتح والكسر
٣٢٣	أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام — عملها، ويبان ما يشترط في خبرها	٣٤٦	إن وأخواتها
٣٢٦	الأكثر في خبر دعى، أن يقترب بأن المصدرية، ويقبل بمجرد منها	٣٤٥	هذه الأدوات كلها حروف وعددها ستة
٣٢٩	و دكاد، على عكس ذلك	٣٤٦	معاني هذه الأحرف
٣٣١	يجب اقتران خبر حرى واخلوق بأن	—	عمل هذه الأحرف، واختلاف النحاة في عملها في الخبر
٣٣٢	يكثر اقتران خبر د أوشك، بأن	٣٤٨	لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٣٤	كما يكثر تجرد خبره من أن دكرب،	٣٤٩	لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٣٧	يتمتع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن	٣٥٠	همزة «إن» لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجوازها
٣٣٨	أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها أوشك وكاد	٣٥٠	المواضع التي يجب فيها فتح همز إن
٣٤٠	حكى بعض العلماء مجيء المضارع من عسى، ومن طفق، ومن جعل	٣٥٢	المواضع التي يجب فيها كسر همزة إن
٣٤١	اختصت عسى وأوشك واخلوق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامه، كما جاز استعمالها ناقصة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٥	المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها	٣٦٢	متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن ؟
٣٧٥	المعطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وقبل استيفائه	٣٧٠	تدخل لام الابتداء أيضاً على معمول الخبر ، وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم « إن » ولكل واحد من ذلك شروط
٣٧٧	تخفف « إن » المكسورة فيقل عملها ، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام	٣٧٣	تقترب دما ، بهذه الحروف فيبطل عملها ، وربما بقي معها العمل
٣٨٢	تخفف أن المفتوحة فيحذف اسمها ، ويجب أن يكون خبرها جملة		
٣٨٩	تخفف « كان » فيحذف اسمها ، وربما ذكر		

تم فهرس الجزء الأول ، والحمد لله أولاً وآخراً  
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه



# مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ



رابطہ بدیل  
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



دار مصر للطباعة  
سعيد جودة السحار وشركاه

# شرح ابن عقيل

قاضي الفضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل

العقيلي، المصري، الهمداني

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

« مات تحت أديم السماء »

« أنحى من ابن عقيل »

أبو حبان

ومعه كتاب

منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد يحيى الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الثاني

الطبعة الشرعية الوحيدة

والتعاقد عليها

الطبعة العشرون

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار الستراش

القاهرة

---

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السحار وشركاه



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنعوتِ بِجَمِيلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات ،  
المبعوثِ بالهدى ودينِ الحقِ لِيُظْهِرَهُ على الدينِ كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا  
أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدينِ حتى رَفَعَ اللهُ بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمته ، وجعله دِينَهُ  
لرَضَى ، وَطَرِيقَهُ المستقيم

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سنينَ تعليقاتٍ على كتاب  
الخلاصة ( الألفية ) الذى صَنَفَهُ إمامُ النجاةِ ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكِ  
المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائةٍ من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ،  
وعلى شرحه الذى صَنَفَهُ قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بنِ عَقِيلِ ، المصرى ،  
الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعائة  
من الهجرة ، ولم يكن يَدُورُ بِخَلْدِي — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ  
القراءةِ ورضاهم ، وأنها ستحلُّ من أنفسهم الحُلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول  
فى نفسى : « إنه أترى ذكركنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح  
فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَتِ الأيامُ بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروقُ قُرَاءَهُ ، وينال  
منهم الإعجابَ كُلَّ الإعجابِ ، وإذا هم يطلبون إلى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،  
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن  
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّي ، أو أتممتُ بحثًا ، أو أُبْدِلَ  
عبارةً بعبارة أسهلَ منها وأدقُّ إلى القصدِ ، أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبَّطَهَا ، أو ما أشبه ذلك من وُجُوهِ التحسين التي أستطيع أن أُكافيء بها هؤلاء الذين رَأَوْا في عملي هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشادةَ بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعني عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَدُوِّدِي عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ اللهُ تعالى ، فَسَنَحَتُ لِي الفرصة ، فلم أتأخر عن أهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملتُ في تعليقاتي يَدَ الإِصْلَاحِ وَالزِيَادَةِ وَالتَهْذِيبِ ، كما أعملت في أصله يَدَ التَصْحِيحِ وَالضَّبْطِ وَالتَحْرِيرِ ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقني إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين .

كتبه المعز بالله تعالى

محمد يحيى الذين بِمَدِينَةِ



## لا التي لنفي الجنس

لا النافية

### لا التي لنفي الجنس

١- اسم

عَمَلٌ إِنَّ أَجْمَلَ لِلآ فِي نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً (١)

٢- شرط وعمل

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي « لا » التي لنفي الجنس، والمراد بها « لا » التي قصد بها التنصيص على استفراق النفي للجنس كله.

٣- حكم خبرها

وإنما قلت « التنصيص » احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً، نحو: حَكْمُ يَوْمِ

٤- النافية

« لَا رَجُلٌ قَائِمًا »؛ فإنها ليست نصاً في نفي الجنس؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي حَكْمُ يَوْمِ

٥- اللفظ

الجنس، في تقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بِلِ رَجُلَانِ »، وبتقدير إرادة حَكْمُ يَوْمِ

٦- حكم خبرها

نفي الواحد يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بِلِ رَجُلَانِ »، وأما « لا » هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا؛ فلا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بِلِ رَجُلَانِ ».

وهي تعمل عمل « إِنَّ »؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة — وهي التي لم تتكرر — نحو: « لَا غُلَامٌ رَجُلٍ قَائِمٌ » وبين المكررة، نحو: « لَا جَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » (٢).

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قواه « اجعل ، الآتي » ، وعمل مضاف و « إن » ، قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « للآ » جار ومجرور متعلق باجمل ، وهو المفعول الثاني لاجعل « في نكرة » جار ومجرور متعلق باجمل « مفردة » حال من الضمير المستتر في « جاءتك » ، الآتي « جاءتك » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » ، والناء للتأنيث ، والكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكرره » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب ، وعملها مكررة جائز .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة<sup>(١)</sup> ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤوّل بنكرة ، كقولهم « قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » فالتقدير : ولا مُسَمًّى بهذا الاسم لها<sup>(٢)</sup> ويدلُّ على أنه مُعامل مُعاملة النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك : « لا أبا حَسَنٍ حَلَالًا لها » ولا يُفَصَّلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصِّلَ بينهما أُلغيت ، كقوله تعالى : ( لا فيها غَوَلٌ ) .

فَأَنْصِبَ بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعَةً  
وَبَعْدَ ذَلِكَ أَخْبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَهُ<sup>(٣)</sup>

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال « لا » عمل إن سته ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي بها الجنس ، وأن يكون النفي نصًّا في ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لاشيء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أى فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشارح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفي غير صادق .  
وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين .

أحدهما : أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها . ومثل كلمة متوغلة في الإبهام لاتعرف بالإضافة ، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه .  
والثاني : أن يجمل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا فيصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتنهي في الجود ، ونحو « مادر » بالمتنهي في البخل ، ونحو « يوسف » بالمتنهي في الحسن . وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « مضافا » مفعول به لا نصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافا » ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله « مضافا » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتي ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا : كَلًّا

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي أَجْمَلًا<sup>(١)</sup>

مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مُرَكَّبًا ،

وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلًا لَا تَنْصِبُ<sup>(٢)</sup>

= و « ذا ، من « ذاك » اسم إشارة : مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الخبر ، مفعول به لا ذكر الآتي « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رافعه ، رافع : حال من الضمير المستتر في « اذكر » ، ورافع مضاف والماء مضاف إليه ، من إضافة الصفة لمعولها ، وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولذلك وقع هذا المضاف حالا .

(١) « وركب ، الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المفرد ، مفعول به لركب « فاتحاً ، حال من الضمير المستتر في « ركب » ، ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحاً له « كلاً ، الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول ، اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً « قوة ، اسمها ، وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة « والثاني ، مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجملاً الآتي « اجملاً ، جعل : فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعاً ، مفعول ثان لا جعل في البيت السابق « أو منصوباً ، أو : حرف عطف ، منصوباً : معطوف على مرفوع « أو مركباً ، معطوف على قوله « مرفوعاً ، السابق « وإن ، الواو عاطفة ، إن : شرطية « رفعت ، رفع : فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولاً ، مفعول به لرفعت « لا ، ناهية « تنصبا ، فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل =

لا يخلو اسمُ « لا » [ هذه ] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأولُ : أن يكون مضافاً [ نحو : « لا غلامَ رجُلٍ حاضرٍ » ] . الحال الثانى : أن يكون مُضارعاً للمضاف ، أى مُشابهاً له ، والمراد به : كل اسم له تعلقٌ بما بعده : إمّا بعملٍ ، نحو : « لا طالعاً جَبِلاً ظاهر ، ولا خيراً من زيدٍ راكِبٌ » ، وإمّا بِعطفٍ نحو : « لا ثلاثةَ وثلاثينَ عندنا » ويسمى المشبّه بالمضاف : مُطوّلاً ، ومُختولاً ، أى : ممدوداً ، وحُكْمُ المضافِ والمشبّه به النصبُ لفظاً ، كما مُثّل ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشبّه بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثني والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان يُنصبُ به ؛ لتركيبه مع « لا » وصيرورته معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها خمسةَ عشرَ ، ولكن محلّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالفردُ الذى لبس بثنى ولا مجموع يُبنى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » والمثني وجمعُ المذكر السالم يُبنيانِ على ما كانا يُنصبانِ به — وهو الياء — نحو : « لا مُسْلِمِينَ لك ، ولا مُسْلِمِينَ » فمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمِينَ مبنيانِ ؛ لتركبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [ لتركيبه ] معها .

وذهب الكوفيون والزجاجُ إلى أن « رجل » فى قولك : « لا رَجُلَ » معرب ، وأن فتحته فتحةُ إعرابٍ ، لافتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن « مُسْلِمِينَ » و « مُسْلِمِينَ » معربان<sup>(١)</sup> .

= الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولاً فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » ، إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيّاً كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لغيره =

وأما جمعُ المؤنثِ السالمِ فقال قوم: مبنًى على ما كان ينصب به - وهو الكسر - فتقول: « لا مُسَلِمَاتِ لَكَ » بكسر التاء، ومنه قوله:

١٠٩ - إِنْ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ

فِيهِ نَلَدٌ ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّبَابِ

= بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أولها - وهو وجه عقلي - أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدر في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم ، الثاني - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ؛ كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء .

١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدى ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ

وَلَى حَيْثُهَا ، وَذَلِكَ الشَّبَابُ يَتَّبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الِيعَاقِيبِ

اللقية : « أودى ، ذهب وبنى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه « حميداً ، محموداً « التعاجيب ، جمع العجب ، وهو جمع لمفرد غير مفردة المستعمل ، وهو المعير عنه بأنه لا واحد له من لفظه ، ويروى في مكانه « الاعاجيب ، وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر الذي يتعجب منه « شأو ، هو الشوط « حيثها ، سريعاً « اليعاقب ، جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه ، المراد أن نهايته محمودة « الشيب ، بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذى ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا :

= \* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ ... إلخ \* =

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو : « لا مسلمات لك » (١) .

== الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذى » اسم موصول : نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه — على هذا — نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدماً ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخرًا ، و « جاز الإخبار بالمفرد — وهو مجد — عن الجمع — وهو عواقب — لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال لجملة « مجد عواقبه » — سواء أفردت مبتدأ أم لم تقدر — لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذى « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتى « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا — وهو لذات — جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية ببناؤه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا » ، إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب :  
الاول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب  
جمهرة النحاة .

الثانى : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صحبه  
ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف  
التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء ،  
فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسي ، ورجحه ابن هشام فى  
المغنى والمحقق الرضى فى شرح الكافية وابن مالك فى بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح .  
وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين  
جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجهٌ رجيح ، ويؤخذ ==

وقول المصنف: «وَبَعْدَ ذَلِكَ اتَّخِرَ إِذْ كُرِّ رَافِعَةً» معناه أنه يذكر الخبر بعد

اسم «لا» مرفوعاً، والرافع له «لا» عند المصنف وجماعة [وعند سيبويه الرفع له لا] <sup>بأى</sup> <sub>المصنف</sub> إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رفع الخبر؛ فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ «لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ «لا»، فتكون «لا» عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشب به.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أتى بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» يجوز فيهما خمسة أوجه، وذلك لأن المظوف عليه: إما أن يُبنى مع «لا» على الفتح، أو يُنصب، أو يُرفع.

فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركيبه مع «لا» الثانية، وتكون [لا] الثانية عاملة عمل إن، نحو: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» (١).

من كلام ابن الأباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأباري لم يحفظها.

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه: (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) بفتح بيع وخلة وشفاعة، و«لا» في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح في محل نصب، وخبرها — فيما عدا الأول — محذوف لدلالة ما قبله عليه.

ومن شواهد ذلك قول الرازي (وقد أئذناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق):

نَحْنُ بَنُو خَوْيلِدٍ صُرَاحًا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحًا

الثاني : النصبُ عطفاً على محلِّ اسم « لا » وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمطوف ، نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١٠ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

١١٠ - البيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس ابن مرداس ، ويروى بحذف البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية ، وبعده :

كَالثَوْبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبِلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِلَّةِ الصَّانِعِ  
وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

\* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ \*

من كلمة قافية ، وقيله :

لَا صَلْحَ بَيْنِي - فَأَعْلَاهُ - وَلَا يَبِينَكُمُ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي  
سَيْفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرُ قُرُقُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة : « خلة » بضم الحاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلَا أَبْلَغًا خَلَّتِي رَاشِدًا وَصِنْوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ

« الراقع » ومثله « الراقع » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلى « أعياء » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنكب « قرقر قر » قرقر : صوت ، وصاح ، و « قر » يجوز أن يكون جمع أقر ؛ فوزانه وزان أحر وحر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم في جمع رومي والشاهق ، الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، « ولا » زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النصب « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .



الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذٍ تكون « لا » زائدة ، الثاني : أن تكون « لا » الثانية عملت عمل « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وليس للعمل فيه ، وذلك نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١١ — هَذَا — لَعَمْرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ  
لا أُمَّ لِي — إِنْ كَانَ ذَاكَ — وَلَا أَبُ

== الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » — وهو قوله « نسب » — عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذي حمله الشارح — تبعاً لجمهور النحاة — عليه .  
وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح في محل نصب ، وذكر أنه نونه للضرورة ، وبناءؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » ، مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » ، والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى واسمها وخبرها ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائق لا ضرورة معه ، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة .  
وقال الزمخشري في مفصله : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على لفظ اسم « لا » ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة .

وهو تكلف لا مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة الماطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوهما .

١١١ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت اختلافاً كثيراً ، فقيل : هو لرجل من مذبح ، وكذلك نسبه في كتاب سيبويه ، وقال أبو رباح : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناف ، وقال الحاتمي : هو لابن أحر ، وقال الأصفهاني : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل .

= اللغة : وهذا للمعرك ، العمر — بفتح فسكون — الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره ، بجملة القسم — وهى قوله « للمعرك » مع خبره المحذوف — ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب ، الصغار ، بزنة سحاب — الذل ، والمهانة ، والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعى لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « للمعرك » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : للمعرك قسمى ، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب ، الصغار ، خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله عين تأكيذا للصغار ، وعين مضاف والمهاء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لامبنى على الفتح فى محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه فى الإعراب ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها وخبرها محذوف ، وإما على أن « لا » الثانية ليست عاملة أصلاً ، بل هى زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الفارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بأى بلاء يا نمير بن عامر وأتم ذنابى ، لا يدين ولا صدُرُ ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي :

لا خيل عندك تُهدىها ولا مالٌ فليسعد النطق إن لم يسعد الحال

وإن نُصِبَ المَطْوْفُ عليه جاز في المَطْوَفِ الأَوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أعنى البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غُلامٌ رَجُلٍ ولا امرأةٌ ، ولا امرأةٌ ، ولا امرأةٌ .

وإن رُفِعَ المَطْوْفُ عليه جاز في الثاني وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ ، ولا غُلامٌ رَجُلٍ ولا امرأةٌ » ومنه قوله :

١١٢ — فَلَا لَفَوٌّ وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

١١٢ — البيت لامية بن أبي الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاء البيتين هكذا :

وَلَا لَفَوٌّ وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَجْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

اللغة : « لفو ، أى : قول باطل ، ومالا يعتد به من الكلام » تأميم ، هو مصدر أتمته — بتشديد التاء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين ، هلاك وفناء » مليم ، بضم الميم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة ، هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا ، نافية ملغاة » لفو ، مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن » تأميم ، اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا ، وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه ، فىكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لامع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما ، اسم موصول مبتدأ « فاهوا ، فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول « به ، جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبدأ » منصوب على الظرفية ، ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم ، خبر المبتدأ .

ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولفو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر لا الأولى هو المذكور به .

والثاني : الرفع ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ ، ولا غلامٌ رجلٍ ولا امرأةٌ »<sup>(١)</sup> .  
ولا يجوز النصب للثاني ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على [ محل ] اسم « لا »  
و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقط النصبُ ، ولهذا قال المصنف : « وإن رَفَعَتْ  
أولاً لا تنصبا » .

\*\*\*

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيَّ يَلِي فَافْتَحَ ، أَوْ انصَبِنَ ، أَوْ أَرْفَعْ ، تَعْدِيلٍ<sup>(٢)</sup>

= الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة  
عمل إن على جملة الأولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف ؛  
لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه .  
الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » ، حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ،  
فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » ، على ما بيناه في إعراب البيت .  
ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي  
في باب الفاعل :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مزنة » ، بالضمة الظاهرة وبفتح « أرض » ، والقول فيهما كالقول  
في « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : ( لا يبيع فيه ولا خلة ولا شناعة ) برفع  
الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعي :

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبي في قوله :

بِمِ التَّعَلُّ لَأَهْلِي وَلَا وَطَنٌ وَلَا نَدِيمٌ وَلَا كَأْسٌ وَلَا سَكَنٌ ؟

(٢) « ومفرداً نعتاً يجوز أن يكون مفرداً مفعولاً مقدمًا تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسمُ « لا » مبنياً ، ونُعتَ بمفرد يليه — أى لم يُفصلَ بينه وبينه بفواصل —  
جاء في النعت ثلاثة أوجهٍ :

- الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع اسم « لا » ، نحو : « لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .  
الثاني : النصبُ ، مراعاةً لمحل اسم « لا » نحو : « لا رَجُلٌ ظَرِيفاً » .  
الثالث : الرفعُ ، مراعاةً لمحل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع عند سيديويه  
كما تقدم ، نحو : « لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

\*\*\*

وَعَبْرَ مَا يَبْلِي ، وَعَبْرَ الْمَفْرَدِ

لا تَبْنِ ، وَأَنْصِبُهُ ، أَوْ الرَّفْعَ أَقْصِدِ (١)

== الآتية ، ويكون « نعتاً » بدلا منه ، ويجوز أن يكون « مفرداً » ، حالا من نعتاً ، وجاز بحىء  
الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولاً  
تنازعه العوامل الثلاثة « لمبنى » جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له « يلبى » ،  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة في محل  
نصب صفة لقوله نعتاً « فافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،  
« أو » عاطفة « انصب » فعل أمر مبني على الفتح لانه لانه بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « أو »  
حرف عطف « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
« تعدل » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكر  
لأجل الروى .

(١) « وغير » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « لا تبن » ، الآتى ، وغير  
مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « يلبى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغير » الواو عاطفة ،  
غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و « المفرد » مضاف إليه « لا » ==

تقدّم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ،  
 ووليّه النعت ، جاز في النعت ثلاثة أوجه ، وذكر في هذا البيت أنه إن لم يَلِ النعتُ  
 المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فصل بينهما بفواصل ، لم يجز بناء النعت ؛ فلا تقول « لا رجلٌ  
 فيها ظريفٌ » بيناء ظريف ، بل تعين رَفَعُهُ ، نحو : « لا رجلٌ فيها ظريفٌ » أو نصبه ،  
 نحو : « لا رجلٌ فيها ظريفاً » وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز — عند عدم  
 الفصل — لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيب ، كما لا يمكن  
 التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ ، نحو : « لا طالماً جبلاً ظريفاً » ولا فرق —  
 في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل — بين أن يكون المنعوت مفرداً ،  
 كما مثل ، أو غيرَ مفردٍ .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد — كالمضاف  
 والمشبه بالمضاف — تَعَيَّنَ رَفَعُهُ أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق في ذلك  
 بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يُفَصَّلَ بينه وبين النعت  
 أو لا يفصل ؛ وذلك نحو : « لا رجلٌ صاحبٌ برٌّ فيها ، ولا غلامٌ رجلٌ فيها  
 صاحبٌ برٌّ » .

وحاصل ما في البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يُفَصَّلْ  
 بينهما ؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه ، نحو : « لا رجلٌ ظريفٌ ، وظريفاً ، وظريفٌ »  
 وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

\*\*\*

= ناهية د بن ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزومه حذف الياء والكسرة قبلها  
 دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د وانصبه ، الواو عاطفة ، انصب :  
 فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
 أنت ، والهاء مفعول به لا نصب د أو ، عاطفة د الرفع ، مفعول به مقدم لا قصد  
 د اقصد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَحْكَمَا

لَهُ بِمَا لِلنَّمْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى<sup>(١)</sup>

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمِ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً ، وَتَكَرَّرَتْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَطُوفِ ثَلَاثَةً أَوْ جُهِ : الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ، نَحْوُ : «لَا رَجُلًا وَلَا امْرَأَةً» ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا امْرَأَةً ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَطُوفِ مَا جَازَ فِي النَّمْتِ الْفُضُولِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ [ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ ] أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ : الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ؛ فَتَقُولُ : «لَا رَجُلًا

(١) د. والعطف، مبتدأ، إن، شرطية، لم، حرف نفي وجزم وقلب، د. تتكرر، فعل مضارع مجزوم بلم، لا، قصد لفظه: فاعل تتكرر، والجملة فعل الشرط، احكاما، فعل أمر مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لاجل الوقف، ونون التوكيد المنقلبة ألماً حرف لا محل له من الإعراب، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذفت منه الفاء ضرورة، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، له، بما، جاران ومجروران يتعلقان باحكم، وما: اسم موصول، للنعمة، جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتي، ذى، نعت للنعمة، وذى مضاف، ود الفصّل، مضاف إليه، انتمى، فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وحاصل البيت: والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذي انتمى للنعمة صاحب الفصل من منوته، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب.

(٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم واينه عبد الملك:

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فأنت تراه قد عطف «ابناء» على اسم لا الذي هو «أب»، وأتى بالمعطوف =

وامرأة ، وامرأة ، ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأَخْفَشُ « لا رَجُلَ وامرأة »  
 بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرر « لا » فكأنه قال : « لا رَجُلَ ولا امرأة »  
 ثم حذفت « لا » .

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب ، سواء  
 تكرر « لا » نحو : « لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأة » أو لم تكرر ، نحو : « لا رَجُلَ  
 و غلامَ امرأة » (١) .

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع ،  
 على كل حال ، نحو : « لا رَجُلَ ولا زيدٌ فيها » ، أو « لا رَجُلَ وزيدٌ فيها » .

\*\*\*

وَأَعْطِ « لا » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْأِسْتِفْهَامِ (٢)

= منصوباً ، وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعاً بالعطف على محل « لا » ، مع اسمها ؛  
 فإن علمها رفع بالابتداء عند سيوييه ، كما تقدم ذكره مراراً .

(١) ذكر الناظم والشراح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نعتها ، ولم يذكر واحد  
 منهما حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون  
 معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فنقول : لا أحد رجلا وامرأة فيها ،  
 ونقول : لا أحد رجل وامرأة فيها ، وإن كان البدل معرفة لم يجوز فيه إلا الرفع ، فنقول :  
 لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي ، لأن ألفاظه معارف ، واسم دلاء نكرة ، ولا تؤكد  
 النكرة توكيداً منصوباً على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وأعط ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » ،  
 قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف جال من « لا » ، ومع  
 مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه « ما » =



إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل ، وسائر الأحكام التي سبق ذِكْرُهَا ؛ فتقول : « أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَأَلَا غُلَامٌ رَجُلٍ قَائِمٌ ، وَأَلَا طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِرًا » وَحُكْمُ المَطْوُوفِ والصفة - بعد دخول همزة الاستفهام - كحكما قبل دخولها .

هكذا أطلق المصنف - رحمه الله تعالى ! - هنا ، وفي كل ذلك تفصيل .

وهو : أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي ؛ فالحكم كما ذكر ، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام المطف ، والصفة ، وجواز الإلغاء .

فقال التوبيخ قولك : « أَلَا رُجُوعَ وَقَدْ شَبِتَ ؟ » ومنه قوله :

١١٣ - أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيئَتُهُ

وَأَذَنْتَ بِمَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ ؟

= اسم موصول : مفعول ثانٍ لأعط ، تستحق ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » ، ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما » ، الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون » ، ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ، ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه .

وحاصل البيت : وأعط « لا » النافية حال كونها مصاحبة الهمزة النالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت « لا » هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام .

١٣ - هذا البيت لم ينسبه أحد من استشهد به - فيما بين أيدينا من المراجع - إلى

قائل معين .

اللغة : دارعواء ، أي : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أي كف عن الأمر وتركه ، وأذنت ، أعلنت ، ولت ، أدبرت ، مشيب ، شيخوخة وكبر ، هرم ، فناء القوة وذهاب الفتاه ودواعى الصبوة .

رأى اسه  
صالحه

ومثال الاستفهام عن النفي قولك : « ألا رجل قائم ؟ » ومنه قوله :

١١٤ — ألا اضطبارَ لِسْلَى أم لها جلد ؟

إِذَا أَلَايَ الَّذِي لاقَاهُ أمثالي

= المعنى : أفا يكف عن المقامج ويدع دواعي الزوق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟

الإعراب : « ألا » الهذوة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولي : فعله ماض ، والتاء تاء التأكيد « شيبته » شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من ولت وفاعله لا عمل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شيبية « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبني للنافية عملها الذي تستحقه مع دخول هذوة الاستفهام عليها ؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

١١٤ — نسب هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ويروى في صدره

اسمها هكذا :

\* ألا اضطبارَ لَيْلَى أم لها جلد \*

اللغة : « اضطبار » تصير ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال « لاقاه أمثالي » كناية

عن الموت .

المعنى : ليت شعري — إذا أنا لا قيت ما لاقاه أمثالي من الموت — أيمتنع الصبر على

سلي أم يبق لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهذوة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اضطبار » اسم « لا »

مبنى على الفتح في محل نصب « لسلي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » =

وإذا قُصِدَ بِالْأَلْتَمَنِ : فَذَهَبُ لِنَازِيٍّ أَنهَا تَبْقَى عَلَى جَمِيعِ مَا كَانَ لَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ ،  
وَعَلَيْهِ يَتِمَّشَى إِطْلَاقُ الْمَصْنَفِ ، وَمَذْهَبُ سَيَبُويهِ أَنَّهُ يَبْقَى لَهَا عَمَلُهَا فِي الْأَسْمِ ، وَلَا يَجُوزُ  
إِلْغَاؤُهَا ، وَلَا الْوَصْفُ أَوْ الْعَطْفُ بِالرَّفْعِ مِرَاعَاةً لِلْإِبْتِدَاءِ .

ومن استعمالها للتمنى قولهم : « أَلَا مَاءَ مَاءٍ بَارِدًا » وقولُ الشاعر :

١١٥ — أَلَا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

فَيَرَأَبَ مَا أَنَا بِدُ الْغَفَلَاتِ

\*\*\*

= « أم ، عاطفة » لها ، جار ومجرور متعلق بحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر .  
والجملة معطوفة على جملة « لا ، واسمها وخبرها » إذا ، ظرفية « ألقى ، فعل مضارع وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا ، إليها » الذي ، اسم  
موصول : مفعول به « لا لاقى » لاقاه ، لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به « لا لاقى » تقدم على  
فاعله « أمثال ، أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من  
الفعل والفاعل والمفعول لا عمل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أَلَا اصْطَبَارٌ ، حيث عامل « لا ، بعد دخول همزة الاستفهام  
مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لا ، النفي ؛  
فيكون معنى الحرفين مما الاستفهام عن النفي ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين  
من أن الاستفهام عن النفي لا يقع ، وكون الحرفين معا دالين على الاستفهام عن النفي  
في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أبتنى عن محبوبته الصبر  
إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحد منهم — فيما نعلم —

إلى قائل معين ،

الغنة : « ولي ، أدبر ، وذهب » فيرأب ، يجبر ويصلح « أنأت ، فتقت ، وصدعت =

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ<sup>(١)</sup>

= وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرَأْبُ الصَّدْعَ وَالنَّائِي بِرِصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ  
( يغير — بفتح باء المضارعة — بمعنى يميز : أى يمون الناس ) .

الإعراب : « ألا ، كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهزمة للاستفهام ، وأريد بها التمني ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً « عمر ، اسمها « ولي ، فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العمر « مستطاع ، خبر مقدم « رجوعه ، رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب ، الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد فاء السببية في جواب التمني ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر « ما ، اسم موصول : مفعول به ليرأب « أنأت ، أنأى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « يد ، فاعل أنأت ، ويد مضاف و« الغفلات ، مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أنأت » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر ، حيث أريد بالاستفهام مع « لا ، مجرد التمني ، وهذا كثير في كلام العرب ، وبما يدل على كون « ألا ، للتمنى في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

(١) « وشاع ، فعل ماض « في ، حرف جر « ذا ، اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بني ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب ، بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط ، فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و« الخبر ، مضاف إليه « إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « المراد ، فاعل لفعل محذوف بفسره المذكور بعده ، وتقديره إذا ظهر المراد « مع ، ظرف متعلق بقوله « ظهر ، الآتى ، ومع مضاف وسقوط من سقوطه ، مضاف إليه ، وسقوط مضاف والماء مضاف إليه « ظهر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا عمل لها من الإعراب مفسرة .

إذا دَلَّ دليلٌ على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التمييزين والطائينين ،  
 وكثُرَ حَذْفُهُ عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ ؟ فتقول : «لَا رَجُلٌ»  
 وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ — وهو قائم — وجوباً عند التمييزين والطائينين ، وجوازاً عند  
 الحجازيين ، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، كما  
 مَثَلٌ ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو هل في الدار  
 رجل ؟ فتقول : «لَا رَجُلٌ» .

فإن لم يَدُلْ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم :  
 «لَا أَحَدَ أُغَيِّرُ مِنْ اللَّهِ» وقول الشاعر :

— ١١٦ — \* وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ \*

١١٦ — نسب الرعشري في المفصل (٨٩/١ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي ،  
 ونسبه الجرمي — مع صدره لأبي ذؤيب الهذلي ، والصواب أنه — كما قال الأعم —  
 لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) — وهو حي من اليمن —  
 وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابعة عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها ،  
 فأثرت حائماً عليهما ، وصدر هذا الشاهد :

\* إِذَا اللَّقَاحُ غَدَّتْ مُلَقًى أُصِرَتْهَا \*

وبعض النحاة — كسيبويه ، والأعلم ، وتبعهم الأشموني — يجعل صدر هذا الشاهد  
 قوله :

\* وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً \*

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد  
 لتعلم صحة الإنشاد :

هَلَّا سَأَلْتِ النَّبِيِّينَ مَا حَسَبِي      عِنْدَ الشُّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ  
 وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً      فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرَ » واحترز بهذا عمالاً يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم .

\*\*\*

= إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْتَقَى أُصْرَتِهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ  
 اللغة : « اللقاح ، جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب ، وأصرتها ، جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لتلايرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در ، وذلك فى زمن القحط ، فالكلام كناية عن الجذب والقحط ، وكأنه قال : إذا اشتد الزمان «مصباح ، اسم مفعول من صبغته — بتخفيف الباء — إذا سقيته الصبح ، وهو — بفتح الصاد وضم الباء الموحدة — الشرب بالغداة ، والغداة : الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا ، ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط ، اللقاح ، اسم لغدا محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها ، غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والهاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اللقاح ، ملقى ، خبر غدا ، وهو اسم مفعول «أصرتها ، أصرة : نائب فاعل للملقى ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه ، ولا ، نافية للجنس «كريم ، اسمها ، من الولدان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «مصباح ، خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصباح ، حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله : « مصباح ، لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان ، لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف — عند عدم قيام قرينة — هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيويوه شيخ النحاة .

وقد أجاز الأعلام الشتمرى وأبو على الفارسى وجماعة الزمخشرى أن يكون الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله : « مصباح ، نعتاً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على عمل لا واسمها معاً ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيويوه ، كما تقدم بنائه .

=

قال الأعمى : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه ، اهـ .

وقال الزمخشري : « وقول حاتم \* ولا كريم لـخ \* يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثاني ألا يحتمل مصبوح خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل لامع المنفى ، اهـ ،

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً ، أعنى سواء أ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قـينة ، أو كان كوناً مطلقاً . ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي ، لكن الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه ، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر — وهو أن نقدر قوله : « مصبوح » نعتاً لقوله « لا كريم » ، أى نعتاً على محل لامع اسمها وهو الرفع — حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه ، فأعرف هذا ، والله يرشدك ويبصرك .

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

ظن - حسب - جار

أَنْصَبُ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْئِي أَيْبَدًا <sup>عَنِ الْقَلْبِ جَمَانِ</sup> أَعْنِي : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدًا (١)  
 ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدَّةٍ حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذُّ كَأَعْتَمَدٍ (٢)  
 وَهَبٌ ، تَعَلَّمَ ، وَالَّتِي كَصَيْرًا أَيضًا بِهَا أَنْصَبُ مُبْتَدَأً وَخَبْرًا (٣)

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للإبتداء ، وهو ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلُّ على اليقين ، وذكر المصنف منها خمسة : رَأَى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمَ ، والثاني منهما :

(١) « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفعل ، جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب ، مضاف إليه « جزئى ، مفعول به لا نصب ، وجزئى مضاف ، و « ابتداء ، مضاف إليه « أعنى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « رأى ، قصد لفظه : مفعول به لأعنى « خال ، علمت ، وجداء ، كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسبت ، وزعمت ، كلهن معطوفات على « رأى ، المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « مع ، ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ، و « عد ، قصد لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجعل ، معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « اللذ ، اسم موصول — وهو لغة فى الذى — صفة لجعل « كاعتقد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم ، معطوفان على « عد ، بعاطف محذوف من الثانى « والى ، اسم موصول : مبتدأ « كصيرا ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة التى « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « بها ، جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتى « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مبتدأ ، مفعول به لا نصب « وخبراً ، معطوف على مبتدأ ، وجملة انصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .



ما يدلُّ على الرُّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَجَجَا ، وَجَعَلَ ، وَهَبَ .

فثالُ رأى قولُ الشاعر :

١١٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

فاستعمل «رأى» فيه لليقين ، وقد تستعمل «رأى» بمعنى «ظن»<sup>(١)</sup> .

كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) أى : يَظُنُّونَهُ .

١١٧ - البيت لحداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن .

اللغة : «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيلة ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنودا» قد لفق الشارح العلامة - تبعاً لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى «وأكثرها عديدا» والثانية رواها أبو حاتم . وهى «وأكثره جنوداً» .

الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الاول «أكبر» مفعول ثان لرأى ، وأكبر مضاف ، و«كل» مضاف إليه ، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على «أكبر» ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنودا» تمييز أيضاً .

الشاهد فيه : قوله «رأيت الله أكبر... إلخ» فإن رأى فيه دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله «أكبر» على ما بيانه فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى غلم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه - وتسمى الحلية - وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو : «رأيت السكواكب» ، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفة حل كذا» وتأتى بمعنى أصاب رتمه ، تقول «رأيت محمداً» =

ومثال « علم » « عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ؛ فَانْبَعَثَتْ

إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

== تريد ضربته فأصبت رثته ، وهي بهذه المعاني الثلاثة تنمى لمفعول واحد ، وقد تنمى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ — إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَائِكِنَ قَصَدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين ، فأما تعديتها لواحد ففي قوله « رأى مثل رأيه » ، وأما تعديتها لاثنين ففي قوله « رأى الناس خوارج » ، هكذا قبل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقاتل معين .

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفي الحديث « صنائع المعروف تقي مصارع السوء » ، « فانبعثت » ثارت ومضت ذاهبة في طريقها « واجفات » أراد بها دواعى الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه ، وهي جمع واجفة ، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يجف وجفاً — بوزن وعد يعد وعداً — ووجيفاً ، إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفي الكتاب العزيز : ( فإ أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ) .

الإعراب : « علمتكم » فعل وفاعل ومفعول أول « الباذل » مفعول ثان لم « المعروف » ، يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فانبعثت » الفاء عاطفة ، وانبعثت : فعل ماض ، والناء للتأنيث « إليك » بي ، كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعثت « واجفات » فاعل بانبعثت ، و « واجفات مضاف و « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق .

الشاهد فيه : قوله « علمتكم الباذل . . . إلخ » ، فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما السكاف ، والثاني قوله « الباذل » ، على ما بيناه في الإعراب .

ومثال « وَجَدَ » قوله تعالى : ( وَإِنْ وَجَدْنَا أُكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ) .

ومثال « دَرَى » قوله :

١١٩ — دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عَرَوْ فَاعْتَبِطْ

فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

= والذي يدل على أن « علم » ، في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجدائه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأنك جواد كريم تعطي من سألك ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك .

وقد تأتي « علم » ، بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : ( فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ) .

وهي - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين .

وقد تأتي بمعنى عرف فتتعدى لواحد .

وقد تأتي بمعنى صار أعلم - أى مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلاً .

١١٩ — وهذا الشاهد - أيضاً - لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللغة : « دريت ، بالبناء للجهول - من درى - إذا علم « فاعتبط ، أمر من الغبطة ، وهي : أن تمنى مثل حال الغير من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثاني : أمره بأن يبتغى على انصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذي ينبغي إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تمتشط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك في الاغتباط به .

الإعراب : « دريت ، درى : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفي » مفعول ثانٍ « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفعته على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفي » صفة مشبهة ، والصفة المشبهة يجوز في معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو ، يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بمحذوف التاء ، وأصله عروة « فاعتبط ، الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه رجعياً =

ومثالُ « تَعَلَّمَ » — وهى التى بمعنى اعلم<sup>(١)</sup> — قوله :

١٢٠ — تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا

فَبَالِغٍ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

== تقديره أنت « فإن ، الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، اغتباطا ، اسم إن ، « بالفاء ، جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفة لاغتباط « حميد ، خبر « إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد ، فإن « درى ، فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوفى ، على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى ، يستعمل على طريقين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : ( ولا أدراكم به ) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) احرص بقوله « وهى التى بمعنى اعلم ، عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن قولك « تعلم النحو ، أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح ، فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيها : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والآخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامدة غير متصرفة ، وتلك متصرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .

١٢٠ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم ، اعلم واستيقن « شفاء النفس ، قضاء مآربها « لطف ، رفق « التحيل ، أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشقى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالغ فى الاحتيال لذلك ؛ لئلا تبلغ ما تريد .

الإعراب : « تعلم ، فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شفاء ، مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس ، مضاف إليه « قهر ، مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها ، مضاف إليه ، وعدو ==

وهذه مثلُ الأفعال الدالة على اليقين .

(٧)

ومثالُ الدالة على الرُّجْحَانِ قولك : « خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ »

لليقين ، كقوله :

١٢١ - دَعَانِي النَّوَانِي عَمَّيْنِ ، وَخَلَّتْنِي

لِي أَسْمٌ ؛ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوْلُ

نحال

= مضاف ، وها مضاف إليه ، فبالغ ، الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، بلطف ، جار ومجرور متعلق ببالغ ، جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له ، والمكر ، معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها ، حيث ورد فيه « تعلم ، بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .

ثم اعلم أن هذه السكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن » المؤكدة ومعمولها ، كما في قول النابغة الذبياني :

تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهُوَ النَّبُورُ

وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعَلَّمَ - أَيْتَ اللَّعْنِ ! - أَيُّ فَاتِكُ مِنَ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بَابِنِ جَعْفَرٍ

وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمر بن معد يكرب :

تَعَلَّمَ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طَرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد .

١٢١ - هذا البيت للثمر بن بن توبل العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلَالِ بَجْرَةَ مَأْسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاهُ فَيَذُرُّ

اللغة : « دعاني الغواني ، الغواني : جمع غانية ، وهي التي استغنت بجبالها عن الزينة أو هي

التي استغنت بيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج ، أو هي اسم فاعل من « غنى بالمسكان ،

أى أقام به ، ويروى : « دعاني العذارى ، والعذارى : جمع عذراء ، وهي الجارية البكر ،

ويروى : « دعاء العذارى ، ودعاء - في هذه الرواية - مصدر دعا مضاف إلى فاعله ،

وعمهن : مفعولة .

=

ظن  
حسب  
و « ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : ( وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ) و « حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الرَّزْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

= الإعراب : « دعاني ، دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول و العوائ ، فاعل دعا « عمن ، عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وختني ، فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد — وهو المتكلم — وذلك من خصائص أفعال القلوب « لى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم « اسم ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لخال « فلا ، نافية « أدعى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وهو ، الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول ، خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وختني لى اسم ، فإن « خال ، فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولها ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيها جملة « لى اسم ، من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه في الإعراب

١٢٢ — هذا البيت لليد بن ربيعة العامري ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون

بيتاً ، وأولها قوله :

كَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا      وَكَانَتْ لَهُ خَبْلًا عَلَى التَّأْيِ خَابِلًا  
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ      حِسَاءَ الْبَطَّاحِ وَأَنْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَا

اللغة : « كيشة ، على زنة التصغير — اسم امرأة « عاقلا ، بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل ، لكونه من =

ومثال « زعم » قوله : <sup>(٤)</sup>

زعم

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعِمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ  
فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ

= لطفه ، اهـ ، خبلا ، الخبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا ، وقوله « تربعت الأشراف » معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، وهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء — الريح « ثاقلا » ميتاً ؛ لأن البدن يكون خفيفاً مادامت الروح فيه ، فإذا فارقتة ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربما إذا انجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والوجود ، وإنه ليعرف الريح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرأ عنده .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والوجود » معطوف على التقي « خير » مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة نفسها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والتقدير : إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خير تجارة — إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولها قوله « التقي » وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي

اللغة : « أجهل » الجهل هو الخفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يترجح لديك أني كنت موصوفاً بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً .

= الإعراب : « إن ، شرطية » تزعميني ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، ويا المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، ويا المتكلم مفعول أول « كنت ، كان ، فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أجهل ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان ، واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لتزعم فيكم ، جار ومجرور متعلق بأجهل « فإني ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « شريت ، فعل وفاعل ، والجملة من شري وفاعله في محل رفع خبر « إن ، والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط « الحلم ، مفعول به لشريت « بعدك ، بعد : ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والسكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل ، جار ومجرور متعلق بشريت .

الشاهد فيه : قوله « تزعميني كنت أجهل ، حيث استعمل المضارع من « زعم ، بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثاني جملة « كان ، ومعمولها : على ما ذكرناه في إعراب البيت

واعلم أن الأكثر في « زعم ، أن تتعدى إلى معمولها بواسطة « أن ، المؤكدة . سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : ( زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ) . وقوله سبحانه : ( بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً ) أم كانت مشددة ، كما في قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هَجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبُّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وكا في قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازماً ، بل قد تتعدى « زعم ، إلى المفعولين بغير توسط « أن ، بينهما ؛ فن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده ، ومنه قول أبي أمية الخنفي ، واسمه أوس :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبًا =



عدَّ (٥)  
ومثالُ «عَدَّ» قوله :

١٢٤ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى

وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْمُدْمِ

= وزعم الأزهري أن دزعم ، لاتعدى إلى مفعولها بغير توسط ، أن ، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو عجوج بما رويانا من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .  
١٢٤ — هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصاري ، الخرجي .

اللغة : لاتعدد ، لاتظن ، المولى ، يطلق — في الأصل — على عدة معان سبق بيانها ( ٢١١ / ١ ) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر ، الدم ، هو هنا بضم العين وسكون الدال — الفقر ، ويقال : عدم الرجل بدم — بوزن علم يعلم — وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر .  
المعنى : لاتظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ؛ وإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : د فلا ، ناهية ، تعدد ، فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جومه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، المولى ، مفعول أول لتعدد ، شريك ، شريك : مفعول ثانٍ لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه ، د فى الغنى ، جار ومجرور متعلق بشريك ، ولكنا ، الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك ، وما : كافة ، المولى ، مبتدأ ، شريك ، شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه ، د فى الدم ، جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله ، فلا تعدد المولى شريكك ، حيث استعمل المضارع من دعه ، بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله ، المولى ، والثانى قوله ، شريك ، على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج :

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ قَدُّ مَنْ قَدَّ قَدَّتُهُ الْإِعْدَامُ

فقوله ، أعد ، بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

=

ومثال « حَجَا » قوله :

حجا

١٢٥ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخًا ثَقَّةً

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٌ

= تَمْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بِنِي ضَوْطَرَى ، لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّمَا  
 فتعدون : بمعنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني  
 ١٢٥ - هذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم ( بن أبي ) بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم  
 إلى أبي شبل الأعرابي ، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان ، ورواه ياقوت  
 في معجم البلدان ( ١٦٥/٧ ) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :  
 قُلْتُ ، وَالرَّهْ مُخْطِئِهِ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِثْنَاتٌ  
 اللغة : « أحجو ، أظن ، ألمت ، نزلت ، والملمات : جمع ملة وهي النازلة من نوازل  
 الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل ، ولكنني قد عرفت  
 مقدار مودته ؛ إذ نزلت في نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ  
 بيدي فيها .

الإعراب : « قد ، حرف تحقيق ، كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه  
 « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أبا ، مفعول أول  
 لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو ، مضاف إليه « أخا ، مفعول ثان لأحجو ، وجمله  
 أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان « ثقة ، يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو  
 حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً ، فأخا - حينئذ - مضاف ، و « ثقة ، مضاف إليه ،  
 وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط  
 الإعراب بها « حتى ، حرف غاية « ألمت ، ألم : فعل ماض ، والتاء للتأكيد « بنا ، جار  
 ومجرور متعلق بألم « يوماً ، ظرف زمان متعلق بألم « ملات ، فاعل ألم .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا ، حيث استعمل المضارع من « حجا ، بمعنى  
 ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو ، والثاني « أخا ثقة .

هذا ، واعلم أن المعنى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو ، ينصب  
 مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

(٧٦)  
ومثالُ « جَعَلَ » قوله تعالى : ( وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا ) .  
تأتي بمعنى صيرونا أي بمعنى أعمده

جصل

وقيدَ المصنفُ « جَعَلَ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جعل » التي بمعنى « صَيَّرَ » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

(٨)

ومثالُ « هَبَّ » قوله :

هَبَّ

١٢٦ - فَقُلْتُ : أَجْرِنِي أَبَا مَالِكٍ ، وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأَ هَالِكًا

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في المحاجة ، وهي : أن تلتقي على محاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبَّلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو  
( عَصَ ملكتهم : أى صلب واشتد ) وتأتي أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عمارة ابن أيمن :

\* حَيْثُ تَحَجِّي مُطَرِّقٌ بِالْفَالِقِ \*

وقول العجاج :

فَهِنَّ يَمْكُنْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْمَعُونَ الْفَنُجَا  
والتي بمعنى غلب في المحاجة أو قصد تعدى إلى مفعول واحد ، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت في الشواهد .

١٢٦ - البيت لابن همام السلولي .

اللغة : « أجرني » اتخذني لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياب والدفاع والحماية ، فعني « أجرني » حينئذ أغثنى وادفع عني « أبا مالك » ، يروى في مكانه « أبا خالد » ، « هبني » أي عدني واحسبني .

المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أجرني » ، أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لاجر « أبا » منادى =

ونبه المصنف بقوله : « أعني رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رأى » وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو : « جبن زيد » ومتمعد إلى واحد ، نحو : « كرهت زيدا » .

هذا ما يتعلق بالتقسيم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التحويل — وهي المرادة بقوله : « والتي كصيرا — إلى آخره » — فتتعدى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعدّها بعضهم سبعة : « صير » نحو : « صيرت الطين خزفاً » و « جعل » نحو قوله تعالى : « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً » و « وهب » كقولهم : « وهبني الله »

= بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلاً « فهني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان لهب « هالكاً » نعمت لامرئ .

الشاهد فيه : قوله « فهني امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب .

واعلم أن « هب » — بهذا المعنى — فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة — وهي التفضل بما ينفع الموهوب له — كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : ( ووهبنا له إسحاق ) وقال سبحانه : ( يهب لمن يشاء إناثاً ) وقال : ( هب لي حكماً ) .

واعلم أيضاً أن الغالب على « هب » أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومفعولها : فزعم ابن سيده والجزمي أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع في فصيح العربية . وقد روى من حديث عمر « هب إن أباناً كان حماراً » ، وهو — مع فصاحته — قليل .

فِدَاكَ « أَى صَيْرَنِ ، وَ « تَحَذَّ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( لَتَحَذَّتْ عَيْنُهُ أَجْرًا ) وَ « اتَّخَذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ) وَ « تَرَكَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَتَرَكَنَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٢٧ — البيت لفرعان بن الاعرف — ويقال : هو فرعان بن الاصح بن الاعرف — أحد بني مرة ، ثم أحد بني نزار بن مرة ، من كلمة له يقولها في ابنة منازل ، وكان له عاقلاً ، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي : ٤ — ١٨ بتحقيقنا ) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمُ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلِ جَزَاءِ كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهُ  
لِرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا أَضَّ شَيْظَمًا يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ  
فَلَمَّا رَأَى أَبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخُصًا قَرِيبًا ، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ  
تَغَمَطَ حَتَّى بَاطِلًا ، وَلَوَى يَدِي ، لَوَى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

اللغة : « واستغنى عن المسح شاربه ، كناية عن أنه كبير ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « وبيته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « وأخا » مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « واستغنى » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى « شاربه » شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث نصب فيه « ترك » مفعولين ؛ لأنه في معنى فعل التصيير ، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ، وقد أروضناهما في الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة : إن « أخا القوم » حال من الهاء في « تركته » وساغ وقوعه حالا — مع كونه معرفة ؛ لأنه مضاف إلى المحل بال — والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعني قوماً بأعيانهم ، =

و «رَدَّ» كقولهِ :

١٢٨ — رَمَى الْحَدَثَانَ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنَ لَهُ سُودَا  
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بَيْضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

\*\*\*

= ولا يخص قوماً دون قوم ، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اه  
بإيضاح ، وعليه لا استشهاد في البيت ، ولكن الذى عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار .  
لأن «أما القوم» معرفة . والمعرفة لا تقع حالاً إلا بتأويل ، وما لا يحوج إلى تأويل  
أولى مما يحوج إليه .

١٢٨ — البيتان لعبد الله بن الزبير — بفتح الزاى وكسر الباء — الأسدَى ، وهما  
مطلع كلبه له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، وقد رواها أبو علي القالى في ذيل  
أماله (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكعيت بن معروف الأسدَى ، وروى ابن قتيبة  
في عيون الاخبار (٦٧٦/٢) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة  
ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزى ٤٩٤/٢) وبعد  
البيتين قوله :

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بَكَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةَ إِذْ تَصَكَّنَ الْحُدُودَا  
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِئَةٍ وَبَاكِ أَبَانَ الدَّهْرُ وَاحَدَهَا الْفَقِيدَا

اللغة : «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه منى ، وإنما  
الحدثان — بكسر فسكون — نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد — أى حزن  
وأقن متحيرات ، وتوهمه العيني مبنياً للمجهول «فرد وجوههن» — إلخ ، يريد أنه قد صير  
شعورهن بيضا من شدة الحزن وجوههن سوداً من شدة اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن  
العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت  
أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض . يريد ابيض شعره وكبرت سنه  
وذابت نضارة وجهه وروفق شبابه ؛ فصار أسود كاليا .

الإعراب : «رمى» فعل ماض «الحدثان» فاعل «رمى» نِسْوَةٌ مفعول به  
لرمى ، و«نِسْوَةٌ مضاف و«آل» مضاف إليه ، و«آل» مضاف ، و«حرب» مضاف إليه  
«بمقدار» جار ومجرور متعلق ب«رمى» «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور =

وَحُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ، وَالْأَمْرَ هَبَّ قَدْ أَلْزَمًا  
كَذَا تَعَلَّمَ ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا أُجْمِلَ كُلُّ مَالَهُ زُكِّنَ

= متعلق بسمد ، سمودا ، مفعول مطلق مؤكد لعامله ، فرد ، الفاء عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثنان ، شعورهن ، شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه ، السود ، صفة لشعور ، بيضا ، مفعول ثان لرد ، ورد وجوهن البيض سودا ، مثل الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « فرد شعورهن — إخ » ، وقوله : « ورد وجوهن — إخ » ، حيث استعمل « رد » ، في معنى التصيير والتحويل . ونصب به — في كل واحد من الموضوعين — مفعولين .

(١) « وخص » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالتعليق » ، جار ومجرور متعلق بخص « والإلغاء » ، معطوف على التعليق « ما » ، اسم موصول : مفعول به لخص ، مبني على السكون في محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلاً ماضياً مبنياً للجهول ، وعليه يكون « ما » ، اسماً موصولاً مبنياً على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المخطوفة على هذه الجملة خبرية « من قبل » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و « هب » ، قصد لفظه : مضاف إليه « والأمر » ، الواو حرف عطف ، الأمر — بالنصب — مفعول ثان مقدم على عامله . وهو « أزم » ، الآتي « هب » ، قصد لفظه : مبتدأ « قد » ، حرف تحقيق « أزمًا » ، أزم : فعل ماض مبني للجهول . والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب « والجملة من أزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كذا » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تعلم » ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولغير » ، الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله « اجعل » ، الآتي ، وغير مضاف ، و « الماض » : مضاف إليه « من سواهما » ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه « اجعل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » ، مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و « ما » ، اسم موصول مضاف إليه « له » ، جار ومجرور متعلق بزكن الآتي « زكن » ، فعل ماض مبني =

تقدّم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل  
فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالتصرفة : ما عدا « هَبْ ، وَتَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضي ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » وغير الماضي — وهو المضارع ، نحو : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » والأمر ، نحو : « ظُنِّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ الفاعل ، نحو : « أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ المفعول ، نحو : « زَيْدٌ مَطْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا » فأبوه : هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و « قَائِمًا » المفعول الثاني ، والمصدر ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا » — وَيَثْبُتُ لَهَا كُلُّهَا مِنَ الْعَمَلِ وَغَيْرِهِ مَا ثَبَتَ لِلْمَاضِي .

وغيرُ المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ ، بمعنى اعْلَمْ — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا  
فَبَالَغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠] (١)

وقوله :

قَلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا [١٢٦] (٢)  
وَاخْتَصَّتِ الْقَابِيَةُ الْمُتَصَرِّفَةُ بِالتَّمْلِيْقِ وَالْإِلْفَاءِ (٣) ؛ فَالتَّمْلِيْقُ هُوَ : تَرَكُّ الْعَمَلِ

= للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،  
والجمله من زكن و نائب فاعله لا عمل لها صلة الموصول .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب وهو الشاهد ١٢٠ .

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه ، وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة « أن التمليق والإلغاء لا يجرى واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناءه ، وليس كذلك ، بل يجرى التمليق في أنواع من الأفعال سذكرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتمليق معا =



لفظاً دون معنى مانع ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » ققولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عَطَفْتَ عليه لنصبت ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمراً مُنْطَلِقاً » ؛ فهي عاملة في « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » في المعنى دون اللفظ (١) .

والإلغاء هو : ترك العمل لفظاً ومعنى ، لا مانع ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فليس لـ « ظننت » عمل في « زيد قائم » : لا في المعنى ، ولا في اللفظ .

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضى ، نحو : « أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

== يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافى أن واحداً منهما بمفرده قد يجرى في غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .

ثم إن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل : (الاول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ولسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معى خالد أمس أم لم يكن (والثانى) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، وانضح لى أجهتد أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيبصر أم يجرع ، وبلوت لإبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أهقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أُدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيِ وَلَا مُوجِمَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى نَوَّلتِ

فأنت ترى أنه عطف « موجمات القلب » بالواو على جملة « ما البكى » التي علق عنها « أدرى » بسبب « ما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغيرُ المتصرفَةِ لا يكون فيها تعاقبٌ ولا إلغاء ، وكذلك أفعالُ التَّخْوِيلِ ، نحو :  
« صَيَّرَ » وأخواتها .

\*\*\*

وَجَوَزِ الْإِلْغَاءِ ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ ، أَوْ لَامَ أُبْتِدَاءِ<sup>(١)</sup>  
فِي مُوْمٍ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَأَلْتَزِمَ التَّغْلِيْقُ قَبْلَ نَفِيٍّ « مَا »<sup>(٢)</sup>  
وَ « إِنْ » وَ « لَا » ؛ لَامُ أُبْتِدَاءِ ، أَوْ قَسَمٍ ،  
كَذَا ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ<sup>(٣)</sup>

(١) د وجوز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د الإلغاء ،  
مفعول به لجوز د لا ، حرف عطف د في الابتداء ، جار ومجرور معطوف على محذوف ،  
والتقدير : جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء د وأنو ، الواو حرف عطف ،  
أنو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د ضمير ، مفعول به لأنو ،  
وضمير مضاف ، و د الشان ، مضاف إليه د أو ، عاطفة د لام ، معطوف على ضمير ، ولام  
مضاف ، و د ابتداء ، مضاف إليه ، وقد قصره للضرورة .

(٢) د في موم ، جار ومجرور متعلق بأنو في البيت السابق ، وفاعل موم ضمير  
مستتر فيه د إلغاء ، مفعول به لموم ، وإلغاء مضاف ، وما : اسم موصول مضاف إليه  
د تقدما ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة  
والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة د والتزم ، فعل ماض مبنى للمجهول  
د التعليق ، نائب فاعل لا لتزم د قبل ، ظرف متعلق بالتزم ، وقبل مضاف و د نفي ، مضاف  
إليه ، ونفي مضاف ، و د ما ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) د وإن ، ولا ، معطوفان على د ما ، في البيت السابق د لام ، مبتدأ ، ولام  
مضاف و د ابتداء ، مضاف إليه د أو ، عاطفة د قسم ، معطوف على ابتداء د كذا ،  
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ د والاستفهام ، مبتدأ أول د ذا ، اسم إشارة :  
مبتدأ ثان د له ، جار ومجرور متعلق بانحتم الآتي د انحتم ، فعل ماض ، وفاعله ضمير =

يجوز إلقاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَّتُ قَائِمٌ » أو آخراً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَّتُ » (١) ، وإذا تَوَسَّطَتْ ، فقيل : الإعمالُ والإلقاءُ سِيَّانٍ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ من الإلقاء ، وإن تَأَخَّرَتْ الإلقاءُ أَحْسَنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلقاء عند البصريين ؛ فلا تقول : « ظَنَّتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَّتُ زَيْدًا قَائِمًا » فإن جاء من لسان العرب ما يُؤمُّ إلقاءها مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩ - أَرْجُو وَآمَلُ أَنْ تَدُنُو مَوَدَّتِهَا

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من انتمم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلقاء جائز في كل حال ، ما دام متوسطاً أو متأخراً ، وليس كذلك ، بل للإلقاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ، وحال يتمتع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلقاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدراً متأخراً ، نحو قولك : عمرو مسافر ظني ، فلا يجوز الإعمال هنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المفعول وتقرن به أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : لزيد قائم ظننت ، وأما الحال الذي يتمتع فيه الإلقاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفياً ، نحو قولك : زيدا قائماً لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لثلاثتهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلقاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ - هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلى المزني ، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتي مطلعها :

بَانَتْ سَعَادُ قَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ ، مُتَمِّمٌ لِرَّهْمَا ، لَمْ يُفَدَ ، مَكْبُولُ  
وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَعْنُ غَضِيضِ الطَّرْفِ مَكْحُولُ =

فالتقدير : « وما إخاله لدينا منك تنويلٌ » فإلغاء ضمير الشأن ؛ وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذ فلا إلغاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ؛ كقوله :

= اللغة : « بانت ، بعدت ، وفارقت » متبول ، اسم مفعول من تبوله الحب : أى أضناه وأسقمه « متمم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضميف — إذا ذلله وقهره وعبدته « إثرها ، بعدها » وهو ظرف متعلق بتميم « يفد » أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداءً ، إذا دفع لآسريه جزاءً إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو » تقرب « تنويل ، عطاء .

الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وآمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة « مودتها » مودة : قاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لدينا » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا : مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألقى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلماً ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ، ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

هذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » ، والثانى متعلق قوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كالتنا لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجيهات أخرى لا تقسع لها هذه الجملة .

١٣٠ — كَذَلِكَ أَدَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خَائِقٍ <sup>قدروا اللام هنا كالملاك</sup>  
أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ

التقدير : « أَنِّي وَجَدْتُ لِمَلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ » فهو من باب التعاليق ، وليس من باب الإلغاء في شيء .

١٣٠ — هذا البيت بما اختاره أبو تمام في حماسه ، ونسبه إلى بعض الغزاريين ولم يعينه ( وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧:٣ بتحقيقنا ) .

اللغة : « كَذَلِكَ أَدَبْتُ » الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديباً مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ ، وَالسُّوَاءُ اللَّقَبِ  
« ملاك ، بزنة كتاب — قوام الشيء وما يجمعه « الشيمة ، الخلق ، وجمعها شيم كقيمة وقيم .

الإعراب : « كَذَلِكَ » الكاف اسم بمعنى مثل نعت محذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه . أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديباً مثل هذا التأديب أدبت « أدبت ، أدب : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل « حتى ، ابتدائية « صار ، فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « من خلق ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياه المتكلم مضاف إليه « أَنِّي ، أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت ، فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاهما في تأويل مصدر اسم صار « ملاك ، مبتدأ ، وملاك مضاف و « الشيمة ، مضاف إليه « الأدب ، خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعول وجد ، على تقدير لام ابتداء علقته هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدت « ( أي الحال والشأن ) ملاك الشيمة الأدب .

وذهب الكوفيون - وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَيْدِيُّ وَغَيْرُهُ - إلى جواز إلغاء المتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإنما قال المصنف : « وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ » لِيُذَبَّ عَلَى أَنَّ الإِلْغَاءَ لَيْسَ بِإِلْغَاءٍ ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ ؛ فَحَيْثُ جَازَ الإِلْغَاءُ جَازَ الإِعْمَالُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهَذَا بِخِلَافِ التَّعْلِيقِ [ فَإِنَّهُ لَازِمٌ ، وَهَذَا قَالَ : وَالنَّزَمَ التَّعْلِيقُ ] .

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، نحو : « ظننتُ ما زيد قائمٌ » .

أو « إن » النافية ، نحو : « علمتُ إن زيد قائمٌ » وَتَمَثَّلُوا لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَتَظُنُّونَ إِنْ كُنْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ) ، [ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْلِيقِ فِي شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ التَّعْلِيقِ أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ المَعْلُوقُ تَسَلَّطَ العَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ فَيَنْصَبُ مَفْعُولِينَ ، نَحْوُ : « ظننتُ ما زيد قائمٌ » ؛ فَلَوْ حُذِفَتْ « ما » لَقَلَّتْ : « ظننتُ زيدا قائما » وَالآيَةُ الكَرِيمَةُ لَا يَتَأْتَى فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حُذِفَتْ المَعْلُوقُ - وَهُوَ « إِنْ » - لَمْ يَتَسَلَّطْ « تظنون » عَلَى « لبتم » ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : وَتَظُنُّونَ لِبْتَمَ ، هَكَذَا زَعَمَ هَذَا القَائِلُ ، وَلَمَّا خَالَفَ لِمَا هُوَ كَالْجَمْعِ عَلَيْهِ - مِنْ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي التَّعْلِيقِ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَهُ - وَتَمَثِيلِ النُّحَوِيِّينَ لِلتَّعْلِيقِ بِالآيَةِ الكَرِيمَةِ وَشِبْهِهَا يَشْهَدُ لذلِكَ ] .

== الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيمة الأدب » ، فإن ظاهره أنه ألغى « وجدت » مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيمة الأدبا » ، ينصب « ملاك » ، و « الأدب » ، على أنهما مفعولان ؛ ولكنه رفعهما ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو إما من باب التعليق ، وإلا من الإبتداء مقدره النحول على « ملاك » ، وإما من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ؛ على ما بيناه في إعراب البيت ، والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف :

وكذلك يُملَقُ الفِعلُ إذا وقع بعده « لا » النافية ، نحو : « ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » أو لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » أو لَامُ الْقَسَمِ ، نحو : « عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » ولم يَعِدْهَا أَحَدٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ مِنَ الْمُعَلِّقَاتِ <sup>(١)</sup> ، أو الِاسْتِفْهَامِ ، وله صُورَةٌ ثَلَاثٌ ؛ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْمَفْعُولِينَ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ ، نحو : « عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثَّانِيَةِ : أَنْ يَكُونَ مِضَافًا إِلَى اسْمِ اسْتِفْهَامٍ ، نحو : « عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثَّالِثَةِ : أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ الِاسْتِفْهَامِ ، نحو : « عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ » و « عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو ؟ » .

\*\*\*

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة — مع بقاء الفعل على معناه — قوم : منهم الأعمى الشنتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : ( ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ) ويقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمٌ

ويقول لييد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

وذهب سيبويه - رحمه الله - وتبعه المحقق الرضى ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلي ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا عمل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده ؛ فلا تقتضى معمولاً ، ولا تتصف بالغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ ) « هذا باب الأفعال في القسم . . . وقال لييد . . . ولقد علمت لتأتين » كأنه قال : والله لتأتين منيتي ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك ، ا هـ . وقال المحقق الرضى ( ج ٢ ص ٢٦١ : « وأما قوله . . . ولقد علمت لتأتين . . . فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق ، ا هـ .

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تِهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُدْتَرَمَةٍ (١)

إذا كانت « عِلْمٌ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِكَ : « عَلِمْتُ زَيْدًا » أَيْ : عَرَفْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ) .

وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِكَ : « ظَنَنْتُ زَيْدًا » أَيْ : اتَّهَمْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ) أَيْ : بِمُتَّهَمٍ .

\* \* \*

وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنْهَمَ مَا لِعِلْمِيَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَنْتَمَي (٢)  
إذا كانت رَأَى حُلِيَّةً (٣) — أَيْ : لِلرُّؤْيَا فِي الْمَنَامِ — تَعَدَّتْ إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ  
كَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا « عِلْمٌ » الْمَذْكُورَةُ مِنْ قَبْلُ ، وَإِلَى هَذَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَلِرَأْيِ

(١) « لِعِلْمِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ مَقْدَمٌ ، وَعِلْمٌ مُضَافٌ وَ « عِرْفَانٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَظَنَّ » مَعْطُوفٌ عَلَى عِلْمٍ ، وَظَنَّ مُضَافٌ وَ « تِهْمَةٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « تَعْدِيَةٌ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ لِوَاحِدٍ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَعْدِيَةٍ « مُدْتَرَمَةٌ » نَعْتٌ لِتَعْدِيَةٍ .

(٢) « لِرَأْيِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْهَمَ ، وَرَأَى الْمَقْصُودُ لِنَفْثِهِ مُضَافٌ وَ « الرُّؤْيَا » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَنْهَمَ » فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ : مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنْهَمَ « لِعِلْمِيَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْتَمَي « طَالِبَ » حَالٌ مِنْ عِلْمٍ ، وَطَالِبٌ مُضَافٌ وَ « مَفْعُولَيْنِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مِنْ قَبْلُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْتَمَي « أَنْتَمَي » فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ أَنْتَمَي وَفَاعِلُهُ وَمُتَعَلِّقَاتُهُ لِأَجْلِهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ : أَيْ أَنْسَبَ لِرَأْيِ الرُّؤْيَا مَا أَنْتَسَبَ لِعِلْمٍ حَالٌ كَوْنُهُ طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ .

(٣) « حُلِيَّةٌ » هُوَ بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ اللَّامِ أَوْ ضَمًّا — نِسْبَةٌ إِلَى الْحَلْمِ — بَوَازَانٌ قَفْلٌ أَوْ عُنُقٌ — وَهُوَ مُصْدَرٌ حَلْمٌ يَحْلِمُ ، مِثْلُ قَتْلِ يَقْتُلُ — إِذَا رَأَى فِي مَنَامِهِ شَيْئًا .



الرؤيا أنم» أى أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم التعدية إلى اثنين ؛  
فعبّر عن الحلية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير « رأى » الحلية ،  
فالشهور كونها مصدراً لها<sup>(١)</sup>.

ومثال استعمال « رأى » الحلية متعدية إلى اثنين قوله تعالى: (إِنِّي أَرَانِي أَعْرَصُ خَمْرًا)؛  
فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمرًا » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :  
١٣١ — أَبُو حَنْسٍ يُورِّقُنِي ، وَطَلَّقَ ، وَعَمَّارٌ ، وَآوِنَةٌ أَنَا لَا  
أَرَأْمُ رِفْقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالَ  
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يَدْرِكْ بِلَا لَا  
فألهاء والميم فى « أَرَأْمُ » : المفعول الأول ، و « رِفْقَتِي » هو المفعول الثانى .

\*\*\*

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا صالحة ، إذا كنت تريد أنك  
رأيت فى منامك ، وتقول : « رأيت رؤية » ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال  
يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يميزون خلافه ، وبعضهم يميز أن تقول :  
رأيت رؤيا - بالالف - وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ، ويستشهدون على صحة ذلك  
بقول الراعى يصف صيادا أبصر الصيد فسره ذلك :

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُوَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بِلَا بِلُهُ

ويروى : وبشر نفسا كان قبل يلومها .

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكتهم أن يدعوا كثرة ، بل  
الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولا ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا »  
إشارة إلى رأى الجلية .

١٣١ — هذه الأبيات لعمر بن أحرر الباهلى ، من قصيدة له يندب فيها قومه ويكيهم ،

وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلِحَّا وَتَمَحْتَلَا بِمَا بِهِمَا احْتِيَالَا  
كَأَنَّهُمَا سَعِينَا مُسْتَفِيثُ يَرْجِي طَالِمَا بِهِمَا تَقَالَا  
وَهَى خَرَزَامَا ؛ فَالَاءِ يَجْرِي خِلَالَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ انْسِلَالَا =

= عَلَى حَيِّينَ فِي عَامِينَ شَيْئِي فَقَدَّ عَنِّي طِلَافَهُمَا وَطَالَا  
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُضْبِحُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالًا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيويه (ج ١ ص ٢٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب .

اللغة : « تلحا ، من قولهم « ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستغيث » سعينا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن - بوزى قفل - وهي القرية تقطع من نصفها ليبيد فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقي بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر « على حين ، متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حين « وهي « ضعف أو انشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا ، أعلام رجال « تجافي الليل وانخزل انخوالا ، كنايةتان عن الظهور ، وبيان ما كان منهما من أمر هؤلاء « آل ، هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة - كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة ، جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى واحد « رفقتي ، بضم الراء أو كسرهما - جمع رفيق « لورده ، بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش ، مبتدأ ، وجملة « ديورفتي ، في محل رفع خبر المبتدأ « وعمار ، وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش » . وقد رخم « أثال ، في غير النداء ضرورة . وأصله أثالة ولم يكتب بتخيمه بحذف آخره ، بل جعل لإعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه ، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للتخيم « أراهم ، أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول « رفقتي ، ورفقة : مفعول ثان لأرى ، ورفقة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقتي ، حيث أعمل « أرى » في مفعولين ، أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثاني قوله « رفقتي ، ورأى بمعنى حلم : أي رأى في منامه ، وقد أجريت مجرى « علم ، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إحراك بالحس الباطن ؛ فلهذا أجريت مجراه ،

وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ<sup>(١)</sup>

لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين ، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا ، إلا إذا دَلَّ دليلٌ

على ذلك .

فإنَّالَ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » ؟ فتقول :

« ظَنَنْتُ » ، التقدير : « ظننت زيدا قائما » فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ،

ومنه قوله :

١٣٢ — بَأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَابِئِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ ؟

أى : « وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ » فحذف المفعولين — وهما : « حُبَّهُمْ » ،

و « عَارًا عَلَيَّ » — لدلالة ما قبلهما عليهما .

(١) « ولا ، ناهية تجز ، فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره أنت « هنا ، ظرف مكان متعلق بتجز « بلا دليل ، الباء حرف جر ، ولا : اسم

بمعنى غير ظهر لإعرابه على ما بعده ، بطريق العارية ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار

والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و « دليل ، مضاف إليه « سقوط ، مفعول به لتجز ،

وسقوط مضاف و « مفعولين ، مضاف إليه ، أو مفعول ، معطوف على مفعولين :

١٣٢ — البيت للكثير بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول

صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ ، وَلَا لِعِبَاءِ مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَتَطَّرَبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبٌ

اللغة : « ترى حبيهم ، رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى

أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلية بشيء من التكاف « عارًا ، العار :

كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ؛ وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ،

فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه ، وفي لامية السؤال قوله ، وفيه دلالة غير قاطعة : =

ومثالُ حَذْفِ أَحَدِهِمَا للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا » ؟ فتقول :  
« ظَنَنْتُ زَيْدًا » أى : ظننت زيدا قائما ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قوله :

١٢٣ — وَلَقَدْ نَزَلَتْ — فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ —

مِئِي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ

أى : « فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا » فـ « غَيْرُهُ » هو المفعول الأول ، و « وَاقِعًا » هو المفعول الثانى .

= تُسَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ  
ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول : غيرته بكذا ، ولكنه قليل ( وانظر شرح  
الحماسة ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا ) و تحسب ، أى تظن ، من الحسيان .

الإعراب : « بأى ، جار ومجرور متعلق بقوله « ترى ، الآتى ، وأى مضاف  
و « كتاب ، مضاف إليه « أم ، عاطفة « بأية ، جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور  
الأول ، وأية مضاف ، و « سنة ، مضاف إليه « ترى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره أنت « حبه ، حب : مفعول أول ل ترى ، وحب مضاف وهم :  
مضاف إليه « عاراً ، مفعول ثان ل ترى ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها عليية ،  
ويجوز على الأول جعله حالاً « على ، جار ومجرور متعلق ب « عار ، أو بمحذوف صفة له  
« وتحسب ، الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبه  
عاراً على . »

الشاهد فيه : قوله « وتحسب ، حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما  
كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح .

١٣٣ — هذا البيت لعنزة بن شداد العيسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ ؟

اللغة : « غادر ، ترك « متردم ، بزنة اسم المفعول - وهو فى الأصل اسم مكان =

وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين .

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يَجْزُ : لا فيهما ، ولا في أحدهما ؛ فلا تقول :  
« ظننت » ، ولا « ظننت زيدا » ، ولا « ظننت قائماً » ، تريد « ظننت زيدا قائماً » .

(ع)  
وهذا غير المتأخر

وَكَتَطَّنُ أَجْعَلُ « تَقُولُ » إِنْ وُلِيَ <sup>(د)</sup> أَسْتَفْهَمَا بِهِ <sup>(هـ)</sup> ، وَأَلَمْ يَنْفَصِلِ <sup>(٤)</sup> <sup>(١)</sup>

= من قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترنم » بالنون — وهو صوت خفى ترجمه بينك وبين نفسك ، يربدهل ابني الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؟ وهل يتبأ لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد ؟ « المحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى . وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة المحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصل .

الإعراب : « وولعد » الواو للقسام ، واللام للتأكيد ، وقد حرف تحقيق « نزلت » فاعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله « بمنزلة » جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة ، خلافاً لابن ملكون .

(١) « كتظن » جار ومجرور متعلق باجعل الآتى « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لاجعل « إن » شرطية « ولى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

بَيِّنِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ ،  
وَأِنْ يَبْغِضِ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ (١)

القول شأنه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جملَةٌ أن تُحَكِّي ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » ،  
و « تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » لكن الجملة بعدهُ في موضع نصبٍ على المفعولية .

ويجوز إيجْرَاؤُهُ مُجْرَى الظانِّ ؛ فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما « ظَنَّ » .

والمشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب — أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظانِّ إلا بِشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أَرْبَعَةٌ ، وهي التي ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثاني : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : « أَجْعَلْ تَقُولُ » فَإِنَّ « تَقُولُ » مضارع ، وهو للمخاطب ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوqاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : « إِنْ وَلِيَّ مُسْتَفْهِمًا بِهِ » ؛

= تقول « مستفهماً ، مفعول به لولى د به ، جار ومجرور في موضع نائب فاعل لمستفهم ؛ لأنه اسم مفعول د ولم ينفصل ، الواو للحال ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، ينفصل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسر لاجل الروى . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول ، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل نصب حال

(١) « بغير ، جار ومجرور متعلق بـينفصل في البيت السابق . وغير مضاف و ظرف ، مضاف إليه د أو ، عاطفة د ظرف ، السكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه د أو ، عاطفة د عمل ، معطوف على غير د وإن ، شرطية د ببعض ، جار ومجرور متعلق بـفصلت الآتى : وبعض مضاف ، وذي ، مضاف إليه د فصلت » فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعل د يحتمل ، فعل مضارع مبنى للنجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت .

الشرط الرابع : أن لا يُفصلَ بينهما — أى بين الاستفهامِ والفعلِ — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فصلَ بأحدهما لم يضر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم يفصل بغير ظرف — إلى آخره » .

فثالُ ما اجتمعت فيه الشرُوطُ قولك : « أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ؛ فعمراً : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قوله : <sup>سندبه</sup> <sub>وهو المختص</sub>

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

١٣٤ — البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة ( ٤٦/٢ ) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته هكذا :

لَقَدْ أَرَانِي وَالْغُلَامَ الْخَازِمَا نَزَجِي الْمَطِيَّ صُمِّرًا سَوَاهِمَا  
مَتَى يَقُودُ الذُّبْلَ الرَّوَاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْقَوَاهِمَا

اللغة : « القلوص ، بزنة كتب وسرد - جمع قلوص ، وهى الشابة الفتيه من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم ، المرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع « يحملن ، يروى فى مكانه « يدنين ، ومعناه يقربن « أم قاسم ، هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق المرعات يقربن منى من أحب أن يحملنه إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلوص » مفعول به أول لتقول « الرواسم » نعت للقلوص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » معطوف على أم قاسم .

الشاهد فيه : قوله « تقول القلوص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين ، الأول قوله « القلوص » والثانى جملة « يحملن » من الفعل وفاعله كما قرناه لك =





وإذا اجتمعتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ ،  
نحو : « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » وجازَ رَفْعُهُمَا على الحِكاية ، نحو : « أَتَقُولُ  
زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

\*\*\*

وَأَجْرَى الْقَوْلِ كَظَنٍّ مُنْطَلِقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » (١)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القولِ ، وهو مذهب سُلَيْمٍ ؛ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ  
مُجْرَى الظن في نَصْبِ المفعولين ، مطلقاً ، أى : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ،  
وَجِدَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك نحو : « قُلْ ذَا مُشْفِقًا »

== الإعراب « أجهالا ، الهمة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى  
المفعول الأول « تقول ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى ،  
مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لوى » مضاف إليه « لعمر ، اللام لام الابتداء ،  
عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من « أيبك ، مضاف إليه ،  
وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا ، معطوف  
على قوله « جهالا ،

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لوى ، حيث أعمل « تقول ، عمل « تظن ،  
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا ، والثاني قوله « بنى لوى ، هع أنه فصل بين أداة  
الاستفهام - وهى الهمة - والفعل . بفصل - وهو قوله « جهالا ، - وهذا الفصل لا يمنع  
الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له .

(١) « أجرى ، فعل ماض مبني للمجهول « القول ، نائب فاعل لأجرى « كظن ،  
جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من القول « مطلقا ، حال ثان من القول « عند ، ظرف  
متعلق بأجرى ، وعند مضاف و « سليم ، مضاف إليه « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف « قل ،  
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا ، مفعول أول لقل « مشفقا ،  
مفعول ثان .

ف « هذا » مفعولٌ أولٌ ، و « مشفقاً » مفعولٌ ثانٍ ، ومن ذلك قوله :  
 مفعول ثانٍ مفعول أول  
 ١٢٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا  
 حَالِيَةً  
 ف « هذا » : مفعول أول لقالت ، و « إسرائينا » : مفعول ثانٍ .

\* \* \*

١٢٦ - البيت لأعرابي صادقاً فأتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر الله إسرائيل ، أى هو ما مسخ من بني إسرائيل ، ورواه الجواليقي في كتابه « العرب ، هكذا :  
 وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل يفطن - بوزان علم يعلم .  
 فطنة - بكسر فسكون - وفطانة وفطانية - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضا : فطن يفطن بوزن قعد يقعد . والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فسكون - « جينا » أصله جئنا - بالهمزة - فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها « إسرائين » لغة في إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ؛ وإسماعين . يريدون : جبريل ، وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماضٍ ناقص . والتاء اسمه « رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظننت « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يميني ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والمفعول الثاني « إسرائينا » مفعول ثانٍ لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت . . . هذا . . . إسرائينا » حيث أعمل « قال » عمل « ظن » والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين أحدهما ، اسم الإشارة - وهو « ذا » من « هذا » -

والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا. والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوباً .  
وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون « هذا » مبتدأ ،  
و«إسرائيلينا» مضاف إلى محذوف يقع خيراً ، وتقدير الكلام « هذا بمسوخ إسرائيلينا »  
لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جرّه بالفتحة نيابة عن السكسرة ، لأنه لا ينصرف  
للملبيّة والعجمة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه جائز ، وإن كان قليلاً في مثل ذلك ،  
وقد قرئ في قوله تعالى : ( تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ) بجر الآخرة على  
تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولاً به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة :  
وهكذا خرج ابن عصفور ، وتخريج الجماعة أولى ، لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن  
حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة ، ولأن نصب المفعولين  
بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح ؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا  
البيت واحداً من هذه لغتهم .

بقي شيء ، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين  
القول معنى الظن ، ولكنه على الحكاية ؛ وذلك يقتضى أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة  
من مبتدأ وخبر ، فيكون اسم الإشارة مبتدأ ، وقوله «إسرائيلينا» مضافاً إلى الخبر المحذوف ،  
وقد أبقى على حاله التي كان عليها قبل حذف المضاف ، وأصله : هذا بمسوخ بنى إسرائيلين ،  
وذلك لأن الرجل كان في يده ضرب ؛ فلما رآته امرأته - أو لما رآه أهل السوق - نطقوا بهذه  
العبارة ، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك ؛ فهذا يؤيد صحة تخريج ابن عصفور ، وإن كان  
الوجه الصناعي الذي خرج عليه ضعيفاً .

## أَعْلَمَ وَأَرَى

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوَا ، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا<sup>(١)</sup>

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعة أفعال : منها « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » فذكر أن أصلهما « عَلِمَ ، وَرَأَى » ، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين ، نحو : « علم زيدٌ عمراً منطلقاً ، ورأى خالدٌ بكرًا أخاك » فلما دخلت عليهما همزة النقل زادت مفعولاً ثالثاً ، وهو الذى كان فاعلاً قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : « أَعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً » و « أَرَيْتُ خالدًا بكرًا أخاك » ؛ فزيداً ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلاً حين قلت : « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً ، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحدٍ ، نحو : « خرج زيد ، وأخرجت زيداً » وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين ، نحو : « لبسَ زيدٌ جبَّةً » فتقول : « ألبستُ زيداً جبَّةً » وسيأتى الكلام عليه ، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة ، كما تقدم فى « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » .

\*\*\*

(١) « إلى ثلاثة ، جار ومجرور متعلق بـعدوا رأى » مفعول به مقدم لعدوا « وعلما ، معطوف على رأى عدوا ، فعل وفاعل « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « صارا ، صار : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه رأى ، قصد لفظه : خبر صار « وأعلما ، معطوف على أرى ، والجملة فى محل جر بإضافته إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَفْعُوَتَى عَمِلْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا (١)

أى : يَثْبُتُ للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أعلم ، وأرى » ما ثَبَتَ لمفعولَى « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل .  
ومثال ذلك « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبرُ — وهما « عمرو قائم » — ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمَرُوْ أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمٌ » ومنه قولهم : « الْبِرْكَةُ أَعْلَمْنَا اللهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » فـ « لنا » : مفعولٌ أول ، و « البركة » : مبتدأ ، و « مع الأكبر » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : « أَعْلَمْنَا اللهُ الْبِرْكََةَ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، ويجوز التعليقُ عنهما ؛ فتقول : « أَعْلَمْتُ زَيْدًا لِعَمْرٍو قَائِمٌ » .

ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمتُ أحداً عمراً قائماً ؟ فتقول : أعلمتُ زَيْدًا .  
ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : « أعلمتُ زَيْدًا عَمْرًا »  
أى : قائماً ، أو « أعلمتُ زَيْدًا قائماً » أى : عمراً قائماً .

\*\*\*

وَإِنْ تَعَدِّيًا لِوَأَحَدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا تُنْسِنِ بِهِ تَوَصُّلاً (٢)

(١) « وما ، اسم موصول مبتدأ ، لمفعولى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولَى مضاف و « علمت ، قصد لفظه : مضاف إليه « مطلقاً ، حال من الضمير المستتر فى الصلة ، والثان ، جار ومجرور متعلق بحقق الآتى ، والثالث ، معطوف على الثانى « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « حقاً ، حقق : فعل ماض مبنى المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) و « إن ، شرطية « تعدياً ، فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِيْ اُنْتَنِ كَسَا  
فَهَوَ يَه فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اُنْتَسَا (١)

تقدّم أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزة النّقلِ تعدّيّاً إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبتُ لها هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيانِ إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيانِ إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أَبْصَرَ ، نحو : « رأى زيد عمرأ » و « عَلِمَ » بمعنى عَرَفَ نحو : « عَلِمَ زيدُ الحقَّ » — فإنهما يتعدّيانِ بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أَرَيْتُ زَيْدًا عمرأ » و « أَعْلَمْتُ زَيْدًا الحقَّ » والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولآي « كَسَا » و « أَعْطَى » نحو : « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً » و « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » :

= « لواحد ، جار ومجرور متعلق بقوله تعديا ، بلا همز ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضاً ، ولا مضاف و « همز ، مضاف إليه « فلاتين ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، لاتين : جار ومجرور متعلق بقوله توصل الآي « به ، جار ومجرور متعلق بتوصلاً أيضاً ، توصل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والآف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصل فاعلاً ماضياً مبنياً للعلوم ، والآف ضمير الاتنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثان ، مبتدأ ، منهما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآي « كثناني ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثاني مضاف و « اثني ، مضاف إليه ، واثني مضاف ، و « كسا ، قصد لفظه : مضاف إليه « فهو ، مبتدأ « به ، جار ومجرور متعلق بآئسا الآي « في كل ، جار ومجرور متعلق بآئسا أيضاً ، وكل مضاف و « حكم ، مضاف إليه « ذو ، خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « آئسا ، مضاف إليه ، وأصله ممدود فقصره للضرورة ، والآئسا : أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم .

في كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول : [ زيدٌ الحقُّ ، كما لا تقول ]  
« زيدٌ درهم » ، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذفُ الثاني وإبقاء الأول ،  
وحذف الأول وإبقاء الثاني ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فمثالُ حذفهما : أَعْلَمْتُ ،  
وَأَعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : ( فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ) ومثالُ حذف الثاني وإبقاء  
الأول « أَعْلَمْتُ زَيْدًا ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا » ومنه قوله تعالى : ( وَأَسْوَفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ  
فَتَرْضَى ) ومثالُ حذفِ الأول وإبقاء الثاني نحو : « أَعْلَمْتُ الْحَقَّ ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا »  
ومنه قوله تعالى : ( حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ) وهذا معنى قوله :  
« والثاني منهما — إلى آخر البيت <sup>(١)</sup> » .

\* \* \*

وَكَاوَرَى السَّابِقِ نَبَأًا ، أَخْبَرَا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَلِكَ خَبَرَا <sup>(٢)</sup>

(١) عبارة الناظم - وهي قوله « فهو به في كل حكم ذواتنا » - عامة . ولم يتعرض  
الشارح - رحمه الله - في كلامه إلى نقد هذا العموم كمعاده ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى  
البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين . فشان  
مفعولها الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولى  
كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثاني من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية  
يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليل عنه قوله تعالى : ( رب أرني كيف تحيي الموتى )  
فأرني هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى  
الموتى . ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثاني جملة ( كيف تحيي الموتى ) وقد  
علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليل أيضا قوله تعالى : ( ألم تر كيف فعل ربك  
بأصحاب القيل ؟ ) .

(٢) « وكأرى ، الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق »  
نعمت لأرى « نبأ » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا ، حدث ، أنبا ، هذه الثلاثة =

تقدّم أن الصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ، وسبق ذكر :  
 « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » وذكر في هذا البيت الحسنة الباقية ، وهي : « نَبَأٌ ، كَقَوْلِكَ :  
 « نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَاتِمًا » ومنه قوله :

١٣٧ — نُبْتُ زُرْعَةً — وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمَاءِ —

يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

= معطوفات على نَبَأَ بحرف عطف مقدر ، كذلك ، الكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة  
 مبني على السكون في محل جر بالكاف ، والكاف بعده حرف خطاب ، والجار والمجرور  
 متعلق بمحذوف خبر مقدم ، خبرا ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر .

١٣٧ — هذا البيت للنابغة الذبياني . من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن  
 خويلد ، وكان قد لقيه في سوق عكاظ ، فأشار زرعة على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه  
 على معاداة بني أسد وترك مخالفتهم ، فأبى النابغة ذلك ؛ لما فيه من الغدر ، فتركه  
 زرعة ومضى ، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعدده ، فقال أيبانا يهجو فيها ، وهذا البيت  
 الشاهد أولها .

اللغة : « نبئت » أخبرت ، والنبا كالخبر وزناً ومعنى ، ويقال : النبا أخص من الخبر ؛  
 لأن النبا لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها ، السفاهة :  
 الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح ، « غرائب  
 الأشعار ، الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى مكانه « أولبد  
 الأشعار ، والأوابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت الوحوش ، إذا  
 نفرت ولم تأنس .

الإعراب : « نبئت » نبيه : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل ،  
 وهو المفعول الأول « زرعة » مفعول ثان « والسفاهة كاسمها ، الواو واو الحال ، وما  
 بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال « يهدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زُرْعَةَ ، والجملة من يهدى وفاعله في محل نصب مفعول ثالث  
 لنبيه « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدى « غرائب » مفعول به ليهدي ، وغرائب مضاف  
 و « الأشعار » مضاف إليه .



و « أَخْبَرَ » كقولك : « أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا ،

وَوَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا — أَنْ تَعُودِيَنِي ؟ !

= الشاهد فيه : قوله « نبئت زرعة . . . يهدى ، حيث عمل » نأ ، في مفاعيل ثلاثة .  
أحدهما النائب عن الفاعل وهو التاء . والثاني قوله « زرعة ، والثالث جملة « يهدى ، مع  
فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بني كلاب . وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة ،  
ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا خُبِّرْتَنِي دَنْفًا رَهْنَ الْمَنِيَةِ ، يَوْمًا — أَنْ تَعُودِيَنَا

أَوْ تَجْعَلِي نُطْقَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِيِي فَالِكَ فِيهَا ثُمَّ تَسْتَمِينَا

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ — ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللغة : « دنفا ، بزنة كتف — هو الذي لازمه مرض العشق ، وهو وصف من  
الذنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وأصله المرض الملازم الذي ينهك القوى ، وغاب  
بعلك ، بعلم المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة « رهن  
المنية ، والمنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه في حال من المرض  
الشديد تجعله في سياق الموت ، وقوله « أن تعوديني ، العيادة : زيارة المريض خاصة .  
ولا تقال في زيارة غيره .

الإعراب : « وما ، اسم استفهام مبتدأ « عليك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
المبتدأ « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتني ، أخبر : فعل ماض مبنى للجهول .  
والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثان  
لأخبر « دنفا ، مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة في محل جر  
بإضافة إذا إليها « وغاب بعلك ، الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل  
نصب حال ، وهى — عند أبي العباس المبرد — على تقدير « قد ، أى : وقد غاب بعلك ،  
ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجملة في محل جر بالمعطف على جملة « أخبرتني دنفا ، =

وَ « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا » ومنه قوله :

١٣٩ - أَوْ مَنْعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَفَنَ حَدُّ

تُتَمَوَّهَ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءَ ؟

= المجرورة محلا بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا الشرطية محذوف ، والتقدير : إذا أخبرتني دنفا فما عليك ، أن تعوديني ، في تأويل مصدر مجرور بنى محذوفة ، والتقدير : في عيادتي ، وحذف حرف الجر هنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرا .

الشاهد فيه : قوله ، أخبرتني دنفا ، حيث أحمل ، أخبر ، في ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثاني ياء المتكلم ، والثالث قوله ، دنفا ، .

١٣٩ - البيت للحارث بن حلزة اليشكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

أَدْنَنْتَنَا بَيْنِنَهَا أَشْمَاءَ رَبِّ نَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ النَّوَاءُ

اللغة : « منعمت ما تسألون ، معناه : إن منعمت عنا ما تسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلاى شيء كان ذلك منكم مع ما تملبون من عزنا ومنعمتنا ؟ » فن حدثتموه له علينا الولاء ، يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر ، وأتمتمتمون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى النفي ، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا ، ويروى « له علينا العلاء ، بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفة ، ويروى « العلاء ، بالعين المعجمة ، وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « منعمت ، فعل وفاعل « ما ، اسم موصول : مفعول به لمنع « تسألون ، جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعاث محذوف ، أى تسألونه « فن ، اسم استفهام مبتدأ « حدثتموه ، حدث : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « له ، علينا ، يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « الولاء ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث .

الشاهد : قوله « حدثتموه . . . له علينا الولاء ، حيث أحمل « حدث ، في ثلاثة

مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثاني هاء الغائب ، والثالث جملة « له علينا الولاء ، كما أوضحناه في الإعراب .

وَ « أَنْبَأَ » كقولك : « أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا » ومنه قوله :

١٤٠ — وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وَ « خَبَّرَ » كقولك : « خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا » ومنه قوله :

١٤١ — وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْقَيْمِ مَرِيضَةً

فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودِمَا

١٤٠ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب ،

وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنِ كَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءًا مُعْنٌ

اللغة : « معن » هو اسم فاعل من عناه — بتشديد النون — إذا أوره العناء والمشقة

« ولم أبله » تقول : بلوته أبلوه ، إذا اخترته ، ويروي في مكانه « ولم آته » ويذكر الرواة

أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أوشك ؟ ثم أمر بحبسه .

الإعراب : « وأنبتت » أنبىء : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب

فاعل وهو المفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة

من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، في محل نصب حال

« كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة بمرورة المحل بالكاف ، وأن

تكون مصدرية ، وعلى الأول لجملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثاني تكون « ما »

وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى كزعمهم « خير » مفعول ثالث لأنبتت ،

وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور

بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأنبتت قيسا . . » خير أهل اليمن ، حيث أعمل أنبا في مفاعيل

ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير

أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من

بنى عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجذب به أيضاً ، فخرج إلى مصر في ميرة ، =

= فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعاً ، وهو يقول أبياتاً أولها بيت  
الشاهد ، وبعده قوله :

فِيآلَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَعَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَاحَةُ عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِيدُهَا ؟  
وَهَلْ أَخْلَقْتَ أَثْوَابَهَا بَدَّ جِدَّةٍ أَلَا حَبْدًا أَخْلَقَهَا وَجَدِيدُهَا ؟  
وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أَحْبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا ؟  
( وانظر شرح التبريري على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا ) .

اللغة : « الغميم » بفتح الغين المعجمة وكسر الميم - اسم موضع في بلاد الحجاز ،  
ويقال : هو بضم الغين على زنة التصغير ، ويروى « ونبتت سوداء الغميم » ويروى  
أيضاً « ونبتت سوداء القلوب » فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن  
الدمينة في قوله في محبوبته واسمها أميمة :

قِفِي يَا أُمِّمِ الْقَلْبِ نَقْضِ لِبَانَةٍ وَنَشْكُ الْهَوَى ، ثُمَّ أَفْعَلِي مَا بَدَا لَكَ  
ويجوز أن يكون أراد أنها تحمل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد  
أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب  
قلبا ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .

الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل  
وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « الغميم » أو « القلوب »  
مضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث خبر « فأقبلت » فعل وفاعل « من أهل » الجار  
والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بمصر » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم « أعودها » أعود : فعل مضارع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وما : مفعول به ، والجملة في محل نصب حال  
من التاء في « أقبلت » .

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل « خبر » في ثلاثة  
مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « سوداء الغميم » ، والثالث  
قوله « مريضة » ، كما اتضح لك في إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم في هذا الباب أن « أرى » تارة تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدى إلى اثنين ، وكان قد ذَكَرَ أولاً [ أرى ] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فنبّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل « أرى » السابقة ، وهي المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرى » المتأخرة ، وهي المتعدية إلى اثنين .

\* \* \*

---

= لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل وبعضها تجدد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجدد فيه المفعول الثالث جملة كييت الحارث بن حلزة ( رقم ١٣٩ ) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الانصارى : « ولم يسمع تعديا إلى ثلاثة صريحة ، ا هـ .

الْفَاعِلُ

لا تدعى إذا شرط مع الفعل

الْفَاعِلُ الَّذِي كَرَفُوْعِي « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيرًا وَجْهَهُ » « نِعْمَ الْفَتَى » (١)  
لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام  
من المرفوع — وهو الفاعل ، أو نائبه — وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي  
يلي هذا الباب .

فأما الفاعل فهو : الاسم ، المسند إليه فعل ، على طريقة فعل ، أو شبهه ، وحكمه  
الرفع (٢) والمزاد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤول به ، نحو :  
« بِمُجِئِي أَنْ تَقُومَ » أي : قِيَامَكَ .

(١) « الفاعل ، مبتدأ ، الذي ، اسم موصول : خبر المبتدأ « كرفوعي ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أتى زيد ، فعل وفاعل ، ومرفوعي مضاف ،  
وجملة الفعل والفاعل بتعلقاتها في محل جر مضاف إليه « منيراً ، حال ، وهو اسم  
فاعل « وجهه ، وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى ،  
فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم  
خرق الثوب المسهار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقِنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجْرُ  
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا بِيْطْنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا  
إِلَى الشَّرَى مِنْ وَاْدِي الْمَقْسِ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبَنَاءً وَنَكْبَاءَ زَعَزَعَا  
وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْمُونَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَمَا  
وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقًا لَمْشُومٌ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانَ وَبُومٌ =

أوشبه للفعل



(١٠) والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أقامتم الزيدان » ، والصفةُ المشبهة ، نحو : « زيدٌ حسنٌ وجهه » <sup>(١٣)</sup> والصدرُ ، نحو : « عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً » <sup>(١٤)</sup> واسمُ الفعلِ ، نحو : « هيئاتُ العميقِ » <sup>(١٥)</sup> والظرفُ والجارُ والمجرورُ ، نحو : « زيدٌ عندك أبوه » أو « في الدارِ غلاماً » <sup>(١٦)</sup> وأفعالُ التفضيلِ ، نحو : « مهرتُ بالأفضلِ أبوه » <sup>(١٧)</sup> فابوه : مرفوعٌ بالأفضلِ ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كرفوعى أتى - الخ » .

الظاهر  
↑

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبهُ الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أتى زيد » والثاني ما رفع بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : « نعمَ الفتى » ومثّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « منيراً وجهه » .

\* \* \*

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أُسْتَتَرَ (١)

(١) « وبعده ، ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعده مضاف ، و « فعل ، مضاف إليه » فاعل ، مبتدأ مؤخر « فإن ، شرطية « ظهر ، فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب » ، مثلاً ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « وإلا ، الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر « ضمير ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استتر » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير .

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وفي هذا الحكم خالف الكوفيون ، وهذا هو الذي ذكره =



حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ — وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ — نَحْوُ: « قَامَ الزَّيْدَانِ ،  
 وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ ، وَقَامَ زَيْدٌ » وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « الزَّيْدَانِ  
 قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ غُلَامَاهُ قَائِمٌ » ، وَلَا « زَيْدٌ قَامَ » عَلَى أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » فَاعِلًا  
 مُقَدَّمًا ، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ « زَيْدٌ  
 قَامَ هُوَ » وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كَلِمَةً (١) .

== الشارح بقوله: «حکم الفاعل التأخر عن رافعه — إلخ» وثاني الحكمين: أنه لا يجوز حذف  
 الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظاً به ، وإما أن يكون ضميراً مستتراً ، وهذا هو الذي  
 ذكره الشارح بقوله: «وأشار بقوله فإن ظهر — إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من  
 مرفوع ، وليس هذا الحكم مطرداً ، بل له استثناء سندكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ١  
 ص ٧٨) .

(١) استدلل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب في  
 نحو قول الزباد :

مَا لِلْجِمَالِ مَشِيهَاً وَثِيْدًا أَجْدَلًا يَحْمِلْنَ أُمَّ حَدِيْدًا

في رواية من روى «مشيها» مرفوعاً ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال :  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله — وهو وثيداً  
 الآتي — ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، ووثيداً : حال من الجمال  
 منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الكلام : أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيداً مشيهاً .

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما :  
 أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً ، فسكاً لا يجوز  
 تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم  
 الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت «زيد قام» — وكان تقديم  
 الفاعل جائزاً — لم يدر السامع أوردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ،  
 أم أوردت لإسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل ، وقام حينئذ حال من الضمير ؟ =

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة — وهي صورة الإفراد — نحو :  
« زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدون قَامَ »  
وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدون قَامُوا » ، فتأتى  
بألفٍ وَوَاوٍ في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ  
فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدَّ له من مرفوع (١) ،  
فإن ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : « زَيْدٌ  
قَامَ » أي : هو .

\*\*\*

= ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم  
يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز  
إغفال هذا الفرق بادعاء أنه بما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة  
وقوعه منه ، وأنه بما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير  
المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب ،  
إذ يجوز أن يكون « مشى ، مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « و زيداً ، حال من فاعل  
فعل محذوف ، والتقدير : مشياً يظهر وزيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع  
خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلاً .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا  
المعوم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر :

= \* أُنَاكَ أُنَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ \* =

(الثاني) الفعل المبني للجهول ، في نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفي نحو قول الشاعر :

كَذَلِكَ أَدْبَتُ حَيَّ صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِأَثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَازَ الشُّهَدَاءُ» (١)  
 وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ (٢)

مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مَثْنِيٍّ ، أَوْ مَجْمُوعٍ -  
 وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلْمَانِ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ  
 إِلَى مَفْرُودٍ ؛ فَتَقُولُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ،  
 كَمَا تَقُولُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَلَا تَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ،

( الثالث ) « كان » الزائدة في نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان  
 وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِللَّهِ دَرٌّ أَنْوُ شَرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالذُّونِ وَالسَّيْلِ  
 بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

( الرابع ) الفعل المكفوف بما ، نحو قلنا ، وطالما ، وكثير ما ، بناء على ما ذهب  
 إليه سيويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » في نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابقة لما بعدها  
 بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهي إياك .

(١) « وجرَّد » الواو عاطفة ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
 تقديره أنت ، الفعل ، مفعول به لجرَّد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة  
 « أسندا » أسند : فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره  
 هو يعود إلى الفعل ، والآلاف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة  
 « إذا » إليها ولاتنين ، جار ومجرور متعلقين بأسند « أو جمع » معطوف على اثنتين « كفاز  
 الشهادة » السكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور  
 المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كأن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تليل يقال ، فعل مضارع مبني للجهول « سعدا وسعدوا »  
 قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو الحال . والفعل : مبتدأ  
 والظاهر ، بعد ، متعلقان بمسند الآتي « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في  
 محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ الهنداتُ » فتأتى بعلامة في الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تَدُلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخرأ ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً في موضع رفع به ، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتَّصَلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدّم ، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة — أعنى الألف ، والواو ، والنون — .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفار في شرح الكتابِ — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتى فيه بعلامةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع<sup>(١)</sup> ؛ فتقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ الهنداتُ » فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدلُّ على التثنية والجمع ، كما كانت التاء في « قامت هِنْدٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب<sup>(٢)</sup> ، والاسمُ الذي بعد المذكورِ مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قوله :

(١) وليس الإنيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً واجباً عند هؤلاء ، بل لأنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .  
(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزدشومة — وأما لحاق تاء التأنيث فلهجة جميع العرب .

الثاني : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جاز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ؛ فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل =

١٤٢ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

== ضميراً متصلًا مؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التانيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله في هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التانيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التانيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثني والجمع فإنه لا يمكن فهم ما احتمال المفرد .

١٤٣ — البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول :

كَيْفَ تَوَيْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامُ غَارَةَ شَفْوَاهِ ؟  
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْقَمِيْلَةَ الْعَذْرَاهِ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُرْنَا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَمَالِيْقِ مُقِيمٌ  
اللغة : « المارقين ، الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية » (مبعد) أراد به الأجنبي « وحميم ، الصديق الذى يهتم لأمر صديقه » (أسلماء) « خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب « قتال ، مفعول به لتولى ، و« قتال مضاف ، و« المارقين ، مضاف إليه » بنفسه ، جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد ، الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماء ، أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد ، فاعل أسلم « وحميم ، الواو حرف عطف حميم : معطوف على مبعد .

==

وقوله :

١٤٣ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيمِ لِ أَهْلِي ؛ فَكَلَّمُهُمْ يَعْذِلُ

= الشاهد فيه : قوله « وقد أسلباه مبعد وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلبه مبعد وحميم » . وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ - هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلومونني » ، تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قال يقول قولاً - ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومة - بتشديد الواو - « يعذل ، العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » ، تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاء ينهاه - إذا لامه وعذله :

الإعراب : « يلومونني » ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليوم « في اشتراءه » ، جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلي » ، أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلمهم » ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » ، فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونني . . . أهلي » ، حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : لغة أزدشنومة .

وبذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر ( وهو أبو فراس الحمداني ) :

نَتَجَّ الرَّيِّعُ مَحَاسِبًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ

ومثله قول « تميم » ، وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُرَبَّبٌ وَأَقْبَلْنَا رَابَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده =

وقوله :

١٤٤ — رَأَيْنَ الْغَوَانِيَّ الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي

فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِأَلْحُدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله « غر السحاب ، في الأول ، و « رايات الصباح ، في الثاني ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيهِ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله « ألفيتا ، مع كونه مسنداً إلى المثني الذي هو قوله « عيناك ، وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَاهُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله « كانا ، مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير ، ومثله قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس ، وهذا - مع ما أئشدهناه من بيت عمرو ابن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي .

١٤٤ — البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان .

اللغة : « الغواني » جمع غانية ، وهي هنا التي استغنت بجهاها عن الزينة « لاح » ، ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين » : رأى : فعل ماض ، وهي هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعه الإناث « الغواني » ، فاعل رأى « الشيب » ، مقول به لرأى « لاح » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضي » ، الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلقان بلاح ، وعارض مضاف ، وباء =

ف « مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ » مرفوعان بقوله : « أسلماه » والألف في « أسلمَاهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ « يَلُومُونَنِي » والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغواني » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقوله : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشعرَ قوله « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعل للظاهر بعدُ مسندٌ » لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون

= المتكلم مضاف إليه « فأعرضن ، قعل وفاعل « عني ، بالحدود ، جاران ومجروران متعلقان بأعرض ، النواض ، صفة للحدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغواني » ، فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغواني » ، كما أوضحناه في الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَأَذَرَ كَنَّهُ خَالَاتَهُ فَخَذَلْنَهُ      أَلَا إِنَّ عَرِيقَ الشَّوْءِ لَا بُدَّ مُدْرِكِ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي ؛ فَأَعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ      وَكَوَأَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله « نصروك » ، مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومي » .

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر « ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه » ، وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدور » ، وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، وسنقلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا ( انظر الهامشة ١ في ص ٨٥ ) ؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » ، كما سيقول الشارح .



قليلًا إذا جمعتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جماعته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجمعتَ الظاهرَ مبتدأً ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلةُ هي التي يعبر عنها النحويون بلغة : « أكلوني البراغيثُ » ، ويُعبّرُ عنها المصنف في كتبه بلغة « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »<sup>(١)</sup> ، فـ « البراغيثُ » فاعل « أكلوني » و « ملائكة »

فاعل « يتعاقبون » هكذا زعم المصنف .  
 احطام (فاعل) الرفع لا يستغنى عنه نأخذه عن رافع مجرد الفعل  
 حذف الفعل - تأخر ثانياً الساكنة الاتصال بالفاعل . \* \* \*

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلًا أُضْمِرًا

كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ » ؟

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في « يتعاقبون » علامة جمع الذكور ، و « ملائكة » وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضي الله عنه في الموطأ ، وأصله « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في « يتعاقبون » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة للملائكة الواقعة اسم إن ، و « ملائكة » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال نجد الشارح يقول في آخر تقريره : « هكذا زعم المصنف ، يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : « إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى .

(٢) « ويرفع » فعل مضارع « الفاعل » مفعول به ليرفع « فعل » فاعل يرفع « ضمرا » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من ضمير ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل « كمثل » الكاف زائدة ، =

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ ، وإبقائه فاعله ، كما إذا قيل لك : « مَنْ قَرَأَ ؟ »

فتقول : « زَيْدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحذفُ الفعلُ وجوباً ، كقوله تعالى : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )

فـ « أَحَدٌ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنْ اسْتَجَارَكَ [ أَحَدٌ

اسْتَجَارَكَ ] » ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إِنْ » أو « إِذَا » فإنه مرفوعٌ

بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك في « إِذَا » قوله تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ )

فـ « السماء » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ » وهذا

مذهبُ جمهورِ النحويين <sup>(١)</sup> ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال ، إن

شاء الله تعالى .

\* \* \*

مثل : خبر لمبتدأ محذوف « زيد » ، فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « في جواب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من ، اسم استفهام مبتدأ « قرأ ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين

فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذي قرره الخارج .

والمذهب الثاني : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد

إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس في الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبي الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن

وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ،

والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم

ولا تأخير .

وَتَاءَ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي ، إِذَا  
كَانَ لِأُنْثَى ، كَ « أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى » (١)

== فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك ، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا لسنا في حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثاني : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلاً بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلاً كان هذا الرفع أو غير فعل - فلماذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ويرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين - كالعلامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ما قدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد ١٥٧ الآتي :

(١) « وتاء ، مبتدأ ، وتاء مضاف ، و « تأنيث ، مضاف إليه « تلي ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الماضي ، مفعول به لتلي « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « كان ، فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي ، وخبره محذوف « لآئي ، جار ومجرور متعلق بخبر « كان ، المحذوف ، أي إذا كان مسنداً لآئي « كآبت هند الأذى ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أي وذلك كآت كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضى إلى مؤنثٍ لحَقَّتْهُ تَاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كون  
الفاعل مؤنثاً ، ولا فرَّقَ فى ذلك بين الحقيقىِّ والمجازىِّ ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ ،  
وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، لكن لها حالتان : حالةُ لزومٍ ، وحالةُ جوازٍ ، وسيأتى  
السلام على ذلك .

\*\*\*

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِّ (١)

تلزم تاء التانيث الساكنة الفعل الماضى فى موضعين :

أحدهما : أن يُسندَ الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فرَّقَ فى ذلك بين  
المؤنث الحقيقىِّ والمجازىِّ ؛ فتقول : « هِنْدٌ قَامَتْ ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ » ،  
ولا تقول : « قام » ولا « طلع » فإن كان الضمير منفصلاً لم يُوْتِ بالتاء ، نحو :  
« هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ » .

الثانى : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقى التانيث ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ »  
وهو المراد بقوله : « أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِّ » وأصلُ حِرِّ حِرْحٌ ، فحذفت  
لامُ الكلمة .

وفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المؤنث

(١) « وإنما ، حرف دال على الحصر ، تلزم ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود على تاء التانيث ، فعل ، مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ،  
و « مضمر ، مضاف إليه « متصل ، نعت لمضمر « أو مفهم ، معطوف على مضمر ،  
وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل « ذات ، مفعول به لمفهم ، وذات مضاف ،  
و « حر ، مضاف إليه .

المجازي الظاهر؛ فتقول: «طَلَعَ الشَّمْسُ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ» ولا في الجمع، على ما سيأتي تفصيله.

\*\*\*

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرَكَ التَّاءَ، فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»<sup>(١)</sup> إِذَا فَصِلَ بَيْنَ الْعَمَلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِغَيْرِ «إِلَّا» جاز إنبات التاء وحذفها، والأجودُ الإنباتُ؛ فتقول: «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ» والأجودُ «أَتَتْ» وتقول: «قَامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ» والأجودُ «قَامَتْ».

\*\*\*

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلِ بِإِلَّا فَضْلًا، كَ«مَارَ كَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْمَلَاءِ»<sup>(٢)</sup>

وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ «إلا» لم يجز إنبات التاء عند الجمهور، فتقول: «مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ»، وما طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ» ولا يجوز

(١) «وقد» حرف تقييد «يبيح» فعل مضارع «الفصل» فاعل «يبيح» «ترك» مفعول به «ليبيح» و«ترك» مضاف، و«التاء» مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق ب«يبيح»، «أتى» فعل ماضٍ «القاضي» مفعول به مقدم على الفاعل «بنت» فاعل أتى مؤخر عن المفعول، و«بنت» مضاف، و«الواقف» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها،

(٢) «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف منطلق بحذف حال من الضمير المستتر في «فضلاً» الآتي، ومع مضاف، و«فصل» مضاف إليه «إلا» جار ومجرور متعلق بفصل «فضلاً» فضل: فعل ماضٍ مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة لقول محذوف، وما: نافية «زكا» فعل ماضٍ «إلا» أداة استثناء ملغاة «فتاة» فاعل زكا، وفتاة مضاف و«ابن» مضاف إليه، و«ابن مضاف» و«الملاء» مضاف إليه.

« مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ » ، وقد جاء في الشعر كقوله :

١٤٥ — \* وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجِرَاشِعُ \*

١٤٥ — هذا عجز بيت لذي الرمة - غيلان بن عقبة - وصدره :

\* طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا \*

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمْزَيْتَنِي نَمِي ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الْأَرْزَمُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ؟  
وَهَلْ يَرْتَجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَنْفِي وَالِدِيَّارُ الْبِلَاقِعُ؟

اللغة : «النحر» - بفتح فسكون - الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد «والأجزاء» جمع : جرز - بزة سبب أو عنق - وهي الأرض اليابسة لا نبات فيها «غروضها» جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرّج ، وللبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة وما حوله ، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمع جرشع - برنة قنفذ - وهو المنتفخ ،

المعنى : يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالي السوق ، والسير في الأرض الصلبة ، حتى دق ما تحته غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولها استحاثي لها على السير بدفعها ونخسها ، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهي مما يشق السير فيه ،

الإعراب : «طوى» فعل ماض «النحر» فاعل «والأجزاء» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول : مبني على السكون في محل نصب مفعول به «طوى» في غروضها ، الجار والجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه «فا» نافية «بقيت» بتي : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله «فا بقيت إلا الضلوع» حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل ؛ =

فقول المصنف : « إن الحذف مُفَضَّلٌ عَلَى الإِثْبَاتِ » يُشِيرُ بِأَنَّ الإِثْبَاتَ — أَيْضاً — جَائِزٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ ، وَأَنَّ الإِثْبَاتَ إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ ؛ فَصَحِيحٌ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْحَذْفَ أَكْثَرَ مِنَ الإِثْبَاتِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الإِثْبَاتَ قَلِيلٌ جَدًّا .

\*\*\*

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَاقَةِ فَصْلِ ، وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعَ <sup>(٢)</sup>

= لِأَنَّ فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإيلا ، وذلك - عند الجمهور - بما لا يجوز في غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرَّتْ مِنْ رَيْبَةٍ وَذَمٌّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(١) إن الذي ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو ، ففهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التانيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإيلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل ، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلالة عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت « لم يزرني إلا هند » ، فإن أصل الكلام : لم يزرني أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا في هذا التعليل وفي ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة .

(٢) د والحذف ، مبتدأ ، وجملة « قد يأتي » وفاعله المستتر في محل رفع خبر المبتدأ ، بلا فصل ، جار ومجرور متعلق بـ « يأتي » ومع « الواو عاطفة أو للاستئناف ، مع : ظرف متعلق بوقوع الآتي ، ومع مضاف ، و ضمير ، مضاف إليه ، و ضمير مضاف و ذي ، بمعنى صاحب : مضاف إليه ، و ذي مضاف ، و المجاز ، مضاف إليه « في شعر » جار ومجرور متعلق بوقوع الآتي « وقع » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

قد تحذفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيق من غير فصلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : « قَالَ فَلَانَةٌ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

\* \* \*

= إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجيء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التأنيث .

١٤٦ — البيت لعامر بن جوين الطائي ، كما نسب في كتاب سيبويه ( ١ - ٢٤٠ ) وفي شرح شواهده للأعلم الشنتمري .

اللغة : « المزنة ، السحابة المثقلة بالماء ، الودق ، المطر ، وفي القرآن الكريم ( فترى الودق يخرج من خلاله ) « أبقل ، أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا ، نافية تعمل عمل ليس « مزنة ، اسمها ، وجملة « ودقت ، وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة في محل نصب خبر لا « ودقها ، ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وها : مضاف إليه « ولا ، الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض ، اسم لا ، وجملة « أبقل ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها « إبقالها ، إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل ، حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل ، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى « أرض ، وهي مؤنثة مجازية التأنيث . وروى :

\* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا \*

بنقل حركة الهمزة من « إبقالها ، إلى التاء في « أبقلت ، وحينئذ لا شاهد فيه .  
ومثل هذا البيت — في الاستشهاد به — قول الأعمى ميمون بن قيس :

فَإِنَّمَا تَرَبَّيْتُ وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَاثِثَ أُوْدَى بِهَا =



وَالنَّاءُ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ  
 مُذَكَّرٍ - كَالنَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ (١)  
 وَالْحَذْفُ فِي « نِعْمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا  
 لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنَ (٢)

= محل الاستشهاد منه قوله « أودى بها ، حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله « أودى ، مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ بما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - على الرواية المشهورة - حذف علامة التأنيث من الفعل .

(١) « والتاء ، مبتدأ مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و « جمع ، مضاف إليه ، سوى ، نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم ، مضاف إليه « من مذكر ، جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و « لإحدى ، مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللين ، مضاف إليه .

(٢) « والحذف ، بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة ، جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا ، فعل وفاعل « لأن « اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد ، اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس ، مضاف إليه « فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين ، خبر « أن « وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا ، خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه لمخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيرويه أبى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولاً ؛ فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجوز اقتران الفعل بالثاء ؛ فنقول : « قامَ الزيدون » ، ولا يجوز : « قامَتِ الزيدون »<sup>(١)</sup> ، وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر — بأن كان

(١) الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ولسوة ، والثاني : اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التوكيد لمذكر نحو رجال وزيدون . والرابع : جمع التوكيد لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو الزيدون والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب ؛ المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً ، والسرف في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛ فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفي الكتاب الكريم : ( غلبت الروم ) وتقول : جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفي التنزيل . ( إذا جاءك المؤمنات ) وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له :

فَبِكِي بِنَاتِي شَجَوَهْنُ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ، ثُمَّ نَصَدَّعُوا  
وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفي التنزيل . ( آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل ) وقال قريظ بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِيَّايَ بَنُو اللَّقِيظَةِ مِنْ ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ  
والمذهب الثاني : مذهب أبي علي الفارسي ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقاً لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

جَمَعَ تَكْسِيرٍ لِمَذْكَرٍ كَالرَّجَالِ ، أَوْ لِمَوْثٍ كَالهِنُودِ : ، أَوْ جَمَعَ سَلَامَةً لِمَوْثٍ كَالهِنْدَاتِ —  
 جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها ؛ فتقول : « قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الهِنُودُ ،  
 وَقَامَتِ الهِنُودُ ، وَقَامَ الهِنْدَاتُ ، وَقَامَتِ الهِنْدَاتُ » ؛ فإثباتُ التاءِ لتأويله بالجماعة ،  
 وحذفها لتأويله بالجمع .

وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللَّيْنِ » إلى أن التاء مع جمع التفسير ،  
 وجمع السلامة لمؤث ، كالتاء مع [ الظاهر ] المجازيِّ التائِثِ كَلَيْبَةِ ؛ فكما تقول :  
 « كَسِرَتِ اللَّيْنَةُ ، وَكَسِرَ اللَّيْنَةُ » تقول : « قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ »  
 وكذلك باقى ما تقدم .

وأشار بقوله : « والحذف في نم الفتاة — إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز  
 في « نم » وأخواتها — إذا كان فاعلها مؤنثاً — إثباتُ التاءِ وحذفُها ، وإن  
 كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً ؛ فتقول : « نِمِ المرأَةُ هِنْدٌ ، وَنِمَّتِ المرأَةُ هِنْدٌ »  
 وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استفراقُ الجنسِ ، فَعُمِلَ مُعَامَلَةَ جَمْعِ  
 التفسيرِ في جوازِ إثباتِ التاءِ وحذفِها ، لشبهه به في أن المقصود به متعدِّدٌ ،

== والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجود في أربعة  
 أنواع ، وهى اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى ، وجمع التفسير لمذكر ، وجمع التفسير  
 لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم  
 فلا يجوز في فعله إلا التأنيث ، وقد حارل جماعة من الشراح كالأشعرون أن يحملوا كلام  
 الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام  
 سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث ، ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا  
 التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محلا حسنا ، وهو أن يوافق مذهب أبى على الفارسي .  
 فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق فلما تعر عليه مشروحا مستدلا له في  
 يسر وسهولة .

ومعنى قوله : « استحسنوا » أن الحذف في هذا ونحوه حسنٌ ، ولكن الإثبات أحسن منه .

\*\*\*

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ<sup>(١)</sup>

وَقَدْ يُجَاهُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ<sup>(٢)</sup>

الأصل أن يلى الفاعلُ الفعلَ من غير أن يفصلَ بينه وبين الفعلِ فاصِلٌ ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يسكنُ له آخرُ الفعلِ : إن كان ضميرَ متكلمٍ ، أو مخاطبٍ ، نحو : « ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُ » وإنما سكنوه كراهةً توالي أربع متحركات ، وهم إما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدلَّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالسكلمة الواحدة .

والأصلُ في المفعول أن يفصل من الفعل : بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره ؛ فتقول : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرُو » ، وهذا معنى قوله : « وقد يجاه بخلاف الأصل » .

(١) « والأصل ، مبتدأ ، في الفاعل ، جار ومجرور متعلق بالأصل ، أن ، مصدرية ، يتصلا ، فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن » ، ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ ، والأصل في المفعول أن يتفصلا ، مثل الشجر السابق تماماً ، وتقدير الكلام : والأصل في الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل .

(٢) « وقد ، حرف تقييل ، يجاه ، فعل مضارع مبني للجهول ، بخلاف ، جار ومجرور في موضع نائب فاعل ليجاه ، وخلاف مضاف ، و « الأصل » ، مضاف إليه « وقد » حرف تقييل ، يجي ، فعل مضارع ، المفعول ، فاعل يجي « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل » ، مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يحى المفعول قبل الفعل » إلى أن أفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلك <sup>(١)</sup> كما إذا كان المفعول اسم شرطية ، نحو : « أَيَّا تَضْرِبُ [ أَضْرِبُ ] » أو اسم استفهام ، نحو : « أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ » أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصافه ، نحو : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ » فلو أخر المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديم ، بخلاف قولك « الدَّرْهُمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتِكَ » فإنه لا يجب تقديم « إِيَّاهُ » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم في باب المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدَّرْهُمُ أَعْطَيْتَكَ ، وَأَعْطَيْتِكَ إِيَّاهُ » .

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها التصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام ، أو يكون المفعول « كم ، الخيرية ، نحو : كم عبيد ملكت . أو مضافاً إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب أضرب . ونحو غلام من ضربت ؟ ونحو مال كم رجل غضبت .

الموضع الثاني : أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب « سئنه ، و « خلتنيه ، اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر . نحو قوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » .

الموضع الثالث : أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب « أما ، وليس معنا ما يفصل بين « أما ، والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت « أما ، المذكورة في الكلام نحو قوله تعالى : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ » أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه « وربك فكبر » فإن وجد ما يكون فاصلاً بين « أما ، والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل . نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر في ذلك أن « أما » يجب أن يفصل بينها وبين النفاء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع النفاء بعدها مباشرة ، ولأن يفصل بينها وبين النفاء بجملة ، كما سيأتي بيانه في بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فتقول : « عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ » (١) .

\* \* \*

وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرٌ ، أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ (٢)

(١) بقيت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الأول : أن يكون المفعول مصدرًا مؤولا من أن المؤكدة ومعمولها مخففة كانت « أن ، أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى ( علم أن لن تحصوه ) إلا أن تتقدم عليه ، أما ، نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم خالدًا .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب - وذلك أن وكى - نحو قولك : يعجبني أن تضرب زيدا . ونحو قولك : جئت كى أضرب زيدا . فإن كانا حرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيدا ، يجوز أن تقول : وددت لو زيدا تضرب ، ونحو قولك : يعجبني ما تضرب زيدا ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيدا تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوما بجازم ما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيدا ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيدا تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت : زيدا لم تضرب - جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوبا بـ « بلن » عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائى ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيدا أضرب ؛ كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائى أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وأخر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، المفعول ، =

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحدهما بالآخر ، كما إذا خفيَ الإعرابُ فيهما ، ولم تُوجدْ قرينةٌ تُبيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضهم تقديمَ المفعولِ في هذا ونحوه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرضٌ في التبيين <sup>(١)</sup> .

= مفعول به لآخر « إن ، شرطية « لبس ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جزم فعل الشرط « حذر ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لاجل لها تفسيرية « أو ، عاطفة وأضمر ، فعل ماض مبني للجهول « الفاعل ، نائب فاعل أضمر « غير ، حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و « منحصر ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لاجل الوقف .

(١) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام . وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته بما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « عمير ، - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادل غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما في المثال الذي ذكره "شارح" ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى ، لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى ضروبا ، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره .

فإذا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تُبَيِّنُ الْفَاعِلَ مِنَ الْفِعْلِ جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُهُ ؛  
فتقول : « أَكَلَ مُوسَى الْكَمَثْرَى ، وَأَكَلَ الْكَمَثْرَى مُوسَى (١) » وهذا معنى قوله :  
« وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذِرٌ » .

ومعنى قوله : « أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مَنْحَصَرٍ » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعلِ  
وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصورٍ ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا »  
فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرُهُ ، نحو : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا » (٢) .

\* \* \*

وَمَا يِإِلَاءَ أَوْ يِإِنَّمَا أَنْحَصَرَهُ أَخْرَهُ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ (٣)

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية ، وقد تكون لفظية ، فالقرينة  
المعنوية كما في مثال الشارح ، وكما في قولك : أرضعت الصغرى الكبرى ، إذ لا يجوز أن يكون  
الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى ما كولا والكبرى  
هي الآكل ، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف  
عيسى ، فإن « الظريف » تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً ، ولو نصب كان موسى  
منصوباً كذلك .

الثاني : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ،  
فهنا يتعين أن يكون « فتاه » مفعولاً ، إذ لو جعلته فاعلاً وموسى مفعولاً لمعاد الضمير على  
متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإن الضمير حينئذ عائد على  
متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز .

الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، وذلك كقولك :  
ضربت موسى سلمى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن  
المفعول لا يضر .

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه في مباحث الضمير :

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

(٣) « وما ، اسم موصول : مفعول مقدم لآخر « يِإِلَا ، جار ومجرور متعلق =



يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إِلَّا» أو بـ «إِنَّمَا» وجب تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان المحصر بـ «إِلَّا» فأما إذا كان المحصر بـ «إِنَّمَا» فإنه لا يجوز تقديم المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ «إِلَّا» فإنه يُعرف بكونه واقعاً بعد «إِلَّا» ؛ فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الفاعلِ المحصور بـ «إِنَّمَا» قولك : «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرٌ زَيْدًا» ومثالُ المفعولِ المحصور بِإِنَّمَا «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» ومثالُ الفاعلِ المحصور بـ «إِلَّا» «مَا ضَرَبَ عَمْرٌ إِلَّا زَيْدًا» ومثالُ المفعولِ المحصور بِإِلَّا «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» ومثالُ تقدمِ الفاعلِ المحصور بـ «إِلَّا» قولك : «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرٌ وَزَيْدًا» ومنه قوله :

١٤٧ — قَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

عَشِيَّةً آنَاءَ الدِّيَارِ وَشَاهِبًا

= بانحصر الآتي «أو» عاطفة «بإِنَّمَا» جار ومجرور معطوف على «إِلَّا» ، وانحصر فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة في الجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «آخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وقد ، حرف دال على التقليل «يسبق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «إن» شرطية «قصد» فاعل لفعل محذوف بفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط «ظهر» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

١٤٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ - ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

= مَرَزْنَا عَلَى دَارٍ لَمِيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَقْفُو مَقَامَهَا  
وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ نَمِيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عِلَاقَاتِ حَاجَاتِ طَوِيلٍ سَقَامُهَا  
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ : لَا أَلْمَأُ مُبْرَدٌ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيْامُهَا

اللغة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة مدودة كأبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير مدودة وهمزة بعد النون مدودة بوزن أعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى — بفتح النون — ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى — بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب — وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . ويجوز أن تكون الهمزة في أوله مدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتها ساكنة فقلبا ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بأبار وآرام جمع بثور ثم . كما يجوز أن تكون المدة في الهمزة الثانية على الأصل . وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه ، وشامها ، ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه : تفرغ ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم . وليس ذلك بصواب أصلا . وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا بخروجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة ، وهي واو العطف ، والشام : جمع شامة ، وهي العلامة ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك في الإعراب . هذا ، ورواية الديوان هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجهت فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة ، وعلامات هذه الدار .

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ويدرى فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء « إلا » أداة استثناء ملغاة والله ، فاعل يدري « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة =

ومثال تقديم المفعول المحصور بإلاً قولك : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأَ زَيْدٍ » ، ومنه قوله :

١٤٨ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلِي بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ

فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامَهَا

= الموصول « لنا ، حار و مجرور متعلق بهيجت « عشية » يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعشية مضاف و آناه ، مضاف إليه ، وآناه مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها ، الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشية إن جعلته فاعل لهيجت ، وشام مضاف و ضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه . ولا تلتفت لغير هذا من أعراب . ويجوز نصب عشية على الظرفية ، ويكون « آناه » فاعل لهيجت ، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقي حركة الهمزة من آناه على تنوين عشية ثم حذف الهمزة . ويكون « شامها ، معطوفا على آناه الديار .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما — إلخ ، حيث قدم الفاعل المحصور بإلاً ، على المفعول . وقد ذهب الكسائي إلى تجوير ذلك استمهاداً بمثل هذا البيت . والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيذكر ذلك الشارح .

١٤٨ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعرثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل ماض و فاعل « من ليلي » ، بتكليم ، متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف ، و « ساعة » مضاف إليه « فإ » نافية . زاد ، فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وضعف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار و مجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، و ضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » حيث قدم المفعول به ، وهو قوله « ضعف » على الفاعل ، وهو قوله « كلامها » مع كون المفعول منحصراً « بإلاً » وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين ، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت =

هذا معنى كلام المصنف .

واعلم أن المحصور بـ « إِنَّمَا » لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور  
بإلا فنية ثلاثة مذاهب :

أحدها — وهو مذهب أكثر البصريين ، والقراء ، وابن الأنباري — أنه لا يخلو :  
إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمه ؛ فلا يجوز :  
« مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا » فأما قوله : \* فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا <sup>(١)</sup> \* [١٤٧] فأول على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا » فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور . وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمه ؛ نحو : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدًا » .

الثاني — وهو مذهب الكسائي — أنه يجوز تقديم المحصور بـ « إِلَّا » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

الثالث — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي ، والشاذلي — أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ « إِلَّا » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

\*\*\*

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ » وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ » <sup>(٢)</sup>

= ونحوه بأن في « زاد ، ضميراً مستتراً يعود على تكلم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها ، فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ، ولا مقتضى له .

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧

(٢) « وشاع » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شاع « خاف » فعل ماضٍ « ربه ، رب :

منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه « عمر » فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها « وشذ » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شذ « زان » فعل ماضٍ « نوره ، نور : فاعل زان ، ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه « الشجر » مفعول به لزان ، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها ، والمراد =

أى : شاع في لسان العرب تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر<sup>(١)</sup> ، وذلك نحو : « خَافَ رَبَّهُ عُمرُ » و « رَبَّهُ » مفعول ، وقد اشتمل على ضميرٍ يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً — لأن الفاعل مَنوِيّ التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو متقدمٌ رتبةً ، وإن تأخرَ لفظاً .

فلو اشتمل المفعولُ على ضميرٍ يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ؟ في ذلك خلافٌ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ غلاماً جارُ هِنْدِ » فمن أجازها — وهو الصحيح — وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ .

وقوله : « وشذ — إلى آخره » أى شذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : « زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ » فالهاء المتصلة بنور — الذى هو الفاعل — عائدةٌ على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ؛ لأن « الشجر » مفعول ، وهو متأخرٌ لفظاً ، والأصلُ فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبةً .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوُّؤُهُ ، وأجازها أبو عبد الله الطَّوَالُ من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابعتها المصنف<sup>(٢)</sup> ، وما ورد من ذلك قوله :

== بنحو « خاف ربه عمر » : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو « زان نوره الشجر » : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون :

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا قَلَمٌ يَبْضُرُهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(٢) ذهب إلى هذا الأخصر أيضاً ، وابن جنى تابع فيه له . وقد أيدهما في ذلك ==

١٤٩ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا

وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمُقَدُّورُ ، يَنْتَصِرُ

= المحقق الرضى ، قال : والاولى تجويز ما ذهبنا إليه ، ولكن على قلة ، وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا . ا . هـ ، وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم لإعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ الممول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ - البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضى الله عنهما ا - يرثيه .

اللغة : « طالبوه ، الذين قصدوا قتاله » ذعروا ، أخذهم الخوف « كاد ينتصر ، لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم نصرت بالرعب » .

الإعراب : « لَمَّا ، ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بدعر الآتى » رأى ، فعل ماض « طالبوه ، طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجملة من رأى وفاعله فى محل جر بإضافة لما الظرفية إليها » مصعباً ، مفعول به لرأى « ذعروا ، فعل ماض مبنى للجهول ونائب فاعل « وكاد ، فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب « لو ، شرطية غير جازمة « ساعد المقدور ، فعل وفاعل ، وهو شرط لو « ينتصر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب . والجملة من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر « كاد » وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجملة الشرط والجواب لالمحل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله « رأى طالبوه مصعباً » حيث أخرج المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَضْحَابُهُ مُصْعَبًا      أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ      زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ =

وقوله :

١٥٠ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ

وَرَفَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذَرَى الْمَجْدِ

== وسنشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة . ونذكر لك ما ترجمه من أقوال العلماء .

١٥٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : وكسا ، فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . نقول : كسوت محمداً جبة . كما نقول : ألبست علياً قميصاً « حله » الحلم : الأناة والعقل ، وهو أيضاً تأخير العتوبة وعدم المعالجة فيها ، سودد ، هو السيادة ، ورقى ، بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد . والمرقاة : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه ، الندى ، المراد به الجود والكرم ، ذرى ، بضم المذال - جمع ذروة . وهى أعلى الشيء .

الإعراب : وكسا ، فعل ماضٍ ، حله ، فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه « ذا الحلم » ذا : مفعول أول لكسا . وذا مضاف والحلم مضاف إليه ، وأثواب سودد ، أثواب : مفعول ثانٍ لكسا . وأثواب مضاف وسودد مضاف إليه ، ورقى ، فع ماضٍ ، نداء ، فاعل ومضاف إليه ، ذا الندى ، مفعول به ومضاف إليه ، ذرى ، جار ومجرور متعلق برقى . وذرى مضاف ، و « المجد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله ، وكسا حله ذا الحلم . ورقى نداء ذا الندى ، فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن التماز مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والترتبة جميعاً . وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين ، خلافاً لابن جنى - تبعاً للأخفش ، وللرضي ، وابن مالك في بعض كتبه .

كذا قالوا . ونحن نرى أنه لا يبعد - في هذا البيت - أن يكون الضمير في « حله ، ونداه ، عائداً على المدوح ذكر في أبيات تقدمت البيت الشاهد : فيكون المعنى أنت حلم هذا المدوح هو الذى أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم : إذ اتسوا به وجعلوه قدوة لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا إليه من هذه الصفة . وأن ندى هذا المدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود : فاقم وأنصف .

وشواهد المسألة كثيرة ، فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .

وقوله :

١٥١ - وَلَوْ أَنَّ نَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا  
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى نَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

١٥٢ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ  
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

١٥١ - البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثي مطعم بن عدى بن نوفل ابن عبد مناف بن قصي ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله :  
أَعَيْنُ الْأُبْكِيِّ سَيِّدِ النَّاسِ ، وَاسْتَفْجِي بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أُنْزَفْتِهِ فَاسْتَكْبِي الدَّمَ  
اللغة : « أعين ، أراد ياعيني ، لحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها « استفحي ، أسيلي وصبي « أنزفته ، أنفدت دمعتك فلم يبق منه شيء « أخلد ، كتب له الخلود ، ودوام البقاء .

المعنى : يريد أنه لا يبقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا لمجموع البشر .

الإعراب : « لو ، شرطية غير جازمة « أن ، حرف توكيد ونصب « مجدأ ، اسم أن ،  
وجملة « أخلد ، مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل  
مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت لإخلاق مجد صاحبه ، وهذا  
الفعل هو فعل الشرط « الدهر ، منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله أخلد « واحداً ،  
مفعول به لأخلد « من الناس ، جار ومجرور منعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقى » فعل  
ماض « مجده ، مجد : فاعل أبقى ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر  
مضاف إليه ، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب « لو » « مطعماً ،  
مفعول به لأبقى .

الشاهد فيه : قوله « أبقى مجده مطعماً ، حيث آخر المفعول - وهو قوله مطعماً - عن  
الفاعل ، وهو قوله « مجده ، مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى  
أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

١٥٢ - البيت لابن الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسيه ابن



وقوله :

١٥٣ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنِ كَبِيرٍ وَحُسَيْنٍ فِئْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

= جنى إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن النابغة الذبياني قصيدة على هذا الروى .

اللغة : «جزاء الكلاب العاويات» ، هذا مصدر تشبهي ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وروى «الكلاب العاويات» - بالذال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعاوى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره ، وقد فعل ، يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاه ، وحقق فيه رجاءه .

المعنى : يدعو على عدى بن حاتم بأن يحزبه الله جزاء الكلاب . وهو أن يطرده الناس ويذبذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : لأنه سبحانه قد استجاب دعاه عليه .

الإعراب : «جزى» فعل ماضٍ «ربه» فاعل ، ومضاف إليه «عنى» جار ومجرور متعلق بجزى «عدى» مفعول به لجزى «ابن» صفة لعدى ، وابن مضاف و «حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف . و «الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواو للاحال ، قد : حرف تحقيق وفعل ، فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا عمل له ، وسكن لأجل الوقف . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «جزى ربه» . عدى ، حيث أخرج المفعول ، وهو قوله «عدى» وقدم الفاعل ، وهو قوله «ربه» ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

١٥٣ - نسبو هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سنار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومى ، يقال : إنه الذى بنى الخورتق - وهو القصر الذى كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعنان من أعلى القصر ؛ لئلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتاً ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة ، يقولون : «جزائى جزاء سنار» قال الشاعر :

جَزَيْنَا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنٍ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنِمَارٍ ، وَمَا كَانَ ذَانِبٍ

=

(انظر المثل رقم ٨٢٨ فى مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا) :

فلو كان الضمير المتصل [ بالفاعل ] المتقدم عائداً على ما اتصلَ بالفعل المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو : « شَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ » ، وقد نَقَلَ بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها المنعُ .

\*\*\*

= الإعراب : « جزی » فعل ماضٍ « بنوه » فاعل ، ومضاف إليه « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » جار ومجرور متعلق بـ « جزی » وحسن فعل ، الواو عاطفة ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل : مضاف إليه « كبر » الكاف للتشبيه ، و « ما » مصدرية « يجزی » فعل مضارع مبني للمجهول « سنار » نائب فاعل يجزی . و « ما » ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يفتح مفعولاً مطلقاً مينا لنوع « جزی » ، وتقدير الكلام : جزی بنوه أبا الغيلان جزاءً مشابهاً لجزاء سنار ،

الشاهد فيه : قوله « جزی بنوه أبا الغيلان » حيث آخر المفعول ، وهو قوله « أبا الغيلان » عن الفاعل ، وهو قوله « بنوه » ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائداً على المفعول .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة بما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا      جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

حيث قدم الفاعل - وهو قوله « أعماله » - على المفعول - وهو قوله « المرء » ، مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد .

ولكثر شواهد هذه المسألة ترى أن ما ذهب إليه الاخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجاني ، وأبو عبد الله الطوال . وابن مالك ، والمحقق الرضى - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخليلي بأن تأخذ به وتمتد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها .

## النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ ، كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ<sup>(١)</sup>

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مُقَامَهُ ، فَيُعْطَى مَا كَانَ لِلْفَاعِلِ : من لزوم الرفع ،  
ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه<sup>(٢)</sup> ، وذلك نحو : « نَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ »

(١) د ينوب ، فعل مضارع ، مفعول ، فاعل ينوب د به ، جار ومجرور متعلق بمفعول  
د عن فاعل ، جار ومجرور متعلق بينوب أيضا د فيها ، مثله ، وما اسم موصول د له ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول د كئيل ، الكاف جارة لقول محذوف ، نيل : فعل  
ماض مبني للجهول د خبر نائل ، نائب فاعل ، ومضاف إليه .

(٢) الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً . ولكنها - على كثرتها -  
لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً .

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى :  
(فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) ومنها المحافظة على السجع في الكلام المشور نحو قولهم :  
من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل د حمد الناس سيرته ، لاختلف إعراب  
الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم ، كما في قول الأعشى ميمون  
ابن قيس :

عَلَّقْتَهَا عَرَضًا ، وَعَدَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعَلَّقْتُ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بني د علق ، في هذا البيت ثلاث مرات للجهول ؛ لانه لو ذكر  
الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق هنا : المحبة ،  
وعرضاً : أي من غير قصد مني ، ولكن عرضت لي فهو بيتا .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج  
إلى ذكره له ، وذلك نحو قوله تعالى : (خلق الإنسان من عجل) ومنها كونه مجهولاً  
للتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب ، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة  
وذلك كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنك لا تعرف ذات السارق ، وليس في قولك د سرق  
اللص متاعى ، فائدة زائدة في الإفهام على قولك د سرق متاعى ، ومنها رغبة المتكلم =

نغير نائل : مفعول قائم مقام الفاعل ، والأصل : « نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ » فحذف الفاعل — وهو « زيد » — وأقيم المفعولُ به مُقَامَهُ — وهو « خير نائل » — ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : « خَيْرَ نَائِلٍ نَيْلٍ » على أن يكون مفعولاً مقدماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التي بعده — وهي « نَيْلٌ » ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر — والتقدير : « [ نيل ] هو » ، وكذلك لا يجوز حذف « خير نائل » فتقول : « نيل » .

\* \* \*

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اِضْمَنْ ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَكْسِرُ فِي مُضَى كَوُصِلَ (١)

= في الإبهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجري على لسانه ، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه .

(١) « فأول » مفعول مقدم ، والعامل فيه « اضمن » الآتي ، وأول مضاف و الفعل ، مضاف إليه « اضمن » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « والمتصل » الواو حرف عطف ، المتصل : مفعول مقدم ، والعامل فيه « اكسر » الآتي « بالآخر » جار ومجرور منطلق بالمتصل « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في مضى » جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال « كوصل » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك — إلخ ، وصل : فعمل ماض مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مقول القول المحذوف .

وَاجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيْنَتْحِي الْمَقُولِ فِيهِ : يُنْتَحَى (١)

يُضْمُ أَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مطلقًا ، أَى : سِوَا مَا كَانَ مَاضِيًا ، أَوْ مُضَارِعًا ،  
وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمَاضِي ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْمَاضِي قَوْلُكَ فِي وَصَلَ : « وَصِلَ » وَفِي الْمُضَارِعِ قَوْلُكَ فِي  
« يُنْتَحَى » : « يُنْتَحَى » .

\*\*\*

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةٍ (٢)  
وَتَالِكَ الَّذِي يَهْمَزُ الوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَمَا سَتُحْتَمِلِي (٣)

(١) « واجعله ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،  
والهاء مفعول أول « من مضارع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء « منفتحاً ،  
مفعول ثانٍ لاجعل « كينتحي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « المقول ،  
نعت لينتحي الذي قصد لفظه « فيه ، جار ومجرور متعلق بالمقول « ينتحي ، قصد لفظه :  
عكبي بالمقول ، فهو نائب فاعل للمقول .

(٢) « والثاني ، مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل  
الثاني « التالى ، نعت للثاني « تاء « عر للضرورة مفعول به للثاني ، وفاعله ضمير مستتر فيه ،  
وتاء مضاف ، و « المطاوعة ، مضاف إليه « كالأول ، جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى  
لاجعل الآتى « اجعله ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،  
والهاء مفعول أول « بلا منازعه ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء  
وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلقان باجعل ، ولا مضاف  
ومنازعة : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال  
المحل بحركة العارية ، وسكن لأجل الوقف .

(٣) « وتالك ، مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتالك مضاف و « الذى ،  
مضاف إليه « همز ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذى ، وهمز مضاف ، =  
( ٨ — شرح ابن عقيل ٢ )

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مُفْتَتِحًا ببناء المطاوعة ضُمَّ أولُهُ وثانيه ، وذلك كقولك في « تَدَخَّرَجَ » : « تَدُخْرِجَ » وفي « تَكَسَّرَ » ؛ « نُكَسَّرَ » وفي « تَغَافَلَ » : « تُغَوِّفَلِ » .

وإن كان مفتتحاً بهمزة وصلٍ ضُمَّ أولُهُ وثالثه ، وذلك كقولك في « اسْتَحْلَى » : « اسْتَحْلِي » وفي « اقْتَدَرَ » : « اقْتَدِرْ » وفي « انْطَلَقَ » : « انْطَلِقْ » .

\* \* \*

وَإِكْسِرَ أَوْاشِمِمَ فَأَثَلَانِيَّ أُعِلُّ عَيْنًا ، وَضَمَّ جَاكَ « بُوعَ » فَأَحْتَمِلُ (١)  
إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ سُمِعَ في فائه ثلاثة أوجهٍ :  
(١) إخلاص الكسر ، نحو : « قِيلَ ، وَبِيعَ » ومنه قوله :

١٥٤ — حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

= و«الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدا عليه «اجملته» اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «كاستحلي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً .

(١) «واكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو اشميم» مثله ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان ، وفا مضاف ، و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي ، والجملة في محل جر نعت لثلاثي «عينا» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء ، وقصره للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم» .

١٥٤ — البيت لراجز لم يعينوه .

اللغة : «حيكمت» نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكة حوكا وحياكة «نيرين» =

(٢) وإخلاصُ الضم ، نحو : « قُول ، وَبُوعَ » ومنه قوله :

١٥٥ - لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي لفظة بنى دَبِيرٍ وبنى فُقَعَسٍ [ وهما من فُصْحَاءِ بنى أُسَد ] .

== تثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مشناة - وهو علم الثوب أو لحته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمئانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضاً : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين ، وقد روى في موضع هذه العبارة « حوكت على نولين ، ونولين : مثنى نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تختبط الشوك » تعربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .

المعنى : وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج ، تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حيكك » ، حيك : فعل ماضٍ مبنى للجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « على نيرين » جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكك « إذ » ظرف للزمان الماضي مبنى على السكون في محل نصب يتعلق بحيك ، وجملة « تشاك » ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة « إذ » إليها « تختبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « الشوك » مفعول به لتختبط « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله « حيكك » ، حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للجهول أخلاص كسر فائه ، وپروى « حوكت على نيرين » ، بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثاني ، وهو إخلاص ضم الفاء .

١٥٥ - ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجفت ديوان أراجيزه فوجدت

في زياداته أبيتاً منها هذا البيت ، وهي قوله :

= يَا قَوْمَ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ  
مَالِي إِذَا أَجْزَبَهَا صَأَيْتُ أَكْبَرَ قَدْ عَالَيْتُ أُمَّ بَيْتُ  
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا . . . . .

وقد روى أبو علي القالي في أماليه ( ١ - ٢٠ طبع الدار ) البيتين السابقين على بيت  
الشاهد ، ولم ينسهما ، وقال أبو عبيد البكري في التنييه ( ٩٧ ) : « هذا راجز يصف جذبه  
للدلو ، ه ، ولم يعينه أيضاً .

اللغة : « حوَّلت ، ضعفت وأصابني السكر » دنوت ، قربت « حيقال ، هو مصدر  
حوقل « أجذبها ، أراد أنزع الدلو من البئر « صأيت ، صحت ، مأخوذ من قولهم :  
صأى الفرخ : إذا صاح صياحاً ضعيفاً ، وأراد بذلك أنه ينه من ثقل الدلو عليه « قد عالني ،  
غلبني وقهرني وأعجزني ، وفي رواية أبي علي القالي « أكبر غيرني . . . » « أم بيت ، يريد  
أم زوجة ، وذلك لأن العرب أقوى وأشد « ينفع شيئاً ليت ، قد قصد لفظ ليت هذه  
فصيرها اسماً وأعرها وجعلها فاعلاً ، ومثل هذا - في « ليت ، - قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِثِّي لَيْتٌ ؟ إِنْ لَيْتًا وَإِنْ لَوْأَ عَنَاءُ  
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَدَنَّ لَيْتٌ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ بَابٌ جَزَاءُ ؟  
وقول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ ، وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَخْزُونُ  
ونظيره - في « ليو ، إذا قصد لفظها وجعلت اسماً - ما جاء في البيت الأول وفي قول الآخر :

أَلَا مُمْ عَلَى لَوْ ، وَلَوْ كُنْتَ عَالِيًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفْتُنِّي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت ، حرف تمن ونصب « وهل ، حرف استفهام المقصود منه التمني  
« ينفع ، فعل مضارع « شيئاً ، مفعول به لينفع « ليت ، قصد لفظه : فاعل ينفع ،  
والجملة لا محل لها معترضة « ليت ، حرف تمن مؤكد للأول « شباباً ، اسم ليت  
الأول « بوع ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =



(٣) والإشمام - وهو الإتيان بالفاء بجرمة بَيْنَ الضمِّ والكسر - ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخطِّ ، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : ( وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْدَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ ) بالإشمام في « قِيلَ ، وَ » غِيضَ .

\* \* \*

وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ  
وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ (١)

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب : فإما أن يكون واوياً ، أو يائياً .

فإن كان واوياً - نحو : « سَامَ » من السَّوْمِ - وَجَبَ - عند المصنف - كسرُ الفاء أو الإشمام ؛ فتقول : « سَمْتُ » ، [ ولا يجوز الضم ؛ رأى المصنف ]

= هو يعود على شباب ، والجملة في محل رفع خبر لبيت الأول ، فاشترت ، فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع .

الشاهد فيه : قوله بوع ، فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للجھول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بمن بنى تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

(١) « وإن ، شرطية ، بشكل ، جار ومجرور متعلق بخيف ، خيف ، فعل ماض مبني للجھول فعل الشرط ، لبس ، نائب فاعل خيف ، يجتنب ، فعل مضارع مبني للجھول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل ، وما ، اسم موصول : مبتدأ ، لباع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، قد ، حرف تقليل ، يرى ، فعل مضارع مبني للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، لنحو ، جار ومجرور متعلق بيري ، ونحو مضاف ، و ، حب ، قصد لفظه : مضاف إليه .

فلا تقول : « سُئِمْتُ » [ ؛ لثلاثا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو :  
« سُئِمْتُ الْعَيْدَ » .

وإن كان يائياً - نحو : « بَاعَ » من البَيْع - وَجَبَ - عند المصنف  
أيضاً - صَمَّهُ أو الإِشْمَامُ ؛ فتقول : « بُعِتَ يَا عَبْدُ » ولا يجوز الكسر ؛  
فلا تقول : « بَعِتَ » ؛ لثلاثا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو :  
« بَعِتَ النَّوْبَ » .

وهذا معنى قوله : « وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسُ يُحْتَنَبُ » أى : وإن خيف اللبس  
في شكل من الأشكال السابقة - أعنى الضم ، والكسر ، والإشمام - عدل عنه إلى  
شكل غيره لا لبس معه .

هذا ما ذكره المصنف ، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوى ، والضم في  
اليائى ، والإشمام ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم في الواوى ،  
والكسر في اليائى .

وقوله : « وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرْمَى لِنَحْوِ حَبِّ » معناه أن الذى نَبَتَ لقاء « باع » -  
من جواز الضم ، والكسر ، والإشمام - يَنْبُتُ لقاء المضاعف ، نحو : « حَبِّ » ؛  
فتقول : « حُبِّ » ، و « حِبِّ » وإن شئت أشممت .

\*\*\*

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْمَنِينُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي (١)

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ ، « لفا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة  
وفا مضاف و « باع » قصد لفظه : مضاف إليه « لما » اللام جارة ، وما : اسم موصول  
مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العين »  
مبتدأ ، وجملة « تلى » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة هذا المبتدأ وخبره  
لا محل لها صلة « ما » المجرورة باللام « فى اختار » جار ومجرور متعلق بتلى « وانقاد »  
وشبه ، معطوفان على اختار « ينجلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى شبه ، والجملة فى محل جر نعت لشبه .

أى : يَثْبُتُ - عند البناء للمفعول - لما تليه العينُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنِ : « افْتَعَلَ » أو « انْفَعَلَ » - وهو معتلُّ العينِ - ما يثبت لفاء « باع » : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو : « اخْتَارَ ، وانْقَادَ » وشبههما ؛ فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضمُّ ، نحو : « اخْتُوِرَ » ، و « أنقودَ » والكسْرُ ، نحو : « اخْتِيرَ » ، و « أنقيدَ » والإشمامُ ، وتُحْرَكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف .

\* \* \*

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرُّ بِنْيَابَةٍ حَرِيٍّ<sup>(١)</sup>  
تَقَدَّمَ أَنْ الْفِعْلَ إِذَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ،  
وَأَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ الْمَفْعُولُ بِهِ أَقِيمَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَصْدَرُ  
أَوْ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُقَامَهُ ؛ وَشَرَطَ فِي كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهَا أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلْبِنْيَابَةِ ،  
أى : صَالِحًا لَهَا ، وَاحْتِزَّ بِذَلِكَ مِمَّا لَا يَصِلِحُ لِلْبِنْيَابَةِ ، كَالظَّرْفِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ ،  
وَالْمُرَادُ بِهِ : مَا لَزِمَ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ<sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : « سَحَرَ » إِذَا أُرِيدَ بِهِ سَحَرُ يَوْمٍ .

(١) « وقابل ، مبتدأ ، وخبره قوله « حرى » ، فى آخر البيت « من ظرف ، جار ومجرور متعلق بقابل » أو من مصدر ، معطوف على الجار والمجرور السابق « أو حرف جر ، معطوف على مصدر ومضاف إليه ، بِنْيَابَةٍ ، جار ومجرور متعلق بجر « حر ، خبر المبتدأ الذى هو قابل فى أول البيت كما ذكرنا من قبل .

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفية ، ولا يفارقها أصلاً ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر .

والنوع الثانى : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، والجر بمن ، وذلك

مثل عند ، وثم ، بفتح التاء .

بعينه ، ونحو : « عندك » فلا تقول : « جُلسَ عندك » ولا « رُكِبَ سَحْرُ » ؛  
 لثلاث تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النَّصْبِ ، وكالمصادر التي  
 لا تتصرف ، نحو : « مُعَاذَ اللَّهِ » فلا يجوز رفع « معاذ الله » ؛ لما تَقَدَّمَ في الظرف ،  
 وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، [الجارُّ والمجرور] ؛ فلا تقول :  
 « سِيرَ وَرَيْدٌ » ، ولا « ضُرِبَ ضَرْبٌ » ، ولا « جُلسَ في دار » لأنه لا فائدة  
 في ذلك .

ومثالُ القابل من كل منها قولك : « سِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ،  
 وَمُرَّ بِرَيْدٍ » (١) .

\*\*\*

= وهذان النوعان يقال لكل منهما : « ظرف غير متصرف » ، والفرق بينهما  
 ما علمت .

والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التاثر بالعوامل  
 المختلفة : كزمن ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو  
 الظرف المتصرف .

(١) حاصل الذي أو ما إليه الشارح في هذه المسألة أنه يشترط في صحة جواز إنابة كل  
 واحد من الظرف والمصدر شرطان ؛ أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفاً ، وثانيهما :  
 أن يكون كل واحد منهما مختصاً ؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم  
 تصح نيابته .

فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التاثر  
 بالعوامل ، كما علمت بما أوضحناه لك قريباً .

وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التاثر بالعوامل  
 المختلفة ، وذلك كضرب وقتل ، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كما  
 الله فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوباً على المفعولية المطلقة .

وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافة ، أو وصف ، أو نحوهما . =

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي ، إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَدْ بَرِدُ (١)  
 مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ - إِلَّا الْأَخْفَشَ - أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيُّ لِمَا لَمْ  
 يُسَمِّ فَاعِلُهُ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَصْدَرٌ ، وَظَرْفٌ ، وَجَارٌ وَمَجْرُورٌ - تَعْيِينُ إِقَامَةِ  
 الْمَفْعُولِ بِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ فَتَقُولُ : ضَرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ  
 الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ [مُقَامَهُ] مَعَ وُجُودِهِ ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ شَأْنٌ  
 أَوْ مُؤَوَّلٌ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ : تَقَدَّمَ ، أَوْ تَأَخَّرَ ؛  
 فَتَقُولُ : « ضَرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا ، وَضَرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا » وَكَذَلِكَ  
 فِي الْبَاقِي ؛ وَاسْتَدَلُّوا بِذَلِكَ بِقِرَاءَةِ أَبِي جَمْفَرٍ : ( لِيَجْزِي قَوْمًا نِيًّا كَمَا تَوَا يَكْسِينُونَ )  
 وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

= وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ مِنَ الْمَصَادِرِ فَهُوَ : مَا كَانَ دَالًّا عَلَى الْعَدَدِ ، أَوْ عَلَى النَّوْعِ ، أَمَا نَحْوُ « ضَرِبَ ،  
 ضَرِبَ ، فَهُوَ غَيْرُ مَحْتَصٍّ ، وَلَا يَجُوزُ نِيَابَتُهُ عَنِ الْفَاعِلِ .  
 وَيَشْتَرِطُ فِي نِيَابَةِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ ، أُولَاهَا : أَنْ يَكُونَ مَحْتَصًّا - بَأَنَّ  
 يَكُونُ الْمَجْرُورَ مَعْرِفَةً أَوْ نَحْوَهَا - وَثَانِيهَا : أَلَّا يَكُونَ حَرْفَ الْجَرِّ مَلَاذِمًا لِطَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ،  
 كَمَا وَمِنْدُ الْمَلَاذِمِينَ لِحَرْفِ الزَّمَانِ ، وَكَحُرُوفِ الْقِسْمِ الْمَلَاذِمَةِ لِحَرْفِ الْمَقْسَمِ بِهِ . وَثَالِثُهَا : أَلَّا يَكُونَ  
 حَرْفَ الْجَرِّ دَالًّا عَلَى التَّعْلِيلِ كَاللَّامِ ، وَالْبَاءِ ، وَمِنْ ، إِذَا اسْتَعْمَلَتْ لِاحِدَاهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى  
 التَّعْلِيلِ ، وَلِهَذَا اسْتَعْتَمَتْ نِيَابَةُ الْمَفْعُولِ لِأَجَلِهِ .

(١) « وَلَا ، نَافِيَةٌ « يَنْوِبُ » ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ « بَعْضُ » ، فَاعِلٌ يَنْوِبُ ، وَبَعْضُ مُضَافٍ ،  
 وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي « هَذِي » مُضَافٌ إِلَيْهِ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ « وَجِدَ » ، فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ  
 لِلجَهْلِ فِعْلُ الشَّرْطِ « فِي الْفِظِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوُجُودِ مَفْعُولِ ، نَائِبٌ فَاعِلٌ لَوْجِدَ  
 « بِهِ » ، مُتَعَلِّقٌ بِمَفْعُولِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ ، وَالتَّقْدِيرُ :  
 إِنْ وَجِدَ فِي الْفِظِ مَفْعُولٌ بِهِ فَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ « وَقَدْ » ، حَرْفٌ تَقْلِيلٌ  
 « يَرِدُ » ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ بَعُودٌ إِلَى نِيَابَةِ بَعْضِ  
 هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُنَابِ الْفَاعِلِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْفِظِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِهِ « وَلَا  
 يَنْوِبُ - لِمَا » .

١٥٦ - لم يُمنَ بالعلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَقِيًّا ذَا النِّعَىٰ إِلَّا ذُو هُدًى

هذا هو النائب عند الكوفيين مع وجود المفعول وهو سيداً

١٥٦ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن المعجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَىٰ مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدَّ بَدَأَ وَإِنْ نَعَىٰ فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة : بدئه ، مبتدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثني» عاد ، تقول : ثني يثني — بوزن رمى يرمى — وأصل معناه جمع طرفي الجبل قصير ما كان واحداً اثنين «كان أحدا» مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان بحاجتي وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها «العلياء» هي خصال المجد التي تورث صاحبها سمو ورفعة قدر «شقي» أبرأ ، وأراد به مهنا هدى ، مجازاً «الغنى» الجرى مع هوى النفس والتماذى في الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» بضم الهاء — وهو الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ؛ ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دأبهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد .

الإعراب : «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعن» فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها «بالعلياء» جار ومجرور نائب عن الفاعل «إلا» أداة استثناء ملغاة «سيدا» مفعول به «يعن» «ولا» الواو عاطفة ، ولا نافية «شقي» فعل ماض «ذا» مفعول به لشقي مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و«الغنى» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «ذو» فاعل شقي ، وذو مضاف ، و«هدى» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «لم يعن بالعلياء إلا سيداً» حيث ناب الجار والمجرور — وهو قوله «بالعلياء» — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام — وهو قوله «سيدا» .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوباً ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيداً ، =

وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ جاز إِقَامَةُ كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهُمَا ؛ فَتَقُولُ : ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ تَعْيُنُ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْوُ : « ضُرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ » ؛ فَلَا يَجُوزُ « ضُرِبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ » .

\*\*\*

وَبَاتِّفَاقٍ قَدْ يُنَوِّبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ<sup>(١)</sup>

== والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة ، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه وأجأه إلى ذلك .

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ومحل الاستشهاد في قوله « معنياً بذكر قلبه » ، حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله « بذكر » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام — وهو قوله « قلبه » — بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر .

والبيتان حجة للكوفيين والآخرين جميعاً ؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

(١) « باتفاق » ، الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بينوب الآتي « قد » ، حرف تقليل « ينوب » ، فعل مضارع « الثان » ، فاعل ينوب « من باب » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني ، وباب مضاف ، و « كسا » ، قصد لفظه : مضاف إليه « فيما » ، جار ومجرور متعلق بينوب « التباس » ، التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه « أمن » ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة « ما » ، المجرورة بحلابي .

إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : فإِذَا أَنْ يَكُونُ مِنْ بَابِ « أَعْطَى » ، أَوْ مِنْ بَابِ « ظَنَّ » (١) .

فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ « أَعْطَى » — وَهُوَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْبَيْتِ — فَذَكَرَ الْمَصْنَفُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا وَكَذَلِكَ الثَّانِي ، بِالِاتِّفَاقِ ؛ فَتَقُولُ : « كَسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأَعْطَى عَمْرٌو دِرْهَمًا » ، وَإِنْ شِئْتَ أَقَمْتَ الثَّانِي ؛ فَتَقُولُ : « أَعْطَى عَمْرٌو دِرْهَمًا ، وَكَسِيَ زَيْدًا جُبَّةً » .

هَذَا إِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَبْسٌ بِإِقَامَةِ الثَّانِي ، فَإِذَا حَصَلَ لَبْسٌ وَجِبَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ ، [ وَذَلِكَ نَحْوُ : « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » فَتَتَعَيَّنُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ ] فَتَقُولُ : « أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا » وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي حِينَئِذٍ ؛ لِثَلَاثِ يَحْصُلُ لَبْسٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ آخِذًا ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ .

وَتَقَلَّ الْمَصْنَفُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ يَجُوزُ إِقَامَتُهُ عِنْدَ أَمْنِ

(١) قَدْ يَنْصَبُ فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا مَبْتَدَأً وَخَبْرًا ، نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَعَلِمْتُ أَحَاكَ مَسَافِرًا ، وَلَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولَيْنِ الَّذِينَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ إِلَّا ظَنَّ وَأَخْوَاتِهَا ، وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّارِحِ هُنَا بِقَوْلِهِ « بَابُ ظَنَّ » ، وَهُوَ أَيْضًا مُرَادُ النَّاطِمِ بِقَوْلِهِ « فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى » لِأَنَّ « أَرَى » تَنْصَبُ ثَلَاثَةَ مَفَاعِلٍ : أَوَّلُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ مِنْهَا مَبْتَدَأً وَخَبْرًا ، عَلَى مَا عَلِمْتُ .

وَقَدْ يَنْصَبُ فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ مَفْعُولَيْنِ ، وَهَذَا عَلَى نَوْعَيْنِ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ لِأَحَدِهِمَا عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ : اخْتَرْتُ الرِّجَالَ مُحَمَّدًا ، وَكَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ( وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ) الْأَصْلُ اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ مُحَمَّدًا ، وَاخْتَارَ مُوسَى مِنْ قَوْمِهِ سَبْعِينَ رَجُلًا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ لِلْمَفْعُولَيْنِ لِأَنَّهُ مِنْ طَبِيعَتِهِ مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَنَحْتُ الْفَقِيرَ دِرْهَمًا ، وَأَعْطَيْتُ إِبْرَاهِيمَ دِينَارًا ، وَكَسَوْتُ مُحَمَّدًا جُبَّةً .

وَهَذَا الضَّرْبُ الْآخِرُ هُوَ مُرَادُ النَّاطِمِ وَالشَّارِحِ بِبَابِ كَسَا ، فَهُوَ : كُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ ، وَكَانَ تَعْدِيهِ إِلَيْهِمَا بِنَفْسِهِ ، لَا بِوَسْطَةِ حَذْفِ حَرْفٍ مِنَ الْجُزْءِ وَإِلْيَاقِ الْفِعْلِ إِلَى الْمَجْرُورِ .



اللَّبْس ؛ فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهة النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفةً ، والثاني نكرةً تعين إقامة الأول ؛ فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ؛ فلا تقول : « أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا » .

\*\*\*

فِي بَابِ « ظَنَّ ، وَارَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرَ

وَلَا أَرَى مَنَّمَا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ<sup>(١)</sup>

يعنى أنه إذا كان الفعل متمدياً إلى مفعولين الثانى منهما خبرٌ فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متمدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها — فالأشهرُ عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ، ويمتنع إقامة الثانى فى باب « ظَنَّ » والثانى والثالث فى باب : « أَعْلَمَ » ؛ فتقول : « ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا » ولا يجوز : « ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا » وتقول : « أَعْلَمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا » ولا يجوز إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا » ولا إقامة الثالث ؛ فتقول : « أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ

(١) دى فى باب ، جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، و « ظن ، قصد لفظه : مضاف إليه « وأرى ، معطوف على ظن « المنع ، مبتدأ ، وجمله « اشتهر ، وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، ولا ، نافية « أرى ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، مفعول به لأرى « إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « القصد ، فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « ظهر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

مُسْرَجٌ « ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاق - أيضاً - ابنُ المصنف .

وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا يتمين إقامة الأول ، لافي باب « ظن » ولا باب « أعلم » لكن يشترط ألا يحصل لبس ؛ فتقول : « ظنَّ زيداً قائمٌ ، وأعلمَ زيداً فرسكاً مُسْرَجاً » .

أرى  
المصنف

وأما إقامة الثالث من باب « أعلم » فنقل ابن أبي الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاق على منعه ، وليس كازعماً ، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك<sup>(١)</sup> ؛ فتقول : « أعلمَ زيداً فرسكاً مُسْرَجاً » .

فلو حصل لبسٌ تَعَيَّنَ إقامة الأولِ في باب : « ظن ، وأعلم » فلا تقول : « ظنَّ زيداً عمرو » على أن « عمرو » هو المفعول الثاني ، ولا « أعلمَ زيداً خالدٍ منطلقاً » .

\*\*\*

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقًا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا<sup>(٢)</sup>

(١) حاصل الخلاف الذي نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازوه بشرط ألا يوقع في لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الألفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثاني مفعولى علم ، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولى علم .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ أول « سوى النائب ، بما » متعلقان بمحذوف صلة « ما » الواقع مبتدأ « علقا ، علق » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما المحرورة محلل بمن « بالرافع » متعلق بقوله علق « نصب » مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو « ما » في أول البيت « محققاً » حال من الضمير المستكن في الخبر .

حُكْمُ المفعولِ القائمِ مَقَامَ الفاعلِ حُكْمُ الفاعلِ ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع الفعلُ إلا مفعولاً واحداً<sup>(١)</sup> ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقتَ واحداً منها مَقَامَ الفاعلِ ، ونَصَبَتَ الباقي ؛ فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمراً قائماً ، وَضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره . »

\* \* \*

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصباً لها وهو مبنى للمعلوم .

## اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ (١)

(١) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم في الكلام - خمسة :

الأول : ألا يكون متعددا لفظاً ومعنى : بأن يكون واحداً ، نحو زيدا ضربته ، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ؛ فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيدا درهما أعطيته - لم يصح ،

الثاني : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيدا - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا في هذا المثال فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله .

الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

الرابع : كونه مفتقراً لما بعده : فنحو دجاءك زيد فأكرمه ، ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكثفياً بالعامل المتقدم عليه .

الخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، بالألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنتان : الأولى : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفواصل لا يكون لما بعده عمل قياً قبله - كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الشرح .

الثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلاً منصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفاً ، أو اسم فعل ، أو صفة مشبهة ، أو فعلاً جامداً كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنياً من المشغول عنه ؛ فبصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربته ، أو مررت به ، =

إِنْ مُضْمَرٌ أَسْمٌ سَابِقٌ فِعْلًا شَفَلْنَ عَنْهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ ، أَوْ الْمَحَلِّ (١)  
فَالسَّابِقَ انْصَبَهُ بِفِعْلِ الْأَخْمَرِ حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ (٢)

الاشتغال : أن يتقدم اسمٌ ، ويتأخر عنه فعلٌ ، [ قد ] عمِلَ في ضمير ذلك الاسم  
أو في سَبَبِيَّةٍ — وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق — فثالُ المشتغل بالضمير :  
« زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » ومثالُ المشتغل بالسببيِّ « زَيْدًا ضَرَبْتُ  
غَلَامَهُ » وهذا هو المراد بقوله : « إِنْ مُضْمَرٌ أَسْمٌ — إِلَى آخِرِهِ » والتقدير : إِنْ شَفَلْ  
مُضْمَرٌ أَسْمٌ سَابِقٌ فِعْلًا عَنْ ذَلِكَ الْأَسْمِ الْمُضْمَرِ لَفْظًا نَحْوُ : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ بِنَصْبِهِ  
مَحَلًّا ، نَحْوُ : « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ « ضَرَبْتُ ، وَمَرَرْتُ » اسْتَغْلَى

= ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه ، نحو : زيدا ضربت أخاه ،  
أو مررت بعلامه .

(١) « إِنْ » شرطية « مضمر » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير ، إِنْ شَغَلَ  
مُضْمَرٌ ، وَمُضْمَرٌ مُضَافٌ ، وَ « أَسْمٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « سَابِقٌ » نَعْتٌ لِأَسْمٍ « فِعْلًا » مَفْعُولٌ بِهِ  
لِشْغَلٍ مُقَدَّمٍ عَلَيْهِ « شَغَلَ » فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى  
مُضْمَرٍ « عَنْهُ » بِنَصْبٍ « مُتَعَلِّقَانِ بِشْغَلٍ » وَنَصْبِ مُضَافٍ ، وَلَفْظٍ مِنْ « لَفْظِهِ » مُضَافٍ إِلَيْهِ ،  
مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ ، وَلَفْظِ مُضَافٍ ، وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ » حَرْفٌ عَظْفٌ  
« الْمَحَلِّ » مَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظِ .

(٢) « فَالسَّابِقُ » مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَانْصَبِ السَّابِقَ  
« انْصَبْ » ، فَفِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ  
بِهِ « بِفِعْلِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِانْصَبِ ، وَجُمْلَةٌ « الْأَخْمَرِ » وَنَائِبُ الْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفِ فِيهِ جَوَازًا  
تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى فِعْلِ ، فِي مَحَلِّ جَرِّ نَعْتِ لِفِعْلِ « حَتْمًا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِأَفْعَلِ مَحْذُوفٍ ،  
وَالتَّقْدِيرُ : حَتْمٌ ذَلِكَ ذَلِكَ حَتْمًا « مُوَافِقٌ » نَعْتٌ ثَانٍ لِفِعْلِ « لِمَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِمُوَافِقٍ « قَدْ » حَرْفٌ تَحْقِيقٌ ، وَجُمْلَةٌ « أَظْهَرَ » وَنَائِبُ الْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفِ فِيهِ  
جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، لِأَنَّهَا مِنْ الْإِعْرَابِ صِلَةٌ « مَا » الْمَجْرُورَةُ  
مَحَلًّا بِاللَّامِ .

بضمير « زيد » لكن « ضربت » وَصَلَ إِلَى الضمير بنفسه ، و « مررت » وَصَلَ  
إِلَيْهِ بِحَرْفِ جَرٍ ؛ فَهُوَ مَجْرُورٌ لِفِعْلٍ وَمَنْصُوبٌ مَحَلًّا ، وَكُلٌّ مِنْ « ضَرَبْتُ ، وَمَرَرْتُ »  
لَوْ لَمْ يَشْتَفِلْ بِالضَّمِيرِ لَتَسَلَّطَ عَلَى « زَيْدٍ » كَمَا تَسَلَّطَ عَلَى الضَّمِيرِ ، فَكُنْتُ تَقُولُ :  
« زَيْدًا ضَرَبْتُ » فَتَنْصَبُ « زَيْدًا » وَيَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ كَمَا وَصَلَ إِلَى ضَمِيرِهِ ،  
وَتَقُولُ : « زَيْدًا مَرَرْتُ » فَيَصِلُ الْفِعْلُ إِلَى زَيْدٍ بِالْبَاءِ كَمَا وَصَلَ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَيَكُونُ  
مَنْصُوبًا مَحَلًّا كَمَا كَانَ الضَّمِيرُ .

وقوله : « فالسابق انصبه — إلى آخره » معناه أنه إذا وَجِدَ الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ  
عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ ؛ فَيَجُوزُ لَكَ نَصْبُ الْأِسْمِ السَّابِقِ .  
واختلف النحويون في ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضْمَرٌ وَجُوبًا ؛ [ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَفْسَرِ  
وَالْمَفْسَرِ ] وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمُضْمَرُ مُوَافِقًا فِي الْمَعْنَى لِذَلِكَ الْمُنْظَرِ ، وَهَذَا يَشْمَلُ مَا وَافَقَ  
لِفِعْلًا نَحْوَ قَوْلِكَ فِي « زَيْدًا ضَرَبْتَهُ » : إِنْ التَّقْدِيرُ « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ » وَمَا وَافَقَ  
مَعْنَى دُونَ لِفِعْلٍ كَقَوْلِكَ فِي « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » : إِنْ التَّقْدِيرُ : « جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ  
بِهِ » <sup>(١)</sup> وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ .

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصبا للمشغول به بلا واسطة ، وقد يكون  
لازمًا ناصبا للمشغول به معنى وهو في اللفظ مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون  
المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال :

فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه  
في صرورة واحدة ، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما — كونه متعديا بنفسه ،  
وكونه ناصبا لضمير الاسم المتقدم — نحو قولك : زيدا ضربته .

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون  
لفظه ، في ثلاث صور :

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ كُوفِيِّ ،  
وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ ؛ فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ عَمِلَ فِي الضَّمِيرِ وَفِي الْأَسْمَاءِ مَعًا ؛ فَإِذَا قُلْتَ :  
« زَيْدًا ضَرَبْتَهُ » كَانَ « ضَرَبْتُ » نَاصِبًا لـ « زَيْدٍ » وَلِلْهَاءِ ، وَرُدَّ هَذَا  
الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ لَا يَمْعَلُ عَامِلٌ وَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ اسْمٍ وَمُظَاهَرَةٍ ، وَقَالَ قَوْمٌ :  
هُوَ عَامِلٌ فِي الظَّاهِرِ ، وَالضَّمِيرُ مُلْتَمَى ، وَرُدَّ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُلْتَمَى بَعْدَ اتِّصَالِهَا  
بِالعوامل .

\* \* \*

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إِنْ تَلَّ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ : كَإِنْ وَحَيْثُمَا<sup>(١)</sup>

== الأولى : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْمَشْغُولِ بِهِ لِأَزْمًا وَالْمَشْغُولُ بِهِ ضَمِيرَ الْأَسْمَاءِ الْمَتَقَدِّمِ ، نَحْوُ  
قَوْلِكَ : أَزِيدًا مَرَرْتُ بِهِ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : أَجَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ .

الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ لِأَزْمًا ، وَالْمَشْغُولُ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا مَضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْأَسْمَاءِ  
السَّابِقِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ ؛ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ؛ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : لَابَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ،  
وَلَا تَقْدِرُهُ : « جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ » ، كَمَا قَدَرْتُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى  
هَذَا التَّقْدِيرِ هُنَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجَاوِزْ زَيْدًا وَلَمْ تَمُرَّ بِهِ ، وَإِنَّمَا جَاوَزْتَ غَلَامَهُ  
وَمَرَرْتُ بِهِ ، وَجَاوِزٌ مِنْ مَعْنَى مَرَّ ، وَليْسَ مِنْ لَفْظِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُتَعَدِّيًا ، وَلَكِنَّهُ نَصَبَ اسْمًا ظَاهِرًا مَضَافًا إِلَى ضَمِيرِ عَائِدٍ  
إِلَى الْأَسْمَاءِ السَّابِقِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : أَهَنْتُ زَيْدًا  
ضَرَبْتُ أَخَاهُ .

وهكذا تقدر في كل صورة من هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ، ويصح  
معه المعنى .

(١) « والنصب ، مبتدأ ، حتم ، خبر المبتدأ ، وإن ، شرطية ، تلا ، فعل ماض ، فعل  
الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تلا السابق ما يختص بالفعل  
فالنصب واجب السابق ، فاعل لتلا ، ما ، اسم موصول : مفعول به لقوله تلا ==

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصب ، والثاني : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصب أَرْجَحُ ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفع أَرْجَحُ ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنَّصْبُ حَتْمٌ — إلى آخره » ومعناه أنه يجب نَصْبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعلُ ، كَأَدَوَاتِ الشرطِ<sup>(١)</sup> نحو : إِنْ ، وَحَيْثُمَا ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدًا أَوْ كَرَمَةً أَوْ كَرَمَكَ ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا تَلَقَّه فَأَوْ كَرَمَهُ » ؛ فيجبُ نَصْبُ « زَيْدًا » في المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز

= « يختص ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول « بالفعل » جار ومجرور متعلق بـيختص « كإِنْ ، وَحَيْثُمَا ، معطوف على « إِنْ ، المقصود لفظها والمجرورة محلا بالكاف .

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع :

الأول : أدوات الشرط كإِنْ ، وَحَيْثُمَا ، نحو ما مثل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط في ضرورة الشعر ، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها : الأولى « إِنْ ، بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً ، نحو : إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَوْ كَرَمَهُ ، والثانية « إِذَا ، مطلقاً ، نحو : إِذَا زَيْدًا لَقِيْتَهُ — أَوْ تَلَقَّاهُ — فَأَوْ كَرَمَهُ .

النوع الثاني : أدوات التحضيض ، نحو : هَلْ زَيْدًا أَوْ كَرَمَتَهُ .

النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو : أَلَا زَيْدًا أَوْ كَرَمَتَهُ .

النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هَلْ زَيْدًا أَوْ كَرَمَتَهُ .

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما يجوز أن تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .



الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [ الاسم ] بعد هذه الأدوات ، وأجاز بعضهم وُقُوعَ (زيراً) الاسم بعدها ؛ فلا يمتنع عنده الرفعُ على الابتداء ، كقول الشاعر :

أضلنواهم تولى  
١- مذهب الجمهور  
٢- مذهب الكوفيين

١٥٧ - لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنَفِسٌ أَهْلَكَتُهُ

فَإِذَا هَلَكَتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي

(مسائل باب)  
الاستعجال

١٥٧ - هذا البيت ساقط من أكثر النسخ ، ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة ، جـ وهو من كلمة للنمر بن تولى يجب فيها امرأته وقد لامته على التبذير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به في الجاهلية ، فحرم لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك ؛ ففي هذا يقول :

قَالَتْ لَتَعْدِنِي مِنَ اللَّيْلِ : أَسْمِعْ ، سَفَهُ تَبَيَّتُكَ الْمَلَامَةَ فَاهْجَبِي  
لَا تَجْزِعِي لِنَدِي ، وَأَمْرُ غَدِي لَهُ ، أَتَعَجَّلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تَتَمَنِّي  
قَامَتْ تُبْكِي أَنْ سَبَاتُ لِفَتْيَةِ زِقًا وَخَابِيَةً بِمَوْدٍ مُقَطَعٍ

اللغة : ، لا تجزعي ، لا تحزني ، والجرع هو : أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاه ، وهو أيضاً أشد الحزن منفس ، هو المال الكثير ، وهو الشيء النفيس الذي يرضن أهله به ، أهلكته ، أذهبته وأفنيته ، هلكت ، مت .

الإعراب : ، لا ، ناهية « تجزعي » ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « إن » ، شرطية « منفس » ، فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله « أهلكته » ، جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية « فإذا » ، الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط ، هلكت ، فعل وفاعل ، وجملة في محل جر بإضافة « إذا » ، إليها « فبعد » الفاء زائدة ، وبعد : ظرف متعلق بقوله « اجزعي » في آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشارة من « ذلك » ، مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعي » ، الفاء واقعة في جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » ، حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي « إن » ، والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل .

تقديره : « إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ »<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

\* \* \*

== وقبل : أن تقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب « منفس » ويروى برفعه .

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيويه وجمهور البصريين ( انظر كتاب سيويه ٦٨-١ ، ومفصل الزخشري ١-١٤٩ بتحقيقنا ) ولا إشكال على هذه الرواية ، لأن « منفسا » حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلك منفساً أهلكته .

والرواية الثانية برفع « منفس » وهي رواية الكوفيين ، وأعربوها على أن « منفس » مبتدأ ، وجملة « أهلكته » خبره ، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد « إن » و « إذا » الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ ، والجملة بعده في محل رفع خبر ، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو « إن زيد يوروك فأكرمه » بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له .

فأما البصريون فلا يسلون أولاً رواية الرفع ، ثم يقولون : إن صححت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : ( وإن أحد من المشركين استجارك ) وهذا هو الراجح ، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت ، ثم أرجع إلى ما ذكرناه في باب الفاعل .

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت ، ولو أنه قال : « وتقديره عند البصريين إن هلك منفس » لاستقام الكلام .

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْأُبْتَدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا<sup>(١)</sup>  
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ<sup>(٢)</sup>

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرفع<sup>(٣)</sup> ؛ فيجب رفع

(١) « وإن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « السابق » فاعل تلا « ما » اسم موصول : مفعول به لتلا « بالابتدا » جار ومجرور متعلق بـ « يختص » « يختص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « فالرفع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالترزم الرفع التزمه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « التزمه » التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أبدا » منصوب على الظرفية ، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعنا لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والترزم الرفع التزاما مشابها لذلك الالتزام إذا تلا الفعل — إلخ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الفعل » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية « ما » اسم موصول مفعول به لتلا « لم يرد » مضارع مجزوم بـ « ما » اسم موصول فاعل يرد ، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولا به لتلا « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الواقع فاعلا ، معمولا ، حال من فاعل يرد « لما » جار ومجرور متعلق بمعمول « بعد » ظرف متعلق بوجد الآتي « وجد » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

(٣) للؤلفين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمه من باب الاشتغال . فابن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشتربنا في ضابط الاشتغال : أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه ( انظر كلام الشارح في ص ١٣٠ ) ±

الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء ، كإِذَا الَّتِي لِمُعْجَاةٍ ؛ فتقول : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » بِرَفْعِ « زَيْدٌ » — ولا يجوز نصبه ؛ لأن « إِذَا » هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ ؛ لا ظاهراً ، ولا مقدرأ .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعلَ المشتغلَ بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و « ما » النافية ، نحو : « زَيْدٌ إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمُهُ ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ مَا أَقْبَيْتَهُ » فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة ونحوها<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل

== وفي هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : « خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، لو حذف الضمير لم يعمل « يضرب » في « زيد » المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ؛ والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً ، ولأن الفعل المتأخر لا يصلح أن يقع بعد « إذا » . ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرناه .

(١) الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع :  
(الأول) أدوات الشرط جميعها ، نحو : زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد حيثما تلقه فأكرمه .

- (الثاني) أدوات الاستفهام جميعها ، نحو : زيد هل أكرمته ، وعلى أسلت عليه .  
(الثالث) أدوات التحضيض جميعها ، نحو : زيد هلا أكرمته ، وغالد ألا تزوره .  
(الرابع) أدوات العرض جميعها ، نحو زيد ألا تكرمه ، وبكر أما تجيبه .  
(الخامس) لام الابتداء ، نحو : زيد لأننا قد ضربته ، وغالد لأننا أحبه حباً جما .  
(السادس) « كم » الخبرية ، نحو : زيدكم ضربته ، وإبراهيم كم نصحت له .  
(السابع) الحروف الناسخة ، نحو : زيد إنى ضربته ، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمة .  
(الثامن) الأسماء الموصولة ، نحو : زيد الذى تضربه ، وهند التى رأيتها .  
(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو : زيد رجل ضربته .  
(العاشر) بعض حروف النفي ، وهى « ما » مطلقاً ، نحو : زيد رجل ما ضربته ،  
و « لا » بشرط أن تقع فى جواب قسم ، نحو : زيد واثقه لا أضربه ؛ فإن كان حرف =

فما قبله لا يصاح أن يُفسرَ عاملاً فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : « كذا إذا الفعلُ تلاً — إلى آخره » .

أى : كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابقِ إذا تَلَا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده ، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : « زيداً ما لقيتُ » أجاز النصبَ مع الضميرِ بعاملٍ مُقدَّرٍ ؛ فيقول : « زيداً ما لقيته » .

\* \* \*

وَأَخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلِ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِبْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ (١)  
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِإِلَّا فَضْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا (٢)

= النفي غير دما ، ودلا ، نحو زيد لم أضربه — أو كان حرف النفي هو دلا ، وليس في جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه — فإنه يترجح الرفع ولا يجب ، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها .

(١) « واختير » ، فعل ماضٍ مبني للجهول « نصب » نائب فاعل لاختير « قبل » ظرف متعلق باختير ، وقل مضاف و « فعل » مضاف إليه « ذى طلب » ، نعمت لفعل ، ومضاف إليه « وبعد » ، مطوف على قبل ، وبعد مضاف و « ما » ، اسم موصول مضاف إليه « إبلاؤه » ، إبلاء : مبتدأ ، وإبلاء مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه « الفعل » ، مفعول ثانٍ للمصدر « غلب » ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إبلاء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ، المجرورة علا بالإضافة .

(٢) « وبعد » ، مطوف على بعد في البيت السابق : وبعد مضاف و « عاطف » مضاف إليه « بلا فصل » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعمت لعاطف « على معمول » ، متعلق بعاطف ، ومعمول مضاف و « فعل » مضاف إليه « مستقر » ، نعمت لفعل « أو لا » ظرف متعلق بمستقر .

هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يُختار فيه النصب .

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلبٍ — كأمر ، والنهي ، والدعاء — نحو : « زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، وزَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ ، وزَيْدًا رَحِمَهُ اللَّهُ » ؛ فيجوز رَفْعُ « زَيْد » ونصبه ، والختارُ النصبُ (١) .

وكذلك يُختارُ النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداةٍ يَغْلِبُ أن يليها الفعلُ (٢) ، كهمزة الاستفهام ، نحو : « أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ » بالنصب والرفع ، والختارُ النصبُ .

وكذلك يُختارُ النصبُ إذا وقع الاسمُ المشتغلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة فعليةٌ ولم يُفصلَ بين العاطفِ والاسمِ ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ أَا كَرِمْتُهُ » ؟ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والختارُ النصبُ ؛ لَتُعْطَفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعليةٍ .

فلو فُصلَ بين العاطفِ والاسمِ كَانَ الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَا كَرِمْتُهُ » فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والختارُ الرفعُ كما سيأتي ، وتقول : « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَا كَرِمْتُهُ » فيختارُ النصبُ كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعلٍ دالٍّ على طلبٍ .

\* \* \*

(١) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طليياً — مع أن الجمهور يميزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطليية — لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتل الصدق والكذب ، ولأن ذلك موضع اختلاف ، ولا شك أن التخريج على صورة يجمع عليها أولى من التخريج على صورة مختلف فيها .

(٢) الأدوات التي يَغْلِبُ وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزة الاستفهام (الثانية) « ما ، النافية ، في نحو « ما زَيْدًا لَقَيْتَهُ » ، يترجح النصب (الثالثة) « لا ، النافية ، في نحو « لا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ولا عَمْرًا » ، يترجح النصب (الرابعة) « إن ، النافية ، في نحو « إن زَيْدًا ضَرَبْتَهُ » ، — بمعنى ما زَيْدًا ضَرَبْتَهُ — يترجح النصب أيضاً .

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمِهِ ، فَأَعْطَفَنَ مُخْبِراً<sup>(١)</sup>

أشار بقوله : « فاعطفن مخبراً » إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس .

وَضَبَطَ النَحْوِيُّونَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْاسْمُ الْمَشْتَقَلُّ عَنْهُ بَعْدَ عَاطِفٍ تَقَدَّمَتْهُ جَمَلَةٌ ذَاتُ وَجْهَيْنِ ، جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ عَلَى السَّوَاءِ ، وَقَسَرُوا الْجَمَلَةَ ذَاتَ الْوَجْهَيْنِ بِأَنَّهَا جَمَلَةٌ : صَدْرُهَا اسْمٌ ، وَعَجْزُهَا فِعْلٌ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمَتْهُ » ، فَيَجُوزُ رَفْعُ « عَمْرُو » مُرَاعَاةً لِلصَّدْرِ ، وَنَصْبُهُ مُرَاعَاةً لِلعَجْزِ .

\* \* \*

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ ؛ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ ، وَدَعَّ مَالَمٌ يُبِيحُ<sup>(٢)</sup>

(١) « إن ، شرطية » تلا ، فعل ماض ، فعل الشرط « المعطوف » فاعل لتلا « فعلا ، مفعول به لتلا « مخبراً ، نعت لفعل « به ، عن اسم ، متعلقان بمخبر « فاعطفن ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخبراً ، حال من الضمير المستتر في « اعطفن » .

(٢) « والرفع ، مبتدأ » في غير ، جار ومجرور متعلق بوجه الآتي ، وغير مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذي « رجح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجملة من رجح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « فإ » الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول مفعول به مقدم لافعل « أبيع » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أبيع ونائب فاعله لا محل لها صلة « افعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ودع » مثله « ما » اسم موصول مفعول به لدع « لم يبيع » مضارع مبني للجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

هذا هو الذي تقدّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ ، وذلك : كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ ، ولا ما يُرَجِّحُ نَصْبَهُ ، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو : « زَيْدٌ صَرَبَتْهُ » فيجوز رفع « زيد » ونصبه ، والمختارُ رَفْعُهُ ؛ لأنَّ عدم الإضمار أَرْجَحُ من الإضمار .

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب ؛ لما فيه من كلفة الإضمار ، وليس بشيء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيِّ في أماليه على النصب قوله :

١٥٨ — فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِيْكَسٍ وَكِلِ  
ومنه قوله تعالى : ( جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ) بكسر تاء « جَنَّاتٍ » .

\* \* \*

١٥٨ — البيت لامرأة من بنى الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي ٣ — ١٢١ بتحقيقنا ) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة ، وليس ذلك بشيء ، وبعد بيت الشاهد قولها :

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ      لَأَحِقُّ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصْلٍ  
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ      وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجْلِ

اللغة : « فارسا ، هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب ، ومن رواها بالرفع أبو تمام في ديوان الحماسة ، ومن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجري كما قال الشارح « ما زائدة « غادره » تركوه مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو بهذا المعنى فاعيل بمعنى مفعول في الأصل ، ثم نقل إلى الاسمية « ملحم » بزنة المفعول : الذي ينصب في الحرب فلا يجد له مخلصاً » « الزميل » بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا — الضعيف الجبان « النكس » بكسر أوله وسكون ثانيه — الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم « الوكل » بزنة كنف — الذي يكل أمره إلى غيره عجزا « لو يشاء » إلخ ، معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جرى وحدة ، والنهد : الغليظ ، والحصل : جمع خصلة ، وهي ما يتدلى من أطراف الشعر



وَفَضْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَضْعِ يَجْرِي<sup>(١)</sup>

يعنى أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو : « زيد مررتُ بهِ » أو بإضافة ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » ، [ أو غُلَامَ صَاحِبِهِ ] ، أو مررتُ بغلامه ، [ أو بغلامِ صاحبه ] ؛ فيجب النصبُ في نحو : « إن زَيْدًا مررتُ بهِ أكرمك » كما يجب في « إن زَيْدًا لقيتهُ أكرمك » وكذلك يجب الرفع في « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مرَّ بهِ عمرو » ويُختار النصبُ في « أزيدًا مررتُ بهِ ؟ » ويختار الرفع

= « غير أن البأس - الخ ، الشيمة : الطبيعة والسجية والخلقية ، وصروف الدهر : أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازه ، واحدهما صرف .

الإعراب : « فارسا ، مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارسا ، ما ، حرف زائد لقصد التفعيم ، ويجوز أن يكون اسما نكرة بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعت لفارس « غادروه ، فعل وفاعل ومفعول به ، ملحا ، حال من الضمير المنصوب في غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذلك « غير ، حال ثان ، وغير مضاف و « زميل ، مضاف إليه « ولا نكس ، الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، ونكس : معطوف على زميل « وكل ، صفة لنكس .

الشاهد فيه : قوله « فارسا ما غادروه ، حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله « فارسا ، المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له ، فلما نصب « فارسا ، مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه - دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس بمتنا .

(١) « فصل ، مبتدأ ، وفصل مضاف و « مشغول ، مضاف إليه « بحرف ، جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و « جر ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « بإضافة ، جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « كوصل ، جار ومجرور متعلق بيجرى الآتي « يجرى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ في أول البيت ، والجملة من يجرى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

في «زَيْدٌ مررتُ به» ويجوز الأمران على السواء في «زَيْدٌ قام وعمرتو مررتُ به» ، وكذلك الحكم في «زَيْدٌ ضَرَبْتُ غَلامه» ، أو [مررتُ بغلامه] .

\* \* \*

وَسَوٌّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ (١)

يعنى أن الوصف العامل في هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدم ، والمراد بالوصف

العامل : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

واحترز بالوصف مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصف كاسمِ الفعل ، نحو : «زَيْدٌ

دَرَاكِهِ» ، فلا يجوز نصب «زَيْدٍ» ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر عاملا فيه .

واحترز بقوله «ذا عمل» من الوصف الذى لا يعمل ، كاسمِ الفاعل إذا كان بمعنى

الماضى ، نحو : «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أُمْسٍ» ، فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا .

ومثال الوصف العامل «زيد أنا ضاربه» : الآن ، أو غداً ، والدرهم أنت مُطاه .

فيجوز نصب «زيد» ، والدرهم ، وَرَفَعُهُمَا كَمَا كَانَ يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ الْفِعْلِ .

(١) «دوسو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في ذا» جار

ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له

«وصفا» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و«عمل»

مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسو «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك»

فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف

«مانع» فاعل بك «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود

إلى مانع ، والجملة في محل رفع نعت لمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إن لم يكن

مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذا عمل بالفعل .

واحترز بقوله : « إن لم يك مانع حصل » عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو : « زيدٌ أنا الضَّارُّ بهُ » ؛ فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسرُ عاملاً فيه ، والله أعلم <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ يَنْفَسِ الْأِسْمَ الْوَاقِعَ <sup>(٢)</sup>

تقدّم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضميرُ بالفعل ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُهُ » ، وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو : « زيداً مررت به » ؛ أو بإضافة ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ » .

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلاً اشترط فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون وصفاً ، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ، فإن واحداً منهما لا يسمى وصفاً (الثاني) أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح ، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث) ألا يوجد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترناً بأل ؛ لأن « أل » الداخلة على اسم الفاعل موصولة ، وقد عرفت (ص ١٣٦) أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ، فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصراً في ثلاثة أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، والأيقترن بأل .

(٢) « وعلقة ، مبتدأ » « حاصلة » نعت لعلقة « بتابع ، جار ومجرور متعلق بمحالة » « كعلقة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ » « بنفس ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف . ونفس مضاف ، و « الاسم ، مضاف إليه » « الواقع ، نعت للاسم .

وذكر في هذا البيت أن الملابسة بالتابع كالملايسة بالسببي ، ومعناه أنه إذ عمل الفعل في أجنبي ، وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق — من صفة ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبه ، أو عَطَفَ بيان ، نحو : زيداً ضَرَبْتُ عمراً أباه ، أو معطوف بالواو خاصةً نحو : « زيداً ضَرَبْتُ عمراً وأخاه ، — حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببي ، فيُنزَلُ « زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبه ، منزلة « زيداً ضَرَبْتُ غلامه ، وكذلك الباقي .

وحاصله أن الأجنبي إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي ، والله أعلم<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما ، وأبين لك شأنهما :

الأمر الأول : أن المؤلف ذكر بما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذي هو المشغول عنه والفعل الذي هو المشغول ثلاثة من التوابع ، وهي النعت وعطف البيان والمعطف ، وأهمل اثنين وهما التوكيد والبدل ، وسر ذلك أن البدل لا يجيء في معمول الفعل المشغول أصلاً ، وأما التوكيد فاللفظي منه لا يتصل بضمير والمعنوي يكون الضمير المتصل به راجعاً إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم ، فلو قلت « زيد ضربت خالداً نفسه ، لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذي بعده ، لأن الهاء في « نفسه » تعود إلى خالد ، لا إلى زيد الواقع في أول الكلام .

والأمر الثاني : أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح . ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل نحو « زيداً ضربت الذي يكرهه ، ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل نحو قولك « خالد ضربت عمراً ورجلاً يحبه ، أو « خالد ضربت عمراً والذي يحبه ، أي الذي يحب خالداً .

تَمَدَّى الْفِعْلُ ، وَلِزُومُهُ

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَمَدِّي أَنْ تَصِلَ

« هَا » غَيْرِ مَضْمُونٍ بِهِ ، نَحْوُ عَمِلَ (١)

ينقسم الفعل إلى متعمد، ولازم؛ فالمتعمد: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: «ضربت زيداً» [واللازم: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر (٢) نحو: «مررت بزيد» أو لا مفعول له، نحو: «قام زيد»]

(١) علامة، مبتدأ، وعلامة مضاف. و«الفعل» مضاف إليه «المعدى» نعت للفعل «أن» مصدرية «تصل» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف. و«فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت» و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ، والتقدير: علامة الفعل المعدى وصلك به «ها» مفعول به لتصل. و«ها» مضاف و«غير» مضاف إليه، و«غير مضاف» و«مصدر» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك نحو، ونحو مضاف، و«عمل» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدى واللزوم ينقسم إلى قسمين: المتعمد، واللازم، والثالث لهما، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب، ألا ترى أن الناظم يقول «ولازم غير المعدى» والشارح يقول «واللازم ما ليس كذلك» وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعمد فهو لازم؛ فيدل على انحصار التقسيم في القسمين.

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول المتعمد، والثاني اللازم، والثالث ما ليس بمتعمد ولا لازم، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير «كان» وأخواتها؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجر، كما مثلوا له ببعض الأفعال التي وردت تارة متمدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متمدية إليه بحرف الجر، نحو شكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له وما أشبههما، وقد يقال: إن «كان» ليست خارجة عن القسمين، بل هي متمدية، وهذا جواب بتحريم معنى كل

ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه : فعلاً مُتَعَدِّياً ، وَوَافِعاً ، وَمُجَاوِزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير مُتَعَدٍِّّ ، و [ يسمى ] متعدياً بحرف جر .

وعلامة الفعل المتعدي : أن تتصل به هاء تفود على غير المصدر ، وهي هاء المفعول به ، نحو : « البابُ أُغْلِقَتْهُ » .

واحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تتصل بالمتعدي واللازم ؛ فلا تَدُلُّ على تَعَدِّي الفعل ؛ فمثالُ المتصلة بالمتعدي « الضَّرْبُ ضَرَبْتَهُ زَيْدًا » أي ضربت الضربَ [ زيداً ] ومثالُ المتصلة باللازم « الْقِيَامُ قُمْتُهُ » أي : قمت القيام .

\*\*\*

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ

عَنْ فَاعِلِهِ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ (١)

= قسم ، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان ، أو يكون الجواب بتحرير موضع التقسيم ، وعلى هذا يقال : إن المقسم هو الأفعال التامة ؛ فليست « كان » وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين ، كما أنه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن أحد القسمين ، بل هي إما متعدي ، وحرف الجر في شكرت له زائد ، أو لازمة ، ونصبها للمفعول به في شكرته على نزع الحافض .

(١) « فانصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « به » ، جار ومجرور متعلق بانصب « مفعوله » مفعول : مفعول به لا نصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « ينب » فعل مضارع ، جملة فعل الشرط ، مجرور بـ « إن » ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به « عن فاعل » جار ومجرور متعلق بـ « ينب » نحو ، خبر مبتدأ محذوف : أي وذلك نحو « تدبرت » فعل وفاعل « السكتب » مفعول به ، ونحو « مضاف ، والجملة من الفعل الماضي - وهو تدبرت - وفاعله ومفعوله =

شأنُ الفعلِ المتعدّي أن ينصبَ مفعولَه إن لم يَنْبَ عن فاعله ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » فإن ناب عنه وجَبَ رَفْعُه كما تقدّم ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » .

وقد يُرْفَعُ المفعولُ وينصبُ الفاعلُ عند أمنِ اللَّبْسِ ، كقولهم : « خَرَقَ الثوبُ المسارَ » ولا ينقاس ذلك ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع<sup>(١)</sup> .

= في محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول في قوله « فانصب به مفعوله ، هو المفعول به ، لأمرين ، أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول المطلق . وثانيهما : أن الذي يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك في نصبه المتعدى واللازم ، تقول : ضربت ضربا ، وقت قياما . وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابني نادياً ، وقت إجلالا الأمير . وتقول : لعبت الكرة أصيلا ، وخرجت من الملعب ليلا .

(١) قال السيوطي في معجم الهوامع (١/١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَفَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَأَفَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرَهُ  
فإن السوات هي البالغة ، وسمع أيضا رفعهما ، قال :

[ إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقَقًا لَشُومُ ] كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَقَانَ وَبُومُ  
وسمع نصبهما ، قال :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا [ الْأَنْفُوسَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا ]

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك ، اهـ .  
وقال ابن مالك في شرح الكافية : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم . خرق الثوب المسار ، ومنه قول الأخطل . مثل القنافذ ... البيت ، اهـ .

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب في هذه المثل التي ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغيير لم يحصل إلا في حركات الإعراب . لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغيير =

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يتعدى إلى مفعولين ، وهي قسمان ؛ أحدهما : ما أصلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظنَّ وأخواتها ، والثاني : ما ليس أصلهما ذلك ، كأعطى وكسا .

والقسم الثاني : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأعلم وأرى .

والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، كضربَ ، ونحوه .

\* \* \*

وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمَعْدِي ، وَحُتْمٌ      لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهْمِ (١)  
كَذَا أَفْعَلٌ ، وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَا ،      وَمَا أَقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَنْسَا (٢)  
أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ الْمَعْدِي      لِوَاحِدٍ ، كَمَدَّةٌ فَاَمْتَدَا (٣)

= وإنما حصل في المعنى ، وهذا رأى لجماعة من النحاة ، وقد اختاره الشاطبي ، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له في مطلع باب الفاعل .

(١) « ولازم ، خبر مقدم « غير ، مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و « المعدي ، مضاف إليه « وحتم ، فعل ماض مبني للجهول « لزوم ، نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و « أفعال ، مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، و « السجايا ، مضاف إليه « كنهيم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كنهيم .

(٢) « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أفعال ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « والمضاهي ، معطوف على قوله « أفعال ، السابق ، وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وقوله « أفعنسا ، مفعوله ، وقد قصد لفظه « وما ، اسم موصول : معطوف على المضاهي « اقتضى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « نظافة ، مفعول به لاقتضى « أو دنسا ، معطوف على قوله نظافة .

(٣) « أو عرضاً ، معطوف على قوله نظافة في البيت السابق « أو طاووع ، أو : =



اللازم هو : ما ليس بمتعد ، وهو : ما لا يتصلُ به هاء [ ضمير ] غير المصدر ،  
 ويتحتم اللزوم لكل فعل دالٌّ على سجية — وهى الطبيعة — نحو : « شَرُفَ ،  
 وَكَرُمَ ، وَظَرُفَ ، وَنَهَمَ » وكذا كلُّ فعلٍ على وزن أفعللَّ ، نحو : « أَقْشَعَرَ ،  
 وَأَطْمَأَنَّ » أو على وزن أفعلنال ، نحو : « أَقْمَنَسَسَ ، وَأَخْرَنْجَمَ » أو دلٌّ على نظافة  
 كـ « طَهَّرَ الثوبَ ، وَنَظَّفَ » أو على دنسٍ كـ « دَنَسَ الثوبَ ، وَوَسَخَ » أو دلٌّ  
 على عَرَضٍ نحو : « مَرَضَ زَيْدٌ ، وَأَحْمَرَّ » أو كان مُطَاوِعاً لما تعدى إلى مفعول  
 واحد نحو : « مَدَدْتُ الْحَدِيدَ فَأَمْتَدَّ ، وَدَخَرَجْتُ زَيْباً فَتَدَخَّرَجَ » .

واحترز بقوله : « لواحد » مما طواع التمدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازماً ، بل  
 يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو : « فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهَمَهَا ، وَعَلَّمَتْهُ النُّحُوْلَ  
 فَعَلَّمَهُ » .

\*\*\*

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ

وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَبِ<sup>(١)</sup>

== حرف عطف ، وطواع : فعل ماضٍ معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « الممدى » مفعول به لطواع « لواحد » جار  
 ومجرور متعلق بالممدى « كده » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك  
 كأن كده « فامتدا » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو .

(١) « وعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لازماً ،  
 مفعول به لعد « بحرف » جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه  
 « وإن » شرطية « حذف » فعل ماضٍ مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر « فالنصب » الفاء لربط الجواب بالشرط ،  
 النصب : مبتدأ « وللنجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره  
 فى محل جزم جواب الشرط .

نَقْلًا ، وَفِي « أَنْ » وَ« أَنْ » يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا<sup>(١)</sup>

تقدّم أن الفعل المتعدّي يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يَصِلُ إلى مفعوله بحرف جر ، نحو : « سررت بزَيْدٍ » وقد يُحذف حرف الجر فيَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، نحو : « سررت زيدا » قال الشاعر :

١٥٩ - تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ

(١) « نقلا » مفعول مطلق ، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله « حذف » وتقديره منقولاً « وفي أن » جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي « وأن » معطوف على أن « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المحذف المفهوم من حذف « مع » ظرف متعلق بيطرد ، ومع مضاف و « أمن » مضاف إليه ، وأمن مضاف و « لبس » مضاف إليه « كعجبت » الكاف جارة لقول محذوف ، عجبت : فعل وفاعل « أن » مصدرية « يدوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، و « أن » ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة ، والتقدير : عجبت من وديهم — أي إعطائهم الدبة — والجار والمجرور متعلق بمعجب .

١٥٩ - البيت لجرير بن عطية بن الخطفي .

اللغة : « تعوجوا » يقال : عاج فلان بالمسكان يعوج عوجا ومعاجا - كقال يقول قولاً ومقالاً - إذا أقام به ، ويقال : عاج السائر بمكان كذا ، إذا عطف عليه ، أو وقف به ، أو عرج عليه وتحول إليه ، ورواية الديوان « أتمضون الرسوم ولا نحميا » .

الإعراب : « تمرّون » فعل وفاعل « الديار » منصوب على نزع الخافض ، وأصله : تمرّون بالديار « ولم تعوجوا » الواو للحال ، ولم : نافية جازمة ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة في محل نصب حال « وكلامكم » مضاف ، وضمير المخاطبين مضاف إليه « على » جار ومجرور متعلق بمحرام الآتي « حرام » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « تمرّون الديار » حيث حذف الجار ، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً ، فنصبه ، وأصل الكلام « تمرّون بالديار » ويسمى ذلك : « المحذف » =

أى : تَمُرُونَ بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا يتقاس حَذْفُ حرفِ الجرِ مع غير « أَنْ » و« أَنَّ » بل يُفْتَصَرُ فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو] الأَخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرها قياساً ، بشرط تَمَيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكِينِ » فيجوز عنده حذفُ الباءِ ؛ فتقول : « بَرَيْتُ القَلَمَ السكِينِ » فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذفُ ، نحو : « رَغِبْتُ في زَيْدٍ » فلا يجوز حذفُ « في » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ : هل التقدير : « رَغِبْتُ عن زيدٍ » أو « في زيدٍ » وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يجز ، نحو : « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميمٍ » فلا يجوز الحذفُ ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ القَوْمَ بنى تميمٍ » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصلُ « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميمٍ » أو « اخْتَرْتُ من القومِ بنى تميمٍ » .

وأما « أَنْ » ، و« أَنَّ » فيجوز حذفُ حرفِ الجرِ معهما قياساً مُطَرِّفاً ، بشرط أَمْنِ اللبسِ ، كقولك : « عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا » والأصلُ « عَجِبْتُ من أَنْ يَدُوا » أى : من أَنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومثالُ ذلك مع أَنْ — بالتشديد — « عَجِبْتُ من أَنَّكَ قَائِمٌ » فيجوز حذفُ « من » فتقول : « عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يجز الحذفُ ،

= والإيصال ، وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من « أَنْ » ، المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أَنْ » ، المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءِ لَيْسَ يَعْرِفَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

وعمل الاستشهاد قوله « مررن الطريقا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياس من هذا الباب ؛ وذلك في قوله « غضبت أن نظرت ، وأصله : غضبت من أن نظرت » .

نحو : « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ » أو « [ رَغِبْتُ ] فِي أَنْكَ قَائِمٌ » فلا يجوز حذف « في »  
لا احتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللبس .

واختلف في محل « أَنْ ، وَأَنْ » — عند حذفِ حَرَفِ الجِرِّ — فذهب الأَخْفَشُ  
إلى أنهما في محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما في محل نصب ، وذهب سيبويه  
إلى تجويز الوجهين . (١)

(١) أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله في محل  
نصب بعد حذف حرف الجر الذى كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين :

أولها : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم ،  
والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً ، فتم حذف من الكلام  
زال عمله .

وثانى الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير « أن ، و أن ،  
فنحن متفقون على أن الاسم الذى كان مجروراً به ينصب كما في بيت عمر وبيت جرير السابق  
( رقم ١٥٩ ) وكما في قول ساعدة بن جؤية الهدلى :

لَدَنْ يَهْزُ الكَفُّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

وكما في قول المتلس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة :

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَا كَلُهُ فِي القَرِيَةِ الشُّوسُ

أراد الأول : كما عسل في الطريق ، وأراد الثانى : آليت على حب العراق ، فلما حذف  
حرف الجر نصبا الاسم الذى كان مجروراً به ؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن .

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على  
ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب .

فإن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومى :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَيِّبَةً إِلَيَّ ، وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

فقوله « ولادين ، مروى بمردين المعطوف على المصدر المنسبك من « أن تكون - إلخ » =

وحاصله : أن الفعلَ اللّازِمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير « أَنْ ، وَأَنْ » لم يَحذفُ حرفُ الجرِ إلا سماعاً ، وإن كان « أَنْ ، وَأَنْ » جاز [ ذلك ] قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

الفاعل به يتقدم ما كانه فاعلاً في المعنى \* \* \*

وَالأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ « أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُم نَسِجَ اليبسِنِ » (١)  
 إِذَا تَعَدَّى الفِعْلُ إلى مفعولين الثاني منها ليس خبراً في الأصل ؛ فالأصلُ تقديمُ ما هو فاعِلٌ في المعنى ، نحو : « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرهما » فالأصلُ تقديمُ « زيد »

== وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المفعول والمفعول عليه في حركات الإعراب .  
 وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجروراً على حاله قبل الحذف . وذلك في قوله :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كَلْبِيَّ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ  
 أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف « إلى » ، أبقى « كليب » ، على جره .  
 فلما رأى سيويه - رحمه الله ! - تكافؤ الأدلة ، وأن السماع ورد بالوجهين ، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما .

(١) « والأصل ، مبتدأ ، سبق ، خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، وفاعل ، مضاف إليه ، معنى ، منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمن - إلخ » من « حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال « ألبس » ، فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول أول لآلبس « زاركم ، زار : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « نسج » مفعول ثان لآلبس ، ونسج مضاف و « اليبس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لاجل الوقف .

على « درهم » لأنه فاعل في المعنى ؛ لأنه الآخذُ للدرهم ، وكذا « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً » و « أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسِجَ الْبَيْنِ » ف « مَنْ » : مفعول أول ، و « نَسِجَ » : مفعول ثانٍ ، والأصلُ تقديمُ « مَنْ » على « نسج البين » لأنه اللابسُ ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معني ، لكنه خلاف الأصل .

يجب الفاعل في المعنى علم اللبس \* \* \*

(وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِـ لِمُوجِبِ عَرَى وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى <sup>(١)</sup>)

أى : يلزم الأصلُ — وهو تقديمُ الفاعلِ في المعنى — إذا طرأ ما يُوجبُ ذلك ، وهو خوفُ اللبس ، نحو : « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » فيجب تقديمُ الآخذِ منها ، ولا يجوز تقديمُ غيره ؛ لأجل اللبسِ ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلا في المعنى ، وتأخيرُ ما هو فاعل في المعنى ، نحو : « أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ صَاحِبَهُ » فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا في المعنى ؛ فلا نقول : « أُعْطِيتُ صَاحِبَهُ الدَّرْهَمَ » لثلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة [ وهو ممنوع ] والله أعلم <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) ويلزم الأصل ، فعل وفاعل « لموجب » جار ومجرور متعلق بيلزم « عرى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب ، والجملة في محل جر نعت لموجب « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأصل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « حتما » حال من نائب الفاعل المستتر في « يرى » الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال ؛ الحالة الأولى يجب =

وَحَذَفَ فَضْلَةَ أَجْرًا ، إِنْ لَمْ يَضُرْ ، كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ (١) .

الْفَضْلَةُ : خلافُ العُمْدَةِ ، والعُمْدَةُ : ما لا يُسْتَفْنَى عنه كالفاعل ، والْفَضْلَةُ : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ؛ فيجوز حَذْفُ الْفَضْلَةِ إِنْ لَمْ يَضُرْ ، كقولك ،

== فيها تقديم الفاعل في المعنى ، والحالة الثانية يجب فيها تقديم المفعول في المعنى ، والحالة الثالثة يجوز فيها تقديم أيهما شئت ، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلا .

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع ، أولها : أن يخاف اللبس ، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلا في المعنى ، وذلك نحو « أعطيت زيدا عمرا » ، وثانيهما أن يكون المفعول في المعنى محصورا فيه ، نحو قولك « ما كسوت زيد إلا جبة » ، وما أعطيت غالبا إلا درهما ، وثالثها : أن يكون الفاعل في المعنى ضميرا والمفعول في المعنى اسما ظاهرا نحو « أعطيتك درهما » .

وأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضا ، أولها : أن يكون الفاعل في المعنى متصلا بضمير يعود على المفعول في المعنى نحو « أعطيت الدرهم صاحبه » ؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وثانيها : أن يكون الفاعل في المعنى منهما محصورا فيه ، نحو قولك « ما أعطيت الدرهم إلا زيدا » ، وثالثها : أن يكون المفعول في المعنى منهما ضميرا والفاعل في المعنى اسما ظاهرا ، نحو قولك « الدرهم أعطيته بكرة » ،

وأما الحالة الثالثة ففيها عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين ، ومنها قولك « أعطيت زيدا ماله » ، يجوز أن تقول فيه : أعطيت ماله زيدا ؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظا فقد عاد على متقدم رتبة ،

(١) « وحذف ، مفعول به مقدم لأجر ، وحذف مضاف و « فضلة » مضاف إليه « أجر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » ، شرطية « لم » ، جازمة نافية « يضر » ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يضر حذف الفضلة فأجره « وحذف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أي وذلك كائن كحذف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « سبق » ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا محل لها صلة الموصول « جوابا » ، مفعول ثان لسبق « أو » ، عاطفة « حصر » ، فعل ماض مبني للجهول معطوف على سبق .

وإذا كان محصورا

إذا كان جوابا

ويضرب كحذف  
في موضعين

(١) - إذا كان

(٢) - إذا كان

فإنه المفعول به - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

بم - وهو المفعول

في « ضَرَبْتُ زَيْدًا » : « ضَرَبْتُ » بحذف المفعول به ، وكقولك في « أعطيت زيدا درهما » : « أَعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : ( فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ) ، و « أعطيت زيدا » ومنه قوله تعالى : ( وَكَسَوَتْ يُبْطِئُكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ) ، و « أعطيت درهما » قيل : ومنه قوله تعالى : ( حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ) التقدير — والله أعلم — حتى يُعْطَوْكُمْ الْجِزْيَةَ .

فإن ضَرَّ حَذَفُ الْفَضْلَةِ لم يَجْزُ حَذْفُهَا ، كما إذا وقع المفعولُ به في جوابِ سؤالٍ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ » فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، أو وقع محصورا ، نحو : « مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا » ؛ فلا يجوز حذف « زيدا » في الموضعين ؛ إذ لا يحصل في الأول الجوابُ ، ويبقى الكلام في الثاني ذالاً على نقي الضرب مُطْلَقًا ، والمقصودُ نفيه عن غير « زيد » فلا يُفْهَمُ المقصود عند حذفه .

\*\*\*

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا ، إِنْ عَلِمَا ، وَقَدْ يَسْكُونُ حَذْفَهُ مُلْتَزِمًا<sup>(١)</sup>

يجوز حَذْفُ نَاصِبِ الْفَضْلَةِ إذا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ » ، فتقول : « زيدا » ، التقدير : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، لحذف « ضَرَبْتُ » ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهذا الحذفُ جائزٌ ، وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال ، نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، التقدير : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ » ، لحذف « ضَرَبْتُ » ، وجوباً كما تقدم ، والله أعلم .

(١) « ويحذف » ، فعل مضارع مبني للجهول « الناصبها » الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « ها » ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به « إن » شرطية « علما » علم : فعل ماض مبني للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب ، والالاف للإطلاق « وقد » حرف تقييد « يكون » فعل مضارع ناقص « حذفه » حذف : اسم يكون ، وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه « ملتزماً » خير يكون .



التنازع لغة - التمازج

اصطلاحاً: توجب تمازجاً مع معمول واحد التنازع في العمل

إما هم متفقون على أنه (عواملهم الأولى) أو الثاني مع جوارهما، ولكنه الخلاف في الأولوية

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ (١) فِي الْأَوَّلِيَّةِ  
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَأَخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ (٢) وَهَذَا الْخِلَافُ  
مَوْجُودٌ فِي لَيْسَ

التنازعُ عبارةٌ عن : تَوَجُّهٍ عَامِلَيْنِ إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ (٣) ، نَحْوُ : دَضْرَبْتُ الثَّانِيَّ

(١) «إِنْ» شرطية «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير :  
إِنْ اقْتَضَى عَامِلَانِ «اقْتَضِيَا» فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالجُمْلَةُ لِأَجْلِهَا مِنَ الْإِعْرَابِ مَفْسُورَةٌ  
«فِي اسْمِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِاقْتَضَى «عَمَلٍ» مَفْعُولٌ بِهِ لِاقْتَضَى ، وَقَدْ وَقَفَ عَلَيْهِ  
بِالسُّكُونِ عَلَى لُغَةِ رَيْبَعَةَ «قَبْلُ» ظَرْفٌ مَتَعَلِقٌ بِاقْتَضَى ، أَوْ بِمَحذُوفٍ يَقَعُ حَالًا مِنْ قَوْلِهِ  
عَامِلَانِ : أَى حَالٍ كَوْنِ هَذَيْنِ الْعَامِلَيْنِ وَاقْعَيْنِ قَبْلَ الْاسْمِ ، وَقَبْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ  
نَصْبٍ «فَلِلْوَاحِدِ» الْفَاءُ لِرَبْطِ الْجَوَابِ بِالشَّرْطِ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَتَعَلِقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ  
مَقْدَمٌ مِنْهُمَا ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٍ مِنَ الْوَاحِدِ «العمل» مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ

(٢) «وَالثَّانِي» مَبْتَدَأٌ «أَوْلَى» خَيْرٌ الْمَبْتَدَأُ «عِنْدَ» ظَرْفٌ مَتَعَلِقٌ بِأَوْلَى ، وَعِنْدَ  
مُضَافٌ ، وَ«أَهْلٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَأَهْلٌ مُضَافٌ ، وَ«الْبَصْرَةَ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَأَخْتَارَ»  
فِعْلٌ مَاضٍ «عَكْسًا» مَفْعُولٌ بِهِ لِاخْتَارَ «غَيْرُهُمْ» غَيْرٌ : فَاعِلٌ اخْتَارَ . وَغَيْرٌ مُضَافٌ ،  
وَضَمِيرٌ الْغَائِبِينَ مُضَافٌ إِلَيْهِ : ذَا «حَالٍ مِنْ غَيْرِهِمْ» وَذَا مُضَافٌ وَ«أُسْرَةٍ» مُضَافٌ  
إِلَيْهِ ، وَهُوَ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْمُرَادُ بِهِ ذَا قُوَّةٍ ، وَأَصْلُهُ - بِضَمِّ الْهَمْزَةِ - الدَّرْعُ الْحَصِينَةُ ، أَوْ  
قَوْمُ الرَّجُلِ وَرَهْطَةُ الْأَقْرَبِينَ ، وَيَجُوزُ فَتْحُ الْهَمْزَةِ ، وَالْأُسْرَةُ - بِالْفَتْحِ - الْجَمَاعَةُ الْقَوِيَّةُ :

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فاعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين  
نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطراً) ، وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما  
حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل ، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين ، نحو قول الشاعر :

\* عَهْدَتْ مُفِينًا مُفِينًا مِنْ أَجْرَتِهِ \*

فن : اسم موصول تنازعه كل من مفيت ومغن ، أو بأن يكونا اسمي مفعول

= قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمُهَا  
 أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجبت من حيك وتقديرك زيدا ، أو بأن يكونا  
 اسمي تفضيل كقولك : زيد أضبب الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين  
 نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ، فمثال الفعل واسم الفعل قوله  
 تعالى (هاؤم اقرءوا كتابيه) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي  
 لَقَيْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا  
 فقوله «مسمعا» اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لقيت»  
 و«الضرب»

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير  
 عاملين ، ولا بين فعل منصرف وآخر جامد ، أو فعل منصرف واسم غير عامل  
 ويشترط في العاملين — سوى ما فصلنا — شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما  
 ارتباط ، فلا يجوز أن تقول «قام قعد أخوك» ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .  
 والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(الأول) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت في الأمثلة  
 التي سقناها

(الثاني) أن يكون أولهما عاملا في ثانيهما ، نحو قوله تعالى : ( وأنهم ظنوا كما ظننتم  
 أن لن يبعث الله ) العاملان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو ( أن لن يبعث  
 الله ) و ( كما ظننتم ) معمول لظنوا ، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبه ظنوا .  
 (الثالث) أن يكون جوابا للأول ، نحو قوله تعالى ( يستفتونك قل الله يفتيكم في  
 الكلاله ) ونحو قوله جل شأنه : ( آتوني أفرغ عليه قطرا ) .

ويشترط في العاملين أيضا : أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير  
 فساد في اللفظ أو في المعنى ، فخرج بذلك نحو قول الشاعر :

\* أَنَاكَ أَنَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ \*

وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا ، فكلُّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و «أَكْرَمْتُ» يطلب «زيداً» بالفعولية ، وهذا معنى قوله : «إن عاملان — إلى آخره» .

وقوله : «قَبْلُ» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَلْنَا ، ومتمتضاه أنه لو تأخَّرَ العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله : «فلو واحد منهما العمل» معناه أن أَحَدَ العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر ، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضميره ، كما سيذكره .

= فليس كل واحد من «أناك أناك» ، موجهاً إلى قوله «اللاحقون» ، إذ لو توجه كل واحد إليه لقال : أتوك أناك اللاحقون ، أو لقال : أناك أتوك اللاحقون ، بل المتوجه إليه منهما هو الأول ، والثاني تأكيد له ، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ كَفَافٍ ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ ، وذلك لأن كلامه «كفافي» ، ولم أطلب ، ليس متوجهاً إلى قوله «قليل من المال» ، إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى : كفافي قليل من المال ولم أطلب هذا القليل ، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجِدِّ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يَدْرِكُ الْجَدَّ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي

ولإنما قوله «قليل من المال» ، فاعل كفي ، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه ، وأما قوله «ولم أطلب» ، فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام ، والتقدير : كفافي قليل من المال ولم أطلب الملك .

ويشترط في العاملين ، أيضاً : أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثلة التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح ، فإن تقدم المعمول فيما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً فإن تقدم وكان مرفوعاً نحو قولك «زيد قام وقعد» ، فلا عمل لأحد العاملين فيه ، بل كل واحد منهما عامل في ضميره ، وإن كان منصوباً نحو قولك «زيداً ضربت وأهنت» ، فالعامل فيه هو أول العاملين ، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور ، وأولا معمول له أصلاً ، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك «ضربت زيدا وأهنت» ، فهو معمول للسابق عليه منهما ، وللتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور ، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط .

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما (١).  
 فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به؛ لقربه منه.  
 وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به؛ لتقدمه.

\* \* \*

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّزِمُ مَا أَلْتَزِمَا (٢)

(١) رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج:  
 الأولى: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل — وهو المتقدم — ومعموله — وهو الاسم الظاهر — بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مختفر في هذا الباب للضرورة التي أُلجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى — وهي جملة العامل الأول مع معموله — قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني لعلتين:

الأولى: أنه أسبق وأقدم ذكراً، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

والثانية: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمير ضميراً في العامل الأول منهما، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم؛ وخلاف الأصل عند البصريين.

ولسلك فريق من الفريقيين مستند من السماع عن العرب.

ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيدا، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما في قولك: ٦ أكرمت ولا قدمت زيدا.

(٢) «وأعمل، فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، المهمل =

كَيْحُسْنَانَ وَيُسِيءُ أَبْنَاكَ وَقَدْ بَنَى وَأَعْتَدَا عَبْدَاكَ<sup>(١)</sup>  
 أى : إذا أعملت أحدَ العاملين في الظاهر وأهملت الآخرَ عنه ، فأعملِ المهملَ  
 في ضمير الظاهر ، والتزيمِ الإضمارَ إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز  
 حذفه ، كالفاعل ، وذلك كقولك : «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ أَبْنَاكَ» فكل واحد من «يحسن»  
 و «يسئ» يطلب «ابنك» بالفاعلية ، فإن أعملت الثانى وجب أن تضميرَ فى الأول  
 فاعله ؛ فتقول «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ أَبْنَاكَ» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار  
 فى الثانى ؛ فتقول : «يُحْسِنُ وَيُسَيِّئَانِ أَبْنَاكَ» ومثله «بَنَى وَأَعْتَدَا عَبْدَاكَ» وإن  
 أعملت الثانى فى هذا المثال قلت : «بَغِيَاً وَأَعْتَدَى عَبْدَاكَ» ولا يجوز تركُ الإضمار ؛  
 فلا تقول «يحسن ويسئ ابنك» ولا «بنى واعتدى عبدك» لأن تركه<sup>(٢)</sup> يؤدي  
 إلى حذف الفاعل ، والفاعل مُلتزمُ الذكرِ ، وأجاز الكسائى ذلك على الحذف ،

== مفعول به لأعمل د فى ضمير ، جار ومجرر متعلق بأعمل ، وضمير مضاف ، و «ما» اسم  
 موصول : مضاف إليه «تنازعا» ، فعل ماض وفاعل ومفعول به ، والجملة لا محل لها صلة  
 الموصول «والتزم» ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم  
 موصول مفعول به لالتزم «التزما» ، فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة .

(١) «كَيْحُسْنَانَ» السكاف جارة لقول محذوف ، يحسنان : فعل وفاعل «ويسئ» ، فعل  
 مضارع «أبناكا» ابنا : فاعل يسئ مرفوع بالالف لأنه مثنى ، وأبنا مضاف وضمير المخاطب  
 مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بنى» فعل ماض «واعتدبا» فعل وفاعل «عبدكا»  
 فاعل بنى ، ومضاف إليه .

(٢) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد  
 من تقدير لنصح العبارة ، فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل دائماً ، لجواز أن يظهر  
 مع كل عامل معموله ، والكلام التام أن يقال : إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين ،  
 الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله ، والثانى حذف الفاعل ، وكلاهما  
 محظوران .

بناء على مذهبه في جواز حذفِ الفاعل ، وأجازهُ الفراءُ على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناءٌ منهما على مَنع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني ؛ فلا تقول : « يحسنان ويسىء أبنائك » وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة .

\*\*\*

وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِنَعِيْرِ رَفَعٍ أَوْهَلَا<sup>(١)</sup>  
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ<sup>(٢)</sup>

(١) « ولا ، ناهية « مجيء » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مع ، ظرف متعلق بتجىء ، ومع مضاف و « أول ، مضاف إليه « قد ، حرف تحقيق « أهملأ ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول ، والجملة في محل جر صفة لأول « بمضمر ، جار ومجرور متعلق بتجىء « لنعير ، جار ومجرور متعلق بأوهل الآتى ، وغير مضاف ، و « رفع ، مضاف إليه « أوهلا ، فعل ماض مبني للجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجملة في محل جر صفة لمضمر .

(٢) « بل ، حرف عطف ، ومعناه — هنا — الانتقال « حذفه ، حذف : مفعول مقدم لازم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « الزم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . « إن ، شرطية « يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « غير ، خبر يكن ، وغير مضاف و « خبر ، مضاف إليه « وأخرنه ، الواو عاطفة ، آخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، والهاء مفعول به لأنخر مبني على الضم في محل نصب « إن ، شرطية « يكن ، فعل =

تقدّم أنه إذا عمل أحدُ الماملين في الظاهر وأهمّل الآخر عنه أعمل في ضميره ، ويلزم الإضمار إن كان مطلوبُ الفعلِ مما يلزم ذكره : كالتفاعل ، أو نائبه ، ولا فرق في وجوب الإضمار — حينئذٍ — بين أن يكون المهملُ الأوّلُ أو الثاني ، فتقول : « يحسنان ويسىء ابناك ، ويحسن ويسيثان ابناك » .

وذكرَ هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهملِ غيرَ مرفوع فلا يخلو : إما أن يكون عمدةً في الأصل — وهو مفعول « ظن » وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر ، وهو المراد بقوله : « إن يكن هو الخبر » — أولاً ، فإن لم يكن كذلك : فيما أن يكون الطالبُ له هو الأوّل ، أو الثاني ، فإن كان الأوّل لم يجز الإضمار ؛ فتقول « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّرْتُ بِزَيْدٍ » ولا تصمر فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا « مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّرْتُ بِزَيْدٍ » وقد جاء في الشعر ، كقوله :

١٦٠ — إِذَا كُنْتَ تُرَضِّيهِ وَيُرَضِّيكَ صَاحِبٌ

جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْمَهْدِ

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ ؛ فَقَلَّمَا

يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وَدِّ

= مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « هو » ضمير فاعل لا محل له من الإعراب « الخبر » خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخره .

١٦٠ البيتان من الشواهد التي لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين .

اللغة : « جهاراً » بزنة كتاب — أي عياناً ومشاهدة ، وتقول : رأيتُه جهراً وجهاراً وكلت فلاناً جهراً وجهاراً . رجهر فلان بالقول جهراً ، كل ذلك في معنى العلن . قال الله تعالى : ( وأسروا قولكم أو اجهروا به ) وقال الاخفش في قوله تعالى : ( حتى ترى الله جهرة ) أي عياناً يكشف عنا ما بيننا وبينه « الغيب » أصل معناه في اللغة : ما استتر عنك ولم ٢

== تره ، ويريد به مهنا ما لم يكن الصاحب حاضرا « أحفظ للعهد ، يروى في مكانه » أحفظ للود ، والود - بضم الواو في المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح - المحبة « ألغ ، يريد لا تجعل لكلام الوشاة سيلا إلى قلبك « الوشاة ، جمع واش ، وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خلانتك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة « يحاول ، هو مضارع من المحاولة ، وأصلها إرادة الشيء بحيلة .

المعنى : إذا كانت بينك وبين أحد صداقة ، وكان كل واحد منكما يعمل في العطن على إرضاء صاحبه ، فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك ، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة ، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها .

الإعراب : « إذا ، ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب « كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه ، وجملة « ترضيه ، من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى جملة الشرط « ورضيك ، فعل ومفعول به « صاحب ، فاعل يرضيك ، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها « جهاراً ، منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين « فكن ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في الغيب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال « أحفظ ، خبر كن « للعهد ، جار ومجرور متعلق بأحفظ .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ورضيك صاحب ، فقد تقدم في هذه العبارة عاملان - وهما « ترضى » و « يرضى » - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله « صاحب » - وقد تنازع كل من « ترضى » و « يرضى » ، ذلك الاسم الذي بعدهما وهو « صاحب » ، والأول يطلبه مفعولا به ، والثاني يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني ، وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء .

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير ، لأن هذا الضمير - بالنسبة للعامل الأول - فضلة يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز ، وقد ارتكبه الشاعر - من غير ==



وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ وجب الإضمار ؛ فتقول : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ » ولا يجوز الحذف ؛ فلا تقول « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ » ولا مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ » وقد جاء في الشعر ، كقوله :

١٦١ — بِمُكَاطٍ يُعِشِي النَّاطِرِينَ — إِذَا هُمْ لَمَحُوا — شِعَاعُهُ .

والأصل « لمحوه » حذف الضمير ضرورةً ، وهو شاذ ؛ كاشدَّ عَمَلُ المَهْمَلِ الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل .

== ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحذور — فإنهم إنما أجازوا — في هذا الباب — الإضمار قبل الذكرحين لا يكون منه بد ، وذلك إذا كان الضمير فاعلا ، مثلا ؛ لأنه لا يستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا .

١٦١ — البيت لمانكة بنت عبد المطلب عمه النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي : ٢٥٦/٢ بتحقيقنا ) وقبل هذا البيت قولها :

سَائِلٌ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعُهُ  
قَيْسًا ، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي تَجْمَعِ بَاقِي شِنَاعُهُ  
فِيهِ السَّنَوْرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

اللغة : « عكاظ » بزة غراب — موضع كانت فيه سوق مشهورة ، يجتمع فيها العرب للتجارة ، والمفاخرة ديعشى ، مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا « لمحوا ، ماض من اللحم ، وهو سرعة إبصار الشيء « شعاعه ، بضم الشين — ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه الجبال ، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت ،

المعنى : تريد أن أشعة سلاح قومها بما تضعف أبصار الناظر إليها ، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولعانه .

الإعراب : « بمكاظ ، جار ومجرور متعلق بقولها « جمعوا ، في البيت السابق ==

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل ، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثاني ؛ فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » وَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الثَّانِي أَضْمَرْتَهُ : متصلاً كان ، أو منفصلاً ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُهُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا » .

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والمجرور - فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدًا » ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدًا « بل يلزم الحذف ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدًا » إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل ؛ فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخراً ؛ فتقول « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » :

= « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به ليعشى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « هم » تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحوهم « لمحو » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالاضمة الظاهرة . وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « يعشى ... لمحو شعاعه » حيث تنازع كل من الفعلين « شعاعه » فالفعل الأول - وهو « يعشى » - يطلبه فاعلاً له ، والفعل الثاني - وهو « لمحو » - يطلبه مفعولاً ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثاني في ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين « يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه » ثم صار بعد تقديمهما « يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه » ثم حذف الهاء من « لمحوه » فصار كما ترى في البيت .

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة ، وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر ، وفي حذفه فساد ، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له .  
وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في جملة الكلام ، وذلك لأن هذا الضمير فضلة . وقد علمنا أن الفضلة لا يجب ذكرها .

وَمَفْهُومُهُ أَنْ الثَّانِي يُؤْتَى مَعَهُ بِالضَّمِيرِ مُطْلَقًا : مَرْفُوعًا كَانَ ، أَوْ مَجْرُورًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، عَمْدَةً فِي الْأَصْلِ أَوْ غَيْرَ عَمْدَةٍ .

\*\*\*

وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبْرًا لِقَسْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَ (١)  
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا (٢)

أى : يجب أن يُؤْتَى بِمَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمُهْمَلِ ظَاهِرًا إِذَا لَزِمَ مِنْ إِضْمَارِهِ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِمَا يَفْسَرُهُ ؛ لِكَوْنِهِ خَبْرًا فِي الْأَصْلِ عَمَّا لَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَ ، كَمَا إِذَا كَانَ فِي الْأَصْلِ خَبْرًا عَنْ مَفْرُودٍ وَمَفْسَّرُهُ مُتَنَّى ، نَحْوُ : « أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ » فـ « زَيْدًا » : مَفْعُولٌ أَوَّلُ لِأَظُنُّ ، وَ « عَمْرًا » : مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَ « أَخَوَيْنِ » : مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَظُنُّ ، وَ الْيَاءُ : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِيُظَنُّنَانِي ؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ ؛ فَلَوْ أَتَيْتُ بِهِ ضَمِيرًا قَلْتُ :

(١) دَ أَظْهَرَ ، فَعَلَ أَمْرٌ مَبْنِي عَلَى السُّكُونِ ، وَكَسَرَ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ ، وَفَاعَلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « يَكُنْ » فَعَلَ مَضَارِعَ نَاقِصٍ فَعَلَ الشَّرْطِ « ضَمِيرٌ » اسْمٌ يَكُنْ « خَبْرًا » ، خَبْرٌ يَكُنْ « لَغَيْرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِخَبْرٍ ، وَغَيْرُ مَضَافٍ وَ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ مَضَافٌ إِلَيْهِ « يُطَابِقُ » فَعَلَ مَضَارِعَ ، وَفَاعَلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جُوزًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمُوَصُولَةُ « الْمَفْسَّرَا » مَفْعُولٌ بِهِ لِطَابِقٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمُوَصُولِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبْرًا لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَ فَأُظْهِرُهُ : أَى جِئْتُ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا .

(٢) « نَحْوُ » ، خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ : أَى وَذَلِكَ نَحْوُ « أَظُنُّ » ، فَعَلَ مَضَارِعَ ، وَفَاعَلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا « وَيُظَنُّنَانِي » ، فَعَلَ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ أَوَّلٌ « أَخَا » مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيُظَنُّنَانِي « زَيْدًا » مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِأَظُنُّ « وَعَمْرًا » مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ « أَخَوَيْنِ » مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَظُنُّ « فِي الرَّخَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ تَنَازَعٌ فِيهِ كُلٌّ مِنْ « أَظُنُّ » وَ « يُظَنُّنَانِي » .

« أظن ويظناني إياه زيداً أخوين » لكان « إياه » مطابقاً للياء ، في أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو « أخوين » ؛ لأنه مفرد ، و « أخوين » مثنى ؛ فتفوت مطابقة المفسر للمفسر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت « أظن ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين » حصلت مطابقة المفسر للمفسر ؛ [ وذلك ] لكون « إياهما » مثنى و « أخوين » كذلك ، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثانى — الذى هو خبر فى الأصل — للمفعول الأول — الذى هو مبتدأ فى الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفرداً ، وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد ، وهو « إياهما » ، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ ، فلما تمدرت [ المطابقة ] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : « أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين » ؛ ف « زيداً وعمراً أخوين » : مفعولاً أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و « أخا » مفعوله الثانى ، ولا تكون المسألة — حينئذٍ — من باب (١) التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهره ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيون الإضمار مُراعى به جانب الخبر عنه ؛ فتقول : « أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين » وأجازوا أيضاً الحذف ؛ فتقول : « أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين » .

\*\*\*

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذٍ ليست من باب التنازع هو الذى ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثانى لم يعمل أحدهما فى لفظه والآخر فى ضميره بل لم تتوجه مطابقة كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلك لأن « أخوين » معمول لأظن ، ولم تتوجه إليه يظناني ؛ لعدم مطابقتها لمفعوله الأول ، فانه لا يطلب مفعولاً ثانياً إلا بشرط مطابقتها لمفعوله الأول .

وتنازع فى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا : إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المفعول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإفراد والثنية ، ولا بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنك لو قلت « ضربت وضربت زيداً » لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى « زيداً » المنسوب ، ولو قلت « ضربت وضربته زيد » لم يكن يصح توجه الثانى إليه وهو مرفوع ؟ .

لأنه المفعول الحقيقي إذا فعل الفعل لم يرد من الفاعل إلا ذلك الحدث مخدوف سائر  
المفعولات بأفان لم يرد بها ، وإنما المفعول المطلق سمي بذلك باعتبار اللفظ بها

أو وقوعه لأصلها أو غيرها ولذلك لا تسمى به إلا صيغة الجازم ~~المتكلم~~ خالفاً للقول بالذم  
أو قولهم المفعول المطلق . النافع من المفعول المطلق الفعل به في باب تقديم الفعل  
المتكلم إذا لا يقتضيه عند اجتماعه ترتيباً على ما في قوله « وما عليهم ترتيب فعله بطلان »

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمّن من أمّن (١) « تنبّه به لصفه  
١٨١

الفعل يدل على شيئين : الحدث ، والزمان ؛ ف « قام » يدل على قيام في زمن  
ماض ، و « يقوم » يدل على قيام في الحال أو الاستقبال ، و « قُم » يدل على قيام في  
الاستقبال ، والقيام هو الحدث — وهو أحد مدلولي الفعل — وهو المصدر ، وهذا  
معنى قوله : « ما سوى الزمان من مدلولي الفعل » فكأنه قال : المصدر اسم الحدث  
كأمّن ؛ فإنه أحد مدلولي أمّن .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيداً للعامل ، أو بياناً لنوعه ، أو  
عدده ، نحو : « ضربت ضرباً ، وميرت سيراً زيداً ، وضربت ضربتين » .

وسمي مفعولاً مطلقاً لصِدْقِ « المفعول » عليه غير مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه ،  
بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيداً ، كالمفعول به ،  
والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

\*\*\*

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُسِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لَهُذَيْنِ اُنْتُخِبَ (٢)

(١) المصدر ، مبتدأ ، اسم ، خير المبتدأ ، واسم مضاف ، و « ما » اسم موصول  
مضاف إليه ، سوى ، ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ،  
و « الزمان » مضاف إليه ، من مدلولي ، جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ،  
ومدلولي مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه ، كأمّن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خير مبتدأ محذوف ، أي وذلك كأمّن ، من أمّن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت  
لأمّن المصدر .

(٢) بمثله ، الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه  
أو فعل ، أو وصف ، مطرفان على مثل ، نصب ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل =

ينتصبُ المصدرُ بِمَثَلِهِ ، أى بالمصدر ، نحو : « مَجِيئُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا » أو لفعل<sup>(١)</sup> ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا » أو بِالْوَصْفِ<sup>(٢)</sup> ، نحو : « أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا » .

== ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، وكونه ، الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه « أصلا » خبر الكون من جهة التقصان ، ولهذين ، جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفة له « انتخب ، فعل ماض مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة الابتداء .

(١) يشترط في الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامدا كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصا ككان وأخواتها ، أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما — فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(٢) يشترط في الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ، أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثاتيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفصيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر :

أَمَا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأُمُّهُمُ لُؤْمًا ، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ

فإن قوله « لؤما ، مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله « الأهمم ، الذى هو أفعل تفصيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه « الأهمم ، وتقدير الكلام — على هذا — فأنت اليوم الأهمم تلؤم لؤما ، واختلفوا في الصفة المشبهة ؛ لحملها قوم على أفعل التفصيل ، ومعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغة الذبياني :

وَأَرَانِي طَرْبًا فِي إِثْرِهِمْ طَرْبَ أَوْلَاهِ أَوْ كَالْمَخْتَبِلِ

فإن قوله « طرب الواله ، مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله « طربا ، الذى =

ومذهبُ البصريين أن المصدر أصلٌ ، والفعلُ والوصفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ أَنْتَخِبَ » أي : المختارُ أن المصدرَ أصلٌ لهذين ، أي : الفعلِ ، والوصفِ .

ومذهبُ الكوفيين أن الفعلَ أصلٌ ، والمصدرُ مشتقٌ منه . <sup>أي بمعنى المصدر - يترتب فيه فظاً مأخوذاً بقومك ، وروى في الحرف</sup> <sup>بترتيب على الأسماء - منه ليس</sup> <sup>من الفعل .</sup> <sup>وذهب قومٌ إلى أن المصدرَ أصلٌ ، والفعلُ مشتقٌ منه ، والوصفُ مشتقٌ أصلاً</sup>

ومذهبُ ابنِ طلحة <sup>شيخ للدرعيني</sup> إلى أن كلاً من المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأولُ ؛ لأن كل فرع يتضمنُ الأصلَ وزيادةً ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدرِ كذلك ؛ لأن كلاً منهما يدلُّ على المصدرِ وزيادةً ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدرِ والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدرِ والفاعل .

\*\*\*

تَوَكَّيْدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدًا كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ (١)

== هو صفة مشبهة ، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلاً على العامل ، وليست هي العامل ، والتقدير : أراي طرباً في إثم أطرب طرب الواله - إلخ ، على نحو ما قالوه في أفعال التفضيل .

(١) « توكيداً ، مفعول به مقدم ليبين » أو نوعاً ، معطوف عليه « يبين » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر « أو عدد » ، معطوف على قوله « نوعاً » ، السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت » ، الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، نرت : فعل وفاعل « سيرتين » ، مفعول مطلق يبين العدد « سير » ، مفعول مطلق يبين النوع ، وسير مضاف ، و « ذى » ، بمعنى صاحب مضاف إليه ، و « رشد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه للوقف .

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم :  
 أحدها : أن يكون مؤكداً ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .  
 الثاني : أن يكون مبيناً للنوع <sup>(١)</sup> ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ » ،  
 و « سِرْتُ سَيْرًا حَسَنًا » .  
 الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً » ، و « ضَرَبْتُ بَتَيْنِ » ،  
 و « ضَرَبْتُ بَاتًا » .

\* \* \*

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَأَفْرَحَ الْجَدَانَ <sup>(٢)</sup>

(١) المفعول المطلق الذي يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال :  
 الأول : أن يكون مضافاً ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على  
 بلوغ الغاية ، وهذا النوع من باب النياحة عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل لإنسان  
 فعل غيره ، وإنما يفعل فعلاً مماثلاً لفعل غيره ؛ فالحقيقة في هذين المثالين أن تقول : اعمل  
 عملاً مشابهاً لعمل الصالحين ، وجد جداً مماثلاً لجد الحريص .  
 الثاني : أن يكون موصوفاً ، نحو قولك : اعمل عملاً صالحاً ، وسرت سيراً وبيداً ،  
 وليس هذا من باب النياحة قطعاً .

الثالث : أن يكون مقروناً بال المهديّة ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت  
 الجِدَّ ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمحاطب فعل شخص آخر  
 كان من باب النياحة ، وكان المتكلم يقول : اجتهدت اجتهاداً مثل ذلك الاجتهاد الذي تعلم  
 أن فلاناً قد اجتهد ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول  
 آل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النياحة ؛ لأنه فعله .

(٢) وقد ، هنا حرف تحقيق « ينوب » فعل مضارع « عنه » جار ومجرور متعلق  
 بـ « ينوب » اسم موصول : فاعل ينوب مبنى على السكون في محل جر عليه « جار ومجرور متعلق  
 بدل الآتي « دل » فعل ماضٍ ، و « فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما =



قد ينوب عن المصدر ما يدلُّ عليه ، كـكُلِّ و بَعْضُ ، مُضَافَيْنِ إِلَى الْمَصْدَرِ ،  
نحو : « جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ »<sup>(١)</sup> ، و كقولهِ تعالى : ( فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ) ،  
و « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

و كالمصدر المرادفِ لمصدر الفعل المذكور<sup>(٢)</sup> ، نحو : « قَعَدْتُ جُلُوسًا ، وَافْرَحَ  
الْجُدَالَ » فالجلوس : نَائِبٌ مَنَابِ الْقَعُودِ لمرادفته له ، والجُدَالُ : نَائِبٌ مَنَابِ الْفَرَحِ  
لمرادفته له .

= والجملة لا عمل لها صلة ما « بجد » السكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كل » مفعول مطلق ، نائب عن المصدر « منصوب  
بافتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الجد » مضاف إليه « و افرح » الواو حرف عطف ،  
افرح : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الجدل » مفعول مطلق .  
(١) ومنه قول مجنون بنى عامر قيس بن الملوح :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنُّ أَنَّ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه  
ثلاثة أوجه :

الأول : أن يجعله مفعولا مطلقا ؛ والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبي  
فذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ، واختار  
ابن مالك هذا القول ، وذهب سيويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر ،  
وهذا الفعل للمذكور دليل على المحذوف .

الثاني : أن يجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكلا لشروط المفعول لأجله .

الثالث : أن يجعل المصدر حالا بتأويل المشتق .

فإذا قلت « فرحت جدلا ، لجذلا » : عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب  
بفرحت ، وعند سيويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا :  
فرحت وجذلت جدلا ، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير : فرحت لأجل الجدل ،  
وعلى الوجه الثالث حال بتقدير : فرحت حال كونى جذلان .

وكذلك ينوب مناب المصدّر اسم الإشارة ، نحو : « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ »  
وَزَعَمَ بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر ، كما  
مثَّلنا ، وفيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه « ظَنَنْتُ ذَلِكَ » أي : ظننت ذلك الظن ، فذاك  
إشارة إلى الظن ، ولم يُوصَفْ به

وينوب عن المصدر — أيضاً — ضميره ، نحو : « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » أي :  
ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، ومنه قوله تعالى : ( لَا أَعْدِبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ) أي :  
لا أَعْدِبُ العَذَابَ .

وعَدَدُهُ ، نحو : « ضَرَبْتُهُ [ عِشْرِينَ ] ضَرْبَةً » ومنه قوله تعالى : ( فَاجْلِدُوهُمْ  
تَمَانِينَ جَلْدَةً ) .

والآلة ، نحو : « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » والأصل : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ، حذف  
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم .

\*\*\*

وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحٍ أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرَهُ وَأَفْرِدًا<sup>(١)</sup>

لا يجوز تنيئة المصدر المؤكّد لعامله ، ولا جمعه ، بل يجب إفراده ؛ فتقول  
« ضَرَبْتُ ضَرْبًا » ، وذلك لأنه بمثابة تكرار الفعل ، والفعل لا يُدْتَنَى ولا يجمع .

(١) وما ، اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وحده الآتي « لتوكيد ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما « فوحد ، الفاء زائدة ، ووحده : فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره « أنت » أبداً ، منصوب على الظرفية « وثن ، فعل أمر ، وفيه ضمير  
مستتر وجوباً هو فاعله « واجمع ، معطوف على « ثن » غيره ، تنازعه كل من « تن واجمع  
« وأفردا ، الواو حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكّد بالنون الحفيفة ، وقلبت نون  
التوكيد ألفاً للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره « أنت » هو فاعله .

وأما غير المؤكد — وهو المبين للعدد والنوع — فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه .

فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » و« ضَرَبَاتٍ » .

[ وأما المبين للنوع فالشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه ، إذا اختلفت أنواعه ، نحو : « سِرْتُ سِرَّتَيْ زَيْدِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ » ] .

وظاهر كلام سيويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً ، بل يقتصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشاذليين .

\*\*\*

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ أَمْتَنَعُ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلِ مُتَّسِعٍ (١)  
المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله ؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته ،  
وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لِذَلِكَ .

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه : جوازاً ، ووجوباً .

فالحنوف جوازاً ، كقولك : « سِرَّ زَيْدٍ » لمن قال : « أَيْ سِرِّ مِرْتٍ »  
و« ضَرَبْتَيْنِ » لمن قال : « كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ؟ » والتقدير : « سِرْتُ سِرَّ زَيْدٍ ،  
وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وقول ابن المصنف : إن قوله : « وحذف عامل المؤكد امتنع » سهو منه ؛ لأن

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و« عامل » مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و« المؤكد » مضاف إليه « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي سواه » الواو حرف عطف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « لدليل » جار ومجرور متعلق بمتسع « متسع » مبتدأ مؤخر

قولك « ضَرَبَا زَيْدًا » مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وُجُوبًا ، كما سيأتى — ليس بصحيح<sup>(١)</sup> ، وما استدللَّ به على دَعْوَاهِ من وجوب حذف عامل المؤكد [ بما سيأتى ] ليس منه ، وذلك لأن « ضَرَبَا زَيْدًا » ليس من التأكيد فى شيء ، بل هو أمرٌ خَالٍ من التأكيد ، بِمِثَابَةِ « أُضْرِبْ زَيْدًا » لأنه واقع مَوْقِعُهُ ، فكما أن « أُضْرِبْ زَيْدًا » لا تأكيد فيه كذلك : « ضَرَبَا زَيْدًا » وكذلك جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيد فى شيء ؛ لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَنَابَ الْعَامِلِ ، دَالٌّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وهو عَوَضٌ مِنْهُ ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمُؤَكَّدِ .

ومما يدلُّ أيضًا على أن « ضَرَبَا زَيْدًا » ونحوه لَيْسَ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لعامله أن الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لا خِلافَ فى أنه لا يعمل ، واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أولاً؟ والصحيح أنه يعمل ؛ فـ « زَيْدًا » فى قولك : « ضَرَبَا زَيْدًا » منصوبٌ بـ « ضَرَبَا » على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو : « أُضْرِبْ » ؛ فعلى القول الأول نَابَ « ضَرَبَا » عن « أُضْرِبْ » فى الدلالة على معناه وفى العمل ، وعلى القول الثانى نَابَ عنه فى الدلالة على المعنى دون العمل .

\*\*\*

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا

مِنْ فِعْلِهِ ، كَنَدَلًا أَلَدُّ كَانَدُلًا<sup>(٢)</sup>

(١) جملة ليس بصحيح ، خبر المبتدأ الذى هو قوله « وقول ابن المصنف » .

(٢) « والحذف حتم ، مبتدأ وخبر « مع » ظرف منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و « آت » مضاف إليه ، بدلا ، حال من الضمير المستتر فى آت « من فعله » الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه =

يُحذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا فِي مَوَاضِعَ :

منها : إذا وقع المصدر بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ ، وَهُوَ مَقْيَسٌ فِي الْأَسْمِ وَالنَّهْيِ ، نَحْوُ :  
« قِيَامًا لَا قُعُودًا » أَيْ : قُمْ [ قِيَامًا ] وَلَا تَقْعُدْ [ قُعُودًا ] ، وَالِدَعَاءِ ، نَحْوُ :  
« سَقِيََا لَكَ » أَيْ : سَقَاكَ اللَّهُ .

وكذلك يحذف عاملُ المصدرِ وَجُوبًا إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهامِ -  
المقصودِ به التوبيخُ ، نَحْوُ : « أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ التَّشِيبُ ؟ » أَيْ : أَتَتَوَانِي  
وَقَدْ عَلَاكَ (١) .

وَيَقْلُ حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ وَإِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مَقَامَهُ فِي الْفِعْلِ الْمَقْصُودِ بِهِ الْخَبْرُ ،  
نَحْوُ : « أَفْعَلُ وَكَرَامَةٌ » أَيْ : وَأَكْرِمُكَ .

فَالْمَصْدَرُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلِ وَنَحْوِهَا مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالْمَصْدَرُ نَائِبٌ  
مَنَابَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ .

= د كندلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمير  
المستتر في أت ، اللذ ، اسم موصول صفة لندلا د كاندلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
صلة الموصول ، والكاف في د كندلا ، وفي كاندلا داخلة على مقصود لفظه ؛ فكل منهما  
محرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية .

(١) اعلم أن المصدر الآتي بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ،  
وثانيهما : المراد به خبر ؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به  
الأمر كبيت الشاهد الآتي (رقم ١٦٢) ، والثاني ما كان المراد به النهي كقولك : قياما  
لا قعودا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو سقيالك . والرابع : ما كان المراد به  
التوبيخ كقولهم : أتوانيا وقد جد الجدد ؟ .

وأما المراد به خبر فعلى ضربين : سماعي ، ومقيس ؛ فأما السماعي فنحو قولهم :  
لا أفعل ولا كرامة ، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة : منها ما ذكر تفصيلا لعاقبة جملة  
قبله ، ومنها ما كان مكررا . أو محصورا ، ومنها ما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد  
تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بياناً وافياً .

وأشار بقوله : « كَنَدَلًا » إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢ - يَمْرُونُ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ

وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُحْرَ الحَقَائِبِ

عَلَى حِينِ أَلْهِى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ

فَنَدَلًا زُرَيْقُ المَالِ نَدَلُ الثَّمَالِ

١٦٢ - البيتان لأعشى همدان ، من كلمة يهجو فيها لصوصا .

اللغة : « الدهناء ، يقصر ويمد - موضع معروف لبني تميم « عيابهم ، العياب : جمع عيبة ، وهى وعاء الثياب « دارين ، قرية بالبحرين مشهورة بالمسك ، وفيها سوق « بحر ، بضم فسكون - جمع بجرام ، وهى الممتلئة ، والحقائب : جمع حقيبة ، وهى - هنا - العيبة أيضا « ألهى الناس ، شغلهم وأورثهم الغفلة « جل أمورهم ، بضم الجيم وتشديد اللام - معظمها وأكثرها « ندلا ، خطفاً فى خفة وسرعة .

المعنى : هؤلاء اللصوص يَمرون بالدهناء فى حين ذهابهم إلى دارين ، وقد صرفت عيابهم من المتاع فلا شئ فيها ، ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت . وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بهمهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع ، وينادى بعضهم بعضا : اخطف خطفاسريعا ، وكن خفيف اليد سريع الروغان .

الإعراب : « يَمرون » فعل وفاعل « بالدهناء ، جار ومجرور متعلق بيمر « خفافا ، حال من الفاعل « عيابهم ، عياب : فاعل لخفاف ، وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ويرجعن ، فعل وفاعل ، والتعبير بنون الإناث فى قوله « يرجعن » لتأويلهم بالجماعة ، أو لقصد تحقيرهم « من دارين ، جار ومجرور متعلق بيرجع « بحر ، حال من الفاعل ، وبحر مضاف « والحقائب ، مضاف إليه « على ، حرف جر « حين ، ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة « ألهى ، فعل ماض « الناس ، مفعول به لألهى تقدم على فاعله « جل ، فاعل ألهى ، وجل مضاف ، وأمور من « أمورهم ، مضاف إليه ، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فندلا ، مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف « زريق ، منادى محرف نداء محذوف ، وجملة النداء معترضة لا محل لها « المال ، مفعول به =

فـ « نَدَلًا » نائب مَنَابَ فعل الأمرِ ، وهو أَنْدُلُ ، والنَدَلُ : خَطْفُ الشَّيْءِ بسرعة ، و « زُرَيْقُ » منادى ، والتقدير : نَدَلًا يَا زُرَيْقُ [ المَالَ ] ، وزُرَيْقُ اسم رجل ، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بَدَلًا ، وفيه نظر<sup>(١)</sup> ؛ لأنه إن جعل « نَدَلًا » نائباً مَنَابَ فعل الأمرِ للمخاطب ، والتقدير « أَنْدُلْ » لم يصح أن يكون مرفوعاً به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابَهُ ، وإن جعل نائباً مَنَابَ فعل الأمرِ للغائب ، والتقدير : « لِيَنْدُلْ » صحَّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَابَ فعل الأمرِ للغائب ، وإنما ينوب مَنَابَ فعل الأمرِ للمخاطب ، نحو : « ضَرْبًا زَيْدًا » أى : أُضْرِبُ زَيْدًا ، والله أعلم .

\* \* \*

وَمَا لِتَفْصِيلِ كَيْمَا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا<sup>(٢)</sup>

= لقوله ندلا السابق ، ندل ، مفعول مطلق ، مبين للنوع ، وندل مضاف ، و « الثعالب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول « ندلا » ، حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وغامله محذوف وجوباً ، على ما تبين لك في الإعراب .

(١) ولو كان « زريق » فاعلاً لجاء به منونا ، لأنه اسم رجل كما علمت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعي لمناقشة الشارح التي رد بها على المصنف زعمه أن « زريق » فاعل .

(٢) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول ، لتفصيل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة « كَيْمَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل « مَنَّا » مفعول مطلق محذوف عامله وجوباً ، عامله ، عامل : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه « يحذف » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

يُحَذَفُ أَيْضًا عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلًا لِمَا قَبْلَهُ مَا تَقَدَّمَ (١) ،  
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( حَتَّى إِذَا أَخَذْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا أَلْوَانَكَ ؛ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً )  
 فَمِنَّا ، وَفِدَاءً : مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ —  
 فَإِمَّا تَمْنُونَنَا ، وَإِمَّا تَقْدُونَنَا فِدَاءً ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَمَا لَتَفْصِيلٍ — إِلَى آخِرِهِ »  
 أَيْ : يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ الْمَسُوقِ لِلتَّفْصِيلِ ، حَيْثُ عَنَّا ، أَيْ : عَرَضَ .

\* \* \*

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضْرٍ وَرَدٌّ نَائِبٌ فِعْلٍ لِأَسْمٍ عَيْنٍ أُسْتَنْدَ (٢)

عَامِلُ الْوَاقِعِ مَبْتَدَأُ ثَانِيًا ، وَالجُمْلَةُ مِنْ يَحذُفُ وَنَائِبُ فَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَجُمْلَةُ  
 الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبْرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، حَيْثُ ، ظَرْفٌ مَتَعَلِّقٌ يَحذُفُ مَبْنِيٌّ عَلَى  
 الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبِ « عَنَا ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ  
 تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى عَامِلِ ، وَالجُمْلَةُ مِنْ عَنَّا وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةِ حَيْثُ إِلَيْهَا .

(١) يَشْتَرِطُ لَوْجُوبِ حَذْفِ الْعَامِلِ مِنْ هَذَا النُّوعِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ، الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ  
 الْمَقْصُودُ بِهِ تَفْصِيلَ عَاقِبَةٍ ، أَيْ بَيَانِ الْعَائِدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَالْحَاصِلَةُ بَعْدَهُ ، وَالشَّرْطُ  
 الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا يَرَادُ تَفْصِيلَ عَاقِبَتِهِ جُمْلَةً ، سِوَاهُ أَوْ كَانَتْ طَلَبِيَّةً كَالآيَةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي تَلَامَا  
 الشَّارِحُ ، أَمْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَبْرِيَّةً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَأَجْهَسَدَنَّ : فَإِمَّا رَدًّا وَاقِعَةً تُحْشَى ، وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

فَإِنْ كَانَ مَا يَرَادُ بَيَانِ الْعَائِدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ مَفْرَدًا — نَحْوُ أَنْ تَقُولَ : لَزِيدٍ سَفَرًا فَإِمَّا  
 صِحَّةً وَإِمَّا اِغْتِنَامَ مَا لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْعَامِلِ ، بَلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَيَجُوزُ ذِكْرُهُ ، وَالشَّرْطُ  
 الثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْمُرَادُ بِبَيَانِ عَاقِبَتِهَا مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ مِثْلَ أَنْ تَقُولَ : إِمَّا  
 إِهْلَاكَ وَإِمَّا تَأْدِيئًا فَاضْرِبْ زَيْدًا — لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْعَامِلِ أَيْضًا .

(٢) « كَذَا ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمُحذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدِّمٍ « مُكَرَّرٌ ، مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ  
 « وَذُو ، مَعْطُوفٌ عَلَى « مُكَرَّرٍ ، وَذُو مِضَافٍ ، وَ« حَمْرٌ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجُمْلَةٌ =



أى : كذلك يُحذفُ عاملُ المصدرِ وُجوباً ، إذا نَابَ المصدرُ عن فعلٍ استندَ لِأسمِ-  
عينٍ - أى : أَخْبِرَ به عنه - وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً<sup>(١)</sup> ؛ فمثالُ المكررِ : « زَيْدٌ  
سَيِّراً سَيِّراً » والتقدير : زيد يسير سيراً ، فحذف « يسير » وُجوباً لقيام التكريرِ بمقامه ،  
ومثالُ المحصورِ « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّراً » ، و « إِنَّمَا زَيْدٌ سَيِّراً » والتقدير : إلا يسير سيراً ،  
فحذف « يسير » وُجوباً لما فى الحصرِ من التأكيدِ القائمِ مقامَ التكريرِ .

فإن لم يكرر ولم يُحصَرْ لم يجب الحذفُ ، نحو : « زَيْدٌ سَيِّراً » التقدير : زيد  
يسير سيراً ؛ فإن شئت حذف « يسير » وإن شئت صرَّختَ به ، والله أعلم .

\*\*\*

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ<sup>(٢)</sup>

= « ورد ، وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للبتدأ وما عطف عليه ، نائب ، حال  
من الضمير المستتر فى ورد ، ونائب مضاف ، و « فعل ، مضاف إليه « لاسم ، جار  
ومجرور متعلق باستند الآتى ، واسم مضاف ، و « عين ، مضاف إليه « استند ، فعل  
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من استند وفاعله  
فى محل جر نعت لفعل .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط ، الأول : أن يكون  
العامل فيه خبراً لبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون الخبر عنه اسم عين ؛  
والثالث : أن يكون الفعل متصلاً إلى وقت التسكلم ، لا مقطوعاً ، ولا مستقبلاً ، والرابع  
أحد أمرين : أولهما أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً ، كما مثل الشارح ، أو  
معطوفاً عليه ، نحو : أنت أكلا وشرباً ، وثانيهما : أن يكون الخبر عنه مقترناً بهزة  
الاستفهام نحو : أنت سيرا ؟ .

(٢) « ومنه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما ، اسم  
موصول : مبتدأ مؤخر « يدعوه ، فعل وفاعل ومفعول أول « مؤكداً ، مفعول ثانٍ =

نَحْوُ « لَهٗ حَلَىٰ أَلْفٌ عُرْفًا » وَالثَّانِي كـ « أُنْبِيٰ لُنْتُ حَقًّا صِرْفًا » (١)  
 أى : من المصدرِ المحذوفِ عَامِلُهُ وَجُوبًا مَا يُسَمَّى : الْمُؤَكَّدَ لِنَفْسِهِ ،  
 وَالْمُؤَكَّدَ لِغَيْرِهِ .

فالمؤكد لنفسه : الواقعُ بعدِ جُمْلَةٍ لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، نحو : « لَهٗ حَلَىٰ أَلْفٌ [ عُرْفًا ] »  
 أى : [ اعترافًا ، فاعترافًا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وَجُوبًا ، والتقدير : « أَعْتَرَفَ  
 اعترافًا » وَيُسَمَّى مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ : لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لِلجُمْلَةِ قَبْلَهُ ، وَهِيَ نَفْسُ الْمَصْدَرِ ، بِمَعْنَى  
 أَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ سِوَاهُ ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « فَالْمُبْتَدَأُ » أى : فَالْأَوَّلُ مِنَ الْقَسْمَيْنِ  
 الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ .

والمؤكد لِغَيْرِهِ هُوَ : الْوَاقِعُ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَحْتَمِلُهُ وَتَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ؛ فَتَصِيرُ بِذِكْرِهِ نَصًّا  
 فِيهِ ، نَحْوُ : « أَنْتَ ابْنِي حَقًّا » فَحَقًّا : مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا ،  
 وَالتَّقْدِيرُ : « أَحَقُّهُ حَقًّا » وَسُمِّيَ مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ قَبْلَهُ تَصْلُحُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ ؛  
 لِأَنَّ قَوْلَكَ « أَنْتَ ابْنِي » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً ، وَأَنْ يَكُونَ مَجَازًا عَلَى مَعْنَى أَنْتَ

== وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَدْعُو وَفَاعِلُهُ وَمَفْعُولِيهِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ « لِنَفْسِهِ »  
 الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَتَلَقٌ بِيَدْعُو ، وَنَفْسٌ مَضَافٌ وَالْهَاءُ ضَيْرُ الْغَائِبِ مَضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ غَيْرِهِ ،  
 أَوْ : حَرْفٌ عَطْفٌ ، غَيْرٌ : مَعْطُوفٌ عَلَى نَفْسِهِ ، وَغَيْرٌ مَضَافٌ وَضَيْرُ الْغَائِبِ مَضَافٌ إِلَيْهِ  
 « فَالْمُبْتَدَأُ ، مَبْتَدَأُ .

(١) « نَحْوُ » خَيْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ فِي آخِرِ الْبَيْتِ السَّابِقِ « لَهُ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَلَقٌ  
 بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ مَقْدَمٌ « عَلَى ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَلَقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ  
 فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ السَّابِقِ « أَلْفٌ ، مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، عُرْفًا ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَجُمْلَةُ  
 الْمُبْتَدَأِ وَخَيْرُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِيَاضَافَةِ نَحْوِ إِلَيْهَا « وَالثَّانِي ، مَبْتَدَأٌ « كَابْنِي ، السَّكَافُ جَارَةٌ  
 لِقَوْلِ مَحذُوفٍ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَتَلَقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ مَحذُوفٌ « ابْنِي ، ابْنٌ : خَيْرٌ  
 مَقْدَمٌ ، وَابْنٌ مَضَافٌ ، وَيَاءُ الْمُسْتَكْمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ « أَنْتَ ، مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَيْرُهُ  
 فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَقُولٍ لِذَلِكَ الْقَوْلِ الْمَحذُوفِ « حَقًّا » مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ « صِرْفًا » نَعْتٌ لِقَوْلِهِ حَقًّا .

عندى فى الحنو بمنزلة أبني ، فلما قال « حَقًّا » صارت الجملة نصًّا فى أن المراد البنوَّة حقيقةً ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصًّا ؛ فكان مؤكداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة للمؤثر للمؤثر فيه .

\*\*\*

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَمَا « لِي بُكَاءٌ مُبْكَاءَ ذَاتِ عَضَلَةٍ » (١)  
 أى : كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتتلة على فاعل المصدر فى المعنى (٢) ، نحو : « لَزِيدٍ صَوْتٌ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَلَهُ بُكَاءٌ مُبْكَاءَ التَّكْلِى »

(١) « كذاك ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والسكاف حرف خطاب ذو ، اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و التشبيه ، مضاف إليه بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و جملة ، مضاف إليه كلى ، السكاف جارة لقول محذوف ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم بكاء ، قصر للضرورة مبتدأ مؤخر بكاء ، مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و ذات ، مضاف إليه وذات مضاف و عضله ، مضاف إليه .

(٢) الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعة الباقية فى الكلام الذى يسبقه :  
 فأما الثلاثة التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدرًا ، وأن يكون مشعرًا بالحدوث ، وأن يكون المراد به التشبيه .  
 وأما الأربعة التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتتلة على فاعل المصدر ، وأن تكون أيضا مشتتلة على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر .

فإن لم يكن المصدر مشعرًا بالحدوث نحو قولك : لفلان ذكاء ذكاء الحكام ، أو لم تتقدمه جملة ، بل تقدمه مفرد ، كقولك : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولك : دخلت النار فإذا فيها نوح نوح الحمام — ففى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولا مطلقا والعامل فيه محذوف وجوبا ، بل هو فيها ذكرنا — بما تقدمته جملة — من الأمثلة بدل بما قبله .

فـ «صَوْتُ حَمَارٍ» مصدر تشبيهي ، وهو منصوبٌ بفعل محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : يُصَوِّتُ صَوْتُ حَمَارٍ ، وقبله جملة وهي «لِزَيْدٍ صَوْتٌ» وهي مشتملة على الفاعل في المعنى ، وهو «زَيْدٌ» وكذلك «بُكَاءُ النَّكَلِيِّ» منصوبٌ بفعل محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : يَبْكِي بُكَاءَ النَّكَلِيِّ .

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جُمْلَةٌ وَجَبَ الرَّفْعُ ، نحو : «صَوْتُهُ صَوْتُ حَمَارٍ ، وَبُكَاءُهُ بُكَاءُ النَّكَلِيِّ» ، وكذا لو كان قبله جملة [ و ] ليست مشتملة على الفاعل في المعنى ، نحو : «هَذَا بُكَاءُ النَّكَلِيِّ ، وَهَذَا صَوْتُ صَوْتُ حَمَارٍ» .

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مَفْهُومٌ من تمثيله .

\*\*\*

## المفعول له

يُنصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ، كـ «جُدُّشُكْرًا ، وَدِنٌ» (١)  
 وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّجِدٌ : وَقْتًا وَقَاعِلًا ، وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ (٢)  
 فَأَجْرُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ : كَلِزْهُدٍ ذَا قَنِيعٍ (٣)

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للجهول «مفعولا» حال من نائب الفاعل الآتي «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلا» مفعول به «أبان» كجند ، الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة ، دن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه .

(٢) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتا» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «وقاعلا» معطوف على قوله وقتا «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن فقد شرط ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط في البيت التالي .

(٣) «فأجره» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف ، والجملة في محل نصب =

المفعول له هو : المصدرُ ، المُفهِمُ عِلَّةً ، المُشَارِكُ لِعَامِلِهِ : فِي الْوَقْتِ ، وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ :  
« جُدَّ شُكْرُكَ » فَشُكْرًا : مَصْدَرٌ ، وَهُوَ مُفْهِمٌ لِلتَّعْلِيلِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى جُدَّ لِأَجْلِ الشُّكْرِ ،  
وَمُشَارِكٌ لِعَامِلِهِ وَهُوَ « جُدَّ » : فِي الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّ زَمَانَ الشُّكْرِ هُوَ زَمَانُ الْجُودِ ، وَفِي  
الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّ فَاعِلَ الْجُودِ هُوَ الْمُخَاطَبُ وَهُوَ فَاعِلُ الشُّكْرِ .

وَكَذَلِكَ : « صَرَبْتُ أَبْنِي تَأْدِيًّا » فَتَأْدِيًّا : مَصْدَرٌ ، وَهُوَ مُفْهِمٌ لِلتَّعْلِيلِ ؛  
إِذَا يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ فِي جَوَابِ « لَمْ فَعَلْتَ الصَّرْبَ ؟ » وَهُوَ مُشَارِكٌ لِضَرْبِ ؛  
فِي الْوَقْتِ ، وَالْفَاعِلِ .

وَحِكْمُهُ جَوَازُ النَّصْبِ إِنْ وُجِدَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ — أَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةَ ،  
وَأَبَانَةَ التَّعْلِيلِ ، وَاتِّحَادَهُ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ وَالْفَاعِلِ .

فَإِنْ قُدِّدَ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ تَعَيَّنَ جَرُّهُ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ ، وَهُوَ اللَّامُ ، أَوْ  
« مِنْ » أَوْ « فِي » أَوْ الْبَاءُ .

فَمَثَلُ مَا عَدِمَتْ فِيهِ الْمَصْدَرِيَّةُ قَوْلُكَ : « جِئْتُكَ لِلسَّمَنِ » .  
وَمَثَلُ مَا لَمْ يَتَّحِدْ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ « جِئْتُكَ الْيَوْمَ لِلْإِكْرَامِ غَدًا » .  
وَمَثَلُ مَا لَمْ يَتَّحِدْ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْفَاعِلِ « جَاءَ زَيْدٌ لِلْإِكْرَامِ عَمْرُو لَهُ » .  
وَلَا يَمْتَنِعُ الْجُرْءُ بِالْحَرْفِ مَعَ اسْتِكْمَالِ الشُّرُوطِ ، نَحْوُ : « هَذَا قَنِيعٌ لِيْهِ هَدِيَّةٌ » .  
وَزَعَمُ قَوْمٍ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي نَصْبِهِ إِلَّا كَوْنُهُ مَصْدَرًا ، وَلَا يَشْتَرِطُ اتِّحَادَهُ مَعَ  
عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ وَلَا فِي الْفَاعِلِ ، فَجُوزُوا نَصْبَ « إِكْرَامِ » فِي الْمَثَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\*\*\*

= خَيْرٌ لَيْسَ « مَعَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَتْنَعٍ ، وَمَعَ مُضَافٌ ، وَ« الشُّرُوطُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ  
« كَلْزَهْدِ » الْكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ عَمْرُو ، لَوْ هَدَى : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَنْعِ الْآخِي « ذَا » ،  
اسْمٌ لِإِشَارَةِ مُبْتَدَأِ « قَنْعِ » ، فَعَلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى  
اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَنْعِ وَفَاعِلِهِ فِي عَمَلِ رَفْعِ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْجَرْدُ  
وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ « أَنْ » وَأُنْشِدُوا (١)  
لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمْرُ الْأَعْدَاءِ (٢)

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، والثاني : أن يكون مُحَلًى بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافاً ، وكلها يجوز أن تُجَرَّ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرَّد عن الألف واللام والإضافةِ النَّصْبُ ، نحو : « ضَرَبْتُ أَبِي نَادِيًّا » ، ويجوز جرؤه ؛ فنقول : « ضَرَبْتُ أَبِي لِلنَّادِيِّ » ، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جرؤه ، وهو خلاف ما صرح به النحويون ، وماتَّحَبَّ الألف واللام بعكس المجرَّد ؛ فالأكثر جرؤه ، ويجوز النَّصْبُ ؛ فـ « ضَرَبْتُ أَبِي لِلنَّادِيِّ » أكثر من « ضَرَبْتُ أَبِي النَّادِيَّ » ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف :

— ١٦٣ — \* لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ \*

(١) « وقل » فعل ماضٍ « أن » مصدرية « يصحبها » يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وما : مفعول به ليصحب « المجرَّد » فاعل يصحب ، و « أن » ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل . « والعكس » مبتدأ « في مصحوب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « وأنشدوا » فعل وفاعل .

(٢) « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بأقعد « ولو » شرطية غير جازمة « توالَتْ » توالى : فعل ماضٍ ، والتاء ناء التأكيد « زمر » فاعل توالَتْ ، وزمر مضاف و « الأعداء » مضاف إليه .

١٦٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والبيت كما ورد في كلام الناظم ،

==

فهذا صدره ، ويجزه قوله :

\* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ \* =

اللغة : « لا أقعد ، أراد لا أنسكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها » الجبن ، بضم فسكون — هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف من العاقبة « الهيجاء » الحرب ، وهي تقصر وتمد . فن قصرها قول ليبيد :

\* يَا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \*

ومن مدها قول الآخر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهْنَدٌ

« توالت ، تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه « زمر ، جمع زمرة ، وهي الجماعة » الأعداء ، جمع عدو .

الإعراب : « لا ، نافية » أقعد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بقوله أقعد « ولو ، الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو توالت زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم « توالت ، توالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « زمر » فاعل توالت ، وزمر مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » حيث وقع مفعولاً لأجله ، ونصبه مع كونه محلى بأل . وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفاً ؛ فذهب سيويه - وتبعه الرخمشى - إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بما جيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه والبيتين ( رقم ١٦٤ و ١٦٥ ) وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَغْضُ الطَّرْفَ فَضَلَ حَيَاتِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرَّمَاحِ دَوَانِي

فقوله « فضل حياته » مفعول لأجله ، وهو معرف بالإضافة ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف

إلى الضمير .

وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة ؛ لأنه — فيما زعم — =



البيت ، فـ « الجبن » مفعول له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثله قوله :  
 ١٦٤ — فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكَبَانًا

== كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكرة ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل ، فال هذه زائدة لا معرفة ، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا .

والصحيح ما ذهب إليه سيويه رحمه الله في هذه المسألة ؛ لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر ، وبما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى : ( يحملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ) والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

١٦٤ — البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة ، وهو من كلمة لفريط بن أنبف أحد بني العنبر ،

اللغة : « شنوا ، أراد فرقوا أنفسهم لا جل الإغارة » الإغارة ، الهجوم على العدو والإيقاع به « فرسانا ، جمع فارس ، وهو راك الفرس » ركبانا ، جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكبي الإبل .

المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب .

الإعراب : « فليت ، حرف تم ونصب دل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم « قوما ، اسم ليت مؤخر » إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « ركبوا ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « شنوا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم - أى فرقوها - لأجل الإغارة » الإغارة ، مفعول لأجله « فرسانا ، حال من الواو في « شنوا ، « وركبانا ، معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « الإغارة ، حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع اقترانه بأل ، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وادعائه أن أل في « الإغارة ، ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه .  
 وربما قيل : انه لا شاهد في البيت ؛ لأن الإغارة مفعول به : أى فرقوا إغانتهم على عتوهم ، وليست مفعولا لأجله .

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - نصبُ ، والجرُّ - على السواء ؛ فتقول :  
 « صَرَبْتُ أَبْنِي تَادِيْبِيَّةً ، ولتأديبِيهِ » وهذا [ قد ] يُفْهَمُ من كلام المصنف ، لأنه لما  
 ذكر أنه يقل جرُّ المجرّد ونصبُ المصاحبِ للألف واللام علمُ أن المضاف لا يقلُّ فيه  
 واحدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قوله تعالى : ( يَجْمَعُونَ أَصَابِعَهُمْ  
 فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ) ومنه قوله :

١٦٥ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ  
 وَأَعْرَضُ عَنْ شَتْمِ اللَّثِيمِ تَكْرُمًا

١٦٥ البيت لحاتم الطائي ، الجواد المشهور ،

اللغة : « العوراء ، الكلمة القبيحة ، ادخاره ، استبقاه لمودته ، وأعرض ، أى أصفح .  
 الإعراب : « وأغفر ، فعل مضارع ، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا  
 « عوراء ، مفعول به لأغفر ، وعوراء مضاف و « الكريم ، مضاف إليه ، ادخاره ،  
 ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأعرض ، فعل  
 مضارع ، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن شتم ، جار ومجرور متعلق بأعرض ،  
 وشتم مضاف و « اللثيم ، مضاف إليه « تكرما ، مفعول لأجله .

الشاهد فيه : قوله « ادخاره ، حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير  
 ولو جرّه باللام فقال « لادخاره ، لكان سائغاً مقبولا .  
 وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل ،  
 وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تنفيد التعريف غير صحيح .

وفي قوله « تكرما ، شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله « تكرما ، مفعول لأجله ،  
 وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل ، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط ، ولا  
 يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك .

## المَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ . اَنَّ ظَرْفًا

الظَّرْفُ : وَقْتُ ، أَوْ مَكَانٌ ، مُضْمِنًا « فِي » بِاطْرَادٍ ، كَهِنَا أُمَكْتُ أَرْمُنًا (١)  
عَرَّفَ المَصْنَفُ الظَّرْفَ بِأَنَّهُ : زَمَانٌ - أَوْ مَكَانٌ - مُضْمِنٌ مَعْنَى « فِي » بِاطْرَادٍ ،  
نَحْوُ : « أُمَكْتُ هُنَا أَرْمُنًا » هُنَا : ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَأَرْمُنًا : ظَرْفُ زَمَانٍ ، وَكِلَيْهِمَا  
تَضَمَّنَ مَعْنَى « فِي » ؛ لِأَنَّ المَعْنَى : أُمَكْتُ فِي هَذَا المَوْضِعِ [ وَ ] فِي أَرْمُنٍ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « ضَمِنَ مَعْنَى فِي » مِمَّا لَمْ يَتَضَمَّنْ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ أَوْ المَسْكَانِ مَعْنَى  
« فِي » كَمَا إِذَا جُعِلَ أَسْمُ الزَّمَانِ أَوْ المَكَانِ مُبْتَدَأً ، أَوْ خَبْرًا ، نَحْوُ : « يَوْمُ الجُمُعَةِ يَوْمٌ  
مُبَارِكٌ ، وَيَوْمٌ عَرَفَةَ يَوْمٌ مُبَارِكٌ ، وَالدَّارُ لَزِيدٌ » فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى ظَرْفًا وَالحَالَةَ هَذِهِ ،  
وَكَذَلِكَ مَا وَقَعَ مِنْهَا بِمَجْرُورٍ ، نَحْوُ : « سِرْتُ فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ » وَ « جَلَسْتُ فِي الدَّارِ »  
عَلَى أَنَّ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ خِلَافًا فِي تَسْمِيَتِهِ ظَرْفًا فِي الاصْطِلَاحِ ، وَكَذَلِكَ مَا نُصِبَ مِنْهَا  
مَفْعُولًا بِهِ ، نَحْوُ : « بَنَيْتُ الدَّارَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الجَمَلِ » .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « بِاطْرَادٍ » مِنْ نَحْوِ : « دَخَلْتُ البَيْتَ ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ ،  
وَذَهَبْتُ الشَّامَ » فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ « البَيْتِ ، وَالدَّارِ ، وَالشَّامِ » مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى  
« فِي » وَلَكِنْ تَضَمَّنَتْهُ مَعْنَى « فِي » لَيْسَ مُطْرَدًا ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ المَسْكَانِ المُخْتَصِمَةَ  
لَا يَجُوزُ حَذْفُ « فِي » مَعَهَا ؛ فَلَيسَ « البَيْتِ ، وَالدَّارِ ، وَالشَّامِ » فِي المُثَلِّ مَنصُوبَةً

(١) « الظرف ، مبتدأ ، وقت ، خبر المبتدأ ، أو مكان ، معطوف على وقت  
« ضمنا ، فعل ماضٍ مبنى للجھول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول  
« في ، قصد لفظه : مفعول ثانٍ لضمين « باطراد ، جارٍ ومجرور متعلق بضمين  
« كهنا ، الكاف جارة لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بامكت « ارمك ،  
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ارمنا ، ظرف زمان متعلق  
بامكت أيضا .

على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تَضَمَّنَ معنى « في » باطِّرادٍ ، وهذه متضمنة معنى « في » لا باطراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى « في » ؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى « في » ؛ فكذلك ما شَبَّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : « باطِّرادٍ » ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله « ما ضمن معنى في » والله تعالى أعلم .

\*\*\*

فَانصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهِراً كَانَ ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّراً<sup>(١)</sup>  
حُكْمٌ مَا تَضَمَّنَ معنى « في » من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المَصْدَرُ ، نحو : « محبت من ضَرَبْتُكَ زيداً ، يوم الجمعة ، عند الأمير » أو الفعل ، نحو : « ضَرَبْتُ زيداً ، يوم الجمعة ، أمام الأمير » أو الوَصْفُ ، نحو : « أنا ضاربٌ زيداً ، اليوم ، عندك » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف<sup>(٢)</sup> .

(١) « فانصبه ، انصب : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به » بالواقع « جار ومجرور متعلق بانصب » فيه ، جار ومجرور متعلق بالواقع « مظهرأ » خبر لسكان الآتي مقدم عليه « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع » وإلا ، إن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أى وإلا يظهر « فانوه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « مقدراً ، حال من الهاء في « انوه » .

(٢) اعلم أن الذى يقع فى الظرف هو الحدث ، فإذا قلت لأحد « جلست أمامك ، =

والناصبُ له إمام ذكورٌ كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ : جوازاً ، نحو أن يقال : « متى جئت ؟ » فتقول : « يوم الجمعة » ، و « كم سرت ؟ » فتقول : « فرسخين » ، والتقدير : « جئت يوم الجمعة ، وسرت فرسخين » .

أو وجوباً ، كما إذا وقع الظرفُ صفةً ، نحو : « مررت برجلٍ عندك » أو صلةً ، نحو : « جاء الذي عندك » أو حالاً ، نحو : « مررت بزيدٍ عندك » أو خبراً في الحال أو في الأصل ، نحو : « زيدٌ عندك ، وظننتُ زيداً عندك » .

فالعاملُ في هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلها ، والتقديرُ في غير الصلة « استقرَّ » أو « مُستقر » وفي الصلة « استقرَّ » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملةً ، والفعل مع فاعله جملةً ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

\*\*\*

== فالجلوس — وهو الحدث — هو الذي وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت « أنا جالس أمامك ، وكذلك إذا قلت « كان جلوسى أمامك » .

واعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة ، لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى نصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن ، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً .

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف ، وهي : أن يكون صفةً ، أو صلةً ، أو خبراً ، أو حالاً ، وبنى عليه موضعان آخران : ( الأول ) أن يكون الظرف مشغولاً عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه ، والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ، لأن المتأخر عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض في الكلام ( الثاني ) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو =

وَكُلُّهُ وَقْتٌ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا<sup>(١)</sup>  
 نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ النَّفْعِ كَمَرُمِي مِنْ رُمِي<sup>(٢)</sup>

يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية<sup>(٣)</sup> : مُبْهَمًا كان ، نحو : « سِرْتُ

= قولك لمن يذكر أمرأ قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا وسمع الآن ، فناصرب « حين » عامل ، وناصرب « الآن » عامل آخر ، فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهى المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى حديث جديد .

(١) « وكل » مبتدأ . وكل مضاف ، و « وقت » مضاف إليه « قابل » خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ذاك » ذا : اسم إشارة مفعول به لقابل ، والكاف حرف خطاب « وما » نافية « يقبله » يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به يقبل « المكان » فاعل يقبل « إلا » حرف استثناء دال على الحصر « مبهما » حال ، والتقدير : لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهما .  
 (٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « الجهات » مضاف إليه « والمقادير » معطوف على الجهات « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات « صيغ » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة « من الفعل » جار ومجرور متعلق بصيغ « كرمى » جار ومجرور متعلق بخبر لمبتدأ محذوف « من رمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رمى ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى .

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المكان بدلالة الالتزام ، لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لانه أحد جزئى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالا عليه في الجملة ، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع .

لحظة ، وساعة « أو مُختصاً : إما بإضافة ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، أو بوصف نحو : « سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا » أو بملد ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَيْنِ » .

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره ، والمبهم كالجهاث [ السَّتُّ ] ، نحو : « فوق ، وتحت ، [ وَيَمِينٍ ، وَشِمَالٍ ] وأمام ، وخلف » ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو : « غُلُوَّة ، ومِيلٍ ، وفرسخٍ ، وبريدٍ »<sup>(١)</sup> تقول : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، وَسِرْتُ غُلُوَّةً » فتنصبهما على الظرفية .

وأما ما صيغ من المصدر ، نحو : « مَجَلَسَ زَيْدٍ ، وَمَقَعَدَهُ » فشرطُ نصبه — قياساً — أن يكون عامله من لفظه ، نحو : « قَمَدْتُ مَقَعَدَ زَيْدٍ ، وَجَلَسْتُ مَجَلِسَ عَمْرٍو » فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرُّه بـ « نَحْوِ » ، نحو : « جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ » ؛ فلا تقول : « جَلَسْتُ مَرْمَى زَيْدٍ » إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولهم : « هُوَ مِنِّي مَقَعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَزَجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثَّرِيَا »<sup>(٢)</sup> أى : كأن مَقَعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَزَجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثَّرِيَا ، والقياس : « هُوَ مِنِّي فِي مَقَعَدِ الْقَابِلَةِ ، وَفِي مَزَجَرِ الْكَلْبِ ، وَفِي مَنَاطِ الثَّرِيَا » ولكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي ، وإلى هذا أشار بقوله :

(١) الغلوة — بفتح الغين المعجمة وسكون اللام — فسرها المتقدمون بالباع مائة باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهمَا محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم ، ومنهم من قدرها بثلاثمائة ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ .

(٢) يقول العرب « فلان منى مقعد القابلة » يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة ، ويقولون « فلان منى مزجر الكلب » يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب ، ويراد بهذا النم ، ويقولون « فلان منى مناط الثريا » يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة ، يعنى أنه فريد في شرفه ورفعة قدره .

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِيَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أُجْتَمَعَ (١)  
 أى : وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع  
 معه في أصله ، أى : أن ينتصب بما يُجامعه في الاشتقاق من أصل واحد ، كجماعة :  
 « جلست » بـ « مجلس » في الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلهما واحد ، وهو :  
 « الجُلوس » .

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مُبْهَمَان ؛ أما المقاديرُ  
 فذهب الجمهور أنها من الظروف البهمة ، لأنها — وإن كانت معلومة المقادير — فهى  
 مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [ الظروف ]  
 المبهمة ؛ لأنها معلومة المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : « جلست  
 مجلساً » ومختصاً ، نحو : « جلست مجلس زيد » .

وظاهرُ كلامه أيضاً أن « مرعى » مشتق من رعى ، وليس هذا على مذهب  
 البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص — وهو : ما له أقطارٌ تحويه — لا ينتصب  
 ظرفاً ، فاعلم أنه يُسمع نصب كل مكانٍ مختص مع « دخل » و« سكن » ونصبُ

(١) « وشرط ، مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « كون » مضاف إليه ، وكون  
 مضاف ، و « ذا » مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « مقيساً » خبر السكون  
 الناقص « أن » مصدرية « يقع » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشارة للأخوذ من مصدر الفعل ،  
 و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « ظرفاً » حال من فاعل يقع المستتر فيه  
 « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « ظرفاً » أو بمحذوف صفة له « فى أصله » معه ، « جار  
 ومجرور وظرف ، متعلقان باجتماع الآتى « اجتمع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من اجتماع وفاعله لا محل لها صلة « ما »  
 المجرورة محلا باللام .



« الشأم » مع « ذهب » ، نحو : « دخلت البيتَ ، وسكنتُ الدارَ ، وذهبتُ الشأمَ »  
واختلف الناسُ في ذلك ، فقيل : هي منصوبة على الظرفية شدوذاً ، وقيل : منصوبة على  
إسقاط حرف الجر ، والأصلُ « دخلت في الدار » فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ،  
نحو : « مررت زيداً » وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ، ذكر الشارح منها ثلاثة :

(الأول) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني  
المبهم عليها ، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاة ؛ ونسبه  
الشلوين للجمهور ، وصححه ابن الحاجب .

(الثاني) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر ، يعني على الحذف والإيصال ،  
كما انتصب « الطريق » ، في قول الشاعر ( وانظر الشاهد رقم ١٥٩ ) :

لَدُنَّ يَهْزُ الْكَفُّ يَفْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهذا مذهب الفارسي ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيديويه ، وقد اختاره ابن مالك .

(الثالث) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل  
القاصر بالفعل المتعدى . كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل  
القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة .

(الرابع) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة ، وعللوا هذا القول بأن  
نحو « دخل » يتعدى بنفسه ثارة وبحرف الجر تارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على  
أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه  
الأسماء كانت من هذا النوع ، إلا أن يخص هذا القول بنحو « دخل » ، مما له حالتان  
تساوتان في كثرة ورود ، بخلاف « ذهب » .

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصْرُفٍ فِي الْعُرْفِ (١)  
 وَغَيْرُ ذِي التَّصْرُفِ : الَّذِي لَزِمَ  
 ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ (٢)

ينقسم اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالتصرفُ من ظرفِ الزمانِ أو المكانِ : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ، كـ « يوم ، ومكان »

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « يرى » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول « ظرفاً » مفعول ثانٍ ليرى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير » معطوف على قوله « ظرفاً » السابق ، وغير مضاف ، و « ظرف » مضاف إليه « فذاك » الفاء زائدة ، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ « ذو » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء في جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومته ، وذو مضاف ، و « تصرف » مضاف إليه « في العرف » جار ومجرور متعلق بتصرف .

(٢) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « التصرف » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « لزِمَ » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من لزِمَ وفاعله لا محل لها صلة الذى « ظرفية » مفعول به للزم « أو شبهها » معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزِمَ ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله « ظرفية » المذكور في البيت ؛ إذ بصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها ، ومنه الذى لزِمَ شبه الظرفية وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيد ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف يتقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : الذى يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفية وشبهها ، تعنى أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف « من الكلم » جار ومجرور متعلق بلزِمَ أو بشبهه أو بمحذوف حال من « غير ذى التصرف » .

فإن كل واحد منهما يُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا ، نحو : « سِرْتُ يَوْمًا ، وجلسْتُ مكانًا » ، ويستعملُ مُبْتَدَأً ، نحو : « يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ مَبَارَكٌ ، وَمَكَانُكَ حَسَنٌ » وفاعلًا ، نحو : « جاء يومُ الجمعة ، وارتفع مكانُك » .

وغير المتصرف هو : ما لا يستعمل إلا ظرفًا أو شبهه نحو : « سَحَرَ » إذا أُرِدَتْهُ من يوم بعينه<sup>(١)</sup> ، فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) ، و « فوق » نحو : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ » فكل واحد من « سحر ، وفوق » لا يكون إلا ظرفًا<sup>(١)</sup> .

والذي لزم الظرفية أو شبهها « عِنْدَ [ وَالدُّنْ ] » والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ « مِنْ » ، نحو : « خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ » ولا تُجْرَى « عند » إلا بـ « مِنْ » فلا يقالُ « خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ » ، وقولُ العامةِ : « خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ » خطأ<sup>(٢)</sup> .

(١) مثل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثلين : أحدهما « سحر » ، إذا أردت به سحر يوم معين . وهذا صحيح ، وثانيهما « فوق » ، والتشبيه لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها بدليل مجيئه مجروراً بمن في قوله تعالى : ( غر عليهم السقف من فوقهم ) وفي آيات أخر .

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية « قط » ، و « عوض » ، ظرفين للزمان أولهما للباضي وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النفي أو شبهه ، ومنها أيضاً « بدل » ، إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً « بينا » ، و « بيننا » ، ومنها « مذ » ، و « منذ » ، إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب كقط وعوض .

(٢) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم : « حتى متى » ، فأدخلوا حتى على ظرف =

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْتَرُ<sup>(١)</sup>

ينوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلاً ، كقولك : « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى :  
مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ ، فأعرب  
بإعرابه ، وهو النَّصْبُ على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول : « آتَيْكَ جُلُوسَ  
زَيْدٍ » تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامة المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ ، نحو : « آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ ،  
وَقُدُومَ الْحَاجِّ ، وَخُرُوجَ زَيْدٍ » والأصلُ : وَقَتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَقَتَ قُدُومِ الْحَاجِّ ،  
وَوَقَتَ خُرُوجِ زَيْدٍ ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضافُ إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ  
في كل مصدر<sup>(٢)</sup> .

== الزمان ، وقالوا : د إلى أين ، و د إلى متى ، فأدخلوا د إلى ، الجارة على ظرف  
الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال د حتى ،  
الجارّة على لفظ د متى ، من بين أسماء الزمان ، وإدخال د إلى ، الجارة على لفظ  
د متى ، ولفظ د أين ، من بين جميع الظروف ، اتباعاً لهم ، ولا يجوز القياس على  
شيء من ذلك .

(١) وقد ، حرف تقييل د ينوب ، فعل مضارع د عن مكان ، جار ومجرور متعلق  
بـينوب د مصدر ، فاعل ينوب د وذاك ، الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ،  
والكاف حرف خطاب د في ظرف ، جار ومجرور متعلق بـيكثر الآتي ، وظرف مضاف ،  
و د الزمان ، مضاف إليه د يكثر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى ذاك ، والجملة من يكثر وفاعله في عمل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ذكر الشارح — تبعاً لناظم — واحداً بما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وبين  
أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة — بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر  
عن ظرف الزمان — وأن نيابته عن ظرف المكان سماحية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد  
عن العرب ، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً أو مكانياً :  
==

== الأول : لفظ « بعض » ، ولفظ « كل » ، مضافين إلى الظرف ، نحو « بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم » ، وذلك من جهة أن كلتي بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - في باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة .

الثاني : صفة الظرف ، نحو « سرت طويلا شرق القاهرة » .

الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو « صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسخا » .

الرابع : الفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان ، نحو « أحقا » في قول الشاعر :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا      وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبُ  
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا      فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ  
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ      تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَّ الْمَجَالِسِ  
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَابِي

\*\*\*

## الْمَفْعُولُ مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ « سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً » (١)  
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ ، لِأَلْوَاوِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ (٢)  
المفعول معه هو : الاسم ، المنتصب ، بعد واو بمعنى مع .

والناصب له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه .

فمثال الفعل : « سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَةً » أي : سِيرِي مع الطريق ، فالطريقَ منصوبٌ بِسِيرِي .

ومثال شبه الفعل : « زيد سائرٌ والطريقَ » ، و « أعجبنى سِيرُكَ وَالطَّرِيقَ »  
فالطريق : منصوبٌ بِسَائِرٍ وَسِيرِكَ .

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ الْوَاوُ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَرْفٍ

(١) « ينصب ، فعل مضارع مبني للجهول « تالي ، نائب فاعل ينصب ، وتالي مضاف  
و « الواو ، مضاف إليه « مفعولا » حال من نائب الفاعل « معه ، مع : ظرف متعلق  
بقوله « مفعولا ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « في نحو ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن في نحو « سيري ، فعل أمر . وياه المخاطبة فاعل ،  
والجملة في محل جر بإضافة نحو إليها « والطريق ، مفعول معه « مسرعه ، حال من ياه  
المخاطبة في قوله سيري .

(٢) « بما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من الفعل ، جار ومجرور  
متعلق بقوله سبق الآتي « وشبهه ، الواو عاطفة ، وشبه معطوف على الفعل ، وشبه مضاف  
والضمير مضاف إليه ، سبق ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما ، المجرورة محلاً بالياء « ذا ، اسم لإشارة مبتدأ  
مؤخر « النصب ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « لا ، حرف عطف « بالواو ،  
جار ومجرور معطوف على بما « في القول ، جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق  
« الأحق ، نعت للقول ،

أَخْتَصَّ بِالاسْمِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ؛ لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا الْجَرْءَ ، كَحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَإِنَّمَا قِيلَ : « وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ » احْتِرَازًا مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ فَإِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِالاسْمِ وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ شَيْئًا ؛ لَكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، بِدَلِيلِ تَخَطُّي الْعَامِلِ لَهَا ، نَحْوُ : « سَرَرْتُ بِالْعَلَامِ » .

وَيُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ الْمَصْنَفِ : « فِي نَحْيِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مَسْرَعَةً » أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَقْيَسٌ فِيمَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهُوَ : كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَ وَאוُ بِمَعْنَى مَعَ ، وَتَقَدَّمَ فِعْلٌ أَوْ شَبَهَهُ ، وَ [ هَذَا ] هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ (١) .

وَكَذَلِكَ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : « بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَهَهُ سَبِقَ » أَنَّ عَامِلَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « وَالنَّيْلَ سَرَرْتُ » وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ ، أَمَّا تَقَدُّمُهُ عَلَى مُصَاحِبِهِ — نَحْوُ : « سَارَ وَالنَّيْلَ زَيْدٌ » — فَفِيهِ خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ مَنَعُهُ (٢) .

(١) يريد الشارح بالمثالة في قوله « مقيس فيما كان مثل ذلك — إلخ » المشابهة فيما ذكر ، وفي كون الاسم الذي بعد الواو بما لا يصح عطفه على ما قبل الواو . وقد اختلف النحاة في هذه المسألة ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولا معه ، وذهب ابن جنى إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم في ما لا يصح من الشواهد نثراً ونظماً ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبة — بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد — من غير ضرورة ولا ملجئ ما ، يقطع بذلك .

(٢) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على مصاحبه : أي يجوز أم لا يجوز ؟ فذهب ابن جنى إلى أن ذلك جائز ، والذي يؤخذ من كلامه في كتابه « الخصائص » وغيره أنه استدل على جوازها بأمرين ، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فنقول : جاء وزيد عمرو ، كما قال الشاعر :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ - - وَرَحْمَةُ اللَّهِ - السَّلَامُ =

وَبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبٍ  
بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بِنَصْبِ الْعَرَبِ (١)

حَقُّ الْمَفْعُولِ [ مَعَهُ ] أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ تَمَثِيلُهُ ، وَسُمِعَ مِنْ كَلَامٍ  
الْعَرَبِ نَصْبُهُ بَعْدَ « مَا » وَ « كَيْفَ » الِاسْتِفْهَامِيَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْفِظَ بِفِعْلِ ،

== وَالشَّيْءُ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أَخَذَ حَكْمَهُ ، وَثَانِي الِاسْتِدْلَالِ أَنْهُ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ الْمَحْتَجِّ  
بِكَلَامِهِمْ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ كَمَا فِي قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ مِنْ قَصِيدَةِ يِعْتَابِ  
فِيهَا ابْنِ عَمِّهِ :

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي  
فَرَعِمَ أَنْ الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ « وَفُحْشًا ، وَوَالْمَعِيَّةُ ، وَالْإِسْمُ بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ  
مَعَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِ الْفَزَارِيِّينَ . وَهُوَ مِنْ شِعْرَاءِ الْحِمَاةِ :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسُّوءَةَ اللَّقْبَاءَ  
فَرَعِمَ أَنْ الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ « وَالسُّوءَةَ ، وَوَالْمَعِيَّةُ ، وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ  
مَفْعُولٌ مَعَهُ نَقَدِمَ عَلَى مَصَاحِبِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ « اللَّقْبَاءُ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ عِنْدَهُ : وَلَا أَلْقِبُهُ  
اللَّقْبَاءُ وَالسُّوءَةَ ،

وَلَيْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِيٍّ بِسَدِيدٍ ، وَلَا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ صَحِيحٌ ، أَمَا تَشْبِيهِ الْمَفْعُولِ  
مَعَهُ بِالْمَعْطُوفِ فَلَنْ سَلْنَا لَهُ شِبْهَهُ بِهِ لَمْ نَسْلَمْ أَنْ الْمَعْطُوفُ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَعْطُوفِ  
عَلَيْهِ ، بَلْ كَوْنُهُ تَابِعًا يَنَادِي بِأَنَّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ ، فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ شَاهِدًا عَلَى تَقْدِيمِ  
الْمَعْطُوفِ فَضُرُورَةٌ أَوْ مَوْوَلٌ ، وَأَمَّا الْبَيْتَانِ اللَّذَانِ أَنْشَدَهُمَا عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ  
عَلَى مَصَاحِبِهِ فَبَعْدَ تَسْلِيمِ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِيهِمَا لِلْمَعْطُوفِ وَقَدِمَ  
الْمَعْطُوفُ ضُرُورَةً .

(١) « وَبَعْدَ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « نَصَبٌ » الْآتِي ، وَبَعْدَ مُضَافٍ ، وَ « مَا » قَصْدٌ  
لِفِظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَا مُضَافٌ وَ « اسْتِفْهَامٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الدَّالِّ إِلَى الْمَدْلُولِ  
« أَوْ » عَاطِفَةٌ « كَيْفَ » مَعْطُوفٌ عَلَى « مَا » ، السَّابِقُ « نَصَبٌ » ، فِعْلٌ مَاضٍ « بِفِعْلِ » جَارٌ  
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَصْبِ ، وَفِعْلٌ مُضَافٌ ، وَ « كَوْنٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَضْرُوعٌ » نَعْتٌ لِفِعْلِ  
« بَعْضٌ » فَاعِلٌ نَصَبِ ، وَبَعْضٌ مُضَافٌ ، وَ « الْعَرَبُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .



نحو: « ما أنت وزيداً<sup>(١)</sup> » و « كيف أنت وقصعة من تريد » فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من تريد، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ « تكون » المضمر.

\*\*\*

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلاَضْمَفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ<sup>(٢)</sup>

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَا أَنْتَ وَالسَّبْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذَّكْرِ الضَّابِطِ

الشاهد في قوله « ما أنت والسبر » حيث نصب « السبر »، على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيديوية:

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بِنَّ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يَخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنَ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا ؟

الشاهد في قوله « وما حَضَنَ والجِيَادَا »، حيث نصب « الجِيَادَا »، على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعمى:

نُسَكَلُّنِي سَوِيْقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ ؟

وكما قال أوس بن حجر:

عَدَدَتْ رِجَالًا مِنْ قَمِيْنٍ تَفَجَّسَا فَمَا ابْنُ لُبَيْبِي وَالتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ ؟

وكما قال المخبل يهجو الزبرقان بن بدر:

يَا زِبْرِقَانُ أَخَابَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ—وَيْبُ أَبِيكَ—وَالْفَخْرُ ؟

(٢) «والعطف، مبتدأ وإن، شرطية يمكن، فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون =

وَالنَّصْبُ إِنَّمَا لَمْ يَجْزِ العَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقَدُ إِضْمَارَ عَامِلٍ نُصِبَ (١)

الاسم الواقع بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولاً ، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعفٍ ، أو بلا ضعف .

فإن أمكن عطفه بلا ضعفٍ فهو أحقُّ من النصب ، نحو : « كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالأَخوين » فرَفَعُ « زيد » عطفًا على المضمير المتصل أوَّلِي من نصبه مفعولاً معه ؛ لأن العطف ممكن للفصل ، والتشريك أوَّلِي من عدم التشريك ، ومثله « سَارَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » فرَفَعُ « عمرو » أوَّلِي من نصبه .

وإن أمكن العطفُ بضعفٍ فالنصبُ على المعية أوَّلِي من التشريك (٢) ؛

= وجواب الشرط محذوف ، بلا ضعف ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، ولا مضاف وضعف : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بإمكان « أحق » ، خبر المبتدأ ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره ، والنصب مختار ، مبتدأ وخبره « لدى » ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و « ضعف » مضاف إليه ، وضعف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه .

(١) « النصب » مبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يجوز » فعل مضارع فعل الشرط « العطف » فاعل يجوز ، وجواب الشرط محذوف « يجب » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أو اعتقد » أو : عاطفة ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إضمار » مفعول به لا اعتقد ، وإضمار مضاف و « عامل » مضاف إليه « نصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جملة الشرط وجوابه — على هذا — في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الضعف الذي لا يتأني معه العطف إما أن يكون لفظياً : أى عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب ، وإما أن يكون معنوياً . وقد مثل الشارح للضعف اللفظي ، ولم يمثل للضعف المعنوي : أى الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى . ومن أمثلته قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، وبيانه أنك لو عطفت الفصيل =

لسلامته من الضعف ، نحو : « سرتُ وزيداً » ، فنصبُ « زيدٍ » أولى من رفعِهِ ؛  
لضعف العطف على المضمَر المرفوع المتصل بلا فاصل .

وإن لم يمكن عطفُهُ تعيّنَ النصبُ : على المِعيّة ، أو على إضمار فعل [ يليق به ] ،  
كقوله :

\* عَظَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \* — ١٦٦

= على الناقه لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقه متسبب عن مجرد ترك إياها ، وليس  
كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقه وتركت فصيلها يرضعها —  
تعني يتمكن من رضاعها — لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى :  
لو تركت الناقه مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ، لأن المِعيّة يراد بها  
المِعيّة حساً ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله  
ضعيفاً ، ومثله قول الشاعر :

إِذَا أُعْجِبْتِكَ الدَّهْرَ حَالَ مَنَ امْرِئٍ فَدَعَهُ وَوَاكَلَ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

إذ لو عطف « الليالي » على « أمره » ، لكانت محتاجة إلى تقدير : واكل أمره لليالي وواكل  
اليالي لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج  
إلى شيء .

١٦٦ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد  
اختلفوا في تتمته ، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه :

\* حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا \*

ويرويه العلامة الشيرازى عجز بيت ، ويروى له صدرا هكذا :

\* لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارَدَا \*

اللغة : « شتت » يروى في مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » اسم مبالغة من  
هملت العين ، إذا انهمرت بالدموع .

الإعراب : « عطفها » فعل وفاعل ومفعول أول « تبنا » مفعول ثانٍ « وماء »  
ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه « بارداً » صفة للمعطوف الذى هو ماء =

فأما : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : « وسقيتها ماء باردًا » وكقوله تعالى : ( فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ) فقوله : « وشركاءكم » لا يجوز عطفه على « أمركم » ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : « أجمعت شركائي » وإنما يقال : « أجمعتُ أمرى ، وجمعتُ شركائي » فشركائي : منصوب على المعية ، والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : « فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم » .

\*\*\*

== الشاهد فيه : قوله « وماء » فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال « علفتها ماء » ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على « علفتها » ، والتقدير : علفتها تبنا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن « علفتها » معنى « ألفتها » أو « قدمت لها » ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة .  
وسياتى لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد ( رقم ٢٩٩ ) في مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى .

## الاستثناء

مَا أُسْتَثْنَتْ «الآ» مَعِ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ كُنْفِيٍّ ائْتَجِبَ (١)  
 اِتِّبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ ، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ (٢)

حكم المستثنى بـ «إلا» النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء

(١) «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنت» استثنى : فعل ماض ، والتاء للأنثى  
 «إلا» قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعاثد  
 إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا «مع» ظرف متعلق باستثنت ، ومع  
 مضاف و «تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
 تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع  
 خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتخب» الآتي ، وبعد مضاف ، و «نفي» مضاف  
 إليه «أو» حرف عطف «كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي ، والكاف  
 مضاف ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبني للمجهول :

(٢) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و «ما»  
 اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة  
 «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول :  
 مفعول به لانصب ، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن  
 تميم» جار ومجرور متعلق بقوله «وقع» الآتي فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
 مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر ، وجملة «وقع» من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه جوازا  
 تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن في المنقطع  
 وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن  
 المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله «عن تميم» وقوله «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما  
 بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع في المنقطع عن تميم .

كان متصلاً أو منقطعاً<sup>(١)</sup> ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وضربت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

(٣) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه .

من ذلك قول الأخطل التغلبي :

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَمْنَزِلٌ خَلَقُ عَافٍ تَغْيِيرٌ إِلَّا النَّوْىُ وَالْوَتْدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا النوى والوتد » فإن الكلام — بحسب الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو الضمير المستتر في « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر في تغير الذى هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغْيِبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالِدَبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور » فإن الكلام موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهه ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله « أقربوه » فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء في هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ، وأن الكلام — وإن كان إيجاباً في الظاهر — نفي عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » في البيت الأول « لم يبق على حاله » ومعنى « تغيب عنه أقربوه » في البيت الثاني « لم يحضروا » ، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا النوى والوتد » ، وأن الشاعر الثاني لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » ، لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منقح أخذ حكم الكلام المنقح .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء «كلام موجب» أنه ليس منفياً مطلقاً ، لا في اللفظ ولا في المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .

ومررت بالقوم إلا حماراً « فـ «زيداً» في هذه المثل منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة « إلا » ، واختار المصنف — في غير هذا الكتاب — أن الناصب له « إلا » وزعم أنه مذهب سبويه<sup>(١)</sup> وهذا معنى قوله : « ما استثنت ألا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام الكلام ، إذا كان موجباً

(١) للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد « إلا » خلاف طویل ، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تتلخص في أربعة أقوال :

الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على « إلا » ، بواسطتها ، فيكون عمل « إلا » هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس « إلا » وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به في غير هذا الكتاب ، وعباراته في الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب « ما استثنت إلا » ثم يقول بعد أبيات « وألغ إلا » ، وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل « إلا » ، باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الأول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » ، والتقدير : استثنى زيدا ، مثلا ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على « إلا » ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل « إلا » هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أ قلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة « إلا » .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل « إلا » بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضئيف ، لتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجِبٍ — وهو المشتمل على النفي ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : النهى ، والاستفهام — فإما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بعضاً مما قبله .

فإن كان متصلاً ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار<sup>(١)</sup> ، والمشهور أنه بَدَلٌ من متبوعه<sup>(٢)</sup> ، وذلك نحو : « ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ،

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً منقياً ، وليس هذا الإطلاق بسديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : ما زارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعاً ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويلة ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيداً ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضوع لأن الإتيان إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجح التلاميذ إلا علياً ، فتقول له : ما نجحوا إلا علياً ، وإنما اختير النصب على الاستثناء هنا لئتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنفى بَدَلٌ من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه بَدَلٌ بمعنى من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى =



وإلّا زيداً ، ولا يقيم أحدٌ إلا زيداً ، وإلّا زيداً ، وهل قام أحدٌ إلا زيداً ؟ وإلّا زيداً ، وما ضَرَبْتُ أحدًا إلا زيداً ، ولا تضرب أحدًا إلا زيداً ، وهل ضَرَبْتُ أحدًا إلا زيداً ؟ ؛ فيجوز في « زيداً » أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختارُ ، وتقولُ : « مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ

== أن إلام في هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذي قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفي — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه منقح ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيويه بأنا إنما جعلناه بدلا منه في عمل العامل فيه ، وتخالفا في النفي والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ، وقد رأينا التوابع تتخالف في النفي والإثبات ، من ذلك النعت في نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لييب .

وقد بين ذلك العلامة السيوطي بيانا وافيا ، وهاك عبارته « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البدل ، وتكون في العطف بيل ولا ولكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى ، وقد قالوا : « مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البدل ههنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتيان يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : ( ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعني أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفي كأحد وعرب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى ( ما فعلوه إلا تلليل منهم ) .

إِلَّا زَيْدٍ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَلَا تَمُرُّ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَهَلْ مَرَّرْتَ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ؟ وَإِلَّا زَيْدًا .

وهذا معنى قوله : « وبعد نفي أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختيار إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نفي أو شبه نفي <sup>(١)</sup> .

(١) قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى عما قبلها ، وذلك كأن تقول ، ما جاءنى من أحد إلا زيد ، أو تقول ، لا أحد فيها إلا زيد ، .  
وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد إلا ، فيه — وهو زيد — معرفة بالعلية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت ، لأنه مستثنى من نفي ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت زيدا ، فى هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائدة العاملة فى « أحد ، المبدل منه ، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و « زيد ، معرفة مثبتة كما أنبأتك .

وأما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للمبدل منه — وهو أحد الواقع اسماً للنافية للجنس — لكنت قد أعلمت لا النافية للجنس فى معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البدل : هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فلا تردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول — وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظاً بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعاً ، وفى المثال الثانى — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو لا ، واسمها فى قوة مبتدأ كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة فارفع زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَمَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً » ، ولا يجوز الإتيانُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً ، وما ضربت القومَ إلا حماراً ، وما مررت بالقوم إلا حماراً » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَأَنْصِبُ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانه .

فمضى البيتين أن الذى استثنى بـ « إلا » ينتصبُ ، إن كان الكلام مُوجِباً ووقع بعد تمامه ، وقد نَبَّه على هذا التقييدِ بذكره حُكْمُ النفي بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامِهِ يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً .

وإن كان غيرَ مُوجِبٍ — وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي — انْخَبَ — أى : اختيرَ — إتيانُ ما اتصل ، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانَ المنقطع .

\* \* \*

وغيرُ نَصْبِ سابقٍ في النفيِ قَدْ يَأْتِي ، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرْتُ إِنْ وَرَدَ<sup>(١)</sup>

(١) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف و « نصب » مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق » مضاف إليه ، جار ومجرور متعلق بقوله « يأتى » ، الآتى « قد » ، حرف دال على التقليل ، وجملة « يأتى » ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب » ، في محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » ، حرف استدراك « نصبه » ، نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف وإلهام مضاف إليه « اختر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » ، شرطية « ورد » ، فعل ماضى فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه<sup>(١)</sup> فإما أن يكون الكلام مُوجِباً ، أو غير مُوجِبٍ .

فإن كان مُوجِباً وجب نصبُ المستثنى ، نحو : « قام إلا زيدا القوم » .

وإن كان غير مُوجِبٍ فالمختار نصبُه ؛ فتقول : « ما قام إلا زيدا القوم » ،

ومنه قوله :

١٦٧ — فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

وقد رُوِيَ رَفَعُهُ ؛ فتقول : « ما قام إلا زيدا القوم » قال سيبويه : « حدثني

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور ، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط ، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك « القوم إلا زيدا أكرمت ، والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعا نحو « إلا زيدا أكرمت القوم ، وفي هذه خلاف .

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى ( في شرح ش ١٧٥ ) فنجليها لك .

١٦٧ — البيت للكاتب بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية ، يمدح فيها آل النبي

صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِبَائِي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْمَبُ ؟

اللغة : « طربت ، الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو هو « البيض ، جمع بيضاء وهي المرأة النقية « وذو الشيب يلعب ، جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام في المغني - على تقدير همزة الاستفهام ، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلعب ؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه « أذو الشيب يلعب ، « شيعة ، أشباع وأنصار « مذهب الحق ، يروى في مكانه « مشعب الحق ، والمراد : أنه لا قصد له إلا طريق الحق .

الإعراب : « وما ، نافية « لي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة استثناء « آل ، مستثنى ، وآل مضاف ، و « أحمد ، مضاف إليه « شيعة « مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، « وما لي إلا المذهب الحق مذهب ، مثل الشطر الأول في الإعراب تماما .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد ، وقوله « إلا مذهب الحق ، حيث نصب المستثنى

إلا في الموضعين ، لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام منفي ، وهذا هو المختار .

يُؤْسُ أَنْ قَوْمًا يُوثِقُ بَعْرِيَّتَهُمْ يَقُولُونَ : مَا لِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ « وَأَعْرَبُوا الثَّانِي بَدَلًا  
مِنَ الْأَوَّلِ [ عَلَى الْقَابِ ] [ لِهَذَا السَّبَبِ ] وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٦٨ - فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمضى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب - وهو الرفعُ -

١٦٨ - البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، من قصيدة يقولها في يوم  
بدر ، وأولها قوله :

أَلَا يَا لِقَوِي هَلْ لِمَا حُمِّ دَافِعُ ؟ وَهَلْ مَأْمَنِي مِنْ صَاحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ ؟

اللغة : « حم ، تقول : حم الأمر - بالبناء للجهول - ومعناه قدر ، وتقول : قد  
حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهياً أسبابه « يرجون ، يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة  
شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله ( عسى أن  
يبعثك ربك مقاماً محموداً ) .

الإعراب : « فإنهم ، إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه « يرجون ، فعل  
وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « منك ، جار ومجرور متعلق بـ يرجون « شفاعته ،  
مفعول به ليرجون « إذا ، ظرفية « لم ، نافية جازمة « يكن « فعل مضارع تام مجزوم  
بـلم « إلا ، أداة استثناء « النبيون ، مستثنى ، وستعرف ما فيه « شافع ، فاعل يكن ، وهو  
المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون ، حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ،  
والكلام منفي ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرج به بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن  
قوله « النبيون ، معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغاً : أى  
لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع ، بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس  
الأصل ؛ فالذى كان بدلاً صار بدلاً منه ، والذى كان بدلاً منه قد صار بدلاً ، وتغير نوع  
البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض .

وذلك إذا كان الكلام غير مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولكن المختار نصبه .

وعلم من تخصيصه ورُود غيرِ النصب بالنفي أن الموجَب يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيداً القوم » .

\*\*\*

وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقٌ « إِلَّا » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ « أَلَا » عُدِمًا<sup>(١)</sup>  
 إذا تفرغ سابق « إلا » لما بعدها — أى : لم يشتغل بما يطأبه — كان الاسمُ الواقعُ بعد « إلا » مُعْرَبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربتُ إلا زيداً ، وما مررتُ إلا بزيد » فـ « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيداً » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر « إلا » .

(١) « وان ، شرطية » يفرغ ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط « سابق ، نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، إلا ، قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافاً إليه ، وليس هذا الإعراب بشيء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يحل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ « بعد ، ظرف مبنى على الضم لانهقطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما ، المجرورة محلاً باللام « يكن ، فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما ، الكاف جارة ، ما زائدة « لو ، مصدرية « إلا ، قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما ، فعل ماضى مبنى للجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا ، و « لو ، ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « يكن ، وتقدير الكلام : يكن هو كائننا كعدم إلا في الكلام .

وهذا هو الاستثناء المفرغ<sup>(١)</sup> ولا يقع في كلام مُوجِبٍ<sup>(٢)</sup> فلا تقول : « ضَرَبْتُ  
إلا زيدا » .

\*\*\*

وَأَلغِ «إِلَّا» ذَاتَ تَوْكِيدٍ : كَلَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا<sup>(٣)</sup>  
إذا كررت «إِلَّا» لقصده التوكيد لم تَوَرَّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُفِئِدْ

(١) يجوز تفرغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه  
والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال  
المؤكدة ؛ فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا  
ضرباً ، ولا أن تقول : لا تمث إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام في هذه المثل ونحوها  
يتناقض صدره مع مجزه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب ، ولم يفرق  
بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة ، وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان :  
أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب  
الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول « ضربت إلا زيدا » لكان  
المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد  
بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — يجعل الفعل الواقع على بعض  
الناس واقعاً على كلهم ، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتماد بما عدا هذا البعض —  
أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثاني لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب  
بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثاني : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك :  
قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز .

(٣) « وَأَلغِ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إلا » قصد  
لفظه : مفعول به لا ألغِ « ذات » حال من « إلا » وذات مضاف ، و« توكيد » مضاف  
إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرر » فعل مضارع مجزوم بلا ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بهم » جار ومجرور متعلق بتمرر « إلا » حرف  
استثناء « الفتى » مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلاً بالباء « إلا » توكيد لإلا السابقة  
« العلاء » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل .

غير توكيد الأولى . وهذا معنى إلغائها ، وذلك في البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ إلا أخيكَ » ف « أخيكَ » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُفد فيه استثناءً مستقلاً ، وكأنك قلت : ما مررت بأحدٍ إلا زيد أخيك ، ومثله : « لا تمرُّزُ بهم إلا الفتى إلا العلاءَ » [ والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العلاءَ ] ف « العلاءَ » بدل من الفتى ، وكررت « إلا » توكيداً ، ومثال العطف « قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً » والأصل : إلا زيداً وعمراً ، ثم كررت « إلا » توكيداً ، ومنه قوله :

١٦٩ - هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : وَطُلُوعُ الشَّمْسِ ، وكررت « إلا » توكيداً .

١٦٩ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ،

وبعده قوله :

أَبِي الْقَلْبُ إِلَّا أُمَّ عَمَّرُو ، وَأَصْبَحَتْ تُحْرَقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا  
وَعَايَرَهَا الْوَأَشُونَ أَنِي أَحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرَةٌ عَنكَ عَارُهَا

اللمعة : « غيارها ، بزنة قيام - هو مصدر بمعنى الغياب « تحرق ، بالبناء للمجهول -

توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة ، بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من التائم « عيرها الواشون ، نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم .

الإعراب : « هل ، حرف استفهام بمعنى النقي « الدهر ، مبتدأ « إلا ، أداة استثناء

ملغاة « ليلة ، خبر المبتدأ « ونهارها ، الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا ، الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد « طلوع ، معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس ، مضاف إليه « ثم ، عاطفة ، غيارها ، غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس ، حيث تكررت إلا ، ولم تفد غير مجرد

التوكيد ، فألغيت « وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زيادة « إلا ، في هذا الموضع =



وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله :

١٧٠ — مَالَكُ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

= زيادة « لا » ، في نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد « لا » ، الثانية على ما بعد « لا » ، الأولى ، وليست « لا » ، الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى :

١٧٠ — هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد

سيبويه ( ٢٧٤ / ١ ) .

اللغة : « شيخك » ، هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل ، ولسكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذي طعن في السن ، وعلى هذا يفسر الرسم كما قال الأعمى بالسعى بين الصفا والمروة ، ويفسر الرمل بالسعى في الطواف ، وكأنه قال : لا منمنعة في ولا عمل عندي أفوق فيه غبرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة « شنجك » ، بالنون والجيم الموحدين . وهو الجمل ، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن ، وكان الذي دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسم والرمل ، ولكن الذي عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و« رسيمة ورمله » ، على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير .

المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منمنعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره ، وهما الرسم والرمل ، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصيلة التي اخترناها وصوبناها .

الإعراب : « ما » ، نافية « لك » ، جار ومجرور ، ومثله « من شيخك » ، ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، و« شيخ » مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » ، أداة استثناء « عمله » ، عمل : مبتدأ مؤخر ؛ وعمل مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » ، زائدة للتوكيد « رسيمة » ، رسم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسم مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » ، الواو عاطفة ، إلا : زائدة للتوكيد « رمله » ، رمل : معطوف على رسيمة ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا رسيمة وإلا رمله » ، حيث تكررت « إلا » في البدل والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد أُلغيت .

والأصلُ : إِلا عَمَلَهُ رَسِيمُهُ وَرَمَلَهُ ، فـ « رَسِيمُهُ » : بدل من عمله ، « وَرَمَلَهُ » معطوف على « رَسِيمِهِ » ، وكررت « إِلا » فيهما لتوكيداً .

\* \* \*

وَإِنْ تُكْرَرُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِيعِ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ دَعٍ (١)  
فِي وَاحِدٍ مِّمَّا يِلَّاءُ اسْتِثْنَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي (٢)

إذا كررتُ « إِلا » لغير التوكيد - وهي : التي يُقصدُ بها ما يُقصدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُسقطتْ لما فهمَ ذلك - فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مُفرغاً ، أو غير مُفرغ .

(١) « وإن ، شرطية ، تكرر ، فعل مضارع مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا ، عاطفة ، لتوكيد ، معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد ، فمع ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتي ، ومع مضاف ، و « تفريع ، مضاف إليه » التأثير ، مفعول به لدع مقدم عليه ، بالعامل ، جار ومجرور متعلق بالتأثير ، دع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « في واحد ، جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق ، مما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد ، يِلَّاءُ ، جار ومجرور متعلق باستثنى الآتي « استثنى ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محلاً بمن ، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول ، وليس ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « عن نصب ، جار ومجرور متعلق بمغنى الآتي ، ونصب مضاف وسوى من « سواء ، مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مغنى » خبر ليس ، ووقف عليه كلغة ربيعة ، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس ، وخبرها حينئذ محذوف أى وليس مغنى عن نصب سواء موجوداً .

فإن كان مُفْرَغًا شغلت العاملَ بواحدٍ ونصبتَ الباقي ؛ فقول : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ولا يتعين واحدٌ منها لِشغل العامل ، بل أيها شئت شغلتَ العاملَ به ، ونصبتَ الباقي ، وهذا معنى قوله : « مع تفرغ — إلى آخره ، أى : مع الاستثناء المفرغ أجعل تأثير العامل في واحد مما استثنيت به ، وانصب الباقي .

وإن كان الاستثناء غير مُفْرَغٍ — وهذا هو المراد بقوله — :

وَدُونَ تَفْرِيعٌ : مَعَ التَّقَدُّمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِمِ (١)  
وَأَنْصَبَ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ (٢)  
كَلِمٌ يَفْسُو إِلَّا أَمْرٌ إِلَّا عَلِيٍّ وَحُكْمَهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ (٣)

(١) « ودون ، ظرف متعلق بأحكم ، ودون مضاف و « تفرغ ، مضاف إليه مع التقدم ، مثله « نصب » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و « الجميع ، مضاف إليه « أحكم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت » جار ومجرور متعلق بأحكم « والتزم ، الواو عاطفة ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم .

(٢) « وانصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لتأخير ، جار ومجرور متعلق بانصب « وجيء ، الواو عاطفة ، جيء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواحد ، جار ومجرور متعلق بجيء « منها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « كما ، الكاف جارة ، وما : زائدة « لو ، مصدرية « كان ، فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « دون ، ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل « كان ، و « لو ، ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة ثانية لواحد ، أو في محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف .

(٣) « كلم ، الكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة « يفرو ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وواو الجماعة فاعله « إلا ، أداة استثناء « امرؤ ، بدل من واو الجماعة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنياتُ على المستثنى منه ، أو تتأخر .

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع ، سواء كان الكلامُ موجباً أو غيرَ موجبٍ ، نحو : « قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ » وهذا معنى قوله : « ودون تفریع — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلامُ موجباً ، أو غيرَ موجبٍ ، فإن كان موجباً وجبَ نصبُ الجميع ؛ فنقول : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » وإن كان غيرَ موجبٍ عُمِلَ وَاحِدٌ مِنْهَا بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فَيُبَدَلُ مما قبله — وهو المختار — أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيا فيجب نَصْبُهُ ؛ وذلك نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فـ « زَيْدٌ » بدل من أحد ، وإن شئتُ أبدلت غيره من الباقيين ، ومثله قول المصنف : « لَمْ يَفُؤا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلِيٌّ » فـ « أَمْرٌ » بدل من الواو في « يَفُؤا » وهذا معنى قوله : « وانصبُ للتأخير — إلى آخره » أي : وانصب المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلامُ موجباً ، وإن كان غيرَ موجبٍ فجيء بواحدٍ منها مُعْرَبًا بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقي .

ومعنى قوله : « وحكما في القصدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ » أن ما يتكرر من المستثنياتِ حُكْمُهُ فِي الْمَعْنَى حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلِ ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخول والخروج ؛ ففي قولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميعُ

= بدل بعض من كل « إلا » حرف دال على الاستثناء « على » مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة « وحكما » الواو عاطفة أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه « في القصد » جار ومجرور متعلق بحكم « حكم » خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، ود الأول ، مضاف إليه .

مُخْرَجُونَ ، وفي قولك : « مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميع داخلون ، وكذا في قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » [الجميع داخلون] .

\*\*\*

وَأُسْتَنْتَنِي مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ بِمَا لُسْتَنْتَنِي بِإِلَّا نِسْبًا<sup>(١)</sup> .

استُتْمِلَ بمعنى «إلا» — في الدلالة على الاستثناء — ألفاظ : منها ما هو اسم وهو «غَيْرٌ» ، وَسُوِيٌّ ، وَسُوِيٌّ ، وَسَوَالٌ ، ومنها ما هو فعل ، وهو «ليس» ، ولا يكون «ومنها ما يكون فعلا وحرفاً ، وهو «عدا» ، وخلا ، وحاشا» وقد ذكرها المصنف كلها .

فأما «غير» ، وَسُوِيٌّ ، وَسُوِيٌّ ، وَسَوَالٌ» فحكم المستثنى بها الجرء ؛ لإضافتها إليه ؛ وتعرّب «غير» بما كان يُعْرَبُ به المستثنى مع «إلا» ؛ فتقول : «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ» بنصب «غير» كما تقول : «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» بنصب «زيد» ، وتقول : «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ» ، وَغَيْرُ زَيْدٍ «بالإتباع والنصب» ، والمختار الإِتْبَاعُ ، كما تقول : «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» ، وإلا زيدا» وتقول : «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ» فترفع «غير» وجوبا كما تقول : «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ» برفعه

(١) «استثنى» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مجرورا» ، مفعول به لاستثنى «بغير» جار ومجرور متعلق باستثنى «معربا» ، حال من غير «بما» جار ومجرور متعلق بمعرب «لستثنى» جار ومجرور متعلق بنسب الآتى «بإلا» ، جار ومجرور متعلق بمسئتي «نسبا» نسب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلا بالبإء ، وتقدير البيت : استثنى بلفظ غير اسما مجرورا بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذى نسب للمستثنى بإلا

وجوباً ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِجَارٍ » بنصب « غير » عند غير بنى تميم ،  
وبالإتباع عند بنى تميم ، كما تفعل في قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِجَارٌ » ، وإلا حِجَارًا .

\*\*\*

وأما « سوى » فالشهور فيها كسر السين والقصرُ ، ومن العرب من يفتح  
سينها ويمدُّ ، ومنهم مَنْ يضمُّ سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويمدُّ ،  
وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا ، ومن ذكرها الفاسيُّ في  
شرحه للشاطبية .

ومذهبُ سيبويه والفرّاء وغيرهما أنها لا تكون إلاظرفاً ، فإذا قلت : « قَامَ الْقَوْمُ  
سِوَى زَيْدٍ » فـ « سوى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناء ،  
ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ « غير » فتعاملُ بما تُعاملُ به « غير » : من الرفع والنصب  
والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَلِسِوَى سِوَى سِوَاءٍ أَجْعَلَا عَلَى الْأَصْحِّ مَا لِنَغِيرِ جُعِلَا (١)

فمن استعملها مجرورةً قوله صلى الله عليه وسلم : « دَعَوْتُ رَبِّي الْأَيْسَلَطَ عَلَى أُمَّتِي  
عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنْ الْأُمَّمِ -  
إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ »  
وقولُ الشاعر :

(١) « لسوى » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له « سوى ، سواء »

مقطوفان على سوى بعاطف مقدر في كل منهما « اجعلا ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة « على الأصح »  
جار ومجرور متعلق بجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لا جعل « لغير » جار  
ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني « جعلاً ، جعل : فعل ماض مبنى  
للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة لا محل لها من  
الإعراب صلة ما ، والألف للإطلاق .

١٧١ — وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

١٧١ — البيت للبرار بن سلامة العقيلي ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد أُنشده في كتابه مرتين : لإحدهما في ( ٣/١ ) ونسبه للبرار بن سلامة ، والثانية في ( ٣٠٢/١ ) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه .  
اللغة : « الفحشاء » الشيء القبيح ، وتقول : أخش الرجل في كلامه ، وخش تفحيشاً ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بفتح الكلام .

الإعراب : « لا » نافية « ينطق » فعل مضارع « الفحشاء » منصوب على نزع الخافض « من » اسم موصول فاعل ينطق « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة « إذا » ظرفية « جلسوا » فعل وفاعل . والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « منا » جار ومجرور متعلق بجلسوا ، ومن الجار هنا بمعنى مع « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « من سوائنا » الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سوائنا بتعلقان بفعله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « من سوائنا » حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية ، واستعملت مجرورة بمن ، متأثرة به ، وهو عند سيبويه وأتباعه معدود من ضرورات الشعر .

قال الأعمى في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت : « أراد غيرنا » فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها ، لأن معناها كعناها ، هـ .

ومثل هذا البيت — في استعمال سوى مجرورة للضرورة عنده — قول الأعمى ميمون

ابن قيس :

بِجَانْفٍ عَنْ جَوْ الِيمَامَةِ نَاقِيٍّ      وَمَا عَدَّتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِنَا  
وقول عثمان بن خصامة الجمدي :  
كَلَى نَعْمًا ، لَا نَعْمَ قَوْمِ سَوَائِنَا      هِيَ الِهَمُّ وَالْإِحْلَامُ لَوْ يَقَعُ الِهْمُّ

ومن استعمالها مرفوعةً قوله :

١٧٢ - وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بِأَيْمِهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

وقوله :

١٧٣ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ دِنَانُكُمْ كَمَا دَانُوا

١٧٢ - البيت لمحمد بن عبد الله المدني ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة أولها بيت الشاهد ( انظر شرح التبريزي ٤ / ٢٧٤ بتحقيقنا ) وبعده قوله :

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ

اللغة : د تباع ، أراد بالبيع هنا الزهد في الشيء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبة في تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء ، والكلف به ، وشدة الرغبة في الحصول عليه ، ود أو ، هنا بمعنى الوارد كريمة ، أى نفيسة حسنة يتسابق النكراهم إليها .  
المعنى : إذا رغب قوم في تحصيل المسكارم وتأثيل المجد وانعرف آخرون عن ذلك ، فأنت الراغب في المجد المحصل للمكارم ، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه .

الإعراب : د إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط د تباع ، فعل مضارع مبني للمجهول د كريمة ، نائب فاعل تباع ، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها د أو ، عاطفة د تشتري ، فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة د فسواك ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه د بائنها ، بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وها : مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا د وأنت ، مبتدأ د المشتري ، خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله د فسواك ، فإن سوى ، قد خرجت عن الظرفية ، ووقعت مبتدأ متأثراً بالفاعل ، وهذا العامل هنا معنوي ، وهو الابتداء ، وهو يرد على ما ذهب إليه سيويوه والجمهور من أن سوى ، لا يخرج عن النصب على الظرفية ، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء في هذا الموضوع .

١٧٣ - البيت للفند الزماني من كلبه يقولها في حرب البسوس ، واسم الفند شهل ابن شيان بن ربيعة ، وقد روى أبو تمام في مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة =



« سِوَاكَ » مرفوعٌ بالابتداء ، و « سوى العدوان » مرفوعٌ بالفاعلية .  
ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قوله :

١٧٤ — لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالسَّيِّئِ لِمُؤْمَلٍ  
وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُ يَشْتَقِي

= يقع بيت الشاهد رابعها ، وقبله قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ  
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا  
فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

اللغة : « صفحنا ، عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحا عن هذا الأمر ، إذا تركته ووليتته جانبك » بنى ذهل ، يروي في مكانه « بنى هند ، وهي هند بنت مر ابن أخت تميم ، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل « العدوان ، الظلم الصريح « دنام » جازينام وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة ، وجملة « دنام » هذه جواب « لما » في قوله « فلما صرح الشر » .

الإعراب : « ولم » نافية جازمة « يتيق » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف « سوى » فاعل يتيق ، و « سوى مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه « دنام » فعل وفاعل ومفعول به « كما » الكاف جارة ، و « ما » يجوز أن تكون موصولا اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا « دانوا » فعل وفاعل ، فإذا كانت « ما » موصولا اسميا فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والمائد محذوف ، والتقدير : دنام كالدين الذي دانوه ، وإذا كانت ما مصدرية فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دنام ، والتقدير : دنام دينا كالتنا كالدين الذي دانوه ، أو دنام دينا مثل دينهم إيانا .

الشاهد فيه : قوله « سوى العدوان » حيث وقعت « سوى » قاعلا ، وخرجت عن الظرفية ، وسنذكر لك بحثا نبين لك فيه مذاهب العلماء في هذا الموضوع .

١٧٤ — البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين ، ولم أقف له على سابق أو

لاحق .

فـ « سِوَاكَ » اسم « إِنْ » هذا تقريرُ كلام المصنف.

ومَذْهَبُ سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلا في ضرورة الشعر ،  
وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل .

\*\*\*

== اللغة : « كفيل ، ضامن ، المتى ، الرغبات والآمال ، واحدها منية بوزان مدية  
وغرفة « مؤمل ، اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأملاً ، إذا رجاه « يشقى ، مضارع من  
الشقاء وهو العناء والشدة ، وفعله شقى يشقى على مثال رضى يرضى .

المعنى : إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو تذاك أن  
يلبغ قصده وينال عندك ما يؤمل ، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين  
فيهم تنقلب خيبة وشقاء .

الإعراب : « لديك ، لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف  
والكاف مضاف إليه « كفيل ، مبتدأ مؤخر « بالمتى ، مؤمل ، جاران ومجروران يتعلقان  
بكفيل « إن ، حرف توكيد ونصب « سواك ، سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والكاف  
مضاف إليه « من ، اسم موصول مبتدأ « يؤمله ، يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضممة  
الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والهاء مفعول  
به ، والجملة لا محل لها صلة من الموصولة ، ويشقى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو  
من الموصولة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وإن سواك ، حيث فارقت « سوى ، الظرفية ووقعت اسماً لأن  
فتأثرت بالعامل الذى هو إن المؤكدة .

ومثل هذا البيت - فى وقوع سوى منصوبة بالعامل - الشاهد رقم ١٧٥ الآتى (ص ٢٣٤)  
وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى ( البيت ١٧ من الكلمة ١١٤ ) :

وَصَرَمْتُ حَبْلَكَ إِذْ صَرَمْتُ ؛ لِأَنَّيْ أَخْبِرْتُ أَنَّكَ قَدْ هَوَيْتِ سِوَانَا

وكل هذه الشهادة دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه  
سبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعائهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر - مع =

كثرة ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة ، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التحمل والتكلف ، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا .

وقد وعدتك أن أبين لك آراء النحاة في هذه المسألة ، وأبين لك أرجحها وليلا وأقربها إلى أن تأخذ به ، وهما أنذا أفى لك بهذه الموعدة ، فأقول :

اختلف النحاة في خروج «سوى» بجميع لغاتها عن النسب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل والوقوع في مواقع الإعراب المختلفة ، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيبويه والخليل بن أحمد - وحاصله أنها لا تخرج عن النسب على الظرفية ، فإن ورد من كلام العرب شيء يدل ظاهره على خروجها عن النسب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل فهو مؤول إن أمكن تأويله ، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه .

الثاني - وهو مذهب الكوفيين ، وتبهم عليه ابن مالك - وحاصله أنها تأتي ظرفاً أحياناً ، وتأتي اسماً متأثراً بالعوامل أحياناً أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

الثالث - وهو مذهب إليه الرماني وأبو البقاء العكبري - وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتستعمل غير ظرف ، ولكن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف ، وقد اختار ابن هشام هذا الرأي ، وقال « وإلى مذهبهما أذهب ، اهـ » وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم والتي استعمل «سوى» فيها اسماً وتأثرت بالعوامل وجدتها كثيرة كثيرة تمنعنا من أن نتحمل لتأويلها أو أن ندعى أنها ضرورة من ضرورات الشعر ، واستمع إلى قول ابن مالك في منظومته الكافية الشافية :

سِوَى كَثِيرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدَّهُ مِنَ الظَّرْفِ مُشْتَهَرٌ  
وَمَا نَعُ تَصْرِيفَهُ مِنْ عَدَّهُ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ  
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهْرًا

وقال في شرح هذا الكلام «سوى» اسم يستثنى به ، ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه ، -

وَأَسْتَنْ نَاصِبًا بِلَيْسٍ رَخْلًا وَبِعَدَا ، وَبِيَكُونُ مَعَدَّ « لا » (١)  
 أى : استثنى بـ « لَيْسَ » وما بعدها ناصباً المستثنى ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ  
 لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدًا ، وَعَدَا زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا » فـ « زَيْدًا » فى قولك :  
 « لَيْسَ زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا » منصوب على أنه خبر « لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ » ،  
 وَائْتُمُّمَا ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَمٌ ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْقَوْمِ (٢) ،

= ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب  
 على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمري ، أحدهما إجماع  
 أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك » و « قاموا غيرك » واحد ، وأنه لا أحد  
 منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على زمان أو مكان فيموزل  
 عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى  
 كلام العرب نترأ ونظما خلاف ذلك .

(١) « واستثنى ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ناصبا ،  
 حال من الفاعل المستتر فى استثنى ، بليس ، جار ومجرور متعلق باستثنى « وخلا ، معطوف  
 على ليس « وبعدا ، ويكُون ، جاران ومجروران معطوفان على بليس « بعد ، ظرف متعلق  
 بمحذوف حال من يكون ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) للنهضة فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك « قام القوم لا يكون زيدا ،  
 والمستكن فى ليس من قولك « قام القوم ليس زيدا » ثلاثة أقوال معروفة :

(الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ،  
 فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زيدا ، فهو مثل قوله تعالى :  
 (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء) وهذا أشهر المذاهب فى  
 هذه المسألة .

(الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ، فتقدير الكلام  
 قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زيدا .

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه  
 على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام =

والتقدير : « ليس بعضهم زيداً [ ولا يكون بعضهم زيداً ] » ، وهو مستتر وجوباً ،  
 وفي قولك : « خَلَا زَيْدًا ، وَعَدَا زَيْدًا » منصوب على المفعولية ، و « خَلَا ،  
 وَعَدَا » فعلان فاعلُهما - في المشهور - ضميرٌ عائِدٌ على البعض المفهوم من  
 القوم كما تقدّم ، وهو مستتر وجوباً ، والتقدير : خَلَا بعضهم زيداً ، وَعَدَا  
 بعضهم زيداً .

وَنَبَّهَ بقوله : « ويكُون بعد لا » - وهو قيد في « يكون » فَقَطَّ - على  
 أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير « يكون » وأنها لا تستعمل  
 فيه إلا بعد « لا » فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي ، نحو : لم ، وإن ، ولَنْ ،  
 ولَمَّا ، وما .

\* \* \*

وَأَجْرُزٌ بِسَابِقِيْ يَكُوْنُ إِنْ تُرْدُ

وَبَعْدَ « مَا » أَنْصَبُ ، وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ<sup>(١)</sup>

= زيد ، ويضعف الوجهين - الثاني والثالث - أن الكلام قد لا يكون مشتملاً على فعل ،  
 نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيداً .

(١) « واجزر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بسابق ،  
 جار ومجرور متعلق باجرر ، وسابق مضاف ، و « يكون » قصد لفظه : مضاف إليه  
 « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق  
 الكلام ، والتقدير : إن ترد فاجرر - إلخ « وبعد ، الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق  
 بانصب الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « انصب » فعل أمر  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانجرار » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يرد »  
 فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار ، والجملة من يرد  
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

أى : إذا لم تتقدّم « ما » على ، « خلا ، وعدا » فاجرُزُ بهما إن شئت ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٌ ، وَعَدَا زَيْدٌ » بخلا ، وعدا : حَرَفَا جَرًّا ، ولم يحفظ سيبويه الجرَّ بهما ، وإنما حكاه الأَخفش ؛ فَمِنْ الْجَرِّ بِ « خَلَا » قوله :

١٧٥ — خَلَا اللهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا

أَعْدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

١٧٥ — البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أرجو ، مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطامعية في الوصول إليه ، وتقول ، رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء ، إذا أمله وتوقع حصوله « سواك » غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا به ، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلا لها ( ص ٢٣٠ وما بعدها ) « أعد ، أى أحسب « عيالي ، العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم « شعبة ، طائفة .

المعنى : إنني لا أومل أن يصلني الخير من أحد إلا منك ، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً في التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم - في اعتباري - فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم .

الإعراب : « خلا ، حرف جر ، الله ، مجرور بخلا ، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي ولا ، نافية « أرجو ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « سواك ، سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « وإنما ، أداة حصر « أعد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عيالي ، عيال : مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « شعبة ، مفعول ثان لأعد « من عيالك ، من عيالي : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « خلا الله ، وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة :

أما الأول فحيث استعمل الشاعر « خلا » حرف جر ، فجر به لفظ الجلالة ، وذكر =

== الشارح أن هذا بما نقله الاخفش ، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيبويه في كتابه صريحا ( ١ / ٣٧٧ ) حيث يقول : أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله ( بالجر ) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا ، ا هـ .  
وأما الشاهد الثاني لحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل في المستثنى منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه .

وأحب — في هذا الموضع — أن أبين لك صور تقديم المستثنى ، ورأى النحاة في كل صورة منها ، ليتضح لك الأمر غاية الوضوح ، ولتكون على بصيرة تامة ، فأقول :  
إن صور تقديم المستثنى — كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى ( ص ٢١٦ ) ثلاثة :

الصورة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده ، ومنه بيت الشاهد ( رقم ١٦٧ ) ومنه قول الآخر :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُّ  
ولا يختلف الكوفيون والبصريون في جواز هذه الصورة .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نحو قولك  
د القوم إلا زيدا ضربت ، بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت .

وللنحاة خلاف في هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة أقوال ، الأول حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، نعى سواء أكان العامل في المستثنى منه متصفا أم كان جامدا ، والقول الثاني أنه لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث التفصيل ، فإن كان العامل في المستثنى منه متصفا نحو قولك : إخوانك إلا زيدا حضروا ، جاز التقديم ، وإن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف نحو قولك : إخوانك إلا زيدا عسى أن يفلحوا ، لم يجر التقديم .

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وعلى ذلك ==

وَمِنَ الْجَزْبِ مَدًا ، قَوْلُهُ :

١٧٦ - تَرَكَنَا فِي الْحُضِيِّضِ بَنَاتٍ عُوجَ

عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النَّسُورِ

أَبْحَنًا حَيْهَمُ قَتْلًا وَأَمْرًا عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالطُّفْلَ الصَّغِيرَ

== يقع المستثنى في أول الكلام ، ومن شواهد البيت الذي معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون .

فأما الكوفيون فقالوا : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وبعبارة أخرى قالوا : يجوز أن يقع المستثنى في أول الكلام ؛ لأن العرب قد استعملته مقدما ، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة ، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل .

وأما البصريون فقالوا : لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وشبهوا المستثنى بالبدل ، وشجعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلا في بعض الأمثلة ، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه ، فاشبه البدل بأخذ حكمه .

وفي قوله : « لا أرجو سواك » شاهد ثالث ، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذي نهتك إليه في ص ٢٣٠ .

١٧٦ - وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى فائل معين .

اللقمة : « الحضيض ، قرار الأرض عند منقطع الجبل » بنات عوج ، أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه « أعوج » ، ويقال : خيل أعوجيات « عواكف » جمع عاكفة ، والعكوف : ملازمة الشيء والمواظبة عليه « خضعن ، ذلن وخشعن » أبجناحهم ، أراد أهلكتنا واستأصلنا ، والحى : القبيلة « أسرا » الأسر : أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقيا يديه معترفا بالمعجز عن الدفاع عن نفسه « الشمطاء » هي المعجوز التي يخالط سواد شعرها بياض .

الإعراب : « تركنا ، فعل وفاعل » في الحضيض ، جار ومجرور متعلق بتركنا « بنات ، مفعول به لتركنا ، وبنات مضاف ، « عوج ، مضاف إليه » عواكف ، حال من بنات عوج « قد ، حرف تحقيق » خضعن ، فعل وفاعل ، والجملة في محل ==



فإن تقدمت عليهما « ما » وجب النصبُ بهما ؛ فتقول : « قام القوم ما خلا زيداً ،  
وما عدا زيداً ، فـ « ما » : مصدرية ، و « خلا » ، و « عدا » : صِلَتُهُما ، و فاعِلُهُما ضمير مستتر  
يعود على البعض كما تقدمَ تقريره ، و « زيداً » : مفعول ، وهذا معنى قوله : « وبعْدَ  
ما أنصب » ، هذا هو المشهور .

وأجاز الكسائيُّ الجرَّ بهما بعد « ما » على جعل « ما » زائدةً ، وجعل « خلا ،  
وعدا » حرفيَّ جرٍّ ؛ فتقول : « قام القومُ ما خلا زيدٍ ، وما عدا زيدٍ » وهذا معنى  
قوله : « وأنجزارٌ قد يرذ » ، وقد حكى الجرجانيُّ في الشرحِ أجزاً بعد « ما » عن  
بعض العرب .

\*\*\*

وَحَيْثُ جَرًّا فَهَمَّا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فَمِلَانِ (١)

= نصب صفة لعواكف « إلى النور » جار ومجرور متعلق بخضعن « أبجنا » فعل وفاعل  
« حيم » حى : مفعول به لأباح ، وحى مضاف والضمير مضاف إليه « قتلا » تمييز  
« وأسرا » معطوف على قوله قتلا « عدا » حرف جر « الشمطاء » مجرور بعدا « والطفل »  
معطوف على الشمطاء « الصغير » صفة للطفل .

الشاهد فيه : قوله « عدا الشمطاء » حيث استعمل « عدا » حرف جر ، لجر  
الشمطاء به ، ولم يحفظ سيويوه الجر بعدا ، ولا ذكره أبو العباس المبرد ، أما الجر بخلا  
فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيويوه أنه قد رواء عن بعض العرب ( انظر شرح  
الشاهد رقم ١٧٥ السابق ) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيويوه ، وذلكناك على موضعه  
من كتابه .

(١) ، وحيث ، اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاة به اقترانه بما ،  
وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله « حرفان » الآتى ؛ لأنه في قوة المشتق « جرا » فعل  
ماض ، وهو فعل الشرط على القول الأول ، وألف الاثنين فاعل « فهما حرفان » =

أى : إن جررت « بخلا ، وعداء ، فهما حرفاً جرّاً ، وإن نصبتَ بهما فهما فعلان ، وهذا مما لا خلاف فيه .

\*\*\*

وَكَخَلَا حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ مَا ،

وَقِيلَ « حَاشَ ، وَحَشَا ، فَاحْفَظْهُمَا »<sup>(١)</sup>

المشهور أن « حاشاً » لا تكون إلا حرف جرّاً ؛ فتقول : « قامَ القومُ حاشاً زيدٍ ، بجر « زيد ، وذهب الأخضرُ والجُرْمِيُّ والمَازِنِيُّ والبردُ وجماعة — منهم المصنف — إلى أنها مثلُ « خَلَا » : تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها ، وحرفاً فتجر

= الفاء لربط الجواب بالشرط ، وهى زائدة على القول الثانى ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر فى عمل جزم جواب الشرط « كما ، جار ومجرور متعلق بقوله « فعلان ، الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق « هما ، ضمير منفصل مبتدأ « إن ، شرطية « نصبا ، فعل ماض ، فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لاجل ما معترضة بين المبتدأ وخبره « فعلان ، خبر المبتدأ .

(١) قد استشهد الشارح للجر بعدا وخلا ، ومن شواهد النصب بخلا قول لبيد :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وهن النصب بها بعد « ما ، قول الشاعر :

عَمَلُ النَّدَايِ مَا عَدَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِي مَوْلَعٌ

(٢) « كَلَا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاشا ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولا ، نافية « تصحب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقييده هى يعود إلى حاشا « ما ، قصد لفظه : مفعول به لنصب « رقيق ، فعل ماض مبنى للجھول « حاش ، قصد لفظه : نائب فاعل قيل « وحشا ، معطوف عليه « فاحفظهما ، احفظ . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنك ، وهما : مفعول به لا حفظ .

ما بعدها؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا، وَحَاشَا زَيْدًا، وَحَى جَاعَةٌ — مِنْهُمْ الْقَرَاءُ، وَأَبُو زَيْدِ الْأَنْصَلِيِّ، وَالشَّيْبَانِيُّ» — النَّصْبُ بِهَا، وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعِ» وَقَوْلُهُ:

١٧٧ — حَاشَا قُرَيْشًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ

عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ

وقول المصنف: «ولا تصحب ما» معناه أن «حاشا» مثل «خلا» في أنها تنصب ما بعدها أو تجرؤه، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «خلا»؛ فلا تقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا»، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها «ما» قليلا؛ ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»<sup>(١)</sup>.

١٧٧ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: «حاشا» فعل ماضٍ دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشا» مفعول به لحاشا «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «الله» اسم إن «فضلهم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن»، «على البرية» بالإسلام، جاران ومجروران متعلقان بفضل «والدين» عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله «حاشا قريشا» فإنه استعمل «حاشا» فعلا، ونصب به ما بعده.

(١) توهم النحاة أن قوله «ما حاشا فاطمة» من كلام النبي صلى الله عليه وسلم جعلوا «حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما، وذلك غير متعين، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوي يعقب به «على قول الرسول صلى الله عليه وسلم» أسامة أحب الناس إلي، يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة =

وقوله :

١٧٨ - رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا

فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَمَلًا

ويقال في « حاشا » : « حَاشَ ، وَحَشَا » .

\* \* \*

والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لافاطمة ولا غيرها ، فا : نافية ، وحاشي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وفاطمة : مفعول به ، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية ، بل هي فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة ، ومضارعه هو الذي ورد في قول النابغة الذبياني :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَفْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه ، الأول : أن الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً ، وهذه لا تكون إلا فعلاً ، والثاني أن الاستثنائية - إن كانت فعلاً - غير متصرفة ، وهذه متصرفة ، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستر وجوباً ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضياً فاعله مستر جوازاً ، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفاً ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلك ، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشي ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغة الذبياني « وما أحاشي ، السادس : أن « ما » التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة ، وأما التي تسبق هذه فهي نافية ، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه ، والله ينفعك به .

١٧٨ - نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان

شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروي يهجو فيها جرير بن عطية ، وليس فيها بيت الشاهد .

اللغة : « رأيت » زعم العيني أن « رأى » ههنا من الرأي ، مثل التي في قولهم : رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد ، وليس الذي زعمه بسديد ، بل هي بمعنى العلم ، وتعدى إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا في المنزلة ، ونحو ذلك =

ويجوز أن تكون جملة «فإننا نحن أكثرهم فعلا» في محل نصب مفعولا ثانياً لرأى ، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم : الذي يزورني فله جائزة سنوية «فعلا» ، هو بفتح الفاء - الكرم ، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل .

الإعراب : « رأيت ، فعل وفاعل » الناس ، مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه ، وتقدير الكلام : رأيت الناس أقل منا ، أو دوننا ، مثلاً ما حاشا ، ما : مصدرية ، حاشا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قريشاً » مفعول به لحاشا «فإننا» الفاء لتحليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، نا : اسم « نحن » ، توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لإن «أفضلهم» أفضل : خبر إن . وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعلا» تمييز ، ويجوز أن تكون الفاء زائدة ، وتكون جملة « إن » واسمها وخبرها في محل نصب مفعولا ثانياً لرأى ، ولا يجب أن تزداد الفاء في المفعول الثاني ؛ فإن أصله خبر ، والفاء تزداد في خبر المبتدأ كثيراً .

الشاهد فيه : قوله « ما حاشا قريشاً » حيث دخلت « ما » المصدرية على « حاشا » وذلك قليل ، والأكثر أن تتجرّد منها .

واعلم أن للنحاة في كلمة « حاشا » ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجروراً ، وهذا رأى سيوييه ، وتبعه عليه الزمخشري ، وعذر سيوييه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عن رواه عنهم ، وهو لا يقيد إلا ما اتصل بسماعه .

الثاني : أنها لا تكون إلا فعلاً ، لكن يجوز فيها بعدما الجر والنصب ، فإن جرته فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله ، وإن نصبت فهو من باب النصب على نزع الخافض ، وأصل « حاشا زيد » - عند هؤلاء - حاشا لزيد .

الثالث : أنها تكون فعلاً فينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرف جر فيجر ما بعده به ، وهذا مذهب المبرد والمازني ، وتبعهما ابن مالك ، وهذا هو المذهب الذي يؤيده السماع .

\* \* \*

## الْحَالُ

الْحَالُ وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبٌ ، مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدًا أَذْهَبُ<sup>(١)</sup>

عرّف الحال<sup>(٢)</sup> بأنه « الوصفُ ، الفضلةُ ، المنتصبُ ، للدلالة على هيئة » نحو :

« فَرَدًا أَذْهَبُ » فـ « فَرَدًا » حال ؛ لوجود القيود المذكورة فيه .

(١) « الحال ، مبتدأ ، وصف ، خبره ، فضلة ، منتصب ، مفهم ، نعوت لوصف » في حال ، جار ومجرور متعلق بمفهم « كفرادا ، الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، فرداً : حال من فاعل أذهب الآتي ، أذهب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

(٢) الحال في اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو في اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة ، ويقال : حال ، وحالة ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا      عَلَى جُودِهِ ضَنْتُ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر :

إِذَا أُعْجِبْتِكَ الدَّهْرَ حَالًا مِنْ أَمْرِي      فَدَعَّهُ ، وَوَاكَلِ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

فإن قلت : فما الأثر الذي يترتب على تذكير لفظه حين أقول « حال » ؟ وما الأثر الذي يترتب على تأنيث لفظه حين أقول « حالة » ؟ .

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه ، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مجردا من علامة التأنيث فتقول « حسن حال محمد ، وساء حال خالد » وتميد الضمير إليه مذكراً فتقول « حال محمد أداء إلى فعل ما فعل ، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للذكر فتقول « هذا حال محمد ، وتصفه بوصف المذكر فتقول « لحمد حال حسن ، وتأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه ، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مقترناً بتاء التأنيث =

وخرج بقوله : « فَضْلَةٌ » الوصفُ الواقعُ عمدةً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وبقوله : « للدلالة على الهيئَةِ » التمييزُ المشتقُّ ، نحو : « لَلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » فإنه تمييزٌ لإِحَالٍ على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئَةِ ، بل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ ؛ فهو لبيان المتعجبِ منه ، لا لبيان هيئته .

وكذلك : « رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فَإِنَّ « رَاكِبًا » لم يُسَقْ للدلالة على الهيئَةِ ، بل لتخصيص الرجل .

وقول المصنف « مُفهِمٌ فِي حَالٍ » هو معنى قولنا « للدلالة على الهيئَةِ » .

\*\*\*

== فتقول ، حدثت حالة محمد ، وساءت حالة خالد ، وتعيد الضمير إليه مؤنثاً فتقول « حالة محمد أدته إلى فعل ما فعل ، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث فتقول ، هذه حالة محمد ، وتصفه بوصف المؤنث فتقول ، لمحمد حالة حسنة ، .

فإن قلت ، أذلك واجب في الحالين ؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكراً أيلزمني أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المذكر ، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثاً أيلزمني أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث ؟

فالجواب على ذلك أن تقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكراً فليس يلزمك أن تعامله معاملة المذكر ، بل أنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذي أنا فيه طيب ، والحال التي أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جميلاً ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ونلفت نظرك إلى قول الشاعر في البيت المتقدم « أعجبتك الدهر حال ، فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً فليس لك معدى عن تأنيك الفعل المسند إلى ضميرها ، كما أنه ليس لك معدى عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث ، فتقول : هذه حالة محمد ، وإلى إعادة الضمير إليها مؤنثاً ، فتقول : حالة محمد أدت إلى ما حدث ، وإلى وصفها بوصف المؤنث فتقول : حالة طيبة ، وبالجملة إذا أنثت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازي التأنيك ألبتة ، وإذا ذكرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملة المؤنث .

وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَفِئِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا (١)  
الأثر في الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقة .

ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمةً للتصنيف بها ، نحو : « جاء زيدٌ رَاكِبًا »  
« رَاكِبًا » : وصفٌ منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن « زيد » بأن يجيء ماشياً .

وقد تجيء الحال غير منتقلة (٢) ، أى وصفاً لازماً ، نحو : « دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيحًا »  
و « خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أُطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا » ، وقوله :

١٧٩ — فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ ، كَأَنَّهَا

عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِوَاهِ

فـ « سَمِيحًا » ، وَأَطْوَلُ ، وَسَبْطُ « أحوالٌ » ، وهى أوصاف لازمة .

(١) « وكونه ، الواو للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف  
إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « منتقلا » خبر المصدر الناقص « مشتقاً » خبر ثان  
« يغلب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا ،  
والجمله من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « لكن » حرف استدراك « ليس » فعل  
ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا — الخ  
« مستحقاً » خبر ليس ،

(٢) تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : ( وخلق  
الإنسان ضعیفاً ) ونحو قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها ، ونحو قول الشاعر  
« لجات به سبط العظام » البيت الذى أنشده الشارح رحمه الله ( رقم ١٧٩ ) .

الثانية : أن تكون الحال مؤكدة : إما لعاملها نحو قوله تعالى : ( فتبسم ضاحكاً )  
وقوله سبحانه : ( ويوم أمث حياً ) وإما مؤكدة لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : ( لآمن من  
في الأرض كلهم جميعاً ) وإما مؤكدة لضمون جملة قبلها ، نحو قولهم : « زيد أبوك عطوفاً » .

الثالثة : في أمثلة مسموعة لاضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سميحاً ، وقوله تعالى :  
( أنزل إليكم الكتاب مفصلاً ) وكقوله جل ذكره : ( قائماً بالقسط ) .

١٧٩ — البيت لرجل من بنى جناب لم أفق على اسمه .



وقد تأتي الحال جامدة ، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بمضما بقوله :

وَبِكْثَرِ الْجُمُودِ : فِي سِعْرِ ، وَفِي مُبْدِي تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلَفٍ (١)  
كِبْمُهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَدَأُ يَبْدُ ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسْدًا ، أَيْ كَأَسَدٍ (٢)

= اللغة : «سبط العظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامة «لواء» هو مادون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى .

الإعراب : «لجاءت» ، جاء : فعل ماض ، والهاء للتأكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «به» جار ومجرور متعلق بجماءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلاً بالباء ، وسبط مضاف و«العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «عمامة» عمامة : مبتدأ ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، و«الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً منتقلاً ، وإضافة سبط لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً ؛ لأنه صفة مشبهة ، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى .

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سحر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفي مبدى» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدى مضاف و«تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول ، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه .

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف ، بع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدًا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف بمحذوف صفة لمد ، وقال سيويه : هو بيان لمد «وكرر زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أى» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسداً» الواقع حالا ، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه .

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعي ، نحو : « بَعَثَ مُدًّا بِدِرْهَمٍ <sup>(١)</sup> » فدا : حال جامدة ، وهي في معنى المشتق ؛ إذ المعنى « بَعَثَ مُسْعَرًا كل مد بدرم » ويكثر جودها - أيضاً - فيما دل على تفاعل ، نحو : « بَعَثَهُ يَدًا بِيَدٍ <sup>(٢)</sup> » أي : مُنَاجِرَةً ، أو على تشبيه ، نحو : « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » : أي مُشَبِّهًا الْأَسَدَ ، فـ « يد ، وأسد » جامدان ، وَصَحَّ وَقُوعُهُمَا حَالًا لظهور تَأْوِيلِهِمَا بِمَشْتَقٍ ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَفِي مُبْدَى تَأْوِيلٍ » أي : يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأويلها بمشتق .

وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين « إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة » معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم « لكن ليس مستحقاً <sup>(٣)</sup> » .

(١) يجوز في هذا المثال وجهان : أحدهما رفع المد ، وثانيهما نصبه ، فأما رفعه مد فعل أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً ، وتقدير الكلام : بع البر (مثلاً) مد منه بدرم ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بمن ، ولا يكون المثال - على هذا الوجه - مما نحن بصدده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعل أن يكون حالاً ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً ، وتقديره : مسعراً .

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعل بعه ؛ فيكون « مسعراً » الذي تووله به بكسر العين مشددة اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول ؛ فيكون قولك « مسعراً » بفتح العين مشددة اسم مفعول .

(٢) هذا المثال كالذي قبله ، يجوز فيه رفع يد ، ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما في المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد مني ، والتقدير على النصب : بدأ كائنة مع يد .

(٣) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق ، =

== وهي : أن تدل الحال على سمر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزة - أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى :

الأول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلا رجلا . وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً ، فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدل الوار عليه ، وفي المثال الثاني هو لفظ الجند ، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالاً جعل كل واحد منهما حالاً ، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قولك : الزمان حلوا حامض ، وذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الأول ، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر .

الموضع الثاني : أن تكون الحال موصوفة . نحو قوله تعالى : ( قرآناً عربياً ) وقوله : ( فتمثل لها بشراً سوياً ) وتسمى هذه الحال : « الحال الموطئة » .

الموضع الثالث أن تكون الحال دالة على عدد ، نحو قوله تعالى ( فتم ميقات ربه أربعين ليلة ) .

الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفصيل ، نحو قولهم : هذا بسراً أطيب منه رطباً .

الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعاً من صاحبها . كقولك : هذا مالك ذهباً . أو تكون الحال فرعاً لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خاتماً ، وكقوله تعالى : ( وتنتحون الجبال بيوتاً ) أو تكون الحال أصلاً لصاحبها . كقولك : هذا خاتمك حديداً . وكقوله تعالى : ( أسجد لمن خلقت طيناً ) .

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى - وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح والموضع الأول بما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق ، ليس ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية ؛ فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضاً ؛ ليكون الحال مشتقاً على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلفاً ، وفي ذلك من التحكم ما ليس ينبغي .

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ جَمْهُورِ النُّعَوِيِّينَ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَأَنَّ مَا وَرَدَ مِنْهَا مُعَرَّفًا لَفْظًا فَهُوَ مُنْكَرٌ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِمْ : جَاءَهُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ .

• ١٨٠ — وَ • أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ . . . •

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماضٍ مبني للجهول فعل الشرط ، ولفظاً ، تمييز محمول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنكيره» تنكير : مفعول به لا تعتقد ، وتنكير مضاف والماء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحذك» الكاف جارة لقول محذوف ، و«حد» : حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي ، و«حد» مضاف والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل نصب مقول لقول محذوف ، والتقدير : وذلك كأنك تقولك اجتهد وحدك ، والحال في تأويل «منفرداً» .

١٨٠ — هذه قطعة من بيت لليد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أخته الماء لتشرب ، وهو بنامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَكَمْ يَذُدُّهَا ، وَكَمْ يَشْفِقُ عَلَى نَعْسِ الدَّخَالِ

اللغة : «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين وزود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» برحم «نعس» مصدر نعس الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده ، ونعس البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية ، وذلك إذا كان البعير كريماً ، أو شديد العطش ، أو ضعيفاً .

الإعراب : «فأرسلها» أرسل : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في آيات سابقة ، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الآن مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يذدها» الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة ، يذد : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وما : مفعول به ، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها ، =

وَاجْتَهِدْ وَحَدِّكَ ، وَكَلِمَتُهُ فَاهٌ إِلَى فِي ؛ ذ « الْجَمَاءُ ، وَالْعِرَاكُ ، وَوَحْدَكَ ، وَفَاهُ » :  
أَحْوَالٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ ، لَكِنِهَا مُؤَوَّلَةٌ بِنَكْرَةٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : جَاءُوا جَمِيعًا ، وَأَرْسَلَهَا  
مَعْتَرِكَةً ، وَاجْتَهِدْ مُنْفَرِدًا ، وَكَلِمَتُهُ مُشَافِهَةٌ (١) .

= ومثلها جملة « ولم يشفق ، وقوله « على نعص ، جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونعص مضاف ، ود الدخال ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « العراك ، حيث وقع حالا مع كونه معرفة - والحال لا يكون إلا نكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ، أي : أرسلها معتركة ، يعني مزدحمة .

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التي ذكرها الشارح ، وذكرها النحاة من قبله ومن بعده ، بياناً يتضح لك به أمرها غاية الاتضاح ، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساك أن تجده من الأمثلة مما لم يذكره الشارح هنا .

وقبل أن أبين لك الأمثلة مثالا فمثالا أرى أن أقرر لك قاعدتين ، وأبين - مع ذلك - السر في كل قاعدة منهما ، فأقول :

القاعدة الأولى : الأصل في الحال أن يكون نكرة ، فإن جاءت في كلام ما من كلام العرب معرفة فهي بغير تردد - عند جمهرة البصريين - في تأويل النكرة ، والسر في ذلك أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته ، والحال تلتبس بالنت ، فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفا بهذه الحال ، ظن السامع أنها نعت ، والتبس عليه الأمر ، فدفعنا لهذا الالتباس ، ورغبة في إفادة المقصود من أول الأمر ، التزم العرب في كلامهم إذا أتى في الكلام اسم معرفة ثم جاءوا بوصف بعد هذه المعرفة فإن أرادوا جعل هذا الوصف نعتا جاءوا به معرفة ، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالا جاءوا به نكرة ، فلم يلتبس على السامع الأمر .

القاعدة الثانية : أن الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها ، وقد علمنا أن الوصف الذي هو النعت لا يكون إلا مشتقا إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صفة مشبهة وإما أفضل تفضيل وإما صيغة مبالغة ، فإن جاء الوصف جامداً فهو البتة في تأويل الاسم المشتق ، فكذلك ما دل على معناها وقام مقامها وهو الحال لا يكون إلا مشتقا أو في تأويل المشتق ، ولهذا تراهم يؤولون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون في =

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريفُ الحال مطلقاً ، بلا تأويلٍ ؛ فأجازوا « جاء زيدٌ الرَّاكِبَ » .

وفَصَلَ الكوفيون ، فقالوا : إن تَضَمَّنَتِ الحالُ معنى الشرطِ صَحَّ تعريفُها ، وإلَّا فلا ؛ فنال ما تضمن معنى الشرط « زيد الرَّاكِبَ أَحْسَنُ منه المَاشِي »

= المعنى مشتقاً ، وقد بينا وجه ذلك بدقة ، وبيننا التأويلات المشار إليها في باب المبتدأ والخبر ، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والنعت في هذه المسألة .

ثم تأخذ بعد ذلك في بيان الأمثلة واحداً فواحداً على ترتيبها في كلام الشارح .

(١) أما المثال الأول — وهو قولهم « جاءوا الجماء الغفير ، فإن الجماء مؤنث الأجم ونظيره أبيض وبيضاء وأحمر وحراء ، واشتقاق الجماء والأجم من الجم — بتشديد الميم — وهو الكثرة ، تقول : ماء جم ؛ تريد أنه كثير ، وقال الله سبحانه وتعالى ( وتجبون المال حباً جماً ) أى حباً كثيراً ، وقال الراجز :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألما

وتقول : هذه امرأة جماء المرافق ، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق ، والغفير فمیل قيل بمعنى فاعل ، وأصل اشتقاقه من الغفر — بفتح الغين وسكون الفاء — وهو السر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير في صناعة الإعراب صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤثروا الصفة لأن الموصوف مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التي هي فمیل بمعنى مفعول كقولهم : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكانهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير ، قالوا : جاءوا الجماعة السائرة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء . هذا ، وقد قالوا في هذا المثل « جاءوا جماء غفيراً ، فأثروا به مسكراً على الأصل في الحال .

(٢) وأما المثال الثاني — وهو قولهم « أرسلها المراك ، فقد بيناه في شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه في هذا الموضع .

(٣) وأما المثال الثالث — وهو قولهم « اجتهد وحدك ، فإن « وحدك » اسم يدل على التوحد والانفراد ، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة ، وقد وردت في عبارات قليلة مجرورة بالإضافة ، وذلك نحو قولهم في المدح « فلان نسيح وحده ، وقريع وحده ، ونحو قولهم في الدلالة على الإعجاب بالنفس « فلان رجيل وحده ، ونحو قولهم في الذم « فلان عير وحده ، وجعيش وحده ، وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الكلمة في حالة النصب ، =

ف « الراكب والماشي » : حَالَانِ ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى ، فإن لم تقدر بالشرط لم يصح تعريفها ؛ فلا تقول ، « جاء زيد الرَّكَّابَ » إذ لا يصح « جاء زيد إن ركب » .

\*\*\*

= فَمَالِ سَيُوبِهِ وَالْحَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ : هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق ، وهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول « جاء زيد وحده ، قد قلت : جاء زيد إيجاداً ، أى متوحداً ، والمعنى جاء منفرداً ، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، واستمع إلى المحقق الرضى يقول فى شرح هذين المذهبين « ومذهب الكوفيين » وانتصاب وحده على الظرفية ، أى لامع غيره ، فهو فى المعنى ضد معاً فى قولك : جاءوا معاً ، وكأن فى معاً خلافاً هو منتصب على الحال أى مجتمعين أو على الظرف أى فى مكان واحد ، فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده أى منفرداً أو ظرف أى لامع غيره ، اه كلامه ، ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وليس يبعد عندى أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائماً مقام المصدر ، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلاً يقع جملة حالاً ، أى جاء زيد يتوحد توحداً ، كما يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يقع جملة حالاً ، أى جاء زيد متوحداً توحداً .

( ٤ ) وأما المثال الرابع — وهو قولهم « كلته فاه إلى فى » — فقد وردت هذه العبارة بروايتين ، الأولى « كلته فوه إلى فى » وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف فى توجيهها ، وفوه : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خير ، والجملة فى محل نصب حال ، والرواية الثانية « كلته فاه إلى فى » ، وقد ورد على هذا الوجه قول أبى الطيب المتنبى :

قلتها ودموعى مزج أدمعها وقلبتى على خوف فالقم

وهذه الرواية هى التى ثارت حولها عجاوبة الكلام وكثر فيها التخريج ، فذهب سيوبه وجمهرة البصريين إلى أن « فاه » ، حال وإن كان اسماً جامداً وإن كان معرفة بالإضافة — لأنه فى قوة اسم مشتق منكر ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه لأنه نكرة فى التقدير كما قلت لك ، وكأنه قال فاه موجهاً إلى فى ، وذهب الكوفيون إلى أن « فاه » =

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَيْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعٌ (١)  
 حقُّ الحالِ أن يكون وصفاً - وهو : ما دلَّ على معنَى وصاحبه : كقائم ،  
 وَحَسَنٌ ، وَمَضْرُوبٌ - فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على  
 صاحب المعنى (٢) .

= مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كلبته جاعلا فاه إلى في .  
 وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة ، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس  
 عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها فيقال مثلاً : جاورته منزله إلى منزلي ،  
 وناضلته قوسه عن قوسى ، ونحو ذلك .

وأحسبني قد أطلت عليك ، لكنى إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة ، واختلاف  
 العلماء فيها ، وأشرح لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها ، ولا يبعد على ذهنك وعيها ،  
 والله المستول أن ينفعك به .

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت لمصدر «حالا» منصوب على الحال ، وصاحبه الضمير  
 المستتر في «يقع» الآتى «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
 هو يعود إلى مصدر منكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق  
 بيقع «كبئنة» الكاف جارة لقول محذوف ، بعنة : حال من الضمير المستتر في «طلع»  
 الآتى «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
 إلى زيد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أعلم أولاً أن في هذا الموضوع خلافين أشار الشارح إليهما ، وتحدث عن كل  
 واحد منهما حديثاً مقتضباً ، حتى لا يكاد القارىء يميزهما ، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر  
 فهما واضحاً ، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين ، ونفرد أحدهما عن الآخر ، ونبين - مع كل  
 واحد منهما - آراء العلماء الذين اختلفوا فيه .

فأما الخلافان فأحدهما في إعراب المصدر المنكر في نحو قولك « جاء محمد ركضاً ،  
 =



وقد كثر مجيء الحالِ مصدرًا نكرةً ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لحيثه على خلاف الأصل ، ومنه « زيد طلع بفتة » ف « بفتة » : مصدرٌ نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طلع باغتاً ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور .

== فأما الخلاف الأول فقد أشار الشارح إليه بقوله ، وهو منصوب على الحال ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفش . . . وذهب الكوفيون ، وحاصل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء :

الأول — وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة — أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبراً في كلام العرب في نحو قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، كما وقع نعمتا كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، وأيضاً فإن المصدر والوصف يتقارضان في الكلام ، فيقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف مفعولاً مطلقاً ، والأصل فيه المصدر ، نحو قولهم : قم قائماً ، وسرت أشد السير ، وتأديت أكل التأديب ، ويقع المصدر خبراً ونعتاً ، والأصل في الموضوعين للوصف .

الثاني — وهو مذهب الأخفش والمبرد — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه ، وجملة الفعل وفاعله حال ، وتقدير « جاء زيد ركضاً ، جاء زيد ركض ركضاً » .

الثالث — وهو رأى أبي علي الفارسي — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالا ، فتقدير المثال المذكور : جاء زيد راكضاً ركضاً .

الرابع — وهو قول الكوفيين — أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عمله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام ، ونظير ذلك قولهم : أحبته مقة ، وشنته بنفساً .

الخامس — أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام ، وأصل المثال المذكور : جاء زيد مجيء ركض .

السادس — أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بوصف ، ==

وذهب الأخصسُ والمبردُ إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعملُ فيه محذوفٌ ،  
والتقدير : طلع زيد يَبْتَغْتُ بَبْتَةً ، فـ « يَبْتَغْتُ » عندهما هو الحال ، لا « بَبْتَةً » .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه ، ولكن الناصب  
له عندهم الفعلُ المذكورُ [ وهو طَمَعَ ] لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

== فتقدير المثال المذكور - على هذا الرأي - جاء زيد صاحب ركض ، أو ذار ركض ، على  
نحو أوليهم المصدر الواقع خبراً .

وأما الاختلاف الثاني - وهو الذي أشار الشارح إليه بقوله وقد كثر جيء الحال  
مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ، فإننا نذكر لك أولاً أنه قد ورد عن العرب في  
ألفاظ كثيرة جداً ، حتى قال أبو حيان وورد المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً ،  
أ هـ . ومنه قوله تعالى ( ثم ادعهن يأتينك سعيًا ) وقوله ( ينفقون أموالهم سرّاً وعلانية )  
وقوله ( ادعوه خوفاً وطمعاً ) وقوله ( إنى دعوتهم جهاراً ) وقال العرب : قتله صبراً ،  
وأتيته ركضاً ، ومشياً ، وعدوا ، واقية فجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وأخذت  
عن فلان سماعاً ، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم . وقد اختلف النحاة في جواز  
القياس على ما ورد عن العرب .

فأما سيبويه وأصحابه فلم يجز القياس عليها ، مع كثرتها ، ومع أنه روى الكثير مما سمعه  
عن العرب ، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه ، وعذره في ذلك أنه  
خلاف الأصل ، من قبل أن الحال في المعنى وصف لصاحبها ، وما جاء على خلاف القياس  
فقيره عليه لا ينقاس .

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد فقد اختلف نقل العلماء عنه ،  
فنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً ، وتعني بالإطلاق ههنا أنه  
يستوى في جواز القياس أن يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو كلمته مشافهة ، وجئته سرعة  
وأن لا يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو جاء على بكاء ، ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز  
القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل ، دون ما لا يكون كذلك .

في قولك : « زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً » « زَيْدٌ بَغَتَ بَغْتَةً » ؛ فيؤولون « طلع » بيفت ،  
وينصبون به « بَغْتَةً » .

\*\*\*

وَأَمْ يَنْكُرُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ ، إِنْ كَمْ يَتَأَخَّرُ ، أَوْ يُخَصِّصُ ، أَوْ يَبِينُ<sup>(١)</sup>

== قال المحقق الرضوي ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً ، والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أنا نا رجلة وسرعة وبطننا ونحو ذلك ، وأما ما لبس من تقسياته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكاً وبكاءً ونحو ذلك لعدم السماع ، ا هـ .  
وأما ابن مالك ومشابهوه فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر .  
الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بالدالة على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجل فضلا ، ونبلا ، وحلما ، ومرؤاة ، وشجاعة ، وإقداما ، وأن تقول : أنت الصديق تضحية ، وإخلاصا .

الثاني : من ذلك قولهم : هو زهير شعراً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : محمد حاتم جوداً ، وعلى قضاء ، وإياس زكاة ، وعمر عدلاً ، وحثيف إباء ، والأحنف حلماً ، ويوسف جمالاً ، وما أشبه ذلك .

الثالث : أن يقع المصدر المنكر المنصوب بعد أما الشرطية ، وذلك نحو : أما علما فعالم وأما نبلا فنبيلا ، وأما حلما لحليم ، وأما كرماً فكيرم ، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالا بتأويله بالمشق ، ويجعل العامل في هذا الحال هو الفعل المقدر الذي نابت عنه أما ، ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط .

(١) « ولم ، نافية جازمة » ينكر « فعل مضارع مبني للجهول ، مجزوم بلم » غالباً ، حال من نائب الفاعل « ذو » نائب فاعل ينكر ، وذو مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « لأن » شرطية « لم » نافية جازمة « يتأخر » فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم يتأخر ذو الحال - إلخ فلا ينكر « أو يخصص ، أو يبين » معطوفان على يتأخر .

مِنْ بَعْدِ نَفِيٍّ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كـ «لَا يَبِغِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلاً» (١)  
 حقُّ صَاحِبِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، وَلَا يَنْكُرُ فِي الْغَايِبِ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ مُسَوِّغٍ ،  
 وَهُوَ أَحَدُ أُمُورٍ (٢) :

(١) « من بعد ، جار ومجرور متعلق بـ «البيت السابق» ، وبعد مضاف ؛ و « نفي » مضاف إليه « أو ، عاطفة » مضاهيه ، مضاهي : معطوف على نفي ، ومضاهي مضاف ومضمر الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه « كلا ، الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية » « يبغ » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « امرؤ » فاعل يبغ « على امرئ » جار ومجرور متعلق بـ « يبغ » مستسهلاً ، حال من قوله « امرؤ » الفاعل .

(٢) ذكر الشارح - تبعاً للناظم - من مسوغات مجيء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات : أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة ، وثالثها وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه ، وبقى من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها .

الأول : أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما في قولك : زارنا رجل والشمس طالعة ، والسر في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة ؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففي قوله تعالى : ( وما أهلكننا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ) مسوغان ، بل ثلاثة . وهي تقدم النفي ، ووقوع الواو في صدر جملة الحال ، والثالث اقتران الجملة بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في النعوت ، وأما قوله تعالى : ( أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها ) فالسوغ وقوع الواو في صدر جملة الحال .

الثاني : أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هذا خاتم حديد ، والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ في مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت ( انظر ص ٢٤٦ وما بعدها ) .

الثالث : أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تنجيء الحال منها ، كقولك : زارني خالد ورجل راكبين ، أو قولك : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين .

منها : أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو : « فيها قائماً رجُلٌ » وكقول الشاعر .  
وأشده سيويه :

١٨١ - وَبِالْجَنَمِ مِثِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ  
شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ  
وكفوله :

١٨٢ - وَمَا لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأْتِمُّ  
وَلَا سَدَّ قَفْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

١٨١ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « شحوب ، هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوباً - بوزن قعد يقعد قعوداً -  
وقد جاء على لغة أخرى : شحب يشحب شحوبة - مثل سهل الأمر يسهل سهولة - إذا تغير  
لونه « بيناً ، ظاهراً ، وهو فيل من بان يبين ، إذا ظهر ووضح .  
المعنى : إن بجسمي من آثار حبك لشحوباً ظاهراً ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة على ،  
وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظري إلى عيني فإنهما تحدتانك حديثه .

الإعراب : « بالجسم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مني ، جار ومجرور  
متعلق بمحذوف حال من الجسم « بيناً ، حال من شحوب الآتي على رأى سيويه الذي يجوز  
جيء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور  
الواقع خبراً « لو ، شرطية غير جازمة « علمته ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة من الفعل  
وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ،  
والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها مترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر « شحوب ،  
مبتدأ مؤخر « وإن ، شرطية « تستشهدي ، فعل مضارع فعل الشرط ، وباء المخاطبة فاعل  
« العين ، مفعول به « تشهد ، جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بيناً ، حيث وقعت الحال من النكرة ، التي هي قوله « شحوب ،  
على ما هو مذهب سيويه ، كما قررناه في الإعراب ، والمسوخ لذلك تقدم الحال على صاحبها ،  
فإذا جريت على مذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد ، لأن صاحب الحال عندهم ضمير .  
١٨٢ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

(١٧ - شرح ابن عقيل ٢)

فـ « قائماً » : حال من « رجل » ، و « يديناً » حال من « شحوب » ، و « مثلاً »  
حال من « لأثم » .

ومنها : أن تُخصَّصَ النكرة بِوصفٍ ، أو بإضافة : فمثال ما تَخَصَّصَ بوصفٍ  
قوله تعالى : ( فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ) (١) .

== اللغة : د لام ، عدل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملامة وملاما ، إذا عاتبه ووبخه  
د سد فقري ، أراد أغناني عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر باب مفتوح يأتيه  
من ناحيته مالا يحب ؛ فهو في حاجة لإيصاده .

المعنى : إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عما استوجب اللوم  
عليه هو لوم الإنسان نفسه ؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ فيحمله على العدول عنه، وإن  
ما في يد الإنسان من المال لأقرب منال له مما في أيدي الناس .

الإعراب : د وما ، نافية د لام ، فعل ماضٍ « نفسي ، نفس » : مفعول به تقدم على  
الفاعل ، ونفس مضاف وباء المتكلم مضاف إليه د مثلها ، مثل : حال من « لأثم » الآتي ،  
ومثل مضاف وها مضاف إليه ، و د مثل ، من الألفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعريفًا  
د لي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لأثم الآتي د لأثم ، فاعل لام « ولا ، الواو  
عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سد » فعل ماضٍ ، د فقري ، فقر : مفعول به لسد تقدم  
على الفاعل ، وفقر مضاف وباء المتكلم مضاف إليه د مثل ، فاعل لسد ، ومثل مضاف ،  
و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ملكك ، ملك » : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث د يدي ،  
يد : فاعل ملكك ، ويد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه . والجملة من ملك وفاعله لا محل  
لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذي ملكته يدي .

الشاهد فيه : قوله « مثلها لي لأثم » حيث جاءت الحال - وهي قوله « مثلها » ،  
و « لي » - من النكرة - وهي قوله « لأثم » - والذي سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال .  
(١) الأمر الأول الوارد في هذه الآية واحد الأمور ، والأمر الثاني واحد الأوامر ،  
وقد أعرب الناظم وابنه د أمرا ، على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ مجيء الحال منه  
تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أي حال كونه مأموراً به من عندنا .

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه إلا إذا وجد =

وكقول الشاعر :

١٨٣ — نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوحًا ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا  
وَعَاشٍ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيَّنَّةٍ  
فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

= واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب ، وليس واحد منها بوجود هنا .  
وأجيب بأننا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال ، بل المضاف الذي  
هو لفظ « كل » ، كجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ « أمر » ، في صحة الاستغناء به عنه ؛  
وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه .

ومن العلماء من جعل أمرا الثاني حالا من كل ، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن  
بصدده ؛ لأن « كل أمر » نكرة ؛ إذ المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل أمرا حالا من  
الضمير المستتر في حكيم ، ومنهم من جعله حالا من الضمير الواقع مفعولا ، أى مأمورا به .

١٨٢ — اليتان من الشواهد التي لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « الفلك » أصله بضم فسكون - السفينة ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد  
تتبع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد « ماخر » اسم فاعل من مخرت  
السفينة - من بابي قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت « اليم » البحر ، أو الماء  
« مشحونا » اسم مفعول من شحن السفينة : أى مملأها « آيات مبينة » ظاهرة واضحة ،  
أو أنها تبين حاله وتدلل على صدق دعواه .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » ، يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجملة  
النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله « نوحا » مفعول به لنجيت  
« واستجبت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجبت  
« في فلك » جار ومجرور متعلق بنجيت « ماخر » صفة لفلك « في اليم » جار ومجرور متعلق  
بماخر « مشحونا » حال من فلك « وعاش » الواو عاطفة ، عاش : فعل ماض ، وفاعله =

ومثال ما تَخَصَّصَ بالإضافة قوله تعالى : ( فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءِ لِسَائِلِ بْنِ ) .  
ومنها : أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبهه النفي هو الاستفهام والنهي ،  
وهو المراد بقوله : « أَوْ يَبِينُ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ » فقال ما وقع بعد النفي قوله :  
١٨٤ — مَا حُمِّمَ مِنْ مَوْتٍ حَمِيٍّ وَاقِيًّا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًّا

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح « يدعو » فعل مضارع ، وفيه ضمير  
مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجملة في محل نصب حال « بآيات »  
جار ومجرور متعلق بـ « يدعو » مبنية « صفة لآيات » في قومه ، الجار والمجرور متعلق بـ « عاش »  
وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه « ألف » مفعول فيه ناصبه عاش ،  
و « ألف مضاف و « عام » مضاف إليه « غير » منصوب على الاستثناء أو على الحال ،  
وغير مضاف و « خمسينا » مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ،  
والإلف في آخره للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » حيث وقع حالا من النكرة ، وهي قوله « فلك »  
والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وصفت بقوله « ماخر » فقربت من المعرفة .

١٨٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد من استشهد به من النحاة .

اللغة : « حم » بالبناء للجهول - أي قدر ، وهي « ، وتقول : أحم الله تعالى هذا  
الامر وحمه » ، إذا قدر وقوعه ، وهما له أسبابه ( انظر ص ٢٦١ ) « واقيا » اسم فاعل  
من « وقى يقى » بمعنى حفظ يحفظ .

المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئا يحمي من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من  
خلقه الخلود ، فاستعد للوثة دائماً .

الإعراب : « ما » نافية « حم » فعل ماض مبنى للجهول « من موت » جار ومجرور  
متعلق بقوله « واقياً » الآتي « حمى » نائب فاعل لحم « واقياً » حال من حمى « ولا »  
الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنت « من » زائدة « أحد » مفعول به لترى « باقياً » حال من أحد ،  
وهذا مبنى على أن « ترى » بصرية ، فإذا جربت على أن ترى عليه كان قوله « باقياً » مفعولاً  
ثانياً لترى .



ومنه قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ( وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ )  
 ذمها كتاباً ، جملة في موضع الحال من « قرية » وصحح مجيء الحال من النكرة  
 لتقدم النفي عليها ، ولا يصح كون الجملة صفةً لقرية ، خلافاً للزخشرى ؛ لأن الواو  
 لا تفصل بين الصفة والموصوف ، وأيضاً وجود « إلا » مانع من ذلك ؛ إذ لا يُفتَرَضُ  
 بـ « إلا » بين الصفة والموصوف ، ومن صرح بمنع ذلك : أبو الحسن الأحنس  
 في المسائل ، وأبو علي الفارسي في التذكرة .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :

١٨٥ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى

لِنَفْسِكَ الْمُدْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟

== الشاهد فيه : قوله « واقياً » و « باقياً » حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة ، وهي  
 « حمى » بالنسبة لـ « واقياً » و « أحد » بالنسبة لـ « باقياً » ، والذي سوغ ذلك أن النكرة  
 مسبوقة بالنفي في الموضعين .

وإنما يكون الاستشهاد بقوله « باقياً » إذا جعلنا « ترى » بصرية ؛ لأنها تحتاج حينئذ  
 إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالاً ، أما إذا جعلت « ترى »  
 عليية فإن قوله « باقياً » يكون مفعولاً ثانياً ، كما بيناه في الإعراب .

(١) انظر ما كتبناه عن هذه الآية في ص ٢٥٦ .

١٨٥ — أَكْثَرُ مَا قِيلَ فِي نَسْبَةِ هَذَا الْبَيْتِ لِأَنَّ لِرَجُلٍ مِنْ طَيْهِ ، وَلَمْ يَبْيُنِهِ أَحَدٌ مِنْ  
 اسْتَشْهَدَ بِالْبَيْتِ أَوْ تَسْكَمَ عَلَيْهِ .

اللغة : « صاح » أصله صاحبي ، فرخم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي ؛ إذ هو في غير  
 علم ؛ وقياس الترخييم أن يكون في الأعلام ، وهو أيضاً مركب إضافي « هل حم عيش »  
 ( انظر ص ٢٦٠ ) والاستفهام هنا إنكارى بمعنى النفي ؛ فكأنه قال : ما قدر الله عيشاً  
 باقياً ، العذر ، هو كل ما تذكره لتقطع عنك السنة العتاب واللوم .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، « صاح » منادى مرخم « هل » حرف استفهام =

ومثال ما وقع بعد النهى قول المصنف : « لَا يَبِغِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلاً »  
وقول قطري بن الفجاءة :

١٨٦ — لَا يَرْكَنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوُغَى مُتَخَوِّفًا لِجِمَامِ

« حم » فعل ماضٍ مني للجهول « عيش » نائب فاعل حم « باقياً » حال من عيش « فترى » الفاء فاء السببية ، ترى : فعل مضارع منصوب تقديره بأن مضمره بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنفسك » الجار والمجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر » مفعول أول ل ترى « في إبعادها » الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف ، وها : مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « الأمل » مفعول به للبصير .

الشاهد فيه : قوله « باقياً » حيث وقع حالاً من النكرة - وهي قوله « عيش » -  
والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذى يؤدى معنى النفي .

١٨٦ — البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبي نعام قطري بن الفجاءة ، التيمى ،  
الخارجى ، وقد نسبته ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى  
قطري ، قصداً إلى الرد عليه وتصحيح خطئه ، وقطري : بفتح القاف والطاء جميعاً ،  
والفجاءة : بضم الفاء .

اللمعة : « الإحجام » التأخر والنكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ،  
والاعتقاد عليه « الوغى » الحرب « الحام » بكسر الحاء - الموت .

المعنى : لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التواني  
خوفاً من الموت .

الإعراب : « لا » ناهية « يركن » يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون  
التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية « أحد » فاعل يركن « إلى الإحجام » جار ومجرور  
متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً ، و « الوغى »  
مضاف إليه « متخوفاً » حال من أحد « الحام » جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفاً » حيث وقع حالاً من النكرة التى هى قوله « أحد » ،  
والذى سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها فى حيز النهى بلا ، ألا ترى أن قوله  
« أحد » فاعل يركن المجرور بلا الناهية ؟

واحترز بقوله : « غالباً » مما قلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مُسوِّغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولهم : « مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةٌ رَجُلٌ <sup>(١)</sup> » ، وقولهم : « عليه مائةٌ بِيضاً <sup>(٢)</sup> » ، وأجاز سيبويه « فيها رَجُلٌ قَائِماً » ، وفي الحديث : « صَلَّى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِداً ، وَصَلَى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَاماً <sup>(٣)</sup> » .

\* \* \*

وَسَبَقَ حَالٍ مَا يَحْرَفُ جُرَّ قَدْ أَبَوَا ، وَلَا أَمْنَعُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدَ <sup>(٤)</sup>

(١) قعدة رجل - بكسر القاف وسكون العين المهملة - أى مقدار قعدته .

(٢) بيضاً - بكسر الباء الموحدة - جمع بيضاء ، وهو حال من مائة ، ولا يجوز أن يكون تمييزاً ، إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً ، وأن يكون مجروراً لا منصوباً ، لأن تمييز المائة يكون كذلك .

(٣) اختلف النحاة فى مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التى سبق بيانها فى كلام الشارح وفى زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخا سيبويه - إلى أن ذلك بما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه . ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يوثق بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها .

(٤) « وسبق » مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و « حال » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « ما » اسم موصول : مفعول به المصدر « يحرف » جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى « جر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « قد » حرف تحقيق « أبوا » فعل وفاعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أمنعه » أمنع : فعل مضارع ، وفاعله =

مَذْهَبُ جَمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ (١)  
فَلَا تَقُولُ فِي « مَهْرَتْ بَهْنَدٍ جَالِسَةً » مَهْرَتْ جَالِسَةً بَهْنَدٍ .

وذهب الفارسيُّ ، وابن كَيْسَانَ ، وابن بَرْهَانَ ، إلى جواز ذلك ، وتَابَعَهُمُ  
المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قوله :

١٨٧ — لَنْنَ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا

إِلَى حَبِيْبًا ، إِنَّهَا لِحَبِيْبُ

== ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، وفقد ، الفاء للتعليل ، وقد :  
حرف تحقيق ، ورد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبق  
حال . وتقدير البيت : وقد أبي النخاعة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بالحرف ، ولا  
أمنع ذلك ، لأنه وارد في كلام العرب .

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي ، كقولك : مررت  
بهند جالسة ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكباً ؛  
فراكباً : حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة .

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد  
جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها عنه ، فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكباً ، وأن  
تقول : ما جاء راكباً من أحد .

والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ،

١٨٧ — البيت لعروة بن حزام العذري ، وقبلة :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاَكِبِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعًا ، وَفَوْقَ الرَّاَكِبِينَ رَقِيْبُ  
وبعد البيت الشاهد ، وبعده قوله :

وَقُلْتُ لِعِرَافِ الْيَمَامَةِ : دَاوِنِي فَإِنَّكَ — إِنْ أَبْرَأْتَنِي — لَطَيْبُ

اللغة : هيمان « مأخوذ من الهيام - بضم الهاء - وهو في الأصل : أشد العطش » صادياً ،  
اسم فاعل فعله « صدى » من باب تعب - إذا عطش .

الإعراب : « داتن ، اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية ، كان ، فعل ماض ناقص ،  
فعل الشرط « برد » اسم كان ، وبرد مضاف ، و « الماء » مضاف إليه « هيمان ، صادياً ، ==

ذ «هَيْمَانٌ ، وصدايا» : حالان من الضمير المجرور بإلى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨ — فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِيبَ وَنِسْوَةٌ

فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرَاغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

ذ «فَرَاغًا» حال من قتلِ .

= حالان من ياء المتكلم المجرورة بحلا بإلى « إلى ، جار ومجرور متعلق بقوله حبيبا الآتي « حبيبا ، خبر كان «إنها ، إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمه «حبيب ، اللام لام الابتداء ، حبيب : خبر إن ، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله «هيان صاديا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة بحلا بإلى ، وتندما عليها كما أوضحناه في الإعراب .

١٨٨ — البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبى ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا — وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمُوا — بِرِجَالٍ ؟

عَشِيَّةً غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيًا وَعُكَّاشَةَ الْفَنَمِيَّ عَنْهُ بِحِمَالٍ

اللغة : «أذواد ، جمع ذود ، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرغا ، أى هدرا لم يطلب به «حبال ، بزنة كتاب - وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة ، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أئشدهناهما .

المعنى : يقول : لئن كنتم قد ذهبتُم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سييتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك ، فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذي يعينى أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتُم بالإبل والنساء ، ولكنى شفيت نفسى ونلت ثأرى منكم ، فلم يضع دمه هدرا .

الإعراب : «فإن ، شرطية «تك ، فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «أذواد ، اسم تك «أصبن ، فعل ماض مبنى للجھول ، ونون النسوة نائب فاعل ، والجملة من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبر تك «ونسوة ، معطوف على أذواد «فلن ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، لن : نافية =

وأما تقديمُ الحال على صاحبها المرفوع والمنصوبِ فخاثرٌ، نحو: «جاء ضاحكاً زَيْدٌ، وضربتُ بجرِّدَةٍ هنداً» .

\*\*\*

وَلَا تَجِزُ حَالًا مِنْ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ (١)  
أَوْ كَانَ جُزْءًا مَّا لَهُ أُضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلَا تَحِيْفًا (٢)

== ناصبة « يذهبوا » فعل مضارع منصوب، بلن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل « فرغا، حال من « قتل، الآتي « بقتل، جار ومجرور متعلق بيزهد، وقتل مضاف، و « حبال، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فرغا، حيث وقع حالا من « قتل، المجرور بالباء، وتقدم عليه .  
(١) « لا، ناهية « تجز، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حالا، مفعول به لتجز « من المضاف، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله « حالا، وقوله « له، جار ومجرور متعلق بالمضاف « إلا، أداة استثناء « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « اقتضى، فعل ماض « المضاف » فاعل اقتضى « عمله، عمل : مفعول به لاقتضى، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة « إذا » إليها، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو، عاطفة « كان، فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له « جزء، خبر كان، وجزء مضاف و « ما، اسم موصول مضاف إليه « له، جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي « أضيف، فعل ماض مبني للجھول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « أو، عاطفة « مثل » معطوف على جزء السابق، ومثل مضاف، وجزء من « جزئه، مضاف إليه، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه « فلا » ناهية « تحيفاً » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه<sup>(١)</sup> ، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوها مما تضمن معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضاربٌ هندی مجردة ، وأعجبنى قيامٌ زيدٌ مُسرِعاً ، ومنه قوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً) ومنه قولُ الشاعر :

١٨٩ - تَقُولُ أُبْنَتِي : إِنْ انْطَلَقَكَ وَاحِدًا

إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لِأَبَالِيَا

(١) اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه ؛ فذهب سيويه رحمه الله إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً أي سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز ، وإلا لم يجز . والسر في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في : هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟ فذهب سيويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها ، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارح ، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرأ أو اسم فاعل مثلاً كان كذلك عاملاً في الحال فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه ، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد ، فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال ؛ فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه ،

١٨٩ - البيت لمالك بن الربيع ، أحد بني مازن بن مالك ، من قصيدة له ،

وأولها قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً      بِجَنَبِ الْفَضَى أَرْجَى الْقِلَاصِ النَّوَاجِيَا  
فَلَيْتَ الْفَضَى لَمْ يَقْطَعْ الرَّكْبُ عَرْضَهُ      وَلَيْتَ الْفَضَى مَا شَى الرَّكَّابَ لِيَالِيَا =

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : ( وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ) فـ « إخواناً » حال من الضمير المضاف إليه « صدور » ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه — في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه — قوله تعالى : ( ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ) فـ « حنيفاً » : حال من

= اللغة : « الروح ، الفرع ، والمحافة ، وأراد به هنا الحرب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب « تاركى » اسم فاعل من ترك بمعنى صير .

المعنى : إن ابنتي تقول لى : إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرنى لا محالة بلا أب ، لأنك تقتحم لظاهما فتموت .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « ابنتى » ابنة : فاعل تقول ، وابنة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلاقات » انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحداً » حال من الكاف التى هي ضمير المخاطب « إلى الحرب » جار ومجرور متعلق بانطلاق « تاركى » تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل « لا » نافية للجنس « أباً » اسمها « ليا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا ومعمولها فى محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون « أباً » اسم لا منصوباً بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، واللام فى « ليا » زائدة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحداً » حيث وقع حالاً من المضاف إليه — وهو الكاف فى قوله « انطالقك » — والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق ، وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف عاملاً فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت .



« إبراهيم » والملة كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستثناء بالمضاف إليه عنها ؛  
فلو قيل في غير القرآن : « أن أتبع إبراهيم حنيفاً » لصح .

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ،  
ولا مثلُ جزئهِ — لم يجوز أن يجيء الحالُ منه ؛ فلا تقول : « جاء غلامٌ هِنْدِيٌّ ضاحِكَةً »  
خلاقاً للفارسيِّ ، وقولُ ابن المصنف رحمه الله تعالى : « إن هذه الصورة ممنوعةٌ  
بلا خلاف » ليس بجيد ، فإن مذهبَ الفارسيِّ جَوَازُهَا ، كما تقدم ، ومن نقله عنه  
الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيُّ في أماليهِ .

\*\*\*

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أُشْبِهَتْ الْمَصْرَفًا<sup>(١)</sup>  
فجائزٌ تَقْدِيمُهُ : كـ « مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ » ، وَتُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا<sup>(٢)</sup>

(١) « الحال » مبتدأ ، وإن ، شرطية « ينصب » فعل مضارع مبني للجهول فعل  
الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال « بفعل » جار  
ومجرور متعلق بينصب « صرفاً » صرف : فعل ماض مبني للجهول ، وفيه ضمير مستتر  
جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل  
جر نعت لفعل « أو » عاطفة « صفة » معطوف على فعل « أشبهت » أشبه : فعل ماض ،  
والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صفة « المصرفاً »  
مفعول به لأشبه ، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله « صفة » .

(٢) « جائز » الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم « تقديمه » تقديم :  
مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والجملة =

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً ، أو صفةً تُشبه الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تضمن معنى الفعل وحروفه ، وقيل التأنيث ، والتثنية والجمع : تاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (١) ؛ فنالُ تقديمها على الفعل المتصرف « مخلصاً زيداً دعا » [ فدعا : فعل متصرف ، وتقدمت عليه الحال ] ، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبهة له : « مُسرِعاً ذارِحِلاً » .

فإن كان الناصبُ لما فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه ، فتقول : « ما أحسنَ زيداً ضاحكاً » ولا تقول : « ضاحكاً ما أحسنَ زيداً » ؛ لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه ؛ فلا يُتصرف في معموله ، وكذلك إن كان الناصبُ

= في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « الحال » ، في أول البيت السابق « كسرعا » ، الكاف جارة لقول محذوف ، مسرعاً : حال مقدم على عامله وهو « راحل » ، الآتي « ذا » ، مبتدأ « راحل » ، خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال « ومخلصاً » ، حال مقدم على عامله ، وهو « دعا » ، الآتي « زيد » ، مبتدأ ، وجملة « دعا » ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر .

(١) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقاً في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديده بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وذلك في أربعة مواضع :

- الأول : أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء ، كقولك : إنى لأزورك مبهجاً .
- الثاني : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن ممتكفاً ، وقولهم : لأصبرن عتسياً .
- الثالث : أن يكون العامل صلة لحرف مصدرى ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلاً ، وإن عليك أن تنصح غلصاً .
- الرابع : أن يكون العامل صلة لال الموصولة ، كقولك : أنت المصلى فذاً ، وعلى المذاكر متفهماً .

لها صفة لا تُشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه ، وذلك لأنه لا يُتَنَّى ، ولا يُجْمَعُ ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معموله ، فلا تقول : « زيد ضاحكاً أحسن من عمرو » ؛ بل يجب تأخير الحال ؛ فتقول : « زيد أحسن من عمرو ضاحكاً »<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وَعَامِلٌ مُضْمَنٌ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْْمَلَ<sup>(٢)</sup>  
 كـ « تِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَنَدَرَ نَحْوُ « سَعِيدٌ مُسْتَقِرٌّ فِي هَجْرَةٍ »<sup>(٣)</sup>

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ ؛ وهو : ما تضمَّنَ معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والظرف ، والجار

(١) سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة ، وذلك المستثنى نحو قوله « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً ، وسيذكر هناك ضابط هذا المثال .

(٢) « وعامل ، مبتدأ ، ضمَّن ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل وهو المفعول الأول لضمَّن ، والجملة من ضمَّن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل « معنى ، مفعول ثانٍ لضمَّن ، ومعنى مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه ، لا ، عاطفة « حروفه ، حروف : معطوف على « معنى الفعل ، وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مؤخراً ، حال من الضمير المستتر في « يعمل ، الآتي « لن ، نافية ناصبة « يعمل ، يعمل : فعل مضارع منصوب بـ لن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « كذلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كذلك ، ليت ، وكأن ، معطوفان على تلك « وندر ، فعل ماضٍ « نحو ، فاعل ندر « سعيد ، مبتدأ « مستقراً ، حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي « في هجرة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

والمجورور<sup>(١)</sup> نحو : « تَلَكَ هِنْدٌ مَجْرَدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ — أَوْ عِنْدَكَ — قَائِمًا » ؛ فَلَإِجْمَازٍ تَقْدِيمُ الحَالِ عَلَى عَامِلِهَا المَعْنَوِيِّ فِي هَذِهِ المَثَلِ وَنَحْوِهَا ؛ فَلا تَقُولُ : « مَجْرَدَةٌ تَلَكَ هِنْدٌ ، وَلا « أَمِيرًا لَيْتَ زَيْدًا أَخُوكَ ، وَلا « رَاكِبًا كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ » .

وقد ندرّ تقديمها على عاملها الظرف [ نحو : زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَكَ ] والجارّ والمجورور

(١) اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر :

الأول : أن العامل المعنوي قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي ، وهو شيان : الابتداء العامل في المبتدأ ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع ، وليس هذا المعنى مراداً في هذا الموضع ؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع ، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع ، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفع أيضاً ، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل ، أفلا ترى أن « تَلَكَ ، وَغَيْرَهَا مِنْ أَلْفَاظِ الإِشَارَةِ إِتِمَا عَمِلَتْ فِي الحَالِ لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى أَشِيرُ ؟ وَهَكَذَا .

الثاني : العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة ، وقد ذكر الشارح منها خمسة ، وهي : أسماء الإشارة ، وحروف التمني ، وأدوات التشبيه ، والظروف ، والجار والمجورور ، وقد بقي خمسة أخرى ، أولها : حرف الترجي كقولك : نحو قولك : لعل زَيْدًا أَمِيرًا قَائِمًا ، وثانيتها : حروف التنبيه مثل « هَا ، فِي قَوْلِكَ : هَا أَمْتُ زَيْدٍ وَرَاكِبًا ، فَراكِبًا : حَالٌ مِنْ زَيْدٍ ، وَالعَامِلُ فِي الحَالِ هُوَ « هَا ، وَثالثتها : أدوات الاستفهام الذي يقصد به التعجب كقول الأعشى : « يَا جَارَتَا مَا أَمْتُ جَارِهِ » ، عِنْدَ مَنْ جَعَلَ « جَارِهِ » الأخرى حالاً لا تمييزاً ، رابعها : أدوات النداء نحو « يَا ، فِي قَوْلِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ قَائِمًا ، وَخامسها : « أَمَا ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَمَا عَلِمْنَا فَعَالِمًا ، عِنْدَ مَنْ جَعَلَ تَقْدِيرَ الكَلَامِ : مَهْمَا يَذْكَرُ أَحَدٌ فِي حَالٍ عِلْمٌ فَالْمَذْكَورُ عَالِمٌ ، فَعَلِمْنَا — عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ — حَالٌ مِنَ المَرْفُوعِ بِفِعْلِ الشَّرْطِ الَّتِي نَابَتْ عَنْهُ أَمَا .

نحو : « سعيد مستقراً في حجر » ومنه قوله تعالى : ( وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ )<sup>(١)</sup>  
في قراءة من كسرت الناء ، وأجازها الأخفش قياساً .

\* \* \*

وَنَحْوُ : « زيدٌ مفرداً أنفعٌ من عمروٍ معاناً ، مُستَجَازٌ لَنْ يَهِنَ »<sup>(٢)</sup>

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة ، وامتنى من ذلك هذه المسألة ، وهي : ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى ، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه ، والأخرى متأخرة عنه ، وذلك نحو : « زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً ، و « زيدٌ مفرداً أنفعٌ من عمروٍ معاناً » ، « قائماً ، ومفرداً ، منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا « قاعداً ، ومعاناً ، وهذا مذهب الجمهور .

(١) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع « مطويات » على أنه خبر المبتدأ ، والجار والمجرور - وهو ( يمينه ) - متعلق بمطويات ، والقراءة التي يستدل بها الشارح هنا برفع السموات على أنه مبتدأ ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور ، والجار والمجرور - وهو قوله ( يمينه ) - متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(٢) « ونحو » مبتدأ ، « زيد » مبتدأ ، « مفرداً ، حال من الضمير المستتر في « أنفع » الآتي « أنفع » ، خبر المبتدأ الذي هو زيد « من عمرو ، جار ومجرور متعلق بأنفع « معاناً » حال من عمرو ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة نحو إليها « مستجاز » ، خبر المبتدأ الذي هو « نحو » في أول البيت « لن » ، نافية ناصبة « يهن » ، بمعنى يضعف : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « نحو » ، وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان ، أو صفة للخبر السابق .

وزعم السيرافي أنها خبران منصوبان بكأن المحذوفة ، والتقدير : « زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً » .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول « زيد قائماً قاعداً أحسن منه » ، ولا [ تقول ] « زيد أحسن منه قائماً قاعداً » .

\*\*\*

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ مُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ<sup>(١)</sup>

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد<sup>(٢)</sup> ، أو متعدد.

فمثال الأول : « جاء زيد راكباً ضاحكاً » فـ « راكباً ، وضاحكاً » : حالان من « زيد » والعامل فيهما « جاء » .

ومثال الثاني : « لقيت هنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً » فـ « مُصْعِداً » : حال من التاء ، و « منحدرتة » : حال من « هند » والعامل فيهما « لقيت » ، ومنه قوله :

١٩٠ - لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْحَدِرِيهِ ؛ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

(١) « الحال ، مبتدأ ، وجملة « يجيء » ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « ذا » ، حال من الضمير المستتر في يجيء ، وذا مضاف و « تعدد » مضاف إليه « مفرد » جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد « فاعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه ، وغير ، الواو عاطفة ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و « مفرد » مضاف إليه .

(٢) ترك الفساح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال ، ولو جوب ذلك موضعان ، أولهما : أن يقع الحال بعد « إما » ، نحو قوله تعالى : ( إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً ) وثانيهما : أن يقع الحال بعد « لا » ، النافية ، كقولك : رأيت بكراً لا مستبشراً ولا جذلان .

=

فـ «خائفاً» حال من «ابني» ، و «مُنْجِدِيهِ» حال من «أخَوَيْهِ» ، والعاملُ  
فيهما «لتي» .

فصند ظهور المعنى تَرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَلِيقُ به ، وعند عدم ظهوره يُجملُ أولُ  
الحالين لثنائي الاسمين ، وثنانها لأول الاسمين ؛ ففي قولك : «لقيت زيدا مصعداً  
منحطراً» يكون «مصعداً» حالاً من زيد ، و «منحطراً» حالاً من التاء .

\*\*\*

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: «لَاتَتْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا» (١)

== اللغة : « منجديه ، مغيبه ، وهو مثني منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ،  
وتقول : أنجد فلان فلاناً ، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه ، أصابوا ، نالوا وأدركوا  
» مغنياً ، غنيمة .

الإعراب : «لتي» فعل ماضٍ ، «ابني» ابن : فاعل لتي ، وابن مضاف وباء المتكلم  
مضاف إليه ، «أخويه» مفعول به للتي ، والهاء مضاف إليه «خائفاً» حال من ابني  
« منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفة ، «أصابوا» : فعل وفاعل «مغنياً»  
مفعول به لأصابوا ، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لتي  
وهي مملوكة .

الشاهد فيه : قوله «خائفاً منجديه» فإن الحال متعددة لمتعدد ، والنظرة الأولى تدل  
على صاحب كل حال فترده إليه ؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثني ، وكذلك  
صاحبهما ، فلا لبس عليك في أن تجمل المفرد للمفرد والمثني للمثني .

(١) «وعامل» مبتدأ ، «وعامل مضاف» ، و «الحال» مضاف إليه «بها» جار  
ومجرور متعلق بأكد الآتي «قد» حرف تحقيق «أكد» فعل ماضٍ مبني  
للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال ،  
والالف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بأكد  
«لا» ناهية «تعت» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه =

تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ؛ فال مؤكدة على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أكدت عاملها ، وهي المراد بهذا البيت ، وهي : كل و صَفِ دل على معنى عامله ، وخالفه لفظاً ، وهو الأكثر ، أو وافقه لفظاً ، وهو دون الأول في الكثرة ؛ فنال الأول « لا تمث في الأرض مُفسداً » ومنه قوله تعالى : ( ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ ) وقوله تعالى : ( وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ) ، ومن الثاني قوله تعالى : ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ) وقوله تعالى : ( وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ) .

\* \* \*

وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلِهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ (١)

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة ، وهي : ما أكدت مضمون الجملة ،

= وجوباً تقديره أنت « في الأرض » جار ومجرور متعلق بتمت « مفسداً » حال من الضمير المستتر في « تمث » وهو حال مؤكدة للعامل وهو « تمث » وجملة « تمث في الأرض مفسداً » في محل جر بإضافة نحو إليها .

(١) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحال « جملة » مفعول به لتؤكد « فمضمر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضمر : خبر مقدم « عاملها » عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وما : مضاف إليه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « ولفظها » الواو عاطفة ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وما : مضاف إليه ، وجملة « يؤخر » من الفعل المضارع المبني للجهول ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .



وَبَرَطُ الْجَمَلَةِ : أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً ، وَجَزُ آهَاهَا مَعْرِفَتَانِ ، جَامِدَانٌ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا ، وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٩١ — أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ ؟

ذ « عَطُوفًا ، وَمَعْرُوفًا » حَالَانِ ، وَهِيَ مَنصُوبَانِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلِ « أَحَقُّهُ عَطُوفًا » وَفِي الثَّانِي « أَحَقُّ مَعْرُوفًا » .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى هَذِهِ الْجَمَلَةِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « عَطُوفًا زَيْدٌ أَخُوكَ » وَلَا « مَعْرُوفًا أَنَا زَيْدٌ » وَلَا تَوَسُّطُهَا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « زَيْدٌ عَطُوفًا أَخُوكَ » .

\*\*\*

١٩١ — الْبَيْتُ لِسَالِمِ بْنِ دَارَةَ ، مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ يَهْجُو فِيهَا فِرَارَةَ ؛ وَقَدْ أوردَهَا التَّبْرِيْزِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْحَمَاسَةِ ، وَذَكَرَ لِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ قِصَّةً ، فَارْجِعْ إِلَيْهَا هُنَاكَ .  
اللُّغَةُ : « دَارَةُ » الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ أُمِّهِ ، وَقَالَ أَبُو رِيَّاشٍ : هُوَ لِقَبِّ جَدِّهِ ، وَاسْمُهُ يَرْبُوعٌ ، وَيَجَابُ — هَلِي هَذَا الْقَوْلُ — عَنِ تَأْنِيثِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى دَارَةَ فِي قَوْلِهِ « مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي » ، بِأَنَّهُ عَنَى بِهِ الْقَبِيلَةَ .  
الْمَعْنَى : أَنَا ابْنُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ ، وَنَسَبِي مَعْرُوفٌ بِهَا ، وَلَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمَرَّةِ مَا يَوْجِبُ الْفَدْحَ فِي النَّسَبِ ، أَوْ الطَّعْنَ فِي الشَّرَفِ .

الإِعْرَابُ : « أَنَا » ضَمِيرٌ مَنفَعَلٌ مَبْتَدَأٌ « ابْنُ » خَبَرٌ الْمَبْتَدَأِ ، وَابْنٌ مَضَافٌ ، وَ « دَارَةَ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « مَعْرُوفًا » حَالٌ « بِهَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِمَعْرُوفٍ « نَسَبِي » نَائِبٌ فَاعِلٌ لِمَعْرُوفٍ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَفْعُولٌ ، وَيَأْتِي الْمَتَكَلِّمُ مَضَافًا إِلَيْهِ « وَهَلْ » حَرْفٌ دَالٌ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، الْإِنْكَارِيُّ « بَدَارَةَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مَقْدَمٌ « مِنْ » زَائِدَةٌ « عَارٍ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنعٌ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِغْثَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الرَّائِدِ ، وَقَوْلُهُ « يَا لِلنَّاسِ » اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ ، وَيَأْتِي : لِلنَّهْدَاءِ ، وَاللَّامُ لِلِاسْتِغَاثَةِ .  
الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مَعْرُوفًا » فَإِنَّهُ حَالٌ أَكَدَتْ مَضْمُونُ الْجَمَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا .

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كـ «جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِخْلَةً» (١)

الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ ، وتقع الجملةُ مَوْضِعَ الْحَالِ ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ ، وهو في الحالية : إما ضمير ، نحو : « جاء زيدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ » أو واوٌ — وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحتهُ وَقُوعُ « إِذْ » موقعها — نحو : « جاء زيدٌ وعمرٌ قائمٌ » التقدير : إذ عمرو قائمٌ ، أو الضميرُ والواوُ معاً ، نحو : « جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِخْلَةً » .

\*\*\*

(١) « موضع ، ظرف مكان متعلق بتجيء ، وموضع مضاف و « الحال ، مضاف إليه « تجيء ، فعل مضارع « جملة ، فاعل تجيء « جاء زيد ، الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، وما بعدها فعل وفاعل « وهو ، الواو واو الحال ، وهو ضمير منفصل مبتدأ ، ناو ، خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل « رحله ، مفعول به لناو ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(٢) يشترط في الجملة التي تقع حالا أربعة شروط ، وقد ذكر الشارح تبعاً للناظم من هذه الشروط واحداً ، وهو : أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال — إما الواو ، وإما الضمير ، وإماهما معاً — والشرط الثاني : أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ، والشرط الثالث : ألا تكون جملة الحال تعجبية ، والشرط الرابع : ألا تكون مصدرية بعلم استقبال ، وذلك نحو « سوف ، و « ان ، وأدوات الشرط ؛ فلا يصح أن تقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية .

ومن هذا الكلام — مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة — تعرف أن الخبر والحال جميعاً اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية ؛ فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجملة الشرط وجوابه خبراً ، فتنبه لذلك كله ، والله يوفقك ويرشدك .

وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا ، وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ (١)  
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مَبْتَدَأًا لَهُ الْمُضَارِعَ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا (٢)

الجملة الواقعة حالا : إِنْ صُدِّرَتْ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ لَمْ يَجْزُ أَنْ تَقْتَرْنَ بِالْوَاوِ ، بَلْ لِأَثَرِ بَطْءِ  
إِلَّا بِالضَمِيرِ ، نَحْوُ : « جَاءَ زَيْدٌ يَبْضَحُكَ ، وَجَاءَ عَمْرُوٌ تُقَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ »  
وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَاوِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ زَيْدٌ وَيَبْضَحُكَ »

فَإِنْ جَاءَ مِنَ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا ظَاهَرَهُ ذَلِكَ أَوَّلَ عَلَى إِضْمَارٍ مَبْتَدَأٍ بَعْدَ الْوَاوِ ؛ وَيَكُونُ  
الْمُضَارِعُ خَبْرًا عَنِ [ ذَلِكَ ] الْمَبْتَدَأِ ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : « قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ » وَقَوْلِهِ :

١٩٢ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالِكًا

(١) « ذَاتٌ ، مَبْتَدَأٌ ، وَذَاتٌ مُضَافٌ ، وَدَبْدَبٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « بِمُضَارِعٍ ، جَارٌ  
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِبَدءٍ ، ثَبَتَتْ ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ  
إِلَى مُضَارِعٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِمُضَارِعٍ « حَوَتْ ، حَوَى : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ  
لِلتَّأْيِيدِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى ذَاتِ بَدءٍ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ  
خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ « ضَمِيرًا ، مَفْعُولٌ بِهِ لِحَوَتْ « وَمِنْ الْوَاوِ ، الْوَاوِ عَاطِفَةٌ ، وَمَا بَعْدَهَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِخَلَتْ ، خَلَتْ ، خَلَا : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْيِيدِ ، وَالفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ  
تَقْدِيرُهُ هِيَ يَعُودُ إِلَى ذَاتِ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ الْخَبْرِ .

(٢) « ذَاتٌ ، مَبْتَدَأٌ ، وَذَاتٌ مُضَافٌ وَوَاوٍ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « بَعْدَهَا ، بَعْدُ : ظَرْفٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِأَنْوَ الْآتِي ، وَبَعْدُ مُضَافٌ ، وَمَا : مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَنْوَ ، فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ  
فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، مَبْتَدَأٌ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنْوَ ، لَهُ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَجْعَلَنَّ الْآتِي  
« الْمُضَارِعَ ، مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِأَجْعَلَنَّ تَقْدِيمًا عَلَيْهِ ، مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ  
« أَجْعَلَنَّ ، أَجْعَلُ : فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالنُّونُ نُونُ  
التَّوَكِيدِ الثَّقِيلَةِ « مُسْنَدًا ، مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَجْعَلَنَّ .

=

فـ «أصكُ» ، وأرهنهم» خبرانٍ لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أصكُ ،  
وأنا أرهنهم .

\*\*\*

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدَّمَ بَوَاوٍ ، أَوْ بِمُضَمَّرٍ ، أَوْ بِهِمَا<sup>(١)</sup>

= اللغة : «أظافيرهم» جمع أظفور — بزنة عصفور — والمراد هنا منه الأسلحة  
«نجوت» ، أراد تخلصت منه .

الإعراب : «فلما» الفاء للعطف على ما قبله ، لما : ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت  
الآتي ، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» ، أظافير : مفعول به  
لخشيت ، وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل  
جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل ، والجملة جواب «لما» ، الظرفية بما  
تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجملة في محل رفع خبر  
لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال  
«مالسكا» مفعول ثانٍ لأرهن .

الشاهد فيه : قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبيء عن أن المضارع المثبت تقع جملة  
حالا ، وتسبق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدوت جملة المضارع خبراً لمبتدأ  
محذوف كما فصلناه في الإعراب .

(١) «وجملة» مبتدأ ، و «الجملة مضاف» ، و «الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب  
على الاستثناء أو على الظرفية ، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدما»  
قدم : فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى ما الموصولة ، والآلف للاطلاق ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول  
«بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جملة الحال» ، في أول البيت  
وقوله «أو بمضمر» ، أو بهما «معطوفان على قوله بواو» .

الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، والفعل [ إما ] مضارع ، أو ماضٍ ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية ؛ إما مُثَبَّتة ، أو مَنْفِيَّة ، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثَبَّت لا تَصْجِبها الواو ، بل لا تُرْبَط إلا بالضمير فقط<sup>(١)</sup> ، وذَكَرَ في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقى عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو ، ولهذا جوز القاضى البيضاوى في قوله تعالى ( إياك نعبد وإياك نستعين ) أن تكون جملة ( وإياك نستعين ) حالاً من الضمير المستتر وجوباً في ( نعبد ) ومن الشروط أيضاً : ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى : ( لم تؤذوني وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم ) . لجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط : أن تكون مضارعية ، وأن تكون مثبتة ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقد .

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمنع معها الواو ، كما في قوله تعالى : ( مالى لأرى الهدمد ) وبقى بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبماً ذكرنا لك اثنتين منها ، وهما جملة الفعل المضارع المثبت ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلا .

( والثالثة ) أن تكون مضارعية منفية بما ، كقول الشاعر :

عَهْدُكَ مَا تَصْبُو ، وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَمِّمًا ؟

( الرابعة ) الجملة المعطوفة على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : ( لجامها بأسنا بياباً أوهم قائلون ) لجملة ( هم قائلون ) معطوفة على ( بياباً )

( الخامسة ) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحق لاشك فيه ، وقوله تعالى : ( ذلك الكتاب لا ريب فيه ) لجملة ( لا ريب فيه ) حال مؤكدة لمضمون ( ذلك الكتاب ) في بعض أعراب يحتملها هذا الكلام .

وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل في ذلك الجملة الاسميّة : مُثَبَّتَةٌ ،  
أو مَنفِيَّةٌ ، والمضارعُ المنفيُّ ، والماضي : المَثَبْتُ ، والمنفيُّ .

فتقول : « جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يده على رأسه ، وجاء زيد ويده  
على رأسه » وكذلك المنفيُّ ، وتقول : « جاء زيد لم يضحك ، أو ولم يضحك ،  
أو ولم يقم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد  
قام أبوه » وكذلك المنفيُّ ، ونحو : « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ،  
أو وما قام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفيُّ بلا ؛ فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولا يضرب  
عمرأ » بالواو .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع  
المُثَبَّتِ ، وأن ماورد مما ظاهره ذلك يُؤوَلُّ على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذكوان :

== ( السادسة ) الجملة التي تقع بعد ( إلا ) سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك :  
ما صاحبت أحداً إلا زيد خير منه . أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأياً  
إلا رأيت صواباً ، ونحو قوله تعالى : ( يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا  
به يستهزئون ) وقد ورد في الشعر اقتران الفعلية التي فعلها ماض والواقعة بعد « إلا » ،  
بالواو كما في قوله :

نِعْمَ أَمْرًا هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إِلَّا وَكَانَ لُثْرَتَا جِ لَهَا وَزَرًا

فقيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لاشاذ .

( السابعة ) الجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة ، نحو قولك : لأضربنه  
حضر أو غاب ، وقول الشاعر .

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَسِحَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَحَلًا

( فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ) بتخفيف النون ، والتقدير : وأتما لا تَتَّبِعَانِ ؛ فـ «لا تتبعان»  
خبر لمبتدأ محذوف .

\*\*\*

وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلٌ (١)  
يُحَذَفُ عَامِلُ الْحَالِ : جَوَازًا ، أَوْ وُجُوبًا .

فمثال ما حُذِفَ جوازاً أن يقال : « كَيْفَ جِئْتَ » فنقول : « رَاكِبًا » [ تقديره  
« جئت رَاكِبًا » ] ، وكقولك : « بَلَى مُسْرِعًا » لمن قال لك : « لَمْ تَسِرْ »  
والتقدير : « بَلَى سِرْتُ مُسْرِعًا » ، ومنه قوله تعالى : ( أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ  
نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ) التقدير — والله أعلم — : بَلَى  
نجمعها قادرين .

ومثال ما حُذِفَ وُجُوبًا قولك : « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا » ونحوه من  
الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك ؛ وكالحال النائية منأب الخبر ؛

(١) «الحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبنى للجهول  
«ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر  
المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض»  
مبتدأ أول ، وبعض مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع  
مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ،  
والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر : مبتدأ ثان ، وذكر مضاف والماء  
مضاف إليه «حظِل» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى ذكره الواقع مبتدأ ثانياً ، والجملة من حظِل ونائب الفاعل في محل رفع  
خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

نحو: « ضَرَبِي زِيداً قَائِماً » التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> .

(١) هنا أمران نحب أن ننبهك إليهما :

الأول : أن عامل الحال على ثلاثة أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره ، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه .

فأما النوع الذي يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوي كالظرف واسم الإشارة ؛ فلا يحذف شيء من هذه العوامل ، سواء أعلنت أم لم تعلم ؛ لأن العامل المعنوي ضعيف ؛ فلا يفوى على أن يعمل وهو محذوف .

وأما النوع الذي يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه - وهي الحال المؤكدة لمضمون جملة ، والحال النائية مناب الخبر ، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدرج - وبقي موضعان آخران ، أولهما أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب : هنيئاً ، ومن ذلك قول كثير :

هَنِئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

وثانيهما : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولك : أقاعدأ وقد جد الناس ؟ .

وأما النوع الذي يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين .

الأمر الثاني : أن الأصل في الحال نفسه - بسبب كونه فضلة - أنه يجوز حذفه ،

وقد يجب ذكره ، وذلك في خمسة مواضع : أولها : أن يكون الحال مقصوداً عليه ،

نحو قولك ؛ ما سافرت إلا واكبأ ، وما ضربت علياً إلا مذنباً ، وثانيها : أن

يكون الحال نائباً عن عامله كقولك : هنيئاً مريئاً ، تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً ، وثالثها

أن تتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى : ( وما خلقتنا السموات والأرض وما

بينها لآعين ) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : ( وإذا قاموا إلى الصلاة

قاموا كسأل ) ورابعها : أن يكون الحال جواباً ، كقولك : بلى مسرعاً ، جواباً لمن قال

لك : لم تسر ، وخامسها : أن يكون الحال نائباً عن الخبر ، نحو قولك : ضربني

زيداً مستيئاً .



ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وَجُوباً قولهم : « اشترَيْتَهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً ،  
وَتَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ فَسَافِلاً » فـ « صاعداً ، وسافلاً » : حالان ، عاملهما محذوفٌ  
وَجُوباً ، والتقدير : « فَذَهَبَ التَّمَنُّ صَاعِداً ، وَذَهَبَ التَّمَنُّ بِه سَافِلاً »  
هذا معنى قوله : « وبعض ما يُحذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلَ » أى بعض ما يُحذَفُ  
من عاملِ الحالِ مُنِعَ ذِكْرُهُ<sup>(١)</sup> .



(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف - بعد أن أتينا على  
ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية - فنقول :  
الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً ، وقد يحذف جوازاً ، وقد يحذف  
وجوباً بحيث لا يجوز ذكره  
فيحذف جوازاً إذا حذف عامله ، نحو قولك : راشدأ ، أى تسافر راشدأ . ويجوز  
أن تقول : تسافر راشدأ .

ويحذف وجوباً مع الحال التي تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدرج ، نحو قولهم : اشتريت  
بدينار فصاعداً ، أى : فذهب التمن صاعداً ؛ ففي هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله .

## التَّمْيِيزُ

أَسْمٌ ، بِمَعْنَى « مِنْ » مُبِينٌ ، نَكِرَةٌ ، يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ (١)  
كثِيرٌ أَرْضًا ، وَقَفِيزٌ بُرًّا ، وَمَنْوِينٌ عَسَلًا وَمَمْرًا (٢)

تقدم من الفضلات : المفعولُ به ، والمفعولُ المطلقُ ، والمفعولُ له ، والمفعولُ فيه ،  
والمفعولُ معه ، والمستثنى ، والحالُ ، وبقى التَّمْيِيزُ — وهو المذكور في هذا الباب —  
ويسمى مُفَسِّرًا ، وتفسيرًا ، ومبيِّنًا ، وتبيينًا ، ومميِّزًا ، وتمييزًا .

وهو : كل اسم ، نكرة ، متضمن معنى « مِنْ » ، لبيان ما قبله من إجمال ، نحو :  
« طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَعِنْدِي شَبْرٌ أَرْضًا » .

واحتراز بقوله : « مُتَّضِنٌ مَعْنَى مِنْ » من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى « فِي » .

وقوله : « لبيان ما قبله » احتراز مما تضمن معنى « مِنْ » وليس فيه بيانٌ

لما قبله : كاسم « لا » التي لئني الجنس ، نحو : « لَأَرْجُلَ قَائِمٌ » فإنَّ التقدير :  
« لا من رجل قائم » .

(١) « اسم » ، خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم « بمعنى » جار ومجرور متعلق  
بمحذوف صفة لاسم ، ومعنى مضاف و « من » ، قصد لفظه : مضاف إليه « مبيِّن » ، نعمت آخر  
لاسم « نكرة » ، نعمت ثالث لاسم « ينصب » ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « تميِّزاً ، حال  
من نائب الفاعل المستتر في قوله ينصب « بما » جار ومجرور متعلق بـ « ينصب » . و قد فسره ،  
فسر : فعل ماضٍ ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، و ضمير الغائب مفعوله ،  
والجملة لا محل لها صلة ما المحرورة محلا بالباء .

(٢) « كثير » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « أرضاً » ، تميِّز  
شبر « وقفيز » ، معطوف على شبر « برا » تميِّز لقفيز « ومنوين عسلا » مثله « وبراً »  
معطوف على قوله عسلا .

وقوله : « لبيان ما قبله من إجمال » يشمل نوعي التمييز ، وهم : المبين لإجمال ذاتٍ ، والمبين لإجمال نسبة .

فالمبين لإجمال الذاتِ هو : الواقع بعد المقاديرِ — وهي المَسْوَحاتُ ، نحو : « لَهُ شَبْرٌ أَرْضًا » والمكيلاتُ ، نحو : « لَهُ قَفِيزٌ بُرًّا » والموزوناتُ ، نحو : « لَهُ مَنَوَانٍ عَسَلًا وَتَمْرًا » — والأعدادِ<sup>(١)</sup> ، نحو : « عِنْدِي عِشْرُونَ دَرَاهِمًا » .

وهو منصوب بما قسره ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومَنَوَانٍ ، وعشرون .

والمُبِينُ لإجمال النسبةِ هو : المَسْوقُ لبيان ما تعلق به العاملُ : من فاعل ، أو مفعول ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، ومثله : ( اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ) ، و « غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا » ، ومثله : ( وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ) .

ف « نَفْسًا » تمييز منقول من الفاعل ، والأصلُ : « طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ » ، و « شَجْرًا » منقول من المفعول ، والأصلُ : « غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ قَبِينَ »

(١) قول الشارح « والأعداد » عطف على قوله ، المقادير ، فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما — وهما المقادير ، والأعداد — وبقي عليه شيان آخران .

أولها : ما يشبه المقادير ، مما أجرته العرب مجراها لشبه بها في مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها لعدم دلالة على مقدار معين محدود ، كقولك : قد صببت عليه ذنوباً ما واشتربت بحياضنا ، وقولهم : على التمرة مثلها زبداً .

وثانيهما : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتماً فضة ، على ما هو مذهب الناظم تبعاً للبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً ؛ لكونه جامداً ، وكون صاحبه نكرة ، وكونه لازماً ، مع أن الغالب في الحال أن تكون منتقلة . وذهب سيويه إلى أن فضة في المثال للذكور حال ، وليس تمييزاً ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها .

« نفساً » الفاعل الذى تعلق به الفعل ، وَبَيَّنَ « شجراً » المفعول الذى تعلق به الفعل .

وَالنَّاصِبُ لَهُ فِي هَذَا النُّوعِ [ هُوَ ] الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَهُ .

\*\*\*

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا أُجْرُزُهُ إِذَا أَضْفَقْتَهَا ، كَ « مُدُّ حِنْطَةَ غِذَاءً » (١)

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ مِثْلَ « مِلءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا » (٢)

أشار به « ذى » إلى ما تقدم ذكره في البيت من المقدرات — وهو ما دل

(١) « بعد » ظرف متعلق باجرر ، وبعد مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه و « وشبها » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وما : مضاف إليه و « اجرره » اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « إذا » ظرف أشرب معنى الشرط « أضفتها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها « كمد » السكاف جارة لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و « حنطة » مضاف إليه « غذا » خبر المبتدأ .

(٢) « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق به ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة « وجبا » فعل ماض ، والآلف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف « مثل » خبر كان « ملء » مبتدأ ، و « ملء » مضاف و « الأرض » مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلاً ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مثل إليها « ذهبا » تمييز .

على مساحةٍ ، أو كئيلٍ ، أو وِزْنٍ — فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُضَفْ إلى غيره ، نحو : « عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ ، وَقَفِيزُ بُرَّةٍ ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ » .

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز ، نحو : « ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، ومنه قوله تعالى : ( فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ مِنَ الْأَرْضِ ذَهَبًا ) .

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد .

\*\*\*

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبِنَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا : كـ « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا » (١)

التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل : إن كان فاعلا في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ ، وإن لم يكن كذلك وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافة .

وَعَلَامَةٌ ما هو فاعل في المعنى : أن يصلح جعلُهُ فاعلا بعد جعلِ أفعال التفضيل فِعْلًا ، نحو : « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا ، وَأَكْثَرُ مَالًا » ، فـ « مَنْزِلًا ، وَمَالًا » يجبُ نصبُهما ؛ إذ يصح جعلُهما فاعلين بعد جعلِ أفعال التفضيل فِعْلًا ؛ فتقول : أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ ، وَكَثُرَ مَالُكَ .

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى (٢) « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ »

(١) « والفاعل » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله انصبن الآتي — « والمعنى ، منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديرًا بإضافة الفاعل إليه » انصبن ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة . ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « بأفعلا » جار ومجرور متعلق بانصبن « مفضلا » حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصبن « كأنت » الكاف جارة لقول محذوف ، أنت : مبتدأ « أعلى » خبر المبتدأ « منزلا » تمييز .

(٢) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى : أن يكون أفعال التفضيل بمضاً من جنس التمييز ، =

[ فيجب جرّهُ بالإضافة ، إلا إذا أُضِيفَ «أَفْضَلُ» إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذٍ ، نحو : «أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا» (١) .

\*\*\*

وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ ، كَمَا أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا (٢) ،  
يقعُ التمييزُ بعد كلِّ ما دلَّ على تعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » ،

= ويعرف ذلك بصحة حذف أفعال التفضيل ، ووضع لفظ بمض موضعه ، فنحو « زيد أفضل رجل » ، نجد أفعال التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه - واحدا من جنس الرجل ، وكذلك نحو « هند أفضل امرأة » ، نجد أفعال التفضيل بمض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعال التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ « بعض » ، فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أى بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأة ، أى بعض النساء .

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب جره في صورة واحدة ، وهى : أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى ، وأفعال التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه في صورتين اثنتين ؛ أولاها : أن يكون التمييز فاعلا في المعنى - سواء أضيف أفعال التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضاف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا - وثانيتهما : أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى ، بشرط أن يكون أفعال مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتا ؛ لأنه يتعذر حينئذٍ إضافة أفعال التفضيل مرة أخرى .

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ميز » ، الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « اقتضى » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « تعجبا » مفعول به لاقتضى ، والجملة من اقتضى و فاعله ومفعوله لا عمل لها صلة الموصول « ميز » ، فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كأكرم » الكاف جارة لقول محذوف ، أكرم : فعل ماض جاء على صورة الأمر « بأبي » الباء زائدة ، أن : فاعل أكرم ، وأبى مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « أبا » تمييز .

وَأَكْرَمُ أَبِي بَكْرٍ أَبَا ، وَوَلَّهُ دَرْكُ عَالِمًا ، وَحَسْبُكَ بَزِيدٍ رَجُلًا ، وَكَفَى بِهِ عَالِمًا .<sup>(١)</sup>

— ١٩٢ — \* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ \*  
\* \* \*

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة ، وليس بسديد ، بل في الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما في قولهم « لله دره فارساً » كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة النعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلاً ، نحو « لله در زيد فارساً » ، أو كان ضمير خطاب ، نحو « لله درك فارساً » ، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد لله دره فارساً — فهو من تمييز النسبة ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة ، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور .

١٩٢ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

\* بَأَنْتِ لِتَحْزُنُنَا عَفَارَةٌ \*

اللغة : « بانت ، بعدت ، وفارقت » ولتحزنتنا ، لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، وتقول : حزنتي هذا الأمر يحزنتي ، من باب نصر ، وأحزنتي أيضاً ، وفي النزيل العزيز : ( إن ليحزنتي أن تذهبوا به ) « عفارة ، اسم امرأة .

الإعراب : « يا ، حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب » جارِتا ، منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وجارة مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه « ما ، اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبني على نسكون في محل رفع » أنت « خبر المبتدأ » جاره ، تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار .

الشاهد فيه : قوله « جاره » حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب ، وهو قوله : « ما أنت » .

فإن قلت : أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات ؟

وَأَجْرُزٌ بَيْنَ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ  
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى : كـ «طَبَّ نَفْسًا تُفَدَّ» (١)

يجوز جرُّ التَّمْيِيزِ بَيْنَ إِنْ لم يكن فاعلا في المعنى ، ولا مميزاً لعدد ؛ فتقول :  
«عِنْدِي شِيبَرٌ مِنْ أَرْضِ ، وَفَقِيرٌ مِنْ بُرٍّ ، وَمَنَوَانٍ مِنْ عَسَلٍ وَتَمْرٍ ،  
وَعَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ ، وَلَا تَقُولُ : «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَلَا «عِنْدِي  
عِشْرُونَ مِنْ دَرَمٍ» .

\*\*\*

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا (٢)

قلت : لاختلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزاً في أنه من قبيل تمييز النسبة ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة ، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة ؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به .

فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل «جارة» شيئاً غير التمييز ؟

قلت : قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لك أن تأخذ به .

(١) «واجرد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بَيْنَ» جار ، وجرور متعلق بأجرر «إِنْ» شرطية «شِئْتَ» فعل ماضٍ فعل الشرط ، وضمير المخاطب فاعله «غَيْرِ» مفعول به لاجرر ، وغير مضاف و «ذِي» مضاف إليه ، و «ذِي» مضاف ، «العدد» مضاف إليه «وَالْفَاعِلِ» معطوف على «ذِي» المعنى «منسوب بنوع الحافض أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو جرور تقديره بالإنضافة أو منسوب تقديره على المفعولية أو على نزع الحافض «كطَبَّ» الكاف جارة لقول محذوف ، طَبَّ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نَفْسًا» تمييز «تَفَدَّ» فعل مضارع مبني للجهول مجزوم في جواب الأمر ، و نائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) «وَعَامِلَ» مفعول به مقدم لقوله «قَدَّمَ» الآتي ، وعامل مضاف ، و«التَّمْيِيزِ»



مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ — رَحِمَهُ اللهُ ! — أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ ، سِوَاهُ  
كَانَ مُتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ؛ فَلَا تَقُولُ : « نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ » وَلَا « عِنْدِي  
دَرَاهِمًا عَشْرُونَ » .

وَأَجَازُ الْكِسَائِيِّ ، وَالْمَازِنِيِّ ، وَالْمَلْبَرْدِيِّ ، تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ ؛ فَتَقُولُ : « نَفْسًا  
طَابَ زَيْدٌ ، وَشَيْبًا اشْتَعَلَ رَأْسِي » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٩٤ — أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبِيهَا ؟

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

= مضاف إليه « قدم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مطلقاً »  
منصوب على الحال من « عامل التمييز ، « والفعل ، مبتدأ « ذو ، نعت للفعل ، وذو  
مضاف ، و « التصريف ، مضاف إليه « نورا ، حال من الضمير المستتر في قوله سبق  
الآتي « سبقا ، سبق : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى الفعل ، والآلف للاطلاق ، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع  
خبر المبتدأ .

١٩٤ — ينسب هذا البيت للخبيل السعدي ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو  
لقيس بن الملوح العامري .

المعنى : ما ينبغي ليلى أن تهجر معها وتتباعده ، وعهدى بها والشأن أن نفسها لا تطيب  
بالفراق ولا ترضى عنه .

الإعراب : « أتتهجر ، الهذرة للاستفهام الإنكارى ، تهجر : فعل مضارع « ليلى ، فاعل  
تهجر « بالفراق ، جار ومجرور متعلق بتهجر « حبيبها ، حبيب : مفعول به لتهجر ، وحبيب  
مضاف وما : مضاف إليه « وما ، الواو واو الحال ، ما : نافية « كان ، فعل ماض ناقص ،  
واسمها ضمير الشأن « نفساً ، تمييز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله « تطيب ، الآتي  
« بالفراق ، جار ومجرور متعلق بتطيب « تطيب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى ، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر « كان ، =

وقوله :

١٩٥ — ضَيِّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا

وَمَا أَرْعَوَيْتُ ، وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

وَوَافَقَهُمُ الْمَصْنَفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ ، وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ قَلِيلًا .

== الشاهد فيه : قوله « نفساً ، فإنه تمييز ، وعامله قوله « تطيب » . وقد تقدم عليه ، والأصل « تطيب نفساً » ، وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، وهو — في هذا البيت ونحوه — عند الجمهور ضرورة ؛ فلا يقاس عليه .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد :

\* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ \*

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا :

أَتُوذُنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُنْ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروایتين لا شاهد في البيت .

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثرت النحاة ؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله .

١٩٥ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « الحزم » ضبط الرجل أمره ، وأخذه بالثقة « ارعويت » رجعت إلى ما ينبغي لي ، والارعواء : الرجوع الحسن .

الإعراب : « ضيعت » فعل وفاعل « حزمي » حزم : مفعول به لصيغ ، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « في إبعادي » الجار والمجرور متعلق بصيغ ، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الأملا » مفعول به للمصدر « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ارعويت » فعل وفاعل « وشيياً » تمييز متقدم على عامله وهو قوله « اشتعلا » الآتي « رأسي » رأس : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس ، والألف للاطلاق ، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ ؛ فقد منعوا التقديم<sup>(١)</sup> : سواء كان فعلاً ، نحو :  
« مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » أو غيره ، نحو : « عندى عشرون درهما » .

وقد يكون العاملُ متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو :  
« كَفَى بِي زَيْدٍ رَجُلًا » فلا يجوز تقديم « رَجُلًا » على « كَفَى » وإن كان فعلاً متصرفاً ؛

= الشاهد فيه : قوله « شيئاً » حيث تقدم — وهو التمييز — على عامله المتصرف ، وهو قوله اشتمل ، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد ، والكسائي ، والمازني ، وابن مالك في غير الألفية ، ولكنه في الألفية قد نص على ندرته هذا ، ومثله قول الشاعر :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا ؟

وقول الآخر :

وَلَسْتُ ، إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلَا يَأْسِي — عِنْدَ التَّعْشِيرِ — مِنْ يُسْرِي

وقول ربيعة بن مقروم الضبي :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدِي مَقْلَصٍ كَمَيْشٍ إِذَا عِظْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبًا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرًّا بِالْعَيْشِ مُثْرِبًا وَلَمْ يُفْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون « المرء » مبتدأً وجملة « قرعينا » في محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون « المرء » فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ، لأن التقدير على هذا المذهب : إذا قر المرء عيناً بالعيش ؛ فالعامل في التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ، إلا أن يدعى مدح أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه .

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر

اتفاقاً ، كقول الراجر :

وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا قَدْ عَلَتَ ذَاكَ مَعْدَى كُلِّهَا

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعلُ التعجبِ ؛ فمغنى قولك : « كفى بزيد رجلاً »  
مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجرى ذلك في كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يجررون في كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدهما ، ثم لتعود بهذا كرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك .

(١) المشتقات كلها — من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة — أشبهت الفعل في مادته ومعناه ؛ فأخذت حكمه ، فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدى منها المفعول .

(ب) ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

(ج) إن وأخواتها ، أشبهت الفعل في معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوباً على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لتكونها فرعاً ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

(د) تشابهت « إلا ، و » غير ، فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى ، فوقعت غير ، أداة استثناء كإلا ، ووقعت « إلا ، صفة كغير .

(هـ) تشابهت « عسى ، و » لعل ، فجاء خبر عسى شذوذاً مفرداً كخبر لعل ، في نحو « عسى الغوير أبوسا ، وجاء خبر لعل مضارعاً مقترناً بأن في نحو « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته . »

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط ، لجاز أن تدخل الفاء في خبر الاسم الموصول في نحو « من يزورني فأني أكرمه ، كما تدخل في جواب الشرط .

\*\*\*

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن تأييده — الجزء الثاني من شرح العلامة ، ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه التي سميناها « منحة الجليل » ، بتحقيق شرح ابن عقيل ، ويليهِ — إن شاء الله تعالى — الجزء الثالث ، مفتتحاً بحروف الجر .

هذا ، وقد عينا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة ؛ لجاء — بحمد الله جلّت قدرته ! — على خير ما يرجى من الإتقان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغني عن جميعها ، ولا يغني عنه شيء منها .

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد بن النور بن محمد بن محمد



## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح ابن عقيل » على ألفية ب. مالك  
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » بتحقيق « شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٧	يستعمل القول بمعنى الظن	٥	لا أتى لنفي الجنس
	أعلم وأرى	٦	تعمل « لا » عمل إن بشروط
٦٤	ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	١١	أنواع اسم « لا » النافية ، وحكم كل نوع منها
٦٥	ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثاني والثالث من مفاعيل هذه الأفعال	١٦	حكم المعطوف على اسم « لا » إذا تكررت لا
٦٦	ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنتين بالهمزة ، وبثبت لثانيتها ما يثبت للمفعول الثاني من مفعولى « كسا »	١٩	نعت اسم لا
٦٧	تتمه أفعال هذا الباب والاستشهاد لها الفاعل	٢٠	العطف على اسم لا إذا لم تكرر لا
٧٤	تعريف الفاعل	٢٤	تأخذ « لا » مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام
٧٦	حكم الفاعل التأخر عن فعله	٢٨	إذا دل دليل على خبر « لا » حذف ظن وأخواتها
٧٩	إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا تجرد الفعل عند جبهة العرب من علامة التثنية والجمع	٤٣	ألفاظ هذه الأفعال ، وأنواعها . ومعاني كل منها ، والاستشهاد على ذلك
٨٥	إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه	٤٦	التعليق والإلغاء
٨٦	وقف على اختلاف العلماء في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط	٥٢	يجوز إلغاء العامل المتوسط والتأخر دون المتقسم
٨٧	يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا	٥٥	علم بمعنى عرف ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى حلم
		٥	متى يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما؟ ومتى لا يجوز؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الاشتغال	٨٨	يجب تأنيث الفعل في موضعين
١٢٨	ه أركان الاشتغال ، وشروط كل ركن منها	٨٩	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث
١٢٩	ضابط الاشتغال	٩١	قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما
١٣١	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه	٩٤	ه إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع
١٣٥	المواضع التي يجب فيها رفعه	٩٦	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ويعقبه المفعول ، وقد يخالف ذلك الأصل
١٠	المواضع التي يرجح فيها نصبه	٩٧	قد يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل عليه
١	متى يجوز الوجهان على السواء ؟	١٠٤	المفعول المتصل بضمير الفاعل ، والفاعل المتصل بضمير المفعول
—	متى يرجح الرفع على النصب ؟		النائب عن الفاعل
١٤١	الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل منه بحرف جر أو بإضافة سواء	١١١	إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه ، وأخذ أحكامه
١٤٢	الوصف العامل كالفعل	١١٢	تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول
	تعدى الفعل ولزومه	١١٤	لك في الفعل الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى المفعول ثلاثة أوجه ، وإذا خيف لبس في أحد هذه الأوجه وجب تركه
١٤٥	تعريف الفعل المتعدى ، وعلامته	١١٩	يقوم مقام الفاعل : إما المصدر ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور
١٤٨	الفعل المتعدى على ثلاثة أقسام	١٢١	متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره
١٤٩	يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور	١٢٣	إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل ؟
١٥٣	إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل في المعنى ، وقد يجب ذلك ، وقد يمتنع		
١٥٥	يجوز حذف الفضلة إن لم يضر حذفها		
١٥٦	يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل		



ص	الموضوع	ص	الموضوع
	التنازع في العمل		ص
١٥٧	ضابط التنازع	١٩١	تعريف الظرف
—	ه قف على أنواع العاملين ، وما يشترط فيها	١٩٢	حكم الظرف ، وبيان ما يعمل فيه
١٦٠	ه قف على خلاف النحاة في ترجيح أى العاملين ، ووجه ذلك	١٩٣	العامل في الظرف إما مذكور ، وإما محذوف : جوازاً ، أو وجوباً
١٦٠	العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم ، وإذا كان العامل في الظاهر هو ثانى العاملين لم يضر مع أولهما إلا المرفوع	١٩٤	كل أسماء الزمان تقبل النسب على الظرفية ، وإنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان : المهم ، وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه
	المفعول المطلق	١٩٨	الظرف على قسمين : متصرف ، وغير متصرف
١٦٩	تعريف المفعول المطلق	٢٠٠	ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيراً ، وعن ظرف المكان قليلاً
١٧٠	يعمل فيه الفعل ، أو الوصف ، أو المصدر		المفعول معه
—	ه قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان في المفعول المطلق	٢٠٢	تعريف المفعول معه ، وبيان العامل فيه
١٧١	أيهما أصل للآخر : الفعل ، أو المصدر ؟	٢٠٣	ه قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولاً معه
١٧٢	المفعول المطلق على ثلاثة أنواع	٢٠٤	قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فعل
١٧٣	ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة عدة أشياء	٢٠٦	الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب
١٧٤	ما يجب إفراده من المصادر ، وما يجوز تثنيته وجمعه		الاستثناء
١٧٥	حذف العامل في المفعول المطلق إما تمتنع ، وإما جائز ، وإما واجب المفعول من أجله	٢٠٩	حكم المستثنى الواقع بعد « إلا »
١٨٥	تعريف المفعول له ، وحكمه	٢١٦	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه
١٨٧	المفعول له على ثلاثة أنواع ، وحكم كل نوع	٢١٨	حكم الاستثناء المفرغ

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٧٠	متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه ؟ ومتى يمتنع ذلك ؟	٢١٩	حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد
٢٧٤	قد يتعدد الحال وصاحبه واحد أو متعدد	٢٢٢	حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد
٢٧٦	الحال على صريبن: مؤسسة، ومؤكدة	٢٢٥	حكم المستثنى بغير وسوى، وحكم «غير» نفسها
٢٧٨	الحال قد تكون جملة، بشرط أن يكون لها رابط	٢٣٢	حكم المستثنى بليس ولا يكون، وبخلا وعدا
٢٨١	قد يجب أن يكون الرابط الضمير، ومواضع ذلك	٢٣٨	حكم المستثنى بحاشا
—	قد يجوز الربط بالضمير، وبالواو، وبهما	الحال	
٢٨٣	يحذف عامل الحال: جوازاً، أو وجوباً	٢٤٢	تعريف الحال
التمييز		٢٤٤	الأكثر في الحال أن يكون مشتقاً وأن يكون منتقلاً
٢٨٦	تعريفه، وبيان أنواعه، وحكمه	٢٤٥	المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة
٢٨٩	حكم التمييز الواقع بعد أفضل التفضيل	٢٤٨	لا تكون الحال إلا نكرة، وقد تجيء معرفة على التأويل بنكرة
٢٩٠	يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب	٢٥٢	قد تقع الحال مصدراً منكرها
٢٩٢	ما يجوز جره بمن من التمييز، وما لا يجوز	٢٥٦	حق صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط أن يكون معه مسوغ، وبيان مسوغات ذلك
—	لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه، واختلاف العلماء في بعض مسائل من ذلك	٢٦٣	لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف، ويتقدم على غيره
		٢٦٦	لا يجيء الحال من المضاف إليه، إلا في ثلاثة أحوال

تمت فهرس الجزء الثاني، والحمد لله أولاً وآخراً

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه

# شَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ

قَاضِي الفُضَاةَ بهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللهِ مِنْ عَقِيلٍ

العَقِيلِيُّ ، المِصْرِيُّ ، الهَمْدَانِيُّ

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

• مات تحت أديم السماء •

• أنحى من ابن عقيل •

أبو حبان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمجد يحيى الدين بمبد الحيد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له



نحن لا نصور الكتب وإنما نعيد إتاحتها وتجميعها على شكل أرشيف

الطبعة الشرعية الوحيدة

والمتعاقد عليها

الطبعة العشرون

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار الستراش

القاهرة

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السحار وشركاه

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## حُرُوفُ الْجَرِّ

هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وَفِي : مِنْ ، إِلَى ،

حَتَّى ، خَلَا ، حَاشَا ، عَدَا ، فِي ، عَنِ ، عَلَى

مُدُّ ، مُنذُ ، رَبُّ ، اللَّامُ ، كَيْ ، وَآوُ ، وَتَا ،

وَالْكَافُ ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَمَتَى (١)

هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء ، وهي تعمل فيها الجر ، وتقدم الكلام على « خَلَا ، وَحَاشَا ، وَعَدَا » في الاستثناء ، وَقَلَّ مِنْ ذَكَرَ « كَيْ ، وَآوُ ، وَمَتَى » في حروف الجر .

فأما « كَيْ » فتكون حرفَ جرٍّ في موضعين (٢) :

أحدهما : إِذَا دَخَلَتْ عَلَى « مَا » الاستفهامية ، نحو : « كَيْمَهُ ؟ » أَيْ : لِمَهُ ؟  
والثاني : « مَا » استفهامية مجرورة بـ « كَيْ » ، وَحُذِفَتْ أَلْفُهَا لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا ،  
وجيء بالهاء للسكت .

(١) « هَاكِ » ما : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،  
والكاف حرف خطاب ، حروف ، مفعول به لاسم الفعل ، وحروف مضاف ود الجر ،  
مضاف إليه ، وهي ، مبتدأ ، من ، قصد لفظه : خبر المبتدأ « إِلَى ، حَتَّى ، خَلَا — إلخ  
اليتين ، معطوفات على « من » ، بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر .

(٢) ولكي الجارة موضع ثالث تقع فيه ، وهو : أن يكون مدخولها « ما » المصدرية ،

كما في قول الشاعر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ قُضِرْ ؛ فَإِنَّمَا يُرَادُ النَّفْعُ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أى للضر والنفع ، وتقديره على نحو ما قال الشارح في الموضع الثاني .

الثاني : قولك : « جِئْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا » و « أَكْرِمَ » : فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ « أَنْ » بعد « كَيْ »<sup>(١)</sup> ، و « أَنْ » والفعلُ مُقَدَّرَانِ بمصدرٍ مجرورٍ بـ « كَيْ » والتقدير : جئت [ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا ، أَيْ ] لِإِكْرَامِ زَيْدٍ .  
وأما « لَعَلَّ » فاجترُّ بها لغة عَقِيلٍ ، ومنه قوله :

— ١٩٦ — \* لَعَلَّ أَيْ لِلْفَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ \* —

(١) اعلم أنه قد يؤتى بلام الجر قبل كى ؛ فيقال : « جئت لكى أنعلم ، وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كى ؛ فيقال : « جئت كى أن تكرمنى ، وعلى الوجه الأول تكون كى مصدرية بلا تردد ، وهو الأكثر استعمالاً ، وعلى الوجه الثانى تكون كى حرف جر دال على التعليل بلا تردد ، وهو أقل استعمالاً من سابقه ، وقد يؤتى بكى غير مسبوقه باللام ولا سابقة لأن ، كما يقال : « جئت كى أنعلم ، وهى حينئذٍ تحمل المصدرية بتقدير اللام قبلها ، وتحتل أن تكون حرف جر دال على التعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها ، وحملها على الوجه الأول أولى ؛ لأنه الأكثر فى الاستعمال كما قلنا . ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقل الوجهين .  
١٩٦ — هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوى ، من قصيدة مستجادة يرثى فيها أخاه أبا المغوار — واسمه هرم ، وقيل : اسم أبى المغوار شيبب — وصدر البيت قوله :

\* قَفَلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتَ جَهْرَةً \* —

ومن العلماء من ينسب هذه القصيدة لسهم الغنوى أخى كعب وأبى المغوار جميعاً ، والصواب عند الأثبات من الرواة ما قدمناه ، وقبل هذا البيت قوله :

وَدَاعٍ دَعَا : يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ  
الإعراب : « قفلت » فعل وفاعل « داع » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أخرى » مفعول به ، وهى صفة أقيمت مقام موصوفها بعد حذفه ، وأصل الكلام : ادع مرة أخرى « وارفع » ، الواو عاطفة ، و « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الصوت » مفعول به لا رافع « جهرة » مفعول مطلق « لعل » حرف ترج وجر شبهه بالزائد « أبى » مبتدأ مرفوع تقديراً ، وأبى مضاف و « المغوار »

وقوله :

١٩٧ - لَعَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمْكُمْ شَرِيمٌ

فـ «أبي المغوار» والاسم الكريم : مبتدآن ، و «قريب» ، و «فضلكم» «خبْرَانِ» ، و «لعل» حرفُ جرٍّ زائدٌ<sup>(١)</sup> دَخَلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ؛ فهو كالباء في «بِحَسْبِكَ دَرَاهِمٌ» .

= مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بقريب الآتي «قريب» خبر المبتدأ .  
الشاهد فيه : قوله «لعل أبي - إلخ» حيث جر بـ «لعل» لفظ أبي ، على لغة عقيل .  
١٩٧ - هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين .

اللغة : «أن أمكم» يجوز في همزة «أن» الفتح والكسر ؛ أما الفتح فعلى أنها مع ما بعدها في تأويل مصدر بدل من شيء ، وأما الكسر فعلى الابتداء «شريم» هي المرأة المفوضة التي اتحد مسلسلها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : «لعل» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «الله» مبتدأ ، وهو في اللفظ مجرور بلعل «فضلكم» فضل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، والكاف مفعول به ، والميم علامة الجمع ، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا» ، بشيء ، جاران ومجروران يتعلقان بفضل «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم : اسم أن ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «شريم» خبر أن ، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء ، على تقدير فتح همز «أن» ، وأما على كسر الهمزة فإن واسمها وخبرها جملة يقصد بها التعليل .

الشاهد فيه : قوله «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً على لغة عقيل كما في البيت السابق ، وهو مرفوع في التقدير ، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد .

(١) الصواب أن يقول «حرف جر شبيه بالزائد» ، وأما الباء في قولهم «بحسبك درهم» ، فهي حرف زائد ، فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقاً .

=

وقد رُوِيَ على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسرُ والفتحُ ، ورُوِيَ أيضاً حذف اللام الأولى ؛ فتقولُ : « عَلَّ » بفتح اللام وكسرها .

وأما « مَتَى » فالجرُّ بها لغة هُذَيْلٍ ، ومن كلامهم : « أَخْرَجَهَا مَتَى كَمِي » ، يريدون « مِنْ كَمِي » ومنه قوله :

١٩٨ — شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْنَا مَتَى لُجَجِ خَضِرٍ ، لَهْنٌ نَثِيحٌ

== واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصاً ويكون له متعلق ، وإما ألا يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق ، وإما أن يفيد معنى خاصاً ولا يكون له متعلق ؛ فالأول الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاة باب حروف الجر ، والثاني هو الحرف الزائد كالباء في « بحسبك درهم » ، ومن في قولك « ما زارني من أحد » ، والثالث هو الشبيه بالزائد ، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له ، وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاص كالترجي في لعل والتقليل في رب .

١٩٨ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٍ مَاؤُهُنَّ نَثِيحُ  
إِذَا مَنَّ بِالْإِقْلَاعِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَشْرًا بَعْدَهَا وَخُرُوجُ

اللغة : « حناتم » جمع حنتمة ، واصطفا الجرة الخضراء ، وأراد هنا السحاب ، شبهها بالجرار « سود » جمع سوداء ، وأراد أنها تمتلئة بالماء « نثيح » سائل منصب « ترفعت » تصاعدت ، وتباعدت « ليجج » جمع لجة — برنة غرفة وغرف — واللجة : معظم الماء ، « نثيح » هو الصوت العالي المرتفع .

المعنى : يدعو لامرأة — وهي التي ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو — بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من ليجج خضر ، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال .

الإعراب : « شربن » فعل وفاعل . ونون النسوة تعود إلى حناتم « بماء » جار وجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف ، و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف « ترفعت » ترفع : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حناتم أيضاً « متى » حرف جر بمعنى من « ليجج » مجرور =



وسياتى الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها .

ولم يَعدَّ المصنفُ في هذا الكتاب « لولا » من حروف الجر ، وذَكَرَهَا في غيره .

ومذهبُ سيبويه أنها من حروف الجر ، لكن لا تجرُّ إلا المضمَر ؛ فتقول : « لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ » فالياء ، والكاف ، والماء — عند سيبويه — مجروراتٌ بـ « لَوْلَا » .

وزعم الأَخْفَشُ أنها في موضع رفع بالابتداء ، ووَضِعَ ضميرُ الجرِ موضع ضميرِ الرفع ؛ فلم تعمل « لولا » فيها شيئاً ، كما لا تعمل في الظاهر ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَبْتَكَ » .

وزعم المبرد أن هذا التركيب — أعنى « لَوْلَاكَ » ونحوه — لم يَرِدْ من لسان العرب ، وهو محجوجٌ بنبوت ذلك عنهم ، كقوله :

١٩٩ — أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا      وَلَوْلَاكَ لَمْ يَبْرَحْ لِحَسَابِنَا حَسَنٌ

== بمى ، والجار والمجرور متعلق بترفع ، وقيل : بدل من الجار والمجرور الأول ، وهو بماء البحر ، خضر ، صفة للجج ، لمن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نليج » ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للجج .  
الشاهد فيه : قوله « متى لجج » ، حيث استعمل « متى » ، جارة ، كما هو لغة قومه هذيل .

(١) قد يقال في التسم « آله لأفعلن » ، وقد يقال : « ما الله لأفعلن » ، بذكر حمزة الاستفهام كما في المثال الأول ، أو ما التنبيه كما في المثال الثاني ، عوضاً عن باء الجر ، ولم يذكر الناظم ولا الشارح هذين الحرفين في حروف الجر ؛ نظراً إلى حقيقة الأمر ، وهى أن جر لفظ الجلالة بحرف الجر الذى نابت عنه الحمزة وما ، وليس بالهمزة ولا بها ، فأعرف ذلك .

١٩٩ — البيت لعمر بن العاص يقوله لمعاوية بن أبى سفيان في شأن الحسن بن على  
رضى الله تعالى عنهم أجمعين ، وهو من كلمة أولها قوله :

=

= مُعَاوِيَ ، إِنِّي لَمْ أَبَايَمِكَ فَلْتَةً وَمَا زَالَ مَا أَسْرَرْتُ مِنِّي كَمَا عَلَنَ  
اللغة : « أراق » أسأل « يعرض » أراد يتعرض لها بالنيل منها « الاحساب » جمع  
حسب ، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه .

الإعراب : « أنطمع » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، تطمع : فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فينا » جار ومجرور متعلق بتطمع « من » اسم  
موصول مفعول به لتطمع « أراق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى من الموصولة « دماءنا » دماء : مفعول به لأراق ، ودماء مضاف ونا : مضاف  
إليه ، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة « ولولاك » لولا : حرف امتناع  
لوجود وجر ، والكاف في محل جر بها ، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذهب  
سيبويه ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : لولاك موجود ، وجملة المستدأ والخبر شرط  
لولا « لم » نافية جازمة « يعرض » فعل مضارع مجزوم بلم « لأحسابنا » الجار والمجرور  
متعلق بيعرض ، وأحساب مضاف ونا : مضاف إليه « حسن » فاعل يعرض ، وجملة يعرض  
وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « لولاك » فإن فيه رداً على أبي العباس المبرد الذى زعم أن  
« لولا » لم تيجىء متصلة بضمائر الجر كالسكاف والهاء والياء ، ومثله قول الآخر ،  
وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه ، والصواب أنه للعرجى ( انظر خزانة  
الأدب ٤٢١/٢ ) :

\* لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجُجْ \*

ومع وروده في كلام العرب الموثوق بعريبتهم فإنه قليل غير شائع شيوع وقوع  
الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا ، نحو قوله تعالى : ( لولا أنتم لكننا مؤمنين )  
ونحو قول المتنبي :

لَوْلَا الْقَوْلُ لَكَانَ أَذْنَى ضَيْفَمٍ أَذْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

وقول الراجز :

وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا أَهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

وقوله .

٢٠٠ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى  
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَنَةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

\* \* \*

٢٠٠ - البيت يزيد بن الحكيم بن أبي العاص ، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص .

اللغة : « موطن » أراد به المشهد من مشاهد الحروب « طحت » هلكت ، ويقال : طاح يطوح كقال يقول ، وطاح يطيح كباع يبيع « بأجرامه » الأجرام : جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسد « هوى » سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو بوزن رى يرمى « قنة النيق » رأس الجبل « منهوى » ساقط .

المعنى : كثير من مشاهد الحروب لولا وجودى معك فيها لسقطت سقوط من يهوى من أعلى الجبل بجميع جسمه .

الإعراب : « كم » خبرية - بمعنى كثير - مبتدأ ، أو ظرف متعلق بطحت « موطن » تمييز كم مجرور بإضافتها إليه ، وخبر المبتدأ الذى هو كم - على الأول - محذوف ، والتقدير كثير من المواطن لك ، مثلاً لولاي ، لولا : حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وهو حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشئ عند سيوييه ، وياء المتكلم عنده ذات محلين ، أحدهما جر بلولا ، وثانيهما رفع بالابتداء ، وليس لها إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء عند الأخفش ، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع ، والخبر محذوف عندهما جميعاً ، والتقدير : لولاي موجود « طحت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر صفة لموطن ، والرابط محذوف ، أى : طحت فيه ، أو هذه الجملة لا محل لها جواب لولا ، وهذا أحسن « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « هوى » فعل ماض « بأجرامه » الجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف والهاء مضاف إليه « من قنة » جار ومجرور متعلق بهوى أيضاً ، و « النيق » مضاف إليه « منهوى » فاعل هوى ، و « ما » المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، أى : طحت طيحاً مثل طيح منهو من قنة النيق بأجرامه =

بِالظَّاهِرِ أَخْصَصَ : مُنْذُ ، مُذُّ ، وَحَتَّى

وَالْكَافَ ، وَالْوَاوَ ، وَرَبُّ ، وَالتَّاءُ (١)

وَأَخْصَصَ بِمُذٍّ وَمُنْذٍ وَقَتًا ، وَرَبُّ مُنْكَرًا ، وَالتَّاءُ لِلَّهِ ، وَرَبُّ (٢)

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ «رَبُّهُ فَتَى» نَزْرٌ ، كَذَا «كَمَا» ، وَنَحْوُهُ أُنَى (٣)

= الشاهد فيه : قوله «لولاى» حيث اتصلت «لولا» بالضمير الذى أصله أن يقع فى محل الجر والنصب ، وفيه رد على المبرد الذى أنكر أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصلة التى تكون فى محل نصب أو فى محل جر ، وقال : إن ذلك لا يجوز عربية ، وقد جاء هذا الذى أنكره فى هذا الشاهد وفى البيت الذى قبله وفى البيت الذى ذكرناه أثناء شرح البيت السابق ؛ فكان نقل هذه الشواهد ردا عليه .

(١) «بِالظَّاهِرِ» جار ومجرور متعلق بأخصص «أخصص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «منذ» قصد لفظه : مفعول به لأخصص «مذ» وحتى ، والكاف ، والواو ، ورب ، والتاء معطوفات على منذ بإسقاط حرف العطف فى «مذ» وحده .

(٢) «وَأَخْصَصَ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بمذ» جار ومجرور متعلق بأخصص «ومنذ» معطوف على مذ «وقتا» مفعول به لأخصص «ورب» معطوف على بمذ «منكرا» معطوف على «وقتا» السابق «والتاء» مبتدأ لله «جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ورب» معطوف على لفظ الجلالة .

(٣) «وَمَا» اسم موصول مبتدأ «رووا» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة «من نحو» جار ومجرور متعلق برووا «ربه فتى» رب : حرف جر ، والضمير مجرور المحل به ، وفتى : تمييز للضمير ، وهو كلام فى موضع المفعول به لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مجرور بإضافة «نحو» إليه «نزر» خبر المبتدأ ، وهو «ما» الموصولة فى أول البيت «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كَمَا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ونحوه» الواو عاطفة ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه «أنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى نحو الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نحو .

من حروف الجر ما لا يجرُّ إلا الظاهرَ ، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول ؛ فلا تقول « مُنْذُهُ ، ولا مُذَّهُ » وكذا الباقى .

ولا تجر « منذ ، ومذ » من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان <sup>(٢)</sup> ، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى « في » نحو : « ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا » أى : فى يومنا ، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى « من » نحو : « ما رأيته مُذُ يَوْمِ الجمعة » أى : من يوم الجمعة ، وسيدكر المصنف هذا فى آخر الباب ، وهذا معنى قوله : « وَأَخْصَصْ بِمذ وَمنذ وقتاً » .

وأما « حتى » فسيأتى الكلامُ على مجرورها عند ذكر المصنف له ، وقد شدَّ جَرُّها للضمير ، كقوله :

٢٠١ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْبِسُنِي أَنَسٌ قَتَى حَتَّاكَ يَا أَبْنَ أَبِي زِيَادٍ

(٢) منذ ومذ يكونان ظرفى زمان ، وهما حينئذ اسمان ، ويكونان حرفى جر ، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان ، طلباً للنسابة بين حالتَيْهما ، وأما نحو قولك : « ما رأيته منذ حدث كذا ، وما رأيته منذ أن الله خلقه ، فإن اسم الزمان مقدر فى هذين المثالين ونحوهما ، وأصل الكلام : منذ زمان حصل كذا ، ومنذ زمان خلق الله إياه .

٢٠١ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها :

اللغة : « يلبس ، مضارع لى ، ومعناه وجد ، ويروى « لا يلبس أناس ، بالالف مكان الفاء على أنه مضارع لى « حتاك ، استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال : « وانتهاء الغاية فى حتاك لا أنهمه ، ولا أدرى ما معنى بحتاك ، ففعل هذا البيت مصنوع ، وسترف رد هذا الكلام .

المعنى : يريد الشاعر أن يقول : إن الناس لا يجدون فى رجونه لقضاء مطالبهم حتى يلبغوا المدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى ، وبهذا التقرير يندفع كلام أبو حيان . الإعراب : « فلا ، لا : زائدة قبل القسم لتوكيد « والله ، الواو القسم ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وفعل القسم الذى يتعلق به الجار والمجرور محذوف =

ولا يُقاسُ على ذلك ، خلافاً لبعضهم ، ولغة هُذَيْلٍ إبدالُ حائِها عينا ، وقرأ ابن مسعود ( فترَبُّوا بهِ حَتَّى حِينِ ) .

وأما الواو فمختصة بالقسم ، وكذلك التاء ، ولا يجوز ذكر فعل القسم معها ؛ فلا تقول « أقسمُ والله » ولا « أقسمُ بالله » .

ولا تجر التاء إلا لفظ « الله » ؛ فتقول : « تاللهُ لأفعلن » وقد سُمِعَ جرُّها « رَبُّ » مضافاً إلى « الكعبة » ، [ قالوا ] : « تَرَبُّ الكعبةِ » [ وهذا معنى قوله : « والتاء لله وَرَبُّ » وُسْمِعَ أيضاً « تالرحمن » ، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا « تحيأتك » وهذا غريبٌ .

ولا تجر « رَبُّ » إلا نكرة ، نحو : « رَبُّ رَجُلٍ عالمٌ لقيتُ » وهذا معنى قوله : « وَرَبُّ مَنْكراً » أى : واخصُصْ ربَّ النكرة ، وقد شذَّ جرُّها ضميرَ النبية ، كقوله :

٢٠٢ — وَإِ رَأْبْتُ وَشِيكَا صَدْعَ أَعْظَمِهِ

وَرَبُّهُ عَطْبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

= وجوبا ولا ، نافية ، يلقى ، فعل مضارع ، أناس ، فاعل يلقى ، فتى ، مفعول به أول يلقى ، ومفعول يلقى الثاني محذوف ، وتقدير الكلام : لا يلقى أناس فتى مقصودا لآمالهم إلى بلوغك ، حتاك ، حتى : جارة ، والضمير في محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق يلقى ، يا ، حرف نداء ، ابن ، منادى ، وابن مضاف و ، أبى ، مضاف إليه ، وأبى مضاف و ، زياد ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « حتاك » ، حيث دخلت « حتى » ، الجارة على الضمير ، وهو شاذ .

٢٠٢ — هذا البيت بما أنشده ثعلب ، ولم يعزه لقائل معين ، وأنشده في اللسان ( رب )

مع تغيير طفيف هكذا :

• كأن رَأْبْتُ وهابا صدع أعظمه •

اللغة : « رأبت ، أصلحت ، وشعبت ، مأخوذ من قولهم : رأب فلان الصدع ؛ إذا =

كَاشَدَّ جَرَّ الكَافِ لَهُ ، كَقَوْلِهِ :

٢٠٣ - حَلَّى الذَّنَابَاتِ كَثْمًا كَثْمًا

وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا

= أصله وجيره ، وشيكا ، سريعا ، عطبا ، هو هنا بكسر الطاء - صفة مشبهة : أى هالسا ، من عطبه ، هو هنا بفتح الطاء : مصدر بمعنى الهلاك ، وفى اللسان «م العطب» .  
المعنى : رب شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط ، فجرت كسره ورشيت جناحه الإعراب : «وه» ، هو على تقدير «رب» ، أى رب واه ؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديرًا «رأبت» ، فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر «وشيكا» ، مفعول مطلق عاملة رأبت ، أى رأبت رأبا وشيكا ، أى عاجلا سريعا «صدع» ، مفعول به لرأبت ، وصدع مضاف وأعظم من «أعظمه» ، مضاف إليه ، وأعظم مضاف ، والضمير مضاف إليه «وربه عطبا» ، رب : جرف تليل وجر شبيه بالزائد ، والضمير فى محل جر برب ، وله محل رفع بالابتداء «عطبا» ، تمييز للضمير «أنقذت» ، فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مجرور انظما برب «من عطبه» ، الجار والمجرور متعلق بأنقذ ، وعطب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «وربه عطبا» ، حيث جر «رب» ، الضمير ، وهو شاذ .

واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى هذا الضمير الذى تدخل عليه رب ، أمعرفة هو أم نكرة ؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله ، وذهب ابن عصفور وجماعة الزمخشري إلى أن هذا الضمير نكرة ؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير ؛ لأن رب لا تجر غير النكرة ، ولأن مرجعه - وهو التمييز - واجب التنكير .

٢٠٣ - البيت للمعاج يصف حمار وحش وأنته ، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء

معين ، فرأى الصياد ، فهرب بهن .

اللغة : «الذَّنَابَات» ، جمع ذنابه - بالكسر - وهى آخر الوادى الذى ينتهى إليه السيل ، وقد قيل : إنه بفتح الذال اسم مكان بعينه «كثبا» ، أى قريبا «أم أو عال» ، هى هضبة فى ديار بنى تميم .

المعنى : انه جعل فى هربه الذَّنَابَات عن طريقه فى جانب شماله قريبا منه ، وجعل أم أو عال فى جانب يمينه قريبا منه قريبا مثل قرب الذَّنَابَات أو أقرب .

وقوله :

٢٠٤ — وَلَا تَرَىٰ بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

وهذا معنى قوله : « وما رَوَوْا — البيت » أى : والذى رُوِيَ من جر « رَبِّ » المضمَر نحو : « ربه فتى » قليل ، وكذلك جر الكاف المضمَر نحو : « كَهَا » .

\* \* \*

== الإعراب : « دخلى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على حمار الوحش ، الذنابات ، مفعول أول « دخلى » شمالاً ، مفعول ثان « كَشِبَا ، صفة لشمال ، وأم أو عال ، يروى بالنصب وبالرفع ؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات ، وأما الرفع فبالابتداء « كَهَا » على رواية النصب هو فى موضع المفعول الثانى ، وعلى رواية الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أو ، عاطفة « أقربيا ، محطوف على الضمير المحرور بالكاف من غير إعادة الجار ، هذا على جعل « أم أو عال كَهَا ، مبتدأ وخبراً .

الشاهد فيه : قوله « كَهَا ، حيث جر بالكاف الضمير ، وهو شاذ ،

ونظير هذا الشاهد قول أبى محمد اليزيدى اللغوى معلم المأمون بن الرشيد :

شَكُونُكُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينُكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِينَنَا

فَقَوْلًا الْمَافَاةَ كُنَّا كُهُمْ وَقَوْلًا الْبَلَاءَ لَكَانُوا كُنَّا

ومثله أيضاً قول الآخر :

لَا تَلْسَنِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا إِنَّا فِي الْمَلَامِ مُشْتَرِكَانِ

٢٠٤ — البيت من أوجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأنته .

الإعراب : « ولا ، نافية « ترى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعلا ، مفعول أول « ولا ، الواو عاطفة ، ولا زائدة لتأكيد التثنية « حلالاً ، محطوف على قوله « بعلا ، السابق « كه ، متعلق بمحذوف حال من « بعلا ، « ولا كهن » متعلق بمحذوف حال من « حلالاً » وهو محطوف بالواو على الحال السابق « إلا ، أداة استثناء ملغاة « حاطلاً ، مفعول ثان لتر-

الشاهد فيه : قوله « كه ، كهن ، حيث جر الضمير فى الموضعين بالكاف ، وهو شاذ .



بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَىءَ فِي الْأَمْكِنَةِ بَيْنَ ، وَقَدْ تَأْتِي لِإِبْدَاءِ الْأَزْمِنَةِ (١)  
 وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرٌّ نَكْرَةً ، كَمَا « مَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ » (٢)

تجيء « مِنْ » للتبويض ، وليبيان الجنس ، ولابتداء الغاية : في غير الزمان كثيراً ،  
 وفي الزمان قليلاً ، وزائدة .

فمثالها للتبويض قولك : « أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » ومنه قوله تعالى : ( وَمِنَ النَّاسِ  
 مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ ) .

ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى : ( فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ) .

ومثالها لابتداء الغاية في المكان قوله تعالى : ( سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا  
 مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ) .

ومثالها لابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى : ( لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ  
 يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ) وقول الشاعر :

(١) « بعض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره « أنت » وبين وابتدىء ،  
 مثله ومعطوفان عليه « في الأمكنة » متعلق بابتدىء « بين » جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة  
 ووقده حرف تليل « تأتي » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود  
 على من « لبدء » جار ومجرور متعلق « بتأتي » وبدء مضاف و « الأزمنة » مضاف إليه .

(٢) « وزيد » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
 هو يعود إلى من « في نفي » جار ومجرور متعلق بزيد « وشبهه » الواو عاطفة ، شبه :  
 معطوف على نفي ، وشبه مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه « لجر » الفاء  
 عاطفة ، جر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « نكرة » مفعول به  
 لجر « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، ما : نافية « لباغ » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
 خبر مقدم « من » زائدة « مفر » مبتدأ مؤخر .

٢٠٥ - تُخَيَّرَنَّ مِنْ أَرْزَمَانَ يَوْمِ حَلِيمَةَ

إِلَى الْيَوْمِ ، قَدْ جُرِّبَنَّ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومثال الزائدة : « ما جاءني من أحدٍ » ولا تزداد - عند جمهور البصريين -

إلا بشرطين :

٣٠٥ - البيت للناطقة الذبياني ، من قصيدة له مطلعها قوله :

كَلْبِي لِمَهْمَّ يَا أَمِينَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

اللغة : « يوم حليلة » ، يوم من أيام العرب المشهورة حدثت فيه حرب طاحنة بين نخم وغسان ، وحليمة هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني ، أضيف اليوم إليها لأن أباهما - فيما ذكروا - حين اعتزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيتهم ، وفي يوم حليلة ورد المثل « ما يوم حليلة بسر » يضرب للأمر المشتهر المعروف والذي لا يستطاع كتمانها .

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَهُمْ يَنْسَاقُونَ الْمَنِيَّةَ بَيْنَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ بِيضُ رِقَاقِ الْمَضَارِبِ

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سِيُوفَهُمْ بَيْنَ قُلُوبٍ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَّابِ

الإعراب : « تخيرون » ، تخيير : فعل ماض مبني للجهول ، ونون النسوة - العائد على السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد - نائب فاعل « من أزمان » ، جار ومجرور متعلق بتخير ، « وأزمان مضاف ، و « يوم » مضاف إليه ، ويوم مضاف و « حليلة » مضاف إليه « إلى اليوم » جار ومجرور متعلق بتخير ، وجملة « قد جرّبن » من الفعل الماضي المبني للجهول ونائب الفاعل في محل نصب حال « كل » ، مفعول مطلق ، وكل مضاف ، و « التجارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » ، حيث وردت « من » ، لا ابتداء الغاية في الزمن . وفي المسألة كلام طويل الذيل عميق السيل ، وتلخيصه أنه قد ذهب جمهور الكوفيين وأبو العباس المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أن « من » ، قد تأتي لا ابتداء الغاية في الزمان ، ومال إلى هذا المحقق الرضوي ، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك وابن هشام ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تنجيء لذلك ، وانفق الجميع على أنها تأتي لا ابتداء الغاية في الإمكانة والأحداث والأشخاص .

أحدهما : أن يكون الجرورُ بها نكرةً .

الثاني : أن يسبقها نفي أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : التَّهْنِئَةُ ، نحو : « لا تضرب من أحدٍ » ، والاستفهامُ ، نحو : « هل جاءك من أحدٍ ؟ » .

ولا تزداد في الإيجاب<sup>(١)</sup> ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة ؛ فلا تقول : « جاءني من زيد » خلافاً للأخفش ، وجعل منه قوله تعالى : ( يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ) .

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، ومنه عندهم : « قد كان من مطرٍ » أي قد كان مطرٌ .

\* \* \*

لِلْإِنْتِهَاءِ : حَتَّى ، وَوَلَامٌ ، وَإِلَى ، وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا<sup>(٢)</sup>  
يَدُلُّ عَلَى انْتِهَاءِ الْغَايَةِ « إِلَى ، وَحَتَّى ، وَالْوَلَامُ » : وَالْأَصْلُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ  
« إِلَى » فَذَلِكَ تَجْرَ الْآخِرَ وَغَيْرُهُ ، نَحْوُ : « سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ » ،  
أَوْ إِلَى نِصْفِهِ « وَلَا تَجْرَ حَتَّى » إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا أَوْ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ<sup>(٣)</sup> ، كَقَوْلِهِ

(١) ذكر السعد أن « من » الجارة تزداد في الإثبات اختياراً في موضع واحد ، وهو تمييزكم الخبرية إذا فصل بين كم وبين التمييز بفعل ، ومثل له بقوله تعالى : ( كم تركوا من جنات ) فن : زائدة ، وجنات : تمييزكم .

(٢) « اللانتهاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حتى » ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولام » ، وإلى ، معطوفان على حتى « ومن » الواو للاستئناف ، من ، قصد لفظه : مبتدأ « وباء » معطوف على من « يفهمان » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بدلا » مفعول به ليفهمان .

(٣) الآية السكرية التي تلاها الشارح مثال لما كان متصلاً بالآخر . ومثال ما كان =

تعالى : ( سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ) ولا تَجْرُ غَيْرَهَا ؛ فلا تقول : « سِرْتُ  
الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ » . واستعمال اللام للاتهاء قليل ، ومنه قوله تعالى :  
( كُلُّ نَجْمٍ يَظْهَرُ لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ) .

ويستعمل « مِنْ » والباء ، بمعنى « بَدَل » ؛ فَمِنْ اسْتِعْمَالِ « مِنْ » بِمَعْنَى « بَدَلٍ »  
قوله عز وجل : ( أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ) [ أى : بَدَلِ الْآخِرَةِ ] وقوله  
تعالى : ( وَلَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ) أى : بَدَلِكُمْ ،  
وقول الشاعر :

٢٠٦ - جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقَقَا  
وَلَمْ تَذُقْ مِنْ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

= آخر قولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، واعلم أن حتى ، الجارة على ضربين : جارة  
للفرد الصريح ، وهذه هي التي لا تجر إلا الآخر أو المتصل بالآخر ، ولا تكون إلا غائية ،  
وجارة لأن المصدرية ومدخولها ، وهذه تكون غائية ، وتكون تعليلية ، وتكون استثنائية .  
٢٠٦ - البيت لأبي نخيلة - يعمر بن حزن - السعدي .

اللغة : « جارية » هي - في الأصل - الفتاة الشابّة ، ثم توسع فيه فاستعملوه في كل أمة  
« المرققا » على صيغة اسم المفعول - الرقيق الرقيق الواسع « البقول » جمع بقل ، وهو كل  
نبات اخضرت به الأرض « الفستقا » نقل خاص معروف .

المعنى : يريد أن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم ، ولم تستمريء طعم الرفه ، فهي  
تأكل يابس العيش ، لا الرغفان الرقيقة الواسعة المستديرة ، وتذوق من البقول ما يأكله  
البدو عادة ، لا الفستق ونحوه بما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية .

الإعراب : « جارية » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي جارية ، أو نحوه « لم »  
نافية جازمة « تأكل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسرة تخلصاً من التقاء  
الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على جارية « المرققا »  
مفعول به لتأكل ، والألف للاطلاق « لم » نافية جازمة « تذوق » فعل مضارع مجزوم =

أى : بَدَلُ البُقُولِ ، ومن استعمال الباء بمعنى « بدل » ما ورد في الحديث :  
« مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُرُّ النَّعَمِ » أى : بَدَلُهَا ، وقول الشاعر :

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا سَنُوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا<sup>(١)</sup> [١٥٤]

\*\*\*

واللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ ، وَفِي تَعْدِيَةٍ — أَيْضًا — وَتَفْغِيلٍ فِي<sup>(٢)</sup>  
وَزَيْدًا ، وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنِ بِيَا وَ « فِي » وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا<sup>(٣)</sup>

= بلم ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى الجارية فاعل « من البقول » جار ومجرور متعلق بتذق  
« الفستقا » مفعول به لتذق ، والألف للالاق .

الشاهد فيه : « من البقول » حيث ورد « من » بمعنى البدل ، يعنى أنها لم تستبدل  
الفستق بالبقول . وهكذا قال ابن مالك وجماعة من النحويين ، وقال آخرون : إن « من »  
هنا للتبويض ، وعدم أن الفستق بعض البقول ، وعلى هذا يجوز أن تكون « من » اسما  
بمعنى « بعض » وموقعها في الإعراب على هذا مفعول به لتذق ، ويكون قوله « الفستقا »  
بدلا منها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٥٤ وتقدم شرحه في باب « المفعول له » فانظره هناك .  
(٢) « اللام » مبتدأ « للملك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وشبهه »  
الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على الملك ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « وفي  
تعديّة » جار ومجرور متعلق بقوله « قفى » الآتى آخر البيت « أيضاً » مفعول مطلق لفعل  
محذوف « وتغليل » معطوف على تعديّة « قفى » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام .

(٣) « زيد » فعل ماض مبنى للجهول ، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى اللام في  
البيت السابق نائب فاعل « والظرفية » مفعول مقدم على غامله ، وهو قوله : « استبن »  
الآتى « استبن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بيا » قصر  
للضرورة : متعلق باستبن « وفي » معطوف على يا « وقد » حرف تغليل « يبينان » فعل  
مضارع ، وألف الاثنتين — العائد إلى الباء وفي — فاعل « السببا » مفعول به ليبينان ،  
والألف للاطلاق .

تقدّم أن اللام تكون للاتهاء ، وذكر هنا أنها تكون للملأ ، نحو : ( لله ما في  
السّموات وما في الأرض ) و « المسالُ لزيدٍ » ، وإشبهه الملك ، نحو : « الجبلُ للمرّسِ ،  
والبابُ للدّارِ » ، وللتعدية ، نحو : « وهبتُ زيداً مالاً » ومنه قوله تعالى : ( فهبّ  
لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب ) ، وللتعليل ، نحو : « جئتك  
لإكرامك » ، وقوله :

٢٠٧ — وإني لتعروني لذكرك هزة كما انتفض العصفور بدله القطر

٢٠٧ — البيت لأبي صخر الهذلي .

اللغة : « تعروني ، تصيبي ، وتنزل بي ذكرك ، الذكري — بكسر الذاو وآخره  
ألف مقصورة — التذكر ، والخطور بالبال هزة ، بفتح الهاء وكسرها — حركة  
واضطراب ، انتفض ، تحرك ، القطر ، المطر .

المعنى : يصف ما يحدث له عند تذكره إياها ، إنه ليصيه خفقان واضطراب يشبهان  
حركة العصفور إذا نزل عليه ماء المطر ؛ فإنه يضطرب ويتحرك بحركات متتابعة ليدفعه  
عن نفسه .

الإعراب : « وإني ، إن . حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « لتعروني ، اللام  
للإبتداء ، تعروني : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « لذكرك ، الجار  
والمجرور متعلق بتعروني ، وذكرى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه من إضافة اسم المصدر  
إلى مفعوله ، وفاعل اسم المصدر محذوف ، وأصل الكلام : لذكرى إياك ، ثم حذف الفاعل  
وأضاف اسم المصدر إلى مفعوله ، فأنصل الضمير « هزة ، فاعل تعروني ، الكاف جارة ،  
وما : مصدرية « انتفض ، فعل ماضٍ « العصفور ، فاعل انتفض ، و « ما » ومدخولها  
في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة هزة ،  
والتقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور بلله ، بلل : فعل ماضٍ ، والهاء مفعول به لبلل  
« القطر ، فاعل بلل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور ،  
و « قد ، مقدرة قبل الفعل ، عند البصريين : أي قد بلله ، فأما الكوفيون فلا يلتزمون  
تقديره « قد » .

الشاهد فيه : قوله « لذكرك » فإن اللام فيه للتعليل .

وزائدة : قياساً<sup>(١)</sup> ، نحو : « لَزِيدٍ ضَرَبْتُ » ومنه قوله تعالى : ( إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ) وسماعاً ، نحو : « ضَرَبْتُ لزيد » .

وأشار بقوله : « والظرفية استتبن — إلى آخره » إلى معنى الباء و « في » ؛ فذكر أنهما اشتراكاً في إفادة الظرفية ، والسببية ؛ فنال الباء للظرفية قوله تعالى : ( وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْعِقِينَ وَبِالْآيِلِ ) أى : وفي الليل ، ومثالها للسببية قوله تعالى : ( فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ) ، ومثال « في » للظرفية قولك « زيدٌ في المسجد » وهو الكثير فيها ، ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم : « دَخَلَتِ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ؛ فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا ، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ »<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) زيادة اللام على ضربين ؛ الأول : زيادتها لمجرد التأکید — وذلك إذا اتصلت بعمول فعل ، وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام — كقول ابن ميادة الرماح :  
ابن أبرد :

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُمَاهِدِ

الزيادة الثانية لتقوية عامل ضعف عن العمل بأحد سيبين ، أحدهما : أن يقع العامل متأخراً ، نحو قوله تعالى : ( للذين هم لربهم يرهبون ) وقوله سبحانه : ( إن كنتم للرؤيا تعبرون ) وثانيتها : أن يكون العامل فرعا في العمل ؛ إما لكونه اسم فاعل نحو قوله تعالى : ( مصدقاً لما بيننهم ) وإما لكونه صيغة مبالغة نحو قوله سبحانه ( فعال لما يريد ) .

(٢) خشاش الأرض : هوامها وحشراتنا ، الواحدة خشاشة ، وفي رواية في الحديث « حشيش الأرض » ، وفي رواية ثالثة « حشيشة الأرض » ، — بجاء مهملة — وهو يابس النبات ، وهو وهم ، قاله ابن الأثير .

بِالْبَاءِ اسْتَعْنُ ، وَعَدُّ ، عَوْضٌ ، أَلْصِقِ

وَمِثْلَ «مَعَ» و «مِنْ» و «عَنْ» بِهَا انْطِقِ (١)

تقدّم أن الباء تكون للظرفية والسببية ، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة ، نحو : « كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين » وللتعمدية ، نحو : « ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ » ومنه قوله تعالى : ( ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ) وللتعويض ، نحو : « اشتريت الفرسَ بألفِ درهمٍ » ومنه قوله تعالى : ( أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ) وللإصاق ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » وبمعنى « مع » نحو : « بعثت الثوبَ بطرازه » أى : مع طرازه ، وبمعنى « من » كقوله :

\* شَرِبْنَا مِمَّا الْبَحْرِ \* (٢)

أى : من ماء البحر ، وبمعنى « عن » نحو : ( سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ ) أى : عن عذاب ، وتكون الباء — أيضاً — للمصاحبة ، نحو : ( فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ) [أى : مصاحباً حمد ربك ] .

\* \* \*

عَلَى لِلِاسْتِعْمَالِ ، وَمَعْنَى « فِي » و « عَنْ »

بِعَنْ تَجَاوَزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنَ (٣)

(١) « بالباء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « استعن » ، الآتى « استعن » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وعد ، عوض ، أَلْصِقِ » ، معطوفات على اسم بحرف عطف محذوف « ومثل ، حال من «ها ، فى قوله « بها » الآتى ، ومثل مضاف و « مع » مضاف إليه « ومن ، وعن » ، معطوفان على « مع » ، السابق « بها ، جار ومجرور متعلق بانطق الآتى « انطق ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) هذه قطعة من بيت هو الشاهد رقم ١٩٨ وقد سبق فى أول باب حروف الجر .

(٣) « على » قصد لفظه : مبتدأ ، والاستعلاء ، قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق =



وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ «بَعْدِ» وَ «عَلَى»

كما «عَلَى» مَوْضِعَ «مِنْ» قَدْ جُمِلَا<sup>(١)</sup>

تستعمل «على» للاستعلاء كثيراً، نحو: «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» وبمعنى «في» نحو قوله تعالى: (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) أى: في حين غفلة، وتستعمل «عن» للجائزة كثيراً، نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ» وبمعنى «بعد» نحو قوله تعالى: (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) أى: بعد طبق، وبمعنى «على» نحو قوله .

٢٠٨ - لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي

== بمحذوف خبر المبتدأ ومعنى، معطوف على الاستعلاء، ومعنى مضاف، و«في» قصد لفظه: مضاف إليه و«عن» معطوف على «في» السابق «بمن» جار ومجرور متعلق بقوله «عنى» الآتى، «تجاوزاً» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «عنى» الآتى «عنى» فعل ماضٍ «من» اسم موصول فاعل على «قد» حرف تحقيق «فطن» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة لا عمل لها صلة الموصول، أى: وعنى الذى تحققت فطنته تجاوزاً بمن .

(١) «وقد» حرف تقليل «تجى» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «عن» فى البيت السابق فاعل «موضع» ظرف متعلق بتجىء، و«موضع مضاف، و«بعد» قصد لفظه: مضاف إليه «وعلى» معطوف على «بعد» كما «الكاف» جارة، ما: مصدرية «على» قصد لفظه: مبتدأ «موضع» ظرف متعلق بقوله «جملاً» الآتى، و«موضع مضاف، و«عن» قصد لفظه: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «جملاً» جعل: فعل ماضٍ مبنى للجھول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «على» نائب فاعل، والآلف للاطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو على المقصود لفظه .

٢٠٨ - البيت لذى الإصحیح - حرثان بن الحارث بن محرث - المدوانى ، من

كلمة له مطلعها قوله :

=

أى : لا أفضلت في حسبِ عليّ ، كما استعملت « على » بمعنى « عن »  
في قوله :

= يَا مَنْ لِقَلْبِ طَوِيلِ الْبَيْتِ مَحْزُونِ      أَمْسَى تَدَكَّرَ رِيًّا أُمَّ هَارُونَ  
أَمْسَى تَدَكَّرَ هَامِنٌ بَعْدَ مَا شَحَطَتْ      وَالذَّهْرُ ذُو غِلْظَةٍ حِينًا وَذُو لَيْنِ

اللغة : « أفضلت » زدت « ديباني » الديان : القاهر المالك للأمر الذي يجازى عليها ،  
ولا يضيع عنده خير ولا شر ، تخزوني ، تسومني الذل وتقهروني .

المعنى : لله ابن عمك ، فألقد ساواك في الحسب ، وشابهك في رفعة الأصل وشرف المحدث ،  
فا من مزنة لك عليه ، ولا فضل لك فتفخر به عليه ، ولا أنت مالك أمره والمدير لشؤونه ،  
فتقهره وتذله .

الإعراب : « لاه » أصل هذه الكلمة « لله » فهي جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
مقدم ، ثم حذف لام الجر وأبقى عمله شذوذاً فصار « الله » ثم حذف أداة التعريف ، فصار  
كما ترى « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف ، وعم من « عمك » مضاف إليه « لا » حرف  
نفي « أفضلت » أفضل : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعل « في حسب » جار ومجرور متعلق  
بأفضلت « عنى » مثله « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أنت » ضمير منفصل  
مبتدأ « ديباني » دبان : خبر المبتدأ ، وديان مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة  
الوصف إلى مفعوله « فتحزوني » الفاء عاطفة ، تخزوني : فعل مضارع ، والنوى للوقاية ،  
والياء مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل  
في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت تخزوني ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة  
بالفاء على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، وتقدير الكلام : ولا أنت ديباني فأنت تخزوني .

الشاهد فيه : قوله « عنى » فإن « عن » هنا بمعنى « على » ، والسر في ذلك أن « أفضل »  
بمعنى زاد في الفضل إنما يتعدى بعلى .

ومثل ما ورد في صدر هذا البيت — من قوله « لاه ابن عمك » — قول عمر بن  
أبي ربيعة المخزومي ( البيت ١٧ من القطعة ٢٣ من ديوانه بشرحنا ) :

قُلْتُ : كَلَّا ، لَاهُ ابْنُ عَمِّكَ ، بَلْ خِفْنَا أُمُورًا كُنَّا بِهَا أَعْمَارًا

٢٠٩ - إِذَا رَضَيْتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَهَجَبِي رِضَاهَا  
أى : إذا رضيت عنى .

• • •

شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّمْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِقَوْلِ كَيْدٍ وَرَدٍّ (١)  
تَأَى الكاف للتشبيه كثيراً ، كقولك : « زيدٌ كالأسد » ، وقد تأى

٢٠٩ - البيت للضعيف العقيلي ، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري ، ومن  
هذه القصيدة قوله في حكيم المذكور :

تَنْصَبْتُ الْقِلَاصَ إِلَى حَكِيمٍ خَوَارِجٍ مِنْ نَبَالَةٍ أَوْ مِيَاهَا  
فَأَرْجَعَتْ بِخَاتِبَةِ رِكَابٍ حَكِيمٍ ابْنِ السَّبَبِ مِنْهَا  
اللمة : « قشير » - بزنة التصغير - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن  
صمصمة .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « رضيت » رضى :  
فعل ماض ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق برضى « بنو » فاعل رضى ، وبنو  
مضاف و « قشير » مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها  
« لعمر » اللام للابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله قسى ،  
وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه « أعجبت » أعجب : فعل ماض ، والنون للوقاية ،  
وإلياء مفعول به « رضاهما » رضا : فاعل أعجب ، ورضا مضاف والضمير مضاف إليه ،  
وأنته مع أن مرجعه مذكر وهو « بنو قشير » لتأولهم بالقبيلة ، وجملة « أعجبت رضاهما »  
لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » .

الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » ، ويدل على ذلك أن  
« رضى » إنما يتعدى بمن كما فى قوله تعالى : ( رضى الله عنهم ورضوا عنه ) وقوله : ( لقد  
رضى الله عن المؤمنين ) ، وقد حل الشاعر « رضى » على ضده وهو « سخط » فعدها بالحرف  
الذى يتعدى به ضده وهو « على » ، وليس فى ذلك ما تنكره ، فإن العرب تحمل الشيء على  
ضده كما تحمل على نظيره .

(١) « شبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بكاف » =

للتمايل ، كقوله تعالى : ( وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ) أى : لهدايته إياكم ، وتأتى زائفة للتوكيد ، وجبل منه قوله تعالى : ( لَيْسَ كَيْثَلُهُ شَيْءًا ) أى مثله شيء ، ومما زيدت فيه قول رؤبة :

— ٢١٠ — \* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ \*

أى : فيها المقق ، أى : الطول ، وما حكاه الفرّاء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهنّين ، أى : هيناً .

== جار ومجرور متعلق بشبه «وبها» متعلق بقوله «بمعنى» الآتى «التعليل» مبتدأ «قد» حرف تقليل «بمعنى» فعل مضارع مبنى للجمهور ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التعليل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وزائدا» حال من فاعل «ورد» الآتى «للتوكيد» جار ومجرور متعلق ب«زائد» «ورد» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكاف .

٢١٠ — هذا الشاهد من أرجوزة لرؤبة بن العجاج .

اللغة : «لواحق» جمع لاحقة ، وهى التى ضميرت وأصابتها المزال «الأقرب» جمع قرب — بضم فسكون ، أو بضمين — وهى الخاصة «المقق» بفتح الميم والقاف — الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش فى دقة .

المعنى : يريد أن هذه الآتى — التى يصفها — خصائص البطون ، قد أصابتها المزال واتبها الضمور ، وأن فيها طولاً .

الإعراب : «لواحق» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هى لواحق ، أو نحوه ، ولواحق مضاف ، و «الأقرب» مضاف إليه «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كالمقق» الكاف زائدة ، المقق : مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «كالمقق» حيث وردت الكاف زائدة غير دالة على معنى من المعانى التى تستعمل فيها ، ودليل زيادتها شيثان ؛ الأول : أن المعنى الذى أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها ، والثانى : أن بقاءها ذات معنى من المعانى التى ترد لها يفسد الكلام ويخل به ، ألسنت ترى أنك لا تقول : فى هذا الشيء كاطول ، وإنما تقول : فى هذا الشيء طول ، فافهم هذا فإنه يفيدك .

وَأَسْتُعْمِلَ أَسْمَاءَ ، وَكَذَا «عَنْ» وَ«عَلَى»  
 مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا<sup>(١)</sup>

استعمل الكاف اسما قليلا ، كقوله :

٢١١ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّمَنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

= وتخرج البيت على زيادة الكاف هو تخرج جماعة من النحاة : منهم الرضى فى شرح الكافية ، وابن عصفور ، وأبو الفتح بن جنى فى سر الصناعة ، وأبو على الفارسي فى البغداديات ، وابن السراج فى الأصول ، وقد حل أبو على على زيادة الكاف قوله تعالى : ( ليس كمثل شيء ) ، وقوله سبحانه : ( أو كالأدى مر على قرية ) قال : تقدير الكلام أرايت الذى حاج إبراهيم فى ربه ، أو الذى مر على قرية .

(١) « واستعمل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكاف فى البيت السابق « اسماً » حال من نائب الفاعل « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عن » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وعلى » معطوف على عن « من أجل » جار ومجرور متعلق بدخلى أيضاً « من » قصد لفظه : مبتدأ « دخلاً » دخل : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

٢١١ - هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدته اللامية المشهورة

التي مطلعها :

وَدَعَّ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تَطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

اللغة : « شطط » هو الجور ، والظلم ، ومجاوزه الحد ، القتل ، بضمين - جمع فتيلة ،

وأراد بها فتيلة الجراح .

المعنى : لا ينهى الجائر عن جورم ، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم ، مثل الطمن

البالغ الذى ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه ، وأراد أنه لا يكتمهم عن ظلمهم سوى

الأخذ بالشدة .

الإحزاب : « أتلتهم » الهبة للاستنهام الإنكارى ، تلتهم : فعل وقاعل =

فالكاف : اسم مرفوع على الفاعلية ، والعامل « فيه ينهى » ، والتقدير : ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن .

واستعملت « على ، وعن » اسمين عند دخول « من » عليهما ، وتكون « على » بمعنى « فوق » و « عن » بمعنى « جانب » ومنه قوله :

٢١٢ — غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا

تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَرِيْرَاءَ مَجْهَلٍ

= « ولن » نافية ناصبة « ينهى » فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الالف « ذوى » مفعول تقدم على الفاعل ، وذوى مضاف و « شطط » مضاف إليه « كالطعن » الكاف اسم بمعنى مثل فاعل ينهى ، والكاف مضاف ، والطعن مضاف إليه « يذهب » فعل مضارع « فيه » جار ومجرور متعلق بذهب « الزيت » فاعل يذهب « والفتل » معطوف على الزيت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للطعن ، أو في محل نصب حال منه ؛ وذلك لأنه اسم على بال الجنسية ، وانظر شرح الشاهد رقم ٢٨٦ .

الشاهد فيه : قوله « كالطعن » فإن الكاف فيه اسم بمعنى « مثل » ، روى داخل لقوله « ينهى » ، وقد أروحننا ذلك في إعراب البيت .

٢١٢ — البيت لمزاحم العقيل ، يصف القطاة ، من قصيدة له مطلعها قوله :

خَلِيلِيَّ عُوْجَابِي عَلَى الرَّبْعِ نَسَأَلِ مَتَى عَهْدُهُ بِالظَّاعِنِ الْمُتَحَصِّلِ  
وقبل بيت الشاهد قوله :

أَذَلِكْ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرَحُهَا لَقِيَ بِشَرَوْرِي كَالْتَيْنِ الْمَعْلِ

اللغة : « غدت » هنا بمعنى « صار » ، فلا يختص بزمان دون زمان ، كما تقول : « غدا على أميراً » ، أى : صار على أميراً ؛ فلم يكن بمعنى « صار » اختص حدوث معناه بزمان العبادة « من عليه » ، أراد من فوقه ؛ فعلى هنا اسم ، ولذلك دخل عليه حرف الجر « ظمُّها » ، بكسر الظاء وسكون الميم — زمان صبرها عن الماء « تصل » ، تصوت وإنما يصوت حياها ، لجعلها إذا صوت حياها فقد صوتت « قَيْض » ، بفتح =

أى : غَدَتَ من فَوْقِهِ ، وقوله :

٢١٣ — وَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي نَارَةً وَأَمَامِي

أى : مِنْ جَانِبِ يَمِينِي .

\* \* \*

= القاف وسكون الياء — قشر البيضة الأعلى « زيزاء » بزاي مفتوحة أو مكسورة ثم متناة تحمية ساكنة فزاي ثابته — هو ما ارتفع من الأرض « المنجل » الذي ليس له أعلام يهتدى بها .

المعنى : يقول : إن هذه القطة انصرفت من فوق فراخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، حال كونها تصوت أحشائها لمطشها بسبب بعد عهدها بالماء ، وطارت عن يعضها الذي وضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التي يهتدى بها .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر يعود إلى « كدرية » ، في بيت سابق أنشدناه لك « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق مجرور بحلابن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بغدت « ما » مصدرية « تم » فعل ماض « ظمؤها » ظم : فاعل تم ، وظمه مضاف والضمير مضاف إليه « تصل » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال « وعن قبض » جار ومجرور متعلق معطوف على قوله « من عليه » فهو من متعلقات غدت أيضاً « بزيزاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبض « منجل » صفة لزيزاء .

الشاهد فيه : قوله « من عليه » حيث ورد « عن » اسماً بمعنى فوق ؛ بدليل دخول حرف الجر عليه ، كما أوضحناه لك .

٢١٣ — البيت لقطرى بن الفجاءة ، من أبيات سبق أحدها في باب الحال من هذا الكتاب ( هو الشاهد رقم ١٨٦ ) .

اللغة . « دريئة » هي حلقة يرى فيها المتعلم ويطنع للتدرب على إصابة الهدف ، وأراد بهذه العبارة أنه جرى على اقتحام الأحوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب ، =

و «مُدَّ ، وَمُنذُ» اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ : كَمَا «حِثَّتْ مُذَدَعًا» (١)  
وإِن يَجْرَأُ فِي مُضِيٍّ فَكُنَّ هَا ، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» أُسْتَبِينَ (٢)

== وأنه ثابت عند اللقاء لا يجنب ولا يولى ولا ينهزم ، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناوكته وماحهم من كل جانب ، وذكر اليمين والامام وحدهما — وترك اليسار والظهر —. لأنه يعلم أن اليسار كاليمين ، وأن الظهر قد جرت العادة ألا يمكن الفارس منه أحداً.

الإعراب : «أرأى» ، أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «للمراح» ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله «دريته» ، الآتي «دريته» مفعول ثانٍ لأرى ، وأرى هنا عليية ، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم ، وذلك من خصائص أفعال القلوب ، فلو جعلتها بصرية لزمك أن تقدر مضافاً محذوفاً ، وأصل الكلام عليه : أرى نفسى «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام : أى تجميئى من جهة يمينى — إلخ ، وعن مضاف ، ويمين من «يمينى» مضاف إليه ، ويمين مضاف وياه المتكلم مضاف إليه «تارة» منصوب على الظرفية ، ويروى «مرة» وقوله «وأمامى» معطوف على يمينى .

الشاهد فيه : قوله «من عن» حيث استعمل «عن» اسماً بمعنى «جهة» ، ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف الجر ، وقد بينا لك ذلك فى إعراب البيت .

(١) «ومذ» قصد لفظه : مبتدأ «ومند» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث» ظرف متعلق بمحذوف صفة لمند ومند رفعا ، فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة «حيث» إليها «أو» عاطفة «أوليا» أولى : فعل ماضٍ مبني للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الثانى «الفعل» مفعول أول لأولى ، لأنه هو الفاعل فى المعنى «كحثت» ، الكاف جارة لقول محذوف ، حثت : فعل وفاعل «مذ» ظرف متعلق بحثت «دعا» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة فى محل جر بإضافة مذ إليها .

(٢) «وإن» شرط «يجرا» فعل مضارع فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل «فى مضى» جار ومجرور متعلق بيجرا «فكنن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، كنن : =



تُستعمل « مذ ، ومنذ » اسمين إذا وقع بعدها الاسمُ مرفوعاً ، أو وقع بعدها فعلٌ ماضٍ ؛  
 فنثالُ الأولِ « ما رأيتُه مذ يومِ الجمعة » أو « مُذْ شَهْرُنَا » فـ « مذ » : [ اسمٌ ]  
 مبتدأ خبره ما بعده ، وكذلك « مُنْذُ » ، وجوزَ بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما .  
 ومثالُ الثاني « جئت مذ دعاً » فـ « مُذْ » : اسمٌ منصوب المحل على الظرفية ،  
 والعامل فيه « جئت » .

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حرفاً جر : بمعنى « مِنْ » إن كان المجرور ماضياً ،  
 نحو : « ما رأيتُه مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » أى : من يوم الجمعة ، وبمعنى « فِي » إن كان  
 حاضراً ، نحو : « ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمِنَا » أى : في يومنا .

\*\*\*

وَبَعْدَ « مِنْ وَعَنْ وَبَاءَ » زَيْدَ « مَا » قَلَمُ يُعْقَى عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا (١)  
 تزداد « ما » بعد « مِنْ ، وَعَنْ » والباء ؛ فلا تكفها عن العمل ، كقوله تعالى :

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم « ما » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وفى  
 الحضور ، جار ومجرور متعلق بقوله « استبن ، الآتى » معنى . مفعول مقدم لاستبن ،  
 ومعنى مضاف و « فى » ، قصد لفظه : مضاف إليه « استبن ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه وجوباً تقديره أنت

(١) « وبعده » ظرف متعلق بقوله « زيد ، الآتى » ، وبعده مضاف ، و « من » قصد  
 لفظه : مضاف إليه « وعلى » ، و « بَاء » ، معطوفان على « من » ، « زيد » ، فعل ماضٍ مبني  
 للجهول « ما » ، قصد لفظه : نائب فاعل زيد « فلم » ، نافية جازمة « يعق » ، فعل مضارع  
 مجزوم بـ « و » ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « عن عمل » ، جار  
 ومجرور متعلق بـ « قد » ، حرف تحقيق « علما » ، علم : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والالاف  
 للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمل ، والجملة فى عمل  
 خبر صفة لعمل .

(يَمَّا خَطَبْتَهُمْ لَمَّا قَرَأُوا) وقوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) وقوله تعالى :  
(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) .

\*\*\*

وَزَيْدٌ بَعْدَ «رُبِّ» ، وَالْكَافِ «فَكَفَّ» وَقَدْ تَلِيهَا وَجَرٌّ كَمْ يُكْفُ (١)

تزاد « ما » بعد « الكاف ، ورُبِّ » فكفها (٢) عن العمل ، كقوله :

٢١٤ — فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ قَمَرٍ اللَّطَائِبَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَيْمِ

(١) « وزيد ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » في البيت السابق « بعد » ظرف متعلق بزيد ، وبعد مضاف و « رب » ، قصد لفظه : مضاف إليه « والكاف » ، معطوف على رب فكف ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « وقد » ، حرف تقييد « يليها » ، بلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، والضمير البارز المتصل مفعول به « وجر » ، الواو واو الحال ، جر : مبتدأ « ولم » ، نافية جازمة « يكف » ، فعل مضارع مني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

(٢) أنت تعلم أن حرف الجر يدخل على اسم مفرد — أي غير جملة — فيجره ؛ فالكف : هو أن تحول « ما » ، بين رب والكاف وبين ما يقتضيه كل حرف منهما ، وهو الدخول على الاسم المفرد وجره ، وذلك بأن تيهما للدخول على الجمل ، اسمية كانت أو فعلية ؛ فأما دخولها على الجمل الاسمية فقد استعمله له الشارح (ش، ٢١٤ و ٢١٥) وأما دخولها على الجمل الفعلية فنه قول جذيمة الأبرش :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنَّ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ

ومنه قول رؤبة بن العجاج في أحد بحريجاته :

\* لَا تُشْمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْمُ \*

٢١٤ — البيت لزياد الأعجم ، وهو أحد آيات ثلاثة ، وقبه :

وَأَعْلَمَ أَنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ =

وقوله :

٢١٥ - رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

= أَرِيدُ حِيَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

والبيتان مرفوعا القافية كما ترى ، وبيت الشاهد مجرورهما ، ففيه الإقواء .

اللغة : « النشوان ، أصله السكران ، وأراد به لازمه ، وهو الذي يعيب كثيراً ويقول ما لا يحتمل ، بدليل ذكر الحليم في مقابلته « الحليم ، ذو الأناة الذي يحتمل ما يشق على النفس ويشق عليها « حياءه ، بكسر الحاء - وهو العطفة « الحر ، جمع حار ، ويروى « فإن النيب من شر المطايا ، والنيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة « المطايا ، جمع مطية وهي - هنا - الدابة مطلقاً ، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها ، أى : تسرع ، أو لأنك تركب مطاها : أى ظهرها « الحبطات ، بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة - هم بنو الحارث ابن عمرو بن تميم ، وكان أبوهم الحارث بن عمرو في سفر فأكل أكلا انتفخ منه بطنه فات فمسار بنو محميم يعيرون بالطعام ، وانظر إلى قول الشاعر :

إِذَا مَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعْيشَ فَجِيٌّ بِزَادٍ

الإعراب : « فإن ، حرف توكيد ونصب « الحر ، اسم إن « من شر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، و«المطايا ، مضاف إليه « كما ، الكاف حرف جر ، ما : كافة « الحبطات ، مبتدأ « شر ، خبر المبتدأ ، وشر مضاف ، و « بن ، مضاف إليه ، وبنو مضاف ، و « تميم ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الحبطات ، حيث زيدت « ما ، بعد الكاف فنعتما من جر ما بعدها ، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، وقد وضع ذلك في إعراب البيت .

٢١٥ - البيت لأبي دواد الإبادي .

اللغة : « الجامل ، القطيع من الإبل مع زعائه وأربابه « المؤبل « بزنة المعظم - المتخذ للقنية ، وتقول : إبل مؤبلة ، إذا كانت متخذة للقنية « عما جيج ، جمع عنجوج ، وهو من الخيل الطويل العنق « المهار ، جمع مهر - والواحدة بهاء - وهو ولد الفرس .

وقد تزداد بعدهما ولا تكفهما عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

٢١٦ — مَؤَيِّ يَأْ رُبَّمَا غَارَةٌ شَعْوَاءٌ ، كَاللَّذَعَةِ بِالْيَيْسَمِ

== المعنى : يقول : إنه ربما وجد في قومه القطيع من الإبل المعد للقتية ، وحياد الخيل الطويلة الأعناق التي بيننا وأولادها .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شيه بالزائد ، ما : زائدة كافة « الجامل » مبتدأ « المؤيل » صفة للجامل « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيج » الواو عاطفة ، « وعناجيج » مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : « وعناجيج فيهم » مثلاً « بينهن » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه « المهار » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله « عناجيج » السابق ، وهي التي سوغت الابتداء بالنكرة .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « ما » الزائدة على « رب » فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها ، وسوغت دخولها على الجملة الابتدائية ، ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية شاذ عند سيويوه ؛ لأنها عنده حينئذ تختص بالجل الفعلية ، وعند أبي العباس المراد لا تختص رب المكفوفة بجملة دون جملة ، فليس في البيت شذوذ عنده .

٢١٦ — البيت لضمرة النهشلي .

اللغة : « غارة » هو اسم من أغار القوم ، أي : أسرعوا في السير للحرب « شعواء » منتشرة متفرقة « اللذعة » مأخوذ من لذعته النار ، أي : أحرقت « الميسم » ما يوسم به البعير بالنار : أي يعلم ليعرف ، وكان لكل قبيلة وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم بالكي لتعرف .

الإعراب : « ماوي » منادى مرخم ، وحرف النداء محذوف ، وأصله « ياماوية » « يا » حرف تنبيه « ربها » رب : حرف تقليل وجر شيه بالزائد ، والتاء لتأنيك اللفظ ، وما : زائدة غير كافة هنا « غارة » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « شعواء » صفة لغارة على لفظها مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف ==

وقوله :

٢١٧ — وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْمَدُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

\* \* \*

وَحُذِفَتْ « رُبَّ » فَجَرَّتْ بَعْدَ « بَلْ »

وَالفَا ، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا التَّمَلُّ (١)

= لآلف التأنيك الممدودة كاللذعة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لغارة وبالميم ، جار ومجرور متعلق باللذعة ، وخبر المبتدأ جملة « ناهبها » في بيت آخر ، وهو قوله :  
 نَاهِبْتَهَا النَّسَمَ عَلَى طَيْعِ أَجْرَدَ كَأَقْدَحٍ مِنَ النَّاسِمِ  
 الشاهد فيه : قوله « ربها غارة » حيث دخلت « ما » الزائدة — التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر — على « رب » فلم تكفها عن عمل الجر في لفظ ما بعدها .

٢١٧ — البيت لعمر بن براقه الهمداني ، من كلمة مطلقا :

تَقُولُ سَلِيمِي : لَا تَعْرَضُ لِتَلَقَّةٍ وَتَلِيكَ عَن لَيْلِ الصَّعَا لِيكَ نَائِمٌ  
 المعنى : إننا نعين حليفنا ولساعدنا على عدوه ، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس ينجى ويهني عليه .

الإعراب : « نصر » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لنصر ، ومولى مضاف والضمير مضاف إليه « ونعلم » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « كما » الكاف جارة ، ما : زائدة « الناس » مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وجملة « أن » واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي « نعلم » « مجرور » خبر ثان لأن ، وهو اسم مفعول ؛ فقوله « عليه » واقع موقع نائب الفاعل « وجارم » معطوف على « مجرور » .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها .

(١) و « حذفت » الواو عاطفة أو للاستئناف ، حذف : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، =

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، إلا في « رَبِّ » بعد الواو ، وفيما  
سذكره ، وقد وَرَدَ حَذْفُهَا بعد الفاء ، و « بَلْ » قليلا ؛ فمثاله بعد الواو قوله :

• وَقَامِ الْأَسَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقِنِ \* [٣] <sup>(١)</sup>

ومثاله بعد الفاء قوله :

٢١٨ - فَيْثُكَ حُبْلِي فَذَ طَرَقْتُ وَمُرْضِجِ

قَالَتْهَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مَحْوِلِ

والفاء للتأنيث ، رب ، قصد لفظه : نائب فاعل « جرت » ، الفاء حرف عطف ، وجر :  
فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى رب  
« بعد » ظرف متعلق بـ « جرت » ، وبعد مضاف و « بل » ، قصد لفظه : مضاف إليه  
« والفاء » قصر للضرورة : معطوف على « بل » ، و « بعد » ظرف متعلق بقوله « شاع »  
الآتي ، وبعد مضاف ، و « الواو » مضاف إليه « شاع » ، فعل ماض « ذَا » اسم إشارة  
فاعل شاع « العمل » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة : أي وشاع هذا العمل  
بعد الواو .

(١) تقدم شرح هذا البيت في أول الكتاب ، فانظره هناك ، وهو الشاهد رقم ٣  
والشاهد فيه هنا قوله « وقام » ، حيث جر بعد الواو برب المحذوفة .

ونظر هذا البيت - في الجر برب محذوفة بعد الواو - قول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَى بَأْوَاعِ التَّمُومِ لِيُنْبَتِلِي

٢١٨ - البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة ، وقبل هذا

البيت قوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخُدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةَ فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ ، إِنَّكَ مُرْجِلِي

تَقُولُ ، وَقَدْ مَالَ الْغَيْبُ بِنَا مَعَا : عَقَرْتُ بَعِيرِي يَا أَمْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ

فَقُلْتُ لَهَا : سِيرِي ، وَأَرْخِي زِمَامَهُ وَلَا تُبْعِدِي عَن جَنَّاكَ الْمَعْلَلِ

اللغة : « طرقت » جئت ليلاً ، « تمام » جمع تيمية ، وهي التعميلة تعلق على الصبي =

ومثاله بعد « بَلَّ » قوله :

٢١٩ — بَلَّ بَلْدَةَ مِثْلِهِ الْفِجَاجَ قَتْمَهُ لَا يَشْتَرِي كِتَانَهُ وَجَهْرَمَهُ

= لثمنه العين في زعمهم « محول » اسم فاعل من « أحول الصبي » ، إذا أتى عليه من مولده عام .

الإعراب : « فثلثك » مثل : مفعول مقدم على عامله وهو قوله « طرقت » ، الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو « رب » المحذوفة ، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه « حبل » بدل من الكاف في « مثلك » ، « قد » حرف تحقيق « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » معطوف على حبل ، وهو يروى بالجر تابعاً على اللفظ ، وبالنصب تابعاً على الموضع « فأهنيها » الفاء عاطفة ، أهيتها : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة معطوفة على جملة « قد طرقت » « عن ذي » جار ومجرور متعلق بأهني ، وذى مضاف و « تمام » مضاف إليه « محول » صفة لذى تمام .

الشاهد فيه : قوله « فثلثك » حيث جر رب المحذوفة بعد الفاء .

٢١٩ — البيت لرؤية بن العجاج .

اللغة : « بلد » يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر « الفجاج » جمع فج ، وهو الطريق الواسع « قتمه » أصله قتامه ، والقتام هو الغبار ، تخففه بحذف الألف « جهرمه » الجهرم — بزنة جعفر — هو البساط نفسه ، وقيل : أصله جهرميه — بياه نسبة مشددة — نسبة إلى جهرم ، وهو بلد بفارس ، لحذف ياء النسبة .

المعنى : يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات ، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب والانتقال « بلد » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو رب المحذوفة بعد « بل » ، « ملء » مبتدأ ثان ، و« ملء » مضاف و « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » قتم : خبر المبتدأ الثاني ، وقتم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ، والجملة في محل رفع صفة لبلد « لا » نافية « يشتري » فعل مضارع مبني للجهول « كتانه » كتان : نائب عن « يشتري » ، وكتان مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه =

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو ، وقد شدَّ الجرُّ بـ «رُبَّ» محذوفةً من غير أن يتقدمها شيء ، كقوله :

٢٢٠ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِّهِ

\*\*\*

= د وجرمه ، معطوف على «كتانه» ، والجملة في محل رفع نصت لبلد ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والجرور لفظه رب المحذوفة هو قوله «كلفتة عيديه» ، وهذا الخبر قد وقع في بيت بعد بيت الشاهد بتسعة أبيات ، وذلك في قوله :

كَلَفْتُهُ عَيْدِيَّةً تَجَشَّمُ كَأَنهَا ، وَالسَّيْرُ نَاجٍ سُوْمَةٌ

قِيَّاسٌ بَارٍ تَبْمُؤُهُ وَنَشْمُهُ تَنْجُو إِذَا السَّيْرُ اسْتَمَرَ وَذَمُّهُ

الشاهد فيه قوله : «بل بلد» ، حيث جر «بلد» ، رب المحذوفة بعد «بل» .

٢٢٠ - البيت لجليل بن معمر العذري .

اللمة : «الرسم» ، ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه «والطلل» ، ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه «من جلله» ، له معنيان : أحدهما أن يكون من قولهم «فعلت هذا من جلال كذا» ، والمعنى : فعلته من عظمته في نفسى ، حكاه أبو على القالى ، الثانى : أن يكون من قولهم : «فعلت كذا من جلالك وجلالك» ، والمعنى من أجلك ، وبسبك .

الإعراب : «رسم» ، مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضاهما حرف الجر التشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله ، «رسم» مضاف ، و«دار» ، مضاف إليه ، «وقفت» ، فعل وفاعل ، «في طلله» ، الجار والجرور متعلق ب«وقفت» ، و«طلل مضاف والضمير مضاف إليه» ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لرسم «كدت» ، كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اجمة ، «أقضى» ، فعل مضارع - و«فاعة ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا» ، «الحياة» ، مفعول به لأنضى ، والجملة من الفعل و«فاعة» ومفعوله في محل نصب خبر «كاد» ، وجملة «كاد» ، واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ .



وَقَدْ يُجْرُ بِسَوَى رَبِّ ، لَدَى حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرَدًا ٢٢١

الجرُّ بغير «رَبِّ» محذوفاً على قسمين : مُطْرَدٌ ، وغير مطرد .

فغير المطرد ، كقول رؤبة لمن قال له : «كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟» : «خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ»

التقدير : على خَيْرٍ ، وقول الشاعر :

٢٢١ - إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟

أَشَارَتْ كَلْبِيَّ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

== الشاهد فيه : قوله «رسم دار» - في رواية الجر - حيث جر قوله «رسم» ، رب محذوفاً من غير أن يكون مسبوقاً بأحد الحروف الثلاثة : الواو ، والفاء ، وبل ، وذلك شاذ .

(١) «وقد» ، حرف تقليل «يجر» ، فعل ماضٍ مبنى للجهول «بسوى» ، جارٍ ومجرور واقع موقع نائب الفاعل ليجر ، وسوى مضاف و «رب» ، قصد لفظه : مضاف إليه «لدى» ، ظرف بمعنى عند متعلق بيجر ، ولدى مضاف و «حذف» ، مضاف إليه «وبعضه» ، بعض مبتدأ ، والهاء مضاف إليه «يرى» ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً ، وهو المفعول الأول «مطرداً» ، مفعول ثانٍ ليرى ، والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ .

٢٢١ - البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً .

اللغة : «قبيلة» ، واحدة قبائل العرب «كليب» ، - بزة التصغير - أبو قبيلة جرير ، والباء في قوله : «بالأكف» ، للمصاحبه بمعنى «مع» ، أى : أشارت الأصابع مع الأكف ، أو الباء على أصلها والكلام على القلب ، وكأنه أراد أن يقول : أشارت الأكف بالأصابع ، فقلب .

المعنى : إن لؤم كليب وارثكاسها في الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبية إليه ، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب .

الإعراب : «إذا» ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «قيل» ، فعل ماضٍ مبنى للجهول «أى» ، اسم استفهام مبتدأ ، وأى مضاف و «الناس» ، مضاف إليه «شر» ، أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وهو خبر المبتدأ ، وشر مضاف ==

أى : أشارت إلى كليب ، وقوله :

٢٢٢ - وَكَرِيمَةً مِنْ آلِ قَيْسِ أَلْفَتُهُ  
حَتَّى تَبْذُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ .

أى : فارتقى إلى الأعلام .

= و د قبيلة ، مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل د أشارت ، أشار : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وكليب ، مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : إلى كليب ، والجار والمجرور متعلق بأشارت د بالألف ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه ، الأصابع ، فاعل أشارت .

الشاهد فيه : قوله د أشارت كليب ، حيث جر قوله د كليب ، بحرف جر محذوف ، كما بيناه في الإعراب ، والجر بالحرف المحذوف - غير ماسبق ذكره - شاذ .

٢٢٢ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم فائلها .

اللغة : د كريمة ، صفة لموصوف محذوف ، أى : رجل كريمة ، والتاء فيه للبالغة لا للتأنيث ؛ بدليل تذكير الضمير في قوله د ألفتة ، ولا يقال : إنه استعمل صيغة فاعلة في البالغة ، وليست من صيغها ؛ لأننا نقول : الصيغ المشهورة هي الصيغ القياسية ، أما السماعي فلا حصر له د ألفتة ، بفتح اللام - من باب ضرب - أى : أعطيته ألفاً ، أو بكسر اللام - من باب علم - أى : صرت أليفه د تبذخ ، تكبر وعلا د الأعلام ، جمع علم ، وهو - بفتح العين واللام جميعاً - الجبل .

الإعراب : د وكريمة ، الواو واو رب د كريمة . مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد د من آل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريمة ، وآل مضاف ، و د قيس ، مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث المعنوي لأنه اسم للقبيلة د ألفتة ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ د حتى ، ابتدائية د تبذخ ، فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على كريمة د فارتقى ، الفاء عاطفة . ارتقى : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجملة معطوفة على جملة د تبذخ ، السابقة د الأعلام ، مجرور بحرف جر محذوف ، أى : إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بقوله ارتقى . =

والمُطَّرَد كقولك : « بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ هَذَا » ؟ فدرهم : مجرورٌ بِمِنْ محذوفَةٌ عند سيبويه والخليل ، وبالإضافة عند الزجاج ؛ فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأبقي عمله ، وهذا مُطَّرَدٌ عندهما في ميمز « كَمْ » الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ الجرِّ .

\*\*\*

== الشاهد فيه : في هذا البيت عدة شواهد للنحاة : أولها وثانيها في قوله : « كريمة ، حيث جر هذه الكلمة برب محذوفة بعد الواو ، وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة لصيغة فمیل ، وهذا نادر ، والكثير أن تلحق صيغة فعال — كعلامة ونسابة — أو صيغة مفعال — كهذارة — أو صيغة فمول — كفروقة — وثالثها ، وهو المراد هنا ، قوله « فارتقى الأعلام ، حيث جر قوله : « الأعلام ، بحرف جر محذوف ، كما بيناه في الإعراب ، وذلك شاذ . ورابعها : في قوله : « قيس ، حيث منعه الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، فإن أردت به اسم القبيلة فهو ممنوع من الصرف قياساً للعلية والتأنيك المعنوي ، وإن أردت به علم مذكر كأبي القبيلة كان منعه من الصرف شاذاً ، وهو — مع شذوذه — مما له نظائر في شعر العرب ، ومن نظائره قول الأختل :

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةَ الثُّفُوسِ غَرُورُ

فقد منع « شبيب » من الصرف وليس فيه علتان ، ومثله قول الآخر :

قَالَتْ أُمَيَّةُ : مَا لِثَابِتَ شَاخِصًا عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالْمُنْضَلِ

## الإضافة

نُونًا تَلَى الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ أَحْذِفْ كَطُورِ سِينًا<sup>(١)</sup>  
 وَالتَّائِيَّ أَجْرُزُ ، وَأَنْوٍ « مِنْ » أَوْ « فِي » إِذَا  
 لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ ، وَاللَّامَ خُذًا<sup>(٢)</sup>  
 لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ، وَاخْصُصْ أَوْ لَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا<sup>(٣)</sup>

(١) « نونا ، مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله احذف الآتي د تلى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون ، والجملة في محل نصب صفة لقوله نونا « الإعراب » مفعول به لتلى « أو » عاطفة « تنوينا ، معطوف على قوله نونا ، جار ومجرور متعلق باحذف « تضيف ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « ما ، المجرورة بحلا بمن « احذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كطور سينا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كطور ، وطور مضاف وسينا : مضاف إليه ، وهو مقصور من ممدود ، وأصله سينا .

(٢) « الثاني ، مفعول به مقدم على عامله وهو قوله : اجرز « اجرز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانو ، كذلك « من ، قصد لفظه : مفعول به لانو « أو ، عاطفة « في ، معطوف على من « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « لم ، نافية جازمة « يصلح ، فعل مضارع مجزوم بلم « إلا ، أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « ذاك ، ذا : فاعل يصلح ، والكاف حرف خطاب ، وجملة الفعل المنقى بلم والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « واللام ، مفعول مقدم لخذ « خذا ، فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٣) « لما ، جار ومجرور متعلق بخذ في البيت السابق « سوى ، ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما ، المجرورة بحلا باللام ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذينك ، مضاف إليه « واخصص ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وأولا ، =

إذا أُريدَ إضافة اسمٍ إلى آخرٍ حُذِفَ ما في المضاف : من نونِ تلي الإعرابِ —  
وهي نونُ التثنية ، أو نونُ الجمع ، وكذا ما ألحق بهما — أو تنوينٍ ، وجُرَّ المضافُ إليه ؛  
فتقول : « هَذَا غُلَامًا زَيْدٌ ، وهُوَ لاءُ بَنُوهُ ، وهذا صاحِبُهُ » .

واختلف في الجار للمضاف إليه ؛ فقيل : هو مجرور بحرفٍ مقدرٍ — وهو  
اللام ، أو « مِنْ » ، أو « فِي » — وقيل : هو مجرور بالمضاف [ وهو الصحيح من  
هذه الأقوال ] .

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين ، وزعم بعضهم أنها تكون  
أيضاً بمعنى « مِنْ » أو « فِي » ، وهو اختيار المصنف ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَأَنُو  
مِنْ أَوْ فِي — إِلَى آخِرِهِ » .

وضابط ذلك : أنه إن لم يصلح إلا تقدير « مِنْ » أو « فِي » فالإضافة بمعنى ما تعين  
تقديرُهُ ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام .  
فيتعين تقدير « مِنْ » إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف ، نحو « هَذَا ثَوْبٌ خَزٌّ ،  
وخَاتَمٌ حَدِيدٌ » والتقدير : هذا ثوبٌ من خز ، وخاتمٌ من حديد .

ويتعين تقدير « فِي » إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف ، نحو :  
« أَهْجِنِي ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدًا » أي : ضربُ زيدٍ في اليوم ، ومنه قوله تعالى :  
(لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) وقوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ  
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (١) .

== مفعول به لاختصاص « أَوْ ، عاطفة ، أعطه ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لأعط ، والتعريف ، مفعول ثانٍ لأعط « بالذي ،  
جاز ومجرور متعلق بالتعريف « تلا ، فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى الذي ، والجملة لا عمل لها صلة الذي .  
(١) ومن ذلك قول الشاعر :

رُبُّ ابْنِ عَمِّ لَسَلَيْمِي مُشْتَعِلٌ طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكِرَى ذَاذَ الْكَيْلِ  
عند من رواه بإضافة طباخ إلى ساعات الكرى — ومعناه طباخ في ساعات النوم .

فإن لم يتمين تقدير « مِنْ » أو « فِي » فالإضافة بمعنى اللام ، نحو : « هذا غلامٌ زيدٍ ، وهذه يدُ عمرو » أى : غلامٌ زيدٍ ، ويدُ عمرو .

وأشار بقوله : « واخصص أولاً — إلى آخره » إلى أن الإضافة على قسمين : مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٌ .

فالمحضة هي : غيرُ إضافة الوَصْفِ المُشَابِهِ للفعل المضارع إلى مفعوله .

وغير المحضة هي : إضافة الوَصْفِ المذكور ، كاستدركه بعدُ ، وهذه لاتفيد الاسمِ [الأول] تخصيصاً ولا تعريفاً ، على ما سنبين .

والمحضة : ليست كذلك ، وتفيد الاسمَ الأولَ : تخصيصاً إن كان المضافُ إليه نكرةً ، نحو : « هذا غلامٌ امرأةٍ » وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفةً ، نحو : « هذا غلامٌ زيدٍ » .

\*\*\*

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصَفًا ، فَمَنْ تَنَكَّرَهُ لَا يُعْذَلُ (١)

كُرُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ (٢)

(١) « إن » شرطية ، يشابه ، فعل مضارع ، فعل الشرط ، المضاف ، فاعل يشابه ، يفعل ، قصد لفظه : مفعول به ليشابه ، وصفاً ، حال من قوله المضاف « فمَنْ » ، الفاء لربط الشرط بالجواب ، عن : حرف جر « تنكبره » ، تنكير : مجرور بمن ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بـ « يعذل » ، لا ، نافية ، يعذل ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كُرُب » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأنك كقولك رب — إلخ ، ورب : حرف تقليل =

وَذِي الإِضَافَةِ اِسْمُهُمَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مُحَضَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ (١)

هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة ، وهو غير المحضة ؛ وَضَبَّطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصْفًا يشبه « يَفْعَلُ » - أي : الفِعْلَ المضارعَ - وهو : كل اسم فاعل أو مفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفة مشبهة [ ولا تكون إلا بمعنى الحال ] .

فمثالُ اسمِ الفاعلِ : « هذا ضاربُ زيدٍ ، الآن أو غدًا ، وهذا راجينا » .

ومثالُ اسمِ المفعولِ : « هذا مَضْرُوبُ الأبِ ، وهذا مُرَوِّعُ القَلْبِ » .

ومثالُ الصفةِ المشبهةِ : « هذا حَسَنُ الوَجْهِ ، وقليلُ الحَيْلِ ، وعَظِيمُ الأملِ » .

فإن كان المضافُ غيرَ وصفٍ ، أو وصفًا غيرَ عاملٍ ؛ فالإضافة مُحَضَّةٌ كالمصدرِ ، نحو : « عَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ » واسمِ الفاعلِ بمعنى الماضي ، نحو « هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ » .

وأشار بقوله : « فعن تنكيره لا يُعْذَلُ » إلى أن هذا القسم من الإضافة - أعني غيرَ المحضة - لا يفيد تخصيصًا ولا تعريفًا ؛ ولذلك تدخل « رُبَّ » عليه ، وإن كان مضافًا لمعرفة ، نحو : « [رُبَّ] راجينا » وتوصف به النكرة ،

= وجر شبهه بالزائد « راجينا ، راجي : اسم فاعل مجرور برب ، وراجي مضاف ، ونا : مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « عظيم ، صفة لراج ، وعظيم مضاف و « الأمل ، مضاف إليه « مروع ، صفة ثانية لراج ، ومروع مضاف و « القلب ، مضاف إليه « قليل ، صفة ثالثة لراج ، وقليل مضاف و « الحيل ، مضاف إليه .

(١) « وذى ، اسم إشارة مبتدأ أول « الإضافة ، بدل أو عطف بيان « اسمها ، اسم : مبتدأ ثان ، واسم مضاف وها : مضاف إليه « لفظية ، خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وتلك ، اسم إشارة مبتدأ « محضة ، خبره « ومعنوية ، معطوف على محضة ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

نحو قوله تعالى : ( هَدِيًّا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ ) وإنما يفيد التَّخْفِيفَ ؛ وفائدته ترجع إلى اللفظ ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية .

وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً ، كما تقدم ؛ فلذلك سميت الإضافة فيه مَمْنُونِيَّةً ، وسميت مَحْضَةً أَيْضاً ؛ لأنها خالصة من نية الانفصال ، بخلاف غير المحضة ؛ فإنها على تقدير الانفصال ، تقول : « هذا ضَارِبُ زَيْدٍ الْآنَ » على تقدير « هذا ضَارِبُ زَيْدٍ » ومعناها مُتَّحِدٌ ، وإنما أُضِيفَ طلباً للخفة .

\* \* \*

وَوَصَلُ « أَل » بِذَا الْمُضَافِ مُنْتَفِرٌ

إِنْ وَصَلَتْ بِالثَّانِ : كـ « الْجَمْعُ الشَّعْرُ » (١)

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي : كـ « زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَائِي » (٢)

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته مَحْضَةٌ ، فلا تقول . « هذا الغلامُ رَجُلٌ » لأن الإضافة مُنَافِيَةٌ (٣) للألف واللام ، فلا يُجْمَعُ بينهما .

(١) « ووصل ، مبتدأ ، ووصل مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « هذا ،

جار ومجرور متعلق بوصل « المضاف ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « مغتفر ، خبر المبتدأ « إن ، شرطية « وصلت ، وصل : فعل ماضٍ مبني للجهول فعل الشرط ، والتاء للتأنيك ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى « أَل » بالثان ، جار ومجرور متعلق بوصلت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو ، عاطفة « بالذي ، جار ومجرور معطوف على قوله : « بالثان ، في البيت

السابق « له ، جار ومجرور متعلق بقوله « أضيف ، الآتي « أضيف ، فعل ماضٍ مبني للجهول « الثاني ، نائب فاعل أضيف ، والجملة لا عمل لها صلة .

(٣) في بعض النسخ « معاينة ، والمقصود لا يتغير ؛ فإن معنى المعاينة أن كل واحدة

منها تعقب الأخرى : أي تدخل الكلمة عقبها ؛ فهما لا يجتمعان في الكلمة ، وسيأتي يقول « لما تقدم من أنهما متعاقبان ، .



وأما ما كانت [إضافته] غيرَ مَحْضَةٍ — وهو المراد بقوله «بذا المضاف» —  
 أى بهذا المضاف الذى تقدمَ الكلامُ فيه قبل هذا البيتِ — فكان القياسُ أيضاً  
 يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف؛ لما تقدم من أنهما متعاقبان<sup>(١)</sup>، ولكن  
 لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغْتَفِرَ ذلك، بشرط أن تدخل الألف واللام  
 على المضاف إليه، كـ «الجمْعُ الشعر، والضاربُ الرجلِ»، أو على ما أُضيف إليه  
 المضافُ إليه، كـ «زَيْدٌ الضاربُ رأسِ الجاني».

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه، ولا على ما أُضيف إليه [المضاف  
 إليه]، امتنعت المسألة؛ فلا تقول: «هذا الضاربُ رجلٍ» (ولا «هذا الضاربُ  
 زيدٍ») ولا «هذا الضاربُ رأسِ جاني».

هذا إذا كان المضاف غير مثنى، ولا مجموع جمع سلامةٍ لذكر، ويدخل  
 في هذا المفرد كما مثَّلَ، وجمعُ التكسير، نحو: «الضوارب — أو الضراب —  
 الرجلِ»، أو غلامِ الرجلِ [وجمع السلامة لمؤنث، نحو: «الضارباتُ الرجلِ»،  
 أو غلامِ الرجلِ»].

فإن كان المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامةٍ لذكر كثنى وجودها في المضاف، ولم  
 يشترط وجودها في المضاف إليه، وهو المراد بقوله:

رَكُونُهَا فِي الوُصْفِ كَافٍ، إِنْ وَقَعَ مِثْنَى، أَوْ جَمْعاً سَبِيلُهُ اتَّبَعَ<sup>(١)</sup>

(١) «وكونها، كون: مبتدأ، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى  
 اسمه في الوصف، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف»، خبر المبتدأ  
 «إن»، شرطية «وقع، فعل ماض، فعل الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى  
 المضاف فاعل مثنى، حال من الضمير المستتر في وقع السابق «أو»، عاطفة «بمعاً»،  
 معطوف على مثنى «سبيله»، سبيل: مفعول مقدم على عامله وهو قوله اتبع الآتى، وسبيل  
 مضاف والهاء مضاف إليه «اتبع، فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً»

أى : وُجُودُ الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى ، أو جمعا أتبع سبيل المثنى — أى : على حَدِّ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم — يُغْنِي عن وجودها في المضاف إليه ؛ فتقول : « هَذَا نِ الضَّارِبُ زَيْدٌ ، وَهَؤُلَاءِ الضَّارِبُونَ زَيْدٌ » (١) وتحذف النون للإضافة .

\* \* \*

وَلَا يُضَافُ أَسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ (٢)

= تقديره هو يعود على قوله جمعا ، والجملة في محل نصب صفة لقوله جمعا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، ويجوز أن تقرأ « أن » بفتح الهمزة على أنها مصدرية ؛ فهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل لكاف ، أو بكسر الهمزة على أنها شرطية ، وشرطها قوله : « وقع » كما سبق تقريره ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) ومن شواهد ذلك قول عنزة بن شداد العبسي في معلقته :

وَأَقْدَحَ خَشِيْتُ بَانَ أَمُوتَ وَلَمْ تَدْرُ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمَّخَمِ  
الشَّامِيِّ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ — إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا — دِي  
وقول الآخر :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغْنِي  
(٢) « لا » نافية « يضاف » فعل مضارع مبني للجهول واسم نائب فاعل يضاف « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « يضاف » السابق « به » جار ومجرور متعلق بقوله « اتحد » الآتي « اتحد » فعل ماض ، وفي قوله « اتحد » ضمير مستتر يعود على ما الموصولة فاعل ، والجملة لا محل لها صلة « معنى » منصوب على التمييز أو على نزع الخافض « وأول » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « موههما » مفعول به لأول « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موهم ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المضافُ بتخصُّصُ بالمضافِ إليه، أو يتعرَّفُ به؛ فلا بد من كونه غَيْرَهُ؛ إذ لا يتخصَّصُ الشيءُ أو يتعرَّفُ بنفسه، ولا يضافُ اسمٌ لما به اتَّخَذَ في المعنى؛ كالتردافين وكالموصوف وصفته؛ فلا يقال: «قَمَحُ بُرَّة» ولا «رَجُلُ قَائِمٍ» وماورد مَوْهَمًا لذلك مُؤَوَّلٌ، كقولهم: «سَعِيدُ كُرْزٍ» فظاهرُ هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد؛ فيؤوَّلُ الأولُ بالمسْمَى، والثاني بالاسم؛ فكانه قال: جاءني مُسَمَّى كُرْزٍ، أي: مسمى هذا الاسم، وعلى ذلك يُؤوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المُتَرَادِفِينَ، كـ «يوم الخميس».

وأما مآظهمُ إضافةُ الموصوفِ إلى صفته، فمؤوَّلٌ على حَذْفِ المضافِ إليه الموصوفِ بتلك الصفة، كقولهم: «حَبَّةُ الحَقَاءِ، وَصَلَاةُ الأُولَى»، والأصلُ: حَبَّةُ البَقَلَةِ الحَقَاءِ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الأُولَى؛ فالحقاء: صفة للبقلة، لا للحبة، والأولى: صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذفت المضاف إليه — وهو البقلة، والساعة — وأقيمت صفته مُقَامَهُ، فصار «حبة الحقاء، وصلاته الأولى» فلم يُضَفِ الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

\*\*\*

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْلاً تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مَوْهَلًا<sup>(١)</sup>  
قد يكتسب المضافُ المذَكَّرُ من المؤنث المضاف إليه التأنيثَ، بشرط أن يكونَ المضافُ صالحًا للحذفِ وإقامة المضاف إليه مُقَامَهُ، وَيُقَهَّمُ منه ذلك

(١) «وربما، رب: حرف تقييل وجر شبهه بالزائد، وما: كلفة أو أكسب، فعل ماضٍ دثان، فاعل أو أكسب «أولا، مفعول أول لا أكسب «تأنيثًا، مفعول ثانٍ لا أكسب «إن، شرطية «كان، فعل ماضٍ ناقص، فعل الشرط. واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله أولاً «لحذف، جار ومجرور متعلق بقوله موهلا الآتي «موهلا، خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

المعنى ، نحو : « قَطَعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » فَصَحَّ تَأْنِيثُ « بَعْضُ » لِإِضَافَتِهِ إِلَى أَصَابِعٍ وَهُوَ مُؤَنَّثٌ ؛ لِصِحَّةِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِأَصَابِعٍ عَنْهُ ؛ فَتَقُولُ : « قَطَعْتَ أَصَابِعَهُ » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٢٣ — مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ

أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

فَأَنَّتَ الْمَرَّ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الرِّيحِ ، وَجَازَ ذَلِكَ لِصِحَّةِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَرِّ بِالرِّيحِ ، نَحْوُ : « تَسْفَهَتْ الرِّيحُ » .

وَرَبَّمَا كَانَ الْمُضَافُ مُؤَنَّثًا فَكَتَسَبَ التَّذَكِيرَ مِنَ الْمَذْكَرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، بِالشَّرْطِ

٢٢٣ — هَذَا الْبَيْتُ لَدَى الرِّمَّةِ غِيلَانَ بْنِ عَقِبَةَ .

اللُّغَةُ : « اهْتَزَّتْ ، مَالَتْ ، وَاضْطَرَبَتْ ، تَسْفَهَتْ » مِنْ قَوْلِهِمْ : تَسْفَهَتْ الرِّيحُ الْغُصُونَ ؛ إِذَا أَمَالَتْهَا وَحَرَكْتَهَا « النَّوَاسِمِ » جَمْعُ نَاسِمَةٍ ، وَهِيَ الرِّيحُ اللَّيِّنَةُ أَوَّلُ هَبِّهَا ، وَأَرَادَ مِنَ الرِّيحِ الْأَغْصَانَ .

المعنى : يقول : إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل ، فهن يحاكين رماحا — أى غصونا — مرت بهارح فأمالتها .

الإعراب : « مشين » فعل وفاعل « كما » السكاف جارة ، وما : مصدرية « اهتزت » اهتز : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « رماح » فاعل اهتزت ، و « وما » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجزور بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، أى : مشين مشيا كأننا كاهتزاز — ل « تخ » تسفهت ، تسفه : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « أعاليها » أعلى : مفعول به لتسفه ، وأعلى مضاف وها : مضاف إليه « مر » فاعل تسفهت ، ومر مضاف ، و « الرياح » مضاف إليه « النواسم » صفة للرياح .

الشاهد فيه : قوله « تسفهت » . . . مر الرياح ، حيث أنك الفعل بناء التأنيث سح أن فاعله مذكر — وهو قوله مر — والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه ، وهو الرياح .

الذى تَقَدَّمَ ، كقوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) فـ «رحمة» : مؤنث ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى «الله» تعالى .

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستثناء بالمضاف إليه عنه لم يَجُزِ التأنيث ؛ فلا تقول : «خَرَجَتْ غُلامٌ هِنْدِيٌّ» إذ لا يقال : «خرجت هند» ويفهم منه خروج الغلام .

\*\*\*

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُ ذَا قَدْ بَاتٍ لَفْظًا مُفْرَدًا<sup>(١)</sup>

من الأسماء ما يلزم الإضافة ، وهو قسمان :

أحدهما : ما يلزم الإضافة لَفْظًا وَمَعْنَى ؛ فلا يستعمل مفرداً — أى : بلا إضافة — وهو المراد بِشَطْرِ الْبَيْتِ ، وذلك نحو : «عِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسِوَى ، وَقُصَارَى الشَّيْءِ ، وَحَمَادَاهُ» بمعنى غايته :

والثانى : ما يلزم الإضافة مَعْنَى دون لَفْظٍ ، [نحو : «كُلٌّ ، وَبَعْضٌ ، وَأَى»] ؛ ويجوز أن يستعمل مفرداً — أى : بلا إضافة — وهو المراد بقوله : «وَبَعْضُ ذَا» أى : وبعض ما لزم الإضافة [مَعْنَى] قد يستعمل مفرداً لفظاً ، وسيأتى كلٌّ من القسمين .

\*\*\*

(١) «وبعض» مبتدأ ، «الاسماء» مضاف إليه «بعض» فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وأبدأ» منصوب على الظرفية «وبعض» مبتدأ ، «وبعض مضاف و«ذا» اسم إشارة : مضاف إليه «قد» حرف تقييد «بات» فعل مضارع ، وقد حذف لامه -- وهى الياء — ضرورة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لفظاً» منصوب على التمييز ، أو بإسقاط الحافض ، وعلى هذين يكون قوله «مفرداً» حالاً من الضمير المستتر في قوله «يأتى» ويجوز أن يكون قوله «لفظاً» هو الحال ، ويكون قوله «مفرداً» نعتاً له .

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا أَمْتَمَعُ إِبِلَاؤُهُ أَسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ (١)

كَوَحْدٍ، لَبِّي، وَدَوَالِي، سَعْدَى، وَشَدَّ إِبِلَاءَهُ « يَدَى » لِلْبِي (٢)

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يضاف إلا إلى المضمَر، وهو المراد هنا، نحو:

« وَحَدَّكَ » أى : منفرداً، و « كَبَيْتِكَ » أى : إقامةً على إجابتك بعد إقامة،

و « دَوَالِيكَ » أى : إدالة بعد إدالة، و « سَعْدَيْكَ » أى : إسعاداً بعد إسعاد،

وَشَدَّ إِضَافَةٌ « لَبِّي » إِلَى ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٢٤ -- إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدَوِي زَوْرَاهُ ذَاتُ مُتَرَعٍ بِيُونِ

\* لَقَلْتُ لَبِّيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي \*

(١) بعض، مبتدأ، وبعض مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه

يضاف، فعل مضارع مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو

يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة، حتماً، مفعول مطلق لفعل محذوف « امتنع » فعل

ماض « إِبِلَاؤُهُ » إِبِلَاءٌ : فاعل امتنع، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ،

وإِبِلَاءٌ مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « اسماً » مفعول

ثان لإِبِلَاءٍ « ظاهراً » نعت لقوله اسماً « حيث » ظرف متعلق بامتنع « وقع » فعل ماض،

والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ما يضاف، والجملة في محل

جر بإضائة « حيث » إليها.

(٢) « كَوَحْدٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « لبي » ودوالي

سعدى، معطوفات على « ووحده » بماطاب محذوف من بعضها « وشده » فعل ماض « إِبِلَاءٌ »

فاعل شد، وإِبِلَاءٌ مضاف و « يدى » مضاف إليه « لبي » جار ومجرور متعلق بإِبِلَاءٍ على

أنه مفعوله الثانى، ومفعوله الأول المضاف إليه.

٢٢٤ -- هذه الآيات من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة : « زوراه » — بفتح فسكون — الأرض البعيدة الأطراف « مترع » تمتد

« بيون » بزنة صبور — البئر البعيدة القمر، وقيل : هى الواسعة الجالين، وقيل : التي

لا يصيبها رشاؤها، وقيل : الواسعة الرأس الضيقة الأسفل « ليه » فى هذا اللفظ التفتات

من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول : لقلت لك لبيك .

وشدَّ إضافةً «آبِي» إلى الظاهر، أنشد سيديوه :

٢٢٥ — دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَسْبِي ، فَلَسْبِي بَدَى مِسُورٍ

== المعنى : يقول : إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف ، واسعة الأرجاء ، ذات ماء بعيد الغور ؛ لأجبتك إجابة بعد إجابة ، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صواب ولا شذائد .

الإعراب : «إنك» ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه «لو» ، شرطية غير جازمة «دعوتني» ، دعا : فعل ماض ، وضمير المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة شرط «لو» ، ودوزني «الواو للحال» ، دون : ظرف متعلق بحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «زوراء» ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «ذات» ، صفة لزوراء ، وذات مضاف و«مترع» ، مضاف إليه «ديون» ، صفة لمترع «لقلت» ، اللام واقعة في جواب لو ، قلت : فعل وفاعل ، والجملة جواب «لو» ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر «إن» ، في أول الآيات .

الشاهد فيه : قوله «ليه» ، حيث أضاف «لبي» ، إلى ضمير الغائب ، وذاك شاذ ، وقد أنشد سيديوه ( ١ / ١٧٦ ) البيت التالي لهذا البيت ( رقم ٢٢٥ ) للاستدلال به على أن «لييك» ، مثني ، وليس اسماً مفرداً بمنزلة لدى والفتى ، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها في إضافة المثني نحو «غلامي زيد» ، وكتابي بكر» ، ولو كان مفرداً لقال «لبي بدى» ، بالالف ، كما تقول : لدى زيد . وفتى العرب ، وسيوضحه الشارح أتم توضيح .

٢٢٥ — هذا البيت من شواهد سيديوه التي لا يعلم قائلها .

اللمعة : «لما نابني» ، نزل في من ملبات الدهر «مسوراً» ، بزنة درهم — اسم رجل «لبي» ، أجاب دعائي وأغاثني .

الإعراب : «دعوت» ، فعل وفاعل «لما» ، اللام حرف جر للتعليل ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعوت «نابني» ، ناب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول «مسوراً» ، مفعول به لدعوت «لبي» ، ==

كذا ذكر المصنف ، وَيُفْهَمُ من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في « لَبِّي » ،  
و « سَعْدَى » .

وَمَذْهَبُ سيبويه أن « لَبِّيكَ » وما ذكر بعده مُشْتَبِهٌ ، وأنه منصوب على المصدرية  
بفعلٍ محذوفٍ ، وأن تَنْثِيته المقصودُ بها التَّكْثِيرُ ؛ فهو على هذا مُلْحَقٌ بالثني ،  
كقوله تعالى : ( ثُمَّ أَرْجِيعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ) أي : كَرَّاتٍ ، فـ « كَرَّتَيْنِ » : ليس  
المراد به مرتين فقط ؛ لقوله تعالى : ( يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ )  
أي : مزدجراً وهو كَلِيلٌ ، ولا ينقلب البصر مزدجراً كليلاً من كرتين فقط ، فتمين  
أن يكون المرادُ بـ « كَرَّتَيْنِ » التَّكْثِيرَ ، لا اثنتين فقط ، وكذلك « لَبِّيكَ »  
معناه إقامة بند إقامة كما تقدم ، فليس المراد الاثنتين فقط ، وكذا باقي أخواته ، على  
ما تقدم في تفسيرها .

وَمَذْهَبُ يونس أنه ليس بمنثي ، وأن أصله لَبِّي ، وأنه مقصور ، قُلبت ألفه  
ياء مع المضممر ، كما قُلبت ألف « لَدَى ، وَعَلَى » مع الضمير ، في « لَدَيْهِ » ،  
و « عَلَيْهِ » .

ورَدَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء ،

== الفاء عاطفة ، لبي : فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
مسور ، والجملة معطوفة على جملة « دعوت مسوراً » وقوله « فلي يدي مسور » الفاء للتعليل ،  
ولبي : مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف ، وهو مضاف ويدي مضاف  
إليه ، ويدي مضاف ، و « مسور » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فلي يدي مسور » حيث أضاف « لبي » إلى اسم ظاهر ، وهو  
قوله « يدي » شذوذاً ، وفيه دليل على أن « ليك » مثني كما ذهب إليه سيبويه ، وليس  
مفرداً مقصوراً كالفتى كما ذهب إليه يونس بن حبيب ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد  
السابق ، وبينه الشارح .



كما لا تنقلب ألف «لدى» و «على» ، فكما تقول : «على زيد» و «لدى زيد» كذلك كان ينبغي أن يقال : «لبي زيد» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء ، فقالوا :

\* فَلَبِيَّ بَدَىٰ مِسْوَرٍ \* [٢٢٥]

فدل ذلك على أنه مُشْتَبَى ، وليس بمقصود كما زعم يونس .

\* \* \*

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ «حَيْثُ» و «إِذُ» وَإِنْ يُنَوَّنَ يَحْتَمَلُ<sup>(١)</sup>  
إِفْرَادُ إِذُ ، وَمَا كَيْدٌ مَعْنَى كَيْدُ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَانِبُ»<sup>(٢)</sup>  
من المُلَازِم للضافة : ما لا يُضَاف إلا إلى الجملة ، وهو : «حيث ، وإذ ، وإذا» .  
فأما «حيث» فتضاف إلى الجملة الاسمية ، نحو : «اجلس حيث زيد جالس»<sup>(٣)</sup>

(١) «وألزموا» الواو عاطفة ، ألزموا : فعل وفاعل ، إضافة ، مفعول ثان مقدم على المفعول الأول «إلى الجمل» جار ومجرور متعلق بإضافة ، أو بمحذوف صفة له «حيث» قصد لفظه : مفعول أول لألزموا «وإذ» معطوف على حيث «وإن» شرطية «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «إذ» وقوله : «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهول ، جواب الشرط .

(٢) «إفراء» نائب فاعل يَحْتَمَلُ في البيت السابق ، وإفراء مضاف . و «إذ» قصد لفظه : مضاف إليه «وما» اسم موصول : مبتدأ «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «ومعنى» تمييز ، أو منصوب بإسقاط الخافض «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أضف» فعل أمر ، و «فأله» ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوازاً» مفعول مطلق «نحو» خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك نحو . وما بعده جملة في محل جر بإضافة نحو إليها .

(٣) وإذا أضيفت «حيث» إلى جملة اسمية فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلاً ، =

وإلى الجملة الفعلية ، نحو : « اجلس حيث جالس زيد » أو « حيث يجلس زيد »  
 وشدّ إضافتها إلى مفرد كقوله :

٢٢٦ — أما ترى حيث سهيل طالماً

[ نجماً يضيء كالشهاب لأمعاً ]

= نحو : « جلست حيث زيد حبسته ، أو « جلست حيث زيد نهته ، فإذا أردت أن  
 يكون هذان المثالان غير قيسيين فانصب الاسم لتكون حيث مضافة إلى جملة فعلية .

٢٢٦ — البيت أحد الشواهد المجهول قائلها .

اللغة : « سهيل ، نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضي التيطز « الشهاب ،  
 شعلة النار .

الإعراب : يزيد أن نذكر لك أن للنحويين في إعراب هذا البيت تكلفات عسيرة  
 القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن ، وهاك إعرابه ، وسنذكر لك في أثناءه إشارات إلى  
 بعض الوجوه التي قالوها لتعلم ما قلناه لك « أما ، الهزمة للاستفهام ، ما : نافية ، أو  
 الكلمة كلها أداة استفتاح « ترى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
 تقديره أنت « حيث ، مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف  
 و « سهيل ، مضاف إليه « طالماً ، قيل : هو حال من سهيل ، ومجىء الحال من المضاف  
 إليه — مع كونه قليلاً — قد ورد في الشعر ، وهذا منه ، وقيل : هو حال من « حيث ،  
 والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم ، و « نجماً ،  
 منصوب على المدح بفعل محذوف « يضيء ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم ، والجملة في محل نصب صفة لنجم « كالشهاب ، جار  
 ومجرور متعلق بـ يضيء . « لأمعاً ، حال مؤكدة .

الشاهد فيه : قوله « حيث سهيل ، فإنه أضاف « حيث ، إلى اسم مفرد ، وذلك شاذ  
 عند جمهرة النحاة ، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة ، وقد أجاز الكسائي إضافة « حيث ، إلى  
 المفرد ، واستدل بهذا البيت ونحوه ، واعلم أنه يروى هكذا :

\* أما ترى حيث سهيل طالع \*

رفع « سهيل ، على أنه مبتدأ ، ورفع « طالع ، على أنه خبره ، و « حيث ، ، =

وأما «إذ» فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية<sup>(١)</sup>، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»،  
 وإلى الجملة الفعلية، نحو: «جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها،  
 ويوثق بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) وهذا معنى قوله:  
 «وَإِنْ يُنَوِّنْ يَحْتَمِلُ إِفْرَادَ إِذْ» أى: وإن بنون «إذ» يحتمل إفرادها، أى: عام.  
 إضافتها لفظاً؛ لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها.

وأما «إذا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: «آتَيْكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ»،  
 ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول: «آتَيْكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم،  
 وسيذكرها المصنف.

وأشار بقوله: «وَمَا كَيْدٌ مَعْنَى كَيْدٍ» إلى أن ما كان مثل «إذ» — فى  
 كونه ظرفاً ماضياً غير محدود — يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إذ» من  
 [الجملة، وهى] الجمل الاسمية والفعلية، وذلك نحو: «حين، ووقت، وزمان،  
 ويوم» فنقول: «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتَ جَاءَ عَمْرُو، وَزَمَانَ  
 قَدِيمَ بَكْرٍ، وَيَوْمَ خَرَجَ خَالِدٌ» وكذلك تقول: «جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»،  
 وكذلك الباقى.

وإنما قال المصنف: «أضيف جَوَازاً» ليعلم أن هذا النوع — أى ما كان  
 مثل «إذ» فى المعنى — يضاف إلى ما يضاف إليه «إذ» — وهو الجملة —  
 جوازاً، لا وجوباً.

= مضافة إلى الجملة؛ فلا شاهد فيه حينئذ، ولكن يبقى أن القوافى منصوبة كما ترى فى  
 البيت التالى له.

(١) ويحسب أن تكون الجملة الاسمية التى تضاف إليها إذ غير ماضوية العجز — بأن  
 يكون الخبر اسماً كئثال الشارح، أو فعلاً مضارعاً نحو: «جئت إذ زيد يقرأ»،

فإن كان الظرفُ غيرَ ماضٍ ، أو محدوداً ، لم يُجرَ مُجرى « إذ » بل يُعامل غيرُ الماضي — وهو المستقبل — مُعاملةً « إذا » فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية ؛ فتقول : « أحييتك حين يحيى زيدٌ » ولا يضاف المحدود إلى جملة ، وذلك نحو : « شهرٌ ، وحوولٌ » بل لا يضاف إلا إلى مفرد ، نحو : « شهرٌ كذاً ، وحوولٌ كذاً » .

\* \* \*

وَأَبْنٍ أَوْ أَعْرَبٍ مَا كَذَا قَدْ أُجْرِيَا      وَاخْتَرْنَا بِنَا مَتَلَوْ فِعْلٍ مُبْنِيَا<sup>(١)</sup>  
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأَ      أَعْرَبٍ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا<sup>(٢)</sup>

(١) « وابن ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو ، عاطفة « أعرب ، فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « ما ، اسم موصول تنازعه الفعلان قبله « كذا ، متعلق بقوله « أجريا ، الآتي « قد ، حرف تحقيق « أجريا ، أجرى : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو : والجملة لا محل لها صلة ، والآلف للاطلاق « واختر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا ، مقصور للضرورة : مفعول به لاخر ، وبنا مضاف و « متلو ، مضاف إليه ، و « متلو مضاف و « فعل ، مضاف إليه ، وجملة « بنيا ، من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لفعل .

(٢) « وقبل ، ظرف متعلق بقوله « أعرب ، الآتي ، وقبل مضاف و « فعل ، مضاف إليه « معرب ، صفة لفعل « أو ، عاطفة « مبتدا ، معطوف على فعل « أعرب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ومن « اسم موصول مبتداً ، وجملة « بنى ، وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة ، وجملة « فلن يفندا ، من الفعل المضارع المبني للجهول المنصوب بلن ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من في محل رفع خبر المبتداً الذي هو الاسم الموصول ، والفاء زائدة في خبر الموصول لتسبه بالشرط .

تَقَدَّمَ أَنْ الْأَسْمَاءَ الْمُضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ لَزُومًا ،  
وَالثَّانِي : مَا يُضَافُ إِلَيْهَا جَوَازًا .

وَأَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ إِلَى أَنَّ مَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا يَجُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ  
وَالْبِنَاءُ ، سِوَا أَضْيِيفٍ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ ، أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَضَارِعٍ ،  
أَوْ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ ، نَحْوُ : « هَذَا يَوْمٌ جَاءَ زَيْدٌ ، وَيَوْمٌ يَقُومُ عَمْرُو ، أَوْ يَوْمٌ بُكِرَ قَائِمٌ » .  
وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ، وَتَبِعَهُمُ الْفَارَسِيُّ وَالْمَصْنَفُ ، لَكِنِ الْمُخْتَارُ فِيهَا أَضْيِيفٌ إِلَى جُمْلَةٍ  
فَعْلِيَّةٍ صُدِّرَتْ بِمَاضٍ الْبِنَاءُ ، وَقَدْ رَوَى بِالْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ قَوْلُهُ :

— ٢٢٧ — \* كَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا \*

٢٢٧ — هذا صدر بيت للنايفة الديباني ، وعجزه قوله :

\* قُلْتُ : أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ \*

اللغة : « عاتبت » ، لمت في تسخط « الصبا » — يكسر الصاد — اسم للصبوة ، وهي  
الميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها « المشيب » ، هو ابيضاض المسود من الشعر ، وقد  
يراد به الدخول في حده « أصح » ، فعل مضارع مأخوذ من الصحو ، وهو زوال السكر  
« وازع » ، زاجر ، كاف ، ناه .

الإعراب : « على » ، جرف جر ، ومعناه هنا الظرفية « حين » ، يروى بالجر معرباً ،  
ويروى بالفتح مبنياً ، وهو المختار ، وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظاً أو محلاً ، والجار  
والمجرور يتعلق بقوله « كسفت » ، في بيت سابق ، وهو قوله :

فَكَفَّكَتْ مِئِي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَامِغٌ

« عاتبت » ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « حين » ، إليها « المشيب » ، مفعول  
به لعاتبت « على الصبا » ، جار ومجرور متعلق بعاتبت « قُلْتُ » ، فعل وفاعل ، والجملة معطوفة  
بالفاء على جملة عاتبت « أَلَمَّا » ، الهمزة للانكار ، لما : نافية جازمة وفيها معنى توقع  
حصول مجزومها « أصح » ، فعل مضارع مجزوم بلما ، وعلامة جزمه حذف حرف =

بفتح نون « حين » على البناء ، وكسرها على الإعراب .

وما وَقَعَ قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ ، أو قَبْلَ مَبْتَدَأٍ ؛ فَالْخِتَارُ فِيهِ الْإِعْرَابُ ، وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا » أَيْ : فَلَئِنْ يُغْلَطَ ، وَقَدْ قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ : ( هَذَا يَوْمٌ يُنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِعْرَابِ ، وَبِالْفَتْحِ عَلَى الْبِنَاءِ ، هَذَا مَا اخْتَارَهُ الْمَصْنُفُ .

ومذهبُ البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعالية صُدِّرَتْ بمضارع ، أو إلى جملة أسمية ، إلا الإعرابُ ، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعالية صُدِّرَتْ بماض .

هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازاً ، وأما ما يضاف إليها وجوباً فَلَازِمٌ للبناء ؛ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة ، كحَيْثُ ، وَإِذْ ، وَإِذَا .

\*\*\*

وَأَلْزَمُوا « إِذَا » إِضَاقَةَ إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ ، كَمَا هُنَّ إِذَا أُعْتَلِي «<sup>(١)</sup>

= العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والثيب وازع ، الواو الحال ، والجملة بعدما مبتدأ وخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « على حين » ، فإنه يروى بوجهين : بجر « حين » ، وفتحها ، وقد بينا ذلك في الإعراب ، فدل ذلك على أن كلمة « حين » ، إذا أُضِيفَتْ إلى مبنى كما هنا جاز فيها البناء ؛ لأن الأسماء المهمة التي يجب إضافتها إلى الجملة إذا أُضِيفَتْ إلى مبنى فقد تكتسب البناء منه ، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ، ويجوز فيها الإعراب على الأصل

(١) « وألزموها ، فعل وفاعل « إذا » ، قصد لفظه : مفعول أول لازم « إضافة » ، مفعول ثانٍ لألزموا « إلى جملة » ، جار ومجرور متعلق بقوله إضافة أو محذوف صفة له وجملة مضاف ، و« الأفعال » مضاف إليه « كهن » ، النكاف جارة لقول محذوف من : =

أشار في هذا البيت إلى ما تقدم ذكره ، من أن « إذا » تازم الإضافة إلى الجملة الفعلية ، ولا تُضَافُ إلى الجملة الاسمية ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، فلا تقول : « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » وأما « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » فـ « زيد » مرفوع بفعل محذوف ، وليس مرفوعاً على الابتداء ، هذا مذهب سيبويه .  
وخالفه الأخفش ؛ فجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده .

وزعم السيراق أنه لاخلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، وإنما الخلاف بينهما في خبره ؛ فسيبويه يُوجِبُ أن يكون فعلاً ، والأخفش يُجِزُ أن يكون اسماً ؛ فيجوز في « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » جعل « زَيْدٌ » مبتدأ عند سيبويه والأخفش ، ويجوز « أَجِيثُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ » عند الأخفش فقط<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مُعْرِفٍ - بِلَا قَرْتَقِي - أُضِيفَ « كَلْنَا » ، وَ« كَلَّا »<sup>(٢)</sup>

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « اعلى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) قد يستدل للأخفش بقول الشاعر :

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدْرَعُ

وألصار سيبويه يخرجون هذا البيت على أن « كان » مضمرة بعد إذا ، وكأنه قد قال :  
إذا كان باهلي ؛ فتكون إذا مضافة إلى جملة فعلية ، وهو تكلف .

(٢) « لمفهم » جار ومجرور متعلق بقوله : « أضيف » الآتي ، ومفهم مضاف ود اثنين ، مضاف إليه « معرف » صفة لمفهم « بلانفرق » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم « أضيف » فعل ماضٍ مبني للجهول « كلنا » نائب فاعل « وكلا » معطوف على كلنا .

من الأسماء المألوفة للاضافة لفظاً ومعنى : « كَلْتَا » و « كَلَا » ؛ ولا يُضَافَانِ  
إلا إلى معرفة ، مثني لفظاً [ ومعنى ] ، نحو : « جَاءَنِي كَلَا الرَّجُلَيْنِ ، وَكَلْتَا الْمُرَأَتَيْنِ »  
أو معنًى دون لفظ ، نحو : « جَاءَنِي كَلَاهَا ، وَكَلْتَاهَا » ومنه قوله :

٢٢٨ - إِنْ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى

وَكَلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

وهذا هو المراد بقوله : « لفهم اثنين معرف » ، واحتراز بقوله « بلا تفرق » من  
مُعرَفِ أَفْهَمِ الْاِثْنَيْنِ بِتَفْرُقٍ<sup>(١)</sup> ، فإنه لا يضاف إليه « كلا ، وكلتا » فلا تقول : « كلا  
زيد وهو جاء » ، وقد جاء شاذاً ، كقوله :

٢٢٨ - البيت لعبد الله بن الزبير ، أحد شعراء قريش المدعودين ، وكان في  
أول الدعوة الإسلامية مشركاً يهجو المسلمين ، ثم أسلم ، والبيت من كلمة له يقولها - وهو  
مشارك - في يوم أحد .

اللغة : « مدى ، غاية ومنتهى » وجه ، جهة « وقيل ، بفتح القاف والباء جميعاً - له  
عدة معان ، ومنها المحجة الواضحة .

المعنى : يقول : إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما ، وإن ذلك أمر واضح  
لا يخفى على أحد .

الإعراب : « إن » حرف توليد ونصب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خير « إن » مقدم على اسمه « وللشر » معطوف على « للخير » مدى ، اسم « إن » مؤخر عن  
خير « وكلا » مبتدأ ، وكلا مضاف واسم الإشارة في ذلك « مضاف إليه ، واللام للبعد ،  
والكاف حرف خطاب « وجه » خير المبتدأ « وقيل ، معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظاً ، وهو ذلك ،  
لأنه متنى في المعنى ؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر .

(١) فقد صارت شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة ؛ أولها : أن يكون المضاف  
إليه معرفة ، وثانيها : أن يدل على اثنين أو اثنتين ، وثالثها : أن يكون لفظاً واحداً ،  
كرجلين ، وامرأتين ، وخطيلين .



٢٢٩ - كَلَّا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا  
فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَلَمَاتِ الْمَلَمَاتِ

\* \* \*

وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ «أَيًّا» ، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِيفُ (١)  
أَوْ تَتَوَلَّى الْأَجْزَاءَ ، وَاحْتِصَانًا بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا ، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ (٢)

٢٢٩ - البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء لها قائلاً معيناً فيما نعلم .  
اللغة : عضداً ، معيناً ، وناصرأً ، النائبات ، جميع نائبة ، وهي ما يفتاب الإنسان  
ويعرض له من نوازل الدهر ، الملام ، نزول الملمات ، جمع ملة ، وهي ما ينزل بالمرء  
من المحن والمصائب .

المعنى : يقول : كل من أخى وصديق يجدنى عوناً له وناصرأً ، عندما تنزل به نازلة  
أو تتناهب محنة ، فإننى أقف إلى جواره وأخذ بيده حتى يزول ما نزل به .

الإعراب : وكلا ، مبتدأ ، وكلا مضاف وأخ من «أخى» مضاف إليه ، وأخ مضاف  
وياء المتكلم مضاف إليه «وخليلي» معطوف على أخى «واجدي» ، واجد : خبر المبتدأ ،  
وواجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ،  
ولأفراد الخبر مع أن المبتدأ متنى لأن «كلا» لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثنى ، ويجوز  
مراعاة لفظ كما يجوز مراعاة معناه ( انظر مباحث المثنى وما ألحق به في أول الكتاب )  
«عضداً» مفعول ثانٍ لواجد «في النائبات» جار ومجرور متعلق بواجد «والملام» معطوف  
على النائبات ، والملام مضاف و الملمات ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «كلا أخى وخليلي» حيث أضاف «كلا» إلى متعدد مع التفرقة  
بالمطف ، وهو شاذ .

(١) «ولا» نافية «تضف» فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، والفاعل ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره أنت «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتضف «معرفة» تبت لمفرد «أياً»  
مفعول به لتضف «وإن» شرطية «كررتها» فعل ماضٍ فعل الشرط ، وفاعله ومفعوله  
«فأضف» الفاء لربط الجواب بالشرط ، أضف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) «أو» عاطفة «تتو» فعل مضارع معطوف على «كررتها» وفاعله ضمير =

وَإِنْ تَسْكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامُ<sup>(١)</sup>  
 من الأسماء الملازمة للاضافة معنى « أي »<sup>(٢)</sup> ولا تضاف إلى مفرد معرفة ،  
 إلا إذا تكررت ، ومنه قوله :

٢٣٠ - أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَبِي وَأَيْكُمْ  
 غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

= مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، الاجزا ، مفعول به لتنوي ، واخصصن ، اخصص :  
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، بالمعرفة ،  
 جار ومجرور متعلق باخصص ، موصولة ، حال من أي قدم على صاحبه ، أيا ، مفعول به  
 لاخصص ، وبالعكس الصفة ، مبتدأ وخبر .

(١) « وإن » شرطية ، « تسكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هي يعود على أي « شرطاً ، خير تسكن ، أو ، عاطفة ، استفهاماً ، معطوف  
 على قوله « شرطاً ، « فمطلقاً ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، مطلقاً : مفعول مطلق عامله  
 كل الآتي ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، أي : تكميلاً مطلقاً ، « كمل ، فعل أمر ، وفاعله  
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها ، جار ومجرور متعلق يكمل « الكلاما ، مفعول  
 به لكلل ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) اعلم أولاً أن « أي » على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح : الشرطية ،  
 والموصولة ، والاستفهامية ، والوصفية ، وكل واحدة من الثلاثة الأولى قد تتكرر ، وقد  
 ينوي بها الاجزاء ، فأما الوصفية بنوعها فلا يجوز تكرارها ، ولا يجوز أن تنوي بها  
 الاجزاء ، ثم اعلم ثانياً أن مثل إرادة الاجزاء أن تقصد الجنس بالمتضاف إليه ، وذلك نحو  
 أن تقول : أي الكسب أطيب ؟ وأي الدينار دينارك ؟ ومثله أيضاً المظف بالواو ، كأن  
 تقول : أي زيد وعمرو أفضل ؟

٢٣٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « إلا ، أداة استفتاح وتنبيه ، « تسألون » فعل مضارع وفاعله  
 « الناس » مفعول به لتسألون « أبي ، أي : مبتدأ ، وأي مضاف وباء المتكلم مضاف  
 إليه « وأيكم ، معطوف على أبي « غداة ، ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من =

أو قَصَدَتَ الأجزاء ، كقولك : « أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ » ؟ أَيُّ : أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ ، ولذلك يُجَابُ بالأجزاء ، فيقال : عَيْنُهُ ، أو أَنْزَرُ ، وهذا إنما يكون فيما إذا قصد بها الاستفهام <sup>(١)</sup> .

وأى تكون : استفهامية ، وشرطية ، وصيغة ، وموصولة .

فأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة ؛ فتقول : « يعجبني أيهم قائم » ، وذكر غيره أنها تضاف — أيضاً — إلى نكرة ، ولكنه قليل ، نحو : « يعجبني أيُّ رَجُلَيْنِ قاما » .

وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفةً لنكرة ، أو حالاً من معرفة ، ولا تضاف إلا إلى نكرة ، نحو : « صهرت برجل أيُّ رجلٍ ، وصهرت بزَيْدٍ أَيُّ قَتِيٍّ » ، ومنه قوله :

٢٣١ — فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلَهُ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيَّمَا قَتِيٍّ

= يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة ، وأما من لا يميزون ذلك فإنهم يعلقونه بقوله « خيراً وأكرماً » ، الذي هو الخبر والتقينا ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة قوله « غداة إليها كان » ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أبي وأيكم وخيراً ، خير كان « وأكرماً » معطوف على قوله خيراً ، والجملة من « كان » واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أي ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ للتسألون .

الشاهد فيه : قوله « أي ، وأيكم » ، حيث أضاف « أيا » إلى المعرفة ، وهي ضمير المتكلم في الأول وضمير المخاطبين في الثاني ، والذي سوغ ذلك تكرارها .

(١) قد علمت بما ذكرناه قريباً أن الشرطية والموصولة قد يتكرران ، وقد يراد بكل واحدة منهما الأجزاء ؛ فالخبر الذي ذكره الشارح هنا غير مسلم له .

٢٣١ — البيت للراعي النعمري .

اللغة : « أومأت ، الإيماء : الإشارة باليد أو بالحاجب أو نحوهما . =

وأما الشرطية والاستفهامية : فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً — أى سواء كانا مُثنيتين ، أو مجموعين ، أو مفردين — إلا المفرد المعرفة ؛ فإنها لا يضافان إليه ، إلا الاستفهامية ؛ فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره .

واعلم أن « أيا » إن كانت صفة أو حالا ، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى ، نحو : « مررت برجلٍ أى رجلٍ ، ويزيدُ أى قتيٌّ » ، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة ، فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً ، نحو : « أى رجلٍ عندك ؟ وأىُّ عندك ؟ وأىُّ رجلٍ تَضْرِبُ أضربُ ، وأياً تَضْرِبُ أضربُ ، ويُعْجِبُنِي أيهم عندك ، وأىُّ عندك » ونحو : « أىُّ الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبُ أضربُ ، وأىُّ رَجُلَيْنِ تَضْرِبُ أضربُ ، وأىُّ الرَّجَالِ تَضْرِبُ أضربُ ، وأىُّ رَجَالٍ تَضْرِبُ أضربُ ، وأىُّ الرجلين عندك ؟ وأىُّ الرجال عندك ؟ وأىُّ رجلٍ ، وأىُّ رجلين ، وأىُّ رجالٍ ؟ » .

\*\*\*

وَالزَّمُوا إِضَافَةَ « لَدُنْ » فَجَعَرَتْ وَنَصَبُ « غُدْوَةٌ » بِهَا عَنْهُمْ نَدْرَةٌ (١)

= المعنى : يقول « لاني أضرت إلى حبتز إشارة خفية ؛ فا كان أحد بصره وأنفذه ؛ لانه رآني مع خفاء إشارتي .

الإعراب : « فأومات » فعل وفاعل « إرماء » مفعول مطلق « خفياً » صفة لإيحاء « لحبتز » جار ومجرور متعلق بأومات « فثله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عينا » مبتدأ مؤخر ، وعينا مضاف و « حبتز » مضاف إليه ، وقد قصد بهذه الجملة الخبرية إنشاء التعجب « أيما » أى : حال من حبتز ، وما : زائدة ، وأى مضاف ، و « قتي » مضاف إليه .

الشامد فيه : قوله « أيما قتي » ، حيث أضاف « أيا » الوصفية إلى النكرة .

(١) « و الزموا » فعل و فاعل « لإضافة » مفعول ثانٍ للزوم قدم على المفعول الأول ، و « لدن » قصد لفظه : مفعول أول للزوم « لجر » الفاء عاطفة ، جر : فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير =

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ ، وَنُقِلَ فَتَحَّ وَكَسَرَ لِسْكَونٍ يَتَّصِلُ<sup>(١)</sup>  
من الأسماء الملائمة للاضافة « لَدُنْ ، وَمَعَ » .

فأما « لَدُنْ »<sup>(٢)</sup> فلا ابتداء غاية زمانٍ أو مكانٍ ، وهي مَبْدِيَّةٌ عند أ كثر العرب ؛  
لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحدٍ — وهو الظرفية ، وابتداء الغاية — وعدم  
جواز الإخبار بها ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها بمن ، وهو الكثير فيها ، ولذلك  
لم تَرِدْ في القرآن إلا بمن ، كقوله تعالى : ( وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ) ، وقوله تعالى :  
( لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ ) ، وَقَيْسٌ تُعْرِبُهَا ، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم :  
( لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهِ ) لكنه أسكن الدال ، وأشَمَّهَا الضم .

== مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لندن و نصب ، مبتدأ ، ونصب مضاف  
و « غدوة » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بنصب « عنهم » جار ومجرور متعلق  
بندر الآتي « ندر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نصب ،  
والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله نصب غدوة .

(١) « ومع » معطوف على « لندن » في البيت السابق « مع » قصد لفظه : مبتدأ « فيها »  
جار ومجرور متعلق بقليل الآتي « قليل » خبر المبتدأ « ونقل » فعل ماض مبني للمجهول  
« فتح » نائب فاعل نقل « وكسر » معطوف على فتح « لسكون » تنازعه كل من فتح وكسر  
« يتصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكنون ،  
والجمله في محل جر صفة لسكون .

(٢) اعلم أن لندن تخالف عند من أربعة أوجه : أولها أن لندن مبنية وعند معربة ،  
وثانيها أن لندن ملازمة للدلالة على مبتدأ غاية زمان أو مكان ، وأما عند فقد تكون لمبتدأ  
الغاية وذلك إذ اقترنت بمن ، وقد لا تدل على ذلك ، وثالثها أنه لا يخبر بلندن ، وقد يخبر  
بعند ، فهو زيد عندك ، ورابعها أن لندن قد تضاف إلى جملة كقول الشاعر :

صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِمُهُ<sup>٣</sup> وَرُقْنَةُ<sup>٤</sup> لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُوْدُ النَوَائِبِ  
وهي عندك ظرف زمان ، وأما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد .

قال المصنف : ويحتمل أن يكون منه قوله :

٢٣٢ - تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى المَصِيرِ  
ويجزم ما ولى « لَدُنْ » بالإضافة ، إلا « غُدْوَةٌ » فإنهم نصبوها بعد « لَدُنْ »  
كقوله :

٢٣٣ - وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمْ  
لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى دَنَتْ لِفُرُوبِ

٢٣٢ - هذا الشاهد من الايات المجهولة نسبتها ، وكل ما قيل فيه إنه لراجز من  
طبي .

اللغة : « تنتهض » تتحرك وتسرع « الرعدة » بكسر الراء - اسم الارتعاد وهو  
الارتعاش والاضطراب ، وأراد بها الحمى ، وما ذكره أعراض الحمى التي تسمى  
الآن ( الملاريا ) « ظهري » تصغير ظهر مقابل البطن « المصير » مصغر عصر ،  
لوقت المعروف .

المعنى : إن الحمى تصينى فيسرع الارتعاد إلى ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر  
إلى وقت العصر .

الإعراب : « تنتهض » فعل مضارع « الرعدة » فاعل « في ظهري » جار والمجرور  
متعلق ب« تنتهض » ، وظهير مضاف وياه المتكلم مضاف إليه « من لدن » جار ومجرور متعلق  
ب« تنتهض » أيضاً ، ولدن مضاف و « الظهر » مضاف إليه « إلى المصير » جار ومجرور متعلق  
ب« تنتهض » أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « من لدن » حيث كسر نون لدن وقبلها حرف جر ، فيحتمل  
أنه أعرب « لدن » على لغة قيس ، فجرها بالكسرة . ويحتمل أنها مبنية على السكون  
في محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، لا للإعراب ، ولهذا لم  
يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس ، وإنما قال : إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها ،  
فنتظن لذلك .

٢٣٣ - هذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « مزجر الكلب » أصله اسم مكان من الزجر ، أى المكان الذى يطرد =

وهي منصوبة على التمييز<sup>(١)</sup> ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : « وَنَصَبُ غَدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدْرٌ » وقيل : هي خبر لكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت الساعة غدوةً .

ويجوز في « غدوة » الجر ، وهو القياس ، وَنَصَبُهَا نَادِرٌ فِي الْقِيَاسِ ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى « غَدْوَةٍ » الْمَنْصُوبَةِ بَعْدَ « لَدُنْ » جَازَ النَّصْبُ عَطْفًا عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْجُرْمُ مِرَاعَاةٌ لِلْأَصْلِ ؛ فَتَقُولُ : « لَدُنْ غَدْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ ، وَعَشِيَّةٌ » ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ .

وحكى الكوفيون الرفعَ في « غدوة » بعد « لَدُنْ » وهو مرفوع بكان المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت غدوةٌ [ و « كان » تامة ] .

== وينحى السكب إليه ، والمراد به البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب) .

المعنى : يقول : ما زال مهري بعيداً عنهم من أول النهار إلى آخره .

الإعراب : « ما زال » ، ما : نافية ، زال : فعل ماض ناقص « مهري » ، مهري : اسم زال ، ومهري مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مزجر » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، ومزجر مضاف و « السكب » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمزجر ، لأنه في معنى المشتق ، أى البعيد « لدن » ظرف لابتداء الغاية مبنى على السكون في محل نصب متعلق بزوال أو بجزئها « غدوة » منصوب على التمييز ، لأن غدوة تدل على أول زمان مبهم ، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة « حتى » ابتدائية « دنت » دنا : فعل ماض ، والثاء للتأنيك ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الشمس المفهومة من المقام كما في قوله تعالى : ( حتى توارت بالحجاب ) « لغروب » جار ومجرور متعلق بدنت .

الشاهد فيه : قوله « لدو غدوة » حيث نصب « غدوة » بعد « لدن » على التمييز ، ولم يجره بالإضافة .

(١) في نصب غدوة ثلاثة أقوال ذكر الفارح اثنين منها ، وثالثها أنه على التفسير بالمفعول به .

وأما « مع » فأسمٌ لمكان الاصطحاب أو وقتِه ، نحو : « جاس زيد مع عمرو » ، وجاء زيد مع بكرٍ » والمشهورُ فيها فتحُ العينِ ، وهى مُعَرَّبَةٌ ، وفتحتها فتحة إعرابٍ ، ومن العرب من يسكنها ، ومنه قوله :

٢٣٤ - فَرِيشِي مِّنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ  
وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة ، وليس كذلك ، بل هو لغة ربيعه . وهى عندهم مبنية على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرفٌ ، وأدعى النحَّاسُ الإجماعَ على ذلك ، وهو فاسد ؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسمٌ .

٢٣٤ - البيت لجرير بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان . اللغة : « ريشى ، الريش ، والرياش يطلقان على عدة معان ، منها اللباس الفاخر ، والخصب ، والمعاش ، والقوة ، ولما ، بكسر اللام - متقطعة ، بمد كل حين مرة . الإعراب : « فريشى ، ريش : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « منكم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهواى ، هوى : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « معكم ، مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « وإن ، الواو واو الحال ، إن : قال العينى وغيره : زائدة وكان ، فعل ماضٍ « زيارتكم ، زيارة : اسم كان ، وزيارة مضاف والضمير مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، لأن العامل مصدر فيجوز منه حذف الفاعل أى زيارتى إياكم ، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله : أى زيارتكم إياى ولما ، خبر كان .

الشاهد فيه : قوله « معكم ، حيث سكن العين من « مع » ، وهو عند سيبويه ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ، لكن الذى نقله غيره من العلماء أن قوماً من العرب بأعيانهم - وهم قيس - من لغتهم تسكينها ؛ فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها فى سعة الكلام ، ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ .



هذا حكمها إن وليها متحرك — أعنى أنها تفتح ، وهو المشهور ، وتسكن ،  
وهي لغة ربيعة — فإن وليها ساكنٌ ، فالذى ينصبها على الظرفية يُبقي فتحها  
فيقول : « مَعَ ابْنِكَ » والذي يبينها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول :  
« مَعَ ابْنِكَ » .

\*\*\*

واضْمُ — بِنَاءٌ — «غَيْرًا» أَنْ عَدِمْتُ مَا لَهُ أُضِيفَ ، نَائِبًا مَا عُدِمَا <sup>(١)</sup>  
قَبْلُ كَغَيْرٍ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوْلُ ، وَدُونَ ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا ، وَعَلُ <sup>(٢)</sup>  
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرًا « قَبْلًا » وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا <sup>(٣)</sup>

(١) « واضم » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بناء »  
مفعول مطلق على حذف مضاف ، أى : اضم ضم بناء « غيرا » مفعول به لاضم « إن »  
شرطية « عدمت » ، عدم : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل « ما » اسم موصول :  
مفعول به لعدم « له » جار ومجرور متعلق بقوله أضيف الآتى « أضيف » ، فعل ماض مبنى  
للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة لا عمل  
لها صلة الموصول ، والعايد الضمير المجرور محلا باللام « نائبا » ، حال من فاعل اضم ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لناو ، وجملة  
« عدما » من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة الموصول .

(٢) « قبل » مبتدا « كغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدا « بعد »  
حسب ، أول ، ودون ، والجهات ، معطوفات على « قبل » بماطف مقدر في بعضهن  
« أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « وعل » معطوف على قبل .

(٣) « وأعربوا » ، فعل وفاعل « نصبا » ، حال من الفاعل : أى ناصبين « إذا »  
ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « نكرا » ، فعل ماض مبنى للجهول ،  
والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور ،  
والجملة في عمل جر بإضافة إذا إليها « قبلا » مفعول به لأعربوا السابق « وما » =

هذه الأسماء المذكورة — وهى : غير ، وقبل ، وبعد ، وحَسْب ، وأول ، ودون ،  
والجهات الست — وهى : أمامك ، وخَلْفَكَ ، وفَوْقَكَ ، وتَحْتِكَ ، وبِجَانِبِكَ ، وشِمَالِكَ  
— وَعَلَى ؛ لها أربعة أحوال تُبْنَى فى حالة منها ، وتُعْرَبُ فى بقيتها .

فتعرب إذا أضيفت لفظاً ، نحو : « أَصَبْتُ دِرْهَمًا لَا غَيْرَهُ » ، وجئت من قَبْلِ  
رَيْدٍ » أو حُذِفَ المضافُ إليه وتُوبى اللفظ ، كقوله :

٢٣٥ — وَمَنْ قَبْلِي نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ

فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

وتبقى فى هذه الحالة كالمضاف لفظاً ؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه  
ولم يُنَوَّنْ لفظه ولا معناه ، فتكون [ حينئذ ] نكرة ، ومنه قراءة مَنْ قَرَأَ :  
(لله الأمر من قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِهِ) بجر « قبل ، وبعد » وتوניהما ؛ وكقوله :

= الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على قوله « قبلاً » من بعده ، الجار  
والمرجور متعلق بقوله « ذكراً ، الآتى ، وبعد مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ذكراً ،  
ذكر : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود على « ما ، الموصولة ، والجملة لا محل لها من الاعراب صلة .

٢٣٥ — هذا البيت من الشواهد التى استشهد بها النحاة ولم ينسبوا لها إلى قائل معين .

الإعراب : « من قبل ، جار ومرجور متعلق بقوله « نادى ، الآتى « نادى ، فعل  
ماض « كل ، فاعل نادى ، وكل مضاف و « مولى ، مضاف إليه « قرابة ، مفعول به  
لنادى ، فاء ، الفاء عاطفة ، وما : نافية « عطفت ، عطف : فعل ماض ، وإتمام للتأنيث  
« مولى ، مفعول به لعطفت « عليه ، جار ومرجور متعلق بعطف « العواطف ،  
فاعل عطفت .

الشاهد فيه : قوله « من قبل ، حيث أعرب « قبل ، من غير تنوين ؛ لأنه حذف  
المضاف إليه وتوبى لفظه ، وكأنه قد قال : ومن قبل ذلك — مثلاً — والمحذوف المنوى  
الذى لم يقطع النظر عنه مثل الثابت ، وهو لو ذكر هذا المحذوف لم ينون .

٢٣٦ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا

أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

هذه الأحوال الثلاثة التي تُعْرَبُ فيها .

٢٣٦ - البيت ليزيد بن الصعق ، حدث أبو عبيدة ، قال : كانت بلاد غطفان مخصبة فرعت بنو عامر بن صعصعة ناحية منها ، فأغار الربيع بن زياد العبسي على يزيد بن الصعق ، وكان يزيد في جماعة من الناس ، فلم يستطعه الربيع ، فأقبل على سروح بن جعفر والوحيد ابني كلاب ، فأخذ نعمة ، لحرم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه ، لجمع قبائل شتى ، فاستاق نعاماً كثيرة له ولغيره ، وأصاب عسافير النمان بن المنذر - وهي إبل معروفة عندهم - ففي ذلك يقول يزيد بن الصعق أحياناً منها بيت الشاهد ، ومنها قوله :

أَلَا أُبْلِغُ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةَ الْمَلَامَةِ لِلْكَلِيمِ  
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبِي وَسَعِي بِأَذْوَادِ الْقَصِيْبَةِ وَالْقَصِيمِ

وهذا دليل على أن من روى عجز البيت « بالماء الفرات » لم يصب ،

اللغة : « ساغ » سهل جريانه في الخلق « أغص » مضارع من الغصص - بالتحريك - وهو اعتراض اللقمة ونحوها في الخلق حتى لا تسكاد تنزل « الماء الحميم » هو هنا البارد ، وهو من الاضداد ، يطلق على الحار وعلى البارد « المليم » الذي فعل ما يلام عليه .

المعنى : يقول : لم يكن يهنا لي طعام ولا يلذ لي شراب بسبب ما كان لي من الأثر عند هؤلاء ، فلما غزوتهم وأطفاًت لهيب صدري بالغلبة عليهم ساغ شرابي ولذت حياتي .

الإعراب : « فساغ » فعل ماض « لي » جار ومجرور متعلق ب« ساغ » « الشراب » فاعل ساغ « وكننت » الواو للحال ، كان : فعل ماض ناقص ، والياء ضمير المتكلم اسمه قبلاً ، منصوب على الظرفية يتعلق ب« كان » « أكاد » فعل مضارع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والحلّة في محل نصب خبر أكاد ، وجملة « أكاد » واسمها وخبرها في محل نصب =

أما الحالة [ الرابعة ] التي تُبْنَى فيها فهي إذا حُذِفَ ما تُضَافُ إليه وَنَوَى  
مَعْنَاهُ دون لفظه ؛ فإنها تُبْنَى حينئذٍ على الضم ، نحو : ( لِيهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ )  
وقوله :

— ٢٣٧ — \* أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلِيٍّ \*

وحكى أبو علي الفارسي « أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوْلٍ » بضم اللام وفتحها وكسرهما —  
فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنَى ، والفتحُ على الإعراب لعدم نية المضاف

= خير كان ، وجملة كان واسمها وخيرها في محل نصب حال بالماء ، جار ومجرور  
متعلق بقوله « أغص ، ود الحميم ، صفة للباء .

الشاهد فيه : قوله « قبلا ، حيث أعربه منوناً ؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى .  
٢٣٧ — هذا البيت لاني النجم المعجلى يصف فيه القوس ، من أرجوزة له يصف فيها  
أشياء كثيرة ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمَجْرَلِ

اللغة : « أقب ، مأخوذ من القبب ، وهو دقة الخصر وضومر البطن .

الإعراب : « أقب ، خير لمبتدأ محذوف : أي هو أقب د من ، حرف جر د تحت ،  
ظرف مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « أقب ، ، وقوله :  
« عريض ، خير ثان د من عل ، جار ومجرور متعلق بعريض .

الشاهد فيه : ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله : « من تحت ،  
ومن عل ، حيث بنى الظرفان على الضم ؛ لأن كلا منهما قد حذف منه لفظ المضاف إليه  
ونوى معناه .

هكذا قالوا ، وهو كلام حال عن التحقيق ؛ لأن قوافي الأرجوزة كلها مجرورة كما  
رأيت في البيتين اللذين أوردناهما في أول الكلام على هذا الشاهد ؛ فيكون قوله :  
« من عل ، مجروراً لفظاً بمن ، ويكون من الحالة الثانية التي حذف فيها المضاف إليه  
ونوى لفظه ، ويكون الاستشهاد للحالة الرابعة بقوله : « من تحت ، وحده ، فاحفظ ذلك ،  
ولا تكن أسير التقليد .

إليه ، لفظاً ومعنى ، وإعرابها إعراب مالا ينصرف للصفة ووزن الفعل ، والكسر على نية المضاف إليه لفظاً .

قول المصنف « واضم بناء - البيت » إشارة إلى الحالة الرابعة .

وقوله : « ناوياً ما عدما » مراده أنك تبنيها على الضم إذا حذف ما تضاف إليه وتوحيته معنى لا لفظاً .

وأشار بقوله : « وأعرابوا نصباً » إلى الحالة الثالثة ، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم يبق لفظه ولا معناه ؛ فإنها تكون حينئذ نكرة معربة .

وقوله : « نصباً » معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار ، فإن دخل [ عليها ] جرّت ، نحو : « من قبل ومن بعد » .

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين - أعنى الأولى ، والثانية - لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب - وهو : الإعراب ، وسقوط التنوين - كما تقدم [ في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها ]

\*\*\*

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ<sup>(١)</sup>

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « يلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « المضاف » مفعول به ليلي ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يأتي » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « خلفاً » حال من الضمير المستتر في يأتي « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله « خلفاً » « في الإعراب » جار ومجرور متعلق بقوله : « يأتي » « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « حذف » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، تضمن معنى الشرط والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجوابها محذوف ، وتقدير البيت : والمضاف إليه الذي يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا حذف المضاف .

يُحذَفُ المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه ، ويُقامُ المضافُ إليه مقامه ، فيعرب بإعرابه ، كقوله تعالى : ( وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْمِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ) أى : حُبُّ المِجْلِ ، وكقوله تعالى : ( وَجَاءَ رَبَّكَ ) أى : أَمْرُ رَبِّكَ ، فحذف المضاف — وَهُوَ « حُب ، وأمر » — وأعرب المضاف إليه — وَهُوَ « الْمِجْلَ ، وَرَبَّكَ » — بإعرابه .

\* \* \*

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أُبْقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>  
لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ<sup>(٢)</sup>

(١) د وربما ، وب : حرف تقليل وجر ، ما : كافة د جروا ، فعل وفاعل والذى ، مفعول به لجروا د أبقوا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة د كما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف د قد ، حرف تحقيق د كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه د قبل ، ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من د كان ، واسمه وخبره لا محل لها صلة ما ، وقبل مضاف و د حذف ، مضاف إليه ، وحذف مضاف و د ما ، اسم موصول بمعنى الذى المضاف إليه ، والجملة من د تقدما ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، لا محل لها صلة ما .

(٢) د لكن ، حرف استدراك د بشرط ، جار ومجرور قال العربون : إته متعلق بمحذوف حال : إما من فاعل د جروا ، فى البيت السابق ، وإما من مفعوله ، وعندى أنه لا يمتنع أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن ذلك الجر كائن بشرط إلخ د أن ، مصدرية د يكون ، فعل مضارع ناقص منصوب بأن د ما ، اسم موصول : اسم يكون ، وجملة د حذف ، ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة د بمائلا ، خبر يكون د لما ، جار ومجرور متعلق بمائل د عليه ، جار ومجرور متعلق بعطف الآتى ، وجملة د عطف ، مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلا باللام .

قد يُحذفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً ، كما كان عند ذكر المضاف ،  
لكن بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلًا لما عليه قد عطفَ ، كقول الشاعر :

٢٣٨ — أَكُلُّ أَمْرِيءَ تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

[ و ] التقدير : « وَكُلُّ نَارٍ » محذوف « كل » وبقي المضاف إليه مجروراً

٢٣٨ — البيت لأبي دواد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج .

الإعراب : « أكل » ، الهمزة للاستفهام الإنكاري ، كل : مفعول أول لتحسين مقدم  
عليه ، وكل مضاف و « امرىء » مضاف إليه « تحسين » فعل وفاعل « امرأ » مفعول ثان  
« ونار » الواو عاطفة ، والمعطوف محذوف ، والتقدير : وكل نار ، فان مضاف إليه في  
الأصل ، وذلك المعطوف المحذوف — وهو المضاف — هو المعطوف على « كل امرىء » ،  
المتقدم « توقد » أصله تتوقد ، محذوف إحدى التامين ، وهو فعل مضارع ، والفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة صفة لنار « بالليل » جار ومجرور متعلق  
بتوقد « ناراً » معطوف على قوله « امرأ » المنصوب السابق .

الشاهد فيه : قوله « ونار » حيث حذف المضاف — وهو « كل » الذي قدرناه في  
إعراب البيت — وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل المحذوف ، لتحقيق الشرط ، وهو  
أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو « كل » في قوله « أكل امرىء » .

وإنما لم نجعل « نار » المجرور معطوفاً على « امرىء » المجرور لأنه يلزم عليه أن  
يكون الكلام مشتقاً على شيئين — وهما « نار » و « ناراً » — معطوفين على  
معمولين — وهما « امرىء » و « امرأ » — لعاملين مختلفين ، وهما « كل » العامل  
في « امرىء » المجرور بناءً على أن انجرار المضاف إليه بالمضاف ، والعامل الثاني  
« تحسين » العامل في « امرأ » المنصوب ، والعاطف واحد ، وهو الواو ، وذلك  
لا يجوز ، ولكننا جعلنا « نار » المجرور مجروراً بتقدير المضاف المحذوف ، وجعلنا  
هذا المحذوف معطوفاً على « كل » لم يبق إلا عامل واحد في المعطوف عليهما وهو  
« تحسين » إذ هو عامل في « كل » وفي « امرأ » المنصوبين على أنهما مفعولان  
لتحسين ، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع ، وهذا واضح بعد هذا  
البيان ، إن شاء الله .

كما كان عند ذكرها ، والشرطُ موجودٌ ، وهو : الْمَطْفُ عَلَى مُمَائِلِ الْمَحذُوفِ وهو « كل » في قوله : « أَكَلٌ أَمْرِي » .

وقد يُحذفُ المضافُ ويبقى المضاف إليه على جَرِّهِ ، والمحذوفُ ليس بمائلا للملفوظ ، بل مقابل له ، كقوله تعالى : ( تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ) في قراءة من جَرَّ « الْآخِرَةَ » والتقدير : « وَاللَّهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الْآخِرَةِ » ومنهم من يقدره « وَاللَّهُ يُرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ » فيكون المحذوف على هذا مائلا للملفوظ [به] ، والأوَّلُ أَوْلَى ، وكذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه للايضاح .

\*\*\*

وَيُحذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ (١)  
بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أُضِفَتِ الْأَوَّلَا (٢)

يُحذَفُ المضافُ إليه ويبقى المضافُ كحالِهِ لو كان مُضَافًا ؛ فَيُحذَفُ تنوينُهُ

(١) « ويحذف ، فعل مضارع مبنى للجهول « الثاني ، نائب فاعل يحذف « فيبقى » فعل مضارع « الأول ، فاعل يبقى « كحالهِ ، الجار والمجرور متعلق بمحذف حال من الأول ، وحال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق بالحال « به » جار ومجرور متعلق بقوله « ينصل » الآتي « يتصل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأول ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها .

(٢) « بشرط » جار ومجرور متعلق بقوله « يحذف » في البيت السابق ، وشرط مضاف و « عطف » مضاف إليه « وإضافة » معطوف على عطف « إلى مثل » جار ومجرور متعلق بإضافة ، ومثل مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بأضفت الآتي « أضفت » فعل وفاعل « الأولا » مفعول به لأضفت ، والجملة لا محل لها صلة الذي .



وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم : « قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجُلَ مَنْ قَالَمَا » التقدير : « قطع الله يَدَ مَنْ قَالَمَا ، وَرَجُلَ مَنْ قَالَمَا » حذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قَالَمَا » لدلالة ما أضيف إليه « رَجُل » عليه ، ومثله قوله :

— ٢٣٩ — \* سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزَنَهَا \*

٢٣٩ — هذا صدر بيت أشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين ، وعجزه قوله :

\* فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ \*

الغنة : « الحزن » ما غلظ من الأرض و « السهل » بخلافه « نيطت » أى : علفت « عرى » جمع عروة ، وإضافته إلى الآمال كإضافة الأظفار إلى المنية فى قولهم : نسبت أظفار المنية بفلان « الضرع » هو لذات الظلف كالشدى للراءة .

المعنى : إن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها ، أى كلها ، فقوى رجاء الناس فى نماء الزرع وغزارة الألبان .

الإعراب : « سقى » فعل ماض « الأرضين » مفعول به لسقى قدم على الفاعل « الغيث » فاعل بسقى « سهل » بدل من الأرضين ، بدل بهضم من كل « وحزنها » الواو حرف عطف ، وحزن : معطوف على سهل ، والضمير الراجع إل الأرضين مضاف إليه « فنيطت » نيط : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأنيث « عرى » نائب فاعل نيط ، وعزى مضاف و « الآمال » مضاف إليه « بالزرع » جار ومجرور متعلق بنيطت « والضرع » معطوف على الزرع .

الشاهد فيه : قوله « سهل وحزنها » حيث حذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف — وهو قوله سهل — على حاله قبل الحذف من غير تنوين ، وذلك لتحقيق الشرطين : العطف ، وكون المعطوف مضافاً إلى مثل المحذوف ، وكان أصل الكلام : سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها .

ومن ذلك قول الشاعر :

مَهْ عَاذِلِي ، فَهَاتِمَا لَنْ أَبْرَحَا      بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضَّحَى =

[ التقدير « سَهَلَهَا وَحَرَّتَهَا » ] حذف ما أضيف إليه « سَهَلٌ » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « حَزَنٌ » عليه .

هذا تقريرُ كلام المصنف ، وقد يُفعل ذلك وإن لم يُعطف مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول ، كقوله :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْتَى قَرَابَةً

فَمَا عَطَفَتْ مَوْتَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ [٢٣٥] (١)

حذف ما أضيف إليه « قبل » وأبقاه على حاله لو كان مضافاً ، ولم يُعطف عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف ، والتقدير : « ومن قبل ذلك » ومثله قراءة مَنْ قَرَأْ شِدْوَذًا : ( فلا خَوْفٌ عليهم ) أى : فلا خوف شيء عليهم (٢) .

وهذا الذى ذكره المصنف — من أن الحذف من الأول ، وأن الثانى هو المضاف إلى المذكور — هو مذهب المبرد .

== أصل الكلام : بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى ، لحذف د شمس الضحى ، الذى أضيف له « مثل » ، لدلالة عامل آخر عليه ، وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة .

(١) هذا هو الشاهد رقم ٢٣٥ وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى ، والشاهد فيه معنا قوله : « قبل » ، حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذى كان قبل الحذف من غير تنوين ، مع أن الشرطين — وهما العطف والمائلة — غير متحققين ، لأنه ليس مطرفاً عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف ، وهذا قليل .

(٢) هى قراءة ابن محيصن ، بضم الفاء من « خوف » ، من غير تنوين ، على أن « لا » ، مبهمة أو عاملة عمل ليس ، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من « خوف » ، بلا تنوين أيضاً ، ويجوز — على هذه القراءة — أن تكون « لا » ، عاملة عمل إن ، والفتحة فتحة بناء ، ولا شاهد فى الآية على ذلك ، كما يجوز أن تكون عاملة عمل إن والفتحة فتحة إعراب ، والمضاف إليه منوى : أى فلا خوف شيء ، فيكون الكلام مما نحن بصدده أيضاً .

ومذهبُ سيبويه أن الأصلَ : « قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا » فحذف ما أضيف إليه « رِجْلَ » فصار « قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ » ثم أُفْجِمَ قوله : « وَرِجْلَ » بين المضاف — وهو « يَدَ » — والمضاف إليه — الذى هو « مَنْ قَالَهَا » — فصار « قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا » (١) .

فلى هذا يكون الحذف من الثانى ، لا من الأول ، وعلى مذهب المبرد بالعكس . قال بعضُ شُرَاحِ الكتاب : وعند الفراء (٢) يكون الاثنانِ مُضَافَيْنِ إلى : « مَنْ قَالَهَا » ولا حَذَفَ فى الكلام : لا من الأول ، ولا من الثانى .

\*\*\*

(١) ومثل هذا المثال قول الفرزدق همام بن غالب :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرُبُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْهِ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ  
وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه فى قول الشاعر ، وهو من شواهد المسألة أيضاً :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالِكُمْ لَا بُلْقَيْنَكُمْ فِي سَوَاقِ عُمرِ  
وقول الآخر ، وهو من شواهد المسألة أيضاً :

يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبَلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ  
إذا نصبت أول الندامين ، فقال المبرد : المتأدى الأول مضاف إلى مائل للذكور مع الثانى ، وقال سيبويه : الأول مضاف إلى ما بعد الثانى ، وقد حذف الذى يضاف الثانى إليه ، والثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معاً ، كاليد والرجل فى « قطع الله يد ورجل من قالها ، والرابع والنصف فى نحو « خذ ربع ونصف هذا ، وقبل وبعد فى قولك « رضيت عنك قبل وبعد ما حدث ، بخلاف نحو « هذا غلام ودار هند ، من كل لفظين لا يكثر استعمالهما معاً .

فَصَلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلِ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ ، وَلَمْ يُعَبَّ (١)  
فَصَلُ يَمِينٍ ، وَاضْطِرَّارًا وَجِدًا : بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَوْ نِدَاءً (٢)

أجاز المصنف أن يُفَصَلَ — في الاختيار — بين المضاف الذي هو شبه الفعل —  
والمراد به المصدرُ، واسمُ الفاعلِ — والمضافِ إليه، بما نصبه المضافُ : من مفعولٍ به ،  
أو ظرفٍ ، أو شبهه .

فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى : ( وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ  
مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ) في قراءة ابن عامر ، بنصب « أولاد »  
وجر الشركاء .

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ نصبه المضاف الذي هو  
مصدرٌ ما حكى عن بعض من يُوثقُ بعريته : « تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا ، سَمَى  
لَهَا فِي رَدَاهَا » .

(١) « فصل » مفعول به مقدم لأجز ، وفصل مضاف و « مضاف » مضاف إليه من  
إضافة المصدر لمفعوله « شبه » ، نعمت لمضاف ، وشبه مضاف و « فعل » مضاف إليه « ما » ،  
اسم موصول : فاعل المصدر « نصب » ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو ، والجملة لا محل لها صلة ما ، والعاث محذوف ، وأصله ما نصبه « مفعولاً » ، حال من  
« ما » الموصولة « أو » ، عاطفة « ظرفاً » ، معطوف على قوله مفعولاً « أجز » ، فعل أمر ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولم » ، نافية جازمة « يعب » ، فعل مضارع مبنى للجهول  
بجزوم بل ، وعلامة جزمه السكون ،

(٢) « فصل » ، نائب فاعل ليعب في البيت السابق ، وفصل مضاف و « يمين » ،  
مضاف إليه « واضطراراً » ، مفعول لأجله « وجدنا » ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب  
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل « بأجنبي » ، جار ومجرور  
متعلق بوجد « أو بنعت » ، معطوف على بأجنبي « أو ندا » ، معطوف على نعمت ، وقصر قوله  
ندا للضرورة ، وأصله نداء .

ومثال ما فُصِّلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسمُ فاعِلٍ قراءةُ بعض السلف : ( فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفًا وَعْدَهُ رُسُلِهِ ) بنصب « وعد » وجر « رُسُل » .

ومثالُ القُصْلِ بِشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء : « هل أتم تَارِكُو لي صَاحِبِي » وهذا معنى قوله « قُصِّلَ مضاف — إلى آخره » .  
وجاء القُصْلُ أيضاً في الاختيار بالقسم ، حكى الكسائي : « هذا غلامُ والله زيدٌ » ولهذا قال المصنف : « ولم يُعَبِّ قُصْلٌ بِمِثْلِهِ » .

وأشار بقوله : « واضطراباً وُجِدَا » إلى أنه قد جاء القُصْلُ بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة : بأجنبي من المضاف ، وبنعت المضاف ، وبالنداء .  
فمثالُ الأجنبيِّ قوله :

٢٤٠ — كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا

يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

فُصِّلَ بـ « يَوْمًا » بين « كف » و « يهودي » وهو أجنبي من « كف » ؛ لأنه مفعول لـ « خُطَّ » .

٢٤٠ — البت لآني حية النميري ، يصف رسم دار .

اللغة : « يهودي » ، إنما خص اليهودي لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك « يقارب » أي : يضم بعض ما يكتبه إلى بعض « أو يزيل » ، يفرق بين كتابته .

المعنى : يشبه ما بقى متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودي كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً .

الإعراب : « كما » ، الكاف حرف تشبيه وجر ، وما : مصدرية « خط » ، فعل ماض مبني للجهول « الكتاب » ، نائب فاعل خط « بكف » ، جار ومجرور متعلق بخط « يوماً » ، منصوب على الظرفية يتعلق بخط أيضاً ، وكف مضاف و « يهودي » ، مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالظرف ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، =

ومثالُ النعتِ قولُهُ :

٢٤١ - نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ

مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

= والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : رسم هذه النار كأن كخط الكتاب - إلخ ، وجملة يقارب وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد إلى اليهودي في محل جر صفة يهودي ، وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو العائد لليهودي أيضاً ممتطوفة على جملة الصفة بأو .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودي » ، حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودي بأجنبي من المضاف وهو يوماً ، وإنما كان الفاصل أجنبياً لأن هذا الظرف ليس متعلقاً بالمضاف ، وإنما هو متعلق بقوله خط ، وقد بينه الشارح .

٢٤١ - نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضى الله تعالى عنهما .

اللغة : « المرادى » نسبة إلى مراد ، وهي قبيلة من اليمن ، ويريد بالمرادى قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وهو عبد الرحمن بن ملجم ، لعنه الله ! وحديثه أشهر من أن يقال عنه شيء « الأباطح » جمع أبطح ، وهو المكان الواسع ، أو المسيل فيه دقائق الحصى ، وأراد بالأباطح مكة ، وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم ووالد علي رضى الله عنه ، وقد كان أبو طالب من وجوه مكة وعظماؤها .

الإعراب : « نَجَوْتُ » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « بل » فعل ماضٍ « المرادى » فاعل بل « سيفه » سيف : مفعول به لبل ، وسيف مضاف والضمير مضاف إليه « من ابن » جار ومجرور متعلق ببل ، وابن مضاف و « أبي » مضاف إليه « شيخ الأباطح » نعت لأبي ، ومضاف إليه ، وأبي مضاف و « طالب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبي شيخ الأباطح طالب » ، حيث فصل بين المضاف وهو أبي ، والمضاف إليه وهو طالب ، بالنعت وهو شيخ الأباطح ، وأصل الكلام : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

الأصل « من ابن أبي طالب شيخ الأباطح » وقوله :

٢٤٢ - وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَىٰ يَدَيْكَ لِأَخْلِفَنَّ

بِئَمِينٍ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمٍ

الأصل « بيمين مقسم أصدق من يمينك » .

٢٤٣ - هذا البيت للفرزدق ممام بن غالب .

اللغة : « على يدك » أراد على فعل يدك ، لحذف المضاف ، والمقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق .

المعنى : يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده ، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا يشوب حلفه شك ، وبين ذلك بأن يمينه آكد من يمين المدحوخ على فعل نفسه .

الإعراب : « إن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية وحلفت ، حلف : فعل ماض ، فعل الشرط ، وتاء المتكلم فاعله « على يدك » ، الجار والمجرور متعلق بحلفت ، ويدي مضاف وخمير المخاطب مضاف إليه « لأخلفن » اللام وافية في جواب القسم المدلول عليه باللام ، أخلفن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة لا عمل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف وجوباً يدل عليه جواب القسم « بيمين » جار ومجرور متعلق بأحلف « أصدق » نعت ليمين « من يمينك » الجار والمجرور متعلق بأصدق ويمين الثاني مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، ويمين الأول مضاف و « مقسم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بيمين أصدق من يمينك مقسم » حيث فصل بين المضاف - وهو يمين - والمضاف إليه ، وهو مقسم ، بنعت المضاف ، وهو : أصدق من يمينك ، كما في البيت السابق ، وأصل الكلام : بيمين مقسم أصدق من يمينك .

وفي البيت شاهد آخر ، وهو في قوله : « لأخلفن » حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط لكون القسم الموطأ له باللام في قوله « إن » مقدماً على الشرط .

ومثالُ النداءِ قوله :

٢٤٣ - وَفَاقُ كَعْبٍ يُجَيِّرُ مُنْقِذَكَ مِنْ  
تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَفَرٍ  
وقوله :

٢٤٤ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقُّ بِاللَّجَامِ  
الأصلُ « وَفَاقُ يُجَيِّرُ يَا كَعْبُ » و « كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عِصَامِ » .

\*\*\*

٣٤٣ - هذا البيت لبجير بن ابن سلمى المزني ، يقوله لأخيه كعب بن زهير ، وكان بجير قد أسلم قبل كعب ، فلامه كعب على ذلك ، وتمرض للرسول صلى الله عليه وسلم فقال بلسانه منه ، فأهدر النبي دمه .

اللغة : « وفاق ، مصدر وافق فلان فلاناً ، إذا فعل مثل فعله و تهلكه ، أي هلاك و سفر ، اسم من أسماء النار التي هي دار العذاب .

المعنى : يقول : إن فلكك يا كعب مثل فعل أخيك بجير - يريد الإسلام - بمنقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود يوم الآخرة في دار العذاب .

الإعراب : « وفاق ، مبتدأ و كعب ، منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب ، و وفاق مضاف و بجير ، مضاف إليه و منقذ ، خبر المبتدأ و لك ، جار ومجرور متعلق بمنقذ و من تعجيل ، جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضاً ، و تعجيل مضاف و تهلكه ، مضاف إليه و الخلد ، معطوف على تعجيل و في سفر ، جار ومجرور متعلق بالخلد .

الشاهد فيه : قوله « وفاق كعب بجير ، حيث فصل بين المضاف ، وهو « وفاق ، والمضاف إليه ، وهو بجير ، بالنداء وهو قوله « كعب ، وأصل الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذك .

٢٤٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .

اللغة : « بردون ، البردون من الخيل : ما ليس بمرق .



= المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا بمدوح ، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان - في نظر من يراه - حماراً ؛ لصغره في عين الناظر وضعفه .

الإعراب : « كان » ، حرف تشبيه ونصب « برذون » ، اسم كان « أبا » ، منادى حذف منه حرف النداء منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و « عصام » ، مضاف إليه ، و « برذون مضاف ، و « زيد » ، مضاف إليه « حمار » ، خبر كان « دق » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار ، والجملة في محل رفع نعت لحمار « بالجمام » ، جار ومجرور متعلق بدق .

الشاهد فيه : قوله « كان برذون أبا عصام زيد » ، حيث فصل بين المضاف ، وهو « برذون » ، والمضاف إليه وهو « زيد » ، بالنداء وهو قوله : « أبا عصام » ، وأصل الكلام : كان برذون زيد يا أبا عصام ، كما ذكره الشارح العلامة رحمه الله .

ومما هو من باب الضرورة - في الفصل بين المضاف والمضاف إليه - الفصل بينهما بفاعل المضاف ، ومن ذلك قول الشاعر :

رَمَى أَسْهَمًا لِمَوْتِ تَضْيِي وَلَا تُنْبِي      وَلَا تَرَعَوِي عَن نَقْصِ أَمْوَازِنَا الْعَزْمِ

الشاهد فيه قوله « نقص أموازنا العزم » ، حيث فصل بين المضاف وهو قوله « نقص » ، والمضاف إليه وهو قوله « العزم » ، بفاعل المضاف وهو قوله « أموازنا » ، الذي هو فاعل المضاف لأن « نقص » ، مصدر يحتاج إلى فاعل ، وأصل الكلام : عن نقص العزم أموازنا .

ومثل ذلك قول الآخر :

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍّ      وَلَا عَدِمْنَا قَهْرًا وَجَدَّ صَبًّا

الشاهد فيه قوله « قهر وجد صب » ، حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر » ، والمضاف إليه وهو قوله « صب » ، بفاعل المضاف وهو قوله « وجد » ، لأن المضاف مصدر ، وأصل الكلام : قهر صب وجد .

## المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

أَخْرَ مَا أَضِيفَ لِيَاءِ أَكْسِرَ ، إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًا : كَرَامٍ ، وَقَدَى <sup>(١)</sup>  
 أَوْ يَكُ كَأَبْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ؛ فَذَى جَمِيعَهَا أَيْلًا بَعْدَ فَتْحِهَا اِحْتَذَى <sup>(٢)</sup>  
 وَتُدْغَمُ أَيْلًا فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضَمَّ فَكَسِرُهُ يَهْنُ <sup>(٣)</sup>

(١) « آخر ، مفعول مقدم على عامله وهو قوله اكسر الآتي ، وآخر مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « أضيف » ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا عمل لها صلة وليا ، جار ومجرور متعلق بأضيف « اكسر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » نافية جازمة « يك » ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزومه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه « معتلا » خبر يك ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « كرام » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وقذى » معطوف على « رام » ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « يك » معطوف على يك السابق في البيت الذي قبله ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه « كابين » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك « وزيدين » معطوف على ابنين « فذى » اسم إشارة : مبتدأ أول « جميعا » جميع : تأكيد لاسم الإشارة ، وجميع مضاف وها مضاف إليه « أيا » مبتدأ ثان « بعد » ظرف مبني على الضم في محل نصب ، متعلق بمحذوف حال « فتحها » فتح : مبتدأ ثالث ، وفتح مضاف والضمير مضاف إليه « احتذى » ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فتحها ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثالث ، وجملة المبتدأ الثالث وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) « و تدغم » فعل مضارع مبني للجهول « أيا » نائب فاعل لتدغم « فيه » جار ومجرور متعلق بتدغم ، والضمير يعود إلى ياء المتكلم ، وذكره لتأويله باللفظ « والواو » معطوف على أيا « وإن » شرطية « ما » اسم موصول : نائب فاعل =

وَأَلْفًا سَلَّمَ ، وَفِي الْمَقْصُورِ — عَن هَذَيْلٍ — انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنٍ (١) ،  
 يُكْسَرُ آخِرُ الْمَاضِي إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (٢) ، إن لم يكن مقصوراً ، ولا منقوصاً ،  
 ولا منثى ، ولا مجموعاً جمع سلامةً لمذكرٍ ، كالفرد وجمي التكسير الصحيحين ،  
 وجمع السلامة للمؤنث ، والعتلُّ الجاري مجرى الصحيح ، نحو : « غَلَامِي ، وَغَلْمَانِي ،  
 وَفَتَيَانِي ، وَدَلُوبِي ، وَظَبْيِي » .

= لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أى : وإن ضم ما قبل — إلخ ، وذلك الفعل المحذوف  
 في محل جزم فعل الشرط « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وقبل مضاف  
 و « واو » مضاف إليه « ضم » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
 فيه ، والجملة لا محل لها مفسرة « فاكسره » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اكسر : فعل  
 أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والماء مفعول به ، والجملة في محل  
 جزم جواب الشرط « بين » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر .

(١) « وألفاً » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سلم الآتي « سلم » فعل أمر ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وفي المقصور » عن هذيل : جاران  
 ومجروران يتعلقان بقوله : « حسن » الآتي في آخر البيت « انقلابها » انقلاب : مبتدأ ،  
 وانقلاب مضاف وما : مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « ياء » مفعول المصدر  
 « حسن » خبر المبتدأ .

(٢) اعلم أن لك في ياء المتكلم خمسة أوجه ؛ الأول : بقاؤها ساكنة ، والثاني :  
 بقاؤها مفتوحة ، والثالث : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها لتدل عليها ، والرابع : قلبها  
 ألفاً بعد فتح ما قبلها نحو : « غلاماً » ، والخامس : حذفها بعد قلبها ألفاً وإبقاء الفتحة  
 لتدل عليها .

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة إنما تجرى في الإضافة المحضة ، نحو : غلامى وأخى .  
 فأما الإضافة اللفظية فليس لك إلا وجهان : إثباتها ساكنة ، أو مفتوحة ؛ لأنها في الإضافة  
 اللفظية على نية الانفصال فهي كلمة مستقلة ، ولا يمكن أن تعتبرها بجزء كلمة .

ثم اعلم أن هذه الوجوه الخمسة لا تختص بباب النداء ، خلافاً لابن مالك في تسهيله  
 ( وانظر الهامشة رقم ١ في ص ٩٢ الآتية ) وما قاله الخارج هناك .

وإن كان معتلا ؛ فإما أن يكون مَقْصُوراً أو مَنقُوصاً ، فإن كان مَنقُوصاً أدغمت  
ياؤه في ياء المتكلم ، وَفُتِحَتْ ياء المتكلم ؛ فتقول : « قَاضِيٌّ » رفعا ونصباً وجرّاً ،  
وكذلك تفعل بالثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب ؛ فتقول : « رَأَيْتُ  
عُلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ » و « مَرَرْتُ بِعُلَامِيٍّ وَزَيْدِيٍّ » والأصلُ : بغلامَيْنِ لِي وَزَيْدَيْنِ لِي ،  
لُحِذَتْ النون واللام للاضافة<sup>(١)</sup> ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وفتحت ياء المتكلم .

وأما جمع المذكر السالم — في حالة الرفع — فتقول فيه أيضاً : « جَاءَ زَيْدِيَّ » ،  
كما تقول في حالة النصب والجر ، والأصلُ : زَيْدُوِيٌّ ، اجتمعت الواو والياء  
وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ؛ فقامت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتَصِحَّ الياء ؛  
فصار اللفظ : زَيْدِيَّ .

وأما الثنى — في حالة الرفع — فَتَسَلَّمُ أَلْفَهُ وَتُفْتَحُ ياء المتكلم بعده ، فتقول :  
« زَيْدَايَ ، وَعُلَامَايَ » عند جمع العرب .

وأما المقصور فالشهورُ في لغة العرب جَعَلَهُ كالثنى المرفوع ؛ فتقول :  
« عَصَايَ ، وَفَتَايَ » .

وهذيلُ قلب ألفه ياء وتُدْغِمُهَا في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ؛ فتقول :  
« عَصَى » ومنه قوله :

٢٤٥ — سَبَقُوا هَوَى ، وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ

فَتَخَرَّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ ؟

(١) المحذوف للاضافة هو النون ، وأما اللام فلحذفها للتخفيف .

٢٤٥ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، من قصيدة له يرثي فيها أبنائه ، وكانوا قد  
ماتوا في سنة واحدة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَبِيهِ تَتَوَجَّعُ وَالْدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبِرٍ مَنْ يَجْزَعُ ؟

الغنة : « هوى ، أصل هذه الكلمة : هوى — بألف المقصور ، وياء المتكلم =

فالحاصلُ : أن ياء المتكلم تُفْتَحُ مع المنقوص : كـ «رَائِي» ، والمقصود :  
 كـ «عَصَايَ» والمثنى : كـ «مُلَامَايَ» رَفْعًا ، و«غُلَامَايَ» نصبًا وجرًا ، وجمع  
 المذكر السالم : كـ «زَيْدِيَّ» رَفْعًا ونصبًا وجرًا .

وهذا معنى قوله : «فَدَيْ جَمِيهَا يَا بَعْدُ فَتَحَهَا احْتَدِي» .

وأشار بقوله : «وتُدْغَمُ» إلى أن الواو في جمع المذكر السالم ، والياء في المنقوص  
 وجمع المذكر السالم والمثنى ، تُدْغَمُ في ياء المتكلم .

وأشار بقوله : «وإن ما قبل واو ضَمَّ» إلى أن ما قبل واو الجمع : إن انضَمَّ  
 وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لنسلم الياء ، فإن لم ينضم — بل انفتح —  
 بقي على فتحه ، نحو : «مُصْطَفَوْنَ» ؛ فتقول : «مُصْطَفَى» .

= فقلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمت في ياء المتكلم ، والهوئى : ما تهواه النفس ،  
 وترغب فيه ، وتحرص عليه ، و«أعنفوا» بادروا ، وسارعوا ، مأخوذ من الإعناق ،  
 وهو كالعنق — بفتحين — ضرب من السير فيه سرعة «فتخرموا» بالبناء للجھول —  
 أى : استزصلوا وأفتنهم المنية «جنب» هو ما تحت الإبط «مصرع» مكان يصرع فيه .  
 المعنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه . وهو  
 بقاؤهم ، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه ويرغبون فيه ، وهو الموت — وجعله هوى لهم  
 من باب المشاكلة — وليس الموت مختصاً بهم ، وإنما هو أمر يلاقه كل إنسان .

الإعراب : «سبقوا» فعل وفاعل «هوى» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على  
 الألف المتقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه  
 «وأعنفوا» فعل وفاعل «لهوهم» الجار والمجرور متعلق بأعنفوا ، وهوى مضاف ، وهم :  
 مضاف إليه «فتخرموا» فعل ماض مبني للجھول ، وواو الجماعة نائب فاعل «لسكل»  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و«جنب» مضاف إليه «مصرع»  
 مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «هوى» حيث قلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمت في ياء المتكلم ،  
 وأصله «هواى» على ما بيناه لك ، وهذه لغة هذيل .

وأشار بقوله : « وَأَلْفَا سَلَمٌ » إلى أن ما كان آخره ألفاً كالمثنى والمقصور، لا تَقَلْبُ ألفه ياء ، بل تَسَلِّمُ ، نحو : « غُلَامَايَ » و « عَصَايَ » .

وأشار بقوله : « وَفِي الْمَقْصُورِ » إلى أن هُذْبِلًا تَقَلْبُ ألف المقصور خاصة ؛ فنقول : « عَصَى » .

وأما ما عدا هذه الأربعة<sup>(١)</sup> فيجوز في الياء معه : الفتح ، والتسكين ؛ فنقول : « غُلَامِي ، وَغُلَامِي »<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) ما عدا هذه الأربعة هو أربعة أخرى ؛ أولها : المفرد الصحيح الآخر كغلام ، وثانيها جمع التكسير الصحيح الآخر كغلمان ، وثالثها المفرد المعتل الشبيه بالصحيح — وهو ما آخره واو أو ياء ساكن ما قبلها — نحو : ظبي ودلو ، ورابعها جمع المؤنث السالم كفتيات ، وقد قدمنا لك (ص ٨٩) أن الوجوه الجائزة في ياء المتكلم — مع هذه الأربعة — خمسة أوجه .

(١) وبنى نوع من الأسماء وهو ما آخره ياء مشددة — نحو : كرسى ، وبنى — تصغير ابن — فهذا النوع من المعتل الشبيه بالصحيح ، وإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت : كرسى وبنى — بثلاث ياءات — ويجوز لك إبقاء الياءات الثلاث ، وحذف إحداهن ، وقد ذكر القوم أن الوجه الثاني — وهو حذف إحدى الياءات لتوالي الأمثال — واجب لا يجوز غيره ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، لأن توالي الأمثال يجوز ولا يوجب ، ولأنه قد ورد بقاء ثلاث الياءات في قول أمية بن أبي الصلت ، يذكر قصة إبراهيم الخليل ، وهم يذبح ابنه :

يَا بُنَيَّ ، إِنِّي نَذَرْتُكَ لِلَّهِ شَحِيحًا ، فَاصْبِرْ فِدَى لَكَ خَالِي

## إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

يَفْعَلُهُ الْمَصْدَرُ الْحَقَّ فِي الْعَمَلِ : مُضَافًا ، أَوْ مُجَرَّدًا ، أَوْ مَعَ «أَنْ» (١)  
 إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلُّ مَحَلَّهُ ، وَلَا يَنْهَى مَصْدَرِ عَمَلٍ (٢)

يعمل المصدرُ عملَ الفعلِ في موضعين :

أحدهما : أن يكون نائباً متآباً للفعل ، نحو : «ضَرَبًا زَيْدًا» فـ «زَيْدًا» منصوبٌ  
 بـ «ضَرَبًا» لنيابته متآباً «أضرب» وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «أضرب»  
 وقد تقدم ذلك في باب المصدر (٣) .

والموضع الثاني : أن يكون المصدر مُقَدَّرًا بـ «أَنْ» والفعل ، أو بـ «مَا»  
 والفعل ، وهو المراد بهذا الفصل ؛ فيقدرُ بـ «أَنْ» إذا أريد المضى أو الاستقبال ،

(١) «بفعله» الجار والمجرور متعلق بالحق الآتي ، وفعل مضاف والماء مضاف  
 إليه «المصدر» مفعول به تقدم على عامله ، وهو الحق «الحق» فعل أمر ، وقاعله  
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في العمل» جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً  
 «مضافاً» حال من المصدر «أو مجرداً» أو مع أل ، معطوفان على الحال الذي هو  
 قوله : «مضافاً» .

(٢) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «فعل» اسم كان «مع»  
 ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل ، ومع مضاف و«أن» قصد لفظه : مضاف إليه «أو»  
 عاطفة «ما» معطوف على أن «يحل» فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
 هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان ، والجملة في محل نصب خبر كان «حله» محل : منصوب  
 على الظرفية المكانية ، ومحل مضاف والماء العائد إلى المصدر مضاف إليه «ولاسم» الواو  
 للاستئناف ، لاسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، واسم مضاف و«مصدر»  
 مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر .

(٣) يريد باب المفعول المطلق .

نحو : « عجبت من ضَرْبِكَ زَيْدًا — أَمْس ، أو غَدًا » والتقديرُ : من أن ضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْس ، أو من أن تُضْرَبَ زَيْدًا غَدًا ، ويقدر بـ « ما » إذا أريد به الحال ، نحو : « عجبت من ضَرْبِكَ زَيْدًا الآن » التقديرُ : مما تضربُ زَيْدًا الآن .

وهذا المصدرُ المُتَدَرُّ يعمل في ثلاثة أحوال : مضافًا ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا » ومجردًا عن الإضافة وأل — وهو المَنُونُ — نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدًا » ومُحَلِّي بالألف واللام ، نحو : « عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا » .

وإعمالُ المضافِ أَكْثَرُ من إعمالِ النون ، وإعمالُ النونِ أَكْثَرُ من إعمالِ المحلِّي بـ « أل » ، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ، ثم الجرِّد ، ثم المحلِّي .

ومن إعمالِ النونِ قوله تعالى : ( أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ) فـ « يتيمًا » منصوبٌ بـ « إطعام » ، وقول الشاعر :

٢٤٦ — يَضْرِبُ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

أَزَلْنَا هَامُنَ عَنِ الْمُقِيلِ

٢٤٦ — البيت للرار — بفتح الميم وتشديد الراء — بن منقذ ، التميمي ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٦٧٧ ) وشواهد سيويه ( ١ / ٦٠ ، ٩٧ ) .

اللغة : « هام » ، جمع هامة ، وهي الرأس كلها « المقيل » ، أصله موضع النوم في القائلة ؛ فنقل في هذا الموضع إلى موضع الرأس ؛ لأن الرأس يستقر في النوم حين القائلة .  
المعنى : يصف قومه بالقوة والجلادة ، فيقول : أزَلْنَا هَامَ هَؤُلَاءِ عَنِ مَوَاضِعِ اسْتِقْرَارِهَا فَضَرَبْنَا بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَهُمْ .

الإعراب : « يضرب » جار ومجرور متعلق بقوله « أزَلْنَا » ، الآتي « بالسيف » ، جار ومجرور متعلق بـ « يضرب » ، أو محذوف صفة له « رؤوس » ، مفعول به لضرب ، و « رؤوس مضاف ، و « قوم » مضاف إليه « أزَلْنَا » ، فعل وفاعل « هامن » ، هام : مفعول به لازال ، وهام مضاف والضمير مضاف إليه « عن المقيل » ، جار ومجرور متعلق بأزَلْنَا .  
الشاهد فيه : قوله « يضرب . . . رؤوس » ، حيث نصب بـ « يضرب » — وهو مصدر منون — مفعولًا به كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول به هو قوله « رؤوس قوم » .



ذ «رؤوس» منصوبٌ بـ «ضرب» .

ومن إعماله وهو محلىٌ بـ «أل» قوله :

٢٤٧ - ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجْلَ

٢٤٧ - هذا البيت من شواهد سيويه (٩٩/١) التي لم يعرفوا لها قاتلا ، وهو من شواهد الأشموني أيضاً (رقم ٦٧٨) .

اللفظة : «النكايه» بكسر النون - مصدر نكيت في العدو ، إذا أرت فيه «يخال» ، يظن «الفرار» بكسر الفاء - النكول والتولى والهرب «يرأخي» ، يؤجل .

المعنى : يهجو رجلا ، ويقول : إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه ، وجبان عن الثبات في مواطن القتال ، ولكنه يلبأ إلى الهرب ، ويظنه مؤخرأ لأجله .

الإعراب : «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، و«ضعيف مضاف و«النكايه» مضاف إليه «أعداءه» أعداء : مفعول به للنكايه ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يخال» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه «الفرار» مفعول أول ليخال «يرأخي» فعل مضارع ، والضمير المستتر فيه الذي يعود إلى الفرار فاعل «الأجل» مفعول به ليرأخي ، والجملة في عمل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله «النكايه أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله «النكايه» مفعولا - وهو قوله «أعداءه» - كما تنصبه بالفعل .

وهذا الذي ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيويه والتحليل ابن أحد .

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر السابق ، وإنما هو بمصدر منكر يقدر في الكلام ؛ فتقدير الكلام عنده «ضعيف النكايه نكايه أعداءه» وفي هذا من التكاف ما ليس يخفى عليك .

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن «أعداءه» ونحوه منصوب بنزع الخافض ، وتقدير الكلام «ضعيف النكايه في أعدائه» وفيه أن نصب بنزع الخافض سماعى ؛ فلا يخرج عليه كلام إلا إذا لم يكن للكلام محل سواه .

وقوله :

٢٤٨ - فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا

دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

٢٤٨ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وبعده :

لَكَالرَجُلُ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضَّحَى وَطَيْرُ المَنَايَا فَوَقَّهِنَّ أَوَاقِعُ

اللغة : « التائبين » مصدر ابن الميت ، إذا أتى عليه وذكر محاسنه ، و « آل » فيه عوض من المضاف إليه ، وأصله فإنك وتائبينك « عروة » اسم رجل « شوارع » جمع شارة ، وهي الممتدة المرتفعة « الحادي » سائق الإبل « تلع الضحى » كناية عن ارتفاع الشمس « أواقع » جمع واقعة ، وأصله وواقع ؛ فقلب الواو الأولى همزة لاستقبال واوين في أول الكلمة ، ونظير ذلك قولهم « أواق » في « وواقى » جمع واقية ، ومن ذلك قول المهلهل وهو عدى بن ربيعة أخى كليب :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى ، وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الأَوَاقِ

المعنى : يتدد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده ، فلما مات أقبل عليه يرثيه ، ويقول : إن حالتك هذه في بكائك عروة والثناء عليه - بعد استغاثته بك ودعائه إياك إلى الأخذ بقاصره في حال امتداد سيوفنا إليه - تشبه حال رجل يحدو بإياله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها .

الإعراب : « فإنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه « والتائبين » يجوز أن يكون مطلقاً على اسم إن ، فالواو عاطفة ، ويجوز أن يكون مفعولاً معه فالواو واو المية « عروة » مفعول به للتائبين « بعد » ظرف متعلق بالتائبين « ما » مصدرية « دعاك » دعا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عروة ، والكاف مفعول به لدعا ، و « ما » المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد دعائه إياك « وأيدينا » الواو واو الحال . أيدى : مبتدأ ، وأيدى مضاف ، ونا : مضاف إليه « وإليه » جار ومجرور متعلق بشوارع « شوارع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال . وخبر « إن » في البيت الذي أثنىناه أول الكلام على هذا البيت ، وهو متعلق قوله « كالرجل » .

وقوله :

٢٤٩ - لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنْتَنِي

كَرَّرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَاً

== الشاهد فيه : قوله « والتأبين عروة » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله « التأبين » مفعولاً به ، وهو قوله « عروة » وفيه خلاف العلماء الذين ذكروناهم ، وذكرونا أقوالهم ، في شرح الشاهد السابق .

٣٤٩ - هذا البيت لمالك بن زغبة - بضم الزاي وسكون الغين - أحد بني باهلة ، وقد أنشده سيبويه ٩٩/١ والأشعري في باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفي باب إعمال المصدر .

اللغة : «أولى المغيرة» أراد به أول المغيرة ، والمغيرة : صفة لموصوف محذوف ، ويحتمل أن يكون مراده : الخيل المغيرة ، وأن يكون إنتما قصد الجماعة المغيرة ، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم لإغارة ، أى : كر عليهم ، ويروى « لقيت » ، مكان « كررت » ، « أنكل » مضارع من النكول . وهو الرجوع عن قتال العدو جناً .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة ، ويقول : قد علمت الجماعة التي هي أول المغيرين ، وفي طبيعتهم ، أنتي جرى القلب شجاع ، وأنتي صرفتهم عن وجههم هازماً لهم ، ولحقت بهم ، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم ، وخص أول المحاربين لإشير إلى أنه كان في مقدم الصفوف الأولى .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، أى : والله لقد - إلخ ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أولى » فاعل علمت ، وأولى مضاف « والمغيرة » مضاف إليه « أنتي » أن : حرف توكيد ونصب ، والتنون بعدها للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « كررت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وجملة أن واسمها وخبره سدت مسد مفعولى علم « فلم » نافية جازمة « أنكل » فعل مضارع مجزوم بلم « عن الضرب » جار ومجرور متعلق بأنكل « مسمماً » مفعول به للضرب .

الشاهد فيه : قوله « الضرب مسمماً » حيث أعمل المصدر المحلى بأل ، وهو قوله « الضرب » عمل الفعل ، فنصب به المفعول به وهو قوله « مسمماً » .

فـ « أَعْدَاءُهُ » : منصوبٌ بـ « النَّكَايَةِ » ، و « عُرْوَةٌ » منصوبٌ بـ « التَّائِبِينَ »  
و « مِسْمَعًا » منصوبٌ بـ « الضَّرْبِ » .

\*\*\*

وأشار بقوله : « ولا سم مصدر عمل » إلى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل  
والمراد باسم المصدر : ما ساءى المصدر في الدلالة<sup>(١)</sup> [ على معناه ] ، وخالفه بخلوه  
— لفظاً وتقديراً — من بعض ما في فعله دون تعويض : كعطاء ؛ فإنه مُسَاوٍ لإعطاء  
مَعْنَى ، ومخالفٌ له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله ، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً ،  
ولم يُعَوِّض عنها شيء .

(١) اعلم أولاً أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر ؛ فقال قوم : هو دال على  
الحدث الذي يدل عليه المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحداً ، وقال  
قوم : اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث ؛ فيكون اسم المصدر دالا  
على الحدث بواسطة دلالاته على لفظ المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم  
المصدر مختلفين .

واعلم ثانياً أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصلية والزائدة  
جميعاً : إما بتساوٍ مثل تغافل تصادق ، وإما بزيادة مثل أكرم إكراماً  
وزلزل زلزلة ، وأنه لا ينقص فيه من حروف فعله شيء ، إلا أن يحذف الامة تصريفية ،  
ثم تارة يعرض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو أقام إقامة وواعد  
عدة ، وتارة يحذف لفظاً لالامة تصريفية ولكنه منوى ممن نحو قاتل قتالا ونازاته  
نزالا ، والأصل فهما قيتالا وبيزالا ، وقد أوضح لك الشاوح ذلك .

فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعرض عن ذلك الناقص ولم يكن  
الناقص منوياً كان اسم مصدر ، نحو أعطى عطاء ، وتوضأ وضوءاً ، وتكلم كلاماً ، وأجاب  
جابه ، وأطاع طاعة ، وسلم سلاماً ، وتطهر طهوراً .

وإن كان المراد به اسم الذات مثل الكحل واللعن فليس بمصدر ، ولا باسم  
مصدر ، حتى لو اشتمل على حروف الفعل ، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر  
اتضحاً لا لبس فيه .

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَحُلْ منه تقديراً ؛ فإنه لا يكون اسمَ مَصْدَرٍ ، بل يكون مصدرًا ، وذلك نحو : « قِتَالٍ » فإنه مصدرُ « قَاتَلَ » وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل ، ولكن خلا منها لفظًا ، ولم يَحُلْ [ منها ] تقديراً ، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع ، نحو : « قَاتَلَ قَيْتَالًا ، وضَارَبَ ضَيْرَابًا » لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها .

واحترز بقوله : « دون تعويض » مما خلا من بعض ما في فعله لفظًا وتقديراً ، ولكن عُوِّضَ عنه شيء ، فإنه لا يكون اسمَ مصدر ، بل هو مصدرٌ ، وذلك نحو : عِدَّةٌ ؛ فإنه مصدر « وَعَدَ » وقد خلا من الواو التي في فعله لفظًا وتقديراً ، ولكن عُوِّضَ عنها التاء .

وزعم ابن المصنف أن « عَطَاءً » مصدرٌ ، وأن همزته حذفت تخفيفًا ، وهو خلاف ما صرَّحَ به غَيْرُهُ من النحويين .  
ومن إعمال اسم المصدر قوله :

٢٥٠ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَابَعًا

٢٥٠ - البيت للقطامي ، واسمه عمير بن شبيب ، وهو ابن أخت الأخطل ، من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي ، وهو من شواهد الأشموني ( رقم ٦٨٤ ) .  
اللغة : « أكفرا ، جوداً للنعمة ، ونكراناً للجليل ، رد ، منع ، الرتابع ، جمع راتمة ، وهي من الإبل التي تترك كي ترعى كيف شامت لكرامتها على أصحابها .  
المعنى : أنا لا أجد نعمتك ، ولا أفكر صنيعة معي ، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منمت عن الموت ، وأعطيتني مائة من خيار الإبل .

الإعراب : « أكفراً ، الهزمة للاستفهام الإنكاري ، كفراً : مفعول مطلق لفعل محذوف : أي أكفر كفراً » بعد : ظرف متعلق بمحذوف صفة لكفراً ، و « بعد ، مضاف و « رد ، مضاف إليه ، ورد مضاف و « الموت ، مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وقد حذف فاعله ، وأصله : ردك الموت « عنى ، جار ومجرور متعلق ب « وبعده » مطروف على الظرف السابق ، وبعده مضاف وعطاء من « عطائك ، اسم مصدر : =

ذ « المائة » منصوبٌ بـ « عَطَاكَ » ومنه حديثُ الموطأ : « مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ  
أَمْرَأَتُهُ الوُضُوءُ » ، ذ « امرأته » منصوبٌ بـ « قُبَلَةِ » وقوله :

٢٥١ - إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المرءِ لَمْ يَجِدْ  
عَسيراً مِنَ الآمَالِ إِلَّا مُبَسِّراً  
وقوله :

٢٥٢ - بِمِشْرَتِكَ الكِرَامَ نَعَدُهُ مِنْهُمْ  
فَلَا تُرَيْنَ لِقَائِهِمُ الوُفَا

= مضاف إليه ، وعطاء مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله  
« المائة » مفعول به لاسم المصدر الذي هو عطاء « الرتاعا » صفة للمائة .

الشاهد فيه : قوله « عطاك المائة » حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله « عطاء » عمل  
الفعل ؛ فنصب به المفعول به وهو قوله « المائة » بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله .

٢٥١ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وقد أنشده الأحمسي ولم يعزه لقائل معين .

اللفظة : « عون » اسم بمعنى الإياعة ، والفعل المستعمل هو أعان ، تقول : أعان فلان

فلاناً يعينه ؛ تريد نصره وأخذ بيده فيما يصترم عمله .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « صح » فعل ماض

« عون » فاعل صح ، و« عون مضاف و « الخالق » مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر

إلى فاعله « المرء » مفعول به لاسم المصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من « صح »

وقاعله في محل جر بإضافة « إذا » إليها « لم » نافية جازمة « يجد » فعل مضارع مجزوم بلم ،

وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « عسيراً » مفعول أول ليجد

« من الآمال » جار ومجرور متعلق بعسير أو بمحذوف صفة له « إلا » أداة استثناء ملغاة

« مبسراً » مفعول ثان ليجد .

الشاهد فيه : قوله « عون الخالق المرء » حيث أعمل اسم المصدر - وهو قوله :

« عون » - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول - وهو قوله « المرء » - بعد إضافته لفاعله

كما بيناه في إعراب البيت .

٢٥٢ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٥) =

وإعمال اسم المصدر قليل، ومن ادعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم؛ فإن الخلاف في ذلك مشهور<sup>(١)</sup>، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وأنشد: \* أكفرا— البيت \* [ ٢٥٠ ] وقال ضياء الدين بن الملحج في البسيط: ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً.

\*\*\*

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلُهُ<sup>(٢)</sup>

== اللغة: «بشرتك، العشرة — بكسر العين — اسم مصدر بمعنى المعاشرة «الوفا، — بفتح الهزة وضم اللام — أى محباً، ويروى «فلا ترين لغيرهم الوفاء» ببناء ترى للعلوم، والمراد نبيه عن أن ينطوى قلبه على الوفاء لغير كرام الناس.

الإعراب: «بشرتك، الجار والمجرور متعلق بقوله «تعد، الآتي، وعشرة مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «الكرام، مفعول به لعشرة «تعد، فعل مضارع مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو المفعول الأول لتعد «منهم، جار ومجرور متعلق بتعد، وهو المفعول الثاني «فلا، الفاء فاء الفصيحة، لا: ناهية «ترين، فعل مضارع مبنى للجهول، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو المفعول الأول «لغيرهم، الجار والمجرور متعلق بقوله «ألوفاء، الآتي، وغير مضاف والضمير مضاف إليه «ألوفاء» مفعول ثان ل ترى.

الشاهد فيه: قوله «بشرتك الكرام، فإنه قد أعمل اسم المصدر، وهو قوله «عشرة، عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به، وهو قوله «الكرام، بعد إضافته إلى فاعله.

(١) اسم المصدر إما أن يكون علماً مثل يسار وبرة وجار، وإما أن يكون مبدوءاً بيم زائدة كالمحمدة والمتربة، وأما ألا يكون واحداً منهما؛ فالأول لا يعمل إجماعاً، والثاني يعمل إجماعاً، والثالث هو محل الخلاف.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله «كل، الآتي، وبعد مضاف وجر من «جره» =

يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ فَيَجْرُهُ ؛ ثُمَّ يَنْصِبُ الْفِعْلَ ، نَحْوُ : « عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الْمَسَلِّ » وَإِلَى الْفِعْلِ ثُمَّ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ ، نَحْوُ : « عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ الْمَسَلِّ زَيْدًا » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٥٣ — تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

تَنْفَادُ الصِّيَارِيفِ  
تَنَى الدَّرَاهِيمِ

== مضاف إليه ، وجر مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الذي » اسم موصول : مفعول به للمصدر الذي هو جر « أضيف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي « له » جار ومجرور متعلق بأضيف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا عمل لها صلة الموصول « كل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ينصب » جار ومجرور متعلق بكل « أو » عاطفة « يرفع » معطوف على ينصب « عمله » عمل : مفعول به لكل ، وعمل مضاف والهاء مضاف إليه .

٢٥٣ — البيت للفرزدق يصف ناقه ، وهو من شواهد سيويه ( ١ - ١٠ ) ومن شواهد الأشموني ( رقم ٦٨٩ ) وابن هشام في قطر الندى ( رقم ١٢٤ ) وفي أوضح المسالك ( رقم ٥٦٧ ) .

اللغة : « تنفى » تنفع ، وبابه رمى « الحصى » جمع حصة « هاجرة » هي نصف النهار عند اشتداد الحر ( انظر شرح الشاهد الآتي ٢٥٤ ) « الدراهم » جمع درهم ، وزيدت فيه الياء كما حذف من جمع مفتاح في قوله تعالى : ( وعنده مفاتيح الغيب ) وقيل : لا حذف ولا زيادة ، بل مفاتيح جمع مفتاح ، ودراهم جمع دراهم « تنقاد » مصدر نقد ، وتآزه مفتوحة ، وهو مثل تذاكر وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع « الصياريف » جمع صيرفي .

المعنى : إن هذه الناقة تنفع يدها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يندفع الصيرفي الناقد الدراهم ، وكفى بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير ، ونخص وقت الظهيرة لأنه الوقت الذي تبعيا فيه الإبل وبأخذها الكلال والتعب ، فإذا كانت فيه جلادة فهي في غيره أكثر جلادة وأشد اضطراباً .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يدها » يدا : فاعل تنفى مرفوع بالالف لأنه =



وليس هذا الثانى مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، وَجِيلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
 ( وَرَدَّ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) ، فَأَعْرَبَ « مَنْ » فاعلاً  
 بحج ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى : وَرَدَّ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَنْ يَحِجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطِيعُ ،  
 وليس كذلك ؛ فـ « مَنْ » : بَدَلٌ مِنْ « النَّاسِ » ، وَالتَّقْدِيرُ : وَرَدَّ عَلَى النَّاسِ  
 مُسْتَطِيعِينَ حِجَّ الْبَيْتِ ، وَقِيلَ : « مَنْ » مُبْتَدَأٌ ، وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَنْ  
 اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ فَعَلِيهِ ذَلِكَ .

وَيُضَافُ الْمَصْدَرُ أَيْضاً إِلَى الظرفِ ثُمَّ يَرْفَعُ الْفَاعِلُ وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ ، نَحْوُ :  
 « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا » .

\*\*\*

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْأَتْبَاعِ الْحَلَّ فَحَسَّنَ<sup>(١)</sup>

== متى ، ويذا مضاف وها مضاف إليه (الحصى، مفعول به لتتقن) في كل ، جار ومجرور  
 متعلق بتقن ، وكل مضاف وهاجرة ، مضاف إليه (تقن) مفعول مطلق عامله  
 تقن ، وتقن مضاف و (الدراهم) مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله (تنقاد ،  
 فاعل المصدر الذى هو تقن ، وتنقاد مضاف و (السياريف) مضاف إليه ، من إضافة  
 المصدر لفاعله .

الشاهد فيه : قوله « تقن الدراهم تنقاد » حيث أضاف المصدر — وهو قوله « تقن » —  
 إلى مفعوله — وهو قوله « الدراهم » — ثم أتى بفاعله مرفوعاً ، وهو قوله « تنقاد » .

(١) « جر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم  
 موصول : مفعول به لجر « يتبع » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو  
 فاعل ، والجملة لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول « ما » اسم موصول : مفعول به ليتبع  
 « جر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
 ما ، والجملة لا عمل لها صلة « ومن » اسم شرط مبتدأ « راعى » فعل ماض فعل للشرط « فى الاتباع »  
 جار ومجرور متعلق ب« راعى » المحل ، مفعول به لراعى « الحسن » الفاء لربط الجواب ==

إذا أضيف المصدرُ إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً ، مرفوعاً محلاً ؛ فيجوز في تابعه — من الصفة ، والعطف ، وغيرها — مراعاة اللفظ فيجر ، ومراعاة المحل فيرفع ، فتقول ، « عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ ، والظَّرِيفُ » .

ومن إتباعه [ على ] المحلُّ قوله :

٢٥٤ — حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَبَهَا طَلَبَ المَعْقَبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

رفع « المظلوم » لكونه نعتاً لـ « المعقب » على المحل .

== بالشرط ، حسن : خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو حسن ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ ، وقيل : جملة الشرط فقط ، وقيل : جملة الجواب فقط ، وهو خلاف معروف بين النحاة .

٢٥٤ — البيت للبيد بن ربيعة العامري ، يصف حماراً وحشياً وأتانه ، شبه به ناقته .

اللغة : « تهجر » سار في وقت الهاجرة ، وقد سبق قريباً ( في شرح الشاهد ٢٥٣ ) أنها نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، ويقابله الغدو « هاجبها » أزجمها « المعقب » الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى « المظلوم » الذي مظله المدين بدين عليه له .

المعنى : يقول : إن هذا المسحل — وهو حمار وحش — قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الأتان ، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مظله مدين بدين له ؛ فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى .

الإعراب : « تهجر » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى مسحل هو فاعله « في الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجر « وهاجبها » الواو عاطفة ، هاج : فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الحمار الوحشي الذي عبر عنه بالسهل في بيت سابق فاعله وما : مفعول به ، وهي عائدة إلى الأتان « طلب » مصدر تشبيهي مفعول مطلق عامله « وهاجبها » أي : هاجبها لكي تطلب الماء حينئذ مثل طلب المعقب — إلخ ، وطلب مضاف ، و « المعقب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « حقه » حتى : مفعول به ==

وإذا أضيف إلى المفعول ، فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً ؛ فيجوز — أيضاً —  
في تابعه مراعاة اللفظ والمحل ، ومن مراعاة المحل قوله :

٢٥٥ — قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْيَأَانَا

فـ « الْيَأَانَا » معطوف على محل « الْإِفْلَاسِ » .

= للمصدر الذي هو طلب ، ويجوز أن يكون مفعولاً للمعقب ؛ لأنه اسم فاعل ومعناه  
الطالب « المظلوم » ، نعم للمعقب باعتبار المحل ؛ لأنه — وإن كان مجرور اللفظ —  
مرفوع المحل لأنه فاعل .

الشاهد فيه : قوله « طلب المعقب . . . المظلوم » ، حيث أضاف المصدر ، وهو « طلب » ،  
إلى فاعله — وهو المعقب — ثم أتبع الفاعل بالنعت ، وهو « المظلوم » ، وجاء بهذا التابع  
مرفوعاً نظراً لمحل المتبوع .

٢٥٥ — البيت لزيادة العبري ، ولسبوه في كتاب سيبويه ( ١ / ٩٧ ) إلى روضة  
ابن العجاج .

اللغة : « دايئت بها » أخذتها بدلا عن دين لي عنده ، والضمير المجرور محلاً بالباء  
في بها يعود إلى أمة « اليان » ، بفتح اللام وتشديد الياء المثناة — المثل والى والتسوية  
في قضاء الدين .

المعنى : يقول قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلا عن دين لي عنده ؛ لخافني أن  
يفلس ، أو يطلني فلا يؤديني حق .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير  
المتكلم اسمه « دايئت » فعل وفاعل ، والجملة في محل نصب خبر كان « بها » جار ومجرور  
متعلق بـ « دايئت » مفعول به لتأين « مخافة » مفعول لأجله ، ومخافة مضاف ،  
و « الإفلاس » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وقد حذف فاعله « واليائنا »  
معطوف على محل الإفلاس — وهو النصب — لكون الإفلاس مفعولاً به للمصدر .

الشاهد فيه : قوله « واليائنا » ، حيث عطفه بالنصب على « الإفلاس » ، الذي أضيف  
المصدر إليه ، نظراً إلى محله .

## إِعْمَالُ أَسْمِ الْفَاعِلِ (١)

كَيْفِيَّةِ أَسْمِ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيهِ بِمَعْرُوفٍ (٢)

لا يخلو اسمُ الفاعلِ من أن يكون مُعَرَّفًا بآل ، أو مجرداً .

فإن كان مجرداً عَمِلَ عَمَلَ فَعْلِهِ ، من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلاً أو حالاً ، نحو : « هذا ضاربٌ زيداً — الآن ، أو غداً » .

وإنما عمل لجرَيَانِهِ على الفعل الذي هو بمنه ، وهو المضارع ، ومعنى جَرَيَانِهِ عَلَيْهِ : أنه مُوَافِقٌ له في الحركات والسكنات ؛ لموافقته « ضارب » لـ « يَضْرِبُ » ؛ فهو مُشْبِهٌ للفعل الذي هو بمنه لفظاً ومعنى .

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل ؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمنه ؛ فهو مُشْبِهٌ له معنى ، لا لفظاً ؛ فلا تقول : « هذا ضاربٌ زيداً أمس » ، بل يجب إضافته ، فتقول : « هذا ضاربٌ زيدٍ أمس » ، وأجاز الكسائيُّ إِعْمَالَه ، وجعل منه قوله تعالى : ( وَكَانَ لَهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ )

(١) عرف ابن مالك في تسييله اسم الفاعل بأنه « الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها ، في حالتَي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي » .

(٢) « كلفه ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وفعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « في العمل » متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبراً « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم فاعل « عن مضيه » الجار والمجرور متعلق بقوله « معول » الآتي ، ومضى مضاف والضمير مضاف إليه « بمنزل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل على سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن كان بمنزل عن مضيه فهو كلفه في العمل .

فـ « لذراعيه » منصوبٌ بـ « باسط » ، وهو ماضٍ ، وَخَرَّجَهُ غَيْرَهُ عَلَى أَنَّهُ حِكَايَةٌ  
حَالٍ مَاضِيَةٍ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا ، أَوْ حَرْفَ نِدَاءٍ ، أَوْ نَفْيًا ، أَوْ جَاصِفَةً ، أَوْ مُسْتَنْدَأً<sup>(٢)</sup>  
أشار بهذا [ البيت ] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله ،  
كأن يقع بعد الاستفهام ، نحو : « أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » أو حرفِ النداء ، نحو :  
« يَا طَالِمًا جَبَلًا » أو النفي ، نحو : « مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » أو يقع نعتًا ، نحو :  
« مررت برجلٍ ضاربٍ زَيْدًا » أو حالًا ، نحو : « جاء زيدٌ رَاكِبًا فَرَسًا » ويشمل  
هذين [ النوعين ] قوله : « أَوْ جَاصِفَةً » وقوله : « أَوْ مُسْتَنْدَأً » معناه أنه يعمل إذا وقع  
خبرًا ، وهذا يشمل خبرَ المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » وخبرَ ناسخه أو مفعوله ،  
نحو : « كان زيدٌ ضاربًا عَمْرًا ، وَإِنَّ زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرًا ، وظننتُ زَيْدًا ضاربًا عَمْرًا ،  
وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا ضاربًا بَكْرًا » .

\*\*\*

(١) معنى حكاية الحال : أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في وقت حصول الحادثة  
فيتكلم على ما يقتضيه ، والدليل على صحة ذلك في الآية الكريمة قوله سبحانه ( ونقلبهم )  
ولا يخفى عليك أن المراد بالمتكلم الذي يفرض نفسه غير الله تعالى .

(٢) « وولي » فعل ماضٍ ، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون معطوفا على  
« كان » ، ويحتمل أن تكون الواو واو الحال ، فالجملة منه ومن فاعله المستتر فيه في محل نصب  
حال ، وقبلها « قد » مقدرة « استفهامًا » مفعول به لولي « أو » عاطفة « حرف » معطوف  
على قوله « استفهامًا » وحرف مضاف ، و « ندا » قصر للضرورة : مضاف إليه « أو نفيًا »  
معطوف على « استفهامًا » ، « أو » عاطفة « جاء » قصر للضرورة : فعل ماضٍ معطوف على  
ولي ، وفيه ضمير مستتر فاعل « صفة » حال من فاعل جاء « أو » حرف عطف « مستندأ »  
معطوف على قوله « صفة » .

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتًا مَحذُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ (١)

قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقدَّرٍ فيعمل عملَ فعله ، كما لو اعتمد على مذكورٍ ، ومنه قوله :

٢٥٦ — وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ  
إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجُمْرَةِ الْبَيْضُ كَالدَّمِيِّ

(١) « وقد ، حرف تقليل ، يكون ، فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل « نعت » خبر يكون ، ونعت مضاف و « محذوف » مضاف إليه « عرف » فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل جر نعت لقوله « محذوف » ، « فيستحق » فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه « العمل » مفعول به « الذي » اسم موصول : نعت للعمل ، وجملة « وصف » من الفعل الماضي المبني للجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي .

٢٥٦ — البيت لعمر بن أبي ربيعة المخرومي .

اللغة : « الجمرة » مجتمع الحصى بمبنى « البيض » جمع بيضاء ، وهو صفة لموصوف محذوف أي : النساء البيض ، مثل « الدمى » جمع دمية — بضم الدال فيهما ، كقولاك : غرفة وغرف ، والدمية : الصورة من العاج ، وبها تشبه النساء في الحسن والبياض تخالطه صفرة . المعنى : يقول : كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمبنى ، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئاً .

الإعراب : « وكم » خبرية مبتدأ « مالي » تمييز لكم مجرور بمن المقنعة أو بإضافة « كم » إليه ، على الخلاف المعروف ، وفي مالي ضمير مستتر فاعل ، وخبر المبتدأ — وهو كم — محذوف تقديره : لا يفيد من نظره شيئاً ، أو نحو ذلك « عينيه » مفعول به لمالي ، والضمير مضاف إليه « من شيء » جار ومجرور متعلق بمالي ، وشيء مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « إذا » ظرفية « راح » فعل ماضٍ « نحو » منصوب على الظرفية المكانية يتعلق براح ، ونحو مضاف و « الجمرة » مضاف إليه « البيض » فاعل راح « كالدمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض =

ذ «مَيْبِيَّةٍ» منصوبٌ بـ «ماليء» و «ماليء» : صفة لموصوف محذوف ،  
وتقديره : وكم شخص ماليء ، ومثله قوله :

٢٥٧ - كِنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيَوْهِنَهَا

فَلَمْ يَضْرُمْهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

التقدير : كَوَعِلِ نَاطِحِ صَخْرَةٍ .

\*\*\*

= الشاهد فيه : قوله «ماليء عينيه» حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله «ماليء» النصب  
في المفعول به ، بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، وتقديره :  
وكم شخص ماليء - إلخ .

٢٥٧ - البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من لاميته المشهورة ، وهو من شواهد  
الاشموني (رقم ٦٩٨) .

اللغة : «ليوهنها» مضارع أوهن الشيء إذا أضعفه ، ومن الناس من يرويه «لبوهنها»  
على أنه مضارع أوهى الشيء يوهيه - مثل أعطاه يعطيه - ومعناه أضعف أيضاً  
«يضرها» مضارع ضاره يضيره ضيراً ، أى أضربه «وأوهى» أضعف «الوعل» بزنة  
كتف ، ذكر الأروى .

المعنى : إن الرجل الذى يكلف نفسه مالا سبيل له إليه ، ولا مطمع له فيه ، كالوعل  
الذى ينطح الصخرة ليضعفها ؛ فلا يؤثر فيها شيئاً ، بل يضعف قرنه ويؤذيه .

الإعراب : «دكناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره  
هو كأن كناطح ، ونحوه ، و«ناطح» - فى الأصل - صفة لموصوف محذوف ، وأصل  
الكلام كوعل ناطح ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، كقوله تعالى : ( أن أعمل  
سابعات ) أى اعمل دروعات سابعات ، وفى «ناطح» ضمير مستتر فاعل «صخرة» مفعول به  
لناطح «يوماً» ظرف زمان متعلق بناطح «ليوهنها» اللام لام كي ، يوهن : فعل مضارع  
منصوب بأن المضمره بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، وها : مفعول به  
«فلم» نافية جازمة «يضرها» يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر فاعل ،  
وها : مفعول به «وأوهى» فعل ماض «قرنه» قرن : مفعول به تقدم على الفاعل ، =

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةٌ أَلْ فِي الْمَضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ أَرْتَضِي (١)

إذا وقع اسم الفاعل صِلَةً للألف واللام عَمِلَ : ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً ؛ لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعلِ ؛ إذ حَقَّ الصلة أن تكون جملة ؛ فتقول : « هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا — الآن ، أو غَدًا ، أو أَمْسٍ » .

هذا هو المشهور من قول النحويين ، وزعم جماعة من النحويين — منهم الرَّمَّانِيُّ — أنه إذا وقع صِلَةٌ لِأَنَّ لا يعمل إلا ماضياً ، ولا يعمل مستقبلاً ، ولا حالاً ، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً ، وأن المنصوب بعده منصوبٌ بإضمار فعل ، والعَجَبُ أن هذين للذهبيين ذكرهما المصنفُ في التسهيل ، وزعم أبْنُهُ بدرُ الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ :

== والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر في اللفظ ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول « الوعل ، فاعل أو هي ، وقد استعمل الظاهر مكان المضمر ، والأصل أن يقول « فلم يضربها وأوهى قرنه ، فيكون في « أو هي ، ضمير مستتر هو الفاعل .

الشاهد هنا فيه : قوله « كسناطح صخرة ، حيث أعمل اسم الفاعل — وهو قوله « ناطح ، — عمل الفعل ، ونصب به مفعولاً ، وهو قوله « صخرة ، لأنه جار على موصوف محذوف معلوم من الكلام ، كما تقدم في البيت قبله ، وكما قررناه في إعراب هذا البيت .

(١) « وإن ، شرطية « يكن ، فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل « صلة ، خبر يكن ، « وصلة مضاف و « آل ، قصد لفظه : مضاف إليه « وفي المضى ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بارتضى الآتي في آخر البيت « وغيره ، الواو عاطفة ، « وغير : معطوف بالواو على المضى ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه ، « أعماله ، « أعمال : مبتدأ ، « وإعمال مضاف والهاء مضاف إليه « قد ، حرف تحقيق « ارتضى ، فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أعمال ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ،



ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً ؛ باتفاق ، وقال بعد هذا أيضاً : ارْتَضَى جَمِيعُ النُّحَوِيِّينَ إِعْمَالَهُ  
يعنى إذا كان صلة لآل .



فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعْمُولٌ — فِي كَثْرَةٍ — عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلٍ<sup>(١)</sup>  
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعْمِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ<sup>(٢)</sup>

بُصَاغٍ لِلْكَثْرَةِ : فَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعْمُولٌ ، وَفَعْمِيلٌ ، وَفَعِيلٌ ؛ فَيَعْمَلُ عَمَلَهُ  
الْفَعْلَ عَلَى حَدِّ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَإِعْمَالُ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعْمِيلٍ وَفَعِيلٍ ،  
وَإِعْمَالُ فَعْمِيلٍ أَكْثَرُ مِنْ إِعْمَالِ فَعِيلٍ .

فمن إعمال فَعَّالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم : «أما القَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ»<sup>(٣)</sup> ،  
وقول الشاعر :

(١) «فعال» مبتدأ ، وليس نكرة ، بل هو علم على زنة خاصة «أو مفعال»  
معتوف عليه «أو فعمول» معتوف على مفعال «في كثرة» عن فاعل ، متعلقان بقوله  
بدليل الآتي «بدليل» خبر المبتدأ .

(٢) «فيستحق» الفاء للتفريع ، يستحق : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود على المذكور من الصيغ «ما» اسم موصول : مفعول به ليستحق  
«له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من عمل» بيان لما «وفي فعميل»  
جار ومجرور متعلق بقوله «قل» الآتي «قل» فعل ماضٍ «ذا» اسم إشارة : فاعل بقل  
«وفعل» معتوف على فعميل .

(٣) ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيبويه الثقة للإشارة إلى رد مذهب  
الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الصفة عليها ، وسيأتي ذكر  
ذلك في شرح الشاهد رقم ٢٥٩ ، وانظر كتاب سيبويه (١/٥٧) .

٢٥٨ — أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَامًا

وَكَيْسَ بَوْلَاجٍ أَخْوَالِفٍ أَعْقَلًا

فـ «الْقَسَل» منصوبٌ ؛ «شَرَّابٌ» و «جِلَامًا» منصوبٌ بـ «لبَّاسٌ» .

٢٥٨ — البيت للقلاخ — بقاف مضمومة ، وفي آخره خاء معجمة — ابن حزن بن

جناب ، وهو من شواهد الأشموني (٦٨٨) وابن هشام في أوضح المسالك (٢٧٢) .

اللغة : «إليها» إلى بمعنى اللام : أي لها «جلاها» بكسر الجيم — جمع جل ، وأراد به ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوها «ولاج» كثير الولوج وهو الدخول «الخوالف» جمع خالفة ، وهو — في الأصل — عمود الخباء ، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة «أعقلا» مأخوذ من العقل ، وهو التواء الرجل من الفزع ، أو اصطكاك الركبتين ، يريد أنه قوى النفس ثابت مقدم عند ما يجد الجد ووقت حدوث الذعر .

المعنى : يقول : إنك لاتراني إلا مواخيا للحرب كثير لبس الدرع ، لكثرة ما أقنم نيران الحرب ، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فلست أجد الاخيبة هرباً من الفرسان وخوفاً من ولوج المآزق — يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب .

الإعراب : «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله «بأرفع» في بيت سابق ، وهو قوله :

فَإِنْ نَكُ فَاثْمَكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلًا

وأخا : مضاف و «الحرب» مضاف إليه «لباساً» حال أخرى ، أو صفة لأخا الحرب «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس «جلاها» جلال : مفعول به لقوله «لباساً» و «جلاها» مضاف و «ها» ضمير الحرب مضاف إليه «وليس» فعل ماض نافس ، واسمه ضمير مستتر فيه «بولاج» البازائدة ، ولج : خبر ليس ، و «لج» مضاف و «الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان ليس .

الشاهد فيه : «لباساً» . . . «جلاها» فإنه قد عمل «لباساً» وهو صيغة من صيغ المبالغة — لإعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله «جلاها» لاعتماده على موصوف مذكور في الكلام ، وهو قوله «أخا الحرب» .

ومن إعمال مفعال قول بعض العرب : « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا » ذ « بَوَائِكُهَا » منصوبٌ بـ « مِنْحَارٌ » .

ومن إعمال فِعُولٍ قول الشاعر :

٢٥٩ — عَشِيَّةً سَعْدَى لَو تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ      يَدُومَةَ تَجْرٍ دُونَهُ وَحَجِيجُ  
قَلَى دِينَهُ، وَاهْتِجَاجٌ لِلشُّوقِ ؛ إِنَّهَا      عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

٢٥٩ — الببتان للرعى ، وهما من شواهد الأشموني (رقم ٧٠١) وثانيتها من شواهد سيويه (١ - ٥٦) .

اللغة : « ترأت » ، ظهرت ، وبدت « لراهب » ، الراهب : عابد النصرى « دومة » ، حصن واقع بين المدينة المنورة والشام ، ويسمى دومة الجندل « تجر » ، اسم جمع لتاجر مثل شرب وصحب وسفر « حجيج » ، اسم جمع لحاج « قلى » ، كره « اهتاج » ، ثار ، الشوق ، نزاع النفس إلى شيء .

المعنى : يقول : كان الأمر الفلاني في العشية التي لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصرى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ما عنده لايغض دينه وتركه وثار شوقا لها .

الإعراب : « عشية » ، منصوب على الظرفية « سعدى » ، مبتدأ « لو » ، شرطية غير جازمة « ترأت » ، تراءى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سعدى « لراهب » ، جار ومجرور متعلق بترأت ، والجملة شرط « لو » ، « بدومة » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراهب « تجر » ، مبتدأ « دونه » ، دون : ظرف يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و« دون » مضاف وضمير الغائب العائد إلى راهب مضاف إليه ، و« حجيج » ، معطوف على « تجر » ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لراهب « قلى » ، فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على راهب « دينه » ، دين : مفعول به لقلى ، و« دين مضاف والماء مضاف إليه » ، والجملة جواب « لو » ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « سعدى » ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة الظرف وهو « عشية » ، إليها « واهتاج » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب ، والجملة معطوفة على جملة الجواب « للشوق » ، جار ومجرور متعلق باهتاج « لأنها » ، إن : حرف توكيد ونصب ، وما : اسم « على الشوق » ، جار ومجرور متعلق بقوله « هيج » ، = ( ٨ - شرح ابن عثيم ٣ )

فـ « إِخْوَانٌ » منصوبٌ بـ « هَيُوجٌ » .

ومن إعمالٍ فَعِيلٍ قولُ بعضِ العربِ : « إِنْ لَمْ يَسْمَعْ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ » فـ « دُعَاءٌ »  
منصوبٌ بـ « سَمِعَ » .

ومن إعمالٍ فَعَلَ ما أنشده سيبويه :

٢٦٠ — حَذَرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِنَ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

== الآتي « إِخْوَانٌ » مفعولٌ به هَيُوجٌ ، وإخوانٌ مضافٌ و « العزاء » مضافٌ إليه  
« هَيُوجٌ » ، خبرٌ إن .

الشاهد فيه : قوله « إِخْوَانٌ العزاء هَيُوجٌ » ، حيثُ أعمل قولهُ « هَيُوجٌ » وهو من صبغ  
المبالغة إعمالَ الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « إِخْوَانٌ » ، وهو معتمدٌ على المسند إليه  
الذي هو اسمٌ إن .

وفي البيت دليلٌ على أن هذا العامل - وإن كان فرعا عن الفعل - لم يضعف عن العمل  
في المفعول المتقدم عليه ، ألا ترى أن قوله « إِخْوَانٌ العزاء » متقدمٌ مع كونه مفعولا لقوله  
« هَيُوجٌ » ، وقد قدمنا أن قول العرب « أَمَا العسلُ فَأَنَا شرابٌ » الذي رواه سيبويه الثقة  
يدل على ذلك أيضاً ، وأن هذا يرد ما ذهب إليه الكوفيون من أن معمول هذه الصفة  
لا يتقدم عليها ، زعموا أنها فرعٌ في العمل عن فرع ؛ لأنها فرعٌ عن اسم الفاعل ، وهو قرع  
عن الفعل المضارع ، وأن ذلك سببٌ في ضعفها ، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرةً ،  
والجواب أنه لا قياس مع النص .

٢٦٠ — زعموا أن البيت بما صنعه أبو يحيى اللاحق ونسبه للعرب ، قال المازني : زعم  
أبو يحيى أن سيبويه سأله : هل تعدى العرب فعلاً ؟ قال : فوضعت له هذا البيت ونسبته  
إلى العرب ، وأثبتته هو في كتابه . والبيت من شواهد سيبويه ( ٥٨/١ ) واستشهد به  
الأشعري ( رقم ٧٠٣ ) وستعرف في شرح الشاهد الآتي ( رقم ٢٩١ ) رأينا في هذه  
للاقتصاص .

الإعراب : « حَذَرَ » ، خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ ، وتقدير الكلام : هو حَذَرَ ، أو نحوه ، وفي  
حَذَرَ ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ « أُمُورًا » مفعولٌ به لحَذَرَ ، لا ، نافيةٌ « تَضِيرُ » ، فعلٌ مضارعٌ ،  
وفيه ضميرٌ مستترٌ جوازاً تقديره هي يعود إلى أُمُورٍ هو فاعله ، والجملة في محل نصب ==

وقوله :

٢٦١ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عَرِضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَمَّا قَدِيدُ

فـ «أَمْوَرًا» منصوبٌ بـ «حَذَرَ» ، و «عَرِضِي» منصوبٌ بـ «مَزَقِي» .

\*\*\*

= صفة لأمور « وآمن ، معطوف على حذر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما ، اسم موصول : مفعول به لآمن ، ليس ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « منجيه ، منجى : خبر ليس ، و« منجى مضاف والماء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « من الأقدار ، جار ومجرور متعلق بمنج ، وجملة « ليس ، واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حذر أمورا ، حيث أحمل قوله « حذر ، - وهو من صيغ المبالغة - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « أمورا ، ،

٢٦١ - البيت لزيد الخليل ، وهو من شواهد الأشموني (٧٠٢) وقد ذكره الأعلام الشنتمري في شرحه لشواهد سيويه (١ - ٥٨) ليبين أن أفصولة اللاحق لا تضر سيويه .

اللغة : « جحاش ، جمع جحش ، وهو ولد الأتان ، وهي أثنى الحمار « الكرملين ، ثنية كرمل - بزنة زبرج - وهو ماء بجبل من جبال طيبة « فديد ، صوت .

المعنى : يقول بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطنن والقدح ، وهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت ، يريد أنه لا يعبا بهم ولا يكثر لهم .

الإعراب : « أتاني ، أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « أنهم ، أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « مزقون ، خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أتى « عرضي ، مفعول به لمزقون ومضاف إليه « جحاش ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هم جحاش ، ونحو ذلك ، و« جحاش مضاف و « الكرملين ، مضاف إليه « لها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في عمل نصب حال من جحاش الكرملين .

=

وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلَهُ جُمِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ<sup>(١)</sup>

ماسوى المفرد هو المثني والمجموع - نحو : الضَّارِبِينَ ، وَالضَّارِبَتَيْنِ ، وَالضَّارِبِينَ ، وَالضَّرَابَ ، وَالضَّوَارِبَ ، وَالضَّارِبَاتَ - فحُكْمُهَا حُكْمُ الْمَفْرَدِ فِي الْعَمَلِ وَسَأْرُ مَا تَقْدَمُ ذَكَرَهُ مِنَ الشَّرْطِ ؛ فَتَقُولُ : « هَذَا الضَّارِبَانِ زَيْدًا ، وَهَذَا الضَّارِبَاتُ بَكْرًا » ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

— ٢٦٢ — \* أَوَلَيْكَ مَكَّةٌ مِنْ وَرَقِ الْحَبِي \* —

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضي ، حيث أعمل « مزقون ، وهو جمع مزق الذى هو صيغة مبالغة ، لإعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضي » .

والعلماء - رحمهم الله - يذكرون هذا البيت في الاستشهاد على إعمال صيغة فعل كحذر بعد ذكرهم بيت اللاحق السابق ليردوا ما نسب لللاحق إلى سيبويه من أنه أخذ بيته الذى اختلقه له واستدل به في كتابه - وهو إنما يرمى بذلك إلى الطعن في كتاب سيبويه بأن فيه ما لا أصل له - وإنما أورد أئمة العربية هذا البيت ليرهنوا على أن الذى أصله سيبويه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف في لسان العرب الذين يوثق بلسانهم وبنسبة القول إليهم ، فلا يضره أن يكون في كتابه شاهد غير معروف النسبة أو مختلق ، وسيبويه إنما ذكر بيت اللاحق مثالا لا شاهدا ؛ لأن القاعدة ثابتة بدونه .

(١) « وما ، اسم موصول مبتدأ « سوى ، ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول . وسوى مضاف و « المفرد ، مضاف إليه « مثله ، مثل : مفعول ثان لجعل مقدم عليه « جعل ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة من جعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ « في الحكم ، جار ومجرور متعلق بجعل « والشروط ، معطوف بالواو على الحكم « حيثما ، حيث : ظرف متعلق بجعل ، وما : زائدة « عمل ، فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر بإضافة « حيث ، إليها .

٢٦٢ — البيت للعجاج من أرجوزة طويلة ، وهو من شواهد سيبويه في « باب ما يحتمل الشعر ، وانظره في كتاب سيبويه ( ١ - ٨ و ٦٦ ) والأشعوني ( رقم ٧٠٧ ) . =

[ أصله الحَمَام ] وقوله :

٢٦٣ - ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غَفْرًا ذَنبِهِمْ غَيْرُ فُخْرٍ

\* \* \*

== اللغة : د أوالف ، جمع آلفة ؛ وهو اسم الفاعل المؤنث ، وفعله د ألف يألف ، بوزن علم يعلم ، ومعناه أحب ، ووقع في كتاب سيويه مرة د قواطنا ، وهو جمع قاطنة ومعناه ساكنة مكة ، اسم لبلد الله الحرام د ورق ، جمع ورقاه ، وهي أنثى الأورق ، وأراد الحمام الأبيض الذي يضرب لونه إلى سواد الحى ، بفتح الحاء وكسر الميم - أصله الحمام ، فحذف الميم في غير النداء ضرورة ثم قلب الكسرة فتحة والالف ياء .

الإعراب : د أوالفا ، حال من القاطنات المذكور في بيت سابق ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله د مكة ، مفعول به لأوالف د من ورق ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأوالف وورق مضاف ود الحى ، مضاف إليه ، وانظر باب الترخيم الآتى .

الشاهد فيه : قوله د أوالفا مكة ، حيث نصب مكة بأوالف الذى هو جمع تكسير لاسم الفاعل .

٢٦٣ - البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من قصيدة له مطلعها :

أَصْحَوْتَ الْيَوْمَ أُمَّ شَاقَّتْكَ هِرَّةٌ وَمِنَ الْهَبِّ جُنُونٌ مُسْتَعْمِرٌ

وهو من شواهد سيويه ( ١ - ٨ ) والأشموئى ( رقم ٧٠٦ ) .

اللغة : د غفر ، جمع غفور د غفر ، جمع غفور ، مأخوذ من الغفر ، وهو المبالغة بالمكارم والمآثر والمناقب .

الإعراب : د زادوا ، فعل وفاعل د أنهم ، أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه د في قومهم ، الجار والمجرور متعلق بزادوا ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه د غفر ، خبر أن ، وفيه ضمير مستتر فاعل د ذنبهم ، ذنب : مفعول به لغفر ، وذنب مضاف والضمير مضاف إليه ، ود أن ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به زادوا ، والتقدير : ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم د غير ، خبر ثان لأن ، وغير مضاف ود غفر ، مضاف إليه

وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوًا ، وَأَخْفِضَ ، وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضَى (١)

يجوز في اسم الفاعلِ العاملِ إضافته إلى ما يليه من مفعول ، وَنَصَبُهُ لَهُ ؛ فتقول : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ ، وَضَارِبٌ زَيْدًا » فَإِنْ كَانَ لَهُ مَفْعُولَانِ وَأَضْفَقْتَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا وَجِبَ نَصْبُ الْآخَرِ ؛ فتقول : « هَذَا مُطِئٌ زَيْدٍ دِرْهَمًا ، وَمُطِئٌ دِرْهَمٌ زَيْدًا » .

\*\*\*

وَأَجْرُزٌ أَوْ أَنْصَبَ تَابِعَ الَّذِي أُخْفِضَ

ك « سُبَيْتِنِي جَاءَ وَمَالًا مِّنْ نَّهْضٍ » (٢)

يجوز في تابع معمولِ اسمِ الفاعلِ المجرور بالإضافة : الجرُّ ، والنصبُ ، نحو :

== الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » ، حيث أعمل قوله « غفر » الذي هو جمع غفور الذي هو صيغة مبالغة ، إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « ذنبهم » ،

(١) « و انصب ، فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بذى » جار و مجرور متعلق بانصب ، و ذى مضاف و « الإعمال » مضاف إليه « تلوا » مفعول به لانصب « و اخفض » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وهو » ضمير منفصل مبتدأ « لنصب » جار و مجرور متعلق بقوله « مقتضى » الآتى فى آخر البيت . و نصب مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « سواء » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، و سوى مضاف و الهاء مضاف إليه « مقتضى » خبر المبتدأ الذى هو الضمير المنفصل .

(٢) « اجرز » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجويا تقديره أنت « أو » عاطفة « انصب » فعل أمر ، و فيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعله « تابع » تنازعه الفعلان قبله ، و كل منهما يطلبه مفعولا ، و تابع مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « اخفض » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، و الجملة لا محل لها صلة الموصول .



« هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَعَمْرٌا » ؛ فالجر مراعاة للفظ ، والنصب على إضمار فعلٍ — وهو الصحيح — والتقدير : « ويضرب عمراً » أو مراعاةً لمحلّ المحفوض ، وهو المشهور ، وقد رُوِيَ بالوجهين قوله :

٢٦٤ — الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهَيْجَانَ وَعَعِيدَهَا

عُودًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

٢٦٤ — البيت للأعشى ميمون بن قيس .

اللغة : « الواهب » الذى يعطى بلا عوض « الهجان » بكسر الهاء : البيض ، وهو لفظ يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم « عودا » جمع عائد ، وهى الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها ، وسميت عائدًا لأن ولدها يعود بها ، أى : يلجأ إليها ، وهو جمع غريب ، ويندر مثله فى العربية « تزجى » تسوق .

المعنى : يمدح قيساً بأنه يهب المائة من النوق البيض الحديثة المهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها . الإعراب : « الواهب » يجوز أن يكون مجروراً نعتاً لقيس المذكور فى بيت سابق على بيت الشاهد ، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو الواهب الخ ، وفى الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل ، والواهب مضاف والمائة مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « الهجان » بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معا ، أو نعت له على اللفظ « وعيدها » يروى بالنصب وبالجر ؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة ، وأما النصب فعلى العطف على محله ، أو بإضمار عامل ، ويصح تقدير هذا العامل فعلاً كما يصح تقديره وصفاً منونا « عودا » نعت للمائة ، وهو تابع للمحل « تزجى » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود على المائة فاعل « بينها » بين : ظرف متعلق بتزجى ، وبين مضاف وما : مضاف إليه « أطفالها » أطفال : مفعول به لتزجى ، وأطفال مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النوق مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وعيدها » فإنه روى بالوجهين : الجر ، والنصب ، تبعاً لفظ الاسم الذى أضيف إليه اسم الفاعل أو محله ، وقد بينا وجه كل واحد منهما كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب .

بنصب «عَبْدٌ» وجره ، وقال الآخر :

٢٦٥ — هَلْ أَنْتَ بَاعْتِ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا

أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ

بنصب «عَبْدٌ» [عَطْفًا] على محل «دينار» أو على إضمار فعل ، والتقدير :

«أو تبعت عبداً [رباً]» .

\*\*\*

٢٦٥ — هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها ، ويقال : إنه من صنع النحويين ،

وهو من شواهد سيويه ( ١ — ٨٧ ) والأشموقي ( رقم ٧٠٨ ) .

اللغة : «باعث» مرسل «دينار» اسم رجل ، أو اسم جارية ، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة ، والأول أولى ؛ لكونه قد عطف عليه «عبد رب» ، وبين أنه أخو عون بن مخراق .

الإعراب : «هل» حرف استفهام «أنت» مبتدأ «باعث» خبر المبتدأ ، و«باعث مضاف و «دينار» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «لحاجتنا» الجار والمجرور متعلق ب«باعث» ، و«حاجة» مضاف و«نا» مضاف إليه «أو» عاطفة «عبد» يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله ، أو على أنه معمول لعامل مقدر ، وهذا العامل يجوز أن تقدره فعلا : أي تبعث عبد رب ، ويجوز أن تقدره وصفا منونا : أي باعث عبد رب ، و«عبد مضاف و «رب» مضاف إليه «أخا» صفة لعبد أو عطف بيان عليه ، وأخا مضاف و «عون» مضاف إليه «ابن» صفة لعون ، وابن مضاف و «مخراق» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «أو عبد عون» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل ، كما بيناه في الإعراب ، ويجوز فيه وجه ثان — وهو الجر بالعطف على اللفظ ، وقد مر تفصيل ذلك في البيت السابق .

ومثله قول رجل من قيس عيلان ( وأنشده سيويه : ١ / ٨٧ ) :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَنَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ

فنصب «زناد راع» بالعطف على محل «فضة» و«الوفضة» : الكنانة التي توضع

فيها السهام .

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ (١)  
 فَهوَ كِفْعَلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي (٢)

جميع ما تقدم في اسم الفاعل — من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، بشرط الاعتماد ، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً — يثبت لاسم المفعول ؛ فتقول : « أَمْضُرُوبُ الزَّيْدَانِ — الآنَ ، أو غداً » ، أو « جَاءَ الْمَضْرُوبُ أَبُوهُمَا — الآنَ ، أو غداً ، أو أمسٍ » .

وحكمه في المعنى والعمل حُكْمُ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ؛ فيرفع المفعول كما يرفعه فِعْلُهُ ؛ فكما تقول : « ضَرِبَ الزَّيْدَانِ » تقول : « أَمْضُرُوبُ الزَّيْدَانِ » ؟ وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا وَنَصَبَ الْآخَرَ ، نحو : « الْمُعْطَى كِفَافًا يَكْتَفِي »

(١) « وكل ، مبتدأ ، وكل مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « قرر ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « لاسم ، جار ومجرور متعلق بقر ، واسم مضاف و « فاعل ، مضاف إليه « يعطى ، فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول « اسم ، مفعول ثان يعطى ، واسم مضاف و « مفعول ، مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ « بلا تفاضل ، الجار والمجرور متعلق بيعطى ، ولا التي هي هنا اسم بمعنى غير مضاف و « تفاضل ، مضاف إليه ، وقد سبق نظيره مرارا .

(٢) « فهو ، ضمير منفصل مبتدأ « كفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « صيغ ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر صلة لفعل « للمفعول ، جار ومجرور متعلق بصيغ « في معناه ، الجار والمجرور متعلق بما تضمنه الكاف في قوله كفعل من معنى التشبيه ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « كالمعطى ، الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارا ، « و آل ، في قوله « المعطى ، موصولة مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها . « وفي المعطى ، ضمير مستتر يعود على « آل ، نائب فاعل ، وهذا الضمير مفعول أول « كفافا ، مفعول ثان للمعطى ، وجملة « يكتفى ، من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو آل الموصولة .

فالفعول [الأول] ضمير مستتر عائد على الألف واللام ، وهو مرفوع لقيامه مقامَ الفاعل ، و « كَفَافًا » المفعول الثاني .

\*\*\*

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى ، كَ «مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ»<sup>(١)</sup>

يجوز في اسم المفعول أن يُضَافَ إِلَى ما كان مرفوعاً به ؛ فتقولُ في قولك : « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ » : « زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ » فتضيف اسمَ المفعولِ إِلَى ما كان مرفوعاً به ، ومثلهُ « الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ » ، والأصل : « الْوَرَعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ » ولا يجوز ذلك في اسمِ الفاعل<sup>(٢)</sup> ، فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الْأَبِ زَيْدًا » تريد « ضَارِبِ أَبِيهِ زَيْدًا » .

\*\*\*

(١) « وقد ، حرف تقليل » يضاف ، فعل مضارع مبني للمجهول « ذا ، نائب فاعل يضاف « إلى اسم ، جار ومجرور متعلق بـ يضاف « مرتفع ، صفة لاسم « معنى ، تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض « كحمود ، الكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل ، محمود : خبر مقدم ، ومحمود مضاف و « المقاصد ، مضاف إليه « الورع ، مبتدأ مؤخر .

(٢) اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصراً كضامر وطاهر ، وإما أن يكون فعله متعدياً لواحد كراحم وضارب ، وإما أن يكون فعله متعدياً لاثنين كالمعطى والسائل ، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً إن أريد به الدوام ، ويصير حينئذ صفة مشبهة ، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامى الذمار ، وإن كان من فعل متعد لاثنين امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعاً ، وإن كان من فعل متعد لواحد فللنحاة فيه ثلاثة أقوال ؛ أولها : لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقاً ، وهو رأى جمهرة النحاة ، وثانيها : تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله كالمثال الذى ذكره الشارح ، وثالثها : تجوز إضافته إن حذف مفعوله ، وهو رأى ابن عصفور ، ويشهد له قول الشاعر :

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ مِمَّنَّاعٍ وَإِنْ بَخِيلًا

فقد أضاف « الراحم ، إلى « القلب ، وأصله فاعله .

## أبنية المصادر

فَعَلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرِ الْمَعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ، كـ «رَدَّ رَدًّا» (١)

الفعلُ الثلاثي [ المتعدّي ] يجرُّ مَصْدَرَهُ على « فَعَلٍ » قِيَاسًا مُطَرِّدًا ، نَصٌّ على ذلك سيبويه في مواضع ؛ فتقول : رَدَّ رَدًّا ، وَضَرَبَ ضَرْبًا ، وَقَهِمَ قَهْمًا ، وَزَعَمَ بعضهم أنه لا ينقاسُ ، وهو غير سديد .

\* \* \*

وَقِيلَ اللَّازِمُ بِأَبُو فَعَلٍ كَفَرَحٍ ، وَكَجَوَى ، وَكَشَلَّ (٢)

أى : يجرُّ مصدرَ فَعَلٍ اللَّازِمِ على فَعَلٍ قِيَاسًا ، كَفَرَحٍ فَرَحًا ، وَجَوَى جَوَى ، وَشَلَّتْ يَدُهُ شَلًّا .

\* \* \*

وَفَعَلٌ اللَّازِمُ مِثْلَ فَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ ، كَفَعَدَا (٣)

(١) « فعل ، مبتدأ ، قياس ، خبر المبتدأ ، وقياس مضاف و مصدر ، مضاف إليه ، ومصدر مضاف و « المعدي ، مضاف إليه ، وأصله نعت محذوف : أى مصدر الفعل المعدي « من ذى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدي ، وذى مضاف و « ثلاثة ، مضاف إليه « كرد ، الكاف جارة لقول محذوف ، رد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه « ردا ، مفعول مطلق .

(٢) « وفعل ، مبتدأ أول ، اللازم ، نعت « باب ، باب : مبتدأ ثان ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه « فعل « خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « كفرح ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف و « كجوى وكشَلَّ ، معطوفان على كفرح .

(٣) « وفعل ، مبتدأ أول ، اللازم ، نعت « مثل ، حال من الضمير المستتر فى اللازم ، ومثل مضاف و « فعدا ، قصد لفظه : مضاف إليه « له ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا : فِعَالًا ، أَوْ فِعْلَانًا — فَادِرٌ — أَوْ فِعَالًا<sup>(١)</sup>  
 فَأَوْلٌ لِيذِي أَمْتِنَاعٍ كَأَبِي ، وَالثَّانِ لِذِي اقْتَضَى تَقْلِبًا<sup>(٢)</sup>  
 لِلدَّاءِ فِعَالٌ أَوْ لِيَصَوْتٍ ، وَشَمَلٌ سِيرًا وَصَوْتًا الْفِعِيلُ كَصَهْلٍ<sup>(٣)</sup>

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعَلٍ اللَّازِمِ عَلَى فُعُولٍ قِيَاسًا ؛ فَتَقُولُ : « قَمَدًا قُعُودًا ، وَغَدَا غُدُودًا ،  
 وَبِكْرًا بُكُورًا » .

= مقدم « فِعُولٌ » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر  
 المبتدأ الأول « باطراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في  
 الخبر « كغدا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام :  
 وذلك كأن كغدا .

(١) « ما » مصدرية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجرور بـ « لم »  
 واسمه ضمير مستتر فيه « مستوجباً » خبر يكن ، وفي مستوجب ضمير مستتر فاعل « فِعَالًا »  
 مفعول به لمستوجباً « أَوْ فِعْلَانًا » معطوف على قوله « فِعَالًا » « فَادِرٌ » فعل أمر ، وفاعله  
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل  
 لها من الإعراب « أَوْ فِعَالًا » معطوف على قوله « فِعْلَانًا » .

(٢) « فَأَوْلٌ » مبتدأ « لِيذِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وذو مضاف  
 و « أَمْتِنَاعٍ » مضاف إليه « كَأَبِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف  
 « وَالثَّانِ » مبتدأ « لِلذِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « اقْتَضَى » فعل ماضٍ ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه « تَقْلِبًا » مفعول به لاقتضى ، والجملة لا محل لها صلة .

(٣) « لِلدَّاءِ » قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فِعَالٌ » مبتدأ  
 مؤخر « أَوْ » عاطفة « لِيَصَوْتٍ » جار ومجرور معطوف على قوله للداء « وَشَمَلٌ » فعل ماضٍ  
 « سِيرًا » مفعول به مقدم على الفاعل « وَصَوْتًا » معطوف عليه « الْفِعِيلُ » فاعل شمل « كَصَهْلٍ »  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأن كصهل .

وأشار بقوله : « ما لم يكن مستوجباً فعلاً — إلى آخره » إلى أنه إنما يأتي مصدره على فُعُول ، إذا لم يستحق أن يكون مصدره على : فِعَال ، أو فَعْلَان ، أو فُعَال .

فالذي استحق أن يكون مصدره على فِعَال هو : كل فعل دل على امتناع ، كإبي إياه ، ونفَرَ نِفَاراً ، وَشَرَدَ شِرَاداً ، و [ هذا ] هو المراد بقوله : « فأول الذي امتناع » .

والذي استحق أن يكون مصدره على فَعْلَان هو : كل فعل دل على تقلب ؛ نحو : « طافَ طَوْفَانًا ، وَجَالَ جَوْلَانًا ، وَزَا نَزَوَانًا » ، وهذا معنى قوله : « والثاني للذي اقتضى تقلباً » .

والذي استحق أن يكون مصدره على فُعَال هو : كل فعل دل على داء ، أو صوت ؛ فثالث الأول : سَعَلَ سُعَالًا ، وَزُكِمَ زُكْمًا ، وَمَشَى بِطَنُهُ مُشَاءً . ومثالث الثاني : نَعَبَ الْغُرَابُ نُعَابًا ، وَنَعَقَ الرَّاعِي نُعَاقًا ، وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزْأًا ، وهذا هو المراد بقوله : « للثالث فُعَال أو لصوت » .

وأشار بقوله : « وشمل سيراً وصوتاً الفِعِيلُ » إلى أن فِعِيلاً يأتي مصدرًا لما دل على سَيْر ، ولما دل على صَوْت ؛ فثالث الأول : ذَمَلَّ ذَمِيلًا ، وَرَحَلَ رَحِيلًا ، ومثالث الثاني : نَعَبَ نَعِيْبًا ، وَنَعَقَ نَعِيْقًا [ وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيْرًا ، وَصَهَلَتْ الْخَيْلُ صَهِيْلًا ] .

\*\*\*

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِقَمْلًا كَسَهْلَ الْأَمْرُ ، وَزَيْدٌ جَزُلًا<sup>(١)</sup>

(١) « فُعُولَةٌ ، مبتدأ ، فعالة ، معطوف عليه بإسقاط العاطف « لفعلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كسهل ، الكاف جارة لقول محذوف ، وسهل : فعل ماض « الأمر ، فاعل سهل « وزيد ، مبتدأ ، والجملة من « جزلا ، وقاطعه المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

إذا كان الفعل على فُعلٍ — [ولا يكون إلا لازماً] — يكون مصدره كَلَى  
فُعُولَةٌ ، أو كَلَى فَعَالَةٌ ، فمثال الأول : سَهَّلَ سُهولةً ، وَصَبَّ صُوبَةً ، وَعَدَّبَ  
عُدُوبَةً ، ومثال الثاني : جَزَلَ جَزَالَةً ، وَفَصَحَ فَصَاحَةً ، وَضَخَمَ ضَخَامَةً .

\*\*\*

وَمَا أَنَّى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ ، كَسَخَطٍ وَرَضَى (١)

يعنى أن ما سبق ذِكْرُهُ في هذا الباب هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل  
الثلاثي ، وما ورد على خلاف ذلك فليس بِمَقْبُولٍ ، بل يُقْتَصَرُ فِيهِ على  
السمع ، نحو : سَخَطَ سَخَطًا ، وَرَضَى رِضًا ، وَذَهَبَ ذَهَابًا ، وَشَكَرَ شُكْرًا ،  
وَعَظَّمَ عَظْمَةً .

\*\*\*

وَعَظِيمٌ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْبِسٍ مُصَدَّرِهِ كَقَدْسٍ التَّقْدِيسِ (٢)

(١) «وما» اسم شرط : مبتدأ «أنى» فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه «مخالفا» حال من الفاعل المستتر «لما» جار ومجرور متعلق بمخالف ، والجملة من  
«مضى» وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة «ما» المجرور محلا باللام «فبابه» الفاء  
واقعة في جواب الشرط ، باب : مبتدأ ، وباب مضاف والماء مضاف إليه «النقل»  
خير المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب  
في محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به .

(٢) «وعظيم» مبتدأ أول ، وغير مضاف و«ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف  
و«ثلاثة» مضاف إليه «مقبس» مبتدأ ثانٍ ، ومقبس مضاف ، ومصدر من «مصدره»  
مضاف إليه ، ومصدر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «كقدس» جار ومجرور متعلق  
بمحذوف حال من المضاف إليه «التقديس» خير المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره  
في محل رفع خبر المبتدأ الأول .



وَزَكِّهِ تَزَكِيَةً ، وَأَجْمَلًا ، إِجْمَالًا مِّنْ تَجْمُلًا تَجْمِيلًا<sup>(١)</sup>  
 وَاسْتَعِيدِ اسْتِعَادَةً ، ثُمَّ أَقِيمِ ، وَقَالِيًا ذَا النَّا لَزِيمًا<sup>(٢)</sup>  
 وَمَا يَلِي الْأَخِيرُ مُدًّا وَافْتِحًا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِي مِمَّا افْتُحِيَ<sup>(٣)</sup>  
 بِهِمْزٍ وَصَلٍ : كَأَصْطَفَى ، وَضَمًّا مَا يَرِيعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَفَسَا<sup>(٤)</sup>

(١) «وزكه ، زك : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «تزكية ، مفعول مطلق «وأجلا ، فعل أمر ، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إجمال ، مفعول مطلق ، وإجمال مضاف و «من ، اسم موصول مضاف إليه «تجملا ، مصدر تقدم على عامله «تجملا ، فعل ماض ، وألفه للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة «من ، .

(٢) «وغالبا ، حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في قوله «لزم ، الآتي في آخر البيت «ذا ، اسم إشارة : مبتدأ «النا ، قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان أو نعمت لاسم الإشارة ، والجملة من «لزم ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) «وما ، اسم موصول : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «مد الآتي «يلي ، فعل مضارع «الآخر ، فاعل يلي ، ومفعوله محذوف : أي ما يليه الآخر ، والجملة لا محل لها صلة «مد ، فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وافتحا ، الواو عاطفة ، افتحا : فعل أمر ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، وفيه ضمير مستتر وجوبا فاعل «مع ، ظرف متعلق بمد ، ومع مضاف و «كسر ، مضاف إليه . و «كسر مضاف و «تلو ، مضاف إليه ، وتلو مضاف و «الثان ، مضاف إليه «ما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «تلو ، والجملة من «افتحا ، ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة «ما ، المجرورة محلا بمن .

(٤) «بهمز ، جار ومجرور متعلق بافتحا في البيت السابق ، وهمز مضاف و «وصل ، مضاف إليه «كأصطفى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وضم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما ، اسم موصول : مفعول به لضم ، والجملة من «يريع ، وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «في أمثال ، جار ومجرور متعلق بضم ، وأمثال مضاف ، وقوله «قد تلبسا ، قصد لفظه : مضاف إليه .

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ مَصَادِرَ غَيْرِ الثَّلَاثِي ، وَهِيَ مَقِيَسَةٌ كُلُّهَا .

فَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ ، فَمَا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ مَعْتَلًا ؛ فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَصَدْرُهُ عَلَى تَفْعِيلٍ ، نَحْوُ : « قَدَسَ تَقْدِيسًا » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ) وَيَأْتِي — أَيْضًا — عَلَى [ وَزْنِ ] فِعَالٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ) وَيَأْتِي عَلَى فِعَالٍ بِتَخْفِيفِ الْعَيْنِ ، وَقَدْ قُرِيَ : ( وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ) بِتَخْفِيفِ الدَّالِ ،

وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا فَصَدْرُهُ كَذَلِكَ ، لَكِنْ يَحْذَفُ يَاءُ التَّفْعِيلِ ، وَيَعْوِضُ عَنْهَا التَّاءُ ؛ فَيَصِيرُ مَصْدَرُهُ عَلَى <sup>(١)</sup> تَفْعَلَةٍ ، نَحْوُ : « زَكَّى تَزْكِيَةً » وَنَدَّرَ بِجِيئِهِ عَلَى تَفْعِيلٍ ، كَقَوْلِهِ :

٢٦٦ — بَاتَتْ مُنْزَى دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا مُنْزَى شَهْلَةَ صَبِيًا

(١) بجيء مصدر فعل المضعف العين على مثال التفعلة على ثلاثة أنواع : واجب ، وكثير ، ونادر . فأما الواجب فيكون في مصدر المثل اللام منه نحو زكى تركية ، ووفى توفية ، وأدى تأدية . وأما الكثير فيكون في مهموز اللام منه ، نحو خطأته تخطئة ، وهنأته تهئة ، وحلأته تحلئة ، وجزأته تجزئة ، ونشأته تنشئة ، وأما النادر فيكون في الصحيح اللام منه ، نحو قدم تقدمه ، وجرب تجربته ، وجاء في المضاعف نحو : حلأته تحلة ، ومنه قوله تعالى : ( قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ) أى تحليلها بالكفارة .

٢٦٦ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « باتت » يطلق على معنيين ، أحدهما — وهو الأشهر — أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل ؛ فيقابل « ظل » الذي يقصد به تخصيص الفعل بالنهار ، والثاني : أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت « تنزى » تحرك « شهلة » هى المرأة العجوز .

المعنى : يصف امرأة بالضعف وذهاب المنة ، وهى تجذب دلوها من البئر ؛ فيقول : إنها تحرك حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه .

الإعراب : « باتت » ، بات : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « تنزى » ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه « دلوها » =

وإن كان مهموزاً — ولم يذكره المصنف هنا — فمصدره على تنعيل ، وعلى تفعلة ، نحو : حَطَّأً تَحْطِيطًا وَتَحْطِيطَةً ، وَجَزَأً تَجْزِئًا وَتَجْزِئَةً ، وَنَبَأً تَنْبِئًا وَتَنْبِئَةً .

وإن كان على « أَفْعَل » فقياسُ مصدره على إفعالٍ ، نحو : أكرم إكراماً ، وَأَجْمَلَ إجمالاً ، وَأَعْطَى إعطاءً .

هذا إذا لم يكن معتلّ العين ؛ فإن كان مُعْتَلّ العين نُقِلَتْ حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت<sup>(١)</sup> ، وَعُوِّضَ عنها تاء التانيث غالباً ، نحو : أقام إقامة ، والأصلُ : إقواماً ، فنقلت حركة الواو إلى الفاء ، وحذفت ، وَعُوِّضَ عنها تاء التانيث ، فصار إقامة .

وهذا هو المراد بقوله : « ثم أقم إقامة » ، وقوله : « وغالباً ذا التاء لزم »

== دلو : مفعول به تنزى ، ودلو مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر بات ، فإذا قدرته فعلاً تاماً فالجملة في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه « تنزياً ، مفعول مطلق » كما ، الكاف جارة ، وما : مصدرية « تنزى ، فعل مضارع « شهلة ، فاعل تنزى « صيباً ، مفعول به انتزى ، و « ما ، المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بقوله : « تنزياً ، أو بمحذوف صفة له ، أى : تنزياً مشابهاً تنزياً المعجوز صيباً .

الشاهد فيه : قوله « تنزياً ، حيث ورد بوزان التفعيل وهو مصدر فعل — بتضعيف العين — الملل اللام ، وذلك نادر ، والقياس التفعلة كالزكية ، والتنزية ، والترضية ، والتوفية ، والتأدية ، والتولية ، والتخلية ، والتحلية .

(١) أصل إقامة مثلاً : إقوام كإكرام ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن ، فقلبت هذه الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان ، لحذفت إحداهما وعوض منها التاء فصار إقامة ، وقد ذهب سيويه إلى أن المحذوفة من الألفين هي الألف الزائدة ، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفة هي المنقلبة عن العين .

إشارة إلى ما ذكرناه من أن التاء تُعَوِّضُ غالباً ، وقد جاء حذفها ، كقوله تعالى :  
(وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) (١) .

وإن كان على وزن تَفَعَّلَ ، فقياسُ مَصْدَرِهِ تَفَعَّلٌ — بضم العين — نحو :  
تَجَمَّلَ تَجْمُلاً ، وَتَعَلَّمَ تَعَلُّماً ، وَتَكْرَمَ تَكْرُماً .

وإن كان في أوله همزة وصل كسِرَ ثالِثُهُ ، وزيد ألف قبل آخره ، سواء كان على  
وزن انْفَعَلَ ، أَوْ افْتَعَلَ ، أَوْ اسْتَفَعَلَ ، نحو : انْطَلَقَ انْطِلَاقاً ، وَاصْطَفَى اصْطِفَاءً ،  
وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً ، وهذا معنى قوله : « وما يلي الآخرُ مُدٌّ وافتحاً » .

فإن كان استفعل معتل العين نُقِلَتْ حركَةُ عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت ،  
وَعُوِّضَ عنها تاء التأنيث لزوماً ، نحو : اسْتِعَاذَ اسْتِعَاذَةً ، وَالْأَصْلُ اسْتِعَمَوْا إِذَا ، فنقلت  
حركة الواو إلى العين — وهي فاء الكلمة — [ وحذفت ] وَعُوِّضَ عنها التاء ، فصار  
اسْتِعَاذَةً ، وهذا معنى قوله : « واستعد استعاذة » .

ومعنى قوله : « وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّأَ » أنه إن كان الفعل على وزن  
« تَفَعَّلَ » يكون مَصْدَرُهُ على تَفَعَّلٌ — بضم رابعه — نحو : « تَلَمَّأَ تَلَمُّماً ،  
وَتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرُجاً » .

\*\*\*

فِعْلَانِ أَوْ فِعْلَةٌ — لِفَعْلَلًا ، وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوْلَا (٢)

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أن حذف هذه التاء شاذ مطلقاً ، واختار ابن مالك أنه  
إذا أضيف المصدر ذو التاء المعوض بها جاز في السعة حذف هذه التاء ، وهذا هو الصواب ؛  
لوروده في القرآن الكريم والحديث النبوي

(٢) « فعلا ، مبتدأ ، أو فعلة ، معطوف على فعلا ، فعللا ، جار ومجرور متعلق  
بمحدوف خبر المبتدأ ، واجمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
مقيساً ، مفعول ثان تقدم على المفعول الأول ، ثانياً ، مفعول أول لاجعل ، لا أولاً ،  
لا : حرف عطف ، أولاً : معطوف على قوله « ثانياً » .

يَأْتِي مَصْدَرُ فَعَلَّ عَلَى فِعْلَالٍ : كَدَخَرَجَ دَخْرَاجًا ، وَسَرَهَفَ سِرْهَافًا ،  
وَعَلَى فَعْلَلَةٍ — وَهُوَ الْمَقِيسُ فِيهِ — نَحْوُ : « دَخَرَجَ دَخْرَجَةً ، وَبَهَرَجَ بَهْرَجَةً ،  
وَسَرَهَفَ سِرْهَفَةً » .

\*\*\*

لِفَاعَلٍ : الْفِعَالُ ، وَالْمَفَاعَلَةُ ، وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَةً<sup>(١)</sup>

كُلُّ فِعْلٍ عَلَى وَزْنِ فَاعَلٍ فَمَصْدَرُهُ الْفِعَالُ وَالْمَفَاعَلَةُ ، نَحْوُ : « ضَارَبَ ضِرَابًا  
وَمُضَارَبَةً ، وَقَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً ، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصِمَةً » .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَغَيْرُ مَا مَرَّ — لِمَخ » إِلَى أَنْ مَا وَرَدَ مِنْ مَصَادِرِ غَيْرِ الثَّلَاثِي عَلَى  
خِلَافِ مَا مَرَّ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : « عَادَلَةً » كَانَ السَّمَاعُ لَهُ عَدِيلًا ،  
فَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا بَيَّنَّ ، كَقَوْلِهِمْ — فِي مَصْدَرِ فَعَلَّ الْمَعْتَلِّ — تَفْعِيلًا ، نَحْوُ :

\* بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا \* [ ٢٦٦ ]

وَالْقِيَاسُ تَنْزِيَّةً ، وَقَوْلُهُمْ فِي مَصْدَرِ حَوَقَلَ حِيقَالًا ، وَقِيَاسُهُ حَوَقَلَةٌ — نَحْوُ :  
« دَخَرَجَ دَخْرَجَةً » — وَمِنْ وَرُودِ « حِيقَالٍ » قَوْلُهُ :

٢٦٧ — يَا قَوْمِ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

(١) « لِفَاعَلٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « الْفِعَالُ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ  
« وَالْمَفَاعَلَةُ » مَعْطُوفٌ عَلَى الْفِعَالِ « وَغَيْرُ » مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ ، وَغَيْرُ مُضَافٌ وَ « مَا » اسْمٌ  
مَوْصُولٌ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ « مَرَّ » وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَفِي فِيهِ جَوَازٌ لَا مَعْلٍ لَهَا صِلَةٌ  
الْمَوْصُولِ « السَّمَاعُ » مُبْتَدَأٌ ثَانِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ « عَادَلَةً » وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَفِي فِيهِ جَوَازٌ فِي مَعْلٍ  
رَفَعُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرُهُ فِي مَعْلٍ رَفَعُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ .

٢٦٧ — الْبَيْتُ مِنَ الشُّوَاهِدِ الْمَجْهُولَةِ لِنَسْبَتِهَا .

اللُّغَةُ : « حَوَقَلْتُ » كَبُرْتُ وَضَمَمْتُ « أَوْ دَنَوْتُ » قَرَبْتُ مِنْ هَذَا .

الْمَعْنَى : يَقُولُ : لِأَنِّي قَدْ كَبُرْتُ سُنِّي ، وَضَمَمْتُ عَنِ الْقِيَامِ بِأُمُورِ نَفْسِي ، أَوْ قَرَبْتُ =

وقولهم — في ما ز تَفَعَّلَ — تَفَعَّلَا ، نحو : تَمَلَّقَ تَمَلِّقًا<sup>(١)</sup> ، والقياسُ تَفَعَّلَ تَفَعَّلَا ، نحو : تَمَلَّقَ تَمَلَّقًا .

\*\*\*

وَفَعَلَةٌ لِرَمَّةٍ كَجَلَسَتْهُ وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْهُ<sup>(٢)</sup>

إذا أريدَ بيانُ الرَمَّةِ من مصدرِ الفعلِ الثلاثيِّ قيلَ فَعَلَةٌ — بفتحِ الفاءِ — نحو : ضربتُهُ ضَرْبَةً ، وقتلته قَتَلَةً .

= من ذلك ، وشر الكبر الموت ، أى : القرب منه ، والكلام خير لفظاً ، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحنون على الفارط من شبايه وقوته .

الإعراب : ديا ، حرف نداء « قوم ، منادى ، وهو مضاف وباء المتكلم المحذوفة للتخفيف والاجتزاء عنها بالكسرة مضاف إليه ، قد ، حرف تحقيق « حوقلت ، فعل وفاعل « أو ، عاطفة « دنوت ، فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بأو على جملة حوقلت « وشر ، مبتدأ ، وشر مضاف و « حيقال ، مضاف إليه ، وحيقال مضاف و « الرجال ، مضاف إليه « الموت ، خير المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « حيقال ، حيث ورد على زنة فعلال — بكسر فسكون — وهو مصدر « حوقل ، المصحح بـ « حرج ، لئن مصدره أن يكون بزنة الفعللة .

(١) بما ورد من ذلك قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ أَحْبَابٌ : فَحُبُّ عِلَاقَةٍ ، وَحُبُّ تَمَلِّقٍ ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلِ

والتملق — بكسر التاء والميم جميعاً ، وفتح اللام مشددة — هو التودد والتلطف .

(٢) « وفعلة ، مبتدأ « لمرة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « جلسه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقوله « وفعلة هيئة جلسه ، فى الإعراب مثل الشطر الأول .

هذا إذا لم يُبَيَّن المصدرُ على تاء التأنيث ، فإن بُيِّنَ عليها وُصِفَ بما يدل على الوَحْدَةِ<sup>(١)</sup> نحو: نَعْمَةٌ ، وَرَحْمَةٌ ، فإذا أريدَ المرة وصف بواحدة .  
وإن أريدَ بيانَ الهيئةِ منه قيل : فِعْلَةٌ — بكسر الفاء — نحو : جَلَسَ جِلْسَةٌ حسنة ، وقَمَدَ قَمَدَةً ، ومات مَيِّتَةً .

\*\*\*

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّالِثَةِ . وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْرَةِ<sup>(٢)</sup>  
إذا أريدَ بيانَ المرة من مصدر الزيد على ثلاثة أحرفٍ ، زيدَ على المصدر تاء التأنيث ، نحو : أكرمته إِكْرَامَةً ، ودَحَرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً .  
وشذ بناء فِعْلَةٌ للهيئة من غير الثلاثي ، كقولهم : هِيَ حَسَنَةُ الْخُمْرَةِ ، فَبَنَوْا فِعْلَةً من « اختمر » و « هو حسنُ العِمةِ » فبنوا فِعْلَةً من « نَعِمَ » .

\*\*\*

(١) المصدر المبنى على التاء إما أن يكون أوله مفتوحاً كرحمة ونعمة ، وإما أن يكون أوله مضموماً مثل كدرة وزرقه وحررة ، وإما أن يكون أوله مكسوراً ، نحو : نشدة وذربة ؛ فإن كان أوله مفتوحاً وأريدَ الدلالة على المرة منه ووصف بالواحدة كما قال الشارح ؛ لتمييز الدال على الحدث من الدال على المرة ، أما إن كان أوله مضموماً أو مكسوراً وأريدَ الدلالة على المرة منه فإنه يكفي فتح أوله ، وبهذا الفتح يميز الدال على المرة من الدال على الحدث ، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق الشارح غير مستقيم .

(٢) « في غير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستكن في خبر المبتدأ الآتي ، وغير مضاف و « ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف و « الثلاث ، مضاف إليه « بالتاء ، قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المرة ، مبتدأ مؤخر « وشذ ، فعل ماضٍ « فيه ، جار ومجرور متعلق بشذ « هيئة ، فاعل شذ « كالخمره ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

أبنية أسماء الفاعلين والفعولين  
(والصفات المشبهة بها)

كفَاعِلٍ صُنِعَ اسْمٌ فَاعِلٍ : إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ، كَمَثَلِ (١)

إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال « فاعِلٍ » وذلك مقيسٌ في كل فعل كان على وزن فَعَلَ - بفتح العين - متعدياً كان أو لازماً ، نحو : ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب ، وغذاً فهو غاذٍ .

فإن كان الفعلُ على وزن فَعِلَ - بكسر العين - فإما أن يكون متعدياً ، أو لازماً ؛ فإن كان متعدياً بقياسه أيضاً أن يأتي اسمُ فاعِلِه على فاعِلٍ ، نحو : رَكِبَ فهو راكب ، وَعَلِمَ فهو عالم ، وإن كان لازماً ، أو كان الثلاثيُّ على فَعَلَ - بضم العين - فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعل إلا سماعاً ، وهذا هو المراد بقوله :

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلْتُمْ وَفَعِلَ غَيْرَ مُعَدِّي ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلَ (٢)

(١) « كفاعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو قوله : اسم فاعل ، الآتي « صنع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اسم ، مفعول به لصنع ، واسم مضاف و فاعل ، مضاف إليه « إذا ، ظرف متعلق بصنع « من ذي ، جار ومجرور متعلق بقوله « يكون ، الآتي ، وذو مضاف و « ثلاثة ، مضاف إليه « يكون ، فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كغذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كقولك غذا .

(٢) « وهو قليل ، مبتدأ وخبر « في فعلت ، جار ومجرور متعلق بتقليل « وفعل ، معطوف على فعلت « غير ، حال من فعل ، وغير مضاف و « معدى ، مضاف إليه « بل ، حرف دال على الانتقال والإضراب « قياسه ، قياس : مبتدأ ، وقياس مضاف والماء مضاف إليه « فعل ، خبر المبتدأ .



وَأَفْعَلٌ ، فَعْلَانٌ ، نَحْوُ أَشْرٍ ، وَنَحْوُ صَدْيَانَ ، وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ<sup>(١)</sup>

أى : إثنين اسم الفاعل على [ وزن ] فاعِلٍ قليلٍ في فَعْلٍ — بضم العين — كقولهم : حَضَّ فهو حَامِضٌ ، وفي فَعِلَ — بكسر العين — غير متمدٍّ ، نحو : أَمِنَ فهو آمِنٌ [ وَسَلِمَ فهو سَالِمٌ ، وَعَقِرَتِ المرأةُ فهي عَاقِرٌ ]

بل قياسُ اسم الفاعل من فَعِلَ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِلٍ — بكسر العين — نحو : « نَضَرَ فهو نَضِرٌ ، وَبَطَرَ فهو بَطِرٌ ، وَأَشْرَ فهو أَشْرٌ » أو على فَعْلَانٍ ، نحو : « عَطَشَ فهو عَطْشَانٌ ، وَصَدَى فهو صَدْيَانٌ » أو على أَفْعَلٍ ، نحو : « صَوَدَ فهو أَصْوَدٌ ، وَجَهَرَ فهو أَجْهَرٌ » .

وَفَعْلٌ أَوْلى ، وَفَعِيلٌ يَفْعُلُ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ ، وَالْفِعْلُ جَمَلٌ<sup>(٢)</sup>  
وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَائِلٌ وَفَعْلٌ ، وَبِسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَفْنَى فَعْلٌ<sup>(٣)</sup>

إذا كان الفعلُ على وزن فَعْلٍ — بضم العين — كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ كـ « ضَخْمٌ فهو ضَخْمٌ » ، وشهُمٌ فهو شَهْمٌ » وعلى فَعِيلٍ ، نحو : « جَمَلٌ

(١) « وَأَفْعَلٌ ، معطوف على فعل الواقع خبراً في البيت السابق « فَعْلَانٌ ، معطوف على أَفْعَلٌ بماطف مقدر ، نحو ، خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « أَشْرٌ ، مضاف إليه .

(٢) « وَفَعْلٌ مبتدأ ، أَوْلى ، خبر المبتدأ « وَفَعِيلٌ ، معطوف على فعل « يَفْعُلُ ، جار ومجرور متعلق بأولى « كَالضَّخْمِ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وَالْجَمِيلِ ، معطوف على الضخم ، « وَالْفِعْلُ جَمَلٌ ، مبتدأ وخبر .

(٣) « وَأَفْعَلٌ ، مبتدأ ، وفيه ، جار ومجرور متعلق بقوله « قليل ، الآتي « قليل ، خبر المبتدأ « وَفَعْلٌ ، معطوف على أَفْعَلٍ « وَبِسْوَى ، جار ومجرور متعلق بـ « يَفْنَى ، وسوى مضاف و « الْفَاعِلِ ، مضاف إليه « قَدْ » حرف تقييد « يَفْنَى » فعل مضارع « فَعْلٌ » فاعل يَفْنَى .

فهو جَمِيل ، وشرْفَ فهو شَرِيفٌ ،

ويقلُّ بحجى اسم فاعله على أفعالٍ نحو : « خَظبَ فهو أَخْظَبُ »<sup>(١)</sup> وعلى فَعَلٍ نحو :  
« بَطَلٌ فهو بَطَلٌ » .

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلٍ المفتوح العين أن يكون على فاعل ، وقد يأتي اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلاً ، نحو : طابَ فهو طَيبٌ ، وشاخَ فهو شَيْخٌ ، وشابَ فهو أَشْيَبٌ ، وهذا معنى قوله : « وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ بِنَى فَعَلٌ » .

\*\*\*

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ<sup>(٢)</sup>  
مَعَ كَسْرِ مَتَلَوْ الْأَخِيرَ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا<sup>(٣)</sup>

(١) وقع في بعض النسخ « خَظبَ فهو أَخْظَبُ » بالحاء والضاء المعجمتين ، وفسره بعض أرباب الحواشي باحمر ، وليس بسديد ؛ لأن « خَظبَ » إنما هو بفتح العين التي هي الضاد هنا ، وفي الحديث الشريف « بكي حتى خَظبَ دمه الحصى » قال ابن الأثير : الأ شبه أن يكون معنى الحديث أنه بكي حتى احمر دمه لخَظبَ الحصى ، ووقع في نسخة « خَظبَ فهو أَخْظَبُ » بالحاء المعجمة والطاء المهملة ، وتقول « خَظبَ فهو أَخْظَبُ » إذا كان أخضر ، لكن هذا القول بكسر العين التي هي الطاء المهملة .

(٢) « وزنة » خبر مقدم ، و « وزنة مضاف و « المضارع » مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « من غير » جار ومجرور متعلق ب « زنة » ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و « ذى مضاف و « الثلاث » مضاف إليه « كالمواصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف .

(٣) « مع » ظرف متعلق بمحذوف بحال من قوله : « المضارع » ، في البيت السابق ، ومع مضاف و « كسر » مضاف إليه ، و « كسر مضاف و « متلو » مضاف إليه ، و « متلو مضاف و « الأخير » مضاف إليه « مطلقاً » ، حال من كسر و « ضم » معطوف على كسر ، و « ضم مضاف و « ميم » مضاف إليه « زائد » ، نعمت أول ليم ، و « جملة » قد سبقا ، و « فاعله المستتر فيه في محل جر نعمت ثان ليم » .

وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ (١)

يقول: زِنَةُ اسْمٍ الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقاً: أى سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً؛ فتقول: « قَاتَلُ يُقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ ، وَدَخَرَجٌ يُدَخِّرُ فَهُوَ مُدَخِّرٌ ، وَوَاصِلٌ يُوَاصِلُ فَهُوَ مُوَاصِلٌ ، وَتَدَخَّرَجٌ يُتَدَخَّرَجُ فَهُوَ مُتَدَخَّرَجٌ ، وَتَعَلَّمَ يُتَعَلَّمُ فَهُوَ مُتَعَلَّمٌ » .

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل ، ولكن فتح منه ما كان مكسوراً — وهو ما قبل الآخر — نحو : مُضَارَبٌ ، وَمُقَاتِلٌ ، وَمُنْتَظَرٌ .

\*\*\*

وَفِي اسْمٍ مَفْعُولٍ الثَّلَاثِيَّ أُطْرَدُ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَكَاتٍ مِنْ قَصْدٍ (٢)

(١) « وإن ، شرطية ، فتحت ، فتح : فعل ماض فعل الشرط ، والتساء ضمير المتكلم فاعل « منه ، جار ومجرور متعلق بفتحت « ما ، اسم موصول : مفعول به لفتحت « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، والجملة من « انكسر ، وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « صار ، فعل ماض ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « اسم ، خبر صار ، واسم مضاف و « مفعول ، مضاف إليه « كثل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، ومثل مضاف ، و « المنتظر ، مضاف إليه .

(٢) « وفي اسم ، جار ومجرور متعلق باطرد الآتي ، واسم مضاف و « مفعول ، مضاف إليه ، و « مفعول مضاف و « الثلاثي ، مضاف إليه « اطرد ، فعل ماض « زنة ، فاعل اطرد ، وزنة مضاف و « مفعول ، مضاف إليه « كات ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « من قصد ، جار ومجرور متعلق بآت .

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة « مفعول » قياساً مطرداً ، نحو : « قَصَدْتُهُ فهو مَقْصُودٌ ، وَضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوبٌ ، وَصَرَزْتُ بِهِ فهو مَمْرُورٌ بِهِ » .

\*\*\*

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فِتَاةٍ أَوْ فَتَى كَجَيْلٍ<sup>(١)</sup>

ينوب « فَعِيلٍ » عن « مفعول » في الدلالة على معناه نحو : « مَرَزْتُ رَجُلًا جَرِيحًا ، وَامْرَأَةً جَرِيحًا ، وَفِتَاةً كَحَيْلٍ ، وَفَتَى كَحَيْلٍ ، وَامْرَأَةً قَتِيلٍ ، وَرَجُلًا قَتِيلٍ » فَنَابَ جَرِيحًا وَكَحَيْلٍ وَقَتِيلًا ، عن : مجروح ، ومكحول ، ومقتول .

ولا ينقاس ذلك في شيء ، بل يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ » .

وزعم ابن المصنف أن نيابة « فعيل » عن « مفعول » كثيرة ، وليست مقيسة ، بالإجماع ، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر ؛ فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول : وليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، وقال في شرحه : وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجرّيح ، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يَنْبُ قِيَاسًا كَعَلِيمٍ ، وقال في باب التذكير والتأنيث : وَصَوِّغَ فَعِيلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ عَلَى كَثَرَتِهِ غَيْرُ مَقْيَسٍ ، فَيُزَمُّ بِأَصْحَابِ الْقَوْلِينَ كَمَا جَزَمَ بِهِ هُنَا ، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي نَقْيَ الْخِلَافِ .

(١) « وناب ، فعل ماضٍ ، نقلاً ، حال من ذو فعيل الآتي ، عنه ، جار ومجرور متعلق بناب « ذو » فاعل ناب ، وذو مضاف و « فعيل » مضاف إليه ، « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « فتاة » مضاف إليه « أو فتى » معطوف على فتاة ، كحيل ، صفة .

وقد يُمتدّر عن ابن المصنف بأنه ادّعى الإجماع على أن فميلاً لا ينوب عن مفعول ، بمعنى نيابة مطلقة ، أى من كل فعل ، وهو كذلك ، بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصّه بالفعل الذى ليس له فعيل بمعنى فاعل<sup>(١)</sup> .

ونبّه المصنف بقوله « نحو : فتاة أو فتى كحيل » على أن فميلاً بمعنى مفعول يستوى فيه المذكّر والمؤنث ، وستأتى هذه المسألة مبيّنة في باب التأنيث ، إن شاء الله تعالى .

وزعم المصنف في التسهيل أن فميلاً ينوب عن مفعول : في الدلالة على معناه ، لا في العمل ؛ فعلى هذا لا تقول : « مررت برجل جريح عبده » فترفع « عبد » بجريح ، وقد صرح غيره بجواز هذه المسألة<sup>(٢)</sup> .

(١) خلاصة هذا الكلام أن كل فعل من الأفعال الثلاثية سمح له فعيل بمعنى فاعل — مثل علم وقدير ورحيم — لا يصاغ من مصدره فعيل بمعنى مفعول ، لأن وجود صيغة واحدة بمعنىين متقابلين يوقع في اللبس ، وظاهر كلام ابن مالك أن هذا بما أجمع النحاة عليه ، فإن لم يكن قد سمح للفعل الثلاثى وصف على فعيل بمعنى فاعل فقد اختلف النحاة فيه ، فقيل : يجوز أن يشتق له فعيل بمعنى مفعول ، وقيل : لا يجوز ، ويقتصر فيه على ما ورد به السماع .

(٢) الكلام في رفع فعيل للاسم الظاهر كالمثال الذى ذكره الشارح ، فأما رفعه للضمير المستتر فإن الناظم لا يخالف في أن فميلاً يرفعه .

## الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ (١)

قد سبق أن المراد بالصفة : ما دلَّ على معنى وذاتٍ ، وهذا يشمل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأفعال التفضيل ، والصفة المشبهة .

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة (٢) استحسانُ جَرِّ فاعلها بها ، نحو : «حَسَنَ الْوَجْهِ ، وَمُنْطَلَقِ اللِّسَانِ ، وَطَاهِرِ الْقَلْبِ » والأصلُ : حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وَمُنْطَلَقٌ لِّسَانُهُ ، وَطَاهِرٌ قَلْبُهُ ؛ فوجهه : مرفوع بحسن [على الفاعلية] ولسانهُ : مرفوع بمنطلق ، وقلبه : مرفوع بطاهر ، وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات ، فلا تقول : « زَيْدٌ ضَارِبٌ الْأَبِ عَمْرًا » تريد ضارب أبوه عمراً ، ولا « زَيْدٌ قَائِمٌ الْأَبِ غَدًا » تريد زيد قائم أبوه غداً ، وقد تقدّم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ الْأَبِ » وهو حينئذٍ جَارٌ يَجْرَى الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ .

\*\*\*

(١) « صفة » خير مقدم « استحسن » فعل ماضٍ مبنى للمجهول « جر » نائب فاعل استحسن ، وجر مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع نعت لصفة « معنى » تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض « بها » جار ومجرور متعلق بجر « المشبهة » مبتدأ مؤخر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسم » مفعول به للمشبهة ، واسم مضاف و « الفاعل » مضاف إليه .

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين ؛ الأول : أن كلا منهما يدل على الحدث ومن قام به ، والثاني أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ولما كانت الصفة المشبهة لا تتدل على الحدث الذي يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفة في أحد الوجهين ؛ فلذلك انحطت عنه في العمل ، ولهذا لما خالف أفعال التفضيل اسم الفاعل في الوجهين جميعاً — فإنه يدل على المشاركة والزيادة لا على الحدث ، ولا يقبل التأنيث والتثنية والجمع — لم يعمل النصب أصلاً .

وَصَوَّغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرٍ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ<sup>(١)</sup>  
 يعنى أن الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل مُتَمَدَّةٌ ؛ فلا [ تقول : « زَيْدٌ قَاتِلُ الأَبِ بَكْرًا » تريد قاتلُ أبوه بكرًا ، بل لا ] تصاغ إلا من فعل لازم ، نحو : « طَاهِرٍ الْقَلْبِ ، وَجَمِيلِ الظَّاهِرِ » ولا تكون إلا للحال ، وهو المراد بقوله : « لحاضر » ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ — غَدًا ، أو أَمْسَ » .

وَتَبَّه بقوله : « كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ » على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثى تكون على نوعين ؛ أحدهما : ما وَازَنَ المضارع ، نحو : « طاهر القلب » وهذا قليل فيها ، والثانى : ما لم يُوازِنه ، وهو الكثير ، نحو : « جميل الظاهر ، وحسن الوجه ، وكريم الأب » وإن كانت من غير ثلاثى وَجَبَ مُوازَنَتُهَا المضارع ، نحو : « مُنْطَلِقِ الأَسَانِ » .

\*\*\*

وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ المُتَمَدَّى لَهَا ، عَلَى المَدِّ الذِّى قَدْ حُدِّدَ<sup>(٢)</sup>

(١) « صوغها ، صوغ : يجوز أن يكون معطوفاً على « جر » الواقع نائب فاعل في البيت السابق ، أى : واستحسن صوغها — إلخ ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف : أى وصوغها واجب من لازم — إلخ ، كذا قالوا مقتصرين على هذين الوجهين ، ويجوز عندى أن يكون قوله : « صوغها ، مبتدأ ، وقوله « من لازم ، متعلقاً بمحذوف خبر ، وصوغ مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المنسبة مضاف إليه « من لازم لحاضر ، جاران ومجروران متعلقان بصوغ من « صوغها ، السابق على الوجهين الأولين « كطاهر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وظاهر مضاف و القلب ، مضاف إليه « جميل ، معطوف على ظاهر بماطف مقدر ، وجميل مضاف و « الظاهر ، مضاف إليه .

(٢) « وعمل ، مبتدأ ، وعمل مضاف ، و « اسم ، مضاف إليه ، و « اسم ، مضاف و « فاعل ، مضاف إليه ، و « فاعل مضاف و « المعدى ، مضاف إليه على تقدير =

أى : يثبتُ لهذه الصفة عملُ اسمِ الفاعلِ المُتَعَدِّي ، وهو : الرفع ، والنَّصْبُ<sup>(١)</sup> نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ » ففي « حسن » ضمير مرفوع هو الفاعل ، و « الوَجْهَ » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن « حسناً » شبيه بِضَارِبِ فِعْلٍ عَمَلُهُ .  
وأشار بقوله : « عَلَى الْخُدِّ الَّذِي قَدْ حُدًّا » إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل ، وهو أنه لا بد من اعتمادها ، كما أنه لا بد من اعتماده .



وَسَبَقُ مَا تَفَعَّلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ<sup>(٢)</sup>

== موصوف محذوف ، وأصل الكلام : الفعل المعدي لها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وعلى الحد ، متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً والذي ، نعت للحد ، والجملة من « قد حُدًّا » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي .

(١) اعلم أولاً أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمل اسم الفاعل ، لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة : أى الواقع عليه حدثه ، نحو : هذا ضارب عمراً ، فأما الصفة المشبهة فهي مأخوذة من فعل قاصر البتة ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن النحاة جعلوا السبب المنصوب بعدها إما تمييزاً ، وإما مشبهاً بالمفعول به : في كونه منصوباً واقعاً بعد البال على الحدث ومرفوعه .

ثم اعلم ثانياً أن الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول معه ، وفي نصبها للمفعول المطلق مقال .

(٢) « وسبق » مبتدأ ، وسبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من « تعمل » و فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فيه » متعلق بتعمل « مجتنب » خبر المبتدأ و « كونه » كونه : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه ذاء ، خبر السكون الناقص ، وذا مضاف و « سببية » مضاف إليه « وجب » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .



لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه ؛ فلم يجرز  
تقديم مَمْمُولِهَا عليها ، كما جاز في اسم الفاعل ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ أَلُوَجَةٌ حَسَنٌ »  
كما تقول : « زَيْدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ » ولم تعمل إلا في سببي ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ »  
ولا تعمل في أجنبي ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْرًا » واسم الفاعل يعمل في السببي ،  
والأجنبي ، نحو : « زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ ، وَضَارِبٌ عَمْرًا » .

\*\*\*

فَارْفَعْ بِهَا ، وَأَنْصِبْ ، وَجُرِّ - مَعَ أَنْ  
وَدُونَ أَنْ - مَصْحُوبَ أَنْ ، وَمَا اتَّصَلَ (١)

بِهَا : مُضَافًا ، أَوْ مُجَرَّدًا ، وَلَا  
تَجْرُزُ بِهَا - مَعَ أَنْ - سِوَا مِنْ أَنْ خَلَا (٢)

(١) « فارع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها ، جار ومجرور متعلق برفع « وانصب ، وجره معطوفان على ارفع ، وقد حذف متعلقيهما لدلالة متعلق الأول عليهما « مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها ، المجرورة محلاً بالباء ، ومع مضاف و « آل ، مضاف إليه « ودون آل ، دون : ظرف معطوف على قوله « مع آل « السابق « مصحوب آل » مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثة السابقة - وهى : ارفع ، وانصب ، وجر - « وما » موصول معطوف على « مصحوب آل « السابق « اتصل « فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة .

(٢) « بها » متعلق بانصل في البيت السابق « مضافاً ، حال من الضمير المستتر في انصل « أو مجرداً ، معطوف على « مضافاً ، السابق « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : ناهية « تجرر ، فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها ، جار ومجرور متعلق بتجرر « مع آل ، ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها ، المجرور محلاً بالباء « سما ، مفعول به لتجرر « من آل ، متعلق بخلا الآتى « خلا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب صفة لقوله « سما ، السابق .

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِقَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَمِثْلًا<sup>(١)</sup>

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام ، نحو : « الحسن » أو مجردة عنهما ،

نحو : « حسن » وعلى كل من التقديرين لا يخلو الممول من أحوال سِتَّة :

الأول : أن يكون الممول بأل ، نحو : « الحسن الوجه ، وحسن الوجه » .

الثاني : أن يكون مضافاً لما فيه أل ، نحو : « الحسن وَجْه الأب ، وحسن

وَجْه الأب » .

الثالث : أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو : « مرتت بالرجل الحسن

وَجْههُ ، ورجل حسن وَجْههُ » .

الرابع : أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « مرتت بالرجل

الحسن وَجْههُ غُلامِهِ ، ورجل حسن وَجْههُ غُلامِهِ » .

الخامس : أن يكون مجرداً من أل دون الإضافة ، نحو : « الحسن وَجْههُ أب ،

وحسن وَجْههُ أب » .

(١) « ومن إضافة ، معطوف على قوله : « من أل ، في البيت السابق » لتأنيها ،

الجار والمجرور متعلق بإضافة ، وتالي مضاف وها مضاف إليه « وما ، اسم شرط : مبتدأ

« لم » نافية جازمة « يخل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود على « ما » ، والجملة فعل الشرط ، « فهو » الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو :

ضمير منفصل مبتدأ « بالجواز » متعلق بقوله وسم الآتي « وسما » وسم : فعل ماض مبني

للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر

المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل

رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ .

السادس: أن يكون الممول مجرداً من أل والإضافة ، نحو : « الْحَسَنُ وَجِبًا ، وَحَسَنٌ وَجِبًا » .

فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والممولُ في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة : إما أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجر .

فِيَتَحَصَّلُ حِينَئِذٍ سِتُّ وَثَلَاثُونَ صُورَةً .

وإلى هذا أشار بقوله : « فارفع بها » أى : بالصفة المشبهة ، « وانصب ، وجر ، مع أل » أى إذا كانت الصفة بأل ، نحو : « الحسن » « ودون أل » أى إذا كانت الصفة بغير أل ، نحو : « حسن » « مصحوب أل » أى الممول المصاحب لأل ، نحو : « الوجه » « وما اتصل بها : مضافاً ، أو مجرداً » أى : والممول المتصل بها — أى : بالصفة — إذا كان الممول مضافاً ، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة ، ويدخل تحت قوله : « مضافاً » الممول المضاف إلى ما فيه أل ، نحو : « وجه الأب » والمضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « وجهه » والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « وجه غلامه » والمضاف إلى الجرد من أل دون الإضافة ، نحو : « وجه أبي » .

وأشار بقوله : « ولا تجرُزُ بها مع أل — إلى آخره » إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها — إذا كانت الصفة بأل — أربع مسائل :

الأولى : جرُّ الممول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « الحسن وَجِبِهِ » .

الثانية : جرُّ الممول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « الحسن وَجِبِهِ غُلَامِهِ » .

الثالثة : جَرُّ المَعمولِ المضافِ إلى المجرّد من أَل دون الإضافة ، نحو : « الحسن وَجِهٍ أَبٍ » .

الرابعة : جَرُّ المَعمولِ المجرّد من أَل والإضافة ، نحو : « الحسن وَجِهٍ » .

فَعْنَى كَلَامِهِ « وَلَا تَجْرِبُ بِهَا » أَيْ بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ، إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ مَعَ أَلٍ ، أَسْمَاءً خَلَا مِنْ أَلٍ أَوْ خَلَا مِنَ الْإِضَافَةِ لِمَا فِيهِ أَلٍ ، وَذَلِكَ كَالْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ .

وَمَا لَمْ يَخْلُ مِنْ ذَلِكَ يَجُوزُ جَرُّهُ كَمَا يَجُوزُ رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ ؛ كَالْحَسَنِ الْوَجِيهِ ، وَالْحَسَنِ وَجِهٍ الْأَبِ ، وَكَأَيُّ جَرِّ المَعمولِ وَنَصْبِهِ وَرَفْعِهِ إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ بِغَيْرِ أَلٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ .



التَّعْجِبُ

بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَمَدِّ « مَا » تَعَجَّبًا أَوْ جِيءَ بِهِ « أَفْعَلٌ » قَبْلَ تَجْرُورٍ بِيَاءٍ (١)  
 وَتَلَوُ أَفْعَلٍ انْصَبْتَهُ : كَرَّ « مَا » أَوْ قِي خَلِيلَيْنَا ، وَأَصْدَقَ بِهِمَا (٢)  
 للتعجب صيغتان (٣) : إحداهما « ما أفعله » والثانية « أفعل به » وإليهما أشار

(١) « بأفعل » جار ومجرور متعلق بقوله « انطق » الآتي « انطق » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعد » ظرف متعلق بانطق أيضاً ، وبعد مضاف و « ما » مضاف إليه « تعجباً » مفعول لأجله ، أو حال من الضمير المستتر في « انطق » على التأويل بالمشقة : أي انطق متعجباً « أو » عاطفة « جيء » فعل أمر معطوف على انطق « بأفعل » جار ومجرور متعلق بجيء « قبل » ظرف متعلق بجيء أيضاً ، وقبل مضاف و « مجرور » مضاف إليه « بيا » جار ومجرور متعلق بمجرور ، وقصر المجرور للضرورة .

(٢) « وتلو » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، أي : انصب تلو — الخ ، وتلو مضاف و « أفعل » قصد لفظه : مضاف إليه « انصبته » انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للتوكيد ، والهاء مفعول به « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، ما : تعجبية مبتدأ « أوفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى « ما » « خليلينا » خليلي : مفعول به لاوئي ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحميها المكسور ما بعدها تقديره لأنه مثني ، وهو مضاف ونا مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « وأصدق » فعل ماض جاء على صورة الأمر « بهما » الباء زائدة ، والضمير فاعل أصدق .

(٣) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التمجيب لبيانها ، فأما العبارات الدالة — بحسب اللغة — على إنشاء التمجيب فكثيرة : منها قيامي ، ومنها سماعي ، فالقياسي : أن تحول الفعل الذي تريد التمجيب من مدلوله إلى صيغة فاعل — بضم العين — وسيأتي ذكر هذا في باب نعم وبئس ، وأما السماعي فنحو قولهم : لله دره فارساً أو وقولهم : سبحان الله .

المصنف بالبيت الأول ، أى : انطقْ بأفعلَ بعد « ما » للمتجيب ، نحو : « ما أحسنَ زيداً ، وما أوفى خليلينا » أو جىء بأفعلَ قبل مجرور بيا ، نحو : « أحسنَ بالزَّبدَيْنِ ، وأصدقَ بهما » .

فما : مبتدأ ، وهى نكرة تامة عند سيبويه ، و « أحسنَ » فعلٌ ماضٍ ، فاعلهُ ضميرٌ مستترٌ عائد على « ما » و « زيداً » مفعولُ أحسنَ ، والجملة خبر عن « ما » ، والتقدير : « شئٌ أحسنَ زيداً » أى جعله حسناً ، وكذلك « ما أوفى خليلينا » .

وأما أفعلَ ففعل أمرٌ<sup>(١)</sup> ومعناه التمجُّبُ ، لا الأمر ، وفاعله المجرور بالباء ، والباء زائدة .

واستدل على فعلية أفعلَ بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء التكلم ، نحو : « ما أفقرنى إلى عفو الله » وعلى فعلية « أفعلَ » بدخول نون التوكيد عليه فى قوله :

٢٦٨ — وَمُسْتَبْدِلٍ مِّنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرِيْمَةً

فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرَبًا

(١) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر ، والمجرور بالباء الزائدة وجوباً هو فاعله ، وأصل الكلام « أحسن زيد ، أى صارذا حسن ، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب ، فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء ، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستقبحوا إسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو : امرر بزيد ، ثم التزموا ذلك .

٢٦٨ — هذا البيت بما استشهد به ثعلب ، ولم يعره لقائل معين ، وأنشده فى اللسان (غض ب) عن ابن الأعرابي ، ولم يعره إلى قائل معين ، وروى صدوه =

= « ومنسخر من بعد غضبي ، وقد أشده ابن السكيت في كتاب الالفاظ ( ص ٣٧ )  
كما أشده صاحب اللسان .

اللغة : « غضبي » — بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة —  
اسم للباة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا تدخل عليها أل ، ذكر ذلك الجوهري  
والصاغاني وابن سيده والزجاجي ، وقال المجد : إنه تصحيف ، وإن صوابه « غضيا ،  
بالمثناة التحتية مقصوراً — وكأنه سمي بذلك على التشبيه بمنبت الغضى لكثرة « صريمة ،  
تصغير صرمة — بكسر أوله — وهي القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين ، ويقال  
غير ذلك ، ويجوز أن نقرأ صريمة بفتح الصاد ، والصريمة : القطعة من النخل والإبل  
أيضاً ، ومن الأول قول عمر رضي الله عنه « أدخل رب الصريمة والغنيمة » يريد صاحب  
الإبل القليلة والغنم القليلة .

الإعراب : « ومستبدل ، الواو واو رب ، مستبدل : مبتدأ مرفوع تقديرأ ، وفيه  
ضمير مستتر فاعله « من بعد » جار ومجرور متعلق بمسبدل ، وبعد مضاف ، و « غضبي »  
مضاف إليه « صريمة » مفعول به لمستبدل « فأحر » أحر : فعل ماض جاء على صورة  
الأمر « به » الباء زائدة ، والضمير فاعل أحر « من طول » جار ومجرور متعلق بأحر  
و « من » فيه بمعنى الباء ، ويروي « لطول فقر » وطول مضاف و « فقر » مضاف إليه  
« وأحر يا ، الواو عاطفة ، وأحر يا : فعل ماض جاء صورة الأمر ، والآلف منقلبة عن  
نون التوكيد الخفيفة في الوقت .

الشاهد فيه : قوله « وأحر يا ، حيث أكد صيغة التمجيب بالنون الخفيفة ، وقد علمت  
أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال ، فيكون ذلك دليلاً على فعلية صيغة التمجيب ،  
خلافاً لمن ادعى اسميتها .

فإن قلت : ألسن تدعون أن هذه الصيغة فعل ماض ؟ فإذا كان هذا صحيحاً فما بال  
نون التوكيد — كما تدعون — قد اتصلت به ، ونون التوكيد — بما نعلم — إنما  
تتصل بالأمر والمضارع ؟

قلنا : الجواب على ذلك من وجهين ، أحدهما : أن اتصال نون التوكيد بالفعل  
الماضي — وإن يكن نادراً — ليس كاتصالها بالاسم ، فإن اشتراك الماضي مع المضارع =

أراد « وَأَخْرَيْنَ » بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً في الوقف .  
وأشار بقوله : « وتلو أفعَلَ » إلى أن تالي « أفعَلَ » يُنصَبُ لكونه  
مفعولاً ، نحو : « ما أوفى خليلينا » .

ثم مثَّلَ بقوله : « وأصدق بهما » للصيغة الثانية .  
وما قدَّمناه من أن « ما » نكرة تامة هو الصحيح ، والجملة التي بعدها خبرٌ عنها ،  
والتقدير : « شيء أحسنَ زيداً » أي جمَلَه حسناً ، وذهب الأخصُّ إلى أنها موصولة  
والجملة التي بعدها صلَّتُها ، والخبر محذوف ، والتقدير : « الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شيءٌ  
عَظِيمٌ » وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية ، والجملة التي بعدها خبر عنها ، والتقدير :  
« أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنَ زَيْدًا ؟ » وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة ، والجملة التي  
بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : « شيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا عَظِيمٌ » .

\* \* \*

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحَ . إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ<sup>(١)</sup>

= والأمر في الفعلية يجعل بينه وبينها قرباً واتصالاً ، فسهل — من أجل هذا — دخول  
النون عليه ، والثاني : أنه إنما ألحقت النون هذه الصيغة مراعاة لصورتها ، فإنها في صورة  
فعل الأمر ، وإن يكن معناها معنى الماضي ، وهذا على المشهور عند الجمهور ، وقد ذكر  
الشارح أنها فعل أمر ، فلا يرد هذا الاعتراض عليه .

(١) « حذف ، مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله استبح الآتي ، وحذف  
مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بتعجب الآتي  
« تعجبت » ، فعل ماضٍ وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة ما « استبح » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » ، شرطية « كان » ، فعل ماضٍ ناقص ، فعل الشرط  
« عند » ، ظرف متعلق بقوله « يضح » ، الآتي ، وعند مضاف و « الحذف » ، مضاف =



يجوز حذف المتعجب منه ، وهو المنصوب بعد أفعلَ والمجرورُ بالباء بعد  
أفعلٍ ، إذا دلَّ عليه دليلٌ ؛ فنالُ الأولُ قوله :

٢٦٩ — أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا

بُكَاءَ عَلِيٍّ عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

= إليه « معناه ، معنى : اسم كان ، ومعنى مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من « يضح ،  
وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه  
سابق الكلام .

٢٦٩ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي .

اللغة : « أم عمرو ، يريد به عمرو بن قيسة اليشكري صاحبه في سفره إلى قيصر الروم  
« تحدرا ، انصب ، والنسب .

المعنى : يقول : إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة ، فما بالها اليوم قد كثرت  
بكاؤها على عمرو ؟ .

الإعراب : « أرى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أم ،  
مفعول به لا رى ، وأم مضاف و عمرو ، مضاف إليه « دمعا ، دمع : مبتدأ ، ودمع  
مضاف وهاء مضاف إليه ، والجملة من « تحدرا ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ،  
وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم عمرو ، لأن « أرى ، هنا بصرية فلا تحتاج  
لمفعول ثان « بكاء ، مفعول لأجله « على عمرو ، جار ومجرور متلق ببيكاء « وما ، تعجيبة  
مبتدأ « كان ، زائدة « أصبرا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو  
يعود على ما التعجيبة ، والمفعول محذوف ، أى أصبرها ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ  
وهو ما التعجيبة .

الشاهد فيه : قوله « وما كان أصبرا ، حيث حذف المتعجب منه ، وهو الضمير  
المنصوب الذي يقع مفعولاً به لفعل التعجب كما قدرناه .

ومثل هذا البيت ما ينسب إلى أبي السبطين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه :

جَزَى اللهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى الرَّوْعِ قَوْمًا مَا أَعَزَّ وَأَكْرَمًا

يريد ما أعزهم وأكرمهم ، لحذف الضميرين .

التقدير : « وما كان أضربها » حذف الضمير وهو مفعول أفعَلَ ؛ للدلالة عليه بما تقدم ، ومثالُ الثاني قوله تعالى : ( أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ) التقديرُ — والله أعلم — وأبصر بهم ، حذف « بهم » لدلالة ما قبله عليه ، وقول الشاعر :

٢٧٠ — فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا ، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

٢٧٠ — البيت لعروة بن الورد ، الملقب بعروة الصعاليك .  
المعنى : هذا الفقير — الذى وصفه فى آيات سابقة — إذا صادف الموت صادفه محموداً ، وإن يستغن يوماً فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار .  
الإعراب : « فذلك » اسم الإشارة مبتدأ ، واللام للدلالة على بعد المشار إليه ، والكاف حرف يدل على الخطاب « إن » شرطية « يلقى » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه « المنية » مفعول به ليلق « يلقها » يلقى : فعل مضارع ، جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، وها : مفعول به ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « حميداً » حال من فاعل « يلقى » المستتر فيه « وإن » شرطية « يستغن » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يوماً » ظرف زمان متعلق بـ « يستغن » فأجدر ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، أجدر : فعل ماضى جاء على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء التى تدخل عليه ، والأصل : فأجدر به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف المتعجب منه ، وهو فاعل « أجدر » كما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن الحذف إنما يكثر إذا كان « أفعَلَ » معطوفاً على مثله قد ذكر معه المتعجب منه ، نحو قوله تعالى : ( أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ) أى بهم ، أما فى مثل هذا البيت فالحذف شاذ ؛ لعدم وجود المعطوف عليه المشتمل على مثل المحذوف .  
ثم اعلم أن ما ذكرناه — من أنه يكثر حذف المتعجب منه فى صيغة « أفعَلَ به » ، إذا كان قد عطف على مماثل مشتمل على مثل المحذوف — هو رأى جماعة من النحاة ، وهؤلاء يخصون الدليل الدال على المحذوف بالمعطوف عليه ، بالشرط المذكور ، ومنهم من ذهب إلى أن العبرة بوضوح المقصد ، سواء أكان بالمعطف أم بغيره ، وعلى هذا لا يكون الحذف من بيت الشاهد شاذاً ، فأعرف ذلك .

أى : فأجدر به [ فحذف التعجب منه بعد « أفعل » ] وإن لم يكن معطوفاً على  
أفعل مثله ، وهو شاذ .

\*\*\*

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمًا مَنَعُ تَصَرُّفِ بِحُكْمِ حُتْمًا<sup>(١)</sup>

لا يتصرف فعلا التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة ؛ فلا يستعمل من  
أفعل غير الماضي ، ولا من أفعل غير الأمر ، قال المصنف : وهذا مما  
لا خلاف فيه .

وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ ، صُرْفًا ، قَابِلِ فَضْلِ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي اُنْتِفَا<sup>(٢)</sup>  
وَعَبْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا ، وَعَبْرِ سَائِلِكِ سَبِيلَ فِعْمَلًا<sup>(٣)</sup>

(١) د وفي كلا ، جار ومجرور متعلق بقوله : ولزما ، الآتي ، وكلا مضاف  
و الفعلين ، مضاف إليه قدما ، ظرف متعلق بلزم ولزما ، لزم : فعل ماض ،  
والالف للاطلاق د منع ، فاعل لزم ، ومنع مضاف و تصرف ، مضاف إليه د بحكم ،  
جار ومجرور متعلق بلزم ، والجملة من د حتما ، ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر  
صفة لحكم .

(٢) د وصغهما ، صغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،  
والضمير البارز المتصل مفعول به د من ذي ، جار ومجرور متعلق بصغ ، وذى مضاف  
و ثلاث ، مضاف إليه ، والجملة من د صرفاً ، ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر  
صفة لذى ثلاث د قابل فضل ، تم ، غير ذي انتفا ، نعوت أيضاً لذى ثلاث : بعضها مفرد ،  
وبعضها جملة .

(٣) د وغير ، معطوف على «غير» في البيت السابق ، وغير مضاف و ذي ، مضاف  
إليه ، وذى مضاف و وصف ، مضاف إليه ، وجملة د يضاهي أشهلاً ، في محل جر  
صفة لوصف د وغير ، عطف على غير السابق ، وغير مضاف و سالك ، مضاف إليه ،  
وفيه ضمير مستتر فاعل د سبيل ، مفعول به لسالك ، وسبيل مضاف و فعلاً ، قصد  
لفظه : مضاف إليه .

يشترط في الفعل الذي يُصاغ منه فعلا التمجيد شروطاً سبعة :

أحدها : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبْنِيانِ مما زاد عليه ، نحو : دَخَرَجَ ، وانطَلَقَ ، واستخرج .

الثاني : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنِيانِ من فعلٍ غير متصرفٍ ، كنعِمَ ، وبئسَ ، وعسى ، وكيسَ .

الثالث : أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة ؛ فلا يُبْنِيانِ من « مات » و « قَبِيَ » ونحوها ؛ إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء .

الرابع : أن يكون تاماً ، واحترز بذلك من الأفعال الناقصة ، نحو : « كان » وأخواتها ؛ فلا تقول : « ما أكونَ زيداَ قائماً » وأجازه الكوفيون .

الخامس : أن لا يكون منفيّاً ، واحترز بذلك من المنفي لُزُوماً نحو : « ما عَاجَ فلان بالدواء » أي : ما انتفَعَ به ، أو جوازاً نحو : « ما ضربتُ زيداَ » .

السادس : أن لا يكون الوصفُ منه على أفمَلٍ ، واحترز بذلك من الأفعال الدالَّة على الألوان : كسودَ فهو أسودٌ ، وحمرَ فهو أحمرٌ ، والعيوب كحَوَلَ فهو أخولٌ ، وعورَ فهو أعورٌ ؛ فلا تقول : « ما أسودَه » ولا « ما أحمرَه » ولا « ما أخولَه » ولا « ما أعورَه » ولا « أعورَ به » ولا « أخولَ به » .

السابع : أن لا يكون مبنياً للمفعول نحو : « ضَرَبَ زيدٌ » ؛ فلا تقول : « ما أضربَ زيداَ » تريد التمجيد من ضَرَبٍ أوقِعَ به ؛ لئلا يلتبس بالتمجيد من ضَرَبٍ أوقَعَهُ .

وَأَشَدِّدَ ، أَوْ أَشَدَّ ، أَوْ شِبْهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشَّرْطِ عَدِمًا<sup>(١)</sup>

(١) « وأشدد ، قصد لفظه : مبتدأ « أو أشد ، معطوف عليه « أو شبهها ، معطوف على أشد » يخلف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ما ، اسم موصول : مفعول به ليخلف » بعض ، مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله : « عدم ، الآتي ، وبعض مضاف والشروط ، =

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ - بَعْدُ - يَنْتَصِبُ

وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَسْرُهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ (١)

يعنى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التمعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدِّ ونحوه وبأشدَّ ونحوه، وُيَنْصَبُ مصدرُ ذلك الفعل العادمِ الشرطَ بعد «أفعل» مفعولاً، ويجر بعد «أفعل» بالباء؛ فتقول: «مَا أَشَدَّ دَحْرُجَتَهُ، واستخراجه» و«أشدُّ يَدَحْرُجَتِهِ، واستخراجه»، و«مَا أَقْبَحَ عَوْرَتُهُ، وَأَفْبَحَ بَعْوَرِهِ، وما أَشَدَّ حُرَّتُهُ، وَأَشَدُّ حُمُرَتِهِ».

\*\*\*

وَبِالنَّدْوَرِ أَحْكُمُ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أْثَرٌ (٢)

= مضاف إليه عدما، عدم: فعل ماضٍ، والآلف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «ما» الموصولة.

(١) «د» ومصدر، مبتدأ، ومصدر مضاف و«العادم» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق ينتصب الآتي «ينتصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «يجب» الآتي، وبعد مضاف و«أفعل» مضاف إليه «جره» جر: مبتدأ، وجر مضاف والماء مضاف إليه «بالبا» قصر للضرورة «متعلق» بجر، والجملة من «يجب» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «بالندور» جار ومجرور متعلق بقوله: «أحكم» الآتي «أحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لغير» جار ومجرور متعلق بأحكم أيضاً، وغير مضاف و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ذكر» فعل ماضٍ مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» «ولا» ناهية «تقس» فعل مضارع مجزوم بلا ناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الذي» جار ومجرور متعلق بقوله: «تقس» «منه» جار ومجرور متعلق بقوله أثر الآتي «أثر» فعل ماضٍ مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «الذي».

بمعنى أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سَبَقَ أنه لا يُبْنَى منها حُكْمٌ بِنُدُورِهِ ، ولا يُقَاسُ على ما سُمِعَ منه ، كقولهم : « ما أَخْصَرَهُ » من « اخْتَصِرَ » فَبِنَوَا أَفْعَلَ من فعلٍ زائِدٍ على ثلاثة أحرفٍ ، وهو مبنى للفعل ، وكقولهم « ما أَحَقَّهُ » فَبِنَوَا أَفْعَلَ من فعلٍ الوَصفِ منه على أَفْعَلَ ، نحو : حَقَّ فهو أَحَقُّ ، وقولهم « ما أَعْسَاهُ ، وَأَعْسَى بِهِ » فَبِنَوَا أَفْعَلَ وَأَفْعِلُ بِهِ من « عَسَى » وهو فعل غير متصرف .

\*\*\*

وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ ، وَوَصَلُهُ بِمَا أَلْزَمَ (١) وَفَصَلُهُ — بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ — مُسْتَعْمَلٌ ، وَأُخْلِفَ فِي ذَلِكَ اسْتَقْرَ (٢) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه (٣) ؛ فلا تقول : « زَيْدًا ما أَلْسَنَ »

(١) « وفعل ، مبتدأ ، وفعل مضاف واسم الإشارة من « هذا ، مضاف إليه . الباب ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « لن ، نافية ناصبة « يقدم ، فعل مضارع مبنى للجهول « معموله ، معمول : نائب فاعل يقدم ، ومعمول مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ « ووصله ، وصل : مفعول مقدم لقوله : « الزما ، الآتي ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه « بما ، جار ومجرور متعلق بوصل « الزما ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والآف منقبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(٢) « وفصله ، مبتدأ ومضاف إليه « بظرف ، جار ومجرور متعلق بفصل « أو بحرف ، معطوف على بظرف ، وحرف مضاف « وجر ، مضاف إليه « مستعمل ، خبر المتدأ « وأخلف ، مبتدأ « في ذلك ، جار ومجرور متعلق بأخلف ، والجملة من « استقر ، وفاعله المستتر فيه جوازاً في محل رفع خبر المتدأ .

(٣) فعل التعجب جامد غير متصرف كما علمت ، والفعل الجامد ضعيف في ذاته ، فلا يتصرف في معموله بتغيير موضعه ، لا بتقديره عليه ، ولا بالفصل بينه وبينه .

ولا « ما زيدا أحسن » ، ولا « يزيد أحسن » ، ويجب وصله بامله ؛ فلا يُفصل بينهما بأجنبي ، فلا تقول في « ما أحسن مُعطيتك الدرهم » : « ما أحسن الدرهم معطيتك » ، ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره ؛ فلا تقول : « ما أحسن يزيد مارًا » ، تريد « ما أحسن مارًا يزيد » ، ولا « ما أحسن عندك جالسًا » ، تريد « ما أحسن جالسًا عندك » ، فإن كان الظرف أو المجرور معمولًا لفعل التعجب في جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلافًا ، والمشهور جواره ، خلافًا للأخفش والمبرد ومن وافقهما ، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه ، ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب : « لله درُّ بني سليم ما أحسن في التَّهَجُّاء لقاءها ، وأكرم في اللَّزَبَات عطاءها ، وأثبتت في المكرمات بقاءها » وقول علي كرم الله وجهه ، وقد مرَّ بِعَمَّار فسح التراب عن وجهه : « أعزُّ عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريمًا مُجدِّلا » ، ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم :

٢٧١ — وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ : تَقَدَّمُوا ،

وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

٢٧١ — البيت للعباس بن مرداس ، أحد المؤلفات لقلوبهم الذين أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبي حنين مائة من الإبل .

الإعراب : « وقال » فعل ماضٍ « نبي » فاعل ، « ونبي مضاف و « المسلمين » مضاف إليه « تقدموا » فعل أمر وفاعله ، والجملة في محل نصب مقول القول « وأحبب » فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » جار ومجرور متعلق بأحبب « أن » مصدرية « تكون » فعل مضارع ناهٍ منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو اسمه والمقدم ، خبر تكون ، و « أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدره ، وهو فاعل فعل التعجب ، وأصل الكلام : وأحبب إلينا بكونك المقدمًا =

وقوله :

٢٧٢ — خَلِيلِيَّ مَا أَحْرَى بِيذِي اللَّبَّ أَنْ يَرَى

صَبُورًا ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

== الشاهد فيه : قوله «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب الذي هو «أحب» وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب ، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين .

ومثل هذا البيت في كل ما اشتمل عليه من هذا الباب قول الآخر :

أَخْلَقَ بِيذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدِّمِنِ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ

فإن المصدر المنسبك من «أن يحظى بحاجته» مجرور بباء زائدة ، وهو فاعل أخلق ، وقد فصل بينهما بقوله : «بذي الصبر» .

٢٧٢ — البيت بما احتج به كثير من النحاة — منهم الجرمي — ولم يذنبه أحد منهم

إلى قائل معين .

الإعراب : «خليلي» منادى حذف منه حرف النداء ، وباء المتكلم مضاف إليه وما تعجبية مبتدأ «أحرى» فعل ماض دال على التعجب ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود على «ما» التعجبية فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بذي» جار ومجرور متعلق بأحرى ، وذى مضاف و«اللب» مضاف إليه «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وهو المفعول الأول «صبوراً» مفعول ثان ليرى إذا قدرتها عالية ؛ فإذا قدرتها بعربية اكتفت بمفعول واحد هو نائب الفاعل ، ويكون قوله «صبوراً» حالاً من نائب الفاعل ، و«أن» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب «ولكن» حرف استدراك «لا» نافية للجنس «سبيل» اسم لا «إلى الصبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو محذوف صفة له ، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفاً .

الشاهد فيه : قوله «بذي اللب» حيث فصل به بين فعل التعجب وهو «أحرى» ومفعوله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله ، وهذا الفاصل جار =



= ومجرور متعلق بفعل التعجب ، وهذا الفصل جائز في الأشهر من مذاهب النحاة ،  
على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، وقد بين الشارح العلامة من قال بجواره من النحاة ،  
ومن قال بمنه منهم .

ومثل هذا الشاهد قول أوس بن حجر :

أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأُخْرِ - إِذَا حَالَتْ - بَأَنْ أُنْحَوْلَا

فقد فصل بالظرف - وهو قوله إذا حالت - بين فعل التعجب الذي هو قوله :  
« أحر ، وبين معموله الذي هو قوله : « بأن انحولا ، ومن كلام العرب « ما أحسن  
بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب ، وفيه الفصل بين فعل التعجب الذي هو  
« أحسن ، و « أقبح » ومعموله الذي هو « أن يصدق ، و « أن يكذب ، بالجار والمجرور .

نِعْمَ وَبِئْسَ ، وَمَا جَرَى تَجْرَاهَا

فِغْلَانٍ غَيْرٍ مُتَصَرِّفِينَ نِعْمَ وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ <sup>(١)</sup>  
مُقَارِنِي « أَل » أَوْ مُضَافِينَ لِمَا قَارَنَهَا : كـ « نِعْمَ عُقْبَى الْكِرْمَا » <sup>(٢)</sup>  
وَيَرَفَعَانِ مُضَمَّرًا يُقْسَرُ : كـ « نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ » <sup>(٣)</sup>

مذهبُ جمهور النحويين أن « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » فعلان ؛ بدليل دخول تاء التانيث الساكنة عليهما ، نحو : « نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ » . وذهب جماعة من الكوفيين — ومنهم الفراء — إلى أنها اسمان ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ » وقول

(١) « فعلان » خبر مقدم « غير » نعت له ، وغير مضاف و « متصرفين » مضاف إليه « نعم » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وبئس » معطوف على نعم « رافعان » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هما رافعان ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسمين » مفعول به لقرله . رافعان .

(٢) « مقارني » نعت لقوله : « اسمين » ، في البيت السابق ، ومقارني مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « أَوْ » حرف عطف « مضافين » معطوف على قوله : « مقارني أَل » ، ولما جار وجرور متعلق بقوله « مضافين » ، و « قارنها » قارن : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وها : مفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « كنعم عقبي الكرما » الكاف جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، عقبي : فاعل ، وعقبي مضاف والكرما : مضاف إليه ، وقصر للضرورة ، وأصله الكرماء .

(٣) « ويرفعان » فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل « مضمرأ » مفعول به « يفسره » يفسر : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « يميز » فاعل يفسر ، والجملة في محل نصب نعت لقوله : « مضمرأ » ، وقوله : « كنعم قوماً معشره » الكاف فيه جارة لقول محذوف ، نعم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « قوماً » تمييز « معشره » معشر : مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، ومعشر مضاف والهاء مضاف إليه .

الأخر « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » وخرج على جعل  
 « نعم وبئس » مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف ، وهو المجرور  
 بالحرف ، لا « نعم وبئس » ، والتقدير : نعم السبر على غير مقول فيه بئس العير ،  
 وما هي بولاء مقول فيه نعم الولد ؛ فحذف الموصوف والصفة ، وأقيم الممول مقامهما  
 مع بقاء « نعم وبئس » على فعليتهما .

وهذان الفعلان لا يتصرفان ؛ فلا يستعمل منهما غير الماضي ، ولا بد لها من  
 مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون محلى بالألف واللام ، نحو : « نعم الرجل زيد » ومنه قوله  
 تعالى : ( نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ) واختلف في هذه اللام ؛ فقال قوم : هي للجنس  
 حقيقة ، فحدث الجنس كله من أجل زيد ، ثم خصصت زيدا بالذكر ؛ فتكون قد  
 مدحته مرتين ، وقيل : هي للجنس مجازاً ، وكأنك [ قد ] جعلت زيدا الجنس كله  
 مبالغة ، وقيل : هي للعهد<sup>(١)</sup> .

الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما فيه « أل » ، كقوله : « نعم عقي الكرماء » ،  
 ومنه قوله تعالى : ( وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ) .

الثالث : أن يكون مضمراً مفسراً بسكرة بعده منصوبة على التمييز ، نحو :

(١) العهد — عند من قال إن أل في فاعل نعم وبئس للعهد — قيل : هو العهد  
 الذهني ؛ لأن مدخولها فرد مبهم ، وذلك كقول القائل : ادخل السوق ، واشتر اللحم ، ثم  
 بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيماً ؛ لقصد المدح أو الذم ، ومن الناس من ذهب  
 إلى أن العهد هو العهد الخارجي . والمهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح  
 أو الذم ؛ فالرجل في « نعم الرجل زيد » هو زيد ، وكأنك قلت : نعم زيد هو ، فوضعت  
 الظاهر — وهو المخصوص — موضع المضمّر ، قصداً إلى زيادة التقرير والتفخيم .

« نَمَّ قَوْمًا مَعْشَرُهُ » ففي « نعم » ضميرٌ مستترٌ يفسره « قوماً » و « معشره » مبتدأ ، وزعم بعضهم أن « معشره » مرفوع بنعم وهو الفاعل ، ولا ضمير فيها ، وقال بعض هؤلاء : إن « قوماً » حال ، وبعضهم : إنه تمييز ، ومثلُ « نَمَّ قَوْمًا مَعْشَرُهُ » قوله تعالى : ( يَنْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ) وقولُ الشاعر :

٢٧٣ — لَنِعْمَ مَوْثَلًا الْمَوْلَى إِذَا حُدِرَتْ

بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتِيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ

وقولُ الآخر :

٢٧٤ — تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ :

بِئْسَ أَمْرًا ، وَإِنِّي بِئْسَ الْمَرَّةَ

\*\*\*

٢٧٣ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « موثلا ، الموثل هو الملجأ والمرجع ، حذرت ، ميني للجهول — أي : خيفت ، بأساء ، هي الشدة ، الإحن ، جمع إحنة — بكسر الهمزة فهما — وهي الحقد وإضمار العداوة .

الإعراب : « نعم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « موثلا » تمييز « المولى » مبتدأ ، والجملة قبله في محل رفع خبره ، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : الممدوح المولى « وإذا » ظرف زمان متعلق بنعم « حذرت » فعل ماض ميني للجهول ، والتاء للتأنيث « بأساء » نائب فاعل حذر ، وبأساء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و « ذى مضاف و « البغي » مضاف إليه « واستيلاء » الواو عاطفة ، واستيلاء : معطوف على بأساء ، واستيلاء مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و « ذى مضاف و « الإحن » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لنعم موثلا » فإن « نعم » قد رفع ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز — الذي هو قوله موثلا — هذا الضمير .

٢٧٤ — البيت لراجز لم يبينه أحد من اطلعنا على كلامهم .

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِشْتَهَرَ (١)

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في « نعم » وأخواتها ؛ فقال قوم : لا يجوز ذلك ، وهو المنقول عن سيبويه ؛ فلا تقول : « نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » ، وذهب قوم إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

= اللغة : « عرسى ، عرس الرجل — بكسر أوله — امرأة « عومرة ، صياح وجلبة وصنخ وضجيج .

الإعراب : « تقول ، فعل مضارع « عرسى ، عرس : فاعل تقول ، وعرس مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « وهى ، الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « لى ، فى عومرة ، جاران ومجروران متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « بئس ، فعل ماضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه « امرأ ، تمييز ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب مقول القول « وإنى ، الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم اسم إن « بئس ، فعل ماضى « المره ، فاعل ، وجملة الفعل وفاعله — بحسب الظاهر — فى محل رفع خبر إن ، وعند التحقيق فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقدير الكلام : وإنى مقول فى حق : بئس المره ، وجملة « إن ، واسمه خبره فى محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : « بئس امرأ ، حيث رفع « بئس ، ضميراً مستتراً ، وقد فسر التمييز الذى بعده — وهو قوله امرأ — هذا الضمير ، وقد وقع فيه ما ظاهره أن خبر إن جملة إنشائية ، وهى جملة « بئس المره ، وذلك شاذ أو مؤول على تقدير قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجملة معموله له ، وانظر مطلع باب إن وأخواتها فى الجزء الأول من هذا الكتاب .

(١) « وجمع ، مبتدأ أول ، وجمع مضاف و « تمييز ، مضاف إليه « وفاعل ، معطوف على تمييز ، وجملة « ظهر ، وفاعله المستتر فيه فى محل جر صفة لفاعل « فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلاف ، مبتدأ ثان مؤخر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو جمع « عنهم ، جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وجملة « قد اشتهر ، وفاعله المستتر فيه العائد إلى خلاف فى محل رفع صفة لخلاف .

٢٧٥ — وَالتَّغْلِيْبِيُّونَ بِئْسَ الْفَجْلُ فَحَلُّهُمْ  
فَخَلًّا ، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

وقوله :

٢٧٦ — تَزَوَّدَ مِنْ لَ زَادٍ أُبَيْكَ فِينَا  
فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ أُبَيْكَ زَادًا

٢٧٥ — البيت لجزير بن عطية ، من كلمة له يهجو فيها الأخطل النخلي .

اللغة : « زلاء » بفتح الزاي ، وتشديد اللام ، وآخره همزة — المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين « منطيق » المراد به هنا التي تنازر بما يعظم عجزتها ، وأراد بذلك الكناية عن كونها ممتنة ؛ فهي هزيلة ضعيفة الجسم من أجل ذلك .

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، ولؤم النجار ، وبأنهم في شدة الفقر ، وسوء العيش ، حتى إن المرأة منهم تقهن في الأعمال ، وتبتذل في الخدمة ؛ فيذهب عنها اللحم — وذلك عند العرب بما تدم به المرأة — فتضطر إلى أن تتخذ حشية — وهي كساء غليظ خشن — تعظم بها أليتها وتكبرها سراً لمرالها ونحافة جسمها .

الإعراب : « التغليبيون » مبتدأ « بئس » فعل ماضٍ لإثناء الذم « الفجل » فاعل بئس ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم ، وقوله « حل من » « حلهم » مبتدأ مؤخر ، و« حل مضاف والضمير مضاف إليه » والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي في أول الكلام « خلا » تمييز « وأمهم » الواو للاستئناف ، أو هي عاطفة ، وأم : مبتدأ ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت لزلاء ، أو خبر ثان .

الشاهد فيه : قوله « بئس الفجل . . . خلا » حيث جمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر — وهو قوله « الفجل » والتمييز ، وهو قوله « خلا » .

٢٧٦ — البيت لجزير بن عطية ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان .

اللغة : « تزود » أصل معناه : اتخذ زاداً ، وأراد منه هنا السيرة الحميدة ، والمعيشة الطيبة ، وحسن المعاملة .

وفصّل بعضهم ، قال : إن أفاد التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعل جاز الجمعُ بينهما ، نحو : « نعمَ الرَّجُلُ فَرَسًا زَيْدٌ » وإلّا فلا ، نحو : « نعمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » .

فإن كان الفاعل مضمراً ، جاز الجمعُ بينه وبين التمييز ؛ اتفاقاً ، نحو : « نعمَ رَجُلًا زَيْدٌ » .

\*\*\*

== المعنى : سرفينا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها ، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك ، واتخذ عندنا من الأيادي والمئن كما كان يتخذها أبوك ؛ فقد كانت سيرة أبيك عاطرة ، وأنت خليك بأن تقفو أثره .

الإعراب : « تزود » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مثل » مفعول به لتزود ، ومثل مضاف و « زاد » مضاف إليه ، وزاد مضاف وأبي من « أبيك » مضاف إليه ، وأبي مضاف ، والسكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فينا » جار ومجرور متعلق بتزود « فنعم » الفاء للتحليل ، نعم : فعل ماضٍ لإنشاء المدح « الزاد » فاعل نعم ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر ، وزاد مضاف ، وأبي من « أبيك » مضاف إليه ، وأبي مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « زاداً » تمييز .

الشاهد فيه قوله : « فنعم الزاد . . . زاداً » حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر وهو قوله : « الزاد » والتمييز وهو قوله : « زاداً » كما في البيت السابق ، وذلك غير جائز عند جمهرة البصريين .

وقوم منهم يعربون « زاداً » في آخر هذا البيت مفعولاً به لقوله : « تزود » الذي في أول البيت ، وعلى هذا يكون قوله : « مثل » حالاً من « زاداً » وأصله نعمت له ، فلما تقدم عليه صار حالاً ، وتقديره البيت على هذا : تزود زاداً مثل زاد أبيك فينا ، فنعم الزاد زاد أبيك .

و « ما » مُتَمِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلٌ ،

فِي نَحْوِ : « نَعِمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ » (١)

تقع « ما » بعد « نعم » ، وبئس « فتقول : « نَعِمَ مَا » أو « نَعِمًا » ،  
و « بئس ما » ومنه قوله تعالى : ( إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ) وقوله تعالى :  
( بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ )

و اِخْتَلَفَ فِي « مَا » هَذِهِ ؛ فَقَالَ قَوْمٌ : هِيَ نَكْرَةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَفَاعِلٌ  
« نَم » ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ ، وَقِيلَ : هِيَ الْفَاعِلُ ، وَهِيَ اسْمٌ مَعْرُوفَةٌ ، وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ  
خُرُوفٍ ، وَنَسَبَهُ إِلَى سَبِيحِيَّةٍ .

\*\*\*

وَيُذَكَّرُ الْخُصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَيْرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا (٢)

(١) « وما ، مبتدأ ، مميز ، خبر المبتدأ ، وقيل ، فعل ماض مبني للجھول « فاعل ،  
خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو فاعل ، مثلا ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب  
فاعل قيل ، وهذه الجملة هي مقول القول « في نحو ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال  
من « ما ، أو من الضمير في خبره « نعم » ، فعل ماض لإنشاء المدح ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه ، وما : تمييز ، وقيل : ما فاعل ، وجملة « يقول الفاضل » في محل نصب نعت لما على  
الأول ، وفي محل رفع نعت لمخصوص بالمدح محذوف - تقديره : نعم الشيء بقول  
الفاضل - على الثاني .

(٢) « ويذكر ، فعل مضارع مبني للجھول ، والمخصوص ، نائب فاعل « بعد ،  
ظرف متعلق بيذكر ، مبني على الضم في محل نصب « مبتدأ ، حال من المخصوص « أو ،  
عاطفة « خبر ، محذوف على مبتدأ ، وخبر مضاف و « اسم ، مضاف إليه « ليس ،  
فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، وجملة « يبدو ، وفاعله المستتر فيه في محل نصب  
خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل جر نعت لقوله اسم ، « أبدأ » منصوب على  
الظرفية ، وعامله يبدو .



يُذَكَّرُ بَعْدَ «نعم ، وبئس» وَفَاعِلُهُمَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ ، هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ  
أَوِ الذَّمِّ ، وَعِلَامَتُهُ أَنْ يَصْلُحَ لِحَالِهِ مَبْتَدَأٌ ، وَجَعَلَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ خَبْرًا عَنْهُ ، نَحْوُ :  
«نعم الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبئسَ الرَّجُلُ عَمْرُوٌ ، ونعمَ غُلَامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ ، وبئسَ  
غُلَامُ الْقَوْمِ عَمْرُوٌ ، ونعمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وبئسَ رَجُلًا عَمْرُوٌ» وَفِي إِعْرَابِهِ وَجِهَانِ  
مَشْهُورَاتٍ :

أحدهما : أنه مبتدأ ، والجملة قبله خبرٌ عنه .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير «هو زيد ، وهو عمرو»  
أى : المدحُ زَيْدٌ ، والمذمومُ عمرو .

ومنع بعضهم الوجهَ الثاني ، وأوجبَ الأول .

وقيل : هو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : «زيد المدح» .

\*\*\*

وَإِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَمَا «الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى» (١)  
إِذَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ أَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ آخِرًا ، كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى فِي أَيُّوبَ : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) أَيْ : نِعْمَ الْعَبْدُ أَيُّوبُ ؛  
فَحَذَفَ الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ — وَهُوَ أَيُّوبُ — لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ .

\*\*\*

(١) «وإن ، شرطية ، يقدم ، فعل مضارع مبني للجهول فعل الشرط «مشعر ،  
نائب فاعل يقدم «به ، جار ومجرور متعلق بمشعر «كفى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه ، وهو جواب الشرط «كالمعلم ، الكاف جارة لقول محذوف ، العلم : مبتدأ «نعم ، فعل  
ماض لإنشاء المدح «المقتنى ، فاعل لنعم «والمقتنى ، مطلق على المقتنى ، وجملة نعم  
وفاعلهما في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المنتدأ والخبر في محل نصب مقول القول المحذوف  
المجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كقولك العلم نعم المقتنى

وَاجْعَلْ كَيْبَسَ « ساء » وَاجْعَلْ قَمَلًا

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كِنَعِمَ مُسَجَلًا<sup>(١)</sup>

تستعمل « ساء » في الهم استعمال « بئس » ؛ فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلا لبئس — وهو المحلى بالألف واللام ، نحو : « ساء الرجل زيد » والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ، نحو : « ساء غلام القوم زيد » ، والمضمر المفسر بكرة بعده ، نحو : « ساء رجلاً زيد » ومنه قوله تعالى : ( ساء مثلاً القوم الذين كذبوا ) — ويذكر بعدها المخصوص بالهم ، كما يذكر بعد « بئس » ، وإعرابه كما تقدم .

وأشار بقوله : « واجعل قملاً » إلى أن كل فعل ثلاثي يجوز أن يُبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ، ويُعاملُ معاملة « نعم ، وبئس » في جميع ما تقدم لها من الأحكام ؛ فتقول : « شرف الرجل زيد ، ولوم الرجل بكر » ، وشرف غلام الرجل زيد ، وشرف رجلاً زيد .

ومقتضى هذا الإطلاق أنه يجوز في علم أن يقال : « علم الرجل زيد » ، بضم عين الكلمة ، وقد مثل هو وابنه به ، وصرح غيره أنه لا يجوز تحويل « علم ، وجهل ، وسمع » إلى فعل بضم العين ؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبتها على كسرة عينها ، ولم تحوّلها إلى الضم ؛ فلا يجوز لنا تحويلها ،

(١) « واجعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كبئس » جار ومجرور متعلق بواجع ، وهو مفعوله الثاني « ساء » ، قصد لفظه : مفعول أول لاجعل « واجعل ، الواو عاطفة ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملته معطوفة على جملة اجعل السابق « فعلاً » مفعول أول لاجعل « من ذي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعلاً ، وذو مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « كنعم » جار ومجرور متعلق بواجعل ، وهو مفعوله الثاني « مسجلاً » حال من نعم .

بل نُبقيها على حالها، كما أبقوها؛ فتقول: «عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وَجَهِلَ الرَّجُلُ عَمْرًا، وَسَمِعَ الرَّجُلُ بَكْرًا».

\*\*\*

وَمِثْلُ نَعْمِ «حَبْدًا»، الْفَاعِلُ «ذَا»،

وَإِنْ تَرَدَّدَ ذِمًّا فَقُلْ: «لَا حَبْدًا» (١)

يُقَالُ فِي اللَّحْمِ: «حَبْدًا زَيْدًا»، وَفِي الذَّمِّ: «لَا حَبْدًا زَيْدًا» كَقَوْلِهِ:

٢٧٧ — أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا، غَيْرَ أَنَّهُ

إِذَا ذُكِرَتْ حَيٌّ فَلَا حَبْدًا هِيَا

(١) «ومثل، مبتدأ، ومثل مضاف و«نعم»، قصد لفظه: مضاف إليه «حبذا»، قصد لفظه أيضاً: خبر المبتدأ، الفاعل «ذا»، مبتدأ وخبر «وإن»، شرطية «ترد»، فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت» «ذما»، مفعول به لتردد «فقل»، الفاء واقعة في جواب الشرط، قل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت» «لا»، نافية «حبذا»، فعل وفاعل، والجملة مقول القول في محل نصب، وجملة قل ومعمولاته في محل جزم جواب الشرط.

٢٧٧ — البيت لكثرة — بكاف مفتوحة فنون ساكنة — أم شملة بن برد المنقري، من أبيات تهجو فيها مئة صاحبة ذى الرمة، كذا قال أبو تمام، وقيل: البيت الذي الرمة نفسه، قاله التبريزي شارح الحماسة، وروى بعد بيت الشاهد قوله:

عَلَى وَجْهِ حَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَا حَةٍ وَتَحْتَ الثِّيَابِ الْمَارُ، لَوْ كَانَ بَادِيًا

اللغة: «الملا، بالقصر — الفضاء الواسع.

الإعراب: «ألا، أداة استفتاح وتنبية «حبذا»، فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم «أهل»، مبتدأ مؤخر، وأهل مضاف «الملا»، مضاف إليه «غير»، نصب على الاستثناء «أن»، حرف توكيد ونصب، وضمير القصة والشأن اسمه «إذا»، ظرف تضمن معنى الشرط «ذكرت» ذكر: فعل ماضٍ مبني للجهول، =

واختلف في إعرابها؛ فذهب أبو علي الفارسي في البتداديات، وابن برهان، وابن خروف — وزعم أنه مذهب سيبويه، وأنَّ مَنْ نَقَلَ عنه غيره فقد أخطأ عليه — واختاره المصنف، إلى أن «حَبَّ» فعلٌ ماضٍ، و«ذا» فاعله، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وتقديره: «هو زيد» أي: المدحوحُ أو المذمومُ زيدٌ، واختاره المصنف.

وذهب البرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللخمي — واختاره ابن عصفور — إلى أن «حَبَّذا» اسمٌ، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبرٌ مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر؛ فركبت «حَبَّ» مع «ذا» وجعلنا اسماً واحداً.

== والتاء للتأنيك دى، نائب فاعل ذكر، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها فلا، الفاء واقعة في جواب «إذا»، لا: نافية «حبذا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم «ها»، مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط غير الجازم، وجعلنا الشرط وجوابه في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه.

الشاهد فيه: قوله «حبذا أهل الملا»، ولا حبذا «ها»، حيث استعمل «حبذا» في صدر البيت في المدح كاستعمال «نعم» واستعمل «لاحبذا» في عجز البيت في الذم كاستعمال «بئس»، ومثل هذا البيت في استعمال الكلمتين معاً قول الآخر:

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَىٰ وَلَا حَبَّذَا الْعَاذِلُ الْجَاهِلُ

وقال عمر بن أبي ربيعة الخزومي:

فَظَلْتُ بِمَرَأَى سَائِقٍ وَبِمَسْمَعٍ أَلَا حَبَّذَا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسْمَعٌ  
ومن هنا تعلم أنه لا يشترط في فاعل «حبذا» — إذا اعتبرتها كلها فعلاً ماضياً — أن يكون مقروناً بأل، بل لا يشترط فيه أن يكون معرفة، فإن الأول يقول «حبذا عاذري» فأتى بالفاعل معرفة غير مقترن بأل، والثاني يقول «حبذا مرأى» فأتى بالفاعل نكرة

وذهب قومٌ — منهم ابن دُرُسْتَوَيْدٍ — إلى أن « حَبَا » فعلٌ ماضٍ ، و « زِيدٌ » فاعله ؛ فركبت « حَبَّ » مع « ذَا » وجعلتا فعلاً ، وهذا أضعفُ المذاهب .

\*\*\*

وَأوَّلُ « ذَا » الْمَخْصُوصِ ، أَيَّا كَانَ ، لَا

تَمْدِيدُ بِذَا ؛ فَهَوَّ بِيضَاهِي الْمَثَلُ (١)

أى : أَوْقِعِ الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بَعْدَ « ذَا » عَلَى أَى حَالٍ كَانَ ، مِنْ الْإِفْرَادِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، وَالتَّنْثِيهِ ، وَالتَّثْنِيَةِ ، وَالْجَمْعِ ، وَلَا تُغَيِّرُ « ذَا » لِتَغْيِيرِ الْمَخْصُوصِ ، بَلْ يَلِزُ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْمَثَلَ ، وَالْمَثَلُ لَا يَغْيِرُ ، فَكَمَا تَقُولُ « الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ » لِلذَّكَرِ وَالْمَوْثُوثِ وَالْمَفْرَدِ وَالْمُنْثَى وَالْجَمْعِ بِهَذَا الْفِعْلِ ، تَقُولُ : « حَبَّذَا زَيْدٌ ، [ وَحَبَّذَا هِنْدٌ ] وَالزَّيْدَانِ ، وَالْمُهَنْدَانِ ، وَالزَّيْدُونَ ، وَالْمُهَنْدَاتُ » فَلَا تُخْرِجُ « ذَا » عَنِ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ ، وَلَوْ خَرَجَتْ لَقِيلَ « حَبَّذَى هِنْدٌ ، وَحَبَّذَانِ الزَّيْدَانِ ، وَحَبَّذَانِ الْمُهَنْدَانِ ، وَحَبَّ أَوْلَئِكَ الزَّيْدُونَ ، أَوْ الْمُهَنْدَاتُ » .

\*\*\*

(١) « أول ، فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » ذَا ، مفعول ثانٍ تقدم على المفعول الأول والمخصوص ، مفعول أول لأول « أيا ، اسم شرط ، خبر لكان مقدم عليه « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المخصوص « لا ، ناهية « تعدل ، فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بذَا ، جار ومجرور متعلق بتعدل « فهو ، الفاء للتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ ، وجملة « بيضاهي ، و فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل رفع خبر المبتدأ « المثلا ، مفعول به ليضاهي .

وَمَا سِوَى «ذَا» أَرْفَعِ بِحَبِّ ، أَوْ فَجِرْ  
بِالْبَاءِ ، وَدُونَ «ذَا» انْضِامُ الْمَاءِ كَثْرًا<sup>(١)</sup>

يعنى أنه إذا وقع بعد «حَبِّ» غيرُ «ذَا» من الأسماء جاز فيه وجبان : الرفع بحَبِّ ، نحو : «حَبِّ زَيْدٍ» والجر بباء زائدة ، نحو : «حَبِّ زَيْدٍ» وأصلُ حَبِّ : حَبِّبَ ، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حَبِّ .

ثم إن وقع بعد «حَبِّ» ذاوجب فتح الماء ؛ فتقول : «حَبِّ ذَا» وإن وقع بعدها غيرُ «ذَا» جاز ضم الماء ، وفتحها ؛ فتقول : «حَبِّ زَيْدٍ» و «حَبِّ زَيْدٍ» .  
وروى بالوجهين قوله :

٢٧٨ — قُتِلَتْ : أَقْتَلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا ،

وَحَبِّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ قُتِلَتْ

(١) «دما» اسم موصول : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله : «ارفع ، الآتي «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و«ذَا» اسم إشارة مضاف إليه «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بحب» جار ومجرور متعلق بارتفاع «أو» عاطفة «لجر» الفاء زائدة ، جر : فعل أمر ممتطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالبا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله جر «ودون» الواو عاطفة ، دون : ظرف متعلق بمحذوف حال ، وصاحب الحال محذوف ، ودون مضاف ، و«ذَا» مضاف إليه ، والمراد لفظ «ذَا» انضمام ، مبتدأ ، وانضمام مضاف ، و«الحا» قصر للضرورة : مضاف إليه ، وجملة «كثراً» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وانضمام الحاء من «حب» حال كونه دون «ذَا» كثير .

٢٧٨ — البيت للأخطل التغلبي ، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسد ، أحد

أجواد العرب .

اللغة : «أقتلوا» الضمير يعود إلى الخبر ، وقتلها : مزجها بالماء ؛ لأنه يدفع سورتها

وينصب بمحدثها «وحب بها» يروى في مكانها «وأطيب بها» .

= الإعراب : « فقلت » ، فعل وفاعل « اقتلوا » ، فعل أمر وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل نصب مقول القول « عنكم » ، بـزاجها ، جاران ومجروران متعلقان بـ« اقتلوا » وحب ، الواو حرف عطف ، حب : فعل ماضٍ دال على إنشاء المدح « بها » ، الباء حرف جر زائد ، وها : فاعل حب ، مبنى على السكون في محل رفع « مقتولة » ، تمييز ، أو حال « حين » ، ظرف متعلق بحب « تقتل » ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخبر ، والجملة في محل جر بإضافة « حين » ، إليها .

الشاهد فيه : قوله « وحب بها » فإنه يروى بفتح الحاء من « حب » ، وضمها ، والفاعل غير « ذا » ، وكلا الوجهين — في هذه الحالة — جائز ، فإن كان الفاعل « ذا » ، تعين فتح الحاء ، وقد ذكر الشارح العلامة — تبعاً للبصنف — ذلك مفصلاً .

واعلم أولاً أن فاعل « حب » ، هذه يجوز أن يكون مجروراً بالباء كما في هذا الشاهد وكما في قول الطرماح بن حكيم :

حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

واعلم ثانياً أن هذه الباء زائدة ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا سرفوعاً كما نعلم ، ولأنه قد ورد من غير الباء في نحو قول ساعدة بن جؤية :

هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَّتْ عَوَادِ دُونَكَ وَلِيكَ تَشَمُّبٌ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل « حب » ، غير واجبة ، حيث جاء فيه فاعل حب — وهو قوله : « من يتجنب » — غير مقترن بالباء .

## أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ (١)

صُعُ مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجِبِ «أَفْعَلٌ» لِلتَّفْضِيلِ ، وَأَبُ اللَّذَائِي (٢)

يُصَاغُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَجُوزُ التَّعْجِبُ مِنْهَا - لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْضِيلِ - وَصَفَتْ عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلٍ» (٣) فَتَقُولُ : «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ» كَمَا تَقُولُ : «مَا أَفْضَلُ زَيْدًا ، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا» .

وَمَا امْتَنَعَ بِنَاءَ فِعْلِ التَّعْجِبِ مِنْهُ امْتَنَعَ بِنَاءَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْهُ ؛ فَلَا يُبْنَى مِنْ فِعْلِ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَافٍ ، كَدَخْرَجٍ وَاسْتَخْرَجٍ ، وَلَا مِنْ فِعْلِ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ ،

(١) هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسماً لسكل ما دل على زيادة ، سواء كانت الزيادة في فضل كأفضل وأجمل ، أم كانت زيادة في نقص كأفح وأسوأ ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة ؛ فلا ينافي أنه قد يعرض لها التغير كما في خير وشر .

(٢) «صع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من مصوع» جار ومجرور متعلق بصع ، وفي الكلام موصوف مقدر ، أي : من فعل مصوع «منه» جار ومجرور متعلق بمصوع على أنه نائب فاعل له ، إذ هو اسم مفعول «للتعجب» ، جار ومجرور متعلق بمصوع «أفعل» مفعول به لصع «للتفضيل» ، جار ومجرور متعلق بصع «وَأَبُ» فعل أمر ، مبنى على حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللذ» اسم موصول - لغة في الذي - مفعول به لقوله : «أب» ، والجملة من «أبي» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) هذا الوصف اسم لقبوله علامات الأسماء ؛ وهو غير متصرف لكونه ملازماً للوصفية ووزن الفعل ، ويعرف بأنه «الوصف الموازن للفعل تحقيقاً كأفضل أو بتقديرًا تكثير وشرقي نحو قوله تعالى : ( أنتم شر مكاناً ) وقوله سبحانه : ( هو خير مما يجمعون ) بدليل مجيئه على الأصل في قول الراجز :

• بلال خير الناس وابن الأخير •

الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل •



كنعم وبئس ، ولا من فعل لا يَقْبَلُ المفاضلة ، كَمَا تَوَفَّيَ ، ولا من فعل ناقص ،  
 ككان وأخواتها ، ولا من فعل منفي ، نحو : « مَا عَاجَ بِالدَّوَاءِ ، وَمَا ضَرَبَ »  
 ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل نحو : « حَمَرَ ، وَعَوَّرَ » ولا من فعل مبني  
 للمفعول ، نحو : « ضَرَبَ ، وَجُنَّ » وَشَدَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : « هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا » فبنوا  
 أفعل التفضيل من « اخْتَصَرَ » وهو زائد على ثلاثة أحرف ، ومبني للمفعول ، وقالوا :  
 « أَشْوَدُّ مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ » فبنوا أفعل التفضيل — شذوذاً —  
 من فعل الوصف منه على أفعل .

\* \* \*

وَمَا يَدِي إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ (٢)

تَقَدَّمَ — فِي بَابِ التَّعَجُّبِ — أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ  
 تَسْتَكْمَلِ الشَّرْطَ بِـ « أَشَدَّ » وَنَحْوِهَا ، وَأَشَارَ هُنَا إِلَى أَنَّهُ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ مِنَ  
 الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَسْتَكْمَلِ الشَّرْطَ بِمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ فِي التَّعَجُّبِ ؛ فَكَمَا قَوْلُ : « مَا أَشَدَّ  
 اسْتِخْرَاجَهُ » قَوْلُ « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِنْ زَيْدٍ » وَكَمَا قَوْلُ : « مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ »  
 قَوْلُ : « هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِنْ زَيْدٍ » لَكِنَّ الْمَصْدَرَ يَنْتَسِبُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ بَعْدَ  
 « أَشَدَّ » مَفْعُولًا ، وَهُنَا يَنْتَسِبُ تَمْيِيزًا .

\* \* \*

(١) « وما ، اسم موصول : مبتدأ ، به ، جار ومجرور متعلق بقوله : « وصل »  
 الآتي على أنه نائب فاعل له تقدم عليه ، وإنما ساغ ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع  
 فيهما ، إلى تعجب ، جار ومجرور متعلق بوصل ، وجملة « وصل » ونائب فاعله  
 لا عمل لها صلة الموصول « لمانع » ، جار ومجرور متعلق بوصل أيضاً ، به إلى التفضيل ،  
 جاران ومجروران يتطلقان بقوله : « صل ، الآتي « صل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه وجوباً تقديره أنت .

وَأَفْضَلَ التَّفْضِيلِ صَلَهِ أَبَدًا — تَقْدِيرًا، أَوْ لَفْظًا — مِنْ إِنْ جُرْدًا<sup>(١)</sup>

لا يخلو أفضل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال ؛ الأول : أن يكون مجرداً ، الثاني : أن يكون مضافاً ، الثالث : أن يكون بالألف واللام .

فإن كان مجرداً فلا بُدَّ أن يتصل به « مِنْ » : لفظاً ، أو تقديرًا<sup>(٢)</sup> ، جَارَةٌ لِلْمُفْضَلِ ، نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو » وقد تحذف « مِنْ » ومجرورها للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) أي : وَأَعَزُّ مِنْكَ [ نَفَرًا ] .

وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِهِ أَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ بِـ « أَلْ » أَوْ مِضَافًا لَا تَصْحَبُهُ « مِنْ »<sup>(٣)</sup> ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ، ولا « زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ مِنْ عَمْرٍو » .

(١) « وَأَفْعَلُ » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأفعل مضاف والتفضيل مضاف إليه « صل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أبدأ » منصوب على الظرفية « تقديرًا » حال « أَوْ لَفْظًا » معطوف عليه « مِنْ » جار ومجرور متعلق بصل « إن » شرطية « مجرداً » ، فعل ماض مبني للجهول ، فعل الشرط ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل ومن الجارة للمفضول بأحد شيئين ، الأول معمول أفعل التفضيل ، نحو قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ، والثاني لو الشرطية ومدخولها ، نحو قول الشاعر :

وَلَقَوْكَ أَطْيَبُ ، لَوْ بَدَلْتِ لَنَا ، مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ

(٣) ربما جاء بعد أفعل التفضيل المقترن بأل أو المضاف من كما في قول الأعشى ، وسيأتي قريباً ، ونشرحه لك ، وهو الشاهد رقم ٢٨٠ .

وَلَسْتُ بِأَلَا كَثْرٍ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأْبِرِ =

وأكثر ما يكون ذلك<sup>(١)</sup> إذا كان أفعل التفضيل خيراً ، كآية الكريمة ونحوها ، وهو كثير في القرآن ، وقد تحذفُ منه وهو غير خبر ، كقوله :

٢٧٩ — دَنَوْتُ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا

فَظَلَّ فُوَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا

فـ «أَجْمَلًا» أفعلُ تفضيلٍ ، وهو منصوب على الحال من التاء في «دَنَوْتُ» وحُذِفَتْ منه «مِنْ» ، والتقدير : دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر .

== وكما في قول سعد القرقره :

نَحْنُ بِغَرَسِ الْوَيْيِ أَعْلَمْنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقرون بمن في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

عَلَيْهَا فَتَى لَمْ تَحْمِلِ الْأَرْضُ مِثْلَهُ أَبْرًا بِمِثَاقِي ، وَأَوْفَى ، وَأَصْبَرًا

(١) يريد به وأكثر ما يكون حذف من مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعل خبراً — إلخ .

٢٧٩ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : «دنوت» ، قرئت «خلناك» ، ظننا شأنك كذا كالبدر ، مشابهة له «أجملا» ، أى أكثر جمالا من البدر ، وهو من معمولات دنوت : أى دنوت حال كونك أجمل من البدر ، وقد خلناك مثل البدر .

الإعراب : «دنوت» ، فعل وفاعل «وقد» ، الواو والواو الحال ، قد : حرف تحقيق «خلناك» ، فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول «كالبدر» ، جار ومجرور متعلق بخلناك وهو مفعول ثان للحال ، والجملة من الفعل ومفعوليه في محل نصب حال من التاء في دنوت «أجملا» ، حال ثانية من التاء ، وفعل ماض ناقص «فوادى» ، فواد : اسم ظل ، وفواد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في هواك» ، الجار والمجرور متعلق بقوله : «مضلا» ، الآتى ، وهوى مضاف ، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه «مضلا» ، خبر ظل .

ويلزم أفضل التفضيل الجردُ الأفرادَ والتذكيرَ ، وكذلك المضافُ إلى نكرةٍ ،  
وإلى هذا أشار بقوله :

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُصَفُّ ، أَوْ جُرْدًا أَلْزِمَ تَذْكِيراً ، وَأَنْ يُوَحِّدَا<sup>(١)</sup>

فتقول : « زيد أفضل من عمرو ، وأفضل رجلٍ ، وهند أفضل من عمرو ،  
وأفضل امرأة ، والزيدان أفضل من عمرو ، وأفضل رجلين ، والمندان أفضل من عمرو ،  
وأفضل امرأتين ، والزيدون أفضل من عمرو ، وأفضل رجالٍ ، والمندات أفضل من  
عمرو ، وأفضل نساء » فيكون «أفضل» في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً ، ولا يؤنث ،  
ولا يثنى ، ولا يجمع .

\*\*\*

وَتَلَوُ «أَنْ» طَبِيقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَن ذِي مَعْرِفَةٍ<sup>(٢)</sup>

== الشاهد فيه : قوله «أجملا» حيث حذف «من» ، الجارة للفضول عليه مع مجرورها ،  
وأصل الكلام : أجمل منه ، ونظيره بيت امرئ القيس الذي أشدناه قريبا ص ١٧٧

(١) «وإن» شرطية «لمنكور» جار ومجرور متعلق بقوله : « يصف » الآتي  
« يصف » فعل مضارع مبنى للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هو يعود إلى أفضل التفضيل «أو» عاطفة «جردا» معطوف على يصف  
«ألزم» فعل ماضى مبنى للجهول مبنى على الفتح فى محل جزم جواب الشرط ، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول «تذكيرا» مفعول ثانٍ للأزم «وأن» مصدرية  
«يوحدا» فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو ، والمصدر المنسبك من «أن» المصدرية ومعموها منصوب معطوف على قوله :  
تذكيرا ، وتقدير الكلام : ألزم تذكيرا وتوحدا ، أى لإفراد .

(٢) «وتلو» مبتدأ ، وتلو مضاف و«أل» قصد لفظه : مضاف إليه «طبق» خبر  
لمبتدأ «وما» الواو عاطفة ، ما اسم موصول : مبتدأ «لمعرفة» جار ومجرور متعلق ==

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » ، وَإِنْ

لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقُ مَا بِهِ قُرْبٌ (١)

إذا كان أفعل التفضيل بـ «أل» لزمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله : في الإفراد ، والتذكير ، وغيرهما ؛ فتقول : زيد الأفضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضل ، أو الفضليات ، ولا يجوز عدم مطابقتِهِ لما قبله ؛ فلا تقول : « الزيدون الأفضل » ولا « الزيدان الأفضل » ولا « هند الأفضل » ولا « الهندان الأفضل » ولا « الهندات الأفضل » ولا يجوز أن تقترن به « مِنْ » ؛ فلا تقول : « زيد الأفضل من عمرو » فأما قوله :

== بقوله : « أضيف ، الآتى « أضيف » ، فعل ماضٍ مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ذو ، خير المبتدأ الذى هو ما للموصولة ، وذو مضاف و « وجهين » مضاف إليه « عن ذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوجهين ، وذى مضاف و « معرفة » مضاف إليه ، والتقدير : ذو وجهين منقولين عن ذى معرفة .

(١) « هذا » اسم إشارة مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره هذا ثابت ، ونحوه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « نويت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « معنى » مفعول به لنويت ، ومعنى مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » شرطية « لم » نافية جازمة « تنو » فعل مضارع مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : وإن لم تنو معنى من « فهو » الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « طبق » خبر المبتدأ ، وطبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بقوله « قرن » الآتى « قرن » فعل ماضٍ مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والمراد بمعنى من - الذى قد تنويه وقد لا تنويه - هو التفضيل .

٢٨٠ — وَاسْتَبَالَ أَكْثَرَ مِنْهُمْ حَصَى

وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ

فَيُخْرِجُ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْأَصْلُ : وَاسْتَبَالَ أَكْثَرَ مِنْهُمْ ، أَوْ جَعَلَ « مِنْهُمْ » مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ مَجْرُودٍ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَالتَّقْدِيرُ : « وَاسْتَبَالَ أَكْثَرَ مِنْهُمْ » .

٢٨٠ — الْبَيْتُ لِلْأَعْمَى مَيْمُونِ بْنِ قَيْسٍ ، مِنْ كَلْبَةَ لَهُ يَهْجُو فِيهَا عُلْقَمَةَ بِنَ عِلَاقَةَ وَيَمْدَحُ عَامِرَ بْنَ الظَّفِيلِ ، وَذَلِكَ فِي الْمَنَافِرَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا ، وَأَمْرَهَا مَشْهُورٌ بَيْنَ الْمُتَأَدِّبِينَ ، وَاللُّغَةُ : « الْكَأَثِرُ حَصَى » كِنَايَةٌ عَنْ كَثْرَةِ عِدَدِ الْأَعْوَانِ وَالْإِنصَارِ « الْعِزَّةُ » الْقُوَّةُ وَالغَلْبَةُ « الْكَأَثِرُ » الْغَالِبُ فِي الْكَثْرَةِ ، مَا خُوذَ مِنْ قَوْلِهِمْ : كَثَرْتُمْ أَكْثَرَهُمْ — مِنْ بَابِ نَصَرَ — أَيْ : غَلِبْتُمْ كَثْرَةً .

الإعراب : « وَاسْتَبَالَ » لَيْسَ ، فَعَلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَتَاءُ الْمُخَاطَبِ اسْمُهُ « بِالْأَكْثَرِ » الْبَاءُ حَرْفُ جُرْزَائِدٍ ، « الْكَأَثِرُ » خَبَرٌ لَيْسَ « مِنْهُمْ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ — فِي الظَّاهِرِ — بِالْأَكْثَرِ ، وَاسْتَعْرَفَ مَا فِيهِ « حَصَى » تَمْيِيزٌ « وَإِنَّمَا » أَدَاةُ حَصْرِ « الْعِزَّةُ » مُبْتَدَأُ « لِلْكَأَثِرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ .

الشاهد فيه : قَوْلُهُ « بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ » فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ أَلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى اسْمِ التَّفْضِيلِ وَ« مِنْ » الْجَارَةِ لِلتَّفْضُولِ عَلَيْهِ ، وَقَدْ أَجَازَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ مُسْتَدَلًّا بِهَذَا الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ ، وَمِنْهُ الْجَمْهُورُ ، وَلَهُمْ فِي تَخْرِيجِ الْبَيْتِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ ثَلَاثَةٌ تَوْجِيهَاتٍ أَشَارَ الشَّارِحُ الْعَلَامَةُ إِلَى اثْنَيْنِ مِنْهَا ، وَهِيَ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ فِي كَلَامِنَا الَّذِي نَذَكُرُهُ الْأَوَّلُ : لِأَنَّهُمْ أَنْ « مِنْ » فِي قَوْلِهِ « مِنْهُمْ » هِيَ الْجَارَةُ لِلتَّفْضُولِ ، وَلَكِنَّا تَبَعِيضِيَّةٌ ؛ وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ يَقَعُ حَالًا مِنْ اسْمِ لَيْسَ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَاسْتَبَالَ بِالْأَكْثَرِ حَصَى حَالِ كَوْنِكَ مِنْهُمْ : أَيْ حَالِ كَوْنِكَ بَعْضِهِمْ .

الثاني : بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ مِنْ جَارَةِ لِلتَّفْضُولِ لِأَنَّهُمْ أَنْ أَلِ مَعْرَفَةٌ ، بَلْ أَلِ فِي قَوْلِهِ « بِالْأَكْثَرِ » زَائِدَةٌ ، وَالْمَنْعُوعُ هُوَ اقْتِرَانُ مَنْ بِمَدْخُولِ أَلِ الْمَعْرَفَةِ .

الثالث : سَلَّمْنَا أَنَّ أَلِ مَعْرَفَةٌ ، وَأَنَّ مِنْ جَارَةِ لِلتَّفْضُولِ ، وَلَكِنَّا لَأَنَّهُمْ أَنْ « مِنْ » مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَكْثَرِ الْمَذْكُورِ فِي الْكَلَامِ ، وَلَكِنَّا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَكْثَرِ مَنْكُرًا مَعْدُوفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا : وَاسْتَبَالَ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرَ مِنْهُمْ .

وأشار بقوله : « وما لمعرفة أضيف — إلخ » إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة ، وقصد به التفضيل ، جاز فيه وجهان ؛ أحدهما : استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفضلُ القوم ، والزيدون أفضلُ القوم ، وهند أفضلُ النساء ، والهندان أفضلُ النساء ، والهنداتُ أفضلُ النساء » والثاني : استعماله كالمقرون بالألف واللام ؛ فتجب مطابقته لما قبله ؛ فتقول : « الزيدان أفضلًا القوم ، والزيدون أفضلُ القوم ، وأفضلُ القوم ، وهند فضلي النساء ، والهندان فضليًا النساء ، والهندات فضلُ النساء ، أو فضليات النساء » ، ولا يتعمين الاستعمالُ الأول ، خلافا لابن السراج ، وقد ورد الاستعمالان في القرآن ؛ فن استعماله غير مطابقٍ قوله تعالى : ( وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ) ، ومن استعماله مطابقاً قوله تعالى : ( وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرِمِيهَا ) وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَحْسِنُكُمْ أَخْلَاقًا ، الْمُوْطِنُونَ أَكْنَافًا ، الَّذِينَ بِالْقُونَ وَيُؤَلْقُونَ » .

والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ، ولهذا عيبَ على صاحب النصيح<sup>(١)</sup> في قوله : « فاخترنا أفصحهن » قالوا : فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول : « فصحاهن » .

فإن لم يقصد التفضيلُ تميّنتِ المطابقة ، كقولهم : « النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أي : عادِلًا بَنِي مَرْوَانَ .

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدمِ قصده أشار المصنفُ بقوله : « هذا إذا نويت معنى مِن — البيت » أي : جواز الوجهين — أعنى المطابقة وعدمها —

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، النحوي الكوفي ، وله رسالة صغيرة اشتهرت

مشروطاً بما إذا نوى بالإضافة معنى « وِن » أى : إذا نوى التفضيل ، وأما إذا لم يُنَوَ ذلك فيلزم أن يكون طبقاً ما اقتدى به .

قيل : ومن استعمال ضيعة أفعل لغير التفضيل قوله تعالى : ( وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ) وقوله تعالى : ( رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ) أى : وهو هَيِّنٌ عليه ، وربكم عالم بكم ، وقول الشاعر :

وإن مُدَّتِ الأبدى إلى الزادِ لمَ أكنْ

بأعجلهم ؛ إذ أجشعُ القومِ أعجلُ [٧٧]<sup>(١)</sup>

أى : لم أكن بعجلهم ، وقوله :

٢٨١ — إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائه أعزُّ وأطولُ

(١) تقدم شرح هذا البيت فى باب النواسخ ، وهو الشاهد رقم ٧٧ ، فانظره هناك فى مباحث زيادة الباء فى خير الناسخ النافى ، والشاهد فيه هنا قوله « بأعجلهم » فإنه فى الظاهر أفعل تفضيل ، ولكن معناه معنى الوصف الخالى من التفضيل ؛ لأن ذلك هو الذى يقتضيه مدح الشاعر نفسه ؛ اذ لو بقى على ظاهره لكان المعنى أنه يتنى عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام ، وذلك لا يتناقى أن يكون سريعاً إليه ، وهذا ذم لامدح .

٢٨١ — هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق ، يفخر فيها على جرير بن عطية بن

الخطنى ويهجوهُ .

اللغة : « سمك » يستعمل فعلاً متعدياً بمعنى رفع ، ومصدره السمك ، ويستعمل لازماً بمعنى ارتفع ، ومصدره السموك « البيت » أراد به بيت المجد والشرف « دعائه » الدعائم : جمع دعامة — بكسر الدال المهملة — وهى فى الأصل ما يستند به الحائط إذا مال لينمه السقوط .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الذى » اسم إن ، وجملة « سمك السماء » من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل صلة الموصول الواقع اسماً لإن ، وجملة « بنى لنا » من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن فى محل رفع =



أى : [ دعائه ] عزيزة طويلة ، وهل ينقاس ذلك أم لا ؟ قال المبرد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح ، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يرون ذلك ، وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى : ( وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ) : إنه بمعنى هين ، وفي بيت الفرزدق — وهو الثاني — إن المعنى عزيزة طويلة ، وإن النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك ، وقالوا : لا حجة في ذلك [ له ] .

\*\*\*

وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو « مِنْ » مُسْتَفْهِمًا فَلَهَا كُنْ أَيْدًا مُقَدِّمًا<sup>(١)</sup>  
كَيْتَلِ « يَمْنَنْ أَنْتَ خَيْرٌ » ؟ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ زَرًّا وَرَدًّا<sup>(٢)</sup>

= خبر إن « يتلوا » مفعول به لئني ، وجملة « دعائه أعز » من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لقوله « يتلوا » وقوله « وأطول » معطوف على قوله « أعز » .

الشاهد فيه : قوله « أعز وأطول » حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل ؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتاً دعائه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولاً ، ولو بقى « أعز وأطول » على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك .

(١) « وإن » شرطية « تكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوباً « يتلو » جار ومجرور متعلق بقوله : « مستفهما ، الآتي » ، وتلو مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « مستفهما » خبر « تكن » ، فلها ، الفاء لربط الشرط بالجواب ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « مقدماً ، الآتي » ، كُنْ فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبدأ » منصوب على الظرفية متعلق بقوله : « مقدماً ، الآتي » مقدماً ، خبر كُنْ ، والجملة من كُنْ واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كيتل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك مثل « يمن » جار ومجرور متعلق بقوله : « خير ، الآتي » أنت « مبتدأ » خير ، خبر المبتدأ ، والجملة في محل جر بإضافة مثل إليها ، ولدى ظرف متعلق بقوله : « ورد » =

تقدم أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً جرى بعده « مِنْ » جارة للمفضل عليه ، نحو : « زيد أفضل من عمرو » ، و « مِنْ » ومجورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف ؛ فلا يجوز تقديمها عليه ، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، إلا إذا كان المجرورُ بها اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ؛ فإنه يجب — حينئذ — تقديم « مِنْ » ومجورها ، نحو : « مَنْ أنت خيرٌ؟ وَمِنْ أيُّهم أنت أفضل؟ ومن غلامٍ أيُّهم أنت أفضل؟ » وقد ورد التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام ، وإليه أشار بقوله : « ولدى إخبارِ التقديمِ تَرُوراً ورداً » ومن ذلك قوله :

٢٨٢ — قَقَاتُ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ

= الآتي ، ولدى مضاف و « إخبار » مضاف إليه ، التقديم ، مبتدأ « نورا » حال من الضمير المستتر في قوله : « وورد » الآتي « وورد » : فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التقديم ، والالف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله التقديم .

٢٨٢ — البيت للفرزدق ، من أبيات يقولها في امرأة من بني ذهل بن ثعلبة قرته وحلته وزودته ، وكان قد نزل من قبل بأمرأة ضنية فلم تقره ولم تحمله ولم تزوده .

اللغة : « أهلا ، وسهلا ، كلمتان تقولها العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم ، جنى النحل ، ما يجنى منه وهو العسل ، وكفى بذلك عن حسن لقاتها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها .

الإعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيك ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « لنا » جار ومجرور متعلق بقال « أهلا وسهلا » منصوبان بفعل محذوف ، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين : أي أتيتم قوما أهلا ونزلتم موصفاً سهلاً وزودت ، الواو عاطفة ، زود : فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه ، والتاء للتأنيك « جنى » مفعول به لزود ، وجنى مضاف و « النحل » مضاف إليه « بل » =

والتقدير : بل ما زوّدت أطيّب منه ؛ وقول ذى الرّمة يصف نسوة بالسمن  
والكسل :

٢٨٣ — وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيحَهَا  
تَطُوفُ ؛ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أُكْسَلُ

= حرف دال على الإضراب الإبطالى « ما » اسم موصول : مبتدأ ، وجملة « زودت » وفاعله  
المستتر فيه لا عمل لها صلة ، والمائد محذوف ، أى زودته « منه » جار ومجرور متعلق بقوله :  
« أطيّب » الآتى « أطيّب » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « منه أطيّب » حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل  
عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام ، وذلك التقديم شاذ فى غير  
الاستفهام ، وقد جعل جماعة من النحاة قوله « منه » متعلقاً بقوله « زودت » أى : بل  
الذى زودت منه ، أى : من شبيهه حتى النحل ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهداً ، ويكون  
قد جاء على المشهور الفصح .

ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد فى مقصورته :

وَاسْتَنْزَلَ الزَّبَاءَ قَسْرًا وَهِيَ مِنْ عُقَابٍ لَوْحِ الْجَوْءِ أَعْلَى مُنْتَهَى  
فقوله : « من عقاب » متعلق بأعلى ، وقد تقدم عليه ، وليس الكلام استفهاماً ، بل  
هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل .

٢٨٣ — هذا البيت لذى الرمة ، من كلبه له « مطلقاً » :

أَللِّرَّبِّعَ ظَلَّتْ عَيْنُكَ الْمَاءَ تَهْمِلُ رَشَاشًا كَمَا اسْتَنَّ الْجُمَانُ الْمَفْصَلُ ؟  
اللغة : « تهمل » تسكب « استن » تبدد ، وتفرق « الجمان » جمع جمانة — بضم الجيم  
— وهى حبة من الفضة كالكرة « قطوف » بفتح القاف — بطيء ، متقارب الخطو .

المعنى : يصف نساء بالسمن والعبالة ، وكفى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى ، فهو  
يقول : إنه لا عيب فى هؤلاء النساء إلا أن أسرعن شديدة البطء متكاسلة ، وهذا بما يسميه  
البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والعرب تمدح النساء بذلك ؛ لأن هذا عندهم يدل على  
اليسار والنعمة وعدم الامتهان فى العمل .

الإعراب : « ولا » نافية للجنس « عيب » اسم لا « فهن » جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب ، أو متعلق بعيب ، وعلى هذين =

[التقدير : وأن لا شيء أكسلُ منهن] ، وقوله :

٢٨٤ — إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَمِينَةً  
فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّمِينَةِ أَمْلَحُ

التقدير : فأسماء أملح من تلك الظمينة .

\*\*\*

= الوجهين يكون خبر لا محذوفاً ، وهذا متعين على لغة طيء « غير ، أداة استثناء « أن ، حرف توكيد ونصب « سريعاً ، سريع : اسم أن ، وسريع مضاف وما مضاف إليه « قطوف ، خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه ، وأن ، الواو عاطفة ، أن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا شيء ، لا : نافية للجنس ، وشيء : اسم لا « منهن ، جار ومجرور متعلق بقوله أكسل الآتي « أكسل ، خبر لا ، والجملة من « لا ، واسمها وخبرها في محل رفع خبر « أن ، المخففة من الثقيلة ، وأن المخففة مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالمطف على المصدر المنسبك من أن المشددة مع اسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « منهن أكسل ، حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه ، مع كون المجرور ليس استفهاماً ولا مضافاً إلى الاستفهام ، وذلك شاذ ، وتقدم مثله .

٢٨٤ — هذا البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَجْدَّ رَوَاحُ التَّبِينِ أَمْ لَا تَرَوَّحُ ؟ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِجُمَلٍ مُبْرَحُ

اللغة : « سايرت ، جارت ، وباهت « يوماً ، المراد به مجرد الوقت ، نهاراً كان ذلك أم ليلاً ظمينة ، أصله الهودج تكون فيه المرأة ، ثم نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالية والحلية ، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقاً : رابكة ، أو غير رابكة ، ويروى بيت الشاهد هكذا :

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَمَانِيًا فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّمَانِ أَمْلَحُ  
المعنى : يقول : إن أسماء في غاية الملاحة وتمام الحسن ، ولو أنها باهت بجملها امرأة أخرى في وقت أي وقت لبدا تفوقها عليها ، وظهر أنها خير منها ملاحة وأعظم جمالا . =

وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ تَزْرًا ، وَمَتَى عَاقَبَ فَمَلًّا فَكَثِيرًا ثَبَتًا<sup>(١)</sup>  
 كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ<sup>(٢)</sup>

لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعُهُ ، أولاً .

فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعُهُ لم يرفع ظاهراً ، وإنما يرفع ضميراً مستتراً نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ففي « أفضل » ضميرٌ مستترٌ عائِدٌ على « زيد » ؛

= الإعراب : « إذا » ظرفٌ تضمن معنى الشرط « سايرت » ساير : فعلٌ ماضٍ ، والناء للتأنيث « أسماء » فاعلٌ سايرت ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « يوماً » ظرفٌ متعلقٌ بسايرت « ظمينة » مفعولٌ به لسايرت « فأسماء » الفاء واقعة في جواب « إذا » ، أسماء : مبتدأ « من تلك » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بقوله : « أملح » ، الآتي « الظمينة » بدلٌ من اسم الإشارة ، أو عطفٌ ببيانٍ عليه ، أو نعتٌ له « أملح » خبرٌ المبتدأ الذي هو قوله أسماء .

الشاهد فيه : قوله « من تلك » . . . أملح ، حيث قدم الجار والمجرور — وهو قوله : « من تلك » — على أفعل التفضيل — وهو قوله « أملح » — في غير الاستفهام ، وذلك شاذ ، وقد مضى مثله .

(١) « ورفعه » رفع : مبتدأ ، ورفعه مضافٌ والضمير مضافٌ إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « الظاهر » مفعول المصدر « تزّر » خبر المبتدأ « ومتى » اسم شرط ، وهو ظرفٌ متعلقٌ بقوله عاقب الآتي « عاقب » فعل ماضٍ فعل الشرط ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل « فعلاً » مفعولٌ به لعاقب « فكثيراً » الفاء واقعة في جواب الشرط ، كثيراً : حالٌ من الضمير المستتر في قوله « ثبت » ، الآتي « ثبتا » ثبت : فعل ماضٍ ، والآلف للاطلاق ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٢) « كلن » السكاف جارة لقولٍ محذوفٍ ، كما سبق مراراً ، لن : حرف نفي ونصب « ترى » فعل مضارع منصوبٌ بتقديرٍ بلى ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً تقديره أنت « في الناس » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بترى « من » زائدة « رفيق » مفعولٌ به لترى « أولى » اسم تفضيل ، « من رَفِيقٍ » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بأولى « الفضل » فاعلٌ أولى « من الصديق » جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بأولى .

فلا تقول : « سمرتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه » فترفع « أبوه » بـ « أفضلَ » إلا في لغة ضعيفةٍ حكاهما سيبويه .

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعُهُ صَلَحَ أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً ، وذلك في كل موضع وقع فيه أَفْعَلُ بعد نفي أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنبيّاً ، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكَعْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » فـ « الكعل » : مرفوع بـ « أحسن » لصحة وقوع فعل بمعناه مَوْقِعُهُ ، نحو : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الكَعْلُ كَزَيْدٍ » ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ » وقول الشاعر ، أنشده سيبويه :

٢٨٥ — مَرَزْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ ، وَلَا أَرَى

كَوَادِي السَّبَاعِ — حِينَ يُظْلَمُ — وَادِيًا

٢٨٥ — البيتان لسحيم بن وثيل الرباحي .

اللغة : « وادي السباع » اسم موضع بطريق البصرة ، وهو الذي قتل فيه الزبير ابن العوام رضي الله عنه « تئية » — بفتح التاء المثناة ، وكسر الهمة بعدها ، وتشديد الياء — مصدر تأيا بالمكان . أى : توقف وتمكك وتأني وتمهل « ساريا » اسم فاعل من سرى : أى سار في الليل .

الحق : يقول : مررت على وادي السباع ؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه ، واشتد حنسه ، فلا تضاهيه أودية ، ولا تماثله في تمهل من يرده من الركبان ، ولا في ذعر المسافرين أو خوف القادمين عليه ، في أى وقت ، إلا في الوقت الذي يبق الله فيه السارين ويؤمن فرصهم ، ويهدى روعهم .

الإعراب : « مررت » فعل وفاعل « على وادي » جار ومجرور متعلق بمررت ، و « وادي مضاف » السباع ، مضاف إليه « ولاء » الواو واو الحال ، لا : نافية « أرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « كوادى » جار ومجرور متعلق =

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَشِيئَةً وَأَخَوْفَ - إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ - سَارِيًا

فـ «رَكْبٌ» مرفوع بـ «أَقْلَ» ؛ فقول للمصنف «ورفعه الظاهر نَزْرًا» إشارة إلى الحالة الأولى ، وقوله : «ومتى عاقب فعلا» إشارة إلى الحالة الثانية .

\*\*\*

== بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لأرى إذا قدرتها عليه ، ويقع حالا من قوله : «وإديا» الآتي إذا قدرت رأى بصرية ، ووادي مضاف و «السباع» مضاف إليه «حين» ظرف زمان متعلق بمحذوف حال أخرى من «وإديا» الآتي ، وجملة «يظلم» مع فاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «حين» إليها «وإديا» مفعول أول لأرى مؤخر عن المفعول الثاني «أقل» نعمت لقوله وإديا ، وهو أفعل تفضيل «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ركب» الآتي «ركب» فاعل لأقل ، وجملة «أتوه» من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لركب «تئية» تمييز لأفعل التفضيل «وأخوف» معطوف على «أقل» ، وقوله «إلا» أداة إستثناء ملغاة «ما» مصدرية ظرفية «وقى» فعل ماض «الله» فاعل وقى ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر ، أى وقاية الله ، وهذا المصدر منصوب على أنه نائب عن ظرف الزمان لكثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان ، كقدم الحاج وطلوع البسر ، وإما منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام : إلا في وقاية الله ، أى في وقت وقاية الله ، والمستثنى منه محذوف ، وتقديره : وأخوف في كل وقت إلا في وقت وقاية الله «ساريا» قيل : هو مفعول به لوقى ، وأحسن من هذا أن يكون تمييزاً لأفعل التفضيل الذى هو أخوف .

الشاهد فيه : قوله «أقل به ركب» حيث رفع أفعل التفضيل اسماً ظاهراً .

## ( التوابع )

## النعمة

يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى نَعْتٌ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَظْفٌ ، وَبَدَلٌ (١)

التابع هو : الاسم أركب لما قبله في إعرابه مطلقاً ؛

فيدخل في قولك : « الاسم المشترك لما قبله في إعرابه » سائرُ التوابع ، وخبرُ

المبتدأ ، نحو : « زيد قائم » ؛ وحالُ المنصوب ، نحو : « صرَّبتُ زيداً مُجَرَّداً » .

ويخرج بقولك : « مطلقاً » الخبرُ وحالُ المنصوب ؛ فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في

إعرابه مطلقاً ، بل في بعض أحواله ، بخلاف التابع ؛ فإنه يشارك ما قبله في سائر

أحواله من الإعراب ، نحو : « مرَّرتُ بزَيْدِ الكَرِيمِ ، ورأيتُ زيداً الكَرِيمَ ،  
وجاء زيدٌ الكَرِيمُ » .

(١) « يتبع ، فعل مضارع « في الإعراب ، جار ومجرور متعلق بـ « يتبع » الأسماء ،

مفعول به ليتبع « الأول ، نعت للأسماء « نعت ، فاعل يتبع « وعطف ، وتوكيد ،  
وبدل ، معطوفات على نعت .

واعلم أن الأسماء وحدها تجرى فيها جميع أنواع التوابع ، فلذلك خصها بالذكر ،

فلا يقدح في كلامه أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق تجرى في غير الأسماء ،

إذ المراد أن هذه الأنواع كلها لا تجرى في غير الأسماء ، وذلك لا ينافي أن بعضها يجرى  
في غير الأسماء .

ثم اعلم أن قوله « الأول ، إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن

يتأخر عن تابعه ، ومن أجل هذا امتنع في الفصح تقديم المعطوف على المعطوف عليه ،

خلافاً للكوفيين ، كما امتنع تقديم بعض النعت على المنعوت إذا كان النعت متعدداً ، خلافاً

لصاحب البصير .



والتابع على خمسة أنواع : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل .

\*\*\*

فَأَلْتَفْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ أُعْتَلِقُ (١)

عَرَفَ النعت بأنه « التابع » ، المكملُ متبوعه : بيان صفة من صفاته « نحو : « مررت برجل كريم » ، أو من صفات ما تعلق به - وهو سَبَبِيَّةٌ - نحو : « مررتُ برجل كريم أبوه » .

فقوله : « التابع » يشملُ التوابعَ كلها ، وقوله : « المكمل - إلى آخره » مُخْرَجٌ لما عدا النعت من التوابع (٢) .

والنعت يكون للتخصيص ، نحو : « مررت بزيد الخياط » ، وللمدح ، نحو : « مررت بزيد الكريم » ، ومنه قوله تعالى : ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) وللذمِّ ، نحو : « مررت بزيد الفاسق » ، ومنه قوله [ تعالى ] : ( فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ )

(١) « فالنعت ، مبتدأ « تابع » ، خبر المبتدأ « متم » ، نعت لتابع ، وفيه ضمير مستتر فاعل « ما » ، اسم موصول : مفعول به متم ، وجملة « سبق » ، وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة للموصول « بوسمه » ، بوسم : جار ومجرور متعلق بتمتم ؛ ووسم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، « أو وسم » ، معطوف على وسمه ، ووسم مضاف و« ما » ، اسم موصول : مضاف إليه « به » ، جار ومجرور متعلق باعتلق « اعتلق » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) [ إنما خرج بقية التوابع بهذه العبارة لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق بالمتبوع ، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً ليدل على الذات وعلى المعنى القائم بها .

فإن قلت : فقد يكون عطف البيان والبدل مشتقين ، فالجواب أنهما - وإن جاز ذلك فيهما - لا يقصد بهما التكميل بإيضاح المتبوع أو تخصيصه وضماً .

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وللتَّخْمِ نَحْوُ : «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمَسْكِينِ» وللتَّكِيدِ ،  
نَحْوُ : «أَمْسِ الدَّابِرُ لَا يَعُودُ» وقوله تعالى : ( فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ  
وَاحِدَةٌ )<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا  
لِمَا تَلَا ، كـ «أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا»<sup>(٢)</sup>

النعمة يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، نحو :  
« مررت بقوم كرماء ، ومررت بزيد الكرم » ، فلا تُنْعَمُ المعرفة بالنكرة ،  
فلا تقول : « مررت بزيد كرم » ، ولا تُنْعَمُ النكرة بالمعرفة ؛ فلا تقول :  
« مررت بزيد الكرم » .

\* \* \*

(١) إنما كان قوله : ( واحدة ) تأكيداً لأن الواحدة مفهومة من ( نفخة ) بسبب  
تحويل المصدر الذي هو النفخ إلى زنة المرة ؛ لأن ( نفخة ) ليس من المصادر التي وضعت  
مقترنة بالتاء كرحمة .

(٢) « يعط ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يعط : فعل مضارع  
مبنى للمجهول مجزوم بحذف الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول  
الأول » في التعريف ، جار ومجرور متعلق بـ « يعط » والتنكير ، معطوف على التعريف  
« ما » اسم موصول : مفعول ثانٍ ليعط « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الواقع  
مفعولاً ، وجملة « تلا ، وفاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة ما المجرورة محلاً باللام « كما مر ،  
التكافؤ جارة لقول محذوف ، « امرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
« بقوم ، جار ومجرور متعلق بـ « امرر » كرحمة ، صفة لقوم ، وأصله كرماء ، وقد قصره للضرورة .

وهو—لدى التوحيد، والتذكير، أو سواهما— كالفعل، فاقف ما قفوا<sup>(١)</sup>  
تقدم أن النعت لا بُدَّ من مطابقته للنعوت في الإعراب، والتعريف أو التنكير،  
وأما مطابقته للنعوت في التوحيد وغيره — وهي: التثنية، والجمع — والتذكير  
وغيره — وهو التأنيث — فحكمة فيها حكم الفعل.

فإن رفع ضمير أمستراً طابق المنعوت مطلقاً، نحو: «زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ»، والزيدان  
رجلانِ حَسَنانِ، والزيدون رجال حَسُون، وهند امرأة حَسَنَةٌ، والهندان امرأتانِ  
حَسَنَتانِ، والهندات نساء حَسَنَاتٌ؛ فيطابق في: التذكير، والتأنيث، والإفراد،  
والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعل لو [جئت مكان النعت بفعل ف] قُلْتُ: «رجل  
حَسَنٌ»، ورجلانِ حَسَنًا، ورجال حَسُنوا، وامرأة حَسَنَتْ، وامرأتانِ حَسَنَتَا،  
ونساء حَسَنٌ».

وإن رَفَعَ [أى النعتُ اسماً] ظاهراً كان بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على  
حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفرداً؛ فيجرى مجرى الفعل  
إذا رفع ظاهراً؛ فنقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ»، كما نقول: «حَسَنَتْ  
أُمُّهُ»، و«بِامْرَأَتَيْنِ حَسَنِيَّ أَبَوَاهُمَا، وَبِرِجَالٍ حَسَنِيَّ آبَاؤُهُمْ»، كما نقول: «حَسَنَ  
أَبَوَاهُمَا، وَحَسَنَ آبَاؤُهُمْ».

(١) وهو، ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «دى» ظرف متعلق بما يتعلق  
به الخبر الآتي، ويجوز أن يتعلق بحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، ولدى مضاف  
والتوحيد، مضاف إليه «والتذكير»، معطوف على التوحيد «أو» عاطفة «سواهما» سوى:  
معطوف على التذكير، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «كالفعل»، جار ومجرور  
متعلق بحذوف خبر المبتدأ وهو الضمير المنفصل «فاقف»، فعل أمر مبني على حذف حرف  
العلة وهو الواو والضممة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما»  
اسم موصول: مفعول به لاقف، وجملة «قفوا» من الفعل والفاعل لا عمل لها صلة ما الموصولة  
الواقعة مفعولاً، والعاث ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: فاقف ما قفوه.

فالحاصلُ أن النعت إذا رفع ضميراً طابَقَ المنعوتَ في أربعة من عشرة<sup>(١)</sup> :  
 واحدٍ من ألقاب الإعراب — وهي : الرفع ، والنصب ، والجر — وواحدٍ  
 من التعريف والتنكير ، وواحدٍ من التذكير والتأنيث ، وواحدٍ من الإفراد  
 والتثنية والجمع .

وإذا رفع ظاهراً طابَقَه في اثنين من خمسة : واحدٍ من ألقاب الإعراب ،  
 وواحدٍ من التعريف والتنكير ، وأما الخمسة الباقية — وهي : التذكير ، والتأنيث ،  
 والإفراد ، والتثنية ، والجمع — فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً : فإن أسندَ  
 إلى مؤنث أنث ، وإن كان المنعوت مذكراً ، وإن أسند إلى مذكر ذكراً ، وإن  
 كان المنعوت مؤنثاً ، وإن أسند إلى مفرد ، أو متنى ، أو مجموع — أفرد ، وإن كان  
 المنعوت بخلاف ذلك .

\*\*\*

وَأَنْتَ بِمَشْتَقٍ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ وَشِبْهِهِ ، كَذَا ، وَذِي ، وَالْمُنْتَسِبِ<sup>(٢)</sup>

(١) إذا لم يمنع من الموافقة في بعضها مانع ، فالوصف الذي يستوى فيه المذكر  
 والمؤنث كصبور وجريح ومكسال ، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً ، وأفعل التفضيل  
 المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال ، أو المجرد من أل والإضافة ،  
 لا يثنى ولا يجمع ولو كان المنعوت متنى أو مجموعاً .

(٢) « وانت » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بمشتق »  
 جار ومجرور متعلق بانت « كصعب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ،  
 والتقدير : وذلك كائن كصعب « وذرْب » معطوف على صعب « وشبهه » الواو عاطفة ،  
 شبه : معطوف على مشتق ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « كذا » جار ومجرور  
 متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كذا ، والمراد بهذا الإشارة  
 « وذي » ، والمنتسب ، معطوفان على « ذا » ، والمراد بذي التي بمعنى صاحب والتي هي من  
 الأسماء الستة .

لا يُنْعَتُ إِلَّا بِمَشْتَقٍ لَفْظًا ، أَوْ تَأْوِيلًا .

والمراد بالمشتق هنا : ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنَى وصاحبه : كاسم الفاعل ،  
وإسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل .

والمؤوَّلُ بالمشتق : كاسم الإشارة ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَبِيذٍ هَذَا » أى المشارِ إليه ،  
وكذا « ذُو » بمعنى صاحب ، والموصولة<sup>(١)</sup> ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ »  
أى : صَاحِبِ مال ، و « بِرَبِيذٍ ذُو قَامٍ » أى : القائم ، والننسب ، نحو : « مَرَرْتُ  
بِرَجُلٍ قَرَشِيٍّ » أى : مُنْتَسِبٍ إلى قریش .

\*\*\*

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيْتُهُ خَيْرًا<sup>(١)</sup>

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالا ، وهى مؤوَّلةٌ بالنكرة ، ولذلك لا يُنْعَتُ  
بها إلا النكرة ، نحو : « مررت برجل قام أبوه » أو « أبوه قائم » ولا نعتت  
بها المعرفة ؛ فلا تقول : « مررت بزید قام أبوه ، أو أبوه قائم » وزعم بعضهم

(١) قول الناظم « وذى ، لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها معرفة ،  
أما على القول ببنائها - وهو الفصح - فكان يجب أن يقول « كذا ، وذو ، ومثل ذو الموصولة  
في جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل كالذى والتى وفروعها ، وكذا أل الموصولة ،  
بخلاف من وما وأى .

(٢) « ونعتوا ، فعل وفاعل ، « بجملة ، جار ومجرور متعلق بنعتوا « منكرًا ،  
مفعول به لنعتوا « فأعطيت ، أعطى : فعل ماضٍ مبنى للجهول ، والتاء تاء التأكيد  
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى جملة ، وهو المفعول الأول وماه  
اسم موصول : مفعول ثانٍ لأعطيت « أعطيته ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، وفيه ضمير  
مستتر يعود إلى جملة ، وهو نائب فاعل أعطى ، وهو المفعول الأول ، والهاء مفعول ثانٍ ،  
والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خبراً ، حال من نائب الفاعل .

أنه يجوز نعتُ المَعْرِفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة ، وجعلَ منه قوله تعالى :  
(وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) ، وقول الشاعر :

٢٨٦ — وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يُسْبِئِي  
فَعَصَيْتُ نَمَّتْ قُلْتُ لَا بَعْنِي

٢٨٦ — يروى هذا البيت أول بيتين ، وينسبان لرجل سلولى من غير أن يبين أحد  
اسمه ، والثاني :

غَضِبَانُ مُمْتَلِكًا عَلَى إِهَابِهِ إِلَى — وَحَقَّتْ — سُخْطُهُ يُرْضِيَنِ

وقد رواه الأصمعي في الاصمعيات ثالث خمسة آيات ، ونسبها لعمربن عمر الحنفي ،  
وانظر الاصمعيات (ص ٦٤ ليبسك عام ١٩٠٢ ، وانظر الاصمعية رقم ٣٨ طبع مصر) .

اللغة : « اللثيم ، الشحيح ، الدنيء النفس ، الخبيث الطباع » إهابه ، الإهاب — بزنة  
كتاب — الجلد ، وامتلأوه عليه كناية عن شدة غضبه ، وكثير موجودته وحقته .

المعنى : يقول : والله إنى لأمر على الرجل الدنيء النفس الذى من عادته أن يسبني  
فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولى لِنَفْسِي : لأنه لا يقصدنى بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد ، الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة في جواب  
القسم ، وقد : حرف تحقيق « أمر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنا « على اللثيم ، جار ومجرور متعلق بأمر « يسبني ، جملة من فعل مضارع وفاعله ومفعوله  
في محل جر صفة للثيم ، واستمرف ما فيه « فضيت ، فعل وفاعل « نمت ، حرف عطف ؛  
والنات لتأنيث اللفظ « قلت ، فعل ماض ، وفاعله « لا ، نافية « بعنني ، فعل مضارع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول  
به ، والجملة في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبني ، حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة ، وهو المقرون بأل ،  
ولأنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية ؛ فهو قريب من النكرة . كذا قال جماعة : منهم  
ابن هشام الأنصارى ، وقال الشارح العلامة : إنه يجوز أن تكون الجملة حالية ، والذى  
نرجحه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتاً في هذا البيت ؛ لأنه =

ف « نساخ » صفة « الليل » ، و « يسبنى » : صفة « اللثيم » ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كون « نساخ » ، و « يسبنى » حالين .

وأشار بقوله : « فأعطيت ما أعطيته خيراً » إلى أنه لا بد للجملة الواقعة صفةً من ضميرٍ يَرَبِّطُهَا بالوصوف ، وقد يحذف للدلالة عليه ، كقوله :

٢٨٧ — وَمَا أُدْرِي أَغَيَّرْتُمْ تَنَاءً . وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابَنَا ؟؟

= الذى يلتئم معه المعنى المقصود ، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمنح بالوقار وأنه شديد الاحتمال الأذى ، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللثيم منعوتاً بجملة « يسبنى » ، إذ يصير المعنى أنه يمر على اللثيم الذى شأنه سبه وديدته النيل منه ، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالاً ؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللثيم فى حال سبه لإياه لأن الحال قيد فى عاملها فكان سبه حاصل فى وقت مروره فقط ، نعم يمكن أن يقال : إنه لو تحمل ومضى فى هذه الحال فهو فى غيرها أشد تحملاً ، ولكن هذه دلالة التزاهية ، والدلالة الأولى وضعية .

٢٨٧ — البيت لجرير بن عطية ، من كلبة له مطلعها :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاتَبَتِي وَقَوْلِي بِنِي عَمِّي ؛ فَقَدْ حَسَنَ العِتَابُ

اللغة : « تناء » بعد « طول الدهر » ، يروى فى مكانه « وطول العهد . . . » .

المعنى : يقول : أنا لا أعلم ما الذى غير هؤلاء الأجرة ، أهو التباعد وطول الزمن ؟ أم الذى غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه ، فأبطرهم الغنى ، وأنسام حقوق الألفة وواجب المودة .

الإعراب : « وما » نافية « أدرى » فعل مضارع — بمعنى أعلم — وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أغيرهم » الممزوجة للاستفهام ، وقد علقت درى عن العمل فيما بعدها ، غير : فعل ماض ، هم : مفعول به « تناء » فاعل غير ، والجملة سدت مسد مفعولى أدرى « وطول » الواو عاطفة ، طول : معطوف على تناء ، وطول مضاف ، و « العهد » مضاف إليه « أم » عاطفة ، وهى — هنا — متصلة « مال » معطوف على طول الدهر « أصابوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل رفع صفة لمال ، وقد حذف المفعول ، والأصل : أم مال أصابوه ، وهذا الضمير هو الرابط بين جملة النعمة والمنعوت . =

التقدير : أم مالاً أصابوه ، فَحَذَفَ الماء ، وكقوله عز وجل : ( وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ) أى : لا تجزى فيه ، لحذف « فيه » .  
 وفي كيفية حذفه قولان ؛ أحدهما : أنه حذف بحملته دفعة واحدة ، والثانى : أنه حذف على التدرىج ؛ لحذف « فى » أولاً ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار « تجزیه » ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزى .

\* \* \*

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ  
 وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تَصْبٍ<sup>(١)</sup>

== الشاهد فيه : قوله « مال أصابوا ، حيث أوقع الجملة نعماً لما قبلها ، وحذف الرابط الذى يربط النعت بالمنعوت ، وأصل الكلام : مال أصابوه ، والذى سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام ، وأن العامل فيه فعل متصرف ، والفعل المتصرف يتصرف فى معموله بالتقديم وبالحذف .

ومثل هذا قول الشنفرى الأزدي :

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ تَجْسِمِهَا عَوَازِبُ مَحَلِّ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ  
 تقدير هذا الكلام عندنا : أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُهَا ، أى دليلها ، وبهض النحاة بقولون :  
 أَلْ فِي الْغَارِ عَوْضٌ عَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ : أَخْطَأَ غَارَهَا .

(١) « امنع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « هنا ، ظرف مكان متعلق بامنع « إيقاع « مفعول به لامنع ، وإيقاع مضاف و « ذات ، مضاف إليه ، وذات مضاف و « الطلب ، مضاف إليه « وإن ، شرطية « أنت ، أتى : فعل ماضٍ فعل الشرط ، والتاء للتأنيث « فالتقول ، الفاء واقعة فى جواب الشرط ، القول : مفعول مقدم على عامله « أضمر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « تصب ، فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .



لا تقع الجملة الطليبية صفةً ؛ فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ » ، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري ؛ فتقول : « زَيْدٌ أَضْرِبُهُ » ، ولما كان قوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » يُؤمُّ أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال : « وامنع هنا إيقال ذات الطالب » أي : امنع وقوع الجملة الطليبية في باب النعته ، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر ، ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نُعت فيه بالجملة الطليبية فَيُخَرَّجُ على إضمار القول ، ويكون [ القَوْل ] المضمرة صفةً ، والجملة الطليبية معمول القول المضمرة ، وذلك كقوله :

٢٨٨ — حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ

٢٨٨ — البيت لراجز لم يمينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم .

اللغة : « جن الظلام ، ستر كل شيء ، والمراد أقبل « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن الممزوج بالماء ، شبه بالذئب لانفاق لونهما ؛ لأن فيه غيرة وكدرة .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوماً نزل بهم ضيفاً ، فلنظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه ؛ لكدرته وغبرته ، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير .

الإعراب : « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض « الظلام » فاعل جن ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة « اختلط » وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو « جاءوا » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها من الإعراب جواب إذا « بمذق » جار ومجرور متعلق بجماد « هل » حرف استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب » مفعول به لرأيت « قطع » استعماله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي ، والذي سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام ، وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى ، وسكونه للوقف وجملة « هل رأيت الذئب قط » في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق ، والتقدير : بمذق مفعول فيه هل رأيت الذئب قط .

فظاهرُ هذا أن قوله : « هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ » صفة لـ « مَذْقٍ » ، وهي جملة طلبية ، ولكن ليس هو على ظاهره ، بل « هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ » مقول لقول مضر هو صفة لـ « مَذْقٍ » ، والتقدير : بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ .

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر ؛ فيكون تقدير قولك : « زَيْدٌ أَضْرِبُهُ » زيد مقول فيه أَضْرِبُهُ ؟ فالجواب أن فيه خلافاً ؛ فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ، ومذهب الأكثرين عدمُ التزَامِ .

\* \* \*

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ<sup>(١)</sup>

= الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت . . . إلخ » ، فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرية بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمولة له ، على ما بيناه في الإعراب ، والقول يحذف كثيراً ويبقى معموله .

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر ؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة ؛ إذ لم يخالف في هذا إلا ابن الأنباري ، والسرف في هذا أن الخبر حكم ، وأصله أن يكون مجهولاً فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام ؛ أما النعت فالغرض من الإتيان به لإيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه ؛ فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه ، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها .

(١) « و نعتوا ، فعل و فاعل « بمصدر » جار و مجرور متعلق بنعتوا « كثيراً » نعت لمحذوف : أى نعتاً كثيراً « فالتزموا » فعل و فاعل « الإفراد » مفعول به لالتزموا « والتذكير » معطوف عليه .

يكثُر استعمالُ المصدرِ نعتاً ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ، وَبِرَجَالٍ عَدْلٍ ، وَبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ ، وَبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ ، وَبِنِسَاءٍ عَدْلٍ » ويلزمُ حينئذٍ الإفرادُ والتذكيرُ ، والنعمة به على خلاف الأصل ؛ لأنه يدلُّ على المعنى ، لا على صاحبه ، وهو مؤول : إما على وضع « عَدْلٍ » موضعَ « عَادِلٍ » أو على حذف مضاف ، والأصل : مررت برجلٍ ذِي عَدْلٍ ، ثم حذف « ذِي » وأقيم « عدل » مقامه ، وإما على المبالغة بجمل العين نفسَ المعنى : مجازاً ، أو ادعاءً<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ : إِذَا اخْتَلَفَ

فَمَا طَفًا فَرَقَهُ ، لَا إِذَا انْتَلَفَ<sup>(٢)</sup>

(١) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشقق ، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات : أولها: أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذي هو الدال على الذات ، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله ، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم . وثانيها : أنه على تقدير مضاف ، وهو على هذا مجاز بالحذف .

والثالث : أنه على المبالغة ، ولا مجاز في هذا .

(٢) « نعت ، مبتدأ ، ونعت مضاف و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « واحد ، مضاف إليه « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « اختلف ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نعت واحد ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « فعاطفا ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، عاطفاً : حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله فرق « فرقه ، فرق : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ « لا ، عاطفة « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « انتلف ، وفاعله المستتر فيه شرط إذا ، والجواب محذوف .

إِذَا نُعِتَ غَيْرُ الْوَاحِدِ : فَإِذَا أُنِخْتُ النِّعَةُ ، أَوْ يُتَّفَقَ .  
 فَإِنْ اخْتَلَفَ وَجَبَ التَّفْرِيقُ بِالْمَطْفِ ؛ فَتَقُولُ : « مَرَزْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الْكَرِيمِ  
 وَالبَخِيلِ ، وَبِرِجَالِ فِقِيهِ وَكَاتِبِهِ وَشَاعِرِهِ » .  
 وَإِنْ اتَّفَقَ جِئَ بِهِ مَثْنً ، أَوْ مَجْمُوعًا ، نَحْوُ : « مَرَزْتُ بِرِجَالَيْنِ كَرِيمَيْنِ ،  
 وَبِرِجَالِ كَرَمَاءَ » .

\*\*\*

وَنُعْتُ مَعْمُولًا وَوَحِيدًا مَعْنَى

وَعَمَلٍ ، أَتَّبِعُ بِبَعْرِ اسْتِثْنَاءٍ<sup>(١)</sup>

إِذَا نُعِيَ مَعْمُولَانِ لِعَامِلَيْنِ مَتَّحِدَيْ الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، أَتَّبِعُ النِّعَةَ الْمُتَعَوِّتَ : رَفْعًا ،  
 وَنَصْبًا ، وَجَرًّا ، نَحْوُ : « ذَهَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ عَمْرٌو الْعَاقِلَانِ ، وَحَدَّثْتُ زَيْدًا وَكَلَّمْتُ  
 عَمْرًا الْكَرِيمَيْنِ ، وَمَرَزْتُ زَيْدًا وَجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصَّالِحِينَ » .

فَإِنْ اخْتَلَفَ مَعْنَى الْعَامِلِينَ ، أَوْ عَمَلَهُمَا - وَجِبَ الْقَطْعُ وَامْتِنَاعُ الْإِتِّبَاعِ ؛  
 فَتَقُولُ : « جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرٌو الْعَاقِلَيْنِ » بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ ، أَيْ :  
 أَعْنَى الْعَاقِلِينَ ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ ، أَيْ : هُمَا الْعَاقِلَانِ ، وَتَقُولُ :  
 « أَنْطَلَقَ زَيْدٌ وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الظَّرِيفَيْنِ » أَيْ : أَعْنَى الظَّرِيفِينَ ، أَوْ « الظَّرِيفَانِ »

(١) « نُعْتُ » مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ « أَتَّبِعُ » الْآتِي ، وَنُعْتُ مِضَافٌ وَدَّ مَعْمُولٌ ،  
 مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَدَّ مَعْمُولٌ مِضَافٌ وَوَحِيدٌ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ ، عَلَى تَقْدِيرِ مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ ،  
 أَيْ مَعْمُولٍ عَامِلِينَ وَوَحِيدٌ ، وَوَحِيدٌ مِضَافٌ وَدَّ مَعْنَى « مِضَافٌ إِلَيْهِ » وَعَمَلٌ ، مَعْطُوفٌ  
 عَلَى مَعْنَى « أَتَّبِعُ » ، فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « بَغِيرِ » جَارٌ  
 وَجُرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَتَّبِعُ ، وَغَيْرُ مِضَافٍ وَدَّ اسْتِثْنَاءٌ مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَعَمْرُهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَالْمُرَادُ :  
 أَتَّبِعُ بَغِيرِ اسْتِثْنَاءِ مَعْمُولٍ عَامِلِينَ مَتَّحِدِينَ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ .

أى : هما الظريفان ، و « مَرَزْتُ بِرَيْدٍ وَجَاوَزْتُ خَالِدًا الْكَاتِبِينَ ،  
أو الكَاتِبَانِ » .

\*\*\*

وَإِنْ نُعُوتَ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهَا أَنْبَعَتْ<sup>(١)</sup>

إذا تكررت النعوتُ—وكان النعوتُ لا يَتَضَعُ إلا بها جميعاً—وجب إتباعها  
كلها ؛ فتقول : « مَرَزْتُ بِرَيْدٍ الْفَقِيهِ الشَّاعِرِ الْكَاتِبِ » .

\*\*\*

وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعُ مُعَلَّنًا<sup>(٢)</sup>

(١) « وإن ، شرطية ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أى وإن كثرت  
نعوت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جزم فعل الشرط « كثرت ، كثر :  
فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى نعوت ،  
والجملة لا محل لها مفسرة « وقد ، الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق ، وجملة « تلت ،  
وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال « مفتقراً ، مفعول به لتلت « لذكرهن ، الجار والمجرور  
متعلق بمفتقر ، وذكر مضاف والضمير مضاف إليه « أتبع ، أتبع : فعل ماض مبنى  
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى  
محل جزم جواب الشرط .

(٢) « واقطع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو ، عاطفة  
« اتبع ، معطوف على اقطع « إن ، شرطية « يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ،  
واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنعوت « معيناً ، خبر يكن « بدونها ،  
الجار والمجرور متعلق بمعين ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه « أو ، عاطفة « بعضها ،  
بعض : مفعول مقدم لا قطع ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « اقطع ، فعل أمر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « معلناً ، حال من الضمير المستتر فى اقطع ،  
وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا كان المنعوتُ مُتَضَحّاً بدونها كلها ، جاز فيها جميعها : الإتياعُ ، والقَطْعُ<sup>(١)</sup> ، وإن كان معيناً ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإتياعُ ، وجاز فيما يتعين بدونه : الإتياعُ ، والقَطْعُ .

\* \* \*

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِراً  
مُبْتَدَأً ، أَوْ نَاصِباً ، لَنْ يَظْهَرَ<sup>(٢)</sup>

أى : إذا قُطِعَ النعتُ عن المنعوتِ رُفِعَ على إضمار مبتدأ ، أو نُصِبَ على إضمار فعل ، نحو : « مَرَّرْتُ يَزِيدَ الْكَرِيمُ ، أَوِ الْكَرِيمَ » أى : هو الْكَرِيمُ ، أو أعنى الْكَرِيمَ .

(١) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ، وتعلم — مع ذلك — أن القصد من نعت المعرفة توضيحها ، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها ، والتوضيح قد يحتاج إلى كل المنعوت وقد يحتاج إلى بعضها ، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذى ذكره الشارح : إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب فى جميعها الإتياع ، وإن احتاج إلى بعضها وجب فى ذلك البعض الإتياع وجاز فيما عداه الإتياع والقَطْعُ ، وأما النكرة فيجب فى واحد من نعوتها الإتياع ، ويجوز فيما عداه الإتياع والقَطْعُ ؛ لأن التخصيص المقصود بنعت النكرة لا يستدعى أكثر من نعت واحد .

(٢) « وارفع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » أو ، عاطفة « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة معطوفة بأو على الجملة قبلها » إن ، شرطية « قطعت ، قطع : فعل ماضٍ فعل الشرط ، والتاء ضمير مخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف « مضمراً ، حال من التاء فى « قطعت ، وفيه ضمير مستتر فاعل « مبتدأ ، مفعول به لمضمر « أو ، عاطفة « ناصباً ، معطوف على قوله مبتدأ ، وجملة « لن يظهر » من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً ، فالالف ضمير الاثنين ، أو لاولهما فالالف للاطلاق ، والاول من الإعرابين أولى .

وقولُ المصنف « لَنْ يَظْهَرَ » معناه أنه يجب إضمار الرفع أو الناصب ، ولا يجوز إظهاره ، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح ، نحو : « مَرَزْتُ بِرَبْدِي الْكَرِيمِ » أو ذم ، نحو : « مَرَزْتُ بِعَمْرٍو الْخَبِيثِ » أو تَرْحُمِ ، نحو : « مَرَزْتُ بِرَبْدِي الْمَسْكِينِ » فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار ، نحو : « مَرَزْتُ بِرَبْدِي الْخِيَاطُ ، أو الْخِيَاطَ » وإن شئت أظهرت ؛ فتقول : « هُوَ الْخِيَاطُ ، أو أَعْنَى الْخِيَاطَ ، والمراد بالرفع والناصب لفظة « هو » أو « أعنى » .

\* \* \*

وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقِلْ

يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ (١)

أى : يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه ، إذا دل عليه دليل ، نحو قوله تعالى : ( أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ) أى دُرُوعاً سابغات ، وكذلك يُحذفُ النعتُ إذا دل عليه دليل ، لكنه قليل ، ومنه قوله تعالى [ : ( قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ) ] أى : البَيِّنِ وقوله تعالى [ : ( إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ) ] : أى النَّاجِينَ

\* \* \*

(١) « وما ، اسم موصول : مبتدأ « من المنعوت ، جار ومجرور متعلق بقوله « عقل » الآتى « والنعت ، معطوف على المنعوت ، وجملة « عقل » من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « يجوز » ، فعل مضارع « حذفه » ، حذف : فاعل يجوز ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحذف مضاف والهاء مضاف إليه « وفى النعت ، الواو عاطفة ، وفى النعت : جار ومجرور متعلق بقوله « يقل » الآتى « يقل » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف .

## التوكيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكَّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقَ الْمُؤَكَّدَا (١)  
وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا (٢)

التوكيد قسمان ؛ أحدهما : التوكيد اللفظي ، وسيأتي ، والثاني : التوكيد المعنوي ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما يرفع تَوْثَمَ مضافٍ إلى المؤكَّدِ ، وهو المراد بهذين البيتين ، وله لفظان : النفس ، والعين ؛ وذلك نحو : « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » فـ « نَفْسُهُ »

(١) « بالنفس ، جار ومجرور متعلق بقوله « أكد ، الآتي « أو ، حرف عطف « بالعين ، معضوف على قوله بالنفس « الاسم ، مبتدأ « أكدا ، فعل ماض مبني للجهول ، والألف الاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ومع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله بالنفس وما عطف عليه ، ومع مضاف ، و ضمير ، مضاف إليه « طابق ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضمير المؤكدا ، مفعول به لطابق ، والجملة في محل جر صفة للضمير .

(٢) « واجمعهما ، الوار عاطفة ، اجمع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول به « بأفعل » جار ومجرور متعلق باجمع « إن ، شرطية « تبعاً ، تبع : فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل « ما ، اسم موصول مفعول به لتبع « ليس ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « واحداً ، خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن تبعاً ما ليس واحداً فاجمعهما بأفعل « تكن ، فعل مضارع ناقص مجزوم في جواب الأمر الذي هو اجمع ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « متبعاً ، خبره .



توكيد لـ «زيد» ، وهو يرفع تَوْثَمُ أَنْ يَكُونَ<sup>(١)</sup> التقدير «جاء خير زيد ، أو رَسُولُهُ» وكذلك «جاء زيد عَيْنُهُ» .

ولا بُدُّ من إضافة النفس أو العين إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكِّدَ ، نحو : «جاء زيد نَفْسُهُ ، أو عَيْنُهُ ، وَهِنْدُ نَفْسَهَا ، أو عَيْنَهَا» .

ثم إن كان للتوكيد بهما مُشْتَرِكٌ أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفعل ؛ فنقول : «جاء الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا ، أو أَعْيُنُهُمَا ، وَالْهِنْدَانِ أَنْفُسَهُمَا ، أو أَعْيُنَهُمَا ، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ أو أَعْيُنَهُمْ ، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسَهُنَّ ، أو أَعْيُنَهُنَّ» .

\*\*\*

وَكَلَّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ ، وَكَلَّا كِلْتَا جَمِيْمَا — بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا<sup>(٢)</sup>

هذا هو الضربُ الثاني من التوكيد المعنوي ، وهو : ما يرفع تَوْثَمُ عدم إرادة الشُّمُولِ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ لذلك «كُلٌّ ، وَكَلَّا ، وَكِلْتَا ، وَجَمِيعٌ» .

(١) إذا قلت «جاء زيد» فقد تريد الحقيقة وأن زيدا هو الآتي ، وقد تكون جملة الكلام على حذف مضاف ، وأن الاصل جاء خير زيد ، أو جاء رسول زيد ، وقد تكون قد أطلقت زيدا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي . فإذا قلت «جاء زيد نفسه» فقد تعين المعنى الأول ، وارتفع احتمالان : أحدهما احتمال المجاز بالحذف ، وثانيهما احتمال المجاز العقلي .

(٢) «وكلا» مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله اذكر الآتي ، اذكر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الشمول» جار ومجرور متعلق باذكر «وكلا ، وكلتا ، جميعاً» مضافات على «كل» ، بغاطف مقدر فيما عدا الأول «بالضمير» جار ومجرور متعلق بقوله : «موصلاً ، الآتي» موصلاً ، حال من كل وما عطف عليه .

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصِحُّ وَقُوعُ بعضها<sup>(١)</sup> مَوْقَعُهُ ، نحو :  
 « جَاءَ الرَّكْبُ كُلَّهُ ، أَوْ جَمِيعُهُ ، وَالنَّبِيلَةُ كُلُّهَا ، أَوْ جَمِيعُهَا ، وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ ،  
 أَوْ جَمِيعُهُمْ ، وَالْهِنْدَاتُ كُلُّنَّ ، أَوْ جَمِيعُنَّ » ولا تقول : « جَاءَ زَيْدٌ كُلَّهُ » .  
 ويؤكد بِكَلَا الْمُثَنَّى الْمَذَكَّرُ ، نحو : « جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » ، وَبِكَلَا الْمُثَنَّى  
 الْمؤنث ، نحو : « جَاءَتِ الْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا » .

ولا بُدَّ من إضافتها كلها إلى ضميرٍ يُطَابِقُ المؤكَّدَ كما مُثَّلَ .

\*\*\*

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلَةٌ

مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ<sup>(٢)</sup>

أى استعمل العربُ — للدلالة على الشُّمولِ ككل — « عَامَّةً » مضافاً إلى ضمير  
 المؤكَّد ، نحو : « جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ » وَقَلَّ من عَدَّهَا من النحويين في ألقاظ التوكيد ،  
 وقد عَدَّهَا سيبويه ، وإِنَّمَا قال « مثل النافلة » لأنَّ عَدَّهَا من ألقاظ التوكيد يُشبهه النافلة ،  
 أى : الزيادة ؛ لأنَّ أكثر النحويين لم يذكرها .

\*\*\*

(١) المدار في كونه ذا أجزاء يَصِحُّ وَقُوعُ بعضها موقعه على العامل ، فالمثال الذى ذكره  
 الشارح — وهو « جاء زيد كله » — لا يَصِحُّ ؛ لأنَّ الجوى لا يتعلق ببعض الإنسان ، لسكن  
 لو قلت « اشتريت العبد كله » ، أو قلت « اشتريت الجارية كلها » ، كان صحيحاً ، لأنَّ الشراء قد  
 يتعلق بالبعض .

(٢) « واستعملوا » ، فعل وفاعل « أيضاً » ، مفعول مطلق لفعل محذوف « ككل » ،  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله فاعله الآتى ، فاعله « مفعول به لاستعملوا  
 » من عم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعله أيضاً ، فى التوكيد ، جار ومجرور  
 متعلق باستعملوا « مثل » ، حال ثالث من فاعله أيضاً ، ومثل مضاف و « النافلة » ،  
 مضاف إليه .

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَاءَ

جَمَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعًا (١)

أى : يُجَاءُ بَعْدَ «كُلِّ» بِأَجْمَعٍ وَمَا بَعْدَهَا لِتَقْوِيَةِ قَصْدِ الشُّمُولِ ؛ فَيُؤْتَى بِـ «أَجْمَعٍ» بَعْدَ «كُلِّهِ» نَحْوُ : «جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ» وَبِـ «جَمَاءَ» بَعْدَ «كُلِّهَا» ، نَحْوُ : «جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمَاءَ» وَبِـ «أَجْمَعِينَ» بَعْدَ «كُلِّهِمْ» نَحْوُ : «جَاءَ الرَّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» وَبِـ «جُمَعًا» بَعْدَ «كُلِّهِنَّ» نَحْوُ : «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعًا» .

\*\*\*

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ : أَجْمَعُ

جَمَاءَ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعًا (٢)

أى : قَدْ وَرَدَ اسْتِعْمَالُ الْعَرَبِ «أَجْمَعُ» فِي التَّوَكِيدِ غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِـ «كُلِّهِ» نَحْوُ : «جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ» وَاسْتِعْمَالُ «جَمَاءَ» غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِـ «كُلِّهَا» نَحْوُ : «جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ جَمَاءَ» وَاسْتِعْمَالُ «أَجْمَعِينَ» غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِـ «كُلِّهِمْ» نَحْوُ : «جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ» وَاسْتِعْمَالُ «جُمَعًا» غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِـ «كُلِّهِنَّ» نَحْوُ : «جَاءَ النِّسَاءُ جُمَعًا» وَزَعَمَ الْمَصْنَفُ أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

(١) «وَبَعْدَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ أَكْدُوا الْآتِي ، وَبَعْدَ مُضَافٍ ، وَ«كُلِّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ ، أَكْدُوا ، فِعْلٌ وَفَاعِلٌ «بِأَجْمَعًا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَكْدُوا «جَمَاءَ» ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جَمَاءَ ، مَعْطُوفَاتٌ عَلَى «بِأَجْمَعًا» بِعَاطِفٍ مُقَدِّرٍ فِيمَا عِنْدَ الْآخِرِ .

(٢) «وَدُونَ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَجِيءُ الْآتِي ، وَدُونَ مُضَافٌ وَ«كُلِّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «قَدْ» حَرْفٌ تَقْلِيلٌ «يَجِيءُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ «أَجْمَعُ» فَاعِلٌ يَجِيءُ «جَمَاءَ» ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جَمَعُ ، مَعْطُوفَاتٌ عَلَى «وَدُونَ» بِعَاطِفٍ مُقَدِّرٍ فِيمَا عِنْدَ الْآخِرِ ،

٢٨٩ — يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَوْ كَتَمًا  
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَّتِ الدَّهْرُ أَبْكَى أَجْمَعًا

\* \* \*

٢٨٩ — هذه الآيات لراجز لا يعلم اسمه .

اللغة : « الذلفاء ، أصله وصف لمؤنث الأذلاف ، وهو مأخوذ من الذلاف —  
بالتحريك — وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة . ثم نقل إلى العلية فسميت به امرأة ،  
ويجوز هنا أن يكون علماً ، وأن يكون باقياً على وصفيته « حولاً ، عاماً » أو « كتماً ، تاماً » .  
كاملاً ، وقد قالوا : « أتى عليه حولاً أكنع ، أى : تام ، كذا قال الجوهري .

الإعراب : « يا ، حرف تنبيه ، أو حرف نداء حذف المنادى به « ليتنى ، ليت :  
حرف تمن ، والنون للوقاية ، والياء اسم ليت « كنت ، كان : فعل ماض ناقص . والياء  
اسمه « صبياً ، خبر كان « مرضعاً ، نعمت لصبي ، وجملة « كان ، واسمه وخبره في محل رفع  
خبر « ليت ، « تحملى ، تحمل : فعله مضارع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به  
« الذلفاء ، فاعل تحمل « حولاً ، ظرف زمان متعلق بتحمل « أو كتماً ، توكيد لقوله  
حولاً ، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعمتاً له « إذا ، ظرف ضمن  
معنى الشرط ، وجملة « بكيت ، في محل جر بإضافة « إذا إليها « قبلتني ، قبل : فعل ماض ،  
والياء تاء التأكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو يعود إلى الذلفاء ، والنون  
للوفاة ، وياء المتكلم مفعول أول « أربعاً ، مفعول ثان : وأصله نعمت محذوف ،  
والجملة لا محل لها جواب « إذا ، الشرطية غير الجازمة « إذا ، حرف جواب « ظلت ،  
ظل : فعل ماض ناقص ، والياء اسمه « الدهر ، ظرف زمان متعلق بأبكى « أبكى ،  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « أنا ، والجملة في محل نصب خبر  
ظل « أجمع ، توكيد للدهر .

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد يستدل بها النحاة على مسائل من  
باب التوكيد ، الشاهد الأول — وهو المراد هنا — في قوله : « الدهر . . . أجمعاً ،  
حيث أكد الدهر بأجمع ، من غير أن يؤكد « أولاً بكل ، والثاني في قوله : « حولاً  
أكتما ، فإنه يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت =

وإن يُفِيدُ تَكِيدُ مَنكُورٍ قُبْلُ وَعَنْ نَحَاةِ البَصْرَةِ المَنعُ شَمِيلٌ (١)  
 مذهبُ البصريين أنه لا يجوزُ توكيدُ النكرةِ : سواءَ كانتَ محدودةً ، كيوم ،  
 وليلة ، وشهر ، وحوْلٌ ، أو غيرَ محدودةٍ ، كوقتٍ ، وزمنٍ ، وحينٍ .

ومذهبُ الكوفيين — واختاره المصنف — جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ ؛  
 لحصولِ الفائدةِ بذلك ، نحو : « صُمْتُ شهراً كُلَّهُ » ومنه قوله :

\* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا \* [٢٨٩]

وقوله :

— ٢٩٠ — \* قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا \*

== محدودة ، بأن يكون لها أول وآخر معروفان ، كيوم وشهر وعام وحوْلٌ ونحو ذلك ،  
 وذهب المصنف إلى جواز ذلك ، والبصريون يأبون تأكيد النكرة : محدودة ، أو غير  
 محدودة ، وسيأتي هذا الموضوع بعقيب ما نتكلم فيه الآن ، والثالث في قوله « الدهر أبكى  
 أجمعا ، حيث يدل على أنه قد يفصل بين التوكيد والمؤكد بأجنبي .

(١) « وإن ، شرطية « يفيد ، فعل مضارع فعل الشرط « توكيد ، فاعل يفيد ،  
 وتوكيد مضاف ، و « منكور ، مضاف إليه « قبل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى توكيد منكور ، والفعل — الذي هو قبل —  
 مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط ، وسكن لأجل الوقف « وعن نحاة ، جار ومجرور  
 متعلق بقوله المنع الآتي ، ونحاة مضاف ، و « البصرة ، مضاف إليه « المنع « مبتدأ « شمل «  
 فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنع ، والجملة في محل رفع  
 خبر المبتدأ

٢٩٠ — هذا الشاهد مجرول النسبة إلى قائله ، ويذكر بعض النحاة من البصريين أنه

مصنوع ، ويروى بعض من يستشهد به قبله :

\* إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا نَقَقَمَا \*

اللغة : « خطافنا ، الخطاف — بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء — هو الحديدة =

وَأَغْنَى بِكَلْتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا عَنْ وَزْنٍ قَفَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلًا<sup>(١)</sup>

قد تقدم أن المثني يؤكد بالنفس أو المين وبكلا وكلتا ، ومذهبُ البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك ؛ فلا تقول « جاء الجيشانُ أجماعانِ » ولا « جاء القبيلتانِ جمعاً وإن » استغناءً بكلا وكلتا عنهما ، وأجاز ذلك الكوفيون .

\*\*\*

وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ  
بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ قَبْعَدَ الْمُنْفَصِلِ<sup>(٢)</sup>

== المعوجة تكون في جانب البكرة «تقعقعا» تحرك وسمع له صوت ، والقمقمة : تحريك الشيء اليابس الصلب حتى يسمع له صوت «صرت» صوتت «البكرة» بفتح فسكون هنا — ما يستقي عليها الماء من البئر .

الإعراب : «قد» حرف تحقيق «صرت» صر : فعل ماض ، والثاء للتأنيث «البكرة» فاعل صرت «يوماً» ظرف زمان متعلق بصرت «أجمعا» تأكيد لقوله يوماً .

الشاهد فيه : قوله «يوماً أجمعا» حيث أكد قوله «يوماً» وهو نكرة محدودة بقوله «أجمعا» ويجوز ذلك هو مذهب الكوفيين الذي اختاره المصنف في هذه المسألة ، وجواب البصريين عن هذا الشاهد إنكاره ، وادعاء أنه مما صنعه النحاة الكوفيون ليصححوا مذهبهم ، ولا أصل له عندهم حتى يتلسوا له مخلصاً .

(١) «اغن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكلتا» جار ومجرور متعلق باغن «في مثني» جار ومجرور متعلق باغن أيضاً «وكلا» معطوف على كلتا «عن وزن» جار ومجرور متعلق باغن أيضاً ، ووزن مضاف و«فعلاء» مضاف إليه «ووزن أفعلا» معطوف على قوله «وزن فعلاء» .

(٢) «وإن» شرطية «تؤكد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمير» مفعول به لتؤكد «المتصل» نعت للضمير «بالنفس» جار ومجرور متعلق بتؤكد «والعين» معطوف على النفس «قبعدا» الفاء واقعة في ==

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ، وَأَكْدُوا بِمَا سِوَاهُمَا ، وَالْقَيْدُ لَنْ يُبْلَغَ مَا (١)

لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين ، إلا بعد تأكيده بضمير منفصل ؛ فتقول : « قَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ ، أَوْ أَعْيُنَكُمْ » ولا تقل : « قَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ » .  
فإذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك ؛ تقول : « قَوْمُوا كُلَّكُمْ »  
أو « قَوْمُوا أَنْتُمْ كُلَّكُمْ » .

وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع ؛ بأن كان ضمير نصب أو جر ؛ فتقول :  
« مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ ، أَوْ عَيْنِكَ ، وَمَرَرْتُ بِكُمْ كَلَّكُمْ » ، ورأيتك نَفْسَكَ ،  
أو عينك ، ورأيتكم كلكم » .

\*\*\*

وَمَا مِنْ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِي

مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ « أَدْرَجِي أَدْرَجِي » (٢)

= جواب الشرط ، بعد ؛ ظرف متعلق بمحذوف تقديره : فأكد بهما بعد المنفصل ،  
والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وبعد مضاف ، و « المنفصل » مضاف إليه .

(١) « عنيت ، فعل وفاعل « ذا ، مفعول به لعنيت ، وذا مضاف « الرفع ،  
مضاف إليه « وأكدوا ، فعل وفاعل « بما ، جار ومجرور متعلق بأكدوا « سواهما ،  
سوى ؛ ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المجرورة محلا بالباء ، وسوى مضاف والضمير  
مضاف إليه « والقيد ، مبتدأ « لن ، نافية ناصبة « يلبغ ، يلزم ؛ فعل مضارع مبني  
المجهول منصوب بـ لن ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى القيد ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو القيد .

(٢) « وما ، اسم موصول ؛ مبتدأ « من التوكيد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
حال من الضمير المستكن في قوله « لفظي » ، الآتي ؛ لأنه في قوة المشتق ؛ إذ هو منسوب  
« لفظي » ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هو لفظي ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « يجي ،  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل رفع خبر =

هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد ، وهو : التوكيد اللفظي ، وهو تكرار اللفظ الأول [ بعينه ] اعتناء به ، نحو : « أدْرُجِي أدْرُجِي » ، وقوله :

٢٩١ — فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْقَلْتِي

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ

وقوله تعالى : ( كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا )<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

= المبتدأ ، مكرراً ، حال من الضمير المستتر في يجيء ، « كقولك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك ، وقول مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، « ادرجي ، فعل أمر ، وياها المؤنثة المخاطبة فاعل ، « ادرجي ، توكيد لسابقه .

٢٩١ — هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم لقائل معين .

الإعراب : « فأين ، اسم استفهام ، مبي على الفتح في محل جر بإلى محذوف يدل عليها ما بعدها ، والأصل : « فألى أين — لمخ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم » إلى أين ، توكيد لفظي « النجاة » مبتدأ مؤخر « يبقلتي » الجار والمجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وياها المتكلم مضاف إليه « أتاك ، أتى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب أو المخاطبة مفعول به ، « أتاك ، توكيد لفظي « اللاحقون » فاعل أتى الأول « احبس ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « احبس ، توكيد لفظي .

الشاهد فيه : قوله « إلى أين إلى أين ، وقوله : « أتاك أتاك ، وقوله : « احبس احبس ، ففي كل واحد من المواضع الثلاثة تكرار اللفظ الأول بعينه ، وهو من التوكيد اللفظي .

(١) من العلماء من منع أن يكون قوله تعالى : ( كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ) من باب التوكيد اللفظي ، وعلل ذلك بأن التوكيد اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالاً على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول ، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك ، فإن الدك الثاني غير الدك الأول ، والمعنى دكا حاصلًا بعد دك ، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معاً حال ، وهو مؤول بنحو مكرراً دكها ، ومثله قوله تعالى : ( وجاء ربك والملك =



وَلَا تُعِدُّ لَفْظًا ضَمِيرًا مُتَّصِلًا  
إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِلَ (١)

أى : إذا أريد تكريرُ لفظِ الضميرِ المتصلِ للتوكيد ، لم يَجْزُ ذلك ، إلا بشرطِ اتصالِ المؤكِّدِ بما اتصلَ بالمؤكِّدِ ، نحو : « مررت بِكَ بِكَ ، ورغبت فيه فيه ، ولا تقول : « مررت بِبِكَ ، .

\* \* \*

كَذَا الحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحْصَلَا  
بِهِ جَوَابٌ : كَنَعْمَ ، وَكَبَلَى (٢)

= صفاً صفاً) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاء القوم رجلاً رجلاً ، وعلته الحساب باباً باباً .

(١) « ولا ، نافية » تعد ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لفظ ، مفعول به لتعد ، ولفظ مضاف و ضمير ، مضاف إليه متصل ، نعت لضمير « إلا ، أداة استثناء » مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من « لفظ ، الواقع مفعولاً به ، ومع مضاف وقوله « اللفظ ، مضاف إليه « الذى ، نعت للفظ به ، جار ومجرور متعلق بقوله « وصل ، الآتى « وصل ، فعل ماض مبنى للجهدول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الحروف ، مبتدأ مؤخر « غير ، منصوب على الاستثناء . أو — بالرفع — نعت للحروف ، وغير مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « تحصلا ، تحصل : فعل ماض ، والألف للاطلاق « به ، جار ومجرور متعلق بتحصل « جواب ، فاعل تحصل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « كنعم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كنعم « وكبلى ، جار ومجرور معطوف على كنعم .

أى : كذلك إذا أريد توكيدُ الحرفِ الذى ليس للجواب ، يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكِّد ما يتصل بالمؤكِّد ، نحو : « إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ ، و « فى الدار فى الدار زيدٌ ، ولا يجوز « إنَّ إنَّ زيداً قائمٌ ،<sup>(١)</sup> ، ولا « فى فى الدار زيدٌ .  
فإن كان الحرفُ جواباً — كَنَعَمَ ، وَبَلَى ، وَجَيْرِ ، وَأَجَلَ ، وَإِى ، ولا —  
جاز إعادتهُ وَحْدَهُ ؛ فيقال لك : « أقام زيدٌ ؟؟ فتقول « نعم نعم » أو « لا لا » ،  
و « ألم يقم زيدٌ ؟ فتقول : « بَلَى بَلَى »<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

وَمُضْمَرٌ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ اُنْفَصَلَ  
أَكَّدَ بِهِ كُلَّ تَضْمِيرٍ اُنْفَصَلَ<sup>(٣)</sup>

(١) قد ورد شاذاً قول الشاعر :

إِنَّ إِنْ الْكَرِيمِ بِحُلْمٍ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضِيماً

(٢) من ذلك قول جميل بن معمر العذرى :

لَا لِأَبُوْحٍ حُبٌّ بِنَفَّةٍ ؛ إِنِّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاقِفًا وَعُهُودًا

واعلم أن حروف الجواب على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يقع بعد الإيجاب والنفي جميعاً ، وذلك أربعة أحرف ، وهى : نعم ، وجير ، وأجل ، وإى ، فكل واحد من هذه الأحرف الأربعة يصح أن يجاب به بعد الإثبات ويصح أن يجاب به بعد النفي ، والمقصود بكل واحد منها أحد أمور ثلاثة : تصديق المخبر ، أو إعلام المستنبر ، أو إبعاد الطالب .

والقسم الثانى : ما لا يقع إلا بعد الإيجاب ، وهو « لا » ، والمقصود به إبطال ما أوجبه المتكلم أولاً .

والقسم الثالث : ما لا يقع إلا بعد النفي ، وهو « بلى » ، خاصة .

(٣) « ومضمر ، بالنصب : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وبالرفع مبتدأ

وعلى كل حال هو مضاف ، و « الرفع » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : نعمت =

أى: يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل: مرفوعاً كان،  
نحو: «مَتَّ أَنْتَ»، أو منصوباً، نحو: «أَكْرَمْتَنِي أَنَا»، أو مجروراً، نحو:  
«مررت به هُوَ» والله أعلم.

\*\*\*

= لضمير الرفع «قد»، حرف تحقيق «انفصل»، فعل ماضٍ، وفاعله ضمير منتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع نعتاً، والجملة لا محل لها صلة الموصول  
«أكد»، فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به»، جار ومجرور متعلق  
بأكد «كل»، مفعول به لا أكد، وكل مضاف و ضمير مضاف إليه، وجملة «انصل»،  
وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر صفة لضمير المضاف إليه.

## العطفُ

العطفُ : إما ذو بيانٍ ، أو نسقٍ ، والغرضُ الآنَ بيانُ ما سبقَ (١)  
فدو البيانِ : تابعٌ ، شبه الصفةِ ، حقيقة القصدِ بهِ مُنكشفةٌ (٢)

العطفُ — كما ذكر — ضربان ؛ أحدهما : عطف النسقِ ، وسيأتي ، والثاني :  
عطف البيانِ ، وهو المقصود بهذا الباب .

وعطف البيان هو : التابع ، الجامد ، المُشبهُ للصفة : في إيضاح (٣) متبوعه ، وعدم  
استقلاله ، نحو :

(١) والعطف ، مبتدأ ، إما ، حرف تفصيل ، ذو ، خبر المبتدأ ، وذو مضاف ،  
و ، بيان ، مضاف إليه ، أو ، عاطفة ، نسق ، معطوف على ، ذو بيان ، والغرض ،  
مبتدأ ، الآن ، منصوب على الظرفية الزمانية ، بيان ، خبر المبتدأ ، وبيان مضاف و ، ما ،  
اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة سبق ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل  
لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) فدو ، مبتدأ ، وذو مضاف و ، البيان ، مضاف إليه ، تابع ، خبر المبتدأ  
و شبه ، نعت لتابع ، وشبه مضاف و ، الصفة ، مضاف إليه ، حقيقة ، مبتدأ ، وحقيقة  
مضاف و ، القصد ، مضاف إليه ، به ، جار ومجرور متعلق بمنكشفة ، منكشفة ، خبر  
المبتدأ ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لتابع .

(٣) عبارة الشارح في هذا الموضع قاصرة ، والتحقيق أن عطف البيان يأتي لأغراض  
كثيرة ، وأن أشهرها أربعة ، الأول : توضيح متبوعه ، وهذا يكون في المعارف كأقسام  
بأنه أبو حفص عمر ، والثاني : تخصيص متبوعه ، وهذا يكون في النكرات نحو  
قوله تعالى : ( من ماء صديد ) وقوله سبحانه : ( من شجرة مباركة زيتونة ) عند من  
جوز مجيء عطف البيان في النكرات ، والثالث : المدح ، نحو قوله تعالى : ( جعل الله  
الكعبة البيت الحرام ) ذكر هذا صاحب الكشاف ، والرابع : التأكيد ، وذلك كما في  
قول الشاعر :

— ٢٩٢ — \* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ \* .

فـ «عُمَرُ» عطفُ بَيَانٍ ؛ لأنه مُوضَّحٌ لِأَبِي حَفْصٍ .

فخرج بقوله : «الجامد» الصَّفَةُ ؛ لأنها مشتقة أو مُؤَوَّلَةٌ به ، وخرج بما بعد ذلك : التوكيدُ ، وَعَطْفُ النَّسِقِ ؛ لأنهما لا يُؤَخَّحَانِ متبوعَهُمَا ، والبدلُ الجامد ؛ لأنه مستقل .

\* \* \*

• لقائل يا نصر نصرنا •

ذكره بعضهم ، واختار المصنف في هذا البيت أن الثاني توكيد لفظي الأول .  
— ٢٩٣ — هذا أول رجز لعبد الله بن كيسة — بفتح الكاف وسكون الياء المثناة —

وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرٌ

وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلي بعيد ، وإن ناقتي ذبراء نقباء ، فاحلتي ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها من نقب ولا دير ، فانطلق لخل ناقته ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول هذا الرجز ، وعمر — رضى الله عنه — مقبل من أعلى الوادى ، فسمعه ، فأخذ بيده وقال له : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له صدقه خله وزوده وكساه ، كذا قال المرزبانى فى معجم الشعراء ، وما نحسب القصة على هذا التفصيل ، فإن فيها ما لا نسيغه .

الغنة : «نقب» مصدر نقب — من باب فرح — وهو رقة خف البعير «دبر» مصدر دبر — من باب مرض — وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الرجل أو القتب «الجر» حنث فى يمينه ،

الإعراب : «أقسم» فعل ماضى «بالله» جار ومجرور متعلق بأقسم «أبو» فاعل أقسم ، وأبو مضاف و«حفص» مضاف إليه «عمر» عطف بيان ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله أبو حفص .

الشاهد فيه : قوله «أبو حفص عمر» فإن الثانى عطف بيان للأول .

فَأَوْلَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتِ وَوَلِي<sup>(١)</sup>  
 لَمَّا كَانَ عَطْفُ الْبَيَانِ مُشَبَّهًا لِلصِّفَةِ ، لَزِمَ فِيهِ مَوَافَقَةُ الْمَتَّبِعِ كَالنَّعْتِ ؛  
 فَيُؤَافِقُهُ فِي إِعْرَابِهِ ، وَتَعْرِيفِهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ ، وَتَذْكِيرِهِ أَوْ تَأْنِيثِهِ ، وَإِفْرَادِهِ أَوْ تَثْنِيثِهِ  
 أَوْ جَمْعِهِ .

\* \* \*

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ<sup>(٢)</sup>

ذَهَبَ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى امْتِنَاعِ كَوْنِ عَطْفِ الْبَيَانِ وَمَتَّبِعِهِ نَسْكَرَتَيْنِ ،  
 وَذَهَبَ قَوْمٌ — مِنْهُمُ الْمَصْنَفُ — إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ؛ فَيَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ  
 مُعْرَفَيْنِ ، قِيلَ : وَمَنْ تَنْكِيرُهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ( تُوَقَّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ )  
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ) ؛ فزَيْتُونَةٌ : عَطْفُ بَيَانٍ لِشَجَرَةٍ ، وَصَدِيدٌ :  
 عَطْفُ بَيَانٍ لِمَاءٍ .

\* \* \*

(١) « فَأَوْلَيْنَهُ » ، أَوَّلٌ : فَعْلٌ أَمْرٌ ، مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ  
 وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْمَاءُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ « مِنْ وَفَاقٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَوْلَيْنَهُ  
 وَوَفَاقٌ مُضَافٌ ، وَ« الْأَوَّلُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ : مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَوْلَيْنَهُ  
 « مِنْ وَفَاقٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « وَوَلِي » ، الْآتِي فِي آخِرِ الْبَيْتِ ، وَوَفَاقٌ مُضَافٌ ،  
 « الْأَوَّلُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « النَّعْتِ » ، مُبْتَدَأٌ « وَوَلِي » فَعْلٌ مَاضٍ ، وَقَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا  
 تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى النَّعْتِ ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَجُمْلَةُ  
 الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةَ الْمَوْصُولِ .

(٢) « فَقَدْ » حَرْفٌ تَقْلِيلٌ « يَكُونَانِ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ ، وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ اسْمٌ  
 « مُنْكَرَيْنِ » خَبَرٌ يَكُونُ « كَمَا » السَّكَافُ جَارَةٌ ، مَا : مُصَدَّرَةٌ « يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ » مُضَارِعٌ  
 نَاقِصٌ وَاسْمُهُ وَخَبَرُهُ ، فِي تَأْوِيلِ مُصَدَّرٍ بِوَسْطَةِ مَا الْمَصَدَّرِيَّةِ ، وَهَذَا الْمَصَدَّرُ مَجْرُورٌ  
 بِالسَّكَافِ ، وَالتَّقْدِيرُ : كَكُونَهُمَا مُعْرَفَيْنِ .

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِهِ، نَحْوُ «يَا غُلَامُ يِعْمُرَا» (١)  
وَنَحْوُ «بَشْرٍ» تَابِعِ «الْبِكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى (٢)

كلُّ ما جاز أن يكون عطفَ بيانٍ ، جاز أن يكون بدلاً ، نحو : « ضَرَبْتُ  
أبا عبد الله زيدا » .

واستثنى المصنفُ من ذلك مسألتين ، يتعين قيهما كونُ التابعِ عطفَ بيانٍ (٣) :

(١) « وصالِحاً ، مفعول ثانٍ مقدم على عامله ، وهو قوله « يرى » ، الآتي « لبدلية » ، جار  
ومجرور متعلق بـ « يصلح » ، فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى عطف البيان ، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول « في غير » ،  
جار ومجرور متعلق بـ « يرى » ، وغير مضاف ، و « نحو » مضاف إليه « يا ، حرف نداء  
« غلام » ، منادى مبني على الضم في محل نصب « يعمرا » ، عطف بيان على غلام تبعاً للمحل ؛  
فقد علمت أنه مضموم اللفظ ، وأن محله نصب .

(٢) « و نحو » ، معطوف على نحو في البيت السابق ، ونحو مضاف و « بشر » ، مضاف  
إليه « تابع » ، نعمت لبشر ، وتابع مضاف و « البكري » ، مضاف إليه « وليس » ، فعل ماض  
ناقص ، أن ، مصدرية « يبدل » ، فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه ، و « أن » ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس « بالمرضى » ، الباء  
زائدة ، والمرضى : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال  
المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان  
ولا يجوز أن يكون بدلاً ، بأحد أمرين ؛ الأمر الأول : أن يكون التابع غير مستثنى عنه ،  
الأمر الثاني : أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع ، والمسألان اللتان  
ذكرهما الناظم وبينهما الشرح من أفراد الضابط الثاني ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يوضع  
يعمرا مع كونه منصوباً موضع غلام المنادى ، ولا يصلح أن يوضع بشر مع كونه علماً  
وليس مقترباً بال موضع البكري ، ولم يتعرض لتأصيل الضابط الأول ، ولا التمثيل له ،  
ومن أمثله أن يكون التابع مشتملاً على ضمير والمتبوع جزء من جملة الواقعة خبراً =

الأولى : أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، معرباً ؛ والمتبوع مُفَادَى ، نحو :  
 « يَا غَلَامُ يِعْمُرَا » فيتمين أن يكون « يعمرا » عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون  
 بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فكان يجب بناء « يعمرا » على الضم ؛  
 لأنه لو لُفِظَ بـ « يا » معه لسكان كذلك .

الثانية : أن يكون التابع خالياً من « أل » والمتبوعُ بأل ، وقد أُضِيفَتْ إليه صفةُ  
 بأل ، نحو : « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ » ؛ فيتمين كون « زيد » عطف بيان ،  
 ولا يجوز كونه بدلا من « الرجل » ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ؛ فيلزم أن  
 يكون التقدير : أَنَا الضَّارِبُ زَيْدٌ ، وهو لا يجوز ؛ لما عرفت في باب الإضافة من أن  
 الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل ، أو ما أُضِيفَ إلى ما فيه أل ، ومثل  
 « أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ » قوله :

٢٩٣ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَتُوعَا

== وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالابتداء ، نحو : « على سافر بكر أخوه ، فإنه يتعين  
 أن يكون « أخوه » عطف بيان على بكر ، ولا يجوز أن يكون بدلا .

٢٩٣ — البيت للرار بن سعيد الفعسى .

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى صير وجعل ، فيحتاج  
 مفعولين ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من ترك بمعنى خلى ، فلا يحتاج إلا لمفعولا واحداً  
 « البكرى » نسبة إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد ، وكان قد قتله سبع  
 ابن الحساس الفعسى ، ورئيس بني أسد يوم ذاك خالد بن فضلة الفعسى جد المرار ، لذلك  
 نخر بمقتل بشر « ترقبه » تنتظر خروج روحه ؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى ، وكنتي بذلك  
 عن كونه قتله .

المعنى : يقول : أنا ابن الرجل الذي ترك بشراً البكرى تنتظر الطير موته  
 لتقع عليه .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، « وابن مضاف ، و « التارك » ==



فبشر: عطفُ بيانٍ ، ولا يجوز كونه بدلا ؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير :  
« أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بَشْرٍ » .

وأشار بقوله : « وليس أن يبدل بالمرضى » إلى أنَّ تجويزَ كَوْنِ « بَشْرٍ » بدلا  
غيرَ مَرَضِيٍّ ، وقصدَ بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفراسي (١) .

\* \* \*

== مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و « البكرى » مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل  
إلى مفعوله « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب : إما مفعول ثانٍ للتارك ، وإما حال  
من البكرى « ترقبه » ترقب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي  
يعود إلى الطير ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من  
الضمير المستتر في ترقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » يتعين فيه أن يكون عطف  
بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يجعل بدلا منه ؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى  
وجه امتناعه والخلاف فيه .

(١) مذهب الفراء والفراسي جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم ، وذلك نحو :  
« أنا الضارب زيد » ، وعلى هذا يجوز في « أنا ابن التارك البكرى بشر » أن يجعل بشر بدلا ؛  
لأنه يجوز عندهم أن تقول : أنا ابن التارك بشر — بإضافة التارك الذي هو وصف مقترن  
بال إلى بشر الذي هو علم — ومعنى هذا أنه يجوز لإحلال التابع محل المتبوع ، ومتى جاز  
ذلك صح في المتبوع الوجدان : أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلا ، لكن منذهب  
الفراء والفراسي غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء ، لاجرم لم يجزوا في « بشر »  
إلا وجهاً واحداً ، وهو أن يكون عطف بيان ، ولهذا تجد المصنف يقول « وليس أن  
يبدل بالمرضى » .

عَطْفُ النَّسِقِ

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسِقِ

كَأَخْصُصُ بُودًا وَتِنَاءً مَنُ صَدَقَ (١)

عطفُ النسق هو : التابع ، المتوسِّطُ بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف التي  
سندكرها ، كـ « أَخْصُصُ بُودًا وَتِنَاءً مَنُ صَدَقَ » .

نخرج بقوله « المتوسط — إلى آخره » بقية التوابع .

\* \* \*

فَالعَطْفُ مُطْلَقًا : يَوَاوٍ ، مُمٌّ ، فَا ،

حَتَّى ، أَمْ ، أَوْ ، كـ « فَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا » (٢)

(١) « تال » خبر مقدم « بحرف » جار ومجرور متعلق بتال « متبوع » نعت لحرف  
« عطف » مبتدأ مؤخر ، وعطف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه « كأخصص » الكاف  
جارة لقول محذوف ، اخصص : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
« بود » جار ومجرور متعلق بأخصص « وتناء » معطوف بالواو على ود « من » اسم  
موصول : مفعول به لاخصص « صدق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود على من الموصولة ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول .

(٢) « فالعطف » مبتدأ « مطلقاً » حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور  
وهو قوله : « يواو » بناء على رأى من أجاز تقدم الحال على عامله الجار والمجرور ،  
أو هو حال من المبتدأ بناء على مذهب سيويوه « يواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر المبتدأ « مُمٌّ ، فَا ، حَتَّى ، أَمْ ، أَوْ » قصد لفظهن . معطوفات على قوله واو ،  
بعاطف مقدر في الجميع « كفيك » الكاف جارة لقول محذوف ، فيك : جار  
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « صدق » مبتدأ مؤخر « ووفاء » الواو عاطفة ،  
ووفاء : معطوف على صدق ، وقصر وفا للضرورة ، وأصله وفاء ، وتقدير الكلام :  
كقولك فيك صدق ووفاء ، والكاف ومجرورها متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف :  
أى : وذلك كأن كقولك .

حُرُوفُ العطفِ على قسَمين :

أحدهما : ما يُشَرِّكُ المَطووفَ مع المَطووفِ عليه مطلقاً ، أى : لفظاً وحكماً ، وهى :  
الواو ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » . وثُمَّ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو » . والفاء ، نحو :  
« جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو » . وَحَتَّى ، نحو : « قَدِمَ الْحَجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ » . وَأَمْ ، نحو :  
« أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ » . وَأَوْ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » .

والثانى : ما يُشَرِّكُ لفظاً فقط ، وهو المراد بقوله :

وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ : بِلْ ، وَلَا ،

لَكِنْ ، كَ « لَمْ يَبْدَأْ أَمْرُو لَكِنْ طَلَا »<sup>(١)</sup>

هذه الثلاثة تُشَرِّكُ الثانى مع الأول فى إعرابه ، لافى حكمه ، نحو : « مَا قَامَ زَيْدٌ  
بِلْ عَمْرُو ، وجاء زيد لا عمرو ، ولا تضرب زيدا لَكِنْ عمراً » .

\*\*\*

(١) « وأتبعته » أتبع : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « لفظاً » تمييز ، أو  
منصوب بزعم الخافض « حسب » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، حسب ، بمعنى كاف هنا :  
مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فكافيك هذا ، مثلاً « بل » فاعل أتبعته « ولا » لكن ،  
مطووفان على « بل » يعاطف مقدر فى الثانى « كَلِمَ » الكاف جارة لقول محذوف ، لم :  
حرف نفى وجزم وقلب « يبد » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو « امرؤ »  
فاعل يبد « لكن » حرف عطف « طلا » مطووف على امرؤ ، والطلا — بفتح الطاء  
مقصوراً ، بزنة عصا وقتى — ابن الظبية أول ما يولد ، وقيل : الطلا هو ولد البقرة الوحشية ،  
وقيل : هو ولد ذات الظلف مطلقاً ، ويجمع على أطلاء ، مثل سبب وأسباب .

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا  
- فِي الْحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا<sup>(١)</sup>

لما ذكر حُرُوفَ العطفِ التَّسعةَ شَرَعَ في ذكر معانيها .  
فالواو : لمطلق الجمع عند البصريين . فإذا قلت : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » دَلَّ ذلك على اجتماعهما في نسبة الجيء إليهما ، واحتملَ كَوْنُ « عمرو » جاء بعد « زيد » ، أو جاء قبله ، أو جاء مُصَاحِبًا له ، وإنما يتبين ذلك بالقرينة ، نحو : « جاء زيد وعمرو بعده ، وجاء زيد وعمرو قبله ، وجاء زيد وعمرو معه » ، فَيُعْطَفُ بها : اللاحقُ ، والسابقُ ، والمصاحبُ .  
ومذهبُ الكوفيين أنها للترتيب ، وَرَدَّ بقوله تعالى : ( إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَى )<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) « فاعطف ، الفاء للتفريع ، اعطف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « واو ، جار ومجرور متعلق باعطف « لاحقاً ، مفعول به لاعطف « أو ، عاطفة « سابقاً ، معطوف على قوله لاحقاً « في الحكم ، جار ومجرور تنازعه كل من « سابقاً ، ولاحقاً ، « أو ، عاطفة « مصاحباً ، معطوف على سابقاً « موافقاً ، نعت لقوله مصاحباً .

(٢) لو كانت الواو دالة على الترتيب — كما يقول الكوفيون — لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت ؛ لأن الحياة المرادة من « نحيا ، تكون حينئذ بعد الموت ، وهي الحشر ، ومساق الآية وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له ؛ فالمراد من الحياة في قولهم « ونحيا ، هي الحياة التي يحيونها في الدنيا ، وهي قبل الموت قطعاً ، فدللت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب ؛ لأن المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه .

هذا ، وإذا لم توجد قرينة تعين المعية أو غيرها فالأرجح أن تكون الواو دالة على مصاحبة المعطوف للمعطوف عليه ، ويليه أن يكون المعطوف عليه سابقاً ، ثم أن يكون المعطوف عليه متأخراً .

وَأَخْصَصُ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي

مَتَّبِعُهُ ، كـ « اصْطَفَ هَذَا وَأَبْنِي » (١)

اِخْتَصَّتِ الْوَاوُ — من بين حروف العطف — بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى

بالمعطوف (٢) عليه ، نحو : « اِخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ولو قلت : « اختصم زيد »

لم يجز ، ومثله : « اصْطَفَ هَذَا وَابْنِي ، وَتَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » .

ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف : فلا

تقول : « اختصم زيد فعمرو » .

\*\*\*

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَ « ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ (٣)

أى : تدلُّ الفاء على تَأْخِرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلًا به ، و « ثم »

على تَأْخِرِهِ عنه مُنْفَصِلًا ، أى : مُتَرَاخِيًا عنه ، نحو : « جاء زيد فعمرو » ، ومنه قوله

تعالى : ( الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى ) ، و « جاء زيد ثم عمرو » ومنه قوله تعالى : ( وَاللَّهُ

خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ) .

\*\*\*

(١) د واخصص ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د بها ، جار

ومجرور متعلق باخصص د عطف ، مفعول به لاخصص ، وعطف مضاف ، و الذى ،

اسم موصول : مضاف إليه ، واجملة من الفعل المنفى وهو د لا يغنى ، وفاعله الضمير المستتر

فيه لا محل لها صلة الموصول د كاصطف ، السان جارة لقول محذوف ، واصطف : فعل

ماض د هذا ، فاعل اصطف د وابنى ، معطوف على هذا .

(٢) إنما يكون ذلك عندما يكون الحكم مما لا يقوم إلا بمتعدد ، مثل الاشتراك

والاصطفاف والاختصاص فى أمثلة الشارح . وما اختصت به الواو أنها تعطف عاملاً قد

حذف وبقى معموله كما قالوه فى • وزججن الحواجب والعيونا • وسيأتى هذا قريباً

(٣) د والفاء ، مبتدأ د للترييب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ د باتصال ،

جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترييب د و ثم للترييب بانفصال ، مثل الشطر

الأول فى الإعراب .

وَإِخْصَصَ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَةً عَلَى الَّذِي أُسْتَقْرَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ<sup>(١)</sup>  
 اخْتَصَّتِ الْفَاءُ بِأَنَّهَا تَعْطِفُ<sup>(٢)</sup> مَا لَا يَبْضَاحُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً — لَخَلُوهُ عَنِ ضَمِيرِ  
 الْمَوْصُولِ — عَلَى مَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً — لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الضَّمِيرِ — نَحْوُ :  
 « الَّذِي يَطِيرُ فَيَقْضِبُ زَيْدٌ الذَّبَابُ » ، وَلَوْ قُلْتَ : « وَيَقْضِبُ زَيْدٌ » أَوْ  
 « ثُمَّ يَقْضِبُ زَيْدٌ » لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ تَدُلُّ عَلَى السَّبَبِيَّةِ ، فَاسْتَقْفَيْنِي بِهَا عَنِ الرَّابِطِ ،  
 وَلَوْ قُلْتَ : « الَّذِي يَطِيرُ وَيَقْضِبُ مِنْهُ زَيْدٌ الذَّبَابُ » جَازٌ ؛ لِأَنَّكَ آتَيْتَ  
 بِالضَّمِيرِ الرَّابِطِ .

\* \* \*

بَعْضًا بِحَتَّى أَعْطِفَ عَلَى كُلِّ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا<sup>(٣)</sup>

(١) « وإيخصص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفاء » جار ومجرور متعلق بإيخصص « عطف » مفعول به لإيخصص ، وعطف مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « صلة » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها لا محل لها صلة ما الموصولة « على الذي » جار ومجرور متعلق بعطف « استقر » فعل ماض « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « الصلة » خبر أن ، و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل استقر ، والجملة من الفعل الذي هو استقر والفاعل الذي هو المصدر المنسبك من أن ومعمولها لا محل لها صلة الذي .

(٢) وبما اختصت به الفاء أنها تعطف المفصل على الجملة مع اتحادهما معنى ، ومن ذلك قوله تعالى ( ونادى نوح ربه فقال ) والترتيب في مثل هذا ذكرى ، لا معنى .

(٣) « بعضاً » مفعول به مقدم لقوله : « اعطف » الآتي « بحتى » جار ومجرور متعلق باعطف « اعطف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على كل » جار ومجرور متعلق باعطف أيضاً « ولا » الواو للحال ، لا : نافية « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « إلا » أداة استثناء ملغاة « غاية » خبر يكون ، وغاية مضاف ، و « الذي » اسم موصول مضاف إليه « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة لا محل لها صلة الذي ، وجملة يكون واسمها وخبرها في محل نصب حال .

بُشِّرَ طَرَفٌ فِي الْمَطُوفِ بِحَتَّى أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ وَغَايَةً لَهُ : فِي زِيَادَةٍ ، أَوْ تَقْصِيٍّ ،  
نَحْوُ : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاةِ » .

\*\*\*

وَ « أَمْ » بِهَا أَعْطِفُ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ  
أَوْ هَمْزَةٍ عَنِ لَفْظِ « أَيَّ » مُعْنِيَةٍ (١)

« أَمْ » عَلَى قَسْمَيْنِ : مَنْقُطَةٌ ، وَسِتَانِيٌّ ، وَمُتَّصِلَةٌ ، وَهِيَ : الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةِ  
التَّسْوِيَةِ نَحْوُ : « سَوَاءٌ عَلَيَّ أَمَّ قَعَدْتَ » وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ غَنًا  
أَمْ صَبْرًا ) (٢) وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةٍ مُعْنِيَةٍ عَنِ « أَيَّ » نَحْوُ : « أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ،  
أَيُّ أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ » .

\*\*\*

وَرُبَّمَا اسْتَقَطَّتِ الْهَمْزَةُ ، إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ (٣)

(١) دَوَامٌ ، قَصْدٌ لَفْظُهُ : مُبْتَدَأٌ بِهَا ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اعْطَفِ الْآتِيَّ  
« اعْطَفِ » ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَمْتُ ، وَالجُمْلَةُ فِي مَجَلِّ رَفْعٍ  
خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « إِثْرَ » ، ظَرْفٌ مَكَانٌ بِمَعْنَى بَعْدَ مُتَعَلِّقٌ بِاعْطَفِ ، وَإِثْرٌ مُضَافٌ وَدَهْمَزٌ ، مُضَافٌ  
إِلَيْهِ ، وَهَمْزٌ مُضَافٌ وَالتَّسْوِيَةُ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ » ، حَرْفٌ عَطْفٌ وَهَمْزَةٌ ، مَعْطُوفٌ  
عَلَى هَمْزٍ « عَنِ لَفْظِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « مُعْنِيَةٌ » ، الْآتِيَّ ، وَلَفْظٌ مُضَافٌ وَدَوَامٌ ،  
مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُعْنِيَةٌ » ، نَعْتٌ لِهَمْزَةٍ .

(٢) يَجُورُ لَكَ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ أَنْ تَعْرَبَ « سَوَاءٌ » خَبْرًا مُقَدِّمًا وَمَا يَلِي الْهَمْزَةَ فِي تَأْوِيلِ  
مَصْدَرٍ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ بِأَنْ تَجْعَلَ سَوَاءٌ مُبْتَدَأً وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ خَبْرَهُ .

(٣) « وَرُبَّمَا » ، رَبٌّ : حَرْفٌ تَقْلِيلٌ ، مَا : كَافَةٌ « اسْتَقَطَّتِ » ، اسْقَطَتْ : فَعَلٌ مَاضٍ  
مَبْنِيٌّ لِلجَهْلِ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ « الْهَمْزَةُ » ، نَائِبٌ فَاعِلٌ اسْقَطَتْ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ « كَانَ » ،  
فَعَلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ فَعَلُ الشَّرْطِ « خَفَا » ، قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : اسْمٌ كَانَ ، وَخَفَا مُضَافٌ  
وَالمَعْنَى ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « بِحَذْفِهَا » ، الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « أَمِنْ » ، الْآتِيَّ ، =

أى : فد تُحذَفُ الهمزة — يعنى همزة التسوية ، والهمزة المغنية عن أى — عند  
أثن اللبس ، وتكون « أم » متصلة كما كانت والهمزة موجودة ، ومنه قراءة  
ابن مُحَيِّصِينَ : ( سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ) بإسقاط الهمزة من ( أنذرتهم ) ،  
وقول الشاعر :

٢٩٤ — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ

أى : أَسْبَعُ .

\*\*\*

== وحذف مضاف وما : مضاف إليه « أمن » ، فعل ماضى مبنى للجهول ، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خفاء المعنى ، والجملة فى محل نصب خبر كان ،  
وجواب الشرط محذوف يدل على سابق الكلام .

٢٩٤ — البيت لعمر بن أبى ربيعة الخزومى ، أحد شعراء قريش المعدودين .

الإعراب : « لعمرك » اللام للقسم ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ،  
وتقدير الكلام : لعمرك قسمى ، وعمر مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « ما » ،  
نافية « أدرى » ، فعل مضارع بتطلب مفعولين ، وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله :  
بسبع الآتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإن » الواو واو الحال ، إن  
زائدة « كنت » كان : فعل ماضى ناقص ، والتاء اسم « دارياً » خبره « بسبع » ،  
جار ومجرور متعلق بقوله رمين الآتى « رمين » رعى : فعل ماضى ، ونون النسوة فاعل  
« الجمر » مفعول به لرمين « أم » عاطفة « ثمان » ، جار ومجرور معطوف على  
قوله بسبع .

الشاهد فيه : قوله « بسبع . . . أم ثمان » ، حيث حذف منه الهمزة المغنية عن لفظ  
« أى » ، وأصل الكلام : أسبع رمين — إلخ ، وإنما حذفها اعتماداً على السياق المعنى  
وعدم خفاءه .



وَبَانِقِطَاعٍ وَمَعْنَى «بَلْ» ، وَفَتْ إِنْ تَكُ نِمًّا قِيدَتْ بِهِ حَلَّتْ<sup>(١)</sup>

أى : إذا لم يتقدم على «أم» همزة النسوية ، ولا همزة مُغْنِيَةٌ عن أى ؛ فهي مُنْقَطِعَةٌ ، وتفيد الإضرابَ كَبَلٌ ، كقوله تعالى : (لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) أى : بل يقولون افتراه ، ومثله «لَهَا لَكَيْلٌ أَمْ شَاءَ» أى : بل هي شاء .

\* \* \*

خَيْرٌ ، أَيْحٌ ، قَسَمٌ — يَاؤُ — وَأَبْهَمٌ ،

وَأَشْكُكَ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نِي<sup>(٢)</sup>

(١) «وبانقطاع» جار ومجرور متعلق بقوله وقت الآتى «وبه» ، جار ومجرور معطوف بالواو على بانقطاع ، ومعنى مضاف و «بل» ، قصد لفظه : مضاف إليه «وقت» ، وفى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «إن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم أيضاً «وما» جار ومجرور متعلق بقوله حلت الآتى «قيدت» ، قيد : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم ، والتاء للتأنيث ، والجملة لا محل لها صلة «وما» المجرورة بخلا «بن» ، جار ومجرور متعلق بقيدت «دخلت» ، خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم ، والجملة في محل نصب خبر «تك» ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) «خبر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبح» قسم ، معطوفان على خير بماطف مقدر مع كل منهما «ياؤ» جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله «وأبهم» . وأشكك ، معطوفان على خبر «وإضراب» مبتدأ «بها» جار ومجرور متعلق بإضراب «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «نمى» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إضراب ، والجملة من نمى ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

أى : تُسْتَعْمَلُ «أو» للتخيير ، نحو : «خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا» ، وللإباحة  
نحو : «جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ» ، والفرق بين الإباحة والتخيير : أن الإباحة  
لَا تَمْنَعُ الْجَمْعَ ، والتخيير يمنعه ، وللتقسيم ، نحو : «السكلمة اسم ، أو فعل ، أو حرف» ،  
وللابهام على السامع ، نحو : «جاء زيد أو عمرو» ، إذا كُنْتَ عَالِمًا بِالْجَائِي مِنْهُمَا  
وَقَصَدْتَ الْإِبْهَامَ عَلَى السَّامِعِ ، [ ومنه قوله تعالى : ( وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي  
ضَلَالٍ مُّبِينٍ ) ] ، وللشك ، نحو : «جاء زيد أو عمرو» ، إذا كنت شاكاً في الجائى  
منهما ، وللأضراب كقوله :

٢٩٥ — مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ

لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِمَدَادٍ

٢٩٥ — هذان البيتان لجرير بن عطية ، يقولها هشام بن عبد الملك .

اللغة : « عيال » ، يعنى بهم أولاده ومن يموتهم ويعولهم « برمت » ، ضجرت وتعبت ،  
الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « ذا » ،  
اسم موصول : خبر المبتدأ « ترى » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة ، والعاث ضمير منصوب بترى محذوف ، ويجوز  
أن يكون قوله : « ماذا » كنه اسم استفهام مفعولاً مقدماً لترى « في عيال » جار  
ومجرور متعلق بترى « قد » حرف تحقيق « برمت » ، فعل وفاعل ، والجملة في محل  
جر صفة لعيال « بهم » جار ومجرور متعلق ببرمت « لم » نافية جازمة « أحص »  
فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنا « عدتهم » عدة : مفعول به لأحص ، وعدة مضاف والضمير مضاف إليه  
« إلا » أداة استثناء ملغاة « بمداد » جار ومجرور متعلق بأحص « كانوا » كان :  
فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « ثمانين » ، خبر كان « أو » حرف عطف بمعنى بل ،  
وقيل : هى بمعنى الواو ، زادوا ، فعل وفاعل « ثمانية » مفعول به لزيد ، لولا ، حرف امتناع  
لوجود « رجاؤك » ، رجاء : مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، ورجاء مضاف والكاف =

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي  
أى : بل زادوا .

وَرُبَّمَا عَاقَبْتِ الْوَاوَ ، إِذَا لَمْ يُبْلَغِ ذُو الثُّطُقِ لِلْبَسِ مَنفَذًا<sup>(١)</sup>  
قد تستعمل « أو » بمعنى الواو عند أمن اللبس ؛ كقوله :

٢٩٦ — جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

كَمَا أَنَّى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ

= مضاف إليه « قد » ، حرف تحقيق ، فعلت ، فعل وفاعل ، أولادى ، أولاد : مفعول به لقتل ، وأولاد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أو زادوا » حيث استعمل فيه « أو » للاضراب بمعنى بل .

(١) « وربما » رب : حرف تقليل ، وما : كافة « عاقبت » ، عاقب : فعل ماض ،  
والناه للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو يعود إلى أو » الواو ، مفعول به لعاقب « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » ، نافية جازمة « يلبغ » ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « ذر » ، فاعل « يلبغ » ، وذو مضاف ، و « النطق » مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « اللبس » جار ومجرور متعلق بقوله منفذا الآتى « منفذاً » ، مفعول أول ليلقى ، ومفعوله الثانى محذوف ، وجواب « إذا » محذوف .

٢٩٦ — هذا البيت لجرير بن عطية ، من كلمة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز

ابن مروان .

اللغة : « قدر » ، بفتحين — أى : موافقة له ، أو مقدرة .

الإعراب : « جاء » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المدحوخ « الخلافة » ، مفعول به لجا « أو » ، عاطفة بمعنى الواو « كانت » ، كان : فعل ماض ناقص ، والناه للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخلافة « له » ، جار ومجرور متعلق بقوله قدراً الآتى « قدراً » ، خبر كان « كما » ، الكاف جارة ، ما : مصدرية « أنى » ، فعل ماض « ربه » ، رب : مفعول به مقدم على الفاعل ، =

وَمِثْلُ « أَوْ » فِي الْقَصْدِ « إِمَّا » الثَّانِيَةُ

فِي نَحْوِ : « إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةَ » (١)

يعنى أن « إِمَّا » المسبوقة بمتابها تُفيدُ ما تفيدُه « أَوْ » : من التخيير ، نحو : « خذ من مالى إِمَادِرْهَا وَإِمَّا دِينَاراً » والإباحة ، نحو : « جَالِسٌ إِمَّا الْحَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سَبْرِينَ » والتقسيم ، نحو : « السَّكْمَةُ إِمَّا اسْمٌ وَإِمَّا فِعْلٌ وَإِمَّا حَرْفٌ » والإبهام والشك ، نحو : « جاء إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو » .

وليست « إِمَّا » هذه عاطفة ، خلافاً لبعضهم ، وذلك لدخول الواو عليها ، وحرفُ العطف لا يدخل على حرف [ المطف ] (٢) .

\* \* \*

= ورب مضاف والهاء مضاف إليه « موسى » ، فاعل أتى « على قدر » ، جار ومجرور متعلق بأتى .

الشاهد فيه : قوله « أَوْ كَانَتْ » ، حيث استعمل فيه « أَوْ » بمعنى الواو ، ارتكناً على انفعال المنى وعدم وقوع السامع في لبس .

(١) « ومثل ، مبتدأ ، ومثل مضاف و « أَوْ » قصد لفظه : مضاف إليه « فى القصد » ، جار ومجرور متعلق بمثل « إِمَّا » قصد لفظه : خبر المبتدأ « الثانية » ، نعت لإِمَّا « فى نحو » ، جار ومجرور متعلق بمثل أيضاً « إِمَّا » حرف تفعيل « ذى » ، اسم إشارة للمفرد المؤنثة : مبتدأ ، وخبره محذوف : أى إِمَّا هَذِهِ لَكَ ، مثلاً « وإِمَّا » عاطفة « الثانية » ، معطوف على ذى .

(٢) « ههنا ثلاثة أمور نرى أن تنبهك إليها : الأول : أن « إِمَّا » الثانية تكون بمعنى أَوْ باتفاق من النحاة ، نعى أنها تأتي للمعاني المشهورة التى تأتي لها أَوْ ، واختلفوا أمى عاطفة أم لا ؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف ، ولا خلاف بينهم فى أن إِمَّا الأولى ليست عاطفة ، ولذلك تراها تفصل بين العامل ومعموله نحو : « زارنى إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو » ، والامر الثانى : أن المعانى المشهورة التى تأتي لها إِمَّا هى التى ذكرها =

وَأَوَّلِ « لَكِنَّ » نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا ، وَ « لَأَ »

نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا (١)

أى : إنما يُعْطَفُ بَلَكِنْ بعد النفي ، نحو : « مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنَّ عَمْرًا »  
وبعد النهي ، نحو : « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنَّ عَمْرًا » .

وَيُعْطَفُ بِ « لَأَ » بعد الفداء ، نحو : « يَا زَيْدُ لَا عَمْرُ » وَالْأَمْرُ ، نحو :  
« اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا » وبعد الإثبات ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُ » .

وَلَا يُعْطَفُ بِ « لَأَ » بعد النفي ، نحو : « مَا جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُ » وَلَا يُعْطَفُ  
بِ « لَكِنَّ » فِي الْإِثْبَاتِ ، نَحْوُ : « جَاءَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرُ » .

\*\*\*

وَبَلِّ كَلِمَةً بَعْدَ مَضْجُوعِيهَا كَلِمَةً أُكِّنُ فِي مَرَبِّعٍ بَلِّ تَيْهَا (٢)

= الشارح ، وهى ما عدا الإضراب والجمع المطلق الذى تأتى له أو أحياناً كما فى الشاهد  
رقم ٢٩٦ ، والأمر الثالث : أن إما الثانية قد تحذف لذكر ما يعنى عنها ، نحو قولك :  
إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت ، ونحو قول الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنِيًّا مِنْ تَمِيمِي  
وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

(١) « وَأَوَّلِ » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ولكن ،  
قصد لفظه : مفعول به لأول « نَفِيًّا » مفعول ثانٍ لأول « أَوْ » عاطفة « نَهْيًا » معطوف  
على قوله « نَفِيًّا » ، « وَلَا » ، قصد لفظه : مبتدأ « نِدَاءً » مفعول به مقدم لقوله « تَلَا » ، الآتى  
« أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْبَاتًا » معطوفان على قوله « نِدَاءً » السابق « تَلَا » ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « لَا » ، والجملة من تلا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ  
الذى هو « لَا » المقصود لفظه .

(٢) « وَبَلِّ » ، قصد لفظه : مبتدأ « كَلِمَةً » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وَأَنْقَلَ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي اتِّخَابِ الْمُثَبَّتِ ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ (١)  
يُعْطَفُ بِلِ فِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ ؛ فَتَكُونُ كُلُّكُنْ : فِي أَنَّهَا تُقَرَّرُ حُكْمَ مَا قَبْلَهَا ،  
وَتُثَبَّتُ تَقْيِضُهُ لَهَا بَعْدَهَا ، نَحْوُ : « مَا قَامَ زَيْدٌ بِلِ عَمْرُو ، وَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا  
بِلِ عَمْرًا » فَتَقَرَّرَتِ النَّفْيَ وَالنَّهْيَ السَّابِقَيْنِ ، وَأُثَبَّتَ الْقِيَامَ لِعَمْرُو ،  
وَالْأَمْرَ بِضَرْبِهِ .

وَيُعْطَفُ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ ، وَالْأَمْرِ ؛ فَتَقْيِذُ الْإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَتُنْقَلُ  
الْحُكْمَ إِلَى الثَّانِي ، حَتَّى يَصِيرَ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ ، نَحْوُ : « قَامَ زَيْدٌ بِلِ عَمْرُو ،  
وَأَضْرَبَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا » .

\*\*\*

وَأِنْ كَلَى ضَمِيمٍ رَفَعَ مُتَّصِلٍ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ (٢)

المبتدأ بعد ، ظرف متعلق بمحذوف بحال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر ، وبعد  
مضاف ومصحوب من « مصحوبها ، مضاف إليه ، ومصحوب مضاف وما مضاف إليه  
« كَلَمْ ، الكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة « أكن ، فعل مضارع ناقص  
مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « في مربع ، جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر أكن « بل ، حرف عطف « تها ، قصر للضرورة ، وأصله تها ،  
معطوف على مربع .

(١) « وَأَنْقَلَ ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بِهَا ، للثاني ،  
جاران ومجروران متعلقان بأنقل « حُكْمَ ، مفعول به لأنقل ، وحكم مضاف و « الْأَوَّلِ ،  
مضاف إليه « فِي الْخَبَرِ ، جار ومجرور متعلق بأنقل أيضاً « الْمُثَبَّتِ ، صفة للخبر « وَالْأَمْرِ ،  
معطوف على الخبر « الْجَلِيِّ ، صفة للأمر .

(٢) « وَأِنْ ، شرطية « عَلَى ضَمِيرٍ ، جار ومجرور متعلق بقوله « عَطَفْتَ ، الآتي ،  
وضمير مضاف و « رَفَعَ ، مضاف إليه « مُتَّصِلٍ ، نعت لضمير رفع « عَطَفْتَ ، عطف : =

أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وَبِلَا فَضْلٍ يَرِدُ  
فِي النَّظْمِ فَاشِيًا ، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ<sup>(١)</sup>

إِذَا عَطَفْتَ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ وَجِبَ أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ  
بِشَيْءٍ ، وَيَقَعُ الْفَصْلُ كَثِيرًا بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( أَقْدَ كُنْتُمْ أَنْتُمْ  
وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ) فَقَوْلُهُ : « وَأَبَاؤُكُمْ » مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي « كُنْتُمْ »  
وَقَدْ فَصَلَ بِهِ « أَنْتُمْ » وَوَرَدَ — أَيْضًا — الْفَصْلُ بِغَيْرِ الضَّمِيرِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ :  
« أَوْ فَاصِلٍ مَا » وَذَلِكَ كَالْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْوُ : « أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
( جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ) ؛ فَمَنْ : مَعْطُوفٌ عَلَى الْوَاوِ [ فِي يَدْخُلُونَهَا ] ،  
وَصَحَّ ذَلِكَ لِلْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَهُوَ الْمَاءُ مِنْ « يَدْخُلُونَهَا » وَمِثْلُهُ الْفَصْلُ بِلَا النِّافِيَةِ ،  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ) ، فَـ « أَبَاؤُنَا » مَعْطُوفٌ عَلَى « نَا » ، وَجَازَ  
ذَلِكَ لِلْفَصْلِ [ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ] بِلَا .

== فَعَلَ مَاضٍ فَعَلَ الشَّرْطِ ، وَالتَّاءُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ فَاعِلُهُ « فَافْصَلِ » الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي  
جَوَابِ الشَّرْطِ ، أَفْصَلُ : فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « بِالضَّمِيرِ »  
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَفْصَلِ « الْمُنْفَصِلِ » نَمَتْ لِالضَّمِيرِ ، وَجَمَلَةٌ فَعَلَ الْأَمْرِ وَفَاعِلُهُ فِي مَجَلٍ  
جِزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ .

(١) « أَوْ » عَاطِفَةٌ « فَاصِلٍ » مَعْطُوفٌ عَلَى « الضَّمِيرِ » فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ « مَا »  
نَكْرَةٌ صِفَةٌ لِفَاصِلٍ ، أَيْ : فَاصِلٌ أَيْ فَاصِلٌ « وَبِلَا فَضْلٍ » الْوَاوِ لِلِاسْتِثْنَاءِ ، بِلَا :  
جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « يَرِدُ » الْآتِي ، وَلَا الَّتِي هِيَ اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرِ مُضَافٍ وَ « فَضْلٍ »  
مُضَافٌ إِلَيْهِ « يَرِدُ » فَعَلَ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ  
إِلَى الْعَطْفِ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعِ « فِي النَّظْمِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ« يَرِدُ » فَاشِيًا حَالٌ مِنْ  
الضَّمِيرِ الْمُسْتَرَفِ فِي « يَرِدُ » وَضَعْفُهُ « الْوَاوِ لِلِاسْتِثْنَاءِ » ضَعْفٌ : مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِاعْتِقَادِ  
وَضَعْفِ مُضَافٍ وَالْمَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « اعْتَقَدُ » فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا  
تَقْدِيرُهُ أَنْتَ .

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالتصل ، نحو « أَضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ » ،  
ومنه قوله تعالى : ( أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ) فـ « زَوْجُكَ » معطوف  
على الضمير المستتر في « أَسْكُنْ » ، وصحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل — وهو  
« أَنْتَ » .

وأشار بقوله : « وبلا فصل يرد » ، إلى أنه قد وردَ في النظم كثيراً العطفُ على  
الضمير المذكور بلا فصلٍ ، كقوله :

٢٩٧ — قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتَ وَزُهْرٌ تَهَادَى

كِنَعَاجِ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَبِّمَاءَ

قوله : « وَزُهْرٌ » معطوفٌ على الضمير المستتر في « أَقْبَلْتَ » .

٢٩٧ — البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي .

اللفظة : « زهر » ، جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء البيضاء ، وتقول : زهر الرجل  
— من باب فرح — إذا أشرق وجهه وابتض « تهادى » ، أصله « تهادى » ، — بتامين —  
لخذف إحداهما تخفيفاً ، ومعناه ، تمايل ، وتمايس ، وتبختر « نعاج » ، جمع نعجة ، والمراد  
بها هنا بقر الوحش والفلاء هي الصحراء « تعسفن » ، أخذن على غير الطريق ، وملن عن الجادة .

الإعراب : « قلت » ، فعل وفاعل « إذ » ، ظرف متعلق بقال « أقبلت » ، أقبل : فعل ماضٍ ،  
والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « زهر » ، معطوف على الضمير  
المستتر في « أقبلت » « تهادى » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ،  
والجملة في محل نصب حال من فاعل « أقبلت المستتر فيه » « كنعاج » ، جار ومجرور متعلق  
بمحذوف حال ثانية من فاعل « أقبلت » ، و« نعاج مضاف و « الفلا » مضاف إليه « تعسفن » ،  
تعسف : فعل ماضٍ ، ونون النسوة فاعل ، والجملة في محل نصب حال من نعاج الفلا « رملاء »  
نصب على نزع الحافض .

الناهد فيه : قوله « أقبلت زهر » ، حيث عطف « زهر » على الضمير المستتر في



وقد ورد ذلك في النثر قليلا ، حكى سيبويه رحمه الله تعالى : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْمَدَمُ » برفع « الدم » بالعطف على الضمير المستتر في « سواء » .

وعلم من كلام المصنف : أن العطف على الضمير الرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل ، نحو « زَيْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَعَمْرُو » ، وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل ، نحو « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْرًا ، وَمَا أُكْرِمْتُ إِلَّا أَبَاكَ وَعَمْرًا » .

وأما الضمير المجرور فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار له ، نحو « مَرَزْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » ولا يجوز « مَرَزْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » .

هذا مذهب الجمهور ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واختاره المصنف ، وأشار إليه بقوله :

وَعَوْدٌ خَافِضٌ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضَ لِأَزِمًا قَدْ جُمِلًا<sup>(١)</sup>  
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزِمًا ؛ إِذْ قَدْ آتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُشْتَبًا<sup>(٢)</sup>

== « أقبلت ، الرفوع بالفاعلية ، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل ، أو بغيره ، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء ، وقد نص سيبويه على قلة . ومثل بيت الشاهد في ذلك قول جرير بن عطية بهجو الأخطل :

وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا

(١) « وعود ، مبتدأ ، وعود مضاف و « خافض » مضاف إليه ، لدى ، ظرف بمعنى عند متعلق بعود ، ولدى مضاف و « عطف » مضاف إليه « على ضمير » جار ومجرور متعلق بطف ، وضمير مضاف و « خفن » مضاف إليه « لازما » مفعول ثان مقدم على عامله وهو جعل الآتي « قد » حرف تحقيق « جعلنا » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول ، والآلف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : وعود خافض قد جعل لازما .

(٢) « وليس ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عود خافض « عندي » عند : ظرف متعلق بقوله « لازما » الآتي . وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « لازما » خبر ليس « إذ » أداة تعليل « قد » حرف تحقيق « آتى » ==

أى : جملَ جمهورُ النحاةِ إعادةَ الخافِضِ — إذا عَطِفَ على ضميرِ الخفضِ —  
 لازماً ، ولا أقولُ به ؛ لورودِ السماعِ : نثراً ، ونظماً ، بالمطفِ على الضميرِ المخفوضِ من  
 غيرِ إعادةِ الخافِضِ ؛ فنِ النثرِ قراءةُ حمزة ( وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ )  
 بحر ( الأرحام ) عطفاً على الماءِ المجرورةِ بالباءِ ، ومنِ النظمِ ما أنشده سيديويه ،  
 رحمه الله تعالى :

٢٩٨ — فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَاً وَتَشْتُمِينَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ تَهْجَبِ

بحر ، الأيَّامُ ، عطفاً على الكافِ المجرورةِ بالباءِ .

\*\*\*

== فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، في النثر ، جار ومجرور متعلق  
 بآتى ، والنظم ، معطوف على النثر ، الصحيح ، نعت للنظم ، مثبتاً ، حال من فاعل آتى .

٢٩٨ — هذا البيت من شواهد سيديويه ( س ٣٩٢/١ ) التي لم يعزها أحد  
 لقاتل معين .

اللمة : « قربت » ، أخذت ، وشرعت ، ويؤيده رواية الكوفيين في مكانه « فاليوم  
 أنشأت . . . » وفي بعض النسخ « قدبت » ، تهجوناً ، تسبناً .

المعنى : قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا ؛ إن كنت قد فعلت ذلك فاذهب  
 فليس ذلك غريباً منك لأنك أهله ، وليس عجيباً من هذا الزمان الذي فسد كل  
 من فيه .

الإعراب : « قربت » ، قرب : فعل ماضٍ دال على الشروع ، والتاء اسم « تهجوناً »  
 تهجو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وتاء : مفعول به ،  
 والجملة في محل نصب خبر قربت « وتشتمننا » الواو عاطفة ، تشتم : معطوف على  
 تهجوناً ، فاذهب : الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، أى إن فعلت ذلك فاذهب

وَالْفَاءُ قَدْ تُحذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَأَلْوَاؤُ، إِذْ لَا لَبْسَ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ<sup>(١)</sup>  
يُعْطَفُ عَامِلٌ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِوَجْهِهِ أَتَقَى<sup>(٢)</sup>

= لِمَخ، اذهب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فاء الفاء للتحليل ، ما : نافية « بك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « والأيام ، معطوف على الكاف المجرورة محلاً بالباء « من ، زائدة « عجب ، مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « بك والأيام ، حيث عطف قوله « الأيام ، على الضمير المجرور محلاً بالباء . وهو الكاف — من غير إعادة الجار ، وجوازه هو مختار المصنف .  
وما استدل به على ذلك قول مسكين الدارمي :

تَعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالسَّكْمِ غُوطٌ تَفَانِفٌ

(١) « والفاء ، مبتدأ « قد ، حرف تقليل « وتحذف ، فعل مضارع مبني للجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفاء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « مع ، ظرف متعلق بتحذف ، ومع مضاف « وما ، اسم موصول : مضاف إليه « عطف ، فعل ماض ، والناء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الفاء ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، والمائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : مع الذي عطفته « والواو ، الواو حرف عطف ، الواو : مبتدأ خبره محذوف ، أي والواو كذلك « إذ ، ظرف يتعلق بتحذف « لا ، نافية للجنس « لابس ، اسم لا ، وخبره محذوف ، أي : لا لابس موجود « وهي ، ضمير منفصل مبتدأ ، وجملة « انفردت ، مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر .

(٢) « يعطف ، جار ومجرور متعلق بانفردت في البيت السابق ، وعطف مضاف « عامل ، مضاف إليه « مزال ، نعمت لعامل « قد ، حرف تحقيق « بقي ، فعل حاض « معموله ، معمول : فاعل بقي ، ومعمول مضاف والماء مضاف إليه ، والجملة في محل جر صفة ثانية لعامل « دفعاً ، مفعول لأجله « لوم ، جار ومجرور متعلق بقوله : « دفعاً ، « أتقى ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وهم ، والجملة في محل جر صفة لوم .

قد تُحذَفُ الفاء مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى : ( فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ) أى : فأفطرَ فعليه عِدَّةٌ من أيامٍ أُخر ، فحذف «أفطرَ» والفاء الداخلة عليه ، وكذلك الواو ، ومنه قولهم : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ أَى : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٍ .

وافتردت الواو — من بين حُرُوفِ العطف — بأنها تعطف عاملا محذوفاً بقى مَعْمُولُهُ ، ومنه قوله :

٢٩٩ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

٢٩٩ — هذا البيت للراعى النميرى ، واسمه عبيد بن حصين .

اللغة : « الغانيات ، جمع غانية ، وهى المرأة الجميلة ، سميت بذلك لاستغنائها بجملها عن الحلى ونحوه ، وقيل : لاستغنائها بيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج » برزن ، ظهروا وزججن الحواجب ، دققنها وأظلتها ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة .

الإعراب : « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « ما ، زائدة « الغانيات ، فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا برز الغانيات ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن ، فعل ماض ، ونون النسوة فاعل ، وجملة من برز المذكور مع فاعله لاجل لها مفسرة « يوماً ، ظرف زمان منصوب ببرزن « وزججن ، فعل وفاعل ، وجملة مطوية بالواو على جملة برزن يوماً « الحواجب ، مفعول به لزجج « والعيون ، معطوف عليه بالتوسيع فى معنى العامل ، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه ، أى : وكلن العيون ، ونحوه ، وستعرف تفصيل هذين التوجيهين .

الشاهد فيه : قوله « وزججن الحواجب والعيون » حيث عطف الشاعر بالواو عاملا محذوفاً قد بقى معموله ، فأما العامل المحذوف فهو الذى قدرناه فى الإعراب بقولنا : « وكلن » ، وأما المخمول الباقى فهو قوله : « والعيون » عطفته الواو على عامل مذكور فى الكلام ، وهو قوله « وزججن » وهذا العامل المذكور الذى هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله .

فـ « الْمُؤَيَّنَ » : مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : وَكَلَّمْنَا الْمُؤَيَّنَ ، والفعل المحذوف معطوف على « زَجَجْنَا »<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَحَذَفَ مَتَّبِعُوعَ بَدَا - هُنَا - اسْتَبِيحَ وَعَطَفْتَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ بِصِيحٍ<sup>(٢)</sup>  
قد يُحَذَفُ الْمُعْطُوفُ عَلَيْهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( أَلَمْ تَكُنْ  
آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ ) قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ : التَّعْدِيرُ : أَلَمْ تَأْتِكُمْ [ آيَاتِي فَلَمْ تَكُنْ تَتْلَى  
عَلَيْكُمْ ] حَذَفَ الْمُعْطُوفُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ « أَلَمْ تَأْتِكُمْ » .

= وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم « عطفنا تبنياً وماء بارداً ، فيقدر :  
وسقيتها ماء بارداً ، وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى  
عامل آخر يصح تليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ؛ فيقدر في البيت « وحسن  
الحواجب والعيونا ، وفيما ذكرناه من قولهم « عطفها - الخ ، بقدر « أفلها تبنياً وماء ،  
أو « قدمت لها تبنياً وماء ، ونحو ذلك ، وارجع إلى شرح الشاهد رقم ١٦٦ في باب  
المفعول معه .

(١) ذكر المصنف - رحمه الله - أن الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفهما ،  
ولم يذكر « أم ، مع أنها تشاركهما في ذلك ، ومنه قول أبي ذؤيب :

دَعَايَ إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ؛ فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طَلَابَهَا ؟

تقدير الكلام : أرشد طلابها أم غي ، لحذف المعطوف لانسياقه وتبادره إلى الذهن .

(٢) « وحذف ، مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله « استبح ، الآتي ، وحذف  
مضاف و « متبوع ، مضاف إليه « بدا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى متبوع ، والجملة في محل جر صفة لمتبوع « هنا ، ظرف مكان متعلق  
ب« استبح أو يبدأ « وعطفك ، الواو للاستئناف ، عطف : مبتدأ ، وعطف مضاف والكاف  
ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الفعل ، مفعول به للمصدر « على  
الفعل ، جار ومجرور متعلق بمطوف « يصح ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى عطفك الفعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو عطفك الفعل .

وأشار بقوله : « وَعَظْمُكَ الْفِعْلَ — إلى آخره » إلى أن العطف ليس مُحْتَصَاً بالأسماء ، بل يكون فيها وفي الأفعال ، نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَرَكِبَ ، وَاضْرَبَ زَيْدًا وَقَمَّ » .

\* \* \*

وَأَعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبِيهِ فِعْلٍ فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجْدَةً سَهْلًا<sup>(١)</sup>  
يجوز أن يُعْطَفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمَشْبِيهِ لِلْفِعْلِ ، كاسم الفاعل ، ونحوه ،  
ويجوز أيضاً عَكْسُ هَذَا ، وهو : أن يُعْطَفَ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ  
الِاسْمِ اسْمٌ ؛ فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : [ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَأْتِيْنَ بِهِ نَعْمًا ]  
وَجُعِلَ مِنْهُ [ قَوْلُهُ تَعَالَى : ] [ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ) ، وَمِنَ  
الثَّانِي قَوْلُهُ :

٣٠٠ — فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَبُحْرِي عَطَاءً يَسْتَحِقُّ التَّعَابِرَا

(١) « واعطف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على اسم ، جار ومجرور متعلق باعطف « شبه ، نعت لاسم ، وشبه مضاف و « فعل ، مضاف إليه « فعلا ، مفعول به لواعطف « وعكسا ، مفعول مقدم لاستعمل الآتي « استعمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تجده ، تجد : فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « سهلا مفعول ثان لتجد .

٣٠٠ — البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد ، وهو من قصيدة للناطقة الذبياني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، وأول هذه القصيدة قوله :

كَتَمْتُكَ لَيْلًا بِالْجُؤْمَيْنِ سَاهِرًا      وَهَمَّيْنِ : هَمَّا مُسْتَكِينًا ، وَظَاهِرًا  
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا يَرِيهَا      وَوَزِدَ هُومٍ لَنْ يَجِدَنَّ مَصَادِرًا =

وقوله :

٣٠١ — بَاتَ يُقَشِّبُهَا بِأَيْرٍ بِقَصْدٍ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ

فـ «سُجِّرٍ» : معطوف على «يُبِيرُ» ، و «جَائِرٍ» : معطوف على «بِقَصْدٍ» .

\* \* \*

== اللغة : «ألفيته» ، ألقى : وجد «يوماً» ، أراد به مجرد الوقت «يبير» ، يهلك ، وماضيه أبار ، ويروى «بييد» ، بالدال — وهو بمعنى «يبير» و «يجر» ، اسم فاعل من أجرى ، ووقع في نسخة من نسخ ديوان النابغة «و «يجر عطاء» ، و «المعابر» ، جمع معبر — بزنة منبر — وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينة .

الإعراب : «فألفيته» ، ألقى : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والماء مفعول أول «يوماً» ، ظرف زمان متعلق بألقى «يبير» ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح ، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لألقى «عدوه» ، عدو : مفعول به ليبر ، وعدو مضاف والماء مضاف إليه «و «يجر» ، معطوف على يبير الذي وقعت جلته مفعولاً ثانياً ، وكان من حقه أن يقول «و «يجربا» ، ولكنه حذف باء المنقوص في حال نصب لإجراء لهذه الحال مجرى حال الرفع والجر كما في قول عروة ابن حزام :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ أَهْتَدَى لِيَا

و «يجر» : اسم فاعل ؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله ، و «عطاء» ، مفعوله «يستحق» ، فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عطاء «المعابر» ، مفعول به ليستحق ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل نصب صفة لمعطاء .

الشاهد فيه : قوله «يبير . . . و «يجر» ، حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل — وهو قوله «و «يجر» ، — وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على الفعل — وهو قوله «يبير» ، — وذلك سائغ جائز .

٣٠١ — البيت مما أنشده جماعة من النحويين — منهم أبو علي في الإيضاح الشعري ،

وابن السجري في الأمل — ولم ينسبه واحد منهم إلى فائل بعينه .

اللغة : «يعشها» ، بالعين المهملة — في رواية جماعة من العلماء — أصل معناه =

== يطعمها الغشاء ، وبالغين المعجمة — كما هو في رواية الإنبات — مأخوذ من الغشاء ، وهو كالغطاء وزنا ومعنى «بعضب» هو السيف «باتر» قاطع «يقصد» يقطع على غير تمام «جائر» أى : ظالم مجاوز الحد ، والضمير المتصل في «يعشها» وأسوقها ، للإبل .

المعنى : يمدح رجلا بالكرم ، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه ، فيقول : إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضربيته يقطع أسوق التي تستحق الذبح ، ويجور إلى أخرى لا تستحقه .

الإعراب : «بات» فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الممدوح «يعشها» يعشى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم بات ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر بات «بعضب» جار ومجرور متعلق ب«يعشى» «باتر» صفة لمعضب «يقصد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى معضب ، والجملة في محل جر صفة ثانية لمعضب «في أسوقها» الجار والمجرور متعلق ب«يقصد» وأسوق مضاف وها : مضاف إليه «وجائر» معطوف على يقصد .

الشاهد فيه : قوله «يقصد» . . . وجائر» حيث عطف اسماً يشبه الفعل — وهو قوله «جائر» — وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل ، على فعل — وهو قوله «يقصد» ، وذلك سهل لا مانع منه ، وقد ورد في النثر العربي ، بل ورد في أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، كآية التي تلاها الشارح .



## البدل

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ — هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا<sup>(١)</sup>

البدل هو : « التابع ، المقصود بالنسبة ، بلا واسطة » .

ف « التابع » : جنس ، و « المقصود بالنسبة » : فصل ، أخرج : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ؛ لأن كل واحدٍ منها مُكَمَّلٌ للمقصود بالنسبة ، لا مقصودٌ بها ، و « بلا واسطة » : أخرج المعطوف بيل ، نحو : « جاء زيد بل عمرو » ؛ فإن « عمراً » هو المقصود بالنسبة ، ولكن بواسطة — وهي بيل — وأخرج المعطوف بالواو ونحوها ؛ فإن كل واحد منها مقصود بالنسبة ، ولكن بواسطة<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

مُطَابِقًا ، أَوْ بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ

عَلَيْهِ ، يُبْلَى ، أَوْ كَمَطُوفٍ بِيَلٍ<sup>(٣)</sup>

(١) « التابع ، مبتدأ أول ، المقصود ، صفة له ، بالحكم ، جار ومجرور متعلق بالمقصود ، بلا واسطة ، بلا : جار ومجرور متعلق بالتابع ، ولا الاسمية مضاف وواسطة : مضاف إليه ، هو ، ضمير منفصل مبتدأ ثان ، المسمى ، خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وفي المسمى ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل وهو مفعوله الأول ، بدلا ، مفعوله الثاني

(٢) قول الناظم « التابع المقصود بالحكم ، قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبة ، والمعطوف بالواو ونحوها في نحو : « جاء زيد وعمرو ، مقصود بالنسبة ، وليس هو وحده المقصود ، وإنما هو والمتبوع جميعاً مقصودان ، فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشترك لفظاً ومعنى بالفصل الأول ، فافهم ذلك وتدبره .

(٣) « مطابقاً ، مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله « بيل » ، الآتي « أو بعضاً ، =

وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ ، إِنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سَلِبٌ (١)  
كَرْزُهُ خَالِدًا ، وَقَبْلَهُ الْيَسَدَا ، وَاعْرِفُهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ تَبْلًا مَدَى (٢)

= معطوف على قوله مطابقاً «أر» عاطفة «ما» اسم موصول : معطوف على قوله «بعضاً» السابق «يشتمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما «عليه» جار ومجرور يتعلق بقوله «يشتمل» «يلقي» فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو مفعوله الأول «أو» عاطفة «كمعطوف» الكاف اسم بمعنى مثل : معطوف على قوله «ما يشتمل» والكاف الاسمية مضاف ومعطوف مضاف إليه «بيل» جار ومجرور متعلق بقوله معطوف

(١) «وذا» اسم إشارة : مفعول به لقوله «اعز» الآتي «للإضراب» جار ومجرور متعلق باعز أيضاً «اعز» فعل أمر ، مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «قصدا» مفعول مقدم لصحب «صحب» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف يفهم مما قبله «ودون» ظرف متعلق بمحذوف ، أى : وإن وقع دون ، ودون مضاف و «قصد» مضاف إليه «غلط» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضاف : أى فهو بدل غلط «به» جار ومجرور متعلق بسلب الآتى «سلب» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحكم المفهوم من سياق الكلام ، وتقدير الكلام : إن سلب هو ، أى الحكم .

(٢) «كرزه» الكاف جارة لقول محذوف ، زر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لزر «خالداً» بدل مطابق من هاء زره «وقبله اليدا» الواو عاطفة ، قبل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، واليدا : بدل بعض من الهاء في قبله «واعرفه» الواو حرف عطف ، اعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به لاعرف ، مبنى على الضم في محل نصب «حقه» حق : بدل اشئال من الهاء في اعرفه ، وحق مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وخذ» الواو عاطفة ، خذ : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تبلا» مفعول به لخذ «مدى» بدل لإضراب من قوله تبلا .

البدل على أربعة أقسام :

الأول : بدل الكل من الكل<sup>(١)</sup> ، وهو البدل المطابق للمبدل منه أساوي له في المعنى ، نحو : « سررت بأخيك زيد ، وزرته خالداً » .

الثاني : بدل البعض من الكل<sup>(١)</sup> ، نحو : « أكلت الرغيف ثلثه وقبلة اليد » .

الثالث : بدل الاشتغال ، وهو الدال على معنى في متبوعه ، نحو : « أعجبتني زيد علمه ، واعرفه حقه » .

الرابع : البدل المبين للمبدل منه ، وهو المراد بقوله : « أو كمطوف بيل » وهو على قسمين : أحدهما : ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ، ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء<sup>(٢)</sup> ، نحو : « أكلت خبزاً لهما » قصدت أولاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً ، ثم بدالك أنك تخبر أنك أكلت لهما أيضاً ، وهو المراد بقوله : « وذا للاضراب اعزُّ إن قصدت صحب » أى : البدل الذى هو كمطوف بيل أنسبه للاضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو ، الثانى : ما لا يقصد متبوعه ، بل يكون المقصود البدل فقط ، وإنما غلط المتكلم ، فذكر المبدل منه ، ويسمى بدل القلط والنسيان ، نحو : « رأيت رجلاً حماراً » أردت أنك تخبر أولاً أنك رأيت حماراً ، فغلطت بذكر الرجل ، وهو المراد بقوله : « ودون قصد غلط به سلب » أى : إذا لم يكن المبدل منه مقصوداً فيسمى البدل بدل القلط ؛ لأنه مزبل القلط الذى سبق ، وهو ذكرك غير المقصود .

وقوله : « خذ ثبلاً مدي » يصلح أن يكون مثالا لكل من القسمين ؛ لأنه

(١) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بال خطأ .

(٢) البداء — بفتح الباء بزنة السحاب — ظهور الصواب بعد خطاه .

إِنْ قُصِدَ النَّبْلُ وَالْمُدَىٰ فَهُوَ بَدَلُ الْإِضْرَابِ ، وَإِنْ قُصِدَ الْمُدَىٰ قَطْبٌ — وَهُوَ جَمْعُ مُدْيَةٍ ،  
وَهِيَ الشَّفْرَةُ — فَهُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ .

\* \* \*

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبَدِّلُهُ ، إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلًّا<sup>(١)</sup>  
أَوْ اقْتَضَىٰ بَعْضًا ، أَوْ اشْتِمَالًا كَمَا نَكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالًا<sup>(٢)</sup>

أى : لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ، إلا إن كان البديلُ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ،  
واقْتَضَى الْإِحَاطَةَ وَالشُّمُولَ ، أَوْ كَانَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ ، أَوْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( تَكُونُنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ) ؛ فـ « نَاوَلْنَا » بَدَلُ  
مِنِ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِاللَّامِ — وَهُوَ « نَا » — فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْإِحَاطَةِ امْتَنَعَ ، نَحْوُ :  
« رَأَيْتَكَ زَيْدًا » .

(١) « وَمِنْ ضَمِيرِ ، جَارٍ وَمَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِهِ « لَا يُبَدِّلُهُ ، الْآتِي ، وَضَمِيرِ مُضَافٍ ،  
وَ الْحَاضِرِ ، مُضَافٍ إِلَيْهِ « الظَّاهِرِ ، مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ ، أَيْ لَا يُبَدِّلُ  
الظَّاهِرِ « لَا ، نَاهِيَةٌ « تَبَدُّلُهُ ، تَبَدُّلُ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْرُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ  
وَجَوَابًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْمَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « إِلَّا ، أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ « مَا ، اسْمٌ مُرْصُولٌ : مُسْتَنَى ،  
مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي عِلِّ نَسْبِ « إِحَاطَةٌ ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ لِجَلَا الْآتِي « جَلَا ، فِعْلٌ مَاضٍ ،  
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَالْجُمْلَةُ لَا يَجْعَلُ لَهَا صِلَةَ  
الْمَوْصُولِ ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : وَلَا يُبَدِّلُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ — وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُسْتَكْمَلِ  
أَوْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ — إِلَّا مَا جَلَا إِحَاطَةٌ .

(٢) « أَوْ ، عَاطِفَةٌ « اقْتَضَى ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ  
هُوَ يَعُودُ إِلَى الْبَدَلِ « بَعْضًا ، مَفْعُولٌ بِهِ لِاقْتَضَى « أَوْ اشْتِمَالًا ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ بَعْضًا  
« كَمَا نَكَ ، السَّكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحذُوفٍ ، إِنْ : حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَسْبٌ ، وَالسَّكَافُ اسْمٌ  
« ابْتِهَاجَكَ ، ابْتِهَاجٌ : بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ اسْمٍ إِنْ ، وَابْتِهَاجٌ مُضَافٌ وَالسَّكَافُ مُضَافٌ إِلَيْهِ  
« اشْتِمَالًا ، اشْتِمَالٌ : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى  
ابْتِهَاجِكَ ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي عِلِّ رَفْعِ خَبَرٍ إِنْ .

والثاني كقوله :

٣٠٢ - ذَرِينِي ؛ إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ « حِلْمِي » بدلُ اشتغال من الياء في « أَلْفَيْتَنِي » .

والثالث كقوله :

٣٠٣ - أَوْ عَدَّتِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَامِ رَجُلِي ، فَرَجَلِي شَنْتَةُ الْمَنَاسِمِ

٣٠٢ - البيت لعدي بن زيد العبادي ، ونسب في كتاب سيبويه (٧٧/١) إلى رجل من بجيلة أو خشم .

اللغة : « ذريني ، دعيني ، وأركيني ، يخاطب امرأة « ألفتني » ، وجدتني « مضاعاً ، ذاهباً أو كالذاهب ؛ لعدم التعويل عليه ، وترك الزكون إليه .

الإعراب : « ذريني ، ذرى : فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، والياء مفعول به ، إن ، حرف توكيد ونصب ، « أمرك » أمر : اسم إن ، وأمر مضاف والكاف مضاف إليه ، لن ، نافية ناصبة « يطاعاً » فعل مضارع مبني للجهول منصوب بـ لن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أمر الواقع اسماً لإن ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل « وما ، الواو عاطفة ، ما : نافية « ألفتني » ، ألفي : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعوله الأول « حلمي » ، حلم : بدل اشتغال من ياء المتكلم ، وحلم مضاف والياء مضاف إليه « مضاعاً » مفعول ثانٍ لأنني .  
الشاهد فيه : قوله « ألفتني حلمي » ، حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله « حلمي » - من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم في « ألفتني » ، - بدل اشتغال .

٣٠٣ - نسب العيني تبعاً لياقوت هذا البيت للعديل - بزنة التصغير - ابن الفرخ بزنة القتل - وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فلهذا ، فلما علم الحجاج بذلك أرسل إلى القيصر يتهدده إن لم يرسله إليه ، فأرسله ، فلما مثل بين يديه عنفه وذكره بأبيات كان قد قالها في هجائه .

فـ «رجلى» بدلُ بعضٍ من الياءِ في «أُوْعِدْتَنِي» .  
 وفُهِمَ من كلامه : أنه يُبَدَلُ الظاهرُ من الظاهرِ مطلقاً كما تقدم تمثيلاً ، وأن ضمير  
 النبية يُبدل منه الظاهرُ مطلقاً ، نحو : «زُرُهُ خالداً» .

\*\*\*

وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الْهَمْزَ بِيْلِي هَمْزاً ، كـ «سَنَ ذَا أَسْعِيدُ أُمَّ عَلِيٍّ»<sup>(١)</sup> ؟

== اللغة : «أُوْعِدْتَنِي» تهديتي ، وقال الفراء : يقال وعدهته خيراً ، ووعدته شراً —  
 بإسقاط الهمزة فيها — فإذا لم تذكر المفعول قلت «وعدته» ، إذا أردت الخير ،  
 و«أُوْعِدْتَهُ» ، إذا أردت الشر «السجن» ، المحبس «الأدام» ، جمع أدم ، وهو القيد  
 «شئنة» ، غليظة ، خشنة «المناسم» ، جمع منسم — بزنة مجلس — وأصله طرف خف البعير ،  
 فاستعمله في الإنسان ، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر  
 على احتمال المكروه .

الإعراب : «أُوْعِدْتَنِي» أُوْعِدَ : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
 هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «بالسجن» ، جار ومجرور متعلق بأُوْعِدَ «والأدام» ،  
 معطوف على السجن «رجلي» ، وجل : بدل بعض من ياء المتكلم في أُوْعِدْتَنِي ، ورجل مضاف  
 والياء مضاف إليه «فرجلي» ، الفاء للتفريع ، ورجل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه  
 «شئنة» ، خبر المبتدأ ، وشئنة مضاف و«المناسم» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «أُوْعِدْتَنِي... رجلي» ، حيث أبدل الاسم الظاهر — وهو  
 قوله «رجلي» ، من ضمير الحاضر — وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به لأُوْعِدَ — بدل  
 بعض من كل .

(١) «وبدل» ، الواو للاستئناف ، بدل : مبتدأ ، وبدل مضاف و«المضمن» مضاف  
 إليه ، وفي المضمن ضمير مستتر هو نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول من ضمن —  
 بالتضعيف — الذي يتعدى لاثنتين «الهمز» مفعول ثانٍ للمضمن «بيلي» ، فعل مضارع ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «همزاً» مفعول به ليل «كن» ، =

إذا أُبدل من اسم الاستفهام وجب دخولُ هَمْزَةِ الاستفهام على البدل ، نحو : « مَنْ ذَا أَسْعِدُ أُمَّ عَلِيٍّ ؟ وَمَا فَعَلُ أَخِيْرًا أُمَّ شَرًّا ؟ وَمَتَى تَأْتِينَا أَغْدًا أُمَّ بَعْدَ غَدٍ ؟ »

\*\*\*

وَيُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، كـ « مَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ »<sup>(١)</sup>

كما يُبَدَلُ الْأِسْمُ مِنَ الْأِسْمِ يُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، فـ « يَسْتَعِينُ بِنَا » : بَدَلٌ مِنْ « يَصِلُ إِلَيْنَا » ، ومثله قوله تعالى : ( وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ) فـ « يُضَاعَفْ » : بَدَلٌ مِنْ « يَلْقَى » فإِعْرَابُهُ بِإِعْرَابِهِ ، وهو الجزم ، وكذا قوله :

٣٠٤ — إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايِعَا تُؤَخِّدَ كَرَاهًا أَوْ تَحْبِيءَ طَائِمًا

فـ « تُؤَخِّدَ » : بَدَلٌ مِنْ « تُبَايِعَا » ولذلك نصب .

= الكاف جارة لقول محذوف ، من : اسم استفهام مبتدأ « ذَا » اسم إشارة : خبر المبتدأ « أَسْعِدُ » الهمزة للاستفهام ، سعيد : بدل من اسم الاستفهام وهو من « أُمَّ » حرف عطف « عَلِيٍّ » معطوف بأَم على سعيد .

(١) « وَيُبَدَلُ » الواء للاستئناف ، يبدل : فعل مضارع مبنى للجهول « الْفِعْلُ » نائب فاعل يبدل « مِنَ الْفِعْلِ » جار ومجرور متعلق بيبدل « كَنْ » الكاف جارة لقول محذوف ، من : اسم شرط مبتدأ « يَصِلُ » فعل مضارع فعل الشرط « إِلَيْنَا » جار ومجرور متعلق بيصل « يَسْتَعِينُ » بدل من يصل « بِنَا » جار ومجرور متعلق يستعين « يُعْنُ » فعل مضارع مبنى للجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط الواقع مبتدأ ، وجعلنا الشرط والجواب في عمل رفع خبر المبتدأ على أرجح الأقوال عندنا من الخلاف المعروف .

٣٠٤ — هذا البيت مجهول قائله ، وهو أحد آيات سيويه الحسين التي لم ينسبها إلى قائل معين ، وقد رواه (٧٨/١) وقال عقب روايته : « هذا عربى

== اللغة : « تبايع ، تدين للسلطان بالطاعة ، وتدخّل فيما دخل فيه الناس .

المعنى : يقول لمخاطبه : إني أؤم نفسي عهداً أن أحملك على الدخول فيما دخل فيه الناس من الخضوع للسلطان والالتقياد لطاعته ؛ فيما التزمت ذلك طائماً مختاراً ، وإما أن أجتك إليه ، وأكرهك عليه ، يبغض إليه الخلف ، والخروج عن الجماعة ، ويزين له الوفاق ومشاركة الناس .

الإعراب : « إن ، حرف نوكيد ونصب « على ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم على اسمه « الله ، اسم إن تأخر عن خبره « أن ، حرف مصدرى ونصب « تبايعا ، فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالف للاطلاق ، و« أن ، المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولاً لاجله ، ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها هو اسم إن ، وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ، وهو حرف القسم ، وتكون جملة القسم لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر إن واسمها ، وتقدير الكلام : إن مبايعتك كائنة على والله « تؤخذ ، فعل مضارع مبنى للمجهول بدل من تبايع « كرها ، مفعول مطلق ، أو حال على التأويل بكاره « أو ، عاطفة « تجيء ، فعل مضارع معطوف على تؤخذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « طائماً ، حال من الضمير المستتر في تجيء .

الشاهد فيه : قوله « أن تبايعا تؤخذ ، فإنه أبدال الفعل — وهو قوله « تؤخذ ، — من الفعل — وهو قوله « أن تبايعا ، — بدل اشتغال .

واعلم أن الدليل على أن البديل — في هذا الشاهد ، وفي الآية الكريمة التي تلاها الشارح — هو الفعل وحده ، وليس هو الجملة المكونة من الفعل وفاعله — والدليل على ذلك هو أنك ترى الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول — وهو المبدل منه — موجوداً بنفسه في الفعل الثاني الذي تذكر أنه البديل ، ألا ترى أن « تؤخذ ، في هذا الشاهد منصوب كما أن « تبايع ، منصوب ، وأن « يضاعف ، في الآية الكريمة مجزوم كما أن « يلق ، مجزوم ، والله سبحانه أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



## النِّدَاءُ

وَالْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ « يَا ،

وَأَيُّ ، وَآ ، كَذَا « أَيَا ، ثُمَّ « هَيَا » (١)

وَالنَّهْمُ لِلدَّائِي ، وَ« وَا » لِيَنْ نُدِبُ

أَوْ « يَا » وَغَيْرُ « وَا » لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبُ (٢)

لا يخلو المنادى من أن يكون مندوباً ، أو غيره ، فإن كان غير مندوب :  
فإما أن يكون بعيداً ، أو في حكم البعيد — كالنَّامِ والسَّامِي — أو قريباً ،  
فإن كان بعيداً أو في حكمه فله من حروف النداء : « يَا ، وَأَيُّ ، وَآ ، وَهَيَا »  
وإن كان قريباً فله الهمزة ، نحو : « أَزِيدُ أَقْبِلُ » (٣) ، وإن كان مندوباً — وهو

(١) « للنَّادِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النَّاءِ » صفة للنَّادِي  
« أَوْ كَالنَّاءِ » عطف على النَّاءِ « يَا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « وَأَيُّ وَآ » معطوفان على يَا  
« كَذَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أَيَا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر  
« ثُمَّ هَيَا » معطوف على أَيَا .

(٢) « وَالنَّهْمُ » مبتدأ « لِلدَّائِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وَا »  
قصد لفظه : مبتدأ « لِيَنْ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « نُدِبُ » فعل ماض  
مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من نُدِبُ  
ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة « وَا » حرف عطف « يَا » قصد لفظه : معطوف  
على وَا « وَغَيْرُ » مبتدأ ، وهو مضاف و « وَا » قصد لفظه : مضاف إليه « لَدَى » ظرف  
متعلق بقوله ، « اجْتَنِبُ » الآتي ، ولدى مضاف و « اللَّبْسِ » مضاف إليه « اجْتَنِبُ » فعل  
ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير وَا ،  
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقة :

أَفَاطِمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

وَلِإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمْتِ صَرْمِي فَأَجَلِي

المتفجع عليه ، أو المتوجع منه — فله « وَا » نحو : « وَازِيدَاهُ » ، و « وَأَظْهَرَاهُ »  
و « يَا » أيضاً ، عند عَدَمِ التباسه بغير المندوب ، فإن التباس تعينت « وَا »  
وامتنت « يَا » .

\*\*\*

وَعَبْرُ مَنْدُوبٍ ، وَمُضْمَرٍ ، وَمَا جَا مُسْتَعْنَاً قَدْ يُعْرَى فَاعِلًا (١)  
وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَوْلٌ ، وَمَنْ يَمْنَهُ فَأَنْصُرُ عَاذِلَهُ (٢)

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو : « وَازِيدَاهُ » ولا مع الضمير ،  
نحو : « يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ كُفَيْتُكَ » ولا مع المستغاث ، نحو : « يَا لَزَيْدٍ » .

(١) « و » وغيره ، مبتدأ ، وغير مضاف و « مندوب » مضاف إليه و « ومضمرة »  
معطوف على مندوب « وما » اسم موصول : معطوف على مندوب أيضاً « جا » قصر  
للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه . والجملة لا محل لها صلة الموصول « مستعناً »  
حال من الضمير المستتر في جاء « قد » حرف تقييد « يعرى » فعل مضارع مبنى  
للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو غير  
في أول البيت « فاعلاً » اعلم : فعل أمر مبنى على الفتح لانه لانه بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة  
ألفاً لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « وذلك » اسم إشارة : مبتدأ « في اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « قل »  
الآتي ، واسم مضاف و « الجنس » مضاف إليه « والمشار » معطوف على اسم الجنس « له »  
جار ومجرور متعلق بالمشار « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « ومن » اسم  
شرط مبتدأ « يمنع » يمنع : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والهاء  
مفعول به « فانصر » الفاء واقعة في جواب الشرط . انصر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، « عاذه » عاذه : مفعول به  
لانصر ، وعاذه مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .

وأما غيرُ هذه فيُحذفُ معها الحرفُ جوازاً ؛ فتقول في « يَا زَيْدُ أَقْبِلْ » :  
« زَيْدُ أَقْبِلْ » وفي « يَا عَبْدَ اللَّهِ أَزْكَبْ » : « عَبْدَ اللَّهِ أَزْكَبْ » .

لكن الحذفُ مع اسم الإشارة قليلٌ ، وكذا مع اسم الجنس ، حتى إن أكثرَ  
النحويين منَعوه ، ولكن أجازهُ طائفةٌ منهم ، وتبهم المصنف ، ولهذا قال : « ومن  
يمنعه فانصر عاذله » أى : انصر مَنْ يعذله على منعه ؛ لورود السماع به ، فَمَا ورد منه  
مع اسم الإشارة قوله تعالى : ( ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ) أى : يا هَؤُلَاءِ ،  
وقول الشاعر :

٣٠٥ — ذَا، ارْعِوَاءَ ، فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الرَّ

أَسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

أى : يا ذَا ،

وَمَا ورد منه مع اسم الجنس قولهم : « أَصْبِحْ لَيْلُ » أى : يا لَيْلِ ، و « أَطْرِقْ  
كَرًا » أى : يا كَرًا .

\*\*\*

٣٠٥ — هنا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : دارعواء ، انكفأ ، وتركاً للصوة ، وأخذاً بالجد ومعالى الأمور .  
الإعراب : ذَا ، اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، أى : يا هذا دارعواء د  
مفعول مطلق لفعل محذوف . وأصل الكلام : ارعو دارعواء د فليس ، الفاء للتعليل ، ليس :  
فعل ماضٍ ناقص د بعد ، ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه ، وبعد مضاف  
ود اشتعال ، مضاف إليه ، واشتعال مضاف ود الرأس ، مضاف إليه د شيئاً ، تمييز  
د إلى الصبا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبيل الآتى ، وكان أصله نعتاً له ،  
فلما تقدم أعرب حالا ، على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالا ، ضرورة  
أن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، بسبب كون الصفة تابعاً ، ومن شأن التابع ألا يسبق  
المتبوع د من ، زائدة د سبيل ، اسم ليس تأخر عن خبره ، مرفوع بضمه مقدر على آخره ،  
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

وَابْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمُنَادَى عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا<sup>(١)</sup>

لا يتخلو المنادى من أن يكون : مفرداً ، ، أو مضافاً ، أو مُشَبَّهًا به .

فإن كان مفرداً : فلما أن يكون معرفةً ، أو نكرة مقصودة ، أو نكرة

غير مقصودة .

فإن كان مفرداً — معرفة ، أو نكرة مقصودة — بُنِيَ عَلَى مَا كَانَ يُرْفَعُ بِهِ ؛  
فإن كان يرفع بالضمة بُنِيَ عَلَيْهَا ، نحو : « يَا زَيْدُ » و « يَا رَجُلُ » ، وإن كان يُرْفَعُ  
بالألف أو بالواو فكذلك ، نحو : « يَا زَيْدَانِ ، وَيَا رَجُلَانِ » ، و « يَا زَيْدُونَ ،  
وَيَا رَجُلَيْوْنَ » ويكون في محل نصب على المفعولية ؛ لأن المنادى مفعول [ به ] في المعنى ،  
وخاصة فعلٌ مضمّر نابت « يا » متأبّه ، فأصلُ « يا زيدُ » : أَدْعُو زَيْدًا ، فحذف  
« أَدْعُو » ونابت « يا » متأبّه .

\*\*\*

= الشاهد فيه : قوله « ذا » حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة ؛ فدل ذلك  
على أنه وارد ، لا يمتنع ، خلافاً لمن ادعى منعه ، نعم هو قليل .

وعلى هذا جاء قول أبي الطيب المتنبّي :

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسًا نَمَّ اِنْتَنِيتِ ، وَمَا شَقِيْتِ نَيْسَا  
يريد بقوله هذى : يا هذه ، ومثل ذلك قول الراجز :

يَا إِبِلِي إِمَّا سَلِمْتِ هَذِي فَاسْتَوَسِيْتِي لِصَارِمٍ هَذَاذِ

\* أَوْ طَارِقٍ فِي الدَّجْنِ وَالرَّذَاذِ \*

(١) « وابن » ، فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المعرف » ، مفعول به لابن « المنادى » ، بدل من المعرف  
والمفردا ، نعمت للمنادى « على الذي » جار ومجرور متعلق بقوله ابن « في رفعة » ، الجار والمجرور  
متعلق بقوله : « عهد » ، الآتي ، ورفع مضاف والماء مضاف إليه ، قد ، حرف تحقيق « عهدا » ،  
عهد : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي .

وَأَنْوِ انْتِهَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيَجْرَ مَجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدًا<sup>(١)</sup>  
 أى : إذا كان الاسمُ المنادى مبنياً قبل النداء قُدِّرَ — بعد النداء — بناؤه على  
 الضم ، نحو : « يا هذا » . وَيَجْرَى مَجْرَى مَا تَجِدُّدَ بِنَاؤُهُ بِالنِّدَاءِ كَزَيْدٍ : فِي أَنَّهُ يُدْبِعُ  
 بِالرَّفْعِ مُرَاعَاةً لِلضَّمِّ الْمَقْدَرِ فِيهِ ، وَبِالنَّصْبِ مُرَاعَاةً لِلحَلِّ ؛ فَتَقُولُ « يَا هَذَا الْعَاقِلُ » ،  
 وَالْعَاقِلَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، كَمَا تَقُولُ : « يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ » ، وَالظَّرِيفَ .

\* \* \*

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ ، وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ — انْصَبْ عَادِمًا خِلَافًا<sup>(٢)</sup>  
 تَقْدِمَ أَنْ الْمُنَادَى إِذَا كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً مَقْصُودَةٌ يُبْنَى عَلَى مَا كَانَ يَرْفَعُ  
 بِهِ ، وَذَكَرْنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا نَكْرَةً : أَى غَيْرَ مَقْصُودَةٍ ، أَوْ مُضَافًا ، أَوْ مُشَبَّهًا  
 بِهِ — نُصِبَ .

(١) دَانُو ، الْوَارِ لِلِاسْتِنَافِ ، أَنْوِ : فَعْلٌ أَسْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا  
 تَقْدِيرُهُ أَنْتَ دَانْتُمْ ، مَفْعُولٌ بِهِ لَانُو ، وَانْتِهَامٌ مُضَافٌ وَ دَمَا ، اسْمٌ مُوَصُولٌ : مُضَافٌ  
 إِلَيْهِ دَبْنَا ، فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ لَا حِلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مُنْصُوبٌ  
 الْحَلَّ مَحْذُوفٌ ، أَى : بِنُوهُ دَقْبَلِ ، ظَرْفُ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بَنَوْا ، وَقَبْلَ مُضَافٌ ، وَالدُّنْدَاءُ  
 مُضَافٌ إِلَيْهِ دَوَلِيْجِرْ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، وَاللَّامُ لِامِ الْأَمْرِ ، يَجْرُ : فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلدُّجْهُولِ  
 مَجْرُومٌ بِحَذْفِ الْأَلْفِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الَّذِي بَنَوْا  
 قَبْلَ النَّدَاءِ دَمَجْرِي ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَمَجْرِي مُضَافٌ وَ دَذِي ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَذِي مُضَافٌ  
 وَ دَبْنَاءُ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجُمْلَةُ دَجُدِّدَا ، مِنَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلدُّجْهُولِ مَعَ نَائِبِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَتِرِ  
 فِيهِ فِي حِلِّ جَرِ نَعْتِ لِبِنَاءِ .

(٢) دَوَالْمُفْرَدِ ، مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ عَلَى عَامِلِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ دَانْصَبْ ، الْآتَى دَالْمَنْكُورِ ،  
 نَعْتٌ لِلْمُفْرَدِ دَوَالْمُضَافَا ، مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُفْرَدِ دَوَشِبْهَهُ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، وَشِبْهَ : مَعْطُوفٌ  
 عَلَى الْمُفْرَدِ أَيْضًا ، وَشِبْهَ مُضَافٌ وَضَمِيرٌ الْغَائِبُ الْعَائِدُ إِلَى الْمُضَافِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ دَانْصَبْ ،  
 فَعْلٌ أَسْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ دَعَادِمًا ، حَالٌ مِنَ فَاعِلِ انْصَبْ ،  
 وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٌ يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ دَخِلَافًا ،  
 مَفْعُولٌ بِهِ لِعَادِمِ .

فمثالُ الأول قولُ الأعمى « يا رجلاً خذْ بيدي » وقول الشاعر :  
 ٣٠٦ — أَيَا رَاكِبًا إِذَا عَرَضَتْ قَبْلَنَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا  
 ومثالُ الثاني قولك : « يا غلامَ زيدٍ » ، و « يا ضاربَ عمرو » .  
 ومثالُ الثالث قولك « يا طالماً جبلاً ، يا حسناً وجهه ، يا ثلاثةً وثلاثين »  
 [ فيمن سميته بذلك ] .

\*\*\*

٣٠٦ — هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وكان قد أسر في يوم  
 الكلاب الثاني .  
 اللغة : « عرضت » ، أتيت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولهما ، قاله الجوهري ،  
 وقيل : معناه بلغت العرض ، وهي جبال نجد «نداماي» جمع ندمان — بفتح النون وسكون  
 الدال — ومعناه النديم المشارب ، وقد يطلق على المجلس الصاحب ، وإن لم يكن مشاركا  
 على الشراب «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن .  
 الإعراب : «أيا» حرف نداء ، «راكباً» منادى منصوب بالفتحة لأنه لا يقصد  
 راكباً بعينه «إما» كلمة مكونة من إن وما ؛ فإن : شرطية ، وما : زائدة «عرضت»  
 فعل ماض وفاعله «فيلغا» الفاء واقمة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر ، مبنى على الفتح  
 لانصالة بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في  
 محل جزم جواب الشرط «نداماي» نداءى : مفعول به بلغ . منصوب بفتحة مقدره  
 على الألف ، وندامى مضاف وياه المتكلم مضاف إليه «من نجران» جار ومجرور  
 متعلق بمحذوف حال من نداماي «أن» مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف «لا»  
 نافية للجنس «تلاقيا» تلاقى : اسم لا ، والألف للاطلاق ، وخير «لا» محذوف تقديره :  
 لا تلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة ، والجملة  
 من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لبلغن .  
 الشاهد فيه : قوله «أيا راكباً» حيث نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة ،  
 وآية ذلك أن قائل هذا البيت رجل أسير في أيدي أعدائه ، فهو يريد راكباً أى راكب  
 منطلقاً نحو بلاد قومه يلغهم حاله ؛ لينشطوا إلى إنقاذه إن قدروا على ذلك ، وليس  
 يريد واحداً معيناً .

وَنَحْوِ « زَيْدٍ » ضُمٌّ وَافْتَحَنَ ، مِنْ نَحْوِ « أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ » لِاتِّهِنَ (١)

أى : إذا كان المنادى مفرداً ، علماً ، ووُصِفَ بـ « ابْنِ » مضافٍ إلى عَلَمٍ ، ولم يُفصَلْ بين المنادى وبين « ابن » — جاز لك في المنادى وجهان : البناء على الضمِّ ، نحو : « يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » والفتحُ إبتاعاً ، نحو : « يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو » ؛ ويجب حذف ألف « ابن » والحالة هذه خطأً (٢) .

\*\*\*

وَالضَّمُّ — إِنْ لَمْ يَلِ الْأَبْنَ عَلَمًا ، أَوْ يَلِ الْأَبْنَ عَلَمًا — قَدْ حُتِمَا (٣)

(١) « ونحو » مفعول تقدم على عامله وهو قوله « ضم » الآتى ، ونحو مضاف و « زيد » مضاف إليه ، « ضم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وافتحن » الواو عاطفة ، افتح : فعل أمر معطوف على فعل الأمر السابق ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « من نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « أزيد » الهمزة حرف نداء ، زيد : منادى مبنى على الضم في محل نصب ، ويجوز فيه البناء على الفتح أيضا « ابن » نعت لزيد باعتبار مجله ، وابن مضاف و « سعيد » مضاف إليه « لاتهن » لا : ناهية ، تنه : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

(٢) وقع في كثير من نسخ الشرح « ويجوز حذف ألف ابن » ، والحالة هذه ، خطأ . والصواب ما أثبتناه .

(٣) « والضم » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء « الابن » فاعل يل « علما » مفعول به ليل ، والجملة في محل جزم فعل الشرط « أو » عاطفة « يل » فعل مضارع معطوف على يل الأول « الابن » مفعول به ليل الثانى « علم » فاعل يل المعطوف « قد » حرف تحقيق « حتما » حتم : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الضم ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه سابق الكلام .

أى : إذا لم يقع « ابن » بعد عَلمَ ، أو [ لم ] يقع بعده عَلمَ ، وَجَبَ ضَمُّ المُنَادَى ، وامتنع فتحه ؛ فمثالُ الأول نحو : « يا غلامُ ابنَ عمرو ، ويا زيدُ الظريفَ ابنَ عمرو » ومثالُ الثانى : « يا زيدُ ابنَ أخينا » فيجب بناء « زيد » على الضم فى هذه الأمثلة ، ويجب إثبات ألف « ابن » والحالة هذه .

\* \* \*

وَاضْمَمُ ، أَوْ أَنْصَبُ — مَا اضْطَرَّ أَرَأَوْنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا<sup>(١)</sup>  
تقدّم أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفةً ، أو نكرة مقصودة — يجب بناؤه على الضم ، وذَكَرْنا أنه إذا اضطرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضمومٌ ، وكان له نصبه ، وقد ورد السماعُ بهما ؛ فمن الأول قوله :

٣٠٧ — سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَكَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

(١) « واضمم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » عاطفة « انصب » فعل أمر معطوف على اضمم « ما » اسم موصول : تنازعه الفعلان قبله ، كل منهما يطلبه مفعولا « اضطرَّ أَرَأَوْنَا » مفعول لأجله « نونا » نون : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ما » ، بيان لما الموصولة « له » جار ومجرور متعلق بقوله بينا الآتى « استحقاق » مبتدأ ، واستحقاق مضاف وضمم مضاف إليه ، وجملة « بينا » مع نائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » المجرورة بمن .

٣٠٧ — البيت للأحوص الأنصارى ، وكان يهوى امرأة ويشبب بها ، ولا يفصح عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ، فغلب الأحوص على أمره . فقال هذا الشعر .

الإعراب : « سلام » مبتدأ ، و« سلام مضاف و« الله » مضاف إليه « يا » حرف =



ومن الثاني قوله :

٣٠٨- ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْاَوَاقِ

\*\*\*

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يَا» وَ«أَلْ» إِلَّا مَعَ «اللَّهِ» وَنَحْوِ الْجُمْلَةِ (١)

= نداء ، مطر ، منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونون لأجل الضرورة « عليها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله سلام الله وليس ، فعل ماض ناقص « عليك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم « يا مطر ، يا : حرف نداء ، مطر : منادى مبني على الضم في محل نصب « السلام ، اسم ليس تأخر عن الخبر ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة بين ليس مع خبرها واسمها .  
الشاهد فيه : قوله « يا مطر ، الأول ، حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة وأبني الضم ، اكتفاء بما تدعو الضرورة إليه .

٣٠٨ - هذا البيت للدهلج بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة ، من أبيات يتغزل فيها بابنة المحلل .

اللغة : « وقتك ، مأخوذ من الوقاية ، وهي الحفظ ، والكلاءة « الأواقي ، جمع واقية بمعنى حافظة ورعاية ، وكان أصله « الوواقي ، فقلبت الواو الأولى همزة .

الإعراب : « ضربت ، ضرب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « صدرها ، صدر : مفعول به لضرب ، وصدر مضاف وها مضاف إليه « إلى ، جار ومجرور متعلق بـضربت « وقالت ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « يا ، حرف نداء « عديا ، منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « لقد ، اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، أي : والله لقد - إلخ ، قد : حرف تحقيق « وقتك ، وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف ضمير المخاطب المفرد المذكور : مفعول به « الأواقي ، فاعل وقى .

الشاهد فيه : قوله « يا عديا ، حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنوته ، ولم يكتب بذلك ، بل نصبه مع كونه مفرداً علماً ؛ ليشابه به المنادى المعرب النون بأصله ، وهو النكرة غير المقصودة .

(١) « باضطرار ، جار ومجرور متعلق بقوله : « خص ، الآتي « خص ، يجوز أن يكون فعلاً ماضياً مبنيّاً للجهول ، ويجوز أن يكون فعل أمر جمع ، نائب فاعل =

وَالْأَكْثَرُ « اللَّهُمَّ » بِالْتَعْوِيزِ وَشَذَّ « يَا اللَّهُمَّ » فِي قَرِيضٍ <sup>(١)</sup>  
لا يجوز الجمع بين حرف النداء ، و « آل » في غير اسم الله تعالى ، وما سمي به  
من الجمل ، إلا في ضرورة الشعر كقوله :

٣٠٩ - فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا إِيَّاكُمْ أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

== إذا جعلت خص ما ضيا مبنياً للجهول ، ومفعول به إذا جعلته أمراً ، وجمع مضاف  
و « يا ، قصد لفظه : مضاف إليه « آل ، معطوف على يا « إلا ، أداة استثناء « مع ،  
ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع ، ومع مضاف و « الله ، مضاف إليه « ومعك ،  
معطوف على لفظ الجلالة ، ومعك مضاف و « الجمل ، مضاف إليه .

(١) « والأكثر ، مبتدأ « اللهم ، قصد لفظه : خير المبتدأ « بالتعويض ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف حال من الخبر « وشذ ، فعل ماض ، يا اللهم ، قصد لفظه : فاعل  
شذ « في قريض ، جار ومجرور متعلق بشذ .

٣٠٩ - هذا البيت من الشواهد التي لم نعر لها على نسبة إلى فاعل معين .

الإعراب : « يا ، حرف نداء « الغلامان ، منادى مبني على الالف لأنه مثنى في محل  
نصب « اللذان « صفة لقوله : « الغلامان ، باعتبار اللفظ « فراً ، فر : فعل ماض ، وألف  
الاثنين فاعل ، والجملة لا محل لها صلة اللذان « إياكما ، إيا : منصوب على التحذير بفعل  
مضمر وجوباً ، تقديره : أحذركما « أن ، مصدرية « تعقبانا ، فعل مضارع منصوب بمحذف  
النون ، وألف الاثنين فاعل ، ونا : مفعول أول ، و « أن ، وما دخلت عليه في تأويل  
مصدر مجرور بن ، مقدرة « شرًّا ، مفعول ثانٍ لتعقب .

الشاهد فيه : قوله « فيا الغلامان ، حيث جمع بين حرف النداء وآل في غير  
اسم الله تعالى وما سمي به من المركبات الإخبارية ( الجمل ) ، وذلك لا يجوز إلا في  
ضرورة الشعر .

وإنما لم يجر في سعة الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه آل لسبيين ، أحدهما : أن كلا  
من حرف النداء وآل يفيد التعريف ، فأحدهما كاف عن الآخر ، والثاني : أن تعريف  
الالف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ؛ لأن العهد يكون بين اثنين في ثالث  
غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان .

وأما مع اسم الله تعالى وَتَحَكِّي الْجَمَلُ فَيَجُوزُ ، فتقول : « يَا اللَّهُ » بقطع الهمزة وَوَصَلِهَا ، وتقول فيمن اسمه « الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ » : « يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ » .

والأكثرُ في نداء اسم الله « اللَّهُمَّ » بيمينٍ مشددةٍ مُعَوَّضَةٌ من حرف النداء ، وشذَّ الجمع بين الميم وحرفِ النداء في قوله :

٣١٠ — إني إذا ما حدثتُ أَلَمًا أقولُ : يا اللَّهُمَّ ، يا اللَّهُمَّا

\*\*\*

٣١٠ — هذا البيت لامية بن أبي الصلت ، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي ، وذكر معه بيتاً سابقاً على بيت الشاهد ، وهو :

إِنْ تَفَقَّرِ اللَّهُمَّ تَفَقَّرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

اللغة : « حدث ، هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر دأماً ، نزل ، وأم في قوله : « وأي عبد لك لا ألاماً ، من قولهم : ألم فلان بالذنب ، يريدون فعله أرقابه . المعنى : يريد أنه كلما نزلت به حادثة وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به . »

الإعراب : « إني ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، إذا ، ظرف يتعلق بقوله « أقول ، الآتي ، ما ، زائدة ، حدث ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ما ألم حدث ألاماً ، ألم : فعل ماضٍ ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث « أقول ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر إن « يا ، حرف نداء ، اللهم ، الله : منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم المشددة زائدة . »

الشاهد فيه : قوله « يا اللهم يا اللهم ، حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء ، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم ، لأنه جمع بين العوض والمعوّض عنه . »

وقد جمع بينهما — وزاد ميماً أخرى وألفاً — ذلك الراجز الذي يقول :

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تُقُولِي كَلِمًا صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا

## فصل

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمَهُ نَصَبًا ، كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ (١)

أى : إذا كان تابع المنادى المضموم مضافاً (٢) غير مصاحب للألف واللام وجب نصبه ، نحو : « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » .

\*\*\*

(١) « تابع ، مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : ألزم تابع ذى الضم — الخ . وتابع مضاف و ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف و الضم ، مضاف إليه و المضاف ، نعمت لتابع دون ، ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع ، ودون مضاف و د آل ، قصد لفظه : مضاف إليه « الزمة ، ألزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وتقديره أنت ، والهاء مفعوله الأول و نصبا ، مفعوله الثانى « كأزيد ، الكاف جارة لقول محذوف ، والهمزة حرف تداء ، زيد : منادى مبنى على الضم فى محل نصب و ذا ، نعمت لزيد بمراعاة المحل منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة . وذا مضاف و الحيل مضاف إليه .

(٢) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن المنادى إذا كان اسماً ظاهراً ، فله جهتان : الأولى جهة كونه منادى ، وهى تقتضى الخطاب ، والثانية جهة كونه اسماً ظاهراً ، وهى تقتضى الغيبة ؛ فإذا كان تابع المنادى متصلاً بضميره جاز فى هذا التمييز وجهان ؛ الوجه الأول : أن يأتى به ضمير غيبة نظراً إلى الجهة الثانية ؛ والوجه الثانى : أن يأتى به ضمير خطاب نظراً إلى الجهة الأولى ، تقول : يا زيد نفسه أو نفسك ، ويا تميم كلهم أو كلكم ، ويا ذا الذى قام أوقت .

والأمر الثانى : أن التابع المضاف الذى يجب نصبه هو : ما كانت إضافته محضة ، أما الذى إضافته لفظية كاسم الفاعل المضاف إلى مفعوله ، نحو : « يا رجل ضارب زيد ، فقد اختلفت فيه كلمة العلماء ؛ فقال الرضى : يجوز فيه الوجهان الضم والنصب ، وقال السيوطى : يجب نصبه .

وَمَا سِوَاهُ انْصَبَ ، أَوْ ارْفَعَ ، وَاجْعَلَا كَسْتَقِيلَ نَسَقًا وَبَدَلَا<sup>(١)</sup>

أى : ماسوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه — وهو المضاف المصاحب لأل ، والمفرد — فتقول : « يازيدُ الكريمُ الأبِ » برفع « الكريمِ » ونصبه ، و « يازيدُ الظريفُ » برفع « الظريفِ » ونصبه .

وَحُكْمُ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ حُكْمُ الصِّفَةِ ؛ فتقول : « يَارَجُلُ زَيْدٌ ، وَزَيْدًا » بالرفع والنصب ، و « يَاتِمِيمُ أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ » .

وأما عطفُ النَّسَقِ وَالبَدَلِ ففى حِكْمِ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ ؛ فَيَجِبُ ضَمُّهُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا ، نَحْوُ : « يَارَجُلُ زَيْدٌ » وَ « يَارَجُلُ وَزَيْدٌ » كَمَا يَجِبُ الضَّمُّ لَوْ قُلْتَ : « يازيدُ » ، وَيَجِبُ نَصْبُهُ إِنْ كَانَ مُضَافًا ، نَحْوُ : « يازيدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وَ « يازيدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » ، كَمَا يَجِبُ نَصْبُهُ لَوْ قُلْتَ : « يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » .

\*\*\*

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ « أَلْ » مَأْنَسِقًا فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفْعٌ يُنْتَسَقِ<sup>(٢)</sup>

(١) « وما ، اسم موصول : مفعول مقدم على عامله وهو قوله : « ارفع ، الآتى « سواء ، سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ارفع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو ، عاطفة « انصب ، معطوف على ارفع ، واجملا ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كستقل ، جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو فى موضع المفعول الثانى له « نسقا ، مفعول أول لاجعل « وبدلا ، معطوف على قوله نسقا .

(٢) « إن ، شرطية « يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط « مصحوب ، خبر يكن تقدم على اسمه ، ومصحوب مضاف و « أل ، قصد لفظه : مضاف إليه « ما ، اسم موصول : اسم يكن « نسقا ، نسق : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة =

أى : إنما يجب بناء المذسوقِ على الضم إذا كان مفرداً معرفة بغير «أل» .

فإن كان بـ «أل» جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب ؛ والاختارُ — عند الخليل وسيبويه ، ومن تبعهما — الرفعُ ، وهو اختيار المصنف ، ولهذا قال : « وَرَفَعُ يُنْتَسَقَى » أى : يُخْتَارُ ؛ فتقول : « يَا زَيْدُ وَالْغُلَامُ » بالرفع والنصب ، ومنه قوله تعالى : ( يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ) برفع « الطير » ونصبه .

\*\*\*

وَأَيْهَا ، مَصْحُوبٌ أَلٌ بَعْدُ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ (١)  
وَأَيْهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيُّ سِوَى هَذَا يُرَدُّ (٢)

== من نسق ونائب فاعله لا محل لها صلة ما الموصولة وفيه، الغاء واقعة في جواب الشرط ، فيه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وجهان » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « ورفع ، مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع كونه نكرة وقوعه في معرض التقسيم ، وجملة « ينتقى » من القعل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) «أيا» قصد لفظه : مبتدأ « مصحوب ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله « يلزم ، الآتي — ومصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه « بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال من مصحوب «أل» « صفة ، حال أخرى منه « يلزم ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «أيا» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بالرفع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثالثة من مصحوب «أل» « لدى ، ظرف متعلق بيلزم ، ولدى مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «المعرفة» مضاف إليه ، وتقدير البيت . وأيا يلزم مصحوب «أل» حال كونه صفة مرفوعاً واقماً بعده .

(٢) «وأهذا» قصد لفظه : مبتدأ «أيا الذى» معطوف عليه بماعطف مقدر « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور ، ==

يقال : « يا أيها الرجلُ ، ويا أيها الذي فعل كذا » ، ف « أيُّ » منادى مفرد مبنى على الضم ، و « ها » زائدة ، و « الرجلُ » صفة لأىُّ ، ويجب رفعه عند الجمهور ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وأجاز المازنيُّ نصبه قياساً على جواز نصب « الظريف » في قولك « يا زيدُ الظريفُ » بالرفع والنصب .

ولا توصفُ « أيُّ » إلا باسم جنسٍ مُحلَّى بأل ، كالرجل ، أو باسم إشارة ، نحو : « يا أيها أقبلُ » أو بموصول مُحلَّى بأل « يا أيها الذي فعل كذا » .

\*\*\*

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفَيْتُ التَّعْرِفَةَ<sup>(١)</sup>

يقال : « يا هذا الرجلُ » فيجب رفع « الرجلُ » إن جمل « هذا » وُضِّعَ لبدائه كما يجب رفع صفة « أيُّ » ، وإلى هذا أشار بقوله : « إن كان تَرْكُهَا يُفَيْتُ

= والجملة من ورد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ووصف ، مبتدأ ، ووصف مضاف و « أيُّ » مضاف إليه بسوى ، جار ومجرور متعلق بوصف ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « هذا » مضاف إليه ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف أي بسوى هذا ، والجملة من يرد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « وذو ، مبتدأ ، وذو مضاف و « إشارة » مضاف إليه ، كأيُّ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، و « في الصفة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « تركها » ترك : اسم كان ، وترك مضاف وها : مضاف إليه « يفيت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم كان « المعرفة » مفعول به ليفيت ، والجملة من يفيت وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

المعرفة ، فإن لم يُجْمَلِ أَمُّمُ الإشارةُ وَضَلَّةٌ لنداء ما بعده لم يجب رَفْعُ صَفْتِهِ ، بل يجوز الرفع والنصب .

\*\*\*

فِي نَحْوِ « سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ » يَنْتَصِبُ ثَانٍ ، وَضُمُّ وَأَفْتَحَ أَوْلَا نُصِبَ (١)  
يقال : « يَا سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ » (٢) و

— ٣١١ — \* يَا نَيْمُ نَيْمِ عَدِيَّ \* —

(١) « في نحو ، جار ومجرور متعلق بقوله « ينتصب ، الآتي « سعد ، منادى بحرف نداء محذوف ، مبني على الضم في محل نصب « سعد ، تأكيد للأول ، أو بدل منه ، أو عطف بيان بمراعاة محله ، أو مفعول به لفعل محذوف ، أو منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و « الأوس ، مضاف إليه « ينتصب ، فعل مضارع « ثان ، فاعل ينتصب « وضم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وافتح ، معطوف على ضم وأولاً ، تنازعه الفعلان قبله « نصب ، فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

والمراد بنحو « سعد سعد الأوس ، كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً ، وكرر ، مضافاً ثاني لفظيه إلى غيره ، سواء أكان علماً كثال الناظم ، والشاهدين رقم ٣١١ و ٣١٢ أم كان اسم جنس نحو قولك : يا رجل رجل القوم ، أم كان وصفاً نحو : يا صاحب صاحب زيد ، وعالف الكوفيون في هذا ، فإن لم يكن ثاني اللفظين مضافاً — نحو يا زيد زيد — لم يجب نصبه ، وجاز فيه وجهان النصب والضم ، وانظر الشاهد رقم ٣١٤ الآتي .

(٢) وقعت هذه العبارة في قول الشاعر :

أَبَاسَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نَعْمَا وَيَاسَعْدُ سَعْدُ أَخْزُرَجِينِ الْفَطَارِفِ  
أَجِيئًا إِلَى دَاعِيِ الْهُدَى وَنَبَوِّآ مِنْ اللَّهِ فِي الْفِرْدَوْسِ زُلْفَةَ عَارِفِ

٣١١ — هذه قطعة من بيت لجرير بن عطية ، من كلبه يهجو فيها عمر بن لجا التيمي ،

والبيت بكائه هكذا :



= يَا تَيْمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمْرُ

اللغة : « تيم عدى ، أضاف تيماً إلى عدى — وهو أخوه — للاحتراز عن تيم مرة ، وعن تيم غالب بن فهر ، وهما في قریش ، وعن تيم قيس بن ثعلبة ، وعن تيم شيبان ، وعن تيم ضبة « لا أبالك » جملة قد يقصد بها المدح ، ومعناها حينئذ نفى نظير المدح بنفى أبيه ، وقد يقصد بها الذم ، ومعناها حينئذ أن المخاطب مجهول النسب ، قال السيوطى : هى كلمة تستعمل عند الغلظة فى الخطاب ، وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم ، شتماً له واحتقاراً ، ثم كثر فى الاستعمال حتى صار يقال فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب ، وقال أبو الحسن الأخفش : كانت العرب تستحسن أن تقول « لا أبالك » وتستقبح « لا أم لك » أى : مشفقة حنونة ، وقال العينى : وقد تذكر هذه الجملة فى معرض التعجب ، كقولهم : لله درك ! وقد تستعمل بمعنى جد فى أمرك وشمر ؛ لأن من له أب يتكل عليه فى بعض شأنه . « لا يلقيَنَّكم » بالالف المثناة ، ومن رواه بالفاء فقد أخطأ ، مأخوذ من الإلقاء ، وهو الرى « سواء » هى الفعلة القبيحة .

المعنى : احذروا يا تيم عدى أن يرميكم عمر فى بلية لا قبل لكم بها ، ومكرهه لا تحتملونه ؛ بتعرضه لى ، يريد أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع فى خطره ، لأنهم إن تركوا عمر وهجاءه جريراً فكأنهم رضوا بذلك ، وحينئذ يسلط جرير عليهم لسانه .

الإعراب : « يا » حرف نداء « تيم » منادى ، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفرداً علماً ، ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثانى كما هو رأى سيويه ، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه الثانى كما هو رأى أبى العباس المبرد « تيم » منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف ، أو على أنه تابع بدل أو عطف بيان أو توكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضموماً ، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوباً ، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وتيم مضاف و « عدى » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أباً » اسم لا « لكم » اللام حرف زائد ، والكاف فى محل جر بهذه اللام ، ولكنها فى التقدير مجرورة بإضافة اسم لا إليها ، قال اللخمي : اللام فى « لا أبالك » مقحمة ، والكاف فى محل جر بها ؛ لأنه لو كان الحذف بالإضافة أدى إلى تطبيق حرف =

— ٣١٢ — \* يَا زَيْدُ زَيْدَ الِیَعْمَلَاتِ \*

فيجب نصبُ الثاني ، ويجوز في الأول : الضم ، والنصب .

— الجر ، فالجر باللام وإن كانت مقحمة كالجر بالباء وهي زائدة ، وإنما أقحمت مراعاة لعمل دلا ، لأنها لا تعمل إلا في التكرات ، وثبتت الألف مراعاة للإضافة ، فاجتمع في هذه الكلمة شيان متضادان : اتصال ، وانفصال ، فثبت الألف دليل على الاتصال من جهة الإضافة في المعنى ، وثبت اللام دليل على الانفصال في اللفظ مراعاة لعمل دلا ، فهذه مسألة قد روعيت لفظاً ومعنى ، وخبر دلا ، محذوف : أي لا أبالكُم بالحضرة .

الشاهد فيه : قوله « يا تيم تيم عدى » حيث تكرر لفظ المنادى ، وقد أضيف ثاني اللفظين ، فيجب في الثاني النصب ، ويجوز في الأول الضم والنصب ، على ما أوضحناه في الإعراب ، وأوضحه الشارح العلامة .

٣١٢ — وهذه قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، يقوله في زيد بن أرقم — وكان يلقبها في حجره — يوم غزاة مؤتة ، وهو بكالها :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الِیَعْمَلَاتِ الذُّبْلُ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ

اللغة : « اليعملات » بفتح الياء والميم : الإبل القوية على العمل « الذبل » جمع ذابل أو ذابلة : أي ضامرة من طول السفر ، وأضاف زيداً إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحداثتها . وقوله « تطاول الليل عليك — الخ » يريد أنزل عن راحلتك واحد الإبل ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الكلال . فنشطها بالحداء ، وأزل عنها الإعياء .

الإعراب : « يا » حرف نداء « زيد » منادى مبني على الضم في محل نصب . أو منصوب بالفتحة الظاهرة ، كما تقدم في البيت قبله « زيد » منصوب لا غير ، على أنه تابع للسابق ، أو منادى ، وزيد مضاف و « اليعملات » مضاف إليه « الذبل » صفة لليعملات .

الشاهد فيه : قوله « يا زيد زيد اليعملات » حيث تكرر لفظ المقادى ، وأضيف ثاني اللفظين كما سبق في الشاهد الذي قبل هذا ، ويجوز في الأول من وجوه الإعراب الضم على أنه منادى مفرد ، والنصب على أنه منادى مضاف ، وفي الثاني النصب ليس غير ، ولكن لهذا النصب خمسة أوجه ، وقد بيناها في إعراب البيت السابق وذكرها الشارح .

فإن ضمَّ الأوَّلُ كان الثاني منصوباً : على التوكيد<sup>(١)</sup> ، أو على إضمار « أعني » ، أو على البدلية ، أو عطف البيان ، أو على النداء .

وإن نُصِبَ الأوَّلُ : فذهبُ سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني ، وأن الثاني مُقْتَمَمٌ بين المضاف والمضاف إليه ، ومذهبُ المبرد أنه مضاف إلى محذوفٍ مثل ما أُضِيفَ إليه الثاني ، وأن الأصل : « يَا تَيْمَّ عَدِيَّ تَيْمَّ عَدِيَّ » فحذف « عدى » الأول لدلالة الثاني عليه<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) اعترض جماعة نصب الثاني على أنه توكيد للأول باعتبار المحل إن كان الأول مضموماً ، وقالوا : لا يجوز أن يكون هذا توكيداً معنوياً ؛ لأن التوكيد المعنوي يكون بألفاظ معينة معروفة وليس هذا منها ، ولا يجوز أن يكون توكيداً لفظياً ، لوجهين : أولهما : أن اللفظ الثاني قد اتصل بما لم يتصل به اللفظ الأول وهو المضاف إليه ، وثانيهما : أن تعريف الأول بالنداء أو بالعلبية السابقة عليه وتعريف الثاني بالإضافة ، يريدون بهنئين الوجهين أن يبتوا أن بين التوكيد والمؤكد اختلافاً ، وأن يقرروا أنه إذا اختلف اللفظان لم يصلح أن يكون ثانيهما توكيداً لأولهما .

قال أبو رجاء : ولئن ذهب إلى أن الثاني تأكيد الأول أن يلتزم أنه لا يجب استواء المؤكد والتوكيد في جهة التعريف ، ويكتفى باشتراكهما في جنس التعريف ، فانهم ذلك .

(٢) يلزم على مذهب سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي ، وهو غير مقبول ، وعلى مذهب المبرد الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، والأصل العكس ، وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه .

## الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَاجْمَلُ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا<sup>(١)</sup>  
 إِذَا أُضِيفَ الْمُنَادَى إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ : فَإِذَا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا ، أَوْ مَعْتَلًا .  
 فَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا فَحِكْمُهُ كَحِكْمِهِ غَيْرُ مُنَادَى ، وَقَدْ سَبَقَ حِكْمُهُ<sup>(٢)</sup> فِي الْمُضَافِ إِلَى  
 يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ .

وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا جَازٍ فِيهِ خِصَّةٌ أَوْجُهُ :

أَحَدُهَا : حَذْفُ الْيَاءِ ، وَالِاسْتِفْنَاءُ بِالْكَسْرِ ، نَحْوُ : « يَا عَبْدِي » ، وَهَذَا  
 هُوَ الْأَكْثَرُ .

الثَّانِي : إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً ، نَحْوُ : « يَا عَبْدِي » وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْكَثْرَةِ .

الثَّلَاثُ : قَلْبُ الْيَاءِ أَلْفًا ، وَحَذْفُهَا ، وَالِاسْتِفْنَاءُ عَنْهَا بِالْفَتْحَةِ ، نَحْوُ : « يَا عَبْدًا » .

(١) « واجمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « منادى ،  
 مفعول أول لاجمل ، صح ، فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى منادى  
 فاعل ، والجملة في محل نصب صفة لمنادى « إن ، شرطية « يضاف ، فعل مضارع مبنى للمجهول  
 فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنادى « ليا ، جار  
 ومجرور متعلق بـ يضاف « كعبد ، جار ومجرور متعلق بـ واجمل ، وهو في محل المفعول الثاني  
 له « عبدى ، عبد ، عدا ، عبدياً ، كلهن معطوفات على الأول بماطف مقدر ، وجواب  
 الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) خلاصة ما يشير إلى أنه قد سبق هو ثبوت الياء مفتوحة في الإفصح فيما آخره  
 ألف نحو فتاى وعصاى ، أو واو نحو مسلئى ، أو ياء غير مشددة نحو قاضى ، وحذف  
 ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشددة نحو كرمى ، ولا تنس أنا  
 ذكرنا لك في هذا الأخير جواز إبقاء ياء المتكلم ساكنة ، وخالفنا في ذلك ما ذكره العلماء ،  
 وادعوا الإجماع عليه ، واستدلنا لك على ما ذهبنا إليه من شعر العرب المحتج بمربيتهم .  
 ونحن لا ننكر أنه قليل بالنظر إلى ما ارتضاه العلماء ، ولكننا ننكر جده الإنكار أنه  
 ممتنع ، وكيف يمتنع وهو وارد ؟

الرابع: قلبها ألفاً، وإبقاؤها، وقلب الكسرة فتحةً، نحو: «يا عبداً» .  
الخامس: إثبات الياء مُحرَّكةً بالفتح، نحو: «يا عبدي» .

\*\*\*

وَفَتَحْ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَاءِ اسْتَمَرَّ

في «يا ابن أم»، «يا ابن عم» — لا مفرَّ»<sup>(١)</sup>

إذا أُضِيفَ النادى إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء ،  
إلا في «ابن أم» و «ابن عم» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال ،  
وتكسر الميم أو تفتح ؛ فتقول : «يا ابن أمٍّ أقبيل» و «يا ابن عمٍّ لا مفرَّ» بفتح  
الميم وكسرها<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) «فتح ، مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء بالنكرة وقوعها في معرض التوسيم  
«أو كسر ، معطوف على فتح ، وحذف ، معطوف على كسر ، والواو فيه بمعنى مع ،  
وحذف مضاف و ، الياء ، مضاف إليه ، استمر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف الياء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، في ، حرف جر  
«يا ابن أم ، مجرور بني على الحكاية «يا ابن عم ، معطوف بعاطف مقدر على السابق  
«لا ، نافية للجنس ، مفر ، اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا مفر لي ، أو  
أولا مفر موجود .

(٢) قد ورد ثبوت الياء في «ابن أم» ، في قول أبي زيد الطائي يرثي أخاه :

يَا ابْنَ أُمَّيْ وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدِ  
وورد قلب الياء ألفاً وبقاؤها في «ابنة عم» ، في قول أبي النجم :

\* يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلْوِي وَأَهْجِي \*

وذكر هذين الوجهين شيخ النحاة سيديوه في كتابه (٣١٨/١) ، وجعل ثبوت الياء هو  
القياس ، وعلل لحذفها بكثرة استعمال هاتين الكلمتين ، «يا ابن أم» و «يا ابن عم» ، قصداً  
إلى التخفيف فيما كثر استعماله ، قال سيديوه ، و«أعلم أن كل شيء ابتدأناه في هذين البابين أولاً  
هو القياس ، وجميع ما وصفنا من هذه اللغات سمعناه من الخليل ويونس عن العرب» ، وهو  
قد ابتدأ بذكر ثبوت الياء في المضاف إلى مضاف لياء المتكلم .

وَفِي النَّدَا « يَا أَبَتِي ، أُمَّتِي » عَرَضٌ  
وَكَسْرٌ أَوْ افْتَحٌ ، وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عِوَضٌ (١)

يقال في النداء : « يَا أَبَتِي ، وَيَا أُمَّتِي » بفتح التاء وكسرها ، ولا يجوز إثبات  
الياء : فلا تقول : « يَا أَبَتِي ، وَيَا أُمَّتِي » ؛ لأن التاء عوض من الياء ؛ فلا يجمع بين  
العوض والمعوّض منه (٢) .

\*\*\*

(١) « وفي النداء ، جار ومجرور متعلق بقوله « عرض » ، الآتي « أبت » ، مبتدأ  
« أمت » ، معطوف عليه بباطف مقدر « عرض » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وافتح » ، فعل أمر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » ، حرف عطف « اكسر » ، فعل أمر  
معطوف على « افتح » ومن الياء ، قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله « عوض » ، الآتي  
« التاء » ، قصر المجرور للضرورة أيضاً : مبتدأ « عوض » ، خبر المبتدأ .

(٢) قد ورد ثبوت الياء في قول الشاعر :

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَفِينَا ؛ فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

وورد ثبوت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم في قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

وقول الراجز الآخر :

يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِدَانُ فَالْنَوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

ومنه قول الأعمى ميمون بن قيس ( ٢٠٠ د ) :

أَبَانَا فَلَا رِمْتٍ مِنْ عِنْدِنَا فَإِنَّا بَخِيرٌ إِذَا لَمْ تَرِمْ

وَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ نُخْتَرَمَ

أَسْمَاءُ لَازِمَتِ النِّدَاءِ

وَ «فُلٌ» بَعْضٌ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا ، وَاطْرَدَا<sup>(١)</sup>  
فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنُ «يَا خَبَاثِ» وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي<sup>(٢)</sup>  
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلُ «وَلَا تَقْسِ، وَجُرِّ فِي الشَّعْرِ» فُلٌ<sup>(٣)</sup>

من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء، نحو: «يا فل» أي: يا رجل،  
و «يا لؤمان» للمظيم اللؤم، و «يا نومان» للكثير النوم، وهو مسموع.

وأشار بقوله: «واطردا في سب الأثني» إلى أنه ينقاس في النداء استعمال

(١) «فُلٌ» مبتدأ «بَعْضٌ» خبر المبتدأ، و«بَعْضٌ مِضَافٌ وَ«مَا» اسم موصول :  
مِضَافٌ إِلَيْهِ «يُخَصُّ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ  
جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَمُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةٌ بِالنِّدَاءِ ، جَارٌ وَجَرُورٌ  
مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُخَصُّ «لُؤْمَانُ» مَبْتَدَأٌ «نَوْمَانُ» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ بِعَاطِفٍ مُقَدَّرٍ «كَذَا»  
جَارٌ وَجَرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ «وَاطْرَدَا» الْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٌ أَوْ لِلِاسْتِنْفَافِ  
اطرد: فعل ماضٍ، والآلف للاطلاق .

(٢) «فِي سَبِّ» جَارٌ وَجَرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِاطْرَدَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ ، وَسَبُّ مِضَافٌ  
وَ«الْأُنثَى» مِضَافٌ إِلَيْهِ «وَزَنُ» فَاعِلٌ اطْرَدَ ، وَوَزَنٌ مِضَافٌ وَ«يَا خَبَاثِ» مِضَافٌ  
إِلَيْهِ عَلَى الْحِكَايَةِ «وَالْأَمْرُ» مَبْتَدَأٌ «هَكَذَا» الْجَارُ وَالْجَرُورُ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ  
«مِنَ الثَّلَاثِي» جَارٌ وَجَرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي الْخَبَرِ .

(٣) «وَشَاعَ» فِعْلٌ مَاضٍ «فِي سَبِّ» جَارٌ وَجَرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِشَاعَ ، وَسَبُّ مِضَافٌ  
وَ«الذُّكُورِ» مِضَافٌ إِلَيْهِ «فَعَلُ» فَاعِلٌ شَاعَ «وَلَا» نَائِمَةٌ «تَقْسِ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْرُومٌ  
بِلا الناهية ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «وَجُرِّ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ  
لِلْجَهْلِ «فِي الشَّعْرِ» جَارٌ وَجَرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِجُرِّ «فُلٌ» نَائِبُ فَاعِلٍ لَجُرِّ .

فَعَالٍ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ فِي دَمِّ الْأُنثَى وَسَبَّهَا ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي ، نَحْوُ : « يَا خَبَّاتِ ، وَيَا فَسَاقِ ، وَيَا لَكَاعِ » (١) .

وكذلك يَنْقَاسُ اسْتِعْمَالُ فَعَالٍ ، مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ ، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَمْرِ ، نَحْوُ : « نَزَّالٍ ، وَضَرَّابٍ ، وَقَتَّالٍ » ، أَيْ : « انزِلْ ، وَاضْرِبْ ، وَأَقْتُلْ » .

وَكثُرَ اسْتِعْمَالُ فُعْلٍ فِي النِّدَاءِ خَاصَّةً مَقْصُودًا بِهِ سَبُّ الذُّكُورِ ، نَحْوُ : « يَا فُسُوقُ ، وَيَا غُدْرُ ، وَيَا لَكْعُ » وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ .

وَأشار بقوله : « وَجُرِّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ » إِلَى أَنْ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْمَخْصُوصَةِ بِالنِّدَاءِ قَدْ اسْتَعْمِلَ فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ، كَقَوْلِهِ :

٣١٣ — [تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوْجَلِ] فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

\*\*\*

(١) قد ورد لكاع ، سباً للأنثى وظاهره أنه غير مستعمل في النداء ، وذلك في قول الخطيئة ، ويقال : هو لابي الغريب النصري :

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف : أَيْ بَيْتِ قَعِيدَتِهِ مَقُولٌ لَهَا يَا لَكَاعِ .  
٣١٣ — البيت لأبي النجم العجلي ، من أرجوزة طويلة وصف فيها أشياء كثيرة .  
اللغة : لجة ، بفتح اللام وتشديد الجيم — الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .  
المعنى : شبه تراحم الإبل ، ومدافعة بعضها بعضاً ، يقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً ؛ فيقال : أمسك فلاناً عن فلان ، أَيْ : احجز بينهم ، وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال ، وقبل بيت الشاهد قوله :

تَثِيرُ أَيْدِيهَا مَجَاجَ الْقَسْطَلِ إِذْ عُصِبَتْ بِالْمَعْنِ الْمَعْرَبِ  
\* تَدَافَعُ الشَّيْبُ وَلَمْ تُقْتَلِ \*

اللغة: القسطل: الغبار، والمعجاج: ما ارتفع منه، وعصبت: اجتمعت، والمعطن: =



== ميرك الإبل عند الماء لتشرب علا بعد نهل ، والمغربل : المنخول ، وقد أراد تراب العطن ، وتدافع الشيب : مصدر تشبهي منصوب بعامل محذوف : أى اجتمعت وتدافعت تدافعاً كتدافع الشيب .

الإعراب : « فى لجة ، جار ومجرور متعلق بقوله تدافع فى البيت الذى قبل بيت الشاهد . أمسك ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة مقول لقول محذوف ، أى يقال فيها : أمسك — إلخ ، « فلاناً ، مفعول به لامسك » عن فل ، جار ومجرور متعلق بأمسك .

الشاهد فيه : قوله « عن فل ، حيث استعمل فل ، فى غير النداء وجره بالحرف ، وذلك ضرورة ؛ لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى ، إلا إذا ادعينا أن « فل ، هنا مقتطع من فلان محذف النون والألف بقربة قوله قبل ذلك « أمسك فلاناً ، فكأنه قال : أمسك فلاناً عن فلان .

وبيان هذا أن لفظ « فلان ، لا يختص بالنداء ، بل يقع فى جميع هواقع الإعراب ، وأن الذى يختص بالنداء هو « فل ، الذى أصله « فلو ، محذوف لامه اعتباراً — أى لغير علة صرفية — كما حذف لام يد ودم .

وقد ادعى جماعة من العلماء أن الذى فى البيت من الأول ، وأن الشاعر رخمه فى غير النداء ضرورة ، محذف النون ، ثم محذف الألف وإن لم تكن مسبوقه بثلاثة أحرف ؛ ففيه ضرورتان .

ونظيره قول لبيد :

دَرَسَ النَّأِ بِمُتَالِحِ قَابَانَ فَتَقَادَمَتْ ، فَالْحَبْسِ فَالْحُسُوبَانَ

أراد « درس المنازل ، محذف حرفين من الكلمة مع أن ما قبل الأخير ليس

حرف لين .

## الْأَسْتِغَاثَةُ

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَمَا لِلرُّتَضَى (١)

يقال : « يَا لَزَيْدٍ لَعْمَرِي » فيجر المستغاث بلام مفتوحة ، ويجر المستغاث له بلام مكسورة ، و [ إنما ] فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقع موقع المضمر ، واللام تُفْتَحُ مع المضمر ، نحو : « لَكَ ، وَلَهُ » .

\*\*\*

وَافْتَحَ مَعَ الْمَطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ « يَا » وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا (٢)

(١) د إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط ، استغيت ، فعل ماض مبني للمجهول ، اسم ، نائب فاعل لاستغيت ومنادى ، نعت لاسم ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها وخفضا ، خفض : فعل ماض مبني للمجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة جواب إذا ، باللام ، جار ومجرور متعلق بـ خفض ، مفتوحا ، حال من اللام ، كيا ، الكاف جارة لقول محذوف ، وهي ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، يا : حرف نداء ، للرتضى ، اللام جارة عند البصريين ، واختلف في متعلقها ؛ فذهب ابن جنى إلى أنها تتعلق بحرف النداء ، لكونه نائبا عن الفعل ، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ — ونسب هذا إلى سيويه — إلى أن اللام تتعلق بالفعل الذي ناب عنه حرف النداء . وزعم ابن خروف أن هذه اللام زائدة فلا تتعلق بشيء ، ومذهب الكوفيين أن هذه اللام مقطوعة من « آل » ، فأصل العبارة : يا آل المرتضى ، لحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت الآلف تخلصا من التقاء الساكنين وبقيت اللام .

(٢) « وافتح » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : وافتح اللام « مع » ، ظرف متعلق بمحذوف حال من للمفعول المحذوف ، ومع مضاف و « المطوف » ، مضاف إليه « إن » ، شرطية « كررت » ، كرر : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء فاعله « يا » ، قصد لفظه : مفعول به لكرر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وفي سوي ، جار ومجرور متعلق بقوله « اثنيًا » ، في آخر البيت ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذلك » ، مضاف إليه « بالكسر » ، جار ومجرور =

إِذَا عَظِفَ عَلَى الْمُسْتَفَاثِ مُسْتَفَاثٌ آخَرَ : فَإِنَّمَا أَنْ تَتَكَرَّرَ مَعَهُ « يَا » أَوَّلًا .  
 فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَزِيمَ الْفَتْحِ ، نَحْوُ : « يَا لَزَيْدٍ وَيَا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ » .  
 وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَزِيمَ الْكَسْرِ ، نَحْوُ : « يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو لِبَكْرٍ » كَمَا يَلْزِمُ كَسْرُ  
 اللَّامِ مَعَ الْمُسْتَفَاثِ لَهُ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ انْتِدِيًا »  
 أَيْ : وَفِي سِوَى الْمُسْتَفَاثِ وَالْمَطُوفِ عَلَيْهِ الَّذِي تَكَرَّرَتْ مَعَهُ « يَا » أَكْسَرَ اللَّامَ  
 وَجُوبًا ، فَتَكْسَرُ مَعَ الْمَطُوفِ الَّذِي لَمْ تَتَكَرَّرْ مَعَهُ « يَا » وَمَعَ الْمُسْتَفَاثِ لَهُ .

\* \* \*

وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتُ أَلِفٍ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٍ<sup>(١)</sup>  
 تَحذف لام المستغاث ، ويؤتى بألفٍ في آخره عوضاً عنها ، نحو : « يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو »  
 ومثلُ الْمُسْتَفَاثِ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ ، نَحْوُ : « يَا لِلدَّاهِيَةِ » و « يَا لِلْعَجَبِ » فيجر بلام  
 مفتوحة كما يجر المستغاث ، وتُعَاقِبُ اللَّامُ فِي الْأَسْمِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ أَلِفٌ ؛ فَتَقُولُ :  
 « يَا عَجَبًا لَزَيْدٍ »<sup>(٢)</sup> .

== متعلق بانثيا أيضاً واثنيا ، فعل أمر مبني على الفتح لانضاله بنون التوكيد الخفيفة  
 المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(١) « ولام ، مبتدأ ، ولام مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « استغيث ،  
 فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
 ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « عاقبت ، عاقب : فعل ماض ، والهاء للتأنيث ،  
 والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لام ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ  
 « أelf ، مفعول به لعاقبت . ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « ومثله ، مثل : خبر مقدم ،  
 والهاء مضاف إليه « اسم ، مبتدأ مؤخر « ذو ، صفة لاسم ، وذو مضاف و « تعجب ،  
 مضاف إليه « أelf ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود إلى تعجب ، والجملة في محل جر صفة لتعجب .

(٢) ومنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

## النَّدْبَةُ

مَا لِلْمُنَادَى أَجْعَلُ لِمَنْدُوبٍ ، وَمَا نُنَكِّرُ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلَا مَا أُبَيِّمُ<sup>(١)</sup>  
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ<sup>(٢)</sup> كـ «بِرَزْمِمْ» يَلِي «وَأَمِنْ حَفْرًا»<sup>(٣)</sup>

المندوب هو : المتفجع عليه ، نحو «وَأَزِيدَاهُ» ، والمتوجع منه ، نحو «وَأَظْهَرَاهُ» .  
وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا الْعَرَفَةُ ، فَلَا تُنْدَبُ الْفَكْرَةُ ؛ فَلَا يُقَالُ : «وَأَرْجَلَاهُ» ، وَلَا الْبُهْمُ :  
كَاسِمِ الْإِشَارَةِ ، نَحْوُ : «وَأَهْدَاهُ» وَلَا الْمَوْصُولُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ خَالِيًا مِنْ «أَل»  
وَاشْتَهَرَ بِالصَّلَةِ ، كَقَوْلِهِمْ : «وَأَمِنْ حَفْرًا بِرَزْمِمْ» .

\* \* \*

(١) «ما» اسم موصول : مفعول أول تقدم على عامله ، وهو قوله «اجعل» ، الآتي  
و للنادي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «اجعل» ، فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمندوب» ، جار ومجرور متعلق بـ «اجعل» ، وهو مفعوله  
الثاني ، وما ، اسم موصول : مبتدأ ، نكر ، فعل ماض مبنى للجهول . ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «لم» ، نافية  
جازمة «يندب» ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بـ «لم» ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره  
هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ نائب فاعل ، والجملة من يندب ونائب فاعله في محل رفع خبر  
المبتدأ «ولاء الواو عاطفة» ، لا : نافية «ما» اسم موصول : معطوف على «ما نكر» ،  
وجملة «أبهما» ، مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) «ويندب» ، فعل مضارع مبنى للجهول «الموصول» ، نائب فاعل ليندب  
«بالذي» ، جار ومجرور متعلق بـ «يندب» ، «اشتهر» ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها صلة الذي «كبير» ، جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وقد حكى «بئر» ، لأنه في الأصل مفعول به ، وبئر مضاف  
و «رزمم» ، مضاف إليه «يلي» ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى بئر رزمم ، والجملة في محل نصب حال من «وَأَمِنْ حَفْرًا» مفعول به  
يَلِي عَلَى الْحِكَايَةِ .

وَمُنْتَهَى النَّدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلْفِ مَتَلُوها إِنْ كَانَ مِنْهَا حُذِفَ<sup>(١)</sup>  
كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نَلْتَ الْأَمَلِ<sup>(٢)</sup>

يَلْحَقُ آخِرَ الْمَادَى الْمَدُوبِ أَلْفٌ ، نَحْوُ : « وَازِيدَا لَا تَبْعُدْ » وَيُحْذَفُ مَا قَبْلَهَا  
إِنْ كَانَ أَلْفًا ، كَقَوْلِكَ : « وَأَمُوسَاةَ » فَحُذِفَ أَلْفُ « مُوسَى » وَأَتَى بِالْأَلْفِ لِلدَّلَالَةِ  
عَلَى النُّدْبَةِ ، أَوْ كَانَ تَنْوِينًا فِي آخِرِ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نَحْوُ : « وَأَمِنْ حَقَرًا بِنْتُ زَمْزَمَاهُ »  
وَنَحْوُ : « يَا غَلَامَ زَيْدَاهُ » .

\*\*\*

وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْمَهُمْ لَأَيْسًا<sup>(٣)</sup>

(١) « وَمُنْتَهَى » مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسُرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَصَلَ مُنْتَهَى الْمَدُوبِ ،  
وَمُنْتَهَى مِضَافٌ وَ الْمَدُوبُ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ « صَلَهِ » ، فِعْلٌ : فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ  
فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « بِالْأَلْفِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِصَلِّ « مَتَلُوها » ،  
مَتَلُوْ : مُبْتَدَأٌ ، وَمَتَلُوْ مِضَافٌ وَهَا مِضَافٌ إِلَيْهِ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ « كَانَ » ، فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ فِعْلُ  
الشَّرْطِ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ « مَتَلُوها » ، مِثْلُ : خَيْرٌ كَانَ ، وَمِثْلُ مِضَافٍ وَهَا : مِضَافٌ إِلَيْهِ  
« حُذِفَ » ، فِعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلجَهْوِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ  
إِلَى مَتَلُوها ، وَالجُمْلَةُ فِي عَمَلٍ رَفَعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ جُمْلَةُ الْخَبَرِ .

(٢) « كَذَلِكَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدِّمٍ « تَنْوِينُ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ،  
وَتَنْوِينٌ مِضَافٌ وَ « الَّذِي » ، اسْمٌ مُوَصُولٌ : مِضَافٌ إِلَيْهِ « بِهِ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ  
الْآتِي « كَمَلُ » ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ ، وَالْجُمْلَةُ لِأَجْلِ لَهَا صَلَاةٌ الَّتِي « مِنْ صَلَاةٍ » ،  
بَيَانُ الَّذِي « أَوْ غَيْرِهَا » ، غَيْرٌ : مَعْطُوفٌ عَلَى صَلَاةٍ ، وَغَيْرٌ مِضَافٌ وَهَا : مِضَافٌ إِلَيْهِ « نَلْتَ  
الْأَمَلِ » ، نَالَ : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَتَاءُ الْمُخَاطَبِ فَاعِلُهُ ، وَالْأَمَلُ : مَفْعُولٌ بِهِ .

(٣) « وَالشَّكْلُ » مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسُرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَأَوَّلُ الشَّكْلِ حَتْمًا ،  
مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ أَيْضًا ، أَوْ هُوَ حَالٌ مِنْ هَاءِ أَوَّلِهِ « أَوَّلُهُ » ، فِعْلٌ : فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ  
ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَوَّلِ « مُجَانِسًا » ، مَفْعُولٌ ثَانٍ  
لِأَوَّلِ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ « يَكُنِ » ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ فِعْلُ الشَّرْطِ « الْفَتْحُ » ، اسْمٌ يَكُنِ =

إذا كان آخِرُ ما تلحقه ألفُ الندبة فتحةً لحقته ألفُ الندبة من غير تغيير لها ،  
فتقول : « واغلامَ أحمداه » وإن كان غير ذلك وَجِبَ فتحه ، إلا إن أوقَعَ في لَبْسٍ .  
فمثال ما لا يوقع في لبس قولك في « غلام زيد » : « واغلام زيده » ، وفي  
« زيد » : « وازيداه » .

ومثال ما يُوقِعُ فتحه في لبس : « واغلامهوه » ، وَاغْلَامَكِيهُ « وأصله  
« واغلامك » بكسر الكاف « واغلامه » بضم الهاء ، فيجب قلبُ ألفِ  
الندبة : بعد الكسرة ياء ، وبعد الضمة واواً ؛ لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمة  
والكسرة وفتحت وأتيت بألف الندبة ، قلت : « واغلامكاه » ، واغلامهاه «  
لا لتبسَ المندوبُ المضاف إلى ضميرِ المخاطبة بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ المخاطبِ ،  
والتبس المندوبُ المضافُ إلى ضميرِ الغائبةِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ الغائبِ .

وإلى هذا أشار بقوله : « والشكل حتماً — إلى آخره » أي : إذا شِكلَ آخرُ  
المندوبِ بفتح ، أو ضم ، أو كسر ، فأوله مجانساً له من واو أو ياء إن كان الفتح موقفاً  
في لَبْسٍ ، نحو : « واغلامهوه » ، وَاغْلَامَكِيهُ « وإن لم يكن الفتح موقفاً في لبس فافتح  
آخره ، وأوله ألفُ الندبة ، نحو : « وازيداه » ، وواغلام زيده » .

\* \* \*

وَوَاقِفًا زِدْهَاءَ سَكْتِ ، إِنْ تُرِدْ  
وَإِنْ تَشَأْ فَالِدُّ ، وَالْهَاءُ لَا تَزْدُ<sup>(١)</sup>

= « بوم ، جار ومجرور متعلق بقوله لا بساً الآتي لا بساً ، خبر يكن ، وجواب  
الشرط محذوف .

(١) « وواقفاً ، حال من فاعل زد ، الآتي زد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت هاء ، مفعول به لزد ، وهاء مضاف و « سكت »  
مضاف إليه « إن ، شرطية « ترد ، فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، وجواب الشرط محذوف أيضاً « وإن ،  
شرطية « تشأ ، فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت =

أى : إذا وَقَفَ على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكتِ ، نحو : «وَأَزِيدَاهُ» ،  
أو وقف على الألف ، نحو : «وَأَزِيدَا» ، ولا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة ،  
كقوله :

— ٣١٤ — أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِاهُ

\*\*\*

== « فالمد ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، المد : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فالد واجب ، مثلاً ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « والها ، قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « لا تزدد ، الآتى « لا ، ناهية « تزدد ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت

٣١٤ — البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها لقائل معين ، وعمرو المندوب هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وكان أخوه عبد الله بن الزبير بن العوام قد سبحه أيام ولايته على الحجاز ، وعذبه بضنوف من التعذيب حتى مات في السجن .

الإعراب : « ألا ، أداة استفتاح « يا ، حرف نداء ونديّة « عمرو ، منادى مندوب مبنى على الضم في محل نصب « عمراه ، توكيد لفظى للمنادى المنسوب ، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله ، فهو مرفوع بضمه أو منصوب بفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأني بها لأجل مناسبة ألف النديّة ، والألف زائدة لأجل النديّة لأنها تستدعى مد الصوت ، والهاء للسكت « وعمرو ، معطوف على عمرو الأول « ابن ، صفة له ، وابن مضاف « والزبيراه ، مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره مع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة التي تستوجبها الألف المزبدة للنديّة ، والهاء للسكت .

الشاهد فيه : قوله « عمراه ، حيث زيدت الهاء — التي تجلب للسكت — في حالة الوصل ضرورة .

ونظير هذا البيت قول الراجز :

يَا مَرَحِبَاهُ ، بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ إِذَا أَنَى قَرَبَتُهُ لِلِسَانِيَةِ

وقول مجنون ليلي :

قُلْتُ : أَيَا رَبَّاهُ ، أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِتَفْسِي لَيْلِي ، ثُمَّ أَنْتَ حَسْبِيهَا

وَقَائِلٌ : وَاعْبُدِيَا ، وَاعْبُدَا  
 مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سُكُونٍ أَبَدِي (١)

أى : إذا نُدِبَ المضافُ إلى ياء المتكلم على لغة مَنْ سَكَنَ الياء قيل فيه :  
 « وَاعْبُدِيَا » بفتح الياء ، وإلحاق ألف الندبة ، أو « يَاعْبُدَا » ، بحذف الياء ، وإلحاق  
 ألف الندبة .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يَحْذِفُ [الياء] أو يستغنى بالكسرة ، أو يقلب الياء  
 ألفاً والكسرة فتحةً ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة ، أو يقلبها ألفاً ويبقيها قيل :  
 « وَاعْبُدَا » ليس إلا .

وإذا نُدِبَ على لغة مَنْ يفتح الياء يقال « وَاعْبُدِيَا » ليس إلا .

فالْحَاصِلُ : أنه إنما يجوز الوجهان — أعنى « وَاعْبُدِيَا » و « وَاعْبُدَا » — على  
 لغة مَنْ سَكَنَ الياء فقط ، كما ذكر المصنف .

\* \* \*

(١) « وقائل ، خبر مقدم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « واعبديا » مفعول به  
 لقائل « واعبدا » معطوف على المفعول « من » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « في النداء »  
 جار ومجرور متعلق بقوله « أبدى » الآتى « ليا » قصر للضرورة : مفعول مقدم لأبدى  
 « ذا » حال من الياء ، و « مضاف و « سكون » مضاف إليه « أبدى » فعل ماض ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا عمل لها صلة « من » ،  
 الموصولة الواقعة مبتدأ ، وتقدير اللييت . ومن أبدى الياء — أى أظهرها — ساكنة في النداء  
 قائل : واعبديا ، أو واعبدا .



## الترخيم

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَّاسَعًا ، فَيَمِنْ دَعَا سُمَادًا<sup>(١)</sup>  
الترخيم في اللغة : تَرْخِيمٌ الصَّوْتِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٣١٥ — لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي : لَا هُرَاءَ ، وَلَا نَزْرُ

(١) « ترخيمًا ، مفعول مطلق عامله احذف الآتي ، لأنه بمعناه كقعدت جلوساً . احذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « آخر ، مفعول به لاحذف ، و « آخر ، مضاف و « المنادى ، مضاف إليه « كياسعا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « فيمن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « كياسعا ، السابق « دعا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « سمادا ، مفعول به لدعا ، والجملة لا محل لها صلة من المجرورة محلا بفي .  
٣١٥ — البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدته التي مطلعها :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارْحَمِي عَلَى الْبَيْلِي وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَعَانِكَ الْقَطْرُ  
اللغة . « بشر ، هو ظاهر الجلد « منطق ، هو الكلام الذي يختلب الألباب « رخيم ، سهل ، رقيق « الحواشي ، الجوانب والأطراف ، وهو جمع حاشية ، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب « هراء ، بزنة غراب — أي كثير ذو فضول « نزر ، قليل .  
المعنى . يسفها بنعومة الجلد وملاسته ، وبأنها ذات كلام عذب ، وحديث رقيق ، وأنها لا تنكث في كلامها حتى يملها سامعها ، ولا تقتضيه اقتضابا حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة .

الإعراب : « لها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بشر ، مبتدأ مؤخر « مثل ، نعت لبشر ، ومثل مضاف و « الحرير ، مضاف إليه « و « منطق ، معطوف على بشر « رخيم ، نعت لمنطق ، و « رخيم مضاف و « الحواشي ، مضاف إليه « لا ، نافية « هراء ، نعت ثان لمنطق « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « نزر ، معطوف على هراء .

الشاهد فيه قوله « رخيم الحواشي ، حيث استعمل كلمة « رخيم ، في معنى الرقة ، وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت .

أى : رقيق الخواشي .  
وفي الاصطلاح : حَذَفُ أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ فِي النِّدَاءِ ، نَحْوُ : « يَا سُمَاءُ » وَالْأَصْلُ  
« يَا سُمَاءُ » .

\*\*\*

وَجَوَزَنُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِهَا ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا (١)  
بِحَذْفِهَا وَفَرُهُ بَعْدُ ، وَأَحْظَلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا (٢)  
إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ ، الْعَلَمُ ، دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتِمِّ (٣)

(١) « وجوزته » الواو عاطفة ، جوز : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لجوز « مطلقاً » حال من المفعول به « في كل » جار ومجرور متعلق بجوز ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أنت » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « بالها » جار ومجرور متعلق بأنث « والذي » اسم موصول : مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله « وفره » في البيت الآتي « قد » حرف تحقيق ، وجملة « رخما » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « بحذفها » الجار والمجرور متعلق برخما في البيت السابق ، وحذف مضاف وها مضاف إليه « وفره » وفر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به لوفر « بعد » ظرف متعلق بوفر ، مبني على الضم في محل نصب « واحظلا » الواو عاطفة ، احظل : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ترخيم » مفعول به لاحظل ، وترخيم مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « من هذه » الجار والمجرور متعلق بقوله « خلا » الآتي « الها » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعمت له « قد » حرف تحقيق « خلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٣) « إلا » أداة استثناء « الرباعي » منصوب على الاستثناء « فإ » الفاء عاطفة ، =

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء ، أو لاً .

فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً ، أى : سواء كان علماً ، كـ « فَاطِمَةَ » أو غير علم ، كـ « جَارِيَةَ » زائلاً على ثلاثة أَحْرَفٍ كما مثل ، أو [غير زائد] على ثلاثة أَحْرَفٍ ، كـ « شاة » فتقول : « يَا فَاطِمَ ، وَيَا جَارِيَّ <sup>(١)</sup> ، وَيَا شَا » ومنه قولهم « يَا شَا أُذْجِنِي <sup>(٢)</sup> » ، [أى : أقيمي ] بحذف تاء التانيث للترخيم ، ولا يحدف منه بعد ذلك شيء آخر ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَجَوَّزَهُ » إلى قوله « بَمَدُّ » .

وأشار بقوله : « وَاحْظُلَاً — لِمَخ » إلى القسم الثاني ، وهو : ما ليس مؤنثاً بالهاء ، فذكر أنه لا يُرْخَمُ إلى [ بثلاثة ] بشروط :

الأول : أن يكون رُبَاعِيًّا فأكثر .

الثاني : أن يكون عَلَمًا .

الثالث : أن لا يكون مركباً : تركيب إضافة ، ولا إسناد .

وذلك كـ « مُثْمَنًا ، وَجَعْفَرِيًّا » ؛ فتقول : « يَا عُمَّ ، وَيَا جَعْفَ » .

وخرَجَ ما كان على ثلاثة أَحْرَفٍ ، كـ « زيد ، وعمرو » وما كان [ على أربعة أَحْرَفٍ ] غَيْرَ عَلَمٍ ، كـ « قائم ، وقاعد » ، وما رُكِّبَ تركيب إضافة كـ « مبد شمس » وما رُكِّبَ تركيب إسناد ، نحو : « شَابَ قَرْنَاهَا » ؛ فلا يُرْخَمُ شيء من هذه .

= ما : اسم موصول معطوف على الرباعي « فوق » ، ظرف مبنى على الضم في محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة الموصول « دون » ، ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعي ، ودون مضاف و « إضافة » مضاف إليه « وإسناد » معطوف على إضافة « ميم » ، نعمت لإسناد .

(١) ومن شواهد ترخيم « جارية » ، قول الشاعر :

جَارِيَّ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَيَّرِي وَإِشْفَاقِي حَلِّي يَمِيرِي

(٢) تقول : دجنت الشاة في البيت تدجن دجوناً — بوزن قعد يقعد قعوداً — إذا

أقامت فلم تبح ، وألقت فلم تسرح مع الغنم ، وشا : أصلها شاة ، فرخم بحذف التاء .

وأما ما رُكِبَ تركيب مزج فيرْخَمُ بحذف عجزه ، وهو مفهوم من كلام المصنف ؛  
لأنه لم يُخْرِجْهُ ؛ فتقول فيمن اسمه « ممدى كرب » : « بآ ممدى » .

\*\*\*

وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدًا لَيْنًا سَاكِنًا مُكْمَلًا<sup>(١)</sup>  
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا ، وَالْخَلْفُ - فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِيَهْمَا فَتَحْ - قُفِي<sup>(٢)</sup>

أى : يجب أن يُحْدَفَ مع الآخر ما قبله إن كان زائداً لَيْنًا ، أى : حرف لِينٍ ،  
سَاكِنًا ، رابعاً فصاعداً ، وذلك نحو « عُنْمَان ، وَمَنْصُور ، وَمِسْكِين » ؛ فتقول :  
« يَا عُنْمٌ وَيَا مَنْصُ ، وَيَا مِسْكٌ » ؛ فإن كان غير زائداً ، كخِطَار ، أو غير لِينٍ ،  
كقَمِطَرٍ ، أو غير ساكن ، كقَنْوَرٍ ، أو غير رابع كجَجِيدٍ - لم يميز حذْفُه ؛ فتقول :

(١) « ومع ، ظرف متعلق باحذف الآتى ، ومع مضاف و « الآخر » مضاف إليه  
« اخذف » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الذى » اسم موصول :  
مفعول به لاحذف ، وجملة « تلا » ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى  
لا محل لها صلة الذى « إن » شرطية « زيد » فعل ماض مبنى للجهول فعل الشرط ، ونائب  
الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى تلا « لينا » حال من نائب الفاعل  
« ساكناً » نعت لقوله لينا « مكملًا » نعت لقوله « لينا » أيضاً ، وفيه ضمير مستتر فاعله ،  
لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل .

(٢) « أربعة » مفعول به لمكمل فى البيت السابق « فصاعداً » الفاء عاطفة ، صاعداً :  
حال من فاعل فعل محذوف : أى فذهب عدد الحروف صاعداً « والخلف » مبتدأ « فى واو » ،  
جار ومجرور متعلق بالخلف « وياء » معطوف على واو « بهما » جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر مقدم « فتح » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لواو وياء  
« قفى » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى الخلف ، والجملة من قفى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ وهو قوله الخلف .

يَا مُخْتَاً ، [ وَيَا قِمَطَ ، ] وَيَا قَنَوَّ ، وَيَا مَجِي (١) .

وأما فِرْعَوْنُ ونحوه — وهو ما كان قبل واوه فتحة ، أو قبل يائه فتحة ، كقُرَيْشٍ — ففيه خلاف ؛ فذهب الفراء والجزمي أنهما يُعَامَلَانِ معاملة مُسَكِّينٍ ومنصور ؛ فتقول — عندهما — يَا فِرْعَ ، وَيَا غُرْنَ ، ومذهب غيرهما من النحويين عَدَمُ جواز ذلك ؛ فتقول — عندهم — يَا فِرْعَوَّ ، وَيَا غُرْنِي .

\*\*\*

وَالعَجَزَ أَخَذَفُ مِنْ مُرْكَبٍ ، وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرُو نَقَلَ (٢)

تَقَدَّمَ أَنَّ المَرْكَبَ تَرْكِيْبَ مَزْجٍ يُرْخَمُ ، وَذَكَرْنَا أَنَّ تَرْخِيمَهُ يَكُونُ بِحَذْفِ هِجْزِهِ ؛ فَتَقُولُ فِي « مَعْدَى كَرْبٍ » : يَا مَعْدَى ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّ المَرْكَبَ تَرْكِيْبَ إِسْنَادٍ لَا يُرْخَمُ ، وَذَكَرْنَا أَنَّهُ يَرْخَمُ قَلِيلاً ، وَأَنَّ عَمْرًا — يَعْنِي سَيْبُوهُ ، وَهَذَا اسْمُهُ ، وَكُنِيَّتُهُ : أَبُو بَشِيرٍ ، وَسَيْبُوهُ : أَمِّيَّةٌ — نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ سَيْبُوهُ

(١) ونظير ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه :

تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ المُرْكَمِ

أراد يا لميس ، لحذف السين ، ووفر ما بعدها من الحذف ، ومثله قول يزيد بن مخزم :

فَقُلْتُمْ : تَعَالَا يَا زَيْرِي بِنَ مُحَمَّدٍ ، قُلْتُ لَكُمْ : إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ

(٢) « والعجز ، مفعول مقدم لاحذف » احذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر

فيه وجوباً تقديره أنت « من مركب ، جار ومجرور متعلق باحذف » وقل ، فعل ماض

« ترخيم ، فاعل قل ، وترخيم مضاف و « جملة ، مضاف إليه » وذا ، اسم إشارة :

مبتدأ أول « عمرو ، مبتدأ ثان ، وجملة « نقل ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ

الثاني ، وجملة المبتدأ الثالث وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والمائد ضمير محذوف

كان أصله مفعولاً لنقل : أي وهذا عمرو نقله ، وعمرو : اسم سيبويه شيخ النحاة

كما سيقول الشارح .

في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز ، وفهم المصنفُ عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جَوَازَ ذلك ؛ فتقول في « تَأَبَّطَ شَرًّا » : « يَا تَأَبَّطَ » .

\* \* \*

وَإِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ (١)  
وَاجْمَلُهُ - إِنْ لَمْ تَتَوَخَّذْ وَقًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْمًا تَمًّا (٢)  
قُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي تَمُودَ : « يَا تَمُو » ، وَ « يَا تَمِي » عَلَى الثَّانِي بَيًّا (٣)

(١) « وإن ، شرطية « نويت ، نوى : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « بعد ، ظرف متعلق بنويت ، وبعد مضاف و « حذف ، مضاف إليه « ما ، اسم موصول : مفعول به لنويت ، وجملة « حذف ، الماضي المجنى للجهول ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فالباقي ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، الباقي : مفعول مقدم لاستعمل « استعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « بما ، جار ومجرور متعلق باستعمل « فيه ، جار ومجرور متعلق بألف الآتي « ألف ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بالياء .

(٢) « واجمله ، اجمل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لاجمل « إن ، شرطية « لم ، نافية جازمة « تنو « فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم فعل الشرط « مخذوفاً ، مفعول به لتنو « كما ، الكاف جارة ، ما : زائدة « لو ، مصدرية « كان ، فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « الباقي ، في البيت السابق « بالآخر ، جار ومجرور متعلق بقوله تماماً الآتي « وضما ، منصوب على نزع الخافض ، أو على التمييز « تما ، تم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل نصب خبر كان ، و « لو ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والكاف ومجرورها متعلق باجمله في أول البيت ، وهو في موضع نصب ، لأنه المفعول الثاني .

(٣) « فقل ، الفاء للتفريع ، قل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره =

يجوز في المرحّم لُفتان ؛ إحداهما : أن يُنَوَى المحذوفُ منه ، والثانية : أن لا يُنَوَى ، ويعبر عن الأولى بلفظة مَنْ ينتظر الحَرْفَ ، وعن الثانية بلفظة مَنْ لا ينتظر الحرف .

فإذا رَخَّخْتَ على لُفَّة مَنْ ينتظر تَرَكْتَ الباقيَ بعد الحذف على ما كان عليه : من حركة ، أو سكون ؛ فتقول في « جَمْفَرٍ » : « يَا جَمْفَ » وفي حَارِثٍ : « يَا حَارِ »<sup>(١)</sup> ، وفي قِمَطِرٍ : « يَا قِمِطُ » .

وإذا رَخَّخْتَ على لُفَّة مَنْ لا ينتظر عَامَلْتَ الآخِرَ بما يعَامَلُ به لو كان هو آخِرَ الكلمةِ وَضْعاً ؛ فَتَجَنَّبِيهِ على الضم ، وتعامله معاملةَ الاسمِ التامِّ : فتقول « يَا جَمْفُ » ، و« يَا حَارُ » ، و« يَا قِمِطُ » بضم الفاء والراء والطاء .

وتقول في « ثمود » على لُفَّة مَنْ ينتظر الحرف : « يَا ثَمُو » بواو ساكنة ، وعلى لُفَّة مَنْ لا ينتظر تقول : « يَا ثَمِي » فتقلب الواو ياء والضمة كسرة ؛ لأنك تعامله مُعَامَلَةَ الاسمِ التامِّ ، ولا يوجد اسمٌ معربٌ آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة .

\*\*\*

== أنت « على الأول ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل « قل ، أى : جارياً على الأول « فى ثبو ، جار ومجرور متعلق بقل « يا ثمو ، قصد لفظه : مفعول به لقل ، وهو مفعول القول « ويا ، حرف نداء « ثمي ، منادى مبني على ضم مقدر على آخره فى محل نصب ، وجملة النداء فى محل نصب مفعول قول محذوف لدلالة الأول عليه « على الثانى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل القول المحذوف « يا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « يا ثمي » .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ كَمْ يَلْقَاهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

وقول امرئ القيس بن حجر الكندى :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ

والتزم الأول في كُسلِمِهْ وَجَوَزِ الوَجْهَيْنِ فِي كَمَسَلَمَهْ (١)

إذا رُخِمَ ما فيه تاء التأنيث - لفرق بين المذكر والمؤنث ، كُسلِمِهْ - واجب ترخيمه على لفة من ينتظر الحرف ؛ فتقول : « يا مُسَلِّمٌ » بفتح الميم ، ولا يجوز ترخيمه على لفة من لا ينتظر [ الحرف ] ، فلا تقول : « يا مُسَلِّمٌ » - بضم الميم - لئلا يلتبس بنداء المذكر .

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق ، فبرُخِمَ على اللغتين ، فتقول في : « مَسَلَمَةٌ » عَلَمًا : « يا مُسَلِّمٌ » بفتح الميم وضمها .

\*\*\*

وَلِأَضْطِرَارِ رَخَّوْا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحَدَا (٢)

قد سبق أن الترخيم حذف أو آخر السكلم في النداء ، وقد يُحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء ، بشرط كونها صالحة للنداء ، كـ « أَحَدًا » ومنه قوله :

(١) « والتزم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الأول » مفعول به لا لئزم « في » حرف جر ، كسلة ، الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر نبي ، والجار والمجرور متعلق بالتزم ، والكاف الاسم مضاف ومسلبة : مضاف إليه « وجوز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الوجهين » مفعول به لجوز « في كسلة » مثل السابق .

(٢) « ولاضطرار ، الواو عاطفة ، لاضطرار : جار ومجرور متعلق بقوله « رخوا » الآتي « رخوا » فعل وفاعل « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما » الآتي ، ودون مضاف و « ندا » قصر للضرورة : مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لرخوا « لندا » جار ومجرور متعلق بصلح الآتي « يصلح » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « نحو » خبر مبتدأ محذوف : أي وذلك نحو ، ونحو مضاف و « أحدا » مضاف إليه .



٣١٦ — لَنِمَمَ الْفَتَى تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ  
طَرِيفُ بِنِّ مَالٍ كَلِيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ

أى : طريف بن مالك .

\*\*\*

٣١٦ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى .

اللغة : « تعشوا » ترى ناره من بعيد فتقصدهما « الخصر » بالتحريك — شدة البرد .  
المعنى : يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم ، وأنه يوقد النيران ليلا ليراها  
السائرون فيقصدوا نحوها ، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد ، وهو  
الوقت الذى يرض فيه الناس ويبخلون ، وهو إن فعل ذلك فى هذا الوقت فهو فى غيره  
أولى بأن يفعله .

الإعراب : « لنعم » اللام للتوكيد ، نعم : فعل ماضى دال على إنشاء المدح « الفتى »  
فاعل نعم « تعشوا » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة  
فى محل نصب حال من فاعل نعم « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بتعشوا ، وضوء  
مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف إليه « طريف »  
خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، أى هو طريف ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة « نعم الفتى »  
على ما تقدم فى إعراب المخصوص بالمدح أو النتم « ابن » نعت لطريف ، وابن  
مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك ، لحذف آخره ضرورة « ليلة » ظرف  
زمان متعلق بتعشوا ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » معطوف  
على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « مال » حيث رخم من غير أن يكون منادى ، مع اختصاص  
الترخيم فى اصطلاح النحاة بالمنادى ، وارتكب هذا للاضطرار إليه ، والذى سهل هذا  
صلاحية الاسم للتداء .

هذا ، وفى الشعر العربى حذف بعض الكلمة بكل حال ، وإن لم تكن صالحة  
للتداء ، للضرورة ، كحذف بعض الضمير ، وبعض الحرف ، وبعض الاسم المقرون بأل ، وكل  
هذه الأنواع لا تصلح للتداء ؛ فن ذلك قول لبيد بن ربيعة :

=

= دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِجِ فَأَبَانَ فِتْقَادَمَتْ ، فَالْحَبْسِ فَأَلْسُوبَانَ  
 أراد مدرس المنازل ، حذف حرفين من الكلمة ، ومثله قول العجاج وهو الشاهد  
 رقم ٢٦٢ السابق في إعمال اسم القاعل :

\* قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُزْقِ الْحَمِي \*

أراد الحمام ، فاقتطع بعض الكلمة للضرورة ، وأبقى بعضها ؛ لدلالة المبتدئ على المحذوف  
 منها ، وبنائها بناء يدوم ، وجبرها بالإضافة ، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية ، ومثله  
 قول خفاف بن ندبة السلمي :

كَنُوحِ رِيْشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّيْتَيْنِ عَصْفَ الْإِنْمِيدِ  
 أراد كَنُوحِي ، حذف الياء في الإضافة ضرورة ، تشبيها لها بها في حال الإفراد  
 والتنوين وحال الوقف ، ومنه قول النجاشي :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ أَسْقِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ  
 أراد ولكن اسقني ، حذف النون من « ولكن » لاجتماع الساكنين ، ضرورة ؛  
 ليستقيم له الوزن ، ولو أنه جاء به على الوجه المقيس في العربية لآبى النون وحركها بالكسر ؛  
 لينتخلص من التقاء الساكنين ، ولكنه شبهها بحروف المد واللين إذا سكنت وسكنت  
 ما بعدها ، ومثله قول مالك بن خريم الهمداني :

فَإِنْ يَلِكُ غَنَّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَمًا  
 أراد لنفسي ، — بإشباع هاء الضمير — حذف الياء ضرورة في الوصل تشبيها بها  
 في الوقف ، ومثل ذلك كثير في شعر العرب ، وهو — مع كثرته — باب لا يحتمله  
 إلا البحر ، وانظر ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١ في باب الموصول .

## الِإِخْتِصَاصُ

الِإِخْتِصَاصُ : كِنْدَاءُ دُونَ يَا

كَمَا « أَيُّهَا الْفَتَى » يَأْتِرُ « أَرْجُونِيَا » (١)

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ « أَيْ » تَلُو « أَل »

كَيْثَلٍ « نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مِنْ بَدَلٍ » (٢)

الاختصاص (٣) يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه :

(١) الاختصاص، مبتدأ « كنداء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « دون » ظرف متعلق بمحذوف نعت لنداء ، ودون مضاف و « يا » قصد لفظه : مضاف إليه « كأيا » ، الكاف جارة لقول محذوف — كما عرفت مراراً — وأى : مبنى على الضم في محل نصب بفعل واجب الحذف ، وها : حرف تفييه « الفتى » نعت لأى « ياتر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أيها ، وإثر مضاف ، و « أرجونيا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للجهول « ذا » اسم إشارة : نائب فاعل يرى « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل ، ودون مضاف و « أى » مضاف إليه « تلو » مفعول ثان ليرى ، وتلو مضاف و « أل » قصد لفظه : مضاف إليه « كئيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كئيل « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « العرب » مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « أسخى » خبر المبتدأ ، وأسخى مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، وجملة « بدل » من الفعل وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة .

(٣) لم يذكر الشارح — رحمه الله — تعريف الاختصاص ، ولا الباعث عليه ، فأما تعريفه فهو في اللغة مصدر « اختص فلان فلاناً بكذا » أى قصره عليه ، وهو في الاصطلاح « قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة ، يذكر بعده ، معمول =

أحدها : أنه لا يستعمل معه حَرْفُ نِدَاءٍ .

والثاني : أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء .

والثالث : أن تصاحبه الألف واللام .

وذلك كقولك : « أنا أفعلُ كذا أيها الرجلُ ، وَنَحْنُ العَرَبُ أسخى النَّاسِ » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لَا نُورَثُ ، مَا تَرَ كُنَاهُ صَدَقَةٌ » .

وهو منصوبٌ بفعل مضمر ، والتقدير : « أَحْصُ العَرَبَ ، وَأَحْصُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ » .

\* \* \*

= لاخص ، محذوفا وجوبا ، .

وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور :

الأول : الفخر ، نحو : « على أيها الكريم يعتمد » .

والثاني : التواضع ، نحو : « أنا أيها المبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله » .

والثالث : بيان المقصود بالضمير ، نحو : « نحن العرب أقرى الناس للضيف » ،

ومن شواهد قول الشاعر :

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةِ أَصْحَابِ الجَمَلِ      نَنْبِي ابنَ عَقَانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلِ  
وقد يكون منه :

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقِ نَمَشِي عَلَى النَّمَارِقِ

وذلك إذا نصبت « بنات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ، فإن رفعته كان خبرا للمبتدأ ،

ولم يكن من هذا الباب .

## التحذير، والإغراء

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوُهُ — نَصَبٌ مُحَذَّرٌ ، بِمَا اسْتِغَارَهُ وَجَبَ (١)  
 وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَ (٢)  
 إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ ، أَوْ التَّكْرَارِ ، كَ«الضَّيْفِ الضَّيْفِ يَأْذَا السَّارِي» (٣)

(١) «إيَّاك والشَّرَّ» قصد لفظه : مفعول مقدم على عامله — وهو قوله نصب —  
 ونحوه «الواو عاطفة ، نحو : معطوف على المفعول به ، ونحو مضاف والماء مضاف  
 إليه ، نصب ، فعل ماضٍ «محذَر» فاعل نصب «بما» جار ومجرور متعلق بنصب «استغاره»  
 استتار : مبتدأ ، واستتار مضاف والماء مضاف إليه ، وجملة «وجب» من الفعل والفاعل  
 المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى استتاره في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ  
 وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بالياء .

(٢) «ودون» ظرف متعلق بالنسب الآتي ، ودون مضاف و«عطف» مضاف  
 إليه «ذا» اسم إشارة : مفعول به مقدم لانسب «لإيَّا» جار ومجرور متعلق بالنسب  
 «السب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول  
 مبتدأ أول «سواء» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، وسوى مضاف  
 والضمير مضاف إليه «ستر» مبتدأ ثان ، وستر مضاف وفعل من «فعله» مضاف إليه ،  
 وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «لن» نافية ناصبة «يلزم» فعل مضارع منصوب  
 بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ستر فعله ، والألف للاطلاق، والجملة  
 من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل  
 رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) «إلا» أداة استثناء ملغاة «مع» ظرف يتعلق بيلزم في البيت السابق ، ومع  
 مضاف و«العطف» مضاف إليه «أو» عاطفة «التكرار» معطوف على العطف  
 «كالضيغ» الكاف جارة لقول محذوف ، الضيغ : منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره  
 احذر «الضيغ» توكيد للأول «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة : منادى مبني على ضم  
 مقدر في محل نصب «الساري» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .

التحذيرُ : تنبيه المخاطبِ على أمرٍ يجب الاحترازُ منه .

فإن كان بإياك وأخواته — وهو إياك ، وإياكم ، وإياكن — وجب إضمار الناصب : سواء وُجِدَ عطفٌ أم لا ؛ فمثاله مع العطف : « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » ف « إياك » : منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ وجوباً ، والتقدير : إياك أُحذِرُ ، ومثاله بدون العطف : « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا » أى : إياك من أن تفعل كذا .

وإن كان بغير « إياك » وأخواته — وهو المراد بقوله : « وَمَا سِوَاهُ » — فلا يجب إضمارُ الناصبِ ، إلا مع العطف ، كقولك : « مَازَ رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ » أى : يَا مَازِينَ قِ رَأْسُكَ وَأَحْذَرَ السَّيْفَ ، أو التكرار ، نحو : « الضَّيْفَمَ الضَّيْفَمَ » أى : احذر الضيفم ؛ فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمارُ الناصبِ وإظهاره ، نحو : « الأَسَدَ » أى : احذر الأسد ؛ فإن شئت أظهرت ، وإن شئت أضمرت .

\* \* \*

وَشَذَّ « إِيَّايَ » ، وَ « إِيَّاهُ » أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ<sup>(١)</sup>

حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطبِ ، وشذ مجيئه للمتكلم في قوله : « إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الأَرْنَابَ<sup>(٢)</sup> » وَأَشَدُّ مِنْهُ مَجِيئُهُ لِلغَائِبِ فِي قَوْلِهِ : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ

(١) شذ ، فعل ماضٍ « إِيَّايَ » مقصود لفظه : فاعل شذ « وإياه » مقصود لفظه أيضاً : مبتدأ « أشد » خبر المبتدأ « وعن سبيل » جار ومجرور متعلق بانتد الآي ، وسبيل مضاف ، و « القصد » مضاف إليه « من » اسم موصول : مبتدأ ، وجملة « قاس » و « فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة » وجملة « انتد » و « فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ » .

(٢) هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، وهو بتمامه « لتذك لكم الأسل والرماح ، وإيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الأَرْنَابَ » ويحذف : أى يرى بنحو حجر ، والأسل : كل مادق من الحديد كالسيف والسكين ، والرماح : جمع ربح ، وهو آلة من آلات الحرب معروفة ، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح ، وينهاهم أن يحذفوا الأرناب ونحوه بنحو حجر .

السئين فإيَّاه وإيَّا الشَّوابَّ»<sup>(١)</sup>، ولا يُقَّاس على شيء من ذلك .

\* \* \*

وَكَمَحَذَّرِ بِلَا إِيَّا اجْعَلَا

مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَضَّلَا<sup>(٢)</sup>

الإغراء هو : أمرُ المخاطب بلزوم ما يُحمَدُ [ به ] ، وهو كالتحذير : في أنه إن وُجِدَ عطفٌ أو تكرارٌ وجب إضمار ناصبه ، وإلَّا فلا ، ولا تستعمل فيه « إيا » .

فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك : « أَخَاكَ أَخَاكَ »<sup>(٣)</sup> ، وقولك « أَخَاكَ والإِحْسَانِ إِلَيْهِ ، أى : الزم أَخَاكَ .

ومثل ما لا يلزم معه الإضمار قولك : « أَخَاكَ » أى : الزم أَخَاكَ .

\* \* \*

(١) وقد ورد التحذير بضميرى المخاطب والغائب فى قول الشاعر :

فَلَا تَصْحَبْ أَخَا الْجُهْلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

(٢) « كمحذر ، جار ومجرور متعلق بقوله « اجعل » الآتى على أنه مفعوله الثانى « بلا إيا ، جار ومجرور متعلق باجعلا » اجعلا ، فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مغرى ، مفعول أول لاجعل » به ، جار ومجرور متعلق بمغرى « فى كل ، جار ومجرور متعلق باجعل ، وكل مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « قد ، حرف تحقيق ؛ وجمله « فصلا ، من الفعل المبني للجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاخٍ إِلَى التَّهْيِجِ بِغَيْرِ سِلَاحٍ

## أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

مَا نَابَ عَنْ فِعْلِ كَشْتَانَ وَصَهْ هُوَ اسْمٌ فِعْلِي ، وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهٌ (١)  
وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ ، كَمَا بِآمِينَ ، كَثُرٌ وَغَيْرُهُ كَمَا بِسَوِيٍّ ، وَهَيْهَاتَ ، نَزَرٌ (٢)

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ : أَلْفَاظٌ تَقُومُ مَقَامَ الْأَفْعَالِ : فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهَا ، وَفِي عَمَلِهَا ،  
وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ — وَهُوَ الْكَثِيرُ فِيهَا — كَمَهْ ، بِمَعْنَى الْكُفْفِ ، وَآمِينَ ،  
بِمَعْنَى اسْتَجِيبِ ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، كَشْتَانَ ، بِمَعْنَى افْتَرَقَ ، تَقُولُ :  
« شَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو » وَهَيْهَاتَ ، بِمَعْنَى بَعُدَ ، تَقُولُ : « هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ » (٣)

(١) « ما ، اسم موصول : مبتدأ أول « ناب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « عن فعل ، جار ومجرور  
متعلق بناب « كشتان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل ناب « وصه »  
محطوف على شتان « هو ، مبتدأ ثان « اسم ، خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني  
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، واسم مضاف و « فعل ، مضاف إليه « وكذا ،  
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أوه ، مبتدأ مؤخر « ومه ، محطوف على أوه ،  
وقد قصد لفظهما جميعاً .

(٢) « وما ، اسم موصول : مبتدأ « بمعنى « جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ،  
ومعنى مضاف و « فاعل ، مضاف إليه « كأمين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ  
محذوف ، أي وذلك كأمين « كثر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ — وهو « ما ،  
الموصولة — « وغيره ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء مضاف إليه « كوي ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي وذلك كوي « وهيات ، محطوف على  
وي « نزر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غيره ،  
والجملة في محل رفع خبر المبتدأ — وهو « غير ، — .

(٣) ومن ذلك قول جرير بن عطية :

قَهِيَّاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ يَدُ وَهَيْهَاتَ خِلَ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ



[ ومعناه : بَعْدَ ] ، وبمعنى المضارع ، كَأَوْهَ ، بمعنى أَوْجَعُ ، وَوَيْ ، بمعنى أَعْجَبُ (١) ، وكلاهما غَيْرُ مَقْيَسٍ .

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء : أنه ينقاس استعمالُ فَعَالٍ اسْمِ فِعْلٍ ، مبنياً على الكسر ، من كل فعل ثلاثي ؛ فتقول : ضَرَبَ [ زِيداً ] ، أَيْ أَضْرَبُ ، وَزَالَ ، أَيْ انزَلَ ، وَكَتَبَ ، أَيْ اكْتُبُ ، ولم يذكره المصنف هنا استثناءً بذكره هناك .

\*\*\*

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ (٢)  
كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرِينَ (٣)  
من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظَرْفٌ ، وما هو مجرور بحرف ، نحو :  
« عَلَيْكَ زِيداً ، أَيْ : الزَمَهُ ، وَ « إِلَيْكَ ، أَيْ : تَنَحَّ ، وَ « دُونَكَ زِيداً ،  
أَيْ : خُذْهُ .

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عدى بن زيد العبادي :

وَيْ ! كَأَنَّ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ بَيْشٍ عَيْشَ ضُرِّ  
(٢) والفعل ، مبتدأ أول « من أسماء » الجار والمجرور متعلق بحذوف خبر مقدم وأسماء مضاف والضمير مضاف إليه « عليك » ، قصد لفظه : مبتدأ ثانٍ تاجر عن خبره ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وهكذا » ، جار ومجرور متعلق بحذوف خبر مقدم « دونك » ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « مع » ، ظرف متعلق بحذوف حال ، ومع مضاف و « إليك » ، قصد لفظه أيضاً : مضاف إليه .  
(٣) « كذا » ، جار ومجرور متعلق بحذوف خبر مقدم « رويد » ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « بله » ، مطوف على رويد بماطف مقدر « ناصبين » ، حال من الضمير العائد إلى المبتدأ وما عطف عليه المستكن في الخبر « ويعملان » ، فعل مضارع ، وألف الاثنين فاعل « الخفض » ، مفعول به ليعملان « مصدرين » ، حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلاً .

ومنها : ما يستعمل مصدرًا واسمَ فعلٍ « كَرُويدَ ، وَبَلَهَ » .  
 فَإِنْ اجْرَى ما بعدهما فهما مصدران ، نحو « رُويدَ زَيْدٍ » ، أَيْ إِزْوَادَ زَيْدٍ ، أَيْ  
 إِسْمَالَهُ ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ ، وَ« بَلَهَ زَيْدٍ » <sup>(١)</sup> أَيْ : تَرَكَهُ .  
 وَإِنْ انْتَصَبَ ما بعدهما فهما اسما فعلٍ نحو : « رُويدَ زَيْدًا ، أَيْ أَمْرًا زَيْدًا ،  
 وَ« بَلَهَ عَمْرًا ، أَيْ أَتَرَكَهُ » .

\* \* \*

وَمَا لِمَا تُنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ هَا ، وَأَخْرَجَ مَا لَدِي فِيهِ الْعَمَلُ <sup>(٢)</sup>  
 أَيْ : يَثْبُتُ لِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَثْبُتُ لِمَا تُنُوبُ عَنْهُ مِنَ الْأَفْعَالِ .  
 فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ يَرْفَعُ فَقَطَّ كَانَ اسْمُ الْفِعْلِ كَذَلِكَ كَصَهَ : بِمَعْنَى  
 اسْكُتَ ، وَمَهْ : بِمَعْنَى اكْكُفْ ، وَهِيَاهُ زَيْدٌ : بِمَعْنَى بَعْدَ زَيْدٍ ؛ فَنَفِي « صَهَ »

(١) ومن ذلك قول كعب بن مالك :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَهَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ  
 يروى بنصب الألف على أن « بله » اسم فعل ، ويجرّه على أن « بله » مصدر مضاف  
 إلى مفعوله ، كقوله تعالى : ( فضرب الرقاب ) ، ومثله قول الآخر :

رُويدَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا نَدَى أُمَّهُمُ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَبَايِنُ

(٢) « ما » اسم موصول : مبتدأ « لما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة « ما »  
 الواقعة مبتدأ « تنوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى  
 بناء الأفعال ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلاً باللام « عنه » جار ومجرور  
 متعلق بـ « تنوب » من عمل ، بيان لما الموصولة الواقعة مبتدأ « لها » جار ومجرور متعلق  
 بمحذوف خبر المبتدأ « وأخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
 « ما » اسم موصول : مفعول به لأخر « لذي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم  
 « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله العمل الآن « العمل » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ  
 وخبره لا محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة مفعولاً به لأخر .

وَمَهُ « ضميران مستتران ، كما في اسكت واكفف ، وزيد : مرفوع بهيات كما ارتفع ببعد .

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسمُ الفعلِ كذلك ، كـ « دَرَاكَ زِيداً »  
أى : أَدْرَكُهُ ، و « ضَرَّابٍ عَمْرَأً » أى : أَضْرِبُهُ ، ففي « دَرَاكَ ، وَضَرَّابٍ »  
ضميران مستتران ، و « زِيداً ، وَعَمْرَأً » منصوبان بهما .

وأشار بقوله : « وَأَخَّرَ مَا لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ » إلى أن معمولَ اسمِ الفعلِ يجب تأخيرُه عنه ؛ فتقول : « دَرَاكَ زِيداً » ولا يجوز تقديمه عليه ؛ فلا تقول : « زِيداً دَرَاكَ » وهذا بخلاف الفعل ؛ إذ يجوز « زِيداً أَدْرَكَ »<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وَإِحْكَمُ بِنَيْسِكِرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنٌ<sup>(٢)</sup>  
الدليلُ على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لتحقاق التنوين لها ؛ فتقول في صَهْ : صَهٍ ،  
وفي حَيْهَلٍ : حَيْهَلًا ، فيلحقها التنوينُ للدلالة على التنكير ؛ فما نون منها كان نكرة ،  
وما لم يُنَوَّنْ كان معرفة .

\*\*\*

(١) السر في ذلك أن أسماء الأفعال إنما عملت بالحل على الأفعال التي تدل أسماء الأفعال على معانيها ، ولم تعمل بالأصالة ، فكانت عوامل ضعيفة ، وقد علمت مرارا أن العامل الضعيف لا يتصرف في معموله بتقديمه عليه .

(٢) « وإحكم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » بالتنكير ، جار ومجرور متعلق بإحكم ، وتنكير مضاف و الذي ، اسم موصول : مضاف إليه « ينون » فعل مضارع مبنى للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذي « منها » جار ومجرور متعلق بقوله « ينون ، السابق » وتعريف ، مبتدأ ، وتعريف مضاف ، وسوى من سواه مضاف إليه ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « بين » خبر المبتدأ .

وَمَا بِهِ خُوْطَبٍ مَا لَا يَفْعَلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ<sup>(١)</sup>  
كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً ، كَقَبْ ، وَالزَّمْ بِنَاءِ النَّوْعَيْنِ فَهَوَّ قَدْ وَجَبَ<sup>(٢)</sup>

أسماء الأصوات : ألقاظ استعمت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها ، دالة على خطاب ما لا يَفْعَلُ ، أو على حكاية صوت من الأصوات ؛ فالأول كقولك : مَلَأَ : لَزَجِرَ الخليل ، وَعَدَسَ : لَزَجِرَ البغل<sup>(٣)</sup> ، والثاني كَقَبْ : لوقوع السيف ، يَغَاقِ : للغراب .

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « خطوب » ، الآتي « خطوب » فعل ماض مبنى للجھول « ما » اسم موصول : نائب فاعل خطوب والجملة من خطوب ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الأول « لا » نافية « يعقل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة نائب فاعل ، والجملة من لا يعقل وفاعله لا محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة نائب فاعل « من مشبه » جار ومجرور بيان لما الموصولة الأولى ، ومثبه مضاف واسم من « اسم الفعل » مضاف إليه ، واسم مضاف والفعل مضاف إليه « صوتاً » مفعول ثانٍ ليجعل تقدم عليه « يجعل » فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وهو مفعوله الأول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة الواقعة في أول البيت .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذي » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « أجدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من أجدى وفاعله لا محل لها صلة « حكاية » مفعول به لأجدى « كقب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أي وذلك كأن كقب « الزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » قصر للضرورة : مفسول به لازم ، وبنا مضاف و« النوعين » مضاف إليه « فهو » الفاء للتعليل ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « قد » حرف تحقيق « وجب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير الواقع مبتدأ والمسكني به عن بناء النوعين ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو الضمير المنفصل .

(٣) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو يزيد بن مفرغ الحميري :

وأشار بقوله : «وازم بنا النوعين» إلى أن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات كلها مبنية ، وقد سبق في باب المعرب والمبني أن أسماء الأفعال مبنية لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر ، حيث قال « وكتيابة عن الفعل بلا تأثر » وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال .

\*\*\*

= عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْنِكَ إِمَارَةٌ أَمِنَتْ ، وَهَذَا تَحْمِيلٌ طَلِيقٌ  
وربما سموا الفرس نفسها عدساً ، وحيث أن تأثر فيه العوامل ، لأنه علم كما في قول الراجز :

إِذَا سَحَلْتُ زِيَّتِي عَلَى عَدَسٍ فَلَا أُبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ  
ومن أسماء الأصوات قولهم للحجار دساً ، إذا دعوه للشرب ، وفي مثل من أمثالهم  
« قرب الحجار من الردهة ولا تقل له ساً ، والردهة : نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء ،  
وقال الشاعر في صفة امرأة :

لَمْ تَذَرِ مَاسًا لِلْحَمِيرِ ، وَلَمْ تَنْضَرِبِ بِكَفِّ مَحَابِطِ السَّلْمِ

## نوناً التوكيد

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ، هُمَا كَنُوتِيْ اُذْهَبْنَ وَاقْصِدْنَهُمَا<sup>(١)</sup>  
 أَيْ يَلْحَقُ الْفِعْلَ لِلتَّوْكِيدِ نُونَانِ : إِحْدَاهُمَا ثَقِيلَةٌ ، كـ « اُذْهَبْنَ » ، وَالْأُخْرَى  
 خَفِيفَةٌ كـ « اَقْصِدْنَهُمَا » ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( لِيُذْجَبْنَ وَيَلِيَكُونَنَّ مِنْ  
 الصَّاعِرِينَ ) .

\* \* \*

يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا<sup>(٢)</sup>  
 أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ « مَا ، وَمَ » ، وَبَعْدَ « لَا »<sup>(٣)</sup>

(١) « للفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «توكيد» ، مبتدأ مؤخر  
 « بنونين » ، جار ومجرور متعلق بتوكيد ، أو بمحذوف صفة له « هما » ، مبتدأ « كنوتين » ،  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة في محل جر صفة لنونين ، ونونى مضاف  
 و « اذهن » ، قصد لفظه : مضاف إليه «واقصدنهما» ، قصد لفظه أيضاً : معطوف على اذهن .  
 (٢) « يؤكدان » ، فعل مضارع ، وألف الاثنتين العائدة على « نونين » ، فاعل « افعل » ،  
 قصد لفظه : مفعول به ليؤكد « ويفعل » ، معطوف على افعل « آتيا » ، حال من يفعل ، وفيه  
 ضمير مستتر فاعل « ذا » ، حال من الضمير المستتر في « آتيا » ، وذا مضاف و « طلب » ، مضاف  
 إليه « أو » ، عاطفة « شرطاً » ، معطوف على ذا طلب « إما » ، قصد لفظه : مفعول مقدم لقوله  
 تاليا الآتي « تاليا » ، نعمت لقوله « شرطاً » .

(٣) « أو » ، عاطفة « مثبتاً » ، معطوف على قوله « شرطاً » ، نى البيت السابق « فى قسم » ،  
 جار ومجرور متعلق بقوله : « مثبتاً » ، السابق « مستقبلاً » ، حال من الضمير المستتر فى « مثبتاً » ،  
 السابق « قل » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التوكيد  
 « بعد » ، ظرف متعلق بقل ، و« بعد مضاف و « ما » ، قصد لفظه : مضاف إليه « ولم » ،  
 معطوف على ما ، و« بعد » ، الواو عاطفة ، بعد : ظرف معطوف على بعد السابق ، و« بعد مضاف  
 و « لا » ، قصد لفظه : مضاف إليه .

وَعَسِرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا  
وَأَخِيرَ الْمُؤَكَّدِ أَفْتَحْ كَابِرُزَا<sup>(١)</sup>

أى : تَلَحُّقُ نونا التوكيدِ فعلِ الأمرِ ، نحو : « أَضْرِبَنَّ زَيْدًا » والفعلِ المضارعِ المستقبلِ الدالِّ على طلب ، نحو : « لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَلَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَهَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا » والواقعِ شرطًا بعد « إِنْ » المؤكِّدة ؛ « مَا » نحو : « إِمَّا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَضْرِبُهُ » ومنه قوله تعالى : ( فَإِمَّا تَثَقَفَنَّاهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ ) ، أو الواقعِ جوابِ قسمٍ مثبتًا مستقبلاً ، نحو : « وَاللَّهِ لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا » .

فإن لم يكن مثبتًا لم يؤكَّدْ بالنون ، نحو : « وَاللَّهِ لَا تَفْعَلُ كَذَا » وكذا إن كان حالاً ، نحو : « وَاللَّهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ الْآنَ » .

وقلَّ دخولُ النونِ في الفعلِ المضارعِ الواقعِ بعد « ما » الزائدة التي لا تصحب « إِنْ » نحو : « بَعِيْنِ مَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا<sup>(٢)</sup> » والواقعِ بعد « لم » كقوله :

(١) و « غير ، الواو عاطفة ، غير : معطوف على « لا » ، في البيت السابق ، وغير مضاف و « إما ، قصد لفظه : مضاف إليه « من طوالب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « غير إما ، السابق ، وطوالب مضاف و « الجزا ، قصر للضرورة : مضاف إليه و « وآخر ، مفعول به مقدم لافتح ، وآخر مضاف و « المؤكِّد ، مضاف إليه « افتح ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كابرزا » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، ابرزا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ( الميداني ٧٨/١ بولاق ، وهو المثل رقم ٤٩٤ في مجمع الأمثال بتحقيقنا ) ومعناه اعمل كما ترى أنظر إليك ، ويضرب في الحث على ترك التواني ، و « ما ، زائدة للتوكيد .

٣١٧ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَبْلُغَا شَيْخًا عَلَى صُكْرٍ سِيءٍ مُّمَمَّا  
والواقع بعد « لا » النافية كقوله تعالى : ( وَأَتَقُوا فِتْنَةَ الَّذِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا  
مِنْكُمْ خَاصَّةً ) .

والواقع بعد غير « إِمَّا » من أدوات الشرط كقوله :

٣١٧ - البيت لأبي الصعاء مساور بن هند ، العيسى ، وهو شاعر مخضرم ، وقبلة :  
وَقَدْ حَلَبْنَا حَيْثُ كَانَتْ قُبَاً مَثْنَى الْوِطَابِ وَالْوِطَابَ الزُّمَامَا  
\* وَفِعْمًا يُسَكِّنِي نُمَالًا قَشْعَمًا \*

اللغة : « قبا » جمع قائمة على غير قياس ، وقياسه قوم كصوم ونوم « مثنى الوطاب »  
مفعول به لحلبن على تقدير مضاف محذوف ، وأصله : ملء مثنى الوطاب ، والمثنى معناه  
هنا المكررة ، والوطاب : جمع وطب - بفتح فسكون - وهو سقاء اللبن خاصة « الزمما »  
بضم الزاي وتشديد الميم - جمع زام ، مأخوذ من « زم القرية » أى ملامها « قما » بكسر  
القاف وفتح الميم - آلة تجعل في فم السقاء ونحوه ويصب فيها اللبن « نمالا » بضم التاء المثناة -  
الرغوة « قشعما » ضمنا عظيما ، قاله أبو زيد في نوادره ، والضمير المتصل في « يحسبه » يعود  
إلى القمع الذى امتلأ بالثمال .

المعنى : شبه القمع والرغوة التى تعلوه بشيخ معمم جالس على كرسى ، وقد أخطأ الأعلام  
- وتبعه كثير من شراح الشواهد - حيث قال : وصف جبلا قد عمه الخصب وحفه  
النبات وعلاه ، لجعله كشيخ مزمل فى ثيابه معصب بعمامته ، ا هـ ، وسبب هذا الخطأ عدم  
الإطلاع على ما يتقدم الشاهد من الآيات .

الإعراب : « يحسبه » يحسب : فعل مضارع ، والهاء مفعول أول « الجاهل » فاعل  
يحسب « ما » مصدرية « لم » نافية جازمة « يعلما » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون  
التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف فى محل جزم « شيخا » مفعول ثانٍ ليحسب « على كرسيه »  
الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد  
إلى شيخ مضاف إليه « معما » صفة ثانية لشيخا .

الشاهد فيه : قوله « لم يعلما » حيث أكد الفعل المضارع المنفى لم ، وأصله « ما لم يعلبن »  
فقلبت النون ألفا للوقف ، وذلك التوكيد عند سيديويه مما لا يجوز إلا للضرورة .



\* مَنْ نَثَقَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ \*

٣١٨ — هذا صدر بيت لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي ، والبيت بكاله من أبيات ثرئ بها أباه ، وكان المنتشر بن وهب الباهلي يغاور أهل اليمن فقتل مرة ، وهي :

إِنَّا وَبَاهِلَةٌ بِنَ أَعْصَرَ يَبْنِنَا دَاءَ الضَّرَائِرِ بَغْضَةً وَتَقَافِي  
مَنْ نَثَقَنْ مِنْهُمْ . . . . . أبدأ ، وَقَتْلُ بَنِي إِقْتِيْبِهِ شَافِي  
ذَهَبَتْ قُتَيْبَةُ فِي الْقَاءِ بِفَارِسٍ لَا طَائِشٍ رَعِشٍ وَلَا وَقَافٍ

اللغة : « باهلة » هي بنت صعب بن سعد العشيرة ، من مذحج ، تزوجت مالك بن أعصر . ثم تزوجت بعده ابنه معن بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان ، الضرائر ، جمع ضرة — بفتح الضاد — وضرة المرأة : امرأة زوجها ، وهذا الجمع لهذا المفرد نادر لا يكاد يوجد له نظير ، وداء الضرائر : التباغض والتضارب « بغضة » بكسر الباء — ومثله في المعنى البغضاء — شدة الكراهية والبغض « تقافي » مأخوذ من فتيته : أي ضربت ففاه « نثقن » بنون المضارعة — أي ندركه ، ونظفر به ، ونأخذه ، ويروى « من يثقن منهم » ويجب على هذا بناء الفعل للجهول « آيب » راجع ، وروى :

\* مَنْ يَنْتَقُوا مِنَّا فَلَيْسَ بِوَائِلٍ \*

« ووائل » أي : ملتحج ، أو ناج ، طائش ، متحير « رعش » مرتعش من الخوف « وقاف » هو الذي لا يبارز العدو جناً .

الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « نثقن » فعل مضارع فعل الشرط ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « منهم » جار ومجرور متعلق بنثقن « فليس » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « بأيب » الباء زائدة ، آيب : خبر ليس منصوب بصفة مقدرة ، والجملة في محل جزم =

وأشار المصنف بقوله : « وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدَ افْتِاحَ » إلى أن الفعل المُؤَكَّدَ بالنون يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ إِنْ لَمْ تَلِهْ أَلِفُ الضَّمِيرِ ، أَوْ يَأْوُهُ ، أَوْ وَاوُهُ ، نَحْوُ : « اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَاقْتُلَنَّ عَمْرًا » .

\*\*\*

وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ يِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا<sup>(١)</sup>  
وَالْمُضْمَرَ أَحْذِفْنَهُ إِلَّا الْأَلِفَ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ<sup>(٢)</sup>

= جواب الشرط ، وجملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معاً في محل رفع خبر المبتدأ ، على خلاف في ذلك مشهور نهنا عليه وعلى اختيارنا مراراً .

الشاهد فيه : قوله « من تثقفن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تقدم على المضارع « ما » الزائدة المؤكدة لإن الشرطية ، وهذا التوكيد ضرورة من ضرورات الشعر عند سيويه .

(١) « وأشكله » اشكل : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « قبل » ظرف متعلق بأشكله . وقبل مضاف و « مضمر » مضاف إليه « لين » نعمت لمضمر « يما » جار ومجرور متعلق بأشكله « جانس » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلاً بالباء « من تحرك » جار ومجرور متعلق بقوله جانس « قد » حرف تحقيق « علما » علم : فعل ماض هينى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحرك ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل جر صفة لتحرك .

(٢) « والمضمر » مفعول به لفعل محذوف يقسره ما بعده ، أى احذف المضمر و احذفه ، احذف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة « إلا » أداة استثناء « الألف » منصوب على الاستثناء من المضمر « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع تام ، فعل الشرط « في آخر » جار ومجرور متعلق ب« يكن » ، وآخر مضاف و « الفعل » مضاف إليه « ألف » فاعل يكن .

فَاجَعَهُ مِنْهُ - رَافِعاً ، غَيْرَ أَلِيَا  
 وَالْوَاوِ - يَاءٌ ، كَأَنَّ مَيْنَ سَفِيحاً<sup>(١)</sup>  
 وَأَحَذِفُهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ ، وَفِي  
 وَاوٍ وَيَا -- شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي<sup>(٢)</sup>  
 نَحْوُ «أَخْشَيْنَ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ ، وَ«يَا  
 قَوْمِ أَخْشَوْنِ» وَأَضْمَمُ ، وَقَيْنَ مُسَوِيًّا<sup>(٣)</sup>

(١) «فاجعه» الفاء واقعة في جواب الشرط ، واجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول ، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «منه» جار ومجرور متعلق باجمل «رافعاً» حال من الهاء في «منه» وفي رافع ضمير مستتر فاعله «غير» مفعول به لرافع ، وغير مضاف و«اليا» مضاف إليه ، والواو ، معطوف على اليا «ياء» مفعول ثانٍ لاجعل «كاسعين» الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق غير مرة ، وجملة «اسعين معيا» مقول ذلك القول المحذوف .

(٢) «واحذفه» الواو عاطفة ، احذف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «من رافع» جار ومجرور متعلق باحذفه ، ورافع مضاف و«هاتين» اسم إشارة : مضاف إليه «وفي واو» جار ومجرور متعلق بقفي الآتي «وياء» معطوف على واو «شكل» مبتدأ «مجانس» نعت له «قفي» فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل مجانس ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله شكل .

(٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو «أخشين» فعل أمر مبني على حذف النون ، و«ياء المؤنثة المخاطبة فاعل» مبني على السكون في محل رفع ، وتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والنون للتوكيد «يا هند» يا : حرف نداء ، هند : منادى مبني على الضم في محل نصب «بالكسر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أخشين «ويا» الواو حرف عطف : يا : حرف نداء «قوم» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للاستغناء عنها بالكسرة «أخشون» فعل أمر ، وواو الجماعه فاعل ، والنون للتوكيد «واضم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقس» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «مسويًا» حال من الضمير المستتر في «قس» .

الفعل المؤكد بالنون : إن اتَّصَلَ به ألفُ اثْنَيْنِ ، أو واوُ جمع ، أو ياء مخاطبةٍ —  
حُرِّكَ ما قبل الألف بالفتح ، وما قبل الواو بالضم ، وما قبل الياء بالكسر .

وَيُحْدَفُ الضمير إن كان واوًا أو ياءً ، ويبقى إن كان ألفًا ؛ فتقول : « يَا زَيْدَانِ  
هَلْ تُضْرِبَانِ » ، ويا زيدون هل تُضْرِبُنِ ، ويا هندُ هل تُضْرِبِينَ » ، والأصل :  
هل تُضْرِبَانِ ، وهل تُضْرِبُونِ ، وهل تُضْرِبِينَ ، فَحُدِفَتِ النونُ لتوالي الأمثال ،  
ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ؛ فصار « هل تُضْرِبُنِ » ، وهل تُضْرِبِينَ »  
ولم تحذف الألف لخلقتها ؛ فصار « هل تُضْرِبَانِ » ، وبقيت الضمة دالة على الواو ،  
والكسرة دالة على الياء .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحًا .

فإن كان معطلا : فإما أن يكون آخره ألفًا ، أو واوًا ، أو ياءً .

فإن كان آخره واوًا أو ياءً حُدِفَتِ لأجل واو الضمير أو يائه ، وضمَّ ما بقي قبل  
واو الضمير ، وكسِر ما بقي قبل ياء الضمير ؛ فتقول : « يا زيدون هل تَنْزُونَ ،  
وهل تَرْمُونَ ، ويا هند هل تَنْزِينَ ، وهل تَرْمِينَ » .

فإذا أخلخته نون التوكيد فعملت به ما عملت بالصحيح : فتحذف نون الرفع ، وواو  
الضمير أو ياءه ؛ فتقول : « يا زيدون هل تَنْزُنُ ، وهل تَرْمُنُ ، ويا هند هل تَنْزِنُ ،  
وهل تَرْمِنُ » هذا إن أسند إلى الواو والياء .

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره ، وبقيت الألف ، وشكل ما قبلها بحركة  
تجانس الألف — وهي الفتحة — فتقول : « هل تَنْزُوانُ ، وهل تَرْمِيانُ » .

وإن كان آخر الفعل ألفًا : فإن رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواو والياء — كالألف والضمير  
المتدرج — أجهت الألف التي في آخر الفعل ياءً ، وفتحت ، نحو : « اسْمِيانُ ، وهل  
تَسْمِيانُ ، واسْمِينُ يا زيدُ » .

وإن رفع واواً أو ياء حُذِفَت الألفُ ، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها ، وضمَّتِ  
الواو ، وكسرت الياء ؛ فتقول ، « يا زيدونَ أَخْشُونُ » ، ويا هندَ أَخْشَيْنَ » .

هذا إن لحقته نونُ التوكيدِ ، وإن لم تلحقه لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء  
بل تسكنهما ؛ فتقول : « يا زيدونَ هَلْ تَخْشُونُ » ، ويا هندَ هَلْ تَخْشَيْنَ ، ويا زيدونَ  
أَخْشُوا ، ويا هندَ أَخْشِي » .

\*\*\*

وَلَمْ تَقَعِ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ ، وَكَسْرُهَا أَلْفٌ<sup>(١)</sup>

لا تقع نونُ التوكيدِ الخفيفة بعد الألف ؛ فلا تقول : اضْرِبْ بَانَ<sup>(٢)</sup> »  
بنون مخففة ، بل يجب التشديد ؛ فتقول : « اضْرِبْ بَانَ » بنون مشددة مكسورة

(١) « ولم » نافية جازمة ، تقع ، فعل مضارع مجزوم بلم « خفيفة » بالرفع : فاعل  
تقع ، أو بالنصب حال من ضمير مستتر في تقع هو فاعله « بعد » ظرف متعلق بتقع ، وبعد  
مضاف و « الألف » مضاف إليه « لكن » حرف عطف « شديدة » معطوف على خفيفة  
يرتفع إذا رفعته وينصب إذا نصبته « وكسرها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، كسر :  
مبتدأ ، وكسر مضاف وها : مضاف إليه « ألف » فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسرها ، والجملة من ألف ونائب فاعله في محل  
رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله كسرها .

(٢) أنت تعلم أنه لا يجوز في العربية أن يتجاور حرفان ساكنان ، إلا إذا كان الأول  
منهما حرف لين والثاني منها مدغماً في مثله ، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف  
تجاور ساكنان من غير استيفاء شرط جوازه ، فلماذا امتنعوا منه ، فإن كانت نون التوكيد  
تتمة فقد كل شرط جواز التقاء الساكنين فلماذا جاز .

خلاقاً ليونس ؛ فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ، ويجب عنده كسرها .

\*\*\*

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا<sup>(١)</sup>

إذا أكد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف ، كراهية توالي الأمثال ، فقول : « أضربنَّان » بنون مشددة مكسورة قبلها ألف .

\*\*\*

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٍ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ<sup>(٢)</sup>

(١) « وألفاً ، مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله : « زد ، الآتي « زد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قبلها ، قبل : ظرف متعلق بزد ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « مؤكداً ، حال من الضمير المستتر في زد ، وفي مؤكداً ضمير مستتر هو فاعله « فعلاً ، مفعول به لمؤكد « إلى نون ، جار ومجرور متعلق بقوله : « أسند ، الآتي ، ونون مضاف ، و « الإناث » مضاف إليه « أسندا ، أسند : فعل ماض مبني للجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً هو نائب فاعله ، والآف للاطلاق ، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل نصب صفة لقوله « فعلاً .

(٢) « واحذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « خفيفة ، مفعول به لاحذف « لساكين ، جار ومجرور متعلق باحذف « ردف ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن ، والجملة من ردف وفاعله في محل جر صفة لساكين « وبعد ، ظرف متعلق باحذف ، وبعد مضاف و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف و « فتحة ، مضاف إليه « إذا ، ظرف متعلق باحذف « تقف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر بإضافة « إذا ، إليه .

وَأَزْدُدُ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمًا<sup>(١)</sup>  
 وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفًا وَقَفًا ، كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ : قَفًا<sup>(٢)</sup>  
 إذا ولي الفعل المؤكّد بالنون الخفيفة ساكنٌ ، وجب حذف النون لالتقاء  
 الساكنين ، فتقول : « أَضْرِبَ الرَّجُلَ » بفتح الباء<sup>(٣)</sup> ، والأصل « أَضْرَبَنَّ »

(١) « وازدد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إذا » ظرف زمان متعلق بازدد « حذفها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « في الوقف » جار ومجرور متعلق بازدد « ما » اسم موصول : مفعول به لازدد « من أجلها » في الوصل ، الجاران والمجروران متعلقان بقوله : « عدما » الآتي « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « عدما » عدم : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة « ما » الموصولة الواقعة مفعولاً به لازدد .

(٢) « وأبدلناها » أ بدل : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وما : مفعول أول لأبدل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعد » ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و « فتح » مضاف إليه « ألفاً » مفعول ثان لأبدل « وقفا » حال من فاعل أ بدل على التأويل بواقف ، أو منصوب بنزع الخافض : أي في الوقف « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأنك تقولك : « في قفن » جار ومجرور متعلق بقول « قفا » قصد لفظه : مقول القول .

(٣) قد ورد حذف نون التوكيد الخفيفة من غير أن يكون تاليها ساكناً ، كقوله :  
 أَضْرِبْ عَنَّا الْهُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسِّيفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ =  
 وكقول الآخر ، وأنشده الجاحظ في البيان :

\* كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تَذَكَّرَا \*

حذفت نون التوكيد للملافة الساكن — وهو لام التعريف — ومنه قوله :

٣١٩ — لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

٣١٩ — البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي ، أوردها القالي في أماليه عن ابن دريد عن ابن الأنباري عن ثعلب ، قال : قال ثعلب : بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدمر طويل ، وأولها :

يَكُلُّ مَمَّ مِّنَ الْمُمومِ سَعِيَّةٌ وَالسُّنِيُّ وَالصَّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

اللغة : « المسى ، ضم الميم أو كسرهما ، وسكون السين — اسم من الإسماء ، وهو الدخول في المساء « الصبح ، اسم من الإصباح ، وهو الدخول في الصباح ، قلما الجوهري واستشهد بهذا البيت « لاتين ، من الإهانة ، وهي : الإيقاع في الهون — بضم الهاء — والهوان — بفتحها — وهو بمعنى الذل والحقارة « تركع ، تخضع ، وتذل ، وتغاد .

الإغراب : « لا ، ناهية « تهن ، فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها — وهو لام التعريف في الفقير — وأصل هذا الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده « تهن ، فلما دخل الجازم حذفت الياء تخلصاً من التقاء الساكنين فصار « لاتين ، فلما أريد التأكيد رجعت الياء ، لأن آخره سيكون متبياً على الفتح ؛ فصار « لاتينين ، فلما وقع الساكن بعده حذفت نون التوكيد « الفقير ، مفعول به لتهن « علك ، عل : حرف ترج ونصب ، والسكاف اسمه « أن ، مصدرية « تركع ، فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة خبر « عل ، السابق « يوماً ، ظرف زمان متعلق بتركع « والدهر ، الواو الواو الحال ، الدهر : مبتدأ « قد ، حرف تحقيق « رفعه ، رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ أو خبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في « تركع ، .

الشاهد فيه : قوله « لاتين ، حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة لتخلص من ==



وكذلك تُحذفُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ في الوقف ، إذا وقعت بعد غير فتحة  
 — أى بعد ضمة أو كسرة — وِرْدُ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نون التوكيد ؛  
 فتقول في : « اضْرِبْ يَزِيدُونَ » إذا وقعت على الفعل : اضْرِبُوا ، وفي : « اضْرِبْ  
 يَا هِنْدُ » : اضْرِبِي ؛ فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وتردُّ الواو التي حذفت  
 لأجل نون التوكيد ، وكذلك الياء .

فإن وقعت نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعد فتحةٍ أبدلت النونُ في الوقف [أيضاً]  
 ألياً : فتقول في « اضْرِبْ يَزِيدُ » : اضْرِبْ .

\*\*\*

---

== التفاء الساكنين ، وقد أبى الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة ،  
 وبما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التي تحذف للجازم ، وهي لا تعود إلا عند  
 التوكيد

وقد رواه الجاحظ في البيان والتبيين : • لا تحقرن الفقير . . . إلخ •  
 ورواه غيره : • ولا تعاد الفقير • وعلى هاتين الروايتين لاشاهد في البيت لما نحن فيه :

## مَالًا يَنْصَرِفُ

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكَنًا (١)  
 الاسم إن أشبه الحرف سمي مبنياً ، وغير متمكن ، وإن لم يشبه الحرف سمي  
 مُعْرَبًا ، ومتمكناً .

ثم العَرَبُ على قسمين :

أحدهما : ما أشبه الفعل ، ويسمى غير منصرف ، ومتمكناً غير أَمْكَنَ .

والثاني : ما لم يشبه الفعل ، ويسمى منصرفاً ، ومتمكناً أَمْكَنَ .

وَعَلَامَةُ الْمَنْصَرِفِ : أَنْ يَجْرَأَ بِالْكَسْرِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْإِضَافَةِ ، وَبِدُونِهَا  
 وَأَنْ يَدْخُلَهُ الصَّرْفُ — وَهُوَ التَّنْوِينُ [ الَّذِي ] لغير مقابلة أو تعويض ، الدالُّ على مَعْنَى  
 يَسْتَحِقُّ بِهِ الْأِسْمُ أَنْ يَسْمَى أَمْكَنًا ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ عَدَمُ شَبْهِهِ الْفِعْلَ — نَحْوُ :  
 « مَرَرْتُ بِغُلَامٍ ، وَغُلَامٍ زَيْدٍ ، وَالغُلَامِ » .

واحترز بقوله « لغير مقابلة » من تنوين « أَذْرِعَاتٍ » ونحوه ؛ فإنه تنوين جمع  
 المؤنث السالم ، وهو يصحب غير المنصرف : كَأَذْرِعَاتٍ ، وَهِنْدَاتٍ — عَمَّ امْرَأَةٌ —  
 وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي تَسْمِيَةِ تَنْوِينِ الْمَقَابِلَةِ .

واحترز بقوله « أو تعويض » من تنوين « جَوَارِيٍّ ، وَغَوَاشِيٍّ » ونحوها ؛ فإنه  
 عَوَاضٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَالتَّقْدِيرُ : جَوَارِيٍّ ، وَغَوَاشِيٍّ ، وَهُوَ يَصْحَبُ غَيْرَ الْمَنْصَرِفِ ،

(١) ، الصَّرْفُ ، مبتدأ « تنوين » خبر المبتدأ « أتى » ، فعل هاض ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه جوازاً هو يعود إلى تنوين ، والجملة في محل رفع صفة لتنوين « مبيناً » حال من الضمير  
 المستتر في أتى . وفي مبين ضمير مستتر جوازاً هو فاعله « معنى » مفعول به لمبينا « به »  
 جار ومجرور متعلق ببيكون الآتي « يكون » فعل مضارع ناقص « الاسم » اسم يكون « أَمْكَنًا »  
 خبر يكون . والجملة من يكون واسمه وخبره في محل نصب صفة لمعنى .

كهدين المتأينين ، وأما المنصرف (١) فلا يدخل عليه هذا التنوين .

ويجوز بالفتحة : إن لم يُضَفْ ، أو لم تدخل عليه « أل » نحو : « مَرَزْتُ بِأَحْمَدَ » ؛  
فإن أُضِيفَ ، أو دخلت عليه « أل » جَرَّ بالكسرة ، نحو : « مَرَزْتُ بِأَحْمَدِ كُمْ ،  
وبالأحَدِ » .

وإنما يُمنَعُ الاسمُ من الصرفِ إذا وُجِدَ فيه عِلَّتَانِ من عللِ تسع ، أو واحدةٌ منها  
تقوم مقامِ العلتين ، والعللُ يجمعها قوله (٢) :

عَدْلٌ ، وَوَضْفٌ ، وَتَأْنِيثٌ ، وَمَعْرِفَةٌ ، وَمُجَمَّةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرَكِيبٌ  
وَالثَّنُونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ، وَوَزْنٌ فِعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

وما يقوم مقامِ علتين منها اثنتان ؛ أحدهما : ألفُ التأنيثِ ؛ مقصورةٌ كانت ،  
كـ « حُبْلِي » أو ممدودةٌ ، كـ « حَمْرَاءَ » . والثاني : الجمعُ المتناهي ، كـ « مَسَاجِدَ ،  
وَمَصَابِيحَ » وسياقُ الكلامِ عليها مُفَصَّلًا .

\*\*\*

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ (٣)

(١) في عامة النسخ د وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين ، وذلك  
ظاهر الخطأ . وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين التوكين ،  
على أن في هذا الكلام مقالا ، فقد لحق تنوين العوض د كلا ، وبعضاً ، عوضاً عما  
يضافان إليه .

(٢) وقد جمعت في بيت واحد ، وهو قوله :

اجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ وَزْدٌ مُجَمَّةٌ فَالْوَضْفُ قَدْ كَمَلًا

(٣) « فالف ، مبتدأ ، والف مضاف ود التأنيث ، مضاف إليه ، مطلقاً ، حال  
تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في قوله : « منع ، الآتي د منع ، فعل ماض ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ألف التأنيث ، والجملة في محل رفع خبر =

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين — وهو المراد هنا — فَيُمنَعُ ما فيه  
ألفُ التأنيثِ من الصرف مطلقاً ، أى : سواء كانت الألف مقصورة ، كـ «حُبْلِي» أو  
مدودة ، كـ «حَمْرَاء» علماً كان ما هي فيه ، كـ «زكرياء» أو غير علم كما مثل .

\*\*\*

وَزَائِدًا فَعْلَانٌ — فِي وَصْفِ سَلَمٍ مِّنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خْتَمٌ<sup>(١)</sup>

أى : يُمنَعُ الاسمُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، بشرط أن

المبتدأ «صرف» مفعول به لمنع ، وصرف مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف  
إليه «حواه» حوى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
الذى ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كيفاً» اسم شرط «وقع»  
فعل ماض فعل الشرط ، و «فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث ،  
وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه ، والتقدير : كيفاً وقع ألف  
التأنيث منع الصرف .

(١) «وزائدا» معطوف على الضمير المستتر في «منع» الواقع في البيت السابق ،  
وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين المتعاطفين ، وزائدا مرفوع بالألف  
تأييداً عن الضمة ، وزائدا مضاف و «فعلان» مضاف إليه ، وهو ممنوع من الصرف  
للعلية وزيادة الألف والنون «في وصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوائدى  
فعلان ، أو حال منه «سلم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى وصف ، والجملة في محل جر نعت لوصف «من» حرف جر «أن» مصدرية  
«يرى» فعل مضارع مبنى للجهول منصوب تقديره بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى وصف ، وهو مفعوله الأول ، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل  
مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بـ «بناء» جار ومجرور متعلق بقوله :  
«ختم» الآتى ، وتاء مضاف «تأنيث» مضاف إليه «ختم» فعل ماض مبنى للجهول ،  
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى ، والجملة في محل  
نصب مفعول ثان ليرى .

لا يكون المؤنثُ في ذلك [مختوماً] بناءً التانيث، وذلك نحو: سَكَرَانَ، وَعَطَشَانَ، وَغَضْبَانَ؛ فتقول: «هذا سَكَرَانُ، ورأيت سَكَرَانَ، ومهرت بسَكَرَانَ»؛ فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرطُ موجودٌ فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: سَكَرَانَةٌ، وإنما تقول: سَكَرَى، وكذلك عَطَشَانَ، وَغَضْبَانَ؛ فتقول: امرأة عَطَشَى، وَغَضِبَى، ولا تقول: عَطَشَانَةٌ، ولا غَضْبَانَةٌ.

فإن كان المذكر على فَعْلَانَ، والمؤنث على فَعْلَانَةٍ صَرَفْتَ؛ فتقول: هذا رجلٌ سَيِّفَانٌ، أى: طويل، ورأيت رجلاً سَيِّفَانًا، ومهرت برجل سَيِّفَانٍ، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: سَيِّفَانَةٌ، أى: طويلة.

\*\*\*

وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ، وَوَزْنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثِ بَيِّنًا: كَأَشْهَلًا<sup>(١)</sup>  
أى: وتمنع الصفةُ أيضاً، بشرط كونها أصلية، أى غيرَ عارضةٍ، إذا انضمَّ إليها كَوْنُهَا على وزن أَفْعَلٍ، ولم تقبل التاء، نحو: أَحْمَرٌ، وَأَخْضَرٌ.  
فإن قبلت التاء صرفت، نحو: «مهرتُ برجلٍ أَرْمَلٍ» أى: فقير<sup>(٢)</sup>، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: أَرْمَلَةٌ، بخلاف أَحْمَرٍ، وَأَخْضَرٍ؛ فإنهما لا ينصرفان؛ إذ يقال للمؤنثة: حَمْرَاءٌ، وَخِضْرَاءٌ، ولا يقال: أَحْمَرَةٌ، وَأَخْضَرَةٌ؛ فَمِنِمَّا للصفة ووزن الفعل.

(١) «وصف، معطوف على «زائدا فعلان» في البيت السابق «أصل»، نعمت لوصف «ووزن، معطوف على وصف، ووزن مضاف و«أفعلا، مضاف إليه، و«ممنوع، حال من أفعلا، وممنوع مضاف و«تأنيث، مضاف إليه «بتا، جار ومجرور متعلق بتأنيث، أو بمحذوف صفة له «كأشهلا، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لبتدا محذوف: أى وذلك كأن كاشهلا».

(٢) من مجيء «أرمل، وصفا للمذكر قول جرير بن عطية:  
هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلِ الذَّكْرُ  
ومن مجيء أرملة - بالتاء. - وصفاً للمؤنث قول الشاعر، وأنتهه ابن بري:  
لَيْبِكِ كَلَى مِلْحَانَ ضَيْفٌ مُدَقِّعٌ وَأَرْمَلَةٌ تُرْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلًا

وإن كانت الصفة عارضة كـأربع — فإنه ليس صفة في الأصل ، بل اسمٌ عددي ،  
ثم استعمل صفة في قولهم «سمرت بنسوة أربع» — فلا يؤثر ذلك في منعه من الصرف ،  
ولإيه أشار بقوله :

وَأَلْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ (١)  
فَالْأَدَمُ الْقَيْدُ لِكُونِهِ وَضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَضَفًا انْعِرَافُهُ مُنْعٍ (٢)  
وَأَجْدَلٌ وَأَخِيلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنْلَنُ الْمُنْعَا (٣)

أى : إذا كان استعمالُ الاسمِ على وزن أفعل صفةً ليس بأصل ، وإنما هو  
عارض كـأربع فإلغيه : أى لا تفتقد به في منع الصرف ، كما لا تفتقد بعروض

(١) «وألغين ، ألغ : فعل أمر مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عارض ، مفعول به لألغ ، وعارض مضاف  
و «الوصفية ، مضاف إليه «كأربع ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ  
محذوف «وعارض ، معطوف على عارض السابق ، وعارض مضاف و «الإسمية ،  
مضاف إليه ، وقد قطع الهمزة في قوله «الإسمية ، وأصلها همزة وصل ليتيسر له إقامة الوزن.  
(٢) «فالأدم ، مبتدأ أول «القيد ، عطف بيان له «لكونه ، الجار والمجرور متعلق  
بقوله : «منع ، الآتي آخر البيت ، وكون مضاف والهاء العائدة إلى الأدم مضاف إليه  
من إضافة المصدر الناقص لاسمه «وضع ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأدم بمعنى القيد ، والجملة في محل نصب خبر  
الكون الناقص «في الأصل ، جار ومجرور متعلق بوضع «وصفاً ، حال من الضمير  
المستتر في وضع «انصرافه ، انصراف : مبتدأ ثان ، وانصراف مضاف والهاء مضاف  
إليه «منع ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى انصرافه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في  
محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٣) «وأجدل ، مبتدأ «وأخيل ، وأفعى ، معطوفان عليه «مصروفة ، خبر المبتدأ  
وما عطف عليه «وقد ، حرف تقليل «ينلن ، فعل مضارع مبني على السكون لانصالة بنون  
النسوة ، ونون النسوة فاعله «المنعا ، مفعول به لينلن .

الاسمية فيما هو صفة في الأصل : كـ « أَدَمَ » للقيد ، فإنه صفة في الأصل [ لشيء فيه سواد ] ، ثم استعمل الأسماء ؛ فيطلق على كل قيد آدم ، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل .

وأشار بقوله : « وأجْدَل — إلى آخره » إلى أن هذه الألفاظ — أعنى : أجْدَلًا لِلصَّخْر ، وَأَخْيَلًا<sup>(١)</sup> لَطَائِر ، وَأَفَمَى لِلحِية — ليست بصفات ؛ فكان حقها أن لا تمنع من الصرف ، ولكن منعها بمضمم لتخيل الوصف فيها ، فتخيل في « أجْدَل » معنى القوة ، وفي « أخْيَل » معنى لتخيل ، وفي « أفَمَى » معنى الخبث ؛ فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيَّلة ، والكثير فيها الصرف ؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة .

\*\*\*

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرَ<sup>(٢)</sup>  
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهَمَا ، مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ ، فَلْيُعْلَمَا<sup>(٣)</sup>

(١) ورد في مثل من أمثالهم « بيض الفطا يحضنه الأجدل » يضرب للوضيح يؤويه الشريف ، وورد في مثل آخر « أشأم من أخيل » والعرب تشاءم بالطائر المسمى بالأخيل .  
(٢) « ومنع ، مبتدأ ، ومع مضاف و « عدل » مضاف إليه « مع » ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل ، ومع مضاف و « وصف » مضاف إليه « مع » خبر المبتدأ « في لفظ » جار ومجرور متعلق بمعتبر ، ولفظ مضاف و « مثنى » مضاف إليه « و ثلاث » وأخر « معطوفان على مثنى » .

(٣) « ووزن » مبتدأ ، ووزن مضاف و « مثنى » مضاف إليه « و ثلاث » معطوف على مثنى « كهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما تقدم شرحه في باب حروف الجر « من واحد لأربع » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر « فليعلمنا » اللام لام الأمر ، ويعلمنا : فعل مضارع مبنى للجھول ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في عمل جزم بلام الأمر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو .

عما يمنع صَرْفَ الاسم : العدلُ والصفةُ ، وذلك في أسماء العدد المبنية على فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ ، كَثَلَاثَ وَمَثْنِي ؛ فثَلَاثُ : معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، وَمَثْنِي : معدولة عن اثنين اثنين ، فتقول : « جاء القومُ ثَلَاثَ » أي ثلاثة ثلاثة ، و « مَثْنِي » أي اثنين اثنين .

وُسِمِعَ استعمالُ هذين الوزنين — أعنى فُعَالٍ ، وَمَفْعَلٍ — من واحد واثنين وثلاثة وأربعة ، نحو : أَحَادَ وَمَوْحَدَ ، وَثَنَاءَ وَمَثْنِي ، وَثَلَاثَ وَمَثَلْثَ ، وَرُبَاعَ وَمَرْبَعٍ ، وَسَمِعَ أَيْضًا فِي خَمْسَةِ وَعَشْرَةٍ ، نَحْوِ : خَمَّاسَ وَمَخْمَسَ ، وَعَشَارَ وَمَعَشَرَ .

وزعم بعضهم<sup>(١)</sup> أنه سمع أيضًا في ستة وسبعة وثمانية وتسعة ، نحو : سُدَّاسَ وَمَسْدَسَ ، وَسُبَاعَ وَمَسْبِعَ ، وَثَمَانٍ وَمَثْمَنَ ، وَتُسَاعَ وَمَتْسَعَ .

ومما يُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ وَالصِّفَةِ « أُخْرُ » التي في قولك : « مررت بنسوة أُخْرَ » وهو معدول عن الأخرِ .

وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنَفِ : أَنَّ الصِّفَةَ تَمْنَعُ مَعَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ الزَائِدَتَيْنِ ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ ، وَمَعَ الْعَدْلِ .

\*\*\*

وَكُنْ لِيَجْمَعَ مُشْبِهٍ مَفَاعِلًا أَوْ مَفَاعِيلَ بِمَنْعِ كَافِلًا<sup>(٢)</sup>

(١) ذكر أبو حيان أن هذا الرفع هو الصحيح ، ونقل عن جمع من علماء اللغة أن المنقول عن العرب استعمال هذين الوزنين من ألفاظ العدد من واحد إلى عشرة .

(٢) « وكن » فعل أمر ناقص ، وإسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لجمع » جار ومجرور متعلق بقوله : « كافلاً » الآتي في آخر البيت « مشبه » نعت لجمع ، وفي مشبه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله « مفاعلاً » مفعول به لمشبه « أو المفاعيل » معطوف على قوله « مفاعلاً » السابق « بمنع » جار ومجرور متعلق بقوله : « كافلاً » الآتي « كافلاً » خبر كن .



هذه هي اللمة الثانية التي تستقل بالرفع ، وهي : الجمعُ المتناهي ، وضابطه : كلُّ جمعٍ بمد ألف تكسيه حرفانٍ أو ثلاثة أو سَطَها ساكنٌ ، نحو : مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ .

ونبه بقوله : « شبه مفاعلاً أو المفاعيل » على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع ، وإن لم يكن في أوله ميم ، فيدخل « ضَوَّارِبُ ، وَقَنَادِيلُ » في ذلك ، فإن تحرك الثاني صُرِفَ نحو : صَيَّا قَلَّةً<sup>(١)</sup> .



وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِي<sup>(٢)</sup>

إذا كان هذا الجمعُ — أعني صيغة منتهى الجموع — معتلاً الآخر أجْرَبْتُهُ في الجر والرفع مجرّى المنقوص كـ « سَارِي » فتنونه ، وتقدر رفعه أو جرّه ، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة ، وأما في النصب فتثبت الياء ، وتحركها بالفتح ، بغير تنوين ، فتقول : « هُوَلاءِ جَوَارِيٍّ وَغَوَاشِيٍّ ، ومررت بجَوَارِيٍّ وَغَوَاشِيٍّ ، ورأيت

(١) وكذا صياغة وأشاعرة وأحامرة وعباقرة وأشاعنة ومناذرة وغاسنة ومراقبة وأباطرة وبطالمة وبطالسة ، وقد قالوا للحاويج : أراملة ، وقالوا للصاليك : عمارطة ، ولجماعة الرجالة — أي الذين يسرون على أرجلهم — : عراجلة ، وأئند ابن السكيت في الألفاظ ( ص ٣٠ ) لحاتم الطائي :

عَرَّاجِلَةٌ شُعْتُ الرُّؤُوسِ ، كَانَهُمْ بَنُو الْجِنِّ لَمْ تُطْبَخْ بِقَدْرِ جَزُورِهَا

(٢) « وذا ، مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله « أجره » الآتي ، وذا مضاف و « اعتلال ، مضاف إليه » منه ، كالجواري ، جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صلة لذا ، أو حال منه « رفعا ، منصوب بنزع الخافض » و « جراً ، معطوف على قوله رفعا » « أجره » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول « كساري » ، جار ومجرور متعلق بأجر .

جَوَارِيَّ وَعَوَائِيَّ ، والأصل في الجرِّ والرفع « جوارى » و « عواشى » حذف  
الياء ، وعوض منها التثوين .

\*\*\*

وَلِسْرَاوِيلَ يَهَذَا الْجُمُوعِ شَبَهُ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ<sup>(١)</sup>  
يعنى أن « سراويل » لما كانت صيغته كصيغة منتهى<sup>(٢)</sup> الجموع امتنع من  
الصرف لشبهه به ، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، واحتار المصنف أنه  
لا ينصرف ، ولهذا قال « شبه اقتضى عموم المنع » .

\*\*\*

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْأَنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ<sup>(٣)</sup>

(١) « لسراويل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بهذا ، جار ومجرور  
متعلق بقوله : « شبه ، الآتى « الجمع ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « شبه ،  
مبتدأ مؤخر « اقتضى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
شبه ، والجملة في محل رفع صفة لشبه « عموم ، مفعول به لاقتضى ، وعموم مضاف والممنوع  
مضاف إليه .

(٢) من النحاة من يقول : إن سراويل جمع حقيقة ، ومفردة مروالة ، ويستدل على  
هذا بقول الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِسْتَقْطِيفِ

وهؤلاء يجعلون « سراويل ، ممنوعاً من الصرف لروماً كأنخواته من الجموع ، ومنهم  
من يجعله مفرداً ، وهؤلاء فريقان : أحدهما يمنعه من الصرف نظراً إلى لفظه ، ويقول :  
هو مفرد جاء على صورة الجمع ، ومنهم من يصرفه نظراً إلى حقيقة ومعناه .

(٣) « وإن ، شرطية « به ، جار ومجرور متعلق بقوله : « سمي ، الآتى على أنه  
نائب فاعل ، وجاز تقديمه لما مر غير مرة من أن النائب إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً  
جاز تقديمه ، لكونه في صورة الفضلة ، ولعدم إيقاعه في اللبس المخوف « سمي ، فعل ماض  
مبنى للمجهول ، فعل الشرط « أو ، عاطفة « بما ، جار ومجرور ممتطوف على به « ولحق ، =

أى : إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي ، أو بما ألحق به لكونه على زنته ، كـشَرِّ أَحِبَلٍ ، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته ؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل : « هذا مساجِدٌ ، ورأيت مساجِدَ ، وصررت بمساجِدَ » وكذا البواق .

\*\*\*

وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرْبًا»<sup>(١)</sup>  
 مما يمنع صرف الاسم : العلمية والتركيب ، نحو : « معديكرب ، وبعلبك » فتقول :  
 « هذا معد يكرب ، ورأيت معديكرب ، وصررت بمعد يكرب » ؛ فتجعل إعرابه على  
 الجزء الثاني ، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب .  
 وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العلم .

\*\*\*

= فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » الموصولة  
 بالجرورة محلاً بالباء ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « به » ، جار ومجرور متعلق بلحق  
 « فالانصراف ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، الانصراف : مبتدأ أول « منعه ، منع :  
 مبتدأ ثان ، ومنع مضاف والهاء مضاف إليه « يحق ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هو يعود على منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة  
 المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل  
 جزم جواب الشرط .

(١) « والعلم ، مفعول به أفعل محذوف يدل عليه ما بعده « امنع ، فعل أمر ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « صرفه ، صرف : مفعول به لامنع ،  
 وصرف مضاف والهاء مضاف إليه « مركباً ، حال من العلم « تركيب ، مفعول مطلق ،  
 وتركيب مضاف و « مزج ، مضاف إليه « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو ،  
 ونحو مضاف و « معد يكرب ، مضاف إليه ، والالف فيه للاطلاق .

كَذَلِكَ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَانَا كَمَطْفَانٍ ، وَكَأَصْبَهَانَا<sup>(١)</sup>

أى : كذلك يُمنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان علماً ، وفيه ألف ونون زائدتان : كَمَطْفَانٍ ، وَأَصْبَهَانٍ - بفتح الميمزة وكسرها - فتقول : « هذا غطفانُ ، ورأيت غطفاناً ، وصهرت بغطفاناً » فتتممه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون<sup>(٢)</sup>.

• • •

كَذَا مُؤْتٌ بِهَا مُطْلَقًا وَشَرَطٌ مَنَعُ الْعَارِ كَوْنُهُ أَرْتَقِي<sup>(٣)</sup>  
فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورٍ ، أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ : أَسْمُ امْرَأَةٍ لِأَسْمِ ذَكَرٍ<sup>(٤)</sup>

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاوى » مبتدأ مؤخر وحاوى مضاف و « زائدى » مضاف إليه ، وزائدى مضاف و « فعلانا » مضاف إليه « كغطفان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كغطفان ، وكأصبهانا ، معطوف على كغطفان .

(٢) سواء أكان مفتوح الأول مثل نجران وعفان وسلدان ، أم كان مضموم الأول مثل عثمان وجرجان وطهران ، أم كان مكسور الأول مثل عمران .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مؤت » مبتدأ مؤخر « بها » جار ومجرور متعلق بمؤت « مطلقاً » حال من الضمير المستكن في الخبر « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « منع » مضاف إليه ، ومنع مضاف و « العار » محذوف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر للمفولة « كونه » كون : خبر المبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه ، وجملة « ارتقى » من الفعل وفاعله المستتر فيه جواراً تقديره هو في محل نصب خبر السكون الناقص .

(٤) « فوق » ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق ، وفوق مضاف و « الثلاث » مضاف إليه « أو » عاطفة « كجور » جار ومجرور معطوف على محل « ارتقى » السابق « أو سقر » معطوف على جور « أو زيد » معطوف على جور أيضاً « اسم » حال من زيد ، واسم مضاف و « امرأة » مضاف إليه « لا » عاطفة « اسم ذكر » معطوف بلا على « اسم امرأة » مضاف إليه .

وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْ كَبِيرًا سَبَقَ  
وَعُجْمَةٌ - كَهِنْدٌ - وَالْمَنْعُ أَحَقُّ (١)  
و [مما] يمنع صرفه أيضاً : العلمية والتأنيث .

فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصرف مطامناً ، أى : سواء كان علماً مذكراً كطَلْحَةَ أو مؤنث كفاطمة ، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثل ، أم لم يكن كذلك كثُبَّة وقُلَّة ، عَلَمَيْنِ .

وإن كان مؤنثاً بالتعليق - أى بكونه علم أنثى - فإما أن يكون على ثلاثة أحرف ، أو على أزيد من ذلك ؛ فإن كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كزَيْنَبَ ، وَسُمَادَ ، عَلَيْنَ ؛ فتقول : « هذه زينبُ ، ورأيت زينبَ ، ومررت بزَيْنَبَ » وإن كان على ثلاثة أحرف ؛ فإن كان محرك الوسط منع أيضاً كسَقَرٍ ، وإن كان ساكن الوسط ؛ فإن كان أعجمياً كجُورٍ - اسم بلد - أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كزَيْدٍ - اسم امرأة - منع أيضاً .

فإن لم يكن كذلك : بأن كان ساكنَ الوسطِ وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر ، ففيه وجهان : المنع (٢) ، والصرفُ ، والمنعُ أولى ؛ فتقول : « هذه هندُ ، ورأيت هندَ ، ومررت بهندَ » .

\*\*\*

(١) « وجهان » مبتدأ « في العادم » جار ومجرور متعلق بـ « حذف خبر المبتدأ ، وفي العادم ضمير مستتر هو فاعله « تذكيرا » مفعول به للعادم « سبق » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تذكير ، والجملة في محل نصب نعت لتذكيرا « وعجمة » معطوف على قوله تذكيرا « كهند » جار ومجرور متعلق بحذف خبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كهند « والمنع » مبتدأ « أحق » خبر المبتدأ .

(٢) وقد ورد بالوجهين قول جرير ، وينسب لابن قيس الرقيات :  
لَمْ تَنْتَلِعْ بِفَضْلِ مِثْرَهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْمَلَبِ  
فقد صرف « دعد » ، في أول بحر البيت ، ثم منع صرفه بعد ذلك .

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ ، مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ — صَرْفُهُ أَمْتَنَعُ<sup>(١)</sup>  
 وَيَمْنَعُ صَرْفَ الْأَسْمَاءِ أَيْضًا : الْعَجْمَةُ<sup>(٢)</sup> وَالتَّعْرِيفُ ، وَشَرْطُهُ : أَنْ يَكُونَ عَالِمًا فِي اللِّسَانِ  
 الْأَعْجَمِيِّ ، وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، كِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمَاعِيلَ ؛ فَتَقُولُ : « هَذَا إِبْرَاهِيمُ » ،  
 وَرَأَيْتَ إِبْرَاهِيمَ ، وَمَرَرْتَ بِإِبْرَاهِيمَ » فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَالِمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَعْجَمِيُّ عَالِمًا فِي لِسَانِ الْعَجَمِ ، بَلْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ، أَوْ كَانَ نَكْرَةً  
 فِيهِمَا ، كَلِجَامٍ — عَلِمَ أَوْ غَيْرَ عَلِمَ — صَرْفَتُهُ ؛ فَتَقُولُ : « هَذَا لِجَامٌ » ، وَرَأَيْتَ لِجَامًا ،  
 وَمَرَرْتَ بِلِجَامٍ » وَكَذَلِكَ تَصْرِفُ مَا كَانَ عَالِمًا أَعْجَمِيًّا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، سِوَاءِ كَانِ  
 حَرَكَةُ الْوَسْطِ كَشَتَّرَ ، أَوْ سَاكِنَةً كَنُوحٍ وَلُوطٍ .

\* \* \*

كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلًا أَوْ غَالِبٍ : كَأَخَذَ ، وَيَقْبَلُ<sup>(٣)</sup>

(١) « والمعجمي ، مبتدأ أول ، والمعجمي مضاف و « الوضع ، مضاف إليه  
 « والتعريف ، معطوف على الوضع « مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير  
 المستتر في العجمي ، لأنهم يؤولونه بالمشق ، أي المنسوب إلى العجم ومع مضاف و « زيد ،  
 مضاف إليه « على الثلاث ، جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة « صرفه ، صرف :  
 مبتدأ ثان ، و « صرف مضاف والماء مضاف إليه « امتنع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صرفه ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ  
 الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) تستطيع معرفة أن هذا العلم أعجمي بواحد من ثلاثة أشياء ، أولها أن ينص عالم  
 ثقة على ذلك ، وثانيها أن يكون خارجاً عن الأوزان العربية كإبراهيم ، وثالثها أن تجده على  
 غير المبهع العربي : كأن يكون خماسياً وإيسر فيه حرف من حروف الذلاقة ، وكان يجتمع  
 فيه جيم وقاف مثل صنجق وجرموق .

(٣) « كذلك ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف  
 خطاب « ذو ، مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و « وزن ، مضاف إليه « يخص ، فعل  
 مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وزن « الفعل ، مفعول به  
 لينخص ، والجملة في محل جر صفة لوزن « أو ، عاطفة « غالب ، عطف على محل « يخص ، =

أى : كذلك يُمنع صَرْفُ الاسمِ إذا كان علماً ، وهو على وزن يَخْصُ الفعل ؛ أو يغلب فيه .

والمراد بالوزن الذي يخص الفعل : ما لا يُوجدُ في غيره إلا ندوراً ، وذلك كَفَعَلَ وفِعَلَ ؛ فلو سميت رجلاً بَضْرِبَ أو كَلِمَ منعته من الصرف ؛ فتقول : « هذا ضَرْبُ أو كَلْمٌ ، ورأيت ضَرْبَ أو كَلْمَ ، ومررت بَضْرِبَ أو كَلْمَ » .

والمراد بما يغلب فيه : أن يكون الوزنُ يوجد في الفعل كثيراً ، أو يكون فيه زيادة تَدُلُّ على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم ؛ فالأول كإِثْمِدَ وإِصْبَعَ ؛ فإن هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كأضْرِبَ ، وأَسْمَعَ ، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثي ؛ فلو سميت [رجلاً] بإِثْمِدَ وإِصْبَعَ منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ فتقول : « هذا إِثْمِدٌ ، ورأيت إِثْمِدَ ، ومررت بإِثْمِدَ » والثاني كأَحَدَ ، ويزيد ، فإن كلاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل — وهو التكلم والغبية — ولا يدل على معنى في الاسم ؛ فهذا الوزن غالبٌ في الفعل ، بمعنى أنه به أولى [فتقول : « هذا أَحَدٌ ويزيدٌ ، ورأيت أَحَدَ ويزيدَ ، ومررت بأَحَدَ ويزيدَ »] فيمنع للعلمية ووزن الفعل .

فإن كان الوزنُ غيرَ مختصٍّ بالفعل ، ولا غالبٍ فيه — لم يمنع من الصَّرْفِ ، فتقول في رجل اسمه صَرَبٌ : « هذا صَرَبٌ ، ورأيت صَرَبًا ، ومررت بصَرَبٍ » ، لأنه يوجد في الاسم كحَجَرٍ وفي الفعل كضَرَبَ .

\* \* \*

== من باب عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل كأحمد ، جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كَأحمدَ ويعلى ، معطوف على أحمد .

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ (١)  
 أى : وَيُمْنَعُ صَرْفُ الْأَسْمِ - أَيْضًا - لِلْعِلْمِيَةِ وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةُ كَعَلَّقَى ،  
 وَأَرْطَى (٢) ؛ فَتَقُولُ فِيهِمَا عِلْمِينَ : « هَذَا عَلَّقَى ، وَرَأَيْتَ عَلَّقَى ، وَمَرَرْتُ بِعَلَّقَى » فَتَمْنَعُهُ  
 مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَةِ وَشَبَّهَ أَلْفَ الْإِلْحَاقِ بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ ، مِنْ جِهَةِ أَنْ مَا هِيَ فِيهِ وَالْحَالَةُ  
 هَذِهِ - أَعْنَى حَالِ كَوْنِهِ عِلْمًا - لَا يَقْبَلُ تَاءَ التَّأْنِيثِ ؛ فَلَا تَقُولُ فِيهِمْ اسْمُهُ عَلَّقَى «عَلْقَاةٌ»  
 كَمَا لَا تَقُولُ فِي حُبْلَى «حُبْلَاةٌ» .

فَإِنْ كَانَ مَا فِيهِ [ أَلْفٌ ] الْإِلْحَاقِ غَيْرَ عِلْمٍ كَعَلَّقَى وَأَرْطَى - قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِمَا -  
 صَرَفْتَهُ ؛ لِأَنَّهَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا تَشْبَهُ أَلْفَ التَّأْنِيثِ ، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ أَلْفُ الْإِلْحَاقِ  
 مَعْدُودَةً كَمَلْبَاءَ ، فَإِنَّكَ تَصْرِفُ مَا هِيَ فِيهِ : عَلَمًا كَانَ ، أَوْ نَكْرَةً .

\*\*\*

وَالْعِلْمَ أُمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَشَمَلَا (٣)

(١) دوما ، اسم موصول مبتدأ « يصير » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه  
 جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « علماً » خبر يصير ، والجملة من يصير واسمه وخبره لا محل  
 لها صلة الموصول « من ذى » جار ومجرور متعلق بقوله يصير ، وذى مضاف و « ألف »  
 مضاف إليه « زيدت » زيد : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل  
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألف ، والجملة في محل جر صفة لألف  
 « لإلحاق » جار ومجرور متعلق بزيدت « فليس » الفاء زائدة ، ليس : فعل ماضٍ  
 ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة  
 « يتصرف » مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها  
 في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ما الموصولة ، وزيدت الفاء في الجملة الواقعة خبراً ؛ لِأَنَّ  
 الْمَبْتَدَأَ مَوْصُولٌ فَهُوَ يَشْبَهُ الشَّرْطَ .

(٢) العلقى - بوزن سكرى - أصله اسم لنبات دقيق القضبان تصنع منه المسكاس ،  
 والأرطى : اسم لشجر ، واختلف في ألفه فقليل : هي ألف الإلحاق كما ذكر الشارح ،  
 وقيل : ألفه أصلية فوزن الأرطى أفعل ، فيمنع صرفه للعلمية ووزن الفعل كأحمد .

(٣) « والعلم » مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده : أى وامنع العلم « امنع » =



وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعًا سَحَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ (١)

يُمنَعُ صرف الاسم للعلمية — أو شبهها — وللعدل ، وذلك في ثلاثة مواضع :  
 الأول : ما كان على فَعَلٍ من ألفاظ التوكيد ؛ فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية  
 والعدْل ، وذلك نحو : « جاء النساءُ جُمعُ ، ورأيت النساءَ جُمعَ ، ومررت بالنساء جُمعَ »  
 والأصل جَمَعَاوَاتٌ ؛ لأن مفردَه جمعاء ، فعدِلَ عن جَمَعَاوَاتٍ إلى جُمعَ ، وهو مُعرَفٌ  
 بالإضافة المقدرة أي : جُمعهن ، فأشبهه تمرِيفُهُ تعريفَ العلمية من جهة أنه معرفة ، وليس  
 في اللفظ ما يعرفه .

الثاني : القلم المعدول إلى فَعَلٍ : كَعُمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَتَمَلَّ ، والأصل عامر وزافر  
 وثاعل ؛ فمنه من الصرف للعلمية والعدْل .

الثالث : « سَحَرَ » إذا أريدَ من يوم بعينه ونحو : « جئتكَ يوم الجمعة سَحَرَ »  
 فسحَرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، وذلك أنه معدول عن السحر ؛ لأنه

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، صرفه ، صرف : مفعول به  
 لامنع ، وصرف مضاف والماء مضاف إليه ، إن ، شرطية ، عدلا ، عدل : فعل ماضٍ مبني  
 للجهرول فعل الشرط ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
 هو يعود إلى العلم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « كفعل ، جار ومجرور  
 متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وفعل مضاف ، و التوكيد ، مضاف إليه ، أو ،  
 عاطفة ، كتحلا ، جار ومجرور معطوف على كفعل التوكيد .

(١) ، والعدل ، مبتدأ ، والتعريف ، معطوف عليه ، مانعا ، خبر المبتدأ ، ومانعا  
 مضاف و وسحر ، مضاف إليه ، إذا ، ظرف زمان متعلق بمانعا ، به ، جار ومجرور  
 متعلق بيعتبر الآتي ، التعيين ، نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتي ، قصدا ،  
 حال من الضمير المستتر في ، يعتبر ، الآتي ، يعتبر ، فعل مضارع مبني للجهرول ، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعيين ، والجملة من الفعل الذي هو  
 يعتبر المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

معرفة ، والأصل في التعريف أن يكون بأل ، فمُدِلَ به عن ذلك ، وصار تعريفه كتعريف  
العلمية ، من جهة أنه لم يُلفظ معه بمعرفة .

\*\*\*

وَابْنِ عَلِيٍّ الْكُسْرِيَّ فَقَالَ عَلَمًا مُؤَنَّثًا ، وَهُوَ نَظِيرُ جُشْمَا (١)  
عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَأَصْرَفَنَ مَا نُسْكِرًا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا (٢)

أى : إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالٍ - حَذَامٍ ، وِرْقَاشٍ - فللعرب  
فيه مذهبان :

أحدهما - وهو مذهب أهل الحجاز - بناؤه على الكسر ؛ فتقول : « هذه  
حَذَامٍ ، ورأيت حَذَامٍ ، ومررت بحَذَامٍ » (٣) .

(١) « وابن ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « على الكسر ،  
جار ومجرور متعلق بابن « فَعَالٍ ، مفعول به لابن « علماً ، حال من فَعَالٍ « مؤنثاً ،  
حال ثانية ، أو وصف للأولى « وهو ، مبتدأ « نظير ، خبر المبتدأ ، ونظير مضاف  
و« جشما ، مضاف إليه .

(٢) « عند ، ظرف متعلق بنظير في البيت السابق ، وعند مضاف و« تميم ،  
مضاف إليه « وأصرفن ، اصرف ؛ فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما ، اسم موصول ؛ مفعول به لاصرف  
« ونسكرا ، نكر : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة « من كل ،  
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما ، الموصولة الواقعة مفعولاً ، وكل مضاف  
و« ما ، اسم موصول ؛ مضاف إليه « التعريف ، مبتدأ « فيه ، جار ومجرور متعلق بأثر  
الآتي « أثر ، أثر ؛ فعل ماض ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى  
التعريف ، والجملة من أثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة .  
(٣) وعلى ذلك جاء قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق :

والثاني - وهو مذهب بنى تميم - إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والمدل ، والأصل حاذمة وراقشة ، فعدل إلى حذام وراقش ، كما عدل عمر وجشم عن غير وجاشم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وهو نظير جشما عند تميم » (١) .  
وأشار بقوله « واضرفن ما نكرا » إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلته أخرى إذا زالت عنه العلمية بتكبيره صرف لزوال إحدى العلتين ، وبقاؤه بعلته واحدة لا يقتضى منع الصرف ، وذلك نحو معد يكر ، وغطفان ، وفاطمة ، وإبراهيم ، وأحمد ، وعلقي ، وعمر - أعلاما ؛ فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر ، فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببها - وهو العلمية - فتقول : « رب معد يكر » رأيت « وكذا الباقي .

= إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام  
وقول النابغة الذبياني :

أتاركة تدلها قطام  
ورضينا بالتحية والسلام  
وقول جذيمة الأبرش :

خبريني رقاش لا تكذبي  
أجر زنت أم بهجيت  
وقول الجمدي ، وأئنه ابن السكيت (الألفاظ ١٨) :

أهان لها الطعام فلم تضعه غداة الرؤع إذ أزممت أزام  
أزام : علم على السنة المجذبة ، وقد سموها « تحوط » ، أيضاً ؛ وقالوا في مثل من أمثالهم : « بات عرار بكحل ، وعرار وكل : بفرنان انتطحتا فاتتا جميعاً ، والمثل يضرب لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر ، وقد بنوا « عرار » على الكسر ، وجروا « كحل » بالفتحة لأنه علم مؤنث ، وانظر المثل رقم ٤٣٨ في مجمع الأمثال ٩١/١ بتحقيقنا .

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ، وهو تميمي :

ندمت ندامة الكسبي لما غدت مني مطلقاً نوار  
ولو أني ملكت يدي ونفسي لكان إلى القدر الحيار

وَتَلَخَّصَ من كلامه أن العملية تمنع الصَّرف مع التركيب ، ومع زيادة الألف والنون ، ومع التأنيث ، ومع المعجمة ، ومع وزن الفعل ، ومع ألف الإلحاق المقصورة ، ومع المدل .

\*\*\*

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَنِي<sup>(١)</sup>

كلُّ مَنْقُوصٍ كَانَ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ يُعَامَلُ مَعَامَلَةَ جَوَارٍ فِي أَنَّهُ يُنَوِّنُ فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ تَنْوِينِ الْعِوَاضِ ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَاضٍ — عِلْمُ امْرَأَةٍ — فَإِنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ ضَارِبٌ — عِلْمُ امْرَأَةٍ — وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَمَلِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ ، قَاضٍ كَذَلِكَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَمَلِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ بِجَوَارٍ مِنْ جِهَةِ أَنْ فِي آخِرِهِ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، فَيُعَامَلُ مَعَامَلَتَهُ ؛ فَتَقُولُ : « هَذِهِ قَاضٍ ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، وَرَأَيْتُ قَاضِيًّا » كَمَا تَقُولُ : « هَؤُلَاءِ جَوَارٍ ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ ، وَرَأَيْتُ جَوَارِيًّا » .

\*\*\*

وَالِاضْطِرَّارَ ، أَوْ تَنَاسُبِ صُرْفٍ ذُو التَّنْعِ ، وَالصَّرُوفِ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ<sup>(٢)</sup>

(١) « وَمَا ، اسْمٌ مُوَصُولٌ : مُبْتَدَأٌ « يَكُونُ » ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمُوَصُولَةُ الْوَاقِعَةُ مُبْتَدَأٌ مِنْهُ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَكُونُ » مَنْقُوصًا ، خَيْرٌ يَكُونُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَكُونُ وَاسْمُهُ وَخَيْرُهُ لَا حَاجَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمُوَصُولِ « فِي إِعْرَابِهِ » الْفَاءُ زَائِدَةٌ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « يَقْتَنِي » ، الْآتِي ، وَإِعْرَابُ مَضَافٍ وَالْمَاءُ مَضَافٌ إِلَيْهِ « نَهَجَ » مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ لِيَقْتَنِي ، وَنَهَجٌ مُضَافٌ وَجَوَارٍ ، مَضَافٌ إِلَيْهِ « يَقْتَنِي » ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمُوَصُولَةُ الْوَاقِعَةُ مُبْتَدَأٌ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ يَقْتَنِي وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرُّ فِيهِ وَمَفْعُولُهُ الْمَقْدَمُ عَلَيْهِ فِي حَالِ رَفْعِ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ .

(٢) « لِاضْطِرَّارٍ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « صُرْفٍ » ، الْآتِي « أَوْ تَنَاسُبِ » ، مَعْطُوفٌ عَلَى اضْطِرَّارٍ « صُرْفٍ » ، فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ « ذُو » ، نَائِبٌ فَاعِلٌ صُرْفٍ ، وَذُو =

يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف ، وذلك كقوله :

٣٢٠ — \* تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَمَّانٍ ؟ \*

وهو كثير ، وأجمع عليه البصريون والكوفيون .

وَوَزَّدَ أَيْضًا صَرَفُهُ ، للتناسب ، كقوله تعالى : ( سَلَّاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا )

فصرف « سلاسل » لمناسبة ما بعده .

= مضاف و المنع ، مضاف إليه « والمصروف » مبتدأ ، قد ، حرف تقييد « لا ، نافية » ينصرف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصروف ، والجملة من ينصرف المنقى بلا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٢٢٠ — هذا صدر بيت يقع في قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وعجزه :

\* سَوَّالِكْ نَقَبًا بَيْنَ حَزْمِي شَمْبَعِبِ \*

اللغة : « تبصر ، تأمل ، وتعرف » ظمَّانٍ ، جمع ظمينة ، والمراد بها هنا امرأة ، وقد مر إيضاح أصل معناها في شرح الشاهد رقم ٢٨٤ « سَوَّالِكْ » جمع سَالِكَة ، وهي السائرة « نقبا ، هو الطريق في الجبل » حَزْمِي ، تثنية حوم « بفتح فسكون — وهو والحزن : ما غلظ من الأرض » شَمْبَعِبِ ، بزنة سفرجل — اسم موضع ، وقيل : اسم ماء .

الإعراب : « تبصر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « خليلي ، خليل : منادى بحرف نداء محذوف : أي يا خليلي ، و« خليل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « هل ، حرف استفهام » ترى ، فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من « حرف جر زائد « ظمَّانٍ ، مفعول به لتري ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « ظمَّانٍ ، حيث صرفه لجره بالكسرة ونونه مع أنه على صيغة منتهى الجموع ، والذي دناه إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت ، وهذا هو الضرورة .

ونظيره قول الراعي وصدرة هو صدر بيت امرئ القيس :

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَمَّانٍ تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا قَفْلِنَ مَقَالِمًا

وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة ؛ فأجازه قوم ومنعه آخرون ، وهم أكثر البصريين ، واستشهدوا لمنعه بقوله :

٣٢١ — وَبِمَنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُولِ وَذُو العَرَضِ

فنع « عامر » من الصرف ، وليس فيه سوى العلية ، ولهذا أشار بقوله :  
« والمصرف قد لا ينصرف » .

\* \* \*

٣٢١ — البيت لذي الإصبع العدواني ، واسمه خريثان بن الحارث بن محرت .

اللغة : « ذو الطول وذو المرض » كناية عن عظم جسمه ، وعلم الجسم بما يتمدح العرب به . وانظر إلى قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة في باب الإبدال :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ القَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أعزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

الإعراب : « بمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولدوا » فعل ماض ، وفاعله ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة « من » ، الموصولة المجرورة بحلابن ، والماند ضمير منصوب بولد محذوف ، وتقدير الكلام : وعامر بمن ولدوه « عامر » مبتدأ مؤخر « ذو » نعت لعامر ، وذو مضاف و « الطول » مضاف إليه « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابق ، وذو مضاف و « العرض » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « عامر » بلا تنوين ، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلية ، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف ، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها ؛ ليكون اجتماعهما سبباً في منع الاسم من الصرف .

ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يُفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي تَجْمَعِ

حيث منع صرف « مرداس » ، وليس فيه سوى العلية .

ومن ذلك أيضاً قول الأخطل التغلبي التصراني من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد :

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَابِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ النُّفُوسِ غَدُورُ

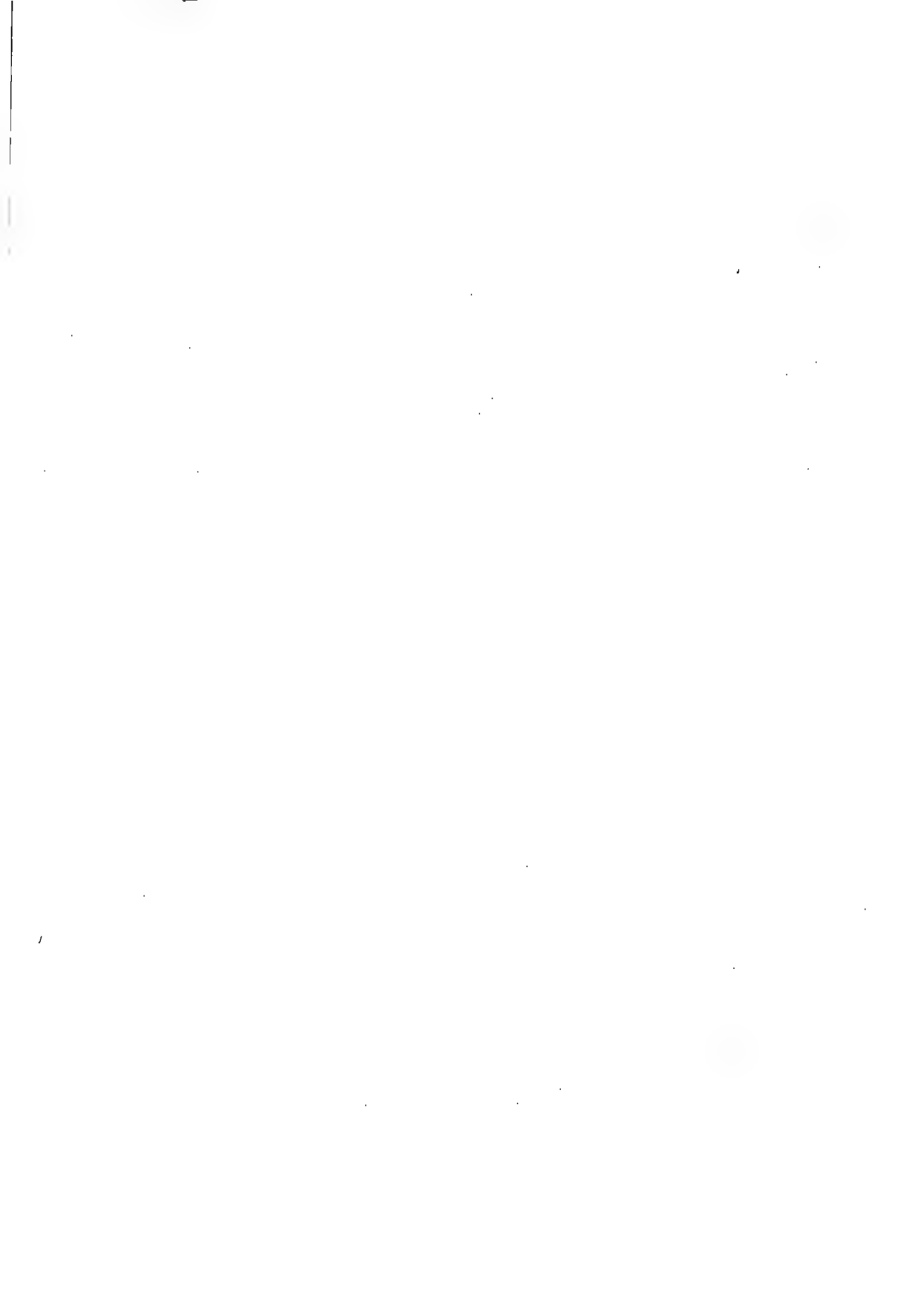
فإنه منع « شيب » من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلية .

ومن ذلك قول دوسر القريبي :

وَقَائِلَةٌ : مَا بَالُ دَوْسَرَ بَمَدَّنَا حَمَّا قَلْبُهُ عَن آلِ نَيْلَى وَعَن هِنْدِي ؟

تم - بتوفيق الله تعالى وتأييده - الجزء الثالث من شرح ابن عقيل على ألفية  
إمام النجاة ابن مالك، مع حواشينا التي أسميناها «منحة الجليل» ، بتحقيق شرح ابن عقيل،  
وقه زدنا في هذه الطبعة الخامسة عشرة زيادات ذات بال وأينا أن طالب العلم لا يستغنى  
عنها ، مع بذل أقصى المجهود في ضبطه وإتقان إخراجه ، ويليه - إن شاء الله تعالى -  
الجزء الرابع ، مفتحا باب «إعراب الفعل» لسأله - سبحانه - أن يمن بإكمله على  
الوجه الذي رسمناه له ، إنه ولي ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .







## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث من كتاب

شرح ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » ،  
بتحقيق شرح ابن عقيل ،





## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث من شرح ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك  
وحواشينا عليه المسماة بمنحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل ،

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥	تحذف «رب» ويبقى عملها بعد ثلاثة أحرف	٣	حروف الجر
٣٩	الجر بغير رب محذوف على نوعين : غير مطرد ، ومطرد	٤	عدة حروف الجر
	الإضافة	٦	«كي» تكون حرف جر في موضعين
٤٣	ما يحدث لأجل الإضافة	٤	«لعل» حرف جر عند عقيل
٤٣	تكون الإضافة بمعنى اللام ، أو من ، أو في	٦	«متى» حرف جر عند هذيل
٤٤	الإضافة على ضربين : لفظية ، ومعنوية	٧	«لولا» حرف جر عند سيويه
٤٦	متى يجوز اقتران المضاف بأل ؟	١٠	من حروف الجر سبعة أحرف تختص بالظاهر
٤٨	لا يضاف اسم إلى ما أتحد به معنى	١٥	معاني «من» الجارة
٤٩	يكتسب المضاف من المضاف إليه التانيث أو التذكير بشروط	١٨	تأتي «من» والباء بمعنى بدل
٥١	من الأسماء ما يجب إضافته ، ومنها ما يجوز إضافته	١٩	معاني اللام الجارة
٥٢	ما يجب إضافته ما يلزم الإضافة للضمير	٢١	معاني الباء الجارة
٥٥	ما يجب إضافته ما يلزم الإضافة للجملة ؛ ومنها ما يجوز إضافته إليها	٢٢	معاني «على» و«عن» الجارتين
٥٨	ما يجوز إضافته إلى الجملة يجوز بناؤه	٢٥	معاني الكاف الجارة
٦٠	ما يجب إضافته إلى الجملة ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية	٢٧	استعملت الكاف وعن وعلى أسماء
		٣٠	«مذ» و«منذ» يكونان اسمين في موضعين ، ويكونان حرفي جر
		٢١	تزداد «ما» بعد من وعن والباء ، فلا تكفها عن عمل الجر
		٢٢	تزداد «ما» بعد رب والكاف ، فتكفيهما ، ويقبل إعمالهما معها

الموضوع	ص	الموضوع	ص
اسم الفاعل المقترن بأل ، واختلاف النحاة فيه	١١٠	كلا وكلتا يلزمان الإضافة إلى معرفة متقى	٦١
صنغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل	١١١	«أى» تلزم الإضافة ، وتضاف إلى المفرد في مواضع ، ومعاني «أى» ،	٦٢
المتقى والمجموع من أسماء الفاعلين يعملان عمل مفردهما	١١٦	«لن» و «مع» وما يضافان إليه	٦٦
تيجوز لإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ونصبه إياه	١١٨	«غير» و «قبل» و «بعد» ونظائرهما	٧١
حكم تابع ما أضيف اسم الفاعل إليه لإعمال اسم المفعول	١١٨	قد يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه مجروراً	٧٦
كل ما تقرر لاسم الفاعل يعطى اسم المفعول ، غير أنه يعمل عمل الفعل المنبئ للمجهول	١٢١	قد يحذف المضاف إليه ، ويبقى المضاف بحاله غير منون	٧٨
قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بخلاف اسم الفاعل	١٢٢	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٨٢
أبنية المصادر		المضاف إلى ياء المتكلم	
مصدر الثلاثى المتعدى	١٢٣	ما يفعل بأخر الاسم عند إضافته لياء	٨٩
مصدر اللازم من الثلاثى المكسور العين	—	هذيل تغلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم ، وتدغمهما	٩٠
مصدر الثلاثى المفتوح العين اللازم	١٢٤	إعمال المصدر	
مصدر الثلاثى المضموم العين	١٢٥	يعمل المصدر عمل فعله في موضعين	٩٣
يأتى مصدر الثلاثى على غير ما ذكر سماها	١٢٦	المصدر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً ومقترناً بأل ، ومجرداً منهما	٩٤
مصدر غير الثلاثى مقيس ، وأوزانه	١٢٨	اسم المصدر وعمله ، والشاهد لذلك	٩٨
اسم المرة ، واسم الحياة	١٣٢	يضاف المصدر إلى أحد معموليه ، ثم يوقى بالآخر	١٠١
أبنية اسم الفاعل واسم المفعول		إذا أتبع ما أضيف المصدر إليه جاز في التابع مراعاة لفظ المتبوع أو عمله	١٠٣
اسم الفاعل من الثلاثى على وزن فاعل	١٣٤	إعمال اسم الفاعل	
قياس اسم الفاعل من فعل المضموم العين ومن فعل المكسور العين اللازم	١٣٥	اسم الفاعل على ضربين : مقترن بأل ، ومجرد منها ، ومتى يعمل بلا شرط ؟ وشرط عمل ما يعمل بشرط	١٠٦

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	نعم وبئس ، وما جرى مجراها	١٣٦	اسم الفاعل من غير الثلاثي
١٦٠	نعم وبئس فعلان جامدان ، خلافاً للكوفيين	١٣٧	اسم المفعول من غير الثلاثي
١٦١	فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع	—	بناء اسم المفعول من الثلاثي
١٦٣	اختلاف النحاة في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في كلام واحد	١٣٨	ينوب عن المفعول وزن فعيل
١٦٦	إذا وقعت د ما ، بعد د نعم ، فإعراب د ما ، ؟		الصفة المشبهة
١٦٦	المخصوص بالذم أو بالمدح وإعرابه	١٤٠	علامة الصفة المشبهة جر فاعلها بها
١٦٨	تستعمل د ساء ، بمعنى دئس ، ويجوز أن تغير كل فعل ثلاثي إلى مثال كرم للذم أو للذم	١٤١	تصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم بشرط كونه للحال
١٦٩	يقال في المدح د حبذا ، وفي الذم د لا حبذا ، واختلاف العلماء في إعرابها	١٤١	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدى
	أفعل التفضيل	١٤٢	لا يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها ، ولا تعمل في أجنبي
١٧٤	يشترط فيما يصاغ منه أفعل التفضيل نفس الشروط التي تشترط لصياغة فعل التعجب	١٤٣	ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من وجوه الإعراب ، وأحوال معمولها
١٧٥	يتوصل إلى التفضيل بما لم يستكمل الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه		التعجب
١٧٦	أفعل التفضيل على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومقترن بأل ، وبمجرد منهما وحكم كل نوع من هذه الأنواع	١٤٧	للتعجب صيغتان وإعراب كل منهما
١٨٣	لا تتقدم د من ، الجارة للفضول على أفعل التفضيل ، إلا أن يكون مجرورها اسم استفهام ، ونذر في غير ذلك	١٥٠	يجوز حذف المتعجب منه ، بشرط وضوح المعنى
		١٥٣	شروط ما يصاغ منه فعل التعجب سبعة
		١٥٤	ما يتوصل به إلى التعجب من فاقد شرط من الشروط
		١٥٥	قد شد مجيء فعل التعجب بما لم يستكمل الشروط
		١٥٦	لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه ، ولا يفصل بين د ما ، وفعل التعجب إلا بالظرف وشبهه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٩	وقد يؤكد بأجمع وفروعه دون كل	١٨٧	لا يرفع أفضل التفضيل الظاهر لإلا في
٢١١	توكيد النكرة		مسألة الكحل
٢١٢	هل يؤكد المثنى بمثنى أجمع وجماء؟		النعمة
٢١٢	توكيد الضمير المتصل المرفوع	١٩٠	تعريف التابع ، وأنواعه
٢١٣	التوكيد اللفظي	١٩١	تعريف النعمة ، وما يجيء له
٢١٥	توكيد الضمير المتصل بتوكيداً لفظياً	١٩٢	الأمور التي يتبع النعمة متبوعه فيها
—	توكيد الحروف بتوكيداً لفظياً	١٩٤	لا يكون النعمة إلا مشتقاً أو شبه
٢١٦	يجوز أن يؤكد بضمير الرفع	١٩٥	قد يكون النعمة جملة ، وشروط ذلك
	المنفصل كل ضمير	١٩٨	لأن تكون جملة النعمة طلبية ، والفرق
	العطف		بينها وبين جملة الخبر
٢١٨	العطف ضربان : عطف نسق ،	٢٠٠	قد يكون النعمة مصدراً منكراً ؛
	وعطف بيان		فيجب فيه الإفراد والتذكير
—	تعريف عطف البيان ، والاستشهاد له	٢٠١	تعدد النعمة لمتعدد
٢٢٠	يوافق عطف البيان ما قبله فيها يوافق	٢٠٢	نعمة معمولي عاملين متحدين في
	النعمة ممنوعة فيه		المعنى والعمل يجب إتياعه
٢٢١	كل ما صح جعله عطف بيان صح	٢٠٣	تعدد النعمة لمنعوت واحد
	جعله بدلاً ، إلا في مسألتين	٢٠٤	النعمة المقطوع يرفع أو ينصب
	عطف النسق		بعامل محذوف وجوباً
٢٢٤	تعريفه ، ومثاله	٢٠٥	يجوز حذف ما علم من نعمة أو منعوت
٢٢٥	حرف العطف على ضربين : ما يشرك		التوكيد
	لفظاً وحكماً ، وما يشرك لفظاً فقط	٢٠٦	التوكيد لفظي ومعنوي ، والمعنوي
٢٢٦	الواو لمطلق الجمع		على ضربين : أولها التوكيد بالنفس
٢٢٧	الفاء للترتيب بلا مهلة		أو بالعين لرفع احتمال تقدير
٢٢٧	وهم ، للترتيب مع التراخي		مضاف للتبوع
٢٢٨	ما تختص به الفاء	٢٠٦	ثانيتها التوكيد بكل وبكلا وكلتا
٢٢٨	حتى ،	٢٠٨	قد يؤكد بعد كل بأجمع وفروعه
٢٢٩	أم ، وأنواعها		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الاستغاثة	٢٣١	« أو » ومعانيها
٢٨٠	يجر المستغاث بلام جر مفتوحة	٢٣٤	« تآني » ، « لآما » لما تآني له « أو »
٢٨١	تكسر اللام مع المستغاث له ، ومع المعطوف على المستغاث إذا لم تتكرر معه « يا »	٢٣٥	« لكن » و « لا » و « بل »
—	تحذف لام المستغاث ويؤتى بألف بدلها	٢٣٦	العطف على الضمير المرفوع المتصل
	النديّة	٢٣٩	العطف على الضمير المنخفض
٢٨٢	تعريف المندوب ، وما يجوز نديه ، وما لا يجوز يلحق بآخر المندوب ألف ، وبيان ما يحذف لأجل هذه الألف	٢٤١	قد يحذف كل من الفاء والوار مع معطوفه
—	يضبط ما قبل ألف النديّة بالفتح إلا إن أوم	٢٤٣	قد يحذف المعطوف عليه
٢٨٤	نجوز زيادة هاء بعد ألف النديّة عند الوقف ، وزبدت الهاء في الوصل شذوذاً	٢٤٤	يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ، والعكس
	الترخيم		البدل
٢٨٧	تعريف الترخيم	٢٤٧	تعريف البدل ، وأنواعه
٢٨٨	بيان ما يجوز ترخيمه ، وما لا يجوز يحذف مع الآخر للترخيم ما اتصل بالآخر بشروط	٢٥٠	متى يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟
٢٩٠	ترخيم المركب ، وترخيم الجملة	٢٥٢	حكم البدل من اسم الاستفهام
٢٩٢	يجوز في الاسم المرخم لغتان ، وقد تتعين واحدة	٢٥٣	يبدل الفعل من الفعل
٢٩٤	ترخيم غير المنادى للضرورة		النداء
	الاختصاص	٢٥٥	حروف النداء، ومواضع استعمالها
٢٩٧	الاختصاص يشبه النداء لفظاً ، ويخالفه من ثلاثة أوجه	٢٥٦	متى يجوز حذف حرف النداء؟
		٢٥٨	أنواع المنادى ، وحكم كل نوع
		٢٦١	حكم المنادى العلم الموصوف بابن
		٢٦٢	إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المبنى جاز له رفعه ونصبه
		٢٦٣	لا يجمع بين حرف النداء و «أل» إلا في موضعين
		٢٦٦	أحكام تابع المنادى
		٢٧٤	أحكام المنادى المضاف إلى ما لم يتكلم
		٢٧٧	أسماء لازمت النداء

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٦	تزداد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد	٢٩٨	مثال الاختصاص
٣١٧	تحذف النون الخفيفة إذا وليها ساكن	—	إعراب المخصوص
٣١٩	تحذف النون الخفيفة في الوقف بعد الضمة والكسرة		التحذير ، والإغراء
	مالا ينصرف	٣٠٠	تعريف التحذير
٣٢٠	ينقسم الاسم إلى منصرف وغير منصرف ، وعلامة المنصرف	—	أنواعه ، وحكم كل نوع
٣٢١	سبب منع الاسم من الصرف	٣٠٠	تحذير المتكلم نفسه شاذ ، وتحذير الغائب شاذ
٣٢٢	ألف التأنيك تمنع صرف الاسم		الإغراء : معناه ، وحكمه
—	الوصفية وزيادة الألف والنون	٣٠١	أسماء الأفعال والأصوات
٣٢٣	الوصفية ووزن الفعل	٣٠٢	معنى كون اللفظ اسم فعل
٣٢٤	الوصفية العارضة لا تأثير لها ، وبعضهم يعتبرها	٣٠٣	من أسماء الأفعال ما هو ظرف أو جار مجرور في الأصل ، ومنها ما يكون مصدرا
٣٢٥	الوصفية والعدل	٣٠٤	يثبت لام الفعل ما ثبت للفعل الذي تاب هو عنه
٣٢٦	صيغة منتهى الجموع	٣٠٥	المنون من أسماء الأفعال نكرة ، ومالم ينون معرفة
٣٢٩	العلية والتركيب الموجي	—	النوعان مبنيان
٣٣٠	العلية وزيادة الألف والنون ،	٣٠٦	أسماء الأصوات
—	العلية والتأنيك		نونا التوكيد
٣٣٢	العلية والمعجمة	٣٠٨	التونان ، وما يؤكد بهما من الأفعال وما لا يؤكد ، وحكم الفعل الذي يؤكد بهما
—	العلية ووزن الفعل	٣١٢	أحكام اتصال الفعل المستند إلى الضمائر بالنونين ، صحيحاً كان أو ممثلاً
٣٣٤	حكم العلية وألف الإلحاق المقصورة والممدودة	٣١٥	لا تقع النون الخفيفة بعد الألف
٣٣٦	علم المؤنث الموازن لقطام ، وحكمه ، واختلاف لغات العرب فيه		
٣٣٨	يصرف المتنوع من الصرف ، ويمنع المصروف للضرورة		

تمت فهرس الجزء الثالث من شرح ابن عقيل

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاة وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه



# مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ



رابطہ بدیل  
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



دار مصر للطباعة  
سعيد جودة السحار وشركاه

# شَرَحُ ابْنِ عَقِيلٍ

قَاضِي الفُضَاةِ بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَقِيلٍ

العَقِيلِيُّ ، المِصْرِيُّ ، الهَمْدَانِيُّ

المولود في سنة ٦٩٨ والتوفي في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على أقيسة

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والتوفي في سنة ٦٧٢ من الهجرة

• مات تحت أديم السماء ،

• أنحى من ابن عقيل ،

أبو حيان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد يحيى الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الرابع



نحن لا نصور الكتب وإنما نعيد إتاحتها وتجميعها على شكل أرشيف

الطبعة الشرعية الوحيدة

والتعاقد عليها

الطبعة العشرون

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار التراث

القاهرة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إِعْرَابُ الْفِعْلِ

أَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، كَمَا «تَسْعُدُ» (١)

إِذَا جُرِّدَ [ الْفِعْلُ ] الْمَضَارِعُ عَنْ عَامِلِ النَّصْبِ وَعَامِلِ الْجَزْمِ رُفِعَ ، وَاخْتَلَفَ فِي رَافِعِهِ ؛ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ ارْتَفَعَ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأَسْمِ ، فَ «يَضْرِبُ» فِي قَوْلِكَ : «زَيْدٌ يَضْرِبُ» وَاقِعَ مَوْقِعِ «ضَارِبٍ» فَارْتَفَعَ لِذَلِكَ ، وَقِيلَ : ارْتَفَعَ لِتَجْرُدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمَصْنُفِ .

\* \* \*

وَبَلَنْ أَنْصِبُهُ وَكَيْ ، كَذَا بَأَنْ لَا بَعْدَ عِلْمٍ ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ (٢)

(١) «أرفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مضارعا» مفعول به لا رافع «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «يجرد» فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة من مجرد ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف «والتقدير» : إذا مجرد فارفعه «من ناصب» جار ومجرور متعلق بقوله «يجرد» السابق «وجازم» معطوف على ناصب «كسعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كسعد ، وقد قصد لفظ تسعد .

(٢) «بلن» جار ومجرور متعلق بانصبه «انصبه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «وكي» معطوف على لن «كذا» بآن «جاران» ومجروران متعلقان بفعل محذوف ، يدل عليه قوله انصبه «لا» عاطفة «بعد» ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف ، والتقدير : فانصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم «التي» اسم موصول : مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبعد مضاف و «ظن» مضاف إليه .

فَانْصَبَ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحَّحَ ، وَاعْتَقِدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ ، فَهَوَ مُطَرِّدٌ<sup>(١)</sup>  
يُنْصَبُ الْمَضارعُ إِذَا صَحَّحَ حَرْفُ نَاصِبٍ ، وَهُوَ «لَنْ ، أَوْ كَيَّ ، أَوْ أَنْ ، أَوْ إِذَنْ»  
نَحْوُ : «لَنْ أَضْرِبَ ، وَجِئْتُ كَيَّ أَتَعَلَّمَ ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ ، وَإِذَنْ أُكْرِمَكَ -  
فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَكَ : آتِيكَ» .

وَأشارَ بِقَوْلِهِ «لَا بَعْدَ عِلْمٍ» إِلَى أَنَّهُ إِذَا وَقَعَتْ «أَنَّ» بَعْدَ عِلْمٍ وَنَحْوِهِ - مِمَّا يَدُلُّ  
عَلَى الْيَقِينِ - وَجِبَ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَتَكُونُ حِينَئِذٍ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، نَحْوُ :  
«عَلِمْتُ أَنَّ يَقُومُ»<sup>(٢)</sup> ، التَّقْدِيرُ : أَنَّهُ يَقُومُ ، نَخَفَتْ أَنَّ ، وَحُذِفَ اسْمُهَا ، وَبَقِيَ  
خَبَرُهَا ، وَهَذِهِ هِيَ غَيْرُ النَّاصِبَةِ لِلْمَضارعِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ ثَنَائِيَةٌ لَفْظًا ثَلَاثِيَةٌ وَضَمًّا ، وَتِلْكَ  
ثَنَائِيَةٌ لَفْظًا وَوَضَمًّا .

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ ظَنٍّ وَنَحْوِهِ - مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الرَّجْحَانِ - جَازَى فِي الْفِعْلِ بَعْدَهَا وَجِهَانٌ :  
أَحَدُهُمَا : النَّصْبُ ، عَلَى جَعْلِ «أَنَّ» مِنْ نَوَاصِبِ الْمَضارعِ .  
الثَّانِي : الرَّفْعُ ، عَلَى جَعْلِ «أَنَّ» مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ .

فَقَوْلُ : «ظَنَنْتُ أَنَّ يَقُومُ ، وَأَنَّ يَقُومَ» وَالتَّقْدِيرُ - مَعَ الرَّفْعِ - ظَنَنْتُ  
أَنَّهُ يَقُومُ ، نَخَفَتْ «أَنَّ» وَحُذِفَ اسْمُهَا ، وَبَقِيَ خَبَرُهَا ، وَهُوَ الْفِعْلُ وَفَاعِلُهُ .

• • •

(١) «فَانْصَبَ» الْفَاءُ زَائِدَةٌ ، وَانْصَبَ : فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ  
أَنْتَ ، وَالجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ - وَهُوَ قَوْلُهُ «الَّتِي» فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ - وَقَدْ عُدَّ  
مَرَارًا أَنَّ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً طَلِبِيَّةً بِهَا ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِانْصَابِ «وَالرَّمِيحِ»  
مَفْعُولٌ مُقَدِّمٌ لِمَصْحُوحٍ «صَحَّحَ» ، فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ  
«وَاعْتَقِدَ» فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «تَخْفِيفَهَا» تَخْفِيفٌ :  
مَفْعُولٌ بِهِ لِاعْتِقَادِ ، وَتَخْفِيفٌ مُضَافٌ وَهَا مُضَافٌ إِلَيْهِ «مِنْ أَنَّ» ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ  
بِتَخْفِيفِ «فَهُوَ» الْفَاءُ لِلتَّحْلِيلِ ، هُوَ : ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَبْتَدَأٌ «مَطَرِدٌ» ، خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ .

(٢) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ الشَّامِدُ رَقْمَ ١٠٧ السَّابِقِ فِي بَابِ إِنْ وَأَخْوَاتِمَا :

عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَبَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلٌ « أَنْ » حَمَلًا عَلَى « مَا » أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا<sup>(١)</sup>

يعنى أن من العرب من لم يُعْمَلْ « أَنْ » الناصبة للفعل المضارع ، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رُجْحَانٍ<sup>(٢)</sup> ؛ فيرفع الفعل بعدها حَمَلًا على أختها « ما » المصدرية ؛ لاشتراكهما في أنهما يُقَدَّرَانِ بالمصدر ، فنقول : « أريدُ أَنْ تَقُومَ » كما تقول : « عجبت مما تَفَعَّلُ » .

\*\*\*

وَنَصَّبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ ، مُوَصَلًا<sup>(٣)</sup>

(١) « وبعضهم ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أهمل ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعضهم » أن ، قصد لفظه : مفعول به لأهمل ، والجملة من الفعل الذى هو أهمل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ وحمله منصوب على نزع الخافض ، أو حال بتأويل اسم الفاعل من الضمير المستتر فى أهمل ، والتقدير : حاملاً إياها وعلى ما ، جار ومجرور متعلق بقوله حملاً « أختها ، أخت : بدل من « ما ، أو عطف بيان ، وأخت مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أن المصدرية مضاف إليه « حيث ، ظرف متعلق بأهمل مبنى على الضم فى محل نصب « استحققت ، استحق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعل استحق ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أن المصدرية « عملاً ، مفعول به لاستحققت ، والجملة من استحققت وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(٢) وقد قرىء بالرفع فى قوله تعالى : ( لمن أراد أن يتم ) وعلى هذا ورد قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَلَّا تُشِيرَا أَحَدًا  
وقول الآخر :

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبَةَ إِنَّ نَجْوَتِ مِنَ الرَّزَاحِ  
أَنْ تَهْبِطِينَ بِإِلَادِ قَوْمِ بَرْتَمُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

(٣) « ونصبوا ، فعل وفاعل « بإذن ، جار ومجرور متعلق بنصبوا « المستقبل ، =

أَوْ قَبْلَهُ الَّتِي مِينُ ، وَانْصَبَ وَارْفَعَا إِذَا « إِذَنْ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَمًا<sup>(١)</sup>  
تَقَدَّمَ أَنْ مِنْ جُمْلَةِ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ « إِذَنْ » وَلَا يُنْصَبُ بِهَا إِلَّا بِشُرُوطٍ :

أحدها : أن يكون الفعل مستقبلا .

الثاني : أن تكون مُصَدَّرَةً .

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين منصوبها .

وذلك نحو أن يقال : أنا آتيتك ؛ فتقول : « إِذَنْ أَكْرِمَكَ » .

فلو كان الفعل بعدها حالا لم يُنْصَبْ ، نحو أن يقال : أحبك ؛ فتقول : « إِذَنْ  
أَطْنُكَ صَادِقًا » ؛ فيجب رفع « أَطْنُ » وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إن لم  
تتصَدَّرْ ، نحو : « زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ » ؛ فإن كان المتقدم عليها حرف عطف  
جزل في الفعل : الرفعُ ، والنصبُ ، نحو : « وَإِذَنْ أَكْرِمَكَ » ، وكذلك يجب

== مفعول به لنصواب « إن ، شرطية ، صدرت ، صدر : فعل ماضٍ مبني للجهول فعل  
الشرط ، والتاء للتأكيد ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى  
إذن ، والفعل ، الواو للحال ، والفعل : مبتدأ ، وبعد ، ظرف مبني على الضم في محل نصب ،  
وهو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : والفعل واقع بعد ، أى بعد إذن « موصلا ،  
حال من الضمير المستكن في الظرف الواقع خبراً .

(١) « أو ، عاطفة ، قبله ، قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف  
وضمير الغائب العائد إلى الفعل مضاف إليه ، ومعنى العبارة أن اليمين توسط بين إذن  
والفعل فوقع قبل الفعل فاصلا بينه وبين إذن « اليمين ، مبتدأ مؤخر ، وانصب ، فعل  
أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وارفعا ، معطوف على انصب  
« إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « إذن » ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده .  
والتقدير : إذا وقع إذن ، والجملة من وقع المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة  
« إذا ، إليها « من بعد ، جار ومجرور متعلق بوقع ، وبعد مضاف و « عطف ، مضاف  
إليه « وقما ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إذن الواقع  
فاعلا ، والجملة من وقع المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة .



رَفَعُ الفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ فَصِلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ ، نَحْوُ : « إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ » فَإِنْ فَصِلَتْ  
بِالْقَسَمِ نَصَبَتْ ، نَحْوُ : « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ » (١) .

\*\*\*

وَبَيَّنَ « لَا » وَوَلَامَ جَرَّ التَّرِيمِ      إِظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبَةٌ ، وَإِنْ مُعْدِمٌ (٢)  
« لَا » فَأَنَّ اعْمَلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا      وَبَعْدَ نَفْيِ كَانٍ حَتْمًا أَضْمِرُ (٣)  
كَذَلِكَ بَعْدَ « أَوْ » إِذَا يَصْلُحُ فِي      مَوْضِعِهَا « حَتَّى » أَوْ « أَلَّا » أَنْ خَفِيَ (٤)

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَنْ وَاللَّهِ نَزَمِيهِمْ بِحَرْبٍ      يُشِيبُ الْكُفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ

(٢) « و » و « بين » ظرف متعلق بقوله « التزم » الآتي ، و « بين مضاف ، و « ولا » قصد لفظه :  
مضاف إليه ، و « ولا » معطوف على لا . و « ولا » مضاف و « جر » مضاف إليه ، و « التزم » فعل ، فعمل  
ماض مبني للجھول ، و « إظهار » نائب فاعل لا « التزم » ، و « إظهار مضاف و « أن » قصد لفظه :  
مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله « ناصبة » حال من أن « وإن » شرطية « عدم »  
فعل ماض مبني للجھول فعل الشرط .

(٣) « لا » قصد لفظه : نائب فاعل فعله هو « عدم » في البيت السابق ، و « أن » الفاء  
واقعة في جواب الشرط ، أن - قصد لفظه : مفعول مقدم لأعمل و « أعمل » فعل أمر ، و فاعله  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و الجملة في محل جزم جواب الشرط و « مظهراً » بزنة  
اسم المفعول - حال من « أن » الواقعة مفعولاً و « أو مضمر » معطوف على قوله مظهراً  
و « بعد » ظرف متعلق بقوله « أضمر » الآتي آخر البيت ، و « بعد مضاف و « نفي » مضاف  
إليه ، و « نفي مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « حتماً » نعمت المصدر محذوف ،  
أى إضماراً حتماً و « أضمر » فعل ماض مبني للجھول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى أن ، و الألف للاطلاق .

(٤) « كذا » جار و مجرور متعلق بقوله « خفي » الآتي في آخر البيت ، أو متعلق  
بمحذوف نعمت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لخفي ، أى : خفي خفاءً مثل ذلك الخفاء  
و « بعد » ظرف متعلق بخفي ، و « بعد مضاف و « أو » قصد لفظه : مضاف إليه « إذا » ظرف  
متعلق بخفي أيضاً و « يصلح » فعل مضارع و في موضعها ، الجار و المجرور متعلق =

اختصت « أن » من بين نواصب المضارع بأنها تعمل : مُظَهَّرَةٌ ، ومُضْمَرَةٌ .  
فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية ، نحو : « جِئْتُكَ لِنَلِّأُ  
تَضْرِبَ زَيْدًا » .

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية ، نحو : « جِئْتُكَ لِأَقْرَأُ »  
و « لَأَنْ أَقْرَأُ » ، هذا إذا لم تسبقها « كان » المنفية .

فإن سبقتها « كان » المنفية وجب إضمار « أن » ، نحو : « مَا كَانَ زَيْدٌ يَفْعَلُ »  
ولا تقول : « لَأَنْ يَفْعَلَ » قال الله تعالى : ( وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ) .

ويجب إضمار « أن » بعد « أو » المُقَدَّرَةُ بِحَتَّى ، أو إلاً ؛ فَتُقَدَّرُ بِحَتَّى إِذَا كَانَ  
الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهَا [ مِمَّا ] يَنْقُضِي شَيْئًا فَشَيْئًا ، وَتُقَدَّرُ بِإِلَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ؛  
فَالأَوَّلُ كَفَيْلُهُ :

٣٢٢ — لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ اللَّيْئِي

فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَّارِي

= يصلح ، وهو موضح مضاف وما : مضاف إليه « حتى » ، قصد لفظه : فاعل يصلح  
« أو » عاطفة « إلا » ، معطوف على حتى « أن » ، قصد لفظه مبتدأ « حتى » ، فعل ماض ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أن ، والجملة من حتى وفاعله  
في محل رفع خبر المبتدأ وهو أن .

وتقدير البيت : أن حتى خفاء مثل ذلك الخفاء بعد أو إذا كان يصلح في موضع  
أو حتى أو إلا .

٣٢٣ — هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها كثير من النحاة ، ولم ينسبوا  
إلى قائل معين .

الإغراب : « لَأَسْتَسْهِلَنَّ » اللام موطنة للقسم ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله  
بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد =

أى : لأستسهان الصَّعبَ حتى أدركَ المُنَى ؛ فـ « أدرك » : منصوب بـ « أن »  
المقدَّرة بعد أو التي بمعنى حتى ، وهى واجبه الإضمار ، والثانى كقوله :

٣٢٣ — وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

= حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الصعب » مفعول به لاستسهل « أو »  
حرف عطف ، ومعناه هنا حتى « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوبا  
بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المنى » مفعول به لأدرك « قنا »  
الفاء حرف دال على التعليل ، ما : نافية ، « انقادت » انقاد : فعل ماض ، والتاء  
للتأنيك « الآمال » فاعل انقاد « إلا » أداة استثناء ملغاة « لصابر » جار ومجرور  
متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أدرك »  
بعد أو التي بمعنى حتى ، بأن مضمره وجوبا .

٣٢٣ — هذا البيت لزيادة الأعمام :

اللفظة : « عمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قناة » هى الرمح « قوم » رجال  
« كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو : طرف الانبوبة الناشر .

المعنى : يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهي وقذفهم بالشدائد والأوابد  
وضرب ما ذكره مثلهذا .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء التى للتسكلم اسمه « إذا »  
ظرف تضمن معنى الشرط « عمزت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا »  
إليها « قناة » مفعول به لعمزت ، وقناة مضاف و « قوم » مضاف إليه « كسرت »  
فمن ماض وفاعله ، والجملة جواب إذا ، وجملة الشرط والجواب فى محل نصب خبر  
كان « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وكعوب مضاف وها : مضاف إليه  
« أو » عاطفة ، وهى هنا بمعنى إلا « تستقيا » فعل مضارع منصوب بأن المضمره  
وجوبا بعد أو ، والآلف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود  
إلى قناة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيا » حيث نصب الفعل المضارع — الذى هو تستقيم —  
بأن مضمره وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا .

أى : كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، ف « تستقيم » : منصوب بـ « أن » بعد « أو » واجبة الإضمار .

\*\*\*

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ ، كـ « جُدَّ حَتَّى تَسْرَ ذَا حَزَنٍ » (١)  
ومما يجب إضمار « أن » بعده : حَتَّى ، نحو : « سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ » ؛  
فـ « حتى » : حرف [ جر ] و « أَدْخُلَ » : منصوب بأن المقدّرة به حتى ، هذا إذا  
كان الفعل بعدها مستقبلا .

فإن كان حالا ، أو مُؤَوَّلًا بالحال — وجب رفعه ، وإليه الإشارة بقوله :  
وَتَلَوُ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِرِ أَرْفَعَنَّ ، وَانصَبِ الْمُسْتَقْبَلًا (٢)

(١) « وبعده ، ظرف متعلق بقوله « إضمار ، الآتى ، وبعده مضاف و « حتى » قصد لفظه : مضاف إليه « هكذا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر الآتى « إضمار ، مبتدأ ، وإضمار مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « كجد » الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حتى » حرف جر بمعنى كي « تسر » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » مفعول به لتسر ، وذا مضاف و « حزن » مضاف إليه ، والمعل المضارع الذى هو تسر فى تأويل مصدر بواسطة أن المحذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بجد .

(٢) « وتلو ، معناه تالى ، أى واقع بعد حتى — مفعول مقدم على عامله وهو قوله « ارفعن ، الآتى ، وتلو مضاف و « حتى » قصد لفظه : مضاف إليه « حالا ، منصوب على الحالية من تلو حتى « أو مؤولا ، معطوف على قوله حالا « به ، جار ومجرور متعلق بقوله « مؤولا » « ارفعن » رفع : فعل أمر ، مبنى على الفتح لانصالة بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وانصب » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل والمستقبلا مفعول به لانصب .

فتقول : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلُ الْبَلَدَ » بالرفع ، إن قلته وأنت داخل ، وكذلك إن كان الدخول قد وَقَعَ ، وَقَصَدْتَ به حكاية تلك الحال ، نحو : « كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » .



وَبَعْدَ فَأَ جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبِ مَحْضِينَ « أَنْ » وَسِتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبٌ (١)

يعنى أن « أَنْ » تنصب — وهى واجبة الحذف — الفعل المضارع بعد الفاء المُجَابِ بِهَا نَفْيٌ مَحْضٌ ، أو طلبٌ مَحْضٌ ؛ فمثال النفي « مَا تَأْتِينَا فَتَعُدُّنَا » وقد قال تعالى : ( لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ) (٢) ، ومعنى كون النفي محضاً : أن يكون خالصاً من معنى الإثبات ؛ فإن لم يكن خالصاً منه وَجَبَ رَفْعُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ ، نحو :

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « نصب » الآتى فى آخر البيت ، وبعد مضاف و « فاء » قصر للضرورة : مضاف إليه ، و « فاء مضاف و « جواب » مضاف إليه ، و « جواب مضاف و « نفي » مضاف إليه « أو طلب » معطوف على نفي « محضين » نعمت لنفي و « طلب « أَنْ » قصد لفظه : مبتدأ « وسترها » الواو للحال ، ستر : مبتدأ ، وستر مضاف و « ما مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ وهو ستر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، أو لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره « نصب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أَنْ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو « أَنْ » ، والتقدير : أن نصبت فى حال كون استنارها واجباً بعد فاء جواب نفي محض أو طلب محض .

(٢) ومثل الآية الكريمة — فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي — قول جميل بن معمر العذرى :

فَكَيْفَ وَلَا تُوفِي دِمَاؤُهُمْ دَمِي وَلَا مَالَهُمْ ذُو نَدَاهَا فَيَدُونِي ؟

الشاهد فى قوله « فيدونى » أى يعطوا ديتى ، فإنه منصوب بحذف النون ، وأصله « يدونى » وقوله « مالهم ذو نداه » هو بفتح النون وسكون اللام — ومعناه ذو كفرة .

« ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا »<sup>(١)</sup> ، ومثالُ الطلب — وهو يشمل : أنت ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والقرض ، والتخصيص ، والتمني — فالأمر ، نحو : « أتدني فأكرمك » ومنه :

٣٢٤ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَيَضْرِبُكَ « ومنه قوله تعالى : ( لَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ) والدعاء نحو : « رَبِّ أَنْصُرْنِي فَلَا أُخْذَلْ » ومنه :

٣٢٥ — رَبِّ وَفَقِي فَلَا أُعْدِلُ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

(١) هذا الوجوب مسلم فيما إذا انتقض النفي بالإقبال ذكر الفعل المقترن بالفاء ، كالمثال الذي ذكره الشارح ، فأما إذا وقعت « إلا » بعد الفعل نحو « ما تأتينا فتسلكمنا إلا بخير » فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجمان : الرفع ، والنصب ، وزعم الناظم وابنه أنه يجب فيه الرفع ، وهو مردود بقول الشاعر :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ  
 يروى قوله « فينطق » بالرفع والنصب ، ونصر سيويه على جوازهما .

٣٢٤ — البيت لأبي النجم — الفضل بن قدامة — المعجلى .

اللمة : « عنقا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً — هو ضرب من السير « فسيحا » واسع الخطى ، وأراد سريعا .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ناق » منادى مرخم « سيرى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياؤه المؤنثة المخاطبة فاعل « عنقا » مفعول مطلق عامله سيرى ، وأصله نعت محذوف ، والتقدير : سيرى سيرا عنقا فسيحا ، صفة لعنق « إلى سليمان » جار ومجرور ، متعلق بسيرى « فستريحا » الفاء السببية ، لتسريح : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، والألف الاطلاق ، وفي تسريح ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن .

الشاهد فيه : قوله « فستريحا » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو لتسريح بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٣٢٥ — البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها لقائل معين .

والاستفهام نحو : « هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ ؟ » ومنه قوله تعالى :  
( قَهْلَ لَنَا مِنْ شُعْمَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ؟ ) ، والعرض نحو : « أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ  
خَيْرًا » ومنه قوله :

٣٢٦ — يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبَصِّرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِيماً ؟

== الإعراب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف ، وقد حذفت ياء المتكلم اجتزاء  
بكسر ما قبلها ، وفتح ، وفق : فعل دعاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،  
والتون للوقاية ، والياء مفعول به « فلا » الفاء فاء السببية ، ولا : نافية « أعدل » فعل  
مضارع منصوب بأن مضرة وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنا « عن سنن » جار ومجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف و « الساعين »  
مضاف إليه « في خير » جار ومجرور متعلق بالساعين ، وخير مضاف و « سنن »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الموقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله أعدل —  
بأن المضرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الساء .

٣٢٦ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى

قائل معين .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف  
و « الكرام » مضاف إليه « ألا » أداة عرض « تدنو » فعل مضارع مرفوع بضمه  
مقدرة على الوار منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت « فتبصر » الفاء فاء السببية ، وتبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضرة  
وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول :  
مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون في محل نصب « قد » حرف تحقيق « حدثوك » فعل  
وفاعل ومفعول به أول « واجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بمحدثوا  
على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : حدثوك « فاء » الفاء لتعليل ، ما : نافية « راء » مبتدأ  
« كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « سمع » فعل ماض ، والألف ==

والتَّحْضِيضُ نحو : «لَوْلَا تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا» ، ومنه [قوله تعالى] : (لَوْلَا  
أُخْرَتْنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ) ، والتمنى ، نحو :  
(يا ليتني كنت معهم فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا) .

ومعنى «أن يكون الطلب محضاً» أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعلٍ ، ولا بلفظ  
الخبر ؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وَجِبَ رفعُ ما بعد الفاء ، نحو :  
«صَهْ فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ ، وَحَسْبُكَ الْخَبْرُ قَتِيَامُ النَّاسِ» .

\* \* \*

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ ، إِنْ تَقَدَّمَ مَفْهُومٌ مَعَ ، كَلِمًا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرُ الْجَزْعَ<sup>(١)</sup>  
يعنى أن المواضع التي يُنْتَصَبُ فيها المضارعُ بإضمار «أن» وُجُوبًا بعد الفاء يصب  
فيها كَلِمًا بـ «أن» مضمرًا وُجُوبًا بعد الواو إذا قَصِدَ بها المصاحبة ، نحو :  
(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) وقوله :

= للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة المحرورة  
محلًا بالكاف ، والجملة لا محل لها صلة «من» المحرورة محلًا بالكاف .  
الشاهد فيه : قوله «فتبصر» ، حيث نصب الفعل المضارع - وهو تبصر - بأن المضمر  
وجوباً بعد فاء السببية في جواب العرض .

(١) «الواو» مبتدأ «كالفاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إن» شرطية  
«تقد» فعل مضارع فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
الواو ، مفهوم ، مفعول به لتقد ، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه «كلا» الكاف  
جارة لقول محذوف على غرار ما سبق مراراً ، لا : ناهية «تكن» فعل مضارع ناقص  
مجزوم بلا ناهية ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و «جلداً» خبر تكن  
«وتظهر» الواو واو المعية ، تظهر : فعل مضارع منصوب بأن المضمر وجوباً بعد واو  
المعية وهو محل الشاهد ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجزع» مفعول به  
لتظهر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، ولك في هذا وأمثاله أن نقول :  
منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكن الوقف .



٣٢٧- قُلْتُ: اُدْعِي وَأُدْعُو؛ إِنْ أُنْدَى اصْوَتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

وقوله :

٣٢٨- لَأَتَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ- إِذَا قَلَّتْ- عَظِيمٌ

٣٢٧- البيت لدثار بن شيان النري ، أحد بني النمر بن قاسط ، من كلبة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتاً رواها له أبو السعادات بن الشجري في مختاراته (ص ٦ ق ٣) في أثناء مختار شعر الخطيبة ، والبيت من شواهد سيويه (١ / ٤٢٦) ونسب في الكتاب للأعشى ، وليس في شعره ، وهو أيضاً من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وشذور الذهب (رقم ١٥٤) وابن الأباري في الإنصاف (٣٥١) وروايته د ادعى وأدع فإن أندى ، كرواية ابن الشجري ، ومجازها أن د وأدع ، مجزوم بلام أمر محذوفه : أى ادعى ولأدع ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا أَشْتَكِينَا : سَيُذَرِكُنَا بَنُو الْقَرَمِ الْهَجَانِ  
سَيُذَرِكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَدْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْحَصَانِ  
اللغة : د أندى ، أفعل تفضيل من الندى - بفتح النون مقصوراً - وهو بمد الصوت.

الإعراب : د قفقت ، فعل وفاعل د ادعى ، فعل أمر ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل د وأدعو ، الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا د إن ، حرف توكيد ونصب د أندى ، اسم إن د لصوت ، اللام زائدة ، وصوت : مضاف إليه د أن ، مصدرية د ينادى ، فعل مضارع منصوب بأن ، وأن وما عملت فيه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن د داعيان ، فاعل ينادى ، وتقدير الكلام : إن أجهر صوت مناداة داعيين .

الشاهد فيه : قوله د وأدعو ، حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله وأدعو - بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر .

٣٢٨- البيت لأبى الأسود الدؤلى ، ونسبه ياقوت (معجم البلدان ١ / ٢٨٤) وأبو الفرج (الأغانى ١١ / ٣٩ بولاق) للتوكل الكنانى .

وقوله :

٣٢٩ - أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ ؟

الإعراب : د لا ، ناهية دته ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بقلته « وتأتى ، الواو واو المعية ، تأتى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مثله ، مثل : مفعول به لتأتى ، ومثل مضاف والماء مضاف إليه « عار ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى ذلك عار عليك ، جار ومجرور متعلق بعار « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط ، والجملة بعده شرط إذا ، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله ، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها ، لا محل لها من الإعراب « عظيم ، صفة لعار .

الشاهد فيه : قوله « وتأتى ، حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله تأتى - بعد واو المعية فى جواب النهى ، بأن مضمرة وجوباً .

٣٢٩ - هذا البيت للحطية ، من قصيدة أولها فى رواية الأكثرين :

أَلَا أُبْلِغُ بَنِي عَوْفِ بْنِ كَعْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَى خَلْقِ سِوَاهِ ؟

وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى أولها نسياً وأوله :

أَلَا فَاتَتْ أَمَامَةَ : هَلْ تَعَزَّى ؟ فَقُلْتُ : أَمَامَ ، قَدْ غَلِبَ الْقَزَاءُ

اللغة : « جاركم ، يطلق الجار فى العربية على عدة معان : منها المجير ، والمستجير ، والحليف ، والناصر .

الإعراب : « ألم ، الهزمة للتقرير ، ولم : نافية جازمة « أك ، فعل مضارع ناقص مجزوم يلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « جاركم ، جار : خبر أك ، و « جار مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ويكون ، الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية « بينى ، بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، وبين مضاف و « المتكلم مضاف إليه « وبينكم ، معطوف على بينى « المودة ، اسم يكون تأخر عن خبره « والإخاء ، معطوف على المودة .

واحترز بقوله: « إِنْ تُقَدِّمَ مَفْهُومَ مَعٍ » عمّا إذا لم تُقَدِّمِ ذلك ، بل أَرَدْتَ التشريك بين الفعل والفعل ، أو أَرَدْتَ جَعَلَ ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فإنه لا يجوز حينئذ النصب .

ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك : « لا تأكل السمك وتَشْرَبُ اللبن » ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين ، نحو : « لا تأكل السمك وتَشْرَبُ اللبن » والثاني : الرفع على إضمار مبتدأ ، نحو : « لا تأكل السمك وتَشْرَبُ اللبن » أى : وأنت تشربُ اللبن ، والثالث : النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما ، نحو : « لا تأكل السمك وتَشْرَبُ اللبن » أى : لا يمكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، فينصب هذا الفعل بأن مُضْمَرَةٌ .

\*\*\*

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّقْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ إِنْ تَسْقَطِ أَلْفًا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ<sup>(١)</sup>  
يجوز في جواب غير النقي ، من الأشياء التي سبق ذكرها ، أن تجزم إذا

= الشاهد فيه : قوله « ويكون ، حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله يكون — بأن المضمره وجوباً بعدواو المعية في جواب الاستفهام .  
ومثل هذا البيت قول صخر الغي الهذلي :

فَلَا تَقْمَدُنْ عَلَى زَحَاةٍ وَتُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَجَدًا وَخَيْفًا

(١) « وبعد ، ظرف متعلق بقوله « اعتمد ، الآتي ، وبعد مضاف ، و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف و « النقي ، مضاف إليه « جزماً ، مفعول مقدم لاعتد « اعتمد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن ، شرطية « تسقط ، فعل مضارع ، فعل الشرط « ألفاً ، قصر ضرورة : فاعل تسقط « والجزاء ، الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ « قد ، حرف تحقيق « قصد ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجزاء ، والجملة من قصد ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

سقطت الفاء وتُصَدَّ الجزاء ، نحو : « زُرْنِي أُرْزُكَ » ، وكذلك الباقي ، وهل هو مجزوم بشرط مُقَدَّرٍ ، أمي : زُرْنِي فَإِنْ تَزُرْنِي أُرْزُكَ ، أو بالجملة قبله ؟ قولان <sup>(٩)</sup> ، ولا يجوز الجزم في النفي ؛ فلا تقول : « ما تأتينا محمدًا » .

\*\*\*

وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالَفِ يَقَعُ <sup>(١٠)</sup>

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي ، إلا بشرط أن يصح للنهي بتقدير دخول إن [ الشرطية ] على لا ؛ فتقول : « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَّمَ » بجزم « تسلّم » ؛ إذ يصح « إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَّمَ » ولا يجوز الجزم في قولك : « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُلُّكَ » ؛ إذ لا يصح « إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُلُّكَ » ،

(١) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر ، وذهبوا أيضاً إلى أنه يجب تقدير « إن » من بين أدوات الشرط ، وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة ، وهؤلاء على فريقين : فريق منهم قال : تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله ، كما عمل « ضرباً » في نحو قولك « ضرباً زيداً » ، عمل اضرب حين تضمن معناه ، وفريق قال : يل العامل الجملة لكونها نائبة عن أداة الشرط ، ومن الناس من قال : الجازم لام أمر مقدرة ؛ فالأقوال — على التفصيل — أربعة عند التحقيق .

(٢) « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف ود جزم ، مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بشرط أو بجزم ، وبعده مضاف ود نهي ، مضاف إليه « أن » مصدرية « تضع » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و« أن » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ « إن » ، قصد لفظه : مفعول به لتضع « قبل » ، ظرف متعلق بتضع ، وقبل مضاف ود « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « دون » ، ظرف متعلق بمحذوف حال من « إن » السابق ، ودون مضاف ود تخالف ، مضاف إليه « يقع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخالف ، والجملة من يقع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتخالف .

وأجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يُشترط عنده دخول « إن » على « لا » ؛  
فجزمه على معنى « إن تَدْنُ من الأسد يأ كلك » .

\*\*\*

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ ، وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا<sup>(١)</sup>  
قد سبق أنه إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسم فعل ، أو بلفظ الخبر ، لم يجز نصبه  
بعد الفاء<sup>(٢)</sup> ، وقد صرَّح بذلك هنا ، فقال : متى كان الأمرُ بغير صيغة أفعلٍ ونحوها  
فَلَا يَنْتَصِبُ جَوَابُهُ ، وَلَكِنْ لَوْ أَسْقَطْتَ الْفَاءَ جَزَمْتَهُ كَقَوْلِكَ : « صَهْ أَحْسِنُ إِلَيْكَ ،  
وَخَسْبُكَ الْحَدِيثُ بَيْنَ النَّاسِ »<sup>(٣)</sup> وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا » .

\*\*\*

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ<sup>(٤)</sup>

(١) « والأمر ، مبتدأ ، إن ، شرطية ، كان ، فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، واسمه  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «مر يعود إلى الأمر» بغير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر « كان » ، وغير مضاف و « أفعل » مضاف إليه « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط ،  
لا : ناهية « تنصب » فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت « جوابه » جواب : مفعول به لتنصب ، وجواب مضاف والماء مضاف إليه ، والجملة  
من تنصب وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل  
رفع خبر المبتدأ « وجزومه » الواو عاطفة أو للاستئناف ، جزم : مفعول به مقدم لقوله  
« أقبلًا » الآتي ، وجزم مضاف والماء مضاف إليه « أقبلًا » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله  
بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) يريد « لم يجز نصب جوابه بعد الفاء » ، فحذف المضاف .

(٣) ومن ذلك قول قطري بن العجاج التيمي :

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(٤) « والفعل » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في  
قوله « نصب » الآتي ، وبعد مضاف و « الفاء » مضاف إليه « في الرجاء » قصر للضرورة :  
جار ومجرور متعلق بقوله « نصب » الآتي « نصب » فعل ماض مبني للجهول ، وفيه =

أجاز الكوفيون قاطبةً أن يُعامل الرجاء مُعاملةً التمني ، فينصب جوابه المقرون  
بالفاء ، كما نصب جواب التمني ، وتابعهم المصنف ، وما وردَ منه قوله تعالى : ( لَعَلِّي  
أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ الْأَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ) في قراءة من نصب « أطلع » وهو حصص  
عن عاصم .

\*\*\*

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فَعَلُّ عَطِيفٍ تَنْصِيبُهُ « أَنْ » : ثَابِتًا ، أَوْ مُنْحَذِفٌ (١)  
يجوز أن يَنْصَبَ بَأَنْ مَحذُوفَةً أَوْ مَذْكُورَةً ، بعد عَاطِفٍ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ اسْمٌ خَالِصٌ :  
أى غيرُ مَقْصُودٍ بِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ :

٣٣٠ — وَبُنُسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بُنُسِ الشُّفُوفِ

= ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل نائب فاعل ، والجملة من نصب ونائب  
فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « كنصب » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع  
نمناً لمصدر محذوف : أى نصب نصباً كأننا كنصب — إلخ ، ونصب مضاف و « ما »  
اسم موصول : مضاف إليه « إلى التمني » جار ومجرور متعلق بقوله « ينسب » الآتي « ينسب »  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة  
من ينسب وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة « ما » الموصولة .

(١) « إن » شرطية « على اسم » جار ومجرور متعلق بقوله « عطف » الآتي « خالص »  
نعت لاسم « فعل » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : وإن  
عطف فعل « عطف » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود على فعل ، والجملة من عطف المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من  
الإعراب مفسرة « تنصبه » نصب : فعل مضارع ، جواب الشرط ، والهاء مفعول به  
« أن » قصد لفظه : فاعل تنصب « ثابتاً » حال من « أن » « أو » عاطفة « منحذف » معطوف  
على قوله « ثابتاً » ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

٣٣٠ — البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد .

اللغة : « عبادة » جبة من الصوف ونحوه ، ويقال فيها عباية أيضاً « تقرر عيني » =

فـ «تَقَرَّ» منصوب بـ «أَنْ» محذوفة، وهي جائزة الحذف؛ لأن قبله اسماً صريحاً، وهو بُسُّ، وكذلك قوله:

٢٣١ — [إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا نَمَّ أَعْقَلُهُ كَالْتَوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ

= كناية عن سكون النفس، وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها «الشفوف»، جمع شف بـ كسر الشين وفتحها — وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ، ولبس مضاف و«عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو واو العطف، تقرر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة على اسم «اللس» من التقدير بالفعل «عيني» عين: فاعل تقرر، وعين مضاف وياه المتكلم مضاف إليه «أحب» خبر المبتدأ «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، وليس مضاف و«الشفوف» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولها «وتقر» حيث نصبت الفعل المضارع — وهو تقرر — بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس.

والمراد بالاسم الخالص: الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامداً جوداً محضاً، وقد يكون مصدرأً كلبس في هذا الشاهد، وقد يكون اسماً علماً كما نقول: لولا زيد ويحسن إلى هلكتك، أي لولا زيد وإحسانه إلى، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أُعِزَّةٌ وَآلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أُسْوَاكٍ عَلَقَمًا

أسواك: منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف، وأصله «علقمة» فرخه يحذف التاء على لفة من ينتظر الحرف المحذوف.

٣٣١ — البيت لأنس بن مدركة الحثمي، وقد سقط برمه من بعض نسخ الشرح.

اللغة: «سليكا» بصيغة المصغر — هو سليك بن السليكة — بزنة همزة، وهي

أمه — أحد ذؤبان العرب وشذاذهم، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خشم، وأهله خلوف، فرأى امرأة شابة بضة، فقال منها، فعلم بهذا أنس بن مدركة الحثمي. فأدرکه فقتله «أعقله» مضارع عقل القليل، أي: أدى دينه «عافت» كرهت، وامتنعت، وأراد: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعياً لأنها ذات لبن، وإنما يضرب =

فـ «أَعْلَهُ» : منصوبٌ بـ «أَنْ» محذوفةٌ ، وهى جائزةُ الحذفِ ؛ لأن فبه اسماً صريحاً ، وهو «قَتْلِي» ، وكذلك ، قوله [ :

٣٣٢ - لَوْلَا نَوْقُمُ مُعْتَرَّةٍ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْبِرُهُ إِرَابًا عَلَى تَرَبِّ

= الثور لتفزع هى فتشرب ، ويقال : الثور فى هذا الكلام نبت من نبات الماء ، تراه البقر حين ترد الماء فتعاف الورد ، فيضربه البقر ؛ لينجيه عن مكان ورودها حتى ترد ، انظر حيوان الجاحظ ( ١٨/١ ) والاول أشهر وأعرف ، ووقع فى شعر الاعشى ما بينه ، وقال الهيان الفقيمي وعبر عن الثور باليعسوب على التشبيه :

كَمَا ضُرِبَ الْيَعْسُوبُ أَنْ عَافَ بِأَقْرٍ وَمَا ذَنْبُهُ إِنْ عَافَ الْمَاءَ بِأَقْرٍ

المعنى : يشبه نفسه إذ قتل سليكاً ثم وداه - أى : أدى ديته - بالثور يضربه الراعى لتشرب الإناث من البقر . والجامع فى التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه .

الإعراب : «إِنْ» ، «أَنْ» : حرف نوکید ونصب ، وباء المنكلم اسمه . وقتلى ، الواو عاطفة ، قتل : معطوف على اسم إن ، وقتل مضاف وباء المنكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «سليكا» مفعول به لقتل «ثم» ، حرف عطف «أعقله» ، «أعقل» : فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازاً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء مفعول به «كالثور» ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ؛ والجملة من يضرب ونائب فاعله المستتر فيه فى محل نصب حال من الثور «لما» حرف ربط «عافت» ، عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيك «البقر» ، فاعل عاف .

الشاهد فيه قوله «ثم أعقله» ، حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله أعقل - بأن مضمره جوازاً بعد ثم التى المعطف ، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو القتل .

والاسم الخالص من التقدير بالفعل هو الاسم الجامد ، سواء أ كان مصدرأ كما فى هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل ( رقم ٣٣٠ ) والبيت الآتى ( رقم ٣٣٢ ) ، أم كان غير مصدر ، كما قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له فى شرح البيت السابق .

٣٣٢ - البيت من الشواهد التى لم تقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللغة : «نوقم» ، انتظار ، وارتقاب «معترة» ، هو الفقير الذى يتعرض للجدى =



فـ «أَرْضِيَهُ» منصوبٌ «بأن» محذوفة جوازاً بعد الفاء؛ لأن قبلها اسماً صريحاً — وهو «تَوْقَعُ» — وكذلك قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) فـ «يُرْسِلَ» : منصوب بـ «بأن» الجائزة المحذوف، لأن قبله «وَحْيًا» وهو اسم صريح .

فإن كان الاسمُ غيرَ صريحٍ — أى : مقصوداً به معنى الفعل — لم يجز النصب ، نحو : «الطائرُ قَيِّضُ زَيْدٍ الذبابُ» فـ «يغضب» : يجب رفعه ، لأنه معطوف على «طائر» وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ ؛ لأنه واقعٌ مَوْقِعَ الفعلِ ، من جهة أنه صلة لأل ، وحقُّ الصلة ان تكون جملةً ، فوضع «طائر» موضع «يطير»

== والمعروف «أوتر» ، أفضل ، وأرجح «إترابا» ، مصدر أترب الرجل ، إذا استقى «ترب» ، هو الفقر والعوز ، وأصله لصوق اليد بالتراب .

المعنى : يقول : لولا أنى أرتقب أن يتعرض لى ذو حاجة فأفضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر ، وللعلامة الصبان — وتبته العلامة الحضرى — هنا زلة سببها عدم الوقوف على معانى الكلمات كما ذكرنا ، وتقليد من سبقه ، والله يغفر لنا وله ، ويتجاوز عنا وعنه .

الإعراب : «لولا» حرف يقتضى امتناع الجواب لوجود الشرط «توقع» مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً . وتقدير الكلام : لولا توقع معتر موجود ، وتوقع مضاف و «معتر» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «فأرضيه» الفاء عاطفة ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء مفعوله «ما» نافية «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم تقديره «أوتر» ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من «أوتر» وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها جواب لولا «إترابا» مفعول به لاوتر «على ترب» جار ومجرور متعلق بأوتر .

الشاهد فيه : قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع — وهو أرضى — بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التى تقدم عليها اسم صريح ، وهو قوله «توقع» .

— والأصل « الءى يطبر » — فلما ءىء بأل عءل عن الفعل [ إلى اسم الفاعل ] لأءل  
أل ؛ لأنها لا تءءل إلا على الأسماء .

\*\*\*

وَشَدَّ حَذْفُ « أَنْ » وَنَصَبٌ ، فِي سِوَى مَا مَرَّ ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى<sup>(١)</sup>  
لما فرغ من ذكر الأماكن اللى يُنصب فيها بـ « أَنْ » محذوفة — إما جوباً ،  
وإما جوازاً — ذكر أن حَذْفَ « أَنْ » والنصب بها فى غير ما ذكر شاذ لا يُقاسُ  
عليه ، ومنه قولهم : « مَرَّةٌ يَحْفِرُهَا » بنصب « يحفر » أى : مره أن يحفرها ، ومنه  
[ قولهم ] « حَذِيَ اللَّعْنَةُ قَبْلَ بِأَخْذِكَ » أى : قبل أن يأخذك ، ومنه قوله :

٣٣٣ — أَلَا أَيُّهَا الزاجرى أخضر الوغى

وَأَنْ أَشَدَّ اللَّذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخَلِّدِى ؟

فى رواية من نصب « أخضر » أى : أن أخضر .

\*\*\*

(١) وشد ، فعل ماضٍ ، حذف ، فاعل شد ، وحذف مضاف وء أن ، قصد  
لفظه : مضاف إليه ، ونصب ، معطوف على حذف ء فى سوى ، جار ومجرور متعلق  
بنصب ، وسوى مضاف وء ما ، اسم موصول : مضاف إليه ، فعل ماضٍ ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، الموصولة ، والءلة لا عمل لها صلة  
ء فاقبل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ء منه ، جار ومجرور متعلق  
باقبل ء ما ، اسم موصول : مفعول به لاقبل ء عدل ، مبتدأ ء روى ، فعل ماضٍ ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عدل ، والءلة فى عمل رفع خبر المبتدأ اللى هو  
عدل ، والءلة من المبتدأ والخبر لا عمل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به لاقبل ، والءائد  
ضمير منصوب بروى . والتقدير : فاقبل اللى رواه عدل .

٣٣٣ — هذا البيت من معلقة طرفه بن العبد البكرى .

اللغة : ء الزاجرى ، اللى بزجرنى ، أى : يكفنى ويمنعنى ء الوغى ، القتال والحرب ،  
وهو فى الأصل : الءلة والأصوات ء مخلى ، أراد هل تضمن لى الخلود وءوام البقاء =

== إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينه عن اقتحام المعارك، ويأمره بالتمود والإحجام.

الإعراب: «ألا، أداة تنبيه، «أبهذا، أي: منادى بحرف نداء محذوف، وما: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لأى، مبنى على السكون في محل رفع «الواجرى، الواجر: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، والواجر مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «أحضر، فعل مضارع منصوب بأن محذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، و«أن، المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف: أي يزجرني عن حضور الوغى «الوغى، مفعول به لأحضر، وأن، مصدرية «أشهد، فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الذات، مفعول به لأشهد، هل، حرف استفهام «أنت، مبتدأ «مخلى، مخلد: خبر المبتدأ، ومخلد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

الشاهد فيه: قوله «أحضر، حيث نصب الفعل المضارع — وهو قوله أحضر — بأن محذوفة في غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها، وإنما سهل ذلك وجود «أن، ناصبة لمضارع آخر في البيت — وذلك في قوله «وأن أشهد الذات» — .

واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله: «أحضر، أحدهما رفعه، وهي رواية البصريين وعلى وأسمهم سيويه رحمه الله، وثانيهما نصبه، وهي رواية الكوفيين.

قال الأعمى الشنتمرى: «والشاهد في البيت — عند سيويه — رفع «أحضر، لحذف الناصب وتعميره منه، والمعنى لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار «أن، ضرورة، وهو مذهب الكوفيين، اهـ.

واعلم أيضاً أن النحاة يختلفون في جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إلى السبك — سواء أرفعت المضارع بعد حذفها، أم أبقته على نصبه — فذهب الأخفش إلى جواز الحذف، وجعل منه قوله تعالى: (أفغير الله تأمروني أعبد) جعل «أعبد، مسبوكاً بأن المصدرية محذوفة، والمصدر مجروراً بحرف جر محذوف: أي بالعبادة، و«هه فوطم» «تسمع بالمعدي خير من أن تراه»: أي سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يخرج عليه القرآن الكريم.

## عَوَائِلُ الْجَزْمِ

بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ ، هَكَذَا يَلْمُ وَلَمَّا (١)  
 وَأَجْزَمُ بِلَانَ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذَا (٢)  
 وَحَيْثُمَا أَيُّ ، وَحَرَفٌ إِذَا كَانَ ، وَبَاقِي الْأَدْوَاتِ أَسْمَاءُ (٣)

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلا واحداً ، وهو اللام الدالة على الأمر ، نحو : « لَيَقُمُ زَيْدٌ » ،  
 أو على الدعاء ، نحو : ( لَيَقُضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ) ، و « لا » الدالة على النهي ، نحو قوله  
 تعالى : ( لَا تَزْنُ إِنَّ اللَّهَ مَنَّانٌ ) ، أو على الدعاء ، نحو : ( رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا )  
 و « لم » و « لما » وهما للنفي ، وَيَحْتَصَانِ بِالْمُضَارِعِ ، وَيَقْلِبَانِ مَعْنَاهُ إِلَى الْمُنْصِي ، نحو :  
 « لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَمَّا يَقُمْ عَمْرُو » ولا يكون النفي بلاماً إلا متصلاً بالحال .

(١) « بلا ، جار ومجرور متعلق بقوله « ضع » ، الآتي « ولام » معطوف على « لا » ،  
 « طالبا » حال من فاعل « ضع » ، المستتر فيه « ضع » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
 تقديره أنت « جزماً » مفعول به « ضع » في الفعل ، جار ومجرور متعلق بضع « هكذا » ، يلم ،  
 جاران ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله : أي ضع كذا يلم « ولما » ،  
 معطوف على « لم » .

(٢) « واجزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بيان » جار  
 ومجرور متعلق بواجزم « ومن ، وما ، ومهما ، أي ، متى ، أيان ، أين ، إذا ما » كلهن  
 معطوفات على « إن » ، يعاطف مقدر في بعضهن ومذكور في الباقى .

(٣) « وحيثما ، أي » معطوفان على « إن » في البيت السابق أيضاً « وحرف » خبر  
 مقدم « إذا ما » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « كان » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت  
 لحرف « وباقى » مبتدأ ، و « باقى مضاف » ، و « الأدوات » مضاف إليه « أسماء » خبر المبتدأ ،  
 وقصره للضرورة ، وأصله « أسماء » جمع اسم .

والثاني : ما يحزم فعلين ، وهو « إن » نحو : ( وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ) و « مَنْ » نحو : ( مَنْ يَمْسَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ) و « مَا » نحو : ( وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَفْعَلَهُ اللَّهُ ) و « مِمَّا » نحو : ( وَقَالُوا مِمَّهَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَتَّسِحَرَنَّا بِهَا فَمَا تَحْنُ لَكَ يَا مُؤْمِنِينَ ) و « أَيُّ » نحو : ( أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ) و « متى » كقوله :

٣٣٤ - متى تأنه تفسو إلى ضوء ناره

تجد خير نار عندها خير موقد

٣٣٤ - البيت للحطيئة ، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر ، ومطلعها :

آرنت إذ لاجي على ليل حرقة هضم الحشا حسنة المتجرد

اللغة : « تشو » أي : تجيشه على غير هداية ، قاله اللخمي عن الأصمعي ، أو تجيشه على غير بصر ثابت ، عن غيره « خير موقد » ، يحتمل أنه أراد الغلمان الذين يقومون على النار ويوقدونها ، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم ، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه ، وإنما جعله موقداً - مع أنه سيد - لأنه الأمر بالإيقاد ، لجملة فاعلا لكونه سبب الفعل ، كما في قوله تعالى : ( يا هامان ابن لي صرحا ) وكما في قولهم « هزم الأمير الجيش وهو في قصره » ، وبني الأمير الحصن ، وما أشبه ذلك .

الإعراب : « متى » اسم شرط يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو - مع هذا - ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بتجد « تأنه » ، تأت : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « تشو » ، فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل ، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في فعل الشرط « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله « تشو » السابق ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف والهاء مضاف إليه « تجد » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا =

و « أَيَّانَ » كقوله :

٣٣٥ - أَيَّانَ تُوْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا

لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

== تقديره أنت « خير ، مفعول أول لتجد ، وخير مضاف و « نار ، مضاف إليه » عندها ، عند : ظرف متعلق بمحذوف خير مقدم ، وعند مضاف وها : مضاف إليه « خير ، مبتدأ مؤخر ، وخير مضاف و « موقد ، مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتجد .

الشاهد فيه : قوله « متى تأته . . . تجد - إلخ ، حيث جزم بمقي فعلين ، أولهما قوله تأته ، وهو فعل الشرط ، والثاني قوله « تجد ، وهو جواب الشرط وجوازه على ما فصلناه في الإعراب .

٣٣٥ - هذا البيت من الشواهد التي لم نعتز لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « تؤمنك ، نمطك الأمان » حذرا ، خائفاً ، وجلا .

الإعراب : « أيان ، اسم شرط جازم ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية عامله قوله تأمن الذي هو جواب الشرط « تؤمنك ، تؤمن : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والكاف مفعول به « تأمن ، فعل مضارع جواب الشرط ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل « غيرنا ، غير : مفعول به لتأمن ، وغير مضاف ونا : مضاف إليه « وإذا ، ظرف تضمن معنى الشرط ولم ، نافية جازمة « تدرك ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الأمان ، مفعول به لتدرك ، والجملة من تدرك المنقو بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة « إذا ، إليها « منا ، جار ومجرور متعلق بتدرك ولم ، نافية جازمة « تزل ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حذرا ، خبر تزل ، وجملة « تزل حذرا ، جواب « إذا ، .

الشاهد فيه : قوله « أيان تؤمنك تأمن - إلخ ، حيث جزم بأيان فعلين ، أحدهما فعل الشرط - وهو قوله « تؤمنك ، - والثاني جوابه وجوازه - وهو قوله « تأمن ، - على ما بيناه في الإعراب .

و « أَيْنَمَا » كقوله :

— ٣٣٦ — \* أَيْنَمَا الرِّيحُ تُتَمِيلُهَا تَمِيلُ \* \*

و « إِذَا مَا » نحو قوله :

— ٣٣٧ — وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتَتْ مَا أَنْتَ آئِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا

— ٣٣٦ — هذا مجز بيت لكعب بن جعيل ، و صدره :

\* صَعْدَةٌ نَابِغَةٌ فِي حَائِرٍ \*

الغنة : « صعدة » بفتح الصاد وسكون العين — هي القناة التي تنبت مستوية ، فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثفيف ، ويقولون : امرأة صعدة ، أي مستقيمة القامة مستوية ، على التشبيه بالقناة ، كما يشبهونها بغضن البان وبالخيزران « حائر » هو المكان الذي يكون وسطه مطمئناً منخفضاً ، وحروره مرتفعة عالية ، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتها .

المعنى : شبه امرأة — ذكرها في بيت سابق — بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، والريح تعبت بها وتميلها ، وهي تميل مع الريح .

والبيت السابق الذي أشرنا إليه هو قوله :

وَصَحِيحٌ قَدْ تَقَلَّتْ بِهِ طَيْبٌ أُرْدَانُهُ غَيْرُ تَمِيلُ

الإعراب : « أينما » أين : اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية ، وعامله قوله تمل الواقع جواباً للشرط ، وما : زائدة « الريح » فاعل بفعل محذوف يقع فعلاً للشرط ، يفسره ما بعده ، والتقدير : أينما تميلها الريح ، و « تميلها » جملة لا عمل لها مفسرة للفعل المحذوف « تمل » ، فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الصعدة فاعل

الشاهد فيه : قوله « أينما » . . . تميلها تمل ، حيث جزم بأينما فعلين : أحدهما — وهو الذي يفسره قوله « تميلها » — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله « تمل » — جواب الشرط وجزاؤه .

— ٣٣٧ — البيت من الشواهد التي لم نعتز لها على نسبة إلى قائل معين .

و « حَيْثُمَا » نحو قوله :

٣٣٨ — حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ لِلَّهِ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

= المعنى : يقول : إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت المأمور آتيا به ، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتى ثمرة إلا إن كان الأمر مؤتمرا به ليقتنى المأمور به بعد أن يثق بإخلاصه في دعوته .

الإعراب : « وإنك » ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمه ، إذما ، حرف شرط جازم ، يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه « تأت » ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » ، اسم موصول : مفعول به لتأت « أنت » ، ضمير منفصل مبتدأ « أمر » ، خبر المبتدأ « به » ، جار ومجرور متعلق بآمر ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « تلف » ، فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت فاعل « من » ، اسم موصول : مفعول أول لتلف « إياه » ، ضمير منفصل : مفعول مقدم على عامله ، وذلك العامل هو قوله تأمر الآتي « تأمر » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « من » ، الموصولة « آتيا » ، مفعول ثان لتلف .

الشاهد فيه : قوله « إذ ما تأت . . . تلف » ، حيث جزم بإذما فعلين ، أحدهما — وهو قوله : « تأت » ، — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله : « تلف » ، — جوابه وجزاؤه .

٣٣٨ — البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلا معينا .

اللغة : « تستقيم » ، تعتدل ، وتأخذ في الطريق السوي « نجاحا » ، ظفرا بما تريد ونوالا لما تأمل « غاير » ، باقى

الإعراب : « حيثما » ، حيث : اسم شرط جازم ، يحزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على الضم في محل نصب على الظرفية ، وعامله قوله يقدر الواقع جوابا للشرط ، وما : زائدة « تستقيم » ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت يقدر ، فعل مضارع ، جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم وعلامة جزمه السكون « لك » ، جار ومجرور متعلق بيقدر « الله » ، فاعل يقدر =



و « أنى » نحو قوله :

٣٢٩ — خَلِيْلِيْ أَنْى تَأْتِيَانِيْ تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيْكُمْ لَا يُحَاوِلُ

وهذه الأدوات — التي تجزم فعلين — كلها أسماء، إلا « إن ، وإذ ما » فإنهما حرفان ، وكذلك الأدوات التي تجزم فعلا واحداً كلها حروف .

\*\*\*

= « نجاحا ، مفعول به ليقدر ، في غابر ، جار ومجرور متعلق بيقدر أيضا ، وغابر مضاف  
و « الأزمان ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقم يقدر — إلخ ، حيث جزم بهيئتا فعلين : أحدهما —  
وهو قوله « تستقم ، — فعل الشرط ، والثاني — وهو قوله « يقدر ، — جواب  
الشرط وجزاؤه .

٣٢٩ — وهذا البيت — أيضا — من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى  
قائل معين .

الإعراب : « خليلي ، منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بإياء المفتوح ما قبلها ،  
لأنه متنى ، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة في ياء الثانية مضاف إليه « أنى » اسم  
شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف  
مبنى على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذي هو تأتيا الثاني « تأتيا ، تأتيا :  
فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ،  
وياء المتكلم مفعول به « تأتيا » فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم بحذف النون ،  
وألف الاثنين فاعل « أعا ، مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة « غير » مفعول  
به تقدم على عامله — وهو قوله « لا يحاول ، الآتي — وغير مضاف و « ما ، اسم  
موصول : مضاف إليه « يرضيكم ، يرضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والضمير البارز المتصل مفعول به ليرضى ،  
والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « لا ، نافية « يحاول ، فعل مضارع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله « أعا ، السابق ، والجمله من يحاول  
للتنقي بلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله « أعا .

فَمَنْ يَنْتَظِرُ بِقَتْنَيْنِ : شَرْطٌ قُدِّمًا يَنْتَلُو الْجَزَاءَ ، وَجَوَابًا وَسَمًا<sup>(١)</sup>  
 يعنى أن هذه الأدوات المذكورة في قوله : « وَاجْزِمُ بَيْنَ — إلى قوله : وَأَنْى »  
 يقتضين جملتين : إحداهما — وهى المتقدمة — تسمى شرطاً ، والثانية — وهى المتأخرة —  
 تسمى جواباً وجزاءً ، ويجب فى الجملة الأولى أن تكون فعلية ، وأما الثانية فالأصل  
 فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسمية ، نحو : « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ كَرَمْتَهُ ،  
 إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الْفَضْلُ » .

• • •

وَمَا ضَيَّعَ ، أَوْ مُضَارَعَيْنِ تُلْفِيهِمَا — أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ<sup>(٢)</sup>

= الشاهد فيه : قوا ، أى تأنياتي تأنيا — إلخ ، حيث جزم بأن فعلين : أحدهما  
 — وهو قوله « تأنياتي » ، — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « تأنيا » — جواب  
 الشرط وجزاؤه .

ولا يقال : إنه قد اتحد الشرط والجواب ؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته  
 وهى المفعول به ولواحقه ، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان .

(١) « فعلين ، مفعول مقدم على عامله — وهو قوله « يقتضين » ، — « يقتضين » ،  
 فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة على الأدوات السابقة  
 ونون النسوة فاعل « شرط » ، مبتدأ ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه فى  
 معرض التفصيل ، « قدما » ، « قدم » : فعل ماض مبنى للمجهول ، والالف للاطلاق ، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة فى محل رفع خبر  
 المبتدأ « يتلو » ، فعل مضارع « الجزاء » ، فاعل يتلو « وجواباً » ، مفعول ثان تقدم على  
 عامله — وهو قوله « وسم » ، « الآتى » — « وسما » ، « سم » : فعل ماض مبنى للمجهول ، والالف  
 للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله الجزاء ، وهو  
 المفعول الأول .

(٢) « وما ضيع » ، مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « تلتفهما » ، « الآتى » — =

إذا كان الشرط والجزاء جملتين<sup>(١)</sup> فمليتين فيكونان على أربعة أنحاء :

الأول : أن يكون الفعلان ماضيين ، نحو : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو » ويكونان في محل جزم ، ومنه قوله تعالى : ( إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسِنْتُمْ لِيَأْتِيَكُمْ ) .

والثاني : أن يكونا مضارعين ، نحو : « إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو » ومنه قوله تعالى : ( وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ بِمَا سَبَّحْتُمْ بِهِ اللَّهُ ) .

والثالث : أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، نحو : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو » ومنه قوله تعالى : ( مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنْتَهَا نُفِثْنَا إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ) .

والرابع : أن يكون الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٣٤٠ — مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِي كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

= « أو ، عاطفة مضارعين ، معطوف على قوله « ماضيين ، السابق « تلفيها ، تلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز المتصل مفعول تلي الأول « أو ، عاطفة متخالفين ، معطوف على قوله مضارعين .

(١) لا عذر للشارح في قوله : « جملتين ، من وجهين : الأول : أن الناظم قال : « فعلين يقتضين ، والوجه الثاني : أن الشرط لا يكون جملة ، وإنما يكون فعلاً ، فأما الجواب فقد يكون فعلاً وقد يكون جملة ، وجملة الجواب قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ؛ وإذا كان الشرط فعلاً ماضياً كان هذا الفعل وحده في محل جزم كما قال الشارح نفسه .

٣٤٠ — هذا البيت لأبي زيد الطائي ، من قصيدة أولها :

إِنَّ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُمُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلٌ كَثِيلٌ انْخِلُودٌ

اللفظة : « يكدنني ، من الكيد — من باب باع — يخدعني ، وبمكرني « والشجاء ما يعترض في الحلق كالعظم « الوريد ، هو الودج ، وقيل بجنه .

المعنى : يرثي ابن أخته ، ويعمد محاسنه ، فيقول : كنت لي بحيث إن من أراد أن =

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يَقُمْ كَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » (١).

\*\*\*

== يخدعنى ويمكر بى فإنك تقف فى طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه ، كما يقف الشجاع فى الحلق فيسنع وصول شئ إلى الجوف ، وكفى بذلك عن انتقامه له بمن يؤذيه .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يكذبى » يكذب : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، مبنى على فتح مقدر فى محل جزم جواب الشرط ، وتاء المخاطب اسمه « منه » كالشجاع ، جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر كان « بين » ظرف متعلق بالخبر ، وبين مضاف وحلق من « حلقه » مضاف إليه ، وحلق مضاف والماء مضاف إليه « والوريد » معطوف على حلقه .

الشاهد فيه : قوله « من يكذبى . . . كنت » — إلخ ، حيث جزم بمن الشرطية فعلين : أحدهما — وهو قوله « يكذبى » — فعل الشرط ، والثانى — وهو قوله « كنت » — جواب الشرط وجزاؤه ، وأولها فعل مضارع ، وثانيهما فعل ماض ، وستستكمل على هذه المسألة وتستدل لمثل ما ورد فى هذا البيت بعقب ذلك .

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً ، يختص بالضرورة الشعرية ، وذهب الفراء — وتبعه الناظم — إلى أن ذلك سائغ فى الكلام ، وهو الراجح عندنا ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثراً ونظماً ، فمن النثر الحديث الذى أثاره الشارح ، ومنه قول عائشة رضى الله عنها « إن أبابكر رجل أسيف متى يقيم مقامك رقى ، ومن الشعر البيت الذى رواه الشارح ، ومنه قول فغنب بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيْبَةَ طَارُوا بِهَا فَرَحًا مِثِّي ، وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فقد جزم بأن قوله « يسمعون » شرطاً ، وهو فعل مضارع ، وقوله « طاروا » جواباً وهو فعل ماض ، ويروى مجزؤه « وما يسمعون من صالح دفنوا » فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضاً .

وَبَعْدَ مَا ضَرَفْتُمْكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ (١)

أى : إذا كان الشرط ماضياً والجزء ماضياً — جاز جَزَمُ الجزاء ، وَرَفَعُهُ ، وكلاهما حَسَنٌ : فتقول : « إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَتَمُّ عَمْرُو ، وَيَقُومُ عَمْرُو » ومنه قوله :

٣٤١ — وَإِنْ أَنَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ

يُقْسُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِيمٌ

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « حسن » الآتى ، وبعد مضاف و « ماض » مضاف إليه « رفعتك » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « الجزاء » قصر للضرورة : مفعول به المصدر « حسن » خبر المبتدأ ، « ورفعه » رفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « بعد » ظرف متعلق بقوله « وهن » الآتى ، وبعد مضاف ، و « مضارع » مضاف إليه « وهن » فعل ماض ، وفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه ، والجملة من وهن وفاعلها المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

وتقدير البيت : ورفعتك الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط بعد الفعل الماضى الواقع شرطاً حسن . فأما رفع الجواب المضارع بعد المضارع الواقع شرطاً فضعيف .

٤٣١ — هذا البيت لزهير بن أبى سلى المزنى ، من قصيدة مطلعها :

قِفْ بِالذَّبَابِ الَّتِي لَمْ يَفْقَهْهَا الْقِدَمُ بَيْلَى ، وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالذِّمَمُ

اللغة : « خليل » أى فقير محتاج ؛ مأخوذ من الخلة — بفتح الخاء — وهى الفقر والحاجة « مسألة » مصدر سأل يسأل : أى طلب العطاء ، واسترشد المعونة ، و« يوم مسغبة » والمسغبة هى الجموع « حرم » بزة كتف — أى ممنوع .

المعنى يقول : إن هذا الممدوح كريم جواد ، سخي يبذل ما عنده ؛ فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترشد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ، ولم يمنعه إجابة سؤاله .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين « آناه » آتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط ، والماء مفعوله « خليل » فاعل آتى « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله آناه ، ويوم مضاف و « مسألة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع جواب الشرط — واسترشد ما فيه « لا » نافية عاملة عمل ليس « غائب » اسم =

وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجَبَ الجزمُ [ فيهما ] ورفَعُ الجزاءَ  
ضعيفٌ كقوله :

٣٤٢ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ بُصِرَ أَخُوكَ تُصْرَعُ

\*\*\*

= لا مرفوع بها ، مالى ، مال : فاعل لغائب سد مسد خبر لا ، ومال مضاف وباء  
المتكلم مضاف إليه ، ولا ، الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي ، حرم ، معطوف على  
غائب ، هكذا قالوا ، والأحسن عندي أن يكون حرم خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير :  
ولا أنت حرم ، فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة .

الشاهد فيه : قوله ، يقول ، حيث جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً ، وفعل  
الشرط ماضياً ، وهو قوله ، أتاه ، - وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد ،  
أى : إن أتاه فيقول - إلخ ، وهو - عند سيويه - على التقديم والتأخير ، أى : يقول  
إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب - إلخ ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفاً  
والمذكور إنما هو دليله .

٣٤٣ - هذا البيت من رجز لعمر بن خثام البجلي ، أنشده في المنافرة التي كانت  
بين جرير بن عبد الله البجلي ، وعالده بن أوطاة السكلي ، وكانا تنافرا إلى الأقرع  
ابن حابس - وكان عالم العرب في زمانه - ليحكم بينهما ، وذلك في الجاهلية قبل إسلام  
الأقرع بن حابس .

الإعراب : يا ، حرف نداء ، وأقرع : منادى مبنى على الضم في محل نصب  
« ابن ، نعم لأقرع بمراعاة محله ، وابن مضاف و « حابس ، مضاف إليه « يا أقرع ،  
توكيد للنداء الأول « إنك ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه ، إن «  
شرطية ، يصرع ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل للشرط « أخوك ، أخو : نائب فاعل  
يصرع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف وكاف المخاطب  
مضاف إليه ، يصرع ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ،  
وسيويه يجعل الجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن ، وجواب الشرط =

وَأَقْرُنْ بِهَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ  
شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا ، لَمْ يَنْجَعِلْ<sup>(١)</sup>

أى : إذا كان الجوابُ لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقتراءه بالفاء ، وذلك كالجملة الاسمية ، نحو : « إن جاء زيدَ فهو مُحْسِنٌ » وكفعل الأمر ، نحو : « إن جاء زيد فأضربه » وكالفعلية المنفية بما ، نحو : « إن جاء زيد فما أضربه » أو « لن » نحو : « إن جاء زيد فلن أضربه » .

فإن كان الجوابُ يصلح أن يكون شرطاً — كالمضارع الذى ليس منفيًا بما ، ولا بلن ، ولا مقروناً بحرف التنفيس ، ولا بقَد ، وكالماضى المتصرفِ

= محذوف يدل عليه خبر إن ، والكوفيون والمبرد يجعلون هذه الجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « إن بصرع . . . تصرع ، حيث وقع جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً ، وفعل الشرط مضارع ، وذلك ضعيف واه ، وهل يختص بالضرورة الشعرية ؟ . والجواب أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وفاقاً للحق الرضى ، بدليل وقوعه فى القرآن الكريم ، وذلك فى قراءة طلحة بن سليمان : ( أينما تكونوا يدرككم الموت ) برفع يدرك .

(١) « واقرن ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفا ، قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق باقرن « حتما ، حال بتأويل اسم الفاعل : أى حاتماً « جواباً ، مفعول به لاقرن ولو ، حرف شرط غير جازم « جعل ، فعل ماض مبنى للجهول ، وجملة شرط لمو لا محل لها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب ، ونائب الفاعل هذا هو مفعول جعل الأول « شرطاً ، مفعول ثان لجعل « لإن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شرطاً « أو ، عاطفة « غيرها ، غير : معطوف على إن ، وغير مضاف وما مضاف إليه « لم ، نافية جازمة « ينجعل ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جواب ، وهذه الجملة جواب لو ، ولو وشرطها رجوابها فى محل نصب صفة لقوله جواباً .

الذى هو غير مقرون بقَد — لم يَحِبِّ اقترانه بالفاء ، نحو : «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَجِيءُ عَمْرُو»  
أو «قَامَ عَمْرُو» .

\*\*\*

وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ إِذَا التَّمَاجَاةُ كَمَا «إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مُكَافَاةُ» (١)

أى : إذا كان الجوابُ جملةً اسميةً وجب اقترانه بالفاء ، ويجوز إطالة «إذا»  
للفجائية مُقَامَ الْفَاءِ ، ومنه قوله تعالى : (وَلَمَّا تَصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّاءَ قَدَمَتِ أَيْدِيهِمْ  
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ، ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استثناءً بفهم ذلك من التمثيل ،  
وهو «إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مُكَافَاةُ» .

\*\*\*

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَيْنِ (٢)

(١) «وتخلف» فعل مضارع «الفاء» مفعول به لتخلف «إذا» قصد لفظه : فاعل  
تخلف ، وإذا مضاف و«المفاجأة» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «كان»  
الكاف جارة لقول محذوف ، إن : شرطية «تجد» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» رابطة للجواب بالشرط «لنا» جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكافاة» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم  
جواب الشرط .

(٢) «والفعل» مبتدأ «من بعد» جار ومجرور متعلق بقوله «يقترن» الآتى ، وبعد  
مضاف ، و«الجزء» قصر للضرورة : مضاف إليه «إن» شرطية «يقترن» فعل  
مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل «بالفاء»  
قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله «يقترن» أو الواو ، معطوف على الفاء «بتثليث»  
جار ومجرور متعلق بقوله «من الآتى» فن ، خبر المبتدأ — وهو قوله «الفعل» — وجواب  
الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .



إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل [مضارع] مقرون بالفاء أو الواو — جاز فيه ثلاثة أوجه : الجزم ، والرفع ، والنصب ، وقد قرئء بالثلاثة قوله تعالى : ( وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَابِكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَعْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ ) بجزم « يغفر » ورفع ، ونصبه ، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قوله :

٣٤٣ — فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رِبِيعُ النَّاسِ وَالْبَدُّ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ  
رَوَى بِجَزْمِ « نَأْخُذُ » وَرَفْعِهِ ، وَنَصْبِهِ .

\*\*\*

٣٤٣ — اليتان للنابعة الذيباني ، وقبلهما بيت يخاطب به عصاماً حاجب النعمان ابن المنذر ، وهو قوله :

أَلَمْ أَقْسِمْ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِي أَتَحْمُولُ عَلَى النَّفْسِ الْهَمَامُ ؟  
اللمة : « يهلك » من باب ضرب يضرب — فعل لازم يتعدى بالهمزة كما في قوله تعالى : ( أهلكت ما لا لبدا ) وبنو تميم يعدونه بنفسه « أبو قابوس » هي كنية النعمان بن المنذر ، وقابوس : يمتنع من الصرف للملبة والعجمة « ربيع الناس » كنى به عن الخصب والتماء وسعة العيش ورفاعته ، وجعل النعمان ربيعاً لأنه سبب ذلك « البلد الحرام » كنى به عن أمن الناس وطمانينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم ، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سبباً فيه ؛ إذ أنه كان يهجر المستجير ويؤمن الخائف « ذناب عيش » ذناب كل شيء — بكسر الذال — عقبه وآخره « أجاب الظهر » أى : مقطوع السنام ، شبه الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره ، وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرهما ، يعير قد أضمه المزال وقطع الإعياء والنصب سنامه ، تشبيهاً مضمراً في النفس ، وطوى ذكر المشبه به ، وذكر بعض لوازمه ، وقوله « ليس له سنام » فضل في الكلام وزيادة يدل عليها سابقه .

الإعراب : « فإن » شرطية « يهلك » فعل مضارع ، فعل الشرط « أبو » فاعل يهلك ، وأبو مضاف ، و « قابوس » مضاف إليه « يهلك » جواب الشرط « ربيع » =

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبٌ لِفِعْلِ إِثْرَفًا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْتَفَا<sup>(١)</sup>

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء ، أو الواو — جاز  
نصبه وجزمه ، نحو : « إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَيَخْرُجُ خَالِدٌ ، أَكْرَمْتُكَ » بجزم « يخرج »  
ونصبه ، ومن النصب قوله :

= الناس ، فاعل يهلك ومضاف إليه « والبلد » معطوف على ربيع « الحرام » نعمت البلد  
« وناخذ » يروى بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط ، ويروى بالرفع فالواو  
للاستئناف ، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التي تقتضى جزمه أو نصبه ،  
ويروى بالنصب فالواو حينئذ واو المعية ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمره ، وإنما  
ساغ ذلك — مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي ، أو استفهام ،  
أو نحوهما — لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه ، لكونه مطلقاً بالشرط ؛ فأشبه  
الواقع بعد الاستفهام « بعده » بعد : ظرف متعلق بناخذ ، وبعد مضاف ، وضمير الضائب  
مضاف إليه « بذئاب » جار ومجرور متعلق بناخذ ، وذئاب مضاف و « عيش » مضاف  
إليه « أجب » صفة لعيش مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وأجب مضاف ، و « الظهر »  
مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس  
مقدم « سنام » اسم ليس تأخر عن خبرها ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة  
ثانية لعيش .

الشاهد فيه : قوله « وناخذ » حيث روى بالأوجه الثلاثة ، وقد بينا لك وجه  
ذلك مع إعراب البيتين .

(١) « وجزم » مبتدأ « أو » عاطفة « نصب » معطوف على جزم « لفعل » جار  
ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بالمبتدأ أو بالمعطوف عليه على سبيل  
التنازع ، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ إما محذوفاً يفهم من السياق ، تقديره : جائز ، أو محذوف ،  
وإما الجملة الشرطية الآتية « إثر » ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل ، وإثر مضاف  
« و « فاء » قصر للضرورة : مضاف إليه « أو » عاطفة « واو » معطوف على « فاء » إن  
شرطية « بالجملة » جار ومجرور متعلق باكتفا الآتي « اكتفا » فعل ماض فعل الشرط ،  
وجواب الشرط محذوف .

٣٤٤ - وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ  
وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

\*\*\*

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ أَلْتَمَعْنِي فُهِمَ (١)

٣٤٤ - البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللغة : « يقترب ، يدنو ، ويقرب ، يخضع ، يسكن ، ويدل » تؤوه ، نزله عندنا  
« هضما ، ظلماً ، وضياعا لحقوه .

الإعراب : « ومن ، اسم شرط جازم يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني  
جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، « يقترب ، فعل مضارع  
فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية « منا ،  
جار ومجرور متعلق بقوله يقترب « ويخضع ، الواو واو المعية ، ويخضع : فعل مضارع  
منصوب بأن مضمره وجوباً بعد واو المعية لتزليل الشرط منزلة الاستفهام ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الشرطية أيضاً « تؤوه ، نؤو : فعل مضارع ،  
جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن  
والهاء مفعول به « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية « يخش ، فعل مضارع معطوف  
على جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود على من الشرطية أيضاً « ظلماً ، مفعول به ليخش « ما ، مصدرية ظرفية « أقام ،  
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر  
مجرور بإضافة اسم زمان إليه ، والتقدير : مدة إقامته « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية  
« هضما ، معطوف على قوله « ظلماً .

الشاهد فيه : قوله « ويخضع ، فإنه منصوب ، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه .  
ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى ، وهو من شواهد سيويه :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيَتَبَّهَى فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلِقِ  
(١) « والشرط ، مبتدأ ، يغني ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى الشرط ، والجملة من يغني وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ =

يجوز حذفُ جواب الشرط ، والاستغناء [ بالشرط ] عنه ، وذلك عند ما يدلُّ دليلٌ على حذفه ، نحو : « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » فحذف جواب الشرط لدلالة « أَنْتَ ظَالِمٌ » عليه ، والتقدير : « أَنْتَ ظَالِمٌ ، إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ » ، وهذا كثير في لسانهم .

وأما عكسه — وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء — فقليلٌ ، ومنه قوله :

٣٤٥ — فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَمَلُّ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ

== « عن جواب ، جار ومجرور متعلق بيغنى « قد ، حرف تحقيق « علم ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على جواب ، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لجواب « والعكس ، مبتدأ « قد ، حرف تقليل « يأتي ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من يأتي وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « إن ، شرطية « المعنى ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « فهم ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المعنى ، والجملة لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف .

٣٤٥ — البيت لمحمد بن عبد الله الأنصارى المعروف بالأحوص ، من أبيات يقولها في زوج أخت امرأته ، أو في زوج امرأة كان يحبها — واسمه مطر — وقد تقدم بعض هذه الأبيات في باب النداء مع الإشارة إلى حديثه ، فارجع إن شئت إلى باب النداء ( ش ٣٠٧ ) .

اللغة : « بكفء ، — بوزان قفل — أى نظير مكافئ « مفرق ، بكسر الراء أو فتحها — وسط الرأس « الحسام ، السيف .

الإعراب : « فطلقها ، طلق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول به « فليست ، الفاء تعليلية ، ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « لها ، جار ومجرور متعلق بقوله : « كفء ، الآتى « بكفء ، الباء زائدة ، كفء : خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة « وإلا ، الواو عاطفة ، إن : شرطية أدغمت في لا =

[ أى : وإلا تطلقها يعلُ مفرقتك الحسام ] .

\*\*\*

وَأَحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخْرَجْتَ فَهِيَ مُلْتَزِمٌ<sup>(١)</sup>  
كلُّ واحدٍ من الشرط والقسم يستدعي جواباً ، وجواب الشرط : إما مجزوم ،  
أو مقرون بالفاء ، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة ، مُصَدَّرَةٌ بِمِضَارِعٍ — أُكِّدُ  
باللام والنون نحو : « والله لأضربنَّ زيداً » وإن صُدِّرَتْ بِمِضِيِّ اقْتَرَنَ بِاللَّامِ وَقَدْ<sup>(٢)</sup> ،  
نحو : « والله لقد قامَ زيدٌ » وإن كلن جملة اسمية فَيَبَّانُ وَاللَّامِ ، أو اللام وحدها ، أو يَبَّانُ

= النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، أى وإلا تطلقها يعلُ ، فعل مضارع  
جواب الشرط مجزوم بحذف الواو ، مفرقتك ، مفرق : مفعول به ليعلُ ، ومفرق مضاف  
وضمير المخاطب مضاف إليه « الحسام » ، فاعل يعلُ .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعلُ » ، حيث حذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب ،  
وقد ذكرنا تقديره في إعراب البيت ، وذكره الشارح العلامة .

(١) « واحذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لدى »  
ظرف بمعنى عند متعلق باحذف ، ولدى مضاف و « اجتماع » مضاف إليه ، واجتماع  
مضاف و « شرط » مضاف إليه « وقسم » معطوف على شرط « جواب » مفعول به  
لاحذف ، وجواب مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « أخرت » آخر :  
فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير  
منصوب بأخرت محذوف ، والتقدير : ما أخرته « فهو » الفاء لتلليل ، وهو : ضمير منفصل  
مبتدأ « ملتزم » خبر المبتدأ .

(٢) وربما حذف اللام وقد جميعاً ، وذلك إن طالت جملة القسم ، وذلك نحو قوله  
تعالى : ( قتل أصحاب الأندود ) فإن هذه الجملة جواب القسم الذى فى أول السورة ،  
وهو فعل ماض مثبت وليس معه لام ولا قد ، ثم إن الذى يقترن باللام وقد مما هو  
الماضى المتصرف ، فأما الجماد فيقترن باللام وحدها ، نحو : « واقع لسى زيد أن يقوم » ،  
وواقع لنم الرجل زيد .

وحدھا ، نحو : « وَاللّٰهُ اِنْ زَيْدًا قَامَ » و « وَاللّٰهُ لَزَيْدٌ قَامٌ » و « وَاللّٰهُ اِنْ زَيْدًا قَامٌ » و اِنْ كَانَ جُمْلَةً مُنْفِيَةً [ فينفي ] بما أو لا أو اِنْ ، نحو : « وَاللّٰهُ مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَاِنْ يَقُومُ زَيْدٌ » وَاِلسْمِيَّةُ كَذَلِكَ (١) .

فَاِذَا اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَقَسَمَ حُذِفَ جَوَابُ التَّأخَّرِ مِنْهَا لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْاَوَّلِ عَلَيْهِ ؛ فَتَقُولُ : « اِنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللّٰهُ يَقُمُ عَمْرُوٌ » ؛ فَتَحْذِفُ جَوَابَ الْقَسَمِ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ ، وَتَقُولُ : « وَاللّٰهُ اِنْ يَقُمُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُوٌ » ؛ فَتَحْذِفُ جَوَابَ الشَّرْطِ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ .

\*\*\*

وَإِنْ تَوَالِيًا وَقَبْلُ ذُو خَيْرٍ فَالشَّرْطُ رَجَحٌ ، مُطْلَقًا ، يَلَاحِذُ (٢) أَيْ : إِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقَسَمُ أَجِيبَ السَّابِقُ مِنْهَا ، وَحُذِفَ جَوَابُ التَّأخَّرِ ، هَذَا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا ذُو خَيْرٍ ؛ فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا ذُو خَيْرٍ رُجِحَ الشَّرْطُ مُطْلَقًا ، أَيْ : سِوَاهُ كَانَ مُتَقَدِّمًا أَوْ مُتَأَخِّرًا ؛ فَيُجَابُ الشَّرْطُ وَيَحْذِفُ جَوَابَ الْقَسَمِ ؛ فَتَقُولُ : « زَيْدٌ اِنْ قَامَ وَاللّٰهُ أَكْرَمُهُ » وَ « زَيْدٌ وَاللّٰهُ اِنْ قَامَ أَكْرَمُهُ » .

\*\*\*

(١) هَذَا كُلُّهُ فِي الْقَسَمِ غَيْرِ الْاسْتِعْطَافِيِّ ، أَمَّا الْقَسَمُ الْمَقْصُودُ بِهِ الْاسْتِعْطَافُ فَإِنَّهُ يَجِبُ بِجُمْلَةٍ لِنَشَائِئِهِ ، نَحْوُ قَوْلِ الْمَجْنُونِ

رَبِّكَ هَلْ صَمَّمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَلْتَ فَأَهَا  
(٢) « اِنْ ، شَرْطِيَّةٌ ، تَوَالِيًا ، تَوَالِيًا ، تَوَالِيًا » : فَعَلٌ مَا حَضَرَ فَعَلَ الشَّرْطُ ، وَآلِفُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلُهُ ذُو مِضَافٍ وَذُو خَيْرٍ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالخَيْرُ فِي مَعْلٍ نَصَبٌ حَالٌ مِنْ آلِفِ الْاِثْنَيْنِ فِي تَوَالِيًا ، السَّابِقُ فَالشَّرْطُ ، الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، الشَّرْطُ : مَفْعُولٌ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ قَوْلُهُ رَجَحَ ، الْآتِي — رَجَحَ ، فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالجُمْلَةُ فِي مَعْلٍ جَزَمَ جَوَابَ الشَّرْطِ مُطْلَقًا ، حَالٌ مِنَ الشَّرْطِ « بَلَا حِذْرٌ ، جَارٌ وَجَزُورٌ مُتَمَلِّقٌ بِرَجَحَ .

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسْمٍ شَرْطٌ بِلَاذِي خَيْرٍ مُّقَدَّمٍ (١)

أى : وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرطِ على القَسْمِ عند اجتماعهما وتقدّم القَسْمِ ، وإن لم يتقدم ذو خير ، ومنه قوله :

٣٤٦ — لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِيبٍ مَعْرَكَةٍ

لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْقِيلُ

(١) «وربما» رب : حرف تقييل ، وما : كافة «رجح» فعل ماض مبنى للجهول «بعد» ظرف متعلق ب«رجح» ، و«بعد مضاف و«قسم» مضاف إليه «شرط» نائب فاعل «رجح» و«بلاذى» جار ومجرور متعلق ب«رجح» ، وذى مضاف ، و«خير» مضاف إليه «مقدم» نعمت لذى خير .

٣٤٦ — البيت للأعشى : ميمون بن قيس ، من قصيدة له مشهورة ، معدودة — عند جماعة من الرواة — فى المملقات ، مطلعها :

وَدَعَّ هُرَيْرَةَ إِنْ الرَّكْبُ مَرَّ بِحِمْلٍ      وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟  
غَرَاهُ فَرَعَاهُ مَصْقُولٌ عَوَارِضَهَا      تَمْشِي الْهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِي الْوَجِي الْوَحْلُ  
كَأَنَّ مَشِيَّتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا      مَرَّ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلُ

اللغة : «منيت» ابتليت ، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني «عن غيب» عن — هنا — تؤدى المعنى الذى تؤديه بعد ، و«غيب كذا» — بكسر الغين — أى : عقبه ، ويروى . . . عن جده والجد — بكسر الجيم — المجاهدة ، أى الشدة «لا نلفنا» لا تجدننا «ننقل» تنلص وتنخلص .

الإعراب : «لئن» اللام موثقة للقسم ، أى : والله إن — إن : شرطية «منيت» فنى : فعل ماض مبنى للجهول فعل الشرط ، وتاء المخاطب نائب فاعل «بنا» جار ومجرور متعلق بمنيت «عن غيب» جار ومجرور متعلق بمنيت أيضاً ، و«غيب مضاف و«معركة» مضاف إليه «لا» نافية «للفنا» تلف : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونا : مفعول أول «عن دماء» جار ومجرور متعلق بقوله «ننقل» الآتى ، و«دماء» مضاف ، «القوم» =

فَلَا مُمْ « لئن » مُوَطَّئَةٌ لقسم محذوفٍ — والتقدير : والله لئن — و « إن » :  
 شَرْطٌ ، وجوابه « لا تُلْفِنَا » وهو مجزوم بحذف الياء ، ولم يُجِبِ الْقَسْمُ ، بل حذف  
 جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو جاء على الكثير — وهو إجابة القسم لتقدمه —  
 لقليل : لا تُلْفِنَا ؛ يائبات الياء ؛ لأنه مرفوع .

\*\*\*

== مضاف إليه « ننتقل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ،  
 والجملة من ننتقل وفاعله المستتر فيه في محل نصب مفعول ثانٍ لتلني .

الشاهد فيه : « قوله لا تلفننا » حيث أوقفه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه . وحذف  
 جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو أنه أوقفه جواباً للقسم لجاء به مرفوعاً ،  
 لا مجزوماً ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة .



## فضلُ لَو

«لَو» حَرْفُ شَرْطِيٍّ ، فِي مِضِيِّ ، وَيَقِلُّ  
إِبْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا ، لَكِنْ قِيلَ<sup>(١)</sup>

لو تستعمل استعمالين :

أحدهما : أن تكون مَصْدَرِيَّةً ، وعلامتها صحة وقوع « أن » مَوْقِعَهَا ، نحو :  
« وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » أي : قِيَامُهُ ، وقد سبق ذِكْرُهَا فِي بَابِ الْمَوْصُولِ<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أن تكون شرطية ، ولا يليها — غالباً — إلا ماضٍ معنى ، ولهذا  
قال : « لَو حَرْفُ شَرْطِيٍّ فِي مِضِيِّ » وذلك نحو قولك : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُتْتُ »  
وَقَسْرَهَا سَبَبِيَّةً بِأَنَّهَا حَرْفٌ لَمَّا كَانَ سَيَقَعُ لَوْ قَوْعٌ غَيْرُهُ ، وَقَسْرَهَا غَيْرُهُ بِأَنَّهَا  
حَرْفٌ امْتِنَاعٌ لِمَتْنَاعٍ ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ الْأَخِيرَةُ هِيَ الشَّهُورَةُ ، وَالْأَوَّلَى الْأَصْحَحُ ،  
وَقَدْ يَقَعُ بَعْدَهَا مَا هُوَ مُسْتَقْبَلُ الْمَعْنَى ، وَإِلَيْهِ أُشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَيَقِلُّ إِبْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا »  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَنَلَيْخَشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا  
عَلَيْهِمْ ) وَقَوْلُهُ :

(١) لو ، قصد لفظه : مبتدأ وحرف ، خبر المبتدأ ، وحرف مضاف ، ود شرط ،  
مضاف إليه د في مضي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لشرط « ويقل » فعل  
مضارع « لإبلاؤها » ، إبلاء : فاعل يقل ، وإبلاء مضاف ، وها : مضاف إليه ، من إضافة  
المصدر إلى مفعوله الأول « مستقبلاً » ، مفعول ثانٍ للمصدر « لكن » ، حرف استنراك  
« قبل » ، فعل ماضٍ ، مبنى للجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى إبلاؤها  
المستقبل هو نائب الفاعل .

(٢) قد أنكر جماعة من النحاة مجيء لو مصدرية ، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً في

ص ٥١ الآتية .

٣٤٧ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلِي الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَاخٌ  
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبِشَاشَةِ ، أَوْزَقًا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَاحٌ

\*\*\*

٣٤٧ - البيتان لنوبة بن الحير - بضم الحاء المهملة ، وفتح الميم ، وتشديد الياء

المنناة .

اللفظة : « جندل » بفتحين بينهما سكون - أى حجر « صفائح » هى الحجارة العراض  
التي تكون على القبور « البشاشة » طلاقة الوجه « زقا » صاح « الصدى » ذكر البوم ،  
أو هو ما تسمعه فى الجبال كترديد لصوتك .

المعنى : يريد أن ليلي لو سلمت عليه بعد موته ، وقد حجبت عنها الجنادل والأحجار  
المریضة ، سلم عليها وأجابها تسليم ذوى البشاشة ، أو لناب عنه فى تحيتها صدى يصيح  
من جانب القبر .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع « أن » حرف توكيد ونصب « ليلي »  
اسم أن « الأخيلية » نعت ليلي « سلمت » سلم : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ليلي ، والجملة فى محل رفع خبر أن و « أن »  
ومعمولها فى تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت تسليم ليلي ،  
وإما مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولو تسليم ليل حاصل ، مثلاً ، وقد بين الشارح  
هذا الخلاف قريباً ( ص ٤٩ ) وعلى أية حال فهذه الجملة هى جملة الشرط « على » جار  
ومجرور متعلق بسلمت « ودوني » الواو واو الحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر  
مقدم ، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « جندل » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ  
وخبره فى محل نصب حال « لسلمت » اللام هى التى تقع فى جواب لو ، وسلم : فعل ماض ،  
والتاء ضمير المتكلم فاعل « تسليم » منصوب على المفعولية المطلقة ، وتسلم مضاف  
و « البشاشة » مضاف إليه ، « أو » عاطفة « زقا » فعل ماض ، معطوف على « سلمت »  
الماضى « إليها » جار ومجرور متعلق بزقا « صدى » فاعل زقا « من جانب » جار ومجرور  
متعلق بقوله « صائح » الآتى ، وجانب مضاف ، و « القبر » مضاف إليه « صائح »  
نعت لصدى .

الشاهد فيه : وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد لو ، وهذا قليل .

وَهِيَ فِي الْأَخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَانٍ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ يَهَا قَدْ تَقْتَرِنُ<sup>(١)</sup>

يعنى أن « لو » الشرطية تختص بالفعل ؛ فلا تدخل على الاسم ، كما أن « إن » الشرطية كذلك ، لكن تدخل « لو » على « أن » واسمها وخبرها ، نحو : « لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ لَقُمْتُ » . واختلف فيها ، والحالة هذه ؛ فقيل : هي باقية على اختصاصها ، و « أن » وما دخلت عليه في موضع رفع فاعلٌ بفعل محذوف ، والتقدير « لَوِثَبَتَ أَنْ زَيْدًا قَامَ لَقُمْتُ » [ أى : لو ثبت قيام زيد ] ، وقيل : زالت عن الاختصاص ، و « أن » وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير « لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ ثَابِتٌ لَقُمْتُ » أى : لو قيام زيد ثابت ، وهذا مذهب سيبويه .

\*\*\*

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمِضِيِّ ، نَحْوُ لَوْ بَنَى كَتَبِي<sup>(٢)</sup>

(١) وهى ، ضمير منفصل مبتدأ ، فى الاختصاص ، جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الخبر الآتى ، بالفعل ، جار ومجرور متعلق بالاختصاص ، كان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، لكن ، حرف استدراك ونصب ، لو ، قصد لفظه : اسم لكن ، أن ، قصد لفظه أيضاً : مبتدأ ، بها ، جار ومجرور متعلق بقوله « تَقْتَرِنُ ، الآتى ، قد ، حرف تقييل ، تَقْتَرِنُ ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى « أن » ، والجملة من الفعل الذى هو تَقْتَرِنُ وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو أن ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر لكن .

(٢) « وإن » شرطية ، مضارع ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « تلاها » ، تلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع ، وها مفعول ، والجملة من تلا وفاعله لا محل لها مفسرة « صرفاً » ، صرف : فعل ماض مبنى للجهول ، وهو جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « مضارع » ، =

قد سبق أن « لو » هذه لا يليها — في الغالب — إلا ما كان ماضياً في  
المضى ، وذَكَرَ هنا أنه إن وقع بعدها مضارعٌ فإنها تَقْلِبُ معناه إلى الماضي ،  
كقوله :

٣٤٨ — رُهْبَانُ مَدِينٍ وَالَّذِينَ عَاهَدْتُهُمْ يَبْسُكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قُعُودًا

= السابق ، والآلف للاطلاق ، إلى الماضي ، جار ومجرور متعلق بصرف نحو ، خبر  
مبتدأ محذوف — أى وذلك نحو — « لو » حرف شرط غير جازم « بئى » فعل مضارع  
فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « كنى » جواب الشرط ، وجملة الشرط  
وجوابه في محل جر بإضافة « نحو » إليه على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك لو بئى كنى .  
٣٤٨ — اليتان لكثير عزة ، بتحدث فهما عن تأثير عزة عليه ومفثته .

اللفظة : « رهبان » جمع راهب ، وهو عابد النصارى « مدين » قرية بساحل الطور  
« قعوداً » جمع قاعد ، مأخوذ من قعد للأمر ، أى اهتم له واجتهد فيه .

الإعراب : « رهبان » مبتدأ ، و« رهبان مضاف و « مدين » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة  
عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث و « والذين » اسم موصول معطوف على  
« رهبان » « عاهدت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير  
جماعة الغائبين المائد على الذين مفعول به لعهد ، والجملة لا عمل لها من الإعراب صلة الذين  
« يكون » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، والنون علامة الرفع ، والجملة في محل نصب حال  
من المفعول في عهدتهم ومن حذر ، جار ومجرور متعلق بقوله « يكون » السابق ، وحذر مضاف  
و « العذاب » مضاف إليه « قعوداً » منصوب على الحال : إما من المفعول في عهدتهم بكلمة يكون  
فتكون الحال مترادفة ، وإما من الفاعل في يكون فتكون الحال متداخلة « لو » حرف امتناع  
لامتناع « يسمعون » فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والجملة  
شرط لو لا عمل لها من الإعراب « كما » الكاف جارة ، ما : مصدرية « سمعت » فعل  
وفاعل ، و « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور  
متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف ، أى : سمعاً مثل سماعى « كلامها » كلامها تنازعه  
الفاعل قبله ، وكل منهما يطلبه مفعولاً ، وكلام مضاف ، وما : مضاف إليه وخروا ، خر :  
فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة جواب لو لا عمل لها من الإعراب ، و« جلنا » =

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتَ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكْمًا وَسُجُودًا  
أى : لو سمعوا .

ولا بُدَّ لِلَّوْ هُذِهِ مِنْ جَوَابٍ ، وَجَوَابُهَا : إِمَّا فِعْلٌ مَاضٍ ، أَوْ مُضَارِعٌ مَنفَى بِلَمْ .  
وَإِذَا كَانَ جَوَابُهَا مُثَبَّتًا ، فَالْأَكْثَرُ اقْتِرَانُهُ بِاللَّامِ ، نَحْوُ : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ لِقَامِ عَمْرٍو »  
وَيَجُوزُ حَذْفُهَا ؛ فَتَقُولُ : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٍو » .

وَإِنْ كَانَ مَنفِيًّا بِلَمْ لَمْ تَصْحَبْهَا اللَّامُ ؛ فَتَقُولُ : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرٍو » .  
وَإِنْ نَبِيٌّ بِمَا فَالْأَكْثَرُ تَجَرُّدُهُ مِنَ اللَّامِ ، نَحْوُ : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ مَا قَامَ عَمْرٍو » ، وَيَجُوزُ  
اقْتِرَانُهُ بِهَا ، نَحْوُ : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ لِمَا قَامَ عَمْرٍو » <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

== الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ رَهْبَانُ مَدِينٍ وَاعِزَّةٌ ، جَارٌ وَجَرُورٌ  
مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « خَرُّوا » ، السَّابِقُ « رُكْمًا » ، حَالٌ مِنَ الْوَاوِ فِي خَرُّوا « وَيَجُودًا » ، مَعْطُوفٌ عَلَى  
قَوْلِهِ رُكْمًا .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « لَوْ يَسْمَعُونَ » ، حَيْثُ وَقَعَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ بَعْدَ « لَوْ » ، فَصَرَفْتَ مَعْنَاهُ  
إِلَى الْمَضِيِّ ؛ فَهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِكَ « لَوْ سَمِعُوا » .

(١) اعْلَمْ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّحَاةِ يَنْكُرُونَ « لَوْ » الْمَصْدَرِيَّةَ ، وَيَقُولُونَ لَا تَكُونِ  
لَوْ إِلَّا شَرْطِيَّةً ، فَإِنْ ذَكَرَ جَوَابُهَا فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ جَوَابُهَا — كَمَا فِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي  
تَدْعَى فِيهَا الْمَصْدَرِيَّةَ — فَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ ، وَالَّذِينَ اثْبَتُوها قَالُوا : إِنَّهَا تَوَافِقُ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ ؛  
فِي الْمَعْنَى ، وَفِي سَبِيكِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ ، وَفِي بَقَاءِ الْمَاضِي عَلَى مَضِيهِ وَتَحْلِيصِ الْمُضَارِعِ  
لِلْإِسْتِقْبَالِ ، وَتَفَارُقِهَا فِي الْعَمَلِ ، فَإِنْ لَوْ لَا تَنْصَبُ ، وَلَا يَدْ لَهَا مِنْ أَنْ يَطْلُبَهَا عَامِلٌ ،  
فَيَكُونُ كُلُّ مَنِمَا مَعَ مَدْخُولِهِ فَاعِلًا نَحْوُ : « يَعْجَبُنِي أَنْ تَقُومَ » ، وَمَا كَانَ ضَرْكٌ لَوْ مَنَنْتَ ،  
وَمَفْعُولًا بِهِ ، نَحْوُ : « أَحِبُّ أَنْ تَقُومَ » ، وَيُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ ، وَخَبِرَ مَبْتَدَأُ نَحْوُ :  
« الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ » وَنَحْوُ قَوْلِ الْأَعْمَى :

وَرُبَّمَا نَأَتْ قَوْمًا جُلَّ أَمْرِهِمْ مِنَ الثَّانِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ يَجْلُوا  
وَتَقَعُ « أَدْ » ، مَعَ مَدْخُولِهَا مَبْتَدَأُ نَحْوُ : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » .

أَمَّا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا

أَمَّا كَتَمَهَا بِكَ مِنْ شَيْءٍ ، وَفَا — لَتَلَوْا تَلَوَهَا وَجُوبًا — أَلِفًا<sup>(١)</sup>

أَمَّا : حرفُ تفصيلٍ ، وهى قائمة مقام [ أداة ] الشرطِ ، وفعلِ الشرطِ ؛ ولهذا قَسَرَهَا سببِيَةٌ بِمِثْلِهَا مِنْ شَيْءٍ ، والمذكور بعدها جوابُ الشرطِ ؛ فلذلك لزمته الفاء ، نحو : « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » والأصلُ « مِمَّا يَكُ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فَأَنْبَتِ « أَمَّا » مُنَابَ « مِمَّا يَكُ مِنْ شَيْءٍ » ؛ فصار « أَمَّا فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ثم أخرت الفاء إلى الخبر ، فصار « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » ؛ ولهذا قال : « وَفَا لَتَلَوْا تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلِفًا » .

\*\*\*

وَحَذَفُ ذِي الْفَاءِ قَلَّ فِي نَثْرِ ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدِئًا<sup>(٢)</sup>

(١) دَأَمَّا ، قصد لفظه : مبتدأ دكهمايك من شيء ، المقصود حكاية هذه الجملة التي بعد الكاف الجارة أيضاً ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ د وفا ، قصر للضرورة : مبتدأ د لتلو ، جار ومجرور متعلق بقوله د أَلِفًا ، الآتي في آخر البيت ، وتلو مضاف وتلو من د تلوها ، مضاف إليه ، وتلو مضاف وها : مضاف إليه د وجوباً ، حال من الضمير المستتر في قوله د أَلِفًا ، الآتي د أَلِفًا ، ألف : فعل ماضٍ مبنى للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فالواقع مبتدأ ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) د وحذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف و دذو ، اسم إشارة مضاف إليه د أَلِفًا ، قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة د قل ، فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من قل و فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ د في نثر ، جار ومجرور متعلق بقوله د قل ، السابق د إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط د لم ، نافية جازمة د يك ، فعل مضارع ناقص ، يجوزم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف د قول ، اسم يك د معها ، مع : ظرف متعلق بقوله د بُدِئًا ، الآتي ، ومع مضاف =

[ قد ] سَبَقَ أَنْ هَذِهِ الْفَاءُ مَلْتَزِمَةٌ الدَّكْرِ ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا فِي الشَّعْرِ :  
كقوله :

٣٤٩ — فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ  
وَلَكِنَّ سَبْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ .

= وما مضاف إليه « قد » حرف تحقيق ونبذ ، نبذ : فعل ماضٍ مبنى للجهول ،  
والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول ،  
والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبرك ، وجمله يك واسمه وخبره في محل جر  
بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط ، والجواب محذوف يدل سابق الكلام عليه ،  
والتقدير : إذا لم يك قول لحذف الفاء قليل .

٣٤٩ — هذا البيت مما هجى به بنو أسد بن أبي العيص قديماً — وهو من كلام الحارث  
ابن خالد المخزومي . وقوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُمُدُونَ سُودَانَ عِظَامُ لِلْمَوَاكِبِ  
اللغة : « قُدُون » جمع قد ، وهو — بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل —  
الطويل ، وقيل : الطويل العتق الضخمه « سودان » أراد به الأشراف ، وقيل : هو جمع  
سود ، وهو جمع أسود ، وهو أفعال تفضيل من السيادة « عراض » جمع عرض — بضم  
العين وسكون الراء المهملة وآخره ضاد معجمة — بمعنى الناحية « المواكب » الجماعة  
ركباناً أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة خاصة .

الإعراب : « أما » حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل « القتال » مبتدأ « لا »  
نافية للجنس « قتال » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « لديكم » لدى : ظرف متعلق  
بمحذوف خبر لا . ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه . والجمله من لا واسمه  
وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط بين جملة المبتدأ والخبر هو العموم الذي في اسم لا .  
كذا قيل ، وردده الجمهور ، واستظهر جماعة منهم أن الرابطة هنا إعادة المبتدأ بلفظه فهو  
كقوله تعالى : ( الحاققة ما الحاققة ) ( القارعة ما القارعة ) ( وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة )  
« ولكن » حرف استدراك ونصب ، واسمه محذوف : أي : ولكنكم « سيرا » مفعول  
مطلق لفعل محذوف : أي تسيرون سيرا ، وجمله هذا الفعل المحذوف مع فاعله في محل =

أى : فلا قتال ، وحُذِفَتْ في اللذر أيضاً : بكثرة ، وبقلة ؛ فالكثرة عند  
حذف القول معها ، كقوله عز وجل : ( فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ  
بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ؟ ) أى يقال لهم : أ كفرتُم بعد إيمانكم ، والتليل : ما كان بخلافه ،  
كقوله صلى الله عليه وسلم : « أما بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في  
كتاب الله »<sup>(١)</sup> هكذا وقع في صحيح البخارى « ما بال » بحذف الفاء ، والأصلُ :  
أما بعدُ فما بالُ رجالٍ ، فحذفت الفاء .

\*\*\*

= رفع خبر لكن ، ويجوز أن يكرن قوله « سيرا » هو اسم لكن ، وخبره محذوف ،  
والتقدير : ولكن لكم سيرا — إلخ « في عراض » جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف  
على الأول ، وبقوله سيرا على الثاني ، وعراض مضاف و « المواكب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لا قتال لديكم » حيث حذف الفاء من جواب أما ، مع أن الكلام  
ليس على تضمن قول محذوف ، وذلك للضرورة ، ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنْ أَهْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهُمَا

لحذف الفاء من « لا صدور لجعفر » وليس على تقدير القول ، وقوله « ولكن  
أهجازاً » تقديره « ولكن لهم أهجازاً » نظير ما ذكرناه في قول الحارث « ولكن سيرا »  
في أحد الوجهين .

(١) يمكن تخریج هذا الحديث على تقدير القول ، فتسكون من النوع الذى يكثر  
فيه حذف الفاء كآلية ، والتقدير : أما بعد فأقول : ما بال رجال ، وقد روى أن السيدة  
عائشة — رضى الله تعالى عنها — قالت « أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة  
طافوا طوافاً واحداً » فهذا على حذف الفاء ، وليس على تقدير قول قطعاً ، لأنه إخبار  
عن شيء مضى .



وَلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءِ  
إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدٍ (١)

للولا ولو ما استعمالان :

أحدهما : أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهو المراد بقوله :  
« إذا امتناعاً بوجود عقداً » ، ويلزمان حينئذ الابتداء ؛ فلا يدخلان إلا على  
الابتداء ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً ، ولا يُبدَّ لها من جواب (٢) ، فإن  
كان مُشْتَبَهاً قُرِنَ بِاللَّامِ ، غالباً ، وإن كان منفيًا بما تَجَرَّدَ عَنْهَا (٣) غالباً ، وإن  
كان منفيًا بلم لم يقترن بها ، نحو : « لولا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، ولو ما زيد  
لَأَكْرَمْتُكَ ، ولو ما زيد ما جاء عمرو ، ولو ما زيد لم يحيى عمرو » ؛ فزيد — في

(١) « لولا » ، قصد لفظه : مبتدأ « ولو ما » معطوف على لولا ، يلزمان ، فعل مضارع ،  
وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلٌ ، والتون علامة الرفع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الابتداء » ،  
مفعول به ليلزمان « إذا » ، ظرف تضمن معنى الشرط « امتناعاً » مفعول به تقدم على  
عامله ، وهو قوله « عقداً » ، الآتي « بوجود » ، جار ومجرور متعلق بعقد الآتي أيضاً  
« عقداً » ، عقد : فعل ماضٍ ، وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلٌ ، والجملة من الفعل وقاطعه في محل جر  
بإضافة إذا إليها .

(٢) قد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه ، نحو قوله تعالى : ( ولو لا فضل الله عليكم  
ورحمته وأن الله تواب حكيم ) التقدير : لولا فضله عليكم لهلكتم .

(٣) ومن غير الغالب قد يخلو الجواب المثبت من اللام ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَلَا زُهَيْرٌ جَنَانِي كُنْتُ مُعْتَدِرًا      وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلسَّلْمِ إِنْ جَنَحُوا

وقد يقترن الجواب المنق بما باللام نحو قول الشاعر :

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الطَّاعِينَ لَنَا      أَجَبَتْ نَوَائِمُ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

هذه المثل ونحوها — مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا زيد موجود ، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء .

\*\*\*

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزَ ، وَهَلَا ، أَلَا ، أَلَا ، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا<sup>(١)</sup>

أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما ، وهو الدلالة على التحضيض ؛ ويختصان حينئذٍ بالفعل ، نحو : « لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَلَوْ مَا قَعَلْتَ بَكْرًا » فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً ، وإن قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر ، كقوله تعالى : ( قَوْلًا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا ) أى : لينفروا ، وبقية أدوات التحضيض حكما كذلك ، فتقول : « هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَأَلَا قَعَلْتَ كَذَا » وَأَلَا مخففة كالأ مشددة .

\*\*\*

وَقَدْ يَلِيهَا أَسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ<sup>(٢)</sup>

(١) « وبهما ، الواو عاطفة أو الاستئناف ، بهما : جار ومجرور متعلق بقوله : « مز ، الآتي « التحضيض ، مفعول به لمز تقدم عليه « مز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وهلا ، معطوف على الضمير المجرور محلاً بالياء في قوله بهما « ألا ، ألا ، معطوفان أيضاً على الضمير المجرور محلاً بالياء ، بماطف مقدر « وأوليينها أول : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وها : مفعول أول « الفعل ، مفعول ثان .

(٢) « وقد ، حرف تليل « يليها ، يلي : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وها : مفعول به ليلي « اسم ، فاعل يلي « بفعل ، جار ومجرور متعلق =

قد سبق أن أدوات التحضيض تختص بالفعل ، فلا تدخل على الاسم ، وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ، ويكون معمولا لفعل مضمر ، أو لفعل مؤخر عن الاسم ؛ فالأول كقوله :

— ٣٥٠ — \* هَلَّا التَّقْدُمُ وَالْقُلُوبُ صِحَّاحُ \*

= بقوله « علق ، الآتي « مضمر ، نعت لفعل « علق ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة في محل رفع نعت لاسم « أو ، عاطفة « بظاهر ، محذوف على قوله « بفعل ، السابق مع ملاحظة منعت محذوف ، أى أو بفعل ظاهر — الخ « مؤخر ، نعت لظاهر .

— ٣٥٠ — هذا عجز بيت لا يعرف قائله ، وصنوه :

\* أَلَانَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونِي \*

اللغة : « لجاجتي ، بفتح اللام — مصدر لجاج في الأمر — من باب تعب — إذا لازمه ، وواظب عليه ، وداوم على فعله « تلحونى ، تلومونى « صحاح ، جمع صحیح : أى والقلوب خالية من الغضب والحقد والضغينة .

المعنى : يقول : أبعد لجاجتي وغضبي وامتلاء قلوبنا بالغل والحقد تلومونى وتعدلونى . وتتقدمون إلى بطلب الصلح وغفران ما قدمتم من الإساءة . وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلئ القلوب إحنة ، وتمل الضغينة عليكم بسبب سوء عمالكم .

الإعراب : « الآن ، الهزمة للانكار ، والآن : ظرف زمان متعلق بقوله : « تلحونى ، الآتى « بعد ، ظرف زمان بدل من الظرف السابق ، وبعد مضاف ولجاجة من « لجاجتى ، مضاف إليه ، ولجاجة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « تلحونى ، تلحو : فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع ، والنون الثانية للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به « هلا ، أداة تحضيض « التقدم ، فاعل بفعل محذوف : أى هلا حصل التقدم « والقلوب ، الواو للحال ، القلوب : مبتدأ ، صحاح ، خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هلا التقدم ، حيث ولى أداة التحضيض اسم مرفوع ، فيجعل هنا فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال ، وهذا =

ذ «التقدم» مرفوعٌ بفعل محذوف ، وتقديره : هَلَّا وُجِدَ التَّقَدُّمُ ، ومثله قوله :

٣٥١ - تَمْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ  
بِئْسَ ضَوْطَرِي ، وَلَا الْكَيِّ الْمُقْتَمَا

= الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه كما في نحو زيدا أكرمه .

ونظير هذا البيت قول الشاعر :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيَّنَتْ

فإن رجلا ، منصوب بفعل محذوف - وذلك في بعض تخريجاته - وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يفسره ، وتقدير الكلام : ألا تعرفونني رجلا ، أو نحو ذلك .

٣٥١ - البيت لجرير ، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق .

اللفظة «تعدون» قد اختلف الملباء في هذا الفعل ، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين ؟ فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين ، ومنع ذلك آخرون ، والبيت بظاهره شاهد للجواز «عقر» مصدر قولك عقر الناقة ، أى : ضرب قوائمها بالسيف «النيب» جمع ناب ، وهى الناقة المسنة «مجدكم» عزمك وشرفكم وضوطرى ، هو الرجل الضخم اللثيم الذى لا غناء عنده ، والضوطرى أيضاً : المرأة الخفاه «الكى» الشجاع المنكى فى سلاحه . أى المستتر فيه «المقتما» بصيغة اسم المفعول - الذى على رأسه البيضة والمخفر .

المعنى : يقول : إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة التى لا يبتفع بها ولا يرمى نسلها - بالسيف ، أفضل عزمك وشرفكم ، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم ؟

الإعراب : «تعدون» تعد : فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعل ، والنون علامة الرفع «عقر» مفعول أول ، وعقر مضاف و«النيب» مضاف إليه «أفضل» مفعول ثانٍ ، وأفضل مضاف ومجد من «مجدكم» مضاف إليه ، ومجد مضاف ، وكاف المخاطب مضاف إليه «بئس» منادى بحرف تداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، و«بئس» مضاف و«ضوطرى» مضاف إليه «لولا» أداة تمييز «الكى» مفعول =

فـ « الكمي » : مفعولٌ بفعل محذوف ، والتقدير : لولا تعدون الكمي المقنع ،  
والثاني كقولك : لولا زيدا ضربت ، فـ « زيدا » مفعول « ضرت » .

\*\*\*

== أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف ، أي : لولا تعدون قتل الكمي  
والمقنعا ، صفة للكمي ، والمفعول الثاني محذوف ، يدل عليه الكلام السابق ، والتقدير :  
لولا تعدون قتل الكمي المقنع أفضل بجدكم .  
الشاهد فيه : قوله « لولا الكمي المقنعا » حيث ولي أداة التحضيض اسم منصوب ؛  
لمجل منصوباً بفعل محذوف ؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال .  
ونحب أن ننبهك إلى أن العامل في الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض على ثلاثة  
أقسام تفصيلاً .

أولها : أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخراً عن الاسم نحو « هلا  
زيداً ضربت » .

وثانيها : أن يكون هذا العامل محذوفاً مفسراً بفعل آخر مذكور بعد الاسم ، نحو  
« ألا خالداً أكرمه » ، تقدير هذا الكلام . ألا أكرمت خالداً أكرمه .

وثالثها : أن يكون هذا الفعل العامل محذوفاً ، وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه ،  
ولكن سياق الكلام يبيئه عنه ؛ فيمكنك أن تصيده منه ، وقد استشهدنا لهذا النوع

## الإخبار بالذي ، والألف واللام

مَا قِيلَ « أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي » خَبَرَ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقْرَ (١)  
 وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَ عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ (٢)  
 نَحْوُ : « الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ؛ فَذَا « صَرَبْتُ زَيْدًا » كَانَ ، فَأَدْرِ الْمَأْخِذَ (٣)

(١) « ما ، اسم موصول : مبتدأ ، قيل ، فعل حاض مبنى للجھول ، وجملته مع نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة للموصول « أخبر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « عنه ، بالذي ، جارٍ ومجروران يتعلقان بأخبر ، وجلة « أخبر ، وما تعلق به مقول القول « خير ، خبر المبتدأ « عن الذي ، جار ومجرور متعلق بقوله « خير ، السابق « مبتدأ ، حال من « الذي ، السابق « قيل ، ظرف متعلق بقوله « استقر ، الآتي ، أو مبنى على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف حال ثانية ، وجلة « استقر ، مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرور علابين .

(٢) « وما ، اسم موصول : مبتدأ « سواهما ، سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « فوسطه ، الفاء زائفة ، ووسط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، ودخلت الفاء في جملة الخبر لشبه الموصول الواقع مبتدأ بالشرط « صلة ، حال من الهاء الواقعة مفعولاً به في قوله فوسطه « عائدها ، عائد : مبتدأ ، وعائد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصلة مضاف إليه « خلف ، خبر المبتدأ ، وخلف مضاف ، و « معطى ، مضاف إليه ، و « معطى مضاف ، و « التكملة ، مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .

(٣) « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو « الذي ، اسم موصول مبتدأ « ضربته ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « زيد ، خبر الذي الواقع مبتدأ « فذا ، الفاء للتفريع ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « ضربت زيداً ، أصله فعل وفاعل ومفعول ، وقد قصد لفظه ، وهو خبر مقدم لسكان « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا الواقع مبتدأ ، وجملة كان =

هذا الباب وَضَعَهُ النحويون لامتحان الطالب وَتَدْرِيْبِهِ ، كما وضَعُوا باب التمرين في التصريف لذلك .

فإذا قيل لك : أخبر عن اسم من الأسماء بـ «الذی» ؛ فظاهرُ هذا اللفظ أنك تجعل «الذی» خبراً عن ذلك الاسم ، لكن الأمر ليس كذلك ، بل المفعولُ خبراً هو ذلك الاسم ، والخبر عنه إما هو «الذی» كما ستعرفه ، فقيل : إن الباء في «بالذی» بمعنى «عن» ، فكأنه قيل : أخبر عن الذی .

والمقصود أنه إذا قيل لك ذلك ؛ فحیء بالذی ، وأجعلهُ مبتدأ ، واجعل ذلك الاسمُ خبراً عن الذی ، وَخَذِ الْجُمْلَةَ الَّتِي كَانَ فِيهَا ذَلِكَ الْاسْمَ فَوَسَّطَهَا بَيْنَ الذِّي وَبَيْنَ خَبْرِهِ ، وهو ذلك الاسمُ ، واجعل الجملةَ صلةً للذی ، واجعل العائِدَةَ على الذی الموصول ضميراً ، تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صَبَّرْتَهُ خبراً .

فإذا قيل لك : أخبر عن «زيد» من قولك «ضَرَبْتُ زَيْدًا» ؛ فتقول : الذی ضربته زيد ، فالذی : مبتدأ ، وزيد : خبرُهُ ، وضربته : صلة الذی ، والهاء في «ضربته» خلف عن «زيد» الذی جماعته خبراً ، وهي عائِدة على «الذی» .

□ □ □

وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ<sup>(١)</sup>

= واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «فادر» ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المأخذاً» مفعول به لا در ، والألف للإطلاق .

(١) «وبالذين» الواو عاطفة أو للاستئناف . وبالذين جار ومجرور متعلق بقوله «أخبر» ، الآتي «والذين» ، والتي ، معطوفان على «الذين» ، السابق «أخبر» ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مراعياً» ، حال من فاعل «أخبر» ، وفي مراع ضمير مستتر هو فاعله «وفاق» مفعول به لقوله مراعياً ، ووافق مضاف . و«المثبت» مضاف إليه .

أى : إذا كان الاسمُ — الذى قيل لك أخبر عنه — مثنى فجاء بالموصول مثنى كَالَّذِينَ ، وإن كان مجموعاً فجاء به كذلك كَالَّذِينَ ، وإن كان مؤنثاً فجاء به كذلك كالتى .

والحاصلُ أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به ؛ لأنه خبر عنه ، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه : إن مفرداً مفرد ، وإن مثنى فثنى ، وإن مجموعاً فمجموع ، وإن مذكراً فذكر ، وإن مؤنثاً فمؤنث .

فإذا قيل لك : أخبر عن « الزَّيْدِيْنَ » من « ضَرَبْتُ الزَّيْدِيْنَ » قلت : « اللَّذَانِ ضَرَبْتَهُمَا الزَّيْدَانِ » وإذا قيل : أخبر عن « الزَّيْدِيْنَ » من « ضَرَبْتُ الزَّيْدِيْنَ » قلت : « الَّذِينَ ضَرَبْتَهُمُ الزَّيْدُونَ » وإذا قيل : أخبر عن « هِنْدٍ » من « ضَرَبْتُ هِنْدًا » قلت : « الَّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدًا » .

\*\*\*

### قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمًا

= هذا ، ومثل اللذين والذين والى : اللتان فى المثنى المؤنث ، واللآتى واللآتى فى الجمع المؤنث . والآلى فى جمع الذكور ، وليس الحكم قاصراً على الأسماء الثلاثة التى ذكرها الناظم ، ولو أنه قال « وبفروع الذى نحو التى ، لكان وافياً بالمقصود ، وتصحيح كلامه أنه على حذف الواو العاطفة والمعطوف بها ، وكأنه قد قال : وبالذين والذين والتى ونحوهن ، فافهم ذلك ، والله تعالى المسئول أن يرشدك .

(١) « قبول ، مبتدأ ، وقبول مضاف و « تأخير ، مضاف إليه و « تعريف ، معطوف على تأخير « لما ، جار ومجرور متعلق بقوله « حتما ، الآتى « أخبر ، فعل ماض مبنى للجهول « عنه ، جار ومجرور متعلق بأخبر على أنه نائب فاعل أخبر ، والجملة لا محل لها صلة « ما ، المجرورة عملاً باللام « ههنا ، ها : حرف تنبيه ، وهنا : ظرف متعلق بقوله « حتما ، الآتى « قد ، حرف تحقيق « حتما ، حتم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « قبول تأخير و « تعريف ، والآلف للإطلاق ، والجملة من الفعل — الذى هو حتم — ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ،



كَذَا الْفَعْيُ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعٌ مَا رَعَوْا<sup>(١)</sup>  
يُشْتَرَطُ فِي الْأَسْمِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ بِالذِّي شَرْطٌ :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يخبر بالذی عما له صدرُ الكلام ، كاسماء  
الشرط والاستفهام ، نحو : مَنْ ، وما .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخبر عن الحال والتمييز .

الثالث : أن يكون صالحاً للاستفناء عنه بأجنبي ؛ فلا يُخبر عن الضمير الرابط للجملة  
الواقعة خبراً ، كالماء في « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » .

الرابع : أن يكون صالحاً للاستفناء عنه بِمُضْمَرٍ ؛ فلا يُخبر عن الموصوف دون  
صفته ، ولا عن المضاف دون المضاف إليه ؛ فلا تخبر عن « رجل » وَحْدَهُ ، من قولك  
« ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا » فلا تقول : الذي ضربته ظريفاً رجل ؛ لأنك لو أخبرت عنه  
لوضعت مكانه ضميراً ، وحينئذ يازم وصف الضمير ، والضمير لا يُوصَفُ ، ولا يُوصَفُ  
به ؛ فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك ؛ لاتفاء هذا المحذور ، كقوله :  
« الذي ضَرَبَتْهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

وكذلك لا تخبر عن المضاف وَحْدَهُ ؛ فلا تخبر عن « غلام » وَحْدَهُ من

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بقوله « شرط » الآتي « الفعي » مبتدأ د عنه ،  
بأجنبي ، جاران ومجروران متعلقان بقوله « الفعي » السابق « أو » عاطفة د بمضمر ، محطوف  
على قوله « بأجنبي » السابق « شرط » خبر المبتدأ « فراع » الفاء حرف دال على التفريع ،  
راع : فعل أمر مبني على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما »  
اسم موصول : مفعول به لراع « رَعَوْا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل  
الماضي وفاعله لا عمل لها صلة ما الواقعة مفعولاً به ، والعامد ضمير منصوب برَعَوْا محذوف ،  
وتقدير الكلام : فراع ما رَعَوْه .

« ضربت غلامَ زيدٍ » ؛ لأنك تضع مكانه ضميراً كما تقرر ، والضمير لا يُضَافُ ؛  
فلو أخبرت عنه مع المضاف إليه جاز ذلك ؛ لانتهاء المانع ؛ فتقول : « الذى  
ضربته غلامُ زيدٍ » .

\*\*\*

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِالْأَنْ عَنِ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>  
إِنْ صَحَّ صَوْنُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ  
كَصَوْنِ « وَاقٍ » مِنْ « وَاقَى اللَّهُ الْبَطْلَانَ »<sup>(٢)</sup>

يُخْبَرُ بِـ « الَّذِي » عَنِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ فِي جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ أَوْ فِعْلِيَّةٍ ؛ فَتَقُولُ فِي  
الْإخْبَارِ عَنِ « زَيْدٍ » مِنْ قَوْلِكَ « زَيْدٌ قَامٌ » : « الَّذِي هُوَ قَامٌ زَيْدٌ » ،

(١) « وَأَخْبَرُوا » ، فِعْلٌ وَفَاعِلٌ هُنَا ، ظَرْفٌ مَكَانٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَخْبَرُوا « بِالْأَنْ » ، عَنِ بَعْضِ  
جَارَانٍ وَجَرُورَانٍ مُتَعَلِّقَانِ بِأَخْبَرُوا أَيْضاً ، وَبَعْضُ مِضَافٍ ، وَ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ ؛  
مِضَافٌ إِلَيْهِ ، مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « يَكُونُ » ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ فِيهِ ، جَارٌ وَجَرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « تَقَدَّمَ » ، الْآتِي « الْفِعْلُ » ، اسْمٌ يَكُونُ « قَدْ » ، حَرْفٌ تَحْقِيقٌ « تَقَدَّمَ » ، تَقَدَّمَ ؛  
فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَمُودُ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ اسْمًا لِيَكُونَ ،  
وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ تَقَدَّمَ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَفُ فِيهِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرٍ يَكُونُ ،  
وَجُمْلَةٌ يَكُونُ وَاسْمُهُ وَخَبْرُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةٌ « مَا » الْمَجْرُورَةُ مَحَلًّا بِالْإِضَافَةِ .

(٢) « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ « صَحَّ » ، فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى النُّعْثِ فِي مَحَلِّ جَزْمِ فِعْلِ الشَّرْطِ  
« صَوْنٌ » ، فَاعِلٌ صَحَّ ، وَصَوْنٌ مِضَافٌ ، وَ « صِلَةٌ » مِضَافٌ إِلَيْهِ مِنْهُ ، جَارٌ وَجَرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِصَوْنٍ « لِأَنَّ » ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِصِلَةٍ « كَصَوْنِ » ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ  
بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، أَيْ وَذَلِكَ كَأَنَّ كَصَوْنِ ، وَصَوْنٌ مِضَافٌ ، وَ « وَاقٍ » ،  
مِضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ « حَرْفِ جَرِّ » ، وَجَرُورُهُ مَحذُوفٌ ، أَيْ : مِنْ قَوْلِكَ ، أَوْ أَنَّ جُمْلَةَ  
« وَاقَى اللَّهُ » ، قَصْدٌ لِقَوْلِهَا ؛ فَهِيَ مَجْرُورَةٌ تَقْدِيرًا بِبَنِّ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ  
بِقَوْلِهِ صَوْنٌ .

وتقول في الإخبار عن « زيد » من قولك « ضربت زيدا » : « الذي ضربته زيد » .  
ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم ، إلا إذا كان واقعا في جملة فعلية ،  
وكان ذلك الفعل مما يصح أن يُصاغ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل  
واسم المفعول .

ولا يخبر بالألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ، ولا عن الاسم الواقع في  
جملة فعلية فعلها غير مُتصَرِّفٍ : كالرجل من قولك « نِعِمَّ الرجلُ » ؛ إذ لا يصح أن  
يستعمل من « نعم » صلة الألف واللام .

وتخبر عن الاسم الكريم من قولك : « وَفَى اللَّهِ الْبَطْلَ » فتقول : « أَوَاقِي الْبَطْلَ  
اللَّهُ » وتخبر أيضا عن « البطل » ؛ فتقول : « أَوَقِيهِ اللَّهُ الْبَطْلُ » .

\*\*\*

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةً أَنْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَأَنْفَصَلَ<sup>(١)</sup>

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لِأَلْ ، إن رفع ضميراً ، فإما أن يكون عائداً على الألف

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون  
« ما » اسم موصول : اسم يكن « رفعت » رفع : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « صلة »  
فاعل رفعت ، « صلة مضاف » و « أل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل - الذي هو رفعت -  
وقاعله لا محل لها صلة الموصول « ضمير » خبر يكن ، وضمير مضاف وغير من « غيرها »  
مضاف إليه ، وغير مضاف وما مضاف إليه « أبين » فعل ماض مبنى للجهول جواب الشرط  
مبنى على الفتح في محل جزم ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى ما الموصولة الواقعة اسم يكن « وانفصل » الوار عاطفة ، انفصل : فعل ماض ، وقاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة أيضاً ، والفعل في محل جزم  
معلول على « أبين » الذي هو جواب الشرط .

واللام ، أو على غيرها ؛ فإن كان عائداً عليها استتر ، وإن كان عائداً على غيرها انفصل .

فإن قلت : « بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » فإن أخبرت عن التاء في « بَلَّغْتُ » قلت : « المبلغُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ؛ ففي « المبلغ » ضميرٌ عائِد على الألف واللام ؛ فيجب استتاره .

وإن أخبرت عن « الزَّيْدَيْنِ » من المثال المذكور قلت : « أَلْبَلَّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً الزَّيْدَانِ » فـ « أَنَا » : مرفوع بـ « المبلغ » وليس عائداً على الألف واللام ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا مُثَنَّى ، وهو المحبَّبُ عنه ؛ فيجب إبراز الضمير .

وإن أخبرت عن « الْعَمْرَيْنِ » من المثال المذكور ، قلت : « المبلغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرُونَ » ؛ فيجب إبراز الضمير ، كما تقدم .

[ وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن « رسالة » من المثال المذكور ؛ لأن المراد بالألف واللام هنا الرسالة ، والمراد بالضمير الذي ترفعه صِلَةٌ [ أَل ] المتكلم ؛ فتقول : « المبلغُ أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً » . ]

المدد

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدٍّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ (١)  
 فِي الضِّدِّ جَرْدٌ ، وَالْمُمَيِّزُ أَجْرٌ جَمًّا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ (٢)

ثبت التاء في ثلاثة ، وأربعة ، وما بعدها إلى عشرة (٣) ، إن كان العدودُ بهما  
 مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً ، ويُضاف إلى جمع ، نحو : « عندى ثلاثة رجال ،  
 وأربع نساء » وهكذا إلى عشرة .

(١) « ثلاثة ، بالنصب : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « قل ، الآتي المتضمن  
 معنى اذكر ، أو بالرفع : مبتدأ ، وقصد لفظه « بالتاء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال  
 من ثلاثة « قل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل  
 رفع خبر المبتدأ وهو « ثلاثة ، إذا رفعته بالابتداء ، والرابط ضمير منصوب محذوف  
 والتقدير : ثلاثة قل ، للعشره . في عد ، جاران ومجروران متعلقان بقوله « قل ، السابق ،  
 وعد مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « آحاده ،  
 آحاد : مبتدأ ، وآحاد مضاف والهاء مضاف إليه « مذكرة ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ  
 وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالإضافة .

(٢) « في الضد ، جار ومجرور متعلق بقوله « جرد ، الآتي « جرد ، فعل أمر ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « والمميز ، مفعول به مقدم على عامله ،  
 وهو قوله « اجر ، الآتي « اجر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
 أنت « جمًّا ، حال من المميز « بلفظ ، جار ومجرور متعلق بقوله : « جمًّا ،  
 السابق ، ولفظ مضاف ، و « قلة ، مضاف إليه « في الأكثر ، جار ومجرور متعلق  
 بقوله : « قلة ، .

(٣) العشرة داخلة ، متى كانت مفردة ، كعشرة أيام ، وإنما كان شأن هذه الأعداد  
 ما ذكر لأنها أسماء جوع مثل زمرة وفرقة وأمة ؛ لأنها أن توث كهذه للنظار ؛ فأعطيت  
 ما هو من حقها في حال عد المذكر ؛ لكونه سابق الرتبة على المؤنث ، فلما أرادوا عد  
 المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر ؛ فلم يكن إلا حذف التاء .

وأشار بقوله : « جعماً بلفظ قلة في الأكثر » إلى أن المعداد بها إن كان له جمعُ قلة وكثرة لم يُضَفِ العَدَدُ في الغالب إلا إلى جمع القلة ؛ فنقول : « عندى ثلاثةُ أفلسٍ ، وثلاثُ أنفسٍ » ويقولُ « عندى ثلاثةُ فُلوسٍ ، وثلاثُ نفوسٍ » .

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى : ( وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ) ؛ فأضاف « ثلاثة » إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة ، وهو « أقراء » (١) .

فإن لم يكن للامم إلا جمعُ كثرة لم يُضَفِ إلا إليه ، نحو : « ثلاثةُ رجالٍ » .

\*\*\*

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ (٢)

قد سبق أن « ثلاثة » وما بعدها إلى « عشرة » لا تضاف إلا إلى جمع ، وذكر هنا أن « مائة » و « ألفا » من الأعداد المضافة ، وأنها لا يضافان إلا إلى مفرد ،

(١) الأصل في جمع قرء — بفتح القاف وسكون الراء — أن يكون على أفعل ، نظير فلس وأفلس ، والمستعمل من جمع هذا اللفظ — وهو أقراء — شاذ بالنسبة إليه ، وإذا كان جمع القلة شاذاً ، أو قليل الاستعمال ، فهو بمثابة غير الموجود ، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة .

(٢) « مائة » مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله : « أضف ، الآتي » والألف « معطوف على مائة » للفرد ، جار ومجرور متعلق بقوله أضف الآتي « أضف » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ومائة » مبتدأ « بالجمع » جار ومجرور متعلق بقوله « ردف » الآتي « نزراً » حال من الضمير المستتر في قوله ردف « ردف » فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « مائة » الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل — الذي هو ردف — ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

نحو : « عندى مائة رَجُلٍ ، وألفُ درهمٍ » وورَدَ إضافة « مائة » إلى جَمْعٍ قليلاً ، ومنه قراءة حمزة والكسائى : (وَلَيْشُوا فِي كَنَفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ) بإضافة مائة إلى سنين<sup>(١)</sup>.

والحاصلُ : أن العدد المضافَ على قسمين :

أحدهما : مالا يضاف إلا إلى جَمْعٍ ، وهو : ثلاثة إلى عشرة .

والثانى : مالا يضاف إلا إلى مفرد ، وهو : مائة ، وألف ، وتثنيتهما ، نحو : « مِائَتَا دَرَاهِمٍ ، وَأَلْفًا دَرَاهِمٍ » وأما إضافة « مائة » إلى جمع قليل<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

وَأَحَدًا أَذْكَرُ ، وَصِلْتَهُ بِبَشَرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَهُ<sup>(٢)</sup>  
وَقُلُّ لَدَى التَّائِبِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشُّنُّ فِيهَا عَنْ تَعْمِ كَثْرَةٍ<sup>(٣)</sup>

(١) قرئ في هذه الآية الكريمة بإضافة مائة إلى سنين ؛ فسنين : تمييز ، وفي ذلك شذوذ عن القياس من جهة واحدة ، وسهله شبه المائة بال عشر ، في أن كل واحد منهما عشرة من أحاد الذى قبله في المرتبة ؛ فالعشرة والمائة كل واحد منهما عشرة من أحاد المرتبة التى قبله ، وقرئ بتثنيون مائة فيجب أن يكون سنين بدلا من ثلثائة أو يائنا له ، ولا يجوز جعله تمييزاً ؛ لأنك لو جعلته تمييزاً لاقضى أن يكون كل واحد من الثلثائة سنين ، فتكون مدة لبهم تسعمائة سنة على الأقل ، وليس ذلك بمراد قطعا .

(٢) « واحد ، مفعول مقدم على عامله وهو قوله اذكر ، اذكر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وصلته ، الواو عاطفة ، وصل : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والماء مفعول به لصل « بشر ، جار ومجرور متعلق بصل « مركباً ، حال من الضمير المستتر في قوله صل السابق « قاصد ، حال ثانية ، وقاصد مضاف ، و « معدود ، مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ذكر ، صفة للمعدود .

(٣) « وقُلُّ ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لدى ، ظرف متعلق بقُلُّ ، ولدى مضاف و « التائب ، مضاف إليه « إحدى عشرة ، قصد =

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلُ قَصْدًا<sup>(١)</sup>  
وَلثَلَاثَةً وَتِسْعَةً وَمَا يَبْتَنِيهَا إِنْ رُكِّبَا مَا قَدَّمَا<sup>(٢)</sup>

لما فرغ من [ ذِكْر ] العدد المضاف ، ذَكَرَ العدد المركب ؛ فيركبُ « عشرة » مع ما دونها إلى واحد ، نحو : « أَحَدَ عَشَرَ ، وَأَثْنَا عَشَرَ ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ — إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ » هذا للمذكر ، وتقول في المؤنث : « إِخْدَى عَشْرَةَ ، وَأَثْنَا عَشْرَةَ ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ — إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ » فلمذكر : أَحَدٌ وَأَثْنَا ، وللمؤنث إِخْدَى وَأَثْنَا .

== لفظه : مفعول به لقل ، والثمين ، مبتدأ أول ، فيها ، عن تميم ، جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « كسرة » ، مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) « ومع ، ظرف متعلق بقوله « افعل ، الآتي ، ومع مضاف و « غير ، مضاف إليه ، وغير مضاف و « أحد ، مضاف إليه و « إحدى ، معطوف على أحد ، ما ، مفعول مقدم على عامله وهو قوله « افعل ، الآتي » معهما ، مع : ظرف متعلق بقوله « فعلت ، الآتي ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فعلت ، فعل وفاعل ، والجملة من هذا الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : افعل الذي فعلته و فاعله ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قصداً ، حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل : أى قاصداً .

(٢) « لثلاثة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وتسعة ، معطوف على ثلاثة ، وما ، اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً « بينهما ، بين : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما ، الموصولة ، وبين مضاف والضمير مضاف إليه « إن ، شرطية « ركب ، فعل ماض مبنى للجهول مبنى على الفتح في محل جزم ، فعل الشرط . وألف الاثنين نائب فاعله « ما ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر « قدما ، قدم : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول . وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية .



وأما « ثلاثة » وما بعدها إلى « تسعة » فحكها بعد التركيب كحكها قبله ؛  
فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً .

وأما « عشرة » — وهو الجزء الأخير — فنسقط التاء منه إن كان المعدود  
مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً ، على العكس من « ثلاثة » فابدها ؛ فتقول :  
« عِنْدِي ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً » ، وكذلك حكم  
« عشرة » مع أحد وإحدى ، واثنين واثنتين ؛ فتقول : « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ،  
وَإِثْنًا عَشَرَ رَجُلًا » بإسقاط التاء ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً ، وَإِثْنَتَا  
عَشْرَةَ امْرَأَةً » بإثبات التاء .

ويجوز في شين « عشرة » مع المؤنث التسيكين ، ويجوز أيضاً كسرهما ،  
وهي لفة تميم .

\*\*\*

وَأَوَّلِ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ ، وَعَشْرًا اثْنَى ، إِذَا اثْنَى تَشَأُ أَوْ ذَكَرًا<sup>(١)</sup>  
وَالْيَا لِيَغْيِرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْءَيْ سِوَاهُمَا أَلِفٌ<sup>(٢)</sup>

(١) « وأول » فعل أمر مبني على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت « عشرة » مفعول أول لأول « اثنتي » مفعول ثانٍ « وعشراً » معطوف على المفعول  
الأول « اثني » معطوف على المفعول الثاني ، ولاحظ في العطف على معمولين لعامل واحد  
« إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اثني » مفعول به لقوله تشأ الآتي « تشأ » فعل مضارع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من تشأ وفاعله المستتر فيه في محل  
جر بإضافة إذا إليها « أو » عاطفة « ذكراً » معطوف على اثني .

(٢) « واليا » قصر للضرورة : مبتدأ « لغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر المبتدأ ، وغير مضاف و « الرفع » مضاف إليه « و ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالالف » جار ومجرور متعلق بقوله : « ارفع » =

قد سبق أنه يقال في العدد المركب «عشر» في التذكير ، و «عشرة» في التأنيث ، وسبق أيضاً أنه يقال «أحد» في المذكر ، و «إحدى» في المؤنث ، وأنه يقال «ثلاثة وأربعة — إلى تسعة» بالتاء للمذكر ، وسُقُوطِهَا للمؤنث .

وذكر هنا أنه يقال : « اثْنَا عَشَرَ » للمذكر ، بلا تاء في الصِّدْرِ وَالْمَجْزُءِ نحو : « عندى اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا » ويقال : « اثْنَا عَشَرَ أَمْرًا » للمؤنث ، بتاء في الصِّدْرِ وَالْمَجْزُءِ .

وَتَبَّهَ بقوله : « واليا لغير الرفع » على أن الأعداد المركبة كلها مبنية : صَدْرُهَا وَهَجْرُهَا ، وَتُبْنَى على الفتح ، نحو : « أَحَدَ عَشَرَ » بفتح الجزئين ، و « ثَلَاثَ عَشَرَ » بفتح الجزئين .

ويستثنى من ذلك « اثْنَا عَشَرَ ، وَاثْنَا عَشَرَ » ؛ فَإِنَّ صَدْرَهَا يعرب بالالف (١) رفعا ، وبالياء نصبا وجرًا ، كما يعرب المثنى ، وأما هجرتها فيبنى على الفتح ؛ فتقول : « جاء اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، ورأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ، ومررتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ، وجاءتِ اثْنَا عَشَرَ أَمْرًا ، ورأيتُ اثْنَتَيْ عَشَرَ أَمْرًا ، ومررتُ بِاثْنَتَيْ عَشَرَ أَمْرًا » .

\* \* \*

= السابق د والفتح ، مبتدأ د في جزئى ، جار ومجرور متعلق بقوله : د ألف ، الآتى ، وجزئى مضاف وسوى من د سواهما ، مضاف إليه ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه د ألف ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ . (١) اعلم أن د اثنى عشر ، واثنتى عشرة ، معربا الصدر كالمثنى بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرًا ؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم في بيان إعراب المثنى وما ألحق به في باب المعرب والمبنى ، وهما مبنيان العجز على الفتح ؛ لتضمنه معنى واو العطف ، ولا محل لهما من الإعراب ؛ لأنه واقع موقع النون بن المثنى في نحو : « الزيد بن ، وليس الصدر مضافاً إلى العجز قطعاً .

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْمِينَا بِوَاحِدٍ ، كَأَرْبَعِينَ حِينًا<sup>(١)</sup>

قد سبق أن العدد مُضَافٌ ومُرَكَّبٌ، وذَكَرَ هنا العدد المفرد - وهو من «عشرين» إلى «تسعين» - ويكون بلفظ واحدٍ للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميّزه إلا مفرداً، منصوباً، نحو: «عِشْرُونَ رَجُلًا»، و«عِشْرُونَ امْرَأَةً» وَيُذَكَّرُ قَبْلَهُ التَّيْفُ، وَيُعْطَفُ هُوَ عَلَيْهِ؛ فيقال: «أَحَدٌ وَعِشْرُونَ»، و«اِثْنَانِ وَعِشْرُونَ»، و«ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ» بالياء في «ثلاثة» وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [ للمذكر ] ويقال للمؤنث: «إحدى وعشرون»، و«اثنان وعشرون»، و«ثلاث وعشرون» بلا تاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وَتَلَخَّصَ مَا سَبَقَ، وَمِنْ هَذَا، أَنَّ أَسْمَاءَ الْعِدَدِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: مِضَافَةٌ، وَمُرَكَّبَةٌ، وَمُفْرَدَةٌ، وَمُعْطَوْفَةٌ.

\*\*\*

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزُ عِشْرُونَ فَسَوِّيهُمَا<sup>(٢)</sup>

(١) «دوميز»، فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العشرين»، مفعول به ميز «للتسعين»، بواحد، جاران وجروران متعلقان بميز «كأربعين»، جار وجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي وذلك كأنك أربعين «حينا»، تمييز لأربعين، منصوب بالفتحة الظاهرة.

(٢) «وميزوا»، فعل ماضٍ وفاعله «مركباً»، مفعول به لميزوا «بمثل»، جار وجرور متعلق بقوله ميزوا، ومثل مضاف و«ما»، اسم موصول: مضاف إليه «ميز»، فعل ماضٍ مبنى للجهول «عشرون»، نائب فاعل لميز، والجملة من ميز المبنى للجهول ونائب فاعله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: بمثل الذي ميز به «فسويهما»، سو: فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به.

أى : تمييز العدد للركب كتمييز « عشرين » وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً ،  
نحو : « أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً » .

\*\*\*

وَإِنْ أُضِيفَ هَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ ، وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ<sup>(١)</sup>  
يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير عجزها ، ماعدا « اثنتى عشر » فإنه  
لا يضاف ؛ فلا يقال : « اثْنَا عَشْرَكَ » .

وإذا أُضِيفَ الْعَدَدُ الْمُرَكَّبُ : فَذَهَبَ الْبَعْرَيْنِ أَنَّهُ يَبْقَى الْجَزْآنِ عَلَى بِنَاهُمَا ؛ فَتَقُولُ :  
« هَذِهِ خَمْسَةُ عَشْرِكَ ، وَمَرَزْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرِكَ » بفتح آخر الجزئين .  
وقد يُعْرَبُ الْمُعْجَزُ مَعَ بَقَاءِ الصَّدْرِ عَلَى بِنَائِهِ ؛ فَتَقُولُ : « هَذِهِ خَمْسَةُ عَشْرِكَ ،  
وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ ، وَمَرَزْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرِكَ »<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) « وإن ، شرطية و أضيف ، فعل ماض مبنى للجهول ، فعل الشرط « عدد ،  
نائب فاعل لأضيف و مركب ، نعت لعدد ، يبق ، فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم  
بمحذوف الألف « البناء ، قصر للضرورة : فاعل يبق « وعجز ، مبتدأ « قد ، حرف تقليل  
« يعرب ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ ، والجملة من يعرب المبنى للجهول ونائب فاعله المستتر  
فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) اعلم أولاً أن العدد مطلقاً قد يضاف إلى غير عجزه ، سواء أكان مفرداً نحو ثلاثة  
ونحو عشرون ، أم كان مركباً - إلا اثنا عشر - كخمسة عشر ، فإنه يجوز أن تقول : ثلاثة  
زيد ، وثلاثتنا ، وأن تقول : عشروك ، وعشرو زيد ، ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير  
عجزه يجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً ، وهذا من أجل أنك لا تقول : « عشرو  
زيد ، ولا « ثلاثة زيد ، إلا لمن يعرف جنسها ؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز ، ثم اعلم  
أن « اثني عشر ، و « اثنتى عشر ، لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود ؛ لأن « عشر ، =

وَصُغَ مِنْ اُنْتَنِينِ فَمَا فَوْقُ لِي  
عَشْرَةَ كَفَاعِلٍ مِنْ قَمَلًا<sup>(١)</sup>  
وَأَخْتَمُهُ فِي التَّائِيثِ بِالنَّ ، وَمَتَى  
ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِفَيْرِنَا<sup>(٢)</sup>

= فهما واقع موقع نون المتنى كما قلنا قريباً ، وهذه النون لا يجمع الإضافة ، ولو أنك حذفت عشره ، كما تحذف نون المتنى عند الإضافة فقلت « اثنا زيد » ، لا لتبس بإضافة الاثنين وحدهما . ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة ، الأولى : بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح ، وإضافة جلته إلى ما يضاف إليه ، والثانية : بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة ، ثم جر ما بعده لفظاً أو محلاً ، وقد استحسنت ذلك الأخص ، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح ، والثالثة : أن يعرب الصدر بحسب العوامل ، ثم يضاف الصدر إلى العجز ؛ فالعجز مجرور أبدأ على هذه اللغة ، ثم يكون العجز مضافاً إلى ما يذكر بعده ؛ فتقول : « زارني خمسة عشر زيد » ، رفع خمسة على الفاعلية ، وجر عشر بالإضافة ، وجر زيد أيضاً ، وقد جوز ذلك الكوفيون ، وأباه البصريون . (١) « وصغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من اثنين » جار ومجرور متعلق بصغ « فإ » الفاء عاطفة ، ما : اسم موصول مطوف على اثنين « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول « إلى عشرة » جار ومجرور متعلق بصغ « كفاعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً به لصغ ، أى : صنع وزناً مماثلة لفاعل « من فعلا » جار ومجرور متعلق بفاعل .

(٢) « واختمه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « في التائيث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في قوله « واختمه » السابق « بالناء » قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله : « واختمه » متى ، اسم شرط جازم يحزم فعلين ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب باذكر الآتى « ذكرت » ذكر : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر في محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « فاذا ذكر » الفاء واقعة في جواب الشرط ، اذكر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « فاعلا » مفعول به لا ذكر « بنير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله « فاعلا » السابق ، وغير مضاف و « تا » قصر للضرورة : مضاف إليه .

يُصَاغ « من اثنين » إلى « عشرة » اسمٌ مُوَازِنٌ لِفَاعِلٍ ، كما يصاغ من « قتل » نحو : ضارب من ضَرْبٍ ؛ فَيَقَالُ : ثانٍ ، وثالثٌ ، ورابعٌ — إلى عاشر ، بلا تاء في التذكير ، وبقاء في التأنيث .

\* \* \*

وَإِنْ تُرِدْ بِمَضَى الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضْفِ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنٍ (١)  
وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكْمٌ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا (٢)

(١) « وإن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعض » مفعول به لترد ، وبعض مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق بقوله « بني » ، الآتي « بني » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من بني ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة « تضيف » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف « إليه » جار ومجرور متعلق بتضيف « مثل » حال من مفعول تضيف المحذوف ، ومثل مضاف و « بعض » مضاف إليه « بين » نصت لبعض ، والتقدير : وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه تضيف إليه الفاعل حال كونه بمثابة لبعض : أى فى معناه .

(٢) « وإن » شرطية « ترد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جعل » مفعول به لترد ، وجعل مضاف و « الأقل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « مثل » مفعول ثانٍ لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبني على السكون فى محل جر « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول « لحكم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حكم : مفعول به مقدم على عامله وهو قوله احك الآتى ، وحكم مضاف و « جاعل » مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق باحكم الآتى « احكاً » احكم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب .

لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان :

أحدهما : أن يُفْرَدَ ؛ فيقال : ثانٍ ، وثانية ، وثالث ، وثالثة ، كما سبق .  
والثاني : أن لا يفرد ، وحينئذٍ : إما أن يُسْتَعْمَلَ مَعَ ما اشْتُقَّ منه ، وإما أن يُسْتَعْمَلَ مَعَ ما قَبْلَ ما اشْتُقَّ منه .

ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده ؛ فتقول في التذكير : « ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة — إلى عاشر عشرة » وتقول في التأنيث : « ثمانية اثنتين ، وثلاثة ثلاث ، ورابعة أربع — إلى عشرة عشر » ، والمعنى : أحد اثنين ، وإحدى اثنتين ، وأحد عشر ، وإحدى عشرة .

وهذا هو المراد بقوله : « وإن ترد بعض الذي — البيت » أي : وإن ترد بفاعل — المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة — بعض الذي يبنى فاعل منه : أي واحداً مما اشْتُقَّ منه ، فأضف إليه مثل بعض ، والذي يضاف إليه هو الذي اشْتُقَّ منه .

وفي الصورة الثانية يجوز وجهاً ؛ أحدهما : إضافة فاعل إلى ما يليه ، والثاني : تنوينه ونصب ما يليه به ، كما يُفَعَّلُ بِاسْمِ الفاعل ، نحو : « ضاربٌ زيدٌ » و« ضاربٌ زيداً » .

فتقول في التذكير : « ثالث اثنين ، وثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، ورابع ثلاثة » ، وهكذا إلى « عاشر تسعة ، وعاشر تسعة » .

وتقول في التأنيث : « ثالثة اثنتين ، وثالثة اثنتين ، ورابعة ثلاث ، ورابعة ثلاثاً » وهكذا إلى « عاشر تسع ، وعاشر تسعاً » ، والمعنى : جعل الاثنين ثلاثة ، والثلاثة أربعة .

وهذا هو المراد بقوله : « وإن تُرِدَ جَعْلُ الأقلِّ مِثْلَ ما فَوْقَ » ، أي . وإن ترد بفاعل — المصوغ من اثنين فما فوقه — جعل ما هو أقلُّ عدداً مثل

ما فوقه ، فاحكم له بحكم جاعل : من جواز الإضافة إلى مفعوله ، [ وتنوينه ] ونصبه .



وَأَنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ أَتْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيْبَيْنِ<sup>(١)</sup>  
أَوْ فَاعِيلاً بِحَالْتَيْهِ أَضْفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي بِنِي<sup>(٢)</sup>  
وَشَاعَ الْأَسْتَعْنَا بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْكَرًا<sup>(٣)</sup>

(١) « وَأَنْ » شرطية « أَرَدْتَ » أراد : فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم ، فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « مِثْلَ » مثل ، مفعول به لأردت ، ومثل مضاف و « ثَانِيِ » اثنين ، مضاف إليه « مُرَكَّبًا » حال من مثل « لَجِيءَ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، جى : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تَرْكِيْبَيْنِ » جار ومجرور متعلق بقوله « جى » .

(٢) « أَوْ » حرف عطف « فاعِلًا » مفعول تقدم على عامله وهو قوله « أَضْفِ » الآتي « بِحَالْتَيْهِ » الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله « فاعِلًا » وحالتي المجرور بالياء لأنه متنى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه « أَضْفِ » فعل أمر معطوف بأو على « جى » ، في البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إِلَى مُرَكَّبٍ » جار ومجرور متعلق بقوله « أَضْفِ » السابق « بِمَا » جار ومجرور متعلق بقوله : « نِي » الآتي « تَنْوِي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة عملاً بالياء ، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولاً به لتنوي ، وتقدير الكلام : بالذي تنويه « نِي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « مُرَكَّبٍ » ، والجملة من « نِي » وفاعله في محل جر صفة لمركب .

(٣) « وَشَاعَ » فعل ماض « الْأَسْتَعْنَا » قصر للضرورة : فاعل شاع « بِحَادِي عَشْرًا » جار ومجرور متعلق بالاستعنا « وَنَحْوِهِ » الواو عاطفة ، نحو : معطوف على =



وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِجَمَالَتِهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدُ<sup>(١)</sup>

قد سبق أنه يُبْنَى فَاعِلٌ من اسم المدد على وجهين ؛ أحدهما : أن يكون مُرَاداً به بعضُ ما اشْتُقَّ منه : كثنائي اثنين ، والثاني : أن يراد به جعلُ الأقلِّ مساوياً لما فوقه : كثالث اثنين .

وذكر هنا أنه إذا أريد بناء فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول — وهو أنه بعضُ ما اشْتُقَّ منه — يجوز فيه ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أن تبيء بتركيبين صدر أولهما « فاعلٌ » في التذكير ، و « فاعلةٌ » في التأنيث ، وتجزئهما « عشر » في التذكير ، و « عشرة » في التأنيث ، و صدرُ الثاني منهما في التذكير : « أحد ، واثنان ، وثلاثة — بالتاء — إلى تسعة » ، وفي التأنيث : « إحدى ، واثنتان ، وثلاث — بلا تاء — إلى تسع » ، نحو : « ثَالِثَ عَشَرَ ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ » وهكذا إلى « تَاسِعَ عَشَرَ ، تِسْعَةَ عَشَرَ » ،

== حادى عشرًا ، ونحو مضاف والضمير مضاف إليه وقبله ، ظرف متعلق بقوله « اذكرا ، الآتي ، وقبل مضاف و « عشرين » مضاف إليه « اذكرا » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(١) « وبابه » معطوف على قوله « عشرين » في البيت السابق « الفاعل » مفعول به لاذكر في البيت السابق « من لفظ » جار ومجرور متعلق ب « اذكر » ، أو بنعت لقوله الفاعل محذوف تقديره : الفاعل المصوغ من لفظ ، و لفظ مضاف و « العدد » مضاف إليه « بمجاليته » الجار والمجرور متعلق ب « اذكر » ، و حالتي مضاف والضمير مضاف إليه « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من « الفاعل » ، وقبل مضاف و « واو » مضاف إليه « يعتمد » فعل مضارع مبني للمجهول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « واو » ، و الجملة من يعتمد و نائب فاعله في محل جر صفة ل « واو » .

و « ثَلَاثَةَ عَشْرَةَ ، ثَلَاثَ عَشْرَةَ — إِلَى تَاسِعَةِ عَشْرَةَ ، تِسْعَ عَشْرَةَ » ، ونكون  
الكلمات الأربعة مبنية على الفتح .

الثاني : أن يُقْتَصَر على صدر المركب الأول ، فَيُعْرَب ويضاف إلى المركب  
الثاني باقياً الثاني على بناء جزئية ، نحو : « هَذَا ثَلَاثُ ثَلَاثَةِ عَشْرَ ، وَهَذِهِ  
ثَلَاثَةُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ » .

الثالث : أن يُقْتَصَر على المركب الأول باقياً [على] بناء صدره وعجزه ،  
نحو : « هَذَا ثَلَاثَ عَشْرَ ، وَثَلَاثَةَ عَشْرَةَ » ، وإليه أشار بقوله : « وشاع الاستغناء  
بجاءى عشراً ، ومحوه » .

ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني — وهو أن يراد به  
جعل الأقل مساوياً لما فوقه — فلا يقال « رابع عشر ثلاثة عشر » وكذلك الجمع ؛  
ولهذا لم يذكره المصنف ، واقتصر على ذكر الأول<sup>(١)</sup> .

وحادي : مقلوب واحد ، وحادية : مقلوب واحدة ، جعلوا فاءها بعد لامها ،  
ولا يستعمل « حادي » إلا مع « عشر » ، ولا تستعمل « حادية » إلا مع

(١) هذا الذي ذكره الشارح — من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على  
جعل الأقل مساوياً للأكثر — هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين .  
ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك ؛ ومستنده في ذلك القياس ؛ ولك حينئذ في  
ذلك وجهان :

أولها : أن تأتي بمركيبن صدر أولها أكبر من صدر ثانيهما بواحد ؛ فنقول :  
« رابع عشر ثلاثة عشر » ، ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثاني ؛  
لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن .

والوجه الثاني : أن تحذف عجز المركب الأول ؛ فنقول : « رابع ثلاثة عشر » ،  
ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني ، وتنوين الأول ونصب الثاني عملاً به .

« عشرة » ويستعملان أيضاً مع « عشرين » وأخواتها ، نحو : « حادي وتسعون ، وحادية وتسعون » .

وأشار بقوله : « وَقَبْلَ عِشْرِينَ — البيت » إلى أن فاعلا المصنوع م اسم المدد يُسْتَمْتَل قبل المَقُود وَيُعْطَف عليه المَقُود ، نحو : « حادي وعشرون وناسع وعشرون — إلى التسعين »

وقوله : « بحالتيه » معناه أنه يُسْتَمْتَل قبل المقود بالحالتين اللتين سَبَقَتَا ، وهو أنه يقال . « فاعل » في التذكير ، و « فاعلة » في التأنيث .

• • •

كَمْ ، وَكَأَيِّ ، وَكَذَا

مَيِّزٌ فِي الْأِسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عِشْرِينَ ، كَكَمْ شَخْصًا سَمَّا (١)  
وَأَجِزَ أَنْ تَجْرَهُ « مِنْ » مُضْمَرًا إِنْ وَوَلِيَتْ « كَمْ » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا (٢)

« كَمْ » اسمٌ ، والدليلُ على ذلك دخولُ حرفِ الجرِ عليها ، ومنه قولهم :  
« عَلَى كَمْ جِدْعٍ سَقَفَتْ يَبْتَتَكَ » وهى اسمٌ لصدِّ مُبْتَمٍ ، ولا بُدَّ لها من تمييز ، نحو : « كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟ » وقد يُحذفُ للدلالة [عليه] ، نحو : « كَمْ صُمْتَا ؟ »  
أى : كم يوماً صممت .

(١) « ميز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، فى الاستفهام ، جار ومجرور متعلق بـ « كَمْ » ، قصد لفظه : مفعول به لميز ، بمثل ، جار ومجرور متعلق بـ « ميزت » ، فعل وفاعل « عشرين » ، مفعول به لميزت ، والجملة من الفعل - الذى هو ميزت - وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والماند ضمير محذوف مجرور بحرف جر مثل الحرف الذى جر المضاف إلى الموصول : أى ميزت به عشرين « كَمْ » الكاف جارة ، ومجرورها قول محذوف ، وكَمْ : اسم استفهام مبتدأ ، وشخصاً تمييز لاسم « سَمَّا » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كَمْ الواقعة مبتدأ ، والجملة من سَمَّا وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول للقول المحذوف .

(٢) « وأجز ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، أجز : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أن » مصدرية « تجره » ، تجر : فعل مضارع منصوب بأن ، والهاء مفعول به لتجر « من » ، قصد لفظه : فاعل تجر ، و « أن » ، المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأجز « مضمرًا » ، حال من « من » ، « إن » ، شرطية « وليت » ، ولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « كَمْ » ، قصد لفظه : فاعل وليت « حرف » ، مفعول به لوليت ، وحرف مضاف و « جر » ، مضاف إليه « مظهرًا » ، نصت لحرف جر . وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

وتكون استفهامية ، وخبرية ؛ فالخبرية سيذكرها ، والاستفهامية يكون  
 ميزها كميز «عشرين» وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً ، نحو : «كَمْ دِرْهَمًا  
 قَبِضْتَ» ويجوز جره بـ «مِنْ» [ مضمرة ] إِنْ وَوَلَيْتَ «كَمْ» حرف جرّ ،  
 نحو : «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا» أى : بكم من درهم ؛ فإن لم يدخل عليها حرف  
 جرّ وَجَبَ نَصْبُهُ .

\*\*\*

وَأَسْتَعْمِلْنَهَا نُحْبِرًا كَعَشْرَةَ أَوْ مِائَةَ : كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً<sup>(١)</sup>  
 كَكَمْ كَأَيٍّ ، وَكَذَا ، وَيَذْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلِ «مِنْ» نَصْبِ<sup>(٢)</sup>

(١) « واستعملنها ، الواو عاطفة أو الاستئناف ، واستعمل : فعل أمر ، مبنى على  
 الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،  
 وها : مفعول به لاستعمل «نحبراً» حال من فاعل استعمل «كعشرة» جار ومجرور  
 متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : واستعملنها استعمالاً  
 كأنها كاستعمال عشرة «أو» حرف عطف «مائة» معطوف على عشرة «ككم» الكاف  
 جارة لقول محذوف ، وكم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : كثير  
 عندي ؛ مثلاً ، ويجوز أن يكون كم مفعولاً به لفعل محذوف ، وتقديره : رأيت كثيراً ،  
 أو نحو ذلك ، وكم مضاف ورجال مضاف إليه «أو» حرف عطف «مره» معطوف  
 على رجال .

(٢) « ككم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كأى» مبتدأ مؤخر «وكذا»  
 معطوف على كأى «وينتصب» الواو عاطفة ، ينتصب : فعل مضارع «تمييز» فاعل  
 ينتصب ، وتمييز مضاف و«ذَيْنِ» مضاف إليه «أو» عاطفة «به» جار ومجرور متعلق  
 بقوله «صل» الآتى «صل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من»  
 قصد لفظه : مفعول به لصل «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو قوله  
 صل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

تُستعمل « كم » للتكثير ، فتَمَيَّزُ بِجَمْعِ مَجْرورِ كَمْشَرَةٍ ، أو بِمَجْرورِ كَانَةٍ ، نحو : « كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكَتْ ، وَكَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقَتْ » والمعنى : كثيراً من الغلمان ملكت ، وكثيراً من الدراهم أنفقت .

ومثل « كم » - في الدلالة على التكثير - كذا ، وكأى ، وميمزُهُمَا منصوبٌ أو مجرورٌ بمن - وهو الأكثر - نحو قوله تعالى : ( وَكَأَيِّ مَنِ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ ) ، و « مَلَكَتُ كَذَا دِرْهَمًا » .

وتستعمل « كذا » مفردة كهذا المثال ، ومركبة ، نحو : « مَلَكَتُ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا » ومعطوفاً عليها مثلها ، نحو : « مَلَكَتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » (١) .

و « كم » لما صَدَرُ الكلام : استفهاميةً كانت ، أو خبريةً ؛ فلا تقول : « ضربت كم رجلاً » ولا « ملكت كم غلمان » وكذلك « كأى » بخلاف « كذا » ، نحو : « مَلَكَتُ كَذَا دِرْهَمًا » .

\*\*\*

(١) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة نحو : « له على كذا كذا قرشاً ، مكنياً بها عن أحد عشر - إلى تسعة عشر ، والمعطوف عليها مثلها نحو : « له عندي كذا وكذا ديناراً ، مكنياً بها عن واحد وعشرين ، إلى تسعة وتسعين ، وهو كلام حسن .

## الحكاية

أَحَكِ «بِأَيِّ» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا : فِي الْوَقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلُ (١)  
 وَوَقْفًا أَحَكِ مَا لِمَنْكُورٍ «بَيْنَ» وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا ؛ وَأَشْبَعْنَ (٢)  
 وَقُلْ : «مَنَانٌ ، وَمَنْيْنٍ» بَعْدَ «لِي» إِنْفَانٍ بِإِنْيَيْنِ «وَسَكَنٌ تَعْدِلُ» (٣)

(١) «أحك» فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بأي» جار ومجرور متعلق بأحك «ما» اسم موصول : مفعول به لأحك «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة «سئل» فعل ماض مبنى للجهول «عنه» جار ومجرور متعلق بسئل على أنه نائب فاعله ، والجملة من سئل ونائب فاعله في محل جر صفة لمنكور «بها» جار ومجرور متعلق بسئل أيضاً «في الوقف» جار ومجرور متعلق بأحك «أو» عاطفة «حين» ظرف معطوف على الوقف «تصل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع - الذي هو تصل - وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حين إليها .

(٢) «ووقفاً» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «أحك» الآتي بتأويل اسم الفاعل ، أى : واقفاً ، ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض ، أى : في الوقف «أحك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لأحك «لمنكور» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «بين» جار ومجرور متعلق بأحك «والنون» مفعول به تقدم على عامله وهو قوله حرك الآتي «حرك» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» نعت لمصدر محذوف ، أى : تحريكاً مطلقاً «وأشبعن» الواو حرف عطف ، وأشبع : فعل أمر ، معطوف بالواو على حرك ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٣) «وقل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «منان» قصد لفظه : مفعول به لقل «ومنين» قصد لفظه أيضاً : معطوف على قوله منان «بعد» ظرف متعلق بقوله قل «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إفان» مبتدأ مؤخر «بإينين» جار ومجرور متعلق بقوله إفان ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول لقول محذوف ، يضاف بعد إليه . أى : بعد قولك — إلخ «وسكن» =

وَقُلْ لِمَنْ قَالَتْ «أَنْتَ بِنْتُ» : «مَنْتَه» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُشْتَى مُسَكَّنَةٌ (١)  
 وَالْفَتْحُ زَرْزٌ ، وَصَلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ بَيْنَ يَأْتِرِ « ذَا بِنْسُوَةٍ كَلِفٌ » (٢)  
 وَقُلْ : « مَنُونٌ ، وَمَنِينٌ » مُسَكَّنًا إِنْ قِيلَ : جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ فَطَنَّا (٣)

= فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، تعدل ، فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وحرك بالكسر للروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(١) « وقل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، لمن ، جار ومجرور متعلق بقول « قال ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من المجرورة محلاً باللام ، والجملة من قال وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة من المجرورة محلاً باللام ، أنت ، أتى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، بنت ، فاعل أتى ، والجملة في محل نصب مفعول « قال ، منه ، قصد لفظه : مفعول به لعل « والنون ، مبتدأ « قبل ، ظرف متعلق بقوله : « مسكنة ، الآتي ، وقبل مضاف و « تاء مضاف إليه . وتا مضاف و « المشتى ، مضاف إليه ، مسكنة ، خبر المبتدأ الذي هو قوله النون .

(٢) « والفتح ، مبتدأ « نزر ، خبر المبتدأ « وصل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « التاء ، قصر للضرورة : مفعول به لصل « والألف « معطوف على التاء « بين يأتِر ، جاران ومجروران متعلقان بصل « ذا ، اسم إشارة : مبتدأ « بنسوة ، جار ومجرور متعلق بقوله كلف الآتي « كلف ، خبر المبتدأ الذي هو « ذا ، « وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة قول محذوف يضاف إثر إليه ، أى : يأتِر قولك ذا — الخ .

(٣) « وقل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « منون « قصد لفظه : مفعول به لعل « ومنين ، معطوف عليه « مسكنا ، حال من فاعل قل « إن ، شرطية « قيل ، فعل ماض مبنى للجهول ، فعل الشرط « جاء ، قصر للضرورة : فعل ماض « قوم ، فاعل جاء « لقوم ، جار ومجرور متعلق بجاء « فطنا ، نعت لقوم المجرور ، وجملة الفعل - الذى هو جا - وفاعله في محل رفع نائب فاعل لقليل ، وقصد انظها ، وجواب الشرط محذوف .



وَأَنْ تَصِلَ فَلَفْظُ « مَنْ » لَا يَخْتَلِفُ

وَنَادِرٌ « مَنْوَنَ » فِي نَظْمٍ عُرِفَ (١)

إِنْ سُئِلَ بِـ « أَيْ » عَنْ مَنْكُورٍ مَذْكُورٍ فِي هَلَامٍ سَابِقٍ حُكِيَ فِي « أَيْ »  
مَالِدِكَ الْمَنْكُورِ مِنْ إِعْرَابٍ ، وَتَذَكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ ، وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ ، وَيُفَعَّلُ بِهَا  
ذَلِكَ وَصَلًّا وَوَقْفًا ؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ : « جَاءَنِي رَجُلٌ » : « أَيْ » وَلِمَنْ قَالَ : « رَأَيْتَ  
رَجُلًا » : « أَيًّا » وَلِمَنْ قَالَ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ » : « أَيْ » وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي الْوَصْلِ ،  
نَحْوُ : « أَيْ يَأْتِي ، وَأَيًّا يَأْتِي ، وَأَيْ يَأْتِي » وَتَقُولُ فِي التَّأْنِيثِ : « أَيْةٌ » وَفِي  
التَّثْنِيَةِ « أَيَّانَ ، وَأَيَّانٍ » رَفْعًا ، وَ « أَيَّيْنِ ، وَأَيَّيْنِ » جَرًّا وَنَصْبًا ، وَفِي الْجَمْعِ  
« أَيُّونَ ، وَأَيَّاتٍ » رَفْعًا ، وَ « أَيَّيْنِ ، وَأَيَّاتٍ » جَرًّا وَنَصْبًا .

وَأِنْ سُئِلَ عَنِ الْمَنْكُورِ الْمَذْكُورِ بِـ « مَنْ » حُكِيَ فِيهَا مَالَهُ مِنْ إِعْرَابٍ  
وَتَشْبَعِ الْحَرَكَةُ الَّتِي عَلَى النَّونِ ؛ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا حَرْفٌ مُجَانِسٌ لَهَا ، وَيُحْكَى فِيهَا مَالَهُ  
مِنْ تَأْنِيثٍ وَتَذَكِيرٍ ، وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ ، وَلَا تَفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا وَقْفًا ، فَتَقُولُ لِمَنْ  
قَالَ : « جَاءَنِي رَجُلٌ » : « مَنْوُ » وَلِمَنْ قَالَ : « رَأَيْتَ رَجُلًا » : « مَنْأٌ » وَلِمَنْ قَالَ :  
« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ » : « مَنْي » وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمَذْكُورِ . « مَنْأَنْ » رَفْعًا ،  
وَ « مَنْيْنِ » نَصْبًا وَجَرًّا ، وَتَسْكُنُ النَّونُ فِيهِمَا ؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ : « جَاءَنِي رَجُلَانِ » :

(١) « وَأَنْ » شَرْطِيَّةٌ تَصِلُ ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، فَعْلُ الشَّرْطِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ  
فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ دَلْفُظٌ ، الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَانْفِظُ : مَبْتَدَأٌ ، وَانْفِظُ  
مُضَافٌ وَ « مَنْ » مُضَافٌ إِلَيْهِ دَلَا ، نَافِيَةٌ وَيَخْتَلِفُ ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ  
فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَمُودُ إِلَى لَفْظٍ مِنَ الْوَاقِعِ مَبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ الَّتِي هُوَ يَخْتَلِفُ  
الْمَنْفِي بِلَا مَعَ فَاعِلِهِ الْمُسْتَرِّ فِيهِ فِي مَعْلٍ رَفَعٌ خَبَرٌ الْمَبْتَدَأُ ، وَجُمْلَةُ الْمَبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَعْلٍ جَزْمٌ  
سُجُوبِ الشَّرْطِ دَوَادِرٌ ، خَبَرٌ مُقَدِّمٌ دَمْنُونٌ ، قَصْدٌ لَفْظُهُ : مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ دَفِي نَظْمٍ ، جَارٌ  
وَمُجْرُودٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَادِرٍ دَعْرِفٌ ، فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْجَهُولِ ، وَنَائِبٌ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ  
جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَمُودُ إِلَى نَظْمٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ - الَّتِي هِيَ عَرَفٌ - وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ  
الْمُسْتَرِّ فِيهِ فِي مَعْلٍ جَرَّ نَعْتٍ لِنَظْمٍ .

«مَنَانٌ» ولمن قال : «رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ» : «مَنْتَيْنِ» ولمن قال : «مررت برجلين» : «مَنْتَيْنِ» .  
وتقول للمؤنثة : «مَنْه» رفعاً ونصباً وجرأ ؛ فإذا قيل : «أَتَتْ بِنْتُ» قتل :  
«مَنْه» رفعاً ، وكذا في الجر والنصب .

وتقول في تشبية المؤنث «مَنْتَانِ» رفعاً ، و «مَنْتَيْنِ» جراً ونصباً ، بسكون  
النون التي قبل التاء ، وسكون نون التشبية ، وقد ورد قليلاً فَتَحُ النون التي قبل التاء ،  
نحو : «مَنْتَانِ وَمَنْتَيْنِ» وإليه أشار بقوله : «والفتحُ تَزُرُّ» .

وتقول في جمع المؤنث : «مَنْاتٌ» بالألف والتاء الزائدين كهندات ، فإذا قيل :  
«جاء نِسْوَةٌ» قتل : «مَنْاتٌ» وكذا تفعل في الجر والنصب .

وتقول في جمع المذكر رفعاً : «مَنْونٌ» رفعاً ، و «مَنْينٌ» نصباً وجرأ ،  
بسكون النون فيهما ؛ فإذا قيل : «جاء قومٌ» قتل : «مَنْونٌ» وإذا قيل : «مررت  
بقومٍ» أو : «رَأَيْتَ قوماً» قتل : «مَنْينٌ» .

هذا حكم «مَنْ» إذا حُكِيَ بها في الوقف ، فإذا وُصِلَتْ لم يُحْكَ فيها شيء من  
ذلك ؛ لكن تكون بلفظٍ واحدٍ في الجميع ؛ فتقول : «مَنْ يافتي» لقائل جميع  
ما تقدم ، وقد ورد في الشعر قليلاً «مَنْونٌ» وصلاً ، قال الشاعر :

٣٥٢ — أَتَوْا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنْونَ أَنْتُمْ ؟

فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عُمُوا ظَلَامًا !

٣٥٢ — روى أبو زيد في نوادره هذا البيت مع أبيات ثلاثة ، وهي :

وَنَارٍ قَدْ حَصَّاتُ لَهَا بِلَيْلٍ      بِدَارٍ لَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامًا

يَوْمِي تَحْلِيلِ رَاحِلَةٍ وَعَيْنٍ      أَكَالِهَا تَخَافَةٌ أَنْ تَنَامًا

أَتَوْا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنْونَ أَنْتُمْ ؟      فقالوا . . . . البيت ، وبعده :

فَقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ      زَعِيمٌ : تَحْمَدُ الْأَنْسَ الطَّعَامًا =

فقال : « مَنْونَ أتم » والقياس « مَنْ أنتم » .

\*\*\*

وَالْعَلَمَ أَحْكِيئُهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أُقْتَرْنَ<sup>(١)</sup>

يجوز أن يُحْكِيَ الْعَلَمَ بِـ « مَنْ » إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا عَاطِفٌ ؛ فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ :  
« جَاءَ فِي زَيْدٍ » : « مَنْ زَيْدٌ » وَلِمَنْ قَالَ : « رَأَيْتَ زَيْدًا » : « مَنْ زَيْدًا » وَلِمَنْ

= ونسبها أبو زيد إلى شمير بن الحارث الضبي .

اللغة : « حضأت » في القاموس : « حضأ النار كنع أو قدما أو فتحها للنهب كاحتضأها  
فاحتضأت . ١٥ ، ومعنى فتحها و كلام المجد حركها « عموا ظلما ، دعاه مثل « عم صباحا »  
و « عم مساء » .

الإعراب : « أتوا » فعل وفاعل « ناري » نار : مفعول به لاتوا ، ونار مضاف وياه  
المتكلم مضاف إليه « فقلت » الفاء للترتيب الذكرى ، قلت : فعل وفاعل « منون » اسم  
استفهام مبتدأ « أتم » خبره ، والجملة في محل نصب مقول القول « فقالوا » فعل وفاعل  
« الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أي فقالوا : نحن الجن ، والجملة في محل نصب مقول القول  
« قلت » فعل ماض وفاعله « عموا » فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة في محل نصب  
مقول القول « ظلما » يجوز أن يكون تمييزاً محولاً من الفاعل ، والأصل لينعم ظلماكم ،  
ويجوز أن يكون منصوباً على الظرفية : أي في ظلماكم .

الشاهد فيه : قوله « منون أتم » حيث لحقته الواو والنون في الوصل ، وذلك شاذ .

(١) « العلم » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : واحك العلم  
« احكيه » احك : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للتوكيد ،  
والهاء مفعول به « من بعد » جار وجرور متعلق باحك ، وبعد مضاف ، و « من » قصد لفظه :  
مضاف إليه « إن » شرطية « عريت » عرى : فعل ماض فعل الشرط ، و « اتاء » للتأنيك ، والفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى من « من عاطف » جار وجرور متعلق بعري  
بها ، جار وجرور متعلق باقترن الآتي « اقترن » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى عاطف ، والجملة من اقترن وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لعاطف .

قال : « مررت بزید » « مَنْ زید » فتحكى في التَّعْلَمِ المذكور بعد « مَنْ » ما للعلم المذكور في الكلام السابق من الإعراب .

وَمَنْ : مبتدأ ، والتَّعْلَمُ الذي بعدها خبرٌ عنها ، أو خبر<sup>(١)</sup> عن الاسم المذكور بعد [ مَنْ ] .

فإن سَبَقَ « مَنْ » عَاطِفٌ لم يجوز أن يُحْكَى في العلم الذي بعدها ما قبلها من الإعراب ، بل يجب رفعه على أنه خبرٌ عن « مَنْ » أو مبتدأ خبره « مَنْ » ؛ فتقول لقائل « جاء زيد ، أو رأيت زيدا ، أو مررت بزید » : « وَمَنْ زید » .

ولا يُحْكَى من المعارف إلا التَّعْلَمُ ؛ فلا تقول لقائل : « رأيت غلامَ زيد » « مَنْ غلامَ زيد ؟ » بنصب غلام ، بل يجب رَفْعُهُ ؛ فتقول : « مَنْ غلامُ زيد » ، وكذلك في الرفع والجر .

\* \* \*

(١) يقصد أن « من » يجوز أن تكون هي الخبر مقدماً ، كما جاز أن تكون مبتدأ .

## التَّأْنِيثُ

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ ، وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ : كَالْكَتِفِ (١)  
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِيرِ ، وَنَحْوِهِ ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ (٢)

أصلُ الاسمِ أن يكون مذكراً ، والتأنيثُ فرْعٌ عن التذكير ، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسمُ للذكور عن علامة تدلُّ على التذكير ، ولكون التأنيثُ فرْعاً عن التذكير افتقر إلى علامة تدلُّ عليه — وهي : التاء ، والألف للقصور ، أو المدودة — والتاء أكثر في الاستعمال من الألف ، ولذلك قُدِّرَت في بعض الأسماء كَعَيْنٍ وَكَتِفٍ .

ويُسْتَدَلُّ على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة : بِمَوَدِّ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مَوْثِقًا ، نَحْوُ : « الْكَتِفُ نَهَشَتْهَا ، وَالْعَيْنُ كَحَلَّتْهَا » وما أشبه ذلك كَوَصَفِهِ بِالْمَوْثِقِ نَحْوُ : « أَكَلْتُ كَتِفًا مَشْوِيَةً » وَكَرَدِّ التَّاءِ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ : كَكْتَيْفَةٍ ، وَبِدَائِعِهِ .

\*\*\*

(١) « علامة ، مبتدأ ، وعلامة مضاف و « التأنيث ، مضاف إليه » تاء ، خبر المبتدأ ، أو ، عاطفة « أelf ، معطوف على تاء و « في أسماء ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بقدروا الآتي « قدروا ، فعل وفاعل « التاء ، قصر للضرورة : مفعول به لقدروا « كالكثف ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف . أي : وذلك كأن كالكثف .

(٢) « ويعرف ، فعل مضارع مبنى للمجهول « التقدير ، نائب فاعل يعرف « بالضمير ، جار ومجرور متعلق بقوله يعرف « ونحوه ، الواو عاطفة ، نحو : معطوف على الضمير ، ونحو مضاف ، وضمير الغيبة العائد إلى الضمير مضاف إليه « كالرد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأن كالرد « في التصغير ، جار ومجرور متعلق بالرد .

وَلَا تَبِي فَارِقَةً فَمَوْلَاً أَصْلًا ، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَاً<sup>(١)</sup>  
 كَذَلِكَ يَفْعَلُ ، وَمَا تَبِيهِ نَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ<sup>(٢)</sup>  
 وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا لَمَّا تَمْتَنَعَ<sup>(٣)</sup>

قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء لتمييز المؤنث عن المذكر ، وأكثُر ما يكون ذلك في الصفات : كقائم وقائمة ، وقاعد وقاعدة ، ويقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات : كرجل ورجلة ، وإنسان وإنسانة ، وامرئ وامرأة .

(١) « ولا ، الواو عاطفة ، أو للاستئناف ، ولا : حرف نفي « تلي ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التأنيث « فارقة ، حال من الضمير المستتر في تلي « فمولا ، مفعول به تلي « أصلا ، حال من فمولا « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية « المفعال ، والمفعيل ، معطوفان على قوله « فمولا ، .

(٢) « كذلك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مفعول ، مبتدأ مؤخر « وما ، الواو للعطف أو الاستئنافية ، ما : اسم موصول مبتدأ « تليه ، تلي : فعل مضارع ، والهاء مفعول به تلي « نا ، قصر للضرورة : فاعل تلي ، وتا مضاف و « الفرق ، مضاف إليه ، والجملة من الفعل الذي هو تلي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة ما الموصولة الواقعة مبتدأ « فشذوذ ، الفاء زائدة ، وشذوذ : مبتدأ ثان « فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ووقعت الفاء فيه لشبه الموصول بالشرط .

(٣) « ومن فعيل ، جار ومجرور متعلق بقوله ، تمتنع ، الآتي في آخر البيت « كقتيل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعيل « إن ، شرطية « تبع ، فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعيل « موصوفه ، موصوف : مفعول به لتبع ، وموصوف مضاف والهاء مضاف إليه « غالباً ، حال من الضمير المستتر في تبع « التاء ، قصر للضرورة : مبتدأ « تمتنع ، فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى التاء ، والجملة من تمتنع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جملة المبتدأ والخبر .

وأشار بقوله : « ولا تلي فارقة فَعُولًا — الأبيات » إلى أن من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء ، وهو : ما كان من الصفات على « فَعُولٍ »<sup>(١)</sup> وكان بمعنى فاعل ، وإليه أشار بقوله : « أضلاً » واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول ، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكَثَرُ من الثاني ، وذلك نحو : « شَكُورٌ ، وَصَبُورٌ » بمعنى شاكر وصابر ؛ فيقال للمذكر والمؤنث « صَبُورٌ ، وَشَكُورٌ » بلا تاء ، نحو : « هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ ، وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ » .

فإن كان فَعُولٌ بمعنى مفعول فقد تَلَحُّقَهُ التاء في التأنيث ، نحو : « رَكُوبَةٌ » — بمعنى مراكوبة — .

وكذلك لا تلحق التاء وَصْفًا على « مِفْعَالٍ » كامرأة مِهْدَارٍ — وهي الكثيرة الهَذَرِ ، وهو الهَذْيَانُ — أو على « مِفْعِيلٍ » كامرأة مِفْطِيرٍ — من « عَطِرَتِ الْمَرْأَةُ » إذا استعملت الطيبَ — أو على « مِفْعَلٍ » كِفِشْمٍ — وهو : الذي لا يَبْنِيهِ شَيْءٌ عما يريد ويهواه من شجاعته .

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذا لا يُقاس عليه ، نحو : « عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ ، وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ » .

وأما « فَعِيلٌ » فإما أن يكون بمعنى فاعل ، أو بمعنى مفعول ؛ فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث ، نحو : « رَجُلٌ كَرِيمٌ ، وَامْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ » وقد حُذِفَتْ منه قليلاً ، قال الله تعالى : ( مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ) ، وقال الله تعالى : ( إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ) ، وإن كان بمعنى

(١) بهذا استدل على أن « بغيا » في قوله تعالى : ( ولم أك بغيا ) وفي قوله سبحانه : ( وما كانت أمك بغيا ) على زنة فَعُولٍ لافعيل ؛ إذ لو كانت على فَعِيلٍ لوجب تأنيثها فيقال « بغية » في الموضوعين ؛ لأنها بمعنى فاعل . والأصل « بغويا » فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء ؛ فصار كما ترى .

مفعول — وإليه أشار بقوله : « كَقَتِيلٍ » — فإما أن يستعمل استعمالَ الأسماء أولاً ؛ فإن اسْتَعْمَلَ استعمالَ الأسماء — أى : لم يتبع موصوفه — لحقته التاء ، نحو : « هَذِهِ ذَبِيحَةٌ ، وَنَطِيحَةٌ ، وَأَكِيلَةٌ » أى : مذبوحة ومنطوحة ومأكولة السبع ، وإن لم يستعمل استعمالَ الأسماء — أى : بأن يتبع موصوفه — حُدِثَ منه التاء غالباً ، نحو : « مررتُ بامرأةٍ جَرِيحٍ ، وبمِيعِنٍ كَحِيلٍ » أى : مجروحة ومكحولة ، وقد تَلَحُّقَهُ التاء قليلاً ، نحو : « خَصَلَةٌ ذَمِيمَةٌ ، أى : مذمومة ، و « فَعَلَةٌ حَمِيدَةٌ ، أى : محمودة .

\*\*\*

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ : ذَاتُ قَصْرٍ ، وَذَاتُ مَدَّةٍ ، نَحْوُ أَنْثَى الْغُرَى (١)  
وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَإِي الْأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنُ « أَرَبِي » وَالطُّولِي (٢)  
وَمَرَطِي ، وَوَزْنُ « فَعْلِي » جَمْعًا أَوْ مُصَدَّرًا ، أَوْ صِفَةً : كَشَبْتِي (٣)

(١) د أَلِفٌ ، مَبْتَدَأٌ ، وَأَلِفٌ مُضَافٌ وَالتَّأْنِيثُ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « ذَاتٌ » ، خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَذَاتٌ مُضَافٌ وَ « ذَاتُ قَصْرٍ » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَذَاتٌ » ، مَعْطُوفٌ عَلَى « ذَاتٌ » ، السَّابِقِ ، وَذَاتٌ مُضَافٌ وَ « مَدَّةٌ » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « نَحْوُ » ، خَبَرُ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ : أَيْ وَذَلِكَ نَحْوُ ، وَنَحْوُ مُضَافٌ وَ « أَنْثَى » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَأَنْثَى مُضَافٌ ، وَ « الْغُرَى » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَأَنْثَى الْغُرَى الْغُرَاءُ بِأَلِفٍ تَأْنِيثٍ مَعْدُودَةٍ .

(٢) « د وَالِاشْتِهَارُ » ، مَبْتَدَأٌ « د فِي مَبَإِي » ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِالِاشْتِهَارِ ، وَ « مَبَإِي » مُضَافٌ وَ « الْأُولَى » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « يُبْدِيهِ » ، يَبْدَى : فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِ الْعَائِدِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ مَفْعُولٌ بِهِ لِيَبْدَى « وَوَزْنُ » ، فَاعِلٌ يَبْدَى ، وَوَزْنٌ مُضَافٌ ، وَ « أَرَبِي » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَ « الطُّولِي » ، مَعْطُوفٌ عَلَى « أَرَبِي » ، وَجَمَلَةُ الْفِعْلِ - الَّتِي هِيَ يَبْدَى - وَفَاعِلُهُ وَمَفْعُولُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ .

(٣) « د وَمَرَطِي » ، مَعْطُوفٌ عَلَى « أَرَبِي » ، فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ « وَوَزْنُ » ، مَعْطُوفٌ عَلَى « وَوَزْنُ » ، فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ أَيْضًا ، وَوَزْنٌ مُضَافٌ وَ « فَعْلِي » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « جَمْعًا » ، =



وَكَجَبَارِي ، سَمَّيْ ، سَيْطَرِي ، ذِكْرِي ، وَحِثِّي ، مَعَ الْكُفْرِي (١)  
كَذَلِكَ خُلِطِي ، مَعَ الشَّقَارِي ، وَأَعَزُّ لِقَسِيرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا (٢)

قد سبق أن ألف التأنيث على ضربين ؛ أحدهما : المقصورة ، كحُبْلِي وَسَكْرِي ،  
والثاني : المدودة ، كحَمْرَاءَ وَغَرَاءَ ، ولكل منهما أوزان تُعرَفُ بها .  
فأما المقصورة فلها أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة .

فن المشهورة : فُعَلِي ، نحو : أَرَبِي — للداهية ، وشُعْمِي — لموضع .  
ومنها : فُعَلِي ، انمَّا كَبُهْمِي — لبيت ، أو صفة كحُبْلِي ، والطُولِي ،  
أو مصدرًا كَرُجَعِي .

ومنها : فَعَلِي ، انمَّا كَبَرْدِي — لنهر [ بدمشق ] ، أو مصدرًا كَرَطَلِي —  
لضرب من العدو ، أو صفة كحَيْدِي ، يقال : حَارَّ حَيْدِي ، أي : يَحِيدُ عن  
ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ .

== حال من فعلى أو مصدرًا أو صفة ، معطوفان على الحال ككشبي ، جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أي وذلك كأن كشبي .

(١) « وكجباري ، الواو عاطفة ، كجباري : جار ومجرور معطوف على « كشبي » ،  
في البيت السابق « سمهي ، سيطري ، ذكري ، وحثي » معطوفات على جباري بعاطف  
مقدر فيما عدا الأخير « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من المتقدّمات ، ومع مضاف  
و « الكفري » مضاف إليه .

(٢) « كذلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف  
خطاب « خلطتي » مبتدأ مؤخر « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من خلطتي ،  
ومع مضاف و « الشقاري » مضاف إليه « واعز » الواو عاطفة ، واعز : فعل أمر  
مبنى على حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لغير » جار ومجرور  
متعلق ب« اعز » ، وغير مضاف واسم الإشارة في قوله « هذه » مضاف إليه « استندارا »  
مفعول به ل« اعز » .

قال الجوهرى : ولم يجيء في نُعُوتِ الذِّكْرِ شئٌ على غيره .

ومنها : فَعَلَى ، جَمَعًا ، كَصَرَغَى جَمَعَ صَرِيحًا ، أو مَصْدَرًا كَدَعَوَى ، أو صَفَةً كَشَبَّعَى وَكَسَلَى .

ومنها : فُعَالَى ، كحُبَارَى لَطَائِرَ ، ويقع على الذِّكْرِ وَالْأَثَى .

ومنها : فُعَلَى ، كَسَمَّهَى لِلْبَاطِلِ .

ومنها : فِعَلَى ، كَسِبَطْرَى ، لَضَرْبٍ مِنَ الْمَثَى <sup>(١)</sup> .

ومنها : فِعَلَى ، مَصْدَرًا كَدِكْرَى ، أو جَمَعًا كَطِرْبَى جَمَعَ ظَرِبَانَ ، وهى

دَوْبَيْتَه كَأَهْرَةَ مِنْتَنَةِ الرِّيحِ ، تَزْعَمُ الْعَرَبُ أَنَّهَا تَفْسُو فِي ثَوْبِ أَحَدِهِمْ إِذَا صَادَهَا ، فَلَا تَذْهَبُ رَأْتَحْتَهُ حَتَّى يَبْتَلِيَ الثَّوْبَ ، وَكَصَجَلَى جَمَعَ حَجَلٌ ؛ وَليْسَ فِي الْجَمْعِ مَا هُوَ عَلَى [ وَزْنَ ] فِعَلَى غَيْرَهَا .

ومنها : فِعْمَلَى ، كَحِثْبَى ، بِمَعْنَى الْحَثِّ <sup>(٢)</sup> .

ومنها : فُعَلَى ، نَحْوُ كُفْرَى - لَوِعَاءِ الطَّلَعِ .

ومنها : فُعْمَلَى ، نَحْوُ خُلَيْطَى - لِلْإِخْتِلَاطِ ، وَيُقَالُ : وَقَعُوا فِي خُلَيْطَى ، أَيْ :

إِخْتَلَطَ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ .

ومنها : فُعَالَى ، نَحْوُ شُقَارَى - لِلْبِتِّ .

\*\*\*

(١) سبطرى : ضرب من المني فيه تبخر ، ونظيره دنفق ، بكسر الدال وفتح الفاء

وتشديد القاف مفتوحة - وهو ضرب من المني فيه لإسراع وندفق .

(٢) ونظيره خليني ، بمعنى الخلافة عن رسول الله ، وفي حديث عمر بن الخطاب

- رضى الله عنه - « لولا الخليلي لأذنت ، يريد لولا اشتغاله بمشور الخليفة

لكان مؤذنا .

لِمَدَّهَا : فَمَلَّاهُ ، أَفْعَلَاهُ ، — مُثَلَّثَتِ الْعَيْنِ — وَفَعَلَّاهُ (١)  
 ثُمَّ فِعَالًا ، فَمَلَّاهُ ، فَاغُولًا ، وَفَاعِلَاهُ ، فِعْلِيًّا ، مَفْعُولًا (٢)  
 وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا ، وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءَ فَمَلَّاهُ أَخِذًا (٣)

لألف التأنيث المدودة أوزان كثيرة ، نَبَّهَ المصنف على بعضها .

فنها : فَمَلَّاهُ ، ائْتَمَا كَصَحْرَاءُ ، أو صفة مُذَكَّرُهَا على أَفْعَلٍ كَصَحْرَاءُ ، وعلى غير أَفْعَلٍ كَدِيمَةُ هَطَلَاءُ ، ولا يقال : سَحَابٌ أَهْطَلٌ ، بل سَحَابٌ هَطِطٌ ؛ وقولهم : فرس أو ناقة رَوَّغَاءُ ، أى : حَدِيدَةُ الْقِيَادِ ، ولا يوصف به المذكر منهما ؛ فلا يقال : جَمَلٌ أَرْوَعٌ ، وكامراه حَسَنَاءُ ، ولا يقال : رَجُلٌ أَحْسَنُ ، وَالنَّهْطَلُ : تتابع المطر والدمع وسَيْلَانُهُ ، يقال : هَطَلَتِ السَّمَاءُ تَهْطِلُ هَطَلًا وَهَطَلَانًا وَتَهْطَلَا .

(١) ولدها ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومد مضاف وضمير المؤنثة المائدة على ألف التأنيث مضاف إليه ، فعلاه ، مبتدأ مؤخر ، أفعلاه ، معطوف على فعلاه ، بعاطف مقدر « مثلث » ، حال من أفعلاه ، ومثلث مضاف و« العين » مضاف إليه « وفعللاه » معطوف فعلاه .

(٢) « ثم فعالا ، فعلا ، فاعولا ، وفاعلاه ، فعليا ، مفعولا ، كلهن معطوفات على فعلاه في البيت السابق بعاطف مقدر في أكثرهن ، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكائاً على فهم القارىء من قوله « ولدها » في البيت السابق .

(٣) « ومطلق ، حال تقدم على صاحبه وهو قوله « فعالا ، الآتى ، ومطلق مضاف و« العين » مضاف إليه « فعالا ، قسر للضرورة أيضاً : معطوف على الأوزان السابقة « كذا ، جار ومجرور متعلق بأخذ الآتى في آخر البيت « مطلق ، حال تقدم على صاحبه وهو قوله : « فعلاه ، الآتى — ومطلق مضاف و« فاء » مضاف إليه « فعلاه ، مبتدأ « أخذا ، أخذ : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلاه ، والجملة من أخذ ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

- ومنها : أفعلاء — مثلت العين — نحو قولم لليوم الرابع من أيام الأسبوع :  
 أربُعاء — بضم الباء وفتحها وكسرها .
- ومنها : فَعَلَاءَ ، نحو عَفْرَاءَ — لأننى العقارب .
- ومنها : فِعَالَاءَ ، نحو قِصَاصَاءَ — للقِصَاصِ .
- ومنها : فُعَلَاءَ ، كقُرْفُصَاءَ .
- ومنها : فاعُولَاءَ ، كماشورَاءَ .
- ومنها : فاعِلَاءَ ، كقاصِيعَاءَ — لبحر من جِحْرَةِ البِرْبُوعِ .
- ومنها : فِعْلِيَاءَ ، نحو : كِبْرِيَاءَ ، وهى العِظْمَةُ .
- ومنها : مَفْعُولَاءَ ، نحو : مَشْيُوخَاءَ ، جمع شَيْخٍ .
- ومنها : فَعَالَاءَ — مطلق العين ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها —  
 نحو : دَبُوقَاءَ — للعدرة ، وبرِاسَاءَ ، لُغَةٌ فى البرِئَسَاءِ ، وهم الناس ، وقال ابن السكِّيت :  
 يقال : ما أدرى أى البرِئَسَاءِ هو ، أى : أىُّ الناسِ هو ، وكثيراءَ .
- ومنها : فَعَلَاءَ — مطلق الفاء ، أى : مضمومها ، ومفتوحها ، ومكسورها —  
 نحو : حَيْلَاءَ — للعسكر ، وجِنْفَاءَ — اسم مكان ، وسِيرَاءَ — لِبُرْدٍ فيه  
 خُطُوطٌ صُفْرٌ .

الْمَقْصُورُ وَالْمَدْدُودُ

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ (١)  
 فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرُ ثُبُوتُ قَصْرِ قِيَاسِ ظَاهِرِ (٢)  
 كِفَعْلٍ وَقُفْلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ ، نَحْوُ الدَّمِيِّ (٣)  
 المقصور : هو الاسم الذي حُرِّفَ إِعْرَابُهُ أَلْفَ لَازِمَةً .

(١) « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اسم » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده والجملة من الفعل المقدر وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها . « استوجب » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة عن استوجب المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة « من قبل » جار ومجرور متعلق باستوجب ، وقبل مضاف ود الطرف ، مضاف إليه « فتحا » مفعول به لاستوجب « وكان » فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ، وذا مضاف و « نظير » مضاف إليه « كالأسف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأن كالأسف .

(٢) « فلنظيره » الفاء داخلة على جواب إذا الواقعة في البيت السابق ، لنظير : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ونظير مضاف والهاء مضاف إليه « المعل » نعت لنظير ، والمعل مضاف و « الآخر » مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله « ثبوت » مبتدأ مؤخر ، وثبوت مضاف و « قصر » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا في البيت السابق « بقياس » جار ومجرور متعلق بثبوت « ظاهر » نعت لقياس .

(٣) « كفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كفعل « وفعل » معطوف على المجرور في كفعل « في جمع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فعل وفعل ، وجمع مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « كفعلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وفعلة » معطوف على المجرور في كفعلة « نحو » خبر مبتدأ محذوف : أي وذلك نحو . ونحو مضاف و « الدمي » مضاف إليه

نخرج بالأسم : الفعل ، نحو رَضِيَ ، وبحرف إعرابه : المبني ، نحو إذا ، وبلازمة :  
المتني ، نحو الزيدان ؛ فإن ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب .

والمقصود على قسمين : قياسي ، وسماعي .

فالقياسي : كل اسم معتل له نظير من الصحيح ، مُلتزَم فتح ما قبل آخره ،  
وذلك : كصدر الفعل اللازم الذي على [ وزن ] فَعِلَ ؛ فإنه يكون فعلاً ،  
بفتح الفاء والمين ، نحو : أَسِفَ أَسْفًا ، فإذا كان معتلاً وجب قصره ، نحو :  
جَوَى جَوَى [ لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلتزَم فتح ما قبل آخره ] ونحو :  
قَتَلَ في جمع فعلة بكسر الفاء ، وفعل في جمع فعلة بضم الفاء ، نحو : يرمى جمع يرمية ،  
ومُدَى جمع مُدْية ، فإن نظيرهما من الصحيح قَرَبَ وقَرَّب جمع قرينة وقرينة ؛ لأن جمع  
فعلة بكسر الفاء يكون على فَعَلٍ ، بكسر الأول وفتح الثاني ، وجمع فعلة بضم الفاء  
يكون على فَعَلَ ، بضم الأول وفتح الثاني .

والدُمَى : جمع دُمْية ، وهي الصورة من الماج ونحوه .

\*\*\*

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرْفٌ (١)

(١) دما ، اسم موصول : مبتدأ أول واستحق ، فعل ماض ، وفاعله مستتر ضمير  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ « قبل » ظرف متعلق باستحق  
وقبل مضاف و « آخر » مضاف إليه « ألف » مفعول به لاستحق ، ووقف عليه  
بالسكون على لغة ربيعة ، والجملة من الفعل — الذي هو استحق — وفاعله المستتر فيه  
ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « فالمد » الفاء زائدة ، والمد : مبتدأ ثان « في نظيره »  
الجار والمجرور متعلق بقوله : « عرف الآتي » ، ونظير مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى  
الذي استحق قبل آخره ألفاً مضاف إليه « حتما » حال من الضمير المستتر في عرف الآتي  
« عرف » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى المد ، والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ،  
وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ودخلت الفاء فيه — وذلك في  
قوله « فالمد » — لشبه الموصول بالشرط .

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا  
بِهَمْزٍ وَضَلَّ : كَارَعَوَى وَكَارَتَأَى<sup>(١)</sup>

ولما فرغ من المقصور شرع في المدود ، وهو : الاسم الذي [ في ] آخره همزة تلي ألفاً زائدة ، نحو حَمْرَاء ، وَكِسَاء ، وَرِدَاء .

نفرج بالاسم الفعلُ نحو « بَشَاء » ، ويقوله : « تَلِي أَلْفًا زَائِدَةً » ما كان في آخره همزة تلي ألفاً غير زائدة ، كَلَاء ، وَأَاء جَمَعَ آءٍ ، وَهُوَ شَجَرٌ .  
والمدود أيضاً كالمقصور : قياسي ، وسماعي .

فالقياسي : كلُّ معتل له نظير من الصحيح الآخر ، مُتَلَزِمٌ زِيَادَةُ أَلْفٍ قَبْلَ آخِرِهِ ، وذلك كَمَصْدَرِ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَضَلَّ ، نحو : أُرْعَوَى أُرْعَوَاءٌ ، وَأُرْتَأَى أُرْتِئَاءٌ ، وَاسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءٌ ؛ فَإِنْ نَظِيرُهَا مِنَ الصَّحِيحِ انْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، وَاقْتَدَرَ اقْتِدَارًا ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، وَكَذَا مَصْدَرُ كُلِّ فِعْلٍ مَعْتَلٍ يَكُونُ عَلَى وَزْنِ أَفْصَلَ ، نحو : أَعْطَى إِعْطَاءً ؛ فَإِنْ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ أَكْرَمَ إِكْرَامًا<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) كَمَصْدَرِ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كَصْدَرِ — إلخ ، ومصدر مضاف و « الفعل » مضاف إليه « الذي » اسم موصول : نعت للفعل « قد » حرف تحقيق « بدئاً » بديء : فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والألف للإطلاق ، والجملة من بديء ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « بهمز » جار ومجرور متعلق بقوله بديء السابق ، وهمز مضاف ، و « وصل » مضاف إليه « كارعوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كارعوى « وكرأتأى » معطوف على كارعوى .

(٢) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر إذا كان دالاً على صوت كرهاء ونغاه ومكاه ودعاه وحدهاء ، أو كان دالاً على داء مثل مشاء ، ومصدر الفعل الذي على مثال قاتل قتالا . نحو والى ولاء ، وعادى عداء .

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدَّةٍ ، بِنَقْلِ : كَالْحِجَا ، وَكَالْحِذَاءِ (١)

هذا هو القسم الثاني ، وهو المقصور السماعي ، والمدود السماعي .

وضابطهما : أن ما ليس له نظير أطرد فتح ما قبل آخره قصصه موقوف على السماع ، وما ليس له نظير أطرد زيادة ألف قبل آخره فده مقصور على السماع .

فن المقصور السماعي : الفقى ، واحد الفتيان ، والحيجا : القفل ، والترى ، التراب ، والسنا : الضوء .

ومن المدود السماعي : الفتاه : حدائة السن ، والسنا : الشرف ، والثرء ، كثرة المال ، والحذاء : النعل .

\*\*\*

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخَلْفٍ يَتَع (٢)

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر المدود للضرورة .

واختلف في جواز مد المقصور ؛ فذهب البصريون إلى النع ، وذهب الكوفيون إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

(١) « والعدم ، مبتدأ ، والمادم مضاف ود النظر ، مضاف إليه ذاء ، حال من الضمير المستتر في قوله بنقل الآتي ، وذا مضاف وقصر مضاف إليه ، وذا مد م مركبة إضافي معطوف على قوله ذاء قصر بنقل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ كالحجا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كالحجا وكالحذا ، معطوف على قوله كالحجا .

(٢) « وقصر ، مبتدأ ، وقصر مضاف ود ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف ود المد ، مضاف إليه « اضطراراً ، مفعول لأجله « مجمع ، خبر المبتدأ « عليه ، جار ومجرور متعلق بمجمع على أنه نائب فاعل له ؛ لأنه اسم مفعول « والعكس ، مبتدأ « بخلف ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يقع ، الآتي « يقع ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من الفعل — الذى هو يقع — وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .



٣٥٣ — يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي السَّمَلِ وَاللَّهَاءِ  
فدَّ «اللهاء» للضرورة، وهو مقصور .

\*\*\*

٣٥٢ — نسب أبو عبيد البكري في شرح الأملى هذا البيت إلى أبي المقدم الراجز ،  
وقال الفراء : هو لأعرابي من أهل البادية ، ولم يسمه .

اللغة : « شيشاء » بشينين معجمتين أولاهما مكسورة وبينهما ياء مشناة ، بمدوداً —  
هو الشيص ، وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح ، وقال ابن فارس : هو أردأ التمر ،  
وقال الجوهري : الشيش والشيشاء : لغة في الشيص والشيصاء وينشب ، أى : يطلع «المسعل»  
بفتحتين بينهما سكنون — موضع السعال من الحلق «واللهاء» بفتح اللام وبالمد ، وأصله  
القصر — وهى هنة مطبقة فى أقصى سقف الفم .

الإعراب : «يا» أصله حرف نداء ، وقصد به هنا مجرد التنبيه «لك» جار  
ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف : أى يا لك ثمرة ، مثلاً «من تمر»  
بيان للسكاف فى لك : أى أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حاله من السكاف فى لك ،  
وقيل : إن «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و «من» زائدة ،  
و «تمر» مبتدأ مؤخر ، وفيه أعراب آخر «ومن شيشاء» جار ومجرور معطوف  
بالواو على قوله : «من تمر» «ينشب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى شيشاء «فى المسعل» جار ومجرور متعلق ب«ينشب» «واللهاء»  
معطوف على المسعل .

الشاهد فيه : قوله «واللهاء» حيث مده للضرورة ، وأصله «اللهاء» بالقصر —  
كما ذكرناه فى لغة البيت .

## كيفية ثنية المقصور والمدود، وجمعها تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْمَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مَرْتَبَاتٍ (١)  
 كَذَا الَّذِي يَلِيَا أَصْلَهُ، نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى (٢)  
 فِي غَيْرِ ذَا ثِقَلَبٍ وَآوَا الْأَلْفِ وَأَوْلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ (٣)

(١) «آخر» مفعول لفعل محذوف يفسره قوله «اجمله» الآتي، والتقدير: اجعل آخر مقصور — إلخ، و«آخر مضاف» و«مقصور» مضاف إليه «ثني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من ثني وفاعله المستتر فيه، في محل جر صفة لمقصور، والرابط بين جملة التثنية ومنعوتها ضمير منصوب بثني محذوف أي ثنيته و«اجمله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لاجعل «يا» قصر للضرورة: مفعول ثان لاجعل «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مقصور «عن ثلاثة» جار ومجرور متعلق بقوله مرتباً الآتي «مرتباً» خبر كان، وجواب الشرط محذوف.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذي» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «اليا» قصر للضرورة: مبتدأ «أصله» أصل: خير المبتدأ، وأصل مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «نحو» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك نحو، ونحو مضاف و«الفتى» مضاف إليه «والجامد» معطوف على «الذي» السابق «الذي» نعت للجامد «أميل» فعل ماض مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة «كمتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كأن كمتى.

(٣) «في غير» جار ومجرور متعلق بقوله «ثقلب» الآتي، وغير مضاف، و«ذا» اسم إشارة: مضاف إليه «ثقلب» فعل مضارع مبنى للجهول «وآوا» مفعول ثان لثقلب «الألف» نائب فاعل لثقلب، وهو مفعوله الأول «وألها» الواو عاطفة أو للاستئناف، أول: فعل أمر، مبنى على حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وما: مفعول أول لأول «ما» اسم موصول: مفعول =

الاسم المتمكنُ إن كان صحيحَ الآخرِ ، أو كان منقوصاً ، لحقته علامةُ التثنيةِ من غير تفيير ؛ فتقولُ في « رَجُلٍ ، وجارية ، وقاضٍ » : « رَجُلَانِ ، وَجَارِيَتَانِ ، وَقَاضِيَانِ » .

وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تفييره ، على ما نذكره الآن .

وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه .

فإن كانت ألفُ المقصور رابعةً فصاعداً قلبت ياءً ؛ فتقول في « مَلْهَى » : « مَلْهَيَانِ » وفي « مُسْتَفْصَى » : « مُسْتَفْصَيَانِ » وإن كانت ثالثةً : فإن كانت بدلا من الياء — كَفَتَى وَرَحَى — قلبت أيضاً ياءً ؛ فتقول : « فَتَيَانِ ، وَرَحَيَانِ » ، وكذا إذا كانت ثالثةً مجهولة الأصل وأميلتْ ؛ فتقول في « مَتَى » علماً : « مَتَيَانِ » وإن كانت ثالثةً بدلا من واو — كَمَصَا وَقَفَا — قلبت واواً ؛ فتقول : « عَصَوَانِ ، وَقَفَوَانِ » ، وكذا إن كانت ثالثةً مجهولةً الأصل ولم تُمل ، كإلى علماً ؛ فتقول : « إِلَوَانِ » .

فالخاصُّ : أن ألف المقصور تقلب ياء في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كانت رابعةً فصاعداً .

الثاني : إذا كانت ثالثةً بدلا من ياء .

الثالث : إذا كانت [ ثالثة ] مجهولةً الأصل وأميلتْ .

== ثان لأول « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه صير مسر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « قبل » ظرف مبنى على الضم في محل نصب متعلق بقوله : « ألف ، الآي » قد ، حرف تحقيق « ألف » فعل ماض مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول .

وتقلب واو آ في موضعين :

الأول : إذا كانت ثالثة بدلا من الواو .

الثاني : إذا كانت ثالثة مجهولة الأصل ولم تُتمل .

وأشار بقوله : « وأولها ما كان قبيلُ قد ألف » إلى أنه إذا عملَ هذا العملُ المذكور في للتصور — أعني قلبَ الألف ياء أو واو — لحقتها علامةُ التثنية ، التي سبق ذكرُها أولَ الكتاب ، وهي الألف والنون المكسورة رفعا ، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة جراً ونصباً .

\*\*\*

وَمَا كَهَضَّ حِرَاءُ بَوَاوٍ مُثْنِيًّا وَنَحْوُ عِلْيَاءِ كِسَاءٍ وَحَيًّا<sup>(١)</sup>  
بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ صَحَّحٌ ، وَمَا شَدَّ عَلَى تَقْلِ قَصِيرٍ<sup>(٢)</sup>

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « كصحراء » جار ومجرور متعلق بمحذوف بمحذوف صلة الموصول « بواو » جار ومجرور متعلق بقوله ثنى الآتي « ثنيا » ثنى : فعل ماض مبنى للجهول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ثنى ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، ونحو « الواو » حرف عطف أو للاستئناف ، نحو : مبتدأ ، ونحو مضاف و « علباء » مضاف إليه « كساء » ، و « حيا » معطوفان على علباء بماطف مقدر في الأول . وقد قصر الثاني للضرورة .

(٢) « بواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ — وهو قوله : « ونحو » في البيت السابق — « أو » عاطفة و « همز » معطوف على واو « وغير » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « صحح » الآتي — وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « ذكر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « صحح » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وما » اسم موصول : مبتدأ « شد » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعل . والجملة لا محل لها =

لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في ذكر كيفية تثنية المدود .

والمدود : إما أن تكون همزته بدلاً من ألف التانيث ، أو للإلحاق ، أو بدلا من أصل ، أو أصلاً .

فإن كانت بدلا من ألف التانيث ؛ فالشهورُ قلبها واواً ؛ فنقول في : « تحراء ، و تحراء » : « سَحْرَاوَانِ ، و سَحْرَاوَانِ » .

وإن كانت للإلحاق ، كـعِلْبَاءَ ، أو بدلا من أصل ، نحو : « كِسَاءَ ، و حِيَاءَ »<sup>(١)</sup> جاز فيها وجهان ؛ أحدهما : قلبها واواً ؛ فتقول : « عِلْبَاوَانِ ، و كِسَاوَانِ ، و حِيَاوَانِ » والثاني : إبقاء الهمزة من غير تغيير ؛ فتقول : « عِلْبَاءَانِ ، و كِسَاءَانِ ، و حِيَاءَانِ » والقلبُ في المُلْحَقَةِ أَوْلَى من إبقاء الهمزة ، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصلٍ أَوْلَى من قلبها واواً .

وإن كانت الهمزة المدودة أصلاً وجب إبقاؤها ؛ فتقول في « قُرَاءَ ، و وُضَاءَ »<sup>(٢)</sup> : « قُرَاءَانِ ، و وُضَاءَانِ » .

= صلة « على نقل ، جار وجرور متعلق بقوله « قصر ، الآتي « قصر ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة «بتداً ، والجملة من قصر ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) أصل كساء كساو ؛ بدليل قولك : « كسوت فلاناً كسوة ، فوقمت الواو في كساء إثر ألف زائدة قلبت همزة ، وأصل حياء حياى ، بدليل قولك : « حيت ، وقولك : « حي فلان يحيا ، و « حى ، فوقمت ياء حياى إثر ألف زائدة قلبت همزة ؛ فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة ، سواء أ كانت متطرفة كما هنا . أم كانت في وسط الكلمة كما في « صائم ، وقائم ، وقائل ، من القول ، وكما في « بائع ، وصائر ، وقائل ، من القبوله .

(٢) قرأه — بضم القاف وتشهد بالراء — وصف من القراءة ، تقول : =

وأشار بقوله : « وما شذَّ كَلَى نَقْلُ قُصْرٍ » إلى أن ما جاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر ، اقتصر فيه على السماع ، كقولهم في « انْخَوْزَلَى » « انْخَوْزَلَانَ » والقياسُ « انْخَوْزَلِيَانِ » وقولهم في : « حَمْرَاءَ » : « حَمْرَايَانِ » والقياسُ « حَمْرَاوَانِ » .

\*\*\*

وَأَحْذَفُ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعِ كَلَى حَدُّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا<sup>(١)</sup>  
وَالْفَتْحَ أَبْتَى مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بَقَاءً وَأَلْفَ<sup>(٢)</sup>  
فَالْأَلْفَ أَفْلَبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءَ ذِي التَّائِ أَلْزَمَنَّ تَنْجِيَهُ<sup>(٣)</sup>

= « رجل قراء » : أى حسن القراءة ، و « وضاء » ، بضم الواو وتشديد الضاد — وصف من الوضاءة وهى حسن الوجه .

(١) « احذف » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من المقصور ، فى جمع ، جاران ومجروران متعلقان باحذف « على حد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجمع ، وحد مضاف و « المثنى » مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول به لاحذف « به ، جار ومجرور متعلق بقوله : تكملا الآتى « تكملا ، تكل : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من تكل وفاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة الموصوا .

(٢) « والفتح » ، مفعول مقدم على عامله — وهو قوله : « أبى ، الآتى — « أبى » ، فعل أمر ، مبنى على حذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مشعراً ، حال من الفتح ، أو من الضمير المستتر فى أبى « بما ، جار ومجرور متعلق بمشعر « حذف » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة عملاً بالياء ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة « ها ، المجرورة عملاً بالياء « وإن شرطية « جمعه » جمع : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، والهاء مفعول به « بناء » جار ومجرور متعلق بجمعت « وألف » معطوف على تاء .

(٣) « فالألف » ، الفاء واقعة فى جواب الشرط فى البيت السابق ، والألف : =

إذا جُمِعَ صَحِيحُ الْآخِرِ عَلَى حَدِّ الثَّنِي — وهو الجمع بالواو والنون — لحقته  
العلامة من غير تفتير؛ فتقول في «زيد»: زِيدُونَ .

وإن جُمِعَ المقصودُ هذا الجمعَ حَذَفَتْ يَأْؤُهُ ، وَضُمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَكَسِرَ مَا قَبْلَ  
الْيَاءِ؛ فتقول [في قاض]: قَاضُونَ ، رَفَعًا ، وَقَاضِينَ ، جَرًّا وَنَصْبًا .

وإن جُمِعَ المدودُ هذا الجمعَ عُمِلَ مَعَامَلَتُهُ فِي الثَّنِيَّةِ؛ فَإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ  
بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ ، أَوْ لِلإِلْحَاقِ — جاز [فيه] وجهان: إبقاء الهمزة، وإبدالها واوًا؛  
فيقال في «كساء» علمًا: «كِسَاؤُونَ» ، وَكِسَاوُونَ ، وكذلك عِلْبَاءُ ، وإن كانت  
الهمزة أصلية وجب إبقاؤها؛ فتقول في «قراء»: «قُرَّاءُونَ» .

وأما المقصور — وهو الذي ذكره المصنف — فتحذف ألفه إذا جُمِعَ بالواو  
والنون ، وتبقى الفتحة دالة عليها؛ فتقول في مُصْطَفِيٍّ : «مُصْطَفَوْنَ» رَفَعًا ،  
و «مُصْطَفَيْنِ» جَرًّا وَنَصْبًا ، بفتح الفاء مع الواو والياء ، وإن جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ قَلِبَتْ  
أَلْفُهُ ، كَمَا تَقَلَّبُ فِي الثَّنِيَّةِ؛ فتقول في «حُبَلِي»: «حُبَلِيَّاتٍ» وفي «فَتَى ، وَعَصَا»  
عَمَى مُؤَنَّثٌ : «فَتَيَّاتٍ ، وَعَصَوَاتٍ» .

== مفعول تقدم على عامله — وهو قوله: «أقلب» الآتي — «أقلب» فعل أمر، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قلبا» قلب: مفعول مطلق، وقلب مضاف  
وها مضاف إليه «في الثنية» جار ومجرور متعلق بقلب، وجملة أقلب وفاعله ومفعوله في  
محل جزم جواب الشرط «وتاء» مفعول أول مقدم على عامله — وهو قوله «ألزم»  
الآتي — وتاء مضاف و «ذى» مضاف إليه، وذى مضاف و «التاء» مضاف إليه  
«ألزم» ألزم: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
«تنحيه» مفعول ثانٍ لألزم .

وإن كان بعد ألف المقصور ناء وجب حينئذٍ حذفها ؛ فتقول في « فتاة » :  
« فَتَيَات » وفي « فَنَاءة » : « فَنَوَات » .

\*\*\*

وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي أُنْمَا أُنلِ إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءَهُ بِمَا شَكَلَ (١)  
إِنْ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ مُخْتَمًا بِالنَّسَاءِ أَوْ مُجَرَّدًا (٢)  
وَسَكَّنِ الثَّلَاثِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكَلَّا قَدْ رَوَّأَ (٣)

(١) « السالم » مفعول أول تقدم على عامله — وهو قوله : « أنل » ، الآتي — و« السالم » مضاف و« العين » مضاف إليه « الثلاثي » نعت للسالم « اسما » حال من الثلاثي « أنل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إيتباع » مفعول ثان لأنل ، وإتباع مضاف و« عين » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « فاءه » فاء : مفعول ثان لإتباع ، و« فاه » مضاف و« فاه » مضاف إليه « بما » جار ومجرور متعلق بإتباع « شكل » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاء ، والجملة من شكل ونائب فاعله المستتر فيه لاجل لها صلة الموصول المجرور محلا بالياء ، والمائد ضمير محذوف مجرور بياء أخرى ، ومتى اختلف متعلق الجارين : الذي جر الموصول ، والذي جر المائد ، فالحذف شاذ أو قليل على ما تقرر في موضعه .

(٢) « إن » شرطية « ساكن » حال من الضمير المستتر في قوله : « بنا » ، الآتي ، و« ساكن » مضاف و« العين » مضاف إليه « مؤنثا » حال ثانية « بنا » فعل ماض ، فعل « شرط » ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السالم العين « مختما » حال ثالثة « بالنساء » جار ومجرور متعلق بمختم « أو » عاطفة « مجردا » معطوف على قوله : « مختما » السابق .

(٣) « وسكن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « التالي » مفعول به لسكن « غير » بالنصب مفعول لتالي ، أو بالجر مضاف إليه ، وغير مضاف ، و« الفتح » مضاف إليه « أو » عاطفة « خففه » خفف : فعل أمر معطوف على سكن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالفتح » جار ومجرور متعلق بخفف « فكلا » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله « رووا » ، الآتي — و« قد » حرف تحقيق « رووا » فعل ماض وفاعله .



إذا جُمِعَ الاسمُ الثَّلَاثِيُّ ، الصَّحِيحُ العَيْنِ ، السَّاكِنُهَا ، المَثْوِيُّ ، المَخْمُومُ بِالفَاءِ ، أو الجُرْدُ عنها ، بِالفِ وتاء ، أُتْبِعَتْ عَيْنُهُ فَاءُهُ فِي الحَرَكَةِ مَطْلَقًا ؛ فقول : فِي « دَعْدٍ » : « دَعَدَات » ، وَفِي « جُنَّةٍ » : « جَفَنَات » ، وَفِي « جُهْلٍ ، وَبُسْرَةٍ » : « جُهْلَات ، وَبُسْرَات » بِضَمِّ الفَاءِ وَالعينِ ، وَفِي « هِنْدٍ ، وَكِسْرَةٍ » . « هِنْدَات ، وَكِسْرَات » بِكسْرِ الفَاءِ وَالعينِ .

وَيَجُوزُ فِي العَيْنِ بَعْدَ الضَّمِّ وَالكِسْرَةِ التَّسْكِينُ وَالفَتْحُ ؛ فَقول : جُهْلَات ، وَجُهْلَات ، وَبُسْرَات ، وَبُسْرَات ، وَهِنْدَات ، وَهِنْدَات ، وَكِسْرَات ، وَكِسْرَات ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بَعْدَ الفَتْحِ ، بَلْ يَجِبُ الإِتْبَاعُ .

وَاحْتَرَزَ بِالثَّلَاثِيِّ مِنْ غَيْرِهِ كَجَمْفَرٍ — عِلْمُ مَوْثٍ ، وَبِالاسْمِ عَنِ الصِّفَةِ ، كَصَخْمَةٍ ، وَبِالصَّحِيحِ العَيْنِ مِنْ مَعْتَلِهَا كَجَوْزَةٍ ، وَبِالسَّاكِنِ العَيْنِ مِنْ مَحْرَكِهَا ، كَشَجَرَةٍ ؛ فَإِنَّهُ لَا إِتْبَاعَ فِي هَذِهِ كَلِمَا ؛ بَلْ يَجِبُ إِبْقَاءُ العَيْنِ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ الجَمْعِ ؛ فَقول : « جَمْفَرَات ، وَصَخْمَات ، وَجَوْزَات ، وَشَجَرَات » ، وَاحْتَرَزَ بِالمَوْثِ مِنَ المَذْكُورِ كَبَدْرٍ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجْمَعُ بِالألفِ وَالفَاءِ .

\*\*\*

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ ، وَزُبْيَةٍ ، وَشَدِّ كَسْرٍ جِرْوَةٍ (١)

يعنى أنه إذا كان المَوْثُ المَذْكُورُ مَكْسُورَ الفَاءِ ، وَكَانَتْ لَامُهُ وَاوًّا ؛ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ فِيهِ إِتْبَاعُ العَيْنِ لِلْفَاءِ ؛ فَلَا يُقَالُ فِي « ذِرْوَةٍ » ذِرَوَاتٌ — بِكسْرِ

(١) ، وَمَنْعُوا ، فَعَلٌ وَفَاعِلٌ « إِتْبَاعٌ » مَفْعُولٌ بِهِ لَمَنْعُوا ، وَإِتْبَاعٌ مَضَافٌ وَ « نَحْوِ » مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَنَحْوُ مَضَافٌ وَ « ذِرْوَةٍ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « وَزُبْيَةٍ » مَعْلُوفٌ عَلَى ذِرْوَةٍ « وَشَدِّ » مَضَافٌ مَاضٍ « كَسْرٌ » فَاعِلٌ شَدٌّ ، وَكَسْرٌ مَضَافٌ وَ « جِرْوَةٍ » مَضَافٌ إِلَيْهِ .

الفاء والعين — استنقالا للكسرة قبل الواو ، بل يجب فتح العين أو تسكينها ؛  
فتقول : ذِرْوَات ، أو ذِرْوَات ، وشذَّ فوَلَهُمْ « جِرْوَات » بكسر الفاء والعين .

وكذلك لا يجوز الإنباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء ، نحو « زُبْيَة » ؛  
فلا تقول « زُبْيَات » بضم الفاء والعين — استنقالا للضمة قبل الياء ، بل يجب الفتحُ  
أو التسكين ؛ فتقول : « زُبْيَات ، أو زُبْيَات » .

\* \* \*

وَنَادِرٌ ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ — غَيْرُ مَا قَدَّمَتُهُ ، أَوْ لِأَنَّا سِ انْقَمَى <sup>(١)</sup>  
يعنى أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عدَّ نادراً ، أو ضروية ،  
أو لغةً لقوم .

فالأول كقولهم في « جِرْوَة » : « جِرْوَات » بكسر الفاء والعين .

والثاني كقوله :

٣٥٤ — وَحَمَلْتُ زَفْرَاتِ الضَّحَى فَاطَّقْتَهَا

وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْمَشِيِّ بَدَانِ

فسكن عين « زَفْرَات » ضرورة ، والقياسُ فتحها إنباعاً .

(١) « ونادر ، خير مقدم ، أو ، عاطفة ، ذو ، معطوف على نادر ، وذو مضاف  
و اضطرار ، مضاف إليه ، غير ، مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و « ما ، اسم موصول :  
مضاف إليه ، قدمته ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة الموصول  
« أو ، عاطفة ، لأناس ، جار ومجرور متعلق بقوله : « انتمى ، الآتى « انتمى ، فعل  
ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة معطوفة على  
الخبر فهي في محل رفع .

٣٥٤ — هذا البيت لعروة بن حزام ، احد بنى عذرة ، من قصيدة له تمتع بقولها  
في عفراء ابنة عمه ، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماله ، ومطلعها قوله : =

والثالث كقول هذيل في جَوْزَةَ وَبَيْضَةَ ونحوها : « جَوَزَات ، وَبَيْضَات »  
 — بفتح الفاء والعين<sup>(١)</sup> — والشهورُ في لسان العرب تسكينُ العينِ إذا كانت  
 غيرَ صحيحة .

\*\*\*

= خَلِيلِيٍّ مِنْ عَلِيًّا هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِعَفْرَاءٍ عُوْجَا الْيَوْمِ وَانْتَهَرَانِي  
 اللفظة : « زفرات » جمع زفرة ، وهي : إدخال النفس في الصدر ، والشهيق لإخراجه ،  
 وأضاف الزفرات إلى الضمى ثم إلى العشى لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى  
 أحبابهم في هذين الوقتين « فأطقتها » استظمتها ، وقدرت عليها « يدان » قوة وقدره .  
 الإعراب : « وحملت » حمل : فعل ماض ، مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ،  
 وهو المفعول الأول « زفرات » مفعول ثانٍ للحل ، وزفرات مضاف و « الضمى » مضاف  
 إليه « فأطقتها » الفاء عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به « وما » الواو عاطفة ، ما :  
 نافية « ولي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » جار ومجرور متعلق بالخبر  
 المحذوف ، وزفرات مضاف ، و « العشى » مضاف إليه « يدان » مبتدأ مؤخر .  
 الشاهد فيه : قوله « زفرات » في الموضعين ، حيث سكن العين لضرورة إظافة الوزن  
 وقياسها الفتح لإتباعاً لحركة فاء الكلمة ، وهي الزاي ، قال أبو العباس المبرد : وهذه من  
 أحسن ضرورات الشعر .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سُبُوْحُ

قال ابن سيده « هذا شاذ ، لا يقعد عليه باب ، لأن مثل هذا لا يحرك ثانيه » ، ٥١ .

## جَمْعُ التَّكْسِيرِ

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ نَمَّ فِعْلُهُ نُمَّتْ أَفْعَالٌ - جُوعٌ قِلَةٌ (١)

جمعُ التَّكْسِيرِ هو : ما دلَّ على أَكْثَرٍ من اثنين ، بتغييرِ ظاهرٍ كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ أو مُقَدَّرٍ كَفُلْكَ - للفرد والجمع ، والضمة التي في المفرد كضمة قُلْ والضمة التي في الجمع كضمة أُسْدٍ ، وهو على قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، فجمع القلة يدلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وجمع الكثرة يدلُّ على ما فوق العشرة إلى غير نهاية (٢) ، ويستعمل كل [ منها ] في موضع الآخر مجازاً .

وأمثلة جمع القلة : أَفْعَلَةٌ كَأَسْلِحَةٍ ، وَأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ ، وَفِعْلَةٌ كَغِفْثِيَّةٍ ، وَأَفْعَالٌ كَأَفْرَاسٍ .

وما عدا هذه الأربعة من جوع التَّكْسِيرِ لجموع كثيرة .

\*\*\*

وَبَعْضٌ ذِي بَكْرَةٍ وَضَمًّا يَبْنِي كَارْجُلٍ ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالضَّمِّي (٣)

(١) دَأْفَعَلَةٌ ، مَبْتَدَأُ دَأْفَعُلٍ ، ثُمَّ فِعْلَةٌ ، ثُمَّ أَفْعَالٌ ، معطوفات على المبتدأ بمعطف مقدر في الأول وحده دَجُوعٌ ، خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجموع مضاف ودَقْلَةٌ ، مضاف إليه

(٢) هذا أحد قولين ، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدلُّ على الثلاثة إلى طائفة ، وعلى هذا يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ ؛ ولكنها مختلفان في النهاية ؛ ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة ؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعداً ؛ أما جمع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة ، ولكن بالأصالة ، ودلالته هذه حقيقة ، لا مجاز .

(٣) دَوْبَعْضٌ ، مَبْتَدَأٌ ، وَبَعْضٌ مضاف و ذِي ، مضاف إليه دَبَكْرَةٌ ، =

قد يُسْتَفْنَى بِبعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة : كَرَجُلٍ وَأَرْجُلٍ ، وَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ ، وَفُوَادٍ وَأَفْئِدَةٍ .

وقد يُسْتَفْنَى بِبعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة : كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ ، وَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ .

\*\*\*

لِفَعْلٍ آسَمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ وَلِلرَّبَاعِيِّ آسَمًا أَيْضًا يَجْعَلُ<sup>(١)</sup>  
إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ : فِي مَدٍّ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدِّ الْأَحْرَفِ<sup>(٢)</sup>

= جار ومجرور متعلق بقوله يبنى الآتي ، وضعا ، تمييز ، أو حال بتقدير مشتق ، أو منصوب على نزع الخافض ، يبنى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ذى ، والجملة من الفعل المضارع الذى هو يبنى وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « كآرجل » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والعكس ، مبتدأ « جاء » ، فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « كالصنى » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كالصنى .

(١) « لفعل » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسما » ، حال من فعل المجرور باللام « صح » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله اسما . والجملة من صح وفاعله المستتر فيه فى محل نصب صفة لقوله اسما « عينا » ، تمييز ، وأفعل ، مبتدأ مؤخر « وللرباعي » ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يجعل » ، الآتى مقادماً عليه ، وأصله مفعوله الثانى « اسما » ، حال من الرباعي « أيضاً » ، مفعول مطلق لفعل محذوف « يجعل » ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل ، ونائب الفاعل هذا هو المفعول الأول .

(٢) « إن » ، شرطية « كان » ، فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرباعي فى البيت السابق « كالعناق » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « والذراع » ، معطوف على العناق « فى مد » ، جار ومجرور متعلق بكان ، أو بما تعلق به خبرها ، أو بما فى الكاف — فى قوله كالعناق — من معنى التشبيه ، أو بمحذوف حال من الضمير المستتر فى كان ، وقوله « وتأنيث » ، وعد الأحرف ، معطوفان على مد .

أَفْضَلُ : جمعٌ لكلِّ اسمٍ [ ثلاثي ] على فَعْلٍ ، صحيح العينِ ، نحو : كَلْبٍ  
وَأَكْلَبٍ ، وَظَبِيٍّ وَأَظْبِيٍّ ، وَأَصْلُهُ أَظْبِيٌّ ، فقلبت الضمة كسرةً تنصح الياء فصار أَظْبِيٌّ ؛  
فعمول معاملة قاضٍ (١) .

وخرج بالأسمِ الصفةُ ؛ فلا يجوز [ نحو ] صَخْمٌ وَأَصْخَمٌ ، وجاء عَبْدٌ وَأَعْبُدُ ،  
لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء ، وخرج بصحيح العين المعتلِّ العينِ ، نحو :  
تَوْبٍ وَعَيْنٍ ، وشذ عَيْنٌ وَأَعْيُنٌ ، وتَوْبٌ وَأَثُوبٌ (٢) .

وَأَفْضَلُ — أَيْضًا — جمعٌ لكلِّ اسمٍ ، مؤنثٍ ، رباعيٍّ ، قبل آخره مدَّةٌ  
كعَنَاقٍ وَأَعُنُقٍ ، وَيَمِينٍ وَأَيْمِينٍ .

وشذ من المذكور : شِهَابٌ وَأَشْهَبٌ ، وَعُرَابٌ وَأَغْرُبٌ .

\*\*\*

(١) ومثل ظبي وأظب قولهم ندى وأند ، وكذلك ما لامه واو ، نحو : دلو وأدل ،  
وجرو وأجر ، وهو وأبه ، وأصل أدل أدلو ، قلبت ضمة اللام كسرةً ، ثم قلبت الواو  
ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ، ثم يعامل معاملة قاضٍ .

(٢) قد ورد جمع ثوب على أثواب ، وهو قياس نظيره من معتل العين ، وقد ورد  
جمعه على ثياب من جموع الكثرة كما في قول امرئ القيس :

وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنْ خَلِيقَةٍ فَسَلِّيْ ثِيَابٍ مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسَلِ

وقد ورد جمعه على أثوب ، وهو شاذ ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمن :

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَيْسَتْ أَنْوَابًا حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

\* أَمْلَحَ لَأَلْذَا وَلَا حَبِيْبًا \*

وقالوا : دار وأدور ، وساق وأسوق ، ونار وأنور ، وقالوا : ناب — وهو المسن  
من الإبل — وأنيب ، وذلك كله شاذ لا يقاس عليه .

وربما همزوا الواو لثقل الضمة على الواو ، وبهذا روى قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتِ مِنْهُمْ وَأَطِفْتُ مَصَابِيحُ شُبْتُ بِالْعِشَاءِ وَأَنْوَرُ

وَعَبْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطْرِدٌ مِنَ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا - بِأَفْعَالٍ يَرِدُ (١)  
وَعَالِبًا أَغْنَاهُمْ فَمَلَانُ فِي فَمَلٍ : كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ (٢)

قد سبق أن أفعل جمع لكل اسم ثلاثي على فقل صحيح العين ؛ وذَكَرَ هنا أن ما لا يطرِد فيه من الثلاثي أفعل يُجمع على أفعالٍ ، وذلك كَثَوْبٍ وَأَثْوَابٍ ، [ وَجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ ، وَعَضُدٍ وَأَعْضَادٍ ، وَحِجْلٍ وَأَحْمَالٍ ، وَعِنَبٍ وَأَعْنَابٍ ، وَإِبِلٍ وَأَبَالٍ ، وَقُتْلٍ وَأَقْفَالٍ .

وأما جمع فَعَلٍ الصحيح العين على أفعالٍ فشاذ ؛ كَفَرَّخٍ وَأَفْرَاخٍ (٣) .

(١) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « أفعل ، مبتدأ » فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله مطرد الآتي « مطرد ، خبر المبتدأ ، الذي هو أفعل ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « من الثلاثي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله مطرد « اسما ، حال من الثلاثي « بأفعال ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يرد ، الآتي « يرد ، فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع الذي هو يرد و فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو غير .

(٢) « وغالباً ، منصوب بنزع الخافض « أغنام ، أغنى : فعل ماض ، وم : مفعول به . لأغنى « فعلان ، فاعل أغنى « في فعل ، جار ومجرور متعلق بأغنى « كقولهم ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وذلك كائن كقولهم ، وقول مضاف والضمير مضاف إليه « صردان ، خبر لمبتدأ محذوف أيضاً ، أى : هذه صردان ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب مقول القول .

(٣) ومن ذلك قول الحطيئة من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب :

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخِ بِيَدِي مَرَّحٍ زُغْبِ الْخَوَاصِلِ لِأَمَاءِ وَلَا شَجَرٍ  
أَلْقَيْتَ كَأْسِيهِمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَأَغْفِرْ عَلَيَّكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُؤُ  
ومثل فرخ وأفراخ : زند وأزناد ، ونهر وأنهار ، وشمر وأشعار ، وشخص وأشخاص .

وأما فَعَلٌ فجاء بضمه على أفعال : كَرُطِبَ وَأَرْطَابٌ ، والغالبُ مجيئه على فِعْلَانٍ .  
كصِرْدٍ وَصِرْدَانٍ ، وَتَفَرَّ وَتَفَرَّانٌ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٍ عَنْهُمْ أَطْرَدَ <sup>(٢)</sup>  
وَالزَّمَهُ فِي فَعَالٍ ، أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ ، أَوْ إِعْلَالٍ <sup>(٣)</sup>

« أَفْعَلَةٌ » جمع لكل اسم ، مذكر ، رباعي ، ثالثه مدة ، نحو : قَدَّالٍ وَأَقْدَلَةٌ ،  
وَرَعِيفٍ وَأَرْغِفَةٌ ، وَعَمُودٍ وَأَعْمِدَةٌ

وَالزَّمِ أَفْعَلَةٌ فِي جمع المضاعف أو للمتل اللام من فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ : كِبَيْتَاتٍ وَأَيْتَةٌ ،  
وَزِمَامٍ وَأَزِمَةٌ ؛ وَقَبَاءٍ وَأَقْبِيَّةٍ ؛ وَفِنَاءٍ وَأَفْنِيَّةٍ .

\*\*\*

فَعَلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِبُ بِدُرَى <sup>(٤)</sup>

(١) النغر — بضم النون وفتح الغين — البلبل ، أو فرخ المصفور ، أو طير كالمصفور  
أحمر المنقار .

(٢) « في اسم ، جار ومجرور متعلق بقوله « اطرد » ، الآتي في آخر البيت » مذكر  
رباعي ، صفتان لاسم « بمد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعمت لاسم ، أو حال منه ،  
ومد مضاف ، و « ثالث ، مضاف إليه » أفعله ، مبتدأ « عنهم ، جار ومجرور متعلق بقوله  
« اطرد » ، الآتي « اطرد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
أفعلة ، والجملة من اطرد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله أفعله .

(٣) « والزمه ، الزم : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل ، والضمير  
البارز الذي يعود إلى أفعله في البيت السابق مفعول به « في فَعَالٍ ، جار ومجرور متعلق بالزم  
« أو فَعَالٍ ، معطوف عليه « مصاحبي ، حال من المتعاطفين ، ومصاحبي مضاف  
و « تضعيف ، مضاف إليه « أو إعلال ، معطوف على تضعيف .

(٤) « فعل ، مبتدأ « لنحو ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونحو =



من أمثلة جمع الكثرة : فُكِّلَ ، وهو مُطَّرَد في [ كل ] وَصَف يكون  
الذكر منه على أَفْئَلٍ ، والمؤنث [ منه على ] فَعْلَاءَ ، نحو : أُنْحَرُوا وَخُجِرُوا  
وَأُخْرُوا وَخُجِرُوا .

ومن أمثلة جمع القلة : فِئْلَةٌ ، ولم يَطَّرَد في شيء من الأبنية ، وإنما هو  
محفوظ ، ومن الذي حَفِظَ منه : فَتَى وَفَيْتَى ، وَشَيْخٌ وَشَيْخَةٌ ، وَغُلَامٌ وَغُلَامَةٌ ،  
وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ .



وَقُفِّلَ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ ، بِمَدِّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ، أَعْلَالًا فَقَدْ<sup>(١)</sup>  
مَالَمَ يُضَاعَفُ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ وَقُفِّلَ جَمْعًا لِقِفْلَةٍ عُرِفَ<sup>(٢)</sup>

= مضاف و دأحر ، مضاف إليه د وحرأ ، محطوف على أحر د وفعلة ، مبتدأ د جمعا ،  
مفعول ثان تقدم على عامله ، وهو قوله د يدري ، الآتي د ينقل ، جار و مجرور متعلق بقوله  
يدري الآتي د يدري ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى فلة الواقع مبتدأ ، ونائب الفاعل هو مفعوله الأول . والجملة من يدري  
ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) د و فعل ، مبتدأ د لاسم ، جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ د رباعي  
نعت لاسم د بمد ، جار و مجرور متعلق بمحذوف حال من اسم . أو نعت ثان له . قد ،  
حرف تحقيق د زيد ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى مد ، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لمد . قفل ،  
ظرف متعلق بزيد ، وقبل مضاف و د لام ، مضاف إليه د إعلاا ، مفعول مقدم على  
عامله ، وهو قوله فقد الآتي د قد ، فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى لام ، والجملة في محل جر صفة للام .

(٢) د ما ، مصدرية ظرفية د لم ، نافية جازمة د يضاعف ، فعل مضارع ، مبني  
للجهول مجزوم بلم د في الأعم ، جار و مجرور متعلق بقوله يضاعف ، ذو ، نائب فاعل  
ليضاعف ، وذو مضاف و د الألف ، مضاف إليه د و فعل ، مبتدأ د جمعا ، حال من الضمير =

وَنَحْوِ كِبْرَى ، وَلِفِئْلَةٍ فِعْلٌ ،  
وَقَدْ بَيَّحَهُ جَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ (١)

من أمثلة جمع الكثرة : فَعْلٌ ، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ اسمٍ (٢) رُبَّاعِيٌّ ، قد زيد  
قبل آخره مدَّةٌ ؛ بشرط كونه صحيح الآخر ، وَغَيْرَ مُضَاعَفٍ إن كانت المدَّة ألفاً ،  
ولا فَرْقٌ في ذلك بين المذكَرِ والْمَوْثُوثِ ، نحو : قَدَّالٌ وَقُدُّلٌ ، وَحِجَارٌ وَحُجْرٌ ، وَكِرَاعٌ  
وَكَرُوعٌ ، وَذِرَاعٌ وَذُرُوعٌ ، وَقَضِيبٌ وَقُضُبٌ ، وَعُودٌ وَعُودٌ .  
وأما المضاعف : فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على فَعْلٍ غيرِ مُطَّرِدٍ ، نحو :

= المستتر في «عرف» ، الآتي «لفعلة» ، جار ومجرور متعلق بقوله جمماً ، أو بقوله :  
عرف «عرف» ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ ، والجملة من عرف ونائب فاعله المستتر فيه محل في رفع  
خبر المبتدأ .

(١) «نحو» ، معطوف على فعلة في البيت السابق ، ونحو مضاف و«كبرى» ،  
مضاف إليه ، ولفعلة ، الواو للاستئناف ، لفعلة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم  
«فعل» ، مبتدأ مؤخر «وقد» ، حرف تقييد «يحيى» ، فعل مضارع «جمعه» ، جمع : فاعل  
يحيى . ، وجمع مضاف والهاء مضاف إليه «على فعل» ، جار ومجرور متعلق بقوله : جمعه  
أو بقوله يحيى .

(٢) أما الصفة التي على أربعة أحرف ثالثها مدَّة فإن كانت المدَّة واواً — بأن تكون  
الصفة على فعول بفتح الفاء — كثر جمعها على فعل ، نحو : صبور وغبور ونفور ، تقول  
في جمعهن : صبر ، وغبفر ، ونفر ، وإن كانت المدَّة ألفاً أو ياء فإن جمع الصفة على فعل  
حينئذ شاذ ، نحو : نذير ونذر وصناع وصنع .

وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع ؛ فإن كانت عينه واواً نحو :  
سوار وسواك وجب أن تسكن هذه الواو في الجمع ، إلا أن تهزها ، فتقول : سور ،  
وسوك ، لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل ، وإن كانت العين ياء نحو سيال — بزنة  
كتاب ، اسم نوع من الشجر — جاز بماؤها مضمومة ، وجاز تسكينها ، حينئذ تقلب ضمة  
الفاء كسرة ؛ لثلاث تنقلب الياء واواً فيلتبس بالواو العين .

عَيْنَانِ وَعُيُنٍ ، وَجِجَاجٍ وَحُجُجٍ ؛ فَإِنْ كَانَتْ مَدَّتُهُ غَيْرَ الْفِ جَمَعَهُ عَلَى فُضْلٍ مُطَّرِدٍ ،  
نَحْوُ : سَرِيرٍ وَسُرُورٍ ، وَذُلُولٍ وَذُلُلٍ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فَعَلٌ ، وَهُوَ جَمْعُ لَاسِمٍ عَلَى فَعَلَةٍ أَوْ عَلَى فَعْلَى — أُنْثَى  
الْأَفْصَلِ — فَالْأَوَّلُ : كَقُرْبَةٍ وَقُرْبٍ ، وَغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ ؛ وَالثَّانِي : كَكَبْرَى وَكَبْرٍ ،  
وَصُفْرَى وَصُفْرٍ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فَعْلٌ ، وَهُوَ جَمْعُ لَاسِمٍ عَلَى فِعْلَةٍ ، نَحْوُ : كِكِسْرَةٍ وَكِسْرٍ ،  
وَجِحَّةٍ وَجِحَجٍ ، وَمِرْيَةٍ وَمِرْيٍ ، وَقَدْ بَجِيَ جَمْعُ فِعْلَةٍ عَلَى فَعْلٍ ، نَحْوُ : لِجِيَةٍ وَلُجَى ،  
وَحِلْيَةٍ وَحَلَى .

\*\*\*

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فَعَلَةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ<sup>(١)</sup>

وَمِنْ أَمْثَلَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ : فَعَلَةٌ ، وَهُوَ مُطَّرِدٌ فِي [ كَل ] وَصَفٍ ، عَلَى فَاعِلٍ ، مَعْتَلٌّ  
الْإِمَامُ لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ ، كَرَامٍ وَرُمَاةٍ ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ .

وَمِنْهَا : فَعَلَةٌ ، وَهُوَ مُطَّرِدٌ فِي وَصَفٍ ، عَلَى فَاعِلٍ ، صَحِيحُ الْإِمَامِ ، لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ  
نَحْوُ : كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ ، وَسَاحِرٍ وَسَحْرَةٍ ، وَاسْتَفْنَى الصَّنْفَ عَنْ ذِكْرِ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ  
بِالْتَّمِثِ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهَا ، وَهُوَ رَامٍ وَكَامِلٌ .

\*\*\*

(١) « فِي نَحْوِ ، جَارٍ وَجَرُورٍ مُتَعَلِّقٌ بِاطْرَادِ الْآتِي ، أَوْ بِفَعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ اطْرَادٌ ،  
وَنَحْوُ مِضَافٍ ، وَدَرَامٍ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ « ذُو » خَبْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَذُو مِضَافٍ وَدِاطْرَادٍ ،  
مِضَافٌ إِلَيْهِ ، فَعْلُهُ ، مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَشَاعَ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ أَوْ لِلِاسْتِنَافِ ، وَشَاعَ : فَعْلٌ  
مَاضٍ نَحْوُ ، فَاعِلٌ شَاعَ ، وَنَحْوُ مِضَافٍ وَدَكَامِلٍ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ وَكَلَهُ ، مَعْطُوفٌ  
عَلَى كَامِلٍ .

فَقَلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنٌ ، وَهَالِكٌ ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَيْنٌ<sup>(١)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة : فقلَى ، وهو جمع لوصف ، على فَمِيلٍ بمعنى مفعول ، دال على هلاك أو توجيع : كَقَتِيلٍ وَقَتَلَى ، وَجَرِيحٍ وَجَرَحَى ، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى .  
ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى ، من فَمِيلٍ بمعنى فاعل : كَرِيضٍ وَمَرَضَى ، وَمِنْ قَيْلٍ ، كَزَمِنٍ وَزَمَنَى ، وَمِنْ فاعل : كِهَالِكٍ وَهَلَكَى ، وَمِنْ قَيْلٍ : كَمَيِّتٍ وَمَوْتَى [وأفعل نحو : أَحَقَّ وَخَمَقَ] <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

لِفُعْلِ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فِعْلَةٌ

وَالْوَضْعُ فِي فِعْلِ وَقَعْلٍ قَلَّةٌ<sup>(٣)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة فِعْلَةٌ ؛ وهو جمع لفعل ، اسما ، صحيح اللام ، نحو :

(١) فعلى ، مبتدأ ، لوصف ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، كقتيل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كقتيل وزمن ، وهالك ، معطوفان على قتيل ، وميت ، مبتدأ ، به ، جار ومجرور متعلق بقوله فن الآتى ، فن ، خبر المبتدأ .

(٢) سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعطوفين ، فتكون الأوزان التي تلحق بفعل بمعنى مفعول في الجمع على فعلى أربعة فيما ذكر النارج على ما هو في أكثر النسخ ، وخمسة على ما في هذه النسخة ، وبقى سادس وهو فعلان نحو : سكران وسكرى ، وقرأ حمزة ( وترى الناس سكرى وما هم بسكرى ) .

(٣) لفعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، اسما ، حال من فعل وصح ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله اسما ، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله اسما ، لاها ، تمييز فِعْلَةٌ ، مبتدأ مؤخر ، والوضع ، مبتدأ ، في فعل ، جار ومجرور متعلق بقوله : دقله ، الآتى ، وفعل ، معطوف على فعل دقله ، قلل : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الوضع ، والهاء مفعول به ، والجملة من قلل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

قُرْطٌ وَقِرْطَةٌ ، وَدُرُجٌ وَدِرْجَةٌ ، وَكُوْزٌ وَكُوْزَةٌ ، وَيَحْفَظُ فِي اسْمِ عَلِيٍّ فِعْلٍ ، نَحْوُ :  
قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ ، أَوْ عَلِيٌّ فَعَلَ نَحْوُ : غَرَدٌ وَغِرْدَةٌ (١) .

\*\*\*

وَقَمَلٌ لِفَاعِلٍ وَقَاعِيْلَةٌ وَصَفِيْنٌ ، نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ (٢)

وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانٍ فِي الْمَعْلُ لَأَمَّا نَدَّرَا (٣)

ومن أمثلة جمع الكثرة : قَمَلٌ ، وهو مَقِيْسٌ فِي وَصْفٍ ، صَحِيْحُ اللّامِ ،  
عَلَى فاعِلٍ أَوْ فاعِلَةٌ ، نَحْوُ : ضارِبٍ وَضُرْبٍ وَصَاطِمٌ وَصُؤْمٌ ، وَضارِبَةٌ وَضُرْبٌ  
وَصَاطِمَةٌ وَصُؤْمٌ .

ومنها فَعَالٌ ، وهو مَقِيْسٌ فِي وَصْفٍ ، صَحِيْحُ اللّامِ ، عَلَى فاعِلٍ ، لِمَذْكَرٍ ، نَحْوُ :  
صَاطِمٌ وَصُؤْمٌ ، وَقَاطِمٌ وَقَوَّامٌ .

وَنَدَّرَ فَعَلَ وَقُعَالٌ فِي الْمَعْتَلِ اللّامِ الْمَذْكَرِ ، نَحْوُ : عَازٍ وَعُزْمَى ، وَسَاوٍ وَسُرْمَى ،

(١) الغرد — بفتح الغين وسكون الراء هنا ، ويأتي أيضاً بفتح الغين والراء جميعاً —  
ضرب من الكمأة ، وجمعه غردة بوزن قردة . وغراد كجبال .

(٢) د وفعل ، مبتدأ ، لفاعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفاعله ،  
معطوف على فاعل ، وصفين ، حال من فاعل وفاعله ، نَحْوُ ، خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير  
الكلام : وذلك نَحْوُ ، ونَحْوُ مضاف ود عاذل ، مضاف إليه ، وعاذله ، معطوف على عاذل .

(٣) د ومثله ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والماء مضاف إليه ، الفعّال ،  
مبتدأ مؤخر ، فيما ، جار ومجرور متعلق بمثل لما فيه من معنى المائلة ، ذكرا ، ذكر : فعل  
ماض مبني للجهول ، والآلف للإطلاق : ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى ما ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ، ما ، المجرورة محلا  
بني ، وذان ، اسم إشارة مبتدأ ، في المعل ، جار ومجرور متعلق بقوله ، ندرا ، الآتي  
د لاما ، تمييز ، ندرا ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

وعافٍ وَعَقِيٌّ ، وقالوا : غَزَاءٌ فِي جَمْعِ غَازٍ ، وَسُرَّاءٌ فِي جَمْعِ سَارٍ ، وَنَدْرٌ أَيْضًا [فِي جَمْعِ] فَاعِلَةٌ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٣٥٥ — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّبَانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صَدَادٍ  
[بِعْنَى جَمْعِ صَادَةٍ] .

\*\*\*

فَعَلْتُ وَفَعَلَةٌ فِعَالٌ لِهَمَّا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا<sup>(١)</sup>

٣٥٥ — الْبَيْتُ لِلْقَطَامِيِّ ، وَاسْمُهُ عَمِيرُ بْنُ شَيْمِ بْنِ عَمْرٍو التَّغْلَبِيُّ ، وَقَبْلَ الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهِدُ بِهِ قَوْلُهُ :

مَا لِلْكَوَاعِبِ — وَدَعْنُ الْحَيَاةِ إِكْمًا وَدَعْنِي وَجَعَلَنِي الشَّيْبَ مِيمَادِي  
اللُّغَةُ : « الْكَوَاعِبُ » جَمْعُ كَاعِبٍ ، وَهِيَ الْمُرَاةُ الَّتِي كَعَبَ ثَدْيِهَا وَنَهَدَ « وَدَعْنُ الْحَيَاةِ » دَعَاءٌ عَلَيْهِنَ بِالْمَوْتِ ، لِأَنَّهُنَّ قَطَعْنَ وَبَتْنَ حَبْلَ وَصَالَهُ « أَبْصَارُهُنَّ » أَرَادَ أَنَّهُنَّ يَدْمُنُ النَّظَرَ إِلَى الشَّبَانِ لَمَّا يَرْجُونَ عِنْدَهُمْ مِنْ مَجَارَاتِهِنَّ فِي الصَّبَابَةِ ، وَقَدْ كَانَ شَأْنُهُنَّ مَعَهُ كَذَلِكَ يَوْمَ كَانَ شَبَابَهُ غَضًا .

الإعراب : « أَبْصَارُهُنَّ » أَبْصَارٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَأَبْصَارٌ مُضَافٌ وَضَمِيرُ النَّسْوَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « إِلَى الشَّبَانِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « مَائِلَةٌ » الْآتِي « مَائِلَةٌ » خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ « وَقَدْ » حَرْفٌ تَحْقِيقٌ « أَرَاهُنَّ » أَرَى : فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا ، وَالضَّمِيرُ الْبَارِرُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ « عَنِّي » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « صَدَادٍ » الْآتِي ، وَسَاغَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ لِأَمْرَيْنِ ، أَوَّلُهُمَا : أَنَّ الْمَعْمُولَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ فَيَتَوَسَّعُ فِيهِ ، وَالثَّانِي : أَنَّ الْمُضَافَ يَشْبَهُ حَرْفَ النِّفْيِ فَكَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ إِضَافَةٌ « غَيْرَ » مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَرَى ، وَغَيْرُ مُضَافٌ وَ « صَدَادٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

الشاهد فيه : قوله « صداد » الذي هو جمع صادة ، حيث استعمل فعالا — بضم الفاء وتشديد العين مفتوحه — في جمع فاعلة .

(١) « فَعَلْتُ » مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ « وَفَعَلَةٌ » مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ « فِعَالٌ » مُبْتَدَأٌ ثَانٍ « لِهَمَّا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِحَذُوفِ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَيْرِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَيْرٍ =

من أمثلة جمع الكثرة : فَعَالٌ ، وهو مُطْرَدٌ في قَوْلٍ وَفَعْلَةٌ ، اسمين ، نحو :  
كَفَبَ وَكِمَابٌ ، وَثَوَّبٌ وَثِيَابٌ ، وَفَضَّةٌ وَفِصَاعٌ ، أو وصفين ، نحو : صَعْبٌ  
وَصِعَابٌ ، وَصَنْبَةٌ وَصِعَابٌ ، وَقَلٌّ فيما عَيْنُهُ يَلَا ، نحو : ضَيْفٌ وَضِيَّافٌ ،  
وَضَيْعَةٌ وَضِيَّاعٌ .

\* \* \*

وَقَلٌّ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ<sup>(١)</sup>  
أَوْ يَكُ مُمْضَعًا ، وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو الثَّنَاءِ ، وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ ، فَاقْبَلِ<sup>(٢)</sup>  
أى : اطْرُدْ أَيْضًا فِعَالٌ فِي قَوْلٍ وَفَعْلَةٌ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَامَهُمَا مَعْتَلًا أَوْ مَضَاعِفًا ، نحو :  
« جَبَلٌ وَجِبَالٌ ، وَجَمَلٌ وَجِمَالٌ ، وَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ ، وَثَمْرَةٌ وَثَمَارٌ » .  
واطْرُدْ أَيْضًا فِعَالٌ فِي فِعْلٍ وَفُعْلٍ ، نحو : ذِئْبٌ وَذِئَابٌ ، وَرُمُحٌ وَرِمَاحٌ .  
واحترز من المعتل اللام ، كَقَتَّى ، ومن المضعف كَطَلَّلِ .

\* \* \*

== المبتدأ الأول « وقل ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
فعل « فيما ، جار ومجرور متعلق بقوله « قل ، السابق « عينه ، عين : مبتدأ « وعين مضاف  
وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مضاف إليه « اليا ، قصر للضرورة : خبر المبتدأ ،  
والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة « ما ، المجرورة بحلابني « منهما ، جار ومجرور  
متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

(١) « وقل ، مبتدأ أول « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « له ، جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر مقدم « فاعل ، مبتدأ ثان مؤخر ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل  
رفع خبر المبتدأ الأول « ما ، مصدرية ظرفية « لم ، نافية جازمة « يكن ، فعل مضارع ناقص  
مجزوم بلم « في لامة ، في لام : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم على اسمه ،  
ولام مضاف وضمير الغائب العائد إلى فعل مضاف إليه « اعتلال ، اسم يكن تأخر عن خبره .  
(٢) « أو ، عاطفة « يك ، فعل مضارع ناقص ، معطوف على « يكن ، في البيت  
السابق مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره ==

وفي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَثْنَاهُ أَيْضًا اطْرَدَ<sup>(١)</sup>

واطرد أيضاً فِعَالٌ في كل صفة على فَعِيلٍ بمعنى فاعل : مقتزنة بالتاء أو مُجْرَدَةٌ عنها ،  
كسُكْرِيمٍ وَكِرَامٍ ، وَكَرِيمَةٍ وَكِرَامٍ ، وَمَرِيضٍ وَمَرِاضٍ ، وَمَرِيضَةٍ وَمَرِاضٍ .

\*\*\*

وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى فَعْلَانًا ، أَوْ أَثْنِيَّةٍ ، أَوْ عَلَى فُعْلَانًا<sup>(٢)</sup>

وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ ، وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي<sup>(٣)</sup>

أى : واطرد أيضاً محيى فِعَالٍ جمعاً ، لوصف عَلَى فَعْلَانٍ ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَةٍ ، أَوْ  
عَلَى فَعْلَى ، نَحْوِ : عَطَّشَانَ وَعَطَّاشَ ، وَعَطَّشَى وَعَطَّاشَ ، وَتَدَمَّانَةَ وَتَدَمَّامَ .

= هو يعود إلى فعل في البيت السابق ، مضافاً ، خبر بك ، «ومثل ، خبر مقدم ، ومثل مضاف و فعل ، مضاف إليه ذو ، مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و التاء ، قصر للضرورة : مضاف إليه و فعل ، معطوف على ذو التاء «مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه المعطوف ، ومع مضاف و فعل ، مضاف إليه «فأقبل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(١) « وفي فَعِيلٍ ، جار ومجرور متعلق بقوله : «ورد ، الآتي «وصف ، حال من فَعِيلٍ ، ووصف مضاف و فاعل ، مضاف إليه «ورد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَالٍ «كذلك ، جار ومجرور متعلق بقوله : «اطرد ، الآتي «في أَثْنَاهُ ، مثله «أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف «اطرد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَالٍ .

(٢) « وشاع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَالٍ «في وصف ، جار ومجرور متعلق بقوله : «شاع ، السابق «على فَعْلَانًا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لوصف «أو أَثْنِيَّةٍ ، معطوف على قوله : «فَعْلَانًا ، السابق «أو ، عاطفة «على فَعْلَانًا ، معطوف على قوله : «على فَعْلَانًا ، السابق .

(٣) « ومثله ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «فَعْلَانَةٌ ، =



وكذلك اطرِدَ فِعَالٌ فِي وَصْفٍ ، عَلَى فِعْلَانٍ ، أَوْ عَلَى فِعْلَانَةٍ ، نَحْوُ : « مُخْصَانٌ وَوَحْصَانٌ ، وَخُصَانَةٌ وَخَمَاصٌ » .

والتزم فِعَالٌ فِي كُلِّ وَصْفٍ عَلَى فِعِيلٍ أَوْ فِعِيلَةٍ ، مُثَلِّ الْعَيْنِ ، نَحْوُ : « طَوِيلٌ وَطَوَوَالٌ ، وَطَوِيلَةٌ وَطَوَوَالٌ » .

\*\*\*

وَبِفُعُولٍ فِعْمَلٌ نَحْوُ كَبِدٌ يُخْصُ غَالِبًا ، كَذَلِكَ يَطْرِدُ<sup>(١)</sup> فِي فِعْلٍ أَسْمَاءٌ مُطْلَقَ الْفَاءِ ، وَفَعْلٌ لَهُ ، وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ<sup>(٢)</sup> .

= مبتدأ مؤخر ، والزمه ، الزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . والهاء مفعول به ، في نحو ، جار ومجرور متعلق بقوله « الزمه ، السابق ، ونحو مضاف و « طويل ، مضاف إليه ، وطويلة ، مطبوف على طويل ، تنقي ، فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر — وهو قوله « الزمه ، — والياء للإشباع .

(١) « وبفعول ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، بفعول : جار ومجرور متعلق بقوله : « يخص ، الآتي فعل ، مبتدأ ، ونحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي وذلك نحو ، ونحو مضاف و « كبد ، مضاف إليه « يخص ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ — وهو قوله « فعل ، — « غالباً ، حال من الضمير المستتر في يخص ، كذا ، كذا : جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي ، وللکاف حرف خطاب و « يطرد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فِعُولٍ في أول البيت .

(٢) « في فعل ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يطرد ، في البيت السابق « أسماء ، حال من فعل « مطلق ، حال ثانية ، ومطلق مضاف و « الفاء قصر للضرورة : مضاف إليه « وفعل ، مبتدأ له ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والفعال ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، للفعال : جار ومجرور متعلق بقوله حصل الآتي « فعلان ، مبتدأ « حصل ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلان ، والجملة من الفعل الماضي وهو حصل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَا مَاءً ، وَقَلَّ فِي غَسِيرِهَا (١)

ومن أمثلة جمع الكثرة : فُعُول ، وهو مُطْرَدٌ في اسم ثلاثي على فِعَلٍ نحو :  
« كَبِدٌ وَكَبُودٌ ، وَوَعِيلٌ وَوُعُولٌ » وهو ملتزم فيه غالباً .

وإِطْرَدَ فُعُولٌ أَيْضاً فِي اسْمٍ عَلَى فَعْلٍ - بفتح الفاء - نحو : « كَتَبٌ وَكُتُوبٌ ،  
وَفَلَسٌ وَفُلُوسٌ » أو على فِئَلٍ - بكسر الفاء - نحو : « حَجَلٌ وَحُجُولٌ ،  
وَضِرْسٌ وَضُرُوسٌ » أو على فُئَلٍ - بضم الفاء - نحو : « جُنْدٌ وَجُنُودٌ ،  
وَبُرْدٌ وَبُرُودٌ » .

ويحفظ فُعُولٌ فِي فَعْلٍ ، نحو : « أَسَدٌ وَأَسُودٌ » ويفهم كونه غير مطرد من قوله :  
« وَفَعَلْ لَهُ » ولم يقيده بإطراد .

\*\*\*

وأشار بقوله : « وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلٌ » إلى أن من أمثلة جمع الكثرة  
فِعْلَانًا ؛ وهو مُطْرَدٌ فِي اسْمٍ عَلَى فُعَالٍ ، نحو : « غَلَامٌ وَغِلْمَانٌ ، وَغُرَابٌ  
وَغَيْرَبَانٌ » .

وقد سبق أنه مطرد في فَعْلٍ : كُصْرَدٌ وَصِرْدَانٌ .

(١) « شاع » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
فِعْلَانٌ « في حوت » جارٍ ومجرور متعيق بقوله شاع « وقاع » معطوف على حوت « وما »  
اسم موصول معطوف على حوت أيضاً « ضاهها مء » ضاهى : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة  
لا محل لها صلة الموصول « وقل » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود على فِعْلَانٌ « في غيرهما » في غير : جارٍ ومجرور متعلق بقوله قل ، وغير مضاف وضمير  
الغائبين مضاف إليه .

واطرِدِ فِفلَانٍ — أيضاً — في جمع ما عينه واو : من فَعَلَ ، أو فَعَل ؛ نحو :  
« عُوِدِ وَعِيْدَانِ ، وَحُوْتِ وَحِيْتَانِ<sup>(١)</sup> ، وَقَاعِ وَقِيْعَانِ ، وَتَاجِ وَتِيْجَانِ »<sup>(٢)</sup> .

وَقَلِّ فِفلَانٍ في غير ما ذكر ، نحو : « أَخِ وَإِخْوَانِ ، وَغَزَالٍ وَغِزْلَانِ » .

\*\*\*

وَفَعَلًا أَسْمًا ، وَفَعِيْلًا ، وَفَعَلٌ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ — فُفْلَانٌ شَيْلٌ<sup>(٣)</sup>

من أبنية جمع الكثرة : فُفْلَانٌ ، وهو مَقِيْسٌ في اسم صحيح العين ، على فَعَلٍ ،  
نحو : « ظَهْرٌ وَظُهْرَانِ ، وَبَطْنٌ وَبُطْنَانِ » أو على فَعِيْلٍ ، نحو : « قَضِيْبٌ وَقَضْبَانٌ ،  
وَرِغِيْفٌ وَرِغْفَانٌ » أو على فَعَلٍ ، نحو : « ذَاكِرٌ وَذُكْرَانٌ ، وَحَمَلٌ وَحُمْلَانٌ » .

\*\*\*

وَلِكْرِيْمٍ وَبِخِيْلٍ فُفْعَلًا كَذَا لِيَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُمِلَا<sup>(٤)</sup>

(١) وكذلك نون ونيبان ، وكوز وكيزان ، والنون : الحوت .

(٢) وكذلك دار وديران ، وأصل مفرداتها بفتح الفاء والعين جميعاً .

(٣) « فَعَلًا ، مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله : « شمل ، الآتي آخر البيت  
« اسما ، حال من قوله فعلا « فَعِيْلًا ، وفعل ، مطوفان على قوله : « فعلا ، السابق ،  
ووقف على الثاني بالسكون على لغة ربيعة « غير ، حال من « فعل ، وغير مضاف و « فعل ،  
مضاف إليه ، و « فعل ، مضاف و « العين ، مضاف إليه « فَعَلَانِ ، مبتدأ « شمل ، فعل ماض ،  
فاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فَعَلَانِ ، والجملة من شمل و فاعله المستتر فيه  
في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وزن فَعَلَانِ شمل فعلا اسماً وفعيلا وفعل بشرط  
كون الأخير غير مثل العين .

(٤) « وِلِكْرِيْمٍ ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، لِكْرِيْمٍ : جار ومجرور متعلق  
بمخذوف خير مقدم « وِبِخِيْلٍ ، مطوف على كَرِيْمٍ ، فعلا ، قصر للضرورة : مبتدأ مؤخر  
« كَذَا ، جار ومجرور متعلق بقوله : « جملا ، الآتي على أنه مفعوله الثاني « لِيَا ، =

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي أَمَلٍ لَأَمًا ، وَمُضْمَفٍ ، وَعَبَّرَ ذَلِكَ قَلْبًا (١)

من أمثلة جمع الكثرة : فَعْلَاءٌ ، وهو مَقِيسٌ فِي فَعِيلٍ — بمعنى فاعل — صفة  
لذکر عاقل ، غير مضاعف ، ولا ممثل ، نحو : « ظَرِيفٌ وَظُرْفَاءٌ ، وَكَرِيمٌ وَكُرَمَاءٌ ،  
وَبَحِيلٌ وَبُحَلَاءٌ » .

وأشار بقوله : « كذا لما ضاهاها » إلى أن ما شابهة فَعِيلًا — في كونه دالا  
على معنى هو كالفريزة — يُجْمَعُ عَلَى فَعْلَاءٍ ، نحو : عاقل وَعُقْلَاءٌ ، وصالح وَصُلْحَاءٌ ،  
وشاعر وَشُعْرَاءٌ .

وينوب عن فَعْلَاءٍ فِي المضعف والممثل : أَفْعَلَاءٌ ، نحو : « شَدِيدٌ وَأَشْدَاءٌ ،  
وَوَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءٌ » .

[ وفنديجيء « أَفْعَلَاءٌ » جمعا لغير ما ذكر ، نحو : « نَصِيبٌ وَأَنْصِيبَاءٌ ، وَهَبِينٌ  
وَأَهْوِنَاءٌ » ) .

\*\*\*

= جار ومجرور متعلق بجعل « ضاهاها ، ضاهى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من ضاهى  
وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا عمل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « قد » ، حرف تحقيق  
« جعلنا » ، جعل : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى فعلا ، وهو مفعوله الأول ، وقد مضى مفعوله الثاني ، والألف للإطلاق .

(١) « وناب ، فعل ماض « عنه ، جار ومجرور متعلق بناب « أفعلاء ، فاعل ناب  
« في المثل ، جار ومجرور متعلق بناب « لا ما ، تمييز « ومضنف ، مطروف على المثل لا ما  
« وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف  
خطاب « قل ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع  
مبتدأ ، والجملة من قل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

فَوَاعِلٌ لِفَوَاعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ<sup>(١)</sup>  
وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَةٍ ، وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ ، مَعَ مَا مَائِلَةٌ<sup>(٢)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة : فَوَاعِلٌ ، وهو لاسم على فَوَاعِلٍ ، نحو : « جَوَاهِرُ  
وَجَوَاهِرُ » أو على فَاعِلٍ ، نحو : « طَابِعٌ وَطَوَابِعٌ » ، أو على فَاعِلَاءَ ، نحو :  
« قَاصِمَاءَ وَقَوَاصِيعَ » أو على فَاعِلٍ ، نحو : « كَاهِلٍ ، وَكَوَاهِلٍ » .  
وَفَوَاعِلٌ — أَيْضاً — جمع لوصف على فَاعِلٍ إن كان لمؤنث عاقل ، نحو :  
« حَائِضٍ وَحَوَائِضُ » ، أو لمذكر ما لا يعقل ، نحو : « صَاهِلٍ وَصَوَاهِلُ » .  
فإن كان الوصف الذي على فَاعِلٍ لمذكر عاقل ، لم يجمع على فَوَاعِلٍ ، وشذ  
« فَارِسٍ وَفَوَارِسُ ، وَسَابِقٍ وَسَوَابِقُ » .

وفواعل — أيضاً — جمع لفاعلة ، نحو : « صَاحِبَةٌ وَصَوَاحِبُ ، وَفَاطِمَةٌ وَفَوَاطِمُ » .

\*\*\*

وَيَفْعَائِلٌ أَنْجَمَنَ فِعَالَةٌ وَشِبْهَةٌ ذَا تَاءٍ أَوْ مُرَّالَةٌ<sup>(٣)</sup>

(١) « فواعل ، مبتدأ ، لفوعل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ  
« وفاعل ، وفاعلا ، معطوفان على فوعل « مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف  
و « نحو ، مضاف إليه ، ونحو مضاف و « كاهل ، مضاف إليه .

(٢) « حائض ، وصاهل ، وفاعله ، معطوفات على « كاهل » في البيت السابق « وشذ ،  
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فواعل « في الفارس ،  
جار ومجرور متعلق بقوله : « شذ » ، مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال ، ومع مضاف  
و « ما ، اسم موصول مضاف إليه « مائله ، مائل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً بإضافة مع إليها ، والضمير البارز  
مفعول به ، والجملة من مائل وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا عمل لها صلة الموصول .

(٣) « بفعايل ، جار ومجرور متعلق بقوله : « انجمن ، الآتي « انجمن ، اجمع :  
فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعاله ، مفعول  
به لاجمن « وشبهه ، معطوف على فعالة « ذاء ، حال من المفعول به ، وذا مضاف =

من أمثلة جمع الكثرة : فَمَائِلٌ ، وهو : لكل اسم رباعي ، بمدّة قبل آخره ، مؤنثاً بالتاء ، نحو : « سَعَابَةٌ وَسَعَائِبُ ، وَرِسَالَةٌ وَرِسَائِلُ ، وَكُنَاسَةٌ وَكُنَائِسُ ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفُ ، وَخُلُوبَةٌ وَخُلُوبٌ ، وَحَلَابٌ » أو مجرداً منها ، نحو : « شِمَالٌ وَشِمَائِلٌ ، وَغُبَابٌ وَغُبَائِبُ ، وَهَجُوزٌ وَهَجَائِزُ » .

\* \* \*

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا سَحْرَاهُ وَالْمَذْرَاهُ ، وَالْقَيْسَ أُتْبِعَا (١)

من أمثلة جمع الكثرة : فَعَالِي ، وَفَعَالَى ، ويشتركان فيما كان على فَعَمَلَاءُ ، اسماً كَصَحْرَاءُ وَصَحَارِي وَصَحَارَى ، أو صفة كَمَذْرَاءُ وَعَذَارِي وَعَذَارَى .

\* \* \*

وَأَجْمَلَ فَعَالِي لِيَبْرَ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ ، كَالْكَرْمِيِّ تَتَّبَعَ الْعَرَبَ (٢)

= و د تاء ، مضاف إليه « أو » عاطفة « مناله » منال : معطوف على ذا تاء ، ومزال مضاف والهاء — الذي يعود على تاء — مضاف إليه ، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله الثاني ، ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه جوازاً هو نائب فاعل له .

(١) « بالفعالي ، جار ومجرور متعلق بقوله : « جمعا ، الآتي « والفعالي » معطوف

على الفعالي « جمعا ، جمع : فعل ماض مبني للجهول ، والالاف للإطلاق « صحراء » نائب فاعل جمع « والمذراء » معطوف على صحراء « والقيس » مفعول به مقدم لاتبع « اتبع » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالاف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة لاجل الوقف .

(٢) « واجمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعالي »

مفعول أول لاجمل « لغير » جار ومجرور متعلق باجمل على أنه مفعوله الثاني ، وغير مضاف و « ذي » مضاف إليه ، و « ذي مضاف و « نسب » مضاف إليه « جدد » فعل ماض مبني للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نسب . والجملة من جدد ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت ل « الكرمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كالمكرمي « تتبع » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر — وهو قوله اجمل — وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « العرب » مفعول به لتتبع .

من أمثلة جمع الكثرة : فعالي ، وهو جمع لكل اسم ، ثلاثي ، آخره ياء مُشدّدة غير متجددة للنسب ، نحو : « كُرَيْبِي وَكَرَامِي ، وَبَرْدِي وَبَرَادِي » ، ولا يقال : « بَصْرِي وَبَصَارِي » .

\*\*\*

وَبِقَالٍ وَشَبِيهِهِ انْفِطَا  
 فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى (١)  
 مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خُمَاسِي  
 جُرْدًا ، الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ (٢)

(١) « وفعال ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، بفعال : جار ومجرور متعلق بقوله : « انطفا ، الآتي « وشبهه ، الواو عاطفة ، شبه : معطوف على فعال ، وشبه مضاف والماء مضاف إليه « انطفا ، انطق : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف « في جمع ، جار ومجرور متعلق بقوله : انطفا ، وجمع مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « فوق ، ظرف متعلق بقوله : ارتقى ، وفوق مضاف و « الثلاثة ، مضاف إليه « ارتقى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ارتقى وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « من غير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة في البيت السابق ، وغير مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « مضى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من مضى وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « ومن خماسي ، جار ومجرور معطوف بالواو على قوله من غير — إلخ « مجرد فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخماسي ، والجملة في محل جر نعت للخماسي « الآخر ، مفعول به مقدم لقوله انف الآتي « انف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالقياس ، جار ومجرور متعلق بانف .

وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالزَّيْدِ قَدْ يُحَذَفُ دُونَ مَا يَدُ تَمَّ الْعَدَدُ<sup>(١)</sup>  
 وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفُهُ ، مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا لِإِثْرِهِ اللَّسْذُ حَقْمًا<sup>(٢)</sup>

من أمثلة جمع الكثرة : « فَمَالِلِ » وشبهه ، وهو : كل جمع ثلثه ألف  
 بعدها حرفان .

فيجمع بِفَمَالِلٍ : كل اسم ، رباعي ، غير مزيد فيه ، نحو : « جَعْفَرُ  
 وَجَعْفَرُ ، وَزَبْرَجُ وَزَبْرَجُ ، وَبُرْتُنُ وَبُرْتُنُ » .  
 ويجمع بشبهه : كل اسم ، رباعي ، مزيد فيه ، كـ « جَوْهَرُ وَجَوَاهِرُ »  
 وَصَيَّرَ وَصَيَّرَاتٌ ، وَمَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ .

(١) « والرابع ، مبتدأ ، الشبيه ، نعت للرابع « بالزيد » جار ومجرور متعلق بالشبيه  
 « قد » حرف تقييد ، يحذف ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرابع ، والجملة من يحذف ونائب فاعله المستتر فيه في محل  
 رفع خبر المبتدأ « دون » ظرف متعلق بقوله يحذف ، ودون مضاف و « ما » اسم  
 موصول : مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بقوله : « تم » ، الآتي « تم » فعل ماض  
 « العدد » فاعله ، والجملة من تم و فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ، والمراد بما به  
 تم العدد الحرف الخامس من الحاقص .

(٢) « وزائد ، مفعول به لفعل محذوف يفسره قوله : « احذفه » ، الآتي ، والتقدير :  
 واحذف زائد العادي — إلخ ، وزائد مضاف و « العادي » مضاف إليه ، وفيه ضمير  
 مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل من قولك عداه يعدوه إذا جاوزه « الرباعي » مفعول  
 به للعادي ، وقد سكن ياءه ضرورة « احذله » احذف : فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يك »  
 فعل مضارع ناقص ، مجرور بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه  
 جوازاً تقديره هو يعود إلى الزائد « لينا » خبريك « لإثره » أثر : منصوب على الظرفية ،  
 متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وإثر مضاف والهاء مضاف إليه مبني على الضم في محل جر  
 « الذ » اسم موصول لغة في الذي : مبتدأ مؤخر « ختماً » ختم : فعل ماض ، والالف  
 للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من ختم  
 و فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وأراد بالذي ختم الحرف الأخير ،  
 يعني أن حرف اللين يأتي عقبه الحرف الآخر من الكلمة .



واحترز بقوله : « من غير ما مضى » من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه : كأخمر ،  
وخرماء ، ونحوهما مما سبق [ ذكره ] .

وأشار بقوله : « ومن خماسي جرّد الآخر أنف بالقياس » إلى أن الخماسي المجرّد  
عن الزيادة يجمع على فعائل قياساً ، ويحذف خامسه ، نحو : « سفارج » في سفرجل ،  
و « فرآزد » في فرزدق ، و « خوارن » في خورنق .

وأشار بقوله : « والرابع الشبيه بالمزيد — البيت » إلى أنه يجوز حذف  
رابع الخماسي المجرّد عن الزيادة ، وإبقاء خامسه ، إذا كان رابعه مُشبهاً للحرف  
الزائد — بأن كان من حروف الزيادة ، كنون « خورنق » ، أو كان من  
مخرج حروف الزيادة ، كدال « فرزدق » — فيجوز أن يقال : « خوارق » ،  
و « فرآزق » ، والكثير الأول ، وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع ، نحو .  
« خوارن ، و « فرآزد » .

فإن كان الرابع غير مُشبه للزائد لم يجرّد حذفه ، بل يتعين حذف الخامس ؛ فتقول  
في « سفرجل » : « سفارج » ولا يجوز « سفارل » .

وأشار بقوله : « وزائد العادي الرباعي — البيت » إلى أنه إذا كان الخماسي  
مزيداً فيه حرف حذف ذلك الحرف ، إن لم يكن حرف مدّ قبل الآخر ؛  
فتقول في « سبطري » : « سباطر » ، وفي « فدوكس » : « فدأكس » ،  
وفي « مدحرج » : « دحارج » .

فإن كان الحرف الزائد حرف مدّ قبل الآخر لم يُحذف ، بل يجمع الاسم  
على « فعائل » نحو : « قرطاس وقراطيس ، وقنديل وقناديل ، وعصفور  
وعصافير » .

وَالسِّينَ وَالتَّامِينَ كَـ «مُسْتَدْعٍ» أَزَلِ إِذْ بَيْنَا الْجَنُجَ بَقَاهَا مِخْلٌ (١)  
وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالتَّهْمُزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا (٢)

إذا اشتمل الاسم على زيادة ، لو أقيمت لاختلاف بناء الجمع ، الذي هو نهاية ما ترتقى إليه الجوع — وهو فعّال ، وفعّاليل — حُدِّقَتِ الزيادة ، فإن أمكن جَمْعُهُ على إحدى الصيغتين ، بحذف بمض الزائد وإبقاء البمض ؛ فله حالتان :

إحداها : أن يكون للبعض مَزِيَّةٌ على الآخر .

والثانية : أن لا يكون كذلك .

والأولى هي المرادة هنا ، والثانية ستأتى في البيت الذي في آخر الباب .

ومثال الأولى «مُسْتَدْعٍ» فتقول في جميعه : «مَدَاعٍ» فتحذف السين والتاء ، وتُنَبِّقِي الميمَ ؛ لأنها مُصَدَّرَةٌ ومَجْرَدَةٌ للدلالة على معنى ، وتقول في «أَلْدَدِ» ،

(١) د والسين ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : «أزلى ، الآتى — د والتاء ، قصر للضرورة : معطوف على السين «من ، جارة «كستدع ، الكاف اسم بمعنى مثل ، مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والكاف مضاف ومستدع : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأزل «إذ ، حرف دال على التعليل «بينا ، جار ومجرور متعلق بقوله : «مخل ، الآتى ، وبنا مضاف ، و «الجمع ، مضاف إليه «بقاها ، بقا : مبتدأ ، وقد قصره للضرورة ، وبقا مضاف وهما : مضاف إليه «مخل ، خبر المبتدأ .

(٢) د والميم ، مبتدأ «أولى ، خبر المبتدأ «من سواء ، الجار والمجرور متعلق بأولى ، وسوى مضاف ، والهاء العائد إلى الميم مضاف إليه «بالبقا ، جار ومجرور متعلق بأولى «والهمز ، مبتدأ «واليا ، معطوف على الهمز «مثله ، مثل : خبر المبتدأ ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد على الميم أيضاً مضاف إليه «إن ، شرطية «سبقا ، سبق : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح في محل جزم ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن سبق الهمز والياء فهما مثل الميم .

و « يَلْنَدِدُ » : « أَلَادٌ » ، و « يَلَادٌ » فتحذف النون ، وَتُبْقِي الهَمْزَةَ مِنْ « أَلَدَدٌ » ، والياء من « يَلَدَدٌ » ؛ لتصدُّرهما ، ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فِيهِ دَالِئِنِ عَلَى مَعْنَى ، نحو : أقوم ، ويقوم ، بخلاف النون ؛ فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً .

وَالأَلَدَدُ ، وَالْيَلْنَدَدُ : اَلْخَصْمُ ، يقال : رجل أَلَدَدٌ ، وَيَلْنَدَدٌ ، أى : خَصِمٌ ، مثل الأَلَدِّ .

\*\*\*

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوُ أُحْدِفُ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَرَّ « حَيَزَبُونَ » فَهَوَّ حُكْمٌ حُتْمًا (١) إِذَا اشْتَمَلَ الْاسْمُ عَلَى زِيَادَتَيْنِ ، وَكَانَ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا يَتَأْتَى مَعَهُ صِيغَةُ الْجَمْعِ ، وَحَذْفُ الْأُخْرَى لَا يَتَأْتَى مَعَهُ ذَلِكَ — حُذِفَ مَا لَا يَتَأْتَى مَعَهُ [صِيغَةُ الْجَمْعِ] وَأَبْقِيَ الْأُخْرَى ؛ فَتَقُولُ فِي « حَيَزَبُونَ » : « حَزَابِينَ » ؛ فَتَحْذِفُ الْيَاءَ ، وَتَبْقِي الْوَاوَ ، فَتَقْلِبُ يَاءَ ؛ لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَأَوْثَرْتَ الْوَاوُ بِالْبَقَاءِ لِأَنَّهَا لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يُبْقِنِ حَذْفُهَا عَنْ حَذْفِ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الْيَاءِ مُقَوِّتٌ لِصِيغَةِ مُنْتَهَى الْجَمْعِ .  
وَالْحَيَزَبُونَ : الْعَجُوزُ .

\*\*\*

(١) « والياء ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « اءحذف ، الآنى — د لا ، عاطفة « الواو ، معطوف على الياء « اءحذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن ، شرطية « جمعت ، جمع : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح المقدر فى عمل جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى عمل رفع « ما ، اسم موصول : مفعول به بجمعت ، مبنى على السكون فى عمل نصب « كيزبون ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة الواقعة مفعولاً ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « فهو ، الفاء لتعليل ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « حكم ، خبر المبتدأ « حتما ، حتم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم ، والألف للإطلاق ، والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه فى عمل رفع صفة لحكم .

وَوَخِّرُوا فِي زَائِدِي سَرَنْدِي وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَمَا الْعَلَنْدِي»<sup>(١)</sup>

يعنى أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّةٌ على الآخر كنت بالخيَار ؛ فتقول في : « سَرَنْدِي » : « سَرَانْد » بحذف الألف وإبقاء للنون ، و « سَرَادِي » بحذف النون وإبقاء الألف<sup>(٢)</sup> ، وكذلك « عَلَنْدِي » ؛ فتقول : « عَلَانِد » و « عَلَادِي » ومثلهما « حَبَنْطِي » فتقول : « حَبَانِط » و « حَبَاطِي » ؛ لأنها زيادتان ، زِيدَتَا مَعًا للخالق بِسَفَرَجَل ، ولا مَزِيَّةٌ لإحداها على الأخرى ، وهذا شأنُ كل زيادتين زِيدَتَا للخالق .

وَالسَّرَنْدِي : الشَّدِيد ، وَالْأَتِي سَرَانْدَةٌ ، وَالْعَلَنْدِي — بِالْفَتْح — الْغَلِيظُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَرَبَّمَا قِيلَ : جَلَّ عَلَنْدِي — بِالصَّم — وَالْحَبَنْطِي : الْقَصِيرُ الْبَطِينُ ، يُقَالُ رَجُلٌ حَبَنْطِي — بِالتَّنْوِين — وَاسْرَأَةٌ حَبَنْطَاءٌ .

\*\*\*

(١) « ووخيروا ، فعل وفاعل « في زائدي ، جار ومجرور متعلق بخيروا ، وزائدي مضاف ، و « سرندي ، مضاف إليه « وكل ، معطوف على سرندي ، وكل مضاف ، و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « ضاهاه ، ضاهى : فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والهاء العائدة إلى سرندي مفعول به ، والجملة من ضاهى و فاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالإضافة « كالعندي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كأن كالعندي .

(٢) الألف التي تبق هي ألف الاسم المقصورة التي تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر ، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع ؛ فتقلب هذه الألف ياء ؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصاً ، فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف معاملة الياء في جوار وغواش ودواع .

## التصغيرُ

فَعْيَلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ ، إِذَا صَفَّرْتَهُ ، نَحْوُ «قُدَيْ» فِي «قُدَيْ» (١)  
فُعْيِيلٌ مَعَ فُعْيَيْلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِي دِرْهَمٍ دُرَيْهَمًا (٢)

إِذَا صَفَّرَ الْأَسْمَ (٣) التَّمَكَّنَ ضَمَّ أَوَّلَهُ ، وَفُتِّحَ ثَانِيَهُ ، وَزِيدَ بَعْدَ ثَانِيَتِهِ يَاءٌ

(١) «فَعْيَلًا» مفعول ثانٍ تقدم على عامله — وهو قوله : «اجعل ، الآتي —  
«اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثلاثي» مفعول  
أول لاجعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صفرته» صفر : فعل ماضٍ ، وتاء  
المخاطب فاعله ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وجواب إذا  
محذوف لدلالة الكلام السابق عليه ، وتقدير الكلام : إذا صغرت الثلاثي فاجعله على وزن  
فُعْيِيلٍ «نحو» خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و«قُدَيْ» مضاف  
إليه «في قُدَيْ» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قُدَيْ المصغر .

(٢) «فُعْيِيلٌ» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في  
الخبر الآتي ، ومع مضاف و«فُعْيَيْلٍ» مضاف إليه «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر المبتدأ «فاق» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
الموصول المجرور محلاً باللام ، ومفعول فاق محذوف ، والتقدير : لما فاق الثلاثي ، والجملة  
لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً باللام «كجعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
مبتدأ محذوف ، وجعل مضاف ، و«درهم» مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله  
الأول «درهماً» مفعول ثانٍ للمصدر .

## (٣) فوائد التصغير خمس :

- الأولى : تصغير ما يتوهم كبره نحو : جليل ، تصغير جبل .
- الثانية : تحقير ما يتوهم عظمه ، نحو : سبيع ، تصغير سبيع .
- الثالثة : تقليل ما يتوهم كثرتة ، نحو : درهيمات ، تصغير جمع درهم .
- الرابعة : تقريب ما يتوهم بعده : إما في الزمن نحو : قبيل العصر ، وإما في المكان  
نحو : فويق الدار ، وإما في الرتبة نحو : أصيغر منك .

ساكنة ، ويُقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً ؛ فتقول في « فليس » : « فليسُ »  
وفي « قذَى » : « قذَىٌ » .

وإن كان رباعياً فأكثر فَمِلَ به فذلك وكُسِرَ ما بعد الياء ؛ فتقول في « درم » :  
« دَرِيْمٌ » ، وفي « عصفور » : « عَصْفِيْرٌ » .  
فأمثلة التصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ ، وَقَمَيْلٌ ، وَقَمَيْمِلٌ .

\*\*\*

وَمَا بِهِ لِنُنْتَهَى الْجَنبِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَثْنَلَةِ التَّصْنِيْرِ صِلٌ<sup>(١)</sup>  
أى : إذا كان الأسمُ مما يُصَغَّرُ على فُعَيْلٍ ، أو على فُعَيْمِلٍ — تُوصَلُ إلى  
تصغيره بما سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكسيره على فَعَالٍ أو فَعَالِيْلٍ : من حذف  
حرف أصلى أو زائد ؛ فتقول في « سَفَرَجَلٌ » : « سَفَرِيْجٌ » ، كما تقول :  
« سَفَارِجٌ » ، وفي « مستدع » : « مُدْبِعٌ » ، كما تقول : « مَدَاعٌ » فتحذف

= الخامسة : التعظيم ، كما في قول لييد بن ربيعة العامري :

وَكُلُّهُ أَنَسٌ سَوَفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ  
وَأَنَسُ هَذِهِ الْفَائِدَةُ الْبَصْرِيَّةُ ، وَزَعَمُوا أَنَّ التَّصْغِيرَ لَا يَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ ،  
لِأَنَّهَا مُتَّفَاقَانِ .

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ ، أو مفعول به لفعل محذوف ، يفسره ما بعده  
« به » جار ومجرور متعلق بقوله : « وصل » الآتى « لمتنى » مثله ، ومنتهى مضاف  
و « الجمع » مضاف إليه « وصل » فعل ماض مبنى للجهول ، وجملة مع نائب فاعله المستتر  
فيه لا محل لها صلة الموصول « به » ، إلى أمثلة « جاران ومجروران متعلقان بقوله : « وصل »  
الآتى في آخر البيت ، وأمثلة مضاف و « التصغير » مضاف إليه « وصل » فعل أمر ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من صل و فاعله المستتر فيه لا محل لها من  
الإعراب مضمرة — إن أعربت ما في أول البيت مفعولاً به .

في التصغير ما حذف في الجمع ، وقول في «عَلَنْدَى» : «عَلَيْنِدْ» وإن شئت [قلت] :  
«عَلَيْدِ» ، كما تقول في الجمع : «عَلَانِدْ» و «عَلَادِ» .

• • •

وَجَائِزٌ تَعْوِيزٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ

إِنْ كَانَ بَقْضُ الْأِسْمِ فِيهَا مَحْذَفٌ<sup>(١)</sup>

أى : يجوز أن يُعْوِزَ ما حذف في التصغير أو التكريه بلا قبل الآخر ؛  
فتقول في «سَفَرَجَلِ» : «سَفَرِيجِ» و «سَفَارِيجِ» ، وفي «حَبْنَطَى» :  
«حُبْنِيطِ» و «حَبَانِيطِ» .

• • •

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَّاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ حُكْمًا رُسِمًا<sup>(٢)</sup>

(١) «وجائز» خبر مقدم «تعويض» مبتدأ مؤخر ، وتعويض مضاف و «يا»  
فصر للضرورة : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله وقيل ، ظرف متعلق بتعويض  
وقبل مضاف و «الطرف» مضاف إليه «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص ، فعل  
الشرط «بعض» اسم كان ، وبعض مضاف ، و «الاسم» مضاف إليه «فيها» جار  
ومجرور متعلق بقوله : «المحذف» الآتي «المحذف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض الاسم ، والجملة من المحذف وفاعله المستتر فيه في محل نصب  
خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) «وحائد» خبر مقدم «عن القياس» جار ومجرور متعلق بقوله : حائد «كل»  
مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، سبق على السكون في  
محل جر «خالف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
ما الموصولة ، والجملة من خالف وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «في البين»  
جار ومجرور متعلق بخالف «حكما» مفعول به لخالف «رسمًا» رسم : فعل ماض سبق  
للسهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حكم ، والآنث  
للإطلاق ، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب صفة لقوله : «حكما» .

أى : قدَّ يحيى كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، كقولم في تصغير مَثْرَب « مُثْبِرِيَان » وفي عَشِيَّة « عَشِيَّيَّة » . وقولم في جمع رَهْطٍ « أَرَاهِطُ »<sup>(١)</sup> وفي باطل « أَبَاطِيلُ » .

\*\*\*

لِيَلُوبَا التَّصْفِيرِ - مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ ، أَوْ مَدَّنِهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمَ<sup>(٢)</sup>  
كَذَلِكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ التَّجَقُّقُ<sup>(٣)</sup>

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِحَرْبِ الْتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأَحُوا  
ومن الناس من يزعم أن أراهط جمع الجمع ، يقدر أنهم جمعوا رهاطاً على أراهط كفلس وأفلس ثم جمعوا أراهطاً على أراهط كأكلب وأكالب .

(٢) « لتلو ، جار ومجرور متعلق بقوله : « انحتم ، الآتي في آخر البيت ، وتلو مضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، والتلو يعني التالي ، فالإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و « يا مضاف و « التصغير ، مضاف إليه « من قبل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تلو ، وقبل مضاف ، و « علم ، مضاف إليه ، و « علم مضاف و « تأنيث ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « مدته ، مدة : محطوف على علم تأنيث ، ومدة مضاف وإليه . مضاف إليه « الفتح ، مبتدأ « انحتم ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح ، والجملة من الفعل الذي هو انحتم وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) وكذلك ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ما ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون في محل رفع « مدة ، مفعول تقدم على عامله - وهو قوله : « سبق ، الآتي - ومدة مضاف وأفعال مضاف إليه « سبق ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من سبق وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة « أو ، عاطفة « مد ، محطوف على =



أى : يجب فتح ما ولى ياء التصغير ، إن وليته تاء التأنيث ؛ أو ألفه المقصورة ، أو المدودة ، أو أَلِفُ أفعالٍ جمعاً ، أو أَلْفُ فَعْلَانِ الذى مؤنثه فَعْلَى<sup>(١)</sup> ؛ فتقولُ : فى تَمْرَةٍ : « تُمَيْرَةٌ » ، وفى حُبْلَى : « حُبَيْلَى » ، وفى حَمْرَاءَ : « حُمَيْرَاءَ » ، وفى أَجْمَالَ : « أَجِيمَالَ » ، وفى سَكْرَانَ : « سُكْرَانَ » .

فإن كان فَعْلَانِ من غير باب سَكْرَانَ ، لم يُفْتَحْ ما قبل ألفه ، بل يُكسر ، فتقلب الألف ياء ؛ فتقول فى « مِرْحَانَ » : « سُرَيْحِينَ » كما تقول فى الجمع « سَرَّاحِينَ » .

ويكسر ما بعد ياء التصغير فى غير ما ذكر ، إن لم يكن حَرْفَ إعراب ؛ فتقول فى « درم » : « دُرَيْهَمٌ » ، وفى « عَصْفور » : « عَصْفِيرٌ » .  
فإن كان حَرْفَ إعراب حَرَكْتَهُ بحركة الإعراب ، نحو : « هذا فَلَيْسٌ » ، ورَأَيْتُ فَلَيْسًا وَمَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ » .

\*\*\*

= مدة أفعال ، ومد مضاف و سكران ، مضاف إليه « وما » ، اسم موصول : معطوف على سكران به ، جار ومجرور متعلق بقوله : « التحق ، الآتى التحق » ، فعل ماض ، رفاعه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من التحقق وفاعله المستتر فيه لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) يشترط فى فَعْلَانِ — الذى تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء — ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون الألف والنون زائدتين .

الثانى : ألا يكون مؤنثه على فعلاية .

الثالث : ألا يكونوا قد جمعه على فعالين .

فلو كانت نونه أصلية كحسان من الحسن وعفان من العفونة قيل فى مصغره : حسيين وعفيين ، ولو كانت أثناء على فعلاية كسيفان قيل فى تصغيره : سيفيين ، ولو كانوا جمعه على فعالين كسلطان قيل فى تصغيره : سليطين .

وَأَلْفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا (١)  
 كَذَا التَّزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَهَجَزُ الْمُضَافِ وَالرُّكْبِ (٢)  
 وَهَكَذَا زِيَادَاتَا فَعَلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَرَعَفَرَانَا (٣)  
 وَقَدَّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا (٤)

(١) « و ألف ، مبتدأ ، و ألف مضاف و التائيث ، مضاف إليه « حيث ، ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأى سيويه ، أو من ضميره المستكن في الخبر عند الجمهور « مد ، مد : فعل ماض مبنى للجهول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التائيث ، و الألف للإطلاق ، و الجملة من مد و فاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة حيث إليها « و تاؤه ، الواو عاطفة ، تاء معطوف على ألف التائيث ، و تاء مضاف و الهاء مضاف إليه « منفصلين ، مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله عد الآتي « عدا ، عد : فعل ماض مبنى للجهول ، و ألف الاثنين نائب فاعله ، و هو مفعوله الأول ، و الجملة من عد و نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ و ما عطف عليه .

(٢) « كذا ، جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المزيد ، مبتدأ مؤخر « آخراً ، منصوب على نزع الخافض « للنسب ، جار و مجرور متعلق بالمزيد « و هجوز ، معطوف على المزيد ، و هجوز مضاف و « المضاف ، مضاف إليه « و المركب ، معطوف على قوله المضاف .

(٣) « و هكذا ، الجار و المجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « زياداتا ، مبتدأ مؤخر ، و زياداتا مضاف ، و « فعلانا ، مضاف إليه « من بعد ، جار و مجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ، و بعد مضاف و « أربع ، مضاف إليه « كرعفرانا ، جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، و التقدير : و ذلك كأن كرعفران .

(٤) « و قدر ، فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه و جواً تقديره أنت « انفصال ، مفعول به لتقدير ، و انفصال مضاف . و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « دل ، ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، و الجملة من دل و فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « على ثنية ، جار و مجرور متعلق بدل « أو ، عاطفة « جمع ، معطوف على ثنية ، و جمع مضاف و « تصحيح ، مضاف إليه « جلا ، فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع ، و الجملة من جلا و فاعله المستتر فيه في محل =

لا يُمتدُّ في التصغير بألف التأنيت الممدودة ، ولا بتاء التأنيت ، ولا بزيادة ياء النسب ، ولا بمَجْزِ المضاف ، ولا بمجزز المركب ، ولا بالألف والنون المزيديتين بعد أربعة أحرف فصاعداً ، ولا بعلامة التثنية ، ولا بعلامة جمع التصحيح .

ومعنى كون هذه لا يمتدُّ بها : أنه لا يَصْرُ بِقَاوِمَا مَفْصُولَةً عَنِ يَاءِ التَّصْغِيرِ بِحَرْفَيْنِ أَصْلِيَيْنِ ؛ فيقال في « جُخْدُ بَاءٍ »<sup>(١)</sup> : « جُخَيْدِ بَاءٍ » ، وفي « حَنْظَلَةٌ » : « حَنْظِظَلَةٌ » ، وفي « عَبْقَرِيَّ » : « عَبْقَرِيَّ » ، وفي « بَعْلَبَكَّ » : « بُعْبَلَبَكَّ » ، وفي « عبد الله » : « عُبَيْدُ اللَّهِ » ، وفي « زَعْفَرَان » : « زُعْفَيْرَان » ، وفي « مُسَلِّمِينَ » : « مُسَلِّمِينَ » ، وفي « مُسَلِّمِينَ » : « مُسَلِّمِينَ » ، وفي « مُسَلِّمَاتٍ » .

\*\*\*

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى . زَادَ كَلَى أَرْبَعَةَ لَنْ يَثْبُتَا<sup>(٢)</sup>

== جر صفة لجمع . وقرأ المكودي قوله : « جمع ، بالنصب ، وجعله مفعولاً مقديماً لقوله « جلا » وجملة « جلا - لاج ، عطفاً على جملة « دل على ثنية » ، وهو عندي أحسن .

(١) الجندباء - بضم الجيم والذال جميعاً بينهما عام ساكنة - ضرب من الجنادب ، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين .

(٢) « دألف ، مبتدأ ، وألف مضاف ، والتأنيت ، مضاف إليه ، ذو ، نعت لألف التأنيت ، وذو مضاف ، والقصر ، مضاف إليه ، متى ، اسم شرط جازم ، زاد ، فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيت ، وعلى أربعة ، جار ومجرور متعلق ب« زاد » ، حرف نفى ونصب واستقبال ، يثبتا ، فعل مضارع منصوب ب« لن » ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيت الواقع مبتدأ ، والجملة من يثبت المنفى ب« لن » وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط ، وكان من حقها أن تقترن ب« الفاء » ، لكنه حذف الفاء لضرورة إقامة الوزن ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ (١)

أى : إذا كانت ألف التانيث المقصورة خامسة فصاعداً وجب حذفها في التصغير؛ لأن بقاءها يُخْرِجُ البناء عن مثال فَمَيْعِل ، وَقُتَيْعِيل ؛ فتقول في « قَرَّ قَرَى » : « قَرَّ يَقِرُّ » ، وفي « لُمَيَّزَى » : « لُمَيَّزِز ». .

فإن كانت خامسة وقبلها مدّة زائدة جاز حذف المدّة الزائدة وإبقاء ألف التانيث؛ فتقول في « حُبَارَى » : « حُبَيْرَى » ، وجاز أيضاً حذف ألف التانيث وإبقاء المدّة ؛ فتقول : « حَبِير ». .

\*\*\*

وَأَرْدُدُ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبٍ فَقِيْمَةً صَيْرُ قُوَيْمَةً نَصَبٍ (٢)

(١) « وعند » ظرف متعلق بقوله : « خير » ، الآتى ، وعند مضاف و « تصغير » مضاف إليه ، و « تصغير مضاف و « حبارى » مضاف إليه « خير » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بين » ظرف متعلق بقوله خير أيضاً ، و بين مضاف و « الحبيرى » مضاف إليه « فادر » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و الجملة من فعل الأمر و فاعله لا عمل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه « و الحبير » معطوف على الحبيرى .

(٢) « و اردد » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لأصل » جار و مجرور متعلق ب اردد على أنه مفعوله الثانى « ثانياً » مفعول أول ل اردد « لينا » صفة لقوله ثانياً « قلب » فعل ماض مبنى للجهول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله ثانياً ، و الجملة من قلب و نائب فاعله المستتر فيه فى عمل نصب نعمت ثان لقوله « ثانياً » السابق « فقيمة » الفاء للتفريع ، قيمة : مفعول تقدم على عامله وهو قوله صير ، و أصل الكلام : فصير قيمة قويمه « صير » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قويمه » مفعول ثان لصير « نصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَشَدَّ فِي عَيْدٍ عَيْدًا ، وَحَمَّ ، فَجَمَعَ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلْمٍ (١)  
وَالْأَلْفُ الثَّانِي التَّمْزِيدُ يُجْمَلُ وَاوًا ، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْمَلُ (٢)

أى : إذا كان ثانى الاسم للتصغر من حروف البين ، وَجِبَ رَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ .

فإن كان أصله الواو قلب وَاوًا ؛ فتقول في « قَيْتَةٍ » : « قَوَيْتَةٌ » ، وفي « بَابٍ » : « بَوَيْبٌ » .

وإن كان أصله الياء قلب ياء ؛ فتقول في « مَوْقِنٍ » : « مُيَيْقِنٍ » ، وفي « نَابٍ » : « نُيَيْبٌ » .

وشد قولهم في « عَيْدٍ » : « عَيْيِدٌ » ، والقياسُ « عَوَيْدٌ » بقلب الياء وَاوًا ؛ لأنها أصله ؛ لأنه من عادَ يَعُودُ .

فإن كان ثانى الاسم المصغر ألفًا مزيدةً أو مجهولةً الأصلِ وجب قلبُها وَاوًا ؛ فتقول في « ضَارِبٍ » : « ضَوَيْرِبٌ » ، وفي « عَاجٍ » : « عَوُيْجٌ » .

(١) « شد » فعل ماضٍ « فى عيد » جارٍ ومجرور متعلق بشد « عييد » فاعل شد « وحتم » فعل ماضٍ مبنى للجهول « للجمع » من ذا « جاران ومجروران متعلقان بجم « ما » اسم موصول : نائب فاعل لحتم مبنى على السكون فى محل رفع « لتصغير » جار ومجرور متعلق بقوله علم الآتى « علم » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من علم ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

(٢) « والألف » مبتدأ « الثانى » المؤيد « نعمتان للألف » يجعل « فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الألف » وهو المفعول الاول « وَاوًا » مفعول ثانٍ ليجعل ، والجملة من يجعل المبنى للجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الألف « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « الأصل » مبتدأ « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله : « يجعل » الآتى « يجعل » فعل مضارع مبنى =

والتكسير — فيما ذكرناه — كالتصغير ؛ فتقول في « باب » : « أبواب » ، و « نَاب » : « أنياب » ، وفي « ضاربة » : « ضَوَارِب » .

\* \* \*

وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا (١)  
المراد بالمنقوص — هنا — ما نقص منه حرف ؛ فإذا صغر هذا النوع من الأسماء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ثنائياً ، مجرداً عن التاء ، أو ثنائياً ملتبساً بها ، أو ثلاثياً مجرداً عنها .

فإن كان ثنائياً مجرداً عن التاء أو ملتبساً بها — رُدَّ إليه في التصغير ما نقص منه ؛ فيقال في « دم » : « دُمِّي » ، وفي « شفة » : « شُفَيْهَة » ، وفي « عِدَة » : « وُعَيْدَة » ، وفي « ماء » — مُسَمَّى به — : « مَوِي » .

وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التائيت صغر على لفظه ، ولم يُرَدَّ إليه شيء ؛ فتقول في « شاك السلاح » : « شَوَيْك » .

\* \* \*

== للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله « الأصل » ، والجملة من يجهل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الأعراب صلة الموصول .

(١) « كمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والمنقوص ، مفعول به لكمل (في التصغير) ، جار ومجرور متعلق بكمل « ما ، هضورية ظرفية « لم ، نافية جازمة « يحو ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص « غير ، حال تقدم على صاحبها ، وهو قوله « ثالثاً ، الآتي . وغير مضاف و « التاء » مضاف إليه « ثالثاً ، مفعول به لقوله « يحو » السابق « كما ، بالقصر لغة في ماء : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأن كان .

وَمَنْ بَرَّخِيمٍ يُصَغِّرُ اِكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ بِمَعْنَى الْمُعْطَفِ<sup>(١)</sup>

من التصغير نوعٌ يسمى تصغير الترخيم ، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجزئته من الزوائد التي هي فيه .

فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِرَ على فَعِيلٍ ، ثم إن كان التَّسْوِيءُ به مذكراً جُرِدَ عن التاء ، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث ؛ فيقالُ في «المعطف» ، «عُطِيفٌ» ، وفي «حامد» : «حُمَيْدٌ» ، وفي «حُبَيْلٍ» : «حُبَيْلَةٌ» ، وفي «سَوَادَةٌ» : «سَوَادَةٌ» .

وإن كانت أصوله أربعة صُغِرَ على فُعَيْلٍ ؛ ففَعُولٌ في «قِرطَاسٌ» : «قِرطَاسٌ» ، وفي «عُصْفُورٌ» : «عُصْفِيرٌ» .

وَأَخْتِمُ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتُ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِي ، كَسْنِ<sup>(٢)</sup>

(١) «ومن» اسم موصول مبتدأ «بترخيم» جار ومجرور متعلق بقوله : «يصغر» ، الآتي «يصغر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من يصغر وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «اكتفى» فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من اكتفى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بالأصل» جار ومجرور متعلق بقوله اكتفى كالعطيف ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «به» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «المعطف» مفعول به ليعنى ، والألف للإطلاق .

(٢) «واختم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق باختم ، وتامضاف و«التأنيث» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول به لاختتم «صغرت» صغر : فعل ماضٍ ، وتاء المخاطب فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «من مؤنث» جار ومجرور متعلق بقوله صغرت «عار» ثلاثي ، صفتان لمؤنث «كسن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كأن كسن .

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ (١)  
 وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَدَرَ ، وَلَحَاقُ نَا فِيمَا ثَلَاثِيًا كَثْرًا (٢)

إذا صُغِرَ الثَّلَاثِيُّ ، المَوْثُ ، الخالي من علامة التأنيت — لحقته [ التاء ] عند أمن اللبس ، وَشَذَّ حَذْفَهَا حِينَئِذٍ ؛ ففعل في «سِنٌّ» : «سُنَيْنَةٌ» ، وفي «دَارٌ» : «دَوِيرَةٌ» ، وفي «يَدٌ» : «يُدَيَّةٌ» .

فإن خِيفَ اللبسُ لم تلحقه التاء ؛ ففعل في «شَجَرٌ ، وَبَقَرٌ ، وَخَمْسٌ» : «شُجَيْرٌ ، وَبُقَيْرٌ ، وَخَمِيسٌ» — بِإِلَاءِ تَاءٍ — إذ لو قلت «شُجَيْرَةٌ ، وَبُقَيْرَةٌ ، وَخَمِيسَةٌ» لالبتس بتصغير «شَجَرَةٍ ، وَبَقَرَةٍ ، وَخَمْسَةٍ» الممدود به مذكر .

ومما شَذَّ فِيهِ الحذفُ عند أمن اللبس قولهم في «ذُودٌ ، وَحَرَبٌ ، وَقَوْسٌ ، وَنَمْلٌ» : «ذَوِيدٌ ، وَحَرِيبٌ ، وَقَوَيْسٌ ، وَنُعَيْلٌ» .

(١) «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مؤنث في البيت السابق «بالتا» قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بقوله «يكن» «يرى» فعل مضارع مبني للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المؤنث الذي هو اسم يكن ، وهو مفعوله الأول «ذا» مفعول ثان ليرى ، و«ذا» مضاف و«لبس» مضاف إليه ، وجملة الفعل المبني للجهول مع مفعوليه في محل نصب خبر يكن «كشجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «وبقر» و«خمس» معطوفان على شجر .

(٢) «وشذ» فعل ماض «ترك» فاعل شذ «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل ، و«دون» مضاف ، و«لبس» مضاف إليه «وندر» فعل ماض «ولحاق» فاعل ندر ، و«لحاق» مضاف ، و«نا» قصر للضرورة : مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بقوله «ندر» السابق «ثلاثياً» مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله «كثراً» الآتي — «كثراً» فعل ماض ، و«فاعله» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة بحلابني ، والجملة من «كثراً» و«فاعله» المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .



وشذَّ أيضاً لحاقُ التاء فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ ، كقولهم في « قُدَّام » :  
« قُدَيْدِيْمَةٌ » .

\*\*\*

وَصَغَّرُوا شُدُوذًا : « الَّذِي ، الَّتِي وَذَا ، مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا » تَأ ، وَتِي ، (١)  
التصغيرُ من خواصِّ [ الأسماء ] المتكئة ؛ فلا تُصَغَّرُ المبنيات ، وشذَّ تصغير  
« الَّذِي ، وفروعه ، و« ذَا » وفروعه ، قالوا في « الَّذِي » : « اللَّذِيَّ » وفي « الَّتِي » :  
« اللَّتِيَّ » وفي « ذَا ، وَتَا » : « ذَيْبًا ، وَتِيًا » (٢) .



(١) « وصغروا ، فمعل وفاعل وشذوذا ، حال من الواو في صغروا : أى شاذين  
والذى ، منعمول به لصغروا ، التى ، معطوف على الذى بعاطف مقدر وذا ، معطوف  
على الذى ومع ، ظرف متعلق بمحذوف حال من وذا ، أو متعلق بقوله : « صغروا ،  
السابق . ومع مضاف و« الفروع ، مضاف إليه « منها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خير مقدم ، تا ، مبتدأ مؤخر ، ووق ، معطوف على تا .

(٢) من ذلك فى التى - قولهم فى مثل من أمثالهم « بعد اللتيا والتى ، وقول الراجز :

بَعْدَ اللَّتِيَّ وَاللَّتِيَّ وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

ومن ذلك فى وذا ، قول الراجز ، وهو الشاهد رقم ٩٨ السابق :

أَوْ تَحْلِي بِرَبِّكَ الْعَلَى أَنَّى أَبُو ذَيْبِكَ الصَّبِيِّ

## النَّسَبُ

يَاءُ كَيْبَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ (١)

إذا أريد إضافة شيء إلى بلد ، أو قبيلة ، أو نحو ذلك — جُعل آخره ياء مُشَدَّدة ، مكسوراً ما قبلها ؛ فيقال في النسب إلى «دمشق» : «دِمَشْقِيٌّ» ، وإلى «تيم» : «تَيْمِيٌّ» ، وإلى «أحمد» : «أَحْمَدِيٌّ» .

\*\*\*

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ، وَتَأَنِيثُ أَوْ مَدَّتُهُ ، لَا تُثْبِتَا (٢)

(١) «ياء» مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله «زادوا» الآتي — «كيبا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله ياء ، ويا مضاف و«الكريسي» مضاف إليه «زادوا» فعل وفاعل «للسب» جار ومجرور متعلق بزادوا «وكل» مبتدأ أول ، وكل مضاف و«ما» اسم موصول : مضاف إليه «تليه» تلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ياء» والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كسره» كسر : مبتدأ ثان ، وكسر مضاف والهاء مضاف إليه «وجب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كسر ، والجملة من هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) «مثله» مثل : مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله «احذف» الآتي — ومثل مضاف والهاء مضاف إليه ، وهي عائدة إلى الياء «وما» جار ومجرور متعلق بقوله : «احذف» «حواه» حوى : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة بحلا بن ، والهاء العائدة إلى الياء مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول «احذف» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وتأ» قصر للضرورة : مفعول به تقدم =

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَاوَاءٌ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ (١).

يعنى أنه إذا كان في آخر الاسم ياء كياء الكرسي — في كونها مُشَدَّدة ،  
واقعة بمد ثلاثة أحرفٍ فصاعداً — وَجَبَ حَذْفُهَا ، وَجَمَلُ ياء النسب  
موضعها ؛ فيقال في النسب إلى « الشافعي » : « شافعيٌّ » وفي [ النسب إلى ]  
« مَرِيٍّ » : « مَرِيٌّ » .

وكذلك إن كان آخرُ الاسم تاء التانيث وَجَبَ حَذْفُهَا للنسب ؛ فيقال في النسب  
إلى « مكة » : « مَكِّيٌّ » .

ومثلُ تاء التانيث — في وجوب الحذف للنسب — أَلِفُ التانيث المنقوصة  
إذا كانت خامسةً فصاعداً ، كحُبَارِيٍّ وَحُبَارِيٍّ ، أو رابعة متحرِّكاً ثاني ما هي

= على عامله ، وهو قوله « لاثبتنا ، الآتي — وتامضاف و « تانيث ، مضاف إليه « أو ،  
عاطفة « مدته ، مدة : مطوف على تاء ، ومدة مضاف والهاء العائدة على « تانيث ، مضاف  
إليه « لا ، نامية « تثبتنا ، فعل مضارع ، مبنى على الفتح لانصاليه بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة  
ألفاً للوقف في محل جزم بلا النامية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تلديره أنت ، والنون  
المنقلبة ألفاً حرف آتى به للتوكيد .

(١) « إن ، شرطية « تكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مدة التانيث المنقوصة « تربيع ، فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اسم تكن ، والجملة من تربيع وفاعله في محل نصب  
خبر تكن « ذا ، مفعول به لتربيع ، وذا مضاف و « ثان ، مضاف إليه « سكن ، فعل  
ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة من سكن وفاعله في  
محل جر صفة لثان « قلبها ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف  
وها : مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ، والخبر محذوف : أي قلبها  
واوآ جائر ، مثلاً « واوآ ، مفعول ثانٍ للمصدر الذي هو قلب « وحذفها ، الواو للاستئناف ،  
وحذف : مبتدأ ، وحذف مضاف وها : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله  
« حسن ، خبر المبتدأ .

فيه ، كَجَمَزَى وَجَمَزَى ، وإن كانت رابعة سا كنا ثانيا ما هي فيه — كَحُبَيْلٍ — جاز فيها وجهان : أحدهما الحذف — وهو المختار — فنقول : « حُبَيْلٌ » ، والثاني قلبها واواً ؛ فنقول : « حُبَلَوِيٌّ » .

\*\*\*

لِشِبْهَا الْمُلْحِقِ ، وَالْأَصْلِيُّ — مَا لَهَا ، وَالْأَصْلِيُّ قَلْبٌ يُبْتَمَى <sup>(١)</sup>  
وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلُ كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزِلُ <sup>(٢)</sup>  
وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبِ ، وَحَتْمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَبِينُ <sup>(٣)</sup>

(١) « لشبها ، لشبه : جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم ، وشبه مضاف وما : مضاف إليه ، الملحق ، نعمت لشبه ، والأصلي ، معطوف على الملحق ، ما ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر ، لها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والأصلي ، الوار للمعطف أو للاستئناف ، للأصلي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم ، قلب ، مبتدأ مؤخر ، يبتى ، فعل مضارع مبنى للجهول — ومعناه يختار — ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله : « قلب ، السابق ، والجملة من يبتى ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع نعمت لقلب .

(٢) « والألف ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أزل ، الآتي — والجائز ، نعمت للألف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، أربعاً ، مفعول به للجائز ، أزل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، كذلك ، جار ومجرور متعلق بعزل الآتي ، يا ، قصر للضرورة : مبتدأ ، وبا مضاف ، والمنقوص ، مضاف إليه ، خامساً ، حال من الضمير المستتر في قوله عزل الآتي ، عزل ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ياء المنقوص الواقع مبتدأ ، والجملة من عزل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « والحذف ، مبتدأ ، في الياء ، قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بالحذف ، رابعاً ، حال من الياء ، أحق ، خبر المبتدأ ، من قلب ، جار ومجرور متعلق بأحق ، وحتم ، خبر مقدم ، قلب ، مبتدأ مؤخر ، وقلب مضاف ، و« ثالث ، مضاف إليه =

بعض أن ألف الإلحاق المقصورة كآب التأنيث : في وُجُوبِ الحذفِ إن كانت  
خامسةً كحَبْرَكِيٍّ وَحَبْرَكِيَّةٍ ، وَجَوَازِ الحذفِ وَالقَلْبِ إن كانت رابعةً : كعَلَقِيٍّ وَعَلَقِيَّةٍ  
وَعَلَقَوِيٍّ ، ولكن المختار هنا القلبُ ، عكس ألف التأنيث .

وأما الألف الأصلية ؛ فإن كانت ثلاثة قلبت واواً : كعَصَا وَعَصَوِيَّةٍ ، وَقَتِيٍّ  
وَقَتَوِيَّةٍ ، وإن كانت رابعة قلبت أيضاً واواً ، كعَلَهَوِيٍّ ، وَرُبَمَا حذفت كعَلَهِيَّةٍ ،  
وَالأوَّلُ هو المختار ، وأشار بقوله : « وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى » أى : يُمْتَارُ ، يقال :  
اعْتَمَيْتُ الشَّيْءَ — أى : اخترته — وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ الحذفُ كعَصَطَانِيٍّ  
فِي مُصْطَفَى ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وَالألفُ الجائزُ أربعمائةً أزيلُ » .

وأشار بقوله : « كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصِ — إلى آخره » إلى أنه إذا نُسِبَ إلى  
المنقوص ؛ فإن كانت ياءه ثلاثة قلبت واواً وَفُتِحَ ما قبلها ، نحو : « شَجَوِيٌّ » في شَجْرٍ ،  
وإن كانت رابعة حذفت ، نحو : « قَاضِيٌّ » [ في قَاضٍ ] ، وقد قلبت واواً ، نحو :  
« قَاضَوِيٌّ » ، وإن كانت خامسة فصاعداً وَجَبَ حذفها « كَمُعْتَدِيٌّ » في مُعْتَدٍ ،  
و « مُسْتَعْلِيٌّ » في مُسْتَعْمَلٍ .

وَالْحَبْرَكِيٌّ : ذَكَرُ الْقُرَادِ ، وَالأُنثَى : حَبْرُ كَأَةِ ، وَالعَلَقِيُّ : نَبْتُ ،  
وَاحِدُهُ عَلَقَاةٌ .

\*\*\*

وَأوَّلِ ذَا الْقَلْبِ أُنْفِتَاحًا ، وَفَعِلٌ وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا أَفْتَحَ وَفَعِلٌ<sup>(١)</sup>

== « يعن ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث .  
والجملة من الفعل المضارع الذي هو بين وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لثالث .

(١) « أول ، فعل أمر ، مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ذَا ، مفعول أول لأول ، وذَا مضاف والقلب ، ==

بمعنى أنه إذا قلبت ياء المنقوص واواً وَجَبَ فَتَحُ ما قبلها ، نحو : « شَجَوِيَّةٌ وَقَاصِيِيَّةٌ » .

وأشار بقوله : « وَفَعِلٌ — إلى آخره » إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخره كَسْرَةٌ ، وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد — وجب التضعيفُ يحمل الكسرة فتحة ، فيقال فى نَمِرٍ : « نَمَرِيٌّ » وفى دُؤْلِ : « دُؤْلِيٌّ » ، وفى « إِبِلٍ » : « إِبِلِيٌّ » .

\*\*\*

وَقِيلَ فى الْمَرْمِيِّ مَرْمِيٌّ وَأَخْتِيرَ فى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ<sup>(١)</sup>

قد سَبَقَ أنه إذا كان آخرُ الاسمِ ياءً مشددةً مسبوقةً بأكثر من حرفين ، وجب حذفها فى النسب ؛ فيقال فى « الشافعى » : « شَافِعِيٌّ » ، وفى « مَرْمِيٌّ » : « مَرْمِيٌّ » .

وأشار هنا إلى أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلاً ، والأخرى زائدة ؛ فمن

= مضاف إليه « انفتاحاً ، مفعول ثانٍ لأول « وفعل » ، بفتح الفاء وكسر العين — مبتدأ « وفعل » ، بضم الفاء وكسر العين — معطوف عليه « عينها » ، عين : مفعول تقدم على عامله . وهو قوله افتح الآتى ، وعين مضاف والضمير مضاف إليه « افتح » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من افتح وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله وفعل وما عطف عليه « وفعل » — بكسر الفاء والعين جميعاً .. معطوف على الضمير المجرور محلاً بالإضافة ، ولم يعد الجار لأن إعادته لبست بلازمة عنده كما سبق تقريره فى باب العطف .

(١) « وقيل » ، فعل ماضٍ مبنى للجهول « فى المرمى » ، جارٍ ومجرور متعلق بقيل « مرموى » ، قصد لفظه : نائب فاعل قيل « واختر » ، فعل ماضٍ مبنى للجهول « فى استعمالهم » ، الجار والمجرور متعلق باختر ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه « مرمى » ، نائب فاعل لاختير .

العرب مَنْ يكتفى بحذف الزائدة ، هما ، وَيُبْقِي الْأَصْلِيَّةَ ، ويقلبها واواً ، فيقول في «الرمي» : «مَرْمُومِي» ، وهي لغة قليلة ؛ والمختار اللغة الأولى — وهي الحذف — سواءً كَانَتْ زَائِدَتَيْنِ ، أم لا ؛ فتقول في «الشافعي» : «شَافِعِي» ، وفي «سري» : «سَرِي» .

\* \* \*

وَنَحْوُ حَى فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَأَرْدُدُهُ وَاوَاً إِنْ يَكُنْ عَنَّهُ قَلْبٌ (١)  
قد سبق حُكْمُ الياءِ المُشَدَّدَةِ المُسَبَّوْقَةِ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ .

وأشار هنا إلى أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يُحذف من الاسم في النسب شيء ، بل يُفتح ثانيه ويُقلب ثالثه واواً ، ثم إن كان ثانيه ليس بدلاً من واو لم يُغَيَّرْ ، وإن كان بدلاً من واو قلب واواً ؛ فتقول في «حَي» : «حَيَوِي» ؛ لأنه من حَيِّتُ ، وفي «طَي» : «طَوَوِي» ؛ لأنه من طَوَيْتُ .

\* \* \*

(١) « ونحو ، مبتدأ أول ، ونحو مضاف ودحى ، مضاف إليه ، فتح ، مبتدأ ثان . وفتح مضاف ، وثان من « ثانيه ، مضاف إليه ، وثان مضاف وضمير الغائب العائد إلى نحو حى مضاف إليه ، يجب ، فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فتح ثانيه هو فاعله . والجملة من يجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الثاني . وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « واردة ، اردد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والماء مفعول أول لاردد « واوا ، مفعول ثان لاردد « إن ، شرطية « يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه « عنه ، جار ومجرور متعلق بقوله : « قلب ، الآتي والماء تعود إلى الواو « قلب ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثانيه ، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن يكن ثاني نحو حى مقلوباً عن واو فرده واواً .

وَعَلَّمَ التَّنْثِيَةَ أَحْذِفْ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ<sup>(١)</sup>

يُحَذَفُ مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ [ مَا فِيهِ مِنْ ] عِلْمٌ تَنْثِيَةٌ ، أَوْ جَمْعٌ تَصْحِيحٌ .

فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا « زَيْدَانِ » ، وَأَعْرَبْتَهُ بِالْأَلْفِ رَفْعًا ، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا —  
قُلْتَ : « زَيْدِي » ، وَقَوْلُ فِيمَنْ اسْمُهُ : « زَيْدُونَ » ، — إِذَا أَعْرَبْتَهُ بِالْحُرُوفِ — :  
« زَيْدِي » ، وَفِيمَنْ اسْمُهُ هِنْدَاتٌ : « هِنْدِي » .

• • •

وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ<sup>(٢)</sup>

قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يَجِبُ كَسْرُ مَا قَبْلَ يَاءِ النَّسَبِ ؛ فَإِذَا وَقَعَ قَبْلَ الْحَرْفِ الَّذِي يَجِبُ  
كَسْرُهُ فِي النَّسَبِ يَاءٌ [ مَكْسُورَةٌ ] مُدْغَمٌ فِيهَا يَاءٌ — وَجَبَ حَذْفُ الْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ ،  
فَتَقُولُ فِي طَيِّبٍ : « طَيِّبِي » .

(١) « وعلّم ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « احذف ، الآتي — وعلّم مضاف و « التنئية ، مضاف إليه « احذف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « للنسب ، جار ومجرور متعلق بقوله احذف « ومثل ، مبتدأ ، ومثل مضاف و « ذا ، مضاف إليه « في جمع ، جار ومجرور متعلق بقوله : « وجب ، الآتي ، وجمع مضاف ، و « تصحيح ، مضاف إليه « وجب ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مثل ذا الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وتالث ، مبتدأ ، وساخ الابتداء به مع كونه نكرة لجر يانه على موصوف محذوف ، والتقدير : وحرف ثالث « من نحو ، جار ومجرور متعلق بقوله « حذف ، الآتي ، ونحو مضاف ، و « طيب ، مضاف إليه « حذف ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثالث الواقع مبتدأ ، والجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وشذ ، فعل ماض « طائي ، فاعل شذ « مقولاً ، حال من طائي « بالالف ، جار ومجرور متعلق بقوله « مقولاً » .



وقياسُ النسبِ في طَيِّءٍ : « طَيِّئِي » ، لكن تركوا التماس ، وقالوا : « طَائِي » .  
ببإبدال الياء ألفا .

فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف ، نحو : « هَبَيْخِي » في هَبَيْخ .  
والمهبيخ : الغلام الممتلئ ، والأُنثى هَبَيْخَةٌ .

\*\*\*

وَفَعْلِيٌّ فِي قَبِيلَةِ التُّزَمِ وَفَعْلِيٌّ فِي قَبِيلَةِ حُتَمِ (١)

يقال في النسب إلى قَبِيلَةِ : فَعْلِيٌّ — بفتح عينه وحذف يائه — إن لم يكن معتلاً  
بالمين ، ولا مضاعفاً ، كما يأتي ؛ فتقول في حَنِيفَةٍ : « حَنَفِيٌّ » .

ويقال في النسب إلى قَبِيلَةِ : فُعْلِيٌّ — بحذف الياء — إن لم يكن مضاعفاً ؛ فتقول  
في جُهَيْنَةٍ : « جُهَيْنِي » (٢) .

\*\*\*

(١) ، وفعلِيٌّ ، مبتدأ ، « في قبيلة » جار ومجرور متعلق بقوله : « التزم » ، الآتي  
« التزم » ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى فعلی الواقع مبتدأ ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر  
المبتدأ ، وفعلِيٌّ ، مبتدأ ، « في قبيلة » جار ومجرور متعلق بقوله : « حتم » ، الآتي « حتم » ، فعل  
ماضٍ مبني للجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعلی نائب فاعل ،  
والجملة من حتم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الأصل في النسب إلى قبيل ففتح الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء في آخره — أن  
ينسب إليه على لفظه ؛ فيقال في النسب إلى تيم وأمير وكريم : أميرى ، وكريمى . وتسمى  
والأصل في النسب إلى قبيل — بضم الفاء ، صحيح الآخر ، وبغير تاء — أن ينسب إليه على  
لفظه ؛ فيقال في النسب إلى نمير وكليب : نميرى ، وكليبي ، والأصل في النسب إلى قبيلة —  
بفتح الفاء — وإلى قبيلة — بضم الفاء — أن تحذف ياءه ، وتحذف مع ذلك تاؤه . ثم  
تقلب كسرة العين من الأول فتحة ؛ فيقال في النسب إلى جهينة وأذينة : جهني ، =

وَأَلْحَقُوا مَعْلًا لَامَ عَرَبِيًّا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا الْقَا أَوْلِيًّا<sup>(١)</sup>  
 يعنى أن ما كان على قَيْمِلٍ أو قَيْمِلٍ ، بلاتاء ، وكان معتلًا اللام — فحكه  
 حكم ما فيه التاء : فى وجوب حَذْفِ يائه وفتح عينه ؛ فتقول فى « عَدِيٌّ » :  
 « عَدَوِيٌّ » ، وفى « قُصِيٌّ » : « قُصَوِيٌّ » ، كما تقول فى « أُمِيَّةٌ » : « أُمَوِيٌّ » ، فإن  
 كان قَيْمِلٌ وَقَيْمِلٌ صَحِيحِي اللام ، لم يُحذف شئٌ منها ؛ فتقول فى « عَقِيلٌ » :  
 « عَقِيلِيٌّ » ، وفى « عُقَيْلٌ » : « عُقَيْلِيٌّ »<sup>(٢)</sup> .

= وأذى ، ويقال فى النسب إلى حنيفة وشريفة : حنى ، وشرقى ، وإنما فعلوا ذلك فرقا  
 بين المذكر والمؤنث ، وجعلوا حذف الياء فى المؤنث ولم يجعلوه فى المذكر لأن التاء لثى  
 للتأنيث تحذف حتما ، فلما وجد الحذف فى المؤنث جعلوا حذف الياء فيه ؛ لأن الحذف  
 يأنس إلى الحذف ، وقد شذت فى كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاءت بها على  
 خلاف الأصل ، قالوا فى النسب إلى سليمة : سليقى ، وقالوا فى النسب إلى عميرة : عميرى ،  
 وقالوا فى النسب إلى رديئة — بضم ففتح — ردينى ، وقالوا فى النسب إلى ثقيف : ثقفى ،  
 وقالوا فى النسب إلى قريش وهذيل — بضم ففتح — قرشى ، وهذلى .

(١) « وألحقوا ، فعل وفاعل ، معل ، مفعول به لألحقوا ، ومعل مضاف و « لام ،  
 مضاف إليه « عربيا ، عرى : فعل ماض ، و« متعلقه محذوف ، وتقديره : عرى من التاء .  
 وفاعل عرى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى معل لأم ، والألف للإطلاق ، والجملة  
 فى محل نصب نعت لقوله « معل لأم ، السابق « من المثالين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف  
 حال من الضمير المستتر فى « عرى ، « بما ، جار ومجرور متعلق بألحقوا ، التاء ، قصر  
 للضرورة : مفعول ثانٍ تقدم على عامله — وهو قوله : « أوليا ، الآتى — « أوليا ، أولى  
 فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا بالياء وهو مفعوله الأول ، والجملة من  
 أولى ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول المجرور بالياء .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَا مَسَلَاتُ إِزَارِهَا فَدِعْصٌ ، وَأَمَا خَصْرُهَا قَبِيلُ  
 وقول الآخر :

كَانَ الْمُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقَيْتُهُمْ فِرَاحَ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلَ بَارِيًا

وَتَمَمُوا مَا كَانَتْ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَتْ كَالجَلِيلَةِ<sup>(١)</sup>

يعنى أن ما كان على فَعِيلَةٍ ، وكان مُعْتَلٌّ العين ، أو مُضَاعَفًا — لا تُحذف ياءؤه في النسب ؛ فنقول في طَوِيلَةٍ : « طَوِيلِي » ، وفي جَلِيلَةٍ « جَلِيلِي » وكذلك أيضاً ما كان على فَعِيلَةٍ وكان مضاعفاً ، فنقول في قَلِيلَةٍ : « قُلَيْلِي » .

\*\*\*

وَهَمْزُ ذِي مَدَّةٍ يُنَالُ فِي النِّسْبِ مَا كَانَتْ فِي ثَنِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبَ<sup>(٢)</sup>

حكم همزة المدود في النسب كحكمها في الثنية : فإن كانت زائدةً للتأنيث قلبت واواً نحو : « خَمْرَاوِي » في حمراء ، أو زائدةً للخالق كـ « كَلْبَاءِ » ، أو بدلاً

(١) « و تمموا ، فعل و فاعل « ما » اسم موصول : مفعول به « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « كالطويلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مفعولاً به « وهكذا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « كالجليلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الواقع مبتدأ .

(٢) « و همز ، مبتدأ ، وهمز مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مد » مضاف إليه « ينال » فعل مضارع مبنى للجهول . ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز ذى مد الواقع مبتدأ ، والجملة من ينال ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « في النسب » جار ومجرور متعلق بقوله : « ينال » السابق « ما » اسم موصول : مفعول ثانٍ لينال « كان » فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه « في ثنية » له « جاران ومجروران متعلقان بقوله : « انتسب » الآتى « انتسب » فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من انتسب و فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول .

من أصل نحو كساء ؛ فوجهان : التصحيح نحو : علبائي وكسائي ، والقالب نحو :  
علباوي وكساوي ، أو أصلاً بالتصحيح لا غير نحو : قرأني ، في قرأه .

\* \* \*

وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجًا ، وَلِثَانٍ تَمَّامًا<sup>(١)</sup>  
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَبٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ<sup>(٢)</sup>  
فِيهَا سِوَى هَذَا أَنْسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لِنَسْبِهِ ، كـ «مَبْدُوءَةً بِالثَّانِي»<sup>(٣)</sup>

(١) «وانسب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و «لصدر» جار ومجرور متعلق بانسب ، و «صدر مضاف وجملة» مضاف إليه ، و «صدر» معطوف على صدر السابق ، و «صدر مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «ركب» فعل ماض مبنى للجهول ، و «ثان» الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «الموصولة» ، و «الجملة من ركب و «ثان» فاعله المستتر فيه لاجل لها صلة الموصول «مخرج» مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف : أى تركيب مخرج «ولثان» الواو عاطفة ، لثان : جار ومجرور معطوف على ما قبله وهو لصدر «تتما» تم : فعل ماض ، و «الالف للإطلاق» والفاعل ضمير مستتر فيه ، و «الجملة في محل جر نعت لثان» .

(٢) «إضافة» مفعول به لقوله «تتما» في البيت السابق «مبدوءة» نعت لقوله إضافة «بأب» جار ومجرور متعلق بمبدوءة «أو» عاطفة «أب» معطوف على ابن «أو» عاطفة أيضاً «ما» اسم موصول : معطوف على أب «له» جار ومجرور متعلق بقوله «وجب الآتي» «التعريف» مبتدأ «بالثاني» جار ومجرور متعلق بالتعريف «وجب» فعل ماض ، و «فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعريف الواقع مبتدأ ، و «الجملة من «وجب» و «فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ» ، و «جملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول» .

(٣) «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله : «النسب» «الآتي» «سوي» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المحرورة «ملا بني» وسوى مضاف و «ذا من» هذا ، اسم إشارة مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «النسب» «النسب» : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، و «فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت» «للأول» =

إذا نُسِبَ إلى الاسم المركب ؛ فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ ، أو تركيبَ مزجٍ ، حُذِفَ عَجْزُهُ ، وألحق صدره بآء النسب ؛ فتقول في تأبط شرّاً : « تَابَطِيٌّ » ، وفي بعلبك « بَعْلِيٌّ » وإن كان مركباً تركيبَ إضافةٍ ، فإن كان صدرهُ ابناً أو أباً ، أو كان مُعْرَفاً بعجزه — حُذِفَ صَدْرُهُ ، وألحق عجزه بآء النسب ؛ فتقول في ابن الزبير : « زُبَيْرِيٌّ » وفي أبي بكر : « بَكْرِيٌّ » ، وفي غلام زيد : « زَيْدِيٌّ » فإن لم يكن كذلك ؛ فإن لم يُخَفَّ لَبْسٌ عند حَذْفِ عجزه حُذِفَ عَجْزُهُ ونُسِبَ إلى صدره ؛ فتقول في امرئ القيس : « أَمْرِيٌّ » وإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ صدره ، ونسب إلى عجزه ؛ فتقول في عبد الأشهل ، وعبد القيس : « أَشْهَلِيٌّ ، وَقَيْسِيٌّ » .

\*\*\*

وَأَجْبِرُ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ  
جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ<sup>(١)</sup>

= جار ومجرور متعلق بقوله السبن « ما » ، مصدرية ظرفية « لم » ، نافية جازمة « يخف » ، فعل مضارع مبني للجهول مجزوم بلم « لبس » ، نائب فاعل يخف « كعب » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كان كعب ، وعبد مضاف و « الأشهل » مضاف إليه .

(١) « واجبر » ، فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « برد » ، جار ومجرور متعلق باجبر ، و « رد مضاف و « اللام » ، مضاف إليه « ما » ، اسم موصول : مفعول به لاجبر « منه » ، جار ومجرور متعلق بقوله : « حذف » ، الآتي « حذف » ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، و الجملة من حذف ونائب فاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة الموصول « جوازاً » ، نعمت لمصدر محذوف بتقدير مضاف ، أى : اجبره جبراً ذا جواز « إن » ، شرطية « لم » ، نافية جازمة « يك » ، فعل مضارع ناقص ؛ مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « رده » ، رد : اسم يك ، و « رد مضاف ، =

فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي التَّنْثِيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيهِ<sup>(١)</sup>

إذا كان النسب إليه محذوف اللام ، فلا يخلو : إما أن تكون لامه مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التنثية ، أولاً .

فإن لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك في النسب الرذُّ وتركه ؛ فتقول في « يَدِي وَأَبْنِي » : « بَدَوِيٌّ ، وَبَنَوِيٌّ ، وَأَبْنِيٌّ ، وَبَدِيٌّ » كقولهم في التنثية : « بَدَانٍ ، وَأَبْنَانٍ » وفي « يَدٍ » علماً لمذكر : « بَدُونٍ » .

وإن كانت مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في التنثية وجب رذُّها في النسب ؛ فتقول في « أَبِي ، وَأَخِي ، وَأَخْتِي » : « أَبَوِيٌّ ، وَأَخَوِيٌّ » كقولهم : « أَبَوَانٍ ، وَأَخَوَانٍ ، وَأَخَوَاتٍ » .

\*\*\*

وَبَأَخٍ أَخْتًا ، وَبَابِنِ بِنْتًا أَلْحَقُ ، وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ<sup>(٢)</sup>

= والهاء مضاف إليه « ألف » ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر يك ، وجملة يك واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن لم يكن رد لامه مألوفاً في التنثية أو الجمع فاجبره برد لامه .

(١) « في جمعي » جار ومجرور متعلق بقوله : « ألف » ، في البيت السابق ، وجمعي مضاف و « التصحيح » مضاف إليه ، « أو » عاطفة « في التنثية » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « وحق » مبتدأ ، و « محبور » مضاف إليه « بهذي » جار ومجرور متعلق بمجبور « توفية » خبر المبتدأ .

(٢) « وبأخ » جار ومجرور متعلق بقوله : « ألقى » الآتي « أختاً » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « ألقى » الآتي — « وبابن » معطوف على قوله بأخ « بنتاً » معطوف على قوله : « أختاً » السابق ، وقد علمت أن المطف على معمولي عامل واحد =

مذهبُ الخليل وسيبويه — رحمهما الله تعالى ١ — إلحاقُ أختٍ و بنتٍ في النسبِ بأخٍ وابنٍ؛ فمُحذَفٌ منهما تاءُ التأنِيثِ، وَيُرَدُّ إليهما المحذوفُ؛ فيقال: «أخويُّ» وَ «بَنَوِيُّ» كما يُفعلُ بأخٍ وابنٍ.

ومذهبُ يونس أنه ينسبُ إليهما على لفظيهما؛ فتقول: «أختيُّ، وَبِنْتِيُّ».

\*\*\*

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنَ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كـ «مَلَا وَلائِي» (١)  
إِذَا نُسِبَ إِلَى ثُنَائِي لَا ثَالِثَ لَهُ، فَلَا يَحِلُّو الثَّانِي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا صَحِيحًا،  
أَوْ حَرْفًا مَعْتَلًا.

فَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا جَازَ فِيهِ التَّضْعِيفُ وَعَدْمُهُ؛ فَتَقُولُ فِي كَمْ: «كَمِّيُّ» وَ «كَمِّيُّ».

وَإِنْ كَانَ حَرْفًا مَعْتَلًا وَجِبَ تَضْعِيفُهُ؛ فَتَقُولُ فِي لَوْ: «لَوِّيُّ».

وَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الثَّانِي أَلْفًا ضَوْعِفْتَ وَأَبْدَلْتَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً؛ فَتَقُولُ فِي رَجُلٍ  
اسْمُهُ لَا: «لَائِيُّ» وَيَجُوزُ قَلْبُ الْهَمْزَةِ وَأَوًّا؛ فَتَقُولُ: «لَاوِيُّ».

\*\*\*

= جَائِزٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ «الْحَقُّ» فَعَلَ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ  
«وَيُونُسُ» مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ شَيْخِ سَيْبَوِيهِ إِمَامِ النَّحْوَةِ «أَبِي» فَعَلَ مَاضٍ،  
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى يُونُسَ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ أَبِي وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرُّ فِيهِ  
فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ «حَذَفَ» مَفْعُولُ أَبِي، وَحَذَفَ مَضَافٌ، وَ «الْتَا» قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ:  
مَضَافٌ إِلَيْهِ.

(١) «وَضَاعِفِ» فَعَلَ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ «الثَّانِي»  
مَفْعُولٌ بِهِ لِضَاعَفِ «مِنْ ثُنَائِي» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٍ مِنَ الثَّانِي «ثَانِيهِ»  
ثَانِيٌّ: مُبْتَدَأٌ، وَثَانِيٌّ مَضَافٌ وَالْمَاءُ مَضَافٌ إِلَيْهِ «ذُو» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَذُو مَضَافٌ،  
وَ «لَيْنٍ» مَضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةِ لَثْنَانِي «كَلَا» جَارٌ  
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرِ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَذَلِكَ كَأَنَّ كَلَا، وَلَا هُنَا قَصْدٌ  
لِفِظِهِ «وَلَائِي» مَعْطُوفٌ عَلَى لَا.

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا أَلْيَا عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتَحُ عَيْنِهِ التَّزِمُ<sup>(١)</sup>

إذا نُسِبَ إلى اسم محذوف الفاء ، فلا يخلو : إما أن يكون صحيح اللام ، أو مُعْتَلِّهَا .

فإن كان صحيحها لم يُرَدَّ إليه المحذوف ؛ فتقول في « عِدَّةٌ وَصِيفَةٌ » : « عِدِّي وَصِيفِي » .

وإن كان معتلها وجب الرُدُّ ، ويجب أيضاً — عند سيبويه رحمه الله — فتح عينه ؛ فتقول في شَيْئَةٍ : « وَشَيْئِي » .

\*\*\*

(١) « وإن ، شرطية ، يكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط « كشيئة » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقدم ، ما ، اسم موصول : اسم يكرر مؤخر « الفاء ، قصر للضرورة : مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدم الآتي « عدم ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من عدم وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « لجبره ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، جبر : مبتدأ ، وجبر مضاف والهاء مضاف إليه « وفتح ، معطوف على جبره ، وفتح مضاف وعين من « عينه ، مضاف إليه ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « التزم ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور من جبره وفتح عينه ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وإنما أفرد الضمير — مع أن المبتدأ في قوة المثني — للتأويل بالمذكور . ويجوز أن تكون الجملة خبر المبتدأ وحده ، ويكون هناك خبر محذوف — مماثل لهذا المذكور — للمطوف ؛ فتكون الواو عطفت جملة على جملة ، والتقدير على هذا الوجه الأخير ؛ لجبره التزم وفتح عينه التزم ، وهذا أولى من العكس وهو جعل المذكور خبراً للمطوف وحده ، وجعل خبر المطوف عليه محذوفاً ، وذلك لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ضعيف ، بخلاف الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه ، ومن هذا الكلام تعلم أن في هذه العبارة ثلاثة أعراب ، وأن اثنين منها لا غبار عليهما ، وواحد في نوع ضعيف .



وَالْوَاحِدَ إِذْ كُرِّ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ، إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ (١)  
 إِذَا نُسِبَ إِلَى جَمْعٍ بَاقٍ عَلَى جَمْعِيَّتِهِ حَىءَ بِوَاحِدِهِ وَنُسِبَ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ فِي النَّسْبِ  
 إِلَى الْفَرَائِضِ : « فَوَيْ » .

هذا إن لم يكن جلياً بجري العلم ، فإن جرى مجراه — كأنصارٍ — نُسِبَ  
 إليه على لفظه ؛ فتقول في أنصار : « أنصاري » ، وكذا إن كان علماً ؛ فتقول  
 في أنمار : « أنماري » .

\*\*\*

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِلٌ فِي نَسَبٍ أُغْنِيَ عَنِ الْيَا فُقِيلَ (٢)  
 يُسْتَفْنَى غَالِبًا فِي النَّسْبِ عَنِ بَإْتِهِ بِنَاءِ الْأَسْمِ عَلَى فَاعِلٍ — بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا —  
 نَحْوُ : « تَامِرٍ ، وَوَالِدِي » ، أَيْ صَاحِبِ تَمْرٍ وَصَاحِبِ لَبَنٍ ، وَبَيْنَانُهُ عَلَى فَعَالٍ فِي

(١) « الواحد ، مفعول به تقدم على عامله وهو قوله اذكر الآتي اذكر ، فعل أمر ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ناسبا ، حال من الضمير المستتر في قوله اذكر  
 « للجمع ، جار ومجرور متعلق بناسبا « إن ، شرطية « لم ، نافية جازمة « يشابه ، فعل  
 مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجمع « واحداً ،  
 ومفعول به ليشابه « بالوضع ، جار ومجرور متعلق بقوله يشابه ، وجواب الشرط محذوف  
 يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « ومع ، ظرف متعلق بمحذوف بحال من الضمير المستتر في قوله : « أغنى ،  
 الآتي ، ومع مضاف و « فاعل ، مضاف إليه « وفعال ، معطوف على فاعل « فعل ، مبتدأ  
 « في نسب ، جار ومجرور متعلق بقوله أغنى الآتي « أغنى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « فعل ، والجملة من أغنى وفاعله المستتر فيه في محل  
 رفع خبر المبتدأ « عن اليا ، قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بأغنى « فقبل ، الفاء عاطفة ،  
 وقبل : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

(٣) « قد ورد من ذلك قول الخطيبه :

وَعَرَّزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ =

الحَرْفِ غَالِبًا ، كَقَالَ وَبَزَّار ، وَقَدْ يَكُونُ فَعَالًا بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا ، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ) أَيْ : بِذِي ظُلْمٍ .

وقد يستغنى — عن ياء النسب أيضًا — بفعل بمعنى صاحب كذا ، نحو : « رجل طعمٌ وكبسٌ » أَيْ : صَاحِبِ طَعَامٍ وَوَلِبَاسٍ ، وَأُنشِدَ سَيَبَوِيهَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

٣٥٦ — لَسْتُ بِلَيْلِي ، وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أُذِلُّجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ

أَيْ : وَلَكِنِّي نَهَارِيٌّ ، أَيْ عَامِلٌ بِالنَّهَارِ .

\* \* \*

= وقول الآخر :

\* إِلَى عَطَنِ رَحْبِ الْمَبَاةِ أَهْلٍ \*

والشاهد فيه قوله : « أهل » ، فإنه أراد به أنه منسوب إلى الأهل ، وكأنه قال : ذى أهل ، وليس هو بجار على الفعل ؛ لأنه لو جرى على الفعل لقال : « مأهول » ؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعنى مبنى للمجهول .

٣٥٦ — أنشد سيبويه — رحمه الله — هذا البيت ( ج ٢ ص ٩ ) ولم ينسبه إلى أحد ، وكذلك لم ينسبه الأعلام الشنتمرى — رحمه الله ١ — في شرح شواهدہ .

اللغة : « ليلي » ، معناه منسوب إلى الليل ، ويريد به صاحب عمل في الليل « نهر » ، بفتح فكسر — أَيْ : صَاحِبِ عَمَلٍ بِالنَّهَارِ ، وَهَذِهِ الصِّيغَةُ لِوَحْدَى الصَّيْخِ الَّتِي إِذَا بَنَى اسْمًا عَلَيْهَا اسْتَغْنَى عَنْ إِضَافَةِ يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ فِي آخِرِهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى النِّسْبِ « أَدْلَج » ، أُسِيرَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ، وَالْإِدْلَاجُ — عَلَى زِنَةِ الْإِفْتِعَالِ ، بِتَشْدِيدِ الدَّالِ بَعْدَ قَلْبِ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ دَالًا — السَّيْرُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ « أَبْتَكِرُ » ، أَدْرَكَ النَّهَارَ مِنْ أَوَّلِهِ .

المعنى : يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة ، ويذكر أنه إذا أراد أن يغير على قوم لم يأت حيمهم ليلا وهم نائمون ، ولم يسر إليهم خفية كما يسير اللصوص ، ولكنه يذهب إليهم في وضوح النهار ، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله ؛ ليكون رجال الحى موجودين لم يخرجوا لأعمالهم .

الإعراب : « لست » ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « ليلي » ، الباء زائدة ، ليلي : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال =

وَعَبْرٌ مَا أَسْلَفْتَهُ مُفَرَّزًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اِقْتَصِرًا<sup>(١)</sup>  
 أى : ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سبقَ تقريرُهُ فهو من شواذ النسب ، يُحْفَظُ  
 ولا يُقَاسُ عليه ، كقولم في النسب إلى البَصْرَةِ : « بَصْرِي<sup>(٢)</sup> » ، وإلى الدَّهْرِي :  
 « دُهْرِي<sup>(٣)</sup> » ، وإلى مَرْوَةَ « مَرْوَزِي<sup>(٤)</sup> » .

= المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ولكنى ، لكن : حرف استدراك ونصب ، وباء المتكلم  
 اسمه « نهر » ، خبر لكن « لا » ، نافية « أدج » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
 تقديره أنا ، الليل ، منصوب على الظرفية الزمانية بأدج « ولكن » ، حرف استدراك  
 « أبتكر » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « نهر » ، حيث بناه على فعل — بفتح فكسر — وهو يربد النسب ،  
 فكأنه قال : ولكنى نهارى ، كما قال : لست بليلى ، قال سيويه : « وقالوا نهر ، وإنما  
 يريدون نهارى ، ويجعلونه بمنزلة عمل وطعم ، وفيه معنى ذلك » ، ٥١ .

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على  
 السكون فى محل جر « أسلفته » ، أسلف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والهاء مفعوله ،  
 والجملة لا محل لها صلة الموصول « مقررأ » حال من الهاء فى أسلفته « على الذى » جار ومجرور  
 متعلق بقوله : « اقتصر » ، الآتى فى آخر البيت « ينقل » فعل مضارع مبنى للمجهول « منه »  
 جار ومجرور متعلق بـ ينقل ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
 الذى ، والجملة من ينقل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل صلة الذى « اقتصر » فعل ماض مبنى  
 للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الواقع مبتدأ ،  
 والجملة من اقتصر ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) المشهور فى « البصرة » فتح الباء ، وقد ورد فى لفظ النسب إليها « بصرى »  
 بكسر الباء ، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذاً ، وقد ورد فى « البصرة » كسر الباء وضمها  
 أيضاً ، وورد فى لفظ النسب فتح الباء ، فإذا لاحظت ما ورد فى لفظ المنسوب إليه من  
 الفتح أولاً ، ولاحظت ما ورد فى المنسوب من الفتح لم يكن شاذاً ، ولم يرد فى المنسوب ضم  
 الباء مع ثبوته لغة فى المنسوب إليه ، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بصرى بزنة  
 حبلى ، إذا نسب إليه بحذف الألف ؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف  
 الألف ، كما يجوز قلبها واواً ، فيقال « بصروى » .

(٣) الدهرى — بضم الـ ، والقياس فتح الـ — هو الشيخ الفانى .

## الْوَقْفُ

تَنْوِينًا أَثَرَ فَتَحِ اجْمَلِ الْفَاءِ وَقَفًا ، وَتَلَوُ غَيْرِ فَتَحِ اخْذِفًا<sup>(١)</sup>

أى : إذا وَقَفَ على الاسم المنون ، فإن كان التنوين واقفاً بعد فتحة أبلى ألفاً ، ويشمل ذلك ما فتحتهُ للإعراب ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، وما فتحتهُ لغير الإعراب ، كقولك في إبهأ وويها : « إيهأ ، وويها » .

وإن كان التنوين واقفاً بعد ضمة أو كسرة حُذِفَ وَسُكِّنَ ما قبله ، كقولك في : « جَاءَ زَيْدٌ » ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » : « جَاءَ زَيْدٌ » ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » .

\*\*\*

وَأَحْذِفِ لَوْقَفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ<sup>(٢)</sup>

(١) « تنوينا ، مفعول أول لقوله : « اجمل » ، الآتي « إثر » ، ظرف متعلق باجمل : وإثر مضاف وفتح ، مضاف إليه « اجمل » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ألفاً » ، مفعول ثانٍ لاجمل ، ووقفاً ، مفعول لأجله ، أو منصوب بنزع الخافض ، أو حال من فاعل اجمل بتأويل واقف « وتلو » ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « اخذفاً ، الآتي — وتلو مضاف و « غير » ، مضاف إليه ، وغير مضاف و « فتح » ، مضاف إليه « اخذفاً » ، فعل أمر ، مبنى على الفتح لانصالة بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « واحذف » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لوقف » ، في سوى ، جاران ومجروران متعلقان باحذف ، وسوى مضاف و « اضطرار » ، مضاف إليه صلة ، مفعول به لاحذف ، وصلة مضاف و « غير » ، مضاف إليه ، وغير مضاف و « الفتح » ، مضاف إليه « في الإضمار » ، جار ومجرور متعلق بصلة .

وَأَشْبَهَتْ « إِذَا » مُنَوَّنًا نُصِبَ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قَلْبٌ<sup>(١)</sup>  
 إِذَا وَقِفَ عَلَى هَاءِ الضمير : فَإِنْ كَانَتْ مضمومة نحو : « رَأَيْتَهُ » أَوْ مكسورة  
 نحو : « مَرَرْتُ بِهِ » حُذِفَتْ صلتُهَا ، وَوَقِفَ عَلَى الهَاءِ ساكنةً ، إِلَّا فِي الضَّرورة ،  
 وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً نحو : « هِنْدٌ رَأَيْتُهَا » وَقِفَ عَلَى الْألفِ وَلَمْ تَحذف .  
 وَشَبَّهُوا « إِذَا » بِالْمَنْصُوبِ الْمُنونِ ، فَأَبْدَلُوا نونَهَا أَلْفًا فِي الْوَقْفِ .

\* \* \*

وَحَذَفُ يَاءِ الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنوينِ — مَا

لَمْ يُنصَبَ — أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فاعِلِهَا<sup>(٢)</sup>

وغيرُ ذِي التَّنوينِ بِالْعَكْسِ ، وَفِي نَحْوِ مَرٍ لَزُومٍ رَدُّ الْيَاءِ اقْتِنَى<sup>(٣)</sup>

(١) « أشبهت » أشبه : فعل ماض ، والناء للتأنيث « إذا » فاعل أشبه « منونا » مفعول  
 به لاشبه « نصب » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود إلى منون . والجملة من نصب ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب نعت  
 لقوله : « منونا » السابق « فألفا » مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله : « قلب »  
 الآتي — « في الوقف » جار ومجرور متعلق بقلب « نونها » نون : مبتدأ ، ونون مضاف  
 وها : مضاف إليه « قلب » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول  
 الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتدأ ، والجملة من  
 قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف و « يا » قصر للضرورة : مضاف إليه  
 و « يا مضاف و « المنقوص » مضاف إليه « ذى » نعت للمنقوص ، وذى مضاف و « التنوين »  
 مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « ينصب » فعل مضارع مبنى للجهول  
 مجزوم بلم ، والفتحة ملقاة على الباء من الهمزة في قوله أولى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هو « أولى » خبر المبتدأ « من ثبوت » جار ومجرور متعلق بأولى « فاعلها »  
 فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، و « فاعله  
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٣) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ،  
 و « التنوين » مضاف إليه « بالعكس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ =

إِذَا وَقِفَ عَلَى الْمَقْصُودِ الْمُنَوَّنِ ؛ فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا أُبْدِلَ مِنْ تَنْوِينِهِ أَلْفٌ ، نَحْوُ :  
 «رَأَيْتُ قَاضِيًا» ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْصُوبًا فَالْمُخْتَارُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
 مَحذُوفَ الْمَيْنِ أَوْ الْفَاءِ ، كَمَا سَيَأْتِي ؛ فَتَقُولُ : «هَذَا قَاضٍ» ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ» وَيَجُوزُ  
 الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ : ( وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ) .

فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ مَحذُوفَ الْمَيْنِ : كَمُرٍّ — اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ أَرَى — أَوْ الْفَاءِ :  
 كَتَيْفِي — هَلَا — لَمْ يَوْقِفْ إِلَّا بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ : «هَذَا مُرِي» ، وَهَذَا بِنِي ، وَإِلَيْهِ  
 أَشَارَ بِقَوْلِهِ : «وَفِي نَحْوِ مُرٍ لَزُومٌ رَدًّا أَلْيَا أَقْتَنِي» .

فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ غَيْرَ مُنَوَّنٍ ؛ فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا ثَبَتَ يَأْوُهُ سَاكِنَةً ، نَحْوُ :  
 «رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ» ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَجْرُورًا جَازَ إِثْبَاتُ الْيَاءِ وَحَذْفُهَا ، وَالْإِثْبَاتُ  
 أَجْوَدُ ، نَحْوُ : «هَذَا الْقَاضِي» ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي» .

\* \* \*

وغيرها التأييد من محرك سكنه ، أوقف رأيم التحريك<sup>(١)</sup>

== «وفي نحو ، جار ومجرور متعلق بقوله : «داقتني ، الآتي ، ونحو مضاف و «مر ،  
 مضاف إليه «لزوم ، مبتدأ ، ولزوم مضاف و «ردد ، مضاف إليه ، ورد مضاف  
 و «إيا ، قصر للضرورة : مضاف إليه «داقتني ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل  
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لزوم رد الواقع مبتدأ ، والجملة من اذقتني  
 ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) «وغير ، مفعول بفعل محذوف يفسره قوله : «سكنه ، الآتي ، والتقدير : وسكن  
 غيرها التأييد ، وغير مضاف و «ها ، قصر للضرورة : مضاف إليه ، وها مضاف ،  
 و «التأييد ، مضاف إليه «من محرك ، جار ومجرور متعلق بسكنه «سكنه ، سكن : فعل  
 أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أو ، عاطفة «قف ،  
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «رأيم ، حال من فاعل قف ، ورأيم  
 مضاف و «التحرك ، مضاف إليه .

أَوْ أَشْمِ الضَّمَّةُ ، أَوْ قِفْ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً ، إِنْ قَفَا<sup>(١)</sup>  
مُحْرَكًا ، وَحَرَكَاتٍ أَنْقَلًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ نَنْ يُحْظَلًا<sup>(٢)</sup>

إذا أريد الوقف على الاسم المحرك الأخير ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنث ، أو غيرهما .

فإن كان [ آخره ] هاء التأنث وجب الوقف عليها بالسكون ، كقولك في « هذه فاطمة أقبلك » : « هذه فاطمة » .

(١) « أو ، عاطفة « أشم » ، فعل أمر معطوف على « قف » ، في البيت السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمة ، مفعول به لأشم « أو » ، عاطفة « قف » ، فعل أمر معطوف على « أشم » ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مضعفاً ، حال من الضمير المستتر في « قف » ، وفي قوله مضعفاً ضمير مستتر فاعل « ما » ، اسم موصول : مفعول به لقوله : « مضعفاً » ، ليس ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « همزاً » خبر ليس ، والجملة من ليس واسمه وخبره لاجل لها من الإعراب صلة الموصول « أو » ، عاطفة « عليلاً » ، معطوف على قوله : « همزاً » ، « إن » ، شرطية « قفا » ، فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ليس همزاً ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « محركاً » ، مفعول به لقوله : « قفا » ، في البيت السابق « وحركات » ، مفعول به تقدم عامله — وهو قوله : « انقلا ، الآتي — « انقلا » ، فعل أمر مبني على الفتح لانصاه بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألماً لاجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لساكين » ، جار ومجرور متعلق بقوله انقلا « تحريكه » ، مبتدأ ، و« تحريك » مضاف والهاء مضاف إليه « لن » ، حرف نفي ونصب واستقبال « يحظلا » ، فعل مضارع مبني للجھول ، منصوب بـ « لن » ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريكه ، والالف للإطلاق ، والجملة من يحظلا ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لساكين .

وإن كان [ آخِرُهُ ] غير هاء التانيث في الوقف عليه خمسة أوجه : التسكين ،  
والرَّوْم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل .

فالرَّوْم : عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي .

والإشمام : عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ، ولا يكون إلا فيما  
حركته ضمة .

وتسقط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخير همزة خطأ ، ولا معتلاً كفتي ،  
وأن يلي حركة ، كالجمل ؛ فتقول في الوقف عليه : الجمل — بتشديد اللام — فإن كان  
ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف ، كالجمل .

والوقفُ بالنقل عبارة عن : تسكين الحرف الأخير ، ونقل حركته إلى الحرف  
الذي قبله ، وشرطه : أن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، قابلاً للحركة ، نحو : « هذا  
الضربُ ، ورأيت الضربَ ، ومهرت بالضربِ » .

فإن كان ما قبل الآخر محرراً لم يُوقف بالنقل كجفيري .

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة كالألف ، نحو : باب [ وإنسان ] .

\*\*\*

ونقلُ فتحٍ من سِوَى المَهْمُوزِ لآ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ، وَكُوفٍ نَقْلًا<sup>(١)</sup>

(١) ونقل، مبتدأ ، ونقل مضاف وفتح ، مضاف إليه « من سوى ، جار ومجرور متعلق بنقل ، وسوى مضاف و«المهموز» مضاف إليه «لا» نافية «يراه» يرى : فعل مضارع «والهاء مفعول به «بصري» فاعل يرى ، وجملة الفعل المنفي الذي هو يرى وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «وكوف» بمحذوف ياء النسب للضرورة : مبتدأ «نقلا» نقل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كوفي ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الماضي الذي هو نقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .



مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل : سواء كانت الحركة فتحة ، أو ضمة ، أو كسرة ، وسواء كان الأخير مهموزاً ، أو غير مهموز ؛ فتقول عندهم : « هذا الضرب » ، ورأيتُ الضربَ ، ومررتُ بالضربِ » في الوقف على « الضرب » ، و « هذا الردُّ »<sup>(١)</sup> ، ورأيتُ الردَّ ، ومررتُ بالردِّ » في الوقف على « الردِّ » .

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزاً ؛ فيجوز عندهم « رأيت الردَّ » ويمتنع « رأيت [ الضرب ] » .  
ذهب الكوفيين أولى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب .

\* \* \*

وَالنَّقْلُ إِن بَعْدَهُ تَطْيِيرٌ مُّتَمْتِعٌ  
وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ<sup>(٢)</sup>

يعنى أنه متى أَدَّى النقلُ إلى أن تَصِيرَ الكلمة على بناء غير موجود في كلامهم امتنع ذلك ، إلا إن كان الآخرُ همزةً فيجوز ؛ فعلى هذا يمتنع « هذا العلم » ،

(١) الردء — بكسر الراء وسكوب الدال ، وآخره همزة — هو المعين في المهمات ، ومنه قوله تعالى : ( فأرسله معي ردها يصدقني ، إنى أخاف أن يكذبون ) .

(٢) « والنقل ، مبتدأ « إن » شرطية « بعدم » ، فعل مضارع ، مبنى للجهول ، فعل الشرط « نظير » ، نائب فاعل بعدم ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن بعدم نظير فالنقل يمتنع ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « يمتنع » ، خبر المبتدأ « وذاك » ، اسم إشارة مبتدأ « في المهموز » ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يمتنع » ، الآتي « ليس » ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذاك الواقع مبتدأ « يمتنع » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ليس ، والجملة من يمتنع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة .

في الوقف على « العلم » ، لأن فِعْلاً مَقْوُودٌ في كلامهم ، ويجوز « هَذَا الرُّدُّ » ، لأن  
الآخر همزة .

\* \* \*

فِي الْوَقْفِ تَأْتِيهِ الْأَسْمَاءُ هَاجِلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَوَصَلَ<sup>(١)</sup>  
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ ، وَمَا ضَاهِي ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْمَكْسِ اتَّمَى<sup>(٢)</sup>  
إِذَا وَقَفَ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّائِيَةِ ؛ فَإِنْ كَانَ فِعْلاً وَقِفَ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ « هِنْدٌ  
قَامَتْ » ، وَإِنْ كَانَ اسْمًا فَإِنْ كَانَ مَفْرُودًا فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا

(١) « في الوقف ، جار ومجرور متعلق بقوله : « جعل ، الآتي » نا ، قصر للضرورة :  
مبتدأ ، وتا مضاف و « تأنيث ، مضاف إليه ، وتأنيث مضاف و « الاسم ، مضاف إليه  
« ها ، بالقصر ضرورة : مفعول ثان لجعل تقدم عليه « جعل ، فعل ماض مبنى للجهول ،  
ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى  
تاء التأنيث ، والجملة من جعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ « إن ، شرطية « لم ،  
نافية جازمة « يكن ، فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث « بساكن ، جار ومجرور متعلق بقوله : « وصل ، الآتي  
« صح ، فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعل ، والجملة في محل جر صفة لساكن « وصل ،  
فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو . والجملة في  
محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن ومعموليه فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف  
يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « وقل ، فعل ماض « ذا ، اسم إشارة : فاعل قل « في جمع ، جار ومجرور متعلق  
بقل ، وجمع مضاف و « تصحيح ، مضاف إليه « وما ، اسم موصول : معطوف على  
جمع تصحيح « ضاهي ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى  
ما الموصولة . والجملة من ضاهي وفاعله المستتر فيه لاجل لما صلة الموصول « وغير ، مبتدأ ،  
وغير مضاف و « ذين ، مضاف إليه « بالمكس ، جار ومجرور متعلق بقوله اتنى  
« اتنى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الواقع  
مبتدأ ، والجملة من اتنى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

صحيحاً ، أولاً ؛ فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً وُقف عليه بالتاء ، نحو : « بِنْتُ :  
 وأخت » ، وإن كان غير ذلك وُقف عليه بالهاء ، نحو : « فَاطِمَةٌ ، وَخَزْزَرَةٌ ، وَفَتَاهَةٌ » .  
 وإن كان جمعاً أو شبهه وُقف عليه بالتاء ، نحو : « هِنْدَاتٌ ، وَهَيْهَاتٌ » .  
 وَقَلَّ الوقْفُ على الفرد بالتاء ، نحو : « فَاطِمَتٌ » وعلى جمع التصحيح وشبهه  
 بالهاء ، نحو : « هِنْدَاءٌ ، وَهَيْهَاءٌ » .

\* \* \*

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ (١)  
 وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعَمِ أَوْ كَيْعَمِ تَجْزُومًا ؛ فَرَاعِ مَا رَعَوْا (٢)

(١) « وقف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » قصر  
 للضرورة : جار ومجرور متعلق بوقف ، وما مضاف و « السكت » مضاف إليه « على الفعل »  
 جار ومجرور متعلق بوقف « المعلم » صفة للفعل « بحذف » جار ومجرور متعلق بقوله :  
 « المعلم » وحذف مضاف و « آخر » مضاف إليه « كأعط » الكاف جارة لقول محذوف ،  
 أعط : فعل أمر ، مبني على حذف الياء والكسرة في آخره دليل عليها ، والفاعل ضمير  
 مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول به لأعط « سأل » فعل ماض ،  
 والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من سأل  
 وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل  
 نصب مفعول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : كقولك : أعط من سأل .

(٢) « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
 إلى لحاق هاء السكت « حتماً » خبر ليس « في سوى » جار ومجرور متعلق بحتم . وسوى  
 مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « كع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة  
 الموصول « أو » حرف عطف « كيع » مطوف على الجار والمجرور السابق « تجزوماً »  
 حال من المجرور الثاني « فراع » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل  
 عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لراع  
 « رَعَوْا » رعى : فعل ماض ، وواو الجملة فاعله ، والجملة من راع وفاعله لا محل لها صلة  
 الموصول ، والمائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : راع الذي رَعَوْا .

ويجوز الوقف بهاء السكت على كل فعل حُذِفَ آخره : للجزم ، أو الوقف ، كقولك في لم يُعطِ : « لم يُعطِه » وفي أعطِ : « أعطِه » .  
ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حُذِفَ آخره قد بقي على حرفٍ واحدٍ ، أو على حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول كقولك في « ع » و « ق » : « عِهْ ، وقِهْ »  
والثاني كقولك في « لم يع » و « لم يق » : « لمَ يَعِهْ ، ولمَ يَقِهْ »<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَمَا فِي الْأِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلْفَهَا ، وَأَوَّلَهَا أَلْفًا إِنْ تَقِفَ<sup>(٢)</sup>  
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ « اقْتِضَاءُ اقْتَصَى »<sup>(٣)</sup>

(١) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم ، وتبعه عليه الصراح هنا — من أنه يجب لحاق هاء السكت في الوقف على نحو : « لم يع . ولم يف ، — ورد ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى : ( ولم أك ) وقوله سبحانه : ( ومن تق ) والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تخالف العربية ، ولا تأتي على وجه يمتنع عربياً .

(٢) « وما » مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية « في الاستفهام » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما « إن » شرطية « جرت » ، جر : فعل ماضٍ مبني للجهول ، فعل الشرط ، والهاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ما الاستفهامية « حذِفَ » ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، جواب الشرط « ألفها » ، ألب : نائب فاعل لحذف ، وألف مضاف وها : مضاف إليه « وأولها » ، أول : فعل أمر مبني على حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وها : مفعول أول لأول « الهاء » قصر للضرورة : مفعول ثانٍ لأول « إن » شرطية « تقِفَ » ، فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن تقِفَ فأولها الهاء .

(٣) « وليس » ، فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف « حتماً » ، خبر ليس « في سوى » ، جار ومجرور متعلق بقوله « حتماً » ، وسوى مضاف و« ما » اسم موصول : مضاف إليه « انخفضا » =

إذا دخل على « ما » الاستهامية جارٌّ وجب حذف ألفها ، نحو : « عمّ تَسأل ؟ »  
و « يمّ جئت ؟ » و « اقتضاء م اقتضى زيدٌ » وإذا وقف عليها بعد دخول الجار ؛  
فإما أن يكون الجار لها حرفاً ، أو اسماً ؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السكّت ،  
نحو : « عمّه » و « فيّته » وإن كان اسماً وجب إلحاقها ، نحو : « اقتضاء مه »  
و « يحيى مه » .

\* \* \*

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا<sup>(١)</sup>  
وَوَصَلَهَا بِفَسِيرِ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَدِيمٍ شَدَّ ، فِي الْأَدَامِ اسْتَحْسِنًا<sup>(٢)</sup>

= انخفض : فعل ماض ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من انخفض وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « باسم ،  
جار ومجرور متعلق بانخفاض « كقولك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ،  
والتقدير : وذلك كأن كقولك « اقتضاء ، مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته  
إلى اسم الاستهيام الذي له صدر الكلام ، واقتضاء مضاف و دم ، اسم استفهام مضاف  
إليه « اقتضى ، فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل  
نصب مقول القول المحذوف .

(١) « ووصل ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أجز ، الآتي — ووصل  
مضاف و « ذى ، اسم إشارة : مضاف إليه « الهاء ، بدل من اسم الإشارة ، أو عطف  
بيان عليه ، أو نعت له « أجز ، فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت « بكل ، جار ومجرور متعلق بقوله « أجز ، أو بوصل ، وكل مضاف و « ما ، اسم  
موصول : مضاف إليه « حرك ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من حرك ونائب فاعله المستتر فيه  
لا محل لها صلة الموصول « تحريك ، مفعول مطلق صين للتعويض . وتحريك مضاف و « بناء ،  
مضاف إليه « لزما ، لزم : فعل ماض ، والآلف للإطلاق . والفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى بناء ، والجملة في محل جر صفة لبناء .

(٢) « ووصلها ، وصل : مبتدأ ، ووصل مضاف وها : مضاف إليه « بغير ،  
جار ومجرور متعلق بوصل ، وغير مضاف و « تحريك ، مضاف إليه ، وتحريك =

يجوز الوقفُ بهاءِ السَّكْتِ على كل متحرك بحركة بناء ، لازمة ، لا تشبهُ حركة إعراب ، كقولك في « كَيْفَ » : « كَيْفَهُ » ولا يُوقَفُ بها على ما حرَّكتُهُ إعرابِيَّةً ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ » ولا على ما حرَّكتُهُ مُشَبَّهَةً للحركة الإعرابية ، كحركة الفعل الماضي ، ولا على ما حرَّكتُهُ البنائية غيرُ لازمةٍ ، نحو : « قَبْلُ » و « بَعْدُ » والنادى المفرد ، نحو : « يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ » واسم « لا » التي لنفي الجنس ، نحو : « لَا رَجُلَ » وشدَّ وصلها بما حرَّكتُهُ البنائية غيرُ لازمةٍ ، كقولهم في « مِنْ عَلٍ » : « مِنْ عَالِهِ »<sup>(١)</sup> ، واستحسن إلحاقها بما حرَّكتُهُ دائماً لازمة .

\*\*\*

وَرَبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشًا مُنْتَظِمًا<sup>(٢)</sup>

= مضاف ود بنا ، قصر للضرورة : مضاف إليه « أديم » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك بناء ، والجملة من أديم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لتحريك بناء « شد » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ ، والجملة من شد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « في المدام » جار ومجرور متعلق بقوله : « استحسن ، الآتي » استحسن ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه . وهذه الجملة مطروقة على جملة الخبر بعاطف مقدر ، أي : واستحسن في المدام .

(١) وذلك كما في قول الراجز :

يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظَلُّهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُحْضِي مِنْ عَالِهِ

(٢) « وربما » رب : حرف تقييل ، وما : كافة « أعطى » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ولفظه نائب فاعل لأعطى ، وهو المفعول الأول لأعطى ، ولفظه مضاف ودالوصل ، مضاف إليه « ما » اسم موصول : مفعول ثانٍ لأعطى « للوقف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « نثراً » منصوب على نزع الخافض ، أو حال على التأويل بمشتق ، أي : ذا نثر ، أي : واقعاً في نثر « وفشا » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف « منتظماً » حال من فاعل فشا .

قد يُعْطَى الوَصْلُ حُكْمَ الوَقْفِ ، وذلك كثيرٌ في النظم ، قليلٌ في النثر ، ومنه في النثر قوله تعالى : ( لَمْ يَنْسَنَهُ وَانظُرْ ) ومن النظم قوله :

— ٣٥٧ \* مِثْلُ الحَرِيقِ وَاقْفَ القَصْبِ \* .

فَضَفَّ الباءُ وهي موصولة بحرف الإطلاق [ وهو الالف ] .

\*\*\*

٣٥٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، نسب في كتاب سيويه إلى رؤبة بن العجاج ابن رؤبة ، ونسبه أبو حاتم في كتاب الطير إلى أعرابي — ولم يسه — ونسبه الجرمي إلى ربيعة بن صبيح ، وقبل هذا البيت قوله :

\* كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أُسْلِحَ بَا \* .

ويروى أول بيت الشاهد : أو كالحريق — إلخ .

اللغة : وكأنه ، الضمير يعود إلى الجذب الذي خشيه الراجز وتوقفه في أول هذه الكلمة ، وذلك في قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا فِي عَائِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصِبَا  
« السلحبا ، أى : امتد وانطح ، ويريد بذلك أنه يملا البطاح ، وبمعنى الأودية والحريق ، أراد به النار » القصبا ، هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .

الإعراب : « مثل ، بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق ، مضاف إليه » واقف ، فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق « القصبا » مفعول به لواقف .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث ضعف الباء مع كونها موصولة بألف الإطلاق .

## الإمالة

الألف المُبدَل من « يا » في طَرَفٍ ، أَمِلَ ، كَذَا أَوَاقِعُ مِنْهُ أَيْ خَلَفَ (١)  
 دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُدُودٍ ، وَلِأَنَّ تَلِيَهُ هَا التَّأْنِيثُ مَا أَلْهَى عَدِمًا (٢)  
 الإمالة : عبارة عن أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء (٣) .

(١) « الألف » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله « أمل » ، الآتي — « المبدل » نعت للألف « من يا » جار ومجرور متعلق بالمبدل « في طرف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لياء « أمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وكذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الأواقع » مبتدأ مؤخر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله الأواقع « الياء » قصر للضرورة : فاعل للأواقع « خلف » حال من الياء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(٢) « دون » ظرف متعلق بخلف أو بالأواقع في البيت السابق ، ودون مضاف و « مزيد » مضاف إليه « أو » عاطفة « شدوذ » معطوف على مزيد « ولما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « تليه » تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « ها » قصر للضرورة : فاعل تلى ، وها مضاف و « التأنيث » مضاف إليه . والجملة من الفعل الذي هو تلى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام « ما » اسم وصول : مبتدأ مؤخر « الها » قصر للضرورة : مفعول مقدم على عامله — وهو قوله عدم الآتي — « عدما » عدم : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

(٣) الغرض من الإمالة أحد أمرين ؛ أولهما : تناسب الأصوات وتقاربها . وبيان ذلك أن النطق بالياء والكسرة مستقل منحدراً ، والنطق بالفتحة والألف مستعمل متصل ، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدار والتسفل ، وثانيتها : التنبيه على أصل أو غيره .

وحكم الإمالة الجواز ؛ فهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز ، والألياب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز ، لا للوجوب .  
 والإمالة لغة نيم ومن جاورهم ، والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً .



وتُمالُ الألف إذا كانت طرفاً : بدلا من ياء ، أو صائرةً إلى الياء ، دون زيادة أو شذوذ ؛ فالأول كآلف « رَمَى ، وَمَرَمَى » والثاني كآلف « مَلَّهَى » فإنها تصير ياء في التثنية نحو : « مَلَّهَيَانِ » .

واحترز بقوله : « دون مزيد أو شذوذ » مما يصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير ، نحو : « قُفِيَّ » أو في لُغة شاذة ، كقول هُدَيْلٍ في « قَفَا » إذا أضيف إلى ياء المتكلم « قَفِيَّ » .

وأشار بقوله : « ولما تليه ها التانيث ما الها عَدِمَا » إلى أن الألف التي وُجِدَ فيها سببُ الإمالة تُمال ، وإن وليتها هاء التانيث كفتاة .

\*\*\*

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُوَلُّ إِلَى فِلْتُ ، كَمَا ضَى خَفٌ وَدِنٌ<sup>(١)</sup>

أى : كما تُمالُ الألف المتطرقة كما سبق تُمالُ الألف الواقعة بدلا من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِلْتُ [ بكسر الفاء ] : سواء كانت العين واواً كخاف ، أو ياء كباع وكدان ؛ فيجوز إمالتها كقولك : « خِفْتُ » ، و« دِنْتُ » ، [ وبعثُ ] .

(١) « وهكذا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بدل ، مبتدأ مؤخر وبدل مضاف و « عين ، مضاف إليه ، وعين مضاف و « الفعل ، مضاف إليه ، إن ، شرطية « يؤول ، فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « إلى فلت ، جار ومجرور متعلق بقوله : يؤول « كاضى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كأن كاضى ، وماضى مضاف و « خف ، قصد لفظه : مضاف إليه « ودن ، محطوف على خف ، وقد قصد لفظه أيضاً .

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن قُلْتُ — بضم الفاء — امتنعت  
الإمالة ، نحو : « قَالَ ، وَجَالَ » فلا تُمَلِّهَا ، كقولك : قُلْتُ ، وَجُلْتُ .

\*\*\*

كَذَلِكَ تَأْتِي الْيَاءُ ، وَالْفَصْلُ اغْتَفِرُ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كـ «جَبَّيْهَا أَدِر»<sup>(١)</sup>  
كذلك تَمَلُّ الألفُ الواقعة بعد الياء : متصلةً بها نحو بَيَان ، أو منفصلةً  
بحرفٍ نحو : يَسَار ، أو بحرفين أحدهما هاءٌ نحو : أَدِرْ جَبَّيْهَا ؛ فإن لم يكن أحدهما  
هاءً امتنعت الإمالة ؛ لبعدهم الألف عن الياء ، نحو : يَبِينْنَا ، والله أعلم .

\*\*\*

كَذَلِكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ ، أَوْ بَلِي تَأْتِي كَسْرٌ أَوْ سُكُونٌ قَدْ وُلِيَ<sup>(٢)</sup>

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تأتي» متبدا مؤخر ، وتالي  
مضاف و «الياء» مضاف إليه «والفصل» مبتدأ «اغتنفر» فعل ماضٍ مبني للجهول ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل ، والجملة من اغتنفر وتائب فاعله  
المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «بحرف» جار ومجرور متعلق بالفصل «أو» عاطفة  
«مع» معطوف على محذوف ، وتقدير الكلام : بحرف واحد أو مع ... إلخ . ومع  
مضاف و «ها» قصر للضرورة : مضاف إليه «كجيبها» الكاف جارة لقول محذوف ،  
جيب : مفعول مقدم لأدر . وجيب مضاف و «ها» مضاف إليه «أدر» فعل أمر . وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول :  
مبتدأ مؤخر «يليه» بلي : فعل مضارع . و«ها» مفعول به «كسر» فاعل بلي . والجملة من بلي  
وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة «أو» عاطفة «بلي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تأتي» مفعول به ليلي ، وتالي مضاف و «كسر»  
مضاف إليه . والجملة من بلي وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها معطوفة على جملة الصلة  
«أو» عاطفة «سكون» معطوف على كسر «قد» حرف تحقيق «ولي» فعل ماضٍ ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون ، والجملة في محل جر صفة لسكون .

كسراً ، وَفَصَلُّ إِلَيْهَا كَلَامًا فَصَلِّ بِمَدِّ « فِدْرَاهِمًاكَ » مَنْ يُعْمَلُهُ لَمْ يُصَدِّ (١)  
 أى : كذلك تُمَالُ الألف إذا وليتها كسرةً ، نحو : عالمٌ ، أو وقعت بعد حرف  
 يلى كسرةً ، نحو : كتابٌ ، أو بعد حرفين وليا كسرةً أو لهما ساكن ، نحو : شمالٌ ،  
 أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء ، نحو : يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا .

وكذلك يُمَالُ مَا فَصَلَ فِيهِ الْهَاءُ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ الَّذِينَ وَقَمَا بَعْدَ الْكَسْرَةِ أَوْ لَهَا  
 سَاكِنٌ ، نَحْوُ : « هَذَا نِ دِرَاهِمًاكَ » وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\*\*\*

وَحَرْفُ الْأِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مُظْهِرًا

مِنْ كَسْرِ أَوْيَا ، وَكَذَا تَكْفُ رَا (٢)

(١) « كسراً ، مفعول به لقوله « ولي » ، فى آخر البيت السابق « وفصل ، مبتدأ ،  
 وفصل مضاف و « الها ، قصر للضرورة : مضاف إليه « كلا فصل ، جار ومجرور متعلق  
 بقوله « بعد ، الآتى « بعد » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود إلى فصل الهاء الواقع مبتدأ ، والجملة من بعد ونائب فاعله المستتر فيه فى محل  
 رفع خبر المبتدأ « فدرهماك » الغاء للتفريع ، ودرهما : مبتدأ أول ، ودرهما مضاف والكاف  
 مضاف إليه « من » اسم شرط : مبتدأ ثان « يمله » يمل : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله  
 ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، والهاء مفعول به ليل « لم » نافية  
 جازمة « يصد » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة  
 فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو  
 هو اسم الشرط ، وجملة المبتدأ الذى هو اسم الشرط وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول  
 الذى هو قوله درهماك .

(٢) « وحرف ، مبتدأ ، وحرف مضاف والاستعلاء مضاف إليه « يكف » فعل مضارع ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف الاستعلاء ، والجملة من يكف  
 وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « مظهرأ » مفعول به ليكف =

إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلًا أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ (١)  
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ أَوْ الْكَسْرُ كَالْمَطْوِاعِ مِرْ (٢)

حروف الاستعلاء سبعة ، وهي : الخاء ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ،  
والعين ، والقاف ، وكل واحد منهما يمتنع الإمالة ، إذا كان سببها كسرة ظاهرة ،  
أو ياء موجودة ، ووقع بعد الألف متصلاً بها ، كسَاخِطٍ وَحَاصِلٍ ، أو منفصلاً بحرف  
كناْفِخٍ وَنَاعِقٍ ، أو حرفين كَمُنَاشِيطٍ وَمَوَائِقٍ .

= « من كسر ، بيان لقوله مظهراً ، أو متعلق به ، أو متعلق بيكف « أو ، عاطفة « يا ،  
قصر للضرورة : معطوف على كسر « وكذا ، جار ومجرور متعلق بتكف الآتي « تكف ،  
فعل مضارع « وا ، قصر للضرورة : فاعل تكف .

(١) « إن ، شرطية « كان ، فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « ما ، اسم موصول : اسم  
كان ، وجملة « يكف ، وفاعله المستتر فيه صلته « بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال من اسم  
كان « متصل ، خبر كان ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « أو ، عاطفة « بعد ، معطوف  
على بعد الأول ، وبعده مضاف و « حرف ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « بحرفين ،  
جار ومجرور متعلق بقوله : « فصل ، الآتي « فصل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب  
الفاعل ضمير مستتر فيه .

(٢) « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله ، أي : يقال كذا  
« إذا ، ظرف مضاف إلى جملة « قدم ، الآتي ، وهو خال من معنى الشرط ، ومتعلقه  
هو متعلق الجار قبله « قدم ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المانع « ما ، مصدرية ظرفية « لم ، نافية جازمة  
« ينكسر ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى المانع « أو ، عاطفة « يسكن ، فعل مضارع معطوف على ينكسر « أثر ، ظرف  
متعلق بقوله يسكن ، وأثر مضاف و « الكسر ، مضاف إليه « كالمطواع ، الكاف جارة  
لقول محذوف ، المطواع : مفعول تقدم على عامله ، وهو قوله من الآتي « مر ، فعل أمر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومر — بكسر الميم — أمر من ماره  
يمره ، أي أطعمه ، والميرة : الطعام .

وحكم حرف الاستعلاء في مَنع الإمالة يُعطى للراء التي هي غير مكسورة — وهي المضمومة ، نحو : هذا عِدَارٌ ، والمفتوحة ، نحو : هذان عِدَارَانِ — بخلاف المكسورة على ما سيأتي ، إن شاء الله تعالى .

وأشار بقوله : « كذا إذا قُدِّمَ — البيت » إلى أن حرف الاستعلاء المتقدم يَكْفُ سَبَبَ الإمالة ، ما لم يكن مكسوراً ، أو ساكناً إثر كسرة ؛ فلا يُمَالُ نحو : صَالِح ، وظَالِم ، وقَاتِل ، ويُمَالُ نحو : طِلَاب ، وغِلَاب ، وإِصْلَاح .

\*\*\*

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأْيٌ يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَأْيٍ كَفَارِيماً لَا أَجْفُو<sup>(١)</sup>

يعنى أنه إذا اجتمع حرفُ الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة ، مع المكسورة غلبتْها المكسورةُ وأميلتْ الألفُ لأجلها ؛ فيمالُ نحو : « على أَبْصَارِهِمْ ، ودار القرار » .

وَفَهِمَ مِنْهُ جَوَازُ إمَالَةِ نحو : « حَارِكٌ » ؛ لأنه إذا كانت الألفُ تُمَالُ لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة — وهو حرفُ الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة — فيمَالَتْهَا مع عدم المقتضى لتركها أُوْلَى وأَحْرَى .

\*\*\*

(١) « وكف ، مبتدأ ، وكف مضاف ود مستعمل ، مضاف إليه « ورا ، قصر للضرورة : معطوف على مستعمل « ينكف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كف مستعمل ، والجملة من ينكف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ بكسر ، جار ومجرور متعلق بقوله : ينكف ، وكسر مضاف و « را ، مضاف إليه « كفارما ، الكاف جارة لقول محذوف ، غارما : مفعول مقدم لقوله أجفو الآتي « لا ، نافية « أجفو ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أما .

وَلَا تُنِيلُ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ<sup>(١)</sup>

إذا انفصل سببُ الإمالة لم يُؤثر ، بخلاف سببِ المنع ؛ فإنه قد يؤثر منفصلاً ؛  
فلا يُمالُ « أتى قاسمٌ » بخلاف « أتى أحدٌ » .

\*\*\*

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا

دَاعٍ سِوَاهُ ، كَعِمَادًا ، وَتَلَا<sup>(٢)</sup>

قد تُمالُ الألفُ الخاليةُ من سببِ الإمالة ؛ لمناسبة ألفِ قبلها ؛ مشتملةٌ على سببِ  
الإمالة ؛ كإمالة الألفِ الثانية من نحو : « عِمَادًا » لمناسبة الألفِ المالة قبلها ؛ وكإمالة  
ألفِ « تَلَا » كذلك .

\*\*\*

(١) « ولا ، ناهية ، تمل ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت « لسبب ، جار ومجرور متعلق بتمل ، لم « نافية جازمة » يتصل ، فعل  
مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبب ، والجملة من  
يتصل المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر صفة لسبب « والكف ، مبتدأ ، قد ، حرف  
تقليل « يوجه ، يوجب : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليوجب « ما ، اسم موصول : فاعل  
يوجب ، والجملة من يوجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ينفصل ، فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من ينفصل ، فاعله المستتر  
فيه لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول .

(٢) « قد ، حرف تحقيق « أمالوا ، فعل وفاعل « لتناسب ، بلا داع ، جاران  
ومجروران يتعلقان بقوله أمالوا « سواه ، سوى : نعت لداع ، وسوى مضاف والهاء  
مضاف إليه « كعمادا ، الكاف جارة أقول محذوف ، عمادا : مقول لذلك القول المحذوف  
على إرادة لفظه « وتلا ، قصد لفظه : معطوف على قوله عمادا .

وَلَا تُعِلُّ مَا لَمْ يَسْلُ تَمَكَّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ «هَا» وَغَيْرِ «نَا» (١)

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة ؛ فلا يُمالُ غيرُ المتكمن إلا سماعاً ،  
إلا «ها» و «نا» فإنهما يُمالآن قياساً مُطَرِّداً ، نحو : « يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا »  
و «مَرَّ بِنَا» (٢) .

\*\*\*

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ

أَمِلْ ، كـ «لِلْأَنْتَرِ مِيلٌ تُكْفَى الْكَلْفُ» (٣)

(١) لا ، نافية ، تمل ، فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ما ، اسم موصول : مفعول به لتل ، لم ، نافية جازمة ، ينل ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة هو فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «تمكنا» مفعول به لينل ، دون ، ظرف متعلق بتمل ، ودون مضاف ، و «سماع» مضاف إليه ، «غير» منصوب على الحال ، وقيل : منصوب على الاستثناء ، وغير مضاف و «ها» مضاف إليه ، وقد أراد لفظ ضمير المؤنثة الغائبة ، وغير ، معطوف على غير السابق ، وغير مضاف ، و «نا» ضمير المنكلم العظيم نفسه أو مع غيره : مضاف إليه ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(٢) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة «ذا» ، الإشارية ، و «متى» ، و «أنى» ، و «ها» ، و «نا» ، وأمالوا من الحروف «بلى» ، و «يا» ، في النداء ، و «لا» ، الجوابية وفي نحو قولهم «افعل هذا إمالة» ، قال قسرب : ولا يمال غير ذلك من الحروف ؛ إلا أن يسمى بحرف ويوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة ، فلو سميت إنساناً بجحى أملتها ، لأن ألفها تصير ياء في الثانية لكونها رابعة ، وإذا سميت يالى لم تمل ؛ لأن ألفها تصير واواً في الثانية ، لكون ذى الواو في الثلاثى أكثر من ذى الياء .

(٣) «والفتح» مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : «أمل» ، الآتى — «قبل» ، ظرف متعلق بأمل ، وقبل مضاف و «كسر» مضاف إليه ، و «كسر مضاف و «راء» مضاف إليه «في طرف» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء «أمل» ، فعل أمر ، =

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ «هَا» التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ (١)

أى : تُمَالُ الفتحه قبل الراء المكسورة : وَصلاً ، وَوَقفاً ، نحو : « بَشْرَرٍ »

و « لِّلأَيْسَرِ مِنْ » .

وكذلك يُمَالُ ما وليه هاء التأنيث من [ نحو ] « قِيَمَةٌ ، وَنِعْمَةٌ » .

\*\*\*

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والكاف جارة لقول محذوف  
للأيسر : جار ومجرور متعلق بقوله « مل ، الآتي » مل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره أنت ، تكف ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم في جواب الأمر ،  
ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والكاف ،  
مفعول ثانٍ لتكف .

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذي » اسم موصول : مبتدأ  
مؤخر « تليه » تلى : فعل مضارع ، والهاء مفعول به « ها » قصر للضرورة : فاعل تلى ،  
وهاء مضاف و « التأنيث » مضاف إليه ، والجملة من الفعل الذى هو تلى وفاعله ومفعوله  
لا محل لها صلة الموصول « فى وقف » جار ومجرور متعلق بتليه « إذا » ظرف تضمن معنى  
الشرط « ما » زائفة « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى الذى تليه ها التأنيث « غير » خبر كان ، وغير مضاف و « ألف » مضاف إليه .

\*\*\*



## التَّصْرِيفُ

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنْ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَّصْرِيفِ حَرِيٍّ<sup>(١)</sup>

التصريف عبارة عن : علم يُبَيِّنُ فيه عن أحكامِ بِنْيَةِ الكلمة العربية ،  
وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك .

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتكفئة والأفعال<sup>(٢)</sup> ؛ فأما الحروف وشبهها فلا تعلقُ لعم  
التصريف بها .

\* \* \*

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يَرَى قَابِلَ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرِ<sup>(٣)</sup>

(١) « حرف ، مبتدأ ، وشبهه ، الواو عاطفة ، وشبه : معطوف على حرف ، وشبه  
مضاف والماء مضاف إليه « من الصرف ، جار ومجرور متعلق بقوله برى الآتى « برى ،  
خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وزنة فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد « وما ، اسم موصول  
مبتدأ « سواهما ، سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف والضمير  
مضاف إليه « بتصريف ، جار ومجرور متعلق بقوله حرى الآتى « حرى ، خبر المبتدأ .

(٢) المراد بالأفعال هنا المتصرفة ، لا مطلقاً ، والتصريف أصل في الأفعال لكثرة  
تغيرها وظهور الاشتقاق فيها ، بخلاف الأسماء .

(٣) « وليس ، فعل ماض ناقص « أدنى ، اسم ليس ، وخبرها جملة يرى ومعمولاته  
« من ثلاثي ، جار ومجرور متعلق بأدنى « يرى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب  
الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أدنى ، والجملة  
من يرى ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس كما قلنا « قابل ، مفعول ثان ليرى ،  
وقابل مضاف و « تصريف ، مضاف إليه « سوى ، أداة استثناء ، وسوى مضاف و « وما ،  
نكرة موصوفة أو اسم موصول : مضاف إليه « غير ، غير : فعل ماض مبنى للجهول ، =

يعنى أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين ، إلا إن كان محذوفاً منه ، فأقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ، ثم قد يعرض لبعضها نقص كـ « سِيدِ » و « قُلْ » و « مٌ اللهُ » و « قِ زَيْدًا » .

\*\*\*

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدًا وَإِنْ يُرَدُّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا (١)  
الاسمُ قسمان : مزيدٌ فيه ، ومجردٌ عن الزيادة .

فلزيد فيه هو : ما بعضُ حروفه ساقطةٌ وضماً ، وأكثرُ ما يبلغ الاسمُ بالزيادة سبعة أحرف ، نحو : آخرِ نَجَامٍ ، وأشهبِ باب .

والجرد عن الزيادة هو : ما بعضُ حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع ، وهو : إما ثلاثي كقفلس ، أو رباعي ككمفري ، وإما خماسي — وهو غابته — كسفرجل .

\*\*\*

= والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصوفة أو الموصولة ، والجملة من الفعل المبني للجھول — وهو غير — ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، أو في محل جر صفة لما المنكرة .

(١) « ومتهى ، مبتداً ، ومتهى مضاف وداسم ، مضاف إليه خمس ، خبر المبتداً وإن ، شرطية « تجرداً ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والألف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تجرد الاسم عن الزيادة فتتى ما يكون عليه خمس « وإن ، شرطية « يزد ، فعل مضارع مبني للجھول ، فعل الشرط « فيه ، جار ومجرور متعلق بيزد « فاء ، الفاء واقعة في جواب الشرط . ما : نافية « سبعم ، مفعول به تقدم على عامله وهو قوله عدا — بمعنى زاد — الآتي « عدا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط .

وَعَبْرَ آخِرِ الثَّلَاثِي أُنْفِخَ وَضُمَّ وَأَكْسِرُ، وَزِدْ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعْمُ (١)

العبرة في وَزْنِ الكلمة بما عدا الحرف الأخير منها ، وحينئذ فالاسم الثلاثي : إما أن يكون مضموم الأول أو مكسور أو مفتوحه ، وعلى كل من هذه التقادير : إما أن يكون مضموم الثاني أو مكسور أو مفتوحه ، أو ساكنه ، فيخرج من هذا اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثه في أربعة ، وذلك نحو : قُفْل ، وَعَنْقُ ، وَدُثْل ، وَصُرْد ، ونحو : عِلْم ، وَحَبْك ، وَإِبِل ، وَعَنْبٍ ، ونحو : فُلْس ، وَفَرَس ، وَعَصْدٍ ، وَكَيْدٍ .

\* \* \*

وَفِعْلٌ أَهْمَلٌ ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ يَفْعَلُ (٢)

(١) د وغير ، مفعول تقدم على عامله — وهو قوله افتح الآتي — وغير مضاف ود آخر ، مضاف إليه ، وآخر مضاف ود الثلاثي ، مضاف إليه ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د وضم . واكسر ، كل منهما فعل أمر معطوف على افتح د وزد ، فعل أمر . وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل د تسكين ، مفعول به لزد . وتسكين مضاف وثاني من د ثانيه ، مضاف إليه ، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه د تعم ، فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله زد رفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) د وفعل ، مبتدأ ، أهمل ، فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أهمل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، والعكس ، مبتدأ ، يقل ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة من يقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ د لقصد ، جار والمجرور متعلق بقيل ، وقصد مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله د تخصيص ، مفعول به للمصدر — وهو قصد — وتخصيص مضاف ود فعل ، مضاف إليه د بفعل ، جار ومجرور متعلق بتخصيص .

يعنى أن من الأبنية الاتى عشر بناء من أحدهما مهمل والآخر قليل .

فالأول : ما كان على وزن فَعَلٍ — بكسر الأول ، وضم الثانى — وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حَبِكَ<sup>(١)</sup> .

والثانى : ما كان على وزن فَعِلٍ — بضم الأول ، وكسر الثانى — كدَثِيلٍ ، وإنما قلنا ذلك فى الأسماء لأنهم قَصَدُوا وتخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يُسَمَّ فاعله كضَرْبٍ وَقِتْلٍ .

\* \* \*

وَأَفْتَحَ وَضَمَّ وَاكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ ، وَزَدَ نَحْوَ ضَمِينٍ<sup>(٢)</sup>  
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ زُودَ فِيهِ فَمَا سِتَا عَدَا<sup>(٣)</sup>  
الفعل ينقسم إلى مجرد ، و [ إلى ] مزيد فيه ، كما انقسم الاسم إلى ذلك ،

(١) فأما من ثبت عنده نحو حَبِكَ فيكون البناءان عنده قليلين ، وليس أحدهما مهملا ، والآخر قليلا .

(٢) « وافتح ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وضم ، واكسر ، كذلك ، الثانى ، تنازعه الأفعال الثلاثة ، وكل منها يطلبه مفعولا به « من فعل ، جار ومجرور منعلق بمحذوف حال من الثانى « ثلاثى » تمت لفعل « وزد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نحو ، مفعول به لزد ، ونحو مضاف و « ضم ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « ومنتاه ، منتهى : مبتدأ ، ومنتهى مضاف والهاء مضاف إليه « أربع ، خبر المبتدأ « إن ، شرطية « جرذا ، مجرد : فعل ماض مبني للجهول فعل الشرط ، والالف للاطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن ، الواو حرف عطف ، إن : شرطية « يزد ، فعل مضارع مبني للجهول ، فعل الشرط « فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله يزد « فإ ، الفاء واقعة فى جواب الشرط . وما : نافية « ستا ، مفعول به تقدم على عامله ، وهو قوله هذا الآتى « عدا ، فعل ماض — ومعناه جاوز — وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو ، والجملة من عدا المنقيا بما وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل جزم جواب الشرط .

وأكثر ما يكون عليه الجردُ أربعة أحرفٍ ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة .

وللثلاثي الجرد أربعة أوزانٍ : ثلاثة لفعل الفاعل ، وواحد لفعل المفعول .  
فالتى لفعل الفاعل قَعَلَ - بفتح العين - كضَرَبَ ، وَقَعَلَ - بكسرها -  
كشَرِبَ ، وَقَعَلَ - يضمها - كَشَرَفَ .  
والذى لفعل المفعول قِيلَ - بضم الفاء ، وكسر العين - كضَمِنَ .

ولا تكون الفاء في المبنى للفاعل إلا مفتوحة ، ولهذا قال المصنف « وافتح وضم واكسر الثاني » فجعل الثاني مُثَلَّثًا ، وسَكَتَ عن الأول ؛ فلم أنه يكون على حالة واحدة ، وتلك الحالة هي الفتح .

[ وللرابعي\* الجرد ثلاثة أوزانٍ : واحد لفعل الفاعل ، كدَخَرَجَ ، وواحد لفعل المفعول كدُخِرَجَ ، وواحد لفعل الأمر قد خَرَجَ ]<sup>(١)</sup> .

وأما المزيد فيه ؛ فإن كان ثلاثياً صار بالزيادة على أربعة أحرف : كضَارَبَ ، أو على خمسة : كَانْطَلَقَ ، أو على ستة : كَأَسْتَضَرَجَ ، وإن كان رباعياً صار بالزيادة على خمسة : كَقَدَّخَرَجَ ، أو على ستة : كَأَخْرَجْنَجْمَ .

\*\*\*

(١) الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد ، وهو وزن الماضي المبني للعلوم ، فأما وزن الأمر ووزن الماضي المبني للجهول ففرعان عنه .  
فإن قلت : فلماذا ذكر الفاعل هنا وزن الأمر ، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض للأوزان الثلاثي الجرد ؟ فهو لم يسلك طريقاً واحداً في الموضعين ، ولو أنه سلك طريقاً واحداً لترك هنا وزن الأمر أو لذكره هناك .

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضي ، فعدده منه ، أما في الثلاثي فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيداً فيه همزة الوصل في أوله ، فلم يعدده هناك ؛ لأنه كان بصدد تعداد الجرد من الأوزان ، وهذه حجة واهية لا تنهض شيئاً لما ذكرنا من أنه لم يسلك طريقاً واحداً .

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعَلَلٌ وَفِعْلٌ وَفِعْلٌ وَفِعْلٌ (١)  
 وَمَعَ فِعْلٍ فُعْلَلٌ ، وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعَلَلٌ حَوَى فَعْلَلًا (٢)  
 كَذَا فَعَلَلٌ وَفِعْلٌ ، وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى (٣)

الاسم الرباعي المجرد له ستة أوزان :

الأول : فَعَلَلٌ — بفتح أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : جَعْفَرٌ (٤) .

(١) « لاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مجرد » نعت لاسم « رباع » .  
 حذفته منه ياء النسبة للضرورة : نعت ثان لاسم « فعلل » مبتدأ مؤخر « وفعلل » ، وفعلل ،  
 وفعلل ، معطوفات على المبتدأ .

(٢) « ومع » ظرف متعلق بمحذوف حال ، ما قبله ، ومع مضاف و « فعل » مضاف  
 إليه « فعلل » معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت « إن » شرطية « علا » فعل ماض ،  
 فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، ومعنى علا زاد  
 « فمع » الفاء واقعة في جواب الشرط ، مع : ظرف متعلق بمحذوف حال من فعل الآتي ،  
 ومع مضاف و « فعلل » مضاف إليه « حوى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه  
 جوازا تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً « فعمللا » مفعول به لحوى ، والجملة من حوى وفاعله  
 المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخلة على الفعل الماضي .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعلل » مبتدأ مؤخر ،  
 و « فعلل » معطوف عليه « وما » اسم موصول : مبتدأ « غير » فعل ماض ، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من غير وفاعله المستتر فيه  
 لا محل لها صلة الموصول « للزيد » جار ومجرور متعلق بقوله « انتمى » الآتي « أو » عاطفة  
 « النقص » معطوف ، على « الزيد » انتمى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة  
 من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٤) الجعفر في الأصل : النهر ، وقيل : النهر الملائن خاصة ، وأنشد ابن جني :

إِلَى بَلَدٍ لَابَقٍ فِيهِ وَلَا أَدَى وَلَا تَبْعِيَّاتٍ يُفَجِّرُنَّ جَعْفَرًا

- الثانى : فَعِلَّ — بكسر أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : زَبْرَج<sup>(١)</sup> .  
 الثالث : فَعَلَّ — بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثة — نحو :  
 دِرْزَم [ وَهَجْرَع ]<sup>(٢)</sup> .  
 الرابع : فُعِلَّ — بضم أوله وثالثه ، وسكون ثانيه — نحو : بُرْمُن<sup>(٣)</sup> .  
 الخامس : فَعَلَّ — بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثة — نحو : هَزَبْر<sup>(٤)</sup> .  
 السادس : فَعَلَّ — بضم أوله ، وفتح ثالثة ، وسكون ثانيه — نحو :  
 جُخْدَب<sup>(٥)</sup> .

- وأشار بقوله : « فَإِنْ عَلَا — إلخ » إلى أبنية الخماسى ، وهى أربعة :  
 الأول : فَعَلَّ — بفتح أوله وثانيه ، وسكون ثالثة ، وفتح رابعه —  
 و : سَفَرَجَل .  
 الثانى : فَعَلَّ — بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثة ، وكسر رابعه —  
 نحو : جَحْمَرِش<sup>(٦)</sup> .  
 الثالث : فُعِلَّ — بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثة ، وكسر رابعه —  
 نحو : قُدْعَمَل<sup>(٧)</sup> .

- (١) الزبرج : السحاب الرقيق ، أو السحاب الأحمر ، وهو أيضاً الذهب .  
 (٢) الهجرع : الطويل المشقوق ، أو الطويل الأعرج ، وفيه لغة بوزن جعفر .  
 (٣) البرمن — بناء مثلثة — واحد براثن الأسد ، وهى غزاله .  
 (٤) الهزبر : الأسد .  
 (٥) الجخدب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، أو هو ذكر الجراد .  
 (٦) الجحمرش ، من النساء : الثقبلة السمجة ، أو هى العجوز الكبيرة ، والجحموش  
 من الإبل : الكبيرة السن ، وتجمع على جحامر . وتصغر على جحيمر ، بمحذف الشين ؛  
 لأنها تخلف بالصيغة .  
 (٧) القدعمل ، من الإبل : الضخم ، ومن النساء : القصيرة .

الرابع : فَمَلَّلَ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وسكون رابعه -  
نحو : قَرَطَعِبٍ <sup>(١)</sup> .

وأشار بقوله : « وما غَايَرَ - إلخ » إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف  
ما ذكر ، فهو إما ناقصٌ ، وإما مزِيدٌ فيه ؛ فالأول كَيْدٍ وَدَمٍ ، والثاني  
كاستِخْرَاجٍ وَاقْتِدَارٍ

\*\*\*

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ ، مِثْلُ نَا أَحْتَذِي <sup>(٢)</sup>

الحرفُ الذي يلزم تصاريفَ الكلمةِ هو الحرفُ الأصليُّ ، والذي يسقط في بعض  
تصاريف الكلمة هو الزائد ، نحو : ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ .

\*\*\*

بِضْمِنٍ فَمَلَّ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزْنٍ ، وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى <sup>(٣)</sup>

(١) القرطعة : الحرفة البالية ، وليس له قرطعة : أي ليس له شيء .

(٢) « والحرف ، مبتدأ ، وإن ، شرطية ، يلزم ، فعل مضارع ، فعل الشرط ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ ، وفاعل ، الفاء  
واقعة في جواب الشرط ، أصل : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو أصل . والجملة  
من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر  
المبتدأ ، والذي ، اسم موصول مبتدأ ، لا ، نافية ، يلزم ، فعل مضارع ، وفيه ضمير  
مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي لا يلزم الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة من يلزم وفاعله  
المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جملة « الزائد ، خبر المبتدأ ، مثل ، خبر مبتدأ محذوف ،  
والتقدير : وذلك مثل ، ومثل مضاف و « تا ، قصر للضرورة : مضاف إليه ، و « تا مضاف  
و « احتذى ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « بضمين ، جار ومجرور متعلق بقوله « قابل ، الآتي ، وضمين مضاف .  
و « فعل ، مضاف إليه « قابل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت  
« الأصول ، مفعول به لقابل « في وزن ، جار ومجرور متعلق بقابل « وزائد ، مبتدأ =



وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أُصْلٌ بَقِيَ كَرَاهِ جَمْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ (١)  
 إذا أريد وزنُ الكلمةِ قبلت أصولها بالفاء والعين واللام ؛ فيقابل أولها  
 بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللام ، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ غيرٌ  
 عنه باللام .

فإن قيل : ما وزن ضَرَبَ ؟ فقل : فَعَلَ ، وما وزن زَيْدٍ ؟ فقل : فَعَلَ ، وما وزن  
 جَمْفَرٍ ؟ فقل : فَعَمَلٌ ، وما وزن فُسْتُقٍ ؟ فقل : فُعْمَلٌ ، وتُكْرَرُ اللام على  
 حسب الأصول .

وإن كان في الكلمة زائدٌ غيرٌ عنه بلفظه ؛ فإذا قيل : ما وزن ضَارِبٍ ؟  
 فقل : فَاعِلٌ ، وما وزن جَوَّهَرٍ ؟ فقل : فَوَعَلَ ، وما وزن مُسْتَخْرِجٍ ؟ فقل :  
 مُسْتَفْعِلٌ .

هذا إذا لم يكن الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصلي ؛ فإن كان ضِعْفَهُ غيرٌ عنه بما عِبَّرَ به عن  
 ذلك الأصلي ، وهو المراد بقوله :

\*\*\*

== « بلفظه ، الجار والمجرور متعلق بقوله « اكتفى » الآتي على أنه نائب فاعله ، وجاز  
 تقدمه لأنه في صورة الفضلة ولا يلتبس بالابتداء ، وقد تقدم ذكر ذلك مراراً في نظائره  
 من كلام الناظم ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه « اكتفى » فعل ماضٍ مبني للجهول ،  
 والجملة منه ومن نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(١) « وضاعف ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللام ،  
 مفعول به لضاعف » إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « أصل ، فاعل لفعل محذوف بفسره  
 ما بعده ، والتقدير : إذا بقي أصل ، والجملة من بقى المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا  
 إليها « بقى ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة من بقى المذكور وفاعله لا محل لها  
 مفسرة « كراه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك  
 كأن كراه ، وراه مضاف ، و « جمفر ، مضاف إليه « وقاف ، مطوف على راه ، وقاف  
 مضاف و « فستق ، مضاف إليه .

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلأَصْلِ<sup>(١)</sup>

فتقول في وزن اغْدَوْدَنْ<sup>(٢)</sup> : افْعَوْعَلْ ؛ فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الأولى ؛ لأن الثانية ضِعْفُهَا ، وتقول في وزن قَتَل : قَعَل ، ووزن كَرَّم قَعَل ؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه ؛ فلا تقول في وزن اغْدَوْدَنْ افْعَوْوَدَل ، ولا في وزن قَتَل فَعَعَل ، ولا في وزن كَرَّم فَعَعَل<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

وَاحْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِنِيمٍ وَنَحْوِهِ ، وَأَخْلُفْ فِي كَتَمَلَمٍ<sup>(٤)</sup>

(١) « وإن » شرطية ، « يك » ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، وهو مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، « الزائد » ، اسم يك « ضعف » ، خبر يك ، و« ضعف مضاف و « أصل » ، مضاف إليه « فاجعل » ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، و« اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « له » ، في الوزن ، جاران ويجروران متعلقان باجعل « ما » ، اسم موصول : مفعول أول لاجعل ، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول ، « للأصل » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع مفعولاً أول لاجعل .

(٢) نقول : اغدودن الشعر ، وذلك إذا طال ، وتقول : اغدودن النبات ، وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد .

(٣) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يعبر عنه في الميزان بلفظه ، إلا شيتين ؛ أولها : الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي ؛ فإنه يعبر عنه بما عبر به عن الأصلي ، فإن كان تكريراً للعين نحو : قتل وكرم عبر عنه بالعين ، وإن كان تكريراً للام نحو : اقمس عبر عنه باللام ، وثانيتها : الحرف المبدل من تاء الافتعال - نحو اصطبر - فإنه يعبر عنه بالتاء .

(٤) « واحكم » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بتأصيل » ، =

المراد بيسم الرباعي الذي تكرررت فاؤه وعينه ، ولم يكن أحدُ المكررين صالحاً للسقوط ، فهذا الدعوى يحكم على حروفه كلها بأنها أصول ؛ فإذا صلح أحدُ المكررين للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف — وذلك نحو : « تَلِيمٌ » أمر من تَلَمَّمَ ، و « كَفَفٌ » أمر من كَفَّفَ ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحة لَمَّ وكَفَّ — فاختلف الناسُ في ذلك ؛ فقيل : هما مادتان ، وليس كَفَفٌ من كَفَّ ولا لَمَّ من لَمَّ ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدين ؛ وقيل : اللام زائدة وكذا الكاف ، وقيل : هما بدلان من حرف مضاعف ، والأصلُ لَمَّ وكَفَّفَ ، ثم أبدل من أحد المضاعفين : لامٌ في لَمَّ ، وكافٌ في كَفَفَ .

\*\*\*

فَأَلْفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبٍ — زَائِدٌ بِغَيْرِ مَبْنٍ<sup>(١)</sup>

إذا صحَّبتِ الألفُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتها ، نحو : حَارِبٍ

= جارٍ ومجرور متعلقٌ باحکم ، وتأصيل مضاف ؛ و « حروف » مضاف إليه ، و « حروف مضاف و « سَمَّ » مضاف إليه و « نحوه » نحو : معطوف بالواو على سَمَّ ، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه و « الخلف » مبتدأ و « في » حرف جر و « كَلِمٌ » الكاف اسم بمعنى مثل مجرور المحل بنى ، والكاف مضاف ولم : مضاف إليه . وقد قصد لفظه ، والجار والمجرور متعلقٌ بمحذوف خبر المبتدأ الذى هو قوله : الخلف .

(١) « فآلف » مبتدأ و « أكثر » مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله : « صاحب » الآتى — « من أصلين » جارٍ ومجرور متعلقٌ بأكثر « صاحب » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف ، والجملة من صاحب وفاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لألف « زائد » خبر المبتدأ « بغير » جارٍ ومجرور متعلقٌ بزائد ، وغير مضاف و « مين » مضاف إليه .

وَعَضْبِي ، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة ، بل هي إما أصل : كإلي<sup>(١)</sup> ، وإما بدل من أصل : كقال وباع .

\* \* \*

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا كَا هُمَا فِي يُؤْيُؤُ وَيُؤْعَوُ عَا<sup>(٢)</sup>

أى : كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرفٍ أصولٍ ، فإنه يحكم بزيادتهما ، إلا في الثنائي المكرز .

فالأول : كصَيَّرَ<sup>(٣)</sup> ، وَيَعْمَلُ<sup>(٤)</sup> ، وَجَوَّهَرَ ، وَجَجَّزَ .

والثاني : كَيُؤْيُؤُ<sup>(٥)</sup> — لطائر ذى مخالب — وَوَعُوَّةٌ — مصدر وَعَوْخٌ إذا صَوَّتَ .

(١) الإلي — بكسر الهمزة ، بزنة الرضى — النعمة . وهو واحد الآلاء في نحو قوله تعالى : ( فبأى آلاء ربكما تكذبان ) .

(٢) داليا ، قصر للضرورة : مبتدأ ، كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والواو ، مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه : أى والواو كذلك ، إن ، شرطية ، و دلم ، نافية جازمة ، يقعا ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وألف الاثنين ، فاعل ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، كما ، في موضع الحال من ألب الاثنين ، أو نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها ، والتقدير : إن لم يقعا وقوعاً كوقوعهما ، فحذف المضاف وعوض عنه دما ، فانفصل الضمير ، و دنى يؤيؤ ، جار ومجرور متعلق : إما بالمضاف المحذوف ، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه ، ووعوعا ، الواو حرف عطف : وعوعا : أصله فعل ماض ، وهو هنا معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه .

(٣) الأول : هو الواو والياء اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف ، والصيرف : الحال المتصرف في أمره .

(٤) يعمل : يعير القوى على العمل ، والناقة يعملة .

(٥) الثاني : هو الذى تألف من حرفين وتكرر الحرفان ، واليؤيؤ : طائر من الجوارح كالباشق ، ويجمع على يأيء بزنة مساجد .

فالياء والواو في الأول زائدتان ، وفي الثاني أصليتان .

\* \* \*

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا مُحْتَقًا<sup>(١)</sup>

أى : كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول ، كأحمد ومكرم ، فإن سبقا أصلين حكم بأصالتها كإبل ومهد .

\* \* \*

كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدْفٌ<sup>(٢)</sup>

أى : كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخرأ بعد ألف تقدمها أكثر من حرفين ، نحو : حمراء ، وعاشوراء ، وقاصصاء<sup>(٣)</sup> .

(١) ، وهكذا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز ، مبتدأ مؤخر» معطوف على همز «سبقا ، سبق : فعل ماض ، وألف الاثنتين فاعل ، والجملة في محل رفع نعت للبتدأ وما عطف عليه «ثلاثة» مفعول به لسبق «تأصيلها ، تأصيل مبتدأ ، وتأصيل مضاف ، وما مضاف إليه «تحققا ، تحقق : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ . والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لثلاثة .

(٢) ، كذلك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز ، مبتدأ مؤخر» آخر ، نعت لهمز «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز ، وبعد مضاف و «ألف» مضاف إليه «أكثر» مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : «ردف» الآتى — من حرفين ، جار ومجرور متعلق بأكثر «لفظها» لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وما : مضاف إليه «ردف» فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ فاعل ، والجملة من ردف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) القاصصاء : جحر من جحر اليربوع ، وقال الفرزدق :

وَإِذَا أَخَذْتَ بِقَاصِصَائِكَ لَمْ تَجِدْ أَحَدًا يُعِينُكَ غَيْرَ مَنْ يَتَّقَعُ

فإن تقدم الألف حرفان فالمهزة غير زائدة نحو : كساء ، ورداء ؛ فالمهزة في الأول بدل من واو ، وفي الثاني بدل من ياء<sup>(١)</sup> ، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد ، كماء ، وداء .

\* \* \*

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالهَمْزِ ، وَفِي نَحْوِ « غَضَنْفَرٍ » أَصَالَةٌ كُنِيَ<sup>(٢)</sup>

النون إذا وقعت آخرأ بعد ألف ، تقدمها أكثر من حرفين - حكم عليها بالزيادة ، كما حكم على المهزة حين وقعت كذلك ، وذلك نحو : زَعْفَرَانٌ ، وَسُكَّرَانٌ .

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصليّة ، نحو : مَكَانٌ ، وَزَمَانٌ .

ويحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان : كَغَضَنْفَرٍ<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

(١) أصل كساء كسار - بواو في آخره ؛ لأنه من الكسوة ، وفعله كسوته أكسوه - فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة . وأصل بناء بناى - بياء في آخره ، بدليل بيت البيت أبيه - فقلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة .

(٢) « والنون ، مبتدأ » في الآخر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الحار والمجرور وهو قوله كالمهمز الآتي الواقع خبراً كالمهمز ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفي نحو ، جار ومجرور متعلق بقوله : « كنى ، الآتى . ونحو مضاف و ، غطض ، مضاف إليه ، وأصالة مفعول ثان لكنى تقدم عليه ، كنى ، فعل ماض منى للمحمول . وفيه ضمير مستتر جوازاً تخديره « و نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول .

(٣) الغضنفر : الأسد .

وَالْتَاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْأِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ<sup>(١)</sup>  
 تَزَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ ، كَقَائِمَةٍ ، وَالْمُضَارَعَةِ ، نَحْوُ : أَنْتَ تَفْعَلُ ، أَوْ مَعَ  
 السَّيْنِ فِي الْأِسْتِفْعَالِ وَفِرْعَوْه ، نَحْوُ : اسْتَخْرَجَ وَمُسْتَخْرَجٌ وَاسْتَخْرَجَ ، أَوْ مَطَاوَعَةٍ  
 فَعَلَّ نَحْوُ : عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ ، أَوْ فَعَلَّ كَمَا خَرَجَ .

\*\*\*

وَالهَاءُ وَفَقًّا كَلِمَةٍ وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ<sup>(٢)</sup>  
 تَزَادُ الهَاءُ فِي الْوَقْفِ ، نَحْوُ : لِمَهُ وَلَمْ تَرَهُ ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْوَقْفِ بَيَانُ مَا زَادَ  
 فِيهِ ، وَهُوَ « هَاءٌ » الْأِسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ ، وَالْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ لِلْوَقْفِ ، نَحْوُ : « رَهُ » ،  
 أَوْ الْمَجْرُومُ ، نَحْوُ : « لَمْ تَرَهُ » وَكُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةِ<sup>(٣)</sup> نَحْوُ : « كَيْفَهُ » إِلَّا مَا قَطَعَ  
 عَنِ الْإِضَافَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ ، وَاسْمٌ « لَا » الَّتِي لِنَفْسِ الْجِنْسِ نَحْوُ : « لَا رَجُلَ » وَالْمُنَادَى  
 نَحْوُ : « يَا زَيْدُ » وَالْفِعْلُ الْمَاضِي نَحْوُ : « ضَرَبَ » .

(١) « والتاء ، مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة السباق والسياق عليه ، وتقديره : والتاء زائدة ، أو نحو ذلك ، في التأنيث ، جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والمضارعة ، معطوف على التأنيث ، ونحو ، معطوف على التأنيث أيضاً ، ونحو مضاف ، والاستفعال ، مضاف إليه ، والمطاوعة ، معطوف على الاستفعال .

(٢) « والهاء ، مبتدأ ، وخبره محذوف كما تقدم في البيت السابق ، وفقاً ، حال بتقدير اسم الفاعل : أى واقفاً ، أو منصوب بزعم الخافض : أى في وقف ، كله ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، ولم تره ، معطوف على له ، واللام ، مبتدأ ، وخبره محذوف على قياس ما سبق ، في الإشارة ، جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والمشتهر ، نعت للإشارة .

(٣) تذكر أنه اشترط في الحركة : أن تكون حركة بناء ، فخرجت حركة الإعراب ، وأن لا يشبه المبنى على الحركة المعرب كالفعل الماضي فإنه يشبه المضارع المعرب ، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير ، فما تغيرت حركة بنائه في بعض الأحوال كالقطوع عن الإضافة واسم لا والمنادى ليس من هذا القبيل .

وأطرَد أيضاً زيادة اللام في أسماء الإشارة ، نحو : ذلك ، وتلك ، وهناك .

\*\*\*

وَأَمْنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظَلَّتْ<sup>(١)</sup>

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك : « سألتونيها<sup>(٢)</sup> »  
خالياً عما قُيِّدَتْ به زيادته فأحكم بأصلته ، إلا إن قام على زيادته حجة بينة : كسقوط  
همزة « شمال » في قولهم : « شملت الرِّيحُ شمالاً » إذا هبَّت شمالاً ، وكسقوط نون  
« حنظل » في قولهم : « حَظَلَّتِ الإبلُ » إذا أذاها أكلُ الحنظل ، وكسقوط تاء  
« ملكوت » في « الملك » .

\*\*\*

(١) « وامنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «زيادة» مفعول  
به لامنع « بلا قيد » جار ومجرور متعلق بزيادة « ثبت » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود على « قيد » ، والجملة من ثبت وفاعله المستتر فيه في محل جر  
نعت لقيد « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تبين » فعل مضارع مجزوم بلم ، وأصله  
تبين « حجة » فاعل تبين ، والجملة فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله  
« كحظلت » الكاف جارة لقول محذوف كما عرفت مراراً .

(٢) فدعى العلماء قديماً بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة ، فنها قولهم «سألتونيها»  
ومنها « اليوم تنساء » ومنها « هم يتساءلون » وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت  
واحد ، وهو :

هَنَا وَتَسْلِيمٌ ، تَلَرَّ يَوْمَ أَنِّي نِهَايَةَ مَسْئُولٍ ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

ويروى أن طالباً سأل أستاذه عن حروف الزيادة ، فقال له «سألتونيها» فقال التلميذ :  
لم أسأل ، فقال الأستاذ « اليوم تنساء » فقال : لم يحدث شيء ، فقال الأستاذ : قد أجبتك  
مرتين ، ولكنك لم تظن .



## فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزِ الْوَصْلِ

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَاسْتَشْبِتُوا<sup>(١)</sup>

لا يبدأ ساكن، كما لا يوقف على متحرك، فإذا كان أول الكلمة ساكناً وجب الإتيان بهمزة متحركة، تَوْصِلاً للنطق بالساكن، وتسمى [ هذه الهمزة ] همزة وَصْلٍ، وشأنها أنها تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرَج، نحو: اسْتَشْبِتُوا — أمر للجماعة بالاستنبات.

\*\*\*

وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، نَحْوُ انْجَلَى<sup>(٢)</sup>  
وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ ، وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَأَمْضَ وَأَنْفَذَا<sup>(٣)</sup>

(١) « للوصل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وهمزة مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمزة «لا» نافية «يثبت» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همزة ، والجملة من يثبت المنى بلا وفاعله المستتر فيه في محل رفع نعت ثان لهمزة «إلا» أداة استثناء لإيجاب النفي «إذا» ظرف متعلق بقوله «يثبت» «ابتدى» فعل ماض مبني للجهول «به» جار ومجرور متعلق بابتدى «كاستشبتوا» الكاف جارة لقول محذوف ، والباقي يعلم إعرابه مما سبق مكرراً .

(٢) « وهو ، مبتدأ «لفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «ماض» صفة لفعل «احتوى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل «على أكثر» جار ومجرور متعلق باحتوى ، وجملة احتوى وفاعله في محل جر صفة ثانية لفعل «من أربعة» جار ومجرور متعلق بأكثر «نحو» خبر ، لمبتدأ محذوف : أي وذلك نحو ، ونحو مضاف و «انجلى» قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « والأمر ، معطوف على «فعل» في البيت السابق «والمصدر» مثله «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المصدر «وكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أمر» مبتدأ مؤخر ، وأمر مضاف و «الثلاثي» مضاف إليه «كاخش» الكاف جارة لقول محذوف ، كما علمت مراراً ، واخش : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وأمض» معطوفان على «أخش» .

لما كان الفعلُ أصلاً في التصريف اختصَّ بكثرة مجيء أوله ساكناً ، فاحتاج إلى همزة الوصل ، فشكل فعلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الإتيانُ في أوله بهمزة الوصل ، نحو : استَخْرَجَ ، وانطَلَقَ ، وكذلك الأمر منه نحو : استَخْرَجَ وَأَنْطَلِقَ ، والمصدر نحو : اسْتِخْرَاجٌ وَأَنْطِلَاقٌ ، وكذلك تجب الهنزة في أمر الثلاثي ، نحو : أَحْشَ وَأَمْضِ وَأَنْفِذْ ، من خَشِيَ وَمَضَى وَنَفَذَ .

\*\*\*

وَفِي أَسْمَاءٍ : أَسْتِ ابْنِ ابْنَيْهِ سَمِعَ وَأَتَيْنِ وَأَمْرِيهِ وَأَتَيْتِ تَبِعَ (١)  
وَأَيْمَنُ ، هَمْزُ أَنْ كَذَا ، وَيُبْدِلُ مَدًّا فِي الْأَسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ (٢)

لم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة ، إلا في عشرة أسماء : اسْمٌ ، واسْتِ ، وإبْنٌ ، وإبْنَيْهِ ، وأَتَيْنِ ، وأَمْرِيهِ ، وامرأة ، وابنة ، وأتنتين ، وأَيْمَنُ — في القسم .

(١) « وفي اسم ، جار ومجرور متعلق بقوله : « سمع ، الآتي « است ، ابن ، ابنم ، معطوفات على اسم « سمع ، فعل ماضٍ مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز الوصل « أتنتين ، وأمرِيهِ ، متعلقات على ما قبله « تبع ، فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أتنتين ، والجملة من تبع وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتأنيث .

(٢) « وأيمن ، معطوف على اسم في البيت السابق : ورافعه على الحساية ؛ لأنه ملازم للرفع ؛ إذ هو لا يستعمل إلا مبتدأ « همز ، مبتدأ ، وهمز مضاف و « أل ، مضاف إليه « كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « ويبدل ، فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول ليبدل — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز أل « مدا ، مفعول ثانٍ ليبدل « في الاستفهام ، جار ومجرور متعلق بيبدل « أو ، حرف عطف وتخيير « يسهل ، فعل مضارع مبنى للجھول . معطوف على قوله : « يبدل ، السابق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه .

ولم تحفظ في الحروف إلا في «أل»، ولما كانت الهمزة مع «أل» مفتوحة، وكانت همزة الاستفهام مفتوحة — لم يَجْزُ حذفُ همزة الاستفهام؛ لثلاثا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل وَجَبَ إبدالُ همزة الوصل ألفاً، نحو: أَلْأَمِيرُ قَائِمٌ؟ أو تسهيلُها، ومنه قوله:

٣٥٨ — أَلْحَقُ — إِنَّ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انبَتَّ حَبْلٌ — أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ

\*\*\*

٣٥٨ — نسب قوم من العلماء هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي، وهو واقع ثاني أبيات قطعة عدتها عشرة أبيات لعمر بن أبي ربيعة المخرومي. فانظر هذه القطعة في ديوان عمر (القطعة رقم ٤ ص ١٠١ بشرحنا).

اللمة: . أَلْحَقُ، هو بهمزيين أو لهما همزة الاستفهام وثانيتها همزة أل، وقد سهلت الثانية، فلم تحذف لثلاثا يلتبس الاستخبار بالخبر، ولم تحقق لأنها همزة وصل «الرباب»، بفتح الراء، بزنة سحاب — اسم امرأة «انبت»، انقطع، جبل، أراد به التواصل والالفة «طائر»، أراد أنه غير مستقر.

الإعراب: «أَلْحَقُ»، الهمزة الأولى للاستفهام، أَلْحَقُ: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، فإن رفعته فهو مبتدأ «إن»، شرطية «دار»، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أى: إن تباعدت دار، ودار مضاف و«الرباب»، مضاف إليه «تباعدت»، تباعد: فعل ماض. وللتاء علامة التانيث «أو»، عاطفة «انبت»، فعل ماض «جبل»، فاعل انبت «أن»، حرف توكيد ونصب «قلبك»، قلب: اسم أن، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه «طائر»، خبر أن، و«أن»، ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت «أَلْحَقُ»، ظرفاً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم، أو خبر المبتدأ إن أعربت أَلْحَقُ مبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر.

الشاهد فيه: قوله «أَلْحَقُ»، حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام على ما قرناه لك في لغة البيت.

## الإبدال

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ « هَدَاتٌ مُوْطِيَاءٌ » فَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا<sup>(١)</sup>  
 آخِيراً أَيْرَ أَلْفٍ زَيْدًا ، وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتِنِي<sup>(٢)</sup>

هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تُبدل من غيرها إبدالا شائما ، وهي  
 تسعة أحرف ، جمعها المصنف رحمه الله تعالى في قوله « هَدَاتٌ مُوْطِيَاءٌ » ومعنى « هَدَاتٌ »  
 سَكَتٌ ، و « مُوْطِيَاءٌ » اسم فاعل من « أَوْطَأَتِ الرَّحْلَ » إذا جملته وِطِيَاءٌ ؛ لكنه  
 خَفَّفَ هَمْزَتَهُ بِإِبْدَالِهَا يَاءً لِانْفِتَاحِهَا وَكَسَرَ مَا قَبْلَهَا .

وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ ، أو قليل ، فلم يتعرض  
 للمصنف له ، وذلك كقولهم في اضْطَجَعَ : « الطَّجَعَ »<sup>(٣)</sup> وفي أَصَيَّلَانَ :

(١) د أحرف ، مبتدأ ، وأحرف مضاف و الإبدال، مضاف إليه د هَدَاتٌ مُوْطِيَاءٌ  
 قصد لفظه : خير المبتدأ د فأبدل ، الفاء تفرعية ، أبدل : فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوبا تقديره أنت د الهمزة ، مفعول به لأبدل د من واو ، جار ومجرور متعلق بأبدل  
 ويا ، قصر للضرورة : معطوف على واو .

(٢) د آخر ، إثر ، كلاهما ظرف متعلق بمحذوف نعت لقوله د واو ويا ، في البيت  
 السابق ، وإثر مضاف و د ألف ، مضاف إليه د زيد ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ألف ، والجملة من زيد ونائب فاعله  
 المستتر فيه في محل جر نعت لألف د وفي فاعل ، جار ومجرور متعلق بقوله د اقتني ، الآتي ، و فاعل  
 مضاف ، و د ما ، اسم موصول : مضاف إليه د أعل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أعل ونائب  
 فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول د عينا ، تمييز د ذا ، اسم إشارة : مبتدأ  
 د اقتني ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود  
 إلى ذا الواقع مبتدأ ، والجملة من اقتني ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خير المبتدأ .

(٣) ومن ذلك قول الراجز :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِيفٍ فَالْطَّجَعَ

« أُصِيلًا »<sup>(١)</sup> .

فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء ، تَطَرَّفْنَا ، ووقعتا بعد الفِ زائدة ، نحو :  
دُعَاء ، وبناء ، والأصلُ دُعَاؤٌ وَبِنَايُ .

فإن كانت الألف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة ، لم تبدل ، نحو : آيَةٌ وَرَايَةٌ ،  
وكذلك إن لم تنطرف الياء أو الواو كَتَبَايُنِ وَتَعَاوُنِ .

وأشار بقوله : « وفي فاعل ما أعلَّ عينا ذا اقتفى » إلى أن الهمزة تبدل من  
الياء والواو قياساً [ مُتَّبِعًا ] إذا وقعت كلٌّ منهما عَيْنَ اسمِ فاعلي وأعلَّتْ في فعله ،  
نحو : قائلٌ وبائعٌ ، وأصلهما قَاوِلٌ وَبَايِعٌ ، واسكن أعلُّوا حملا على الفعل ؛ فكما  
قالوا قَالٌ وَبَاعٌ فقلبوا العَيْنَ ألفاً قالوا قائلٌ وبائعٌ فقلبوا عَيْنَ اسمِ الفاعل  
همزة .

فإن لم تُعَلَّ العَيْنُ في الفعل صحَّتْ في اسمِ الفاعل ، نحو : عَوِرَ فهو عَاوِرٌ وَعَيْنٌ  
فهو عَائِنٌ .

\* \* \*

وَالْمَدُّ زَيْدًا نَالِيًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرْمَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَانِدِ<sup>(٢)</sup>

(١) ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلًا لَا أُسَائِلُهَا عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ  
وهذه الرواية إحدى ثلاث روايات ، والرواية الثانية ، وقفت فيها أصيلا كي أسألتها ،  
والرواية الثالثة ، وقفت فيها أصيلانا أسألتها ، والمستشهد بها اللام فيها مبدلة من نون هذه ،  
وأصيلان : تصغير أصلان جمع أصيل من غير رده إلى مفرده ؛ والأصيل — بفتح الهمزة —  
الوقت دوين غروب الشمس ، وجمعه أصلان — على مثال رغيف ورغفان وكثيب وكثبان ،  
ثم صغر أصلان على أصيلان ، ثم أبدلت النون الأخيرة لاما ، فقبل : أصيلا .

(٢) والمد ، مبتدأ ، زيد ، فعل ماض مبني للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد ، والجملة من زيد ونائب فاعله المستتر فيه في محل =

تُبَدَّلُ الممزة — [أيضاً] — مما و ، أَلَفَ المجمع الذى على مثال مَفَاعِلٍ ؛ إن كان  
مُدَّةً مَزِيدَةً فى الواحد ، نحو : قِلَادَةٌ وَقِلَائِدٌ ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، وَعَجُوزٌ وَعَجَازٌ ؛  
فلو كان غير مدة لم تبدل ، نحو : قَسْوَرَةٌ وَقَسَاوِرٌ<sup>(١)</sup> ، وهكذا إن كان مدة غير  
زائدة نحو : مَفَازَةٌ<sup>(٢)</sup> وَمَقَاوِرٌ ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَائِشٌ ، إِلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس  
عليه ، نحو : مُصِيبَةٌ وَمَصَائِبٌ .

• • •

كَذَلِكَ ثَانِي لَيْتَيْنِ اِكْتَفَا مَدَّ مَفَاعِلٍ كَجَمْعِ نَيْفًا<sup>(٣)</sup>

أى : كذلك تُبَدَّلُ الممزة من ثانى حرفين ليتين ، تَوَسَّطَ بينهما مدَّةٌ مَفَاعِلٍ ،  
كما لو سميت [رجلا] بِنَيْفٍ ثم كسرتة ، فإنك تقول : نَيْأَفٌ — بإبدال الياء

== لصب حال من الضمير المستتر فى ويرى، الآتى والثالث، حال إما من الضمير فى يرى أيضاً  
فيكون من قبيل الأحوال المترادفة ، وإما من الضمير فى زيد فيكون من قبيل الأحوال  
المتداخلة وفى الواحد، جار ومجرور متعلق بزينة وهما مفعول ثان ليرى مقدم عليه إن كانت  
علية ، أو حال من الضمير المستتر فى يرى إن كانت بصرية ويرى ، فمسل مضارع مبنى  
للسجول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المد ، والجملة من يرى  
ومعمولاته فى محل رفع خبر المبتدأ وفى مثل ، جار ومجرور متعلق ببرى كالثلاث ،  
الكاف زائدة ، ومثل مضاف والقلائد مضاف إليه .

(١) القسورة : الأسد ، وفى القرآن الكريم : ( كأنهم حمر مستنفرة ، فرثه  
من قسورة ) .

(٢) المفازة : الصحراء ، وهى مهلكة ، لكنهم سموها بذلك تفاقلاً لئلا يسهلها بالفوز .  
(٣) كذا ، جار ومجرور متعلق بحذوف خبر مقدم « ثانى » مبتدأ مؤخر ، وثانى  
مضاف و « ليتين » مضاف إليه « اكتفا ، اکتف : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ،  
والجملة من هذا الفعل وفاعله فى محل جر صفة ليتين « مد » مفعول به لا اکتفا ، ومد  
مضاف و « مفاعل » مضاف إليه « كجمع » جار ومجرور متعلق بحذوف خبر مبتدأ محذوف ،  
والتقدير : وذلك كان كجمعهم نيفا ، و « نفا » مفعول به بلع الذى هو مصدر جمع يصبغ .

للوامة بعد ألف الجمع همزة — ومثله أول وأوائل .

فلو تَوَسَّطَ بينهما مدَّةٌ مَقَاعِلٍ ؛ امتنع قلبُ الثاني منهما همزة ، كطَوَاوَيْسَ ؛  
ولهذا قيد المصنف — رحمه الله تعالى ! — ذلك بمدَّة مَقَاعِلٍ .

• • •

وَأَفْتَحَ وَرَدَّ التَّمْزِيًا فِيمَا أُعِلَّ لَأَمَّا ، وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُبِلَ<sup>(١)</sup>  
وَأَوَا ، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدُّ فِي بَدءِ غَيْرِ شَيْءٍ وَوَفِي الْأَشَدِّ<sup>(٢)</sup>

قد سبق أنه يجب إبدال المدَّة الزائدة في الواحد همزة ، إذا وقعت بعد ألف الجمع  
نحو : صحيفة وصحائف ، وأنه إذا توسط ألف مفاعِلَ بين حرفين لينين قلبَ الثاني  
منهما همزة ؛ نحو : نَيْفٌ وَنَيَّافٌ .

(١) « وافتح ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ورد ، فعل  
أمر أيضاً معطوف على افتح « الهمز ، مفعول أول لرد ، وهو مطلوب أيضاً من جهة  
المعنى لافتح على سبيل التنازع « يا ، قصر للضرورة : مفعول ثان لرد « فينا ، جار ومجرور  
متعلق بورد « أعل ، فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أعل ونائب فاعله المستتر فيه لا عمل لها من  
الإعراب صلة الموصول « لأمّا ، تمييز « وفي مثل ، جار ومجرور متعلق بقوله : « جعل ،  
الآتي « ومثل مضاف و « هراوة ، مضاف إليه « جعل ، فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب  
الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الهمز .

(٢) « وَاوَا ، مفعول ثان لجعل في البيت السابق « وهمزاء ، مفعول ثان تقدم على  
عامله — وهو قوله « ورد ، الآتي — « أول ، هو المفعول الأول لرد الآتي تقدم أيضاً على  
العامل فيه : « وأول مضاف و « الواوين ، مضاف إليه « رد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه وجوباً تقديره أنت « في بده ، جار ومجرور متعلق بورد ، وبده مضاف و « غير ،  
مضاف إليه ، و « غير مضاف ، و « شبه ، مضاف إليه ، و « شبه مضاف و « وفي الأشد ،  
نصد لفظه : مضاف إليه .

وذكر هنا أنه إذا اعتلّ لامٌ أحدِ هذين النوعين فإنه يُحْتَفُّ بإبدال كسرة  
المهزة فتحة ثم إبدالها ياء

فقال الأول قَضِيَّةً وَقَضَايَا — وأصله قَضَائِيٌّ ، بإبدال مدة الواحدِ همزةً ،  
كما فعل في صحيفة وصحائف ، فأبدلوا كسرة المهزة فتحةً ، فحينئذٍ : تحركت  
الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً فصارت قَضَاءً ، فأبدلت المهزة ياءً ،  
فصار « قَضَايَا » .

ومثالُ الثاني زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا — وأصله : زَوَائِيٌّ ، بإبدال الواو الواقعة  
بعد ألف الجمع همزةً كَنِيْفٌ وَنِيَّائِفٌ ، فقلبوا كسرة المهزة فتحةً ، فحينئذٍ  
قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [ فصارت زَوَاءً ] ، ثم قلبوا المهزة  
ياءً ، فصار زَوَايَا .

وأشار بقوله : « وفي مثل هِرَاوَةٍ جُعِلَ واوٌ » إلى أنه إنما تُبدل المهزة ياءً إذا  
لم تكن اللامُ واواً سلت في المفرد كما مثل : فإن كانت اللام واواً سلت في المفرد ،  
لم تقلب المهزة ياءً ، بل تقلب واواً ؛ ليشاكل الجمعُ واحدهً ، وذلك حيث وقعت  
الواو رابعةً بعد ألف ، وذلك نحو قولهم : « هِرَاوَةٌ وَهَرَاوِيٌّ » وأصلها هَرَاوِيٌّ  
كصحائف ، فقلبت كسرة المهزة فتحةً ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،  
فصار هَرَاءً ، ثم قلبوا المهزة واواً ؛ فصار « هَرَاوِيٌّ » .

وأشار بقوله : « وهزأ أول الواوين رُدٌّ » إلى أنه يجب رُدُّ أول الواوين  
المُصَدَّرَتَيْنِ همزةً ، ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعلٍ ، نحو : أوَصِلُ في  
جمع واصله ، والأصلُ « وَوَاصِلٌ » بواوين : الأولى فاء الكلمة ، والثانية بدل  
من ألف فاعلة ؛ فإن كانت الثانية بدلا من ألف فاعلٍ لم يجب الإبدال ؛ نحو :  
وُوفٍ وَوُورِيٍّ — أصله وَاقٍ وَوَارِيٍّ ، فلما بنى للمفعول احتيجَ إلى ضم ما قبل  
الألف فأبدلت الألف واواً .



وَمَدًّا أَبْدِلَ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَأَثَرٍ وَائْتِنِ (١)  
 إِنْ يُفْتَحَ أَثَرٌ ضَمٌّ أَوْ فُتِحَ قَلْبٌ وَآوَاءٌ ، وَآيَاءٌ إِثْرٌ كَسْرٌ يَنْقَلِبُ (٢)  
 ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا ، وَمَا يَضُمُّ وَآوَاءٌ أُصِرُّ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمًّا (٣)

(١) « و مددا » مفعول ثان تقدم على عامله وهو قوله « أن يسكن » أبدل « و » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ثاني » مفعول أول لإبدال ، و ثاني مضاف و « الهمزين » مضاف إليه « من كلمة » جار و مجرور متعلق بمحذوف حال من الهمزين « إن » شرطية « يسكن » فعل مضارع فعل الشرط ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين ، و جواب الشرط محذوف . و التقدير : إن يسكن ثاني الهمزين فأبدله مدا .

(٢) « إن » شرطية « يفتح » فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين « إثر » ظرف متعلق بقوله يفتح ، و إثر مضاف و « ضم » مضاف إليه « أو » عاطفة « ففتح » معطوف على ضم « قلب » فعل ماض مبنى للجهول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، و هو مفعولها الأول « و آوَاءٌ مفعوله الثاني « و آيَاءٌ » مفعول به تقدم على عامله — و هو قوله « ينقلب » الآتي — « إثر » ظرف متعلق بـ ينقلب ، و إثر مضاف و « كسر » مضاف إليه « ينقلب » فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثاني الهمزين .

(٣) « ذو » مبتدأ ، و ذو مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « مطلقاً » حال من ضمير المبتدأ المستكن في الخبر « كذا » جار و مجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « و ما » اسم موصول : مفعول أول تقدم على عامله — و هو قوله « أصر » الآتي — « يضم » فعل مضارع مبنى للجهول ، و نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، و الجملة من يضم و نائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « و آوَاءٌ » مفعول ثان لـ أصر الآتي « أصر » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » مصدرية ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجرور بـ لم ، و اسمه ضمير مستتر فيه « لفظاً » خبر بـ يكن « أتم » يجوز أن تجعله وصفاً فهو حينئذ نعت لقوله لفظاً ، و يجوز أن تجعل قوله لفظاً مفعولاً به مقدماً لاتم ، و أتم — على هذا — فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى اسم يكن ، و جملته خبر بـ يكن ، و تقدير الكلام : ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمة : أي وقع في آخرها .

فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ ، وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجِهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمَّ (١)

إذا اجتمع في كلمة همزتان وَجَبَ التَّخْفِيفُ ، إن لم يكونا في موضع العين ، نحو : سَتَّالٌ وَرَّءٌ أَسْ .

ثم إن تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما ، وجب إبدالُ الثانية مدة يُجَانِسُ حَرَكَةَ الْأُولَى ، فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفًا ، نحو : آتَرْتُ ، وإن كانت ضمة أبدلت واوًا ، نحو : أَوْرُ ، وإن كانت كسرة أبدلت ياءً ، نحو : إِيثَارٌ ، وهذا هو المراد بقوله « ومدا أُبْدِلُ — البيت » .

وإن تحركت ثانيتهما : فإن كانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوًا ؛ فالأول نحو : أَوَادِمُ جمع آدم ، وأصله أَدَمٌ ، والثاني نحو : أَوَيْدِمٌ ، تصغير آدم ، وهذا هو المراد بقوله : « إن يفتح أثر ضم أو فتح قلب واوًا » .

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياءً ، نحو إِيثِمٌ — وهو مثال إصْبَحَ من أَمٌ ، وأصله إَائِمٌ ، فنقلت حركة الليم الأولى إلى همزة التي قبلها ، وأدغمت الليم في الميم فصار إَائِمٌ ، ثم قلبت همزة الثانية ياءً ، فصار إِيثِمٌ ، وهذا هو المراد من قوله : « وياؤه أثر كسر ينقلب » .

وأشار بقوله : « ذو الكسر مطلقًا كذا » إلى أن همزة الثانية إذا كانت

(١) فذاك ، اسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب وياء ، مطلقاً ، حالان من فاعل جاء الآتي وجاء ، قصر للضرورة : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من جاء وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « وأوأم » ، أصله فعل مضارع بمعنى أقصد ، وقد قصد هنا لفظه ، وهو مبتدأ ونحوه ، نحو : معطوف بالوار على أوأم ، ونحو مضاف والهاء مضاف إليه « وجهين » ، مفعول به تقدم على عامله — وهو قوله « أم » ، الآتي — « في ثانيه » ، الجار والمجرور متعلق بقوله أم ، وثاني مضاف والضمير مضاف إليه « أم » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ — وهو أوأم المقصود لفظه — وما عطف عليه .

مكسورة تقلب ياء مطلقاً — أى : سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة — فالأول نحو : **أَيْنُ** — مُضَارِعُ **أَنَّ** — وأصلها **أَيْنُ** ؛ خففت بإبدال الثانية من جنس حركتها [ فصار **أَيْنُ** ] وقد تُحَقَّقُ ، نحو : **أَيْنُ** — بهمزتين — ولم تعامل بهذه العاملة في غير الفعل إلا في « أئمة » فإنها جاءت بالإبدال والتصحيح ، والثاني نحو : **لَيْمٌ** مثال **إِصْبَعٍ** من **أَمٍّ** ، وأصله **إِئْتِمِمْ** ، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، وأدغمت الميم في الميم فصار **لَيْمٌ** ، خففت الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها ، فصار **لَيْمٌ** ، والثالث نحو : **أَيْنُ** — أصله **أَيْنُ** [ والأصل **أُونُ** ] لأنه مضارع **أَنْتَقَهُ** : أى جملة **يَنْتَقِي** — فدخله النقل والإدغام ، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها [ فصار **أَيْنُ** ] .

وأشار بقوله : « وما يضم واو أو أصر » إلى أنه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة ، قلبت واواً ، سواء انفتحت الأولى ، أو انكسرت ، أو انضمت ؛ فالأول نحو : **أُوبٌ** — جمع **أَبٌ** ، وهو **الْمَرْعَى** — أصله **أَبُّبٌ** ؛ لأنه **أَفْعَلٌ** ، فنقلت حركة عينه إلى فائه ، ثم أدغم فصار **أُوبٌ** ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها ، فصار **أُوبٌ** ، والثاني نحو : **إِوُمٌ** — مثال **إِصْبَعٍ** من **أَمٍّ** ، والثالث نحو : **أُومٌ** — مثال **أَبْلُمٌ** من **أَمٍّ** .

وأشار بقوله : « ما لم يكن لفظاً أم ، فذاك ياء مطلقاً جا » إلى أن الهمزة الثانية المضمومة إنما تصير واواً إذا لم تكن طَرَفًا ، فإن كانت طَرَفًا **صِيَّرَتْ** ياء مطلقاً ، سواء انضمت الأولى ، أو انكسرت ، أو انفتحت ، أو سكنت ؛ فتقول في مثال **جَمْفَرٍ** من **قَرَأَ** « **قَرَأَ** » ثم تقلب الهمزة ياء ، فتصير **قَرَأِيَا** ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار **قَرَأِي** ، وتقول في مثال **زَبْرَجٍ** من **قَرَأَ** « **قَرَأِيء** » ثم تقلب الهمزة ياء فتصير **قَرَأِيًا** ، كالنقص ، وتقول في مثال **بُرْثَنٍ** من **قَرَأَ** « **قَرَأُوؤ** » ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة ؛ فيصير

قَرْنِيًّا مِثْلَ الْقَاضِي (١) .

وأشار بقوله : « وَأُوْمٌ وَنَحْوَهُ وَجِهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ » إلى أنه إذا انضمتِ  
 الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها ، وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جاز لك في الثانية  
 وَجِهَانِ : الإبدال ، والتحقق ، وذلك نحو : أُوْمٌ — مضارع أُمَّ ، فإن شئت  
 أبدلت ، قلت : أُوْمٌ ، وإن شئت حَقَّقْتَ ، قلت : أُوْمٌ —  
 وكذا ما كان نحو أُوْمٌ : في كون أولى همزتيه للمتكلم ، وكسرت ثانيتهما ،  
 يجوز في الثانية منهما : الإبدال ، والتحقق ، نحو : أَيْنٌ مضارع أَنْ ؛ فإن شئت  
 أبدلت قلت : أَيْنٌ ، وإن شئت حَقَّقْتَ قلت : أَيْنٌ .

\* \* \*

وَيَاءٌ أَقْلَبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَاءٌ أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ ، يَوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا (٢)

(١) في نسخة « مثل المولى ، وكلاهما صحيح ، والمولى : اسم فاعل ماضيه أولى ، أي  
 أعطى ، أو آلى بمعنى حلف ، وقد ترك الناحر مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة  
 وذلك أن ثبني من قرأ على وزن قطر وخبب ، فنقول قرأاً — بكسر القاف ، وفتح الراء  
 وسكون أولى الهمزتين — ثم تقلب الهمزة الثانية ياء ، فيصير « قرأياً » بسكون الهمزة ،  
 وهو نظير ظني بما آخره ياء ساكن ما قبلها ، وهو ملحق بالصحيح ؛ فلا تقلب باؤه ألفاً  
 لسكون ما قبلها .

(٢) « وياء ، مفعول ثان تقدم على عامله — وهو قوله « اقلب ، الآتي — « اقلب ،  
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ألفاً ، مفعول أول لقوله اقلب  
 « كسراً ، مفعول به مقدم ، وعامله قوله « تلاء الآتي « تلاء فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله « ألفاً ، والجملة من تلا وفاعله المستتر فيه في محل نصب  
 نعت لألفاً « أو ، عاطفة « ياء ، محطوف على قوله كسراً ، وياء مضاف و « تصغير ، مضاف  
 إليه « يواو ، جار ومجرور متعلق بقوله « افعلًا ، الآتي « ذا ، اسم إشارة مفعول به مقدم  
 لافعلًا « افعلًا ، فعل أمر ، مبنى على الفتح لانصالة بنون التوكيد الخفيفة المقلبة ألفاً لأجل  
 الوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

في آخر ، أو قَبْلَ تاءِ التَّأْنِيثِ ، أو  
زِيَادَتِي قَعْلَانِ ، ذَا أَيْضًا رَأُوًّا<sup>(١)</sup>

في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا ، وَالْفِعْلُ  
مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ، نَحْوُ الْحَوْلِ<sup>(٢)</sup>

إذا وقعت الألفُ بعد كسرةٍ وجب قلبها ياءً ، كقولك في جمع مِصْبَاحٍ ودينارٍ :  
« مَصَابِيحَ ، ودينارين »

وكذلك إذا وقعت قبلها ياءُ التصغيرِ ، كقولك في غَزَالٍ : « غُزَّيْلٌ » وفي قَدَّالٍ :  
« قُدَّيْلٌ » .

\*\*\*

وأشار بقوله : « بواو إذا افلأ في آخر — إلى آخر البيت — » إلى أن الواو تقلب  
أيضاً ياءً : إذا تَطَرَّقَتْ بعد كسرةٍ ، أو بعد ياءِ التصغيرِ ، أو وقعت قبل تاءِ التَّأْنِيثِ ،  
أو قبل زيادتي قَعْلَانِ ، مكسوراً ما قبلها .

(١) « في آخر ، جارٍ ومجرورٍ متعلقٌ بمحذوفٍ نعتٍ لقوله « واوًا ، في البيت  
السابق » أو ، عاطفةٌ « قبل ، ظرفٌ معطوفٌ على محل الجار والمجرور الذي هو قوله  
في آخر ، وقبل مضافٍ و « تا ، قصرٌ للضرورة : مضافٌ إليه ، وتا مضافٌ و « التأنيث ،  
مضافٌ إليه » أو ، عاطفةٌ « زيادتي ، معطوفٌ بأو على تا ، وزيادتي مضافٌ و « قَعْلَانِ ،  
مضافٌ إليه ، وذا اسمٌ إشارةٌ : مفعولٌ به لرأوا الآتي « أيضاً ، مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ  
رأوا ، فعلٌ وفاعلٌ .

(٢) « في مصدر ، جارٍ ومجرورٍ متعلقٌ برأوا في البيت السابق ، ومصدرٌ مضافٌ  
و « المعتل ، مضافٌ إليه « عينا ، تمييزٌ و « والفعل ، بكسر الفاء وفتح العين — مبتدأٌ « منه ،  
جارٍ ومجرورٍ متعلقٌ بمحذوفٍ حالٌ من ضميرِ المبتدأِ المستكنِ في الخبرِ « صحيح ، خبرٌ المبتدأِ  
« غالباً ، حالٌ من الضميرِ المستكنِ في الخبرِ أيضاً « نحو ، خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ ، والتقديرُ :  
وذلك نحو ، ونحو مضافٍ و « الحول ، مضافٌ إليه .

فالأول نحو : « رَضِيَ ، وَقَوِيَ » أصلهما رَضِيَوَ وَقَوِيَوَ ؛ لأنهما من الرَضْوَانِ والقُوَّة ؛ فقلبت الواو ياء .

والثاني نحو : « جُرِيَ » تصغير جَرِيَ ، وأصله جَرِيوُ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

والثالث نحو : شَجِيَّة ، وهي اسم فاعل المؤنث ، وكذا شُجِيَّة — مُصَفَّرًا ، وأصله شُجِيوَّة — من الشُّجُو .

والرابع نحو : « غَزِيَان » وهو مثَالُ ظَرِيَان من الغَزْوِ .

وأشار بقوله : « ذَا أَيْضًا رَأَوَا فِي مَصْدَرِ الْمَعْتَلِّ عَيْنًا » إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كلِّ فعلٍ اعتلَّتْ عينُهُ ، نحو : « صَامَ صِيَامًا ، وَقَامَ قِيَامًا » والأصل صِيوَامٌ وَقِيوَامٌ ، فَأَعْتَتِ الْوَاوُ فِي الْمَصْدَرِ حَمْلًا لَهُ عَلَى فِعْلِهِ .

فَلَوْ تَحَتَّ الْوَاوُ فِي الْفِعْلِ لَمْ تَعْتَلَّ فِي الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ : لَاوَذٌ لَوَاذًا ، وَجَاوَرٌ جَوَارًا .

وكذلك تصحُّ إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل ، نحو : حَالَ حِيوَالًا .

\*\*\*

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمُ بِنَدَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَ (١)

(١) « وجمع ، مبتدأ ، وجمع مضاف و ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف و عين ، مضاف إليه ، فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عين ، والجملة من أعل المبني للجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لعين « أو ، عاطفة « سکن ، فعل ماضٍ معطوف على أعل « فاحكم ، الفاء زائدة ، احكم : فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من احكم و فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وقد علمت مراراً أن وقوع الجملة الظلية خبراً جائز =

أى : متى وقعت الواو عَيْنَ جمعٍ ، وأَعْلَتْ في واحدِهِ أو سكنت ، وَجَبَ قَلْبُهَا ياءٌ : إن انكسر ما قبلها ، ووقع بعدها ألف ، نحو : دِيَارٍ ، وَثِيَابٍ — أَصْلُهَا دِيَوَارٍ وَثِيَوَاتٍ ، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها ، مع كونها في الواحد إما معتلةً كدَارٍ ، أو شبيهةً بالمعتل في كونها حرفَ لينٍ ساكنًا كَثَوْبٍ .

\* \* \*

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً ، وَفِي فِعْلٍ وَجْهَانٍ ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَلِيلِ<sup>(١)</sup> ،  
إِذَا وَقَعَتِ الْوَاوُ عَيْنَ جَمْعٍ مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا وَاعْتَلَّتْ فِي وَاحِدِهِ ، أَوْ سَكَتَتْ ،  
وَلَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا الْأَلْفُ ، وَكَانَ عَلَى فِعْلَةٍ — وَجِبَ تَصْحِيحُهَا ، نَحْوُ : عَوْدٍ وَعِوْدَةٍ<sup>(٢)</sup> ،  
وَكُوزٍ<sup>(٣)</sup> وَكُوزَةٍ ، وَشَذَنُورٍ وَشِيزَةٍ<sup>(٤)</sup> .

وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا تَعْتَلُّ فِي الْجَمْعِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا أَلْفٌ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ ، لِأَنَّهُ  
حَكَمَ عَلَى فِعْلَةٍ بِوَجُوبِ التَّصْحِيحِ ، وَعَلَى فِعْلٍ بِجَوَازِ التَّصْحِيحِ وَالْإِعْلَالِ ؛

== « بَلَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَحْكَمِ الْإِعْلَالِ ، بَدَلَ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ مِنْ أَسْمِ الْإِشَارَةِ  
أَوْ نَعْتٌ لَهُ « فِيهِ » حَيْثُ ، الْأَوَّلُ جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، وَالثَّانِي ظَرْفٌ مَكَانٌ ، وَهُمَا مُتَعَلِّقَانِ بِأَحْكَمِ  
« عَنْ » فِعْلٍ مَاضٍ ، وَمَعْنَاهُ عَرَضٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَمُودُ إِلَى  
الْإِعْلَالِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ عَنِ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرْتَفِ فِيهِ فِي عَمَلٍ جَرٍ بِإِضَافَةٍ حَيْثُ لَهَا .

(١) « وَصَحَّحُوا » فِعْلٌ وَفَاعِلٌ « فِعْلَةٌ » مَفْعُولٌ بِهِ لِصَحَّحُوا « وَفِي فِعْلٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٍ مُقَدَّمٍ « وَجْهَانٍ » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ « وَالْإِعْلَالُ » مُبْتَدَأٌ « أَوْلَى » خَيْرٌ  
الْمُبْتَدَأُ « كَالْحَلِيلِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٍ لِمُبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ :  
وَذَلِكَ كَأَنَّ كَالْحَلِيلِ .

(٢) الْعَوْدُ : الْمَسْنُوعُ مِنَ الْإِبْلِ ، وَقَدْ جُمِعَ عَلَى عِبْدَةٍ — بِالْقَلْبِ — فِي لَمَعَةِ قَبِيحَةٍ .

(٣) الْكُوزُ : إِثْمٌ مِنْ نَخَارٍ لَهُ عُرْوَةٌ وَبَلْبَلٌ ، وَهُوَ دَخِيلٌ .

(٤) قَدْ جَاءَ جَمْعُ ثَوْرٍ — بِمَعْنَى الْقِطْعَةِ مِنَ الْأَقْطَعِ — عَلَى ثَوْرَةٍ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ .

فالتصحيح نحو : حاجة وجوج ، والإعلال نحو : قامه وقيم ، وديمة وديم ،  
والتصحيح فيها قليل ، والإعلال غالب .

\*\*\*

وَأَوَاؤُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ ، وَوَجَبَ<sup>(١)</sup>

إِبْدَالِ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ ، وَيَا كَمَوْقِنٍ ، بِذَاهَا أُعْتَرِفَ<sup>(٢)</sup>

إذا وقعت الواو طرفاً ، رابعةً فصاعداً ، بعد فتحة ؛ قَلِبَتْ ياء ، نحو :  
أَعْطَيْتُ — أصله أَعْطَوْتُ ؛ لأنه من « عَطَا يَمْطُو » إذا تَنَاوَلَ — فقلبت  
الواو في الماضي ياء سحلاً على المضارع ، نحو : « يُعْطَى » كما حُجِلَ اسم المفعول نحو :  
مُعْطِيَانِ على اسم الفاعل نحو : مُعْطِيَانِ ؛ وكذلك يُرْضِيَانِ — أصله يُرْضَوَانِ ؛

(١) « والواو ، مبتدأ ، لاما ، حال من الواو ، أو من الضمير المستتر في « انقلب ،  
الآتي « بعد ، ظرف متعلق بانقلب ، وبعد مضاف وفتح ، مضاف إليه « يا ، قصر  
للضرورة : مفعول مقدم ، وعامله انقلب الآتي « انقلب ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواو « كالمعطيان ، السكاف جارة لقول محذوف : أي  
كقولك ، والمعطيان : مبتدأ مرفوع بالالف لأنه مثنى « يرضيان ، فعل مضارع مبنى  
للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، والجملة من هذا الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله  
في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول للقول المحذوف  
« ووجب ، فعل ماض .

(٢) « إبدال ، فاعل وجب الذي في آخر البيت السابق ، وإبدال مضاف و « واو ،  
مضاف إليه « بعد ، ظرف متعلق بإبدال ، وبعد مضاف و « ضم ، مضاف إليه « من  
ألف ، جار ومجرور متعلق بإبدال « ويا ، قصر للضرورة : وهو مبتدأ « كموقن ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف نعت ليا ، على تقدير محذوف ، وتقدير الكلام : ويا ، كائنة كيا ،  
موقن « بذاهما ، جاران ومجروران متعلقان بقوله « اعترف ، الآتي « اعترف ، فعل أمر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، أو هو فعل ماض مبنى للمجهول ، وعلى كل  
حال فالجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله « ويا كموقن ، .



لأنه من الرُّضْوَانِ — قلبت واوه بعد الفتحة ياء ، حَمَلًا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو : رُضِيَانٍ .

وقوله « ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف » معناه أنه يجب أن يُبدَلَ من الألف واو ، إذا وقعت بعد ضمة ، كقولك في « بَايَعَ » : « بُوِيَعَ » ، وفي « ضَارَبَ » : « ضُورِبَ » .

وقوله « ويا كوقن بذالها اعترف » معناه أن الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة ؛ وجب إبدالها واوًا ، نحو : سُوْقِنَ ومُوَسِّرٍ — أصلهما مُتَّقِنٌ ومُؤَسِّرٌ ؛ لأنهما من أَيْقَنَ وأَيْسَرَ — فلو تحركت الياء لم تُعَلَّ ، نحو : هِيَامٌ .

\* \* \*

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ « هِيمٌ » عِنْدَ جَمْعِ « أَهْيِمَاءَ »<sup>(١)</sup>

يجمع فعلاءً وأفعلُ على فُعلٍ — بضم الفاء ، وسكون العين — كما سبق في التكسير ، كحَمْرَاءَ وحُمْرٍ وأَحْمَرَ وحُمْرٍ ؛ فإذا اعتَلَّتْ عينُ هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرةً لتصحَّ الياء ، نحو : هَيْمَاءٌ وهِيمٌ ، وبِيضَاءٌ وبِيضٌ ، ولم تقلب الياء واوًا كما فعلوا في المفرد — كقَوْفٍ — استتقالاً لذلك في الجمع .

\* \* \*

(١) « ويكسر ، فعل مضارع مبني للجهول ، المضموم ، نائب فاعل يكسر » في جمع ، جار ومجرور متعلق بيكسر « كما ، الكاف جارة ، وما : مصدرية » يقال ، فعل مضارع مبني للجهول « هيم ، قصد لفظه : نائب فاعل يقال « عند ، ظرف متعلق يقال ، وعند مضاف و « جمع ، مضاف إليه ، وجمع مضاف و « أهيماء ، مضاف إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك .

وَوَاوَأَ أَثَرَ الضَّمِّ رُدَّ إِلَيَا مَتَى أَلَيْتَ لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا (١)  
 كَتَاءَ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهُ كَذَا إِذَا كَسَبَعَانَ صَيَّرَهُ (٢)

إذا وقعت الياء لَامَ فِعْلٍ ، أو من قبل تاء التانيث ، أو زِيَادَتِي فَعَمَلَانِ ، وانضمَّ ما قبلها في الأصول الثلاثة — وجب قلبها واوَأَ .

فالأول : نحو قَضَوِ الرَّجُلُ (٣) .

(١) « وواوَأَ » مفعول ثان لقوله « ردَّ » الآتي « إثر » ظرف متعلق بـ « ردَّ » ، وإثر مضاف و « الضم » مضاف إليه « ردَّ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « أنت » « إليا » قصر للضرورة : مفعول أول لـ « ردَّ » مني ، اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب بالني « أَلَيْتَ » فعل ماض مبني للمجهول ، فعل الشرط . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الياء « لَامَ » مفعول ثان لـ « أَلَيْتَ » . ولام مضاف و « فعل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، وتقديره : متى أَلَيْتَ الياء لام فعل فرده واوَأَ « أو » حرف عطف « من قبل » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله « أَلَيْتَ » ، وقبل مضاف و « تَا » قصر للضرورة : مضاف إليه .

(٢) « كتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتاء مضاف و « بان » مضاف إليه « من رمى » جار ومجرور متعلق ببيان « كَمَقْدُرَهُ » جار ومجرور متعلق ببيان أيضاً « كَذَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله : « ردَّ » في البيت قبله « إذا » ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله « كَسَبَعَانَ » جار ومجرور يقع في موضع المفعول الثاني لصير تقدم عليه « صَيَّرَهُ » صير : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بان ، والضمير البارز مفعول أول لصير .

(٣) قَضَوِ الرَّجُلُ : معناه ما أقضاه ، وذلك أنك حوات « قضى » إلى مثال ظرف للدلالة على التعجب على ما مر في بابه ، ونظير ذلك : رمو الرجل بمعنى ما أرماه ، وسرو الرجل بمعنى ما أسراه : أي ما أقوى سيره ليلاً ، أما سرو الرجل — بمعنى ما أسماه وما أعظم مروءته — فواوه أصلية .

والثاني : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى انْتَمَا على وزن مَقْدَرَةٍ ؛ فإنك تقول :  
مَرْمُوءَةٌ .

والثالث : كما إذا بَنَيْتَ من رَمَى انْتَمَا على وزن سُبْمَانَ ؛ فإنك تقول :  
رَمُوءَانٌ .

فتقلب الياء واواً في هذه المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها .

\*\*\*

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُبْلَغُ (١)

إذا وقعت الياء عيناً لصفة ، على وزن فُعْلَى — جاز فيها وَجْهَانِ :

أحدهما : قلبُ الضمة كسرة لتصحَّ الياء .

والثاني : إبقاء الضمة ؛ فتقلب الياء واواً ، نحو : الضَّيْفِ ، والكَيْسِيِّ ، والضُّوقِ ،  
والكُوسِيِّ ، وهما تأنيث الأَضْيَيقِ والأَكْيَيسِ .

\*\*\*

(١) « وإن ، شرطية ، تكن ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء « عيناً ، خبر تكن « لفعلي ، جار ومجرور  
متعلق بمحذوف نعت لعيناً « وصفاً ، حال من فعلي « فذاك ، الفاء واقعة في جواب  
الشرط ، وذا اسم إشارة : مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « بالوجهين ، جار ومجرور  
متعلق بقوله : « يلقي ، الآتي على أنه مفعوله الثاني « عنهم ، جار ومجرور متعلق بيلقي  
« يلقي ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل — وهو المفعول الأول — ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة الواقع مبتدأ ، وجملة يلقي ومعموله  
في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

## فَصْلٌ

مِنْ لَامٍ فَعَلَىٰ أَسْمَاءٍ أُنِيَ الْوَاوُ بَدَلًا يَاءً ، كَتَقَوَىٰ ، غَالِبًا جَاذَا التَّبَدُّلُ<sup>(١)</sup>

تُبَدَّلُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ لِأَمِّ اسْمٍ عَلَىٰ وَزْنِ فَعَلَىٰ ، نَحْوُ : تَقَوَىٰ ، وَأَصْلُهُ تَقِيًا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَقَيْتُ - فَإِنْ كَانَتْ فَعَلَىٰ صِفَةً لَمْ تُبَدَّلِ الْيَاءُ وَآوًا ، نَحْوُ : صَدِيًا وَخَزِيًا ، وَمِثْلُ : تَقَوَىٰ : فَتَوَى - بِمَعْنَى التَّقِيَا ، وَبَقَوَى - بِمَعْنَى التَّبَقِيَا . وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « غَالِبًا » مِمَّا لَمْ تَبْدَلِ الْيَاءُ فِيهِ وَآوًا وَهِيَ لِأَمِّ اسْمٍ عَلَىٰ فَعَلَىٰ كَقَوْلِهِمُ لِلرَّاحِمَةِ : رِيًا .

\* \* \*

بِالْمَعْكَسِ جَاءَ لَامٌ فَعَلَىٰ وَصَفًا وَكَوْنُ قُصْوَىٰ نَادِرًا لَا يَخْفَىٰ<sup>(٢)</sup>

أَيُّ : تُبَدَّلُ الْوَاوُ الْوَاقِعَةُ لِأَمًّا لِفَعَلَىٰ وَصَفًا يَاءً ، نَحْوُ : الدُّنْيَا ، وَالْعُلْيَا ، وَشَذَّ

(١) « مِنْ لَامٍ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « بَدَلٌ ، الْآتَى ، وَلامٌ مُضَافٌ وَدَفْعٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَسْمَاءٌ ، حَالٌ مِنْ فَعَلَى « أُنِيَ ، فَعَلٌ مَاضٍ « الْوَاوُ ، فَاعِلٌ أُنِيَ « بَدَلٌ ، حَالٌ مِنْ الْوَاوِ ، وَوَقَّفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ عَلَى لُغَةِ رَبِيعَةَ ، وَبَدَلٌ مُضَافٌ وَدِيَاءٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « كَتَقَوَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَتَقَوَى « غَالِبًا » ، حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ « جَاذَا » ، الْآتَى « جَاءَ ، قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ : فَعَلٌ مَاضٍ « جَاذَا » ، اسْمٌ إِشَارَةٌ : فَاعِلٌ جَاءَ « الْبَدَلُ » ، بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَيْهِ ، أَوْ نَعْتٌ لَهُ .

(٢) « بِالْمَعْكَسِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٌ مِنْ « لَامٍ فَعَلَى » ، الْآتَى « جَاءَ » فَعَلٌ مَاضٍ « لَامٍ ، فَاعِلٌ جَاءَ ، وَلامٌ مُضَافٌ وَدَفْعٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « وَصَفًا » ، حَالٌ مِنْ فَعَلَى « وَكَوْنُ » ، مُبْتَدَأٌ ، وَكَوْنُ مُضَافٌ وَدَفْعٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ النَّاقِصِ إِلَى اسْمِهِ « نَادِرًا » ، خَبَرٌ الْمَصْدَرِ النَّاقِصِ « لَا » ، نَافِيَةٌ « يَخْفَى » ، فَعَلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَمُودُ إِلَى كَوْنِ الْوَاقِعِ مُبْتَدَأً ، وَاجْمَلَةٌ مِنْ يَخْفَى الْمُنْفَى بِلَا وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرْفِيهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ .

قول أهل الحجاز: القُصْوَى؛ فإن كان فُعلَى أتممت الواو، كحزْوَى (١).

\*\*\*

### فصل

إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَوَايَا وَأَنْصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيًّا (٢)  
فِيَاءَ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُدْغَمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رَسِمًا (٣)

إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، وكان

(١) حزوى — بضم الحاء وسكون الواو — اسم مكان بعينه، ويرد كثيراً في شعر ذى الرمة؛ فن ذلك قوله:

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتِ لِلْمَيْنِ عِبْرَةً فَمَا هِ الْهُوَى يَرْفَعُ أَوْ يَتَفَرَّقُ

(٢) «إن» شرطية «يسكن» فعل مضارع، فعل الشرط «السابق» فاعل يسكن «من واو» جار ومجرور متعلق بقوله يسكن «ويا» قصر للضرورة: معطوف على واو «وانصلا» الواو عاطفة، اتصل: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، وهو معطوف على فعل الشرط «ومن عروض» جار ومجرور متعلق بقوله: «عرياً» الآتي «عرياً» عرى: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، وهو — أيضاً — معطوف على فعل الشرط بالواو الداخلة على الجار والمجرور.

(٣) «فياء» الفاء واقعة في جواب الشرط، ياء: مفعول ثانٍ لأقْلِبَنَّ الآتي «الواو» مفعول أول لأقْلِبَنَّ «أقْلِبَنَّ» قلب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مدغماً» بصيغة اسم الفاعل: حال من فاعل أقْلِبَنَّ «وشد» فعل ماض «معطى» فاعل شد، وهو اسم مفعول يتمدى كفضله لاثنين أحدهما نائب الفاعل وهو ضمير مستتر فيه «غير» مفعول ثانٍ لمعطى، وغير مضاف و «دما» اسم موصول: مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «رسماً» رسم: فعل ماض مبني للمجهول، والالف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من رسم ونائب فاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة الموصول.

سكونها أصلياً — أبدلت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وذلك نحو : « سَيِّدٍ ، ومَيِّتٍ » — والأصل سَيِّوِدٌ ومَيِّوِتٌ ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ؛ فصار سَيِّدٌ ومَيِّتٌ .

فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك ، نحو : يُبْطِئُ وَاقِدٌ ، وكذا إن عرضت الياء أو الواو للسكون كقولك في رُؤْيَةٍ : « رُؤْيَةٍ » وفي « قَوِيٍّ » : « قَوِيٍّ » .  
وَشَدَّ التصحيحُ في قولهم : « يَوْمٌ أَيُّومٌ » وَشَدَّ — أيضاً — إبدال الياء واواً في قولهم : « عَوَى الكَلْبُ عَوَةً (١) » .

\*\*\*

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلْفًا أَبْدِلَ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ (٢)

(١) يقال : عوى الكلب يعوى — مثل رمى يرمى — عيا — بوزن رمى — وعواء ، وعوة ، وعوية — على فعلة كرمية — إذا لوى خطمه ثم صوت ، أو مد صوته ولم يفصح ، والآخرتان نادرتان ، والقياس عية — بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة — وشذوذ أولاهما من جهة قلب الياء التي هي لام الكلمة واواً ، عكس القياس القاضى بقلب الواو ياء لما ذكره الشارح ، وشذوذ ثانيتهما من جهة بقاء كل من الواو والياء على أصلهما مع أنهما اجتمعا في كلمة واحدة وسبقت إحداها بالسكون .

(٢) « من ياء ، جار ومجرور متعلق بقوله : « أبدل ، الآتي « أو ، عاطفة « واو ، معطوف على ياء « بتحريك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لياء وما عطف عليه « أصل ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك ، والجملة من أصل ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر نعت لتحريك « ألفاً مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أبدل ، الآتي — « أبدل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعد ، ظرف متعلق بأبدل ، وبعد مضاف و « فتح ، مضاف إليه « متصل ، نعت لفتح .

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وَإِنْ سَكَنَ كَفَتْ إِعْلَالٌ غَيْرَ اللّامِ ، وَهِيَ لَا يُكْفَى (١)  
 إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ بِأَهِّ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلْفٌ (٢)

إذا وقعت الواو والياء متحركة بعد فتحة قلبت ألفاً ، نحو : قَالَ وَبَاعَ ،  
 أصلهما قَوْلَ وَبَيْعَ ، فقلبت [ الواو والياء ] ألفاً ؛ لتحركها وافتتاح ما قبلها .  
 هذا إن كانت حركتهما أصلية ؛ فإن كانت عَارِضَةً لم يمتدَّ بها كَجَبَلٍ  
 وَتَوَمَّ — أصلهما جَبَلٌ وَتَوَأَّمْ ، نقلت حركة الهمزة إلى الياءِ والواو فصار  
 جَبَلًا وَتَوَمَّا .

فَلَوْ سَكَنَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ وَلَمْ تَكُنْ لِأَمَّا وَجِبَ التَّصْحِيحُ ، نَحْوُ : بَيَانَ  
 وَطَوْبِلَ ؛ فَإِنْ كَانَتْ لِأَمَّا وَجِبَ الْإِعْلَالُ ، مَا لَمْ يَكُنْ السَّاكِنُ بَعْدَهَا أَلْفًا

(١) « إن ، شرطية » حرك ، فعل ماضٍ مبنى للجھول ، فعل الشرط ، التالى ،  
 نائب فاعل حرك ، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه « وإن ، شرطية  
 » سکن ، فعل ماضٍ مبنى للجھول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود إلى التالى « كفت » فعل ماضٍ ، جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التالى « إعلال » مفعول به لكف ، وإعلال مضاف  
 و « غير » مضاف إليه ، و « اللام » مضاف إليه « وهى » ضمير منفصل  
 مبتدأ « لا ، نافية » يكف ، فعل مضارع مبنى للجھول .

(٢) « إعلالها ، إعلال : نائب فاعل » يكف ، فى آخر البيت السابق ، وإعلال  
 مضاف ، و «ها : مضاف إليه ، والجملة من يكف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ  
 الذى هو قوله : « وهى ، فى البيت السابق » بساكن ، جار ومجرور متعلق بقوله : « يكف »  
 السابق « غير ، نعت لساكن » وغير ، مضاف و « ألف ، مضاف إليه » أو ، عاطفة  
 « ياء ، معطوف على ألف » التشديد ، مبتدأ « فيها ، جار ومجرور متعلق بقوله « ألف ،  
 الآتى » قد ، حرف تحقيق « ألف ، فعل ماضٍ مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التشديد ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه فى محل  
 رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لياء .

أو ياء مشددة — كَرَمِيًّا وَعَلَوِيًّا ، وذلك نحو : يَخْشَوْنَ — أصلُهُ يَخْشِيُونَ  
قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وافتتاح ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقاء ساكنة مع  
الواو الساكنة .

\*\*\*

وَصَحَّ عَيْنٌ فَعَلٍ وَفِعْلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَعْيَدٍ وَأُحْوَلًا<sup>(١)</sup>

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه على وزن أَفْعَلٍ فإنه يلزم عينه التصحيحُ ، نحو :  
عَوَّرَ فهو أَعْوَرٌ ، وَهَيْفَ فهو أَهْيَفُ ، وَغَيْدَ فهو أَغْيَدُ ، [ وَحَوَّلَ فهو أُحْوَلُ ]  
وَجَلَّ المصدر على فعله ، نحو : هَيْفٍ وَغَيْدٍ وَعَوَّرٍ وَحَوَّلٍ .

\*\*\*

وَإِنْ بَيْنَ تَفَاعُلٍ مِنْ أَفْعَلٍ وَالْعَيْنُ وَارٌ سَلَّتْ وَلَمْ تُعَلَّ<sup>(٢)</sup>

إذا كان أَفْعَلٌ معتلَّ العينِ فحَقُّهُ أن تبديل عينه ألفاً — نحو : اعتَادَ  
وارتَادَ — لتحركها وافتتاح ما قبلها ؛ فإن أبان أَفْعَلٌ معنى تَفَاعُلٍ — وهو

(١) «وصح» فعل ماضٍ «عين» فاعل صح ، و«عين» مضاف و«فعل» بفتحيتين —  
مضاف إليه «وفعلا» بفتح فكسر ، وأصله فعل ماضٍ لشكاه : معطوف على فعل ،  
والألف للإطلاق «ذا» بمعنى صاحب : حال من فعل المكسور العين ، و«ذا» مضاف  
و«أفعل» مضاف إليه «كأعيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف  
وتقدير الكلام : وهذا كأن كأعيد «وأحولا» معطوف على أعيد ، والألف للإطلاق .

(٢) «إن» شرطية «بين» فعل مضارع ، فعل الشرط «تفاعل» فاعل بين «ومن أفعل»  
جار ومجرور متعلق بين «والعين» الواو أو الحال ، العين : مبتدأ «وار» خبر المبتدأ والجملة  
في محل نصب حال ، والرابض الواو «سَلَّتْ» سلم : فعل ماضٍ جواب الشرط ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الواو ، أو إلى العين بهذا القيد ، والتاء للتأنيث  
«ولم» الواو حالية ، لم : نافية جازمة «تعل» فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى العين ، والجملة في محل نصب حال .



الاشتراك في الفاعلية والمفعولية — حُجِلَ عَلَيْهِ فِي التَّصْحِيحِ إِنْ كَانَ وَاوِيًّا ، نَحْوُ :  
 اشْتَوَرُوا<sup>(١)</sup> ؛ فَإِنْ كَانَتْ الْمَيْنُ يَاءٌ وَجِبَ إِعْلَامًا ، نَحْوُ : ابْتَعَاوُا ، وَاسْتَأْفُوا — أَيْ :  
 تَضَارَبُوا بِالسُّيُوفِ .

\*\*\*

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْأَعْلَالِ اسْتَحِقَّ صَحَّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ<sup>(٢)</sup>  
 إِذَا كَانَ فِي كَلِمَةٍ حَرْفًا عَلِيًّا ، كُلُّ وَاحِدٍ مَتَحْرِكٍ ، مُفْتَوِّحٌ مَا قَبْلَهُ — لَمْ يَجْزِ  
 إِعْلَامُهَا مِمَّا ؛ ثَلَاثًا يَتَوَالَى فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ إِعْلَالَانٌ ؛ فَيَجِبُ إِعْلَالُ أَحَدِهَا  
 وَتَصْحِيحُ الْآخَرِ ، وَالْأَحَقُّ مِنْهُمَا بِالْإِعْلَالِ الثَّانِي ، نَحْوُ : الْحَيَا وَالْهَوَى ، وَالْأَصْنَلُ  
 حَيٌّ وَهَوَى ، فَوْجِدُ فِي كُلِّ مِنَ الْمَيْنِ وَاللَّامِ سَبَبُ الْإِعْلَالِ ؛ فَعَمَلُ بِهِ فِي اللَّامِ  
 وَحْدَهَا لِكُونِهَا طَرَفًا ، وَالْأَطْرَافُ مَحَلُّ التَّنْبِيهِرِ . وَشَدَّ إِعْلَالُ الْمَيْنِ وَتَصْحِيحُ  
 اللَّامِ نَحْوُ : « غَايَةٌ » .

\*\*\*

(١) اشْتَوَرُوا : أَيْ تَشَاوَرُوا . وَذَلِكَ أَنْ يُشِيرَ كُلُّ مِنْهُمْ عَلَى الْآخَرِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي  
 يُشِيرُ الْآخَرَ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَأَمَّا « اشْتَارَ فُلَانٌ الْمَسْلَ » فَإِنَّهُ يَعْمَلُ بِقَلْبِ الْوَاوِ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا  
 مَعَ انْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّفَاعُلِ ، وَمَعْنَى اشْتَارَ الْمَسْلَ : أَخَذَهُ مِنْ كَوَارِثِهِ ،  
 مِثْلَ « شَارَهُ يَشُورُهُ » .

(٢) « إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « لِحَرْفَيْنِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَمَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : « اسْتَحِقَّ » الْآتِي  
 « ذَا » اسْمٌ لِإِشَارَةِ : نَائِبِ فَاعِلٍ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ « الْإِعْلَالِ » بِدَلِّ مِنْ  
 اسْمِ الْإِشَارَةِ ، أَوْ عَطْفِ بَيَانٍ عَلَيْهِ ، أَوْ نَعْتٍ لَهُ « اسْتَحِقَّ » فِعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلجَهُولِ ،  
 وَنَائِبٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَالجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ  
 لَهَا مَفْسُورَةٌ « صَحَّحَ » فِعْلٌ مَاضٍ مُبْنِيٌّ لِلجَهُولِ ، جَوَابُ الشَّرْطِ « أَوَّلٌ » نَائِبٌ فَاعِلٌ  
 « وَعَكْسٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَحْذُوفٍ ، وَلِهَذَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ مَعَ كَوْنِهِ  
 نَكْرَةً « قَدْ » حَرْفٌ تَقْلِيلٌ « يَحِقُّ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ  
 هُوَ يَعُودُ إِلَى عَكْسِ ، وَالجُمْلَةُ مِنْ يَحِقُّ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرُّ فِيهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي  
 هُوَ قَوْلُهُ عَكْسٌ .

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسَلَّمَ<sup>(١)</sup>

إذا كان عينُ الكلمةِ واواً ، متحركة ، مفتوحاً ما قبلها ، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها ، وكان في آخرها زيادة تخصُّ الاسمَ — لم يَجْزُ قلبُها ألفاً ، بل يجب تصحيحها ، وذلك نحو : « جَوْلَانِ ، وَهَيَّانِ » وشذ « مَاهَانَ ، وداران » .

\* \* \*

وَقَبْلَ بِأَفْلِبِ مِيَا الثُّنُونِ ، إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْيْدًا<sup>(٢)</sup>

لما كان الثُّنُوقُ بالنون الساكنة قبل الباء عَسِراً وجب قلبُ النون ميَا ،

(١) « وعين ، مبتدأ ، وعين مضاف و « ما ، اسم موصول : مضاف إليه « آخره ، آخر : ظرف متعلق بقوله : « زيد ، الآتي ، منصوب على الظرفية المسكانية ، وآخر مضاف والهاء مضاف إليه « قد ، حرف تحقيق « زيد ، فعل ماضٍ مبني للجهول « ما ، اسم موصول : نائب فاعل زيد ، والجملة من زيد ونائب فاعله لا محل صلة الموصول الأول « يخص ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « الاسم ، مفعول به ليخص ، والجملة من يخص وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول الثاني « واجب ، خبر المبتدأ « أن ، حرف مصدرى ونصب « يسلبا ، يسلم : فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لواجب ، وتقدير البيت : وعين ما قد زيد في آخره ما يخص الاسم واجب سلامته .

(٢) « وقبل ، ظرف متعلق بقوله : « اقلب ، الآتي ، وقبل مضاف و « با ، قصر للضرورة : مضاف إليه « اقلب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ميَا ، مفعول ثانٍ لاقلب تقدم على المفعول الأول « النون ، مفعول أول لاقلب « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « كان ، فعل ماضٍ ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « مسكناً ، خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة « إذا ، إليها ، وجواب الشرط محذوف لدلالة سابق الكلام عليه « كمن ، الكاف جارة لقول محذوف ، وإعراب باقي الكلام ظاهر .

ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة ، ويجمعها قوله : « مَنْ بَتَّ أَنْبِذَا »  
أى : مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقَهُ عَنِ الْبَالِكِ وَأَطْرَحَهُ ، وألف « انبذا » مُبَدَّلَةٌ مِنْ نون  
التوكيد الخفيفة .

\*\*\*

### فَضْلٌ

لِسَاكِنٍ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَنَّ<sup>(١)</sup>  
إذا كانت عينُ الفعل ياءً أو واوًا متحركة ، وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا — وَجَبَ  
نقلُ حركة العين إلى الساكن قبلها ، نحو : يَبِينُ وَيَقُومُ ، والأصلُ يَبِينُ وَيَقُومُ —  
بكسر الياء ، وضم الواو — فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما — وهو الباء ، والقاف —  
وكذلك في « أبن »<sup>(٢)</sup> .

فإن كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ لم تنقل الحركة ، نحو : بَاتِعَ وَيَبِنَ وَعَوَّقَ<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

(١) « لساكن ، جار ومجرور متعلق بقوله « انقل ، الآتي « صح ، فعل ماض ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ساكن ، والجملة من صح وفاعله المستتر فيه  
في محل جر صفة لساكن « انقل ، فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو  
فاعل « التحريك ، مفعول به لا نقل « من ذى ، جار ومجرور متعلق بانقل ، وذى مضاف  
و « لين ، مضاف إليه « آت ، نعمت للين ، أو لذى لين . وفيه ضمير مستتر هو فاعله « عين ،  
حال من الضمير المستتر في آت ، وعين مضاف و « فعل ، مضاف إليه « كَأَنَّ ، جار  
ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

(٢) أصل « أبن ، أبين كأكرم ، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها —  
وهو الباء للوحدة — فالتى ساكنان : الياء التى نقلت حركتها ، والنون الساكنة للبناء ؛  
فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين .

(٣) ومثال ذلك من يأتي العين : زين ، ولين ، وطين ، وعين ، وتيم ، وخيم ، =

مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبَ ، وَلَا كَأَبْيَضَ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَلًا (١)

أى : إنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها إذا لم يكن الفِعْلُ للتعجب ، أو مضاعفاً ، أو مُمْتَلِ اللام ؛ فإن كان كذلك فلا نَقْلَ ، نحو : مَا أَبْيَنَ الشَّيْءَ وَأَبْيَنَ بِهِ ، وَمَا أَقْوَمَهُ وَأَقْوَمَ بِهِ ، ونحو : ابْيَضَ وَاشْوَدَّ ، ونحو : أَهْوَى .

\*\*\*

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْأَعْلَالِ أَسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ (٢)

يعنى أنه يثبت للاسم الذى يُشْبِهُ الفِعْلَ المضارعَ — فى زيادته فقط ، أو فى وَزْنِهِ فقط — من الإعلال بالنقل ما يثبت للفعل .

= ومن واوى العين : شوق ، وكور ، وروع ، وحول ، وهون ، وروق ، وسوف ، ولون ، وكون ، وهوم ، وحوم ، ونظير هذا : تعاون ، وتماور ، وتقاولوا ، وتباين ، وتبايموا .

(١) ، ما ، مصدرية ظرفية « لم » ، نافية جازمة ، يكن ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه « فعل » ، خبر يكن ، وفعل مضاف و « تعجب » ، مضاف إليه « ولا » ، الواو عاطفة ، لا : زائدة « كابيض » معطوف على خبر يكن « أو » ، عاطفة « أهوى » معطوف على ابيض « بلام » ، جار ومجرور متعلق بقوله : علل الآتى « عللا » ، علل : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والآلف للإطلاق ، والجملة فى محل جر صفة لأهوى .

(٢) « ومثل » ، مبتدأ ، ومثل مضاف و « فعل » ، مضاف إليه « فى ذا » ، جار ومجرور متعلق بمثل ؛ لما فيه من معنى المماثلة « الإعلال » ، بدل من اسم الإشارة « أو عطف بيان عليه » ، أو نعمت له « اسم » ، خبر المبتدأ الذى هو قوله مثل ، وجملة « ضاهى مضارعا » فى محل رفع نعمت لاسم ، وجملة « وفيه وسم » ، من الخبر المقدم والمبتدأ المزخر فى محل نصب حال رابطها الواو .

فالذي أُشْبِهَ المضارع في زيادته فقط تَبِيْعٌ ، وهو مثال تحلَّى من البيع ،  
الأصلُ تَبِيْعٌ - بكسر التاء وسكون الباء - فنقلت حركة الياء إلى الباء  
فصار تَبِيْعٌ .

والذي أُشْبِهَ المضارع في وزنه فقط مَقَامٌ ، والأصل مَقَوَمٌ ؛ فنقلت حركة الواو إلى  
القاف ، ثم قلبت الواو ألفاً لحجاسة الفتحة .

فإن أشبهه في الزيادة والزنة ؛ فإما أن يكون منقولاً من فعلٍ ، أولاً ، فإن كان  
منقولاً منه أعلَّ كَبُرَيدٌ ، وإلا صحَّ كأَبْيَضَ وأَسْوَدَ .

\*\*\*

وَمِفْعَلٌ مُحَّحٌ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفٌ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالٍ (١)  
أَزَلٌ لِدَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّالِزُ عِوَضٌ، وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضٌ (٢)

(١) « ومفعول ، مبتدأ ، صحح ، فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعول ، والجملة من صحح ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع  
خبر المبتدأ ، كالمفعول ، جار ومجرور متعلق بمحذوف بحذف حال من الضمير المستتر في « صحح ،  
السابق » وألف ، مفعول تقدم على عامله وهو قوله : « أزل ، في البيت الآتي ، وألف  
مضاف و « الإفعال ، مضاف إليه » واستفعال ، معطوف على الإفعال .

(٢) « أزل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنا ، جار  
ومجرور متعلق بأزل « الإعلال ، بدل من ذا أو عطف بيان عليه أو نعمت له « والتا ،  
قصر للضرورة : مفعول مقدم لازم « الزم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت « عوض ، حال من التاء ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « وحذفها ،  
الواو عاطفة ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف والضمير العائد إلى التاء مضاف إليه  
« بالنقل ، جار ومجرور متعلق بقوله عرض الآتي ، ويروى بعد ذلك « نادراً ، وهو  
حال من الضمير المستتر في قوله : « عرض ، الآتي ، ويروى مكانه « ربما ، وهو حركب  
من رب الذي هو حرف تليل ، وما الكافة « عرض ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذفها ، والجملة من عرض وفاعله المستتر فيه في محل رفع  
خبر المبتدأ الذي هو حذف .

لما كان مفعلاً غير مُشبهٍ للفعل استحقَّ التصحيحَ كَمِسْوَاكِ ، وُجِّلَ أيضاً مِفْعَلٌ عليه ؛ لمشابهته له في المعنى ، فصحح كما صحح مفعال كَقَوْلٍ وَمِقْوَالٍ<sup>(١)</sup> .

وأشار بقوله : « وألف الإفعال واستفعال أزل — إلى آخره » إلى أن المصدر إذا كان على وزن إفعالٍ أو استفعالٍ ، وكان معتلاً العينِ ، فإن ألفه تحذف لالتقاءها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر ، وذلك نحو : إقَامَةٌ واستِقَامَةٌ ، وأصله إقَوَامٌ واستِقَوَامٌ ، فنقلت حركة العين إلى الفاء ، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها ، فالتقى ألفان ، فحذفت الثانية منهما ، ثم عُوِّضَ منها تاء التأنيث ، فصار إقَامَةٌ واستِقَامَةٌ ، وقد تحذف هذه التاء كقولهم : أجابَ إجاباً ، ومنه قوله تعالى : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ)<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) اعلم أولاً أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة ، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يحز قلب الواو والياء ألفاً فيه ؛ لوجود ألف بينهما .

ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل — بغير ألف — فمنهم من يقول : حل على مفعال ؛ لأنه أشبه في اللفظ والمعنى ، أما مشابهته لفظاً فلأنه لا فرق بينهما لفظاً إلا بزيادة الألف وهي إشباع للفتحة ، وأما مشابهته معنى ؛ فإن كل واحد منهما يأتي اسم آلة كخيط وخياط ، ويأتي صيغة مبالغة كقول ومقول ، وهذا هو الذي ذكره الشارح . ومن العلماء من يقول : إن مفعلاً هو نفس مفعال غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه .

(٢) وقد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ ، منها قولهم : أعول لإعوالاً ، وأغيمت السماء لإغياماً ، واستحوذ عليه استحوذاً ، وأغيلت المرأة ولدها إغيالاً ، واستغيل الصبي استغيالاً ، وأسود الرجل إسواداً ، وإذا ولد له السادة أو السود ، وذلك كله شاذ عن القياس عند النحاة .

وَمَا لِإِفْعَالٍ - مِنَ الْخُذْفِ ، وَمِنْ نَقْلِ - قَتْمُوعٍ بِهِ أَيْضًا قَيْنٌ<sup>(١)</sup>  
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ ، وَنَدَرَ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ ، وَفِي ذِي الْيَاءِ أَشْتَهَرُ<sup>(٢)</sup>

إذا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِ الْعَيْنِ - بِالْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ - وَجِبَ فِيهِ مَا وَجِبَ فِي إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ مِنَ النُّقْلِ وَالْخُذْفِ ؛ فَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنْ بَاعٍ وَقَالَ : « مَبِيعٌ وَمَقُولٌ » وَالْأَصْلُ مَبْيُوعٌ وَمَقْوُولٌ ، فَنَقَلْتَ حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ : الْعَيْنُ ، وَوَاوِ مَفْعُولٍ ، فَحَذَفْتَ وَاوِ مَفْعُولٍ ، فَصَارَ مَبِيعٌ وَمَقُولٌ - وَكَانَ حَقٌّ مَبِيعٌ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : مَبْيُوعٌ<sup>(٣)</sup> ، لَكِنْ قَلَبُوا الضَّمَّةَ كَسْرَةً لِتَصِحَّ الْيَاءُ ، وَنَدَرَ التَّصْحِيحَ فِيمَا عَيْنُهُ وَاوِ ، قَالُوا : ثَوْبٌ مَصْوُونٌ ،

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « لإفعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « من الخذف » متعلق بما تعلق به ما قبله « ومن نقل » معطوف على قوله من الخذف « ففعول » الفاء زائدة ، ومفعول : مبتدأ ثان « به » جار ومجرور متعلق بقوله قن الآتي « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « قن » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « مبيع » مضاف إليه « ومصون » معطوف على مبيع « وندر » الواو عاطفة ، وندر : فعل ماضٍ « تصحيح » فاعل ندر « وتصحيح مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الواو » مضاف إليه « وفي ذى » جار ومجرور متعلق بقوله : « اشتهر » الآتي ، وذى مضاف و « الياء » مضاف إليه « اشتهر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على تصحيح .

(٣) لأنه بعد أن حذفت واو المفعول صارت الياء مضمومة وبعدها ياء ساكنة ، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة قلبت واواً إن كان ما هي فيه مفرداً كما حصل في موقن وموسر ، وأصلهما ميّقن وميسر ، وقطعها أيقن وأيسر . لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الياء كسرة لتسلم الياء ؛ ليظهر الفرق بين الواوى واليائى .

والقياس مَصُونٌ ، ولغة تميم تصحيحُ ما عينُهُ ياء ؛ فيقولون : مَبْيُوعٌ ، وَتَحْيُوطٌ ،  
ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى : « وندر تصحيح ذى الواو ، وفي ذى  
اليا اشهر » (١)

\* \*

(١) أصل مبيع مبيوع ؛ فنقلت ضمة الياء إلى ألباء الساكنة قبلها ، فالتقى ساكنان :  
الياء ، والواو ، وإلى هنا يتفق سيويه والأخفش ، ثم اختلفوا في المحذوف من الساكنين  
أهو الياء التي هي عين الكلمة ، أم هو الواو الزائدة في صيغة المفعول ؟ فقال سيويه :  
حذفت واو مفعول ، وقال الأخفش : حذفت عين الكلمة ، فأما الأخفش فزعم أن واو  
مفعول دالة على اسم المفعول ، وما جرى به للدلالة على معنى لا يحذف ، وزعم أن المفعول  
حذف أول الساكنين لا ثانيهما .

والذى ترجحه هنا هو مذهب سيويه ، ونستدل على ذلك بأنه لو كانت المحذوفة عين  
الكلمة لم يختلف الواوى واليائى ، لكننا رأيناهم يقولون فى الواوى مفعول ومصون  
ومدوف ، وفى اليائى : مبيع ومعين ومعيب ، ودعوى أن واو مفعول قلبت ياء فى  
اليائى دعوى لا يقوم عليها دليل ، فوق أنها تنقض ما احتج به الأخفش من أن واو  
مفعول دالة على اسم المفعول .

والجواب عما ذكره الأخفش : أما قوله : « إن واو مفعول دالة على صيغة اسم  
المفعول فلا يجوز أن تحذف ، فالجواب عنه من وجهين :

أولها : أنا لا نسلم أن الواو هى الدالة على معنى اسم المفعول ، بدليل أن اسم المفعول  
من المزيد فيه مشتمل على الميم دون الواو ، وذلك نحو : مكرم ومستمان به .

وثانيهما : أنا إن سلمنا أن الواو مدخلا فى الدلالة على المعنى فلا نسلم أنه لا يجوز  
حذفها ؛ لأن محل ذلك أن لو لم يكن فى الصيغة ما يدل على المعنى غيرها ، فأما هنا فإن  
حذفت الواو بقيت الميم دالة على المعنى .

وأما قوله : « إن الذى يحذف هو أول الساكنين كما فى نحو : قل وبيع وقاض  
ومعنى ، فالجواب عنه أنا لا نسلم أن هذا مطرد فى كل ساكنين يلتقيان ، بل هذا خاص  
بما إذا كان أول الساكنين معتلا ، وثانيهما صحيحا كما فى الأمثلة التى ذكرها ، فأما إذا  
كان الساكنان جميعا معتلين — كما فى الذى نحن بصدده — فلا يلزم حذف الأول منهما .



وَصَحَّ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَاً وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَاً<sup>(١)</sup>

إذا بُنِيَ مَفْعُولٌ مِنْ فِعْلِ مَعْتَلٍ اللَّامِ ، فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْتَلًا بِالْيَاءِ أَوْ بِالْوَاوِ .

فَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا بِالْيَاءِ وَجِبَ إِعْلَالُهُ بِقَلْبٍ وَأَوْ مَفْعُولٌ يَاءً وَإِدْغَامُهَا فِي لَامِ الْكَلِمَةِ ، نَحْوُ : مَرَّيٍّ — وَالْأَصْلُ — مَرْمُؤِيٍّ ، فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَسَقَّتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ ؛ فَقِيلَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ — وَإِنَّمَا لَمْ يَذَكَرِ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا هُنَا لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

وَإِنْ كَانَ مَعْتَلًا بِالْوَاوِ ، فَلِأَجُودِ التَّصْحِيحِ ، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ عَلَى فِعْلِ ، نَحْوُ : « مَعْدُوٌّ » مِنْ عَدَاً ، وَلِهَذَا قَالَ الْمَصْنِفُ : « مِنْ نَحْوِ عَدَاً » ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعَلِّقُ ، فَيَقُولُ : مَمْدِيٍّ<sup>(٢)</sup> ، فَإِنْ كَانَ الْوَاوِيُّ عَلَى فِعْلِ ، فَالتَّصْحِيحُ الْإِعْلَالُ ؛ نَحْوُ : « مَرَضِيٍّ » مِنْ رَضِيََ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( أَرْجِيْ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ) ؛ وَالتَّصْحِيحُ قَلِيلٌ ؛ نَحْوُ : مَرَضُوءٍ .

\*\*\*

(١) دَوْصَحَّ ، فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ وَجُوبًا فَاعِلٌ الْمَفْعُولِ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِصَحَّ دَ مِنْ نَحْوِ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٍ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَنَحْوُ مُضَافٍ وَدَعْدَاً ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ دَ وَأَعْلِلِ ، فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَمْتُ دَ إِنْ ، شَرْطِيَّةٌ دَ لَمْ ، نَافِيَةٌ جَازِمَةٌ دَ تَحَرَّ ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، مَجْزُومٌ بِلَمْ ، وَعِلَامَةٌ جُزْمِهِ حَذْفُ الْآلِفِ وَالْفَتْحَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَمْتُ ، وَجُمْلَةٌ لَمْ تَحَرَّ فِعْلُ الشَّرْطِ دَ الْأَجُودَاً ، مَفْعُولٌ بِهِ لِتَحَرَّ ، وَالْآلِفُ لِلْإِطْلَاقِ ، وَجُوبَابُ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ سَابِقِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : إِنْ لَمْ تَحَرَّ الْأَجُودُ فَاعْتَلِ .

(٢) وَمِنَ الْإِعْلَالِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَقَدْ عَلِمْتُ عِرْمِي مَلِيكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ : مَمْدِيًّا عَلَيْهِ ، وَعَادِيًّا

كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَاءَ الْفِعْلُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرَدٍ يَمَعُ (١)

إذا بُني اسمٌ على فِعْلٍ ، فإن كان جمعاً ، وكانت لامه واواً — جاز فيه وجهان : التصحيح ، والإعلال ، نحو : عَصِيٌّ وَدُلِيٌّ ، في جمع عَصَاً وَدَلَوُ ، وَأَبُوٌّ ، وَنَجْوٌ ، جمع أَبٍ وَنَجْوٌ (٢) ، والإعلالُ أجودُ من التصحيح في الجمع (٣) ، وإن

(١) «كذلك» كذا : جار ومجرور متعلق بقوله : «جاء» الآتي ، والكاف حرف خطاب «ذا» بمعنى صاحب : حال من الفعول ، و«ذا» مضاف و«وجهين» مضاف إليه «جا» قصر للضرورة : فعل ماضٍ «الفعول» فاعل «جا» من «ذِي» جار ومجرور متعلق ب«جاء» ، أو محذوف حال من الفعول ، و«ذِي» مضاف و«الواو» مضاف إليه «لام» ، حال من الواو ، و«لام» مضاف و«جمع» مضاف إليه «أو» عاطفة «فرد» معطوف على جمع «يمع» ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فرد ، والجملة في محل جر نعت لفرد ، ومعنى «يمع» يبدو ويظهر .

(٢) أما «عصِيٌّ» فأصله الأصيل عَصَوُ — بضم العين والصاد — فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصاً من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما ، فصار عَصَوِيٌّ ، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فصار عَصِيٌّ — بضمين ياء مشددة — فقلبت ضمة الصاد كسرة لتناسب الياء ، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة للتناسب ويجوز أن تبقى ، وأما «دُلِيٌّ» فأصلها دَلَوُ ، ثم دلويٌّ ، ثم دليٌّ ، ويأنه كما سبق ، وأما أبو فظاهر ، وأما نجو فيجوز أن يكون بالحميم على أنه جمع نجو ، وهو السحاب الذي أهرق ماءه ، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على أنه جمع نحو ، بمعنى الجهة ، وقد حكى سيويه : إنكم لتظيرون في نحو كثيرة ، ومعناه إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة .

(٣) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع ، وقد قال ابن مالك نفسه في كتابه السكافية الشافية الذي اختصر منه الألفية :

وَرَجَّحَ الْإِعْلَالَ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا قُنِي =

كان مفرداً جاز فيه وجهان : الإِعْلَالُ ، والتصحيح ، والتصحيحُ أجودٌ ، نحو : علا  
عُلُوًّا ، وَعَمَّا عُمُوًّا ، وَيَقِلُّ الإِعْلَالُ نحو : « قَسَائِسِيًّا » — أى قسوه .

\*\*\*

وَشَاعَ نَحْوُ نَسِيمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نِيَامٍ شُدُوذُهُ نَيْمٍ<sup>(١)</sup>

إذا كان فُعلٌ جمعاً لما عينه وأوْجَازٌ تصحيحه وإِعْلاله ، إن لم يكن قبل لامه  
ألف ، كقولك في جمع صائم : صَوْمٌ وَصِيمٌ ، وفي جمع نائم : نَوْمٌ ، وَنَيْمٌ .

فإن كان قبل اللام ألفٌ وجب التصحيح ، والإِعْلَالُ شاذٌ ، نحو : « صَوَامٌ » ،  
و « نَوَامٌ » ومن الإِعْلَالِ قوله :

— ٣٥٩ — \* فَا أَرَقَّ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامَهَا \* \*

\*\*\*

= هذا ، ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول ، وشرطه ألا يكون  
فعله من باب قوى ، فإن كان الفعل من باب قوى وجب فيه الإِعْلَالُ .

(١) « وشاع » فعل ماضٍ « نحو » فاعل شاع ، ونحو مضاف و « نيم » مضاف  
إليه « في نوم » جار ومجرور متعلق بشاع ، أو بمحذوف حال من نيم « ونحو »  
مبتدأ أول ، ونحو مضاف و « نيام » مضاف إليه « شدوذه » شدوذٌ : مبتدأ ثانٍ ،  
و شدوذٌ مضاف والماء مضاف إليه « نيمى » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شدوذهُ ، والجملة من نيمى ونائب فاعله المستتر فيه  
في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

٣٥٩ — هذا مجز بيت لأبي العمر الكلابي ، وصدره قوله :

\* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةً بِنَّةً مُنْذِرٍ \*

اللفظة : « طرقتنا » جاءتنا ليلاً « أرق » أسهد ، وأطار النوم عن الأجنان « النيام »  
جمع نائم ، وسترعف ما فيه ، والمعنى أوضح من أن يشار إليه .

(١٦ — شرح ابن عقيل ٤)

## فَصَلِّ

ذُو اللَّيْنِ فَآتَا فِي افْتِمَالٍ أَبْدَلًا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمَزِ نَحْوُ اُنْتِكَلَا<sup>(١)</sup>

إذا بنى افتعالاً وفروعه من كلمة فاؤها حرفُ لينٍ - - - وجب إبدال حرف اللين تاءً ، نحو : اتَّصَلَ ، وَاتَّصَلَ ، وَمُتَّصِلٌ - - - والأصل فيه : أَوْتِصَالَ ، وَأَوْتِصَلَ ، وَمُؤْتِصِلٌ<sup>(٢)</sup> ، فإن كان حرفُ اللين بدلاً من همزة لم يجز إبداله تاءً ؛

= الإعراب : «ألا» أداة تبيين «طرقتنا» طروق : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث ، ونا : مفعول به «لطارق» دمية ، فاعل طروق «ابنة» نعت لدية ، وابنة مضاف و «منذر» مضاف إليه «فا» الفاء عاطفة ، وما : نافية «أرق» فعل ماضٍ «النيام» مفعول به «لأرق» «إلا» أداة استثناء «ملغاة» «كلامها» كلام : فاعل أرق ، وكلام مضاف و «ها» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «النيام» في جمع نائم ، حيث أعل بقلب الواو ياءً ، وكان قياسه «النوام» بالتصحيح ، وهو الأكثر استعمالاً في كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَلَا أَيُّهَا النَّوَامُ وَيَحْكُمُ هُبُوبًا أَسْأَلِكُمْ هَلْ يَقْتُلُ الرَّجُلُ الْحَبَّ

(١) «ذو» مبتدأ ، و«ذو» مضاف و «اللين» مضاف إليه «فا» قصر للضرورة : حال من الضمير المستتر في قوله : «أبدلاً» الآتي «تا» قصر للضرورة أيضاً : مفعول ثانٍ لأبدل «في افتعال» جار ومجرور متعلق بأبدل ، أو بمحذوف نعت لنا «أبدلاً» أبدل : فعل ماضٍ مبنى للجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو اللين الواقع مبتدأ ، وهو المفعول الأول ، وقد تقدم المفعول الثاني ، والجملة من أبدل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «وشد» فعل ماضٍ «في ذي» جار ومجرور متعلق بشد ، و«ذي» مضاف و «الهمز» مضاف إليه «نحو» فاعل شد ، ونحو مضاف و «انتكلا» قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) قد مثل الشارح لما كان حرف اللين فيه واواً ، فأما مثال الياء فيقولك من يسر : اتسر يتسر اتساراً فهو متسر ، وههنا أمران : الأول : أن سبب قلب الواو =

فتقول في ائتمل من الأكل : ائتمكَل ، ثم تبدل الهمزة ياء ، فتقول : ائتمكل ، ولا يجوز إبدال الياء تاء ، وشذ قولهم « آتَزَرَ » بإبدال الياء تاء<sup>(١)</sup> .

• • •

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدًّا لِإِثْرٍ مُطَبِّقٍ فِي إِدَانٍ وَازْدَدَ وَادًّا كِرًّا ذَالًا بَقِي<sup>(٢)</sup>

== والياء تاء في هذا الموضع يرجع إلى أمرين ، أولهما : الابتعاد عن عصر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخارجهما وتنافي صفتيهما ؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة ، وثانيهما أنه لو لم يقلب حرف اللين تاء لتلاعبت به حركات الفاء ، فكان يكون ياء إذا انكسرت الفاء نحو ائتمل وابتسر لسكون حرف اللين مع انكسار ما قبله ، ويكون ألفاً إذا انفتحت الفاء نحو : ياتصل وياتسر ، وواواً إذا انضمت الفاء نحو : موئصل وموئسر ، فلما خشوا ذلك قلبوه تاء ؛ ليكون حرفاً جلدأ يقوى على حركات فاء الكلمة فلا يتغير بتغير حركتها ، وإنما اختصوه بالقلب إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء التالية ليزول عصر النطق ، والأمر الثاني : أن قلب حرف اللين تاء في هذا الموضع هو اللغة الفصحى ، ومن أهل الحجاز من يقيه ويتركه تتلاعب حركة الفاء به ، فيقول : ائتمل ياتصل ائتمالاً فهو موئصل ، وائتمل ياتسر ائتمساراً فهو موئسر ، ومنهم من يهززه فيقول : ائتمل ياتسر ائتمساراً فهو مؤئسر ، وائتمل ياتصل ائتمالاً فهو مؤئصل ، وهذه لغة غريبة

(١) يروى المحدثون من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت عن النبي صلى الله عليه وسلم « وكان يأمرني أن أنزرد ، بفتح الهمزة وتشديد التاء من الإزار — على أنه قد قلبت الهمزة ياء ثم تاء ثم ائتمت التاء في التاء ، ولص النحاة على أن هذا خطأ ، وأن صواب الرواية « أن آتَزَرَ ، بهمزة ممدودة ثم تاء مخففة .

(٢) « طَا ، قصر الضرورة : مفعول ثان تقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تَا ، قصر للضرورة أيضاً : مفعول أول لرد ، وتاء مضاف و « افتعال ، مضاف إليه « رد ، فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لإثر ، ظرف متعلق بقوله رد ، وإثر مضاف و « مطبق ، مضاف إليه « في ادان ، جار ومجرور متعلق بقوله : بقى =

إذا وقعت تاء افعال بعد حرف من حروف الإطباق — وهي : الصاد ،  
والضاد ، والطاء ، والظاء — وجب إبداله طاء ، كقولك : اضطَبَّرَ ، واضطَجَّجَ ،  
واظطَمَّنُوا ، واظطَلَمُوا .

والأصل : اصتَبَّرَ ، واضتَجَّجَ ، واظتَمَّنُوا ، واظتَلَمُوا ؛ فأبدل من تاء  
الافتعال طاء .

وإن وقعت تاء الافعال بعد اللام والزاي والذال قلبت دالا ، نحو : ادَّانَ ،  
وازدَّدَ ، واذَّكِرَ .

والأصل : ادَّتَانَ ، وازدَّدَ ، واذَّكِرَ ، فاستنقلت التاء بعد هذه الحروف ،  
فأبدلت دالا ، وأدغمت الدال في الدال .

\*\*\*

### فصل

فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَاعِدُ أُحْدِفُ ، وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أُطْرَدُ<sup>(١)</sup>

= د وازدد ، وادكر ، معطوفان على ادان و دالا ، حال من الضمير المستتر في بقى الآتى  
و بقى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تاء الافعال .  
(١) دفا ، قصر للضرورة : مفعول مقدم لاحذف ، وفا مضاف و د أمر ، مضاف  
إليه د أو ، عاطفة د مضارع ، معطوف على أمر د من ، حرف جر د كواعد ، الكاف اسم  
بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والكاف الاسمية مضاف ، وواعد — قصد لفظه —  
مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من د أمر ، وما عطف عليه د وفي  
كعدة ، الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بقوله : د اطرد ، الآتى د والكاف الاسمية  
مضاف وعدة : مضاف إليه ، على نحو ما علمت د ذاك ، اسم الإشارة : مبتدأ ، والكاف  
حرف خطاب د اطرد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى  
اسم الإشارة ، والجملة من اطرد وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ .

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي

مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ<sup>(١)</sup>

إذا كان الفعل الماضي معتلاً الفاء كَوَعَدَ<sup>(٢)</sup> — وجب حذف الفاء : في الأمر ،  
والمضارع ، والمصدر إذا كان بالتاء ، وذلك نحو : عِدٌ ، وَعِيدٌ ، وَعِدَةٌ ؛ فإن لم يكن  
المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء ، كَوَعَدٍ .

وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع ، واسم الفاعلِ ،  
واسم المفعول ، نحو قولك في أَكْرَمَ : يُكْرِمُ ، والأصل يُوَكِّرِمُ ، ونحو :

(١) « وحذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف ، ودميمز ، مضاف إليه ، وهمز مضاف  
و « أفعل ، مضاف إليه « استمر ، فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود إلى حذف الهمز ، والجملة من استمر وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر  
المبتدأ « في مضارع ، جار ومجرور متعلق باستمر « وبنيتي ، معطوف على مضارع ، وبنيتي  
مضاف . ودمتصّف ، مضاف إليه ، والمراد بينيتي متصّف بناء اسم الفاعل وبناء اسم المفعول .

(٢) هذا خاص بواوى الفاء من المثال ، دون يأتى الفاء ، وههنا أمران ؛ الأول :  
أن الأصل في هذا الحذف هو الفعل المضارع المبدوء بياء المضارعة نحو : يعد ويصف  
ويجب ويثب . وحل على هذه الصيغة بقية المضارع نحو : أعد ، وتعد ، وتعد ، والأمر ،  
نحو : عد وصف ، والمصدر نحو : عدة وصفة . والأمر الثاني : أن علة الحذف في  
المضارع المبدوء بياء المضارعة هو التخلص من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ؛ وذلك  
لأن الياء في طبيعتها عدو الواو ، والفتحة التي عليها لا تحفف من شأن هذه العداوة لأنها  
تقرب من الياء كما تقرب من الواو ، والكسرة أيضاً في طبيعتها عدو للواو ، وآية ما ذكرنا  
من أن الياء بهذه المنزلة من الواو أنك ترى أن الياء إذا كانت مضمومة لم تحذف الواو  
نحو : يوجب ويوعد ويورث ، وذلك لأن الضمة هونت من أمر الياء وأضعفته بسبب  
كونها مجانسة للواو ، وآية ما ذكرناه من أمر الكسرة أنك ترى نحو : يوجل ويوحل —  
يفتح ما بعد الواو — لم تحذف ههنا الواو ، فدل مجموع هذا على أن سر الحذف هو وقوع  
الواو بين شاتين العدوتين ، بحيث لو كان الموجود إحدى العدوتين لم تسقط الواو .

مُكْرِمٍ ، ومُكْرَم ، والأصلُ مُؤَكْرِمٌ ومُؤَكْرَمٌ ؛ لحذفت الهمزة في اسم  
الفاعل واسم المفعول .

\*\*\*

ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّتْ اسْتَنْفِـالاً

وَقَرْنَ فِي أَقْرِزْنَ ، وَقَرْنَ نُقْلًا<sup>(١)</sup>

إذا أسند الفعلُ الماضي ، المكسورُ العينِ ، إلى تاء الضمير أو نونه — جاز فيه  
ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها : إتمامه ، نحو : ظَلَّتْ أَفْصَلُ كَذَا ، إذا عملته بالنهار .

والثاني : حَذْفُ لَامِهِ ، وتَنْقُلُ حركة العين إلى الفاء ، نحو : ظَلَّتْ .

والثالث : حَذْفُ لَامِهِ ، وإبقاء فائه على حركتها ، نحو : ظَلَّتْ .

وأشار بقوله : « وَقَرْنَ فِي أَقْرِزْنَ » إلى أن الفعل المضارع ، المضاعف ، الذي  
على وزن يَفْعِلْنَ ، إذا اتصل بنون الإناث — جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل  
حركتها إلى الفاء ، وكذا الأمر منه ، وذلك نحو قولك في يَقْرِزْنَ : « يَقْرِزْنَ » ،  
وفي أَقْرِزْنَ : « قِرْنَ » .

(١) «ظلت» بكسر الظاء ، قصد لفظه : مبدأ «وظلت» بفتح الظاء ، قصد لفظه أيضاً :  
معطوف عليه «في ظلت» قصد لفظه ، جار ومجرور متعلق بقوله : «استعملا» الآتي  
«استعملا» استعمل : فعل ماضٍ مبني للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة في  
عمل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقرن» بكسر القاف ، قصد لفظه : مبتدأ «في  
أقررن» قصد لفظه أيضاً : جار ومجرور متعلق بقوله : نقلاً الآتي «وقرن» بفتح القاف ،  
قصد لفظه أيضاً : معطوف على قرن الواقع مبتدأ «نقلاً» نقل : فعل ماضٍ مبني للجهول ،  
وألف الاثنين نائب فاعل «والجملة في عمل رفع خبر المبتدأ» .



وأشار بقوله : « وَقَرْنَ نُقْلًا » إلى قراءة نافع وعاصم : ( وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ )  
 — بفتح القاف — وأصله أَقَرَزْنَ ، من قولهم : قرَّ بالمكان يَقْرَهُ ، بمعنى يَقْرُهُ ،  
 حكاه ابن القَطَّاع ، ثم خفف بالحذف بعد ثقل الحركة — وهو نادر ؛ لأن هذا التخفيف  
 إنما هو للمكسور العين<sup>(١)</sup> .

• • •

(١) مهنا أمران نحب أن ننهيك إليهما .

الأول : أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن حذف العين من أمر المضعف  
 الثلاثي المفتوح العين بعد نقل فتحها إلى الفاء نادر لم يطرد ، وأنه يقتصر فيه على ما سمع  
 منه ، نحو قراءة نافع عن عاصم في قوله تعالى : ( وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ ) وأما حذف  
 العين من مضارع المضعف الثلاثي المكسور العين وأمره بعد نقل حركتها إلى الفاء  
 فاحتلفوا فيه : أمطرد هو أم غير مطرد ؟ فظاهر كلام الناظم الذي جراه الشارح عليه  
 أنه مطرد ، وهذا ما نص عليه صراحة في شرح السكافية ويؤخذ من ظاهر عبارته في  
 التسهيل ، وهذا هو الذي ذهب إلى الضلوعين من النحاة ، ونص العلماء على أنه لغة سليم ،  
 وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده وإلى عدم اطراد الحذف في ماضي المضعف الثلاثي  
 المكسور العين ، وذهب سيويوه إلى أنه شاذ ، ولم يسمع إلا في كلتين من الثلاثي المجرد ،  
 وهما ظلت ومست وكلمة من المزيد فيه وهي احست .

والأمر الثاني : أن تخرج قراءة نافع على أن ( وَقَرْنَ فِي بِيُوتِكُنَّ ) من المضعف أحد  
 وجهين ، والثاني أنه من الأجوف ، والأصل قاربقر — على مثال خاف يخاف — وعلى  
 هذا لا يخرج لا يكون هذا اللفظ جاريا على التنازل القليل عند جماعة النحاة .

## الإدغام

أُولَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أُدْغِمَ لَا كَيْثِلٍ صُفِّفَ<sup>(١)</sup>  
 وَذُلُّ وَكَلَّلٍ وَتَبَّابٍ وَلَا كَجُسِّسٍ وَلَا كَأَخْصَصَ أَبِي<sup>(٢)</sup>  
 وَلَا كَهَيْلَلٍ ، وَشَدَّ فِي أَلِّينِ وَنَحْوِهِ فَكَ تَبْتَقِلُ قَقْبِلُ<sup>(٣)</sup>

إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أو أهما في ثانيهما ، إن لم يقصدرا ، ولم يكن ما هما فيه اسما على وزن فَعَلٍ ، أو على وزن فُعْلٍ ، أو فِعْلٍ ، أو فَعَلٍ ، ولم يتصل أول المثلين بمدغم ، ولم تسكن حركة الثاني منها عارضة ، ولا ما هما فيه ملحقا بغيره .

(١) « أول » مفعول تقدم على عامله — وهو قوله : « أدغم » ، الآتي — وأول مضاف و « مثلين » مضاف إليه « محركين » ، نعمت لمثلين « في كلمة » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف ، وإما نعمت ثان له « أدغم » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لا » ، حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : أول مثلين محركين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثل — إلخ « كمثل » ، الكاف زائدة ، ومثل : معطوف على المحذوف الذي قدرناه ، ويجوز أن تكون « لا » ناهية ، فيكون المجزوم بها محذوفا تقديره لا تدغم ، ويكون « مثل » مفعولا لذلك المحذوف ، وهذا الثاني ضعيف : لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة ، ومثل مضاف و « صفف » مضاف إليه .

(٢) « وذلل » ، معطوف على « صفف » ، في البيت السابق « وكلل » ، ولبب » معطوفان على صفف أيضا « ولا جسس » ، الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي ، جسس : معطوف على كمثل صفف « ولا كأخصص أبي » ، مثله .

(٣) « ولا كهيلل » ، معطوف على ما قبله على نحو ما سبق « وشد » ، فعل ماض « في ألل » ، جار ومجرور متعلق بشد « ونحوه » ، معطوف على ألل « فك » ، فاعل شد « بنقل » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعمت أفك « فقيل » ، الفاء عاطفة ، قبل : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فك .

فإن تصدّراً فلا إدغام كدَدَن ، وكذا إن وُجِدَ واحدٌ مما سبق ذكره ؛  
 فالأول كصُفِّ وُدُرِّ ، والثاني : كذُلِّي<sup>(١)</sup> وُجُدُّ ، والثالث : كِكَلِّ وَايَمِّ<sup>(٢)</sup> ،  
 والرابع : كِكَطَلِّ وِلْبَبِ<sup>(٣)</sup> ، والخامس : كِكُجُسِّ — جمع جاسٍ — والسادس :  
 كأخْصُصَ أبى ، [وأصله أخْصُصَ أبى] فنقلت حركة الممزوجة إلى الصاد ، وحذفت الممزوجة ،  
 والسابع : كِكَهَيْلَلِّ — أى أكثر من قول لا إله إلا الله — ونحوه : قَرَدَدٌ ، وَمَهْدَدٌ .

فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام ، نحو : رَدَدٌ ، وَضَنٌّ — أى : بِخَلِّ —  
 وَكَبٌّ<sup>(٤)</sup> ، والأصل : رَدَدَدٌ ، وَضَنَنٌ ، وَكَبَبٌ .

وأشار بقوله : « وشذ في أَلِّ ونحوه فَكُّ بنقل فقبل » إلى أنه قد جاء الفك في  
 ألفاظ قِيَّاسُهَا وَجُوبُ الإِدْغَامِ ؛ فجعل شاذاً يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه ، نحو : « أَلِّ السَّعَاءِ »  
 إذا تَغَيَّرَتْ رَأْسُهَا ، و « لَحِيحَتُ عَيْنِهِ » إذا انصقت بالراء<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) ذلل — بضمين — جمع ذلول ، وهو البعير الذى سهل قياده ، وجدد —  
 بضمين أيضاً — جمع جديد ، وهو ضد القديم .

(٢) الكلل : جمع كلة — بكسر الكاف فيهما — وهى الستر ، واللمم : جمع لمة —  
 بكسر اللام فيهما — وهى الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن .

(٣) الطلل : ماشخص وارتفع من آثار الديار ، واللبب : موضع القلادة من الصدر .

(٤) لبب — على وزن كرم — أى صار ليبياً ، واللييب : التام المقل .

(٥) الرمص — بفتح الراء والميم جميعاً — هو الوسخ الذى يجتمع فى موق العين  
 إذا كان جاهداً ، فإن كان سائلاً فهو الرمص ، وقد بقى مما سمع فيه الفك ولم يذكره السارح  
 قولهم : دبب الإنسان — من باب ضرب أو فرح — إذا نبت الشعر فى جبهته . وقولهم :  
 صلك الفرس — من باب دخل — إذا اصطك عرقوباه ، وقولهم : ضببت الأرض =

وَحَيِّ أُنْفَكُكُ وَاذْغِمُ دُونَ حَذَرُ كَذَلِكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَأَسْتَقْتَرُ (١)

أشار في هذا البيت إلى ما يجوز فيه الإدغام والفتك .

وفهم منه : أن ما ذكره قبل ذلك واجب الإدغام .

والمراد بِحَيِّ : ما كان الثلاثان فيه بائنين لازماً تحريكهما ، نحو : حَيِّ وَعَيِّ ؟

فيجوز الإدغام ، نحو : حَيَّ وَعَيَّ (٢) ؛ فلو كانت حركة أحد الثلاثين عارضة بسبب

العامل لم يَجُزْ الإدغام اتفاقاً نحو : لَنْ يُحَيِّي (٣) .

== من باب فرح — إذا كثرت فيها الضب ، وهو الحيوان المعروف ، وقولهم : قطط

الضمر — من باب فرح — إذا اشتدت جمودته ، وقولهم : مشمت الدابة — من باب

فرح — إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم ، وقولهم : عززت الناقة

— من باب كرم — إذا ضاق مجرى لبنها .

هذا ، وقد قال قنبر بن أم صاحب :

\* أُنِّيْ أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ صَنِينَا \*

فهذا شاذ قياساً واستعمالاً ، أما شذوذه قياساً فظاهر . وأما شذوذه استعمالاً فلأن

« صنفوا » ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفسدة وكدة .

(١) « وحَيِّ » قصد لفظه : مفعول تقدم على عامله وهو قوله انفكك الآتي « انفكك » فعمل

أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « واذغم » فعل أمر معطوف على انفكك ،

وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل ، وله مفعول محذوف مماثل للمفعول المذكور لافكك « دون »

ظرف متعلق بمحذوف حال من الفك والإدغام المدلول عليهما بالفتلين ، ودون مضاف

و « حذر » مضاف إليه « كذلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نحو » مبتدأ

مؤخر ، ونحو مضاف و « تتجلى » قصد لفظه : مضاف إليه « واستتر » معطوف على

تتجلى ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(٢) ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيَبِيضَتِهَا النَّعَامَةُ

(٣) يحيى : هو مضارع أحيأ ، على وزان أعطى ، ومنه قوله تعالى : ( أليس ذلك

بقادر على أن يحيى الموتى ) .

وأشار بقوله : « كذلك نحو : تَجَجَلِيَّ وَاسْتَتَرْتُ » إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل : « تَجَجَلِيَّ » يجوز فيه الفك والإدغام ؛ فن فَكَّ — وهو القياسُ — نظر إلى أن المثلين مُصَدَّرَانِ ، وَمَنْ أَدْعَمُ أَرَادَ التَّخْفِيفَ ، فيقول : أُنَجَّجَلِيَّ ؛ فيدغم أحدَ المثلين في الآخر فنسكن إحدى التاءين ؛ فيؤتى بهمزة الوصل تَوْصُلًا للنطق بالساكن .

وكذلك قياسُ تاء « اسْتَتَرْتُ » الفَكُّ ؛ لسكون ما قبل المثلين ، ويجوز الإدغام فيه بَمَدٍّ نقل حركة أول المثلين إلى الساكن ، نحو : سَتَرَّ يَسْتَرُّ سِتَارًا<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وَمَا بِتَاءَيْنِ أُبْتَدِءَ، قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبْتَيْنِ السِّبْرِ<sup>(٢)</sup>

(١) أما استر فأصله استر على وزن اجتمع ، فنقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها فاستغنى عن همزة الوصل لحذفت ، وأدغمت التاء في التاء ، فصار ستر بفتح السين وتشديد التاء مفتوحة ، وأما يستر فأصله يستر على مثال يجتمع ، فنقلت فتحة التاء الأولى إلى السين ، ثم أدغمت التاء في التاء فصار يستر ، بفتح ياء المضارعة وفتح السين وتشديد التاء مكسورة ، وأما ستاراً فأصله استتار على مثال اجتمع ، فنقلت كسرة التاء الأولى إلى السين ، فاستغنى عن همزة الوصل ، وأدغمت التاء في التاء ، فصار ستاراً ، بكسر السين وتشديد التاء مفتوحة .

فإن قلت : فهذا الفعل الماضي يلتبس بالماضي من الثلاثي المضعف العين نحو : عظم إذا قلت : ستر فلان فلاناً .

فالجواب : أن لفظ الماضي يشبه ذلك الماضي الذي ذكرته ، ولكن المضارعين يختلفان ؛ فأنت تقول في المضارع يستر ، فتضم حرف المضارعة إن كان من مضعف العين وتفتح حرف المضارعة إن كان ماضيه استر ، وكذلك المصدران مختلفان ، فصدر هذا الفعل ستار ومصدر ذاك تستير .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ « بتاءين » جار ومجرور متعلق بابتدى « اجتنى » فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

يقال في تعلم وتنزل وتبين ونحوها : « تَعَلَّمَ ، وَتَنَزَّلُ ، وَتَبَيَّنَ » بحذف إحدى التائين وإبقاء الأخرى ، وهو كثير جداً ، ومنه قوله تعالى : ( تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ) .

\* \* \*

وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ (١)  
نَحْوُ : حَلَّتْ مَا حَلَّتَهُ ، وَفِي جَزْمٍ وَشَبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي (٢)

= إلى لاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول وقد ، حرف تقييد ، يقتصر ، فعل ماض مبني للجهول ، فيه ، جار ومجرور متعلق بيقتنصر إما على أنه نائب فاعل له ، أولاً ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة — على الحالين — في محل رفع خبر المبتدأ ، على تا ، قصر للضرورة : جار ومجرور متعلق بيقتنصر ، كسيتين ، الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، تبين : فعل مضارع ، العبر ، فاعل تبين .

(١) « وفك ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، حيث ، ظرف مكان متعلق بفك ، مدغم ، مبتدأ ، وسوغ الابتداء به — مع أنه نكرة — عمله فيما بعده ، فيه ، جار ومجرور متعلق بمدغم على أنه نائب فاعل له لكونه اسم مفعول « سكن ، فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مدغم الواقع مبتدأ ، والجملة من سكن وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها ، لكونه ، الجار والمجرور متعلق بفك ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة السكون الناقص إلى اسمه « بمضمر ، جار ومجرور متعلق باقترن الآتي ، ومضمر مضاف و « الرفع ، مضاف إليه « اقترن ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص .

(٢) « نحو ، خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « حلت ما حلته ، قصد لفظه : مضاف إليه ، أو يجعل « نحو ، مضافاً إلى قول محذوف ، وهذا الكلام مقول ذلك القول ، وعليه فإعرابه تفصيلاً غير خفي عليك لتكرره مراراً « وفي جزم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وشبه ، معطوف على جزم ، وشبه مضاف و « الجزم ، مضاف إليه « تخيير ، مبتدأ مؤخر « قفي ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخيير ، والجملة في محل رفع نعت لتخيير .

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمَ عَيْنُهُ فِي لَامِهِ ضَمِيرٌ رَفِيعٌ سَكَنَ آخِرُهُ ؛ فَيَجِبُ  
 حِينَئِذٍ الْفَتْحُ ، نَحْوُ : حَلَّاتُ ، وَحَلَّانَا ، وَالْمَهْدَاتُ حَلَّانَ ؛ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ جَازِ  
 الْفَتْحُ ، نَحْوُ : لَمْ يَحْلُلْ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَمَنْ يَحْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي ) وَقَوْلُهُ :  
 ( وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ) وَالْفَتْحُ لُفَّةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَجَازِ الْإِدْغَامِ ، نَحْوُ :  
 « لَمْ يَحْلُ » ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَمَنْ يُشَاقَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ — فِي سُورَةِ الْحَشْرِ ) وَهِيَ  
 لُفَّةُ تَمِيمٍ ، وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ الْجُزْمِ سَكُونُ الْآخِرِ فِي الْأَمْرِ ، نَحْوُ : أَحْلَلْ ، وَإِنْ شَتَّ قُلْتَ :  
 حُلْ ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْأَمْرِ كَحَكْمِ [ الْمُضَارِعِ ] الْمَجْزُومِ .

\*\*\*

وَفَتْكَ أَفْعِلٌ فِي التَّمَجُّبِ التَّزِيمِ وَالنُّزِيمِ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلَمْ<sup>(١)</sup>  
 وَلَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانُ — نَحْوُ : أَحْلَلْ ، وَحُلْ — اسْتَنْقَى  
 مِنْ ذَلِكَ شَيْئَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَفْعِلٌ فِي التَّمَجُّبِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ فَكَّهُ ، نَحْوُ : أَحْبِبْ بَرِيذٍ ، وَأَشَدِّدْ  
 بِيضًا وَجْهًا .

الثَّانِي : هَلَمْ ؛ فَإِنَّهُمْ التَّزِيمُوا إِدْغَامَهُ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

\*\*\*

(١) « وفك ، مبتدأ ، وفك مضاف و « أفعل ، مضاف إليه » في التمجيب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل « التزم ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فك الواقع مبتدأ ، واجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « والتزم ، فعل ماضٍ مبني للجهول « الإدغام ، نائب فاعل لا التزم ، أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « في هلم ، جار ومجرور متعلق بالتزم .

وَمَا يَجْمَعُهُ عُنَيْتٌ قَدْ كَمَلَتْ      نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلُ (١)  
 أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْإِخْلَاصَةَ      كَمَا اقْتَضَى غَنَى بِلَا خِصَاصَةٍ (٢)  
 فَاحْتَدَى اللَّهُ مُصَلِّيًا عَلَى      مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا (٣)  
 وَآلِهِ الْفَرَّ الْكِرَامِ الْبِرَّةَ      وَصَحْبِهِ الْمُنتَخِبِينَ الْخَيْرَةَ (٤)

(١) « ما » اسم موصول : مبتدأ « يجمعه » الجار والمجرور متعلق بعنيت الآتي ، وجمع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، « وجملة « عنيت » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، « وجملة « قد كملت » من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ في محل رفع خبر المبتدأ « نظماً » حال من المهام في مجمله بتأويل المنظوم « على جل » جار ومجرور متعلق باشتمل ، و « المهام » مضاف إليه ، « وجملة « اشتمل » من الفعل و فاعله المستتر فيه في محل نصب نعمت لقوله نظماً .

(٢) « أحصى » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه « من الكافية » جار ومجرور متعلق بأحصى « الإخلاصة » مفعول به لأحصى « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية ، وجملة « اقتضى » صلة ما « غنى » مفعول به لاقتضى « بلا خصاصة » جار ومجرور متعلق بغنى ، أو بمحذوف صفة له .

(٣) « فاحدى » الفاء للسببية ، أحد : فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الله » منصوب على التمجيد « مصلياً » حال من فاعل أحد « على محمد » جار ومجرور متعلق بقوله مصلياً « خير » نعمت لمحمد ، وخير مضاف و « نبي » مضاف إليه ، وجملة « أرسلا » من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعمت لنبي .

(٤) « وآله » معطوف على محمد « الفر » نعمت للآل « الكرام » البررة ، نعتان للآل أيضاً « وصحبه » معطوف على آل « المنتخبين » الخير ، نعتان للصحب .  
 والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأ ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه .



## خاتمة

قال أبو رجاء محمد محيي الدين عبد الحميد ، عفا الله عنه ، وغفر له  
ولوالديه والمسلمين :

الحمد لله الذي بنمته تم الصالحات ، وبمحض إحسانه وتيسيره تكل  
الحسنات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين ، وعلى آله  
وصحبه الذين يهدأهم نهدي ، وعلى ضوء حُجَّتْهم نغير الطريق إلى الفوز برضوان  
الله تعالى ومحبه .

وبعد ؛ فقد كمل — بتوفيق الله وحُسن تأييده — ما وقفنا الله له من  
تحقيق مباحث وشرح شواهد شرح الخلاصة الألفية ، لقاضي القضاة بهاء الدين  
ابن عقيل ، شرحاً مُوجزاً على قدر ما يحتاج إليه المبتدئون ، وقد كان مجالُ  
القول ذا سعةٍ لو أننا أردنا أن نَعْرِضَ للأقوال ومناقشتها ، وتفصيل ما أجل  
المؤلف منها ، وإيضاح ما أشار إليه من أدلتها ، ولكننا اجتزأنا من ذلك  
كله بالباب وما لا بد من معرفته ، مع إعراب أبيات الألفية إعراباً مبسوطاً ،  
سهل العبارة ؛ لئلا يكون لمتناول الكتاب من بعد هذا كله حاجة إلى أن  
يصطحب مع هذه النسخة كتاباً آخر من الكتب التي لها ارتباط بالمتن أو  
شرحه — وقد تم ذلك كله في منتصف ليلة التاسع من شهر رمضان المعظم من  
سنة خمسين وثلثمائة وألف من هجرة أشرف الخلق صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم .  
والله المستول أن ينفع بعلى هذا ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يجنبني  
الغرور ، ويحول بيني وبين العُجب والزَّلَل ، آمين .

وكان من توفيق الله تعالى أن أقبل الناسُ على قراءة هذه النسخة ، حتى  
 نَفِدَتْ طبعتها الأولى في وقت قريب ، فلما كثر الرجاء لإعادة طبعه عملت  
 في تعليقاتي يدَّ الإصلاح ؛ فزدت زياداتٍ هامةً ، وَتَدَارَكْتُ مَا فَرَطَ مِنِّي  
 في الطبعة السابقة ، وأكثرت من وُجُوهِ التحسين ؛ لأكفي بهذا الصنيع  
 أولئك الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به ، ثم كان من  
 جميل الصدفة أنني فرغت من مراجعة الكتاب قبل منتصف ليلة الثلاثاء الرابع  
 عشر من شهر رمضان المعظم من سنة أربع وخمسين وثلثمائة وألف من هجرة الرسول  
 الأكرم ، صلى الله عليه وسلم .

والله تعالى المستول أن يُوقِّفَنِي إلى ما يحبه ويرضاه ، آمين .

\*\*\*

وها هي ذي الطبعة الخامسة عَشْرَةَ أقدمها إلى الذين أَلْحُوا عَلَيَّ في إعادة  
 طبع الكتاب في وقتٍ نَدَرَ فيه الورق الجيد ، واستعصى شراؤه على الناس  
 بأضماضٍ ثمنه ، وقد آيئتُ إلا أن أزيدَ في شرحي زياداتٍ ذات بال ، وتحقيقاتٍ  
 قلما يعثر عليها القارئ إلا بعد الجهد ، وقد تضاعفت بها حجم الكتاب ، فلا غرو  
 إن أعلنت أنه « قد تَلَاقت في هذا الكتاب كتبٌ ؛ فأغنى عنها جميعاً ، في حين  
 أنه لا يُغني عنه شيء منها » .

رَبِّ وَقْفِي إلى الخير ، إنه لا يوفقُ إلى الخير سواك ا

كتبه

محمد بن عبد الجبار

# تكملة في تصريف الأفعال

حررها

بمجدى الدين عبد الحميد

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصَلَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى خَتَامِ الْمُرْسَلِينَ وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ ،  
وعلى آله وصحبه والتابعين ، ولا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ .

أما بعد ؛ فهذه خلاصة مُوجَزَة فيما أغفله صاحب الخلاصة ( الألفية )  
أو أَجْمَلَ النُّوَلِ فِيهِ إِجْمَالًا مِنْ تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ ، عَمَلَتْهَا لِقَارُنِي شَرْحَ بَهَاءِ الدِّينِ  
أَبْنِ عَقِيلٍ ، حِينَ حَقَّقَتْ مُبَاحَثَهُ ، وَشَرَحَتْ شَوَاهِدَهُ ، وَتَرَكْتُ تَفْصِيلَ الْقَوْلِ  
وَالِإِسْهَابَ فِيهِ لِكِتَابِي ( دُرُوسُ التَّصْرِيفِ ) الَّذِي صَنَفْتَهُ لَطُلَّابِ كَلِيَّةِ  
اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ ؛ فَقَدْ أَوْدَعْتَهُ أَكْثَرَ مَا تَفَرَّقَ فِي كُتُبِ الْفَنِّ  
بِأَسْلُوبٍ بَدِيعٍ ، وَنِظَامٍ أُنَيْقٍ ، وَتَحْقِيقٍ بَارِعٍ . وَمَنْ اللَّهُ أَسْتَعِذُّ بِالْأَمُونَةِ ، وَهُوَ  
حَسْبِي ، وَبِهِ أَعْتَصِمُ ؟

## الباب الأول

في المجرد والمزيد فيه من الأفعال

وفيه ثلاثة فصول

### الفصل الأول

في أوزانها

ينقسم الفعل إلى : مجرد ، ومزيد فيه ؛ فالمجرد إما ثلاثي ، وإما رباعي ، وكل منهما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف ؛ فتكون أنواع المزيد فيه خمسة .

( ١ ) فلماضي المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية .

الأول : فَمَعَلَ — بفتح العين — ويكون لازماً ، نحو : جَلَسَ وَقَعَدَ ، وَتَمَعَّدَ يَا ، نحو : ضَرَبَ وَنَصَرَ وَفَتَحَ .

الثاني : فَعِيلَ — بكسر العين — ويكون لازماً ، نحو : فَرِحَ وَجَدِلَ ، وامتدداً ، نحو : عَلِمَ وَفَهِمَ ،

والثالث : فَعُلَ — بضم العين — ولا يكون إلا لازماً ، نحو : ظَرَفَ وَكُرِمَ<sup>(١)</sup> .

( ٢ ) ولماضي المجرد الرباعي بناء واحد ، وهو قَطَّلَ — بفتح ما عدا العين منه — ويكون لازماً ، نحو : حَشَرَجَ وَدَرَبَعَ<sup>(٢)</sup> ، وامتدداً ، نحو : بَعَثَ وَدَخَرَجَ .

( ٣ ) ولزيد الثلاثي بحرف واحد ثلاثة أبنية ؛ الأول : فَعَّلَ — بتضعيف عَيْنِهِ — نحو : قَطَّعَ وَقَدَّمَ ، والثاني : فَاعَلَ — بزيادة ألف بين الفاء والعين — نحو : قَاتَلَ وَخَاصَمَ ، والثالث : أَفَعَلَ — بزيادة همزة قبل الفاء — نحو : أَحَسَنَ وَأَكْرَمَ .

(١) وفاء الثلاثي مفتوحة دائماً كما رأيت ؛ لتضخم الحقة في الفعل ، والفتحة أخف الحركات ، ولأما لا يمتد بها ؛ لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء .

(٢) حشرج : غرغر عند الموت وتردد نفسه ، ودربج : طأطأ رأسه وبسط ظهره .

(٤) ولزید الثلاثی بحرفین خمسةً أبنيةً ، الأول : انْفَعَلَ — زيادة همزة وصلٍ ونون قبل الفاء — نحو : انْكَسَرَ وانْشَمَبَ ، والثاني : افْتَعَلَ — زيادة همزة وصل قبل الفاء وتاء بين الفاء والمين — نحو : اجْتَمَعَ واتَّصَلَ ، والثالث : افْعَلَّ — زيادة همزة وصلٍ قبل الفاء ، وتضعيف اللام — نحو : احْمَرَّ واصْفَرَّ ، والرابع : تَفَعَّلَ — زيادة تاء قبل الفاء ، وتضعيف المين — نحو : تَقَدَّمَ وتَصَدَّعَ ، والخامس : تَفَاعَلَ — زيادة تاء قبل فائه ، وألفٍ بين الفاء والمين — نحو : تَفَاتَلَ وتَخَاصَمَ .

(٥) ولزید الثلاثی بثلاثة أحرفٍ أربعةً أبنيةً ، الأول : اسْتَفْعَلَ — زيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء — نحو : اسْتَقْفَرَ واستَقَامَ ، والثاني : افْعَوْعَلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف المين ، وزيادة واو بين المينين — نحو : اغْدَوْدَنَ واعْشَوْشَبَ ، والثالث : افْعَوَّلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وواوٍ مُشَدَّدةً بين المين واللام — نحو : اجْلَوَّذَ واعْلَوَّطَ<sup>(١)</sup> ، والرابع : افْعَالَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وألفٍ بعد المين ، وتضعيف اللام — نحو : احْمَارَّ واعْوَارَّ .

(٦) ولزید الرباعي بواحد بناءً واحدٍ ، وهو تَفَعَّلَلَ — زيادة التاء قبل فائه — نحو : تَدَخَّرَجَ وتَبَعَّرَّ .

(٧) ولزید الرباعي بحرفين بناءً ، أولها : افْعَمَّلَلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، والنون بين العين ولامه الأولى — نحو : احْرَنْجَمَ وافْرَنْقَعَ ، وثانيتها : افْعَلَّلَلَ — زيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف لامه الثانية — نحو : اسْبَطَّرَ واقْشَمَّرَ واطْمَأَنَّ .

(٨) وَيُلْحَقُ بالرباعي المجرد (وهو بناء « دَخْرَجَ ») ثمانيةً أبنيةً أصلها من الثلاثي فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق ، الأول : فَعَمَّلَلَ نحو : جَلَبَبَ وشَمَّلَلَ ،

(١) اجلوذ : أسرع في السير ، واعلوط البعير : ركبه بغير خطام .

والثاني : فَوَعَلَ نَحْوُ : رُوِدَنَّ وَهَوَجَلَ ، والثالث : فَعَوَلَ نَحْوُ : جَهَوَرَ وَدَهَوَرَ ، والرابع : فَعِيلَ نَحْوُ : بَيَّطَرَ وَسَيَّطَرَ ، والخامس : فَعَمِلَ نَحْوُ : شَرَّيفَ وَرَهْمِيًّا ، والسادس : فَنَعَلَ نَحْوُ : سَنَبَلَ وَشَنَنَعَ ، والسابع : فَعَنَلَ نَحْوُ : قَلَنَسَ ، والثامن : فَعَلَى نَحْوُ : سَلَقَى .

(٩) ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرف واحد ( وهو بناء « تَفَعَّلَ » ) سبعة أبنية أصلها من الثلاثي فزيد فيه حرف للإحاق ثم زيدت عليه التاء ، الأول : تَفَعَّلَ نَحْوُ . تَجَلَّبَبَ وَتَشَمَّلَلَ ، والثاني : تَمَفَّلَ نَحْوُ : تَمَنَدَلَ ، والثالث : تَفَوَّعَلَ ، نَحْوُ : تَسَكَّوْثَرَ وَتَجَوَّزَرَ ، والرابع : تَفَعَمَلَ ، نَحْوُ : تَسَمَّرَوَلَ وَتَرَهَّوَكَ ، والخامس : تَفَعِيلَ ، نَحْوُ : تَسَيَّطَرَ وَتَشَيَّطَنَ ، والسادس : تَفَعَمِلَ ، نَحْوُ : تَرَهْمِيًّا ، والسابع : تَفَعَلَى ، نَحْوُ : تَقَلَّسَى وَتَجَعَّعَى .

(١٠) ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرفين ثلاثة أبنية ، وأصلها من الثلاثي ، فزيد فيه حرف الإحاق ، ثم زيد فيه حرفان ، الأول : أَفَعَمَّلَ نَحْوُ : أَفَعَنَسَسَ وَأَفَعَمَدَدَ ، والثاني : أَفَعَمَلَى ، نَحْوُ : اأَحْرَنَدَى وَاسَلَنَسَقَى ، والثالث : اأَفَعَمَلَى نَحْوُ : اسْتَمَلَقَى وَاجْتَمَعَى .

\*\*\*

والإحاق : أن تزد على أصول الكلمة حرفاً ، لا لفرض معنوي ، بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجرى الكلمة المُلْحَقَةُ في تصريفها على ما تجرى عليه الكلمة المُلْحَقُ بها . وضابطُ الإحاق في الأفعال آجاء المصادر .  
فلهذا في من الأفعال — مجردها ، ومزیدها ، ومُلْحَقِهَا — سبعة وثلاثون بناء .

## الفصل الثاني

في معاني هذه الأبنية

(١) لا يجيء بناء فَعَلَ — بضم العين — إلا للدلالة على غريزة أو طبيعة أو ما أشبه ذلك ، نَحْوُ : جَدَرَ فَلَانَ بِالْأَمْرِ ، وَخَطَرَ قَدْرَهُ . وإذا أريد التمجُّبُ

من فَعَلَ أو اللدحُ به حُوِّلَ إلى هذه الزنة ، نحو : قَضَوْا الرجلَ وَعَلِمَ ، بمعنى ما أَقْضَاهُ وما أَعْلَمَهُ .

(٢) ويحىء بناء فَعَلَ — بكسر العين — للدلالة على النعوت الملازمة ، نحو : ذَرَبَ لِسَانَهُ وَبَلَجَ جَبِينَهُ ، أو للدلالة على عَرَضٍ ، نحو : جَرِبَ وَعَرَجَ وَتَمَعَصَ وَمَرَضَ ، أو للدلالة على كبر عَضُو ، وذلك إذا أُخِذَ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعه على ثلاثة أحرفٍ ، نحو : رَقِبَ وَكَبِدَ وَطَحَلَّ وَجِيهَ ، وَعَجَزَتِ الأَرَأَةُ . ويأتى لغير ذلك ، نحو : ظمىء ، ورهب .

(٣) ويحىء بناء فَعَلَ — بفتح العين — للدلالة على الجمع نحو : جَمَعَ وَحَشَرَ وَحَشَدَ ، أو على التفريق ، نحو : بَدَرَ وَقَسَمَ ، أو على الإعطاء ، نحو : مَنَحَ وَحَلَّ ، أو على المنع ، نحو : حَبَسَ وَمَنَعَ ، أو على الامتناع ، نحو : أبى وَثَرَدَ وَجَمَحَ ، أو على الغلبه ، نحو : قَهَرَ وَتَلَّكَ ، أو على التصويل ، نحو : نَقَلَ وَصَرَفَ ، أو على التحول ، نحو : رَحَلَ وَذَهَبَ ، أو على الاستقرار ، نحو : ثَوَى وَسَكَنَ ، أو على السير ، نحو : ذَمَلَ وَمَشَى ، أو على الستر ، نحو : حَجَبَ وَخَبَأَ ، أو على غير ذلك مما يَصُغُبُ حَصْرُهُ من المعانى .

(٤) ويحىء بناء فَعَلَ للدلالة على الاتخاذ ، نحو : قَنَطَرَتُ الكتابَ وَقَرَمَتْتُ : أى اتخذت قنطراً وقمرموضاً<sup>(١)</sup> ، أو للدلالة على المشابهة ، نحو : حَنَظَلَ خُلُقُ محمدٍ وَعَلَقَمَ ، أى أشبه الحنظل والعاقم ، أو للدلالة على جعلِ شيء في شيء ، نحو : عَنَدَمَ تَوْبَهُ وَتَرَجَسَ الدواء ، أى جعل فيه العندم والرجس ، أو للدلالة على الإصابة ، نحو : عَرَقَبَهُ وَغَلَصَمَهُ ، أى : أصاب عرقوبه وغلصمته ، أو لاختصار المركبِ للدلالة على حكايته ، نحو : بَسْمَلَ وَسَبَحَلَ وَحَدَلَ وَطَلَبَقَ<sup>(٢)</sup> ، أو لغير ذلك .

(١) القرموض — بزنة عصفور — حفرة صغيرة يسكن فيها من البرد .

(٢) سبحل : أى قال سبحان الله ، وحدل : أى قال الحمد لله ، وطلبق : أى قال أطال الله بقاءك ، ومن أمثله جعقد ، أى قال جعلت فداك ، و مشأل : أى قال ما شاء الله .



(٥) ويجيء بناء أفعل للتعديّة ، نحو : أجلسَ وأخرَجَ وأقامَ ، أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صاحبَ ما اشتقَّ منه الفعل ، نحو : ألبنتِ الشاةَ ، وأثمرَ البُسْتانَ ، أو للدلالة على المصادفة ، نحو : أبخلتُهُ وأعظمتُهُ ، أو للدلالة على السلبِ ، نحو : أشكيتُهُ وأقدبتُهُ ، أى : أزلتُ شكواهُ وقَدّيتُ عينه ، أو للدلالة على الدخول في زمان أو مكان ، نحو : أضجَرَ وأغرَقَ وأتهمَ وأنجَدَ وأصبحَ وأمسى وأضحى ، أو للدلالة على الحينونة ، وهى قُربُ الفاعل من الدخول في أصل الفعل ، نحو : أخصدَ الزرعُ وأصرَمَ النخلُ : أى قُربُ حصّاده وصِرامه ، أو لغير ذلك .

(٦) ويجيء بناء فَعَلَ للدلالة على التكثير ، نحو : جَوَّلتُ وطَوَّفتُ ، أو للتعديّة ، نحو : خرَّجتُهُ وفرَّختُهُ ، أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو : كدَّبتُهُ وفسَّمتُهُ ؛ أو للدلالة على السلبِ ، نحو : قرَّدتُ البعيرَ وقشرتُ الفاكهةَ : أى أزلتُ قُرَّادهُ وقشرها ، أو للدلالة على التوجه نحو ما أخذَ الفعلُ منه ، نحو : شرَّقَ وغرَّبَ وصمَّدَ ، أو لاختصار حكاية المُركَّبِ ، نحو : كَبَّرَ وهلَّلَ وحَمَّدَ وسَبَّحَ ، أو للدلالة على أن الفاعل يُشبه ما أخذَ منه الفعلُ ، نحو : قوَّسَ ظهْرُ على ، أى : أحنى حتى أشبه القوس ، أو للدلالة على غير ذلك من المعانى .

(٧) ويجيء بناء فاعَلَ للدلالة على المُفاعلة ، نحو : جادَّبْتُ عليها ثوبه ، أو للدلالة على التكثير ، نحو : ضاعفتُ أجرَ المجتهدِ ، وكأثرتُ إحسانى عليه ، أو للدلالة على الموالاة ، نحو : تابعتُ القراءةَ ، وواليتُ الصَّومَ ، أو لغير ذلك من المعانى .

(٨) ويجيء بناء افتعلَ للدلالة على المُطاوَعَةِ ، وأكثُر ما تكون مطاوعة هذا البناء للثلاثى المُتعدى لواحد ، نحو : كسرتُهُ فانكسر ، وقُدته فانقادَ ، وقد يأتى لمطاوعة صيغة أفعلَ ، نحو : أغلقتُ البابَ فانملقَ ، وأزججتُ علياً فانزعج .

(٩) ويجيء بناء افتعلَ للدلالة على المُطاوَعَةِ ، ويطاوع الثلاثى ، نحو : جمعتُهُ فاجتمع ، وعمنته فاعتَمَ ، ويطاوع بناء أفعلَ ، نحو : أنصفتُهُ فانتصفَ ،

ويطاوع بناءً فَعَلَ ، نحو : عَدَأْتُ الرَّمْحَ فَعَمَدَلٌ ، ويأتي للدلالة على الاتخاذ ، نحو : اشْتَوَى واختَمَ<sup>(١)</sup> ، أو للدلالة على التشارك ، نحو : اجْتَوَرَا واشْتَوَرَا ، أو للدلالة على التصرف بإجتهاد ومبالغة ، نحو : اِكْتَسَبَ واِكْتَنَبَ ، أو للدلالة على الاختيار ، نحو : انْتَقَى واضْطَنَى واختَارَ ، أو لغير ذلك من المعاني .

(١٠) ويحيى بناءً فَعَلَ من الأفعال الدالة على لون أو عيب لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها ، نحو : احْمَرَّ واصْفَرَّ واعْوَرَّ واحْوَلَّ .

(١١) ويحيى بناءً تَفَعَّلَ للدلالة على المطاوعة ، وهو يطاوع فَعَلَ ، نحو : هَدَّبْتُهُ فَمَهَّدَبٌ وَعَلَّمْتُهُ فَمَعَلَّمٌ ، أو للدلالة على التكلف<sup>(٢)</sup> ، نحو : تَكْرَمٌ وَتَشَجَعٌ ، أو للدلالة على الطلب ، نحو : تَعَظَّمٌ وَتَيَقَّنَ ، أى : طلب أن يكون عظيماً وذا يقين ، أو لغير ذلك من المعاني .

(١٢) ويحيى بناءً تَفَاعَلَ للدلالة على المشاركة ، نحو : تَخَاصَمَا وَتَمَارَكَا ، أو للدلالة على التكلف ، نحو : تَجَاهَلٌ وَتَسْكَاسٌ وَتَمَانَى<sup>(٣)</sup> ، أو للدلالة على المطاوعة ، وهو يطاوع فَاعَلَ ، نحو : بَاعَدْتُهُ فَبَاعَدٌ وَتَابَعْتُهُ فَتَابِعٌ .

(١٣) ويحيى بناءً اسْتَفْعَلَ للدلالة على الصَّابِ ، نحو : اسْتَفْرَتُ اللَّهَ واسْتَوْهَبْتُهُ ، أو للدلالة على التحوُّل من حالٍ إلى حالٍ ، نحو : اسْتَفْوَقَ الْجُلُ ، واسْتَنْسَرَ الْبَعَاتُ ، واسْتَنْتَيْسَتِ الشَّاةُ ، واسْتَمَحَجَرَ الطَّيْنُ ، أو للدلالة على المصادفة ، نحو : اسْتَكْرَمْتُهُ

(١) اشتوى : اتخذ شواءً ، واختم : أى اتخذ عامماً .

(٢) الفرق بين التكلف بصيغة تَفَعَّلَ والتكلف بصيغة تَفَاعَلَ أن الأول يستعمل فيما يجب الفاعل أن يصير إليه ، والثاني يتمم فيما لا يجب الفاعل أن يصير إليه ، وتأمل في لفظ « تكرم » ، تجد الفاعل الذي يتكلف الكرم يجب أن يكون كريماً ، ثم تأمل في لفظ « تغابى » ، أو « تجاهل » ، أو « نكاسل » ، تجد لا يجب أن يكون غيباً أو جاهلاً أو كسولاً وإنما هو يتصنع ذلك ويتظاهر به ، ومن هنا نعلم أنه لا يجوز لك أن تنبئ من الصفات الحمودة على مثال تفاعل معنى التكلف ؛ فلا تقول تكارم ولا تفاجع ، كما أنه لا يجوز لك أن تنبئ من الصفات الذمومة على مثال تفاعل معنى التكلف ؛ فلا تقول تجهل ولا تكسل .

وَاسْتَسَمَّنْتُهُ ، أو لاختصار حكاية المركب ، نحو : اسْتَرْجَعَ ، إذا قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أو لغير ذلك من المعاني .

(١٤) ويحيىء بناء تَفَعَّلَ لمطاوعة بناء فَعَّلَ ، نحو : دَحَرَجْتُ الكُرَّةَ فِتْدَحَرَجْتُ ، وَبَعَثْتُ الحبَّ فِتَبَعَثُ .

(١٥) ويحيىء بناء أَفَعَّلَ لمطاوعة بناء فَعَّلَ أيضاً ، نحو : حَرَجْتُ الإبلَ فَأَحْرَجْتُمَا .

(١٦) ويحيىء بناء أَفَعَّلَ للدلالة على المبالغة ، نحو : اشْمَعَلَّ في مَشْيِهِ ، وَاشْمَأَزَّ ، وَاطْمَأَنَّ ، وَاقْشَعَرَ .

### الفصل الثالث

في وجود مضارع الفعل الثلاثي

قد عَرَفْتِ أن الماضي الثلاثي يحيىء على ثلاثة أوجهٍ ؛ لأن عَيْنَهُ إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة ، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعه مكسور العين ، أو مضمومها ، أو مفتوحها ، وأن الماضي المكسور العين يأتي مضارعه مفتوح العين ، أو مكسورهما ، ولا يأتي مضمومها ، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضاً ؛ فهذه ستة أوجهٍ وردت مُسْتَقَمَّةً بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي ، وبعضها أكثر استعمالاً من بعضٍ .

(١) الوجه الأول : فَعَّلَ يَفْعِلُ — بفتح عين الماضي ، وكسر عين المضارع — ويحيىء متعدياً ، نحو : ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ورمَاهُ يَرْمِيهِ وباعه يبيعه ، ولازمًا نحو : جلس يجلس ؛ وهو مَمَيِسٌ مُطْرَدٌ في وَآوِيٍّ<sup>(١)</sup> ، الفاء ، نحو : وَعَدَّ يَعِدُّ

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق ، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح ، نحو : وجأ يجأ .

وَوَصَفَ يَصِفُ وَوَجَبَ يَجِبُ ، وفي يَأِيَّ العَيْن ، نحو : جاء يَجِيءُ ، وفاءً بِفِيهِ (١) وَيَاعُ  
يبيع وَمَانَ يَمِينُ (٢) ، وفي يَأِيَّ اللام (٣) ، نحو : أوى بأوى وَرَى يَرِي وَتَوَى يَتَوَى  
وَجَرَى يَجْرِي ، وفي المضمّن اللازم ، نحو : تَبَّتْ يَدُهُ قَتَبٌ وَرَثَ الحبلُ يَرِثُ .  
وَصَحَّ الأمرُ يَصِحُّ ؛ وهو مسموعٌ في غير هذه الأنواع .

(٢) الوجه الثاني : فَعَلَ يَفْعُلُ — بفتح عين الماضي ، وضم عين المضارع —  
ويجىء متعدياً نحو : نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ وَكَتَبَهُ يَكْتُبُهُ وَأَمَرَهُ بِأَمْرِهِ ، ويجىء لازماً ،  
نحو : قَعَدَ يَقْعُدُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ ؛ وهو مقيسٌ مُطْرَدٌ في واوى العَيْن ، نحو : بَاءَ يَبُوءُ  
وَجَابَ يَجُوبُ ونَاءَ يَنْوُءُ وَأَبَ يَثُوبُ ، وفي واوى اللام ، نحو : أَسَأَ يَأْسُو وَتَلَأَ يَتَلَوُ  
وَجَفَأَ يَجْفُو وَصَفَأَ يَصْفُو ، وفي المضمّن التعمدِي ، نحو : صَبَّ الماءُ يَصْطُءُ وَعَبَّهُ يَعْبهُ  
وَحَثَّهُ يَحْثُهُ وَمَجَّ الشرابُ يَمَجُّهُ ، وفي كل فعل قُصِدَ به الدلالة على أن اثنين تفاعلًا  
في أمرٍ فقلبَ أحدهما الآخرَ فيه ، سواء أكان قد سُمِعَ على غير هذا الوجه أم لم  
يسمع ، إلا أن يكون ذلك الفعل من أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كسْرُ عَيْنِ  
المضارع ، وقد ذكرناها في الوجه السابق ، فتقول : تضاربتنا فضرَبْتُهُ فَأَنَا أَضْرِبُهُ ،  
وتناصرتنا فنصرتُهُ فَأَنَا أَنْصُرُهُ .

(٣) الوجه الثالث : فَعَلَ يَفْعَلُ — بفتح عين الماضي والمضارع جميعاً —  
ولم يجىء هذا الوجه إلا حيث تكون عين الفعل أو لامه حرفاً من أحرفِ الحلق

(١) فاء إلى الأمر : رجع .

(٢) مان يمين : كذب .

(٣) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرفِ الحلق ، فإن وقعت عينه حرفاً  
من أحرفِ الحلق كان من بابِ فتح ، نحو : رعى يَرعى ، وسعى يَسعى ، ونأى يَنأى ،  
ونهى يَنهى ، وبأى يَبأى .

السته التي هي : الممزة ، والماء ، والمين ، والحاء ، والغين ، والحاء ، نحو : فَتَحَ يَفْتَحُ  
وَبَدَأَ يَبْدَأُ وَبَهَتْهُ يَبْهَتْهُ ، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العينُ أو اللامُ حرفاً من هذه  
الأحرف كان الفعل على هذا الوجه .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو : نَأَى يَنْأَى ، ومتمدياً نحو : فَتَحَ يَفْتَحُ ،  
ونَهَى يَنْهَى .

( ٤ ) لوجه الرابع : فَعِيلَ يَفْعَلُ — بكسر عين الماضي ، وفتح عين المضارع —  
وهذا هو الأصل من الوجوهين اللذين يجىء عليهما مضارعُ الفعلِ الماضي المكسور  
العين ؛ لأنه أخف ، وأدلك على التصرف ، وأكثر مادة ، وكل فعلٍ ماضٍ سمته  
مكسورَ العينِ فاعلم أن مضارعه مفتوحُ العينِ ، إلا خمسة عشر فعلاً من الواوئ  
الفاء فإنها وردت مكسورة العين في الماضي والمضارع ، وسندكرها في الوجه الخامس .

ويجىء الفعل على هذا الوجه لازماً ، نحو : ظَفِرَ يَظْفَرُ بِحَقِّهِ يَظْفَرُ ، وَمَتَمَدَّ يَمْتَدُّ : عَمِلَ  
الأمرُ يَمَلُهُ وَفَهِمَ الْمَسْأَلَةَ يَفْهَمُهَا .

( ٥ ) الوجه الخامس : فَعِيلُ يَفْعِلُ — بكسر عين الماضي والمضارع جميعاً —  
وهو شاذ أو نادر ، ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلاً من المعتل ، وهي : وَوَرِثَ ، وَوَلَّى ،  
وَوَرِيغٌ ، وَوَوِيقٌ ، وَوَوِيقٌ ، وَوَوِيقٌ ، وَوَوِيقٌ ، وَوَوِيقٌ ، وَوَوِيقٌ ، وَوَوِيقٌ ،  
وَوَرِيكٌ ، وَوَوِيكٌ ، وَوَوِيكٌ ، وَوَوِيكٌ ، وَوَوِيكٌ .

( ٦ ) الوجه السادس : فَعْمَلٌ يَفْعَلُ — يضم عين الماضي والمضارع جميعاً — وقد  
عرفت أنه لا يأتي إلا لازماً ؛ ولا يكون إلا دالاً على وَصْفٍ خِلْقِي ، أى : ذِي مُكْتَبٍ .

ولك أن تَنْقُلَ إلى هذا البناء كلَّ فعلٍ أَرَدْتَ الدلالةَ على أنه صار كالنريزة ،  
أو أردت التعجب منه ، أو التمدح به ، ومن أمثلة هذا الوجه : حَسَنٌ يَحْسُنُ ، وَكَرَمٌ  
يَكْرُمُ ، وَرَفَعٌ يَرْفَعُ .

## الباب الثاني

في الصحيح والمعتل ، وأقسامهما  
وأحكام كل قسم

ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل .

فالصحيح : ما خلت حروفه الأصول من أحرفِ العلة الثلاثة - وهي الألف ،  
والواو ، والياء - .

والمعتل : ما كان في أصوله حرفٌ منها أو أكثر .

والصحيح ثلاثة أقسام : سالم ، وممَّموز ، ومُضَعَّف .

فالسالم : ما ليس في أصوله همز ، ولا حرفان من جنس واحد ، بعد خلوهُ من  
أحرفِ العلة ، نحو : ضَرَبَ ، وَنَصَرَ ، وَفَتَحَ ، وَفَهِمَ ، وَحَسِبَ ، وَكُرِمَ .  
والمَمَّموز : ما كان أحدُ أصوله همزاً ، نحو : أخذوا كل ، وسأل ودأب ،  
وقرأ وبدأ .

والمُضَعَّف نوعان : مضَعَّف الثلاثي ، ومضَعَّف الرباعي ، فأما مضَعَّف الثلاثي  
فهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو : عَضَّ ، وَشَدَّ ، وَمَدَّ ، وأما مضَعَّف  
الرباعي فهو : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنسٍ وعينه ولامه الثانية من جنسٍ  
آخر ، نحو : زَلَزَلَ ، وَوَسَّوَسَ ، وَشَأَشَأَ .

والمعتل خمسة أقسام : مِثَالٌ ، وَأَجْوَفٌ ، وناقص ، ولقيف مَفْرُوق ،  
ولقيف مَقْرُون .

فالمِثَال : ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ ، نحو : وَعَدَّ ، وَوَرِثَ ، وَبَنَعَ ، وَبَسَرَ .

وَالْأَجْوَفُ : ما كانت عينه حرفَ علةٍ ، نحو قال ، وباع ، وهاب ، وخاف .

وَالنَاقِص : ما كانت لامه حرفَ علةٍ ، نحو : رَضِيَ ، وَسَرَّوْ ، وَهَبَى .

وَاللِقِيفُ الْمَفْرُوق : ما كانت فاؤه ولامه حرفَ علةٍ ، نحو : وَفَى ، وَوَعَى ، وَوَفَى .

وَاللِقِيفُ الْمَقْرُون : ما كانت عينه ولامه حرفَ علةٍ ، نحو : طَوَّى ، وَهَوَّى ، وَحَيَّى .

وَالكَلَامُ عَلَى أَنْوَاعِ الصَّحِيحِ وَالْمَعْتَلِ تَفْصِيلاً يَقَعُ فِي ثَمَانِيَةِ فِصُولٍ .

## الفصل الأول

في السالم ، وأحكامه

وهو — كما سبقت الإشارة إليه — ما سلت حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ من الهمز ،  
والتضميم ، وحروف العلة .

وقولنا : « حروفه الأصلية » للإشارة إلى أنه لا يَصْرُ اشتماله على حرف زائد :  
من همزة ، أو حرف علة ، أو غير ذلك ، وعلى هذا فنحو « أكرم ، وأسلم ، وأنعم »  
يسمى سالمًا ، وإن كانت فيه الهمزة ؛ لأنها لا تقابل فاءه أو عينه أو لامه ، وإنما هي  
حرف زائد ، وكذا نحو : « قاتل ، وناصر ، وشارك » ونحو : « بيطر ، ونريف ،  
ورودن ، وهو جل » يسمى سالمًا وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء ؛ لأنهن  
لسن في مُقَابَلَةٍ واحد من أصول الكلمة ، وإنما هن أحرف زائدة ، وكذا نحو :  
« اعلوط واهبيخ » يسمى سالمًا وإن كان فيه حرفان من جنس واحد ؛ لأن أحدهما  
ليس في مُقَابِلِ أصل ، وإنما هما زائدان .

وَحُكْمُ السالم بجميع فروعه : أنه لا يحذف منه شيء عند اتصال الضمائر ،  
أو نحوها<sup>(١)</sup> به ، ولا عند اشتقاق غير الماضي ، لكن يجب أن تلتحق به تاء  
التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً<sup>(٢)</sup> ، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع  
متحرك<sup>(٣)</sup> ، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن : فإن كان ألفاً فتح آخرُ الفعلِ

(١) كتاء التأنيث .

(٢) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب ( النحو ) .

(٣) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات  
في الكلمة الواحدة أو ما يشابهها ؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر  
الفعل للاتصال به ، نحو : « ضربي ، وضربك ، ومنزبه » ، إذ ليس المفعول مع الفعل  
كالكلمة الواحدة .

إن لم يكن مفتوحاً ، نحو : « يَضْرِبَانِ ، وَيَنْصُرَانِ ، وَأَضْرِبَا ، وَأَنْصُرَا » وإن كان آخر الفعل مفتوحاً بقي ذلك الفتح ، نحو : « ضَرَبَا ، وَنَصَرَا »<sup>(١)</sup> ، وإن كان الضميرُ واواً ضُمَّ له آخِرُ الفعل ، نحو : « ضَرَبُوا ، وَنَصَرُوا ، وَيَضْرِبُونَ ، وَيَنْصُرُونَ ، وَأَضْرِبُوا ، وَأَنْصُرُوا » وإن كان الضميرُ ياء كسر له آخر الفعل<sup>(٢)</sup> ، نحو : « تَضْرِبِينَ ، وَتَنْصُرِينَ ، وَأَضْرِبِي ، وَأَنْصُرِي » ، وإنما يفتح آخِرُهُ أو يضم أو يكسر لمناسبة أحرف الضمائر .

ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع ؛ فكل تغيير يكون في أحد الأنواع فلا بد أن يكون له سبب اقتضاء ، وسند كر مع كل نوع ما يحدث فيه من التغيرات وأسبابها ، إن شاء الله .

(١) ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحة التي كانت في « ضرب ، ونصر ، قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في « ضربا ، ونصرا ، وعلى المذهب الذي ذكرناه في الأصل يقال في « ضربا ، : مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وعلى المذهب الآخر يقال في « ضربا ، : مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن الفتحة في « ضربا ، على الأول فتحة الناء ، وعلى الثاني هي فتحة اجتلبت لمناسبة الألف ، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ ، فافهم ذلك .

(٢) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلاً نحو : « اضربي ، وراعت أنهم التزموا أن يجيشوا بنون الوفاة قبل ياء المتكلم — نحو : « ضربي ونصرتي ، نحرزاً عن كسر آخر الفعل ؛ لكون ياء المتكلم مفعولاً — علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة ؛ فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة كأنها وقعت حشواً ، ككسرة اللام في علم ، وكسرة الراء في يضرب وفي اضرب ، بخلاف ما قبل ياء المتكلم فإنها لما كانت مفعولاً كانت منفصلة حقيقة وحكما ، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل .



## الفصل الثاني

في المضعف ، وأحكامه

هو — كما علمت — نوعان : مضعف الرباعي ، ومضعف الثلاثي .  
فأما مضعف الرباعي فهو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه  
ولامه الثانية من جنس آخر<sup>(١)</sup> ، نحو : « زَلَزَلَ ، وَدَمَدَمَ ، وَعَسَّسَ » ، ويسمى  
مُطَابِقًا أَيْضًا .

ولمدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه كان مثل السالم في جميع أحكامه ؛ فلا حاجة  
بنا إلى ذكر شيء عنه . بعد أن فصلنا لك أحكام السالم في الفصل السابق .  
وأما مضعف الثلاثي — ويقال له « الأَصْمُ » أَيْضًا — فهو : ما كانت عَيْنُهُ  
وَلَامُهُ من جنس وَاحِدٍ .

وقولنا « عينه ولامه » يخرج به ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، ولكن  
ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام ، نحو : « اجْلُوذَ ، واعْلُوَطَ »  
فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام ، بل هي زائدة ، وكذلك يخرج  
بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنس واحد ، وأحدُهُمَا في مقابل العين والثاني  
ليس في مقابل اللام ، نحو : « قَطَعَ وَذَهَبَ » فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين  
في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلا للام الكلمة ، وإنما هو تكرير لعينها ؛  
وكذلك ما كان أحد الحرفين للمتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين ،  
نحو : « انْحَرَ ، وانْحَارَ »<sup>(٢)</sup> ، ونحو : « اقشَمَرَ ، واطمَّانَ »<sup>(٣)</sup> ؛ فإن أحدَ الحرفين  
المتجانسين في هذه المُثَلِّ ونحوها ليس في مقابلة العين ، بل هو تكرير للام الكلمة .

(١) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيراً بتكرير الصوت ، نحو : سأسأ ،  
وشأشأ ، وصرصر ، وبأبأ ، وهأهأ ، وقهقه ، وبسبس .

(٢) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحاً ، وإن جرت عليهما أحكامهما من  
حيث الإدغام والفك ، وذلك بسبب وقوع الحرفين المتماثلين متجاورين في آخر لفظ الفعل .

والمثال الذي ينطبق عليه التعريف قولك : « مَدَّ ، وشدَّ ، وامتدَّ ، واشتدَّ ، واستمدَّ ، واستمرَّ »<sup>(١)</sup> .

ولم يجيء المضاعف من بابي « فَتَحَ يَفْتَحُ ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ » — بفتح العين في الماضي والمضارع ، أو كسرهما فيهما — أصالة ، كالم يجيء من باب « كَرُمَ يَكْرُمُ » — بضم العين فيهما — إلا في ألفاظ قليلة : منها كَبَيْتَ وَفَكَّكْتَ<sup>(٢)</sup> ، أى : صرت ذَابًّا وَفَكَّةً ، وإنما يجيء من ثلاثة الأبواب الباقية ، نحو : شَدَّ يَشُدُّ ، وَشَدَّ يَشُدُّ ، وَظَلَّ يَظَلُّ .

حكم ماضيه :

إذا أسند إلى اسم ظاهر ، أو ضمير مستتر ، أو ضمير رفع متصل ساكن — وذلك : ألف الاثنين ، وواو الجماعة — أو اتصلت به تاء التانيث ؛ وجب فيه الإدغام ، تقول : « مَدَّ عَلَى ، وَخَفَّ مَمْدُودٌ ، وَمَلَّ خَالِدٌ » وتقول : « الحمدان مَدَّاءٌ ، وَخَفَّاءٌ ، وَمَلَّاءٌ » وتقول : « البكرون مَدَّوْا ، وَخَفَّوْا ، وَمَلَّوْا » وتقول : « مَلَّتْ فَاطِمَةُ ، وَخَفَّتْ ، وَمَدَّتْ » .

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك — وذلك : تاء الفاعل ، ونا ، ونون النسوة — وجب فيه فكُّ الإدغام<sup>(٣)</sup> ، تقول : « مَدَدْتِ ، وَخَفَفْتِ ، وَمَلَّيْتِ ، وَمَدَدْنَا ، وَخَفَفْنَا ، وَمَلَّانَا ، وَمَدَدْنَا ، وَخَفَفْنَا ، وَمَلَّانَا » .

ثم إن كان ذلك الماضي المسند للضمير المتحرك مكسور العين — نحو : ظَلَّ وَمَلَّ<sup>(٤)</sup> — جاز فيه ثلاثة أوجه :

(١) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان في مقابل العين واللام .

(٢) ومن ذلك أيضاً قولهم : « عززت الناقة تعزز » من باب كرم — إذا ضاق مجرى لبنها ، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغماً ومفكوكاً . والأصل هو الإدغام .

(٣) ومن العرب من يبق الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر ، وهي لغة رديئة .

(٤) أصلهما : « ظلل ، وملل ، بوزن « علم » .

الأول: بغاؤه على حاله الذي ذكرناه، وهذه لفة أكثر العرب  
 الثاني: حَذَفُ عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها — وهي الفتحة — فتقول:  
 « ظَلَمْتُ ، وَمَلْتُ » وهذه لفة بنى عامر ، وعليها جاء قوله تعالى: ( ٥٦ — ٦٥ ):  
 ( فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ هُونَ ) وقوله جلت كلمته ( ٢٠ — ٩٨ ) : ( الَّذِي ظَلَمْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا )<sup>(١)</sup> .  
 الثالث: حذف العين بمد نقل كسرتها إلى الفاء ، تقول: « ظَلَمْتُ ، وَمَلْتُ » وهذه  
 لفة بعض أهل الحجاز .

حكم مضارعه:

إذا أسند إلى ضمير بارز ساكن — وذلك أب الأثنين ، وواو الجماعة ، وياء المؤنثة  
 المخاطبة — مجزوماً كان أو غير مجزوم ، أو أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن  
 مجزوماً؛ وجب فيه الإدغام ، تقول: « الحمدان يَمْدَان ، وَيَحْفَانِ ، وَيَمْلَانِ ، ولن  
 يَمْدَا ، ولن يَحْفَا ، ولن يَمْلَا ، ولم يَمْدَا . ولم يَحْفَا ، ولم يَمْلَا » وتقول: « الحمدون  
 يَمْدُونَ ، وَيَحْفُونَ ، وَيَمْلُونَ ، ولن يَمْدُوا ، ولم يَمْدُوا » وتقول: « أنت تَمَلِينِ  
 يارزنب ، ولن تَمَلِي ، ولم تَمَلِي » وكذلك تقول: « يَمَلُ زيد ، ولن يَمَلْ ، ومحمد  
 يَمَلُّ ، ولن يَمَلَّ » ، قال الله تعالى ( ٢٨ — ٣٥ ) : ( سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ )  
 وقال: ( ٢٠ — ١٨ ) : ( وَلَا تَطْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ) وفي الحديث:  
 « لَنْ يَمَلَّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا » .

فإن أسند إلى ضمير بارز متحرك — وذلك نون النسوة — وجب فك الإدغام ،  
 تقول: « النساء يَمَلْنَ ، وَيَشُدْنَ ، وَيَحْفِنَ » .

(١) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي:

فَظَلْتُ بِمَرَأَى شَاتِقٍ وَيَمَسِّجُ أَلَا حَبْدًا مَرَأَى هُنَاكَ وَمَسَمَّجُ  
 وقوله أيضاً:

ظَلَمْتُ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ وَاقِفًا أَسْأَلُ لِلزَّرِ لَهْلٍ فِيهِ خَبْرٌ ؟  
 وقد جمع عمر أيضاً بين الإتمام والحذف في بيت واحد ، وهو قوله:

وَمَا مَلَّيْتُ وَلَكِنْ زَادَ حُبُّكُمْ وَمَا ذَكَرْتُكَ إِلَّا ظَلَمْتُ كَالسِّدْرِ  
 ( ١٨ — شرح ابن عجلان ٤ )

وإن كان مسنداً إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر ، وكان مجزوماً — جاز فيه الإدغام ، والفك ، تقول : « لم يَشُدَّ ، ولم يَمَلِّ ، ولم يَخَفْ » وتقول : « لم يَشُدُّ ، ولم يَمَلِّ ، ولم يَخَفْ » والفك أكثر استعمالاً ، قال الله تعالى ( ٢٠ - ١٨ ) : ( وَمَنْ يَحُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَد هَوَى ) وقال ( ٧٤ - ٦ ) : ( وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ ) ، وقال ( ٢٨٢ - ٢ ) : ( وَلِيُمَلِّلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ - فَلِيُمَلِّلَ وَثِيئُهُ بِالْعَدْلِ ) .

حكم أمره :

إذا أسند إلى ضمير ساكنٍ وجب فيه الإدغام ، نحو : « مُدًّا ، ومُدُّوا ، ومُدِّي » وإذا أسند إلى ضمير متحرك — وهو نون النسوة — وجب فيه الفك ، نحو : « امددُنْ » وإذا أسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران : الإدغام ، والفك أكثر استعمالاً ، وهو لغة أهل الحجاز ، قال الله تعالى ( ٣١ - ١٩ ) : ( واغضض من صوتك ) .

وسائر العرب على الإدغام ، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخر :

فلسنة أهل نجد فتحه ؛ قصداً إلى التضعيف ، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه ، وتشبيهاً له بنحو : « أين ، وكيف » مما بنى على الفتح وقبله حرف ساكن ؛ فهم يقولون : « غَضٌّ ، وظلٌّ<sup>(١)</sup> ، وخِفٌّ » .

ولغة بني أسد كلفه أهل نجد ، إلا أن يقع بعد الفعل حرف ساكن ، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل ؛ فيقولون : « غَضٌّ طَرَفَكَ ، وغَضٌّ الطرف » .

ولغة بني كعب الكسر مطلقاً ؛ فيقولون : « غَضٌّ طَرَفَكَ ، وغَضٌّ الطرف » . ومن الدرب من يحرك الآخر بحركة الأول ؛ فيقولون : « غَضٌّ ، وخِفٌّ ، وظلٌّ<sup>(٢)</sup> » .

(٢٠١) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضغ الذي من باب « علم يعلم » نحو : ظل ومل ، يلزم فيه فك الإدغام ، فتقول : « اظلل ، واملل ، ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي ، ومنهم من أنكسر ذلك ، وقال : إن ألف الوصل إنما تجتلب لأجل الساكن ، والفاء محركة في المضارع ، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه ؛ فلم يكن هناك حاجة إلى الألف .

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازها في الأنواع الثلاثة أن تقول :

( ١ ) كل موضع يكون فيه مكان الثلثين من السالم حرفان متحركان يجب فيه الإدغام ، ألا ترى أن « مَدَّ » في قولك : « مَدَّ عَلَى ، والمحمدان مَدَّ » تقابل الدال الأولى صاد « نَصَرَ ، وَنَصَرَ » وتقابل الدال الثانية الراء ، وهما متحركان ؟

( ٢ ) وكل موضع يكون فيه مكان ثاني الثلثين من السالم حرف ساكن لعللة الاتصال بالضمير المتحرك يجب فيه الفك ، ألا ترى أن « مَدَّ » في قولك : « مَدَدْتُ ، وَمَدَدَنَ » وكذلك « يَمُدُّ ، وَمُدَّ » في قولك : « يَمُدُّنَ ، وَأَمُدُّنَ » تقابل الدال الأولى فيهن الصاد في « نَصَرْتُ ، وَنَصَرْنَ ، وَيَنْصُرْنَ ، وَأَنْصُرْنَ » وهي متحركة ، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي ساكنة ؟

( ٣ ) وكل موضع يكون فيه ثاني الثلثين من السالم حرف ساكن لغير العلة المذكورة يجوز فيه الفك والإدغام ، ألا ترى أن الدال الأولى في نحو : « لَمْ يَمُدُّ ، وَأَمُدُّ » تقابل الصاد في نحو : « لَمْ يَنْصُرْ ، وَأَنْصُرْ » وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة غير الاتصال بالضمير المتحرك<sup>(١)</sup> .  
وهذا الضابط مُطْرَد في جميع ما ذكرنا .

(١) لأن السكون في « لم يمدد » ونحوه للجزم والسكون في « امدد » ونحوه للبناء .

### الفصل الثالث

في الميموز ، وأحكامه

وهو — كما يعلم مما سبق — ما كان في مُقابلة فائه ، أو عينه ، أو لامه همزاً .  
 فأما مهموز الفاء <sup>(١)</sup> فيجىء على مثال نَصَرَ يَنْصُرُ ، نحو : أَخَذَ يَأْخُذُ ، وَأَمَرَ  
 يَأْمُرُ ، وَأَجَرَ يَأْجُرُ ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضْرِبُ ، نحو : أَدَبَ  
 يَأْدِبُ <sup>(٢)</sup> ، وَأَبَرَ النَّخْلَ يَأْبِرُهُ <sup>(٣)</sup> وَأَفَرَ يَأْفِرُهُ <sup>(٤)</sup> وَأَسَرَ يَأْسِرُهُ ، وعلى مثال فَتَحَ يَفْتَحُ ،  
 و : أَهَبَ يَأْهَبُ <sup>(٥)</sup> وَأَلَّهُ يَأْلَهُ <sup>(٦)</sup> ، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ ، نحو : أَرَجَ يَأْرَجُ ، وَأَشْرَعَ  
 يَأْشُرُهُ ، وَأَزَبَتِ الْإِبِلُ تَأْزِبُ <sup>(٧)</sup> وَأَشِحَ يَأْشِحُ <sup>(٨)</sup> ، وعلى مثال حَسَنَ يَحْسُنُ ،  
 نحو : أَسْلَ يَأْسُلُ <sup>(٩)</sup> .

وأما الصحيح من مهموز العين فيجىء على مثال فَتَحَ يَفْتَحُ <sup>(١٠)</sup> ، نحو : رَأَسَ  
 يَرَأْسُهُ ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ ، وَدَأَبَ يَدَأِبُ ، وَرَأَبُ الصَّدْعِ يَرَأِبُهُ ، وَكَلَى يَكَلِمُ

- (١) وقد يخص هذا النوع باسم «المقطوع» ، لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها .
- (٢) أدب فهو آدب : دعا إلى طعام ، وأما أدب — بمعنى ظرف وحسن تناوله — فهو أديب ؛ فإنه من باب كرم يكرم .
- (٢) أبر النخل والزروع : أصلحه ، وقد جاء من باب نصر أيضاً .
- (٤) أفر : عدا ، ووثب .
- (٥) أهب : استمد .
- (٦) ألّه : عبد ، وأجار ، وجاء من باب فرح ، بمعنى تحمير .
- (٧) أزبت الإبل : لم تجتر .
- (٨) أشح — من باب فرح — غضب .
- (٩) يقال : رجل أسيل الحد ، أى لبن الحد طويله .
- (١٠) ويجىء على مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيراً ، نحو : وأل يثل  
 ووأى يثى .

يَعْلَمُ ، نَحْوُ : يَبْسُ يَبْسُ ، وَسَمَّ يَسَامُ ، وَرَزِمَ بَرَامُ ، وَبَيْسَ يَبْسُ ، وَكَلَى مِثَالُ  
حَسَنَ يَحْسُنُ ، نَحْوُ : لَوْمٌ بِلَوْمٍ .

وأما مهموز اللام فيجىء على مثال ضرب يضرب ، نَحْوُ : هَنَأُ الطَّامُ يَهْنِئُهُ (١) ،  
وَكَلَى مِثَالُ فَتَحَ يَفْتَحُ ، نَحْوُ : سَبَأُ يَسْبَأُ ، وَخَفَأُ يَخْفِئُهُ ، وَخَجَأُ يَخْجِئُهُ ، وَخَسَأُ  
يَخْسِئُهُ ، وَحَكَأُ الْمَقْدَةَ يَحْكُوهَا (٢) ، وَرَدَأُ يَرْدُوهُ (٣) ، وَكَلَى مِثَالُ عَلِمَ يَعْلَمُ ،  
نَحْوُ : صَدَى يَصْدَأُ ، وَخَطَى يَخْطَأُ ، وَرَزَى يَرْزَأُ ، وَجَبَى يَجْبَأُ (٤) وَكَلَى مِثَالُ  
حَسَنَ يَحْسُنُ ، نَحْوُ : بَطُوٌ يَبْطُؤُ ، وَجَرُوٌ يَجْرُؤُ ، وَدَنُوٌ يَدْنُؤُ ، وَكَلَى مِثَالُ تَصَرَ  
يَنْصُرُ ، نَحْوُ : بَرَأَ يَبْرُؤُ (٥) .

حكاه :

حكم المهموز بجميع أنواعه حكم السالم : لا يحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر  
ونحوها ، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه ؛ إلا كلمات محصورة : قد كثر دَوْرَانِهَا  
في كلامهم فحذفوا همزتها قصداً إلى التضعيف ؛ وهي :

أولاً : أَخَذَ وَأَكَلَ ، حذفوا همزتهما من صيغة الأمر ، ثم حذفوا همزة الوصل  
فقالوا : « خُذْ وَكُلْ » (٦) وهم يلتزمون حذف همزة عند وقوع التسكلة ابتداءً .

(١) وقد جاء هذا الفعل من بابي نصر وفتح .

ويجىء على هذا المثال كثير من المعتل نحو : جاء يجىء ، وقام يقم ، وفاء يوفى .

(٢) حكاً المقدة ، أى : شدما ، ومثله أحكامها ، واحتكأها .

(٣) ردأه به : جعله ردهاً له وقوة وعماداً .

(٤) جبىء : ارتدع ، وكره ، وخرج ، ونواري ، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح .

(٥) ويجىء مثال نصر من مهموز اللام في المعتل الأجوف كثيراً ، نحو : ياء ييوء ،

وساءه يسوؤه ، وناء ينوء .

(٦) أصلهما : دَأَخَذَ ، أَأَكَلَ ، على مثال انصر ، فحذفوا فاء التسكلة منهما فصارا

دَأَخَذَ ، أَأَكَلَ ، فاستغنوا عن همزة الوصل ؛ لأنها كانت مجتلية للتوصل إلى النطق بالسالكين

وقد زال . فحذفوها ، فصارا دَأَخَذَ ، وَأَكَلَ .

ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقه بشيء ، ولكنه غير ملتزم التزامه في الابتداء<sup>(١)</sup>  
 قال الله تعالى ( ٢ - ٣٢ ) : ( خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ ) ، وقال سبحانه ( ٧ - ٣١ )  
 ( خُذُوا زِينَتَكُمْ ) ، وقال ( ٢ - ١٧٧ ) : ( وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ  
 الْخُلَيْطَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخُلَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ) ، وقال ( ٧ - ٣١ ) : ( وَكُلُوا  
 وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ) .

فأما في المضارع : فلم يحدفوا المزمة منها ، بل أبقوها على قياس نظائرها ، قال الله  
 تعالى ( ٧ - ١٤٤ ) : ( وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَاخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ) وقال جل شأنه ( ٤ - ٢ ) :  
 ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِهِمْ ) .

ثانياً : أَمَرَ وَسَأَلَ ، حذفوا هَمْزَتَهُمَا من صيغة الأمر أيضاً ، ثم حذفوا همزة  
 الوصل استغناء عنها ، فقالوا : « مُرْ ، وَسَلْ » إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف  
 إلا عند الابتداء بالكلمة ؛ فإن كانت مسبوقه بشيء كحرف العطف لم يلتزموا حذفها ،  
 بل الأكثر استعمالاً عندهم في هاتين الكلمتين حيثئذ إعادة المزمة - التي هي  
 الفاء أو العين - إليهما ؛ قال الله تعالى ( ٣ - ٢١١ ) : ( سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ )  
 وقال ( ١ - ٧٢ ) : ( فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ) ، وقال ( ٢٠ - ١٣٢ ) :  
 ( وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ) .

فأما في صيغة المضارع : فإنها لا تحذف ، قال الله تعالى ( ٢ - ٤٤ ) : ( أَنْتُمْرُونَ  
 النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ) وقال ( ٣ - ١١٠ ) : ( كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ  
 تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ) ، وقال ( ٥ - ١٠١ ) : ( لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ  
 تَسْؤُكُمْ ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا ) .

فَوَزْنَ « مُرْ ، وَخُذْ ، وَكُلْ » عَلْ ، وَوَزْنَ « سَلْ » فَلْ .

(١) وتسميها على قياس نظائرها - حيثئذ - نادر ، بل قيل : لا يجوز .



ثالثاً : رأى ، حذفوا همزة الكلمة في صِيغَتِي المضارع والأمر ، بعد نقل حركة  
الهمزة إلى الفاء ، فقالوا : « يَرَى ، وَرَه »<sup>(١)</sup> ، قال تعالى ( ٩٦ - ١٤ ) : ( أَلَمْ يَعْلَمْ  
بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ) .

فوزن « يَرَى » يُفِلُّ ، ووزن « رَه » فَه .

رابعاً : أَرَى ، حذفوا همزة الكلمة ، وهي عنها في جميع صيغته : الماضي ،  
والمضارع ، والأمر<sup>(٢)</sup> ، وسائر المشتقات ؛ قال الله تعالى ( ٣١ - ٥٢ ) : ( سَتَرِيهِمْ  
آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ ) وقال ( ٧ - ١٤٣ ) : ( رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ) وقال ( ٤ - ٥٥٢ )  
( أَرِنَا اللَّهُ جَهَنَّمَ ) وقال ( ٣١ - ٢٩ ) : ( أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ) .

فوزن « أَرَى » أَقَلَّ ، ووزن « يُرَى » يُفِلُّ ، ووزن « أَرِ » أَفِ .

( تنبيه ) إذا كان الفعل المهموز اللام على فـ ، نحو : « قَرَأَ ، وَنَشَأَ ، وَبَدَأَ »  
ثم أسند للضمير المتحرك ؛ فعامة العرب على تحقيق الهمزة ، فتقول : قَرَأْتُ ،

(١) أصل يرى ، يرى ، على مثال يفتح . تحركت الياء - التي هي لام الكلمة -  
وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم نقلوا حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الساكن  
قبلها ، فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصل  
« ره ، دارأ » ، بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، فنقلوا حركة الهمزة ، ثم حذفوها حلاً  
على حذفها في المضارع ، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها ، فصار الفعل على حرف  
واحد ، فاجتلبوا له هاء السكت .

(٢) أصل أرى الماضي « أَرَى » ، على مثال أكرم ، تحركت الياء - التي هي اللام  
- وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ثم نقلت حركة الهمزة - التي هي العين - إلى الفاء ،  
ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصل يرى المضارع « يَرَى » ، على  
مثال يكرم ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء ، ثم حذفت ،  
وأصل « أر ، الأمر » ، - على مثال أعط - بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه ، ثم نقلت  
الهمزة التي هي عين الكلمة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة حلاً على حذفها في المضارع .

وَنَشَأْتُ ، وَبَدَأْتُ ، وَحَكَى سَبِيحَهُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَخْفَفُ الْهَمْزَةَ ؛  
 فَيَقُولُ : قَرَيْتُ ، وَنَشَيْتُ ، وَبَدَيْتُ ، وَمَلَيْتُ الْإِنَاءَ ، وَخَيَّيْتُ الْمَتَاعَ ، وَذَكَرَ أَنَّهُمْ  
 يَقُولُونَ فِي مِضَارِعِهِ : أَقْرَأَ ، وَأَخْبَأَ ، وَأَنْشَأَ - بِالْتَضْيِيفِ أَيْضًا - فَعَلَى هَذَا لَوْ دَخَلَ  
 عَلَى الْمِضَارِعِ جَازِمٌ : فَإِنْ كَانَ التَضْيِيفُ بَعْدَ دُخُولِ الْجَازِمِ كَانَ التَضْيِيفُ قِيَاسِيًّا ، وَلَمْ  
 تَحْذَفِ الْأَلْفُ لِاسْتِيفَاءِ الْجَازِمِ حَظَّهُ قَبْلَ التَضْيِيفِ ، تَقُولُ : لَمْ أَقْرَأَ ، وَلَمْ أَبْدَأَ ، وَلَمْ أَنْشَأَ ،  
 وَإِنْ كَانَ التَضْيِيفُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَازِمِ كَانَ التَضْيِيفُ غَيْرَ قِيَاسِيٍّ ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَلْزَمْكَ أَنْ  
 تَحْذِفَ هَذِهِ الْأَلْفَ عِنْدَ دُخُولِ الْجَازِمِ ، كَمَا تَصْنَعُ فِي النَّاقِصِ ، بَلْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَحْذِفَهَا  
 كَمَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَبْقِيَهَا ؛ فَتَقُولُ : لَمْ أَقْرَأَ ، وَلَمْ أَبْدَأَ ، وَلَمْ أَنْشَأَ ، وَتَقُولُ : لَمْ أَقْرَأَ ،  
 وَلَمْ أَبْدَأَ ، وَلَمْ أَنْشَأَ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ .

وقد يخفف مهموز العين - نحو : سأل - فيقال فيه : سأل ، وفي مضارعه :  
 يسأل ، وفي أمره : سل<sup>(١)</sup> .

وقد جاء على هذا قول الشاعر :

سَأَلَتْ هَذَا بِلِ رَسُولِ اللَّهِ فَاحِشَةً      صَلَّتْ هَذَا بِلِ بِمَا قَالُوا ، وَمَا صَدَقُوا

(١) وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر وسأل ، شاذاً في القياس كما ذكرنا آنفاً ،  
 بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين : كالحذف في دُخِفَ ، ونَمَ ، وأَصَلَ ،  
 و سَلَ ، على هذا : أسأل ، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، ثم خففت الهمزة ،  
 واستغنى عن همزة الوصل ، فصار سأل ، لحذفت العين تخلصاً من التقاء الساكنين ، ويذهب  
 بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير في هذه الكلمة ،

قال أبو رجاء : ويلزمه أن يكون سل ، بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم ، مع  
 أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوف الهمزة لغة عامة العرب ،

## الفصل الرابع

في المثال ، وأحكامه

وهو - كما علمت مما تقدم - ما كانت فاؤه حرف عِلَّةٍ (١) ، وتكون فاؤه واوا ، أو ياء ، ولا يمكن أن تكون ألفاً (٢) ، كما لا يمكن إعلالُ واوه أو يائه .

فأما المثال الواوِيُّ فيجىء على خمسة أوجهٍ ؛ الأول : « عَلِمَ يَنْلِمُ » نحو : « وَبِئْسَ ، وَوَجِعَ ، وَوَجِلَ ، وَوَجَلَّ ، وَوَجَلَّ ، وَوَجَحَتْ ، وَوَدَّرَ ، وَوَسِيخَ ، وَوَسَّعَ ، وَوَسِّنَ ، وَوَصَّبَ ، وَوَضَرَ ، وَوَطَفَ ، وَوَطَى ، وَوَعَرَ ، وَوَقَرَّتْ أَذُنُهُ ، وَوَكَعَ ، وَوَلَعَ ، وَوَلَّهَ ، وَوَهَلَ » . الثاني : « كَرُمَ يَكْرُمُ » نحو : « وَثُرَ ، وَوَثُقَ ، وَوَجَزَ ، وَوَجَّهَ ، وَوَحَمَ ، وَوَضَوْ ، وَوَقَّحَ » . الثالث : مثال « نَفَعَ يَنْفَعُ » نحو : « وَجَأَ ، وَوَدَعَ ، وَوَزَعَ ، وَوَقَعَ ، وَوَهَبَ ، وَوَضَعَ ، وَوَلَّغَ » . الرابع : مثال « حَسِبَ يَحْسِبُ » نحو : « وَرِثَ ، وَوَرَعَ ، وَوَرِمَ ، وَوَفَّقَ ، وَوَلِّغَ » . الخامس : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » نحو : « وَعَدَ ، وَوَتَّبَ ، وَوَجَبَ » .

ولم يجىء من الواوى على مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ » إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر ، وهي قولهم : « وَجَدَ يَجِدُ » (٣) . وعليها قول جرير :

(١) وإنما سمي « مثالا » لأن ماضيه مثل السالم في الصحة وعدم الإعلال ، أو لأن أمره مثل الأجوف ، وقد يقال له « المعتل » بالإطلاق .

(٢) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، والساكن لا يقع ابتداءً ، بخلاف الواو والياء ، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقما فاه ، أما الألف فإنها تقع وسطاً وآخرأ وإن لم تكن أصلية ، نحو : « قال ، وباع ، وخاف ، ورى ، وغوا » .

(٣) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التي هي فاء الكلمة ، ولا تخفف ، لما استعمله قريباً ، فكان حقّه أن يقولوا : يوجد - بوزان « ينصر » - غير أنهم حفظوا الواو قبل الضمة كما يحفظها العرب كافة قبل الكسرة : شئوذاً ، واستقالا .

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَفَعَهُ الْفُؤَادُ بِشَرِبَةٍ تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً<sup>(١)</sup>

وأما المثال الياي<sup>(٢)</sup> فإن أمثله في العربية قليلة جداً ، وقد جاءت على أربعة أوجه ؛  
الأول : مثال « عِلِمَ يَعْلَمُ » نحو : « يَيْسَ ، وَيَيْمَ ، وَيَقِظَ ، وَيَقِنَ ، وَيَبْسَ » .  
الثاني : مثال « نَفَعَ يَنْفَعُ » نحو : « يَفَعُ ، وَيَنْعُ »<sup>(٣)</sup> . الثالث : مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ »  
نحو : « يَنْمَ » . الرابع : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » نحو : « يَنْعُ »<sup>(٤)</sup> ، وَيَسْرَ » .  
حكم ماضيه :

ماضى المثال - سواء أكان واوياً أم كان يائياً - كماضى السالم في جميع حالاته<sup>(٥)</sup> تقول : « وَعَدْتُ ، وَعَدْنَا ، وَعَدْتَ ، وَعَدْتِ ، وَعَدْتُمَا ، وَعَدْتُمْ » ،

(١) نفع : روى ، الحوائم : العطاش ، غليلاً : حرارة عطش ، يقول : لو أنك تشابهين لروى المحب بشرية من ريقك العذب ترك العطاش لا يجدن حرارة العطش ، وذلك في يدك بترك المجانية والهجر .

(٢) لم أجد أحداً من العلماء قد بين هذا ، ولكنني أردت ذكره تمعياً للبحث ، وقد راجعت القاموس والمختار والمصباح ، لاستيما ب ما جاءوا به وبينان أبوابه التي ورد عليها ، والعلقة في ترك الصرفين لهذا النوع سلامة فائه في سائر تصاريفه .

(٣) جاء هذا الفعل من بابين كما ترى .

(٤) المراد أنه لا يعتل بنوع من أنواع الإعلال ؛ لأن جميعها غير ميسور فيه ؛  
وبيان ذلك أن الإعلال ثلاثة أنواع : إعلال بالقلب ، وإعلال بالسكون ، وإعلال بالحدف ؛  
أما الإعلال بالقلب فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلها إلا خرفاً من أحرف العلة ؛  
إذ هو الغالب في هذا النوع ، وحرف العلة لا يكون إلا ساكناً ، ولا يمكن الابتداء  
بلساكن ؛ فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء ؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور ،  
وعلته ظاهرة ؛ وأما الإعلال بالحدف فإما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئاً  
فيكون غيباً وإلباساً بصورة الامر ، وإما أن تحذف وتعوض : في الأول ، أو في  
الآخر ؛ فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر .

وَعَدْتُمْ ، وَعَدَّ ، وَعَدَّتْ ، وَعَدَا ، وَعَدَاتَا ، وَعَدُوا ، وَعَدْنَ ، وَقَوْلُ :  
« يَسْرَتُ ، يَسْرَتَانَا ، يَسْرَتُ ، يَسْرَتِ ، يَسْرَتُمَا ، يَسْرَتُمْ ، يَسْرَتُنَّ ،  
يَسْرَ ، يَسْرَا ، يَسْرَانَا ، يَسْرُوا ، يَسْرُنَّ » .

حكم مضارعه وأمره .

أما اليائز فمثل السالم لا يحدف منه شيء (١) ، ولا يعلّ بنوع من أنواع الإعلال .

وأما الواوى فتحذف واوه من المضارع والأمر وجوبا ؛ بشرطين :

الأول : أن يكون الماضي ثلاثياً مجرداً (٢) نحو « وَصَلَ ، وَوَرِثَ » .

الثاني : أن تكون عين المضارع مكسورة : سواء أكانت عين الماضي مكسورة

أيضاً ، نحو « وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَقَّ يَنْقُ ، وَوَقَّ يَنْقُ ، وَوَعِمَ يَمِمْ » أم كانت عين

الماضي مفتوحة ، نحو « وَصَلَ يَصِلُ ، وَوَعَدَ يَئِدُ ، وَوَجَبَ يَجِبُ ، وَوَصَفَ يَصِفُ » .

فإن اختلف الشرط الأول : بأن كان الفعل مزيداً فيه نحو : « أَوْجَبَ ،

وَأَوْزَقَ ، وَأَوْعَدَ ، وَأَوْجَفَ » ونحو : « وَاعَدَ ، وَوَأَصَلَ ، وَوَأَزَرَ ، وَوَأَلَّ »

لم تحذف الواو لعدم الياء المفتوحة (٣) ، تقول : يُوجِبُ ، وَيُورِقُ ، وَيُوعِدُ ،

وَيُوجِفُ ، وَيُوَأَصِلُ ، وَيُوَأَزِرُ ، وَيُوَأَلُّ .

وإن اختلف الشرط الثاني : بأن كانت عين المضارع مضمومة ، أو منثوية —

لم تحذف الواو لعدم الكسرة (٣) تقول : « يَوْجُهُ ، وَيَوْجُرُ ، وَيَوْضُو ،

(١) رُشد من ذلك كلتان حكاهما سيويوه وهما يسريسر — كوعد يعد — وبئس

بئس — كويم يم — في لغة .

(٢) وحيث أنه يكون حرف المضارعة مفتوحاً ؛ ولهذا فإن أكثر الصرفين يحمل

الشرط فتح حرف المضارعة .

(٣) ولهذا لو كان نحو : « وعد ، ووصف ، وورث ، ووعم ، مبنياً للجهمول لم

تحذف الواو من مضارعه ، تقول : « يوعد ، ويوصف ، ويورث ، ويوعم ، بضم حرف

المضارعة وفتح ما قبل الآخر .

وَيَوْخُمُ ، وَيَوْقُحُ ، وكذا يَوْجَلُ ، وَيَوْهَلُ « وفي القرآن الكريم :  
( ١٥ - ٥٣ ) : ( لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ) .

ولم يشذ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة ، وهي « يَجْدُ » في لغة عامر ،  
وقد تقدمت .

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدَّة أفعال : فسقطت الواو فيها ، وقياسها  
البقاء ، وهي : « يَذُرُ ، وَيَسَعُ ، وَيَطَأُ ، وَيَبْلَعُ ، وَيَبُّ ، وَيَدَعُ ، وَيَزَعُ ،  
وَيَقَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَلْغُ » (١) .

وشذت أفعال مكسورة العين في المضارع وقد سلمت من الحذف في لغة عَقِيلِ ،  
وهي : « يَوْغِرُ ، وَيَوْلَهُ ، وَيَوْلِغُ ، وَيَوْجِلُ ، وَيَوْهَلُ » وهي عند غير  
عقيل : مفتوحة العين ، أو محذوفة الفاء .

والأمر — في هذا كله — كالمضارع ، إلا فيما سلمت واؤه من الحذف ،  
وهو مفتوح العين أو مكسورها ؛ فإن الواو في هذين قلبت باء ؛ لوقوعها ساكنة  
إثر همزة الوصل المكسورة ، تقول : « يَجَلُّ ، يَهْلُ ، يَغْرُ » بكسر العين عند عقيل ،  
وفتحها عند غيرهم .

وتقول في أمر المحذوف الفاء : « رِثٌ ، وَثِقٌ ، وَفِقٌ ، وَعِمٌ ، وَصِلٌ ، وَعِدٌ ،  
وَصِفٌ » وتقول أيضاً : « دَزٌ ، وَسَعٌ ، وَطَأٌ ، وَأَمٌ ، وَهَبٌ ، وَدَعٌ ، وَزَعٌ ، وَلَغٌ » .

(١) اعلم أن كثيراً من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا « يَطَأُ ويسع ،  
جاء موافقاً للقياس ، مدعيًا أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال « يضرب »  
وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة ، وبعد الحذف فتحوا العين استئصالاً لاجتماع  
الكسرة وحرف الخلق ، واستصبحوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو ، أما « يَطَأُ ،  
ويسع ، فهما شاذان إجماعاً ؛ لأن ماضيها مكسور العين ، فقياسه فتح عين المضارع ،  
وأما « يذُرُ ، فمحمول على « يدع » لأنه بمعناه .

وإنما حذفت الواو في الأمر — مع عدم وجود الياء المفتوحة — حملاً على حذفها في المضارع ؛ إذ الأمر إنما يقتطع منه .

( تنبيهان ) : الأول : إذا كان مصدر الفعل المثال الواوى على مثال « فعل » — بكسر الفاء — جاز لك أن تحذف فاءه<sup>(١)</sup> ، وتعوّض عنها التاء بعد لامه ، نحو : « عِدَّةٌ ، وَزِنَةٌ ، وَصِفَةٌ » وتعويض هذه التاء واجب : لا يجوز عدمه عند الفراء ، ومذهب سيبويه — رحمه الله ! — أن التعويض ليس لازماً ، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه<sup>(٢)</sup> ، تمسكاً بقول الفضل بن العباس :

إِنْ أَخْلَيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَأَنْجَزْدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

الثاني : إذا أردت أن تبنى على مثال « افعل » من المثال الواوى أو اليأى لزمك أن تقلب فاءه تاء ، ثم تدغمها في تاء افعل ، ولا يختص ذلك بالماضي ، ولا بسائر أنواع الفعل ، بل جميع المشتقات وأصلها في ذلك سواء ، تقول : « اتَّصَلَ ، وَاتَّعَدَ ، وَاتَّقَى ، يَتَّصِلُ ، وَيَتَّعِدُ ، وَيَتَّقَى ، اتَّصَلَ ، وَاتَّعَدَ ، وَاتَّقَى ، اتَّصَالًا ، وَاتِّعَادًا ، وَاتِّقَاءً ؛ فَهُوَ مُتَّصِلٌ ، وَمُتَّعِدٌ ، وَمُتَّقٍ — لِمَخ » ، وتقول : « اتَّسَرَ ، يَتَّسِرُ ، اتَّسَارًا — لِمَخ » .

والأصل « أَوْتَصَلَ » فقلبت الواو تاء فصار « اتَّصَلَ » فلم يكن بُدٌّ من الإدغام ، لوقوع أوّل التجانسين ساكناً ، وثانيهما متحركاً ، وكذا الباقي .

(١) وشذ الحذف مع التعويض في غير المصدر ، نحو ورقة : اسم الفضة ، وحنة — اسم للأرض الموحدة — وجهة — اسم للسكان الذي توجه إليه .  
(٢) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة .

## الفصل الخامس

### في الأجوف ، وأحكامه

وهو <sup>(١)</sup> - على ما سبقت الإشارة إليه - ما كانت عينه حرفاً من أحرف العلة وهو على أربعة أنواع ؛ لأن عينه إما أن تكون واواً ، وإما أن تكون ياء ، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها ، وإما أن تُقلب ألفاً .

فمثال ما عينه واوٌ باقيةٌ على أصلها « حَوِّلَ ، وَعَوِّرَ ، وصَاوَلَ ، وقَاوَلَ ، وتَنَاوَلَ ، وتَقَاوَلَا ، وتَحَاوَرَا ، واشتَوَرَا ، واجتَوَرَا » .

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفاً « قَامَ ، وصَامَ ، ونَامَ ، رَخَفَ ، وأقَامَ ، وأجَاعَ ، وانقَادَ ، وانأَدَ ، واستَقَامَ ، واستَقَضَا » .

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها « غَيَّدَ ، وَحَيَّدَ ، وَصَيَّدَ ، وَبَاعَعَ ، وشَايَعَ ، وتَبَايَعَا ، وتَسَايَعَا » .

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفاً « بَاعَ ، وَجَاءَ ، وأذَاعَ ، وأفَاءَ ، وامتَارَ ، واستَرَابَ ، واستَخَارَ » .

ويجىء مجردة بالاستقراء على ثلاثة أوجه ، الأول : مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ » واوياً كان أو يائياً ، نحو : « خَافَ يَخَافُ ، ومَاتَ يَمُوتُ »<sup>(٢)</sup> ، وهَابَ يَهَابُ ، وَعَوِّرَ يَعَوِّرُ ، وَغَيَّدَ يَغَيِّدُ » والثاني : مثال « نَصَرَ يَنْصُرُ » ولا يكون إلا واوياً ، نحو : « مَآجَ يَمْوِجُ ، وَذَابَ يَذُوبُ » ، الثالث : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ » ولا يكون

(١) ويقال له : ذو الثلاثة ، لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف ، والأقل محمول على الأكثر ، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وجدت علة التسمية على ما هو معلوم .

(٢) لغة في « مات يموت » .



إلا يائياً ، نحو : « طَابَ يَطِيبُ ، وَعَاشَ يَعْيشُ » ولم يجيء على غير هذه الأوجه<sup>(١)</sup> .

حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به :

يجب تصحيح عينه — أى بتأوها على حالها ، واوآ كانت أو ياء — فى المواضع الآتية ، وهى :

أولاً : أن يكون على مثال فَعَلَ — بكسر العين<sup>(٢)</sup> — بشرط أن يكون الوصف منه على زنة « أَفْعَلَ » وذلك فيما دلَّ على حُسْنٍ أو قُبْحٍ ، نحو : « حَوَّلَ فَهُوَ أَحْوَلُ ، وَعَوَّرَ فَهُوَ أَعْوَرُ ، وَخَيَّدَ فَهُوَ أَحْيَدُ ، وَغَيَّدَ فَهُوَ أَعْيَدُ » فإن كان على مثال فَعَلَ — بفتح العين — اعتلت عَيْنُهُ — أى : قلبت ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها — نحو : « بَاعَ ، وَعَاثَ ، وَقَالَ ، وَصَامَ » وإن كان على مثال فَعِلَ — بالكسر — لكن الوصفُ منه ليس على مثال أَفْعَلَ وجب إعلالُه أيضاً ، نحو : « خَافَ فَهُوَ خَائِفٌ ، وَمَاتَ فَهُوَ مَيِّتٌ » .

وَشَدَّ الإعلال فى نحو قول الشاعر :

(١) وردت كلمة واحدة على مثال كرم بكرم ، وهى قولهم « طال يطول » عند بعض العلماء ، وهى عند غيرهم من باب نصر .

(٢) إنما أعلوا فعل — بفتح العين — ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أفعل مع وجود العلة المقتضية للإعلال فى كليهما ، وهى تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما — لعله اقتضت التصحيح فى المكسور بشرطه ، وهى أن الأصل فى الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتنا : أفعل ، وأفعال — بتشديد اللام فهما — نحو : اعمش واعماش ، واحر واحار ، وهاتان الصيغتان يجب فهما التصحيح لسكون ما قبل العين ، نحو : احول واعور ، واحوال واعوار ، واغيد ، واحيد ، واغياذ ، واحياذ ، وصيغة فعل — بكسر العين — الذى الرصف منه على أفعل — مقطعة من هاتين الصيغتين : فبقيت على ما كان لها قبل الاقتران وهو التصحيح .

وَسَائِلَةٌ يَظْهَرُ الْغَيْبُ عَنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا (١)

ثانياً : أن يكون على صيغة « فاعل » : سواء أكانت العين واوياً ، نحو :  
« حَاوَلَ ، وَجَاوَلَ ، وَقَاوَلَ ، وَصَاوَلَ » أم كانت العين ياء نحو : « بَايَعَ ، وَضَايَقَ ،  
وَبَايَنَ ، وَدَايَنَ » وعلّة وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن مُعْتَلٌّ ،  
ولا يفتل إلقاء حركة العين عليه .

ثالثاً : أن يكون على مثال « تَفَاعَلَ » : سواء أكانت العين واوياً ، نحو :  
« تَجَاوَلَا ، وَتَصَاوَلَا ، وَتَقَاوَلَا ، وَتَفَاوَلَا ، وَتَنَاوَسَا ، وَتَهَاوَنَا » أم كانت العين  
ياء نحو : « تَدَايَنَا ، وَتَبَايَعَا ، وَتَبَايَنَا ، وَتَزَايَدَا ، وَتَمَايَدَا » والعلّة في وجوب  
تصحيح هذه الصيغة هي العلّة السابقة في تصحيح صيغة « فاعل » قال الله تعالى  
( ٢ - ٢٨٢ ) : ( إِذَا تَدَايَنْتُمْ ) .

رابعاً : أن يكون على مثال « فَعَمَلَ » — بتشديد العين — سواء أكان واوياً ،  
نحو : « سَوَّلَ ، وَعَوَّلَ ، وَسَوَّفَ ، وَكَوَّرَ ، وَهَوَّنَ » أم كان يائياً نحو :  
« بَيَّنَّ ، وَيَيَّتَ ، وَسَيَّرَ ، وَخَيَّرَ ، وَزَيَّنَّ ، وَصَيَّرَ » ولم تفتل العين فراراً  
من الإلباس ؛ إذ لو قبلتها ألفاً لقلت في « بَيَّنَّ » مثلاً : « بَايَنَّ » ، قال تعالى  
( ٥ - ٣٠ ) ( فَطَوَّعْتَ لَهُ نَفْسَهُ ) .

خامساً : أن يكون على مثال « تَفَعَّلَ » سواء أكان واوياً نحو : « تَسَوَّلَ ،  
وَتَسَوَّرَ ، وَتَهَوَّعَ ، وَتَقَوَّلَ ، وَتَلَوَّنَ ، وَتَأَوَّلَ » أم كان يائياً ، نحو « نَطَّيَّبَ ،  
وَتَفَيَّبَ ، وَتَمَيَّرَ ، وَتَصَيَّدَ ، وَتَشَيَّعَ ، وَتَزَيَّثَ » والعلّة هنا هي العلّة التي اقتضت  
تصحيح الصيغة السابقة ، قال الله تعالى ( ٣٨ - ٢١ ) : ( إِذَا تَسَوَّرُوا الْجُرَابَ )  
وقال سبحانه ( ١٤ - ٤٥ ) : ( وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ )

(١) الهمزة في قوله « أعارت » ، للاستفهام . والألف في آخر قوله « تعارا » ، منقلبة عن  
نون التوكيد الخفيفة للوقف .

سادساً : أن يكون على مثال « أفعل » سواء أكان واوياً نحو : « أخول » ،  
 واغورّ ، واسودّ « أم كان يائياً ، نحو : « ابيضّ ، واغيدّ ، واخيدّ » ولم تُفعل  
 العين لسكون ما قبلها ، ولم تنقل حركتها إلى الساكن — مع أنه حرف جلد  
 يقبل الحركة ثم تُفعل فراراً من التقاء الساكنين ، ومن الإلباس ، قال الله تعالى  
 ( ٣ — ١٠٦ ) : ( فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ) وقال ( ٣ — ١٠٧ ) :  
 ( وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ ) .

سابعاً : أن يكون على مثال « أفعل » سواء أكان واوياً نحو : « أخوال » ،  
 واغوارّ « أم كان يائياً ، نحو : « ابيضّ ، واغيدّ ، واخيدّ » والعلة في وجوب تصحيحه  
 هي علة تصحيح الصيغة السابقة .

ثامناً : أن يكون على مثال « افتعل » وذلك بشرطين :

أحدهما : أن تكون عينه واواً .

والثاني : أن تدل الصيغة على المفاعلة ، نحو : « اجتوروا ، واشتوروا ،  
 وازدوجوا » فإن كانت العين ياء سواء أكانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن ،  
 نحو : « ابتاعوا ، واستأفوا ، واكتال ، وامتاز » — وجب إعلاله ، وكذلك إن  
 كانت العين واواً ولم تدل الصيغة على المفاعلة ، نحو : « استاك ، واستاق ،  
 واستاء ، واقتاد » .

ويجب الإعلال فيما عدا ذلك ، وهو — عدا ما سبق في ثنايا الكلام على  
 الصيغ السالفة — صيغ : « أفعل » ، وانفعل ، واشتفعل » نحو : « أجاب » ،  
 وأقام ، وأهاب ، وأخاف<sup>(١)</sup> ، ونحو : « انقاد ، وانذاح ، وانساح » ،

(١) أصل « أقام » ، ونحوه : أقوم — على مثل أكرم — نقلت حركة الواو — أو  
 الياء — إلى الساكن قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب  
 الحال ، فقلبت ألفاً ، فصار أقام ، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولاً . وبالقلب بعده .

وإنشاع<sup>(١)</sup> ونحو : « استنقام ، واستنقال ، واستنراح ، واستنقاد »<sup>(٢)</sup> .

وقد وردت كلمات على صيغة « أفعل » وكلمات أخرى على صيغة « استنفل » مما عينه حرف علة من غير إعلال ، من ذلك قولهم : « أُغِيِمَتِ السماء ، وأغولَ الصبي ، واستنحوذَ عليهم الشيطان ، واستنوقَ الجمل ، واستنيستِ الشاة ، واستنفل<sup>(٣)</sup> الصبي » ، وقال عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ ؛ وَقَلَّمَا وَصَالَ حَتَّى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه ؛ فذهب أبو زيد والجوهري إلى أنه لغة فصيحة لجماعة من العرب بأعيانهم<sup>(٤)</sup> وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يُقاسُ عليه ، وفرق ابن مالك بين ما سمع من ذلك وله ثلاثي مجرد — نحو : « أُغِيِمَتِ السماء » فإنه يقال « غَامَتِ السماء » فنع أن يكون التصحيح في هذا النوع مطرداً ، وما ليس له ثلاثي مجرد — نحو : « استنوقَ الجمل » — فأجاز التصحيح فيه<sup>(٥)</sup> .

(١) أصل « انقاد » ونحوه : انقود — على مثال انكسر — وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها ، فلزم قلبها ألفاً ، فصار « انقاد » ، فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده .

(٢) أصل استفاد ونحوه : استفيد — على مثال استغفر — فنقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن قبله ، ثم قلب حرف العلة ألفاً كما في أقام ؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب .

(٣) أي : شرب الغيل — بفتح فسكون — وهو لبن الحامل .

(٤) أي : فيجوز على لغتهم قياس ما لم يسمع على ما سمع .

(٥) والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب ، وإن لم نجد أحداً من العلماء ذكره صراحة — هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن =

حكم الماضي عند اتصال الضائر به :

أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح ، فإن حكمها بحكم السالم : لا يحذف منها شيء ، سواء أكان الضمير ساكناً أم كان متحركاً ، تقول : « غَيِّدْتَ ، وَحَوَّلْتَ ، وَغَيِّدَا ، وَحَوَّلَا ، وَغَيِّدُوا ، وَحَوَّلُوا » وتقول : « حَاوَلْتُ ، وَوَدَّيْتُ ، وَحَاوَلَا ، وَوَدَّيْنَا ، وَوَدَّيْنَا ، وَوَدَّيْنَا » وكذا « تَقَاوَلْتُ ، وَتَمَايَدْتُ ، وَتَقَاوَلَا ، وَتَمَايَدَا » وكذا « عَوَّلْتُ ، وَبَيَّيْتُ ، وَعَوَّلَا ، وَبَيَّيْنَا - إلخ » .

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال ، فإن أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التأنيث ؛ بقيت على حالها ، تقول : بَاعَا ، وَقَالَآ ، وَخَافَا ، وَابْتَاعَا ، وَاشْتَاكَآ ، وَابْتَاعُوا ، وَاشْتَاكَوَا ، وَأَجَابَا ، وَأَجَابُوا ، وَأَهَابُوا ، وَانْقَادَا ، وَانْمَاعَا ، وَانْقَادُوا ، وَانْمَاعُوا ، وَاسْتَقَامَا ، وَاسْتَقَامُوا ، وَاسْتَقَادُوا .

وإن أسندت إلى ضمير متحرك وجب حذف العين : تخلصاً من التقاء الساكنين .  
وحينئذ لجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها ، تقول : « ابْتَعْتُ ، وَاسْتَكْتُ ، وَأَجَبْتُ ، وَأَهَبْتُ ، وَانْقَدْتُ ، وَاسْتَقَمْتُ ، وَاسْتَقَدْتُ » (١) إلخ .

== الصحيح قبله في مواضع الأربعة - ولستثنى من ذلك أن تكون حركة حرف الملة ضمة أو كسرة في الفعل ؛ لثقل اجتماعهما حينئذ - ليست أمراً واجباً كقلب الواو أو الياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة ، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه ؛ فالعمل بالمقتضية للإعلال عندنا توعان : أحدهما موجب ، والآخر مجوز ، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال ، وجاء فيها التصحيح على الأصل ، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححاً منها خلافاً في أنه شاذ أو لغة جماعة من العرب .

(١) لا ينبغي عليك أن أصل « أجب ، وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد ==

وأما الثلاثى الجرد : فإن كان على « فَعَلَ » بكسر العين — وذلك باب « عَلِمَ » — وجب كسر الفاء إيداناً بحركة العين المحذوفة ، ولا فرق في هذا النوع بين الواوى واليائى ، تقول : « خِفْتُ ، ومِتُّ ، وهَيْتُ »<sup>(٢)</sup> وإن كان على مثال « فَعَلَ » — بفتح العين — وذلك باب « ضَرَبَ » وباب « نَصَرَ » — فرق بين الواوى واليائى ؛ فتضم فاء الواوى — وهو باب « نَصَرَ » — إيداناً بنفس الحرف المحذوف ، وتكسر فاء اليائى — وهو باب « ضَرَبَ » — لذلك السبب . تقول : « مُحِيتُ ، وَقُدْتُ ، وَقُلْتُ »<sup>(٣)</sup> وتقول : « بَعِثُ ، وَطَبِيتُ . وَعِثْتُ »<sup>(٤)</sup> وإن كان مضموم العين على فَعَلَّ — حُذِفَتِ العين وضمت الفاء للدلالة على الواو ، نحو « طُلَّتْ » قال الله تعالى : ( ١٩ - ٥ ) : ( وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ) . وقال سبحانه ( ٢٠ - ٦٨ ) : ( قُلْنَا

= الإعلال بالنقل والقلب ، أجاب ، فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزوم إسكان الآخر ، والألف قبله ساكنة ، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين .

(١) أصل « خفت » ، وأخواته « خاف » ، بعد الإعلال الذى سبق بيانه ، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد ؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل ، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التى حذفوها .

(٢) أصل « قلت » ، وأخواته « قال » ، لحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك لئلا يلقى سبباً بيانه ، وحركوا الفاء بالضمة إشعاراً بأن المحذوف واو .

(٣) أصل « طبيت » ، وأخواته « طاب » ، لحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا ، وحركوا الفاء بالكسرة إيداناً بأن المحذوف ياء .

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر في الأجوف الثلاثى إذا أسند إلى الضمير المتحرك في موضعين ، الأول : إذا كانت العين المحذوفة مكسورة ، والثانى : إذا كانت العين مفتوحة وأصلها ياء ، ولكن الكسرة في الأول إيدان بالحركة ، وفي الثانى إيدان بالحرف ، وتضم في موضعين أيضاً بهذه المنزلة .

لَا تَخْفَ إِيَّاكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ) وقال جل شأنه ( ١٩ - ٢٣ ) : ( يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا )<sup>(١)</sup> ؛ وقال ( ١٤ - ١٥ ) : ( قَالَتْ لِمَنْ رُسُلُهُمْ ) . وقال ( ١٤ - ١١ ) : ( قَالِقًا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ) وقال ( ١٥ - ١٩ ) : ( قَالُوا إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ) .

حكم مضارعه :

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها فهو على غرار المضارع من السالم : لا يتغير فيه شيء بأى نوع من أنواع التثنية ، تقول : غَيْدٌ يَغِيدُ ، وَحَوْرٌ يَحْوَرُ ، وَنَاوِلٌ يُنَاوِلُ ، وَبَايِعَ يُبَايِعُ ، وَسَوَّلَ يُسَوِّلُ ، وَبَيْنَ يُبَيِّنُ ، وَتَقَوَّلَ يَتَقَوَّلُ ، وَتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ ، وَتَبَايَعَ يَتَبَايَعُ ، وَتَهَاوَنَ يَتَهَاوَنُ ، وَأَحْوَلَ يَحْوَلُ ، وَاغْتَدَّ يَغْتَدُّ ، وَاجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ ، وَأَحْوَالَ يَحْوَالُ ، وَاغْيَادٌ يَغْيَادُ .

وأما المضارع مما يجب فيه الإعلال ؛ فإنه يمثل أيضاً ، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع :

الأول : نوع يمثل بالقاب وحده ، وذلك المضارع من صيغتي « انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ »<sup>(٢)</sup> ؛ فإنَّ حرف العلة فيهما ينقلب ألفاً لتحركه وافتتاح ما قبله ، نحو : « انْقَادَ يَنْقَادُ ، وَانْدَاحَ يَنْدَاحُ ، وَاخْتَارَ يَخْتَارُ ، وَاشْتَارَ الْعَسَلُ يَشْتَارُهُ » .

والأصل في المضارع « يَنْقَوِدُ ، وَيَخْتَيِرُ » على مثال ينطلق ويجتمع ، فوقع كل من الواو والياء متحركاً بعد فتحة فانقلب ألفاً ؛ فصارا « يَخْتَارُ ، وَيَنْقَادُ » .

( ١ ) قرئ في هذه الآية بكسر الميم وضمها : أما من كسرهما فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم تخاف . وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر بنصر كقال يقول . وهما لثان سبقت الإشارة إليهما .

( ٢ ) أما صيغة انفعال فتعمل دائماً : واو أو كانت العين أو ياء . ولا فرق في هذه الصيغة بين جميع معانيها . وأما صيغة افتعل فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واو أو كانت الصيغة دالة على المفاعلة ، فالكلام هنا على غير المستوفى هذين الشرطين من هذه الصيغة .

الثاني : نوع يعتل بالنقل وحده ، وذلك المضارع من الثلاثي ، الذي يجب فيه الإعلال ، ما لم يكن من باب « علم يعلم » ؛ فإنك تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الذي قبله ، نحو : « قَالَ يَقُولُ ، وَبَاعَ يَبِيعُ » .  
والأصل في المضارع : « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ » على مثال ينصر ويضرب ؛ نقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فصار « يَقُولُ ، وَيَبِيعُ » .

الثالث : نوع يعتل بالنقل والقلب جميعاً ، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال إذا كان من باب « عِلِمَ يَعْلَمُ » والمضارع الواوي من صيغتي « أَفْعَلْ واستَنْفَعْلَ » نحو : « خَافَ يَخَافُ ، وَهَابَ يَهَابُ ، وَكَادَ يَكَادُ » ونحو : « أَقَامَ يُقِيمُ ، وَأَجَابَ يُجِيبُ ، وَأَفَادَ يُفِيدُ » ونحو : « اسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ ، وَاسْتَجَابَ يَسْتَجِيبُ ، وَاسْتَفَادَ يَسْتَفِيدُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الأولى : « يَخَوْفُ » على مثال يَعْلَمُ — فنقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها ؛ فصار « يَخَوْفُ » ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ؛ فصار « يَخَافُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الثانية : « يُقِيمُ » على مثال يُسْكِرِمُ ، فنقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصار « يُقِيمُ » ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة<sup>(١)</sup> ، فصار « يُقِيمُ » .

والأصل في مضارع الأمثلة الثالثة : « يَسْتَقِيمُ » على مثال يستغفر ، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، فصار « يَسْتَقِيمُ » ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة ، فصار « يَسْتَقِيمُ »<sup>(٢)</sup> .  
وقس على ذلك أخواتهن .

(١) من هنا نعلم أنه لو كانت العين في صيغتي « أفعل ، واستعمل » ياء في الأصل لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط ، فلو بنيت على إحداهما من « بان ، لقلت : « أبان بين ، واستبان يستبين » ، ولم يكن في المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها .



واعلم أنه يجب بقاء المضارع على ما استقر له من التصحيح أو الإعلال مادام مرفوعاً أو منصوباً ، فإذا جزم : فإن كان مما يجب تصحيحه بقى على حاله ، وإن كان مما يجب إعلاله - بأى نوع من أنواع الإعلال - وجب حذف حرف العلة تخلصاً من التقاء الساكنين ، تقول : « يَخَافُ التَّقَى مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ، وَلَنْ يَسْتَقِيمَ الظِّلُّ وَالْمُودُ أَعْوَجُ ، وَلَوْلَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَمْضِهِ ، وَإِنْ تَسْتَقِيمَ تَنْجَحُ » وبعود إليه ذلك الحرفُ المخنوف : إذا أسند إلى الضمير الساكن ، نحو : « لَا تَخَافُوا » أو أَكَّدَ بِإِحْدَى نُونِي التوكيد ، نحو : « وَإِنَّمَا تَخَافُنَّ » ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

### حكم أمره :

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقْتَطَعٌ من المضارع : بحذف حرف المضارعة ، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، وعلى هذا فالأمرُ من الأجوف الذى تصحُّ عينه فى الماضى والمضارع مثلُ الأمر من السالم ، تقول : « أَعْيِدْ ، وَبَيِّنْ ، وَأَجْتَوِرَا » وما أشبه ذلك .

والأمرُ من الأجوف الذى تمتل عين ماضيه ومضارعه مثلُ مضارعه المحروم : يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن ، أو يؤكد بإحدى النونين ، تقول : « خَفْ ، وَاسْتَقِيمْ ، وَأَجِبْ » وتقول : « خَافِي رَبِّكَ ، وَهَابِي عِقَابِهِ » وتقول : « خَافَنَّ خَالَكَ » ونحو ذلك .

### حكم إسناد المضارع للضمير :

إذا أسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقى على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح ، ولم تحذف عينه ولو كان مجزوماً ، تقول : « يَخَافَانِ » وَيَخَافُونَ ، وَتَخَافِينَ ، وَلَنْ يَخَافَا ، وَلَنْ يَخَافُوا ، وَلَنْ تَخَافِي ، وَلَمْ تَخَافَا ، وَلَمْ

تَخَافُوا ، ولم تَخَافِي « وكذا الباقي من المثل .

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ<sup>(١)</sup> إن كان مما يجب فيه الإعلال ، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً ، تقول : « التَّسَاءَ يَقْلُنَ ، وَلَنْ يَثْبُنَ ، ولم يَرُعَنَّ »

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم : فلو أنه أسند إلى الضمير الساكن رَجَعْتُ إِلَيْهِ الْعَيْنُ التي حُذِفَتْ منه حال إسنادِهِ للضمير المستتر ، تقول : « قَوْلًا ، وَخَافًا ، وَيَبِعًا ، وَقَوْلُوا ، وَخَافُوا ، وَيَبِعُوا ، وَقُولِي ، وَخَافِي ، وَيَبِيعِي » .

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة<sup>(٢)</sup> ، تقول : « قُلْنِ ، وَخَفْنِ ، وَيَعْنِ » قال الله تعالى ( ٢٠ - ٤٤ ) : ( قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيًّا ) وقال ( ٢ - ٨٣ ) : ( وَقَوْلُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ) وقال ( ١٠ - ٨٩ ) : ( فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ ) وقال ( ٢٠ - ٧٣ ) : ( وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ) وقال ( ١٧ - ٧٨ ) : ( أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ) وقال ( ٣٣ - ٣٢ ) : ( وَقُلْنِ قَوْلًا مَمْرُوفًا ) وقال ( ٤٦ - ٣١ ) : ( أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ) .

(١) حذفت العين للتخلص من النقاء الساكنين ، لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة يبنى على السكون ، وحرف العلة قبل آخره ساكن أيضاً ، والأمر ساكن الآخر في حاله تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة ، فلماذا تحذف عينه للعلة نفسها ، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تمحرك آخره ، فزال العلة المقتضية للحذف فترجع العين .

(٢) صورة فعل الأمر المستند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضي المستند إليها ، ولكنهما يختلفان في التقدير ، فأصل « قلن » ، الأمر : « قولن » ، فالمحذوف واو ، وضمة القاف أصل في صيغة الأمر ، وأصل « قلن » ، الماضي : « قالن » ، فالمحذوف ألف ، وهذه الألف منقلبة عن واو ، وضمة القاف عارضة عند الإسناد ، للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقسم ، ومثله الباقي .

## الفصل السادس

في الناقص ، وأحكامه

وهو — كما سبقت الإشارة إليه — ما كانت لامه حرف علة ، وتكون اللام نواوياً أو ياء ، ولا تكون ألفاً إلا منقلبة عن واو أو ياء .

وأنواعه — على التفصيل — ستة ؛ لأن كلا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله ، وإما أن يتقلب ألفاً ، وإما أن تنقلب الواو ياء ، وإما أن تنقلب الياء واوياً ، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو ، وإما أن تكون منقلبة عن ياء .

فمثال الواو الأصلية الباقية : « بَدَوُ ، وَرَخَوُ ، وَسَرَوُ » .

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء<sup>(١)</sup> : « -ظَلَى ، وَحَفَى ، وَحَلَى ، وَرَجَى ، وَرَضَى ، وَشَقَى » وكذا « حَوَى ، وَقَوَى ، وَلَوَى » وستأتى هذه وأشباهها في الليف .  
ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفاً<sup>(٢)</sup> : « سَمَأَ ، وَدَعَأَ ، وَغَزَأَ » .

(١) هذا إنما يكون في الماضي المكسور العين — وهو باب علم يعلم ليعلم غير — وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء .

والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة ، فمثلاً ، حنى ، تجرد مكان هذه الياء واوياً في « الحنوة » ، بضم الحاء أو كسرهما ، وهي الاسم من الحنأ ، وهو رقة القدم ، وكذلك تجرد في مكان الياء من « حلى » ، واوياً في مثل « الحلو » ، والحلاوة . والحلوان ، وكلها مضارع حلى الشيء . من أبواب رضى ، ودعا ، وسرو — ضد سر . وكذلك تجرد في مكان الياء من « رضى » ، واوياً في نحو « الرضوان » ، والرضوة ، بكسر فمكون فيهما — وهكذا .

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين — وهو بالاستقراء بابان ، أحدهما باب نصر ينصر ، نحو : « دعا يدعو ، وسما يسمو ، وعدا يعدو » ، والثاني باب فتح يفتح . نحو : « صغى يصغى ، وضغى يضغى » .

والسر في قلب الواو ألفاً وقوعها متحركة مفتوحاً ما قبلها ، وتعرف أن أصل =

ومثال الياء الأصلية الباقية: «رَقِيَ، وَزَكِيَ، وَشَصِيَ، وَطَفِيَ، وَصَغِيَ» ،  
ومثله: «ضَوِيَ، وَعَيِيَ، وَهَوِيَ» وستأتي هذه وأشباهها في اللفيف .

ومثال ما أصلُ لامِهِ الياء وقد انقلبت واواً<sup>(١)</sup>: «نَهَوُ» وليس في العربية من  
هذا النوع سوى هذه الكلمة .

ومثال ما أصلُ لامه الياء وقد انقلبت ألفاً<sup>(٢)</sup>: «رَحِمَ، وَكَفَى، وَهَمَى، وَمَأَى» .

\* \* \*

ويجيء الناقص على خمسة أوجهٍ؛ الأول: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ»<sup>(٣)</sup> ،  
نحو: «مَرَى يَمْرِي، وَقَلَى يَقْلِي» . الثاني: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ»<sup>(٤)</sup> ، نحو:  
«دَعَا يَدْعُو، وَسَمَّا يَسْمُو، وَعَلَا يَعْلُو» . الثالث: مثال «فَتَحَ يَفْتَحُ»<sup>(٥)</sup> ،

= الألف واو بعض استعمالات هذه الألفاظ كالسمو، والغزو، والدعوة، ونحو  
ذلك، على المنهج الذي بيناه قبل هذا، ولم يجيء الناقص الواوي من باب ضرب  
يضرب أصلاً .

(١) إنما يكون ذلك في الماضي المضموم العين — وهو باب كرم يكرم — وذلك  
لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واواً، والذي يدل على أن أصل الواو في «نهو»،  
ياء وجود الياء في بعض تصاريف هذه الكلمة، وذلك قولهم: «نية، للعقل» .

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين — وذلك بالاستقراء بابان:  
أحدهما باب فتح يفتح، نحو: «رأى يرى، ونهى ينهى، ونأى بنأى، وسعى يسعى» ،  
والثاني باب ضرب يضرب، نحو: «هداه الله هديه، وقرى ضيفه يقربه، وعصى يعصى» ،  
وسق يسقى .

(٣) ولا يكون إلا يائياً، وتنقلب ياءه في الماضي ألفاً كما علمت .

(٤) ولا يكون إلا واوياً، وتنقلب واوه في ماضيه ألفاً كما علمت .

(٥) وهذا يكون يائياً كما يكون واوياً؛ فمثال اليائى نهى ينهى، ومثال الواوي صفأ

يصغى، وتنقلب الواو والياء في ماضيه ألفاً على ما أنبأناك .

نحو : « نَحَا بَنَحَى ، وَطَفَى بَطَفَى ، وَرَعَى بَرَعَى ، وَسَمَى بِسَمَى » . الرابع : مثال  
 « كَرُمَ بِكَرُمٌ »<sup>(١)</sup> ، نحو : « رَخُو بِرَخُو ، وَسَرُو بِسَرُو » . الخامس : مثال  
 « عَلِمَ بِعَلِمٌ »<sup>(٢)</sup> ، نحو : « حَفِيَ بِحَفَى ، وَرَضِيَ بِرَضَى ، وَرَقِيَ بِرَقَى » .  
 حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر :

أما ما عدا الثلاثي المجرد فيجب في جميعه قلب اللام ألفاً ، وذلك لأن اللام في  
 جميعها متحركة الأصل مفتوح ما قبلها ، فحينما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه  
 الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفاً<sup>(٣)</sup> .

نحو : « سَلَقَى ، وَقَلَسَى ، وَأَعْطَى ، وَأَبَقَى ، وَدَارَى ، وَنَادَى ، وَاهْتَدَى ،  
 وَاقْتَدَى ، وَأَنْجَلَى ، وَأَنْهَوَى ، وَتَلَقَى ، وَتَزَكَّى ، وَتَرَضَى ، وَتَعَامَى ،  
 وَاسْتَدَعَى ، وَاسْتَفْشَى » .

(١) ولا يكون إلا واوياً سوى كلمة « نهو » التي أشرنا إليها .

(٢) ويكون واوياً كما يكون يائياً ، فثال الواوى « حطى يحطى » ، ومثال اليائى  
 « رقى يرقى » ، لكن تنقلب في ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك .

(٣) غير أن الذى أصله الياء في هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياءه ألفاً لتحركها وانفتاح  
 ما قبلها من غير وساطة شيء آخر ، بخلاف ما أصله الواو منها — نحو أعطى — إذ أصله أعطو  
 — على مثال أحسن — فإن هذه الواو تنقلب ياء أولاً ، لكونها وقعت رابعة فصاعداً ،  
 فيصير : أعطى ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون في غير الثلاثي المجرد  
 بين ما أصله الياء وما أصله الواو في الكتابة ، وعند الإسناد لآلاف الاثنين مثلاً ، بل  
 يكتبون الجميع بالياء ، ويقولون ألفه ياء عند الإسناد لآلاف الاثنين ، إشارة إلى أن  
 أصله الذى هو الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفاً ، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر  
 المتحركة نحو : أعطيت وأرضيت وتزكيت من الواوى .

فلنخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص في ماضى ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب  
 ألفاً البتة ، ولكنها على نوعين في ذلك : الأول ما يحدث له هذا الإعلال بلا واسطة وهو  
 اليائى . والثانى ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء وهو الواوى .

والأصل في جميع ذلك « أَبَقَى » مثلا : تحركت الياء وافتتح ما قبلها فقلبت ألفا ،  
فصار « أَبَقَى » ، وقس الباقى .

أما الثلاثى الجرد : فإما أن تسكون عينه مضمومة ، أو مكسورة ، أو مفتوحة .

فإن كانت عينه مضمومة ؛ فإن كانت اللام واو أو أملت ، نحو : « سَرَوُ » وإن  
كانت ياء انقلبت واو أو لتطرفها أثر ضمة ، نحو : « نَهَوُ » .

وإن كانت عينه مكسورة ؛ فإن كانت اللام ياء سلت ، نحو : « بَقِيَ » وإن  
كانت واو أو انقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة ، نحو : « رَضِيَ » .

وإن كانت عينه مفتوحة وجب قلب لامه ألفا - واو أو كان أصلها ، أو ياء -  
لتحرك كل منهما وافتتاح ما قبله ، نحو : « سَمَا ، وَرَمَى » .

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر :

النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر ؛ فإن كانت ضمة - وهذا لا يكون  
إلا في مضارع الثلاثى الواوى<sup>(١)</sup> - صارت اللام واو<sup>(٢)</sup> ، نحو : « يَسْرُو » ،  
و« يَدْعُو » وإن كانت كسرة - ويكون ذلك في مضارع الثلاثى اليأى ، وفي  
مضارع الرباعى كله ، وفي مضارع البدوء بهمزة الوصل من الخامس والسادس -  
صارت اللام ياء<sup>(٣)</sup> ، نحو : « يَرْمِي وَيُعْطِي ، وَيَنْهَوِي ، وَيَسْتَوِي » وإن  
كانت الحركة فتحة - ويكون هذا في مضارع الثلاثى من بابى علم وفتح ، وفي

(١) سواء أ كان من باب نصر ينصر ، نحو : « دعا يدعو » ، أم كان من باب كرم  
يكرم ، نحو : « سرو يسرو » .

(٢) ساكنة في حالة الرفع لاستئصال الضمة على الواو ، ومفتوحة في حالة النصب لخفة  
الفتحة ، وتحذف في حالة الجزم .

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو : من التسيكين حال الرفع ، والفتح حال النصب ،  
والحذف حال الجزم .

مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماشي - صارت ألفاً<sup>(١)</sup> ، نحو : « يَرْزَى ، وَيَطْنَى ، وَيَتَوَلَّى ، وَيَتَزَكَّى » .

حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ومحوها .

إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك : فإن كانت لامه واواً<sup>(٢)</sup> أو ياء سلمتا ؛ تقول « سَرَوْتُ ، وَرَضَيْتُ » وإن كانت اللام ألفاً قلبت ياء فيما زاد على الثلاثة ، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي ؛ تقول : « أَعْطَيْتُ ، وَاسْتَدْعَيْتُ » وتقول : « غَزَوْتُ ، وَدَعَوْتُ ، وَسَمَوْتُ » وتقول : « رَمَيْتُ ، وَكُنَيْتُ ، وَبَنَيْتُ » .

وإذا اتصلت به تاء التانيث : فإن كانت اللام واواً أو ياء بقيتا وانفتحتا ؛ تقول : « سَرَوْتُ ، وَرَضَيْتُ » وإن كانت اللام ألفاً حذفت<sup>(٣)</sup> في الثلاثي وغيره ؛ تقول : « دَعَيْتُ ، وَسَمَيْتُ ، وَغَزَيْتُ ، وَرَمَيْتُ ، وَبَنَيْتُ ، وَكُنَيْتُ » وتقول : « أَعْطَيْتُ ، وَوَالَيْتُ ، وَاسْتَدْعَيْتُ » .

وإذا أسند الماضي إلى الضمير الساكن : فإن كان ذلك الضمير ألفَ الاثنين بقي الفعل على حاله واوياً كان أو يائياً ؛ تقول : « سَرَوْنَا ، وَرَضِينَا » . وإن كانت لامه ألفاً قلبت ياء في ما عدا الثلاثي ، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي ؛

(١) ولا تظهر عليها حركة أصلاً ؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف ، وتحذف في حالة الجزم كأختيها .

(٢) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة ، والمدار على حالة الفعل الراضنة لاعلى أصله ؛ فثلا د رمى ، وأعطى ، واستدعى ، تعتبر لاماتها ألفاً لا ياء ، ونحو : « درسى ، ورجى ، ورجوى ، تعتبر لاماتها ياء ، وإن كان أصلها الواو ، وهكذا .

(٣) علة ذلك الحذف النخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن أصل « رميت ، مثلاً » « رميت » ، على مثال ضربت - وقعت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها فاقبلت ألفاً ، فصار « رميت » ، فالتفت ما كان : الألف ، وتاء التانيث ، لحفت الألف فراراً من التقائهما .

تقول : «أَعْطَيْتَا ، وَنَادَيْتَا ، وَنَاجَيْتَا ، وَاسْتَدْعَيْتَا» وتقول : «غَزَوْنَا ، وَدَعَوْنَا ، وَرَمَيْتَا ، وَبَغَيْتَا»<sup>(١)</sup> ، وإن كان الضميرُ واو الجماعة حذفت لام الفعل : واوَأَ كَانَتْ ، أَوْ يَاءُ ، أَوْ أَلْفًا ، وَبَقِيَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْأَلْفِ مَفْتُوحًا لِلإِذْنِ بِالْحَرْفِ الْمَحذُوفِ ، وَضُمَّ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لِمُنَاسَبَةِ الْوَاوِ الْجَمَاعَةِ ؛ تَقُولُ : «أَعْطَوْنَا ، وَاسْتَدْعَوْنَا ، وَنَادَوْنَا ، وَغَزَوْنَا ، وَدَعَوْنَا ، وَرَمَوْنَا ، وَبَغَوْنَا» ؛ وَتَقُولُ : «سَرُّوْنَا ، وَبَدَّوْنَا ، وَرَضُّوْنَا ، وَبُقُّوْنَا» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٤٣ - ٧٧) : ( وَنَادَوْنَا يَا مَلِكُ ) ، وَقَالَ (٧١ - ٧) : ( وَاسْتَقْسَمُوا عَلَيْهِمْ ) ، وَقَالَ (١٠ - ٢٢) : ( دَعَوْنَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ) وَقَالَ (٩٨ - ٨) : ( رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ) وَقَالَ (٥ - ١٤) : ( فَتَسْوَأُوا حِطًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ ) .

حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر :

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة : فإن كانت لامه واوَأَ أَوْ يَاءُ سَلَمْنَا ؛ تَقُولُ : «النِّسْوَةُ يَسْرُونُ ، وَيَدْعُونُ ، وَيَغْزُونُ»<sup>(٢)</sup> وتقول : «النِّسْوَةُ يَرْمِينَ ، وَيَسْرِينَ ، وَيُعْطِينَ ، وَيُسْتَدْعِينَ ، وَيُنَادِينَ»<sup>(٣)</sup> قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٢ - ٢٣٨) :

(١) لم تقلب هنا الواو والياء ألفاً مع تحريكهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة ، فلو انقلبت إحداهما ألفاً لالتقى ساكنان ، فيلزم حينئذ حذف أحدهما فيصير اللفظ «غزا ، مثلاً ، فيلتبس الواحد بالمتن .

(٢) يجب أن تنبه إلى أن الواو في هذه الكلمات كالراء في «ينصرن» تماماً ؛ فهي لا الكلمة ، بخلاف الواو في قولك : «الرجال يسرون» ونحوه مما يأتي قريباً ، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة .

(٣) الياء في نحو : «النساء يرمين» كالياء في «ينصرن» تماماً ، فهي لام الكلمة ، بخلاف الياء في نحو : «أنت يا زينب ترمين» فإنها ياء المخاطبة ، ولام الكلمة محذوفة على ما ستعرف .



(إِلَّا أَنْ يَفْعُونَ) وَإِنْ كَانَتْ لَامُهُ أَلْفًا قَلْبَتْ يَاءٌ مُطْلَقًا ، نَحْوُ : « يَرَضُّونَ ، وَيَخْشُونَ ، وَيَبْرَزُونَ ، وَيَبْتَدِعُونَ ، وَيَبْتَدِعُونَ » .

وإِسْنَادُهُ لِأَلْفِ الْاِثْنَيْنِ مِثْلُ إِسْنَادِهِ إِلَى نُونِ النِّسْوَةِ : تَسَلَّمَ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَتَقَلَّبَ الْأَلْفُ يَاءً مُطْلَقًا ، إِلَّا أَنْ مَاقِبِلَ نُونِ النِّسْوَةِ سَاكِنٌ ، وَمَا قِبَلَ أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ مُفْتَوِّحٌ ؛ تَقُولُ « الْحَمْدَانِ يَسْرُونَ ، وَيَدْعُونَ ، وَيَبْرَزُونَ ، وَيَبْرَمِيَانِ ، وَيَسْرِيَانِ ، وَيُعْطِيَانِ ، وَيَسْتَدْعِيَانِ ، وَيُبَادِيَانِ ، وَبِرَضَانِ ، وَيَخْشِيَانِ ، وَيَبْرَزُ كِيَانِ ، وَيَبْتَدِعِيَانِ ، وَيَبْتَدِعِيَانِ » .

وَإِذَا أَسْنَدَ الْمُضَارِعَ إِلَى وَائِ الْجَمَاعَةِ حَذَفَتْ لَامُهُ مُطْلَقًا - وَوَأُ كَانَتْ ، أَوْ يَاءُ أَوْ أَلْفًا - وَبَقِيَ مَاقِبِلَ الْأَلْفِ مُفْتَوِّحًا لِلإِذَانِ بِنَفْسِ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ ، وَضُمَّ مَاقِبِلَ الْوَاوِ مِنْ ذِي الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ لِمُنَاسَبَةِ وَائِ الْجَمَاعَةِ ؛ تَقُولُ : « يَرَضُّونَ ، وَيَخْشُونَ ، وَيَبْرَزُونَ ، وَيَبْتَدِعُونَ ، وَيَبْتَدِعُونَ » وَتَقُولُ « يَسْرُونَ ، وَيَدْعُونَ ، وَيَبْرَزُونَ<sup>(١)</sup> ، وَيَبْرَمُونَ ، وَيَسْرُونَ<sup>(٢)</sup> ، وَيُعْطُونَ ، وَيَسْتَدْعُونَ ، وَيُبَادُونَ » . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( ٦٧ - ١٢ ) : ( يَخْشُونَ رَجْمًا ) وَقَالَ سُبْحَانَهُ ( ٥٧ - ٩ ) : ( فَلَا تَتَنَجَّجُوا بِالْأَيْمِ وَالْيَمِينِ ) وَقَالَ ( ٤٦ - ٤ ) : ( إِنَّ الَّذِينَ يُبَادُونَكَ مِنَ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ) .

(١) قَدْ نَبَّهْتُكَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ السُّكْمَاتِ ، وَنَحْوِ قَوْلِهِمْ : « النِّسَاءُ يَدْعُونَ » . مِنْ أَنَّ الْوَاوَ لَامُ الْكَلِمَةِ فِي الْمُسْنَدِ إِلَى النُّونِ ، وَضَمِيرُ جَمَاعَةِ الذَّكُورِ فِي الْمُسْنَدِ إِلَى الْوَاوِ ، وَهَذَا فَرْقٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنَّ النُّونَ فِي نَحْوِ : « النِّسَاءُ يَدْعُونَ » ، ضَمِيرُ مَرْفُوعِ الْمَجْلِ عَلَى أَنَّهُ خَاطِلٌ ، فَلَا تَسْقُطُ فِي نَصْبٍ وَلَا جَزْمٍ ، بِخِلَافِ النُّونِ فِي نَحْوِ : « الرِّجَالُ يَدْعُونَ » ، فَإِنَّهَا عَلَامَةٌ عَلَى رَفْعِ الْفِعْلِ تَزُولُ بِزَوَالِهِ . هَذَا ، وَ« يَسْرُونَ » فِي هَذِهِ الْمِثْلِ مُضَارِعٌ « سَرَى » مِنْ بَابِ كَرَمٍ وَوَلَامِهِ وَوَاوٍ .

(٢) « يَسْرُونَ » فِي هَذِهِ الْمِثْلِ مُضَارِعٌ « سَرَى يَسْرِي » ، مِنْ السَّرَى - وَهُوَ السَّيْرُ

لَيْلًا - وَوَلَامُهُ يَاءٌ .

وإذا أسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقاً - واوا كانت ،  
أو ياء ، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف مفتوحاً للايذان بنفس الحرف المحذوف ، وكسر  
ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة ، تقول : « نَحْشَيْنَ يَا زَيْنَبُ ، وَتَرْضَيْنَ ،  
وَتَدْعِينَ ، وَتَعْلِينَ ، وَتَرْمِينَ ، وَتَبْنِينَ ، وَتُعْطِينَ ، وَتَسْتَرْضِينَ » .

حكم إسناد الأمر إلى الضمائر :

الأمر كالمضارع المجزوم ، والأصل أن لام الناقص تحذف في الأمر ، لبناء  
الأمر على حذف حرف العلة ، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام<sup>(١)</sup> .  
ثم إذا أسند لنون النسوة أو ألف الاثنين سلمت لامه إن كانت ياء أو واوا ،  
وقلبت ياء إن كانت ألفاً ، تقول : « يَا نِسْوَةَ أُسْرُونَ ، وَأُدْعُونَ ، وَأَغْزُونَ ،  
وَأُرْمِينَ ، وَأُسْرِينَ ، وَأُعْطِينَ ، وَاسْتَدْعِينَ ، وَنَادِينَ ، وَأَرْضِينَ ، وَأَخْشِينَ ،  
وَتَزَكِّينَ ، وَتَدَاعِينَ ، وَتَنَاجِينَ » وتقول : « يَا مُحَمَّدَانِ أُسْرُوا ، وادْعُوا ،  
واغزوا ، وارميا ، واسربا ، وأعطيا ، واستدعيا ، وناديا ، وارضيا ، واخشيا ،  
وتزكيا ، وتداعيا ، وتناجيا » .

وإذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت لامه مطلقاً - واوا كانت ،  
أو ياء ، أو ألفاً - وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحاً ، وكسر ما عداه قبل ياء  
المخاطبة ، وضم قبل واو الجماعة ، تقول : « اِرْضُوا ، واخشوا ، وتزكوا ، واسرؤا ،  
وادعوا ، واغزوا ، وارموا ، وأعطوا ، واستدعوا » وتقول : « اِرْضِي ، واخشي ،  
وتزكئي ، واسرري ، وأعطني ، واستدعي » .

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون ، وأما مع نون  
النسوة فلأن بناءه حينئذ على السكون ، وحرف العلة ساكن بطبعه .

## الفصل السابع

في اللغيف للفروق، وأحكامه

وهو — كما عرفت — ما كانت فاؤه ولامه حَرَفَيْنِ من أَحْرَفِ النلة .

وتقع فاؤه واوآ في كلمات كثيرة ، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم :  
« يَدِي »<sup>(١)</sup> .

وتكون لامه ياء : إما باقية على أصلها ، وإما أن تنقلب ألفاً ، ولا تكون  
لامه واوآ<sup>(٢)</sup> .

فقال ما أصلُ لامه الياء وقد انقلبت ألفاً : « وَحَى ، وَوَدَى ، وَوَدَى » .

ومثال ما لامه ياء باقية على أصلها : « وَجَى ، وَوَرَى ، وَوَلَى » .

ويجىء اللغيف للفروق على ثلاثة أوجهٍ ؛ أحدها : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »

(١) يدي — من باب رضى — أى : ذهب يده ويبيست ، ويدها — من باب ضرب  
— أى أصاب يده ، أو ضربها ، ويدها — ومثله أيدها — أى : اتخذ عنده يداً ، وياداه  
مياداة : جازاه يداً بيد على التصجيل ، وألفه الجمهورى لبعض بنى أسد :

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسِ بْنِ وَهْبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجُدَاةِ يَدِّ الْكَرِيمِ

(٢) في مادة « وزا » من القاموس نجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو ، ففتقر  
بهذا الصنيع ، فتقوم أن أصل الألف في هذا الفعل الواو ، ولكن الآتيات من العلماء  
قد اتقدوا عليه ذلك ، قال الشارح : كأنه اغتر بما في نسخ الصحاح من كتابة الوزا بالألف  
حسب أنه واوى ، وقد صرح غيره من الأئمة نقلاً عن البطليوسى أن الوزى يكتب بالياء ،  
لأن الفاء واللام لا يكونان واوآ في حرف واحد ، وقد كرهوا أن تكون العين واللام  
واوآ ، ولهذا فإنهم يجهلون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب « علم » ليقسنى لهم  
قلب اللام ياء ، كما في نحو : « قوى ، وشبهه ، اه بايضاح .

نحو : « وَعَى يَمِي ، وَنَى يَنِي ، وَهَى يَهِي » الثاني : مثال « عَمَّ يَعْمُ » نحو :  
« وَجِيَّ يَوْجِي »<sup>(١)</sup> الثالث : مثال « حَسِبَ يَحْسِبُ » نحو : « وَلِيَّ يَلِي ،  
وَرِيَّ يَرِي »<sup>(٢)</sup> .

حكاه :

بمامل اللينف المروق : من جهة فائه معاملة المثال ، ومن جهة لامه معاملة الناقص .

وعلى هذا تثبت فاؤه في المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقاً ، وكذا إن كانت  
واواً والعين مفتوحة ، تقول : « بَدَى يَبْدِي ، وَابَدَ » وتقول : « وَجِيَّ يَوْجِي  
وَأَوْجَ »<sup>(٣)</sup> .

وتحذف فاؤه في المضارع من الثلاثي المجرد وفي الأمر إذا كانت واواً والعين  
مكسورة — وذلك باب ضرب ، وباب حسب — تقول : « وَعَى يَمِي ، وَوَنَى يَنِي ،  
وَوَهَى يَهِي » ، وتقول : « وَلِيَّ يَلِي ، وَوَرِيَّ يَرِي » .

وتحذف لامه في المضارع المجزوم ، وفي الأمر أيضاً ، إلا إذا أسند إلى نون النسوة  
أو ألف الاثنين ، تقول « النَّسْوَةُ لَمْ يَمِينَ ، وَيَنِينَ ، وَيَهِينُ ، وَيَلِينُ ، وَيَوْجِينُ » .  
وتقول أيضاً : « يَانِسُوهُ عَيْنُ ، وَرَيْنُ ، وَهَيْنُ ، وَرَيْنُ ، وَوَجِينُ » .<sup>(٤)</sup> وتقول  
عند الإسناد إلى ألف الاثنين : الحمدان يَمِيانُ ، وَيَنِيانُ ، وَيَهِيانُ ، وَيَلِيانُ ،  
وَيَوْجِيانُ ، وتحذف نون الرفع في الجزم والنصب ، وتقول أيضاً « بِالْحَمْدَانِ عِيَا ، وَرِنِيَا ،  
وَهِيَا ، وَرَلِيَا ، وَوَجِيَا »<sup>(٥)</sup> .

(١ ، ٢) تثبت مواد القاموس فلم أجد فيه ماورد على هذين الوجهين سوى  
هذه الكلمات الثلاث ، والعلّة في ذلك قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجه عام ، فما  
بالك بالمثل ؟

(٣) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء ، لسكونها وانكسار ماقبلها ، تقول :  
لِجِجَ ، كما تقول : لِجِجَلِ .

فإذا أسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة<sup>(١)</sup> أو إلى الضمير المستتر حذفت الامة : فإذا كان — مع هذا — مما تحذف فاؤه صار الباقي من الفعل حرفاً واحداً ، وهو العين ؛ فيجب — حينئذٍ — اجتلاب هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف ، تقول : « قَهْ ، لِهْ ، عَهْ ، فِهْ ، نِهْ ، دِهْ » .

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف<sup>(٢)</sup> ، تقول : « لم يَقِهْ ، ولم يَلِهْ » إلخ ، ويجوز أن تقول : « لم يَل ولم يِقِ » .  
ووصلًا ، ووقفًا .

(١) وتراعى عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ، ما كنت تراعيه في الناقص : من فتح ما قبل الألف المحذوفة في الموضعين ، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة ، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة .

(٢) ضرورة الابتداء والوقف تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل : حرف متحرك يتبدأ به ، وحرف ساكن يوقف عليه ، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد اضطرت لاجتلاب الهاء لتقف عليها ، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجباً لصيرورته على حرف واحد ، وكان مع المضارع المجزوم جائزاً ؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء ، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف — تبعاً لعبارة ابن مالك في الألفية — أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد ، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة ؛ قال ابن هشام : « ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع ؛ أحدها : الفعل المعتل بمحذف آخره سواء كان المحذف للجزم نحو : « لم يَغْزِهْ ، و « لم يَحْشِهْ ، و « لم يَرِهْ ، ومنه ( لم يَنْسِهْ ) أو لأجل البناء نحو : « اغْزِهْ ، و « اخْشِهْ ، و « ارِهْ ، ومنه ( فبهدام اقتده ) والهاء في كل ذلك جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة — وهي : أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد — كالأمر من وعى ، فإنك تقول « عه ، قال الناظم : وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو : « لم يره ، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ( ولم أك ) ( ومن تق ) بترك الهاء هـ ا .

## الفصل الثامن

### في اللغيف المقرون ، وأحكامه

وهو — كما سبق — ما كانت عَيْنُهُ وِلَامُهُ حرفين من أَحْرُوفِ الصلّة .

وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلاً<sup>(١)</sup> ، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين هما « حَيٍّ ، وَعَيْيٍّ » ، وليس فيه ما عينه واو ولامه واو باقية على حالها أصلاً<sup>(٢)</sup> .

والموجود منه — بالاستقراء — الأنواع الخمسة الآتية .

النوع الأول : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفاً ، نحو : « حَوَى ، وَعَوَى ، وَغَوَى ، وَزَوَى ، وَبَوَى »<sup>(٣)</sup> .

(١) ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو في « الحيوان » غير مبدلة من الياء ، وأنها أصل ، ومنهب سيويه والتحليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء ، وأن أصله « حيان » فاستكروها توالي الياءين ، قال أبو علي : « ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضى ، وكأنهم استجازوا قلب الياء واواً لغير علة — وإن كانت الواو أثقل من الياء — ليسكون ذلك عوضاً للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها ، اهـ .

(٢) توالي الواوين ثقيل مستكروه جداً ، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لاها وكانت العين مع ذلك واواً ، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا في اللغيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك في الناقص في نحو : « دعوت وغروت ، بل يقلبون الألف ياء وإن كان أصلها الواو ، فيقولون : « غويت ، وحويت ، قال دريد ابن الصمة :

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ : إِنْ غَوْتُ غَوَيْتُ ، وَإِنْ تَرَشُدُ غَزِيَّةٌ أُرَشِدُ  
وستعرف قريباً سر هذه المسألة .

(٣) اعتبر صاحب القاموس — ولم يخالفه الشارح — ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو ، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء ، لتصريحهم بأن كل ما كانت عينه واواً يجب أن يكون على مثال « علم ، لكي تنقلب لامه ياء لثقل الواوين .

للنوع الثاني : ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء ، نحو : « غَوِيَّ ، وَقَوِيَّ ، وَجَوِيَّ ، وَحَوِيَّ ، وَلَوِيَّ » .

النوع الثالث : ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها ، نحو : « دَوِيَّ ، وَذَوِيَّ ، وَرَوِيَّ ، وَضَوِيَّ ، وَهَوِيَّ ، وَتَوِيَّ ، وَصَوِيَّ » .

النوع الرابع : ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفاً ، نحو : « أَوِيَّ ، نَوِيَّ ، حَوِيَّ ، ذَوِيَّ ، رَوِيَّ ، شَوِيَّ ، صَوِيَّ ، ضَوِيَّ ، ظَوِيَّ ، كَوِيَّ ، لَوِيَّ ، نَوِيَّ ، هَوِيَّ » .

النوع الخامس : ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها ، وهو « حَيِّيَّ ، وَعَيْيَّ » .  
ويجىء اللغيف المقرون الثلاثي على وجهين ؛ الأول : مثال « ضَرَبَ يَضْرِبُ »  
نحو : « عَوِيَّ ، وَحَوِيَّ » ونحو : « دَوِيَّ ، وَنَوِيَّ » ، والوجه الثاني مثال « عَلِمَ يَعْلَمُ »  
نحو : « غَوِيَّ ، وَقَوِيَّ » ونحو : « عَيْيَّ ، وَدَوِيَّ » .

حكاه :

أما عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأى نوع من أنواعه ، ولو وُجِدَ السببُ الموجب للإعلال ، بل تماثلُ معاملة عين الصحيح ؛ فتبقى على حالها<sup>(١)</sup> .  
وأما لامه فتأخذ حكم لام الناقص ، بلا فرق<sup>(٢)</sup> ، فإن وُجِدَ ما يقتضى قلبها ألفاً

(١) لأنك لو أعلنتها — على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال — مع أن فيه حرف علة متعرضاً للإعلال وهو اللام — لزم اجتماع إعلالين في حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة ، وهو غير جائز ، فوفروا العين ، وأبقوها صحيحة ، ليتمكنوا من إعلال اللام ، وإنما لم يمسحوا فعملوا العين ويصححوا اللام — مع أن العين أسبق — لكون أواخر الكلمات هي مجال التغيرات .

(٢) كان مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللغيف المقرون الذى صارت لامه ألفاً إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين يجب عليك أن تردّها إلى أصلها واواً كانت أو ياء ، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في « غوى » مثلاً : « غويت ، وغويت ، وغوياء » فإن كان صحيحاً ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل =

اقلبت ألفاً ، نحو : « طَوَى ، وَوَى ، وَغَوَى ، وَعَوَى » ونحو : « يَهْوَى ، وَيَضْوَى ، وَيَقْوَى ، وَيَجْوَى » وإن وُجِدَ ما يقتضى سلبَ حركتها حذفت الحركة ، نحو : « يَطْوِي ، وَيَهْوِي ، وَيَلْوِي ، وَيَنْوِي » وإن وُجِدَ ما يقتضى حَذْفَ اللام حذفت كما في المضارع المجزوم مسنداً إلى الظاهر أو الضمير المستتر ، وكما في الأمر المسند إلى الضمير المستتر ، وكما في سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة<sup>(١)</sup> أو ياء المخاطبة ، تقول : « لم يَطْوِرْ مُحَمَّدٌ ، ولم يَلْوِ ، واطْوِياً يا محمدان ، وألْوِياً » وتقول : « المهدون طَوَوْا ولَوَوْا ، وهم يَطْوُونَ وَيَلْوُونَ ، واطْوُوا ولَوُوا ، وَأَنْتِ يَا زَيْنَبُ تَطْوِينَ وَتَلْوِينَ ، واطْوِي ، وألْوِي » وإن لم توجد علة تقتضى شيئاً من هذا بقيت اللام بحالها كما في « حَى وَعَى »<sup>(٢)</sup> .

= الألف في جميع اللغيف المقرون منقلبة عن الياء ، وأن كل مقرون لاه و او وعينه و او كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال « علم » ليتسنى قلب اللام ياء فراراً من اجتماع الواوين — كانت هذه القاعدة صحيحة ، وعلى مقتضى ما في القاموس وشرحه لانتم القاعدة ، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف و او أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص ، ثم قلبوا الواو ياء فراراً من الواوين .

(١) تحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين ؛ فنثلاً : أصل « يلوون ، « يلبون ، على مثال يضربون — فاستقللت الضمة على الياء لحذفت ، فالتقى ساكنان ، لحذفت الياء ، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة .

(٢) يجوز في هاتين الكلمتين إدغام الميم في اللام ؛ لأنهما مثلان متجاوران في كلمة ، وثانيهما متحرك لوزماً ، ويجوز فيهما الفك ، وهو الأكثر ؛ إذ الإدغام في الماضي يستدعي الإدغام في المضارع ، ويلزم على الإدغام في المضارع وقوع ياء مضمومة في الآخر ، وهو مرفوض عندهم ؛ ولهذا العلة نفسها لم يعلوا عينه بقلبها ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص :

عَمِيُوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَمِيَتْ بِيَضَّتِهَا الْحَمَامَةُ

وقول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ وَإِذَا أُصِيلاً كُنِي أَسْأَلُهَا عَمِيَتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ



## الباب الثالث

فی اشتقاق صیغتی المضارع والأمر ، وفیه فصلان

الفصل الأول : فی أحكام عامة .

الفصل الثانی : فی أحكام تخص بعض الأنواع .

### الفصل الأول

فی الأحكام العامة

تُسْتَقُ صیغة المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة فی أوله :  
للدلالة علی التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، وهذه الأحرف أربعة یجمعها قولك :  
« نأتی » أو « أتیت » أو « نأتیت » .

ثم إن كان الماضي علی أربعة أحرف — سواء أ كان کلهم أصولاً نحو :  
دَخَرَجَ أم كان بعضهن زائداً نحو : قَدَّمَ وَأَكْرَمَ وَقَاتَلَ — وجب أن یكون حرف  
المضارعة مضموماً ، تقول : « یُدْخِرُ ، ویُقَدِّمُ ، ویُكْرِمُ ، ویُقَاتِلُ » .

وإن كان الماضي علی ثلاثة أحرف نحو : ضَرَبَ ، وَنَصَرَ ، وَعَلِمَ ، أو علی  
خمسة نحو : تَدَخَّرَجَ ، وَانْطَلَقَ ، أو علی ستة نحو : اسْتَقْفَرَ وَاقْعَنَدَدَ — وجب أن  
یكون حرف المضارعة مفتوحاً ، تقول : « یَضْرِبُ ، یَنْصُرُ ، یَعْلَمُ ، یَتَعَلَّمُ ، یَتَدَخَّرَجُ ،  
یَنْطَلِقُ ، یَسْتَقْفِرُ ، یَقْعَنَدِدُ » .

وحركة الحرف الذی قبل الآخر فی الكسرة فی مُضَارِعِ الرباعی ؛ نحو : « یُكْرِمُ ،  
ویُقَدِّمُ ، ویُقَاتِلُ ، ویُدْخِرُ » ، وكذا فی مضارع الخماسی والسداسی إذا كان  
الماضي مبدوءاً بهزمة وصل نحو : انطلق واجتمع واستخرج ؛ تقول فی المضارع منهن :  
« یَنْطَلِقُ ، ویَجْتَمِعُ ، ویَسْتَخْرِجُ » فإن كان ماضی الخماسی مبدوءاً بباء زائدة  
نحو : « تَقَدَّمَ ، وَتَقَاتَلَ ، وَتَدَخَّرَجَ » فاقبل الآخر فی مضارعه مفتوحاً ؛ تقول :  
« یَتَقَدَّمُ ، ویَقَاتِلُ ، ویَتَدَخَّرَجُ » فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثی

فتفتوح أو مضموم أو مكسور ، وطريق معرفة ذلك فيه السماع<sup>(١)</sup> من أفواه العارفين أو النقل عن المعاجم الموثوق بصحتها .

ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله ، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً - نحو : يَتَعَلَّمُ ، وَيَتَشَاوَرُ ، وَيَبْصُومُ ، وَيَبِيعُ - تَرَكَتَ الباقي على حاله ، إلا أنك تحذف عين الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فتقول : تَعَلَّمَ ، وَتَشَارَكَ ، وَصُمَّ ، وَبِيعَ .

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً - نحو : يَكْتُبُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيَضْرِبُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَنْصَرِفُ ، وَيَسْتَقْفِرُ - اجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهذه الهمزة يجب كسرها ، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومة أصالة ؛ فتقول : « أَكْتُبُ ، أَعْلَمُ ، أَضْرِبُ ، أَجْتَمِعُ ، أَنْصَرِفُ ، أَسْتَقْفِرُ » .

### الفصل الثاني

في أحكام تخص بعض الأنواع<sup>(٢)</sup>

أولاً : المضارع والأمر من «رأى» تحذف همزتها - وهي عين الفعل - تقول : « يَرَى البصيرُ ما لا يرى الأعشى ، وَرَأَى » وتحذف الهمزة من «أخذ ، وأكل ، وسأل» في صيغة الأمر إذا بدىء بها ، تقول : خُذْ ، كُلْ ، مُرْ ، قال الله تعالى : (خذوا ما آتيناكم بقوة) (كلوا من الطيبات) وفي الحديث : «مُرُوا أبا بكر فليصل بالناس» فإن سبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران : حذف الهمزة ، وبقاؤها ، تقول : «الضفت لما يعينك وخُذْ في شأن نفسك» وإن شئت قلت : «وأخذ في شأن نفسك» قال الله تعالى : (وأمر أهلك بالصلاة) وقال سبحانه : (خُذِ الْقَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ)<sup>(٣)</sup>

(١) ولذلك قواعد تجرى في أكثره ، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث من الباب الأول ، وأشبعتنا القول فيها في كتابنا «دروس التصريف» .

(٢) ستجد في هذا الفصل تكررأ ما ذكر في الفصول الثانية من الباب الثاني ؛ إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إلى جوار بعض .

(٣) انظر مباحث الهموز .

ثانياً : ماضى المضعف الثلاثى ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك ، تقول : شَدَّ يَشُدُّ ، وَمَدَّ يَمُدُّ ، وَفَرَّ يَفِرُّ ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك ؛ تقول : الفاطمات شَدَدْنَ وَيَشُدُّنَ ، وَمَدَدْنَ وَيَمُدُّنَ ، وَفَرَزْنَ وَيَفِرُّنَ ، وأما الأعراس والمضارع المجزوم بالسكون فيجوز فيهما الفك والإدغام ؛ تقول : اشدُّ ولا تشدُّ ، وإن شئت قلت : شدُّ ، ولا تشدُّ .

ثالثاً : يجب حذف فاء المثال الثلاثى من مضارعه وأمره بشرطين ؛ الأول : أن تكون الفاء واواً ، والثانى : أن يكون المضارع مكسور العين ، تخلصاً من وقوع الواو بين عدوتيهما : الياء المفتوحة<sup>(١)</sup> ، والكسرة ، تقول فى مضارع « وَعَدَّ ، وَوَرِثَ » وأمرها : « يَعدُّ ، وَيَرِثُ ، وَعِدَّ ، وَوَرِثَ » .

رابعاً : تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون ، ومن أمره المبني على السكون ، تقول فى « قَالَ ، وَبَاعَ ، وَخَافَ » : « لَمْ يَقُلْ ، وَلَمْ يَبِيعْ ، وَلَمْ يَخَفْ ، وَقُلْ ، وَبِيعْ ، وَخَفْ » فإن كان المضارع مجزوماً بحذف النون أو كان الأمر مبنياً على حذف النون لم تحذف عين الأجوف ، تقول : « لَمْ يَقُولُوا ، وَلَمْ يَبِيعُوا ، وَلَمْ يَخَافُوا » وتقول : « قُولُوا ، وَقُولُوا ، وَقُولُوا ، وَبِيعُوا ، وَبِيعُوا ، وَخَافُوا ، وَخَافُوا » .

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضى والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدهما الضمير المتحرك نحو : « الفاطمات قُلْنَ ، وَبِيعْنَ ، وَخَفْنَ ، وَيَقُلْنَ ، وَبِيعْنَ ، وَيَخَفْنَ » وتقول : « يا فاطمات قُلْنَ خيراً ، وَبِيعْنَ الدنيا ، وَخَفْنَ الله »<sup>(٢)</sup> .

- (١) هذا ظاهر فى المضارع المبذوء بالياء ، إلا أنهم أجروا المضارع المبذوء بغير الياء والأمر على سننه ؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء على نظيره ، كما قد يحملونه على ضده .  
(٢) أنت ترى أن صيغة ماضى الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها ، والفرق بينهما يقين بالقرائن ، فأنيت خبير بأن الماضى خبر ، وأن الأمر لإنشاء .

خامساً : تحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره ؛ تقول في مضارع «خَشِيَ، وَرَضِيَ، وَسَرَّوْ، وَرَمَى، وَطَوَى» : «لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْضَ، وَلَمْ يَسْرَمْ، وَلَمْ يَرَمْ، وَلَمْ يَطْوِرْ». وكذا «أَخْشَ، وَارْضَ، وَاسْرَمْ، وَانْزَمْ، وَاطْوِرْ» .

سادساً : يعامل اللفيف المقرون من جهة فائه معاملة المثال ، ومن جهة لامه معاملة الناقص ؛ فيبقى أمره على حرف واحد ، فيجب إلحاق هاء السكت به ، تقول في الأمر من «وَقَى، وَوَقَّى، وَوَدَى، وَوَدَّى، وَوَلَى، وَوَعَى» : «قَهْ، وَفَهْ، وَنَهْ، وَوَدَهْ، وَوَلَهْ، وَوَعَهْ» .

سابعاً : تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي على زنة اِفْعَلْ، نحو : أَسْكُرَمْ، وَأُبْقِي، وَأُوعِدْ، ومن أمره، ومن اسمي الفاعل والمفعول منه ؛ تقول : يُكْرِمُ، وَيُؤْبِقِي، وَيُؤْعِدُ، وتقول : أَسْكُرَمْ، وَأُبْقِي، وَأُوعِدْ، وتقول : هُوَ مُسْكِرَمْ، وَمُؤْبِقِي، وَمُؤْعِدٌ، وهو مُكْرِمٌ، وَمُؤْبِقِي، وَمُؤْعِدٌ .

والأصل في هذا الحذف المضارعُ البدوءُ بهمزة المضارعة ، ثم حُجِلَ عليه بقية صيغ المضارع ، وفعلُ الأمر ، واسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

ولمَّا كان الأصلُ هو الفعلُ المضارعُ البدوءُ بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه لو بقي على الأصل هزتان متحركتان في أول الكلمة فكان يقال «أَأَكْرَمُ» وقياسُ نظائر ذلك أن تقلب ثانية المهمزتين وأوَّ طلباً للتخفيف ، ولكنهم حذفوا في هذا الموضع وحده ثانية المهمزتين .

وقد ورد شاذاً<sup>(١)</sup> قول الشاعر :

\* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرِمَا \*

وقول الراجز :

\* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَوَفَيْنِ \*

(١) شدوذه من جهة الاستعمال ، لا من جهة القياس .

## الباب الرابع

في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة  
مع الضمائر

يتصرف الماضى - باعتبار اتصال ضمائر الرفع - إلى ثلاثة عشر وجهاً : اثنان للمتكلم ، وهما : نَصَرْتُ ، وَنَصَرْنَا<sup>(١)</sup> ، وخمسة للمخاطب ، وهى : نَصَرْتَ ، نَصَرْتِ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُمْ ، وَنَصَرْتُمْ<sup>(٢)</sup> ، وستة للغائب ، وهى : نَصَرَ ، نَصَرْتَ ، نَصَرَا ، نَصَرُوا ، وَنَصَرْنَا<sup>(٣)</sup> .

وللمضارع فى تصاريفه ثلاثة وجهاً أيضاً : اثنان للمتكلم ، وهما ، أَنْصُرُ وَنَنْصُرُ ، وخمسة للمخاطب ، وهى : تَنْصُرُ ، وَتَنْصُرِينَ ، وَتَنْصُرَانِ ، وَتَنْصُرُونَ ، وَتَنْصُرْنَ ، وستة للغائب ، وهى : يَنْصُرُ مُحَمَّدٌ ، وَتَنْصُرُ هِنْدٌ ، وَيَنْصُرَانِ ، وَيَنْصُرُونَ ، وَيَنْصُرْنَ<sup>(٤)</sup> .

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير - وهى أَنْصِرْ ، وَأَنْصِرِي ، وَأَنْصِرَا ، وَأَنْصِرُوا ، وَأَنْصِرْنَا - وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب<sup>(٥)</sup> .

(١) أولها للتكلم وحده ، وثانيتها له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره .  
(٢) الأول للمخاطب المذكر ، والثانى للمخاطبة المؤنثة ، والثالث للثنتين المخاطبتين مطلقاً أى مذكرين كانا أو مؤنثين ، والرابع لجمع الذكور المخاطبتين ، والخامس لجمع الإناث المخاطبات .

(٣) الأول للغائب المذكر ، والثانى للغائبة المؤنثة ، والثالث للثنتين الغائبتين ، والرابع للثنتين الغائبتين ، والخامس لجمع الذكور الغائبتين ، والسادس لجمع الإناث الغائبات .

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه فى الماضى .

(٥) وتفصيل المراد بها كما فى المخاطب بالمضارع والماضى .

في تقسيم الفعل إلى مؤكد ، وغير مؤكد

وفيه فصلان

### الفصل الأول

في بيان ما يجوز تأكيده ، وما يجب ، وما يمتنع

والأصل أنك تُوجّه كلامك إلى المخاطب لتبين له ما في نفسك : خبراً كان أو طلباً ، وقد تعرّض لك حال تستدعي أن تبرز ما يتلجج في صدرك على صورة التأكيذ ؛ لتفيد الكلام قوة لا تكون له إذا ذكرته على غير صورة التوكيد ، وقد تكفل علم المعاني ببيان هذه الحالات ؛ فليس من شأننا أن نتعرض لبيانها ، كما أننا لا نتعرض هنا لما تُؤكّد به الجمل الأسميّة .

وفي اللغة العربية لتوكيد الفعل نونان<sup>(١)</sup> ، إحداهما : نون مشددة ، كالواحدة

(١) هذين النونين تأثير في لفظ الفعل ، وتأثير في معناه : أما تأثيرهما في لفظه فلأنهما يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصل به لفظاً وتقديراً ، وأما تأثيرهما في معناه فلأن كلا منهما يخلص الفعل المضارع الاستقبال ، ويحمضه له ، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال كما يحتمل الجال . وبين النونين فرق ؛ فإن الشديدة أقوى دلالة على التأكيذ من الخفيفة ، لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيذ . فإن قلت : « اضربن ، بضم الباء وبنون خفيفة فكانت قد قلت : « اضربوا كلكم ، فإذا قلت « اضربن ، بضم الباء وتشديد النون فكانت قد قلت : « اضربوا كلكم أجمعون ، . وقد اختلف العلماء في هذين النونين على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أن الخفيفة أصل لبساطتها ، والشديدة فرع عنها ، الثاني عكس هذا الرأي ، الثالث : أن كلا منهما أصل قائم بنفسه ، وإليه نذهب .

في نحو قوله تعالى ( ١٤ - ١٢ ) . ( وَلَنْصَبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا / والثانية نه ن ساكنة ، مثل الواقعة في قول النابغة الجعدي .

فَمَنْ بِكَ لَمْ يَبْتَازْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ قَائِي - وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ - لِأَنْوَارًا  
وقد اجتمعنا في قوله تعالى كلمته ( ١٢ - ٣٢ ) : ( لَيْسَجَنَّ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ) .  
وليس كل فعل يجوز تأكيده ، بل الأفعال في جواز التأكيد وعدمه على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما لا يجوز تأكيده أصلاً ، وهو الماضي ؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال .

النوع الثاني : ما يجوز تأكيده دائماً ، وهو الأمر ، وذلك لأنه للاستقبال البتة .

النوع الثالث : ما يجوز تأكيده أحياناً ، ولا يجوز تأكيده أحياناً أخرى ، وهو المضارع ، والأحيان التي يجوز فيها تأكيده هي <sup>(١)</sup> .

أولاً : أن يقع شرطاً بعد « إن » الشرطية المدخمة في « ما » ارائدة المؤكدة ، نحو : « إِمَّا تَجْتَهِدَنَّ فَأَبْرِئِي مِنَ النِّيجَةِ » ، وقال الله تعالى ( ٨ - ٥٨ ) :  
( وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ) وقال ( ١٩ - ٢٦ ) : ( فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا ) ، وقال ( ٨ - ٤٧ ) : ( فَإِمَّا تَثِقَّ نَفْسُهُمْ ) ، وقال ( ٧ - ٢٠٠ ) :  
( إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَمِذْ بِاللَّهِ ) .

ثانياً : أن يكون واقعاً بعد أداة طلب ، نحو : « لَتَجْتَهِدَنَّ » ، ولا تفعلن ، وهل تفعلن الخبير ؟ وليتك تبصرنّ المواقب ، وازرع المعروف لكلك تجبينّ ثوابه ، والأثبلنّ على ما ينفعك ، وهلا تمودنّ صديقك المريض ، قال الله تعالى ( ١٤ - ٤٢ ) : ( وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ) .

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالة على الاستقبال فيها ، وإنما يقصد العلماء ببيانها تفصيل مواضع دلالة على الاستقبال ؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد .

ثالثاً : أن يكون مَنفياً بلا، نحو : « لَا يَلْمِزَنَّ الْكُفُولَ وَهُوَ يظنُّ في اللب خيراً » وقال تعالى ( ٨ - ٢٥ ) : ( وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ ) .

وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها<sup>(١)</sup> ، وتوكيده في الثانية أكثر من توكيده في الثالثة .

وقد تعرّض له حالةٌ توجب تأكيده بحيث لا يسوغ الجيء به غير مؤكد ، وذلك — بعد كونه مستقبلاً — إذا كان مُثَبِّتاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامة بفاصل ، نحو : « وَاللَّهِ لَيَنْجَحَنَّ الْمُجْتَهِدُ ، وَلَيَنْدَمَنَّ الْكُفُولُ » وقال الله تعالى ( ٢١ - ٥٧ ) ( وَتَأْتِيهِمْ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ ) .

فإذا لم يكن مستقبلاً ، أو لم يكن مثبتاً ، أو كان مفصولاً من اللام بفاصل امتنع توكيده ، قال الله تعالى ( ١٢ - ٨٥ ) : ( تَأْتِيهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ )<sup>(٢)</sup> ، وقال جل شأنه ( ١ - ٧٥ ) : ( لِأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ )<sup>(٣)</sup> ، وقال ( ٥ - ٩٣ ) : ( وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ) ، وقال ( ٣ - ١٥٨ ) : ( وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تَحْشُرُونَ ) .

(١) حتى ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضرورة الشعر :  
 (٢) إذ التقدير « لا تفتأ » ، لأن « فتى » ، من الأفعال التي يلزم أن تسبق بالنون أو شبهه .  
 (٢) في قراءة ابن كثير .



## الفصل الثالث في

## في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذي تريد تأكيده إما أن يكون صحيح الآخر - وذلك يشمل : السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف - وإما أن يكون معتل الآخر - وهو يشمل الناقص ، واللفيف بنوعيه - ثم المعتل إما أن يكون معتلا بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء . وعلى أية حال ، فإما أن يكون مسنداً إلى الواحد - ظاهراً ، أو مستتراً ، أو إلى ياء الواحدة ، أو ألف الاثنين ، أو الاثنتين ، أو واو جمع الذكور ، أو نون جمع النسوة .

فإن كان الفعلُ مسنداً إلى الواحد - ظاهراً كان أو مستتراً - بنى آخره على الفتح ، صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلاً ، ولزمك أن تردَّ إليه لامته إن كانت قد حذفت - كما في الأمر من الناقص واللفيف ، والمضارع المجزوم منهما - وأن تردَّ إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضاً ، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه ، وإذا كانت لامه ألقا لزمك أن تقلبها ياء مطلقاً لتقبل الفتحة . تقول « لتجتهدنَّ يا عليُّ ولتدعُونَّ إلى الخير ، ولتعاونيَنَّ ذكر الشر ، ولترضينَّ بما قسم الله لك ، ولتقولنَّ الحق . وإن كان مرأً » وتقول : « اجتهدنَّ ، وادعُونَّ ، واطوينَّ ، وارضينَّ ، وقولنَّ » .  
وإن كان الفعلُ مسنداً إلى الألف<sup>(١)</sup> حذفت نون الرفع إن كان مرفوعاً<sup>(٢)</sup> ،

(١) لا تنس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفاً وجب فيه الإدغام ، فتقول فيه مؤكداً : ، غضان ، وإن كان أجوف لم تحذف عينه . وإن كان ناقصاً أو لفيقاً لم تحذف لامه . وإنما تنقلب - إذا كانت ألقاً - ياء ، في المضارع والأمر مطلقاً .

(٢) الالة في حذف نون الرفع كراهة اجتماع الأمثال ، إذ أصل « لتجتهدان ، مثلاً » لتجتهدان ، بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة ، لحذفوا نون الرفع لما ذكرنا .

وكسرت نون التوكيد ، تقول : « لَتَجْتَهِدَانِ » ، وَلَتَدْعُوَانِ » ، وَلَتَطْوِيَانِ » ، وَلَتَرْضِيَانِ » ،  
وَلَتَقُولَانِ » ، وَاجْتَهِدَانِ » ، وَادْعُوَانِ » ، وَاطْوِيَانِ » ، وَارْضِيَانِ » ، وَقُولَانِ » .

وإن كان الفعل مسنداً إلى الواو حُذِفَتْ نون الرفع <sup>(١)</sup> أيضاً إن كان مرفوعاً ، ثم  
إن كان الفعل صحيح الآخر حُذِفَتْ واو الجماعة <sup>(٢)</sup> وأبقيت ضم ما قبلها <sup>(٣)</sup> ؛ تقول :  
« لَتَجْتَهِدُنِ » ، وَاجْتَهِدُنِ » ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَعْتَلٌ الْآخِرُ حُذِفَتْ آخِرُ الْفِعْلِ مَطْلَقاً ،  
ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحاً ما قبلها <sup>(٤)</sup> وضممت الواو ، تقول :  
« لَتَرْضَوُنِ » ، وَارْضَوُنِ » ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَعْتَلٌ الْآخِرُ بِالْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ حُذِفَتْ مَعِ  
حذف آخره واو الجماعة ، وضممت ما قبلها ، تقول : « لَتَدْعُنِ » ، وَلَتَقُولُونِ » ،  
وَادْعُنِ » ، وَاطْوُونِ » .

وإن كان الفعل مسنداً إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضاً إن كان مرفوعاً .

(١) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك ،  
فكسروها عمافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين ،  
لأن الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظن مدأً للصوت ، وتسميها لنون التوكيد بنون  
الرفع المحذوفة .

واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة ، لأن الألف ساكنة والنون  
الخفيفة ساكنة ، ولا يجوز التقاء الساكنين ، أما مع النقيضة — فلما كان أول الساكنين  
حرف مد ، مع أن الثاني حرف مدغم في مثله — اغتفر فيه التقاء الساكنين .

(٢) إنما حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين : واو الجماعة ، ونون  
التوكيد ، مع أنه لا التباس بالحذف لضم ما قبل الواو ، بخلاف المسند للاثنين ؛ فإنه  
لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة .

(٣) فرقا بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع ، وللدلالة على المحذوف وهو الواو .

(٤) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع في الالتباس ؛ إذ لو حذفتها وفتحت

آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد ، ولو حذفتها وكسرتها لالتبس بالمسند إلى الواحدة .

ولو حذفتها وضممت لالتبس ذو الألف بغيره ، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر  
الفعل كان ألفاً ، وأما تحريك الواو فلتخلص من التقاء الساكنين .

ثم إن كان الفعل صحيح الآخر حذفت ياء المخاطبة وأبقيت كسراً ما قبلها<sup>(١)</sup> .  
 تقول : « لتجتهدين يا فاطمة ، واجتهدين » . وإن كان الفعل معتل الآخر حذفت  
 آخر الفعل مطلقاً ، ثم إن كان اعتلأه بالألف أبقيت ياء المخاطبة مفتوحاً ما قبلها  
 وكسرت الياء<sup>(٢)</sup> ؛ تقول : « لترضين ، وأرضين » . وإن كان الفعل معتل الآخر  
 بالواو أو الياء حذفت مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها ، تقول : « لتدعين ،  
 ولتطوين ، وأدعين ، وأطوين » .

وإن كان الفعل<sup>(٣)</sup> مسنداً إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة<sup>(٤)</sup> بين النونين :  
 نون النسوة . وبنون التوكيد الثقيلة ، وكسرت نون التوكيد ، تقول : « لشكبنان ،  
 واكشبنان ، ولترضينان ، وأرضينان ، ولتدعونان ، وأدعونان ، ولتطوينان ،  
 وأطوينان » .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

\* \* \*

- (١) التحليل لهذا لا يسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة .
- (٢) تعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو .
- (٣) لا نفس أن الفعل المسند لنون الإناث ، إن كان مضعفاً وجب فيه الفك . وإن  
 كان أجوف حذفت عينه ، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء . ويسكن آخر كل  
 فعل أسند إليها .
- (٤) كراهية توالي الأمثال ، ولم تحذف نون النسوة لأنها اسم . بخلاف نون الرفع  
 ولأنها لو حذفت لما بقى في السكلمة ما يدل عليها ، وأيضاً يلتبس الفعل مع حذفها بغيره  
 على أية صورة جعلت آخر الفعل ، إذ لو فتحت آخر الفعل لاقتبس بالمسند إلى الواحد ،  
 ولو كسرت لاقتبس بالمسند إلى الواحدة ، ولو ضمته لاقتبس بالمسند إلى جمع الذكور ،  
 وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم

واحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية ، من أحكام الأفعال وأواعها على وجه التفصيل ، من غير ذكر للخلافات إلا في القليل النادر ، وقد حللنا المسائل في هوامش هذه الزيادة تعليقات قريبة واضحة .

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تم الصالحات ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبي الرحمة ، وعلى آله وصحبه وسلم .

## فهرس الشواهد

الواردة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

رقم الشاهد	الشاهد
	حرف الهزة
٧٣	من لد شولا فإلى إنلتها
١٠٢	وأعلم إن تسلما رتركا
١٣٩	أو منعم ما تسألون فن حد
١٦٣	لا أقعد الجين عن الهيحاء
١٧٩	لجاءت به سبط العظام ، كأنما
٢٥٢	بمشرتك الكرام تعد منهم
٢٢٩	أم أك جاركم ويكون بيني
٢٥٢	ياك من تمر ومن شيشاء
	حرف الباء الموحدة
١	أقلى اللوم باذل والعتابا
١٠	على أحوذيين استفلت عشية
٢٢	بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسباً
٤٦	مرسعة بين أرساغه
٥٤	أما بك إجلالا ، وما بك قدرة
٧٠	سراء بنى أوى بكر تسمى
٧٦	فكن في شفيماً يوم لا ذو شفاعه
٨٦	عسى الكرب الذى أسيت فيه
٩١	كرب القلب من جواه يلوب
٩٣	فوشكة أرضنا أن تعود
١٠١	أم الخليس لمجوز شهره
١٠٩	إن الشباب الذى مجد عواقبه
١١١	هذا - للمركم - الصغار بعينه

رقم الشاهد	الشاهد
١٢٧	وريبته حتى إذا ما تركته
١٣٠	كذلك أدبت حتى صار من خلق
١٣٢	بأى كتاب أم بأية سنة
١٦٢	(يمرون بالدها خفافا عياهم أعلى حين ألهى الناس جل أمورهم
١٦٧	فألى إلا آل أحمد شيمسة
١٨٧	لئن كان برد الماء هيمان صاديا
١٩٤	أتهجر ليلى بالفراق حبيها
١٩٦	(فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهره)
٢٠٢	واه رأيت وشيكا صدع أعظمه
٢٠٣	خلى الذنابات شمالا كشا
٢٠٥	تخيرن من أزمان يوم حليلة
٢٣٣	وما زال مهري مزجر الكلب منهم
٢٤١	نجوت وقد بل المرادى سيفه
٢٨٢	فألت لنا أهلا وسهلا، وزودت
٢٨٧	وما أدري أغصيرم تناء
٢٩٨	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
٣٢٠	تبصر خليل هل ترى من ظفائن
٣٣٢	لولا توقع معتر فأضيه
٣٤٩	فأما القتال لا قتال لديكم
٣٥٧	( كأنه السيل إذا اسلحا )

حرف التاء المثناة

٤١	خير بنو هب ؛ فلا تك ملغيا
٥٨	من يك ذابت فهذا بتي
١١٥	ألا عمر ولي مستطاع رجوعه
١٢٥	قد كنت أحجو أبا عمرو أخائفة
	مقالة لهي إذا الطير مرت
	مقيظ مصيف مشقى
	فيرأب ما أثنك يد الغفلات ا
	حتى أمت بنا يوما ملبات

رقم الشاهد	الشاهد
١٥٥	ليت . وهل ينفع شيئاً ليت ١٢ ليت شيايا بوع فاشترت
٢٢٩	كلا أخى وخليلى وابدى عضداً فى التائبات وللمام الملبات
٢٦٧	يا قوم قد حوقلت أو دنوت وشر حيقال الرجال الموت
حرف الجيم	
١٩٨	شربن بماء البحر ، ثم ترفعت مستى ليج خسر لمن نثيج
٢٥٩	(عشية سعدى لوتراعت لراهب بدومة تجردونه وحجيج اقل دينة ، واهتاج للشوق ، إنها على الشوق لإخوان الغراء هيج
حرف الحاء المهملة	
٢٧	نخن الذون صبجوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا
٣٥	وقد كنت نخفى حب سمراء حبة فبح لان منها بالذى أنت بأخ
١١٦	[إذا القاح غدت ملق أصرتها] ولا كريم من الولدان مصبح
٢٨٤	إذا سايرت أسماء يوماً ظمينة فأسماء من تلك الظمينة أملح
٣٢٤	يا ناق سبرى عفا فيحما إلى سليمان فنسريحما
٢٤٧	ولو أن لى الأخيلية سلت على ودونى جندل وصفائح
٢٥٠	(لسلت تسلب الباشاشة ، أوزقا إليها صدى من جانب القبر صائح [الآن بعد لجاجتى تلحوننى] ملا التقدم والقلوب صحاح
حرف الدال المهملة	
٢	أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالتنا ، وكان قد
٧	دعائى من نجد ، فإن سنيه لعين بنا شيا ، وشييننا مردأ
١٩	فقلت : أعيرانى القدوم ، لعلى أخط بها قهراً لايبض ماجد
٢١	قدنى من نصر الحيين قدى ليس الإمام بالشحيح الملحد
٢٤	رأيت بنى غبراء لا ينكروتنى ولا أهل هذاك الطرف الممدد
٢١	من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد
٤٩	قد شككت أمه من كنت واحده وبات منتقبا فى برثن الأسد
٥١	بنونا بنو أبناتنا ، وبناتنا بنومن أبناء الرجال الأباعد

الشاهد	رقم الشاهد
ألت إليك مع. بالمقاييد	٥٦
بحمد الله منتظفا جيداً	٦٠
أحاك ، إذا لم تله لك منجدا	٦٣
بما كان لإيام عطية عودا	٦٧
حقو الصدور ، وما هم أولادها	٧٥
إذ غدا حشو ربطة وبرود	٨٨
يقينا لهن بالذي أنا كائد	٩٤
ولكنني من حبها لعميد	٩٩
فقال من سألوا : أمي لمجوداً	١٠٠
حلت عليك عقوبة المتعمد	١٠٤
محاولة وأكثرهم جنوداً	١١٧
فإن اغتباطا بالوفاء حميد	١١٩
بمقدار سمسن له سمودا	١٢٨
ورد وجوهن البيض سودا	١٤١
فأقبلت من أهلي بمصر أعودها	١٥٠
ورق نداء ذا البدى في ذرى الجد	١٥٦
ولا شنى ذا الغى إلا ذو هدى	١٦٠
جهارا فمكن في الغيب أحفظ للعهد	
يحاول واش غير هجران ذى ود	١٦٦
علقها تبنا وماء باردا	
شوب ، وإن تستهدى العين تشهد	١٨١
ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدى	١٨٢
فتى حناك يا ابن أبى زياد	٢٠١
جحاش الكرملين لها فديد	٢٦١
فضم الزاد زاد أيبك زادا	٢٧٦



رقم الشاهد	الشاهد
٢٩٥	ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بمسداد كانوا ثمانين ، أوزادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى
٣٣٣	ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت غلدى
٣٣٤	متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
٣٤٥	من يكذنى ببيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد
٣٤٨	رهبان مدين والذين عهدتهم يكون من حذر العذاب قمودا لو بسمعون كما سمعت كلامها خروا لعمرة ركما ويجودا
٣٥٥	أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير مسداد

## حرف الراء المهملة

١٣	أعوذ برب العرش من فثة بفت على ، فالى عوض إلاه ناصر
١٤	وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار ؟
١٥	بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت لإيام الأرض فى دهر الدهارير
٢٨	فا آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
٢٩	بكيت على سرب القطا إذ مرون فى أسرب القطا هل من يعير جناحه فقلت ومثلى بالبسكاه جدير :
٣٤	ما الله موليك فضل ، فاحمدنه به لعلى إلى من قد هويت أطير ؟
٣٦	ولقد جنيتك أكوا وعساقلا فالى لدى غيره نفع ولا ضرر
٣٧	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ولقد وطبت النفس يا قيس عن عمر
٤٤	فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت . زثوب أجر
٤٨	كم عممة لك يا جرير وخالة فدعاه قد حلبت على عشارى
٥٠	إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره
٦٢	ألا يا اسلى يادارى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر
٦٤	بيذل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير
٨٥	فأبت إلى فهم ، وما كدت آتبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر ؟
٨٧	عسى فرج يأتى به الله ؛ لأنه له كل يوم فى خليفته أن

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٦	واعلم فلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا
١٢٠	تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر
١٣٧	نبث زرعة والسفاهة كاسمها يهدى إلى غرائب الأشعار
١٤٤	رأين الغواني الشيب لاح بعارضى فأعرضن عنى بالخنود النواضر
١٤٩	لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر
١٥٣	جزى بنوه أبا الغيلان عن كبير وحسن فعل كما يجرى سنار
١٦٩	هل الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيارها؟
١٧٢	وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها، وأنت المشتري
١٧٦	تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن إلى الفسور أبجنا حيم قتلا وأمرأ عدا الشمطاء والطفل الصغير
١٩١	أنا ابن دارة معروفا بها نسي وهل بدارة يا للناس - من عار ؟
١٩٣	[بانت لتحننا عفاره] يا جارتنا ما أنت جاره
٢٠٧	ولمى لتعرونى لدكراك هزة كما انتقض العصفور بلله القطر
٢١٥	ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج يذهنن المهار
٢٢٥	دعوت لما نابى مسورا فلي . فلي بدى مسور
٢٣٢	تنتهض الزعدة في ظميرى من لدن الظهر إلى العصير
٢٣٨	أكل امرئ تحسين امرأ ونار توقد بالليل نارا ؟
٢٤٣	وفاق كعب ببحر منقلدك من تعجيل تهلكة والخلد في سقر
٢٥١	إذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرا من الآمال إلا ميسرا
٢٦٠	حذر أمورا لا تضير ، وآمن ما ليس منجيه من الأقدار
٢٦٣	ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير نخر
٢٦٩	أرى أم عمرو دمعا قد تحدرا بكاء على عمرو ، وما كان أصيرا
٢٧٠	فذلك إن يلق المنية يلقها حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر
٢٧٢	خليلى ما أحرى بدى اللب أن يرى صبورا . ولكن لاسيل إلى الصبر
٢٧٤	تقول عربى . وهو ل في عومره : بنس امرأ ، ولانى بنس المرء
٢٨٠	ولدت بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاتب

الشاهد

رقم  
الشاهد

- ٢٩٢ | أقسم بالله أبو حفص عمر [ ما منها من تقب ولا دبر  
 . فاغفر له اللهم إن كان فجره ]
- ٢٩٦ | جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر  
 فألفيته يوما يبصر عدوه وعمر عطاء يستحق المعابر
- ٣٠٠ | بات يعضها بآثر يقصد في أسوقها وجائر  
 بات يعضها بآثر يقصد في أسوقها وجائر
- ٣٠٩ | يا تيم تيم عدى [ لا أبالكم  
 لا يلقينكم في سواة عمر ]
- ٣١١ | لها بشر مثل الحرير ، ومنطق  
 رخم الحواشي لا هراء ولا نور
- ٣١٦ | لنعم الفتي تمشو إلى ضوء ناره  
 طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
- ٣٢٢ | لأستسهن الصعب أو أدرك المني  
 فا انقادت الآمال إلا لصابر
- ٣٣١ | إن وقتي سليكا ثم أعقله  
 كالثور يضرب لما عافت البقر
- ٣٣٥ | أيا نؤمئك تأمن غيرنا ، وإذا  
 لم تدرك الامن ستمت لم تزل حنونا
- ٣٥٦ | لست بلبلى . ولكنى نهر  
 لا أدج الليل . ولكن أبتكر
- ٣٥٨ | أألق - إن دار الرباب تباعدت  
 أو آنت جبل - أن قلبك طائر

حرف السين المهملة

- ٧ | عدت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليبي  
 فأين إلى أين النجاة بيغلقى ؟ أناك أذاك اللاحقون احبس احبس

حرف الضاد المعجمة

- ٣٢١ | وعن ولدوا عام ر ذو الطول وذو العرض

حرف الطاء المهملة

- ٢٨٧ | حتى إذا جن الظلام واختلط جاموا بمذق هل رأيت الذئب قط

حرف العين المهملة

- ٢٥ | أطوف ما أطوف ثم أوى إلى بيت فعيده لكاع  
 من لا يزال شاكرًا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه
- ٢٢ | أبا خراشة . أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع
- ٧٤

## الشاهد

رقم  
الشاهد

- ٨٩ ولو سئل الناس التراب لاوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
- ٩٢ سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظلم وقد كربت أعناقها أن تقطعا
- ١١٠ لا نسب اليوم ولا خاة اتسع الخرق على الراقع
- ١٤٥ [طوى النحر والأجرز ما في غروضها] وما بقيت إلا الضلوع الجراشع
- ١٥٧ لا تخزعي إن منفس أهلكنه فإذا هلكت فبعد ذلك فاجزعي
- ١٦١ بمكاظ بعثى الناظره ن إذا هم لمحو شعاة
- ١٦٨ فإنهم يرجون منه شفاة إذا لم يكن إلا النيون شافع
- ٢٢١ إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأصابع
- ٢٢٦ أما ترى حيث سبيل طالما نجما يضى كالشهاب لامعا
- ٢٣٧ على حين عانيت المشيب على الصبا [فقلت: الماتصح والشيب وازرع؟]
- ٢٣٩ سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها [فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع]
- ٢٤٥ سبقوا هوى وأعتقوا لهوام فخرموا ، ولكل جنب مصرع
- ٢٤٨ فإنك والتأبين عروة بعد ما دناك وأيدينا إليه شوارع
- ٢٤٩ لقد علمت أولى المغيرة أنى كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
- ٢٥٠ أكرها بعد رد الموت عنى وبعد عطاءك المائة الرناعا
- ٢٨٩ يا ليتنى كنت صيباً مرضعاً إذا بكيت قبلتى أربعاً تحملنى الذلفاء حولاً أكتما
- ٢٩٠ . . . . . إذا ظلت الدهر أبكى أميها
- ٢٩٣ أنا ابن التارك البكرى بشر قد صرت البكرة يوماً أجما
- ٣٠٢ ذوينى ؛ إن أمرك لن يطاعا عليه الطير ترقبه وقوعا
- ٣٠٤ إن على الله أن تبايعا وما أقيتى حلماً مضاعاً
- ٣١٩ لا تبين الفقير علك أبى تأتى كرهما أو تجيء طائماً
- ٣٢٦ يا بن السكرام ألا تدنو فتصير ما تركع يوماً والدهر قد رفعه
- ٣٤٢ يا أقرع بن حابس يا أقرع قد حدثوك ، فاراء كمن سمعا
- ٣٥١ تعدون عمر النبي أفضل مجدكم إنك إن يصرع أخوك تصرع
- بن ضوطوى لولا السكى المقتنا

## الشاهد

رقم  
الشاهد

## حرف الفاء

٥٥	نحن بما عندنا ، وأنت بما	عندك راض ، والرأى مختلف
٢٣٥	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فا عطفت مولى عليه العواطف
٢٥٢	بمشرتك الكرام تعد منهم	فلا ترين لغيرهم ألوفاً
٢٥٣	تنقى يداها الحصى فى كل هاجرة	نقى الدراهم تنقاد الصياريف
٣١٨	من تنقن منهم فليس بأيب	[ أبدا ، وقتل بنى قتيبة شافى ]
٣٣٠	ولبس عباءة وتقر عيني	أحب إلى من لبس الشفوف

## حرف القاف

٣	وقاتم الاعماق حاوى المخترق	[ مشبه الاعلام لماع الخفق ]
٤٥	سرينا ونجم قد أضاء فذ بدا	بحياك أخفى ضوؤه كل شارق
٩٠	يوشك من فر من منيته	فى بعض غراته يوافقها
١٠٥	فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى	طلاقك لم أبخل وأنت صديق
١٧٤	لديك كفيل بالمنى لمؤمل	وإن سواك من يؤمله يشقى
٢٠٦	جارية لم تأكل المرفقا	ولم تذق من البقول الفستقا
٢١٠	. . . . .	لواحق الأقراب فيها كالمقن
٢٦٥	هل أنت باعك دينار لحاجتنا	أو عبد رب أخاعون بن مخراق
٢٧٥	والتقليون بئس الفحل لهم	فلا ، وأهمهم زلاء منطق
٣٠٨	ضربت صدرها إلى ، وقالت :	يا عديا لقد وقتك الاواق

## حرف الكاف

١٢٦	فقلت : أجرى أبا مالك	وإلا فهنى امرأ مالكا
١٥٤	حكيت على نيرين إذ تحاك	تختبط الشوك ولا تشاك
١٧٥	خلا الله لأرجوسواك ، وإنما	أعد عيال شعبة من عيالكا
١٩٢	فلا خشيت أظافيرهم	نجوت ، وأرهمهم مالكا

## الشاهد

رقم  
الشاهد

## حرف اللام

- ١٢ تنورتها من أذرعات ، وأهلها  
١٨ كنية جابر إذ قال : ليني  
٢٦ وتبيل الأولى يستلثمون على الأولى  
٣٠ ما أنت بالحكم الرضى حكومته  
٣٣ إذا ما لقيت بنى مالك  
٤٠ فخير نحن عند البأس منكم  
٥٢ فيارب هل إلا بك النصير ينجي  
٥٣ خالى لانت ، ومن جرير خاله  
٥٧ يذيب الرعب منه كل غضب  
٦٥ سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم  
٧١ أنت تكون ماجد نبيل  
٧٢ قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا  
٧٧ وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن  
٨٢ إن المرء ميتا بانقضاء حياته  
٩٥ فلا تلحنى فيها ؛ فإن مجها  
١٠٧ علوا أن يؤملون ؛ فجادوا  
١١٤ ألا اصطبار لسلى أم لها جلد  
١١٨ عنك الباذل المعروف ، فانبعث  
١٢١ دعانى الغراني عهين ، وخلقنى  
١٢٢ حسب التنى والجود خير تجارة  
١٢٣ فإن تزعمينى كنت أجمل فيكم  
١٢٩ أرجو وآمل أن تدنو مودتها  
أبو حنن يورقنى ، وطلق ،  
أرام رفقنى ، حتى إذا ما  
١٣١ إذا أنا كالذى يسمى لورد  
بيثرب ، أدنى دارها نظر نال  
أصافه ، وأفقد جل مالى  
تراهن يوم الروع كالحلء القبل  
ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل  
فسلم على أيهم أفضل  
إذا الداعى المثوب قال : بالآ  
عليهم ؟ وهل إلا عليك المعول ؟  
ينل العلاء ويكرم الأخوالا  
فلولا الغمد بمسك لسالا  
فلبس سواء عالم وجهول  
إذا تهب شمال بيل  
فا اعتذارك من قول إذا فيلا ؟  
بأعلمهم ، إذ أجمع القوم أعجل  
ولكن بأن يبنى عليه فيخذلا  
أخاك مصاب القلب جم بلابه  
قبل أن يسألوا بأعظم سؤل  
إذا ألقى الذى لاقاه أمثالى ؟  
إليك بى واجفات الشوق والامل  
لى اسم ، فلا أدعى به وهو أول  
رباحا ، إذا ما المرء أصبح ناقلأ  
فانى شربت الحلم بعدك بالجهل  
وما إغال لدينا منك تنويل  
وعمار ، وآونة أنالا  
تجافى الليل وانخول انخوالا  
لى آل فم يدرك بلالا

الشاهد	رقم الشاهد
يلومونني في اشتراه النخيل	١٤٣
فلا مزنة ودقت ودقها	١٤٦
جزى ربه عنى عدى بن حاتم	١٥٢
فارساً ما غادروه ملحماً	١٥٨
مالك من شيخك إلا عمله	١٧٠
رأيت الناس ما حاشا قريشاً	١٧٨
فأرسلها المراك [ولم يندما	١٨٠
يا صاح هل حم عيش باقيا قري	١٨٥
فإن تك أذواد أصبن ونسوة	١٨٨
ضيمت حمى في إبعادى الأملأ	١٩٥
ولا ترى بعلا ولا حلائلا	٢٠٤
أنتهون ولن ينهى ذوى شطط	٢١١
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤما	٢١٢
فذلك حبل قد طرقت ومرضع	٢١٨
رسم دار وقفت في طلله	٢٢٠
إن للخبر وللشر مدى	٢٢٨
أقب من تحت عريض من عل	٢٣٧
يهودى يقارب أو يزيل	٢٤٠
أزلنا هامهن عن المقيل	٢٤٦
يخال الفرار يراخى الأجل	٢٤٧
فلم يضرها ، وأومى قرنه الوعل	٢٥٧
وليس بولاج الخوالم أعقلا	٢٥٨
عوذا تزجى بينها أطفالها	٢٦٤
وحب بها مقتولة حين تقتل	٢٧٨
فظل فؤادى في هواك مضللا	٢٧٩
يتنا دعائه أعز وأطول	٢٨١

الشاهد

رقم  
الشاهد

- ٢٨٣ ولا عيب فيها غير أن سريعاً قطوف، وأن لا شيء منهن أكسل  
 ٢٩٧ قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كسجاج الفلا تصفن رملا  
 ٣٠٥ ذا ، ارغواء ، فليس بعد اشتعال الرأس شيئا إلى الصبا من سبيل  
 ٣١٢ يا زيد زيد اليعملات [ الذبل تطاول الليل عليك فانزل  
 ٣١٣ تصل منه إلى بالهوجل في لجة أمك فلانا عن فل  
 ٣٢٦ [ صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها نمل  
 ٣٣٩ خلبى ، أنى نأتياى نأتيا أعا غير ما يرضيك لا يحاول  
 ٣٤٦ لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلقنا عن دماء القوم ننقل

حرف الميم

- ٥ بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه به فا ظلم  
 ١٦ إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام  
 ٢٣ ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام  
 ٢٨ غير لاه عداك ، فاطرح اللوى ، ولا تغتر بعارض سلم  
 ٥٩ ينام بإحدى مقلتيه ، ويتقى بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان نائم  
 ٦٦ لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بأدكار الموت والهزم  
 ٦٩ فكيف إذا مرت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام ؟  
 ٧٣ ندم البغاة ولات ساعة مندم ولبغى مرتع مبتغيه وخيم  
 ٨٤ أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن ، إنى عسيت صائما  
 ٩٦ ما أعطيتانى ولا سألتها إلا وإنى لحاجزى كرمى  
 ٩٧ وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا أنه عبد القفا والهازم  
 ١١٢ فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدأ مقيم  
 ١١٣ ألا ارغواء لمن ولت شيبته وآذنت بمشيب بعده هرم ؟  
 ١٢٤ فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى واولكنا المولى شريكك فى العدم



## الشاهد

رقم الشاهد	
١٣٣	واقده نزلت . فلا تظني غيره متى بمنزلة الحب المكرم
١٣٤	متى تقول انقلص الراسخا بدنين أم غاسم وقاسما ؟
١٤٢	تولى قتال المارقين بنفسه رقد أسلابه مبعده وحيم
١٤٧	فلم يدبر إلا الله ما هيجت لنا عشية آباء الديار وشاهها
١٤٨	تزودت من ليلى بشكليم ساعة فا زاد إلا ضعف ما بي كلاهها
١٥١	ولو أن مجداً أخذ الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعما
١٥٩	تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذا حرام
١٦٤	وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم التميم تكريما
١٨٦	لا يركنن أحد إلى الإحجام وم الوغى منخوفا لحام
١٩٠	لتي ابني أخويه خائفا منجديه فأصابوا مغنا
١٩٧	لعل الله فضلكم علينا بشيء ؛ أن أمكم شريم
٢١٣	ولند أرائى للرماح دويثة من عن يميني تارة وأمامي
٢١٤	فابت الحر من شر المطايا كما الخبطات شر بني تميم
٢١٦	ماوى يا ربنا غارة شمواه كاللذعة بالميسم
٢١٧	وننصر مولانا ، ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه . وجارم
٢١٩	بل يلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كتابه وجهرمه
٢٢٢	وكريمة من آل قيس أفتة حتى نبذخ فارتقى الأعلام
٢٢٣	مشين كما اهتزت رماح تسفت ، أعاليها من الرياح التواسم
٢٣٠	ألا تسألون الناس أبى وأبيكم غداة التقينا كان خيراً وأكرما
٢٣٤	فريشى منكم ، وهواى معكم وإن كانت مودتكم لماما
٢٣٦	فساغ لى الشراب ، وكنت قلا أكاد أغص بالماء الخيم
٢٤٢	وإن حلفت على يديك لألطفن يمين أصدق من يمينك مقسم
٢٤٤	كان بردون أبا عصام زيد حار دني بالبحام
٢٥٤	حتى تهجر فى الرواح ، وماجها طلب المعقب حقه المظلوم
٢٥٦	وكم مالى عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجرة البيض كالمدى
٢٦٢	أوالفا مكة من ورق الحنى . . . . .
٢٧١	وقال نبي المسلمين : تقدموا ، وأحبب إلينا أن تكون المقدمة
٢٠٣	أوعدنى بالسجن والأدام رجلى ، فرجلى شئنة المناسم

رقم الشاهد	الشاهد
٣٠٧	سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
٣١٠	إني إذا ما حدث ألما أقول : يا اللهم ، يا اللهم
٣١٧	يحبسه الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسيه معيا
٣٢٣	وكنت إذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيا
٣٢٨	لا تته عن خلق وتأتى مثله عار عليك - إذا فملت - عظيم
٣٤١	وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب ماني ، ولا حرم
٣٤٢	إفان يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
٣٤٤	وتأخذ بعمه بذناب عيش أحب الظهر ، ليس له سنام
٣٤٤	ومن يقرب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضمنا
٣٤٥	قطلقها فليست لها بكفء وإلا يمل مفرك الحسام
٣٥٢	أتوا نارى فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلما
٣٥٩	[ ألا طرقتنا مية بنة منذر ] فا أرق النيام [لا كلامها
حرف التون	
٨	عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين
٩	أكل الدهر حل وارتحال أما يني على ولا يقيني ؟ وماذا يبتغي الشعراء منى
١١	أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبا طيانا
٢٠	أياها السائل عنهم وعنى لست من قيس ، ولا قيس منى
٣٩	غير ما سوف على زمن ينقض بالهم والحزن
٤٢	قومي ذرا المجد بانوها ، وقد علت بكته ذلك عدنان وقحطان
٤٣	لك العز إن مولاك عز ، وإن بين فأنت لدى بجوحة الهون كائن
٤٧	لولا اصطبار لأودى كل ذو مقة لما استقلت مطاياهن للظلمن
٦١	صاح شمر ، ولا نزل ذاكر المو ت ، ففسياهه ضلال مبين
٦٨	فأصبحوا والنوى على معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين
٧٩	نصرتك إذ لا صاحب غير غاذل فبومت حصنا بالكاه حصينا
٨١	إن هو مستوليا على أحد إلا على أضف المجانين
١٠٣	ونحن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
١٠٨	وصدد مشرق النحر كان ندياه حقان

رقم العامة	الشاهد
١٣٥	أجهلاً تقول بنى لوى لعمر أهلك ، أم متجاهلينا ؟
١٣٦	قالت وكنت رجلاً فطيناً : هذا لعمر الله إسرائيتنا
١٣٨	وما عليك إذا أخبرتني دنفا وغاب بملك يوماً أن تعوديني ؟
١٤٤	وأثبتت قيساً ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن
١٦٤	فلبت لى بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركباناً
١٧١	ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
١٧٣	ولم يبق سوى العدو ن دنام كما دانوا
١٧٧	حاشا قريباً ؛ فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين
١٨٣	نجيت يارب نوحاً واستجبت له في فلك ما خر في اليم مسحونا وعاش يدعو بآيات مبينة في قومه ألف عام غير خمسينا
١٩٩	أقطع فينا من أراق دمانا ولولاك لم يعرض لأحساننا حسن ؟
٢٠٨	لا ابن عمك ، لا أفضلت في حسب عني ، ولا أنت ديانى فتخزوني
٢٢٤	إنك لو دعوتنى ودوتنى ذات مترح بيون لقلت دليه ، لمن يدعونى *
٢٥٥	قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٢٧٣	لنعم موئلاً المولى إذا حذرت بأساء ذى البغي واستيلاء ذى الإحن
٢٨٦	ولقد أمر على التميم بسبى فضيت ، نمت قلت : لا يعيننى
٢٩٤	أمرك ما أدرى وإن كنت دارياً بسبع رمين الحجر أم بثان
٢٩٩	إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا
٣٢٥	رب وفقنى فلا أعدل عن سنن الساعين فى خير سنن
٣٢٧	فقلت : ادعى وأدعو ، إن أئدى لصوت أن ينادى داعيان
٣٣٨	حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً فى غابر الأزمان
٣٥٤	وحلت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

حرف الهاء

٦	إن أباما وأبا أباما قد بلغنا فى المجد غايتاما
١٦٦	علقتها تبنا وماء بارداً [ حتى غدت همالة عينها ]

## الشاهد

رقم  
الشاهد

## حرف الهاء

- ٢٠٩ إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبتى رضاهما  
٢٧٤ تقول عرسى ، وهى لى فى عومره : بنس امرأ ، ولاننى بنس المره  
٣١٤ ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه

## حرف الواو

- ٢٠٠ وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة التيق منهوى

## حرف الألف اللينة

- ٢٣١ فأومأت إيماء خفياً لحبتر فله عينا حبتر أيما فنى

## حرف الياء المشناة التحتية

- ٤٤ فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذو عندهم ما كفايها  
٧٨ تمر فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر بما قضى الله واقيا  
٨٠ إبدت فعل ذى ود ، فلما تبعتها تولت ، وبقت حاجتى فى فوادبا  
أوحلت سواد القلب ، لا أنا باغيا سواها ، ولا عن حبا متزاخيا  
{ التقيدن مقعد القصى من ذى القاذورة المغلى  
٩٨ } أو تحلفى بربك العلى أنى أبو ذبالك الصبى  
١٨٤ ما حم من موت حمى واقياً ولا ترى من أحد ياتنا  
١٨٩ تقول ابنتى : إن انطلقك واحداً إلى الروع يوماً تاركى لا أباليا  
٢٦٦ باتت تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صيبا  
٢٦٨ ومستبدل من بعد غضيا صريمة فأحر به من طول فقر وأحريا  
٢٧٧ ألا حبذا أهل الملا ، غير أنه إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا  
مرت على وادى السباع ، ولا أرى كوادى السباع حين يظلم واديا  
٢٨٥ أقل به ركب أتوه ثنية وأخوف إلا ما وفى الله ساريا  
٣٠٦ أيا راكباً إما عرضت فبلغن ندامى من نجران أن لا تلاقنا  
٣٣٧ وإنك إذ ماتت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا

تمت فهرس الشواهد الواردة فى شرح ابن عقيل

مرتبة على حروف المعجم حسب القوافى

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الرابع من شرح ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك  
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » بتحقيق شرح ابن عقيل ،

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	عوامل الجرم		إعراب الفعل
٢٦	الأدوات الجازمة ضربان	٣	يرفع المضارع إذا تجرد من
	والاستشهاد لكل أداة منها		النواصب والجوازم
٣٢	الأدوات التي تقتضى فعلين قد يكون	—	من نواصب المضارع إن وأن
	الفعلان معها ماضيين أو مضارعين	٥	بعض العرب يهدل أن ، ملاح على
	أو متخالفين		« ما ، المصدرية
٢٥	إذا كان فعل الشرط ماضياً جاز	—	من نواصب المضارع إذن بشروط
	في الجواب الرفع إذا كان الجواب	٧	تنصب أن مضمرة بعد اللام وأو
	مضارعاً	١٠	وتنصب مضمرة بعد حتى
٣٧	إذا كان الجواب لا يصلح لأن يكون	١١	وتنصب مضمرة بعد الفاء في جواب
	شرطاً وجب اقترانه بالفاء		واحد من ثمانية أشياء
٣٨	إذا النجائية تقوم مقام الفاء	١٤	وإو المعية كالفاء فيما ذكر
٣٨	إذا عطف مضارع بالفاء أو الواو	١٧	إذا سقطت الفاء بعد غير النفي
	على جواب الشرط جاز فيه		جزم المضارع
	ثلاثة أوجه	١٨	شرط الجزم بعد النهى أن تضع
٤٠	إذا توسط المضارع المقرون بالفاء		إن ولا بين النهى والمضارع
	أو الواو بين الشرط والجزء جاز	٢٠	إذا عطف فعل مضارع على اسم
	فيه وجهان		خالص جاز فيه النصب بأن مذكورة
٤١	يحذف جواب الشرط إذا دل عليه دليل		أو محذوفة
٤٣	إذا اجتمع شرط وقسم حذف	٣٤	يشذ نصب المضارع بأن محذوفة
	جواب المتأخر منهما		في غير المواضع المذكورة

الموضوع	ص	الموضوع	ص
العدد		٤٤ يترجح الشرط إذا تقدمهما مبتدأ ،	
الثلثة والعشرة وما بينهما ،	٦٧	وقد يترجح وإن لم يسبقهما ذو خبر	
وتمييزهما		فصل في لو	
تمييز المائة والالف	٦٨	٤٧ تستعمل «لو» استعمالين	
تمييز العدد المركب	٦٩	٤٩ تختص لو الشرطية بالفعل	
تمييز العدد المفرد ، والمعطوف	٧٣	— إذا وقع بعد لو الشرطية مضارع	
إضافة العدد المركب إلى غير ميمه	٧٤	انصرف إلى الماضي	
صياغة فاعل من العدد على وجوه	٧٥	أما ، ولولا ، ولو ما	
كم ، وكأى ، وكذا		٥٧ «أما» حرف شرط وتفصيل ،	
«كم» الاستفهامية	٨٢	ويجب اقتران تالي تاليها بالفاء	
«كم» الخبرية	٨٢	وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة	
«كم» بنوعها لها الصدارة	٨٤	٥٥ للولا ولو ما استعمالان	
الحكاية		٥٦ قد يلي أداة التحضيض اسم معمول	
الحكاية بأى ، وبين	٨٥	لفعل محذوف	
التأنيث		الإخبار بالذى والالف واللام	
علامة التأنيث التاء ، أو الالف	٩١	٦١ هذا الباب يقصد به التمرين	
مقصورة أو ممدودة		— الطريق إلى هذا التدريب	
بم تستدل على تأنيث مالا علامة	—	— إذا كان الاسم المراد الإخبار عنه	
فيه ؟		مثنى فإنه يجب ثنية الموصول ، وإذا	
صيح يستوى فيها المذكر والمؤنث	٩٢	كان مجموعا وجب جمع الموصول	
ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة	٩٤	٦٢ يشترط في الاسم الذى يراد الإخبار	
وأوزان المقصورة المشهورة		عنه أربعة شروط	
الأوزان المشهورة للألف الممدودة	٩٧	٦٤ لا يجوز الإخبار بالالف واللام	
المقصور والممدود		إلا عن اسم في جملة فعلية	
ضابط المقصور والممدود ،	٩٩	٦٥ إذا رفعت صلة أل ضميرا عائدا على	
أنواعها وضابط القياسى منها		غير أل وجب فصله	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٤٤	أشياء لا يعتد بها في التصغير	١٠٢	السماعى من المقصور والمدود
١٤٥	تصغير الاسم المختوم بألف التانيث	—	يجوز قصر المدود للضرورة
١٤٦	إذا كان ثانى الاسم حرف لين رد إلى أصله عند التصغير	إجماعاً ، واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة	
١٤٨	تصغير ما حذف منه شيء	كيفية تثنيه المقصور والمدود	
١٤٩	تصغير الترخيم	١٠٤	متى تقلب ألف المقصور ياء ؟
—	تصغير الاسم الثلاثى المؤنث بلاتاء	ومتى تقلب واو آ ؟	
١٥١	صغروا بعض المبنيات شذوذاً	١٠٦	همزة المدود على أربعة أنواع ، وحكم كل نوع منها عند التثنية
	النسب	١٠٨	جمع المنقوص والمقصور جمع مذكر سالماً
—	علامة النسب بـاء مشددة	١١٠	متى تتبع عين الاسم لفاته عند جمعه جمع مؤنث سالماً
—	تحذف للنسب الياء المشددة فى آخر المنسوب إليه ، إذا سبقها ثلاثة أحرف	١١١	متى لا يجوز لإتباع عين الاسم لفاته فى جمع المؤنث ؟
١٥٥	النسب إلى ما آخره ألف	جمع التكسير	
—	النسب إلى المنقوص	١١٤	أبنية جموع القلة ، وما تكون جماله
١٥٦	النسب إلى ما قبل آخره كسرة	١١٨	أبنية جموع الكثرة ، وما تكون جماله
١٥٧	النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد	التصغير	
١٥٨	النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع	١٣٩	ما يعمل فى كل اسم يراد تصغيره ، وأمثلة التصغير
	النسب إلى نحو طيب	١٤٠	يتوصل إلى التصغير بما يتوصل به إلى التكسير على صيغة منتهى الجموع
١٥٩	فصيحة وفعيلة	١٤١	يجوز تعويض ياء قبل الطرف عما حذف من الاسم
١٦١	المدود	١٤٢	المواضع التى يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير
١٦٢	المركب بأنواعه		
١٦٣	محذوف اللام		
١٦٥	ما وضع على حرفين		
١٦٦	محذوف الفاء		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١١	المواضع التي تبدل فيها الواو والياء	١٦٧	النسب إلى الجمع
٢١٣	المواضع التي تبدل فيها الهمزة	—	يستغنى عن ياء النسب بمعنى
	حرف علة		الاسم على بعض الصيغ
٢١٨	المواضع التي تبدل فيها الألف ياء	١٧٠	الوقف
٢١٩	متى تقلب الألف والواو ياء ؟	١٨٢	الإمالة
٢٢٢	متى تقلب الواو ياء		التصريف
٢٢٤	متى تقلب الياء واوا	١٩١	معنى التصريف
٢٢٨	متى تقلب الواو والياء ألفاً ؟	—	لا يدخل التصريف ما وضع على
٢٣١	لا يتوالى إعلان في كلمة		أقل من ثلاثة ، ولا يدخل الحروف
٢٣٢	متى تبدل النون ميماً ؟		وشبهها
٢٣٣	الإعلان بالنقل ، ومواضعه	١٩٢	الاسم ضربان : مجرد ، ومزید
٢٣٧	اسم المفعول من معتل العين		فيه ، ويبان كل منهما
٢٣٩	اسم المفعول من معتل اللام	١٩٣	أوزان الاسم الثلاثي
٢٤٢	إبدال حرف اللين تاء	١٩٤	الفعل ضربان : مجرد ، ومزید فيه ،
٢٤٣	إبدال التاء طاء		وأوزان المجرد ثلاثياً أو رباعياً
٢٤٤	حذف الواو من المثال الواوي	١٩٦	أوزان الاسم الرباعي والخماسي
٢٤٦	حذف أحد المثليين	١٩٧	ضابط الحرف الأصلي والحرف الزائد
	الإدغام		الميزان
٢٤٨	ملا يجوز إدغام المثليين فيه ،	٢٠١	مواضع زيادة الألف
	وما يجوز	٢٠٢	مواضع زيادة الياء والواو
٢٥٠	ما يجوز فيه الإدغام والفك	٢٠٣	د د الهمزة والميم
٢٥٢	متى يجب الفك ؟	٢٠٤	د د النون
٢٥٤	خاتمة الناظم	٢٠٥	د د التاء ، والهاء
٢٥٥	خاتمة محقق الكتاب وشارح	٢٠٦	لا يحكم بالزيادة التي تجيء على غير
	الشواهد		وجهها إلا بحجة وثبت
		٢٠٧	همزة الوصل
			الإبدال
		٢١٠	ذكر الحروف التي تبدل من
			غيرها إبدالاً شامئاً

تمت فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الرابع من شرح ابن عقيل

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين



## فهرس

### الكلمة الموضوعية في تصريف الأفعال

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٠٨	الفصل الثامن : في الليف المقرون ، وأحكامه	٢٥٧	تكلمة في تصريف الأفعال
٣١١	الباب الثالث : في اشتقاق صيغتي المضارع والامر ، وفيه فصلان	٢٥٩	الباب الأول : في المجرى والمزيد ، وفيه ثلاثة فصول
—	الفصل الأول : في أحكام عامة	٢٥٩	الفصل الأول : في أوزانها
٣١٢	الفصل الثاني : في أحكام تخص بعض أنواع الفعل	٢٦١	الفصل الثاني : في معاني الأبنية
٣١٥	الباب الرابع : في وجوه تصرف الأفعال مع الضائر	٢٦٥	الفصل الثالث : في وجوه مضارع الفعل الثلاثي
٣١٦	الباب الخامس : في تقسيم الفعل إلى مؤكد وغير مؤكد ، وفيه فصلان	٢٦٨	الباب الثاني : في الصحيح والمعتل وأقسامهما ، وفيه ثمانية فصول
—	الفصل الأول : في بيان ما يجب توكيده منه ، وما يجوز توكيده ، وما لا يجوز توكيده	٢٦٩	الفصل الأول : في السالم وأحكامه
٣١٩	الفصل الثاني : في أحكام آخر الفعل صحيحاً كان أو معتلاً ، عند توكيده بإحدى نوني التوكيد	٢٧١	الفصل الثاني : في المضعف وأحكامه
		٢٧٦	الفصل الثالث : في المهموز وأحكامه
		٢٨١	الفصل الرابع : في المثال وأحكامه
		٢٨٦	الفصل الخامس : في الأجوف وأحكامه
		٢٩٧	الفصل السادس : في الناقص وأحكامه
		٣٠٥	الفصل السابع : في الليف المفروق ، وأحكامه

تمت الفهرس ، والحمد لله أولاً وآخراً

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه



# مكتبة لسان العرب

أ. علاء الدين شوقي

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)



دار مصر للطباعة

سعيد جودة السحار وشركاه